قضايا فكرية

من أجل تأصيل العقلانية
والديمقراطية والإبداع

تحديًا للهيمنة الأمريكية

الطريق إلى عولمة بديلة ديمقراطية

الكتاب الحادى والعشرون / يناير
٢٠٠٥

مكتبة مدبولى

قضايا فكرية

من أجل تأصيل العقلانية
والديمقراطية والإبداع

إشراف : محمود أمين العالم

تحدياً للهيمنة الأمريكية
الطريق إلى عولمة بديلة ديمقراطية

سلسلة كتاب «قضايا فكرية»
يصدر عن «قضايا فكرية للنشر والتوزيع»
المراسلات باسم : السيدة / ماجدة رفاعة
العنوان : ١٨ شارع ضريح سعد - من شارع القصر العيني - القاهرة
تليفون - فاكس ٣٥٥٥٥٠٢

الغلاف هدية متصلة إلى الفنان الفقيد :

سعد عبد الوهاب

لوحات العدد للفنان العراقى

ضياء العزاوى

أسهم فى إعداد وإخراج هذا العدد

جمال الشرقاوى
ماجدة رفاعة
محمود الهندى

الناشر: مكتبة مدبولى القاهرة
٦ ميدان طلعت حرب . ت: ٧٥٦٤٢١

رقم الإيداع : ١٨٤٧٢ / ٢٠٠٤
الترقيم الدولى : 8-4981-2082 -9772

المحتوى

تصورات مختلفة لعولمة بديلة

قضايا نظرية



الثقافة والديمقراطية والهيمنة الأمريكية(*)

محمود أمين العالم

اسمحوا لي أن أبدأ بتعريف عام للثقافة. أخطر قضية في عصرنا الراهن في تقديري، وهو ما حرصت دائما على تأكيده في العديد من كتابات سابقة، ولعلي لن أضيف هنا جديدا إلى هذه الكتابات. فالثقافة في تقديري لاتقتصر دلالتها على المعارف والأنشطة الأدبية والفنية والعلمية والعقلية والروحية والعقائدية والإبداعية والقيمية والأخلاقية، وإنما تمتد وتتسع لمختلف الممارسات والتجليات العملية والسلوكية والحياتية الفردية منها والجماعية والاجتماعية، فضلا عن أشكال الحكْم وأنماط الانتاج ومضامين المواقف والممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية إلى غير ذلك. وهكذا يتواحد في مفهوم الثقافة الجانب المعرفي المعنوي مع الجانب المادي العملي للحياة الإنسانية. ولعلنا نجد هذا المفهوم كامنا في أصل كلمة الثقافة في لغتنا العربية، وفي بعض اللغات الأجنبيّة. فهي إستعارة مجازية في لغتنا من عملية تثقيف الرمح أو السيف إرهافاً لهما بالنار، وهو يقترب من عملية الزراعة agriculture في بعض اللغات الأجنبية، أي ارتباط مفهوم الثقافة بمفهوم الفعل التغييري التجديدي التنموي. بمعنى أن الثقافة هي رؤية للعَالم تتجلى وتتجسد فرديا ومجتمعيا في المفاهيم والقيم وظواهر السلوك والممارسات المعنوية والعملية والحياتية المختلفة التي توحدها اللغة - بالمعنى العام - في المجتمع الواحد وإن تنوعت في الوقت نفسه بتنوع فئات هذا المجتمع من حيث مواقعها الإجتماعية ومواقفها الفكرية، بما يشكل الخصوصية الثقافية والقومية العامة لهذا المجتمع وما يكاد يعبر عن جوهر الصراع المحتدم داخله. هذا في تقديري هو المعنى الانثروبولوجي للثقافة وهو المعنى الجوهري للثقافة، باعتبار أن الثقافة هي الخصوصية الإنسانية بامتياز في رؤيتها للعالم وفي سلوكها الفكري والعاطفي والروحي والعملي. ولهذا فالثقافة تعبير عن إنسانية الإنسان وصراعه لا من أجل مجرد الحياة والبقاء، وإنما كذلك من أجل التجاوز المتصل

(*) نص محاضرة ألقيت مؤخرا في دبيّ.

للواقع الإنساني والطبيعي القائم وحدوده المعرفية والقيمية والحياتية. إنها في جوهرها خلاصة خبرة الماضي في الحاضر الذي هو بدوره مسكون بالمستقبل، أي مسكون بإرادة التجاوز إلى ما هو أرقى وأجمل وأكثر اقتدارا وحرية وعدالة وانتاجا وإبداعاً. ولهذا فالثقافة ظاهرة تاريخية في جوهرها لاتدرك دلالتها إلا على أرضية سياقاتها الاجتماعية الموضوعية الخاصة والمتنوعة. وعلى هذه الأرضية الاجتماعية نتبين دائما أن الثقافة في الممارسة، وهي في جوهرها تعبير عن ممارسة - تتمثل أساسا في توجّهيْن متناقضين هما ثقافة السلطة السائدة بالمعنى السياسي والاجتماعي والعملي والإداري لهذه السياسة، وسلطة الثقافة المعبّرة معنويا وعمليا كذلك عن قوى الاختلاف والنقد والنقض والمعارضة والتغيير والتجاوز والابداع كما سبق أن أشرنا. وهكذا يجتمع في مفهوم الثقافة الواحدة، ما هو فردي خاص وما هو مجتمعي عام، بين ما هو ثقافة نخبة عالمة وثقافة قاعدية شعبية بين ما هو سلطة سائدة وما هو مجتمعي مدني معارض مُهَمَّش عادة، بين ما هو سلفي جامد وما هو إبداعي متفتح، بين ما هو ذاتي أصيل دون انقطاع عن تراثه أو عزلة عن ثقافة أخرى مغايرة، وبين ما هو تابع تكراراً أو اجتراراً من ناحية أو تقليداً من ناحية أخرى.

وإذا انتقلنا من هذه التعريفات العامة للثقافة إلى التحديد الخاص بالثقافة العربية الراهنة في مجملها بالمفهوم الذي عرضنا له، لوجدنا أنها بغير شك تُعدُّ أولا إمتداداً لحضارتنا العربية الإسلامية بكل توجهاتها وصراعاتها واختلافاتها عبْر مراحلها التاريخية المختلفة، ترث مجد صعودها التاريخي القديم، وان تكن - ثانيا - في الواقع - ترث انطفاءها وتفككها التاريخي والاجتماعي وتتحول إلى كيانات قطرية مختلفة ومتخالفة ومتخلفة مع تدهور فاعليّتها الإنتاجية والإبداعية وبالتالي تدهور وحدة وفاعلية ثقافتها القومية العامة، مما أفضى ويفضي إلى فقدانها لحريتها الجماعية نفسها واستتباعها للعولمة الرأسمالية السائدة اليوم سياسيا وعسكريا واقتصاديا وثقافيا، هذه العولمة التي تُعدّ في أعلى مراحل الامبريالية، والتي تم استقطابها لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، الساعية للهيمنة الكاملة الشاملة على العالم، متخذة من سيطرتها على البلاد العربية بموقعها الفريد جغرافيا وتاريخيا وكنوز أرضها وهشاشة نظمها وتبعيتها نقطة انطلاق ووثوب وتوسع وعدوان وسيطرة على بقية الدول والمناطق الأخرى من العالم، دعماً وضمانا لهيمنتها التى تسعى إلى تأبيدها وتحقيقاً لمقولة نهاية التاريخ!؟ على أنها في الحقيقة لو صحّت ستكون نهاية للحضارة الانسانية، ونعود مرة أخرى إلى تأمل ملامح واقعنا الثقافي لتبيّن لنا - كما سبق أن ذكرنا - سيادة بُعديْن أساسيين في هذا الواقع وإن اختلف الأمر من مستوى إلى آخر، بين هذا البلد العربي أو ذاك. **البعد الأول** هو استمرار التراث العربي الاسلامي القديم متمثلا في الدين واللغة والاحساس العام بمستويات مختلفة - بوحدة الهوية التاريخية القومية، وهي وحدة يمتزج فيها الوجدان القطري الخاص بالوجدان العروبي القومي، بالوجدان الروحي والديني. كما تتنوع فيها مستويات التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين بقايا عشائرية وقبلية، وتسلطية أبوية وتخلف شبه إقطاعي مع سيادة التخلف الانتاجي واستشراء الهشاشة الفكرية التي تتراوح بين الفكر السلفي الأصولي الجامد، والرؤية التجزيئية الانتقائية النفعية وروح المتاجرة والربحية السريعة فضلا عن الفساد المؤسساتي الذي يضاعف من

تخلف مؤسسات السلطة نفسها، في إطار نظم حُكمٍ تسلطية تشكلت جميعا من أعلي، وتتحكّم باسم منظومة ايديولوجية تتألف من رؤية دينية طقوسية، ورؤية قومية دعائية، تُبطن خلاف ما تصرّح به، كما تحكم باسم شورى أو ديمقراطية مظهرية وظيفتها تحسين وتجميل صورة التسلط وإضفاء المشروعية عليه، فضلا عن انعدام المشاركة الشعبية الديمقراطية في توجيه السياسات والمشروعات وتأمين مصالح الناس وضمان حقوقهم وحياتهم. هذا مع الحرص على إضعاف وتفكيك المعارضة الثقافية باحتوائها أو يقمعها فضلا عن سيادة نمط انتاجي رأسمالي رث، يغلب عليه الطابع التجاري الريْعي التابع، وبالتالي انعدام أي خطة لتنمية شاملة، سواء داخل البلد الواحد أو بين البلاد العربية جميعا، وذلك اكتفاء بعمليات متناثرة مبعثرة من النمو البذخي أو تلك التي تعبّر عن المصالح الذاتية الخاصة، هذا مع المفارقة الصارخة بين اكثر البلاد ثروةً وأقلّهم حداثةً وتحديثا من الناحية الاقتصادية والثقافية وبين أقل البلاد العربية ثرْوةً وأكثرها حداثة وتحديثا.

هذا عن البعد الأول لهذا الواقع الثقافي العربي، أما **البعد الثاني** للثقافة العربية الراهنة السائدة، فيتمثل في استمرار هيمنة رأس المال المعولم سواء من حيث الهيمنة المعنوية بما يتضمن ذلك من مفاهيم وقيم ورؤى وأساليب حياة وتشكيلات تجارية واقتصادية واجتماعية وأنماط إعلامية وتعليمية وفكرية وعلمية وتكنولوجية وفنية وقيمية إلى جانب الهيمنة السياسية والاقتصادية بل التواجد العسكري الأجنبي المكثف - المدفوع الأجر - باسم حماية بعض البلاد العربية من بعضها الآخر، أو قواعد انطلاق ضد بعض الدول المسماة في المصطلح الأمريكي بالدول المارقة. هذا إلى جانب دعم اسرائيل بحيث تصبح القوة المركزية الاقتصادية والتكنولوجية فضلا عن القوة العسكرية التوسعية في المنطقة بتواطؤ أمريكي عسكري وسياسي، وبتراخٍ عربي،إن لم يكن بتواطؤ معنوي أو عملي كذلك من جانب بعض الدول العربية وذلك لإقامة الحلم الصهيوني الذي يتبنّاه المحافظون الأمريكيون الجدد من كبار محتكري صناعة الأسلحة وتجارة النفط. هذا في الوقت الذي يتم فيه احتلال العراق عسكريا وسرقة وتبديد كنوزه التراثية والتاريخية، والبحث عن أسلحة دمار شامل غير موجودة بأسلحة دمار شامل حقيقية بقصد تجربتها وتطويرها، فضلا عن السيطرة على النفط العراقي النادر لتموين خطة الهيمنة الشاملة على العالم، وفرض سياسات اقتصادية على البلاد العربية عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئة التجارة الدوليّة، هذه السياسات التي تضاعف من تبعية البلاد العربية وتوقّف إمكانيات نموها المستمر وتواحُدِها القومي، أو علي الأقل تناسقها وتكاملها اقتصاديا وتجاريا كأضعف الإيمان.

ولهذا - بهذين البعدين الداخلي والخارجي تسود المجتمعات العربية مع بدايات هذا القرن الحادي والعشرين ثقافة ثنائية توفيقية ملتبسة غير متوازنة، فضلا عن هشاشة وسطحية بنْيتها المعنوية. فلا القديم التراثي الذاتي عميق الجذور في تأصيله المعرفي والقيمي والوجداني في ثقافتنا العربية عامة، اللاهم إلا في بعض الاجتهادات المستنيرة الفكرية والعلمية ذات الطابع النخبوي، ولا الفاعل الخارجي له أسسه وركائزه الراسخة المستنْبَتَه والتابعة في الوقت نفسه من الابداع المجتمعي الذاتي، وإنما يمارس تأثيره السلبي في عرقلة التنمية الذاتية.

على أن هذه السمة العامة لاتنطبق فقط على الجانب المعنوي أو الفكري بل نتبينها كذلك في السياسات والممارسات السياسية والإجتماعية والاقتصادية والتعليمية والاعلامية. ففي كل بلد عربي هناك مؤسسات للشورى أو للحياة النيابية، فضلا عن دساتير أو وثائق تنصّ على الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير والاعتقاد والاجتهاد والإبداع، على أنها في مختلف تجلياتها مُخْتَلَقه أو مختنقه أو محاصرة أو مراقبة أو محدودة أو معرضة دائما للمصادرة والقمع. إنها في أرفع مستوياتها المتَحققة مجرد ديمقراطية هايدباركية لاتتعدّى مجالاتٍ مسوّرة محدودة ومحدَّدة. وهذا مظهر آخر من مظاهر الثنائية بين إطلاق حرية السوق التجارية بلا حدود وتقييد الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان بلا حدود أيضا، فضلا عن العديد من الثنائيات الأخرى مثل الثنائية الاستعلائية بين الذكورة من ناحية والأنوثة من ناحية أخرى، بين هيمنة الرجل ودونية المرأة، ومثل التناقض بين الفكر والواقع، بين التنظير والتطبيق، بين ثقافة السلطة السائدة التي يمارسها وعّاظ السلاطين وماسحو أجواخهم وأحذيتهم، والتبريريون والداعون إلى تجسيد العلاقة بين المثقفين والأمير، وسلطة الثقافة الناقدة ذات الرؤية الاستراتيجية البعيدة التي تقاوم ما هو سائد مهيمن جامد متخلف مستغل تابع وتسعى للتغيير والتجديد والتحرير والتنوير والتجاوز المتصل. على أن هذه الثنائية بين ثقافة السلطة وسلطة الثقافة ليست ثنائية توفيقية أو توازنية، بل هي تعبير بمستويات مختلفة عن التناقض والصراع المتحرك والمحرِّك للمجتمع والصائع لحركة التاريخ والمتطلع إلى تحقيق قيم الحق والعدل والتقدم والجمال رغم ما تواجهه سلطة الثقافة من عنتٍ وقمع وقهر إلى حد الاغتيال المادي والمعنوي. ولهذا فإن قضية الثقافة وتَبيْئَتها كسلطة إجتماعية. فاعلة لاتتحقق في ملكوت الذهن وحده أو بالتعبير الفكري والأدبي والفنّي فحسب، على أهمية ذلك وضرورته، وإنما تتحقق بالاصطدام بالواقع الموضوعي السائد نفسه، وذلك بتوافُر عامليْن أساسيّيْن: الأول هو **التغيير التنموي الانتاجي التصنيعي الشامل المتكامل** في جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية على مستوى كل بلد عربي وعلى المستوى القومى العام مع مراعاة خصوصية كل بلد عربي. أما العامل الثاني فهو المشاركة الشعبية الديمقراطية وبخاصة قواها المنتجة والمبدعة ومجتمعاتها المدنية الثقافية والسياسية ومختلف الهيئات المعبرة عن المصالح المجتمعية الأساسية، مشاركةً فعّالة في مختلف جوانب الشأن العام. إن الثقافة مشروع تنموي في الجوهر - كما سبق أن ذكرنا - ولا سبيل إلى تحقيقه إلا من هذا المنطلق التنموي والديمقراطي.

إن بلادنا العربية تعاني أزمة تخلف وتبعية، أزمة معرفة وتنمية أزمة نظام وأزمة حكم، أزمة علاقة جائرة مأساوية بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، أزمة هيمنة خارجية استقلالية استبدادية جشعة تتعرض لها مقدرات حياتنا ومنطلقاتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقومية بل مواطنتُنا واستقلالُنا الذاتي وحريتُنا فوق أرضنا. أليس من دواعي الخزى القومي أن تكون بلادنا العربية هي الموقع الوحيد في عالم اليوم، الذي ماتزال تتجسد و تتواجد فوق بعض أراضيه ظاهرة الاحتلال المباشر من قوى أجنبية بالغزو العسكري أو بالتراضي والاتفاق؟ وفضلا عن هذا، فماتزال تدور فوق جزء عزيز من أراضي الأمة العربية أقصد فلسطين، حرب عدوانية استيطانية منذ أكثر من

نصف قرن تشنها الحركة الصهيونية العالمية بتحالف فكري وعملي وسياسي وعسكري مع الطغمة الحاكمة الأمريكية وعلى رأسها المحافظون الجدد إيديولوجيا وشركات تجارة البترول وكبار تجار السلاح اقتصاديا!

إنها في النهاية أزمة افتقاد أمتنا العربي في أوطانها المختلفة للرؤية القومية الاستراتيجية الشاملة لواقعنا، وافتقادها بالتالي القدرة على السيطرة الفاعلة على قوانين حركة هذا الواقع وتجديدها وتطويرها لمصلحتنا القومية في مواجهة هذه الأوضاع العالمية الراهنة، وبخاصة الهيمنة الأمريكية. ليس هذا إهداراً وإنكاراً للعديد من الجهود والتضحيات والمنجزات في مختلف المجالات المعرفية والفكرية والاجتماعية والانتاجية والأدبية والفنية التي أسهم ويسهم فيها المئات من الرموز العظيمة للثقافة العربية من نساء ورجال، وإنما أتحدث عن الأبنية السائدة في فكرينا وواقعنا ومؤسساتنا الرسمية عامة، التعليمية والإعلامية والثقافية والسياسية والاجتماعية المتخلفة عن احتياجات وضرورات الحياة والتقدم لشعوبنا العربية.

وهنا يبرز السؤال: ما السبيل إلى تجاوز هذه الأزمة؟ هل بأجهزة الدولة العربية؟!

إن الدول العربية، بل في أغلب البلاد النامية عامةً - قد تضاءل بل كاد أن يتوقف دورها كدولة رفاهة، دولة انتاج وخدمات. لقد انفتحت الحدود الجغرافية والاقتصادية والتعليمية والثقافية أمام زحف القوى الرأسمالية الكبرى وبخاصة الولايات الأمريكية المتحدة التي أصبحت لها قواعد عسكرية مستقرة في بعض البلاد العربية، فضلا عن تدخلها السافر لفرض الديمقراطية في صيغتها الليبرالية، وتغيير مناهج التعليم باسم محاربة التعصب الديني والارهاب، إلى جانب استمرار عدوانها على العراق وتواطئها السياسي والعسكري مع الجرائم الاسرائيلية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني خروجا في الحالتين علي المشروعية الدولية، ومع ذلك تقف الدولة العربية موقف المشاركة العملية، أو التواطؤ السياسي والايديولوجي، بل انتقلت بعض التصريحات الرسمية من القول بأن ١٠٠ X ١٠٠ من أوراق اللعبة في أيدي أمريكا ولهذا لا سبيل لمعاداتها، إلى القول الجديد الذي يصرح به أحد قادة الدول العربية «إن الاستراتيجية الأمريكية هي استراتيجيتنا».

ولهذا لا أمل في امكانية تجاوز الأزمة العربية استنادا إلى الدول العربية في صورها وتجلياتها المختلفة. ليس معنى هذا أن نتخلّى عن الدولة وأجهزتها أو أن نضعفها كنظام، فهذا كما ذكرنا ما تسعى إليه وتحققه سياسة الهيمنة الأمريكية بالفعل.

فهل نستطيع أن نتجاوز الأزمة بتنشيط الجماعات والتشكيلات المدنية، أي السعي إلى البناء الجديد من أسفل في نسيج العلاقات الاجتماعية؟ هذا هو بغير شك الطريق الصحيح والصحّي.

ولكن.. هذه الجماعات والتشكيلات المدنية من نقابات مهنية واحزاب سياسية واتحادات وجمعيات وهيئات وروابط مختلفة ماتزال تعاني في أغلب بلادنا العربية من ضيق مساحة حركتها وأنشطتها. إنها تكاد تكون محصورة في مقراتها أو في مجالاتها العملية ولايتاح لها النشاط الاجتماعي والسياسي خاصة خارج هذه المقارات في سرادقات أو مسيرات أو تظاهرات شعبية. أي أنها تفتقد حرية العمل الجماهيري تعبيراً عن مواقفها من سياسات الدولة أو مشروعاتها، وحشدا للوعي الجماهيري حولها.

هل قضية الحرية وبالتالي الديمقراطية هما إذن الحلقة الرئيسية والمدخل الأساسي لتحقيق التغيير المنشود ؟ إن الدعوة إلى توسيع آفاق الحرية والديمقراطية هي الأهزوجة التي تتغنى بها وتسعى لتحقيقها مختلفة الاتجاهات والأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل هي دعوى تستغلها وتتبناها شكليا الهيمنة الأمريكية وتتخذها بطاقة عبورها إلى قلب المجتمعات العربية لا للقضاء على الارهاب - كما تزعم - وإنما لتسييد قانون السوق الرأسمالية والليبرالية الاقتصادية بما يحقق السيطرة والاحتكار للشركات الأمريكية ومما يتيح هيكلة هذه المجتمعات العربية وتشكيلها حسب المصالح الأمريكية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتعليميا.

لاشك في أن الحرية وتجسيدها الاجتماعي في الديمقراطية هي جوهر إنسانية الانسان فردا ومجتمعا وعلاقات انسانية ودولية، وتختلف دلالتها باختلاف الملابسات التاريخية والاقتصادية. فهي لم تعد «ديمُس كراتسْ» اليونانية «أي حكم الشعب» التي تحرم العبيد والمرأة والرجل الفقير العادي من الاشتراك في الانتخابات، وليست هي مجرد «دعه يفعل دعه يمر» في المرحلة الأولى لنشأة البورجوازية وهي تغزو المعاقل الاقطاعية المغلقة، على أنها لاتتمثل كذلك في سيادة حرية السوق وحرية الاستغلال والاحتلال وغزو البلدان الأخرى وفرض هيمنة عرقية أو دينية أو طبقية أو هيمنة دولية وسيادة فلسفة فردية مطلقة أو برجماتية خالصة. إن الحرية والديمقراطية في عصرنا الراهن لاتنعزل أو تتعالى عما يهدد هذا العصر من أخطار نووية وبيئية، وما تتعرض له مجتمعاتنا الانسانية عن أمراض ومجاعات وتصحّر واستغلال وتبعية واستعمار وعنصرية وصهيونية، وماتسعى إليه بعض القوى الدولية وعلى رأسها الأمريكية إلى فرض سيطرتها المعلوماتية والإتصالية والايديولوجية والدولارية على العالم أجمع وتنميطه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا لمصلحتها. إن الحرية والديمقراطية تكتمل دلالتها وتختبر لا في ملكوت الذهن وحده، وإنما بالضرورة في ملكوت الواقع كذلك، وأساسا في ملكوت الفعل العقلاني المناضل والفعْل التغييري المبدع في مختلف المستويات الفردية والمجتمعية والانسانية وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالحرية والديمقراطية ليستا مجرد وسيلة أو مجرد غاية، بل هي سيرورة متصلة متنامية ومعنى حيّ مبدع لانسانية الانسان. ولهذا ترتبط مقُولتا الحرية والديمقراطية ارتباطاً حميما بالتنمية الشاملة في أبعادها وتجلياتها المختلفة، المعبرة عن الاحتياجات الأساسية للانسان. وهكذا تصبح - بحق - الحرية والديمقراطية والتنمية الشاملة الفردية والقومية والإنسانية هي الحلْقة الرئيسية للتغيير المنشود.

ولكن.. من هي السلطة وأين، القادرة على الإمساك بهذه الحلقة الرئيسية للتغيير المنشود ؟! إنها في تقديري سلطة الثقافة أولا، أى سلطة الوعي الموضوعي المناضل المبدع، إنها هذه السلطة التي يبنيها المثقفون الواعون من مختلف قوى الانتاج والمعرفة ومنظمات المجتمع المدني ويطورونها بحسب الملابسات الخاصة لواقعنا العربي في تعدّد ساحاته وخصوصياته. وعندما أقول يبْنيها المثقفون فلست أقصد المثقف المهنة أو المثقف المتخصص فحسب، وانما أقصد أساسا المثقفين بالمعنى الشامل للثقافة، المثقفين المدركين للشرط الاجتماعي والمهمومين بالشأن العام والحريصين على التغيير والتجديد

والمدركين في الوقت نفسه لحقائق المنجزات العلمية والتكنولوجية والمعرفية ولعلاقات القوى السياسية المختلفة والمتناقضة في العالم. إنهم المثقفون العُضْويون الذين يمثلون بثقافتهم القوى الثورية التغييرية في عصرنا الراهن. لست بهذا أصادر على دور الأحزاب السياسية المختلفة وبخاصة الاحزاب القومية والديمقراطية واليسارية والاشتراكية والشيوعية في القيامم بدور التوعية والفعل التنويري والتغييري أيضا، فضلا عن دور مؤسسات المجتمع المدني الذي ينبغي أن تتسع وتتعمق وتصبح لها فاعليتها في توسيع آفاق الحرية والديمقراطية وفي التغيير الاجتماعي الشامل. لست أصادر على هذه القوى والفاعليات جميعا الذي يُعد المثقفون جزءاً عضويا في تشكيلاتها المتنوعة. كما أنني لست أقلل من حيث المبدأ من الدور الأساسي للدولة الوطنية العربية وبضرورة دعمها وتطويرها ديمقراطيا ومساهمةً انتاجيا وخدماتيا..

على أني أرى في الإطار الخاص لأوضاعنا العربية ولعصرنا الراهن وللدور الانتاجي للثقافة فيه، أنه من الضروري أن يصبح للمثقفين العرب دورٌ متميز خاص في بلادنا العربية إلى جانب هذه التنظيمات السياسية والاجتماعية الأخرى وفي تفاعل معها.

ولهذا اقترحت منذ سنوات، ومازلت اقترح تشكيل جبهة عربية للمثقفين العرب تضم مختلف انتماءاتهم السياسية والفكرية والاجتماعية وكفاءاتهم العلمية والعملية على نحو ديمقراطي، للمساهمة في اقتراح صياغة عقدٍ اجتماعي قومي جديد يكون مرجعيتنا القومية في هذه المرحلة المأزومة والمهزومة في واقعنا وتاريخنا العربي. فالدساتير في أغلب البلاد العربية إما غيرْ موجودة أو مغيّبة بقوانين تقيّدها أو تنفيها. أما مرجعيُتنا القومية المعلنة فهي كلمات وشعارات تتناقض في التطبيق أو تتلوّن بتلون الأوضاع والمصالح وعلاقلات القوى الدولية عامة والأمريكية خاصة.

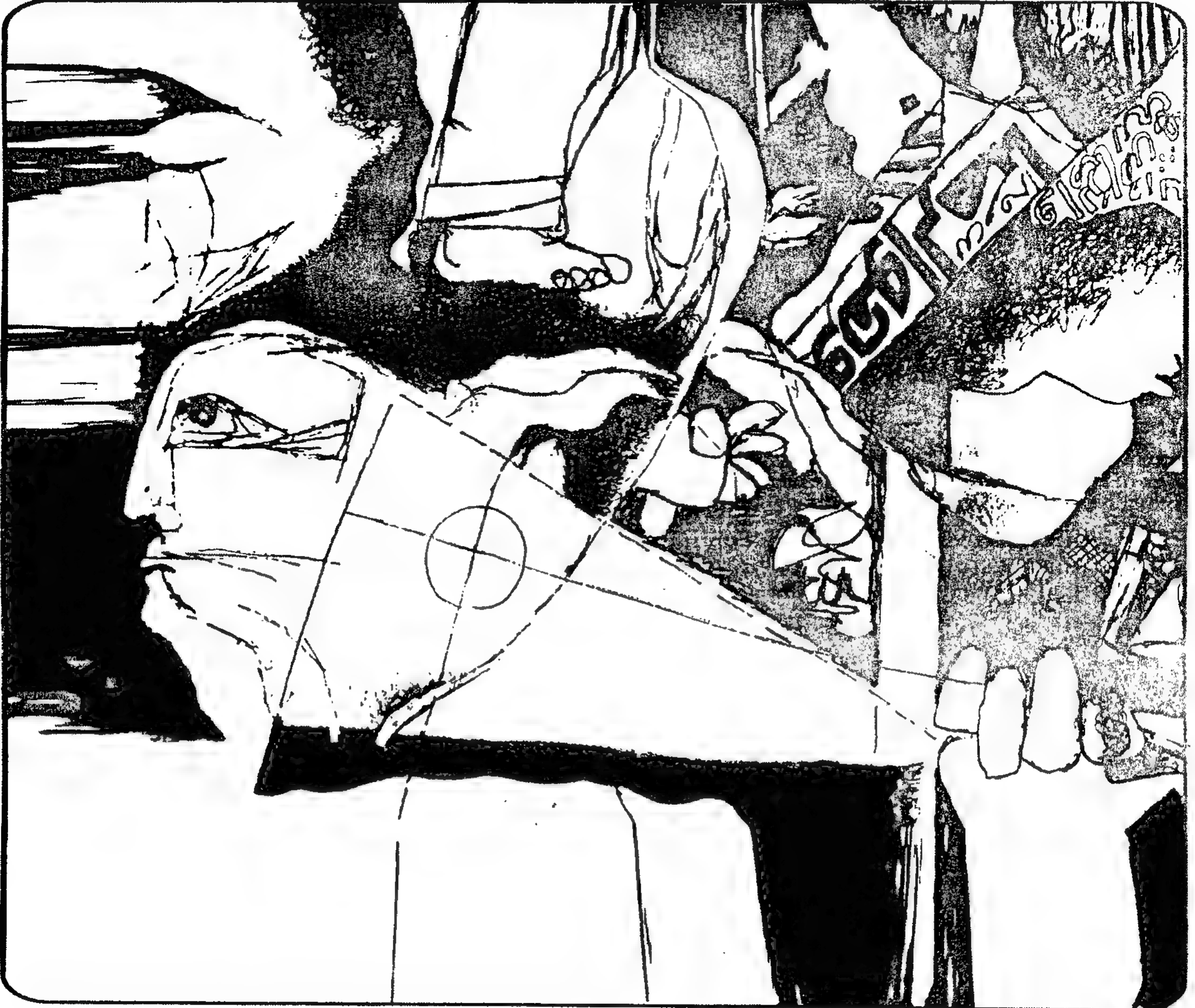
كما اقترحت أن تقوم هذه الجبهة، أو أى شكل آخر يتخذه المثقفون لتفعيل دورهم، بوضع مشروع تنموي إنتاجي عقلاني علمي ديمقراطي شامل لأمتنا العربية، يراعي ما بين مجتمعاتها من تباين في الظروف وتفاوت في المستويات، أقصد - كما سبق أن ذكرت - وضع مشروع قومي عملي يقدم بدائل وحلولا للقضايا والمشاكل القومية المختلفة لا مجرد شعارات مجردة تعبوية على أن تشارك مختلف القوى المنتجة والمبدعة والحية في المجتمعات العربية في مناقشته وإغنائه والسعي بل النضال من أجل تبنيه وتنفيذه والحرص على تجديده بتجدد الأوضاع والضرورات.

كما اقترحت السعي إلى تشكيل جامعة للشعوب العربية في توازٍ مع جامعة الدول العربية ولا أقول في مواجهتها، تمثل كذلك مختلف القوى السياسية والنقابية والأنشطة الثقافية والهيئات الأساسية في المجتمع المدني لتعبر عن الصوت الشعبي العربي في معالجة مختلف القضايا العربية والعالمية وتكون عمقا شعبيا لجامعة الدول العربية التي تهيمن عليها النظم الرسمية وتكاد تجهضها.

واكتمل هذين المقترحيْن بالدعوة إلى المشاركة العملية مع مختلف القوى القومية والديمقراطية والتقدمية التي تمثل مختلف شعوب العالم تمثيلا ديمقراطيا، هذه القوى التي تتجمع وتتواحد وتعمل من أجل بناء عولمه إنسانية ديمقراطية بديلة في مواجهة هذه العولمة الأمريكية الرأسمالية التي تسعى إلى الهيمنة على حضارة العصر، وتواصل اليوم مشروعاتها العدوانية والتوسعية وإهدارها

للمشروعية الدولية. لقد تأسست في القاهرة مؤخرا جماعة تتبنى شعار العولمة البديلة، وحبذا لو تشكلت جماعات مماثلة في كل بلد عربي ليتألف منها جبهة العولمة البديلة العربية التي تحرص على تنسيق عملها مع العمل الشعبي العالمي. وحبذا لو تم هذا كذلك بالنسبة لجبهة المثقفين التى نسعى لتشكيلها في مصر وبالنسبة لجامعة الشعوب العربية. فبهذا تتحقق وحدة العمل والنضال العربي في تناسق مع العمل والنضال الإنساني.

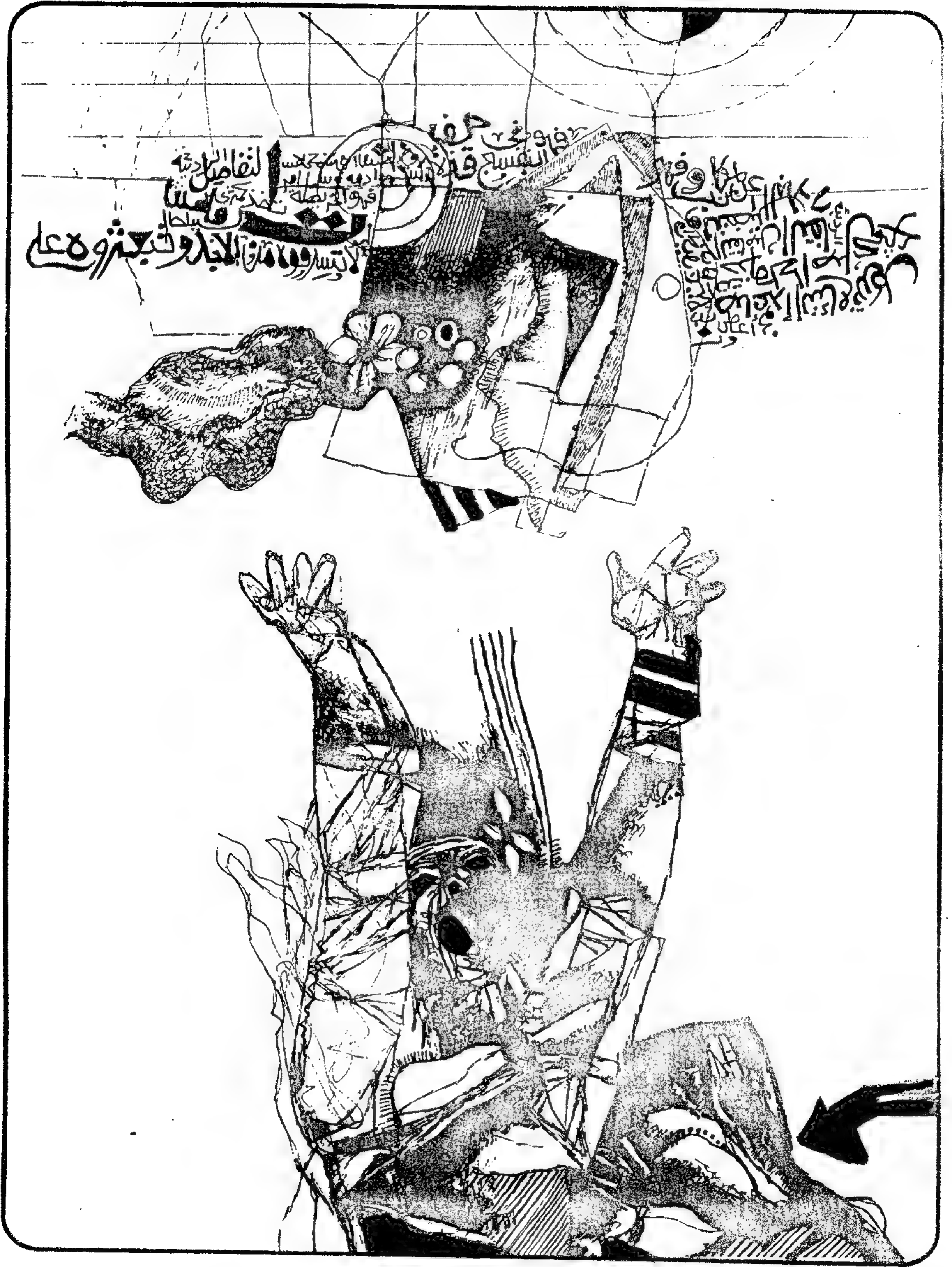
لست بهذه المقترحات أقدم صياغات نهائية لإمكانيات لتجاوز تخلفنا وتمزقنا القومي وتبعيتنا في تضامنٍ مع مختلف القوى الواعية والمتقدمة في بلادنا العربية وفي العالم، وإنما أطرح رؤى ومقترحات لعلها أن تفجّر بالحوار المجتمعي والقومي والثقافي، وربما ببعض الممارسات والمبادرات العملية، إمكانياتٍ وآفاقا أكثر غنىً ووعيا وفاعلية...



المحور الأول:

الاطار التحليلي للنظام الرأسمالي في دوره المتأخر

- العولمة الاقتصادية: مقولة علمية أم مقولة إيديولوجية
- نقد العولمة الجديدة والدعوة إلى عولمة بديلة
- شيخوخة الرأسمالية
- وطأة الرأسمالية التي لاتُحتمل
- من الامبريالية إلى العولمة
- الأصول الفكرية للاستراتيجية الأمريكية
- العهد النازي الجديد : أخلاقيات الرأسمالية تتبلور في لا أخلاقيات انسانية
- الطموح المفرط والإجرامي للولايات المتحدة للسيطرة الاقتصادية على العالم



«العولمة» الاقتصادية؟
مقولة علمية أم قولة أيديولوجية

دكتور / محمد دويدار (*)

١- الاشكاليــة النظرية: فكرة «العــولمة» الاقتـصادية، هل نحن بصدد مقـولة(١) نظرية نتاج التعرف العلمي على الاقتـصاد الدولي المعاصر، أم قـولة في مفـردات الخطاب الايديولوجي لرأس المال الدولي، وخاصة رأس المال المهيمن دوليا في الاقتصاد الدولي المعاصر؟ البحث العلمي وحده هو سبيل الاجابة على ذلك.

٢- من يقدم على هذا البحث، أي سؤال يتعين أن يطرحه على نفسه، محددا بذلك مسالك بحثه، ليصل إلى مقصود «العولمة» الاقتصادية؟

• هل يقصد بذلك أن كل أفراد المجتمع البشري أصبحوا يعيشون في تنظيم اجتماعي واحد، يقوم على التكامل والهرمونية، ويضمن لهم حدا أدنى من المساواة في الثروة وفرص العمل والمشاركة في الانتاج وتوزيع عادل للناتج وفرص طيبة للحياة ولمستويات المعيشة بأبعادها المادية والثقافية والسياسية، مما يضمن للانسان، أينما وجد، التمتع بالحظ الأوفر من الحرية والكرامة الانسانية؟

• أم أن المقصود هو ما تهدف اليه قوى اقتصادية وسياسية وعسكرية معينة، لاتمثل إلا الأقلية من أفراد المجتمع البشري، من تحويل العالم إلى وحدة سوقية واحدة تحت سيطرة هذه القوى، على نحو يمكنها من أن تنفرد بالنصيب الأوفر من خيرات المجتمع البشري مع الزيادة المستمرة في ملايين المتعطلين على العمل والاتساع المتزايد في دائرة الفقر والمرض والانحدار المتسارع لمعيشة الغالبية والحرمان المتنامي لهم من التمتع بالحرية والكرامة الانسانية، مع التمادي في خلخلة اسس الاجتماع الانساني ببلقنة الدول التي تقاوم ذلك (أي تفتيتها كوحدات سياسية) وشرذمة التجمعات الانسانية إلى وحدات اجتماعية قزمية على أساس الجنس أو العرق أو الدين؛ مع ايهام «الآخرين» بأنهم ممتطون فعلا لمركبات الفضاء نحو النعيم المقيم «للعولمة»؟

• ومادامت النظرية جزءا من الواقع المادي للمجتمع، ما الذي يحدثنا عنه واقع الاقتصاد الرأسمالي الدولي، في عقوده التي تمثل النصف الثاني من القرن العشرين، في شأن أي تغيير كيفي في قوانين التطور الرأسمالي المتمثلة في قانون تركز وتمركز رأس المال، وقانون التزايد النسبي للبطالة والفقر المطلق والنسبي، وقانون التطور من خلال

(*) أستاذ الاقتصاد السياسي.

الأزمة، وقانون التطور غير المتوازن من حيث المكان ومن حيث العلاقات بين الشرائح الاجتماعية، على المستويين الداخلي والدولي؟

٣- في محاولة التوصل إلى «السؤال» وإلى اقتراح فرضية نحو «الاجابة»، هل مازلنا بحاجة إلى «تحذير منهجي» يحصننا ضد ببغائية السلوك «البحثي» تجاه كل ما تقذف به رياح انشغالات الغرب الرأسمالي سلوكا يتمثل في التلقف اللاوعي لكل ما يقترحه «كقضايا» للبحث، وكل ما يوحي اليه «كنتائج» يفرزها البحث؟

٤- أيا ما كان السؤال البحثي الذي يستجيب للاشكالية النظرية فالاجابة لاتتأتى إلا بالدراسة الموضوعية لخصائص الاقتصاد الدولي المعاصر سواء فيما يتعلق بعملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي أو فيما يخص محاولات تحقيق اطار تنظيمي لهذا التراكم.

١- تستفرد الرأسمالية، في دوليتها المعاصرة، بالبشرية. وتمحور كل نشاطاتها، خاصة الاقتصادي منها، حول القيمة المحورية، أي القيمة السلعية: حيث يخضع الكل الاجتماعي لأحد مفرداته التاريخية: السوق، حيث التجارة كمجال لتحقيق الربح الفردي النقدي، الذي هو هدف المشروع الرأسمالي، خاصة في شكله التاريخي المعاصر، أي شكل الاحتكارات دولية النشاط في انتمائها في مجموعات متباينة النشاط، إلى مجموعات علمية عملاقة تستهدف في بحثها عن الربح النقدي، كل المجتمع الدولي بثلاثية اجتماعية تدور حول الربح النقدي: اقتصاديا بتصيد كل ما هو قوة شرائية يمكن أن تمثل طلبا على سلع تبيعها أيا كان المشتري وأيا كان مكان تواجده علي خريطة الكرة الأرضية، وسياسيا «ببلقنة» الدول القائمة بتفتيتها إلى وحدات سياسية واهية ومتصارعة؛ واجتماعيا لشرذمة المجتمعات إلى جزيئات عرقية وطائفية لاهية عن وجودها بعداءاتها البينية النافية للوجود الاجتماعي.

٢- هذه الثلاثية الاجتماعية المميزة كحركة رأس المال الدولي تتبلور عبر صراع عالمي بين نماذج ثلاثة للرأسمالية: رأسمالية الليبرالية الانجلوسكسونية الجديدة التي تطلق العنان لقوى السوق تمتطيها الولايات المتحدة الأمريكية. وهي ليبرالية ترث الليبرالية البريطانية، نبت منتصف القرن التاسع عشر، مع فارق كيفي تاريخي. إذ بينما كانت بريطانيا تدعو لها بقفازات الدبلوماسية الاستعمارية ذات البوارج الحربية، تقذف الولايات المتحدة الأمريكية بالليبرالية الجديدة عبر بربرية لقوى السوق، تعززها عند الضرورة ترسانة الحروب المحلية وقائمة العقوبات الدولية (الاقتصادية وغير الاقتصادية) وسطوة المنظمات الاقتصادية الدولية بضغوطها المالية والقانونية، والعدوانات المسلحة العارية. وتدفع بها، عندما تقل كفاءة هذه الترسانات، إلى عسكرة مباشرة وصريحة للعلاقات الدولية.

النموذج الثاني للرأسمالية الذي يعيش عملية الصراع هذه على الصعيد الدولي هو نموذج رأسمالية الدولة «الحانية» الأوروبية. وهو نموذج لرأسمالية تيقنت، عبر صراعات القوى الاجتماعية منذ أواخر القرن التاسع عشر، أن الحيلولة دون التغيير على حساب رأس المال لايتحقق إلا بدور للدولة الرأسمالية يضمن بعض التوازن ليس في توزيع الثروة وانما في نمط توزيع الدخل، تصحيحا للأداء المعوج لقوى السوق. وكذلك للحد من عمل قانون النمو عبر تقلبات الدورة الاقتصادية، بما تتضمنه من تقلبات في مستوى تشغيل قوى الانتاج البشرية والمادية ومستوى الدخل. وهو نموذج لايسلم الآن من أزمة اجتماعية سياسية يعيشها رأس المال بين تناقضاته مع القوى الاجتماعي الأخرى في داخل كل بلد أوروبي، وتناقضاته في داخل الاطار الأوروبي، وتناقضاته مع رؤوس الأموال الدولية الأخرى، أي على الصعيد الدولي.

أما النموذج الثالث في عملية الصراع الدولية هذه فهو نموذج رأسمالية الدولة التوجيهية الساعية إلى افادة المشروع الرأسمالي من اخلاقيات العمل في المجتمع القديم، والحريصة على الحد من التناقض بين المشروعات بقصد تحقيق أداء اقتصادي أكفأ خاصة

على صعيد السوق الدولية ليس فقط كقوة تصديرية وانما كذلك كقوة مالية. نحن هنا بصدد نموذج الرأسمالية اليابانية. الذي بدأ في العقود الأخيرة يعيش أزمة محاولة الفكاك من تناقض الانغماس الفعلي في عادات العمل الأجير ووهم الابقاء على عادات العمل السابقة على الرأسمالية.

٣- في خضم هذا الصراع المركب تتبلور الخصائص الموضوعية لعملية تراكم رأس المال على الصعيد الدولي، التي يمكن ابراز ملامحها الرئيسية على النحو التالي:

أولا: يتميز الاقتصاد الدولي حاليا بنمط مركب لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي يختلف كيفيا عن النمط الذي ساد الاقتصاد الدولي منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، والذي كان يقوم على تخصص البلدان في عمليات متكاملة لانتاج منتجات كاملة، على تفرقة بين الاقتصاديات التي أصبحت متخلفة (بالمعنى العلمي لا الأخلاقي) تخصصت في انتاج المواد الأولية الزراعية والمعدنية أساسا، مع تركيز كل منها على سلعة أو سلعتين توجهان للتصدير، تصديرا يحدد امكانيات الاستيراد ونوعه ومداه ومن ثم امكانية توفير شروط تجدد الانتاج للفترة القادمة، وهي شروط لا تتحقق إلا من خلال السوق الدولية.

أما النمط الحالي لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي فيبرز من خلال عملية طويلة من التحول في هيكل المشروع الرأسمالي، بالنسبة لعملية العمل الاجتماعي في داخله، من حيث استيعابه لمكنات تقسيم العمل في داخله على أساس تقسيم العملية الانتاجية اللازمة لانتاج ناتج واحد إلى عمليات عديدة يتخصص في القيام بكل منها عامل أو مجموعة من عمال المشروع. الأمر يتعلق بمكنات احلال العامل الجماعي محل العامل الفردي في اطار عملية من التغير التكنولوجي تتحقق عبر التحول من اليدوية إلى الآلية، ومن الآلية إلى الأتمتة، ومن الأخيرة إلى الاليكترونيزية. الأمر الذي يدفع بمهارة العمل ومن ثم انتاجيته دفعة تصاعدية هائلة. كما يبرز النمط الحالي لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي من خلال عملية طويلة من التحول في هيكل الاقتصاديات المتقدمة تتمثل في تتابع التحول نحو فروع انتاجية جديدة تحل محل فروع سابقة في ريادتها لمجمل النشاط الاقتصادي، خاصة في الصناعة، وتصبح الفروع السابقة من قبيل الفروع المتهالكة التي يستحب إما تصفيتها أو نقلها إلى، أو التغاضي عن وجودها في أجزاء أخرى من الاقتصاد الدولي. هذا النمط الحالي لتقسيم العمل الدولي الذي بدأ في السيادة منذ سبعينيات القرن العشرين يحتفظ ببعض خصائص النمط السابق، ويحتوى بعض نشاطات صناعية ينتقل الاختصاص بها إلى الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الدولي، مع توجه في داخل الأجزاء المتقدمة نحو الانتاج العلمي والتكنولوجي ونحو الانتاج العملي للسلع الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا، وتوجه، على الصعيد الدولي، نحو تخصص البلدان المختلفة، ليس بقيام البلد بإنتاج السلعة كاملة، وانما بتخصص البلد في انتاج جزء من سلعة أو أجزاء من سلع مختلفة، على أن يتم التجميع، أي تجميع الأجزاء، في مكان يتخصص في ذلك. هذا النمط المركب لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي يتميز بمعدلات متزايدة لتطور التكنولوجيا باعتبار التجديدات التكنولوجية السبيل المحوري لاكتساب المزايا النسبية في انتاج سلعة ما في مواجهة المنافسين في انتاجها في اطار السوق الدولية.

هذا النمط لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي يتضمن شكلا تاريخيا جديدا لتدويل الانتاج، يزيد من تعميق شبكة التداخلات الاجتماعية بين أجزاء المجتمع الدولي، ويزيد من ثم من حدة تفاعل الأحداث في الأماكن المختلفة منه، وفورية التأثير المتبادل لهذه الأحداث على القوى الاجتماعية المختلفة المكونة له، أي للمجتمع الدولي. وعلى الصعيد المعرفي، يؤثر هذا النمط المركب لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي في تحديد حظ كل من الاقتصاديات المكونة للاقتصاد الدولي من المعارف العلمية والتكنولوجية (خلقا وتعلما)، ويؤثر في نظام التعليم (بما يتضمنه من تأهيل وتدريب) في كل دولة، ويؤشر للمدرسة في كل من هذه الاقتصاديات باحتياجات سوق العمل وبنوع

التكوين الثقافي (وجودا أو غيابا) الذي تفرزه المدرسة.

٤- كما يتميز الاقتصاد الدولي المعاصر، ثانيا، بسيادة الاحتكارات الدولية كشكل غالب للمشروع الرأسمالي. الأمر يتعلق بالشركات دولية النشاط التي تقود هذا النمط المركب لتقسيم العمل الدولي. وهي وحدات هي الأخرى مركبة، غالبا ما تنتمي إلى مجموعات مالية عملاقة تجمع بين النشاطات المالية والانتاجية والتجارية. وهي تقصد كل ارجاء السوق العالمية، وترسم استراتيجيات تطور وأداء على مستوى الاقتصاد الدولي، وتخطط لسيطرة متزايدة على السوق من خلال تمركز رأس المال دوليا عن طريق الادماجات المتسارعة في معدل تحققها، وتنتج في أماكن مختلفة من الاقتصاد الدولي، أي تمارس نشاطاتها على اقاليم دول عديدة مستفيدة من التباين بين البلدان في مواردها الاقتصادية، وخاصة مواردها من الطاقة، في قواها الانتاجية البشرية، في أحجام أسواقها، في أنظمتها المالية والضريبية وفي انظمتها القانونية، في كيفية تنظيمها لعلاقات العمل. هذه الشركات تمارس أهم جزء من نشاطها (المالي والبحثي والتنموي) في البلد الأم في ظل سلطان دولة هذا البلد ومستفيدة مما تقدمه من اطار حمائي عام وخدمات أساسية للمشروع الفردي بها. وهي تقوى من مركزها في مواجهة هذه الدولة بالتوسع في نشاطها على اقاليم بلدان أخرى (مع التوسع في درجة تدويل هذا النشاط) في ظل سلطان الدولة المضيفة. والشركة تسعى، بين هذا وذاك، إلى أن تحقق لنفسها ذاتية نسبية في مواجهة كل من الدولة الأم (تستفيد منها دوليا في مساندتها وحمايتها) والدول المستضيفة (لتعظم حصيلة نشاطها على أرضها) وتصبح بذلك عضوا من اعضاء الاقتصاد الدولي المعاصر في تناقض موضوعي كامن مع الدولة كشكل للتنظيم السياسي للمجتمعات المكونة للمجتمع الدولي. خاصة أن الكثير من هذه الشركات أصبح يسيطر على قوة اقتصادية تفوق في المتوسط، القوة الاقتصادية لكثير من الدول (لـ ٦٠٠ من هذه الشركات حجم مبيعات على نطاق السوق الدولية يفوق ١ مليار $، واكبر ٣٥٠ شركة منها تسيطر على ٤٠٪ من التجارة الدولية، في اواخر التسعينيات). هذه الشركات تقصد تحويل الاقتصاد الدولي إلى سوق واحدة دون عوائق أمام حركة رأس المال ليمول (ويعبئ تمويلا محليا) وينتج ويسوّق بقصد تحقيق الربح النقدي. هذه السوق الدولية التي يسعى إلى توحيدها تتضمن سوقا دولية للعمل، بتحفظات محسوبة، لتسمح لرأس المال باتباع سياسات انتقائية لاستخدام القوة العاملة على مستوى المناطق المختلفة المكونة للاقتصاد الدولي، بشرائحها المختلفة من حيث قدراتها الجسمانية والذهنية وتكوينها الفني (الاحتياج إلى العقول في مناطق معينة إلى الكادرات الفنية في مناطق أخرى، إلى القوة العاملة المؤهلة في مناطق ثالثة، استبدال قوة عاملة رخيصة بقوة عاملة أغلى في مناطق رابعة... وهكذا). الأمر الذي يستلزم نقلة كيفية في قدرة القوة العاملة على الانتقال، ليس فقط بين جنبات سوق العمل الوطنية، وانما كذلك بين جنبات سوق العمل الدولية. كل ذلك في اطار خصيصة مرحلية، تتميز تكنولوجيا بالاتجاه نحو اليكترونيزية مختلف النشاطات الاقتصادية مما يجعل القوة العاملة المتاحة بصفة عامة تفوق احتياجات عملية تراكم رأس المال في جنبات الاقتصاد الدولي. لنكون بصدد شكل من «فائض السكان» يترجم المقدرة الاحتمالية (فنيا) على خلق الوفرة الاقتصادية النسبية، دون أن تترجم هذه المقدرة فعليا إلى مستوى انتاج يتناسب مع هذه المقدرة، مع نمط لتوزيع الناتج الفعلي يعكس (تنظيميا) الاستقطاب الاقتصادي (في الثروة والدخل) بين قوى المجتمع، استقطابا يستبقى، رغم المقدرة الانتاجية الاحتمالية، الندرة الاقتصادية النسبية بالنسبة للغالبية من افراد المجتمع الدولي.

٥- كما يتميز الاقتصاد الدولي المعاصر، ثالثا، بعملية للصراع بين رؤوس الأموال الكبرى حول اعادة صياغة نمط الهيمنة في هذا الاقتصاد الدولي. وهو نمط يتميز حتى الآن باستمرار تمتع رأس المال الأمريكي بكثير من مقومات الهيمنة في مواجهة رأس المال

الأوروبي ورأس المال الياباني (الوزن النسبي لها في الناتج العالمي، وفي الناتج الصناعي بصفة عامة وناتج الصناعات عالية التكنولوجيا بصفة خاصة - القدرة النسبية على خلق وادخال التجديدات التكنولوجية - نصيب شركات الدولة وتوابعها في الخارج في الناتج الذي تنتجه الاحتكارات دولية النشاط خارج حدود الدولة - النصيب النسبي للدولة في التجارة الدولية - دور عملة الدولة في الاقتصاد الدولي: في الاستخدامات النقدية في تبادل السلع، وفي المعاملات المالية - حصيلة العلاقة الجدلية بين قوة الدولة اقتصاديا وما تتمتع به من مظاهر قوة أخرى سياسيا وعسكريا وثقافيا). هذا الصراع من أجل اعادة صياغة الهيمنة يذكي من زيادة سرعة الاندماجات بين الاحتكارات الدولية، وهي ظاهرة ميزت تسعينيات القرن الماضي. كما يدفع في اتجاه خلق التكتلات الاقتصادية الدولية التي تسهل من عمليات اندماج الاحتكارات داخل التكتل الاقتصادي الاقليمي، وتعطي لرأس المال حركية في داخل التكتل تفوق بمراحل حركية القوة العاملة تمكنه بالتالي من التعامل مع «المنطقة» الاقتصادية (بامكانيات تكامل قوى الانتاج البشرية والطبيعية) بدلا من التعامل مع البلدان المكونة لها على نحو فردي). وتقوى التكتلات الاقتصادية الدولية الاحتكارات دولية النشاط وتزيد من قدرتها التنافسية في السوق الدولية، بما يتضمنه ذلك من زيادة في حدة الصراع من أجل اعادة صياغة نمط الهيمنة في هذه السوق. هذا الصراع يتضمن صراعات بين ثقافات الدول المتقدمة (مع ما تكتسبه القوة الثقافية من خطورة خاصة ابتداءً من احتوائها على تدفقات المعرفة العلمية والتكنولوجية ووسائل تأثير طريقة الحياة الاجتماعية اليومية وما تتضمنه من أنظمة قيم)، خاصة في مناطق نفوذها الاقتصادي والثقافي واللغوي، وهي صراعات تؤثر تأثيرا مباشرا على تركيبة الأنظمة التعليمية في المجتمعات المتخلفة وعلى مضامين هذه الأنظمة والطرق التربوية المستخدمة فيها.

٦- كما يتميز الاقتصاد الدولي المعاصر، رابعا، باستمرار الازمة التي يعيشها منذ بداية السبعينيات حتي يومنا هذا (رغم اللحظات التي توهم البعض أنها بدايات الانتعاش الاقتصادي)، كأزمة هيكلية تبرز اتجاه التضخم في ثنايا الركود وتعكس عدم قدرة الشكل التنظيمي السائد على تمكين المجتمع من استخدام قوى الانتاج البشرية والمادية المتاحة بالفعل استخداما كاملا. وقد بدأت الازمة بالتعبير عن نفسها نقديا في نهاية الستينيات، لتعبر عن نفسها فيما تبلور اثناء السبعينيات في اتجاه النشاط الاقتصادي نحو الارتفاع المستمر في الاثمان مع اتساع في دائرة البطالة وازدياد في حجم الطاقة الانتاجية المادية المعطلة. وذلك بعد فترة من توسع الطلب الكلي الفعال (في الخمسينيات والستينيات) أساسا بفضل ما تخلقه الدولة من طلب عام عن طريق الانفاق العام، وهو طلب ساعد كثيرا في تطوير المشروع الرأسمالي نحو المشروع الاحتكاري دولي النشاط. اجتماع الاتجاه التضخمي مع الاتجاه الانكماشي في نفس اللحظة أربك الدولة الرأسمالية في البلدان المتقدمة، وأربك من سياستها المتعلقة بنشاطها المادي. فالاجراء الذي يقصد به الحد من التضخم يؤدي في ذات الوقت إلى زيادة البطالة والطاقة المادية المعطلة. ولم تصل الدولة في الاقتصاديات المتقدمة إلى قرار إلا مع بداية الثمانينيات حين مالت إلى تفضيل السعي لاستقرار الاثمان (نظرا لأهمية ذلك للنشاط التصديري والمنافسة على الصعيد الدولي) عن طريق الحد من الضغوط التضخمية، الأمر الذي يطلق العنان لاتساع دائرة البطالة وتعطل الطاقة المادية (ما بين ١٩٧٩ - ١٩٩٧ يتضاعف معدل البطالة في دول الاتحاد الأوروبي ليصل إلى ١١٪ في المتوسط ثم يتراخى المعدل ليعود إلى الزيادة من ٢٠٠٠). ويزيد من حدة الأزمة تفسخ النظام النقدي الدولي (من ٧١-١٩٧٣) وتميز الاثمان الدولية، حول اسعار الصرف المتقلبة، بعدم الاستقرار في اطار اتجاه تحدده الضغوط التضخمية الهيكلية. الأمر الذي يدفع برأس المال إلى الاتجاه نحو التوظيف في مجال النشاط المالي، في

سوق الأوراق المالية، خاصة عبر المضاربة في هذه السوق (وقد اصبحت سمة هامة من سماته في الازمة)، طالما أن معدل نمو الاستثمار في مجال النشاط العيني في تباطؤ. ليبدأ اتجاه عام يسود الاقتصاد الدولي مؤداه ارتفاع معدل التوسع في التوظيف المالي في الوقت الذي يتباطأ فيه التوسع في النشاط العيني، وتثور مشكلة مدى تحمل الاقتصاد العيني لنشاط مالي غير متناسب. ومع هذا التوسع في النشاط المالي تتطور المؤسسات المالية وتظهر لها أشكال جديدة تكتسب أهمية كيفية في السوق الدولية (كصناديق الاستثمار وصناديق المعاشات). ومع عدم استقرار اسعار صرف العملات تزيد الارباحية المالية للمضاربة في اسعار الصرف وتصل بأحجام التعاملات الخاصة في هذه الأسواق إلى مستويات تبرز ضعف ما تحتكم عليه البنوك المركزية من احتياطات من العملات الرئيسية في السوق الرأسمالية الدولية، الأمر الذي يضعف من قدرات هذه البنوك على القيام بدور الرقابة على السوق الائتمانية. في عام ٢٠٠٠ كان حجم المعاملات اليومية في اسواق الصرف يدور حول ١٨٠٠ مليار $ ، ٩٥٪ منها يمثل عمليات مضاربية ترتكز على فروق اسعار صرف العملات. وكان هذا الحجم مساويا لـ ١٠ مليارات $ في السبعينيات، لم يكن يخصص إلا ١٠٪ منها للعمليات المضاربية.

وتأتي هذه الازمة لتزيد من حدة الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت تعيشها الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الدولي، وهي ازمة نجمت عن سياسات «النمو» الذي اتبعتها دول هذه الأجزاء منذ «الاستقلال السياسي» في الخمسينيات والستينيات، وما انتهت اليه من «مديونية دولية»، تتكاثف خدمتها (أي خدمة هذه المديونية)، مع تزايد اتجاه شروط التبادل الدولي في غير صالح هذه الأجزاء (حتى بالنسبة لما تصدره من سلع صناعية)، لتعبئة أجزاء أكبر من الفائض الذي ينتج في داخل الاقتصاديات المتخلفة فمع هذه المديونية يؤخذ سكان البلد المدين، لفترة تقصر أو تطول، كرهائن لرأس المال المالي الدولي المقرض. كما تمثل عملية اقراض هذه الدول مناسبة لتمرير سياسات اعادة الهيكلة التي تسهل من اعادة ادماج الاقتصاديات المتخلفة في النمط الجديد لتقسيم العمل الرزسمالي الدولي الذي تقوده الاحتكارات دولية النشاط. ويلحق بالفائض الذي يعبأ إلى خارج الاقتصاديات المتخلفة الجزء المعتبر من رأس المال المحلي، يهرع، بمشروعية أو بدونها، نحو الأجزاء المتقدمة من السوق المالية الدولية. الأمر الذي يضعف القدرات الانتاجية لهذه الاقتصاديات المتخلفة، اضعافا يزيد من حدتها عمليات التصفية العشوائية للوحدات الاقتصادية التي كانت تمتلكها الدولة، تصفية تتم تحت الضغوط المتزايدة للدول الرأسمالية المتقدمة، والمنظمات الاقتصادية الدولية، نحو المزيد والمزيد من «الليبرالية» الاقتصادية. فتذوب قدرات الاقتصاديات المتخلفة على تحقيق حد ادنى من السيطرة على شروط تجدد انتاج ذاتي متوازن، فيتعمق التخلف الاقتصادي والاجتماعي. ويتهرأ النسيج الاجتماعي ويزيد تأزم أوضاعها السياسية، معلنة افلاس انظمتها السياسية في حل مشكلتي التحرر الوطني والخروج من التخلف.

وتسقط غالبية بلدان ما كان يسمى «بالعالم الثالث» إلى حضيض الاقتصاد الدولي وتتساقط تباعا البلدان التي كان من الممكن أن تحقق نقلة كيفية نحو النفي التاريخي للتخلف في عملية موضوعية تتحقق عبر آليات السوق وسياسات المنظمات الاقتصادية الدولية لرأس المال وضغوط الدول المسيطرة دوليا، على مدى مايزيد قليلا على عقد من الزمان: الجزائر، العراق، المكسيك، بلدان جنوب شرق آسيا، روسيا وبلدان شرق أوروبا، البرازيل، الأرجنتين، وأخيرا مصر. ومع هذا السقوط وذلك الافلاس تتهالك التجمعات الدولية لدول البلدان المتخلفة، بل وتتآكل منظمات الأمم المتحدة التي كانت قد تبلورت لتحقيق بعض الرعاية لمصالح هذه البلدان (اليونيدو - الاونكتاد - قسم الأمم المتحدة للمعونة الفنية للتنمية....).

٧- الازمة الهيكلية العامة تسود اذن الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ السبعينيات مبرزة سطوة رأس المال المالي في مواجهة الاقتصاد العيني. الأمر الذي يتضمن تغييرا في طبيعة العلاقة بين رأس المال المالي ورأس المال المنتج (الصناعي بالمعنى الواسع). الأول الذي يبدأ تاريخيا في شكل رأس المال النقدي الذي يمثل نقطة البدء في دورة رأس المال كوسيط لدورة الانتاج الاجتماعي له منطقه القائم على حسابات الزمن القصير باعتبار دوره في التمكين من تهيئة شروط عملية الانتاج. أما رأس المالي المنتج، الذي ينشغل بعملية خلق القيمة في مرحلة انتاج السلع، فمنطقه يختلف، يقوم على حسابات الزمن المتوسط، باعتبار البعد الزمني لعملية الانتاج ذاتها. في نمط الاداء التقليدي كان رأس المال المالي في خدمة الصناعة: يسمح بتسريع دورة رأس المال المنتج الذي يخضع لمنطق حسابات الأجل المتوسط، فيؤدي هذا التسريع إلى الزيادة المتتالية في الربح. أما في ظل الازمة وما افرزته من سطوة لرأس المال المالي، يبدأ منطق هذا الأخير، تحقيق الربح في المدى القصير، في أن يكون المنطق السائد، ويفرض قانونه على رأس المالي الصناعي. ويصبح الاستثمار في قاعدة الانتاج المادي أولى الضحايا، فيتراخى معدل التوسع في الطاقة الانتاجية المادية. ولكي يتحقق الأداء في المجال المالي لابد من تحقيق زيادة مستمرة في اجمالي الربح في مجال الانتاج. وهو ما لا يتحقق، في غياب التوسع في الاستثمار العيني، إلا بتحقيق اداء معياري مختلف لعملية العمل الاجتماعي في مرحلة الانتاج يستدعي وجود أداء معياري مختلف للاستهلاك، يتضمنان أداءً معياريا مختلفا على مستوى وحدة التنظيم الاجتماعي، أي الدولة. تحقق ذلك يؤمن لعملية تراكم رأس المال الشكل الذي يوافق النمط الجديد للعلاقة بين رأس المال المالي ورأس المال الصناعي المتضمنة لسطوة الأول في مواجهة الثاني، وذلك من خلال ما يؤدي اليه من زيادة انتاجية العمل والربح الاجمالي. إذا لم يتحقق ذلك تظل عملية تراكم رأس المال في أزمة البحث عن هذا الشكل البديل. وهي الازمة التي نعتقد بأن عملية تراكم رأس المال تعيشها الآن على صعيد الاقتصاد الدولي. واليك بيان ذلك.

٨- نعلم أن نمط تراكم رأس المال يتضمن ثلاثية التوافق بين أداء معياري لعملية العمل الاجتماعي داخل المشروع الرأسمالي وأداء معياري لعملية الطلب على ما ينتجه هذا المشروع بقصد البيع، عبر الاستهلاك، وأداء معياري لاطار تنظيمي تحققه الدولة على مستوى أداء الاقتصاد «الوطني» في مجموعه. ونعلم كذلك أن دورة رأس المال، كوسيط لدورة الانتاج الاجتماعي، تبدأ باستخدام رأس المال النقدي في تهيئة شروط الانتاج، أي في الحصول على قوى الانتاج البشرية والمادية. وفي داخل مرحلة الانتاج تحتوى عملية العمل الاجتماعي التي يقوم بها، في ظل تقسيم العمل في داخل المشروع الرأسمالي، العامل الجماعي الذي يتمثل في عدد كبير من العمال (يزيد عددهم بزيادة حجم المشروع) تقسم بينهم عمليات انتاج الناتج الواحد، نقول تحتوى عملية العمل الاجتماعي على مجموعة فنون الانتاج (نتاج التكنولوجيا المتاحة) والاطار التنظيمي لمجموعة العاملين الذي يتضمن اخلاقيات العمل وعاداته ويضمن حدا أدنى من الانسياب في داخل المجموعة المكونة للعامل الجماعي. ويتضمن الأداء المعياري لعملية العمل داخل المشروع نوعا من التواؤم بين مجموعة فنون الانتاج المستخدمة والاطار التنظيمي لهذه العملية. هذا الاداء المعياري هو الذي يحدد (مع بعض عوامل أخرى) مستوى انتاجية العمل، ومن ثم مستوى الربح (بالمعنى الواسع). وزيادة انتاجية العمل تعني زيادة في الناتج وانخفاضا في قيمة الوحدة من السلعة المنتجة. وبما أن الانتاج يتم بقصد البيع فزيادته تستلزم زيادة الطلب لكي يمكن تحقق الربح (بتحويل السلع المنتجة إلى رأس مال نقدي). وانخفاض قيمة الوحدة المنتجة من السلعة الأصل أن يصاحب بانخفاض في ثمن السلعة. وتحقق هذين الأخيرين مرهون بدرجة تمركز رأس المال (ومن ثم نمط توزيع الدخل وامكانية تحكم المشروع في السوق) ودور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

٩- فإذا ما أخذنا نمط تراكم رأس المال اثناء فترة الثورة التكنولوجية الثانية التي استمرت حتى سبعينيات القرن الماضي، وهي الثورة التي تمثلت في تكريس الآلية والاتمتة والتجديدات الهائلة في مجال الطاقة، على مستوى فنون النشاط الاقتصادي، نجدها تتحقق في الاطار التنظيمي لعملية العمل في داخل المشروع الذي يسند إلى «تايلور» فيما يخص كيفية تنظيم العمل داخل «المصنع» الأمريكي، الأمر الذي يتضمن أن تحقق عملية العمل الجماعي زيادة في انتاجية العمل تتناسب، تقريبا، مع قدر ومدى التغير في فنون الانتاج. أما الأداء المعياري للاستهلاك فيتحقق بفضل التوسع في الاتجاه نحو انتاج السلع الاستهلاكية المنمطة وزيادة الطلب الاستهلاكي (أي التوسع المستمر في حجم السوق) بفضل الزيادة المستمرة في عدد العمال الاجراء الذين تحتويهم العملية الانتاجية وتدخل الدولة «الحانية» لتزيد الطلب الكلي عن طريق زيادة الانفاق العام الخالق لطلب عام على السلع (ومنها السلع الاستهلاكية).

أما بالنسبة لاتجاهات العلاقة بين القيمة والثمن، فالفترة تتميز، على الأقل حتى الحرب العالمية الأولى بعدم تمكن القدرات الاحتكارية بعد من الحيلولة دون انخفاض في الثمن مع نقصان قيمة السلعة بزيادة انتاجية العمل (حتى ولو كان الاتجاه العام هو نحو انخفاض الاثمان في الزمن الطويل جدا). أما على صعيد التنظيم الاجتماعي، فالمرحلة تشهد صعود القدرة التنظيمية للطبقة العاملة (نقابيا وسياسيا)، خاصة في ظل أزمة رأس المال في ظل الكساد الكبير وتصارع رؤوس الأموال دوليا اثناء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم قدرة معينة من جانبها على تحقيق نوع من التوازي بين انتاجية العمل ومستوى الأجر النقدي ومستوى الاثمان (حتى ولو تحقق هذا التوازي بعد مرور بعض الوقت تنخفض في اثنائه الأجور الحقيقية). الأمر الذي يتضمن، بين أشياء أخرى، تدخل الدولة لتلعب دورا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يتجه، ولو بقدر، نحو تصحيح الأداء المعوج لقوى السوق.

١٠- أما في فترتنا الحالية، فالامر يختلف فيما يتعلق بالأداء المعياري، في داخل عملية تراكم رأس المال، على مستوى عملية العمل الاجتماعي ومستوى الاستهلاك ومستوى دور الدولة:

فعلى مستوى الأداء المعياري لعملية العمل الاجتماعي تعرف الفترة، على الأقل منذ السبعينيات، ثورة تكنولوجية (لازمة للاستمرار في زيادة انتاجية العمل (لزيادة الربح المطلق في ظل سطوة رأس المال المالي) تدور حول المعلوماتية(٢) والاليكترونيزية وتكنولوجيا الفضاء، تتضمن فنونا انتاجية تغزو ليس فقط مجالات الانتاج المادي وانما كذلك مجال النشاط الخدمي في اتجاه تحويل كل النشاطات إلى نوع من النشاط الصناعي بالمعنى الواسع. وعندما تتغلغل في مجال النشاط الخدمي تؤدي إلى نوع من التوسع في العمل المنزلي (وهو ما يعني، على الأقل في مرحلة أولى، نوعا من «بعثرة» الاطار التنظيمي لعملية العمل الجماعي). هذا التسريع (حتى الآن؟) في عملية التجديدات التكنولوجية يصطدم، على الصعيد التنظيمي لعملية العمل، بصعوبات التوصل إلى اطار تنظيمي يتوافق مع التحول التكنولوجي. من أين تأتي الصعوبات؟

• تأتي أولا من شدة التمركز الاحتكاري لرأس المال، ومعه:

- يصل حجم المشروع إلى درجة تصعِّب من امكانية ايجاد اطار تنظيمي ملائم خاصة في ظل الاندماجات المتسارعة بين المشروعات: اندماجات تتسارع لتستفرد بالسوق لتواجه صعوبات تحقيق هذا الاطار التنظيمي. في دراسة وردت نتائجها في الباب الخاص بالمشروعات بالميزان الاقتصادي للعالم عام ٢٠٠٠ الذي يصدر سنويا عن «لوموند» الفرنسية(٣)، يبين أن مايزيد على ٥٠٪ من حالات الاندماج بين الشركات الكبرى، تفشل. والأسباب متعددة: هائلية حجم المشروع، احتواؤه لمجموعات عمالية من ثقافات مختلفة، تقابل مجموعات ادارة ذات عقليات ليس فقط مختلفة وانما متضاربة في طرق التفكير والرؤى.

- كما أن شدة تمركز رأس المال تعني الاستقطاب

في توزيع الثروة، أي التسوىء النسبي لاوضاع العاملين، ومن ثم فقدانهم للثقة في اخلاقيات العمل في المشروع الرأسمالي(٤).

• وتأتي الصعوبات، ثانيا، من سيطرة منطق رأس المال المالي على مرحلة الانتاج، ومن ثم التناقض بين اللهفة قصيرة المدى لرأس المال المالي والاحتياج الموضوعي متوسط المدى لهذه المرحلة من دورة رأس المال (مرحلة الانتاج)، تناقضا يعمل في اتجاه الحيلولة (حتي الآن) دون التوصل إلى شكل تنظيمي لعملية العمل الاجتماعي في داخل المشروع يتواءم مع التحولات التكنولوجية السريعة في فنون الانتاج.

• وقد اتجه الأمل، للحظات، اتجاها يعكس الطبيعة الميكانيكية للنظرة لعملية العمل الاجتماعي، إلى «التيوتايزم» toyotaisme التي ترمز لكيفية تنظيم عملية العمل الاجتماعي في داخل المشروع الياباني. والتي كانت تقوم على الجمع في المشروع الياباني بين الطبيعة الرأسمالية للمشروع وفنون الانتاج نتاج التطور التكنولوجي في ظل الرأسمالية وعادات العمل الخاصة بالمجتمع الياباني السابق على الرأسمالية (القائمة على تقديس العمل ونظرة الاكبار واحترام التبعية لرب العمل). ولكن الأمل يخبو منذ بداية التسعينيات التي تشهد الانتقال في داخل المشروع الياباني نحو اخلاقيات وعادات العمل في المشروع الرأسمالي، وانتقال الاقتصاد الياباني نحو أزمة مازال يعيشها حتى يومنا هذا.

١١- وعليه يبرز التناقض في داخل المشروع الرأسمالي بين ديناميكية التحولات التكنولوجية وصعوبة التوصل إلى اطار تنظيمي متلائم مع عملية العمل الجماعي. ومع هذا التناقض تبرز أزمة نمط التراكم في مرحلة الانتاج (انتاج الربح)، أي على مستوى الأداء المعياري لعملية العمل الاجتماعي: وتتحقق الزيادة في انتاجية العمل وتتمثل في زيادة في الناتج، وانما ليس بالقدر الذي يتناغم مع التغير التكنولوجي الهائل، ومن ثم يأتى الناتج أقل مما كان من الممكن أن يتحقق باستخدام هذه التجديدات التكنولوجية (المتاحة) فعلا بواسطة القوة العاملة المتاحة فعلا، والطاقة الانتاجية المادية الموجودة فعلا.

١٢- أما بالنسبة للأداء المعياري على مستوى الاستهلاك فتتكاتف عدة عوامل لكي يأتي الأداء المعياري للاستهلاك على مستوى يكون بصفة عامة، نسبيا، دون مستوى الناتج المتحقق:

• إذ يعني التمركز الاحتكاري الشديد لرأس المال الاستقطاب في توزيع الثروة لمصلحة الأقلية، ومن ثم في توزيع الدخل، وبالتالي النقص النسبي للطلب الذي يمكن أن يأتي من العاملين، خاصة عندما يسود معدل للتضخم يعمل على انقاص النصيب النسبي للعاملين من الناتج الاجتماعي الحقيقي.

• كما أن الوصول إلى المستوى الحالي من التطور التكنولوجي من خلال الاليكترونيزية يؤدي إلى أن تصبح القوة العاملة المتاحة تفيض عن احتياجات تراكم رأس المال على نحو يدفع بأعداد متزايدة من افرادها، لا إلى الابتعاد المؤقت عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي كما كان يحدث في اطار الجيش الاحتياطي الصناعي، وانما إلى الابعاد نهائيا (خاصة بعد سن معينة ليست بالمتأخرة) عن مجال النشاط الاقتصادي، ومن ثم إلى نوع من الاستبعاد الاجتماعي. هذه الاعداد من القوة العاملة لايمكن أن تمثل طلبا في سوق السلع (خاصة عندما تتآكل أنظمة التأمينات الاجتماعية).

• يزيد على ذلك ان استنزاف القدرات الانتاجية للأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الدولي (عبر التعبئة المباشرة للفائض في شكل الربح أو عبر المديونية الخارجية في شكل الفائدة أو عبر شروط التجارة في التبادل الدولي (حتى بالنسبة لصادرات هذه الأجزاء من السلع الصناعية والمواد الأولية الاستراتيجية)، ينقص القدرة الشرائية نسبيا للغالبية في البلدان المتخلفة، خاصة مع اتساع دائرة الفقر النسبي والمطلق، بآثاره التراكمية، ابتداءً من مكانهم في خريطة توزيع الثروة والدخل على مستوى الاقتصاد الرأسمالي الدولي. وهو ما يعني مزيدا من الضيق النسبي للسوق على المستوى الدولي، أي مزيدا من التصارع بين رؤوس الأموال في السوق الدولية.

١٣- وعليه يبرز التناقض بين هذا الأداء المعياري للاستهلاك وما يتحقق على مستوى الانتاج (مع التحولات التكنولوجية السريعة) متمثلا في نوع من الانتاج الزائد نسبيا(٥) (أي بالنسبة للقدرة الشرائية المتاحة التي تمكن بعض الحاجات من أن تترجم نفسها إلى طلب يعتد به في السوق الرأسمالية) تبرز معه الصعوبات على مستوى تحقق الربح(٦) الذي انتج في مرحلة الانتاج.

١٤- أما بالنسبة لاتجاهات العلاقة بين القيمة والثمن، فتؤدي سيطرة الشكل الاحتكاري إلى ممارسات الاحتكار في اتجاه الحيلولة دون الثمن والانخفاض مع انخفاض قيمة السلعة (بزيادة انتاجية العمل)، خاصة عند امكانية تهديد وجود التنظيمات العمالية لمعدل الربح). وهو ما يتحقق جزئيا عن طريق تعطيل جزء من الطاقة الانتاجية المادية (خاصة إذا كان الطلب على سلعة المحتكر مرنا). الأمر الذي يصعِّب من امكانية تسويق بعض السلع.

١٥- أما على صعيد التنظيم الاجتماعي، فنحن في فترة أزمة الدولة الرأسمالية الحانية(٧). إذ مع تغير التركيب الهيكلي للاقتصاد الرأسمالي في الداخل وعلى الصعيد العالمي [خاصة من خلال التمركز الكبير لرأس المال وضخامة حجم المشروع الرأسمالي وظهور المجموعات المالية العملاقة (التي ضم كل منها تحت جناحيه كل أنواع المشروعات كبيرة الحجم المتكاملة أفقيا ورأسيا]، ووصول تمركز رأس المال إلى درجة يصبح معها من الضروري له (بعد أن أصبح قادرا على) أن ينظر إلى المكان الاجتماعي على المستوى الاقليمي (إذ لم يعد المستوى الوطني متناسبا مع درجة تركز رأس المال)، مع كل هذا تدخل الدولة الرأسمالية القومية (في شكل الدولة «الحانية») في أزمة. دون التوصل إلى بديل لها بعد. وتحتوى أزمة الدولة أزمة مؤسساتها السياسية والنقابية وغيرها(٨). وهو ما يعني:

• الحد من تدخلها في الأداء الحر لقوى السوق، وهو حد يقدر رأس المال الاحتكاري على تحقيقه على نحو مباشر في الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الدولي (وهو لايتحقق دائما في كل المجالات)، كما يحققه على نحو غير مباشر عن طريق رأس المال المحلي والمنظمات الاقتصادية الدولية بالنسبة للأجزاء المتخلفة، من الاقتصاد الدولي(٩). (وكلاهما لايستبعد استخدام رأس المال الدولي للقوة العسكرية العارية للحد من دور دولة معينة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية). هذا الحد من دور الدولة أصبح يغطي دورها في تحقيق الطلب العام على السلع والخدمات كشق من الطلب الكلي في الاقتصاد «الوطني». كما يغطي مساندة قوى العاملين عن طريق التأمينات الاجتماعية.

• كما تعني أزمة الدولة «الحانية» ضعف التنظيمات النقابية والسياسية للعاملين، ومن ثم محدودية الدور الذي تقوم به في محاولة تحقيق التوازن بين انتاجية العمل ومستوى الأجور النقدية ومستوى الاثمان، وهو ما يحد من القدرة الانفاقية النسبية للعاملين.

• ويعرف هذا الدور للدولة في أزمتها انتشار البطالة المفتوحة والعمالة الهشة (القلقة)، بأثرها السلبي على القدرة التفاوضية للعاملين في تحديد الأجور وبقية شروط العاملين، ومن ثم على القدرة الانفاقية النسبية للعاملين في سوق السلع الاستهلاكية عليه، يعاني النمط الحالي لتراكم رأس المال من هذا الوضع الخاص بالدولة: إذ لم يبرز الاطار التنظيمي العام البديل الذي يضمن استمراريته، ليس فقط بضمان تحقق الربح الذي انتج في عملية الانتاج، وانما بتحققه وفقا لمنطق رأس المال المالي.

١٦- هذان العاملان (أي اتجاه نمط العلاقة بين القيمة والثمن وازمة الدولة) يزيدان من حدة أزمة النمط الحالي لتراكم رأس المال فيما يتعلق بتحقق الربح الذي انتج في مرحلة الانتاج.

١٧- فاذا ما أخذنا النمط الحالي لتراكم رأس المال في مجموعه، في ظل هيمنة رأس المال المالي، نجده في أزمة البحث، ابتداءً من منطق رأس المال المالي، عن تحقق شروط توافق الأداء المعياري في داخل عملية العمل الاجتماعي (بين نمط التجديدات

التكنولوجية في تغيره المتسارع والاطار التنظيمي لعملية العمل الجماعي)، وبالنسبة للاستهلاك (في عدم قدرته النسبية على اللحاق بمستوى الانتاج) وفيما يخص نمط التنظيم الاجتماعي من خلال الدولة بأزمتها التي تقلص من دورها وتحد من كفاءة ما يمكن أن تقوم به لضمان الاطار التنظيمي والسياسات اللازمة لاستمرار زيادة انتاجية العمل وتحقق الربح الذي ينتج في مرحلة الانتاج.

١٨- أما مجمل الاقتصاد الدولي فهو يعيش في الواقع أزمة هيكلية عامة، بما تحتويه من ازمة نمط تراكم رأس المال الحالي ازاء الثورة التكنولوجية الثالثة اللازمة للاستمرار في زيادة انتاجية العمل (أي لزيادة اجمالي الربح) في ظل سطوة رأس المال المالي). وفي الازمة، يتضمن نمط ادائه هيكليا التضخم (الذي ينبعث على مستوى المظهر النقدي للحياة الاقتصادية من ضغوط تضخمية هيكلية) في ثنايا الركود (الذي يتبدى في عدم الاستخدام الكامل والأكفأ لقوى الانتاج البشرية والمادية وفي تراخي معدلات التوسع في الاقتصاد العيني) في ظل اتجاه طويل المدى جدا(١) نحو الارتفاع في مستوى الاثمان، تتخلله دوريا التقلبات الدورية العاصفة على الصعيد المالي في ظل سطوة رأس المال المالي، الذي يبعده منطقه (قصير المدى) نسبيا عن «الاستثمار» في مجال الطاقة الانتاجية المادية ليدفع به نحو «التوظيف» في السوق المالية، وخاصة في العمليات المضاربية. وتضاعف المضاربات المالية، الذي يحدث من خلال الصراع بين رؤوس الأموال المالية، ما يلبث أن يؤدي، في ارتكاز هذه المضاربات على اقتصاد عيني محدود نسبيا، إلى «انهيارات» Crashes دورية أصبحت تعرف «بالأيام السوداء» للسوق المالية الدولية(١٠).

١٩- ويزيد من حدة هذه الأزمة، من وجهة نظر سكان العالم:

• الصراع بين رؤوس الأموال الدولية، بشراسة متميزة لرأس المال الأمريكي، خاصة على مستوى السوق العالمية (وبطبيعة الحال مصادر الطاقة والمواد الأولية الاستراتيجية). وهو صراع عادة ما يتم عبر حروب محلية تدمر القواعد الانتاجية والبنية التحتية في كثير من البلدان المتخلفة وتقضي على امكانيات قدر من التراكم، حتى الرأسمالي، بها (كما هو حاصل في المنطقة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخاصة في العقدين الأخيرين(*)، وفي وسط افريقيا وغربها وشرقها، وفي مياه المحيط الهادي، وفي شبه جزيرة البلقان). الأمر الذي يترتب عليه تحويل أعداد هائلة من السكان إلى لاجئين ويرجع بمن بقوا على الأرض إلى مستويات حياة تكاد تلتصق هي الأخرى بالأرض.

• ما تغذيه ثورة نقل المعلومات من صراع حول تدجين المستهلكين واستلاب القدرات الشرائية فيما ليس بالمفيد شخصيا واجتماعيا بل وما هو ضار تأكيدا، كالمخدرات، طالما هو محقق لربح الاحتكارات دولية النشاط. الأمر الذي يبعد بالقدرات الشرائية المحدودة عن اشباع الحاجات الأساسية للمستهلكين.

• انهيار الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالكامل أو يكاد في اجزاء كثيرة من البلدان المتخلفة: الصومال، غرب افريقيا، افغانستان، اندونيسيا، كولومبيا، العراق، افريقيا جنوب الصحراء. الأمر الذي يترك ملايين السكان في هذه المناطق حتى بلا حد الكفاف. (في ١٩٩٩ يبلغ عدد من يعانون من سوء التغذية ٧٩١ مليونا، وتسجل منظمة الغذاء والزراعة ٣٧ مجاعة في الفترة ما بين يناير واغسطس ١٩٩٩). هذا الانهيار عادة ما يعقب صراعا بين رؤوس الأموال الدولية حول البترول والغاز الطبيعي أو الماس أو النحاس أو اليورانيوم.

• الصراع بين رأس المال الدولي والمنتمين إلى «عالم العمل» بأعداد هائلة منهم بلا عمل، صراعا يتبدى سياسيا في حركات مقاومة «العولمة» بل ومقاومة اشكال التكتل الاقتصادي التي تتم لمصلحة رأس المال. وتتبدى على نحو ساخن في حركات التمرد الذي يأخذ أشكالا كيفية بما في ذلك التمرد المسلح: تابع انعكاسات هذا الصراع من سياتل إلى داغوس، جنيف، بورث، الجرد، واشنطن، كيبك، جوتنبرج، واحتفالات عيد العمال في أول مايو الماضي في العديد من مدن العالم.

والعاملان الأخيران يعطيان خريطة «الأمان» الرأسمالي الذي يسود العالم اليوم، حيث تشهد هذه الخريطة في عام ٢٠٠٠ صراعات مسلحة وبمستويات مختلفة لاستعمال الأسلحة: ٢٠ حربا أهلية، ١١ صراعا دوليا في مواقع محددة، ١٥ بؤرة لاضطرابات داخلية خطيرة و١٧ حركة انفصالية بوسائل غير سلمية.

هذا الاقتصاد الدولي الذي يدور بخصائصه المذكورة حول الشكل الحالي لعملية تراكم رأس المال في ازمتها الراهنة شهد، حتى قبل نهاية الحرب العالمية الثانية سعى رأس المال الدولي، خاصة رأس المال الأمريكي، نحو محاولات احتواء النشاط الاقتصادي الدولي في اطار تنظيمي تلعب فيه المنظمات الاقتصادية الدولية دور ترويج الايديولوجيات الاقتصادية وضمان «السياسات» اللازمة لتحقيق التراكم على الصعيد الدولي، خاصة في اتجاه تقوية شروط تحقق الربح عن طريق توسيع حجم السوق بالعمل على ازالة العوائق أمام حركة رأس المال والسلع، أي على توحيد السوق الدولية. فتكون محاولة تنظيم السوق المالية باتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤، التي تعيد تنظيم النظام النقدي الدولي حول الدولار الأمريكي، وتنشئ البنك الدولي للانشاء والتعمير للسهر على الائتمان طويل الأجل وصندوق النقد الدولي للسهر على الائتمان قصير الأجل.

تبدأ محاولات، بمبادرة رأس المال الأمريكي، تنظيم التجارة الدولية باتفاقية هافانا في ١٩٤٧ الجات)، التي تتطور عبر دورات تفاوضية تنتهي بدورة اورجواي (١٩٨٦ - ١٩٩٣) يتم فيها دورة اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة ليجري التوقيع عليها بواسطة ١٢٤ دولة في مراكش (١٥/٤/١٩٩٤) تبدأ المنظمة في العمل في ١-١-١٩٩٥، كمنظمة اقتصادية عالمية ذات شخصية قانونية بالنسبة للنظام القانوني الدولي والنظام القانوني الداخلي للدول الأعضاء: تسهر على تطبيق القواعد المنظمة «لتحرير» التجارة الدولية في السلع المادية وفي الخدمات وفي التكنولوجيا كسلعة، الأمر الذي يستلزم اعادة تنظيم حماية حقوق الملكية الفكرية (بقصد تقييد تبادلها). كما تسهر المنظمة على عملية التفاوض من أجل توسيع نطاق تحرير التبادل الدولي سواء من حيث السلع موضوع التبادل أو بالنسبة لعدد الأعضاء في المنظمة، وتقوم المنظمة كذلك بالرقابة على السياسات التجارية والتكنولوجية للدول الاعضاء؛ وتحتوى المنظمة أخيرا آلية لفض المنازعات التي تثور بين الأعضاء بمناسبة عمليات التبادل الدولي عن طريق نوع من التحكيم الدولي. على هذا النحو تجمع المنظمة بالنسبة لتنظيم المعاملات التجارية والمالية الدولية سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء (٤).

ومع القبول الضمني لهيمنة رأس المال الأمريكي في السوق الدولية، وهو لايكل عن اتخاذ المبادرة. وعبر جهود ثالوث المنظمات الاقتصادية الدولية، تنشط حركة اقامة السوق المالية الدولية في الوقت الذي لايزال فيه التنظيم السياسي للاقتصاديات المكونة للاقتصاد الدولي آخذا شكل الدولة. وهو شكل لايسمح بالقول «بتحرير» (أي توحيد) مجال الانتاج العيني (رغم وجود شكل أو آخر من أشكال تقسيم العمل الدولي). يعزز من ذلك اتجاه الدول إلى تحقيق تكتلات اقتصادية اقليمية فيما بينها وهو ما يؤدي في ذات الوقت إلى تقوية بين رأس المال داخل التكتل مع زيادة حدة التناقض مع رؤوس الأموال الدولية الأخرى وعالم العمل في داخل التكتل وخارجه. الأمر الذي يبين في النهاية أن السوق الوحيدة الذي يمكن القول بأنها قد أصبحت حقيقة سوقا موحدة دولية هي السوق المالية، معلنة بذلك هيمنة رأس المال الدولي المالي، ومن ثم تميزه على غيره من صور رأس المال الدولي. وهي هيمنة تشير إلي سعيه، ابتداءً من منطقه، إلى صياغة اشكال جديدة لعلاقات اقتصادية قائمة تتعلق بتوافق الاداء المعياري على مستوي الانتاج والاستهلاك ودور الدولة. فاذا كان «التوحيد» يتحقق بين الوحدات الدولية للانتاج العيني، وكانت التناقضات بين الدول (كوحدات اقتصادية سياسية) مازالت قائمة، بل

وتأخذ في حالات متزايدة العدد شكل الصدامات المسلحة، وذلك رغم ما تعرفه ظاهرة الدولة الرأسمالية من أزمة (وازمتها يمكن أن تصعب من جهود «التوحيد» الاقتصادي بين البلدان)، وكانت الاسواق «الدولية» غير السوق المالية مازالت بعيدة عن «التوحيد»، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار مدى القسوة في السياسات الحمائية التي تتخذها فعلا بعض الدول والتكتلات الاقتصادية (الامر الذي لاينفي سعي رأس المال الدولي إلى «التوحيد» ابتداءً من وضعه في علاقات القوى الدولية)، وكان نمط تراكم رأس المال الحالي في أزمة من زاوية منطق رأس المال المالي وهو الوحيد الذي يمكن القول بتوحيد سوقه المالية، وكانت بوادر «الردة» لدى بعض الدول في الحد من «الليبرالية» التي بدأت تهز الكيانات الاجتماعية والسياسية في داخلها، إذا كان كل ذلك كذلك، فكيف يمكن القول «بعولمة» اقتصاد المجتمع الدولي؟

٢٠- ويتعزز وضوح الصورة إذا ما أخذنا خريطة ثمار أداء هذا الاقتصاد الدولي من حيث قدر الثمار بالنسبة للامكانيات الانتاجية المتاحة وكيفية توزيع هذه الثمار بين مجتمعات الاقتصاد الدولي وفي داخل كل مجتمع من هذه المجتمعات، وذلك ابتداءً من نمط توزيع الثروة ونمط توزيع الدخل ومن ثم نمط توزيع فرص الحياة بين افراد هذه المجتمعات. هنا يمكن أن نجمل الملمح الرئيسي للصورة بالقول:

- بإن تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي حتى الآن قد حقق انجازات تاريخية هائلة على مستوى تطور قوى الانتاج البشرية والمادية، إلا أن الاداء الحالي لهذا الاقتصاد يؤكد محدودية القدرة التنظيمية لطريقة الانتاج على استخدام أرشد لهذه الامكانيات ومن ثم تحقيق مستويات أعلى من الناتج باستخدام أكفأ لقوى الانتاج الموجودة بالفعل.

- إن نمط الأداء الحالي للاقتصاد الدولي يتضمن معاملة غير حضارية لاعداد متزايدة من القوة العاملة بحرمانها من العمل الذي هو سبيل الانسان لتحقيق ذاته الاجتماعية.

- إن نمط توزيع ثمار الأداء الحالي للاقتصاد الدولي يتضمن معاملة غير انسانية بالنسبة للغالبية من افراد المجتمع الدولي بالقدر الذي لايحقق لهم فرص حياة تتمثل ولو في حد الكفاف، بقدر تزايد اعداد من يعيشون دون خط الفقر، خاصة في مجتمعات البلدان المتخلفة (٤٠٪ من سكان الهند، الذين قاربوا المليار نسمة، يعيشون تحت خط الفقر). ناهيك عن الملايين الذين تحتويهم المجاعات كظاهرة أصبحت دائمة تعرفها اجزاء كثيرة من خريطة العالم.

٢١- أما الصورة التفصيلية لخريطة توزيع ثمار الأداء الحالية للاقتصاد الدولي فيمكن رسم ملامحها على النحو التالي:

في نهاية القرن العشرين وبعد ما يقرب من ستة قرون من التطور الرأسمالي يبرز توزيع الثروة الاقتصادية على الصعيد العالمي على النحو التالي:

القارة	عدد السكان (مليون)	٪ في الثروة الاقتصادية
آسيا	٢٦٠٤ (٦١٪)	١ر٢٥٪
افريقيا	٧٦٢ (١٢٪)	٩ر٢ ٪
امريكا اللاتينية والوسطى	٥٠٠ (٥ر٨٪)	١ر٧٪
كل أوروبا وروسيا	٧٢٨ (٢ر١٢٪)	٦ر٢٢٪
امريكا الشمالية	(٢٠١) (١ر٥٪)	٨ر٢٨٪

(Le Rilan du Monde 2000, Le Monde, Paris).

أي أن ٥ر٨١٪ من سكان العالم يعيشون في قارات آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لايملكون إلا ١ر٣٥٪ (تدخل فيها ثروة اليابان) من الثروة، مع مراعاة انعدام العدالة في توزيع الثروة داخل سكان هذه القارات.

أما نمط توزيع الدخل على الصعيد العالمي فيبدو كما يلي:

- الـ ٢٠٪ الأغنى من سكان العالم يحصلون علي ٧ر٨٢٪ من الدخل العالمي في ١٩٩٢. وعلى ٧ر٨٤٪ من هذا الدخل في ١٩٩٩.

- والـ ٢٠٪ الافقر من سكان العالم يحصلون على ٤ر١٪ من الدخل العالمي في ١٩٩٢. وعلى ١ر١٪ من هذا الدخل في ١٩٩٩.

- وعليه يتمثل الفرق بين الافقر والأغنى على الصعيد العالمي في ١ : ٧٤ (تقرير برنامج الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩).

- في أكثر من ٨٠ دولة يظل متوسط دخل الفرد عند المستوى الذي كان عليه عام ١٩٨٧. أما فيما يخص نصيب دول منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية التي تضم الدول الصناعية المتقدمة في الاقتصاد العالمي (وهي لاتضم إلا ١٩٪ من سكان العالم) فيصل إلى ٧٠٪ من مبادلات السلع المادية والخدمات في العالم. وهي تستقبل ٥٨٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويوجد في داخلها ٩١٪ من المستخدمين لشبكة الانترنت (ثمن الكمبيوتر الشخصي يعادل في المتوسط أجر عامل من بنجالاديش لأكثر من ثمانية أعوام، بينما لايعادل هذا الثمن إلا ما يقارب أجر شهر واحد لعامل أمريكي: نحن هنا بصدد مؤشر آخر للعدالة الرأسمالية في مجال «ثورة المعلومات»). وحتى بالنسبة لبلد رأسمالي متقدم تعرف حياته السياسية قوة تنظيمية خاصة، نقابية وسياسية، للطبقة العاملة، وهو فرنسا، تعكس مؤشرات توزيع الثروة والدخل نفس الاتجاهات (ارقامها نهاية التسعينيات):

	٪ في ملكية الثروة	٪ في الدخل القومي
أعلى ٢٠٪ من السكان	٦٨٫٨٧٪	٤٢٫٨٥٪
الـ ٢٠٪ التالية	١٩٫١٩٪	٢٢٫١٩٪
الـ ٢٠٪ التالية	٩٫١٧٪	١٥٫٩٩٪
الـ ٢٠٪ التالية	٢٫٢٢٪	١٠٫٩٦٪
أدنى ٢٠٪ من السكان	٠٫٤٤٪	٦٫٠١٪

الفرق بين أعلى شريحة من السكان وأدنى شريحة يتمثل، بالنسبة لتوزيع الثروة في ١٥٦ مرة وبالنسبة لتوزيع الدخل في سبعة أمثال. بعبارة أخرى يحصل ٥٠٪ من السكان (أي ٢٩ مليون نسمة) على ٢٤٫١٧٪ من الدخل القومي، بينما يحصل ١٠٪ من السكان (أي ٥ر٥ مليون نسمة) على ٢٧٫٧٢٪ من اجمالي الدخل.

مظهر آخر من مظاهر انعدام العدالة الاجتماعية يتمثل في البطالة التي تقع معدلاتها في اقتصاديات أوروبا الغربية بين ٦٪ و١٣٪ في النصف الثاني من التسعينيات. وتصل معدلاتها إلى ٤٠٪ في بعض البلدان الرأسمالية المتخلفة (كفلسطين). ويصل عدد المتعطلين في فرنسا إلى ٣٫٦مليون في ١٩٩٩. يضاف إليهم ١٫٥ مليون شخص في حالة عمالة هشة (أو قلقة) أي عمالة مؤقتة أو عرضة للضياع في اية لحظة. ويبلغ معدل البطالة بالنسبة للاناث ١٣٫٦٪ وبالنسبة للشباب من الذكور ٢٤٫٢٪، وبالنسبة للشباب من الاناث ٢٩٫٧٪. كل هذه صور للاستبعاد الاجتماعي في ظل الاتجاه المكثف لاليكترونيزية النشاط الاقتصادي وتحويل القوة العاملة المتاحة إلى قوة عاملة تفيض عن احتياجات تراكم رأس المال ويحرم الانسان من سبيل تحقيق ذاته الاجتماعية، أي من العمل. حتى ولو كان هذا العمل من قبيل العمل المغترب في ظل التآكل المستمر لانظمة التأمينات الاجتماعية.

فاذا أضفنا إلى ذلك دور الأنظمة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية في تحقيق استقطاع أكبر من دخول الطبقات ذات الدخول الأدنى، سواء عن طريق الضريبة أو عن طريق اقتراض الدولة بفائدة يحصل عليها أصحاب الثروة النقدية القادرون على اقراض الدولة بما لديهم من مدخرات نقدية. لتدفع لهم الفوائد وأصل الدين من حصيلة الضرائب التي يتحمل الجزء الأكبر منها أصحاب الدخول الأدنى. فعلى سبيل المثال يوزع العبء الضريبي في فرنسا على النحو التالي:

- ٦١٪ من حصيلة الضرائب من الضرائب غير المباشرة (وعبئها أكبر على ذوى الدخول الأدنى). الضرائب على الشركات تعطي ٣٪ من الحصيلة.

- الضرائب على الثروة تعطي ٥٪، والضرائب على دخول العائلات (وغالبيتهم من غير المالكين) تعطي ٣١٪. وتتطور نسبة الدين العام إلى اجمالي الناتج المحلي من ٢٧٫٥٪ في بداية التسعينيات إلى ٤٠٪ في نهاية التسعينيات، بالنسبة لفرنسا.

- وبالنسبة لمصر، يزيد الدين العام الداخلي بنسبة ٥٢٪ من ١٩٩٤/٩٣ حتى ١٩٩٩/٩٨.

هذا بالاضافة إلى الدين الخارجي الذي يدور حول

٢٠ مليار دولار أمريكي. وينجم عن صور انعدام العدالة هذه تفاوت هائل في فرص الحياة ومستويات المعيشة، في فرص الصحة والتعليم والثقافة والاستهلاك المادي والسكن. فإذا ما أخذنا فرصة التعليم يبدو التفاوت بين البلدان في معدل دخول المدارس من سن المدرسة الابتدائية والثانوية، بالنسبة لعام ١٩٩٧، على النحو التالي:

- بالنسبة للبلدان الصناعية المتقدمة ٩ر٩٩٪، ٢ر٩٦٪
- بالنسبة لبلدان امريكا اللاتينية ٢ر٩٣٪، ٢ر٦٥٪.
- بالنسبة للبلدان العربية ٤ر٨٦٪، ٧ر٦١٪.
- بالنسبة لبلدان جنوب آسيا ٧٨٪، ٥ر٥٦٪.

هذا التفاوت في فرص التعليم يبدو بالنسبة لشرائح المجتمع الفرنسي في النصف الثاني من التسعينيات من الأرقام المعبرة عن النصيب النسبي لاولاد كل شريحة اجتماعية في الطلاب وفي الحصول على البكالوريا وفي الطلاب المهنيين، وهي الأرقام التالية:

- أولاد المزارعين ٤٪ ٧ر٢٪ ٢ر١٦٪
- أولاد الموظفين ٧ر١٠٪ ٦ر١٢٪ ٢ر٩٪
- أولاد العمال ٦ر١٤٪ ١ر١٦٪ ٥ر٦٪
- أولاد الاطارات ١ر١٩٪ ٦ر١٦٪ ٩ر١٩٪
الاقتصادية المتوسطة
- أولاد الاطارات ٤ر٢٨٪ ٧ر٢٤٪ ٤٩٪
الاقتصادية العليا

أرجو مراعاة عدد العائلات المكونة لكل شريحة من هذه الشرائح حيث عدد العائلات العمالية هو الأكبر بكثير.

أما بالنسبة لمعدل الزيادة السنوية لاستهلاك العائلات نجده بالنسبة لفرنسا يتناقص من ٦ر٣٪ في سنة ١٩٨٦ حتى يصل إلى ٦ر٠٪ في ١٩٩٣ ليعاود الزيادة الطفيفة ليعود إلى النقصان ليصل إلى ٢ر٠٪ في ١٩٩٧. وهو ما يتوافق مع تناقص معدل زيادة القوة الشرائية لدخول العائلات من ٩ر٣٪ في ١٩٨٩ إلى ١٪ في ١٩٩٦ ثم إلى ٧ر١٪ في ١٩٩٧.

ويكون من الطبيعي أن تتبدى الترجمة الاجتماعية لانعدام العدالة في الفقر المطلق والنسبي، والمادي والمعنوي. فبالإضافة إلى الفقر المطلق والنسبي في البلدان الرأسمالية المتقدمة يعيش قرابة ٣ر١ مليار نسمة في بقية العالم على أقل من دولار واحد في اليوم. وما يقرب من مليار نسمة لايستطيعون تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية الأساسية. ويبين تقرير مركز دراسات الغذاء في الولايات المتحدة في فبراير الماضي ٢٠٠٠ أن ٧ر٣ مليون عائلة أمريكية تعاني من الجوع وأن ٥ر١٠ مليون عائلة لاتحصل على الغذاء الكافي. وبذلك يصل عدد من لايحصلون على الغذاء الكافي في الولايات المتحدة إلى٣١ مليونا من السكان. ويضيف التقرير أن الجوع في الولايات المتحدة لا يظهر في شكل مجاعة ولايؤدي إلى الموت، وانه يمكن تخفيف العدد إلى النصف لو انفقت الحكومة الأمريكية خمسة مليارات دولار سنويا. وفي العالم يعاني ٨٤٠ (في سنة ٢٠٠٠) مليون نسمة من سوء التغذية في الوقت الذي يبلغ فيه الاستهلاك الاجمالي لأغنى خُمس من سكان العالم ستة أمثال ما يستهلكه أفقر خُمس. كما يعاني زهاء ١٦٠٠ مليون طفل من سوء التغذية. وفي مصر يعيش ٤٠٪ من سكان القاهرة تحت خط الفقر وتزيد النسبة عن ذلك في مدينة الاسكندرية حيث يعيش ٣٨٪ من سكانها في أنواع مختلفة من العشوائيات. وفي لبنان يعيش ما يقرب من ٣٣٪ من السكان تحت خط الفقر. وفي عام ١٩٩٧ كان ما يناهز ٨٥٠ مليونا من البالغين أميين، على مستوى العالم. وفي البلدان الصناعية المتقدمة أكثر من ١٠٠ مليون نسمة أميون. وكان ما يناهز ٢٦٠ مليون طفل خارج التعليم المدرسي على المستوى الابتدائي والثانوي. وبالنسبة للحالة الصحية، فبالاضافة إلى سوء التغذية ونقص التغذية لايحصل خُمس سكان العالم على مياه صالحة للشرب. وفي الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ زاد عدد المصابين بفيروس مرض نقص المناعة البشرية (الايدز) بأكثر من الضعف بحيث كان أقل من ١٥ مليونا ليتجاوزها إلى ٣٣ مليونا، ويكاد المرضي يعصف ببعض بلدان افريقيا

جنوب الصحراء. ولايتوقع لزهاء ١٫٥ مليار نسمة أن يعيشوا إلى أن يبلغوا سن الستين. ويفتقر اكثر من ٨٨٠ مليون نسمة إلى الخدمات الصحية الأساسية. كما يفتقر ٢٫٦ مليار نسمة إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية. ويموت كل عام قرابة ثلاثة ملايين نسمة نتيجة لتلوث الهواء. ويموت ما يناهز ٨٠٪ منهم نتيجة لتلوث الهواء الداخلي. ويموت أكثر من خمسة ملايين نسمة نتيجة الاصابة بأمراض الاسهال الناجمة عن تلوث المياه (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، نيويورك ١٩٩٩).

٢٢- فاذا ما أخذنا تركيبة الاقتصاد الدولي بأزمته المركبة، ازمة نمط التراكم الحالي (الليبرالي) في اطار ازمته الهيكلية العامة (والازمة تعني تزايد حدة الصراع من أجل الخروج منها)، وأخذنا خريطة توزيع ثمار أداء هذا الاقتصاد الدولي التي تبرز زيادة الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي وما يتضمنه من شرذمة على مستوى فرص الحياة، على الصعيد العالمي، بين الأمم، وبين القوى الاجتماعية المختلفة في داخل كل دولة. إذا أخذنا هذا وذاك وجدنا أننا:

- بصدد عملية

• تهتم ببعض المناطق والدول دون البعض، مزيدة من التفاوت والتباعد لا من التقارب

• تزيد من حدة التناقض بين الأمم والطبقات الاجتماعية (عبر زيادة الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي) وتسرع من الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي لشرائح متتالية من القوى الاجتماعية المواجهة لرأس المال.

• وتزيد من الصراع من أجل اعادة صياغة نمط الهيمنة من جانب رؤوس الأموال الدولية الكبرى.

• وتؤجج البلقنة السياسية للدول التي تقاوم، وتهدف الشرذمة الاجتماعية للمجتمعات التى تصارع من اجل استنفار انجازاتها الحضارية لتحقيق بديل للتنظيم الاجتماعي الرأسمالي، أو على الأقل لتتفادى البؤس المطلق والنسبي الذي أصبح من نصيب مناطق باكملها من قارات البلدان المتخلفة.

• وتشعل من لهيب الصراعات المسلحة التي تجعل من خريطة العالم مزرعة لغياب الامان الاجتماعي كشرط لتحقيق أمن رأس المال الاحتكاري في محاولته تحويل العالم مجزأً إلى سوق واحدة يختزل فيها كل الاجتماعي إلى التجارة المدرة للربح، ليتمثل حقلا قانونيا واحدا يختزل فيه القانون إلى العقد، ويختزل العقد من العقد الجماعي إلى العقد الفردي، ويغيب عنه العام سيادة للفردي، ويتحول فيه التقاضى من القضاء العام إلى القضاء الخاص، سعيا لكي تسوده لاقانونية العلاقات الاجتماعية الدولية.

- ووجدنا أننا بصدد عملية يستخدم فيها رأس المال الدولي، وخاصية رأس المال المهيمن دوليا، لتحقيق كل ذلك ترسانة من الوسائل، أي من القضيات:

أ - التكنولوجية، المتمثلة أساسا في التفوق التكنولوجي والسبق في ادخال التجديدات التكنولوجية، وتكنولوجيا المعلوماتية والاتصال والاليكترونيزية وتكنولوجيا القضاء. بما تسمح به هذه التكنولوجيات من السيطرة على القضاء عسكريا واعلاميا، ومن ثم بث ايديولوجيات تزييف الوعي وترويعه ونفي امكانيات المقاومة.

ب - والتنظيمية، على الصعيد الدولي، استخداما للتنظيم الدبلوماسي المتمثل في الأمم المتحدة في تحقيق مصالح رأس المال، وإلا فتجاهلها أو اضعافها، عن طريق ازدراء الجمعية العمومية عند اصدارها لقرارات لا تقبلها وتجاهل مجلس الأمن أو مخالفة اتجاه الغالبية فيه إذا لم يتمش مع مصالحها، والعمل على اضعاف المنظمات الدولية التي انشئت على أمل مساعدة الدول المتخلفة أو التي كانت تلعب دورا يخفف من حدة البؤس الرأسمالي: موقف الولايات المتحدة من اليونيسكو حتى انتخابات الرئاسة الأخيرة، الضغط على منظمة الصحة العالمية حتى اتبعت في السنين الأخيرة استراتيجية كبرى شركات الأدوية في العالم، اضعاف الادنكتاد (لحساب المنظمة العالمية للتجارة) وشبه اختفاء اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وقسم الأمم المتحدة للمعونة الفنية.

وكذلك استخدام المنظمات الاقتصادية الدولية القوية في تفعيل الهيمنة الاقتصادية والسياسية مع توزيع في الادوار بين مكونات الثالوث المقدس الجديد: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة. الأول يعيد هيكلة الاقتصاديات المتخلفة: يضغط لتصفية القطاع العام: الاقتصادي في مرحلة أولى ثم المرافق العامة الاساسية التى تزود السكان بالمياه الكهرباء.. وغيرها، في مرحلة ثانية، ويسيطر على التعليم الثقافة، ويضعف الدولة اقتصاديا، خاصة إذا كان لها بعض الملامح الوطنية أو القومية (وان كان يقويها كأداة لقهر القوى الاجتماعية المثلة للغالبية). ويعمل صندوق النقد الدولي على ترويج النظريات والسياسات الاقتصادية السطحية والمهلكة، ويزيل السياسات المقيدة لحركة رأس المال الدولي، ويحدق بالاقتصاديات المحلية في الدول المتخلفة إلى خضم السوق الاحتكارية الدولية، ويركز على الزمن القصير ويشل الحركة الاقتصادية باسم التوازن المالي موسعا لدائرة البطالة والفقر ناشرا للانكماش في كل جينات النشاط الاقتصادية متجاهلا الانفلات الفعلي للاثمان بعد أن عجزت الدولة عن ممارسة أي سياسة اقتصادية فعالة، مزيدا للتبعية التجارية على الخارج، معززا لممارسات نهب الأموال والعبث بالمال العام وتحويل مدخرات المجتمعات المتخلفة نحو الخارج عبر الفساد وفي اطار التنظيم القانوني الجديد، مديرا في النهاية لمديونية الدول المتخلفة في اتجاه تعبئة الفائض الاقتصادي نحو خارج الاقتصاديات المتخلفة عبر سداد الديون وتحويلات رأس المال الطائر أثناء الازمات المالية وسيطرة رأس المال الأجنبي على الأصول الانتاجية عندما تنخفض اثمانها في قاع الازمة (انظر في ذلك ماحدث لاقتصاديات «النمور» الآسيوية اثناء ازمة ١٩٩٨/٩٧/٩٦). أما المنظمة العالمية للتجارة فتطيح بالتنظيمات القانونية والقضائية الداخلية، و«تحرر» التجارة للاقوياء، وتقيد تصحيح التفاوت العلمي والتكنولوجي بحماية أشد لحقوق الملكية الفكرية، وتزيل الحواجز أمام حركة السلع ورأس المال باسم تحرير الاستثمار المرتبط بالتجارة الدولية وباسم تحرير التجارة في الخدمات، وتغلق الحدود المحلية على القوة العاملة فترفض حريتها في الحركة في السوق الدولية وتجعلها محكومة بانتقائية رأس المال واحتياجاته، لتخلق تجارة أصبحت من أكثر صور التجارة الدولية ارباحية في السوق الدولية وهي التجارة في العمال المهربين عبر حدود الدول، وتجمع المنظمة سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية حول شخصية قانونية في النظام القانوني الدولي والنظام القانوني للدول الأعضاء.

وتتزامل المنظمات الاقتصادية الثلاثة في تحقيق نوعين من المسار لبلدان ما كان يسمى بالعالم الثالث: الغالبية منها تسقط نحو حضيض الاقتصاد الدولي، والاسقاط التدريجي لمن كان من الممكن أن يحقق نقلة كيفية نحو نفي التخلف في منطقة تتميز بأهمية معينة بسيناريو يكاد يكون واحدا فيما يتعلق بدور هذه المنظمات الدولية: الجزائر، المكسيك، العراق، بلدان جنوب شرق آسيا، بلدان أوروبا الشرقية، البرازيل، الأرجنتين، مصر...

ج - والعسكرية، عبر ترسانة هائلة من القوى العسكرية المختلفة في اتجاهها نحو تهديد مجمل الكرة الأرضية من الفضاء، بإحلال العسكرية محل السياسي والدبلوماسي في العلاقات الدولية. الأمر يتعلق هنا بتقنية عسكرة العلاقات الدولية، اي استخدام العنف المسلح في تحقيق اهداف رأس المال الدولي بصفة عامة ورأس المال الأمريكي بصفة خاصة، سواء باسم الأمم المتحدة، عندما يكون ذلك ممكنا، كما حدث في العراق في بداية التسعينيات، أو باسم حلف الاطلنطي كما حدث في بلدان البلقان، وباسم «تحالف» عدواني تقوده الولايات المتحدة كما يحدث في العراق حاليا، أو باسم جبروت القوة المجردة، كما يحدث بالتحالف الأمريكي / الاسرائيلي في فلسطين.. والعنف المسلح هو من طبيعة رأس المال كظاهرة اجتماعية تاريخية، يمارس في مرحلة تراكمه البدائي، يمارس في السيطرة على المستعمرات واشباه المستعمرات، يمارس لأول مرة في التاريخ في حروب عالمية على نطاق المجتمع الدولي لاعادة تقسيم

العمل، يمارس في مواجهة حركات التحرر الوطني، يمارس الآن، لاعادة بناء امبراطوريات رأسمالية ساحقة للاجتماعي في المجتمع العالمي الجديد، أن العنف المسلح لرأس المال وتمارسه حاليا دولة منعدمة الجذور الحضارية: فالأمر لايتعلق بأمة تكونت حضاريا وحاولت نفي بربرية الممارسة بالتوصل إلى مدنية الأداء، وإنما بجماعات بدأت بطريدي القانون والعقائد من أوروبا، التي دخلت بدورها نطاق الحضارة الانسانية في مرحلة لاحقة من تاريخها، واغتصبوا أرض الغير واعملوا في السكان الأصليين سبل الإبادة، ثم بدأوا في الحصول على القوة العاملة التى كونتها المجتمعات الأخرى، دون عمق في التجربة الاجتماعية التي تتطور عبر التفاعل الانساني لافراد المجتمع ومجموعاته.

ويكون تفعيل عسكرة العلاقات الدولية الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية، بتوزيع التواجد العسكري الامريكي المباشر (في شكل قواعد وتسهيلات عسكرية على طريقة العالم توزيعا يتناغم مع توزيع استثماراتها المباشرة في العالم ومع محاولة سيطرتها على منابع الطاقة في العالم(١١):

- أوروبا، حيث يوجد ٥ر٥١٪ من الاستثمارات الامريكية المباشرة (٥٨٢ مليار دولار)، ١٦ قاعدة عسكرية

- أمريكا اللاتينية، ٧ر١٩٪ من الاستثمارات (٢٢٣ مليار)، قاعدتان عسكريتان.

- آسيا، ١٣٪ من الاستثمارات (١٤٦ مليار)، اربع قواعد عسكرية زائد قاعدتان في المحيط الهادي.

- كندا، ١٠٪ من الاستثمارات (١١٢ مليار)، قاعدة عسكرية.

- استراليا واوجيانا، ٥ر٣٪ (٤٠ مليار)، قاعدتان عسكريتان

- افريقيا، ٣ر١٪ من الاستثمارات (١٥ مليار)، جنوب الصحاري، قاعدة في المحيط الهندي.

- الشرق الأوسط، ١٪ من الاستثمارات (١١ مليارا)، قبل الحرب على العراق، بها الان (٢٠٠٣) ٧ قواعد عسكرية زائد القاعدة العسكرية الكبرى اسرائيل [يوجد بالشرق الأوسط مايقرب من ٨٠٪ من احتياطي الطاقة النفطية في العالم، يوجد بأربعة بلدان عربية ما يقرب من ٦٠٪ من هذا الاحتياطي. هنا لابد أن نضيف الآن الوجود العسكري الامريكي المكثف في العراق وفي قواعد البلدان العربية «الصديقة» في الخليج.

- الاسطول الدائم للولايات المتحدة في مياه الأرض، وله ١٢ موقفا في البحار والمحيطات.

- ضمان جيوش (محلية) «صديقة» عبر المعونة العسكرية والتسليح الفعلي ووضع التكتيك العسكري.

- اضافة الوجود العسكري المكثف في وسط آسيا، في افغانستان وبلدان وسط آسيا، خاصة بعد غزو افغانستان بعد عقد من ضمان عقود لشركات نفطية أمريكية لاستغلال النفط والغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين وبناء خطوط الانابيب حتى ميناء جيهان على الساحلى التركي على البحر الأبيض.

ويتوافق مع هذه الخريطة المركبة، خريطة الاتجار في الأسلحة في السوق الدولية، إذ بصدد الولايات المتحدة (في ١٩٩٩) ١ر٤٩٪ من تجارة الأسلحة في العالم، فمبيعاتها وحدها تفوق مبيعات الخمسة بلدان الأخري (بريطانيا ٧ر١٨٪، فرنسا ٤ر١٢٪، روسيا ٦ر٦٪، اسرائيل ٤ر٢٪، الصين ٥ر٠٪). وهي تجد اكبر المشترين في الشرق الأوسط (حيث تركيا ومصر والسعودية واليونان من اكبر مشترى الاسلحة «التقليدية») وشرق آسيا(١٢).

ومع عسكرة العلاقات الدولية وترويج منطق القوة المجردة ودافع الربح في صناعات السلاح واتجاه رأس المال موضوعيا نحو البلقنة السياسية للدول والشرذمة الاجتماعية للمجتمعات تتسع خريطة الصراعات المسلحة بمستويات مختلفة لاستعمال السلاح: ٢٠ حربا أهلية، ١٢ صراعا دوليا في مواقع محددة، ١٣ بؤرة اضطرابات داخلية خطيرة و١٧ حركة انفصالية بوسائل غير سلمية وتكون الغالبية من هذه البؤر المسلحة من حظ الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي، تهدد كيان مجتمعاتها وتمثل مناسبة

لتدخل رأس المال الدولي، وخاصة رأس المال الأمريكي، إما لحسم النزاع أو لترويض شعوب هذه المجتمعات للتمتع بنعيم «الديمقراطية.. والسلام.. الامريكي». وينتج عن بؤر الصراع هذه ازاحة السكان وتحويلهم إلى لاجئين يقرب عددهم في العالم من ٢٢ مليون لاجئ يتوزعون بين فلسطين وافغانستان ويوغسلافيا وليبريا وسيراليون وبلاد الأكراد ومنطقة القوقاز ومنطقة البحيرات العظمى في افريقيا وكولومبيا ومنطقة القرن الأفريقي وانجولا يضاف اليهم تيمور الشرقية ونيجيريا والعراق(١٣).

د - ومع عسكرة العلاقات الدولية يكون الاتجاه نحو الاجهاز على جنين القانون الدولي العام، باستخدام الولايات المتحدة للقوة المجردة واعلان الحرب دون عدوان مسبق، والتحلل من الاتفاقيات الدولية حتى تلك التي سبق التوقيع عليها بالأحرف الأولى. مثل التحلل من بروتوكول كيوتو الخاص بالبيئة لمصلحة شركات الطاقة في الولايات المتحدة مع استخدامها للفحم في انتاج ٣٦٪ من الطاقة المستخدمة، رغم أنها تبعث بـ ٢٦٪ من ثاني اكسيد الكربون الملوث للغلاف الجوي للأرض، والحيلولة دون قيام آلية رقابة فعالة لاتفاقية منع استخدام الأسلحة البيولوجية في ١٩٧٢ (والموقع عليها من ١٤٤ دولة) بل واستخدام الانتركس في الحرب على العراق في ١٩٩١. ومساندة اسرائيل في امتلاكها للسلاح النووي في الوقت الذي تعتدي عسكريا على بلدان أخرى باسم الحيلولة دون تطويرها لاسلحة دمار شامل؛ الامتناع عن الانضمام لاتفاقية المحكمة الجنائية الدولية والسعي عبر اتفاقيات ثنائية للتقليص من مجال اختصاصها بالجرائم ضد الانسانية؛ والتحلل من التزاماتها في الاتفاقيات التي تكون «راعية» فيها، بل والتمادي في مساندة من ينتهك هذه الاتفاقات، المثال الصارخ الذي تقصد به كل العالم العربي هو ما يحدث في فلسطين منذ سبتمبر ٢٠٠٠، التدخل في الشئون الداخلية للدول (وكان مبدأ اساسيا من مبادئ الأمم المتحدة) وممارسة الضغوط الاقتصادية والسياسية بل والعسكرية على كثير من الدول في شأن من شئونها الداخلية: بالنسبة لتنظيمها السياسي (الضغط على سوريا ولبنان لالغاء تنظيمات سياسية بحجة أنها ارهابية) أو بالنسبة لنظامها التعليمي للحد من «تفرغه للتطرف الديني»، أو بالنسبة لتنفيذ احكام قضائية (كما هو الحال بالنسبة للاحكام الصادرة في قضايا التجسس لمصلحة اسرائيل في مصر وقضايا أخرى).. ومع الاجهاز على جنين القانون الدولي العام يكون الترويج للحرب الاستباقية و«حق» رأس المال المهيمن دوليا في أن يقوم بها وأن تحيل الشعوب متعمدة تبديد تراث حضارتها وتدمير بنيتها الأساسية وامكانياتها الانتاجية وتفسيخ اطاراتها المؤسسية وممارسة العنف المسلح. تدميرا للمساكن ومداهمة للعائلات وتقتيلا «للمشتبه فيهم» واعتقالا للمقاومين للعدوان، وترحيلا لهم، عبر معاملة بربرية، نحو سجون جزر امريكا الوسطى، دون اتهام أو محاكمة أو السماح بالتمتع بأدنى حقوق للانسان.

هـ - كما تستخدم التقنيات الثقافية، عبر تحرير التجارة في المصنفات الثقافية وفضائيات الاعلام وتشكيل الرأي والتدجين الفكري للغالبية.

و - وفي داخل الثقافية تجرى محاولات عولمة منظومات اخلاقيات الاقتصاد الرأسمالي المعاصر التي تدور حول نظام القيم السلعي والتي ينتظم عقدها: العنصرية بأشكالها المختلفة - الفساد الذي لم يعد أي ممن لهم سلطة اقتصادية أو سياسية أو ادارية أو قضائية - العنف والأرهاب - الجريمة المنظمة دوليا والابادة البشرية - اللصوصية المعرفية والتجسس وانتهاك خصوصيات الفرد والمجموعات والجماعات(١٤). في شأن منظومة الاخلاقيات هذه يبرز بصفة خاصة سعى رأس المال الدولي لتحقيق عولمة حقيقية، إذ بتسويد هذه المنظومة يسهل كسر عزيمة البشر واخضاعهم في عملية اعتبار كل منهم مجرد رقم على قائمة القوة الشرائية التي تمثل جل انشغال رأس المال الاحتكاري الدولي في السوق الدولية.

٢٣- نرجو أن يكون واضحا أن هذه كلها تقنيات، تكنولوجية وتنظيمية وعسكرية وثقافية وقانونية (أو

لاقانونية)، يستخدمها رأس المال الدولي، وفي مقدمته رأس المال الأمريكي، للسيطرة على مقدرات الشعوب، وهي سيطرة تتحقق ببلقنة الدول سياسيا وتفسيخ المجتمع الدولي بشرذمته اجتماعيا باللعب على فوارق العرق والجنس والدين. وذلك لتسويد نمط علاقات القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الذي يسعى رأس المال الاحتكاري الدولي إلى تحقيقه أملا في امكانية ادارة ازمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي المعاصر. وهو نمط يزيد من حدة الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي لمصلحة أقلية من الدول، على مستوى المجتمع الدولي، ولمصلحة طبقات الأقلية في داخل كل مجتمع من المجتمعات المكونة للمجتمع الدولي، يستوى في ذلك البلدان الرأسمالية المتقدمة والأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الدولي. فالعولمة للتقنيات والتفسخ الاجتماعي والسياسي للمجتمع الدولي.

٢٤- عدم التمييز بين الخصائص الموضوعية لعملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي التى تبرز في ازمتها زيادة التباعد الاقتصادي بين الأمم وبين الدول وبين الطبقات الاجتماعية، ومن ثم زيادة تفسخ المجتمع الدولي وتهدئة نسيجه الانساني بزيادة حدة تناقضات التنظيم الاجتماعي الرأسمالي، وهي تناقضات يعجل من تفجيرها العسكرة المتزايدة لسلوك رأس المال الدولي بقيادة رأس المال المهيمن دوليا، وهي عسكرة تحل غطرسة القوة المجردة محل السياسي في الاجتماع الانساني وتعلن عن فقدان رأس المال، كظاهرة اجتماعية تاريخية، للحد الأدنى الذي حققه تاريخ المجتمع البشري من رشادة عبر عقلانية الرؤى وعلمية المنهج؛ نقول ان عدم التمييز بين هذا من جانب وبين ترسانة «التقنيات» التي يستخدمها رأس المال الاحتكاري الدولي، والتي يقصد بها أن تستهدف عند استخدامها أوسع مجال دولي ممكن، عدم التمييز هذا هو الذي يمكّن من تقديم العولمة، بوعي أو بلا وعي، وكأنها «مقولة علمية» لا على حقيقتها كقولة من مفردات الخطاب الايديولوجي لرأس المال الدولي، تلوكها جمهرة من «المثقفين» ووسائل الاعلام لتخلق لدى كل افراد المجتمع الدولي ادراك «ألا فكاك من قبضة رأس المال»: فأنت مهما حاولت أصبحت من المفردات «الوحدية لقرية» واحدة لايمكنك أن تغيب في أي حركة من حركاتك ولاسكنة من سكناتك عن عيون رأس المال الدولي، خاصة التي تبصر بها كل الشبكات الاليكترونية لانتهاك خصوصية الفرد. وليس غريبا أن تركز النغمة الايديولوجية على «القرية» حيث يصعب على الفرد أن يتوارى عن عيون الشاخصين، وليس المدينة. حيث يستطيع الفرد أن يغوص بعيدا عن الانظار في الاعداد الغفيرة المتزايدة ليس فقط للجيش الصناعي من المتعطلين وانما للملايين المبعدين اجتماعيا، كل يوم بمعدل متزايد، عن دائرة النشاط الاجتماعي عبر استبعادهم عن كل نشاط منتج نحو التزاحم في «عشوائيات» العالم الرأسمالي، متقدمة ومتخلفة. ويصبح من وظائف ثالوث التنظيم الاقتصادي الدولي (البنك والصندوق ومنظمة التجارة)، في خضم عجزهم عن فهم الاقتصاد الدولي علميا، ترويج «العولمة الاقتصادية» كقولة ايديولوجية بتفخيم متزايد، تماما كما روجوا خلال العقود السابقة على منتصف تسعينيات القرن الماضي «لمعجزة النمور الآسيوية».

الهوامش

(١) نستخدم هنا اصطلاح «مقولة» category; catégone بمعناها المصطلحي في نظرية المعرفة، أي في فلسفة العلوم، اي بمعنى الفكرة النظرية المستخلصة استخداما لمنهج البحث العلمي، بما يتضمنه من تحقق من صحتها علميا.

(٢) وقد سبق أن ابرزنا تاريخية صناعة الاتصال الاليكترونية كقطاع رائد في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، في وقت كان الكل يرى بانبهار شديد معدل التوسع في هذه الصناعة ولايتصور إلا استمراريتها في التوسع بمعدلات متزايدة. وتبرز الشواهد على هذه التاريخية في الشهور الأولى من عام ٢٠٠١ متمثلة في:

- انخفاض الطلب على اجهزة الهاتف الخلوي على مستوى العالم بأكمله - النزاع الذي يثور بين الحكومة البريطانية وشركة موتوريلا التي تصفي أعمالها في بريطانيا تنسحب من بريطانيا (وتطالبها الحكومة البريطانية بدفع ١٧ مليار دولار امريكي تعويضا عن الاضرار التي يحققها هذا الانسحاب).

(٣) Les fuocions débonchent, pour moitie, sur les e'checs, Bilan du Monde, 2001, Le Monde, Pous, janvierx 2001, p170.

(٤) انظر في نمط لمعاملة العاملين في المشروع الرأسمالي الفرنسي يتضمن كثيرا من مظاهر العنف الاقتصادي الذي يمارس في مواجهتهم، وهو نمط في سبيله إلى التعميم: A.Duricux, s.jourdain, L'Entrepioce Barbare, Licencièments, itrigues, har-célements, l'enferau bureau, Albin Michel, Paris, 1999.

(٥) الانتاج الزائد نسبيا relativeoverproduction لاتعني الوفرة، لا بالنسبة للانتاج، حيث يظل مستوى الناتج أقل ما يمكن أن تحققه اقوى الانتاجية البشرية والمادية الموجودة فعلا إذا استخدمت بالكامل وبكفاءة أعلى، ولا بالنسبة لاشباع الحاجات، خاصة الحاجات الاساسية لغالبية افراد المجتمع، إذ تبقى الحاجة في الاقتصاد الرأسمالي، غير مشبعة مهما كان الحاحها، انسانيا أو اجتماعيا، طالما هي لاتملك القوة الشرائية النقدية التي تترجمها إلى طلب يعتد به في السوق.

(٦) profit realisation; la réalisation de profit.

(٧) The provident state; L'Etat provident.

(٨) مع أزمة الدولة تتبدى الازمة السياسية في البلدان المتقدمة والمتخلفة. ومعها يتراجع القانون (وهو قانون انتجته هذه الدولة): من القانون نمو العقد، ومن العقد الجماعي pacte نحو العقد الفردي، ومن القضاء العام نحو القضاء «الخاص»، ومن القضاء الموضوعي نحو التقاضي «الاجرائي». ويكون تراجع القانون ليس فقط مظهرا لأزمة الدولة وانما كذلك أحد أسبابها: إذ يتضمن تقلص مجال «العام» لتوسيع مجال «الخاص»، وهو ما يعني الابتعاد عن «اجتماعية» المجتمع. ولايشير فقط إلى الاتجاه نحو طغيان الفردية في العلاقات الاجتماعية وانما كذلك، وعلى الأخص، هلهلة هذه العلاقات والرجوع تقريبا إلى لاقانونية تنظيمها.

(٩) التناقض بين الاحتكارات دولية النشاط والدولة اقتصاديا لاينفي امكانية التوافق بينهما سياسيا في مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى، هذه الأخيرة في تناقض مع الاحتكارات دولية النشاط اقتصاديا وسياسيا.

(١٠) فيما يخص الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الدولي، يمكن توصيف نمط سلوك رأس المال المالي الدولي تجاهها بأنه يسعى إليها، بصفة عامة، أولا كرأس مال مالي قصير الأجل، الساخن. (فالجزء الاكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر يذهب إلى الدول الرأسمالية المتقدمة وما يعتبر من ملحقاتها)، بقدرة هائلة، في ظل ثورة الاتصال الحالية، على الطيران نحو بعض المناطق، حيث الاقتصاديات «الصاعدة» (أهو الصعود نحو الهاوية؟) التي حققت قدرا من التراكم غير المتوازن على صعيد الاقتصاد العيني يصلح أساسا لنشاطات مضاربية: في السوق المالية أو في السوق العقارية. فيهرع رأس المال «الطائر» للتوظيف قصير الأجل في ظل اوضاع قلقة بالنسبة للاقتصاد العيني إما لعدم توازن نمط التراكم العيني أو لتوجيهه نحو التصدير اعتمادا على الطلب الخارجي. مع كمون الأزمة في طبيعة الهيكل الاقتصادي الذي يستمد حل ديناميكيته من الطلب الخارجي ان تصبح ممارسة رأس المال «الساخن» ذي الأهداف قصيرة الأجل، في ظل عدم توازن في الميزان التجاري لايعوض ببند آخر في ميزان العمليات الجارية، تفجيرا للأزمة التي تؤدي إلى هبوط المؤشرات النقدية الجارية، وفي مقدمتها سعر العملة الوطنية، ثم إلى انخفاض اثمان الأصول الانتاجية. حينئذ يكون رأس المال المالي قصير الأجل الأجنبي أول الفارين من السفينة لكي تغرق، متجها نحو الخارج. تاركا المجال، عندما نصل إلى قاع الأزمة، لرأس المال الأجنبي ذي تطلعات طويلة المدى للانقضاض على هذه الأصول والسيطرة عليها بأثمان منخفضة. ويكون بذلك قد جنى في لحظة انخفاض الاثمان ثمار ما بنى من اصول انتاجية في فترة طويلة سابقة، دون تحمل لا لمخاطر البناء ولا لمخاطر المرحلة الأولى من حياة المشروع اللازمة لكي يصبح مربحا. تابع الآلية من المكسيك (١٩٥٥/٥٤) إلى جنوب شرقي آسيا (١٩٩٧/٩٦) إلى البرازيل (١٩٩٩)، إلى الارجنتين (٢٠٠١). يقترب عدد اللاجئين في العالم من ٢٢ مليون لاجئ، يتوزعون بين فلسطين وأفغانستان ويوغسلافيا وليبريا.

سيراليون وبلاد الاكراد ومنطقة القوقاز ومنطقة البحيرات العظمى في افريقيا ومنطقة القرن الافريقي وسري لانكا وانجولا ومن يتوجهون نحو الولايات المتحدة وكندا. يضاف اليهم لاجئو الشيشان وتيمور الشرقية ونيجيريا ومقدونيا.

L;Atlas 2000 des conflits, Manière devoir, 49, Le Monde Diplomatique Janvier - Fevier, 2000, p 8 :19.

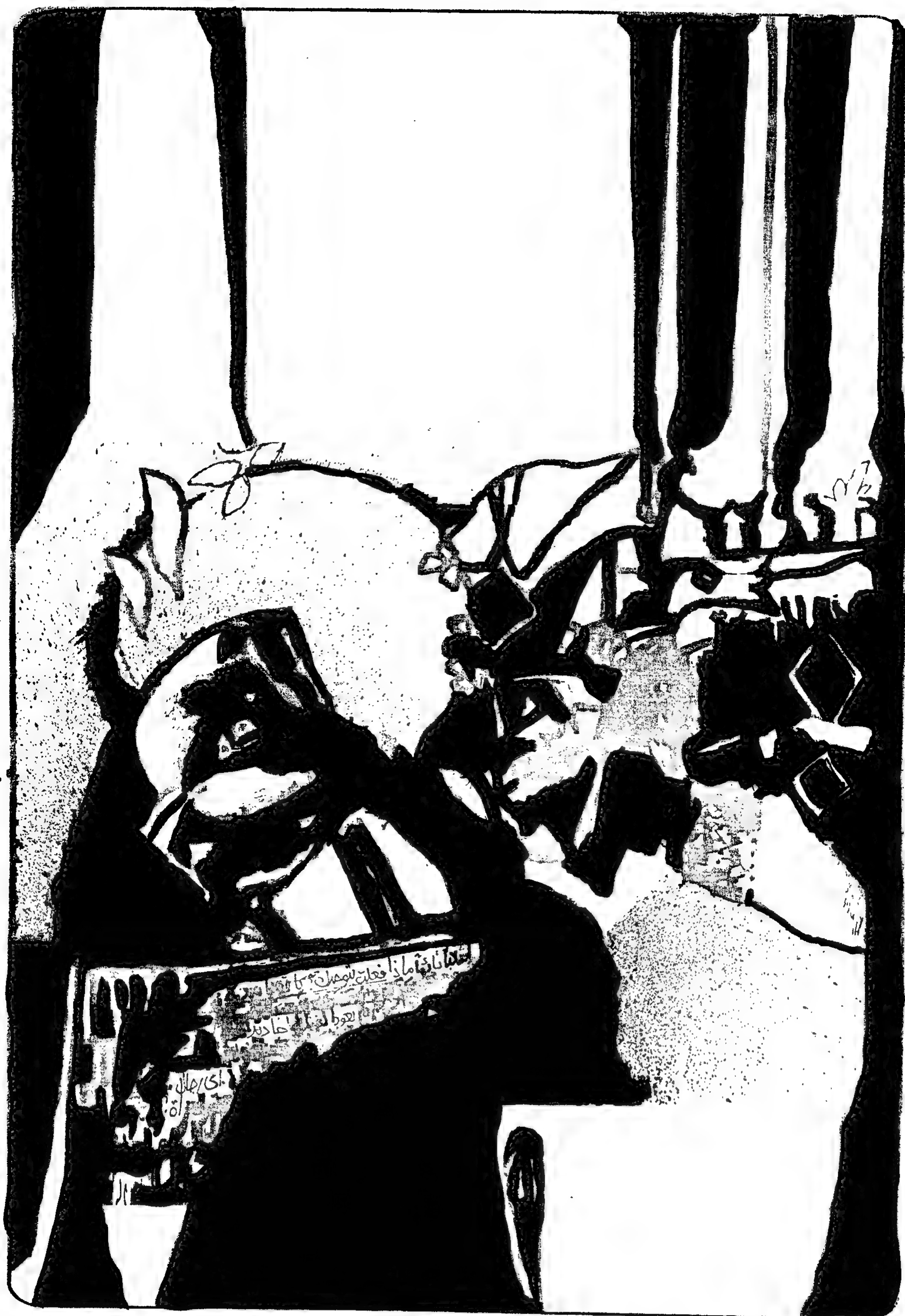
(*) كما يبرزه العدوان الانجلوامريكي المسلح على العراق، مع تعمد التدمير الهائل في الأسابيع الأولى للحرب والاستمرار في التدمير باسم مكافحة قوى المقاومة، ومايلازم ذلك من تدمير ونهب شواهد الحضارة للشعب العراقي.

(١١) البيانات خاصة بعام ١٩٩٩، وواردة في Bilan du Monde 2002 Le Monde, paris, Vanvier 2002, p21.

(١٢) L'Atlas du Monde Diplomatque - Le Rilan du Monde 2002, Le Monde, Paris, p28 Paris, 2003, p38-90.

(١٣) L'Atlas 2000 des conflits, Moniére de voir, Le Monde, Jan-Fév,2000, p8 et 19.

(١٤) انظر في هذه المنظومة، محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الاساسيات، الفصل الثاني من الباب السابع، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١.


ماذا فعلت

نقد العولمة الجديدة والدعوة إلى عولمة بديلة

د. عصام الزعيم

مقدمة

انتقل العالم إلى مرحلة جديدة من العولمة الرأسمالية خلال السنوات (١٩٨٩-١٩٩٢) بانهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك النظام الاشتراكي الدولي واختفائهما وإعادة هيكلة العالم وتوحيده مجدداً على أساس السوق وخلال سنوات معدودة طوي قرن من انقسام العالم إلى شرق وغرب إلى اشتراكية ورأسمالية. وعاد عالماً موحداً مفتوحاً أمام توسع رأس المال وحركة التجارة، عالماً خاضعاً للسوق بلا منازع.

انهار الحلم بالشيوعية والاشتراكية قبل أن يكتمل وعادت الرأسمالية بقوة معززة بتوجهات نحوعولمة أشد وأوسع حتى خيل لبعضهم ولاسيما الأميركي فرانسيس فوكوياما أن التاريخ الانساني قد بلغ نهاية مطافه وأن رأس المال قد صادر حركته وأدخله في فسيح جنانه منهياً إلى غير رجعة التغير والتطور مجمداً إلى الأبد طموح الأمم والجماعات والأفراد إلى مزيد من المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص والاشتراكية. ها هي تماثيل لينين تباع بالمزاد العلني وها هو الفكر الليبرالي الجديد يمحو كارل ماركس بل اسمه من الفردوس الاقتصادي الجديد، فردوس الليبرالية الجديدة.

لكن أليس زعماً أن الإنسانية بلغت نهاية التاريخ؟ أليس الظن بأن فردوس الرأسمالية قد استعيد إلى الأبد كما يزعم الأمريكي فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) حلما كأحلام العصافير أووهما من الأوهام يكذبه الواقع ويفنده العقل؟ ذلك لأن الحاضر يمضي وسرعان ما يتقادم ليصبح ماضياً، كما يقبل المستقبل ليصبح حاضرا متجددا يحبل بالجديد.

مثلما حاول هيجل (Hegel) عقلنة الواقع وتمجيده بالتالي، ادعى فوكوياما نهاية التاريخ وزعم توقف حركته نهائياً. لكن العولمة الجديدة الجارية أمام ناظرينا والآخذة بمصائرنا ليست نهاية التاريخ وإنما هي مرحلة من مراحله تمضي وسرعان ما تتلوها مراحل أخرى وهكذا دواليك.

يبدو لنا أن معرفة العرب بظاهرة العولمة الجديدة معرفة نسبية والأصح أن نقول محدودة وذلك لأن موقع اقتصاداتهم فيها هامشي ومشاركتهم فيها محدودة وهي بقدر كبير سلبية أيضا أما دورهم في تطورها فيكاد لا يذكر، وهذا ما سنتناوله في العرض والشرح والتوضيح في هذا البحث.

إن لهذا الموقع الهامشي وهذه المشاركة المحدودة فضلا عن غياب الدور في التطوير تأثيرا مباشرا على معرفة العرب بظاهرة العولمة وإدراكهم لماهيتها واتساعها وخصائصها ونتائجها وبالتالي على قدرتهم على صياغة العلاقة بها والتفاعل معها صياغة علمية وواقعية.

هكذا نفهم ثنائية الموقف العربي الشائعة عن العولمة تنديدا مطلقا بها ورفضا مطلقا لها وأحيانا (قليلة) تمجيدا لها وتمنية للنفس بدمج الوطن فيها، بينما العولمة واقع موضوعي لاسبيل لإلغائه أو نبذه بمنطق الرغبة الذاتية ولا جواز للخضوع خضوعا سلبيا له. إنما المطلوب وعي بهذه العولمة وقبول مبدئي وعملي بها وسعي استراتيجي ومتعدد المراحل للاندماج الناجع فيها والرد الإيجابي على تحدياتها.

(*)اقتصادي سوري متخرج في جامعة باريس، عمل وزيراً للدولة لشؤون التخطيط ثم وزيراً. يرأس حالياً مجلس إدارة جمعية العلوم الاقتصادية السورية واتحاد الاقتصاديين العرب للدورة الحالية ويدير مشروع لاستشراف مستقبل سورية في العام ٢٠٢٠.

إن السؤال، كل السؤال، ليس: هل نحن مع العولمة أو ضدها، بل: هل نحن ضمن العولمة أم خارجها؟ كيف يكون إذاً نقد العولمة الجديدة القائمة وكيف تكون أو يمكن أن تكون بدائلها؟ إن الموقف الفكري المقترح في هذه الورقة هو الإقرار بأن العولمة الجديدة واقع موضوعي قيد السيرورة لكنها تفتقد إلى التوازن في المصالح الاستراتيجية والديمقراطية والرشاد الاقتصادي وأن جبروتها يستلزم تجاوز الأحادية القطرية واعتماد التكتل التجاري والجمركي والتكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي.

مرحلة جديدة من عولمة السوق

تعني العولمة الجديدة في المقام الأول سعياً مستزاداً إلى توحيد العالم وحركة متسارعة لثورته العلمية والتكنولوجية. اتجهت العولمة الرأسمالية - رأسمالية الامبريالية المعاصرة - منذ ظهورها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى توسيع حيزها وتدويل نشاطها وتعميقها حتى تبلغ عتبة العالمية ومن ثم تتطور لاحقاً وفق مراحل محددة بها، كما جرى على امتداد القرن العشرين. كان الهدف من التدويل الامبريالي التحكم في مصادر المواد الأولية الاستراتيجية كالحديد والفحم والنفط والنحاس والبوكسايت (خام الألومينوم) وغيرها توسيع الأسواق القطرية وإقامة أسواق إقليمية وربط الأولى بالثانية وتشكيل أسواق دولية مترابطة. تمثلت في التمركز الرأسي والاندماج في الفروع الصناعية والقطاعات الاقتصادية الرئيسة، وفي التوسع الجغرافي إقليميا ودوليا بحيث تحقق الرأسمالية "تعولمها" (أي تحولها إلى العالمية).

تواصلت هذه العملية حتى الحرب العالمية الأولى حتى بدا العالم آنذاك قيد التحول إلى سوق عالمية موحدة. لكن اندلاع ثورة أوكتوبر في سنة ١٩١٧ وإقامة الاتحاد السوفياتي حالا دون تواصل العملية.

الواقع أن القوى الرأسمالية ودولها المهيمنة تبنت استراتيجيات وسياسات قامت على محاصرة الدولة الاشتراكية "المارقة" وتطويقها ومحاولة القضاء عليها خلال الفترة (١٩١٧-١٩٣٩). ثم نشبت الحرب العالمية الثانية فانتهت بتوسع العالم السوفياتي وتحوله إلى نظام اشتراكي دولي يضم إلى جانب الاتحاد السوفياتي دول الديمقراطية الشعبية في أوربا الوسطى والشرقية فضلاً عن الصين، بينما انضمت اليابان إلى معسكر الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بعد إنهزام طوكيو وضرب هيروشيما وناغازاكي بالقنبلة الذرية الأميركية.

انقسم العالم غداة الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين متناحرين وقامت حرب باردة استمرت بينهما طيلة الفترة (١٩٤٥-١٩٨٩) مما حال دون توحيد العالم أي عولمته ودون تطوير السوق إلى سوق عالمية أي دون عولمتها.

جرت عملية التوسع والتدويل الإمبريالية تاريخياً بدمج الكيانات والشركات القومية على الصعيد العالمي مشكلة بذلك قاعدة وأساسا لاقتصاد عالمي أو إن شئتم لعولمة الاقتصاد. وبالرغم من أن العولمة الرأسمالية لم تكتمل ولا تكتمل فإنها نجحت وتنجح بصورة متزايدة في دمج الاقتصادات والأسواق العربية والإفريقية والآسيوية في الاقتصادات الأوربية المهيمنة ودمج اقتصادات أميركا اللاتينية في اقتصاد الولايات المتحدة ودمج الاقتصادات الآسيوية في الاقتصاد الياباني. هكذا نمت الأسواق واتسعت وإن بنسب مختلفة في القارات المختلفة، ثم ارتبطت هذه الأسواق ببعضها بعضا واندمجت باضطراد مقتربة من البعد العالمي ومكتسبة الصفة الدولية منذ أواخر القرن الماضي.

تحقق "التدوّل" (التحول إلىالاقتصاد الدولي) الرأسمالي بدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين حيث تشكلت مصارف دولية وأسواق عالمية للمواد الأولية وشركات كانت رائدة (الشركات متعددة الجنسية) واستمرت هذه العملية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. خرجت روسيا القيصرية وحدها من عالم الإمبريالية الحديثة ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية فأدت إلى إنقسام العالم إلى عالمين عالم رأسمالي وعالم اشتراكي. وخضع العالم إلى عمليتي تطور متواقتين حيث تجددت من جهة وعلى امتداد النصف الثاني من القرن الماضي عملية تدويل وعولمة رأسمالية اتخذت العالم الرأسمالي المتد إلى القارات الخمس مجالاً حيوياً لها. تميزت هذه العملية بتشكل شركات متعددة الجنسية بعشرات الألوف في قطاعات الاقتصاد الدولي المختلفة أولا في الدول الرأسمالية المتطورة ولاحقا في الدول حديثة التصنيع ثم الدول المسماة النمور الآسيوية أما عملية التطور الثانية التي شهدها العالم وشغلت جزءا متعاظما منه فهي انتصار الاشتراكية الحديثة في روسيا لأول مرة في التاريخ ثم توسعها غداة الحرب العالمية الثانية وتحولها إلى نظام اشتراكي دولي بأسره. وقد مثل هذا التحول نوعا من التدويل الاشتراكي من حيث توجهه لكنه أخفق في التوسع إلى قارات ومناطق أخرى كما أخفق في التوسع على حساب السوق الرأسمالية الدولية بل حتى في التصدي لتوسعيتها وهزمها.

نقد العولمة

يتعرض نظام العولمة الراهنة إلى نقد أو تنديد من حركات شتى مناهضة لها في شمال الكرة الأرضية وجنوبها من ملايين العمال الفنيين والمهندسين والمختصين الأخرين ومن قادة الفلاحين والمزارعين والعمال والنقابيين فضلاً عن النساء.

ذلك أن تطبيق الليبرالية الجديدة والتحرير الاقتصادي شرطاً وثمناً لمعالجة أزمة المديونية الخارجية وإعادة جدولة الديون الخارجية قد تجلى في تقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وطرح القطاع الخاص بديلاً عن القطاع العام وتصفية القطاع العام الصناعي والإنشائي والخدمي وتقليص الاستثمار العام والغاء نظم الحماية الصناعية ورفع أسعار

الوقود والكهرباء، وإخضاع القطاع التعاوني لقوانين السوق ووقف التعيين في الوظائف العامة الفنية والإدارية قد أدى إلى تعطيل عملية النمو الاقتصادي ونشر البطالة وتفاقم الفجوة بين الأجور والأسعار وبروز ظاهرة الاحتكار الاقتصادي وتقويض الخدمات الاجتماعية ولاسيما التعليم والصحة والسكن.

حيثما طبقت برامج التثبيت المالي والنقدي كمرحلة أولى للاصلاح الاقتصادي الليبرالي جرى تقليص الموازنة العامة الجارية وتقليص الموازنة العامة الاستثمارية إن لم يكن الغاءها وتخفيض سعر الصرف للنقد الوطني وتخفيض القدرة الشرائية لدى الجماهير الشعبية خاصة مع فرض خطط وقرارات بتجميد الأجور أو تخفيضها وتجميد العلاوات (المكافآت والحوافز) أو تخفيضها كما تم تسريح ما يتراوح بين ٢٥-٤٥ بالمائة من العاملين في الإدارة العامة أو القطاع العام الاقتصادي وقد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية أسوأ مثال عندما وصفت معظم الإدارات الحكومية وسرحت معظم العاملين فيها بحجة تخفيض النفقات الإدارية الحكومية مما عطل العمل في مرافق الإدارة الحكومية الأمريكية وفي أكثر الدول ولاسيما النامية منها فرضت الجهات الغربية الدائنة وعلى رأسها مؤسسات بريتن وودز (Bretton-Woods) المعروفة التقاعد المبكر أو التسريح القسري وتدابير أخرى في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي فرضتها مقابل إعادة جدولة الديون الخارجية.

تتصف العولمة الجديدة بصفات متناقضة فهي من جهة تجنح الى الديمقراطية والمشاركة والشفافية واللامركزية وتسهل إنسياب السلع والخدمات وتبادلها وتدفع عبر المنافسة والشفافية إلى تحسين الاستجابة لحاجات المستهلكين ومطالبهم لكنها من جهة أخرى تجنح إلى الاوتوقراطية والاوليغارشية وتحفل بالفساد وتزدهر فيها انشطة اقتصادية عديدة تجري في إطار القانون ولكنها تعتمد أساسا على المضاربة والمقامرة باسهم الشركات في الأسواق المالية والمزاودة غير الاقتصادية على أسعارها والتعرض الدوري لانتكاسات مفاجئة تصحيحية في جوهرها مدمرة بنتائجها فتقع الإفلاسات الكبرى وتتلوها الانهيارات المالية والصناعية وتنشأ في أعقابها ثروات إسطورية جديدة يحققها أخر المضاربين وأخر المقامرين.

إضافة إلى هذه الأنشطة الاقتصادية المشروعة نجد أنشطة أخرى عديدة تقع خارج القانون وتضارة بالصحة وتهدد الحياة نفسها فضلا عن تدمير البيئة وبعض هذه الأنشطة تستمد اصولها من مرحلة العولمة السابقة وبعضها الآخر أتى وإزدهر مع العولمة الجديدة.

كذلك تتضمن العولمة الجديدة اركاناً اخرى وفي رأسها التهرب الضريبي وتهريب رؤوس الاموال المتحققة بفعل انشطة مشروعة او غير مشروعة وايداعها واستثمارها في المصارف الخارجية القائمة في المناطق والدول غير الخاضعة لاية ضرائب والمتاجرة بالمخدرات وتبيض الأموال غير المشروعة والمحققة أما من زراعة المخدرات وتجارتها او من بيع الأطراف البشرية والمتاجرة بها وانشطة عصابات المافيا المتخصصة في الإجرام والقتل المأجور وتجارة الجنس والدعارة(النساء والاطفال) وتجارة السلاح.

الباب الأول : الخلفية التاريخية لظاهرة العولمة في القرن العشرين.

١- ظهور النظام الاشتراكي الدولي غداة الحرب العالمية الثانية يقلص العولمة الرأسمالية من ظاهرة عالمية شاملة إلى ظاهرة دولية.

كان هذا التعايش بين المتناقضين الرأسمالي والاشتراكي عنصراً أساساً من لعبة القوى العالمية زمن الحرب الباردة عبر عن مواقع القوى الثلاث الولايات المتحدة)الرأسمالية) والاتحاد السوفياتي (الاشتراكي على الطريقة اللينينية) والصين)الاشتراكية على الطريقة الماوية) على خريطة الجغرافية السياسية العالمية. أما على الصعيد الاقتصادي فقد قطع الاتحاد السوفياتي علاقاته التبادلية مع دول السوق الرأسمالية وأعقبته الدول الأوربية المنضمة معه إلى نظامها الاشتراكي وحصرت أنشطة التجارة والاستثمار داخل اقتصاداتها وفيما بينها.

أما الصين فقد قطعت علاقاتها الاقتصادية مع دول السوق الرأسمالية على امتداد ثلاثين عاماً (١٩٤٩-١٩٧٩) مستندة في هذا إلى مواردها السكانية والاقتصادية العملاقة وساعية إلى بناء نظام اقتصادي بديل. وقد اتجه عدد من الاقتصاديين والنظريين (ومنهم الاقتصادي المصري البارز سمير أمين) الذين نقدوا التجربة السوفياتية إلى الاهتمام بالصين حيث أغرتهم خصوصيتها التاريخية والبنيوية واهتماماتها الاستقلالية، وطرحوا فكرة "بتر " الصين علاقتها بالاقتصاد العالمي بما يعني خروجها عن اقتصاد السوق العالمية، بقي كثير من هؤلاء المنظرين الاقتصاديين على مواقفهم ردحاً طويلاً من الزمن، بينما انتهت التوترات والمنازعات داخل القيادة الصينية باقرار سياسات اقتصادية جديدة بدءا من العام ١٩٧٩ تقوم فكرياً على مفهوم اشتراكية السوق وتطبيقيا على فتح أجزاء واسعة من الصين أمام الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتجارة الواسعة مع دول السوق ولاسيما المتطورة منها.

كان الهدف من العولمة ويبقى توحيد العالم في سوق واحدة لكن فعل العولمة تناقضي مثلما هي نتائجها تغذية للتفاوت وضعضعة الكيان الواحد اقليميا كان أم قطريا وتوحيد الدول والمناطق وتجزئتها في الوقت نفسه وتشديد التمركز والاندماج في المراكز الرأسمالية المتطورة من جهة ورد الاعتبار إلى المحلية ونشر اللامركزية والاخضاع إلى التهميش من جهة اخرى، عندها تجاوزت العولمة عتبة "الدولية" واستعادت صفة "العالمية" في مطلع السنوات التسعين قامت قواها الفاعلة وتقوم بتوحيد العالم بأسره تحت لوائها الإيديولوجي السياسي وضمن نظامها

الاقتصادي، وراحت تكتسح العالم.وتعولم اقتصاداته وأسواقه.

هكذا توحد العالم مجدداً وذلك بدءاً من السنوات الأربع المذكورة في مشروع للعولمة لا يقاوم تؤججه حمى المنافسة ويعززه التمركز والاستقطاب في الصناعة والمال والاقتصاد وتضخمه وتهزه المضاربات المالية وتغذي المنافسة بقوة التجديد والتطوير التكنولوجي توسعه وانتشاره المتفاوت جغرافيا وقطاعياً دافعة اياه وفي الوقت نفسه بآلية تقوم على التناقض وتفضي أيضا اليه، مما أدى إلى إندماج دول ومناطق متزايدة ولكن بدرجات متفاوتة في الاقتصاد العالمي (اوروبا الغربية مقارنة باوروبا الشمالية اوآسيا وأمريكا اللاتينية بالمقارنة مع العالم العربي) من جهة وإليتجزئة دول ومناطق أخرى في العالم أو بروز نزعات للتمايز البالغ في الأداء الاقتصادي العاصمة الاتحادية والولايات الحدودية المتاخمة للولايات المتحدة الأميركية مقارنة بولاية تشياباس (Chiapas) في المكسيك أوظهور أخطار الانقسام الوطني والإنفصال السياسي (مطالبة رابطة الشمال الايطالية بالأنفصال التام عن الجنوب الأيطالي) من جهة ثانية وتهميش دول ومناطق بأسرها (حالة أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الافريقية الكبرى) من جهة ثالثة.

٢- انتصار الاشتراكية يؤدي إلى تقسيم العالم وتقليص المجال الحيوي للعولمة

بالرغم من مساعي الرأسمالية العالمية إلى مد جسور إلى الدول المنتمية إلى المعسكر الاشتراكي الجديد لمحاصرته وهزمه إيديولوجيا وسياسيا وعسكريا فإن هذه الدول بقيت ما يقرب من نصف قرن خارج اقتصاد السوق وحالت بالتالي دون توحيد العالم كله مجددا على أساس هذا الاقتصاد. بذلك ظل العالم منقسما ما يقرب من خمسين عاما (١٩٤٥-١٩٩١)إلى نظامين متضادين اقتصاديا وسياسيا وإيديولوجيا عسكريا. لكن الصين خرجت من المعسكر الاشتراكي واستقلت عملياً عنه وانتهجت بعد إذن طريقا جديدا للتطور خاصا بها وفي نهاية تلك الحقبة انهار الاتحاد السوفياتي وزال فانهار المعسكر الاشتراكي برمته كما شهدنا خلال السنوات(١٩٨٨ـ ١٩٩٢).

سعت الشركات الرأسمالية ودولها إلى التوسع العالمي لاكتساب المزيد من الثروات والأسواق ودمجها جميعاً في أسواق دولية تخضع لها وتتوحد تحت سيطرتها. هكذا قام نظام الامبريالية الرأسمالية على اقتصاد السوق باعتباره مقدمة لنظام العولمة الجديدة الحالي. لم تتمكن الدول الرأسمالية الامبريالية من أن توصل ظاهرة التدويل الرأسمالي إلى مرحلة العولمة الشاملة على الصعيد العالمي لأنها أخفقت - كما ذكرنا قبلاً - في الحفاظ على هيمنتها على العالم باعتباره مجالاً حيوياً لتوسعها وتوسع سوقها عندما فقدت منطقة هامة منه متمثلة في روسيا القيصرية ثم فقدت مناطق أخرى جديدة أفلتت من هيمنتها أي من نظام السوق العالمية عندما تمكن الاتحاد السوفياتي من أن يؤسس نظاماً أمنياً وسياسيا واقتصادياً قام على خيار الاشتراكية بديلاً عن الرأسمالية غداة الحرب العالمية الثانية وبالتعاون مع مجموعة من الدول الأوربية التي ساهم في تحريرها من النازية.

٣- خصوصية دول الجنوب: بين الاندماج الموروث في السوق الرأسمالية ومطمع الخروج منها.

وجدت دول الجنوب نفسها موضع تجاذب بين الشرق والغرب يسعى كل منهما إلى إجتذابها ودمجها في نظامه الدولي. يدعوها أولهما إلى الخروج من نظام السوق الرأسمالي الدولي والالتحاق بنظامه الاشتراكي الجديد بينما يؤكد الثاني تفوق نظامه الرأسمالي الدولي القائم على السوق والنظام الديموقراطي الغربي ويجدد دمج الدول فيهما.

الحق أن دول الجنوب كانت قد اندمجت تاريخيا في النظام الرأسمالي الدولي بفعل استعمارها وقبل ظهور الدولة السوفيتية ثم النظام الاشتراكي الدولي. بحيث وجدت نفسها ضمن النظام الرأسمالي الدولي نيلها استقلالها. تجدد بعد ذلك اندماج اقتصادات الجنوب في نظام السوق العالمية نفسه وذلك بحكم ما ورثت تلك الاقتصادات من حقبة الاستعمار من قسمة عمل متخلفة وتخصص هشٍ بدائي في انتاج المواد الخام والأولية وتصديرها إلى أسواق العالم الرأسمالي المتطور الذي كان يستغلها هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن اقتصادات الجنوب نفسها دأبت على استيراد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات وتلبية ما تحس به من حاجات من مصادر الإنتاج والتصدير في تلك الدول وكما دلت التجربة في العديد من الدول العربية والنامية فإن اعتماد دول الجنوب الجديدة على اقتصادات الدول الصناعية المتطورة لتلبية حاجاتها منها ومن أسواقها الأمر الذي جعل الإنسلاخ عن هذا النظام والخروج من أسواقه أمرين صعبين للغاية إن لم يكونا أمراً مستحيلاً.

٤-اخفاق النظام الاشتراكي في التوسع وتقوضه يؤديان إلى إعادة توحيد العالم رأسماليا

الحق أن انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا وتشكل النظام الاشتراكي الدولي قد وجها ضربة كبرى للرأسمالية العالمية وانتزعا جزءا كبيرا من نظامها وحركة رأس المال عبر إزالة الحواجز والحدود في قاراته الخمس وكان هذا مآلا لتطور "صاعد" انطلق من روسيا بانتصار الثورة البولشفية فيها سنة ١٩١٧ ثم اتسع نطاقه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ إلى أوربا الوسطى والشرقية والصين وشبه الجزيرة الهندية الصينية وحتى كوبا في أميركا اللاتينية، مما أدى إلى تقاسم العالم بين النظام الرأسمالي الدولي القائم والنظام الشيوعي الجديد.

أمل الاتحاد السوفياتي وأملت الحركة الشوعية العالمية وسعيا خلال سبعين عاما إلى مواصلة توسعهما الفكري والسياسي وقضم دول ومناطق جديدة وابتلاعها، لكنهما لم

تتمكنا من ذلك إذ سارعت القوى الكبرى الغربية من دول وشركات ومنظمات إلى انتاج القنابل الذرية والهيدروجينة وإقامة الأحلاف والقواعد العسكرية. لقد سارع قادة العالم الرأسمالي إلى التكتل والتسلح وشن الحروب الإيديولوجية والعسكرية لتطويق النظام الاشتراكي والديمقراطي الشعبي الفتي واحتوائه بعد أن فشلت محاولات خنقه في مهده.

لكن النظام الرأسمالي الدولي تمكن بفضل قوته الاقتصادية والتكنولوجية وامبرياليته الإيديولوجية والثقافية وبعد صراع مع النظام الاشتراكي الدولي امتد نصف قرن تقريبا، من أن يتفوق ويفوز في سباق التسلح والحرب الباردة على النظام الاشتراكي الدولي متسببا في هزيمته وتفككه وزواله كليا، وبذلك قام نظام العولمة الجديدة بدءا من الأعوام ١٩٨٩-١٩٩١، جاء سقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه وانهيار النظام الدولي الاشتراكي واختفاؤه صدمة كبيرة للكثير من الدول والجماعات والأفراد ممن راهنوا على انتصار الاشتراكية على الرأسمالية في العالم.

لم يفلح الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه في توسيع نظامهم الاشتراكي إن بالانتاج والاستهلاك أو بالفكر والثقافة و"قضم" دول ومناطق خاضعة لاقتصاد السوق وإخراجها بالتالي من النظام الرأسمالي الدولي. لقد نجم إخفاق الاتحاد السوفياتي والنظام الاشتراكي الدولي في التوسع عالميا وعلى حساب الرأسمالية عن إخفاق في كسب السبق والمنافسة في التجديد التكنولوجي والتطوير الاقتصادي وعن نزيف الأموال والموارد الذي فرض عليه بفعل الإنفاق على سباق التسلح مع الولايات المتحدة.

مثلما فعل الاتحاد السوفياتي وانضمت إليه دول أوروبا الوسطى والشرقية، قررت الصين - وهي دولة قارية كبرى أيضا - غداة قيام نظامها الشعبي بقيادة الحزب الشيوعي الصيني انتهاج الاشتراكية نظاما لها بديلا عن الإنخراط في النظام الرأسمالي الدولي. وهكذا انفردت بأمرها مستندة في ذلك إلى خياراتها الاستقلالية الاستراتيجية منها والسياسية وإلى مواردها الضخمة البشرية والطبيعية والطاقوية والاقتصادية الضخمة التي تملكها مثلما خرجت الدول الأوربية الاشتراكية الجديدة من اقتصاد السوق العالمية بفضل اندماجها الاستراتيجي والعسكري والسياسي والتكنولوجي والاقتصادي ببعضها بعضا في حلف وارسو العسكري من جهة وفي مجلس التنمية والتعاضد الاقتصادي من جهة أخرى بما نفى إنخراطها في الاقتصاد الرأسمالي الدولي.

ظهر في مطلع السنوات الخمسين من القرن العشرين ولأول مرة في التاريخ نظام اشتراكي دولي ضم الصين والاتحاد السوفياتي والدول المتحالفة معه. لكن سرعان ما دبت الفرقة بين الصين والاتحاد السوفياتي واحتدم الخلاف بينهما فانقسم المعسكر الاشتراكي الوليد منذ منتصف السنوات الخمسين وانشقت الصين (ويوغوسلافيا وإلى حد كبير كوريا الديموقراطية) دون أن تتمكن الدول الرأسمالية العظمى من إعادة توحيد العالم على أساس نظام السوق وتحت سيطرتها.

٥-الولايات المتحدة تباعد بين الصين والاتحاد السوفياتي.

حاولت الصين هذه الدولة الاسيوية العظمى العريقة بعد افتراقها عن الاتحاد السوفياتي أن تنتهج طريقاً إلى الاشتراكية خاصاً بها مستندة في محاولتها إلى اتساعها القاري وحجمها السكاني العملاق وتقاليد دولتها العريقة. مع رسوخ نظامها السياسي وقدرتها الدفاعية اعترفت الولايات المتحدة بها. وبذلك برز في شرق آسيا وشمالها وفي شمال شرق أوروبا مثلث ثابت الابعاد ضم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين. وحدد خلال الحرب الباردة (ومازال يحدد بعد إنتهائها) العلاقات الأميركية-الصينية-السوفياتية.

انتهجت الولايات المتحدة قائدة المعسكر الرأسمالي في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي استراتيجية جغرافية - سياسية تقوم على نسج علاقات استراتيجية مع كل من الاتحاد السوفياتي والصين ودمجهما في مثلث تشكل هي أي الولايات المتحدة رأسه وتدير العلاقة الحساسة مع طرفيه الآخرين أي الأتحاد السوفيتي والصين مبقيةً التباعد مستمراً بينهما متحكمةً فيه من خلال علاقتها بكل منهما وبالأستناد إلى القطيعة بينهما. ولعل أهم ما لوحظ من تطور في العلاقات المتبادلة بين أطراف هذا المثلث الاستراتيجي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وزواله وقيام الاتحاد الروسي بدل عنه، هو انتهاء القطيعة بين بيجين وموسكووعقد قادتهما عدة اجتماعات قمة بينهما. لقد أبدى زعماء روسيا والصين ربما لأول مرة حرصاً على وضع حد لاستغلال واشنطن القطيعة والخلاف المستمرين بينهما والحيلولة ودون تدخلها في علاقتهما المتبادلة وابقائها كلاً منهما ضمن مثلث هيمنتها بعيداً عن الآخر.

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة حتمية ومباشرة لانتقال العالم بأسره إلى عصر العولمة الجديدة الجارية أمام أنظارنا، فهذا الاندماج يجعل كل دولة تواجه ما واجهت الصين من خيارات وهذا بصرف النظر عن الاختلاف الهائل بين فرص الصين ومخاطرها في الاندماج مقارنة بفرص الدول الأخرى ولاسيما النامية ومخاطرها في الاندماج في الاقتصاد العالمي. إن الصين أوأية دولة أخرى لتجد نفسها محاطة بدول وتجمعات إقليمية أخذت بالليبرالية الاقتصادية ونظام السوق. وإذا كان هذا شأن الصين فإنه شأن سواها من الدول أيضاً، منه فكيف بالقطيعة معه؟

الباب الثاني: ماهية العولمة: مقاربة نظرية وتطبيقية .

١- هل العولمة نهاية التاريخ أم أنها تباشير مرحلة جديدة؟

الحق أن نظام العولمة يحمل تناقضات يكون من يحاول إخفاءها كمن يحاول أن يحجب الغابة بشجرة، وهذه التناقضات ناجمة عن الاختلال الكامن في نظام العولمة الجديدة واقتصاد السوق الذي يقوم عليه.

لماذا نؤكد تواصل التاريخ في حركته ونرفض أن ينتهي وتنتهي حركته؟ لما إذا نرفض من باب أولى أن يكون نظام السوق والعولمة الجديدة نظاماً مخلداً يضع نهاية للتطور والتحول؟ ذلك لأنه نظام محكوم بالسوق، والسوق تحدد الأسعار وتنظم النشاط الاقتصادي لكنها تصنع الأزمات الدورية والبنيوية وتثير الحروب ومن خلال هذه الأزمات والحروب تتجدد الصناعات والاقتصادات وتتغير الحدود والدول فيتطور التاريخ وتنتفي نهايته التي يزعمها فرنسيس فوكوياما.

رغم انتصار الرأسمالية ونجاحها في إعادة توحيد العالم في سوق موحدة، فإن جماعات كثيرة ونقابيين ومزارعين ومفكرين وسياسيين عديدين رأوا في نظام العولمة الجديد نظاماً جائراً مهدداً للسيادة وحرية القرار الاقتصادي الوطني وخصوصية المجتمع الثقافية فشكلوا تياراً رفضياً يقوم على رفض العولمة جملة وتفصيلاً وتبنوا أشكالاً عنيفة من الاحتجاج لا ترى فيها إلا ظلماً وضرراً.

٢- العولمة الجديدة مرحلة وليست نهاية وهي مزيج من الفرص والتهديد.

هل يصح طرح العولمة على أنها خيار خير أوعلى العكس خيار شر؟ أم يجدر بالمرء أن يرى فيها ظاهرة موضوعية لا مفر من الإقرار بها تحمل جوانب يمكن اعتبارها إيجابية لأنها تتيح حرية وفرصاً واعدة وجوانب أخرى نسميها سلبية لأنها تعني (أوقد تعني) تضييقاً للحرية وتضع عوائق تحد من الفرص والحرية. إن العولمة الجديدة حقيقة تاريخية انبثقت عن صراع مرير امتد أكثر من سبعين عاماً بين نظامين متناقضين وعن ثورة في العلوم والتكنولوجيا تتابعت موجاتها وتسارعت عبر مراحل زمنية عدة شملت قرناً كاملاً. لم تظهر العولمة الراهنة هذه ولا انتصرت في غفلة من الزمن وإنما نمت ونضجت وشقت طريقها إلى الواقع عبر تطور موضوعي استغرق عقوداً عديدة إن لم نقل قرناً من الزمان كما بينا.

بسقوط الاتحاد السوفييتي وانهيار النظام الاشتراكي تحول العالم بأسره إلى اقتصاد السوق مجدداً، وإذا أعادت الرأسمالية الدولية توحيد العالم في نظام موحد للسوق لم تعد الدول على اختلافها تملك من خيار سوى السعي للاندماج في الاقتصاد العالمي بأفضل الشروط الممكنة وأكثرها وعداً بالنسبة للمستقبل. ذلك أنه حتى عندما كان العالم منقسماً إلى نظامين ومعسكرين أحدهما خاضع لنظام السوق والآخر مستقل عنه.كانت العولمة تجري وتتطور وتستخدم الثورة التكنولوجية والاستغلال الرأسمالي للتصدي للمشروع الاشتراكي ثم تطويقه واخيراً هزمه وتصفيته.

إذا كان الأمر كذلك فإن المسألة المطروحة تصبح خياراً بين رفض العولمة جملة وتفصيلاً ويكون هذا الرفض ولابد أن يكون عاطفياً وغير عقلاني، واعتبار هذه العولمة تحدياً مستجداً ولكن حقيقياً يتطلب معرفتها وتقييمها ونقدها ومن ثم تطويرها أو تجاوزها. لقد انتصرت العولمة الجديدة بفضل قواها المادية والفكرية الفائقة من صناعات فائقة التقدم والإنتاجية تعتمد على تقانات عالية وطليعية وقدرات علمية وبحثية فائقة التقدم، إضافة إلى المصارف والبيوتات المالية وأسواق الأسهم والأوراق المالية وموارد للطاقة والموارد الطبيعية والأولية ومرافق حيوية وبنى إرتكازية وقدرات تدميرية وعسكرية.

الحق أن العولمة الجديدة هي مزيج من الفرص والتهديد وأنها تملك بنية ديناميكية وتناقضية في الوقت نفسه فهي عملية تغير بقدر ما هي عملية تغيير وهي إطار للتعاون وإطار للتنازع في الوقت نفسه ومثلما كان النظام الرأسمالي الدولي الذي تمثلت به المرحلة الماضية من العولمة في وقت الحرب الباردة نظاماً اختلالياً يتحرك ويتطور بفعل اختلالاته وتناقضاته، كذلك شأن نظام الرأسمالية الجديد، نظام العولمة الجديدة يتصف بالاختلال والتناقض ويحمل في أحشائه عوامل زواله ويمهد في تطوره لنظام عالمي آخر يتلوه ويحل محله. وبالضبط فإن هذا الفهم الموضوعي للعولمة الجديدة ولحركة التاريخ إجمالاً يكشف للمرء عن الفرص والعوائق القائمة في صلب هذه العولمة.

٣ - العلاقة بين الرأسمالية والدولة القومية في عصر العولمة

خضعت المصالح الفردية والشركات الخاصة في مراحل ما قبل العولمة لسيطرة الدول الوطنية غير أن الاستيلاء على المستعمرات ومواردها البشرية والطبيعية ثم تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات إليها وإلى الدول الصناعية الأخرى أديا إلى توسع سلطة الشركات وتقلص نفوذ دولها القومية عليها حتى إذا تشكلت الشركات المتكاملة متعددة الجنسية وبالآلاف بل عشرات الآلاف اتسعت سلطتها على الصعيد العالمي وأصبحت تنافس الدول المختلفة التي تقيم فيها فروعا للانتاج أو التسويق وليس الدولة القومية اي الدولة الأم وحدها.

أما في عصر العولمة الجديدة فنشهد تطورا لظاهرة جديدة هي تعولم الشركات أي تجاوز الشركات متعددة الجنسية إلى شركات جديدة معولمة وبذلك تتضاءل وتميل للاختفاء المناظرة الفكرية بين أولئك الاقتصاديين الذين أصروا حتى الآن على إنتماء الشركة متعددة الجنسية إنتماءا قوميا غالبا أي لدولة قومية واحدة والاقتصاديين الآخرين الذين اعتبروا أن تعدد الجنسية لدى هذه الفئة من الشركات الرأسمالية المتكاملة العابرة للأوطان قد وضع حدا لإنتمائها إلى دولة قومية هي بمثابة دولتها الأم (كما كان الأمر في المراحل الأولى من الرأسمالية أي قبل الانتقال إلى التدويل والعولمة).

عودة إلى ما تقدم يمكن من منظور العلاقة بين الرأسمالية وإطار الدولة القومية والسوق القومية تقسيم تطور الرأسمالية، كنظام عالمي، إلى أربع تشكيلات تاريخية كبرى:

أولاً : التشكيلة ما بين القومية – Inter - National أطول

التشكيلات عمراً في تاريخ الرأسمالية، إذا تعود بداياتها إلى القرن الخامس عشر، وقد شرع المفكرون الاقتصاديون بالتنظير لها منذ أواخر القرن الثامن عشر. وأهم ما يميز هذه التشكيلة غلبة البعد الذي تمثله المبادلات التجارية للسلع والخدمات بين الأمم على سائر أبعاد العولمة الرأسمالية. ومنطق هذه التشكيلة مؤسس على مبدأ التخصص الدولي القائم بدوره على التفاوت بين الكيانات القومية في مستويات إنتاجيتها في القطاعات المختلفة. فكل بلد يستفيد من مزايا تخصصية ليقايض منتجاته بالمنتجات التي يتخصص بها بلد أخر. وحركة رؤوس الأموال في هذه التشكيلة مرتبطة بتسوية الصفقات التجارية. والمرجع الأساس في احتسابها هو نظام المدفوعات وأهمية دور التاجر في هذه التشكيلة. فالدولة القومية تظل هي الفاعل الرئيسي في الحياة الاقتصادية، فضلاً عن كونها تمثل الحيز المكاني الثابت لمخزون عوامل الإنتاج الذي يتحكم بفوارق الإنتاجية.

ثانياً: التشكيلة متعددة القومية: وهي تشكيلة يمكن التأريخ لبدايتها بمطلع السنوات الستين من القرن العشرين والبعد الغالب عليها هو حركية إنتاج السلع والخدمات، وليس فقط حركية تبادلها- كما في التشكيلة الأولى ــ والمعلم الرئيسي لهذه التشكيلة هي التوظيفات الخارجية المباشرة للشركات ولا يحكمها منطق التخصص الدولي، وإنما منطق التنافس بين الشركات متعددة الجنسية للفوز بأكبر حصة ممكنة من السوق العالمية وهذا دون اعتبار للتوازن في ميزان المدفوعات في بلد المنشأ. في هذه التشكيلة تغدو الشركات متعددة الجنسية الفاعل الرئيسي في الاقتصاد المعولم، بينما تضطر الدولة القومية لا إلى التخلي عن قطاعات من سيادتها (المناطق الحرة) لمصلحة تلك الشركات، وإنما أيضاً لتقديم شتى التنازلات والتسهيلات القانونية والضريبية، لإغراء الاستثمارات الأجنبية واستقبال المصانع المرحلة.

ثالثاً: التشكيلة العولمية: بدأت هذه بالتبلور منذ منتصف السنوات الثمانين، ثم تسارع إيقاعها في السنوات التسعين بعد تفكك المعسكر السوفياتي وانتصار الليبرالية الجديدة (حاكمية السوق) على سائر أشكال المقاومة الايدولوجية. تتسع التشكيلة العولمية بغلبة البعد المالي فيها مقترناً بتداول الرساميل المالية في الزمن الفعلي كما يقال، دون أي اعتبار آخر غير المردودية الفورية، كما ان الخدمة ضمن هذه التشكيلة لا تبقى لمصلحة التجار أوالصناعيين كما في التشكيلتين السابقتين، وانما تصبح لمصلحة أصحاب الريوع (Rent Hold-ers) سواء كانوا من كبار اصحاب الملايين أو من صغار المساهمين. ثم جاءت ثورة تقانات (تكنولوجيات) الإعلام والإتصال لتعمق القطيعة التي استحدثتها التشكيلة العولمية بتغليبها البعد الزماني على البعد المكاني، مع كل ما يترتب على ذلك من تقليص متزايد لسلطة الدولة من حيث هي سيدة المكان.

رابعا: التشكيلة القارية (الصين والهند والولايات المتحدة)

ينقسم العالم إلى مجموعتين رئيستين من الدول: مجموعة أولى تضم عدد قليلا من الدول الكبرى القارية العملاقة ولاسيما الولايات المتحدة والصين والهند وروسيا الاتحادية والبرازيل و تلحق بها فرنسا وبريطانيا ومجموعة ثانية تضم سائر دول العالم.**

إن توسعية الشركات والتشكيلات متعددة الجنسية تقضم سلطة الدولة الصغيرة وهذا في الوقت الذي تجد الدول الأولى نفسها مساقة إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي ونظام العولمة بينما تتمكن أقلية الدول الكبرى القارية والعملاقة من مواجهة ما تتصف به العولمة من توسعية وترد عليها بقدرة تصاعدية على التصدير إلى الأسواق العالمية إلى جانب احتفاظها باقتصاد محلي يملك من الموارد البشرية والطبيعية والصناعية والتكنولوجية ما يسمح لها بتطوير سوق محلية وقدرة تكنولوجية تفوقان بابعادهما أهميه التصدير أي الاندماج الخارجي وتضعان دولتهما العملاقة بمأمن نسبي من تقلبات السوق المعولمة تجارية كانت أم مالية.

للنظر عن قرب في حالة الصين العملاقة التي تعد ملياراً وثلاثمائة مليون إنسان، نجد أنها تمتلك نظاماً سياسيا واقتصادياً وعسكرياً موحداً فقد انفصلت إثر تأسيس دولتها الجديدة الشيوعية في عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٧٩ أي على امتداد ثلاثين عاما عن النظام الرأسمالي العالمي وسعت إلى بتر علاقتها معه – وقد استخدم مفهوم البتر (Rupture) صديقنا الاقتصادي المصري ذائع الصيت سمير أمين. لكنها عدلت عن هذا الخيار الاستراتيجي لتأخذ بدلا عنه بخيار نقيض وهو خيار الاندماج في الاقتصاد العالمي، لقد دان العالم لنظام السوق وسلطة رأس المال اللذين أعادا ويعيدان حاليا صياغة العالم وفقاً لحاجاتهما وغاياتهما؟

لكن بسط الرأسمالية نظامها القائم على السوق على العالم بأثره وما أوجب هذا الأمر على الدول المختلفة أن تعاود إندماجها بشكل أشد وأعمق في الاقتصاد العالمي لا يعني إنضمامها إلى نظام شامل خالد في جموده به ينتهي التاريخ وعنده. وإنما الأمر على العكس من ذلك لأن الاندماج في الاقتصاد العالمي يمثل تحديا حقيقيا ويعني تطورا ديناميكيا غنيا بالحركة والتغيير والتغير وسيرورة تعتمد على جهود متواصلة وإرتقاء مستمر في الفعالية الأمر الذي يستوجب وضوح الرؤية الاستراتيجية وقوة العزم والإرادة والدأب والجد في العمل. وفي حالة الصين فإن تحديات العولمة لها يعني تغيرا عمقيا ونهوضا وتحولا عاصفا لايقاوم إلى قوة اقتصادية عظمى تصنع بقدر كبير تاريخها بنفسها ولنفسها وتغير العالم والاقتصاد العالمي بدورها الخاص ونهوضها ومد نفوذها.

إن للاندماج في الاقتصاد العالمي أفقا زمنيا وخصوصية مرحلية وهويعكس ولاسيما في حالة الصين علاقة جدلية بين

العام العالمي أي العولمة الجديدة والخاص الصيني في الاندماج في العولمة مع تحديها والتأثير المتزايد في مآل مرحلتها الراهنة.

لكن الإندماج في الاقتصاد العالمي يبقى كقاعدة عامة خياراً لا مفر منه. لكن هذا الخيار يستهدف التغيير ويساعد - إن أحسن فهمه وحدد بوضوح هدفه - على الإسهام في التغيير العالمي والمقصود بالتغيير العالمي تغيير الواقع الوطني بتطويره ورفع شأنه وترقية قدرته على الصعيدين الإقليمي والعالمي وهوبذلك يعني إسهاماً مهما كان متواضعاً في تطوير ظاهرة العولمة الراهنة وقد يساعد على تجاوز عيوبها البنيوية واختلالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفظة.

إن القدرة على التأثير في العولمة الجديدة من خلال الاندماج فيها وتحديها في الوقت نفسه تتضاعف عند اعتماد التكتل الاقتصادي الإقليمي (بين دول يوحدها الموقع الجغرافي المشترك دون أن يجمعها بالضرورة إنتماء قومي مشترك) إطارا للنموالاقتصادي الجماعي والاندماج الإقليمي من جهة ومواجهة التحديات المتمثلة بالعولمة بصورة فعالة من جهة أخرى، فكيف إذا جرى تجديد الاندماج في الاقتصاد العالمي وتطوير نمطه التكنولوجي والإنتاجي من خلال كتلة إقليمية متجانسة هي الكيان الاقتصادي العربي الجماعي بما يمثل منطقة اقتصادية أكثر سكانا وأغنى مورداً وأكمل بنية وأعظم قدرة على النمو والمنافسة من كيان قطري منفرد يندمج في الاقتصاد العملاق للعولمة الجديدة.

الثابت والمتحول في دلالة الدولة القطرية العربية

قلما نجد في العالم بلدانا لم تتحرك حدودها توسعا أو تقلصا عبر التاريخ وقد انتهى طموح الامبراطوريات واقتتال الدول وصعود الممالك أوانهيارها بتحرك ثوابتها أو تقوضها وبتغير حدودها. كانت الدول وما تزال تسعى لأن تصبح حقائق ثابتة لكنها سرعان ما واجهت أو تواجه حالات من الركود والجمود أو مستجدات مأساوية بحيث تنقلب حقائقها الثابتة إلى متحولات جديدة.

لاتخرج دول اليوم العربية عن القاعدة فقد إنبثقت عن تجزئة للممالك العربية والامبراطوريات الاسلامية في إطار التوسع الغربي الاستعماري وتقاسم المستعمرات ومناطق النفط والنفوذ وهكذا قامت مجموعة صغيرة من الدول العربية الكبيرة أو المتوسطة واسعة المساحة كثيرة السكان متعددة الموارد ولاسيما مصر والمغرب والعراق والجزائر والسودان والمملكة العربية السعودية ومجموعة ثانية من الدول العربية صغيرة المساحة وقليلة السكان أحادية الموارد كالكويت وقطر والبحرين والأردن وموريتانيا.

بالرغم من مرور أكثر من نصف قرن أو حتى ثلاثة أرباع القرن على قيام كل من هذه الدول فإن تشكيلتها كدولة وطنية (قطرية) تبقى حديثة العهد وتبدو في نظر الكثيرين إن لم يكن أكثرية مواطنيها تشكيلة انتقالية أو مؤقتة وليست نهائية ناجزة، بينما يبدو الاندماج العربي الاقليمي (العربي الشامل) أو على الأقل الاندماج العربي شبه الإقليمي (المغاربي او المتوسطي أو الخليجي) اكثر تعبيرا عن تشكيلة الدولة القطرية (المسماة القومية في التصنيف الوارد أعلاه)، بحيث نجد قبولا وحماسا للدعوة إلى اعتبار الاندماج الاقتصادي العربي الاقليمي أي التكامل الاقتصادي العربي أداة وإطارا لمواجهة العرب التحدي المزدوج الذي يواجهه العرب تحدي العولمة وتحدي التنمية.

٤- الاندماج في اقتصاد العولمة بين التسرع والتدرج

بيد أنه ينبغي التميز بين حتمية الاندماج في اقتصاد السوق العالمي وعملية الدخول إليه او تطوير الاندماج فيه، وإذا اعتبرنا حتمية الاندماج بمثابة الهدف الرئيس لاستراتيجية الاندماج تكون عملية الدخول فيه بمثابة مراحل الاندماج الزمنية المتتابعة وأطره التنفيذية وسياساته، والمقصود هنا هو رسم استراتيجية للاندماج بما يتيح التدرج في الانفتاح التجاري والمالي والاستثماري يتيح التأقلم بصورة متزايدة وفق اولويات واضحة محددة وصولاً إلى الاندماج. خلافاً لهذه الاستراتيجية المرنة والواقعية طبقت الدول النامية (بمعظمها) من أجل دخولها السوق العالمية واندماجها في سوق الاقتصاد العالمي استراتيجية الكي اوالعلاج بالصدمة القائم على تحقيق إصلاحات قصوى في الهياكل والسياسات الاقتصادية في أزمان قصيرة وبأكلاف اقتصادية واجتماعية كبيرة، فهناك دول عمقت اندماجها في السوق العالمية وطورته وحققته بكلفة اجتماعية عالية في زمن قصير وهومايعرف بالعلاج بأسلوب الصدمة.

لعل السبب الرئيسي في انخراط الدول ولاسيما النامية منها في نظام العولمة الجديدة بأخذها بنظام الليبراليّة الاقتصادية الفجة وأسلوب الكي بالصدمة يعود الى وقوع هذه الدول الوحدة تلو الاخرى في مأزق المديونية الخارجية وخضوعها بالتالي لوصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتصفية الانفاق الاستثماري العام وخصخصة المؤسسات العامة وتزويد الاجور وتسريح العمال. ويكفي مثال التحرير التجاري التام الذي يشكل بنداً أساسياً من برامج التحرير الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي في الوقت نفسه. تبقى العلاقة قوية بين نموذج التحرير الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ونموذج الاندماج في الاقتصاد العالمي وظاهرة العولمة.

ليس هناك من أدنى شك في أن الاندماج الناجح في الاقتصاد العالمي وفي العولمة الجديدة يستوجب تحديداً ناجعاً للتخصص الاقتصادي الدولي المطلوب للدولة الراغبة في الاندماج واستراتيجية متكاملة واضحة لبلوغ هذا التخصص وتحديد ما يترتب عليه من علاقة جديدة بالاقتصاد العالمي والاقتصادات الاقليمية والقطرية المجاورة ومن ثم، تحديد الداخل ومراحل التدرج في الاندماج. أما الاندماج المتسرع في

الاقتصاد العالمي فهو الاندماج الذي لا يقوم على رؤية واضحة وأستراتيجيات واضحة وآليات ومداخل غير متجانسة وغير مبرمجة زمنياً.

تدل المؤشرات على الطابع التناقضي لخصائص العولمة القائمة حيث نجد ظاهرة الدمج في الاقتصاد العالمي كاتجاه مركزي في العولمة بجانب ظاهرة الاقصاء أو التهميش التي تطال مناطق من العالم بأسرها أو دولاً أو أجزاءاً من دولة واحدة كما نجد مؤسسات فوق القومية أو متعددة الجنسية تمارس أعلى الصلاحيات وأوسعها ممارسة المركزية استناداً الى السطوة الممنوحة لها على المستوى العالمي، تبسط نفوذها وتفرض قواعدها ومفاهيمها ومناهجها على الدولة الوطنية أو مؤسساتها متجاوزة سيادتها الوطنية والشعبية، هذا في الوقت الذي تظهر فيه وتنشط منظمات قاعدية وجمعيات أهلية (Communityn- based and Grassroots Organizations) تجسد بنشاطها المشاركة المباشرة والديموقراطية واللامركزية. وحتى لو أخذنا منظمة التجارة العالمية التي تعتبر "أيقونة" مؤسسية من أيقونات العولمة الجديدة الراهنة فاننا نجد فيها عناصر السطوة العولمية المتمثلة في وجوب التحرير التجاري بجانب الخضوع لقرارات المنظمة المتعلقة بحسم الخلافات التجارية بجانب عنصر التمثيل الديموقراطي المتساوي أي لكل دولة صوت واحد أي كان حجمها وكانت قوتها العسكرية والاقتصادية. إن الطابع التناقضي المزدوج في العولمة وفرصها ومزاياها المتلازمة مع مخاطرها وأضرارها لتدعونا الى رصد العولمة اجمالاً وتحليل كل من قطاعاتها التكنولوجية والانتاجية بعد تخصيصها بهدف التوصل الى معرفة أدق بمساراتها ومطباتها وتحديد أنسب المداخل للاندماج فيها. ولو استطعنا ان نحدد مرجعية فلسفية واقتصادية وسياسية لعولمة بديلة تتصف بالتوازن والتعويض المتبادل بين المجتمع والسوق وبين العمالة ورأس المال وبين العمالة والتكنولوجيا وبين العولمة والتهميش وبين المركزية واللامركزية، لامكننا أن نستخلص بعد مقارنتها مع خصائص العولمة الراهنة تناقضاتها ونقائصها، معالم ومحاور لإصلاح العولمة الراهنة مما يجعلها اكثر توازنا وديمقراطية وعدالة وانسانية .

الباب الثالث: نقد الاقتصاد السياسي لنظام العولمة الجديدة:

١- السمات المميزة للعولمة الرأسمالية الجديدة:

تقوم العولمة الرأسمالية الجديدة على عدد من الأركان أهمها وأولها تعميم السوق باعتبرها إطارا شاملا لا للنشاط الاقتصادي وحده وإنما للنشاط المجتمعي والإنساني بأجمعه وثانيها الايديولوجية الاقتصادية الليبرالية وتحديدا التحرير الاقتصادي في إطار الليبرالية الجديدة. وترتكز هذه الليبرالية الجديدة على ركنيين أولهما تحرير التجارة الدولية وهو مرتبط بإقامة منظمة التجارة العالمية، وتتركز عملية العولمة ببعدها التجاري على استكمال تحرير التجارة الدولية الذي بدأ وحقق تقدما تقطبيقيا كبيرا في المرحلة الماضية من العولمة وتحديدا في مفاوضات جولة الأوروغواي حول تحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية والمواد الأولية غير الزراعية وفي المفاوضات الجارية بشأن تحرير تجارة الخدمات أيضا ومواصلة الجهود لتحرير تجارة المواد الزراعية والسلع الصناعية من منشأ زراعي حيث تتنازع مصالح الدول المتطورة فيما بينها وكذلك مع الدول النامية .

رغم ان اتفاقية الزراعة ازالت عدة حواجز غير جمركية تواجه التجارة في السلع الزراعية مازالت التعرفة الجمركية الزراعية أعلى بكثير من التعرفة الجمركية الصناعية، فقد هبط متوسط التعريفة على السلع الصناعية من ٤٠ بالمائة في عام ١٩٤٥ الى ٤ بالمائة في عام ١٩٩٥ بينما مازال متوسط التعرفة الزراعية ٦٢ بالمائة ويرى جميع من تم استفتاؤهم بخصوص هذا الكتاب ان استمرار هذا التفاوت يعود الى ان كثيراً من الدول الصناعية لجأت الى تخفيض متوسط التعريفة بشكل يفي بالمتطلبات الفنية لاتفاقية الزراعة ولكن ذلك ينتهك روح الاتفاقية وغاياتها.

إضافة إلى ذلك لاتزال كثير من الدول الصناعية تفرض قيماً تعريفية وتعرفة تصاعدية. فبالنسبة إلى بعض الصادرات الزراعية التي تهم الدول النامية (السكر والأرز ومنتجات الألبان) تحتفظ أغلبية القوى الاقتصادية بتعرفة جمركية تتراوح بين ٣٥٠ بالمائة إلى ٩٠٠ بالمائة وفي المقابل وفي المقابل اضطرت عدة دول نامية إلى خفض التعرفة الجمركية التي تفرضها والتخفيف من الحواجز غير الجمركية لإستيفاء اشتراطات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في منح القروض(١).

أما البعد الثاني لعملية العولمة فهو يتناول تحرير حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الاجنبية المباشرة في الإطار القانوني والاقتصادي الجاري إعداده بهدف تسهيل إنسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر الدول والمناطق والقارات بالترابط مع عولمة نظام الاستثمار وعولمة ضمان الاستثمار لدى وكالة الضمان المتبادل للاستثمارات والسعي لفرض مشروع النمط العالمي الموحد لنظام الاستثمار. ويستدل من التقرير السنوي الأخير الذي أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقاتها في العالم خلال العام ٢٠٠٣ بأن الخدمات تسيطر على التدفقات الخارجية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لاسيما العاملة منها في مجال دعم التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستهدف أسواقاً محددة كفروع الشركات التجارية والمالية وأنشطة الأعمال التجارية التي تدعم التجارة العالمية وتقدم الخدمات للمهاجرين من موطنهم. نما حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كافة القطاعات وكل الصناعات تقريباً حتى بات يغطي قطاعات الزراعة والصيد والتشجير وصيد الأسماك أيضاً.

تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات تقليدياً في الخدمات المالية والتجارية. عكس هذا التركز توسعاً دولياً مبكراً للشركات التجارية والمصارف التي تتجاوز الحدود الوطنية لتتبع زبائنها في الخارج. ويمثل هذا التوسع البعد المصرفي والمالي للعولمة الراهنة.

رغم استمرار هذه الاتجاهات في قطاع الخدمات، إلا أن صناعاتها ليست بالقدر نفسه من الديناميكية التي تنمو بها صناعة خدمات توليد الطاقة وتوزيعها (التي شهدت زيادة تقدر بـ ١٣ مرة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة مابين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠١) وصناعة الاتصالات (بما في ذلك التخزين والنقل التي شهدت زيادة تقدر ب ١٥ مرة تقريباً) وأنشطة الأعمال التجارية (التي ازدادت تسع مرات).

تشتمل قطاعات الخدمات الفرعية الديناميكية الأخرى على الخدمات الصحية (بما في ذلك الخدمات الاجتماعية) والتعليم، ورغم أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذين القطاعين ما تزال صغيرة إلا أنها ازدادت بمقدار ١٥ مرة وخمس مرات على التوالي خلال الفترة ذاتها. نتيجة لذلك، انخفضت حصة القطاعين الرئيسيين التقليديين)قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية وقطاع التعليم) من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في قطاع الخدمات من ٦٥ بالمائة عام ١٩٩٠ إلى ٥٤ بالمائة عام ٢٠٠١، بينما ارتفعت حصة الخدمات في القطاعات الفرعية الجديدة من ١٧ بالمائة إلى ٤٤ بالمائة.

تدل هذه الأرقام على تراجع الحصة النسبية لخدمات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا التراجع يلاحظ على الصعيد العالمي في البلدان الصناعية المتطور بداية والبلدان النامية حاليا ولاحقا. أما تزايد الاستثمارات في الفروع الجديدة من الخدمات ولاسيما توليد الطاقة وتوزيعها من جانب والاتصالات من جانب أخر.

٢- الليبرالية الاقتصادية المنقوصة والعمالة المقيدة في نظام العولمة الجديدة .

مثلما للدين الإسلامي أركان خمسة يقوم عليها اعتبرت كمدرسة الليبرالية أن لها أركانا ثلاثة تقوم عليها ألا وهي حرية التجارة أي حركة السلع عبر الدول وحرية رؤوس الأموال والاستثمارات في الحركة عبر الدول وحرية الأشخاص والأفراد في السفر والإنتقال بين البلدان. لكن تغيرا جديدا طرأ على هذه الأركان الليبرالية بحكم التجديد التكنولوجي وإرتقاء الاقتصاد العالمي إلى أنماط ومستويات تكنولوجية تغني بإنتاجيتها العالية ومردودها الكبير عن التركيز كما كان الأمر في الماضي على قوة العمل. وهكذا فإن تطور انماط الانتاج السلعي والخدمي على السواء لم يعد مرهونا بحركة العمالة كما كان الأمر حتى عهد قريب وباستقدام أرخصها كلفة وأقلها أجرا من البلدان النامية. وإنما أصبح تناقل التكنولوجيا والتسابق في تجديدها واستخدام أحدثها هي العوامل الحاسمة في توسيع الانتاج وتدويله وعولمته بالتلازم مع تجديده وتطويره. لكن التنافس العالمي في نظام العولمة الراهنة يستلزم توفيرا في قوة العمل خاصة عندما تشكل عاملا مهما من عوامل الكلفة الانتاجية ولذلك تلجأ الدول المتطورة وشركاتها الكبرى المجددة في التكنولوجيا والانتاج والخدمات إلى استقدام قوة العمل المتدربة والكفاءات المهنية العالية والواعدة من بلدان نامية أو حديثة التصنيع أو صاعدة (كالهند (وذلك في إطار سياسات انتقائية ونوعية لاستيراد أنماط محددة مطلوبة من الكفاءات.

لكن دعاة العولمة الجديدة التحرير الاقتصادي وتحرير التجارة لا يجدون حرجا في اعتماد نموذج منقوص من الحرية الاقتصادية على الصعيد العالمي حيث تطلق هذه الحرية للتجارة والتبادل في السلع والخدمات ولحركة رؤوس الأموال والاستثمارت. لكنها تقييد حركة العمالة إقليمياً وعالمياً وتضييقها وتحصرها في أطر ذرائعية وتدعو في الوقت نفسه أنظمة العمل وتشريعاته وتوحيد الأجور على الصعيد العالمي في الدول المتطورة ووالدول النامية على السواء. إن توحيد التشريعات العمالية (كتوحيد أنظمة الاستثمار) في الدول المختلفة وفي الشمال وفي الجنوب باتجاه عولمتها يهدد فرص العمل المتاحة للعمال والعاملات الراشدين منهم والأطفال مما يلحق الضرر بهم وبالاقتصاد المحلي في البلدان النامية رغم أنه قد يخدم المصالح العمالية في أكثر الاقتصادات تطورا من خلال ردع المنافسة لإنتاجهم من الدول النامية والصاعدة. ومما يعزز اتجاهات التقييد على حركة العمالة على الصعيد الدولي ويحصرها في قطاعات التقانات الجديدة العالية اندماج الشركات في الدول المتطورة وتعولم الشركات متعددة الجنسية أي ارتقاؤها وتحولها إلى شركات معولمة تتجاوز بنيتها وإدارتها الأطر القطرية والإقليمية.

إن توسيع السلطة القانونية والاقتصادية للمؤسسات فوق القومية بإضافة منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والنظام النمطي العالمي تعكس توسع العولمة وتعمقها في الوقت نفسه وهي تؤدي بالضرورة إلى مزيد من الانتقاص من السيادة الوطنية والتقليص الخطير لدور الدول الوطنية والتراجع الشديد في دور الحكومات ولاسيما في الميادين التكنولوجية والاقتصادية.

نظرا لضعف الدول الوطنية المنفردة مقارنة بجبروت المصارف والمؤسات المالية العالمية والمعولمة وهيمنة منظمة التجارة العالمية على التبادل التجاري بين الدول فإن التفكير والعمل يتجهان بقوة متزايدة وفي القارات المختلفة ودول الجنوب كما في دول الشمال الاهتمام الجاد بالتكتل الاقتصادي الإقليمي.

نتيجة لهذه التوجهات تبرز الحاجة إلى اقامة أولويات مناسبة في إطار التوفيق الضروري بين هذه الاتجاهات نحو التكتل الإنمائي الإقليمي وفعل القوانين العامة الموضوعية لسيرورة العولمة وابتكار نظم إقليمية سياسية واقتصادية تجارية وإنمائية تتعدد في المناطق والأقاليم المختلفة من العالم وتترسخ بالتأكيد على التكامل الإنمائي بين الدو المنتمية لكل من هذه النظم الإقليمية، بما يعزز قدرتها وقدرة دولها الأعضاء مع تقدم عملية العولمة.

لكن النجاح في تحقيق التكامل الإنمائي في إطار الاقتصاد الإقليمي الواحد يبقى مرهونا بإعطاء الأولوية الاستراتيجية للنمو المشترك في إطار التكتل الإقليمي على الاستجابة المنفردة المباشرة لمقتضيات الاقتصاد العالمي والإندماج فيه حتى يتعزز الاعتماد المتبادل والجماعي والاستقلال النسبي للتكتل الاقتصادي الاقليمي ويتحقق من خلاله التأقلم بكفاءة مع الاقتصاد العالمي والرد بإيجابية فعالة على تحديات العولمة.

تضاف الى اركان العولمة المذكورة المنظمات الأهلية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني. ولابد من الملاحظة هنا ان دول السوق المتطورة وهيئاتها الاقليمية ووكالات الامم المتحدة تنهج سياسات ثابتة لاقامة هذه المؤسسات او التشجيع على اقامتها - فضلاً عن دعمها المباشر-تضاف الى سياسات ثابتة تؤدي الى تقليص سيادة الحكومات ونفوذها.

بل ان ما يميز السياسات التي تنتهجها حكومات دول السوق المتطورة وهيئاتها الاقليمية ووكالات الامم المتحدة هو تجاهل الأحزاب السياسية الوطنية المحلية المستقلة والنقابات الديمقراطية ومنظمات الطلاب و الشباب والنساء والعمال القائمة سواء المستقلة منها أو المرتبطة بأحزاب سياسية غير حاكمة، وذلك بدلاً من الاقرار بأهميتها وبدورها ودعمها بالتالي والتعاون الفعال معها، وذلك على الرغم من ان هذه التنظيمات الوطنية القائمة تمثل جماهير واسعة وتلتصق بأرضها الوطنية وتدرك اهمية تراثها وتقاليدها الوطنية. وقد لايكون مبالغة القول إن المصالح الغربية والمنظمات الدولية الخاضة للحكومات الغربية تكاد تعتبر أن معارضة حزب أو نقابة أو جمعية لحكومة وطنية لكنها لاتلبي مبادئ المجتمع المدني والمنظمات الأهلية ودعاة التنمية المستدامة ....إلخ شرط ودافع لدعمه أو دعم أية منهما وأن تأييد ذلك الحزب أو تلك نقابة أو الجمعية لتلك الحكومة شرط كاف للاحجام عن تأييده أوتأييدها ودافع للاستهانة به أو بهما.

إن المسألة الفكرية المركزية في الحوار الصعب والمناظرة الجدلية الجارين بين المبشرين بالعولمة والمدافعين عن السيادة الوطنية والخصوصية الوطنية تتحدد بمسعى الغرب ودوله والأمم المتحدة ووكالاتها إلى فرض نموذج نمطي موحد على العالم كله على اختلاف دوله ومجتمعاته ومراحل تطوره وخصوصيات تراثه وثقافاته.

٣- تطور اللامساواة الاقتصادية في نظام العولمة الحالية

لئن كانت مسألة اللامساواة تثار باعتبارها أساسا ومدخلا لنقد العولمة الرأسمالية، فإن هناك أسبابا للشك بالمسألة بحيث تصبح الإجابة على السؤال التالي مفيدة وشيقة: هل الإدعاء الشائع بأن الرأسمالية تصنع اللامساواة من خلال سوقها وأن الراسمالية المعولمة تنشر هذه اللامساواة على الصعيد العالمي هو إدعاء صحيح فعلا ؟

تدل الوقائع على أن نظام العولمة الراهنة يؤدي بفعل السوق وآلياتها إلى تعميق التفاوت في الدخول على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، ووفقا لإحصاءات البنك الدولي فإن **معدل الدخل لمليارونصف المليار من الناس يقل عن دولارأميركي واحد في اليوم، كما أن مداخيل خمسين مليون شخص لايمثلون إلا واحداً بالمائة من سكان العالم تعادل مداخيل مليارين و٧٠٠ مليون نسمة "هم أشد هؤلاء فقرا.**

يظهر التقرير الصادر عن البنك الدولي انخفاض العدد المطلق للسكان الذين يعيشون على أقل من دولار يومياً في جميع البلدان النامية من ١,٥ بليون عام ١٩٨١ إلى١,١ بليون عام ٢٠٠١، مع تحقيق معظم التقدم خلال الثمانينات، وفي الفترة بين عام ٢٠٠١-١٩٩٠، تباطأ إلى حد التراجع في عدد الفقراء فقراً مدقعاً على مستوى العالم، حيث انخفض العدد بنحو١٢٠ مليون نسمة ـــ من ١,٢ مليار إلى١,١ مليار نسمة ـــ في حين انخفضت نسبة الفقراء من ٢٨ بالمائة إلى٢١ بالمائة من اجمالي السكان.

ارتفع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في جميع البلدان النامية بنسبة ٣٠ بالمائة في الفترة بين عامي ١٩٨١ و٢٠٠١. وتضاعف ثلاث مرات نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في شرق آسيا، بفعل نمويلغ معدله ٦,٤ بالمائة سنوياً. كذلك انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من ٥٨ بالمائة إلى١٦ بالمائة، ووصل العدد المطلق لمن خرجوا من دائرة الفقر المدقع منذ عام ١٩٨١ إلى أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة.

والواقع أن مجموعة من البلاد النامية تتسبب بحصة كبيرة من مجموع الناس الفقراء في العالم اولها الصين وتتلوها الان الهند راحت تنمو بشكل سريع، بحيث يزداد معدل الدخل فيهما بسرعة تفوق معدل النموفي الدخل في اقتصاديات الدول الاخرى.

كانت إعادة توزيع الدخول ومازالت وسيلة الدولة للحد من اشتداد اللامساواة الاقتصادية في دول السوق، ولكن نظام السوق في إطار العولمة الراهنة يتصف باشتداد التنافس تحت تأثير عاملين حاسمين وهما التجديد التكنولوجي المتسارع أولا تحرير التبادل التجاري وحركة رؤس الأموال ثانيا، مما يحول دون تقليص التفاوت في الدخول بل يؤدي إلى اشتداده أيضا.

الحق أن اللامساواة هي بمثابة الإبنة للسوق فحيثما تقوم

السوق وتعمل تبرز اللامساواة وتشتد (بالقيمة المطلقة اوالنسبية). هذه خاصة ملازمة لاقتصادات السوق في مختلف مراحل الرأسمالية، وعندما تتدول الرأسمالية بتدول سوقها أي بتحولها إليسوق دولية تتحول اللامساواة بدورها إليلامساواة مزدوجة محلية ودولية. هذا ما يميز المراحل المتعددة للرأسمالية الإمبريالية منذ تشكلها في اواخر القرن التاسع عشر ومع تطورها في القرن العشرين.

لكن تزايد اللامساواة في نظام السوق الرأسمالية اتخذ حجما ووتيرة زمنية جديدين بدءا من انطلاق الثورة العلمية والتكنولوجية. حيث اصبحا أكبر واسرع مما كانا عليه في المراحل التي سبقت هذه الثورة. ليس بوسعنا أن نورد معدلات التفاوت في الدخول قلبها لقارنها بمعدلات التفاوت الجديدة في ظلها، لكننا نستطيع أن نسند هذه المقولة بحجة منطقية وهي أن الأرباح الرأسمالية تزيد بشدة إن لم تتضاعف وذلك بفضل ما تتيح التكنولوجيات الرفيعة والعالية (High Technolo-gies) من رفع ملحوظ للإنتاجية وإنتاجية العمل مقارنة بما كانت التكنولوجيات السابقة تتيح من رفع أقل لكل من هذه وتلك. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن التنافس يشتد لا في القطاعات الاقتصادية المعتمدة على التقانات الشائعة والمألوفة (Conventional Technologies) فحسب وإنما وبشكل اشد في القطاعات الاقتصادية المعتمدة على التقانات العالية وهي قطاعات "الاقتصاد الجديد"، مما يؤدي إلى مزيد من الضغط على الأجور والمزايا المرتبطة بها وتقليص الخدمات الاجتماعية لدى العمال والعاملين إجمالامن جهة ومزيد من الإندماجات والتمركز والربح لدى الشركات من جهة أخرى.

يظهر التقرير انخفاض العدد المطلق للسكان في البلدان النامية الذين يقل معدل دخلهم اليومي عن دولار أمريكي واحد من ١,٥ مليار عام ١٩٨١ إلى١,١ مليار عام ٢٠٠١، علماً بأن معظم هذه التقدم قد تحقق خلال السنوات الثمانين أي النصف الأول من الفترة. لكن تناقص عدد الفقراء فقراً مدقعاً تباطأ في الفترة بين (١٩٩٠-٢٠٠١)، إلى حد التراجع على المستوى العالمي، حيث انخفض العدد بنحو ١٢٠ مليون نسمة - من ١,٢ مليار إلى١,١ مليار نسمة - في حين انخفضت نسبة الفقراء من ٢٨ بالمائة إلى٢١ بالمائة من اجمالي السكان. إن التباطؤ الملحوظ في السنوات التسعين في تراجع الفقر المدقع وانحساره في البلدان النامية مقارنة بتراجعه وانحساره في السنوات الثمانين يتواقت زمنياً مع دخول العالم مرحلة العولمة الجديدة وتوحيده في سوق شاملة لاينازعها منازع، الأمر الذي يدل على أن فعل السوق في نظام العولمة الجديدة يدفع إلى انتشار الفقر المدقع اوالتفاوت المطلق في الدخول باكثر مما كان يدفع فعل السوق في نظام العولمة المنقوصة أي نظام التدويل الرأسمالي في حقبة الحرب الباردة.

كذلك يتبين تفاقم اللامساواة في نظام العولمة الحالية والقائمة على السوق من نتائج التطور الجاري في هذا النظام حيث تبين من احصاءات نشرت مؤخرا عن تطور الدخول في ألمانيا بأن الفجوة بين أدنى الدخول وأعلاها في ألمانيا قد تضاعفت من ثلاثين مرة في بداية العولمة الراهنة (أي قبل عشر سنوات) إلى سبعين مرة في الوقت الحاضر.

إن التوقعات التي يوردها البنك الدولي بخفض عدد الفقراء وبالتالي تقلص الفجوة بين الدخول في مجتمع العولمة الجديدة لاتنفي قانون التفاوت في الدخول (أي تفاوت التطور في الأرباح والأجور) عبر السنين بين الفقراء والأغنياء.

لكن بينما تؤكد القوى المناهضة للعولمة في أدبياتها تزايد الفجوة وتفاقم التفاوت بين الدخول في نظام العولمة الراهنة، فإن أوساطاً أخرى مرتبطة بالبنك الدولي وجهات أخرى تؤكد بالمقابل أن الفجوة تضيق والتفاوت يتقلص بين الدخول في نظام العولمة الحالية. ونحن نرى أن الواقع يتجاوز الاختلاف بين رأي الاوساط الأولى ورأي الاوساط الأخيرة ونوضح رأينا بملاحظتين اولاهما أن نظام السوق قبل تعولمها وبعده يؤدي إلى تفاوت الدخول وهذه سمة أساسية من سمات هذا النظام اوشكل متميز من أشكال قصوره وآليات تشوهه. أما الثانية فهي أن تأثير السوق على الدخول وتفاوتها يتباين بتأثير السياسات التي تضعها الدولة وتتدخل بها في السوق لتعديل آلياته وتصحيح تشوهاته بهذا القدر اوذلك من النجاح. يصح هذا على دور الدولة في نظام العولمة الراهنة القائمة على السوق مثلما يصح على أدوارها في النظم الرأسمالية السابقة والمعتمدة على السوق سواءاً قبل العولمة اوفي مراحلها الماضية.

عندما تضيق الفجوة بين الدخول فإنها تضيق حقاً بشكل نسبي لان ديناميكية النموالاقتصادي القائم على السوق تشكل هروباً بهذه الفجوة إلى الامام محدثة تغييراً في قيمتها النسبية مؤكدة تجددها وتواصلها في الوقت نفسه، ويجري هذا بتأثير التدخل الذي تمارسه الدولة لضبط السوق والحد من تشوهاتها. أما عندما تتسع الفجوة فإن ديناميكية النموالقائم على السوق تدفع إليالاستثمار في اكثر الدول والاقتصادات والاسواق تطوراً ورخاءاً واستهلاكاً وتبعده عن أكثر الدول والاقتصادات والاسواق تخلفاً وفقراً وركوداً، كما أن هذه الديناميكية تجزي الاستثمارات الرأسمالية أحسن الجزاء وتعفيها من الضرائب وتشجعها على الازدهار وتركز العبء الضريبي على الفقراء وذوي الدخل المحدود منتجين كانوا أم مستهلكين الأمر الذي يؤدي إليازدياد التفاوت في الدخول.

في هذا المنظور تتضح توقعات البنك الدولي بشأن تقلص الفجوة في الدخول كما وردت أعلاه باعتبارها حصيلة سياسات أعدت خصيصاً لترشيد آلية السوق وتطويق آثارها الاجتماعية الضارة. نجد فعلاً أن توقعات البنك تعكس الأهداف المطلوبة والمرسومة في إطار سياسات وضعها قادة العولمة الاقتصاديون والسياسيون والاجتماعيون بهدف إحتواء الفقر والحيلولة دون

توسعه وتفاقمه وبغية تجنب الإنفجارات الاجتماعية والسياسية ونموالنزعات الأصولية والإرهابية بما يساعدهم على حسن التحكم في النظام العالمي وتأمين سلامته واستقراره.

في هذا الإطار يرى البنك الدولي أنه مازالت هناك إمكانية لتحقيق الهدف المعتمد دولياً بخفض عدد الفقراء في العالم بمقدار النصف بحلول العام ٢٠١٥ بشرط أن تقوم البلدان الفقيرة بتحسين سياساتها ونظم إداراتها العامة، وتقوم البلدان الغنية من جانبها بزيادة قدرات البلدان النامية على الوصول إلى أسواقها، وتزيد من المعونات الاجنبية الموجهة للتنمية (والواقع أن البلدان الغنية الحواجز خففت خلال العقد الماضي من السنين الحواجز التي كانت تضعها أمام صادرات البلدان الفقيرة) لكن في الوقت نفسه مالت معونات التنمية الغربية إلىالجمود منذ سنوات وأصبحت مقترنة بشروط قاسية وخاضعة لاولويات مفروضة من الدول المانحة، كما أن الدول الصناعية المتطورة تعارض وتؤخر تخفيف الحواجز التجارية أمام صادرات البلدان النامية كما يتضح في مفاوضات التجارة الزراعية الدولية.

أما في البلدان الفقيرة فإن قلة القلة من أصحاب الامتيازات تستعمل وسائل الاتصال الكونية أي الحاسوب ووسائط النقل السريع المنتشرة في أرجاء المعمورة وسيلة تبلغ بها النخبة العالمية المتميزة وتشاركها أماكن نشاطها وأنماط استهلاكها(٢).

قال مشاركون في المؤتمر الدولي لغرفة التجارة الدولية أن الفوارق بين الشعوب الغنية والفقيرة زادت بشكل كبير في العقدين الأخيرين نتيجة عدم تكافؤ التجارة الدولية واستمرار سيطرة الدول الصناعية على القرارات الدولية وجاء في المؤتمر ان الدخل الفردي في الدول الغنية اصبح يمثل ٧٤ مرة نظيره في الدول النامية ولم تكن النسبة تتعدى ٣٠ مرة في مطلع التسعينات من القرن الماضي.

فضلا عن ذلك اعتبر الخبراء ان مستويات الفقر تراجعت في الدول التي حققت مستويات نمو مرتفعة مثل الصين والهند اللتان تمثلان ٣٨ بالمائة من إجمالي سكان العالم كما تراجع عدد السكان الذين يعيشون بنحو دولار واحد في اليوم إلى ١٣ بالمائة من سكان العالم عام ٢٠٠٠ في مقابل ٣٠بالمائة ١٩٨٧، وفي آسيا تمكن ٦٥٠ مليون شخص من تجاوز عتبة الفقر في ثلاثين عام حتى عام ٢٠٠٠، لكن أعداد الفقراء ارتفعت في مناطق اخرى عبر العالم خصوصا في افريقيا حيث يعيش ٤٠ بالمائة من السكان بأقل من دولار في اليوم ويعيش حوالي١٩ بالمائة من سكان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على عتبة الفقر.

واعتبرت الحروب والنزوعات وسوء الحكم وعدم كفاية الاصلاحات الاقتصادية والاشتراعية من الأسباب المباشرة للفقر وتردي الأوضاع التي طالت دول عربية غنية منها العراق، وكان تدني مستويات المعيشة في بعض الدول النامية وتقلص فرص العمل من الأسباب المباشرة لزيادة حركة هجرة الشباب إلى الدول الصناعية في الشمال طلبا لظروف معيشية أفضل وهو واقع مرشح للاستمرار على مدى سنوات طويلة(٣).

طغيان السوق في نظام العولمة الراهنة

من السوق إنبثق نظام الرأسمالية وبالسوق يعمل هذا النظام ويزدهر لذلك احتلت السوق موقعاً متميزاً في الرأسمالية على اختلاف مراحلها. بل إن تطور السوق وتغير خصائصه قد حددا تاريخياً تطور النظام الرأسمالي، كما سادت قيم الادخار والتوفير والاستثمار والمنافسة والربح وأصبحت الحلم والهاجس لدى رجال الأعمال خاصة والمجتمع عامة. وباختصار فقد كانت السوق وتبقى ظاهرة مادية وقيمية رفيعة الشأن في رأس القيم الرأسمالية.

لكن السوق حظيت وتحظو بموقع مركزي في نظام العولمة الجديدة يفوق وبما لايقاس حظوتها في المراحل السابقة من الرأسمالية فهي أي السوق قلب هذا النظام الجديد وعقله معاً، وعليها تتمحور ولها تخضع لا الأنشطة الاقتصادية فحسب وإنما التعليم والصحة والثقافة والفنون والفكر والوجدان إلى جانب الإنتاج والخدمات والاقتصاد أيضاً. وحقا أن السوق تهيمن من حيث غائيتها وقيمها على نظام العولمة الجديدة حيث يتم تقديس قيم السوق كقيمة فلسفية وإخضاع الحياة الأسرية لها. يخضع التنظيم الاجتماعي كما تخضع العلاقات الاجتماعية والممارسات والقيم الاجتماعية لمنطق السوق ومتطلبات عملها وحاجات توسعها وتطورها. بل إن المنافسة والمضاربة - في نظام العولمة الجديدة المبنية على نظام السوق - تستبدلان القيم الإنسانية المورثة من مجتمعات الإقطاع والرأسمالية الصاعدة بالتهافت على الربح إلى حد المقامرة وتحويل السوق إلى قدس الأقداس يعبدها الناس وتتمحور حولها القيم والتربية والثقافة.

هل يقبل الناس لويتم استفتاؤهم في الأمر أن يخضع المجتمع بأسره وتخضع الحياة كلها الاجتماعية منها والثقافية ومثلها الروحية لمنطق السوق وقيمها بحيث تحدد متطلباتها وغائيتها الربحية قيم العمل والإنتاج وقيم الاستهلاك وأشكال الثقافة والرياضة والتسلية والعلاقات بين الزوجين وبين الأبوين والأبناء؟ أم تخضع السوق للمجتمع وتوضع في خدمتة وخدمة الناس فتكون بل لاتكون إلا حيزاً اقتصادياً متميزاً للإنتاج والإنماء وتوليد الخدمات؟

يسعى كرادلة العولمة لتوسيع السوق وإخضاع العالم كله بقاراته وأممه وشعوبه وأقوامه لمنطقها ومثلها وقيمها. يفعل هذا هؤلاء الكرادلة بدءاً من القائمين منهم على رأس اللجنة الثلاثية إلىأصحاب محفل دافوس الاقتصادي إلى أباطرة الصناعة والمال إلى قادة الجيوش ورؤساء الأجهزة الاستخبارية

إلى ممولي الأندية الرياضيـة وصناع الأبطال الرياضـيين من المحترفين إلى نجوم الفن الاستعراضي. إنهم يسخرون الفئات المختلفة من العاملين والشباب والنساء والفلاحين والمستهلكين لغايات الربح الرأسمالي ومتطلبات التوسع في الاسواق.

٤- نقائص نظام السوق كما تنعكس في نظام العولمة الراهنة

أولا: هدر الموارد على المستوى الكلي وترشيد استخدامها على المستوى الجزئي

يلاحظ من تحليل المؤشرات الاقتصادية الأساسية لنظام العولمة الجديدة خلال الفترة الماضية أنها تقوم على مفارقة صارخة وعلاقة متناقضة بين كفاءة عالية في استخدام الموارد المختلفة وترشيدها على صعيد الاقتصاد الجزئي (at Micro-economic level) وهدر اقتصادي كبير للموارد البشرية منها والطبيعية والأخرى على صعيد الاقتصاد الكلي (At Macro-economic level). وهكذا نلاحظ ظاهرة الاحتباس الحراري في العالم ورفض معظم القوى العظمى مع ذلك التوقيع على اتفاقية كيوتو والإلتزام بتجميد التلويث البيئي ولاسيما في الولايات المتحدة التي تحوذ على قصب السبق في تلويث البيئة ورفض الانضباط بأنظمة البيئة، وتلويث البئية في ولاية ألاسكا واستمرار الولايات المتحدة المشاركة في استزاف اسماك التونة في المحيط الباسيفيكي واسمرراها في تطوير أنظمة الدمار الشامل في الفضاء.

ثانيا: التناقض بين تضاعف إنتاجية العمل وتجميد الأجور الفعلية.

تتضح من تحليل مؤشري الأجور والإنتاجية في نظام العولمة مفارقة صارخة محددة بالعلاقة بين تطور الأجور وإنتاجية العمل من جهة وتطور الأرباح ووظائف العمل من جهة أخرى، حيث اتصف تطور الاقتصاد الأميركي وهو محرك العولمة الأول بجمود الأجور الفعلية أو ما يقرب من جمودها خلال عشرين عاماً في الربع الأخير من القرن الماضي مقابل تضاعف إنتاجية العمل تضاعفاً كبيراً بفضل التجديد التكنولوجي المتسارع الخلاق.

مفارقة صارخة أولى يتميز بها الاختلال في نظام العولمة الحالية هي توسع البطالة وإرتفاع معدلاتها في هذا الاقتصاد مقارنة مع ما كانت عليه في المراحل السابقة من تطور الرأسمالية العالمية.

مفارقة صارخة ثانية تعكس الاختلال في نظام العولمة الراهنة هي المفارقة بين جمود الأجور الفعلية واشتداد الارتفاع في الإنتاجية وخصوصا إنتاجية العمل في سياق العولمة حيث ارتفعت الإنتاجية وترتفع بمعدلات لم يسبق لها مثيل (بتأثير المنافسة المحتدمة وبفضل التكنولوجيات الجديدة رفيعة الكفاءة عظيمة المردود). وهكذا نجد وعلى سبيل المثال أن انتاجية العمل في الولايات المتحدة قد ارتفعت بشدة بل تضاعفت على امتداد عشرين عاماً خلت.

ثم نجد مفارقة ثالثة فائقة الدلالة بين إرتقاء الإنتاجية وإنتاجية العمل والتقليص المستمر في الخدمات الاجتماعية والتراجع الفاضح عن الرعاية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي في أكثر الدول تطورا وأعلى الاقتصادات إنتاجية (الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وغيرها).

نجد مفارقة رابعة في نظام العولمة الجديدة في نشر نظام العمل المؤقت (إلى جانب البطالة الموسعة) في الدول الصناعية المتطورة بديلا عن نظام العقود الدائمة التي كانت تمنح للعمال بعد فترة من اختبارهم (وهوالنظام الذي كان مميزاً للتشغيل في نظام العولمة القائم على السوق خلال الحرب الباردة والتنافس بين الشرق الاشتراكي والغرب الراسمالي) على الرغم من ارتفاع الإنتاجية وتوسع الاستهلاك وتواصل الأرباح وتعزز المؤسسات). لقد أدى نظام التشغيل المؤقت هذا الإحلال إليمضاعفات سلبية إنعكست على القدرة العملية على ممارسة حق التعليم والحصول على القروض المصرفية ولاسيما لبناء المساكن، إلى جانب مضاعفات أخرى إنعكست على الأفراد من العمال والعاملات وصحتهم واستقرارهم وسعادة أسرهم وإزدهار أبنائهم وضمان مستقبلهم.

كان التفاوت بين أجورالعمال وإنتاجية العمل ويبقى سمة بنيوية مميزة لنظام السوق الرأسمالي وقوة محركة له، لكن تسارع الثروة العلمية والتكنولوجية واحتدام التنافس على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية والهروب منه لتحقيق الربح جعلت الفجوة بين الأجور وإنتاجية العمل أوسع من أي وقت مضى بل وتتفاقم اتساعاً ولاسيما في الدول الصناعية المتطورة. وبفضل إزالة الحواجز التجارية وتحرير حركة رؤوس الأموال عبر الحدود والقارات يحتدم التنافس بين أقطاب الشمال وبين الشمال والجنوب وتستخدم أرفع انواع التكنولوجيا فعالية وكلفة كما تستخدم أبشع أنواع التنافس في تخفيض الأجور واستغلال النساء والأطفال ولاسيما في الدول الصاعدة والنامية. وتثير الحكومات والشركات الغربية وفي دول الشمال إجمالاً اتهامات ضد دول الجنوب وصناعاتها بالإغراق التجاري أو تندد بالتفاوت في الأجور كما تتذرع القيادات النقابية من أصحاب الياقات البيض بقوانين العمل المتعلقة بحماية الأطفال والنساء من أجل الحيلولة دون نقل الصناعات المتقادمة منها والجديدة إلى الدول النامية بما يضيق وإن قليلاً الهوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب.

لذلك فإن الاختلال المرتبط بالعمل وشروطه وبالأجور ودلالاتها الاقتصادية والاجتماعية يتحدد بهدر الموارد البشرية فضلاً عن مضاعفة البطالة وزيادة تأصيلها باعتبار هذه وذاك عاملين بنيويين مميزين لنظام العولمة الراهنة وقوة محركة له ومحرضة على إصلاحه وتطويره. لذلك يكون ترشيد استخدام الموارد البشرية وتقليص الفجوة (باتجاه سدها) بين الأجور وإنتاجية العمل دافعين لصياغة عولمة جديدة وإقامتها من خلال النقد والوعي والتغيير في إطار الممارسة الديمقراطية.

كيف يمكن لهذا النظام المثقل بالتناقض والاختلال أن

يتواصل حتى أنه يلغي التاريخ؟ إن الأمر على العكس تماماً من ذلك، حيث أن هذا النظام ينتج نقيضه (أي القوى المناهضة له القادرة على توليد نظام جديد بديل عنه).

يتم الاندماج في الاقتصاد العالمي وفق آليتين اثنتين أو إحداهما. هاتان الآليتان هما التبادل التجاري وحركة الاستثمار ورأس المال عموماً. كان أمراً صحيحاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وعلى امتداد القرن العشرين وهوصحيح اليوم أيضاً في عصر العولمة الجديدة، ونظراً لتوجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعظمها إلى اقتصادات الدول المتطورة وفيما بينها إلى جانب مجموعة محدودة من الدول النامية، فإن الاندماج التجاري أي الإنخراط في السوق العالمية وعبر منظمة التجارة العالمية يمثل الجانب العملي من الحتمية التاريخية المشار إليه أعلاه ونعني بها حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي التي تواجهها الدول المختلفة.

إن القول بأهمية التجارة الدولية ودورها في تحريض التنمية الوطنية وتغذيتها على أساس قسمة دولية للعمل تعكس موقفاً نظرياً معروفاً تمتد جذوره إلى عصر الامبراطورية البريطانية تظهر أسوأ أشكاله التاريخية في إيجاد الأفيون التي شنت بريطانيا العظمى حينها حربا على الصين لإلزامها بفتح سوقها العملاقة أمام تجارة المخدرات المذكور. كانت حرية التجارة أو ماعرف باللغة الفرنسية بعبارة Laissez-faire وماتزال في اعتقادنا مذهب الأقوى وحجته هي الفضلى على الدوام. كذلك كانت الحماية التجارية سلاح الدفاع الاقتصادي المتاح للضعفاء وهم اليوم أبناء البلدان النامية.

خلال حقبة الحرب الباردة والتوازن المسلح بين الشرق والغرب تمكنت الدول النامية من تطبيق نظم حمائية كي تحمي صناعاتها وزراعتها ومنتجاتها وخدماتها من المنافسة الضارية وتطور إنتاجها وتبني قدراتها الاقتصادية وتلبي حاجاتها الإنمائية والاجتماعية، بالرغم من السلطة والصلاحيات التي منحت للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (GATT) فإن نظام التجارة العالمية ظل محكوماً بثنائية التجارة الحرة والحماية التجارية بنسب تتفاوت كثيرا بحسب البلدان، مما شكل عائقاً أمام تدويل الصناعة والتجارة واكتمال البنية المندمجة رأسيا (المتكاملة) والمنتشرة أفقياً لدى الشركات متعددة الجنسية.

ردت الحكومات والمؤسسات الدولية على هذه النظم والسياسات الحمائية بحملات إعلامية ودعائية ودورات تعليمية وتدريبية ومقترحات إصلاحية، وكانت حكومة الولايات المتحدة ووكالة المخابرات المركزية الأميركية قد لجأت في السنوات الخمسين في عدد من البلدان وخاصة إيران إلى أساليب العنف والتعذيب والتدخل المباشر حيث نظمت إنقلابا عسكريا على وزراء إيران الشرعي وبطل محاولة التأميم النفطي الدكتور محمد مصدق إيران في عهد رئيس وزرائها وبطل التأميم النفطي لديها.

كذلك لجأت الحكومة الأميركية ووكالة مخابراتها المركزية في بداية السنوات السبعين إلى تنظيم إنقلاب دموي في التشيلي ضد حكومة رئيسها الاشتراكي المنتخب الشهيد سلفادور الليندي) حيث قامت وكالة المخابرات المركزية الأميركية بقلب نظام الحكم وازاحته بالقوة. لقد فعلت ذلك حتى تزيح العائق الذي اعترض الشركات الكبرى الأميركية في سعيها لجني منافع ضخمة بدت محجوبة عنها وأثار غضبها حرمانها منها فكان أن دمر نظام الحماية الاقتصادية الوطني وأطلقت حرية التجارة والاقتصاد بديلاً عنه وسط حماية مسلحة بالحراب الأميركية.

ثالثاً: التسريح الواسع للعمال لدى التمركز والاندماج بين الشركات في ظل الأرباح الكبيرة.

إضافة إلى ما تقدم نلاحظ مفارقة صارخة أخرى من مفارقات الاختلال الذي يتميز به نظام العولمة الحالية ألا وهي التسريح الواسع لعشرات الألوف من العمال لدى اندماج الشركاته الاحتكارية الدولية متعددة الجنسية لا المتأزمة أو الخاسرة منها وإنما المثقلة بالأرباح.

تتضح من تحليل الاندماجات الكبرى التي تمت في فروع الاقتصاد الجديد وفروع الصناعة الحالية على السواء مفارقة بين إرتفاع الأرباح لدى الشركات المندمجة وتسريح عشرات الألوف من عمالها، (كما حصل لدى إندماج شركتي Exx-on+Mobile). وهذا التسريح ذو صفة نهائية خلافاً لتسريح العمال في الرأسمالية التقليدية بفعل وقع الشركات في خسائر كبيرة في فترات الانكماش الاقتصادي أو الأزمات ثم إعادة تشغيلهم أو تشغيل معظمهم لدى تحسن المناخ الاقتصادي.

تحديداً قطاع العمل والعمال بشكل خاص حيث يتكرر تبديد الموارد البشرية والقصور في استخدامها على المستوى الاقتصادي الكلي الوطني منه والإقليمي والعالمي (Macro-National, Regional and Global)، في الوقت الذي يتم استخدامها استخداماً مركزاً وفعالا من منظور أرباب الأعمال على المستوى الجزئي أي مستوى المنشأة الاقتصادية الواحدة حيث توضع التشريعات والقوانين لتلغي معظم الضرائب الجمركية والرسوم وتنزلها إلى أدنى مستوى في الوقت الذي تمنح الاعفاءات الضريبية على الاستثمار لفترات طويلة بل وتجدد بمناسبة التوسع في الطاقة الانتاجية أو تحسين التوزع الجغرافي للاستثمار أو زيادة فرص التصدير، والغاية المتواخاة من منح إلغاء الضرائب الجمركي أو جلها والاعفاء من ضرائب الدخل أو معظمها هي تأمين الأرباح والتشجيع على مضاعفة الانتاج والتمركز والاندماج بين الشركات.

لكن نجد ظاهرة معاكسة في مستوى الاقتصاد الكلي لحيث تؤدي سياسات المؤسسات إلى تخفيض عوائد الدولة ودخولها وبالتالي تقليص الموارد الضرورية لتمويل الانفاق العام على التعليم والتأهيل و تحقيق التعليم الإلزامي أو الشامل. كذلك تؤدي السياسات المطبقة على المنشآت الاقتصادية والانتاجية

إلى سباق محموم من أجل التجديد التكنولوجي بوتائر مفرطة السرعة وتكاليف اقتصادية واجتماعية عالية، مما يؤدي إلى اشتداد المنافسة وعجز الكثير من المؤسسات عن تحمل تكاليف الانتاج المنخفضة وإفلاسها أو تسريحها دفعات متلاحقة وبألوف مؤلفة من عمالها.

الحق إن مفارقة صارخة يتميز بها الاختلال في نظام العولمة الحالية هي توسع البطالة وارتفاع معدلاتها في هذا الاقتصاد قيد العولمة، مقارنة مع ما كانت عليه البطالة في المراحل السابقة من تطور الرأسمالية العالمية. ومما يثير العجب والاستنكار أن تسريح العمال يتم في الوقت الذي ترتفع خلاله الانتاجية وخصوصا إنتاجية العمل بمعدلات لم يسبق لها مثيل وذلك بفضل التكنولوجيات الجديدة رفيعة الكفاءة عظيمة المردود.

كذلك يتم نقل الصناعات التحويلية كالنسيج والحديد والصلب والأسمدة والتكرير النفطي وغيرها من البلدان الصناعية المتطورة مرتفعة الأجور إلى بلدان أخرى حيث يتم تشغيل العمال بأجور بخسة كما يتم تشغيل النساء والأطفال، الأمر الذي يعني تخفيض الأجور بالرغم من إرتفاع الأرباح.

إلى جانب نشر البطالة الموسعة يحل نظام العولمة الجديدة نظام العمل المؤقت في الدول الصناعية المتطورة بديلا عن نظام العقود الدائمة (بعد فترة من الاختبار الذي اتصف به نظام السوق الرأسمالي في مراحل سابقة) وقد ادى هذا الإحلال إلى مضاعفات سلبية إنعكست على القدرة العملية على ممارسة حق التعليم والحصول على القروض المصرفية ولاسيما لبناء المساكن، إلى جانب مضاعفات أخرى إنعكست على الأفراد من العمال والعاملات وصحتهم واستقرارهم وسعادة أسرهم وإزدهار أبنائهم وضمان مستقبلهم.

وبفضل إزالة الحواجز التجارية وتحرير حركة رؤوس الأموال عبر الحدود والقارات يحتدم التنافس بين أقطاب الشمال وبين الشمال والجنوب وتستخدم أرفع انواع التكنولوجيا فعالية وكلفة كما تستخدم أبشع أنواع التنافس في تخفيض الأجور واستغلال النساء والأطفال ولاسيما في الدول الصاعدة والنامية. وتثير الحكومات والشركات الغربية وفي دول الشمال إجمالاً اتهامات ضد دول الجنوب وصناعاتها بالإغراق التجاري أو تندد بالتفاوت في الأجور كما تتذرع القيادات النقابية من أصحاب الياقات البيض بقوانين العمل المتعلقة بحماية الأطفال والنساء من أجل الحيلولة دون نقل الصناعات المتقادمة منها والجديدة إلى الدول النامية بما يضيق وإن قليلاً الهوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب.

٥- تراجع دولة الرفاه الاجتماعي في دول الشمال والجنوب بفعل العولمة.

يؤدي نظام العولمة إلى ردة تجري أمام أعيننا في العالم من أدناه إلى أقصاه وتستهدف هذه الردة خدمات التعليم والصحة والسكن ونظام الرعاية الاجتماعية. حيث تم التخلي بقدر كبير عن جزء واسع من هذه الخدمات وفقد نظام التعليم ونظام الصحة طابعهما الديمقراطي (الشامل اجتماعيا) والمجاني كذلك يتم تقليص الموازنة المتعلقة بالتعليم والموازنة الخاصة بالصحة حيث تطرح في معظم الدول استراتيجة الصحة الأساسية (غير التخصصية وغير الجراحية بديلاً عن التأمين الصحي الشامل الذي كان معمولاً به) ولم تعد الجامعات قادرة على استيعاب الناجحين في الشهادة الثانوية كما يتضح من مثال سورية خلال السنوات الأخيرة(٢٠٠١-٢٠٠٤)، ويتراجع بناء المساكن التعاونية بفعل شدها إلى اقتصاد السوق وتغلغل هذه في قطاع السكن التعاوني. هذا نقد للعولمة السياسية ووضع ثغرات واضحة على غرار العولمة الاقتصادية بالرغم من تزايد الحاجة الموضوعية إليها بفعل التزايد السكاني وتدهور الدخول لدى الطبقات الوسطى.

لكن نقد العولمة لايقتصر على جانبها الاقتصادي لأنها ليست نظاماً اقتصادياً قائماً على السوق فحسب وإنما هي أيضا نظام سياسي واستراتيجي وعسكري، وبالضبط فإن هذا النظام السياسي الاستراتيجي العسكري نظام أحادي القطب يقوم على هيمنة قوة عظمى شديدة التفوق عسكرياً وتجسيسياً وقمعياً وهذه القوة العظمى هي كما يعرف الجميع الولايات المتحدة الأميركية.

رأينا كيف أن نظام العولمة الجديدة نظام مختل في جوهره (وهذا ما سماه بعض الباحثين امبراطورية الفوضى) ويرتبط اختلاله باختلال السوق التي يؤسس عليها كما أنه يتطور من خلال اختلاله واختلال سوقه أيضا. إن مقاربة العولمة الراهنة مقاربة ديناميكية مفتوحة أي موجهة نحو المستقبل تجعلنا ندرك هذا النظام بوصفه نظاماً تناقضياً وديناميكياً معاً فهو يتطور مولداً أسباب تغيره ويأتي من ثم بالبديل. وكما رأينا أعلاه فإن نظام العولمة الحالية نظام يهيمن عليه قطب واحد يتميز بوزنه ودوره القياديين وبقوته المهيمنة عسكرياً واستراتيجياً وأمنياً، كما يتميز بأقطاب ثانوية معدودة ومناطق ودول هامشية عديدة (لكن بعضها يتزايد قوة باضطراد وبعضها الأخر يضعف أو يصبح هامشياً).

بقدر ما تمثل هيمنة السوق على الاقتصاد والمجتمع والبيئة والثقافة من اختلال في نظام العولمة الحالية، فإن نقد هذا النظام لابد أن يتركز وتتركز إرادة تصحيحه وتقويمه على رد السوق (كظاهرة توسعية طاغية على الدولة والمجتمع والثقافة إلى جانب الاقتصاد) إلى بعدها الأساسي ودورها الفعال ضمن العملية الاقتصادية. لابد إذاً من الحد من هيمنة السوق هذه ولكن كيف السبيل إلى ذلك؟ إنه تقليص دور السوق ورده إلى بعده الأصلي الاقتصادي وإنها أيضاً الرقابة الشعبية الديمقراطية على السوق نفسها (بنية وعملاً) من جهة والرقابة الشعبية الديمقراطية والسياسات والتدابير والقيم التي يمكن

ويلزم استخدمها من أجل تطويق ما للسوق من طغيان على الأسرة والمجتمع والفكر والثقافة والفنون والإعلام من جهة أخرى.

٦- هيمنة القوة العظمى الأميركية اختلال في العولمة الراهنة ودافع لتغييرها.

هل تبقى الولايات المتحدة أو تستطيع أن تبقى القوة العظمى المهيمنة على عالمنا الراهن؟

يتصف نظام العولمة الراهنة بالاختلال البالغ ويمكننا أن نميز فيه اختلالاً ذا جانبين أولهما اختلال بنيوي بين الأحادية القطبية الأميركية باعتبارها أحادية سياسية واستراتيجية وعسكرية، والتعددية القطبية الاقتصادية باعتبارها تعددية تشمل ثلاث قوى اقتصادية عظمى (وهي الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان) وقوى اقتصادية في طريقها إلى التحول خلال العقدين الحالي والقادم إلى قوى عظمى أيضاً (وفي رأسها الصين والهند وروسيا) ونمور اقتصادية(كوريا وتايوان وسنغفورة وماليزيا).

أما الاختلال الثاني فهو اختلال سياسي واستراتيجي بين القطب الأحادي المهيمن أي الولايات المتحدة والأقطاب الثانوية ومنهم حلفاؤها الأوربيون والكنديون في الحلف الأطلسي إلى جانب اليابان، وبين الولايات المتحدة والقطبين الثانويين المنافسين وهما الصين روسيا، وبينها دول إقليمية مثل الهند وكوريا والباكستان فضلاً عن الاختلال الفادح بينها ودول الجنوب. تريد الولايات المتحدة وتسعى كي تفرض هيمنتها على الاتحاد الأوربي وكندا والحلف الأطلسي، كما تريد الحيلولة دون ارتقاء روسيا إلى مرتبة القوة العظمى وهزم الصين عن طريق الاقتصاد وتحديداً اقتصاد السوق بعد هزم الاتحاد السوفياتي عن طريق السباق على التسلح، كما أنها تريد الاحتفاظ بهيمنتها العسكرية على كوريا واليابان وإلزامهما باستراتيجيتها وأهدافها في شبه الجزيرة الكورية واحتواء الهند، واستبعاد التحديات الحقيقية والموهومة في دول الجنوب بشن الحروب "الاستباقية" ضدها.

لو وضعنا جانباً تطور التناقضات الداخلية في الولايات المتحدة وانعكاساتها السلبية على استكبار السياسة الخارجية الأميركية نجد أن زعامة العالم تستوجب من الولايات المتحدة أن تدير بنجاح علاقات إشكالية مع القوى الدولية المنافسة والتهديات الخارجية.

لذلك يكون متوقعاً ومفهوماً معاً أن يفضي التناقض الصارخ الراهن بين تمركز القوة والسطوة والهيمنة والاستكبار في القطب الأحادي الأميركي في جانب وتعدد القوى والدول في العالم شرقه وجنوبه وغربه في جانب آخر إلى إعادة توزيع القوة والسطوة في العالم أي في النظام السياسي للعولمة الجديدة كيف يكون انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفياتي وانهيار النظام الدولي الاشتراكي ومشروع توحيد العالم بأثره على أساس اقتصاد السوق نهاية للتاريخ كما يدعي الأميركي فوكوياما.

الباب الرابع: التمايز والاختلال الاقتصاديان في جوهر العولمة الرأسمالية الراهنة:

هدر الموارد على صعيد الاقتصاد الكلي وترشيد استخدامها على صعيد الاقتصاد الجزئي وتجميد الأجور بالرغم من ارتفاع الإنتاجية والاندماج المرتبط بالأرباح الكبرى مع التسريح الواسع للعمال إلى جانب الاختلال الشديد في موازين القوى والمتمثل في الهيمة الأميركية نجد عوامل أخرى مكملة لعامل الاختلال السياسي في نظام العولمة الراهنة. وهذه العوامل فائقة الأهمية تجسد بدورها الاختلال القائم في نظام العولمة: تمايزاً متفاقماً في الثروة وشروط الحياة بين شمال العالم وجنوبه وبين مناطقه وقاراته، وبين خاصته وعامته، وبين أثريائه وفقرائه، وبين نسائه ورجاله.

١- تفاقم الاختلال في النمو الاقتصادي بفعل اختلال في توزع الاستثمارات على الصعيد العالمي.

صفة هامة من الصفات المميزة للسياسات الاقتصادية المعتمدة في نظام العولمة الجديدة هي إقامة مناخ قانوني وإداري وإجرائي يشجع الاستثمار الخاص والأجنبي بما يمكنه من تحقيق الربح الاقتصادي. في الوقت نفسه يتصف نظام العولمة هذا بأولوية الفعل الاقتصادي في المستوى الجزئي على النشاط الاقتصادي في المستوى الكلي أو الشامل فالاستثمار يتجه إلى أكثر المواقع الاقتصادية ربحية في أكثر القطاعات الاقتصادية ربحية (كالاتصالات والمعلوماتية والتقانة الحيوية والانتاج الحربي المتطور) القائمة في أكثر الأسواق والبلدان تطوراً وتحقيقا للربح (وهي بلدان مثلث الشمال الذي يضم الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوربي) أو وعدا بالربح) الصين والهند والنمور الآسيوية والدول حديثة التصنيع. لكن الاستثمار ينأى عن أقل المواقع الاقتصادية ربحية في أقل القطاعات الاقتصادية تطوراً وربحية القائمة في أقل البلدان نمواً. يترتب على ذلك مزيد من الاستثمار في أكثر القطاعات والاقتصادات والبلدان جذبا واستحواذا للاستثمار، كما تترتب بالمقابل ندرة في الاستثمار في أقل القطاعات والاقتصادات والبلدان جذبا للاستثمار. أي أن الاستثمارات تتضاعف والنمو الاقتصادي يتضاعف في أكثر الاقتصادات والبلدان جذبا للاستثمار وتحقيقا للربح بينما تقل الاستثمارات وقد تندر بينما يتهافت النمو وقد ينعدم في أقل الاقتصادات والبلدان نموا وجذبا للاستثمار وهكذا فإن حرية المستثمرين في تحديد مواقع استثماراتهم تؤدي إلى مزيد من الاختلال في توزيع الاستثمارات ومزيد من الاختلال في توزع النمو الاقتصادي بحيث تصبح المناطق المزدهرة غنية بالاستثمار أشد غنى وإزدهارا وتصبح المناطق القليلة بالاستثمار أشد فقرا وتخلفا. أي أن الهوة بين الشمال والجنوب تزيد عمقا وقد تزيد الهوة

عمقا حتى بين مناطق الشمال ومناطق الجنوب الواقعة في الدولة الواحدة.

استناداً إلى حرية القرار الاستثماري في نظام الليبرالية الاقتصادية الذي تقوم عليه العولمة الجديدة تتجه الاستثمارات الجغرافية إقليميا وعالميا على نقيض من حاجة الأقاليم والمناطق الفقيرة بالاستثمار حيث يشتد الاختلال الاقتصادي بين الدول والمناطق في الشمال والدول والمناطق في الجنوب منذ بداية السنوات التسعين. وسنعرض هذا الاتجاه المختل في اتجاه الاستثمارات الأجنبية وتوزعها الأقليمي والعالمي فيما سيتلو ضمن هذه الدراسة.

الباب الخامس: تفاقم الاختلال الجغرافي في توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة يغذي الاختلالات الاقتصادية بحسب المناطق الجغرافية في نظام العولمة

١- دول تصدر النصيب الأعظم من الاستثمارت الأجنبية المباشرة وتستأثر بالنصيب الأعظم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن أكبر مأخذ يمكن لخصوم العولمة أخذه عليها هو أن زمانها لا يغطي كل مكان في العالم. فالعولمة صانعة كبيرة للتفاوت والمستبعدون من مائدتها أكثر بكثير من المدعوين. والإحصائيات المتاحة لا تدع مجالاً للشك فخلال الأربعين سنة المنصرمة من عمرها، استقبل ٣٠ بلداً ٩٣,٢ بالمائة من الاستثمارات المباشرة، بينما صدرت هذه البلدان الثلاثين بدورها بنسبة ٩٨,٩ في المائة من مجمل الصادرات وهذه البلدان الثلاثون تصدرُ أيضاً ٩٢ بالمائة من الصادرات التكنولوجية وتتلقى ٩٨,٨ من المدفوعات.

إنه لأمر لافت للنظر أن قيمة الاستثمارت الأجنبية المباشرة العالمية في عام ٢٠٠٣، بلغت ٦٥٠ مليار دولار، بما لايختلف إلا بالكاد عن قيمة الاستثمارات المماثلة في عام ٢٠٠٢وأن قيمة الاستثمارات في عام ٢٠٠٣ قد كانت منخفضة إنخفاضا شديدا بنسبة ٤٦ بالمائة عما كانت عليه قيمتها في العام٢٠٠٠ الأمر الذي يعني إخفاق ألوف السياسات والتشريعات التي تبارت الدول وخاصة منها النامية والاشتراكية سابقا في وضع أكثر التشريعات والقوانين الإدارية والترتيبات الإجرائية ليبرالية وانفتاحا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأجنبية المشتركة والمحلية، وكان لتأخر الانتعاش الاقتصادي العالمي وإنخفاض ربحية الشركات قيم وإنحدار أسعار الأسهم بعد إرتفاعاتها بفعل المضاربة في الأسواق المالية.إضافة إلى تراجع الخصخصة في عدد من الدول. توزعت الاستثمارت الاجنبية المباشرة في العالم سنة ٢٠٠٣بنسبة ٧١ بالمائة في البلدان الصناعية المتطورة و٢٩ بالمائة فقط في البلدان النامية بنما فيها الهند والصين الأمر الذي يمثل استمرار في اختلال الاستثمار والنمو بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بعد مرور أكثر من خمسة عشرة عاما على انهيار الاتحاد السوفياتي والنظام الاشتراكي الدولي وانتشار الليبرالية الاقتصادية ونظام السوق في العالم أي أن نظام العولمة الراهنة لايتيح تخفيف الاختلال والتفاوت في الاستثمار والنمو بين الشمال والجنوب وإنما يزيدهما حدة.

انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل الخمس (٢٠ بالمائة) خلال عام ٢٠٠٢ مقارنة مع عام ٢٠٠١، لكن هذا الانخفاض وصل إلى أدنى معدل له في عام ٢٠٠٣ حيث قدر بـ ٦٥٣ مليار دولار، أي المستوى نفسه الذي بلغه في عام ٢٠٠٢.

أسهم الانخفاض المستمر في عدد عمليات الاندماج والاستحواذ على الشركات عبر الحدود (أي في بلدان مختلفة) ولاسيما المباشرة التي تدفقت إلى البلدان النامية في العام نفسه، بل إن الاختلال الجغرافي في توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لصالح دول الشمال المتطورة يصبح أشد تمركزا واختلالا في خمس دول (ولاسيما الولايات المتحدة، وإيرلندا، والنرويج) تحقق ارتفاع كبير في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، في حين شهدت معظم الدول الأخرى انخفاضاً في هذه التدفقات. حيث أسهم ضعف الظروف الاقتصادية في هذا الانخفاض، إلى جانب الانخفاض المستمر في الاستثمارات الكلية للشركات.

لا يقتصر الاختلال الجغرافي في توزع الاستثمارات لصالح دول الشمال إجمالا على حساب دول الجنوب وإنما يمتد هذا الاختلال ليشمل أيضا المناطق الفرعية في الدول المقتدمة ذاتها. لقد انخفضت الاستثمارات الأجنبية في المناطق الفرعية الواقعة داخل الدول المتقدمة نفسها انخفاضاً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام ٢٠٠٣. رغم ازدياد قوة الانتعاش الاقتصاد العالمي، والمستقبل الواعد لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المتقدمة في عام ٢٠٠٤. إن ارتفاع أسعار الصرف إن للدولار الأمريكي أو لليورو الأوروبي يترك تأثيرات هامة وإن تباينت فقد يؤدي انهيار قيمة اليورو إلى دفع شركات الاتحاد الأوروبي على القيام بالمزيد من الاستثمارات في الولايات المتحدة.

٤- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية

تدفقت الاستثمارت الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية خلال السنوات الثلاث ٢٠٠١ بحيث وصلت قيمتها الإجمالية إلى ٥٢٧,٢ مليار دولار من أصل ٢١٣٤,٦ مليار دولار تدفقت إلى كل البلدان ، لكن قيمة التدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة إلى هذه البلدان انخفضت من ٢٠٩,٤ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ١٥٥,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣ أما الحصة النسبية لهذه البلدان من مجمل تدفقات الاستثمارات الاجنية المباشرة على الصعيد العالمي فقد انخفضت قليلا من ٢٥,٤٢ بالمائة من مجمل الإستثمارات الأجنبية المباشرة في

العالم في ٢٠٠١ إلى ٢٣,٦٠ بالمائة في عام ٢٠٠٣، أي أن البلدان النامية مجتمعة استحوذت على ربع التدفقات العالمية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع تراجع قليل في حصتها النسبية هذه. إن هذه النسبة تعكس توجها تاريخيا في النظام الرأسمالي العلمي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الصناعية المتطورة بأكثر من ثلاثة أمثال الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، مما يعني مزيدا من الاختلال في الاستثمار والتفاوت في النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي بين الشمال والجنوب.

٥- افريقيا على هامش النشاط العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

من بين الدول النامية، سجلت إفريقيا في عام ٢٠٠٣ ارتفاعاً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمقدار ٣٠ بالمئة. فقد ازدادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ١١ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ١٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٣. لكن هذا التحسن النسبي لا ينفي بل يبقي صحيحا الدور الهامشي لإفريقيا في الاستثمارات الاجنبية المباشرة حيث لاتمثل قيمة الاستثمارات المتدفقة إليها (وهي ١٤ مليار دولار كما ذكرنا) إلا ٢,٠١ بالمائة من مجموع الاستثمارات الاجنبية المباشرة العالمية في العام المذكور. ومع هذا يدعي مؤلفو التقرير السنوي (للعام ٢٠٠٣) الذي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أن لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا لعام ٢٠٠٤ آفاقا مستقبلية واعدة، وذلك بالنظر إلى الاستثمارات المتوقعة في قطاع النفط. لكننا نعلم أن الاستثمار في النفط وخاصة لإي إفريقيا والدول النامية عموما نشاط استخراجي تصديري يتلخص في إنتاج المادة الخام وتصديرها دون معالجة صناعية تتيح المنافع الاقتصادية للقيمة المضافة بانتاج المشتقات البتروكيمياوية، فضلاعن أنه نشاط استنزافي يؤدي إلى نضوب الثروة البترولية المحلية المستثمرة. بل إن مؤلفي تقرير أنكتاد (UNCTAD) يتوقعون أن تستمر عوائد الخصخصة بالتضاؤل، مما سيحد من جاذبية الاستثمار الاجنبي إلى إفريقيا. لكنهم يستثنون بعض عمليات البيع الكبيرة المتوقعة لاسيما في قطاعي الكهرباء والاتصالات ويتوقعون أن تحفز هذه العمليات زيادة في تدفقات الاستثمارت الأجنبية المباشرة إلى بعض الدول إفرادياً.

٦- تدفق الاستثمارات الاجنبية إلى الاقتصادات الإنتقالية الأوربية.

بعد تدني تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى مستوى قياسي بلغ أقل من ٢٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، عادت قيمة هذه الاستثمارات إلى الارتفاع لتتجاوز ٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٣.

كما انخفضت التدفقات الاستثمارية إلى دول أوربا الوسطى والشرقية الثمانية التي انضمت في أيار ٢٠٠٤ إلى الاتحاد الأوربي.

انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول التي انضمت حديثاً إلى الاتحاد الأوربي من ٢٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، كما انخفضت أيضاً حصتها من التدفقات الكلية إلى أوربة الوسطى والشرقية. قد يؤكد ذلك التوقعات المتعلقة بالتحول الذي سيطرأ في المرحلة التي تلي توسع الاتحاد الأوربي على النموذج الإقليمي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إذ من المتوقع أن تتجه التدفقات نسبياً من الدول الأكثر تقدماً إلى الدول الأقل تقدماً في المجموعة السابقة.

لم يطرأ تغير على التدفقات الاستثمارية إلى بولندا حيث وصلت إلى ٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، بينما شهدت هذه التدفقات إلى كل من ليتوانيا وأستونيا ازدياداً كبيراً.

على عكس مجموعة الاتحاد الأوربي المتنامية، ازدادت في عام ٢٠٠٣ تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى جنوب - شرق أوربا و كومنولث الدول المستقلة CIS (بما فيها بلغاريا ورومانيا اللتان يتوقع أن ينضما إلى الاتحاد الأوربي في عام ٢٠٠٧).

استمرت في الانخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى رابطة (كومنولث الدول المستقلة CIS) في عام ٢٠٠٣ متأثرة بالاستثمار النفطي لاسيما في أذربيجان وبالتدفقات الكبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاتحاد الروسي. حيث قفزت من ٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٣.

٦- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في آسيا ومنطقة المحيط الهادي

ازدادت هذه الاستثمارات من ٩٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢ الى ٩٩ مليار دولار عام ٢٠٠٣، لكن هذا الرقم الاخير مثل انخفاضاً مقداره ٧,٩ مليار دولار عن العام ٢٠٠١.

إلا أن حصة هذه المنطقة كانت كاستثمارات الاجنبية المباشرة في العالم عام فأصبحت من مجمل الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العالم في عام ٢٠٠٣. أي أن هذه المنطقة قد عززت نصيبها من الاستثمار العالمي وموقعها في العولمة الاقتصادية الراهنة.

في سعي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الربح يجري التوجه إلى الاقتصادات التي تتوفر لها مصادر للطاقة بأسعار رخيصة وعمالة منخفضة الأجور كما تجري فيها عمليات خصخصة للأصول العامة في دول مثل أندونسيا تشجع على زيادة الاستثمارت الأجنبية المباشرة.

لذلك يرجح أن أن تجري التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى صناعة الكترونيات السيارات وصناعة الخدمات من الإنتعاش الاقتصادي. بينما تستمر دول آسيوية أخرى في

تلقي استثمارت أجنبية مباشرة في مجال خدمات الشركات وعمليات الدعم وهذا يعود إلى الميزة التنافسية المقارنة التي تتمتع بها تلك الدول كمواقع منخفضة التكلفة. لكن انخفاض عدد الاتفاقيات الإقليمية والثنائية ومعاهدات التجارة الحرة التي تتضمن عادة قضايا الاستثمار من شأنه أن يعزز تدفق الاستثمارت الأجنبية المباشرة إلى المنطقة وضمنها.

زادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى آسيا ومنطقة المحيط الهادي من ٩٥ مليارودولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٩٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، وسجلت هذه التدفقات زيادة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٢ في المزيد من الدول.

تعد الصين وكوريا والاقتصادات الصاعدة (كتايلاند وفيتنام) من أهم الدول التي تلقت هذه التدفقات وقد حصلت الصين على تدفقات قياسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة قدرت ب ٥٧ مليار دولار. هذا وتعد عوامل النمو المحلي القوي، واستبدال الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الساعية لتأمين فعالية مواقعها) بشركات أو مؤسسات منافسة لها في المنطقة، وتحسن إنفاق الشركات العالمية، وازدياد استثمارات النفط عوامل رئيسة مؤهلة للإسهام في ازدياد هذه التدفقات.

أما في الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)، فلم يطرأ تغيير على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. إذ أمكن بفضل الوضع الاقتصادي المتحسن في هذه الدول بل اندماجها تجنب مزيد من الانخفاض في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام ٢٠٠٣ وينبغي أن يساعد ذلك المنطقة على جذب تدفقات أعلى في عام ٢٠٠٤.

٧- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

انخفضت الاستثمارات انخفاضاً كبيراً من ٨٣,٧ مليار دولار عام ٢٠٠١ لتبلغ ٤٢,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ ولكن حصة هذه الاستثمارات من مجمل الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العالم انخفضت ١٦/ ١٠ /٢٠٠٣.

إنخفضت تدفقات الاستثمارت الأجنبية المباشرة إلى أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي عام ٢٠٠٣ أي للمرة الرابعة على التوالي، فكانت من أكثر المناطق النامية تضرراً على صعيد الاستثمارت الأجنبية المباشرة. حيث انخفضت تدفقاتها من ٥٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٣.

كانت الأسباب الرئيسة وإنخفاض هذه التدفقات مخاوف متعلقة بالوضع الاقتصادي، وأوضاع غير مؤاتية في بعض دول أمريكا اللاتينية، وغياب الاستقرار في الآفاق المستقبلية لهذه الدول، وتباطؤ الخصخصة في المنطقة، وضعف الاقتصاد العالمي بما في ذلك انخفاض الاستثمارات الأجنبية .

٨- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصادات العربية

لقد اندمجت المنطقة العربية اقتصاديا واستراتيجيا في الاقتصاد العالمي بصورة مبكرة منذ عدة قرون وذلك بحكم موقعها الحيوي الوسيط بين أوربا وآسيا من جهة وأوربا وإفريقيا من جهة أخرى فضلا عن احتوائها على القسم الأكبر من المكامن البترولية المجزية في العالم بيد أن إندماج الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي بقي هامشيا بحيث لم ينعكس تطورالتكنولوجيا وتحديث الصناعات التحويلية الانتاج والخدمات على التخصص الدولي هذه الاقتصادات. بل إن تخصصها القسري تاريخيا في إنتاج النفط الخام والمواد الأولية إجمالا قد جعل الزراعة تتخلف والصناعة تجمد عن التطور بحيث مر على تسلط الشركات والدول الغربية على قطاعات النفط العربية وفرض التخصص في إنتاج النفط الخام بموجب نظام الامتيازات البترولي أكثر من ثلاثة أرباع القرن قبل أن تتخصص الدول العربية المصدرة الرئيسة للبترول كالمملكة العربية السعودية في الصناعات البتروكيماوية وصناعات الأسمدة المعتمدة مباشرة على تصنيع النفط والغاز العربي(٤).

إضافة إلى ما تقدم أحجمت الشركات والصناعات الغربية الكبرى في القطاعات غير البترولية عن الاستثمار في الدول العربية إلا إستثناءا وبالضبط فإن عقد المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر صفقات لاستيراد السلاح بمليارات الدولارات ولاسيما من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا (وإيطاليا (قد أدى إلى ظهور النظام الاستثماري المسمى نظام الاستثمارات (المشركة) المقابلة لاستيرادات السلاح -OFFSET (JV) INVEST (MENTS) شكل حالة حالة إيجابية وفريدة من مقايضة شراء الأسلحة باستثمار جزء من أثمانها في مشاريع مشتركة ومتقدمة صناعية أو تكنولوجية مع جهات محلية حكومية أو خاصة في البلد العربي المستورد للسلاح.

مهما يكن من أمر فإن انتشار العولمة الجديدة والتجديد الصاعق في التكنولوجيا والانتاج الصناعي والخدمات قد ساعد مساعدة جمة بل فائقة دول نامية مثل ماليزيا جنوب شرق آسيا وإيرلندا وفلندا في أوربا على التحول إلى دول تستقدم من التقانات العالية أحدثها وتستفيد اقتصاديا وأيما استفادة من تطبيقاتها السلعية. لكن انتشار العولمة الجديدة والتجديد الصاعق في التكنولوجيا والانتاج الصناعي والخدمات قلما انعكسا على التطور الصناعي والانتاجي في المنطقة العربية حيث بقيت اقتصاداتها على هامش الثورة العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها وذلك بالرغم من مبادرة أكثرية الدول العربية إلى الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة العربية البينية وعقد الشراكة مع الاتحاد

الأوربي وهذا فضلاعن تحرير أنظمة الاستثمار وتشجيع الاستثمارات الخاصة والأجنبية .

ما من شك في أن العوامل السياسية المتجسدة في العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب العربي الفلسطيني والاحتلال الاستيطاني للأراضي العربية وتواطؤ الولايات المتحدة وبريطانيا مع إسرائيل ضد الحقوق العربية ومبادئ العدل وحقوق الشعوب وإقامة الولايات المتحدة قواعد عسكرية في البر والبحر على الأراضي العربية قد شكلت وتشكل باستمرا عوامل ردع للاستثمارات الأجنبية عن العمل في المنطقة العربية.

الحق أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولاسيما الأميركية والأوربية وحتى اليابانية قد اقتصرت عمليا وما زالت تتركز بشكل شديد في قطاع الاستخراج النفطي والغازي الأمر الذي يمثل ضرورة حيوية للمصالح الغربية اقتصادية بقدر ما هي استراتيجية، لكنها بكل الأحوال محدودة حجما وأثر.

بل إن حجم المنطقة العربية الاقتصادي هو في تراجع مستمر بسبب الأوضاع العامة وعدم اعتماد سياسات اقتصادية ناجعة. وهكذا نجد أن نسب زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠ لم تتجاوز ٩ بالمائة في الأردن، و٢ بالمائة في لبنان، ٤ بالمائة في تونس،و١ بالمائة في كل من سورية والمغرب ومصر.

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية فقد تدنت من مليارين و٤٥٨ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى مليار و٢٠٩ ملايين في عام ٢٠٠٠، أي بانخفاض نسبته ٥١ بالمائة. بالمقابل نجد أن الاستثمارت الأجنبية المباشرة قد تضاعفت بنسبة ٢٦١١ بالمائة في أوروبا وآسيا الوسطى، و٣٦٨ بالمائة في شرق آسيا، و٨١٨ بالمائة في أميركا الوسطى والجنوبية، و٥٦٧بالمائة في جنوبي آسيا.

الباب السادس: البنك الدولي يؤكد تقلص الفقر بفعل النموالاقتصادي السريع في نظام العولمة الراهنة

١- تدهور شروط العمل وتفاقم البطالة بفعل العولمة

أظهر تقرير للبنك الدولي إن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع (أي على أقل من دولار أمريك يومياً) في الدول النامية انخفضت إلى النصف تقريباً بين عامي ١٩٨١ و٢٠٠١ وذلك من ٤٠ في المائة إلى ٢١ في المائة من اجمالي سكان العالم. وأشار التقرير الاحصائي السنوي الذي يحمل عنوان "مؤشرات التنمية العالمة ٢٠٠٤" إلى ان النمو الاقتصادي السريع حرر أكثر من ٥٠٠ مليون شخص من براثن الفقر في شرق وجنوب آسيا بينما زادت أو تراجعت بشكل طفيف نسبة الفقراء في الكثير من الدول في إفريقيا وأميركا اللاتينية وشرق أوربا ووسط آسيا.

لفت أصحاب التقرير إلى أن التقدم الاقتصادي المتفاوت يثير المخاوف من عدم قدرة بعض البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الجديدة التي وافقت عليها ١٨٩ دولة في الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ وتهدف إلى خفض معدلات الفقر المسجلة في عام ١٩٩٠ بواقع النصف بحلول عام ٢٠١٥.

ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في جميع البلدان النامية بنسبة ٣٠ بالمائة في الفترة بين عامي ١٩٨١ و٢٠٠١ وتضاعف ثلاث مرات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في شرق آسيا، بفعل نمو بلغ معدله ٦,٤ بالمائة سنوياً. كذلك انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من ٥٨ بالمائة إلى ١٦ بالمائة، ووصل العدد المطلق لمن خرجوا من دائرة الفقر المدقع منذ عام ١٩٨١ إليأكثر من ٤٠٠ مليون نسمة.

أما في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، فقد انخفض معدل الفقر المدقع من خمسة بالمائة عام ١٩٨١ إلياثنين بالمائة عام ٢٠٠١، في حين انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين اميركيين يومياً من ٢٩ بالمائة عام ١٩٨١ إلى٢٣ في المائة من مجمل السكان عام ٢٠٠١(٥).

٢- توسع البطالة البنيوية وتضاعف البطالة المطلقة

تؤدي هذه العولمة إلى توسع ظاهرة البطالة وتضاعفها وانتشارها حيث ارتفعت معدلات البطالة الدنيا في اقتصادات مختلفة خارج الأزمات الدورية لفائض الإنتاج مقارنة مع ما كانت عليه خلال حقبة الحرب الباردة.

٣-التحول عن نظام العمل المستقر إلى نظام العمل المؤقت

إن حجم البطالة البنيوية المستمرة قد تضاعف بشدة مقارنة بما كان عليه في الاقتصادات المتطورة والاقتصادات النامية على السواء. لقد جرى ذلك بفعل التحول الذي تم في نظام العمل العالمي خلال السنوات العشر الماضية نفسها عن نظام العمل المستقر (أي القائم على عقود ثابتة وغير محصورة زمنياً) إلينظام العمل الجديد القائم على التشغيل المؤقت تخفيفاً من تكاليف العمل ورفعاً للقدرة على المنافسة.

٤- ازدياد تشغيل النساء الريفيات والاطفال

إلى جانب تفاقم البطالة في البلدان المتطورة والنامية على حد سواء والارتداد من العقود الطويلة إليالعقود المؤقتة في نظام العمل فقد زاد بفعل التنافس في السوق وإزلة الحواجز الجمركية بين الدول وتحرير حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة استغلال النساء الريفيات وتشغيل الاطفال وهدر الموارد الطبيعية المائية والزراعية والبترولية والمعدنية وتلويث البيئة وتهديد الصحة والطبيعة. يعود هذا التوجه في تشغيل النساء والاطفال إليدخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة إليبلدان جديدة نامية لاستغلال قوة العمل الرخيصة وغير المنضمة إلى النقابات وغير المسجلة لدى مؤسسات التأمين الصحي والاجتماعي، كما يعود إليتقليص المكاسب الاجتماعية وتخفيض مزايا العمال وتكاليف الإنتاج بغية اكتساب القدرة على المنافسة.

ان هذا التوجه في التشغيل العمالي لتخفيض تكاليف

الأجور يجسد مفارقة اخرى من مفارقات العولمة الجديدة (مثلما كانت في مراحل العولمة السابقة) أن يجري نقل الصناعات ولاسيما المتقادمة تكنولوجيا ونمطياً والملوثة للبيئة من دول الشمال المتطورة إليدول الجنوب النامية واستغلال النساء الريفيات والاحداث والأطفال فيها ضمن سياسات التشغيل المؤقت وقصير الأجل والتشغيل غير المنظم قانونياً. هذا ما جرى في العقود الأخيرة ويجري حاليا من نقل للمشاريع الجديدة وتوسعات في الصناعات التحويلية القائمة سواء منها النسيج اوالحديد والصلب اوالتكرير النفطي والأسمدة وغيرها من البلدان الصناعية المتطورة مرتفعة الأجور إليبلدان أخرى ويشغل العمال من البلدان النامية بأجور بخسة (إلى جانب تشغيل النساء والأطفال)، الأمر الذي يعني تخفيض الأجور بالرغم من إرتفاع الأرباح.

٥-التسريح الواسع المقترن بإندماج شركات متعددة الجنسية عالية الارباح لإقامة شركات معولمة

يفضي نظام العولمة إلى بروز أشكال جديدة من البطالة حيث تسرح الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية لدى اندماجها فيما بينها وعندما تكون رابحة جداً عشرات الألوف من العمال تخفيضاً لتكاليف الإنتاج واكتساباً لصفة العالمية.

تتضح من تحليل الاندماجات الكبرى التي تمت في فروع الاقتصاد الجديد وفروع الصناعة الحالية على السواء مفارقة بين إرتفاع الأرباح لدى الشركات المندمجة وتسريح عشرات الألوف من عمالها، وهذا التسريح ذوصفة نهائية خلافاً لتسريح العمال في الرأسمالية التقليدية بفعل وقع الشركات في خسائر كبيرة في فترات الإنكماش الاقتصادي أو الأزمات ثم إعادة تشغيلهم أو تشغيل معظمهم لدى تحسن المناخ الاقتصادي.

تبرز هذه المفارقة بين إرتفاع الربح وتوسيع البطالة في قطاع العمل والعمال تحديداً لدى اندماج شركات احتكارية دولية ومتعددة الجنسية تحقق أعلى الأرباح ليست متأزمة ولا خاسرة حيث يتكرر على المستوى الاقتصادي الكلي (Macro-Economic Level) في الاقتصادات الوطنية منها والإقليمية والعالمية تسريح عشرات الألوف من العمال الأكفاء والمهندسين والمديرين أي تبديد القدرات البشرية والعجز عن حسن استخدامها وهذا في الوقت الذي يقوم رجال الأعمال وتقوم الشركات الكبرى باستخدام العمال أي القدرات البشرية المؤهلة استخداماً فعالاً ومركزاً على المستوى الجزئي أي مستوى المنشأة الاقتصادية الواحدة.

هذا ما حصل لدى إندماج الشركتين النفطيتين الأمريكتين متعددتي الجنسية إيكسون وموبيل اويل (Exxon+Mobile Oil) وكما فعلت شركات النفط الكبرى الأميركية الاخرى والشركات البترولية الاوربية الكبرى وشركات البوكسايت والألمنيوم الكندية والأميركية والفرنسية والأخرى متعددة الجنسية.

٦-كسب المنافسة وتخفيض الأجور وراء إيثار النساء على الرجال في تشغيل اليد العاملة في بلدان الجنوب في نظام العولمة الجديدة.

قد يقال أن شروط العمل النساني وحصراً في القطاع غير المرخص قانونيا، شروط صعبة للغاية، فهي لا تقترن بأي ضمان اجتماعي أوحماية اجتماعية اوتنظيم نقابي، وغالباً ما يكون الإقبال على استخدام اليد العاملة النسائية في هذا القطاع راجعاً إلى مطواعية هذه اليد وإكتفائها بأجور زهيدة مقابل ساعات طويلة وشاقة من العمل.

لكن حتى في مثل هذه الشروط البائسة يظل العمل خيراً من البطالة وأحسن مردوداً من العبودية المنزلية في المجتمعات المتخلفة بفعل العزلة الجغرافية والثقافية والجمود أو التخلف الاقتصادي من منظور التحرر النسوي حيث تكاد المرأة لا تعرف قدرا غير العبودية.

ينسب خصوم العولمة إليها من الشرور ما لا يحصى، وأخر ما نسب إليها من شر جديد هو تفاقم أوضاع المرأة في ظلها، وهكذا نشرت إحدى عشرة إمرأة كتابا جماعياً في باريس تحت عنوان "عندما تصطدم النساء بالعولمة"(٦) فوضعن دون تردد ومنذ سطوره الأولى كفاح المرأة في سبيل المساواة تحت عنوان عريض وهوالكفاح ضد العولمة(٧).

كتب الناقد المعروف جورج طرابيشي تقييماً لهذا الكتاب قال فيه: "الواقع أن الأولوية المعطاة في هذا الكتاب النسوي لمناهضة العولمة قد جعلت كاتباته أوأكثرهن لايكتفين بإلحاق حرية المرأة بمناهضة العولمة وهي موضع خلاف دون أدنى شك، وإنما يضعن موضع اليقين إجماعا مزعوما على تحررالمرأة ويزعمن أنه منفصل عن الخلاف القائم بشأن العولمة. والحق أن قارئ الكتاب لايملك عندما يقرأ ما فيه من وقائع وتحليلات، إلا أن يطرح على نفسه سؤالاً: هل صحيح أن من الشرور المنسوبة إلى العولمة تدهور أوضاع المرأة في كل مكان تمر به عجلتها"(٨).

هناك من رأى أن "هذا الموقف المبدئي الذي يعتبر قضية المرأة جزءاً من قضية أكبر وأعم، يذكر بموقف الماركسية التي كانت تعتبر هي الأخرى تحرير المرأة جزءا لا يتجزأ من تحرير الطبقة العاملة، والقضية النسوية مظهرا من مظاهر الصراع الطبقي للبروليتاريا". بل واعتبر أن "النزعة الماركسية التي كانت ترهن مختلف القضايا بما فيها قضية المرأة، بتحرر الطبقة العاملة قد واجهت معارضة ونقداً من مفكرات الحركة النسوية اللواتي رأين في هذا الاستتباع اغترابا للقضية النسوية وتجاهلاً لطابعها النوعي".

لكن قد لايكون وصف موقف الماركسية من تحرر المرأة وصفاً دقيقاً عادلاً فما نسب الناقد البارز جورج طرابيشي إلى الماركسية يصح على المقاربة الشعبوية للماركسية بأكثر مما يصح على الماركسية نفسها. ذلك أننا نرى فيما اسماه الصديق

الناقد المقاربة بالاستتباع تبسيطا مسرفا وعرضا أحادي الجانب للمواقف الماركسية التي تتصف بالتنوع والتعدد وأحياناً بالميكانيكية الدوغماطيقية وأحياناً أخرى بالجدلية الخلاقة.

تتباين في الواقع المقاربة الماركسية لوضع المرأة متراوحة بين مقاربة "اقتصادية" تكون فيها المسالة النسوية عنصرا سلبيا تتأثر ميكانيكياً واستتباعياً بالمسألة الأم أي الاقتصادية تأثرا مباشرا ولايؤثر بدوره فيها، ومقاربة أخرى جدلية تكون فيها المسألة النسوية ظاهرة خصوصية وديناميكية في حد ذاتها تؤثر في المسائل العامة بما فيها الاقتصادية وتتأثر بها في الوقت نفسه.

هؤلاء الذين يرون في موقف النساء مؤلفات الكتاب من قضية المرأة ما أسموه موقفا استتباعيا يعتبرون أيضا أن هؤلاء النساء الكاتبات اللواتي لا يشك في إنتمائهن إلى القضية النسوية، يجازفن بالوقوع في الاغتراب النظري نفسه بقدر ما يعطين الأولوية لإنتمائهن إلى الحركة المناهضة العولمة ويعتبرن أن كفاح النساء اليوم يشكل بعداً من أبعاد الكفاح ضد العولمة؟ لكن مرة أخرى نأخذ على هؤلاء الناقدين تبسيطا مسرفا وتشويها لموقف الكاتبات اللواتي يطرحن القضية النسائية في حقيقة الأمر في الإطار الفكري والعملي لظاهرة العولمة الجديدة التي تشكل الظاهرة العامة والمركزية في الوقت نفسه.

إن الأمر المطلوب في المقام الأول هو إدانة العولمة وتوظيف معاناة المرأة في إطارها توظيفاً ذرائعياً محضاً. يتضح هذا فعلا من نشر هذا الكتاب المذكور والصادر عن " رابطة فرض الضريبة على الصفقات المالية من أجل مساعدة المواطنين المعروفة بحركة "أتاك" (وأتاك هو مختصر الاحرف الأولى لاسم الرابطة المذكور) التي تعد أقوى الحركات المناهضة للعولمة وأوسعها انتشاراً في فرنسا وأقدرها على التعبئة الجماهيرية. لكن هناك من رأى أن ربط قضية المرأة بمناهضة العولمة في هذا الكتاب قد جرى وفق علاقة إستتباعية الأمر الذي يلحق بقضية المرأة أذىً نظرياً فضلاً عن الاغتراب بها.

بل إن هؤلاء يضعون العولمة وتحررالمرأة على طرفي نقيض بإدعائهم أن الموقف من العولمة هوموضوع للخلاف، بمعنى أن لها أنصارها ولها خصومها، بينما تحرر المرأة عامل إجماع وليس موضوع اختلاف. بل إنهم يزعمون أن الإنسان المناصر للحداثة يمكن أن يكون نصيراً للعولمة اوعلى العكس خصماً لها دون ان يكف عن مناصرة الحداثة. أماالسلفيون والناكصون عن الحداثة فهم جميعا خصوم للعولمة.

بالمقابل فإن من لاينتصر إلزاماً لتحرر المرأة يكف لزاما أيضا عن الإنتماء إلى الحداثة ذلك إن تحرر المرأة عنوان للحداثة نفسها بينما ما تزال العولمة (حتى وإن لم تكن أحدث نتاج للحداثة نفسها) مطالبة بأن تقدم البرهان على خدمتها قضية الحداثة وهوما يشكك فيه خصومها ومناهضوها من منطلق الحداثة نفسها.

إذا كانت الشركات الرأسمالية الكبيرة بل حتى المتوسطة والصغيرة ترى من صالحها أن تنقل مشاريعها الجديدة أو مصانعها القائمة أو بعضها من دولها المتطورة القائمة في الشمال إلى دول أو مناطق نامية في الجنوب فإن وظائف العمل تنتقل بذلك من الشمال إلى الجنوب الأمر الذي يعني تقليلاً من فرص عمل قائمة في الشمال وزيادة بالمقابل في فرص العمل الجديدة في الجنوب.

أي أن ما قد يعد صحيحا من وجهة نظر الجنوب، لا يعد صحيحا أيضاً من وجهة الشمال. وتقدم ألمانيا مثالا في ترحيل مصانع الملابس الجاهزة إلى دول الجنوب. لقد خسرت ألمانيا في مدى ٢٠ سنة ما يزيد مليون ونصف المليون من وظائف العمل حصة النساء ٩٠ بالمائة منها، وقد تم هذا النقل الصناعي لصالح نسبة مماثلة من نساء بنغلادش وجنوب شرقي آسيا. إن اقل ما يمكن أن يقال في هذه المجال هوأن العولمة سيف ذوحدين: حده الأول حد للرابحين وحده الثاني حد للخاسرين.

نجد إذا نساء رابحات يفزن بفرص عمل ونساء خاسرات يفقدن وظائف عملهن شأنهن في ذلك شأن الرجال العاملين أو المتعطلين عن العمل. يبقى بكل الأحوال صحيحا أن أسوأ ما يمكن انتهاجه من نهج في التعامل مع العولمة (وهي ظاهرة العصر) هو نهج الرغبة في اعتبارها فردوساً من النعيم أو قل مثالا يحتذى او على العكس شراً مستطيراً . ذلك لأن الواقع وتطوره أكثر غنىً وتعقيداً مما يخال المرء، فلو عدنا إلى نقل الصناعات من الشمال إلى الجنوب وانعكاسه المتناقض على النساء في الشمال والنساء في الجنوب فإن الاستنتاج المباشر كما ورد أعلاه لا يعكس الواقع الموضوعي لأن ظاهرة العولمة أوسع وأعم بكثير من ظاهرة نقل الصناعات المتقادمة أو الملوثة أو نقل بعض مشاريعها من الشمال إلى الجنوب فهي اي العولمة تتضمن أيضاً ومقابل هذا النقل الصناعي تجديداً خلاقاً وتطويراً فعالاً وانتشاراً واسعاً قد يتم كالهشيم في التقانات العالية وتطبيقاتها الصناعية والخدمية وبالأولوية قطعاً في عالم الشمال مما يعني بروز وظائف جديدة للعمل وبأجور مجزية مما لا يقارن مع الوظائف الجديدة المتاحة ضمن الصناعات والمشاريع المنقولة إلى الجنوب والأجور الممنوحة للنساء العاملات فيها.

هناك إجماعٌ أو شبه إجماع على الأقل في الفكر الاجتماعي كما في الفكر النسوي على أن تربة النظام الأبوي تخلخلت حيثما مر محرات الرأسمالية الحديثة. وإذا صح تعريف العولمة بأنها أعلى المراحل وأحدثها في تطور الرأسمالية، فكيف لا تساهم هذه العولمة بدورها في إحداث المزيد من الخلخلة في المورث الأبوي، وفي زيادة تحرر المرأة من ربقته(٩).

وإذا راجعنا الاحصاءات العالمية نجد أن النساء يشكلن اليوم ٤٠ بالمائة من قوة العمل العالمية، بينما لم تكن هذه النسبة تتعدى ٢٧ بالمائة في العام ١٩٨٠ أي قبل إنطلاق

العولمة الراهنة. إن بلدان الجنوب هي المستفيدة الأولى من نمو نسبة النساء العاملات إلى مجمل اليد العاملة النسوية، فالمصانع التي يتم ترحيلها من بلدان الشمال إلى تلك البلدان، ولاسيما في فروع النسيج والملابس الجاهزة والإليكترونيات، مصانع توفر فرصا وفيرة للعمل، ولاسيما العمل النسائي. تتراوح بين ٧٠ و٩٠ بالمائة نسبة العاملات إلى مجموع العمال العاملين في المصانع المرحلة إلى بلدان الجنوب، والقائمة بإعادة التصدير إلى دول الشمال. أما حجم وظائف العمل المستحدثة في القطاع غير المرخص (اقتصاد الظل) في بلدان الجنوب فيناهز ٢٠٠ مليون وظيفة تشغل النساء ما ينوف عن ١٥٠ مليون وظيفة عمل أي ما يعادل ثلاثة أرباعها. ولم تكن هذه الوظائف أي فرص العمل متاحة لنساء الجنوب قبل إنطلاق العولمة الراهنة. يصح هذا القول على ظاهرة المناطق الحرة التي عرفت في عقدي العولمة المنصرمين تطوراً خارقاً. إذ أصبحت تعد اليوم في بلدان العالم شمالاً وجنوباً ما لا يقل عن ثلاثة آلاف منطقة يعمل فيها ٤٣ مليون شخص ثلاثة أرباعهم من النساء. بل إن نسبة النساء العاملات ترتفع إلى ٩٠ بالمائة في الجيل الأول من المناطق الحرة حيث كانت الغلبة لقطاع النسيج والملابس الجاهزة. لكن هذا التوجه الشديد نحو تشغيل النساء قد إنعكس متحولا مع الجيل الثاني من المناطق الحرة إلى توجه تغلب عليه التكنولوجيا العالية. وقد أمكن لمحررة الفصل الرابع من الكتاب، المخصص للآثار المتناقضة لسيرورة العولمة على النساء في العالم الثالث أن تلاحظ فتتصوغ القانون العام التالي: حيثما مرت عجلة العولمة ارتفعت نسبة العاملات من النساء حتى وصلت في بعض الحالات إلى ٩٠ بالمائة من قوة العمل الاجمالية، وحيثما انتقل الثقل في الاستثمارات إلى التكنولوجيا العالية في المناطق الحرة اعتدل الانحياز إلى تشغيل النساء العاملات واعتدلت نسبتهن إلى إجمالي العاملين.

لكن التركيز على تشغيل النساء يبقى سمة بارزة مميزة للعولمة الجارية تشهد بذلك البلدان المستفيدة منها بقدر اوآخر ونعد هنا بشكل خاص المكسيك وبعض بلدان أميركا الجنوبية هندوراس، باراغوي، غواتيمالا، البيرو، التشيلي، كوستاريكا، البرازيل، والصين وتركيا وجنوب شرقي آسيا إذ تشهد كلها في الحقيقة ظاهرة تأنيث العمل(١٠).

إن ظاهرة تأنيث العمل في نظام العولمة الراهنة لا تنفصل عن التمييز ضد النساء في مجال الأجور وليس هذا التمييز ظاهرة عرضية أو ثانوية في نظام العولمة الراهنة بل هو اساسي فيه ومميز له وذلك لأن تخفيض الأجور اشد حيوية وأكبر أهمية للنجاح في المنافسة مما كان عليه في المراحل السابقة للعولمة الرأسمالية، وهذا يعود إلى الأهمية الفائقة التي يضطلع بها التجديد الثوري في التكنولوجيا وابتكار أنماط تؤمن قدرة تنافسية على نحو لم يسبق له مثيل ومثلما تخدم التكنولوجيا المنافسة بتخفيض التكاليف الانتاجية تخدم المنافسة أيضاً سياسةُ تشغيل النساء بالتمييز ضدهن في الأجور، فإذا اجتمع استخدام التكنولوجيا العالية شديدة المنافسة مع تشغيل النساء بأجور منخفضة توفرت فرصة مضاعفة للمنافسة الفعالة والقدرة على تحقيق الأرباح.

لكن التركيز على تشغيل النساء ولاسيما في الصناعات أو المشاريع التي تنقل من دول الشمال إلى دول الجنوب لايعني أن تشغيل النساء يتركز في دول الجنوب بل على العكس من ذلك ينبغي التذكير هنا بأنه بالرغم من نقل العديد من الصناعات المتقادمة ومشاريعها الجديدة إلى دول مختارة في الجنوب وإقامة المئات والآلاف من المناطق الحرة في أطراف الجنوب فإن الصناعة تبقى متركزة أساسا في دول الشمال بينما تبقى فرص العمل والعمل الصناعي خصوصا قليلة في دول الجنوب.

إذا كانت البطالة ظاهرة ملازمة لنشاط السوق في نظام العولمة بل وتزيد أهميتها العددية وحصتها النسبية من العمالة المعبأة عما كانت عليه في مراحل العولمة السابقة فإن البطالة تبقى على أوسع ما يكون سائدة في اقتصادات الجنوب حيث يشترك الرجال والنساء على الصعيد العالمي عموما ولكن بشكل أشد في عالم الجنوب خصوصا في الحرمان من حق العمل وفرصه. تدأب الأدبيات الغربية اقتداءً بأدبيات الأمم المتحدة على الترداد بأن هناك تنافسا قائما على العمل وفرصه بين الرجال والنساء بينما البطالة في واقع الأمر هي القاسم المشترك الأعظم بين الرجال والنساء وخاصة في عالم الجنوب بحيث تكون مقاربة العمل والحق في العمل أي النظر إلى ثنائية البطالة والعمل أكثر صواباً من زاوية الأسرة اوالعائلة الواحدة مما هي من زاوية الجنس (الجندر) كما تردد الجهات الغربية والدولية بأدبياتها باستمرار. وإذا كان صحيحاً أن التمييز ضد المرأة في مجال العمل خصوصاً ظاهرة قيمية قائمة موضوعياً وشديدة ومؤثرة في حالات كثيرة، فإن الندرة الشديدة في فرص العمل ظاهرة واسعة الانتشار في عالم الجنوب يعاني منها الرجال والنساء على السواء، بعبارة أخرى إن بؤس البطالة ظاهرة مستفحلة في الجنوب بحيث يعاني منها الرجال والنساء على السواء بل تعاني منها الأسر والمجموعات المحلية الريفية والحضرية.

دون التقليل من أهمية النضال لإحقاق الحقوق الانسانية ومنها بشكل خاص حق المرأة في العمل، فإن هذه الظاهرة بكل أهميتها تندرج في النضال العام من أجل إحقاق حق العمل في مجتمعات الجنوب ودوله بغية نيل الحق في النمو والتقدم والرفاه.

بالتالي فإن التنمية البديلة لابد وأن توفر فرص العمل واسعة وكافية ومتزايدة في الشمال والجنوب على السواء للرجال والنساء على السواء وعلى أساس العدل والتكافؤ في

الفرص والمكافآت. ولعمري فإن هذه الهمام تخص الرجال والنساء على السواء وهي تخص النساء فيما يخص حقهن في المساواة إن في العمل أو الأجر العادل.

٧- موقع العرب في نظام العولمة وتطور الفقر وتفاوت الدخول في منطقتهم

أشار تقرير للأمم المتحدة إلى أن نصيب الدول العربية من الاقتصاد العالمي يقل بكثير عن نصيبها من الثروة النفطية والبشرية فيما يرجع أساسا لفشلها في اجتذاب الاستثمارات، وقالت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) في تقريرها السنوي أن سكان الدول العربية يمثلون ٤ر٨٪ من سكان العالم لكن نصيب العالم العربي من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ نسبته ٣ر٢٪ ومن اجمالي حجم التجارة العالمي لايتناسب مع موارده البشرية والطبيعية وقال التقرير إن مستوى التجارة العربية البينية كان مخيبا للآمال رغم التحركات نحواقامة تكتل اقتصادي إقليمي وأضاف التقرير إن التجارة العربية البنينية بلغت نسبتها ١ر٨٪ من إجمالي التجارة العربية في ٢٠٠٢ بما يقل كثيرا عن مستوياتها بين تكتلات اقليمية أخرى رغم أن الرقم يزداد إلى نحو ١٩٪ حال استبعاد صادرات النفط.

كذلك جاء في تقرير الاسكوا المشار اليه أعلاه ان "من بين العوامل التي أسهمت في هذه الأنصبة المعتدلة مستويات الاستثمار المنخفضة نسبيا والاستخدام المحدود نسبيا للتكنولجيا المتقدمة". ووفقاً للتقرير فان العالم العربي لم يجتذب في عام ٢٠٠٢ الا ٧٪ فقط من الاستثمارت الاجنبية العالمية المباشرة.

إن البنية التحتية للمعلومات والاتصالات تقل عن المتوسط العالمي حسبما أوردت اوساط اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا الغربية (الاسكوا). وتجب الاشارة بهذا الصدد الى التغييرات القطاعية طويلة الأمد التي طرأت على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات في الدول المختلفة حيث ازدادت حصته بصورة حثيثة في السنوات الاخيرة إلى ٦٠ بالمئة من الاستثمارت الأجنبية المباشرة مقارنة مع أقل من ٥٠ بالمائة قبل عقد من الزمن.

وفقاً لمصادر اسكوا نفسها جاء في التقرير: إن المعدل السنوي لتدفقات الاستثمار بين الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠١ قد بلغ مليار دولار سنويا وقال التقرير إن المنطقة العربية في حاجة ماسة ليس فقط لزيادة الاستثمارات البينية ولكن أيضا لزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل عام.

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية فقد تدنت من مليارين و٤٥٨ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى مليار و٢٠٩ ملايين في عام ٢٠٠٠، أي بانخفاض نسبته ٥١ بالمائة. بالمقابل نجد أن الاستثمارت الأجنبية المباشرة قد تضاعفت بنسبة ٢٦١١ بالمائة في أوروبا وآسيا الوسطى، و٣٦٨ بالمائة في شرق آسيا، و٨١٨ بالمائة في أميركا الوسطى والجنوبية، و٥٦٧بالمائة في جنوبي آسيا(١١).

أضاف تقرير الاسكوا: إن المنطقة تعاني من نمو منخفض في الناتج المحلي الإجمالي وعدم توافر فرص التوظيف المناسبة لذلك فإنها تستفيد بالتأكيد أيضا من إعادة جزء من الأموال العربية المستثمرة في الخارج واوصى التقرير بأنه يتعين على الدول العربية تنويع صادراتها بعيدا عن النفط لتوفير مظلة أمان ضد التأثيرات الاقتصادية للتقلبات في الأسعار العالمية.

بالرغم من انفتاح الاقتصادات العربية تجارياً ومالياً واندماجها المتزايد بالاقتصاد العالمي وفقاً لمقتضيات العولمة الجديدة فان العلاقات الجمركية والتجارية والمالية بين الدول العربية مازالت ضعيفة جداً بحيث لا تستطيع هذه الدول والحال هذه ان تضم عناصر القوة لديها الى بعضها بعضاً وتحسن موقعها وتخصصها في الاقتصاد العالمي ونظام العولمة من خلال توحيد التشريعات الجركية والتجارية المالية. ولهذا فقد دعت لجنة الاسكوا الدول العربية الى تحرير نظم الجمارك لتعزيز التجارة فيما بينها ودراسة سبل تطوير أسواق مالية وتشجيع السياسات الجاذبة للمستثمرين. ولابد من القول هنا إن انجاز العرب اليتيم المتمثل في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (GAFTA) لا يمثل صيغة متقدمة بما يكفي لتوحيد النظم الجمركية العربية وتوليد آلية للاستثمار العربي الانمائي التكاملي المشترك للارتقاء بالعمل العربي المشترك الى مستوى يسمح باقامة منطقة عربية اقليمية اقتصادية ديناميكية النمو.

لكن الواقع والامر اللافت للنظر هو أن منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا ضمت ستة ملايين فقيرا خلال السنوات (١٩٩٠ - ١٩٩٨) وهذا يعني أن نسبة الفقراء بقيت ثابته لمدة ٨ سنوات متتابعة رغم كل الجهود والوعود بخفض هذا العدد، بل إن عددهم ارتفع وفقا لمصادر البنك الدولي أيضا إليسبعة ملايين في العام ٢٠٠٣.

لكن لابد من الملاحظة بأن أعداد الفقراء العرب التي اوردها البنك الدولي تبدوقليلة وربما دون أعدادهم الحقيقية كما اتضحت من الدراسات الإقليمية والقطرية التي أجريت عن تطور النموالدخل خلال السنوات المذكورة.

اضافة إلى معاناة المنطقة العربية (الشرق الاوسط وشمال افريقيا) من إنتشار الفقر، فإنها تعاني أيضا من نقص الموارد المائية العذبة علماً أن حصة الفرد بالمتوسط تتباين تبايناً شديداً بين المناطق المختلفة في العالم. إن هذه المنطقة تعاني نقصاً حادا في الموارد المائية العذبة حيث لا تتجاوز حصة الفرد بالمتوسط منها ١,٤٢٧ متر مكعب مقارنة بمنطقة أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي التي تبلغ حصة الفرد من الموارد المائية العذبة ٢,٨٠٠ متر مكعب.

الباب السابع: بدائل العولمة الجديدة : مقدمات وملامح مقترحة لعولمة بديلة

١- الطابع الانتقالي للعولمة الرأسمالية الجديدة

هل نحن في مرحلة مكتملة من العولمة الرأسمالية المتجددة وبها ينتهي التاريخ، أم أننا في مرحلة انتقالية مآلها مزيد من التغيير وجديد من التطوير؟

إن العولمة الجديدة تمثل برأينا الحلقة الثانية من مرحلة إنتقالية بدأت بسقوط الاقطاعية وفشل الرأسمالية الناشئة في روسيا سنة ١٩١٧ وانتهت فترة أولى منها بسقوط الشيوعية عالميا واستعادة الرأسمالية العالمية كلا من الاتحاد السوفياتي السابق والدول الاشتراكية السابقة التي كانت مشاركة في نظامه الدولي وأعادت ضم هذه الدول كافة إلى سوقها العالمية وذلك خلال السنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٢.

عندما دخل العالم الفترة الثانية من الانتقال العالمي إلى نظام العولمة الرأسمالية المجدد والواقع أن هذا الانتقال هو ارتداد إلى العولمة الشاملة التي أوصلت الرأسمالية التوسعية الإمبريالية نظام السوق الدولية إليها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أي باقتسام العالم بصورة نهائية بين المصالح الامبريالية والرأسمالية الغربية. لكننا نستبعد مفهوم الارتداد ونستخدم بدلا عنه مفهوم الانتقال لأن الحقبة الأولى المنقضية من هذا الانتقال تميزت بتطور متزامن متناقض لك من الرأسمالية الدولية التي واصلت تعولمها بقوة الثورة العلمية والتكنولوجية وعنف الحروب العالمية والإقليمية ومن الاشتراكية الدولية التي توسعت توسعا شديدا بانخراط الصين فيها بحيث تغيرت كل من روسيا السوفياتية والصين الماوية تغيرا كبيرا أثر في عملية العولمة نفسها عل الصعيد العسكري (سباق التسلح وغزوالفضاء) كما على الصعيد الاجتماعي (قيام نظم الرعاية الاجتماعية والاشتراكية الديمقراطية في الدول الرأسمالية المتطورة والعديد من الدول النامية وتراجع هذه النظم منذ انهيار الشيوعية من جهة وتحرير التجارة الدولية "وتوحيش" المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية).

كانت الحقبة الماضية من العولمة الرأسمالية حقبة صراع بين الراسمالية والاشتراكية بين الشرق والغرب وها هو العالم قد دخل الحقبة الثانية الجديدة حقبة تعميم السوق ونظامها وحقبة تعميقها على الصعيد العالمي بأسره. لكن انتصار الرأسمالية على الاشتراكية وهزم الولايات المتحدة الاتحاد السوفياتي وقضائها عليه لم يؤديا حقا إلى توحيد العالم كله وذلك يعود إلى استمرار الصين – وهي التي تعد ربع البشرية تقريبا ـ على نهجها السياسي ونظام حكمها الشيوعي مع تحويلها نصفها الشرقي والجنوبي إلى اقتصاد السوق في الفترة الماضية (١٩٧٩ - ١٩٩٩) وبدئها أي الصين - مؤخرا - بتحويل نصفها الشمالي والغربي أيضا وهذا التحول، الأمر الذي يجسد انتقالية صينية أي خاصة بالصين ضمن الانتقالية العامة أي العالمية الموصوفة أعلاه.

يتم الانتقال الصيني في إطار الانتقال العالمي من نظام العولمة الرأسمالية المنقوصة (الذي تطابق مع النظام الرأسمالي الدولي خلال حقبة النظام العالمي الثنائي والحرب الباردة بين الشرق والغرب)، إلى نظام العولمة والسوق الرأسمالية الشاملة الذي ولد في مطلع العقد التاسع من القرن العشرين ويتطور حاليا أمام أعيننا. إن إنتقال الصين من نظام الاشتراكية القائمة على التخطيط المركزي والانغلاق الاقتصادي إلى نظام يعلن اشتراكية السوق مبدءا ومنهجا ويدمج الاقتصاد الصيني وعملية تنميته في نظام العولمة الجديدة القائمة على السوق العالمية.

بعد قيام الصين بتحرير اقتصادها من خلال تطبيقها نظام المناطق الاقتصادية الخاصة في مقاطعاتها الواقعة شرق البلاد وجنوبها ودخول مئات المليارات من الدولارات كاستثمارات اجنبية في اقتصادها وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية زاد اندماجها في اقتصاد العولمة الجديدة. وهكذا أصبح الانتقال الصيني يخضع بدرجة متزايدة للقوانين العامة للانتقال العالمي كما وصفناه أعلاه لكنه (أي الانتقال الصيني) يخضع في الوقت نفسه وبصورة متزايدة لقوانين الخصوصية الصينية.

إننا نعرض هنا لعلاقة الخاص بالعام، لكنها علاقة تختلف في حالة الصين (بما تتصف به من خصوصية) عن علاقة الدول الأخرى بالاقتصاد العالمي وبالعولمة الجديدة من حيث أن موقع هذا الخاص (أي الصين) بالعام (أي الانتقال العالمي إلى العولمة الجديدة (قد تطور خلال الحقبة الأولى من العولمة وهو يتطور الآن خلال حقبتها الجديدة الثانية بصورة متميزة عن سائر الدول من حيث تجديد الإندماج بالاقتصاد العالمي والرد على تحديات العولمة. ماهي خصائص هذا التميز؟ إنه يظهر في خاصتين أولاهما الحجم العملاق للصين سكانا وموارد وأسواقا وثانيهما جمع الصين ـ حسبما يعلن قادتها ـ بين بنية سياسية قائمة وفق النموذج الشيوعي واقتصاد تتعزز فيه السوق وتتوسع ومعها آلياتها ونظامها متجاوزة في التطبيق شرق الصين وجنوبها لتشمل غربها وشمالها أيضا كما سبق وذكرنا.

بعبارة أخرى إن خصوصية الصين في نظام العولمة الجديدة الذي قبلت قواعد تجارته وقواعد الاستثمار فيه تتلخص في اشتراكية السوق أواقتصاد السوق الاشتراكي، فهل تنجح الصين في تطبيق هذا النظام الذي ابتكره قادتها وراحوا يبشرون به ويدعون له بحيث تقيم عولمة صينية من نوع خاص تقوم على استعارة السوق وهي نظام خاص بالرأسمالية أصلا وتبنيها ودمجها ولأول مرة بالاشتراكية.

قد يكون من الصعب توصيف هذا النظام الاقتصادي المهجن توصيفا علميا دقيقا والتنبؤ بصورة علمية بالنتائج التي ستترتب على تطبيقه. لكنه ليس من الصعب القول إن هذا النظام الذي تخضع السوق فيه والاقتصاد والمجتمع لنظام اشتراكي وحكم شيوعي تطمح الدولة الشيوعية إلى تحقيقه وتعد الناس مثلما تعد النفس ببلوغه وتحقيقه. وبافتراض أن

الصين ستتمكن من تطبيق الفكرة التي اجتهدت بها ونعني ضبط الاشتراكية ونموها بالسوق وأسعارها فإننا نسأل هل ستؤثر الصين بما تمثل من نمط من عولمة السوق خاص بها في مآل عولمة السوق الرأسمالية الجديدة مساهمة بذلك في تصحيح الاختلالات الفادحة في صلب هذه العولمة الأخيرة؟ أم هل يؤدي توسيع اقتصاد السوق والتنمية بآلية السوق عبر التجارة الخارجية والاستثمار الاجنبي في الاقتصاد الصيني بحيث يشمل مناطق الصين كافة واندماجها في نظام العولمة الجديدة إلى "ذوبان" الخصوصية الصينية القائمة على دمج السوق والاشتراكية وإلى تحول الصين إلى اقتصاد سوق رأسمالي لايختلف في شيء عن اقتصادات السوق الرأسمالية في مثلث الشمال (TRIAD) الذي يضم الولايات المتحدة / أميركا الشمالية وأوربا واليابان؟

بعيدا عن المضاربة البحتة يبدوأمرا محتملا أن يؤدي الاعتراض المشتدد على عولمة السوق الرأسمالية الفجة - إن لم نقل المتوحشة - في بلدان السوق المتطورة في الشمال والبلدان النامية في الجنوب ونقدها وفرض اصلاحات ديمقراطية سياسية واقتصادية لمعالجة اختلالات هذه العولمة، مدعوما بتوجهات مشابهة في بلدان مثل الاتحاد الأوربي روسيا والهند ويمنهج من اشتراكية السوق أوربما شيوعية السوق في قارة الصين، إلى تعديل مسار العولمة وتغيير مراكز القوى وصنع القرار ونفوذ السوق فيها.

لكن يكون أيضا تفاؤلا مسرفا أن يتوقع المرء بكل بساطة تحولا ديمقراطيا عميقا في العولمة الجديدة ولجما ديمقراطيا فعالا لطواغيت السوق و المال والحرب والطواغيت الأخرى التي تسعى كخفافيش الليل لسد آفاق المستقبل فكيف يراهن بثقة وقوة على وقوع التحول الديمقراطي المذكور والحق أن الأسئلة العديدة التي طرحناها أعلاه تتلخص في سؤال كبير ألا وهو هل تصبح الصين بما تمثل من قوة كبرى فاعلة عاملا رئيسا في ابتكار عولمة بديلة أو المساهمة في صنعها؟ أم تصبح عاملا رئيسا في انجاز عملية التطور الجارية على الصعيد العالمي نحو نظام شامل من العولمة الرأسمالية المتمحورة على السوق والخاضعة لها؟

٢- نحو تعددية سياسية واقتصادية أوسع في مرحلة العولمة القادمة

يمر العالم ودوله الصغيرة وشعوبه النامية خصوصاً بحقبة صعبة نتيجة اختلال القوى والموازين وخلو الساحة العالمية الا من القوة العظمى المهيمنة وهي الولايات المتحدة وعجز الاتحاد الاوربي بانقساماته السياسية والاستراتيجية وتوسعه البنيوي متعدد المراحل عن أن يستجمع قواه ويوحد رؤاه ويصبح قوة عظمى تساهم في تقرير المصائر على الصعيد العالمي متيحاً بذلك هامشاً من الحرية والحركة للدول النامية والشعوب المستضعفة.

بالرغم من تفوق الولايات المتحدة الفائق في الميادين العسكري والسياسي فانها تواجه تحدياً كبيراً يهدد تفوقها الفائق في امتلاك السلاح النووي وذلك نتيجة نجاح عدد متزايد من الدول بتطويره وانتاجه.

نلاحظ أن تفوق الولايات المتحدة الصارخ في المجال العسكري يواجه تحدياً حيث يزداد التقارب بين روسيا والصين ويبرز اهتمامهما المشترك بالخروج من المثلث الأمريكي فضلا عن سعي روسي إلى إعادة بناء قوتها وتوازن القوى بينها وبين الولايات المتحدة.

لكن الأحادية الأمريكية القطبية التي يرتكز عليها نظام العولمة الحالية ويحتل في الوقت نفسه بسببها يهددها أكثر ما يهددها صعود القوى الاقتصادية الذي لا يقاوم حيث يزداد الاتحاد الاوروبي عددا وقوة واكتمالاً وتطور اليابان قوتها العسكرية مع اندماجها المستمر في الاستراتيجية الامريكية ومشاركتها الولايات المتحدة في مغامرة القوة والاحتلال التي تخوضها اليوم في العراق.

أما الاتحاد الاوروبي فيعزز وحدته في الوقت الذي يقوم فيه بتوسيع عضويته وامتداده الجغرافي والسكاني ويقوم بتجديد صناعاته ومرافقه المالية والخدمية الأخرى بما يمكنه من الانتقال إلى الاقتصاد الجديد وتعزيز صعوده كقوة عظمى اقتصادية، ومثل الاتحاد الاوروبي تفعل اليابان بينما تستمر الولايات المتحدة في قيادة الثورة العلمية والتكنولوجية وبشكل خاص ثورة الحاسوب وتقانة المعلومات وتقانة الاتصالات وتقانة الهندسة الوراثية.

كذلك تبرز الصين كقوة عظمى في طريقها لان تصبح قوة عظمى اقتصادية شأنها في ذلك شأن الاتحاد الاوربي وقد تلحق بهما روسيا الاتحادية والهند، وذلك بفضل النمو الخارق الذي حققته بمعدل ٩ر٢٪ سنويا خلال ربع القرن الماضي والتجديد التكنولوجي العميق الجاري الذي أحدثته في اقتصاد الصين وذلك بالتلازم مع اعتمادها السوق نظاماً للاقتصاد والنمو.

كذلك حققت الهند تجديداً تكنولوجياً باهراً ونمواً اقتصادياً مرموقاً وانخراطاً متزايداً في الاقتصاد العالمي مما يؤكد صعودها وانضمامها (في أعقاب الصين) إلى القوى الاقتصادية العظمى المتوقع بروزها في اواخر العقد الثاني من هذا القرن الجديد.

بذلك يتصف النظام الاقتصادي العالمي الراهن بالانتقالية والتحول من القطبية الثلاثية (الدول المعروفة باسم Triad أي الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واليابان) إلى عالم متعدد الأقطاب يضم قوى اقتصادية عظمى متمثلة في الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والصين والهند فضلا عن الاتحاد الروسي.

بعبارة أخرى ليست هناك أحادية قطبية مطلقة وإنما هيمنة

قطبية أمريكية تحد منها تحديات بعضها من جهات صديقة وحليفة كالاتحاد الاوروبي وبعضها الأخر من جهات غريمة منافسة كروسيا والصين. وقد تظهر تحديات أخرى جديدة من جهة حليفة وصديقة كاليابان وأخرى مستجدة من دول إقليمية في آسيا كالهند وباكستان أو دول تصنفها الولايات المتحدة دولاً "مارقة" مثل إيران وكوريا الشمالية. إن هذه التحديات المشتدة والمتكاثرة معاً تمثل مؤشرات قوية الدلالة على أن القطبية الامريكية الاحادية ستتزعزع أكثر فأكثر اقتصادياً وتكنولوجياً وسياسياً واستراتيجياً بقوة أقطاب أو قوى عظمى تصعد بسرعة وتنهي الاحادية القطبية الامريكية بحيث تصبح العولمة لاحقاً عولمة تعددية على الاصعدة الاقتصادية والعسكرية والثقافية. لا بل إن التغيير المقبل في العولمة لن يقتصر على حلول التعددية القطبية محل أحادية القطبية وانما سيشمل التغيير أيضاً ظهور كوكبة من الدول الوسطى والصغيرة التي تنفي الصفة الحصرية المطلقة عن تعددية الاقطاب لتحل محلها تعددية قطبية مفتوحة اذ تضاف اليها وتتفاعل مع تلك الكوكبة من الدول.

لكن آفاق التغيير الايجابي في العولمة لا تقتصر على تحولها من أحادية قطبية الى تعددية قطبية مفتوحة وانما يبرز تغيير عميق ديموقراطي الدلالة والنتائج بسبب التناقض الذي سيسم العلاقات المستقبلية بين الاقطاب المتعددة التي ستحتل المسرح العالمي بعد انتهاء حقبة ا الاحادية القطبية الراهنة. واذا كانت دول عربية ونامية وعلى رأسها مصر وسورية والجزائر وغيرها ودول كبرى في الجنوب كالهند والصين وحتى ودول أوربية مثل يوغسلافيا السابقة قد استفادت من القطبية الثنائية والحرب الباردة اللتين حكمتا مرحلة العولمة السابقة خلال معظم القرن العشرين فإنه أمر أكثر احتمالا وتوقعا أن تستفيد الدول النامية وتجمعاتها الاقليمية من القطبية متعددة الأطراف التي ستسود العالم غدا متجاوزة العولمة الحالية أحادية القطب ومحدثة تغيرات بنيوية ايجابية وفرصا وبدائل للتعاون وهوامش للمناورة وقد هذه الحقبة بعد عقد أوعقدين من السنين.

يمكن القول أنه بقدر ما تعاني بعض الدول والمجموعات الاقليمية وأبرز الامثلة عليها فلسطين والعراق ومجمل الدول العربية من عسف القوة العظمى وصلفها وعدوانيتها وانحيازها السافر إلى جانب العدوانية الهمجية الاسرائيلية في المدى القصير، فإن هذه الدول والمجموعات نفسها ستجد هامشاً للتغيير أوسع مما عرفت حتى الآن كما ستجد فرصاً جديدة أخرى للتحالف الاقتصادي والانمائي مع قوى عظمى وأطراف أخرى جديدة.

تجد بالمقابل أن البنية الاقتصادية للعولمة الراهنة تتصف بتعددية أكثر تميزا وأبعد أثرا على الصعيد الاقتصادي مما هي على الصعيد السياسي والاستراتيجي وأن تضاعف سكان الاتحاد الاوروبي بدولة الأعضاء تعزز اندماجه الاقتصادي ودوره التكنولوجي والتجاري على الصعيد العالمي.

وبلوغ الصين مرتبة الدول ذات الاقتصاديات المتطورة والدخول العالية وتحولها إلى قوة عظمى اقتصاديا بجانب كونها قوة عظمى سيآسيا إضافة إلى استعادة روسيا عافيتها الاقتصادية وتحولها إليقوة عظمى اقتصادية وسياسية وبروز الهند قوة اقتصادية أيضا تشكل معالم تعددية اقتصادية ستؤول إليها العولمة الحالية في غضون عقدين من السنين.

إن تأكد التعددية السياسية وتعمق التعددية الاقتصادية خلال العقدين القادمين تمثلان أفاق كبيرة الاحتمال لمستقبل البشرية وهذا الأمر يعني تغيرا جذريا في تركيب القوة وكسر احتكارها ومضاعفة مكوناتها وبالتالي توسيعاً كبيراً لهامش الحرية الذي سيتوفر لشعوب الجنوب ومنها الشعوب العربية إن العولمة البديلة آتية لا ريب فيها ليس لنبوءة أو بالتمني وإنما بفعل التحول الجاري حاليا والمتعاظم في بنية العولمة الحالية سيآسيا وعسكريا ولكن بشكل أشد اقتصاديا. ولآن كانت الحرب الباردة قد منحت العرب والجنوب عموما)دول الحياد الإيجابي ودول عدم الانحياز) هامشا كبيراً من حرية القرار السياسي والاقتصادي فإن تحول العولمة إلى عولمة تعددية على الصعيد السياسي والعسكري عولمة أشد تعددا على الصعيد الاقتصادي سيوفر حرية أوسع في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية تأثيرا أكبر على مجرىٰ التطور العالمي والعلاقات بين الشمال والجنوب.

في لقاء القمة المشتركة السنوية لقادة الاتحاد الأوربي وأميركا اللاتينية الذي انعقد أواخر أيار مايو من العام الجاري ٢٠٠٤ بمدينة غوادا لاهارا (وادي الحجارة) على ساحل المكسيك الباسيفيكي اتفق القادة الأوربيون وقادة أميركا اللاتينية على أن النظام العالمي يعاني مشكلة مزدوجة وهي هيمنة قطب واحد عليه وتراجع دور الأمم المتحدة في إدارته ولذلك فقد أكدوا ضرورة تطوير هذا النظام الراهن إلى نظام تعددي من جهة وتفعيل منظمة الأمم المتحدة (بعد أن تراجع دورها من جهة أخرى) حسبما جاء في بيانهم الختامي.

يثير تفرد القوة العظمى المهيمنة على النظام العالمي الراهن اعتراضات متزايدة تجمع بين دول وقوى تنتمي إلى عالم الجنوب كدول الجامعة العربية ودول أميركا اللاتينية كما تدعو دول وقوى تنتمي إلى عالم الشمال وعالم الجنوب إلى عالم أكثر تعددية. فضلا عن ذلك ترى هذه الدول والقوى أن الأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح وكل هذه الاعتراضات والدعوات والآراء تصب في خانة إصلاح نظام العولمة الحالي وجعله ديمقراطيا ومتوازنا.

وبالرغم من أن أينا من المشاركين لم يذكر الولايات المتحدة بالاسم، فإن التصريحات التي صدرت خلال القمة فضمنت انتقادا مبطنا أو واضحا للقوة العظمى الوحيدة حاليا.

كانت هذه القمة وهي الأولى التي تشارك بها أوربا بـ٢٥ عضوا بدلا من ١٥ عضوا مناسبة لرئيس الحكومة الاسبانية الاشتراكية الجديدة خوسيه لويس ثاباتيرو ليعلن أن تعزيز العلاقة بين المنطقتين الأوربية والأميركية اللاتينية التين تضمان أكثر من مليار إنسان "عملية فريدة وتاريخية الهدف منها إقامة عالم أكثر عدلا وأكثر تضامنا ويعيش بسلام واعتبر الزعيم الإسباني أنه من الضروري لتعزيز الاستقرار العالمي أن تقوم " تعددية فعلية وانصهار اجتماع " وشدد رئيس الوزراء الإيرلندي برثي أهيرن على أهمية التعددية القطبية مدعومة بمؤسسات دولية قوية تكون الأمم المتحدة أساسا لها. أما رئيس المفوضية الأوربية السيد رومانو برودي فقال:" نحن في حاجة إلى علم متعدد الأقطاب قادر على تقديم حلول ملموسة للتحديات الدولية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والفقر والاستبعاد " ودون أن يشير إلى الولايات المتحدة بالاسم ذكر برودي أنه "ما من دولة ستكون قادرة على مواجهة كل المشكلات والتهديدات الحالية وحدها"(١٢).

رأينا فيما سبق كيف ظهرت الاشتراكية نظاماً للحكم مع انتهاء الحرب العالمية الأولى (تشرين الأول /اكتوبر١٩١٧) وتحول العالم لدى انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين متنافرين رأسمالي واشتراكي وأصبحت الحرب الباردة سمة مميزة للنظام العالمي ثم انهار النظام الاشتراكي في آوخر القرن العشرين (١٩٨٩) وانبثق نظام عالمي جديد يعتمد على السوق حتى يكاد يقدسها ويخضع لإرادة دولة عظمى حتى أصبحت تستأثر بالقوة والقيادة والهيمنة.

كانت الاشتراكية مشروعاً خلال القرن العشرين لكنها لم تعد اليوم موضوعة على جدول الأعمال العالمي. ومع ذلك فإن نظام العولمة الجديد لايمثل نهاية التاريخ، إذ هونظام يحمل التناقض ويجدده ويقوم على الاختلال وينشره عبر القارات محولا الفوضى إلى إمبراطورية ونظام مهيمن.

هل العولمة ظاهرة متجانسة بحيث تتماثل قدرات الدول المختلفة على استثمار الفرص المتاحة فيها ودفع المخاطر المرتبطة بها والتي تستطيع تجنبها أوالتحكم فيها؟ إن هذا يقودنا إلى السؤال عما إذا كانت العولمة تنتشر انتشاراً متواقتاً في الأزمات ومتماثلا في المناطق والبلدان والقطاعات الاقتصادية الأخرى؟

هل تتحقق العولمة بصورة رشيدة عفوية بحيث تلبي تلقائيا اقتباس أنماط الإنتاج الدولية واقتحام الأسواق على نحو يتيح تلبية مطامح التنمية لدى الدول والشعوب، أم أن إدارة العولمة والإستفادة منها تحتاجان بالضرورة إلى ممارسة التخطيط الاستراتيجي والمرحلي والحث والتحريض إلى جانب التوفيق والتوليف والرقابة الديمقراطية والضبط والتصحيح؟ هذه إشكالية أخرى بالغة الأهمية إن فكرياً أو من حيث النتائج العملية.

يشتد الاختلال الاقتصادي بين القارات، بين المناطق، بين الدول، بين المحافظات والولايات. يشتد تمركز الثروة، ويتسع نطاق البطالة ويزداد تعمقها. يحل العمل المؤقت محل العمل الدائم ويطول العمر المتوقع للسكان، لكن أعمارهم المهنية تقصر رغم إرادتهم، وتقع الملايين المؤلفة منهم من رجال ونساء في البطالة القسرية. كذلك تتجد التقانة وتزداد الإنتاجية، ترتفع انتاجية العمل ولكن تنخفض الاجور الفعلية اوتجمد، ترتقي الإنتاجية إلى أعلى مستوياتها عبر التاريخ لكن الخدمات الاجتماعية تتقلص حتى تكاد تنهار، وتعم الردة قطاعاتها ولاسيما التعليم والصحة والسكن والزواج.

تتحد طواغيت الشركات المتخمة بالارباح لتزداد قوة على قوة لكنها تسرح عمالها بعشرات الألوف.يكثر الحديث عن الشفافية والتنديد بالفساد في الدول النامية ولكن تفتضح عشرات الاحتيالات والرشوات والمحسوبية في أكبر الشركات العالمية نفوذاً وتدولاً وتلجأ منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون إلى السرية المطلقة محاولة أن تطبخ في السر نظاماً عالمياً اوحد للاستثمار بغية فرضه بصورة متماثلة عشواء على الدول بصرف النظر عن خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودرجة تطورها الاقتصادي.

تؤكد هذه الوقائع الراهنة وامتداداتها العالمية أن العولمة الجديدة مرحلة تتجلى أمامنا وتعيد في الوقت نفسه صياغة حياتنا وتقرر مستقبل شعوبنا وأبنائنا. لقد بدأت هذه المرحلة منذ ما ينوف عن خمسة عشر عاما وهي تستمر محدثة تغييرات جذرية في علاقة الإنسان بالطبيعة وعلاقته بالآلة عبر تغيير أنماط الإنتاج والمنتجات والخدمات ونظم العمل وأساليبه ومواقعه وقيم الاستهلاك والترفيه. لكن التناقض يبقى محرك التاريخ والاختلال دافع التغيير وقد بسطنا أهم التوترات والتناقضات والاختلالات في نظام العولمة الحالي وكلها تؤكد تواصل التاريخ وتلاحق المراحل في التطور. إنها تؤكد تواصل المرحلة الحالية حتى تبلغ نهاية لابد أن تتلوها مرحلة جديدة. ما هي آفاق التطور وخيارات الإنسانية بشأنه والبدائل المتاحة لها بصدده والقوى الصاعدة التي ستتكفل بإيصال عولمتنا الراهنة إلى منتهى وتحدد بقدر كبير عولمتنا التالية.

٣- ماهي العوامل المحددة للاستمرار وماهي العوامل المحددة للتغيير في نمط العولمة؟

إن السؤال الكبير ما هي آفاق العولمة البديلة في ضوء الاختلافات السياسية والاقتصادية في العولمة الحالية وماهي التوجهات القطاعية التكنولوجية والقطاعية الجديدة وأهميتها في تدفقات الاستثمارت الاجنبية المباشرة والهيكلة التكنولوجية الجديدة لنظام العولمة الراهنة؟

٤- دور تقانات المعلومات والاتصالات في توسيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات وهيكلة العولمة الاقتصادية الراهنة وتجديدها التكنولوجي.

تعد تقانة المعلومات والاتصالات (ICT) من العوامل التي شجعت توسع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الخدمات. إذ تجعل هذه التقانة الخدمات - لاسيما تلك تتطلب معلومات مكثفة - أكثر قابلية للتداول التجاري عبر الحدود وتسمح بظهور شبكات إنتاج دولية للخدمات. والحق أن هذه التقانة تضطلع بدور في الاقتصاد العالمي مزدوج وفائق الأهمية فمن جهة تمكن هذه التقانة من تحرير الاتصال والتجارة وتدويلهما في الوقت نفسه ومن جهة أخرى تشكل أداة ومادة لعولمة الاتصال وإسناد نظام العولمة الاقتصادي .

٥- الأحادية والتعددية في بنية العولمة الراهنة السياسية والاقتصادية بين الحاضر والمستقبل:

إن نظام العولمة الرأسمالية الراهنة هو على أشد ما يكون إخلالا في استقطاب القوة العسكرية والتدميرية وتركزها في دولة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة حيث نمت موازنة الإنفاق العسكري الأميركية باستمرار وتتابعت ابتكارات التكنولوجيا التدميرية وتضاعفت قوة التدخل والغزوالأميركية على نحولم يسبق له مثيل.

حاولت الولايات المتحدة احتواء القوى الكبرى النافسة وفي رأسها روسيا والصين والاتحاد الاوروبي تمكنت الولايات المتحدة اثر انهيار الاتحاد السوفياتي والنظام الاشتراكي الدولي من مصادرة هوية القرار الاوروبي في ميادين الاستراتيجية والدفاعية وقاومت واشنطن مشروع قوة الدفاع الاوروبية التي اقترحتها فرنسا وألمانيا وبريطانيا.

تمتلك روسيا قدرات صاروخية ونووية فائقة كما تمتلك الصين الأسلحة النووية ولهذا تسعى الولايات المتحدة لتمجيد التجديد التكنولوجي العسكري في روسيا الاتحادية وتواصل وصايتها الإستراتيجية العسكرية على الاتحاد الاوروبي والحلفاء الغربيين الأخرين وخاصة الحلف الأطلسي ساعية أيضا إلى احتواء الدول الاوروبية الاشتراكية سابقا مقيمة المزيد من القواعد العسكرية على أطراف روسيا.

كذلك تسعى الولايات المتحدة مواصلة وصايتها الإستراتيجية والدفاعية على اليابان. ولما كان السلاح النووي هوالوسيلة إلى تحدي القوى الكبرى النووية والدخول في ناديها لذلك تضاعف واشنطن جهودها ومبادرتها لمنع دول أخرى إقليمية كالهند وباكستان وكوريا الشمالية وإيران من الانضمام إلى النادي النووي.

٦- العولمة المقبلة آفاق التطور وخياراته المتوقعة:

هل تكون العولمة المقبلة بديلة حقا لعولمتنا الراهنة؟

هل تمثل علامة فاصلة بين العولمة بأشكالها الماضية والراهنة والعولمة بأشكالها المستقبلية ؟

هل تفتح أمام الإنسانية خيارات جديدة من نوعها اوتبقى خيارات التغيير محكومة بخصائص العولمة الراهنة واختلالها البنيوي والديناميكي؟

يمكن منطقيا القول إن العولمة تتواصل وتتطور بتأثير عوامل مختلفة بعضها يدفعها باتجاه الاستمرار وبعضها الأخر يدفعها نحو التغيير. ما هي العوامل الأولى وما هي العوامل الأخيرة ولكن هل بلغت العولمة الراهنة في تطورها مرحلة اودرجة تسمح بالتعرف على آفاق تجاوزها وخياراتها البديلة؟

ماهي طبيعة العولمة التالية ؟ هل تكون مبنية على اقتصاد السوق وخاضعة بشدة لقيمه ونفوذه ناشرة ما يحمل من اغتراب أم على العكس تكون عولمة لا توسعية للسوق فيها على الاقتصاد والمجتمع ولا طغيان على الثقافة والقيم والعلاقات الأسرية وهيمنتها خلافا للاتجاه الطاغي في عولمة اليوم الجديدة. إنها عومولة بديلة تحتل السوق فيهاموقعا متميزا لكنها لا تحكم حياة الفرد والأسرة والمجتمع بوحشية المنافسة وجشع الربح المميزين اليوم لها وإنما يحصر المجتمع عبر الديمقراطية دورها المتميز في الحيز الاقتصادي.

إذا كانت العولمة التالية استمرارا ليس إلا للعولمة الراهنة فإن هذا يعني إبقاء القرارات الكبرى التجارية والمالية والاقتصادية التالية خاضعة للمؤسسات فوق القومية القائمة والقائدة حاليا. كمجموعة السبعة (G-7) وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (World Bank) واللجنة الثلاثية(Trilateral Commission) (ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بينما تكتسب حفنة الشركات الكبرى وتكتلاتها الاحتكارية صفة العولمة الخالصة (A Full Global Status) وتستمر سطوة المجمعات الصناعية الحربية وأجهزة الاستخبارات والجنرلات وإمبراطوريات الإعلام الاحتكارية؟

غير أن الأمر يختلف جدا إذا كانت تشكلت العولمة القادمة من خلال القطيعة مع النزعات المتطرفة للاقتصادوية الليبرالية الجديدة الخالية من الديمقراطية اللاغية للمكاسب الاجتماعية، أي إذا اعتمدت العولمة القادمة على الفصل بين السوق ومجالها الحيوي والمجتمع ومجاله الحيوي الثقافي. إن عولمة بديلة كهذه تقوم على التوازن المستهدف باستمرار بين العمل ورأس المال وبين تحقيق الربح لدى المؤسسات والأفراد ومضاعفة الخدمات على صعيد المجتمع وبين استخدام الطاقة والموارد وترشيدها .

هل تبقى الديمقراطية في نظام العولمة التالية مثلما هي في نظامها الحالي ديمقراطية بالوساطة وتبقى الممارسة الديمقراطية المحصورة بالحق الانتخابي وممارسته ؟ أم أنها ستكون عولمة مختلفة تتسع الديمقراطية فيها متجاوزة بعدها الوطني أي القطري (المتعارف) عليه لتشمل أبعادا ثلاثة جديدة وهي الأبعاد العالمية والإقليمية والقطرية لتشمل المستويات والاقليمية والقطرية معطية الكتل الإقليمية والدول القطرية مكانة قانونية ومؤسسية تحقق بها التوازن مع السلطة العالمية وصلاحياتها ؟ وهل ستكون عولمة مختلفة أيضا إذ تتسع

الديمقراطية فيها عما هي عليه في نظام العولمة الراهنة لتشمل التكنولوجيا وسلطة تجديدها من جهة والبت في تقادمها وخروجها من العمل من جهة أخرى؟

٧- تفعيل أدوار الحكومات الوطنية والاحزاب السياسية والنقابات العمالية والمنظمات الأهلية على أساس الديمقراطية

لقد تبين من تجربة السلطة والحكم في نظام العولمة الرأسمالية الراهنة أن عولمة الاقتصاد وخاصة منها تحرير التجارة وتحرير الاستثمار قد شجعت على ترسيخ السطوة والصلاحيات والنفوذ التي يملكها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ودمجهما في منظومة الأمم المتحدة ونشر هيمنتهما الفكرية والمؤسسية على وكالات الأمم المتحدة من جهة والمؤسسات الإنمائية الإقليمية من جهة اخرى وها هي منظمة التجارة العالمية تبسط نفوذها لتضيفه إلى نفوذ الصندوق والبنك الدوليين، كما أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) توشك أن تمد شبكة عالمية لنفوذها ترفد وكالة أخرى جديدة تم تأسيسها وهي وكالة الضمان المتبادل للاستثمار (MEGA) التابعة للبنك الدولي، لكن الحكومات وخاصة منها حكومات الدول النامية محدودة السلطة وتتقلص سيادتها باستمرار بحيث أنها تعجز عن مواجهة الهجمة التوسعية للوكالات العالمية فوق القومية ومحاورتها ندا لند وبكفاءة . وبينما تتجاهل المؤسسات العالمية والحكومات الغربية المذكورة الاحزاب والمنظمات النقابية القائمة مؤثرة التعاون مع هيئات اهلية صغيرة الحجم محدودة النفوذ مفتقدة للاستقلال المالي ومناوئة في الوقت نفسه لحكومات بلدانها مقربة بالمقابل ومدعومة من الحكومات والمؤسسات الغربية.

لذلك يكون منطقيا أن تتطلب البدائل الديمقراطية للعولمة دورا اكثر فعالية تضطلع به الحكومات في الدول النامية ويقابله دور يبزّه فعالية للاحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية ويعزز هذا الدور وذاك دور أكثر فعالية وأكثر وأوضح انتماءا وأوسع مشاركة تقوم الجمعيات والمنظمات الأهلية التنموية منها والاجتماعية. بيد أن نجاح هذه الأطراف الثلاثة جملة وتفصيلا في الاضطلاع بأدوار متناغمة متكاملة يبقى مرهونا بتوسيع الديمقراطية وبالالتزام بها وإحسان ممارستها لصالح المجتمع والوطن .

٨- تطور الصين: من الاشتراكية الماوية ومقاطعة الأسواق الرأسمالية إلىاشتراكية السوق والاندماج الجديد في نظام السوق العالمي

أدى الخلاف العقائدي والسياسي بين الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية ولاسيما بعد المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي عام ١٩٥٦ إلى استقلال الصين بخطها ومنهجها عن الاتحاد السوفياتي والاشتراكيات الأوربية الحليفة لهم. وبعد تقلب السياسة الصينية بين تطرف وآخر نقيض له استنتجت قيادة الحزب الشيوعي الصيني بأن من مصلحة الصين أن تنفتح اقتصاديا وخاصة من خلال تحرير التجارة والاستثمار واختارت بدءا من عام ١٩٧٩ تطبيق برنامج لتسريع النموالاقتصادي باعتماد نظام السوق في شرق الصين وجنوبها ينافي فكرة البتر أوالانفصال العضوي عن اقتصاد السوق العالمي.

إنها لمفارقة حقا أنه بينما كان هؤلاء الاقتصاديون يكتبون ويحاضرون عن فك الصين ارتباطها بالاقتصاد الرأسمالي الدولي، اختار هذا البلد الآسيوي العملاق اقتصاد السوق والاندماج بقوة وإن على مرحلتين في الاقتصاد الرأسمالي العالمي إطاراً وسبيلاً إلى التطوير والتحديث. حولت القيادة الصينية خلال الفترة (١٩٧٩ - ٢٠٠٠) إلى اقتصاد السوق النصف الشرقي والجنوبي من البلاد ، وتحول هذه القيادة بدءاً من مطلع هذا القرن الجديد النصف الشمالي والغربي من البلاد إلى اقتصاد السوق أيضاً وبذلك يتوسع دمج الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي ليشمل الصين بأسرها.

حقا أن الصين لم تستبعد البتر أوفك الإرتباط فحسب وإنما اختارت وراحت تحقق بنجاح إندماج شرقها وجنوبها في اقتصاد السوق العالمية وذلك من خلال إجتذاب ما يناهز ٣٣٥ مليار دولار من الإستثمارات الأجنبية المباشرة ونحو١٦٥ مليار دولار من القروض الإستثمارية خلال الفترة المذكورة (١٩٧٩ - ١٩٩٩) لقد اختارت الصين أن تستبعد أوتلغي الإنفصال عن الاقتصاد العالمي، وهذا يعود إلى أن إندماجها في الأسواق العالمية عزز أداءها الاقتصادي ومكنها من المحافظة على معدلات عالية جداً من النموالسنوي.

في نهاية شهر نيسان إبريل من العام الجاري ٢٠٠٤ انعقدت الدورة الثالثة السنوية لمنتدى بواو الاقتصادي الدولي في البلدة تحمل اسم المنتدى نفسه في مقاطعة جزيرة هاينان في اقصى جنوب الصين . وكان المنتدى قد اسس عام ٢٠٠١ منطلقاً واطاراً لتحقيق انفتاح الدول الاسيوية على بعضها بعضا وعلى العالم . تحدث الرئيس الصيني هوجينتا وخلال الدورة المذكورة فعرض جوانب من تجربة التنمية الصينية خلال خمسة وعشرين عاما مضت وبين ان الصين قد حققت نموا اقتصاديا في تلك الفترة بمعدل ٩ر٤ بالمائة وأنها تحولت في نهايتها إلى سادس أكبر اقتصاد ورابع أكبر دولة متاجرة في العالم وأكبر مستورد في آسيا وأن استثمارات الصين في الخارج قد زادت بمعدل ٢٠ بالمائة. لكن معدل الدخل الفردي في الصين لم يرتفع الا ألف دولار سنوياً مما جعل الصين في المرتبة المائة بين دول العالم من حيث الدخل الفردي.

تواصل النموالاقتصادي بمعدلاته السنوية العالية الاستثنائية مقروناً بانتشار التكنولوجيات الجديدة العالية في قطاعات المعلوماتية والحاسوب والاتصالات والتقانة الحيوية في الاقتصاد الصيني خلال السنوات الأخيرة بشكل أوسع وبوتيرة أسرع مما في الفترة الماضية ١٩٧٩ -١٩٩٩. وإذ يزداد انتشار

التكنولوجيات المتقدمة وتطور قطاعاتها اتساعا ويتواصل النموالاقتصادي بمعدلات عالية على نحواستثنائي يتوقع أن تحقق الصين خلال ربع القرن القادم (أي نهاية الفترة الجديدة التي تتلوالفترة السابقة المذكورة) قفزات متوقعة في معدل الدخل الفردي في الصين بحيث يرتقي الاقتصاد الصيني بصورة محتمة إلى مصاف الاقتصادات العظمى حجماً وتطوراً ويصبح قوة أساسية محركة للاقتصاد العالمي.

ركز الرئيس هوجينتا وفي كلمته في منتدى بواو لدول آسيا على أولوية التنمية الاقتصادية القصوى لدى الصين حيث ستتبع هذه طريقاً للتنمية تعتمد على الإنتاجية العالية وتستهدف الحياة الرغيدة إلى جانب نظام ايكولوجي (أي بيئي) سليم وتوازن تنموي بين البشر والطبيعة وبين الاقتصاد المحلي والانفتاح العالمي(١٣).

تبدو لنا هذه المفردات القيمية كما حددها رئيس جمهورية الصين وكأنها ترجمة معاصرة للمجتمع رفيع التطور شديد الوفرة والرخاء الذي تخيله **كارل ماركس وفريدريك انجلز** فوصفاه في كتابهما البيان الشيوعي واعتبرا ذلك المجتمع مدخلاً لتحقيق الحلم الشيوعي. إلى هذا نضيف قرار الصين التاريخي بالمفارقة المفاهيمية **"اشتراكية السوق "** التي طرحها قادة الحزب الشيوعي الصيني وسعوا ويسعون إلى تطبيقها في تحد فكري وتطبيقي لم يسبق له مثيل لدعاة اقتصاد الاشتراكية القائم على التخطيط المركزي ودعاة السوق المرتبطة بالرأسمالية النافية للاشتراكية سواء بسواء .

ألا يجوز لنا بذلك التساؤل عما إذا كانت الصين متجه بحجمها البشري العملاق وصعودها الاقتصادي الجبار وجمعها الفريد(الذي يبدوعجيباً مستحيلاً) بين الدولة الشيوعية بقيادة حزبها الشيوعي ونظام السوق الناظمة للأسعار (المرتبط تاريخياً بالرأسمالية) إلى مواجهة خيارين في نهاية الفترة الجديدة (ربع القرن الحالي) والمفاضلة بينهما والأخذ بأحدهما. هذان الخياران هما أولا التحول النهائي جملة تفصيلاً من دولة الحزب الشيوعي الساعي إلى الشيوعية والاقتصاد المعتمد على السوق التي تحكم الصين وتقود نهضتها العارمة بل صعودها الذي لا يقهر إلى دولة رأسمالية عظمى مكنتها مرحلة الشيوعية السابقة من اختزال التاريخ وتجاوزالتخلف والاندماج في الاقتصاد العالمي؟ أما الخيار الثاني أوالبديل فهوإنقلاب الصين في نهاية العقدين القادمين)أوبعدهما بقليل) مع بلوغها ذروة من التحديث التكنولوجي والتطور الاقتصادي والوفرة والرغد الاجتماعي إلى مجتمع شيوعي ديمقراطي متقدم منفردة بذلك عن بقية العالم المحكوم بالعولمة الرأسمالية.

غني عن القول أن الاحتمال الأخير قد يبقى مضاربة فكرية لكنه بكل الأحوال يستند إلى خصوصية الصين على الصعيد العالمي باعتبارها قارة قائمة بحد ذاتها وتمثل بسكانها ربع البشرية.

هذا هوالسؤال الكبير أوهي المراهنة الكبرى إن لم نقل المضاربة الفكرية الكبرى على مآل الصعود الاقتصاد الصيني صعوداً لا يقاوم خلال العقود القليلة القادمة بأكثر مما تحقق خلال العقود القليلة الماضية.

ولكن ماذا عن بقية القارة الآسيوية؟ هل تستطيع هذه القارة الاسيوية أن تكسر حلقة التبعية التي كبلتها قروناً وأخرت تطورها ؟ هل تنجح دولها في تنوع أشكال التعاون الثنائي والاقليمي والقاري على أساس المنفعة المتبادلة إذا كانت الدول الآسيوية منقسمة إلى دول حديثة التصنيع أونمور اقتصادية تشارك بصورة مضطردة في تحريك الاقتصاد العالمي ودول أخرى متخلفة نامية، فهل تتطور هذه الدول بمجموعتيها منفصلة عن بعضها بعضا أم تتلاقى وتتكامل وتندمج تجاريا واقتصاديا بالتلازم مع نموها الاقتصادي؟

ننوه هنا باهتمام الصين اهتماما خاصا بالتعاون الآسيوي في المجالات الاقتصادية. تهتم الصين بالتعاون الاسيوي الباسيفيكي واسع النطاق في إطار نادي التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسيفكي آبيك (APEC) لمواكبة الطفرة التكنولوجية نحوالاقتصاد الجديد والتحرير التجاري والمالي صيغة للتعاون بين ٤٦ دولة تتراوح بين الدول العظمى كالولايات المتحدة والصين واليابان والدول الإقليمية كالبرازيل والمكسيك وكوريا ودول نامية أخرى مثل التشيلي ودول ضمن أقل الدول نموا مثل غينيا الجديدة .

لكن الصين تهتم أيضا بالتعاون مع الدول الآسيوية وإقامة علاقات اقتصادية مميزة معها والانضمام إلى منظمات إقليمية تشترك فيها وإياها. وهكذا مثلا أنشأت الصين منتدى بواوالسنوي الدولي فأصبح منطلقاً لانفتاح دول آسيا على بعضها بعضا وعلى العالم؟ وهذا التوجه نحوالانفتاح والتعاون في آسيا يلبي المطامح إلى تأمين التنمية المستدامة في ظروف التهديد والاحتلال والتوتر التي تحاصر مناطق شاسعة ودول عديدة من قارة يقطنها نصف سكان العالم ؟

لقد عقدت على هامش منتدى بواوطاولة مستديرة تم خلالها التأكيد على أهمية التعاون الإقليمي في مجال الطاقة لضمان استمرار التنمية وقال الخبراء المشاركون : إن استمرار النموالمتسارع في شمال شرق آسيا سيزداد الطلب على الطاقة وتحتل آسيا المركز الخامس عالمياً في الطلب على الطاقة ويأتي ٩٨ بالمائة من نسب الطلب على الطاقة من الصين واليابان وكوريا الجنوبية وطالب **ماكونوساتافي** العضوالمنتدب لشركة نيبون اويل بالحفاظ على سعر النفط الاقليمي وزيادة التعاون مع روسيا ودول جنوب شرق آسيا في مجال الطاقة

وعودة إلى الصين فان رئيسها **هوجينتاو** دعا دول آسيا إلى تجديد شباب القارة عبر شراكة شاملة وثيقة تتسم بالمساواة والمنفعة المتبادلة والحوار والتعاون وتستند إلى ميثاق الامم المتحدة ومبادئ التعايش السلمي الخمسة. لقد ركز على اقامة

علاقات تعاون مخلص بعيدة عن التحيز أوالمواجهة ولا تستهدف أطرافاً ثالثةً.

كذلك أكد جينتاو أهمية تسريع الوحدة الاقتصادية الإقليمية وذلك بإقامة نظام للتعاون بين المستثمرين وتأسيس سوق للأوراق المالية وتعزيز البناء المؤسسي لأشكال التعاون كافة بحيث تعزز التفاعل الثقافي بين الدول الاسيوية، لكن لابد من القول في الوقت نفسه أن خيار الصين بالاندماج بالاقتصاد العالمي وظاهرة العولمة الجديدة يعود أيضا إلى ضخامة اقتصادها الوطني مقارنة بالاقتصاد العالمي وضخامة فرصها في النمو بقوة سوقها وعوامل اقتصادها الداخلية الأخرى، فالصين تستطيع أن تشعر بالثقة والإطمئنان إلى مستقبل نموها وقدرتها على ممارسة سيادتها وحرية قرارها. أما الدول الأخرى عموما فإن حجمها الاقتصادي متواضع وقوتها العسكرية محدودة وقدرتها على تأكيد سيادتها الاقتصادية ضعيفة مقارنة بحجم الاقتصاد العالمي وقوة الدول العظمى وأحلافها العسكرية وهيمنة المؤسسات المالية العالمية والشركات الكبرى الدولية ومتعددة الجنسية، لذلك تتخوف - خلافاً للصين - نخب ودول كثيرة في عالم الجنوب من مغبة اندماجها في الاقتصاد العالمي.

الباب الثامن: إصلاح الأمم المتحدة ودمقرطة المؤسسات فوق القومية

١- تراجع دور الأمم المتحدة منذ بدء العولمة الجديدة وضرورة تطويره وتفعيله.

ارتقى تدويل الاقتصاد والسياسة إلى مستويات عالية خلال القرن التاسع عشر وبدلا من النزاعات الثنائية سادت التكتلات المتنافسة المتناحرة متعددة الأطراف ودخلت القوى العظمى حروبا ثنائية وجماعية وعرف الناس تتالي الثورات والثورات المضادة كما عرفوا الحروب المدمرة وبلغت هذه المنازعات ذروتها باندلاع أول حرب عالمية بين القوى العظمى الأوربية والآسيوية. لكن هذا الاقتتال فتح ثغرات في النظام الرأسمالي الإمبريالي الغارق في حروب التدمير حتى الأذنين مما سمح لحركات التحرر الوطني في المستعمرات وحركة العمال الاشتراكية الثورية في روسيا القيصرية أن تنشق عن النظام المذكور منتزعة حريتها وسيادتها مما زاد العلاقات الدولية تعقيداً وتأزما.

في الوقت نفسه كان قادة الدول الإمبريالية العظمى يتشاورون وينسقون فيما بينهم ويخططون لتقسيم العالم من جديد وتحديد نفوذهم فيه وفقا لنسب القوى القائمة، كما دفعوا نحو إيجاد شرعية دولية تخدم مصالحهم وتمنحهم الغطاء القانوني والسياسي ليتحكموا في العالم وهكذا انتهوا إلى تأسيس عصبة الأمم المتحدة وكانت هذه الهيئة بذلك أول تأسيس لنظام دولي شامل. بيد أن هذا التأسيس.

لم تسفر الحرب العالمية الثانية عن سقوط النازية والفاشية فحسب وإنما أدت أيضا إلى إنحسار النظام الكولونيالي عن المستعمرات والدول التابعة لها، فقد استقلت الهند واستقلت سورية وتونس والمغرب ثم استقلت دول افريقيا جنوب الصحراء كما أدت إلى ظهور أغلبية من الدول حديثة الاستقلال تقع في الجنوب.

ما أن اتضحت نتائج الحرب حتى سارعت الدول المتصرة إلى الدعوة إلى اجتماع عقد سنة ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو في الولاياتى المتحدة لإنشاء منظمة عالمية جديدة تحل محل عصبة الأمم المتحدة وكان هذا أمر متوقعا من هذه العصبة كانت أداة في خدمة الدول الامبريالية بصفة أساسية وقد ابتكرت نظام الانتداب ومنحته للدول العظمى المسيطرة لتستعمر الدول والشعوب بحجة أنها مفوضة من عصبة الأمم لترقية هذه الدول والشعوب ورفع مستواها لتصبح أهلا لإدارة شؤونها بنفسها. ولا ليس هذا منطق العنصرية الاستعمارية بعينه الذي مكن بريطانيا وفرنسا من تقسم منطقتنا العربية وتجزئتها واستعمارها.

تشكلت منظمة الأمم المتحدة في مناخ عالمي يختلف كليا عن مناخ الحرب العالمية الأولى التي تشكلت فيه عصبة الأمم فقد كانت الحرب العالمية الأولى اقتتالا بين الدول الامبريالية على المستعمرات بينما كانت الحرب العالمية الثانية من طبيعة مزدوجة اقتتالا بين الدول الامبريالية الديمقراطية البرلمانية والدول الامبريالية النازية والفاشية، لكنها كانت أيضا وفي الوقت نفسه صراعا مصيريا بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفياتي وخلال هذه الحرب تمازجت نضالات التحرر الوطني والحرب لدحر النازية والفاشية وقد برز هذا خير ما برز في تنادي القوى الديمقراطية والجمهورية إلى الدفاع عن الجمهورية الاسبانية ضد التمرد العسكري الفرانكاوي المدعوم من القوى الفاشية.

ثمة عناصر أخرى عديدة تدخلت أيضا في توجيه مؤتمر سان فرانسيسكو التارخي وجهة ديمقراطية وبالتحديد إقامة منظمة تمنح صوتا واحدا لكل دولة وخاصة في الجمعية العمومية للمنظمة الجديدة لكن مسيرة الانسانية نحو المساواة وكفاح الشعوب لخوض العدالة لم تكن قد وصلت إلى غايتها فالقوى الحليفة ضد النازية كانت متناقضة وبعض قادتها يحلم بتجويل بنادق جيوش الحلفاء الغربيين إلى صدور الحليف السوفياتي الاشتراكي.

إن الانتصار على النازية والفاشية لايعني الانتصار على الكولونيالية ولذلك فإن ديمقرطية الأمم المتحدة لم تأت كاملة بل جاءت منقوصة حيث أعطت تميزا للدول الكبرى على الدول الأخرى بمجلس الأمن سواء من حيث العضوية الدائمة أو من حيث استعمال حق النقد الذي يسمح للدول دائمة العضوية بل حتى لأية واحدة منها منفردة في تعطيل أي قرار. استخدم الاتحاد السوفياتي حق النقد مرات عدة لنصرة الدول الضعيفة لكن الولايات المتحدة استخدمت حق النقد نفسه مرات لاتحصى

لتحول دون ممارسة الشعب العربي الفلسطيني حقوقه المشروعة.

خلال الفترة التاريخية الممتدة من قيام منظمة الأمم المتحدة انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي ١٩٤٥-١٩٩١ ساد العالم نظام ثنائي تناقضي وسادت حرب باردة ببروز قطبين عالميين هما الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي وعلى الرغم من أن عوالم عدة قد خففت من غلواء الصراع بينهما في الأمم المتحدة وخارجها كتملك الطرفين ولاحقا دول أخرى ولاسيما بريطانيا وفرنسا والصين القنبلة النووية مما خلق توازن الرعب الذي ردع الجانبين عن الحرب المباشرة. كذلك أحدث تعزز الصين الشعبية ودخولها الأمم المتحدة وفق تسوية تاريخية مع الولايات المتحدة تبدو من أوجه عدة في صالح الصين وتبدو من جانب الولايات المتحدة وسيلة لإدخال الرأسمالية وتعميمها في الصين بأمل هزم الشيوعية فيها. كذلك كان مؤتمر باندونغ وظهور حركة الحياد الإيجابي ولاحقا مؤتمر دول عدم الإنحياز عاملا تاريخيا كبير الأهمية في تجميع صفوف دول الجنوب وتنسيق تدخلها لتصفية الاستعمار ولجم العدوانية الأميركية.

بذلك قامت منظمة الأمم المتحدة بدور إيجابي بالقدر الذي تحقق فيه توافق بين الدول أو كان الخلاف قابلا للاحتواء ويضيق المجال هنا عن تحليل دور الأمم المتحدة في الفترة المدروسة هنا أي حتى مطلع السنوات التسعين.

لكن منظمة الأمم المتحدة لم تقم بدور سياسي محض وإنما اضطلعت أيضا بدور إنمائي إلى جانب دورها الإنساني التقليدي في ظروف الكوارث والزلازل والحروب. إن استقلال المستعمرات والمناطق التابعة لها والتقاء دولها المستقلة مع الاتحاد السوفياتي ودول أخرى محايدة (الدول الإسكندنافية) قد ساعد على تطوير نظام المنظمة العالمية وتحديا تطوير الأقسام الفنية الإنمائية في امانتها العامة إلى منظمات قائمة بذاتها قد أعطى دور المنظمة التارخي بعد إنمائيا ملحوظا، ولعل أمر يرمز إلى هذا الدور وعلاقته بظهور الدول حديثة الاستقلال وحركتها الحياد افيجابي والتعاون في المجال الإنمائي مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى هو اعتماد مبدأ المعونة غير المشروطة في تقديم المساعدات الفنية الاقتصادية (من الدول الصناعية المتطورة بالدرجة الأولى) إلى البلدان النامية .

ما أن انهار التوازن العالمي بانهيار الاتحاد السوفياتي وزوال المعسكر الاشتراكي حتى انفردت الولايات المتحدة بالتحكم العسكري والاستراتيجي (والسياسي بقدر كبير) بمصائر العالم. لقد طوعت الولايات المتحدة الأنظمة والسياسات لخدمة استراتيجتها الجديدة التي تضمنت تغير أولوياتها وإعادة نشر قواها العسكرية وإقامة قواعد عسكرية جديدة في دول آسيا الوسطى والدول العربية.

فيما يخص الأمم المتحدة فإن المنظمة ظلت قائمة في غياب إرادة سياسية قادرة على تغيرها. لكن وظائفها وأدوارها خضعت لتغيرات كبيرة بما ينسجم ومصالح الولايات المتحدة أولا والمنظمات فوق القومية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) ثانيا. لقد فرضت الولايات المتحدة تحويل الدور الرئيسي للأمم المتحدة إلى دور شرطة عالمية أو بالأصح فرقة لإطفاء الحرائق الاقليمية وتثبيت الحلول المفروضة من الولايات المتحدة نفسها أو دول أخرى حليفة لها. بذلك جرى تقليص موازنة المنظمة المخصصة لدعم التنمية.

كان الرئيس رونالد ريجان - وهذه واحدة من مآثره الشخصية - قد تدخل بقوة فور انتخابه رئيسا للولايات المتحدة في مطلع السنوات الثمانين لتجميد أي نمو في نشاط الأمم المتحدة الإنمائي وتقليص موازنتها وأعداد العاملين فيها بنسبة الثلث دون تقليص أنشطتها (أو هكذا زعم الرئيس الأميركي الراحل في حينه).

إضافة إلى ما تقدم اتفقت الولايات المتحدة مع حلفائها الغربين جميعا ومع اليابان على تخلي منظمة الأمم المتحدة عن مبدأ المعونة غير المشروطة وأخذها تلبية لقرارهم بمبدأ المعونة المشروطة الأمر الذي يعني إضرارا بمصالح الشعوب النامية اقتصاديا كا ستخدام أموال مشاريع المعونة بمعظمها أجور لخبراء الدول الممولة لها أو توجيه المشاريع نحو أولويات ليست هي الأولويات المناسبة موضوعيا أو المعلنة محليا في البلدان المستفيدة .

أخيرا جرى تجميد الحجم الإجمالي للمعونة الرسمية الدولية إلى البلدان النامية عبر وكالات الأمم المتحدة الإنمائية الأمر الذي يعني انخفاضا في قيمتها الاقتصادية بفعل التضخم هذا في الوقت الذي تضاعف ويتضاعف فيه الفقر والبطالة في بلدان الجنوب وهو أمر يرتبط ارتباطا وثيقا في نظام السوق الذي فرضته الولايات المتحدة ومؤسسات برتن وودز على بلدان الجنوب وهو نظام يتصف بالتوازن غير العادل في الدخول من جهة ونشر البطالة من جهة أخرى.

في أخر شهر آيار/ مايو الماضي أنهى قادة الاتحاد الأوربي وأميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبب قمتهم الثالثة في مدينة غوادا لاهارا (وادي الحجارة) الواقعة على شاطئ المكسيك الباسيفيكي، فاتفقوا على تعزيز دور الأمم المتحدة تمهيدا لقيام عالما متعدد الاقطار.

وبشأن إصلاح الأمم المتحدة الذي كان أحد الموضوعات الرئيسة الموضوعة على جدول الأعمال ذكر بيان القمة أن المنظمة الدولية يجب أن تكون في مركز نظام تعددي "فعال" وقال الرئيس المكسيكي فيسنيت فوكس أن على أميركا اللاتينية ودول الكاريب والاتحاد الأوربي التي تمثل ثلث المقاعد في الأمم المتحدة أن تقوم " بدور راجح في إقامة نظام دولي جديد تمهيدا لقيام عالم أكثر أمنا وأكثر توازنا وإزدهارا وعدالة(١٤).

إن الحاجة ماسة لإقامة نظام عالمي ديمقراطي وإعادة بناء

منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها بما يخدمة قضايا العدل والمساواة والعمل والتقدم والرخاء والتضامن والسلام .

٢- منظمة التجارة العالمية - تحول رئيسي في قواعد التجارة متعددة الاطراف: (١٥)

لكن كثيراً من الناس والمنظمات وحكومات الدول النامية على امتداد المنظور السياسي لديهم مخاوفهم الخاصة بشأن إتفاقيات منظمة التجارة العالمية وكيفية التفاوض بشأنها ويرجع السبب في ذلك وبصفة جزئية الى كيفية تطور الإطار المؤسسي لنظام التجارة المتعددة الاطراف خلال السنوات الخمسين الأخيرة فقد كان تحول تحول الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) الى منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٥ بمثابة تحول في الصيغة نجم عنه اختلافات ملموسة بين النظامين فقد عني نظام الجات في المقام الأول بالتفاوض حول وصول السلع التجارية الى الاسواق(١٦) .

ولكن توسع نطاق منظمة التجارة العالمية ليشمل موضوعات جديدة وتدخلها في صنع السياسات المحلية وسلطة (التعهد الجامع) والربط بين التجارة والاستثمار وحماية حقوق الملكية الفكرية التطبيق الصارم لنظام تسوية المنازعات والرد الانتقامي على مستوى مختلف اتفاقات المنظمة قد وسع سلطة المنظمة لتضم التنظيمات والتشريعات والادارة ووضع السياسات المحلية ذات الاهمية الحيوية في عملية التنمية .

ولم تكتفي الاتفاقات التي عقدت مؤخراً في ظل نظام التجارة بالزام الاعضاء بتحرير تجارة السلع بل تعدتها الى التزامات باتخاذ اختيارات محددة في السياسات الخاصة بالخدمات والاستثمار والملكية الفكرية ويمكن لهذه الاختيارات ان تؤثر في الاموال والعمالة وملكية التكنولوجيا واقتناؤها ويعتقد كثيرون إن هذه التغيرات تربط التجارة العالمية في ظل منظمة التجارة العالمية بالتنمية البشرية بشكل اكبر بكثير مما قامت به الجات(١٧).

٣- القمة الأوربية -اللاتينية تنتقد التفرد وتدعو إلى عالم أكثر تعددية وإصلاح الأمم المتحدة وإصلاح المؤسسات فوق القومية شرط اخر لتحقيق عولمة بديلة ديمقراطية

اقيمت المؤسسات العالمية المسماة فوق القومية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (والمؤسسات الدولية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) على نمط الشركات الرأسمالية المساهمة بحيث تعكس سلطة التصويت والقرار توزع الاسهم وملكيتها، وتقوم بالتالي على سيطرة الأغنياء على الفقراء وسيطرة الشمال على الجنوب وسيطرة الدول على المواطنين، فهي بحاجة إلى إصلاح وتغيير ديمقراطي حتى تواكب اصلاحاً ديمقراطياً لعملية التعولم الجارية في الاقتصاد العالمي من خلال اسهامها في معالجة الاختلالات البنيوية التي تتصف العولمة بها.

وأنه لأمر ذو دلالة أن تنبثق عن مفاوضات دورة الأورغواي قيام نظام العولمة الرأسمالية الجديدة منظمة التجارة العالمية التي وإن لم تكن مماثلة في تنظيمها ديمقراطية الجمعية العامة للأمم المتحدة فإنها قريبة منها أي من حيث التمثيل المتكافئ للدول بصرف النظر عن حجومها ونفوذها، فهي اي المنظمة التجارية الجديدة تختلف من حيث نظامها عن التمثيل النخبوي والتصويت غير الديمقراطي اللذين فرضا على البلدان النامية في التمثيل والتصويت في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بموجب اتفاقات برتن وودز منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن.

الباب التاسع: اتفاقات التجارة الإقليمية والعولمة البديلة

١- اتفاقيات التجارة الاقليمية ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي في ضوء الخيارات العربية(١٨)

توفر إتفاقيات التجارة الإقليمية مزايا لأعضائها من خلال مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، والأسواق المشتركة وغيرها من الترتيبات التفضيلية، ويعتبر التكامل الاقليمي وسيلة تستفيد منها الدول، وتسهم في تنمية إقليم من الأقاليم، وفي مشاركة الدول والمناطق بفعالية أكبر في نظام التجارة الدولي. ويعتبر كثير من صناعي السياسات الاتفاقيات الاقليمية جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية تنموية شاملة للتكامل التدريجي والاستراتيجي مع الاقتصاد العالمي.

حتى عام ١٩٨٠، كانت أوربا الغربية المثل الوحيد على نجاح التكامل الاقليمي. وقد تغيرت الصورة عندما فشلت أطراف إتفاقية الجات في إطلاق جولة من مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف في جنيف في عام ١٩٨٢، وبسبب إنزعاجها من توقف العملية المتعددة الأطراف، بدأت الولايات المتحدة مفاوضات ثنائية تضمنت إتفاقيات تجارية إقليمية مع إسرائيل (١٩٨٥)، وكندا (١٩٨٩) وكندا والمكسيك (من خلال اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، أوالنافتا، في عام ١٩٩٣)(١٩) . في الوقت نفسه، واصل الاتحاد الأوروبي توسعه، وفي التسعينيات بدأ فيض من اتفاقيات التجارة الاقليمية الجديدة في التدفق.

انضمام الدول العربية المتوسطية الى منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي بجانب انضمامها الى منطقة التجارة الحرة العربية

" وقعت مصر في العام ٢٠٠١ اتفاق الشراكة الأوروبية الذي ينشئ منطقة تجارة حرة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي وبذلك أصبحت الدولة الخامسة من الدول العربية الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط التي أقامت منطقة تجارة حرة بعد المغرب وتونس والجزائر والأردن . في الوقت نفسه فإن هذه الدول أعضاء أيضاً في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ منذ أول كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨.

كذلك دخلت مصر مع الأردن وسوريا والعراق في اتفاق ينشئ منطقة تجارة حرة أكثر تقدماً وأكبر طموحاً من تلك التي تغطي الدول العربية إجمالاً ، إن اتفاق الدول الأربع يستهدف قيام اتحاد جمركي في مابينها بعد فترة انتقالية قصيرة .

نلاحظ أيضاً أن مصر عضو في مايسمى اتفاق الكوميسا،

وهو اتفاق على اقامة منطقة للتجارة الحرة مع عدد كبير من الدول الافريقية ، وكانت دول الكوميسا قد أعلنت أخيراً عزمها على تحويل منطقة التجارة الحرة فيما بينها الى اتحاد جمركي بعد خمس سنوات "(٢٠).

أبعد من منطقة التجارة الحرة ... الاتحاد الجمركي هو ماتحتاجه الدول العربية اليه

" ماهو المقصود بمنطقة التجارة الحرة وما الفرق بين ذلك والاتحاد الجمركي .أما منطقة التجارة الحرة فهي تعني إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية في ما بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل دولة بسياجها الجمركي وسياستها التجارية الخاصة في مواجهة الدول غير الأعضاء. وقد تكون إزالة الحواجز على التجارة البينية فورية، وقد تخضع لفترة انتقال حسبما تتفق الدول الأعضاء، وقد يكون الغاء الحواجز تاماً على كل التجارة البينية وقد تلغى تلك الحواجز أو تخفف على بعض السلع مع بقائها على البعض الآخر ، ففي حالة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على سبيل المثال، يتم الغاء الحواجز الجمركية تدريجياً خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات مع بقاء تلك الحواجز على مجموعة من السلع مذكورة في قوائم استثنائية ، ولكل دولة عضو أن تحدد تلك السلع التي تبقى خاضعة لحواجز جمركية مع ذكرها في القوائم الاستثنائية "(٢١).

المفاضلة بين خيارات الاندماج ومشاريعه الاقليمية والدولية المطروحة أولاً وبين خيارات مستويات التعاون والتكتل الاقليمي بهدف إعطاء الأولوية للتكامل الاقتصادي العربي سبيلاً للاندماج في العولمة.

تواجه الدول العربية قضية تجديد اندماجها في الاقتصاد العالمي أو تطويره وتشكل هذه القضية أساساً للمفاضلة بين الخيارات والسياسات المتعلقة بالنموذج الاقتصادي ودور الدولة ودور القطاعات العامة والخاصة والمشتركة والتعاونية وتلك المتعلقة بالتعاون والاندماج على المستويات الثلاثة العربي والاقليمي والعالمي .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الدول العربية تواجه أيضاً قضية تحديد مستوى تعاونها وتنسيق خياراتها وأولوياتها وسياساتها أي المفاضلة بين اقامة منطقة للتجارة الحرة البينية وهذه أدنى صيغ التعاون والاندماج الاقليمي أولاً وهذا هو الخيار الذي أخذت به الدول العربية علماً بأن أكثريتها حررت تجارتها الخارجية بصورة منفردة وانضمت أو أصبحت على وشك الانضمام الى منظمة التجارة العالمية . أما الصيغة الثانية فهي اقامة اتحاد جمركي اقليمي أي منطقة لها جدار جمركي موحد ثانياً ، وهذا مادعا اليه اقتصاديون عرب من مشارب مختلفة كالمرحوم الدكتور سعيد النجار والاقتصادي السوري الدكتور محمد الأطرش . أما الصيغة الثالثة تتحدد بتبني نموذج اقتصادي اقليمي وخطة عمل للتكامل الانمائي أو الانماء التكاملي الذي تمنح الأولوية فيه للتنمية المساعدة على تحقيق التكامل والاستثمار المساعد على النمو والتكامل الجماعيين

وهذا المستوى هو اعلى مستويات التعاون والتنسيق الاقليمي وهو يمثل في الوقت نفسه أعلى أولوية للتكتل والاندماج الاقليمي مدخلاً مشتركاً للدول الأعضاء في التكتل الى الاقتصاد العالمي كما هو شأن الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال مسألتان جوهريتان تحددان مدخل العرب الى التكامل الاقتصادي والى الاندماج من خلاله في الاقتصاد العالمي .

بالرغم من أن الاقتصادي المصري الكبير الراحل الدكتور سعيد النجار اشتهر بفكره الليبرالي وسعيه الدؤوب سواءً خلال عمله في مؤسسات بريتن وودز أو بعد استقراره مجدداً في بلده لإعلاء راية الليبرالية الاقتصادية وتحويل السياسات الاقتصادية في مصر وسائر الاقطار العربية نحو التحرير الاقتصادي، الا أنه فاجأ أنصاره وخصومه الفكريين على السواء خلال مفاوضات الشراكة المصرية - الأوروبية والشراكة السورية - الأوروبية بتوجيهه التحذير من تحول التجزئة الاقتصادية العربية التي ترتبت على التجزئة السياسية بفعل القوى الاستعمارية الى تشرذم الاقتصادات العربية وإفشال التوجه العربي نحو التكامل الاقتصادي نتيجة اقتصار المساعي العربية في هذا المضمار على صيغة منطقة التجارة العربية الحرة من جهة وانضمام دول عربية عديدة وبصورة منفردة الى اتفاقات الشراكة الأوروبية المتوسطية والاندماج بموجبها في اقتصاد الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. بهذا الصدد نبه الدكتور النجار في ندوة عقدت بدمشق في العام ٢٠٠١ (كما أشير اليه اعلاه) الى قصور منطقة التجارة العربية الحرة عن تلبية متطلبات الاندماج الاقتصادي العربي ومخاطر الشراكة الأوروبية عليه حيث صرح بالقول : " أما الاتحاد الجمركي فهو يمثل مرحلة للتكامل الاقتصادي اعلى من منطقة التجارة الحرة ، حيث لايقف الأمر عند الغاء حواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة فيما بين الدول الأعضاء ، ولكن يضاف الى ذلك توحيد تلك الحواجز في مواجهة الدول غير الأعضاء . بعبارة أخرى فإن الاتحاد الجمركي يستهدف ادماج كل المناطق الجمركية للدول الأعضاء في منطقة جمركية وحيدة.

تنتقل فيها السلع بحرية كاملة فيما بين تلك الدول مع العلم أن حلم التكامل الاقتصادي العربي مازال يداعب خيال الشعوب العربية وشريحة عريضة من مثقفيها وحكوماتها . وتجلى ذلك في الاتفاقات التي أنشأت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة /١٩٩٨/ ثم الاتفاق الأكثر تقدماً بين مصر ودول الهلال الخصيب ومحاولاتها تنشيط مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (بتعين شخصية مصرية لامعة رئيساً له وهو الدكتور أحمد جويلي).أضف الى ذلك الآمال التي أثارها تعين شخصية ذات شعبية كبيرة على الصعيد العربي (وهو السيد عمرو موسى) أميناً عاماً لجامعة الدول العربية" (٢٢).

يدعو الاقتصادي الكبير الراحل العرب صراحة الى اعادة النظر في خيارات الشراكة والاندماج التي أخذت الدول العربية بها قائلاً :

"تنبغي اعادة النظر في سياسة المناطق الحرة مع دول غير عربية وخصوصاً مع دول متقدمة مثل الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لوجود تعارض حقيقي بين المشروعين كما يتبين مما يأتي :

أولاً : ان اتفاق الشراكة الأوروبية في صورته الحالية ينطوي على تميز ضد السلع العربية لمصلحة السلع الأوروبية واليك على سبيل المثال ، السوق المصرية مع ملاحظة أن ما يصدق على كل الدول العربية العضو في منطقة التجارة الحرة العربية ، يقضي اتفاق الشراكة بأن السلع الأوروبية تدخل السوق المصرية دون أية حواجز جمركية أو غير جمركية وذلك بعد فترة انتقالية قد لاتتجاوز ثلاثة سنوات في حالة بعض السلع ، وقد تصل الى تسع أو اثنتي عشرة سنة في سلع أخرى . المهم بعد الفترة الانتقالية ستدخل السلع الأوروبية سوق مصر من دون ضرائب جمركية أو غيرها من الضرائب ذات الأثر المماثل .

أما السلع العربية المماثلة فإنها تخضع لضريبة جمركية قد تكون بالغة الارتفاع اذا كانت من السلع الموجودة على القوائم الاستثنائية ، وهذه القوائم تحتوي على عدد كبير من السلع . وفي أحسن الفروض فإن السلعة العربية تدخل السوق المصرية على قدم المساواة مع السلعة الأوروبية وذلك حيثما لاتكون على القوائم الاستثنائية . وغني عن البيان أن التكامل الاقتصادي العربي يتطلب عكس ذلك ، أي التمييز لمصلحة السلع العربية ضد السلع الأوروبية أو غير العربية .

ثانياً : ان الشراكة الأوروبية يغلق الباب تماماً أمام انتقال منطقة التجارة الحرة العربية الى درجة أعلى من درجات التكامل الاقتصادي .

فلا يمكن أن تتحول منطقة التجارة الحرة العربية الى اتحاد جمركي طالما كانت اتفاقية الشراكة نافذة المفعول . السبب يعود الى أن الاتحاد الجمركي يستهدف ادماج البلدان الأعضاء في منطقة جمركية وحيدة تنتقل فيها السلع بحرية كاملة فيها بين تلك الدول مع خضوع السلع المستوردة من دولة ثالثة لحواجز جمركية واحدة أياً كانت نقطة دخولها الى بلاد الاتحاد الجمركي أي أنه يستوي أن تدخل السلعة المستوردة من طريق مصر أو سورية أو الاردن أو العراق في حالة قيام اتحاد جمركي في مابينها .فهي في كل الأحوال تخضع للضريبة الجمركية والاجراءات نفسها.

تنص اتفاقية الغات على أن السياج الجمركي الخارجي يمثل متوسط الضرائب الجمركية التي كانت مطبقة في الدول الأعضاء عند إقامتها الاتحاد الجمركي فيما بينها، فإذا كانت الضريبة الجمركية على الأواني الخزفية المستوردة هي على سبيل المثال ٣٠بالمائة في مصر و٤٠بالمائة في سورية و٧٠ بالمائة في العراق و٢٠بالمائة في الأردن، فإن قيام الاتحاد الجمركي في ما بين الدول الأربع يعني أن تلك الأواني تدخل أي دولة منها تحت رسم واحد مقداره ٤٠ بالمائة وهو يمثل متوسط الضرائب الجمركية التي كانت مطبقة على تلك السلعة عند قيام الاتحاد فيما بينها ، ويصدق ذلك أيضاً على الحواجز غير الجمركية والاجراءات حيث تتوحد فيما بين الدول الأعضاء والفكرة في ذلك هي ألا يصبح السياج الجمركي الخارجي أشد مما كان عليه)(٢٣).

ثم يتساءل الدكتور النجار : **"والآن ماهي دلالة الاتفاق على منطقة تجارة حرة مع أوروبا بالنسبة الى مشاريع التكامل الاقتصادي العربي ؟ هل يوجد تعارض بين الاثنين أم أنهما يستطيعان السير معاً يداً بيد من دون أن يكون أحدهما عقبة في طريق الآخر ؟"**

يضيف المرحوم النجار : "لا أعرف أحداً أثار السؤال بهذه الطريقة الصريحة ، ومن المؤكد أنه لا توجد في هذه الأدبيات الاقتصادية العربية دراسة عن هذا الموضوع ولكن يبدو لي من الإقدام دون تردد على اقامة منطقة تجارة حرة مع أوروبا أن صانع السياسة العربي لايجد تعارضاً بين الاثنين بل يجد في مثل هذه الخطوة فائدة مؤكدة فهي في نظرة تفتح أمام الصادرات العربية للدول الأعضاء الباب على مصراعيه في سوق ضخمة مثل سوق الاتحاد الأوروبي ولابأس أيضاً من أن نضيف أسواق الدول العربية الداخلة في منطقة التجارة العربية ولابأس أيضاً من أن نضيف أسواق دول الكوميسا وإذا كان هناك يريد أن أن يقيم بالاشتراك معنا منطقة تجارة حرة رابعة أو خامسة ، فما هو المانع ؟ ولسان حالنا في مايبدو لي هو " مناطق حرة للبيع ".

في زحمة هذه الاتفاقات المتتالية ضاعت الفكرة الأصلية التي كانت تحرك الدول العربية ، كانت الفكرة في البداية هي الوحدة الاقتصادية من المحيط الهادر الى الخليج الثائر ، وكانت ثمرة تلك الفكرة إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية سنة /١٩٥٨/ وأعقب ذلك قيام السوق العربية المشتركة سنة /١٩٦٤/ ثم تراجعت الفكرة في عقد الستينات تحت مطرقة الانقسام بين الدول العربية الاشتراكية ذات التخطيط المركزي ودول الاقتصاد الحر ذات المشروع الخاص، وجاءت النكسة مع هزيمة /١٩٦٧/ثم الضربة القاضية على أثر معاهدة الصلح بين مصر واسرائيل وما أعقبها من قطيعة عربية بين مصر وشقيقاتها وهذه هي الفترة التي شهدت بروز التجمعات الاقليمية في العالم العربي مثل مجلس التعاون الخليجي في أوائل الثمانينات ثم الاتحاد المغاربي والاتحاد الاقتصادي العربي قرب نهاية الثمانينات . وجاءت الطامة الكبرى مع الغزو العراقي للكويت الذي أحدث شروخات عميقة في الصف العربي.

على رغم كل هذه المصاعب التي أحاطت محاولة انتقال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الى اتحاد جمركي طالما كانت اتفاقية الشراكة نافذة المفعول، السبب في ذلك كما ذكرنا

أن الاتحاد الجمركي يتطلب يام سياج جمركي واحد في مواجهة الدول غير الأعضاء فيه ومن ثم فإن الاتحاد الجمركي يتطلب تطبيق ضريبة جمركية واحدة على السلع المستوردة أياً كانت نقطة دخولها دول الاتحاد ولايتصور أن تدخل السلعة الأوروبية من دون قيود في احدى دول الاتحاد مع خضوعها لمتوسط الضريبة الجمركية اذا دخلت عبر دولة عربية أخرى، بعبارة أخرى فإن اتفاق الشراكة يعني بالضرورة تجميد صورة التكامل الاقتصادي العربي عند مستوى منطقة التجارة الحرة من دون زيادة.

ثالثاً:إن قواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاقات الشراكة سيؤدي الى التميز ضد السلعة المستوردة من دولة عربية ليست طرفاً في اتفاق الشراكة لمصلحة السلعة نفسها المستوردة من اسرائيل أو تركيا أو مالطا أو قبرص باعتبار أن هذه الدول أعضاء في منطقة التجارة الحرة مع أوروبا، تطبيقاً لذلك افترض أن مادة بتروكيماوية تدخل في انتاج البلاستيك اذا استوردت مصر (أو الاردن أو تونس أو المغرب) تلك المادة من اسرائيل، جاز لسلعة البلاستيك أن تدخل السوق الأوروبية من دون قيود، إذ أن تلك المواد تعتبر كما لوكانت منتجة في مصر. أما اذا استوردت السلعة نفسها من المملكة العربية السعودية فإن سلعة البلاستيك لاتدخل السوق الاوروبية الا تحت ضريبة جمركية مرتفعة ، وهذه نتيجة طبيعية لأن اسرائيل عضو في منطقة التجارة الحرة الأوروبية في حين أن المملكة العربية السعودية ليست كذلك ومن شأن ذلك تشجيع استيراد المدخلات من دولة مثل اسرائيل والابتعاد عن استيرادها من دولة عربية ليست عضواً في منظمة التجارة الحرة الأوروبية. بعبارة أخرى فإن قواعد المنشأ تستخدم لتحقيق اغراض سياسية تتمثل في تقوية الروابط التجارية مع دول غير عربية وإضعافها مع دول عربية أخرى.

رابعاً: إن السوق الأوروبية مع ضخامتها الفائقة وتنوعها بالمقارنة مع أي سوق عربية ستمارس قوة جاذبة هائلة لربط أسواق الدول العربية الاعضاء في اتفاق الشراكة بعجلة الاقتصاد الأوروبي وتمارس قوة طاردة للعلاقة فيما بين الدول الأعضاء والدول العربية غير الأعضاء في منطقة الجارة الحر الأوروبية. مما يزيد من هذا الاحتمال ماتتمتع به مؤسسات التمويل والائتمان والتسويق الأوروبية من قوة وضخامة بالمقارنة مع المؤسسات العربية المماثلة .

ألا يعني كل ذلك أننا أدرنا ظهرنا للتكامل الاقتصادي العربي من الناحية الفعلية مع استمرارنا في التعلق به من الناحية الفعلية مع استمرارنا في التعلق به من الناحية اللفظية

٢- منطقة السوق الجنوبية لدول امريكا الجنوبية(ميركوسور)(٢٤):

تعد السوق المشتركة لدول الجنوب (ميركوسور) واحدة من أكثر الأمثلة نجاحا في مجال التحالفات التجارية ولاسيما بين الدول النامية. وقبل ثلاثة أعوام أي في العام ٢٠٠١ احتفلت أمانة المنظمة ودولها الأعضاء (الأرجنتين، والبرازيل، والباراغواي، والأورغواي - بمرور عشر سنوات على تشكيل المنظمة. إضافة إلى دولها الأربع المؤسسة فقد انضمت بوليفيا وشيلي سنة ١٩٩٦ كعضوين مشاركين.

كان التخطيط قد وضع لتبدأ منظمة **(الميركوسور)** كمنطقة تجارة حرة ومن ثم تتحول إلى اتحاد جمركي وإلى سوق مشتركة في نهاية الأمر.

المنظمة اتحاد جمركي يمثل حالياً ٧٠ بالمائة من تجارة أميركا اللاتينية. ويقدر الناتج المحلي الاجمالي المجمع لأعضائها بحوالي تريليون دولار أمريكي ويبلغ عدد سكان الدول الأعضاء فيها ٢٣٠ مليون نسمة، مما يجعلها أكبر تكتل تجاري بعد الاتحاد الأوروبي ودول رابطة التجارة الأمريكية الشمالية الحرة (NAFTA - North American Free Trade Association) - لقد حققت منظمة ميركوسور نجاحاً في عدة جوانب، كما حققت مكاسب اقتصادية كبيرة لأعضائها: فبين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٩، نمت التجارة بين أعضائها بأكثر من ٢٠٠ بالمائة، كما شهدت منطقة أميركا اللاتينية أكبر نمو في التجارة داخل المنطقة مقارنة بالنمو التجاري في المناطق الأخرى من العالم. ولكن تفاوت الدخل بين الدول الأعضاء ما زال مستمراً إلى حد كبير، وما زال أكثر من ٣٧ بالمائة من مواطني الدول الأعضاء في الميركوسور يعيشون تحت خط الفقر. إضافة إلى ذلك، كان التعاون بين الأعضاء محدوداً في المجالات غير الاقتصادية، كما لم يتمكن الأعضاء من التوصل إلى اتفاق حول عدة مسائل بما فيها اتخاذ موقف موحد في المفاوضات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة في الأميركتين - حتى قبل الأزمة الأخيرة في الأرجنتين.

من منظور التنمية البشرية، بالرغم من اتخاذ بعض الخطوات المبدئية بشأن السياسات المشتركة للتعليم والمخدرات، فلا يوجد تعاون حول انتقال العمالة، ومعايير العمل أوالبيئة. مع ذلك، ربما كان للميركوسور أثر إيجابي على الإدارة الديموقراطية في الدول الأعضاء جراء تعديل ميثاقها في عام ١٩٩٦ (بعد محاولة إنقلاب مخططة في بارجواي)، والذي استبعد رسمياً تدخل اي دولة "تتخلى عن الممارسة الكاملة للمؤسسات الجمهورية".

إن نجاح التجمعات الإقليمية في عصر العولمة الجديدة الراهنة يتحدد بصفة عامة بهامش المزايا الإضافية الذي تستطيع الدول الأعضاء في تجمع إقليمي نيلها بأكثر مما تستطيع عبر علاقاتها مع دول او كتل اقتصادية خارجية أو مع الاقتصاد العالمي إجمال.

كذلك يمثل التعاون في المجال الاجتماعي إجمالا ومجال العمالة تخصيصا عاملا في تعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء في تجمع إقليمي مشترك. وفي حالة الميركوسور فقد تم اتخاذ

بعض الخطوات المؤسسية لمواجهة الآثار الاجتماعية لتحرير التجارة في الدول الأعضاء في الميركوسور، ولكن النتائج كانت متفاوتة. فالقضايا الاجتماعية المصاحبة للتكامل الاقتصادي تم تجاهلها إلى حد كبير، حتى قامت الجهود المنظمة في المنطقة بالضغط من أجل إيجاد مجموعة عمل تتناول موضوعات علاقات العمل والتوظف والضمان الاجتماعي. وانصب تركيز المجموعة في سعيها لدراسة وضع العمالة في المنطقة، على قضايا المصالح التجارية والتنافسية في مجال الأعمال.

تم إنشاء منتدى للاستشارات الاقتصادية والاجتماعية في العام ١٩٩٤، لتمثيل القطاع الخاص في الدول الأعضاء في الميركوسور. وفتح المنتدى منذ إنشائه أبوابه لفاعلين آخرين، بما في ذلك المنظمات العمالية وجماعات حماية المستهلك والجامعات وجماعات البيئة (اسبينو، ٢٠٠٠). ولكنه لم يسمح بدخول المنظمات النسائية أو الهيئة الحكومية التي تهتم بتنمية المرأة.

إنها لمفارقة أن ينموعدد إتفاقيات التجارة الاقليمية في زمن تتسارع فيه العولمة الاقتصادية رغم إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥، والآن يوجد الكثير من هذه الاتفاقيات. وبالرغم من أن نحو٦٠٪ من الاتفاقيات الإقليمية السارية في نهاية ٢٠٠٠ كانت بين الدول الأوربية، فإن الاتفاقيات التي شملت دولاً نامية شكلت نسبة ١٥٪ كما أن جميع الدول النامية تقريباً أعضاء على الأقل في اتفاقية إقليمية واحدة أواثنتين، في حين أن تشيلي طرف في ١١ إتفاقية على الأقل.

٣-التوافق مع أنظمة منظمة التجارة العالمية(٢٥)

يعتبر التوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية أمراً هاماً بالنسبة إلى كثير من الدول النامية التي تدخل في اتفاقيات التجارة الاقليمية، سواء أكانت هذه الاتفاقيات تقتصر على دول نامية أخرى، أوكانت تضم دولا صناعية أيضاً. ولكن مسألة التوافق تتطلب حرصاً وعناية لأن أنظمة منظمة التجارة العالمية تختلف بالنسبة للنوعين من الاتفاقيات. فشرط التمكين في منظمة التجارة العالمية ينطبق على الاتفاقيات بين الدول النامية، إذ يوفر لها شروطاً أفضل، ويعتبر التوافق تحدياً أكبر في نطاق إتفاقيات التجارة الاقليمية بين الدول النامية والصناعية. والقاعدة المطبقة لمنظمة التجارة العالمية في هذا الخصوص هي المادة ٢٤ من الجات، والتي - رغم بعض المرونة فيها - لا توفر معاملة خاصة وتمييزية للدول النامية. لهذا، فهناك تخوف ألا توفر المادة التغطية القانونية الكافية لاتفاقيات التجارة الاقليمية كالاتفاقيات التي قد يجري التفاوض بشأنها بين الدول الأفريقية، ودول الكاريبي والباسيفيكي من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، حيث إن الاختلافات الهائلة في مستويات التنمية تستدعي بصورة مشروعة وجود مرونة أكبر ومعاملة غير متماثلة، وعليه ورغم الاعتراف بأن التوافق مع منظمة التجارة العالمية هو المبدأ الراجح في العديد من اتفاقيات التجارة الاقليمية، إلا أنه يجب أن يوازيه التوافق مع القواعد الجديدة للمنظمة التي تأخذ في اعتبارها، وبشكل أكثر ملائمة مسألة التنمية البشرية ومصالح الدول النامية.

لقد سادت حتى الآن سياسة من البراغماطيقية التي سمحت بتطبيق إتفاقيات التجارة الاقليمية دون موافقة رسمية من أعضاء منظمة التجارة العالمية. لكن أنظمة المنظمة التي تنطبق على الاتفاقيات الاقليمية يمكن أن تتغير، نظراً إلى ما تتضمنه روزنامة الدوحة من "المفاوضات التي تهدف إلى توضيح وتحسين القواعد والإجراءات التي تطبق على إتفاقيات التجارة الاقليمية"(٢٦) (١٣). ويقع على الدول النامية، بمساعدة شركائها من الدول الصناعية في اتفاقيات التجارة الاقليمية، مسئولية التأكد من أن أية تغييرات في قواعد منظمة التجارة العالمية بموجب برنامج عمل الدوحة لا تحد من إمكانات التنمية التي توفرها هذه الاتفاقيات، أوتسمح لخيارات سياسات التنمية البشرية أن يقيدها شرط "منظمة التجارة العالمية وأكثر" في مجالات تهم الدول النامية، مثل إتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية والزراعة والمنسوجات والملابس، والاستثمار والخدمات والبيئة والعمل.

٤- الآفاق المتاحة أمام إتفاقيات التجارة الاقليمية(٢٧)

الطفرة التي شهدتها إتفاقيات التجارة الاقليمية كشفت الاهتمامات والمناقشات الخاصة بتعزيز المصالح الوطنية والمحلية جنباً إلى جنب مع أنظمة التجارة الدولية. وقد اكتسبت الجهود الخاصة بإدراج أهداف التنمية البشرية والحد من الفقر في إتفاقيات التجارة الاقليمية (والمتعددة الأطراف) أهمية ودعماً أكبر في مواجهة اقتصاد عالمي يسير بسرعة نحو التحرير - خصوصاً بسبب التخوف من التأثير السلبي بالاتفاقيات على التنمية البشرية.

بالرغم من الفرص الجديدة التي يوفرها تحرير التجارة المتعددة الأطراف والتجارة الاقليمية، فإن المسائل الرئيسية للعولمة تحد من اختيار سياسات التنمية لدى الحكومات وأصحاب المصالح الوطنيين حول أولويات التنمية في اتفاقيات التجارة الاقليمية وغيرها من اتفاقيات التجارة الدولية. ونتيجة لهذا، فمن المحتمل تهميش أولويات التنمية البشرية والاستراتيجيات الداعمة لها مقارنة بأهداف أنشطة الأعمال والأهداف السياسية.

يمكن اعتبار التوافق مع منظمة التجارة العالمية مبدأ أساسا في اتفاقات التجارة الاقليمية، ولكن ينبغي أولا وقبل كل شي جعل قواعد المنظمة أكثر مرونة وتعاطفاً مع التنمية البشرية. وقد تضمنت عدة إتفاقيات إقليمية حديثة التوافق مع منظمة التجارة العالمية كمبدأ عام، ولكن هذا لا ينطبق على جميع الاتفاقيات. ويجب على قواعد منظمة التجارة العالمية أن ترسم

الحدود الإجمالية لنطاق الاتفاقيات الاقليمية وطبيعتها. وبقدر الإمكان، يجب أن تكون هذه الاتفاقيات غير تمييزية بالنسبة إلى الدول غير الأعضاء. ولتحقيق ذلك، يتعين على قواعد المنظمة أن توفر لاتفاقيات التجارة الاقليمية المجال الكافي لمعالجة مشاكل التنمية، كما يجب أن تقوم الاتفاقيات بين الدول الصناعية والدول النامية، بإفساح المجال أمام التبادلية غير الكاملة (التزامات باقل من المثل) من جانب شركاء الدول النامية.

هناك أشياء أخرى ذات أهمية في تحديث إتفاقيات التجارة العالمية وتكييفها أولا، هناك حاجة إلى المرونة في إنضمام الأعضاء من أجل خلق أوسع حيز تنموي ممكن وتعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية. وإذا كان مفيداً ينبغي منح العضوية للدول التي تقع خارج التعريف الجغرافي التقليدي للمنطقة. إن توسيع العضوية من خلال مد الرقعة الاقتصادية والاجتماعية صار هدفا مقبولاً في بعض اتفاقيات التجارة الاقليمية (مع العلم أن توسيع العضوية كثيراً، قد يصعب السيطرة عليه ويزيد من حجم المشاكل الاقتصادية التي تحتاج إلى حل). فعلى سبيل المثال إن السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA) تضم دولا من شمال وشرق وجنوب القارة الإفريقية والمحيط الهندي- بينما تضم مجموعة الدول الإفريقية ودول الكاريبي والباسيفيكي دولا من ثلاث قارات.

من جهة لقد تم التوصل إلى كثير من هذه الاتفاقيات الانتقائية للتجارة الحرة والتكامل الاقتصادي في أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي خارج نطاق إتفاقيات التكامل الاقليمي الحالية. ومثال ذلك برنامج التكامل والتعاون الإقليمي بين الأرجنتين- البرازيل الذي تم تنفيذه في عام ١٩٨٦، فشل أساسا لإنشاء منظمة «ميركوسور» (MERCO-SUR) في عام ١٩٩١.

إن مجتمع التنمية في أفريقيا الجنوبية (SADDC) يتبع حالياً هذه الفلسفة في شكل "مسارات للتنمية" التي تصل بين الدول الحبيسة وبين الدول ذات الموانئ والمنافذ البحرية، أو تربط أقل المناطق نموا بأكثر المناطق نمواً.

هل اتفاقات الشراكة العربية الاوروبية قليلة المنافع باهظة التكاليف(٢٨)

يرى برنامج الامم المتحدة انه يمكن تحقيق مكاسب هائلة للتنمية البشرية من إتفاقيات التجارة الاقليمية بين الدول النامية عندما تخلق هذه الاتفاقيات حيزاً تنموياً إقليمياً أو حيزاً للدول ذات الفكر المتشابه، أوعندما تصل بين المناطق البعيدة المهملة(٢٩).

كذلك، يمكن لاتفاقيات التجارة الاقليمية بين الدول الصناعية والدول النامية أن تكون مجدية في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير الموارد لأنشطة التنمية البشرية، ولكن المكاسب التي تعود على الدول النامية في المراحل المبكرة من هذه الاتفاقيات تتوقف على إجراءات التكييف الاجتماعي والاقتصادي المصاحبة. وعلى شركاء الدول النامية أن يضمنوا لهم الاستفادة من ترتيبات التجارة التي تسمح لهم بإلتزامات أقل، كما ينبغي أن يطبقوا التزامات لتحرير التجارة أقل صرامة من التزامات شركائهم من الدول الصناعية.

إن اتفاقيات التجارة الاقليمية لاتمثل إكسيراً للتنمية البشرية، فلا توجد إتفاقية من اتفاقيات التجارة الاقليمية القائمة حالياً أو المقرر عقدها تضم أحكاماً تؤدي إلى تعزيز التنمية البشرية تلقائياً. إن إطار النوع في الأيبك، ورغم أنه إطار واعد، ما زال بحاجة إلى تنفيذ، في حين أن البنود المتعلقة بالعمالة والبيئة في إتفاقية **النافتا** لم تغير شيئاً من الأوضاع البيئية أوعلاقات العمل عند المناطق الحدودية الأميركية - المكسيكية. وقد تمثل الاتفاقيات بين دول الاتحاد الأوربي استثناءاً. ولكن يصعب أن نرى كيف يمكن للدول النامية أن تضاهي الإيجابية في إتفاقيات الاتحاد الأوربي نظراً للدخول العالية ومؤشرات التنمية البشرية لدول الاتحاد الأوروبي ومساواتها النسبية من حيث التنمية البشرية المستدامة.

اتفاقات الشراكة العربية - الاوروبية قليلة المنافع باهظة التكاليف(٣٠)

ان ثمة تعارضاً اساسياً بين التكامل الاقتصادي العربي واتفاقات الشراكة العربية الاوروبية التي عقدتها مصر والاردن ووذلك ان هذه الاتفاقات تنطوي على من تميز ضد السلعة العربية لمصلحة السلعة الاوروبية وتوصد الباب امام درجات اعلى من التكامل الاقتصادي العربي وتحتوي على قواعد منشأ تعطي اولوية للتجارة مع تركيا واسرائيل من دون التجارة مع دول عربية اخرى ليست عضواً في منطقة التجارة الحرة مع اوروبا واخيراً فهي تمارس قوة جاذبة هائلة لربط الاقتصاد العربي بعجلة الاقتصاد الاوروبي على حساب التجارة في ما بين الدول العربية.

بل ان هناك نصاً في اتفاقات الشراكة يقرر حقاً للطرف العربي لكي يدخل في لتفاقات مماثلة مع اطراف غير اوروبية ولكن المقاصد شيئ والنتائج شيئ اخر فان واقع الامر ان اتفاقات الشراكة العربية الاوروبية تعرقل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي لايدخل ضمن حسابات صاحب القرار الاوروبي.

الواضح ان الهدف الاساسي للاتحاد الاوروبي من اتفاقات الشراكة هو انشاء فضاء اقتصادي شاسع يغطي كل اوروبا بما يغطي حوض البحر الدورة التجارية القادمة الى خفوضات جسمية ومعنى ذلك ان هذا الهامش التفصيلي الضئيل سيصبح اكثر ضئالة في المستقبل وقد يختفي تماماً في كثير من السلع:

اولاً : ان عدداً كبيراً من الصادرات الصناعية من الدول العربية الى توروبا معفاة فعلياً من الرسوم الجمركية في اطار

النظام العام للافضليات الجمركية الذي يلتزم به الاتحاد الاوروبي اي ان اتفاقات الشراكة لاتضيف شيئاً على الاطلاق بالنسبة الى هذه السلع ولكن هذه الاتفاقات (١٩٧٨/١٩٧٧) الغيت من طرف الاحاد الاوروبي اثر اتفاقية لمنطقة التجارة العالمية(٣١).

اما القيود الكمية فلم يبقى منها شيئ في مجال السلع الصناعية الا ما يتعلق بالمنسوجات والملابس وبديهي ان هذا القطاع يمثل اهم الصادرات الصناعية العربية الى الاتحاد الاوروبي غير ان هذه القيود ستختفي من هذا القطاع بعد انتهاء الفترة الانتقالية التي قررها اتفاق المنسوجات والملابس في اطار دورة اوروغواي وتنتهي تلك الفترة الانتقالية في نهاية كانون الاول (ديسمبر)٢٠٠٤ اي بعد ثلاث سنوات ونصف تقريباً وتستطيع المنسوجات والملابس العربية دخول السوق الاوروبية بعد هذا التاريخ بغير قيود من دون حاجة الى منطقة تجارة حرة.

يتضح مما تقدم ان المفاوض العربي لم يأخذ بالحسبان المنافع التي تقررها له منظمة التجارة العالمية أو التنافع التي ستعود عليه من دورات المفاوضات التجارية المقبلة . ولو انه فعل ذلك لوجد نفسه في غير حاجة الى اتفاقات المشاركة(٣٢).

هذا عن حرية النفاذ في مجال السلع الصناعية . اما في مجال السلع الزراعية فان اتفاقات الشراكة لاتقرر مبدأ حرية النفاذ الى السوق الاوروبية بل ان الصادرات الزراعية العربية ستبقى خاضعة لقيود شديدة . ومن المعروف ان هذا القطاع على درجة عالية من الحساسية بالنسبة الى الدول الاوروبية وهي تفعل الافاعيل في سبيل حماية انتاجها الزراعي بشتى الاساليب الجمركية وغير الجمركية في اطار فتر انتقالية من الحق في حماية صناعتها الوطنية في مواجهة المنافسة الاوروبية او اخضاع هذا الحق لقيود شديدة حيث لا تستطيع الدول العربية ان تمارس تلك الحماية الا في حدود ضيقة للغاية وبصفة مؤقتة ومن الصعب ان نعرف كيف تستطيع الصناعة العربية ان تقف على قدميها امام الصناعة الالمانية او الانكليزية او الفرنسية او الايطالية من دون اي نوع من انواع الحماية ويقولون إن الاتفاق يفرض على الاتحاد الاوروبي القيام ببرنامج ضخم لتحديث الصناعة العربية ولكن من غير المعروف ماهو المقصود بهذا التحديث كذلك فان المشكلة الاساسية للصناعة العربية ليس في تخلفها من الناحية التكنولوجية ولكن مشكلتها ترجع الى السياسات الاقتصادية.

ثانياً : حرمان الصناعة والزراعة العربية من تقديم اي دعم لصادراتها الى السوق الاوروبية اذ نجد ان المادة ٣٤ من اتفاق الشراكة مع مصر «تحرم اي مساعدة حكومية من شأنها تشويه او التهديد بتشويه المنافسة» وارجح وجود نص مشابه في اتفاقات الشراكة الاخرى وهذا في الوقت الذي تتمتع الزراعة الاوروبية بدعم جسيم .

ثالثاً : تنص اتفاقات الشراكة على ان الاحكام الخاصة بالغاء الرسوم الجمركية على الواردات الاوروبية تطبق ايضاً على الرسوم الجمركية ذات الطبيعة المالية ولا يخفى ما ينطوي عليه هذا النص من خطورة فان الرسوم الجمركية ذات الطابع المالي تحتل مكانة مهمة في ايرادات الخزينة العامة.

يتبين مما تقدم ان المزايا التي تجنيها الدول العربية من اتفاقات الشراكة محدودة للغاية كما ان معظم هذه المزايا يمكن الحصول عليه من طريق اتفاقات منظمة التجارة العالمية أو من طريق لتفاقات التعاون التجاري والتبادل التي كانت تحكم العلاقة مع الاتحاد الاوروبي فبل انشاء منظمة التجارة الحرة.

مزايا الشراكة الأوروبية(٣٣):

لا شك ان الميزة الكبرى في نظر المدافعين عن اتفاقات الشراكة تتمثل في حق النفاذ من دون قيود الى السوق الاوروبية العملاقة وهذه ميزة يسيل لها لعاب الدول العربية الاعضاء في منطقة التجارة الحرة مع اوروبا حقيقة الامر ان هذه الميزة سراب خادع الى حد كبير . يتضح ذلك عند التفرقة بين الصادرات الصناعية والصادرات الزراعية العربية نظراً الى الاختلاف الكبير في المعاملة بين هاتين المجموعتين من السلع ولنبدأ بالصادرات الصناعية لا شك ان الاغراء الرئيسي الذي يقدمه الاتفاق هو الاعفاء الفوري التام من الرسوم الجمركية التي يطبقها الاتحاد الاوربي وهذه هي الحقائق :

١- إن الرسوم الجمركية المطبقة حالياً على واردات الاتحاد الاوروبي من السلع الصناعية شديدة الخفض ، وجاء ذلك نتيجة ثماني دورات للمفاوضات التجارية منذ نشأة الغات الى الوقت الحاضر ويقدر متوسط الرسوم الجمركية بما يعادب ٦ بالمائة تقريباً وهذا هو الحد الاقصى للهامش التفصيلي الذي يعطيه اتفاق الشراكة للدول الاعضاء.

٢- إن هذا الهامش التفصيلي معرض للتآكل في دورات المفاوضات المقبلة حيث تتجه الدول المتقدمة الى مزيد من الخفض ويتكلم البعض عن الغاء كل الرسوم الجمركية التي تقل عن (٥) بالمائة وهي ما تسمى بالمضايقات Nuisance Tariffs أي الرسوم التي لا تأتي بحصيلة ولاتعطي حماية جمركية للصناعات الوطنية ولكنها فقط من نوع وجع الرأس . نعم توجد بعض التعرفات الجمركية التي تزيد عن هذا المتوسط وهي ما تعرف في لغة الغات بالقيم الجمركية Tarffs Peaks ولكنها ستخضع بالنسبة الى الدول الاوروبية وهي تفعل الافاعيل في سبيل حماية إنتاجها الزراعي بشتى الاساليب الجمركية وغير الجمركية في اطار السياسة الزراعية المشتركة ولا يثنيها عن هذا الهدف اتفاق الشراكة او غيره.

ومن المعروف ان اتفاق الزراعة في اطار دورة أوروغواي بدأت عملية تحرير هذا القطاع الذي بقي منذ انشاء الغات بعيداً من دورات المفاوضات التجارية المتعاقبة وتتلخص عملية التحرير في تحويل كل القيود الكمية الى رسوم جمركية مع

خفضها وخفض دعم الانتاج الزراعي ودعم الصادرات الزراعية بمقدار الثلث تقريباً ولكن رغم هذا الخفض بقيت الرسوم الجمركية على واردات الاتحاد الاوروبي من السلع الزراعية بالغة الارتفاع وكذلك الانتاج الزراعي والصادرات الزراعية الاوروبية تتمتع بدعم جسيم ومازالت تلك القيود والعقبات تواجه الصادرات العربية للسوق الاوروبية على رغم اتفاقات الشراكة غاية ما هنالك ان اتفاقات الشراكة سمحت للدول العربية الاطراف في منظمة التجارة الحرة بتصدير كميات معينة من السلع الزراعية تحت رسم خاص شديد الخفض او باعفاء كلي من تلك الرسوم وهذه هي الميزة الاساسية التي قررتها اتفاقات الشراكة ولكن من الاهمية بمكان كبير ان نلاحظ ان الاتحاد الاوروبي ملتزم في اطار منظمة التجارة العالمية ان يسمح باستيراد كميات محددة من السلع الزراعية تحت رسوم جمركية مخفضة او مع اعفائها كلية من تلك الرسوم ، وهذه الكميات المسموح بها في ظل ما ف بالحد الادنى للنفاذ Minimum Access مثبتة في جدول التنازلات الملحقة باتفلق الزراعة وعلى ذلك فان الفائدة الصافية التي عادت على الدول العربية من اتفاقات الشراكة تتمثل فقط قي الفرق بين الكميات التي تقررت لها تطبيقاً لاتفاق المشاركة والكميات التي يلتزم الاتحاد الاوروبي بتقريرها على كل حال تطبيقاً لمبدأ الحد الادنى للنفاذ ومن الصعب معرفة مقدار هذه الميزة الاضافية على افتراض وجودها اذ ان اتفاقات الشراكة لاتشير الى التزامات الاتحاد الاوروبي في ظل منظمة التجارة العالمية أما القيود التي يفرضها الاحاد الاوروبي في ظل منظمة التجارة العالمية أما القيود التي يفرضها الاتحاد الاوروبي على الواردات الزراعية لاسباب تتعلق بامراض النباتات أو لأسباب صحية فهي باقية على حالها في ظل اتفاقات الشراكة وكذلك الحال بالنسبة الى القيود المفروضة لاسباب تتعلق بالاغراق.

هذا عن مقدار الفوائد التي تعود على الدول العربية من اتفاقات الشراكة

ماذا عن الكلفة؟ اعتقد الكلفة الباهظة لاتفاقات الشراكة تتمثل في مايلي: (٣٤)

حرمان الدول العربية بعد انضمامها الى التجارة العالمية أو عن طريق اتفاقات التعاون التجاري والتبادل التي كانت تحكم العلاقة مع الاتحاد الاوروبي قبل انشاء منطق التجارة الحرة ، والفرق بين اتفاقات الشراكة والتبادل التجاري أن هذه الاخيرة على عكس الاولى تقرر مزايا للاطراف العربية من دون ان تلتزم بفتح اسواقها امام الصادرات الاوروبية ومن دون ان تقيد يدها في اختيار اساليب الحماية الجمركية المناسبة او اعطاء الدعم الذي تراه ضرورياً . اما منطقة التجارة الحرة مع اوروبا فهي تفرض قيوداً صارمة أوروبا فهي تفرض قيود صارمة على الاطراف العربية مما يجعلها باهظة الكلفة .

استكمال الاستعداد لدخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(٣٥)

بدأ العد التنازلي لتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بدءا من مطلع عام ٢٠٠٥ حيث تصبح الحدود الجمركية مفتوحة بين الدول العربية.

هل أكملت الدول العربية استعداداتها وإجراءاتها لإقامة أول تجمع اقتصادي عربي يؤسس لمرحلة جديدة يتحقق فيها الانتقال الحر للسلع والخدمات والأفراد وصولا إلى إقامة اتحاد جمركي واحد يسهل انتقال رؤوس الأموال العربية المحلية والمهاجرة ويؤمن لها المناخ الاستثماري الصحيح.

الخلفية التاريخية لمنطقة التجارة العربية الكبرى وتطورها الراهن(٣٦)

تعود فكرة إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى عام ١٩٩٦ حيث ظهرت إلى حيز الوجود بناء على قرار القمة المنعقدة في القاهرة رقم /١٩٧/ تاريخ ٣٤/حزيران - يونيه /١٩٩٦/ الذي تضمن تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث أعلن المجلس بموجب قرار رقم /٣١٧/ تاريخ ١٩/شباط - فبراير ١٩٩٧ عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقا لبرنامج تنفيذي وجدول زمني يمتد عشر سنوات ابتداء من ١/كانون الثاني - يناير/١٩٩٨ يتم في نهاية الفترة الزمنية استكمال إقامة المنطقة بالاستناد لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية أضاف جاء القرار /٢١٢/ الصادر عن القمة العربية الثالثة عشرة المنعقدة في عمان والذي كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي القاضي بتقليص فترة استكمال المنطقة من عشر إلى سبع سنوات ليتم إلغاء كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على السلع والمنتجات ذات المنشأ العربي مع مطلع عام /٢٠٠٥/ حيث قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته رقم /٦٨/ المنعقدة في ١٣/آب - أغسطس/٢٠٠٢ باتخاذ القرار رقم /٦٨/ القاضي بتقليص الفترة الزمنية وفق قرار القمة بحيث يصبح ١/كانون الثاني - أغسطس/٢٠٠٥ هو موعد استكمال المنطقة.

استناداً لمقررات قمة بيروت قام المجلس باتخاذ قرار تضمن منح الدول الأقل نمواً فترة سماح تمتد إلى خمس سنوات بعد استكمال إقامة المنطقة في ١/كانون الثاني - أغسطس /٢٠٠٥ وقد تم الاتفاق على أن تقوم كل من السودان واليمن (الدول الأقل نمواً) بالبدء بالتخفيض بنسبة /١٦ بالمائة / سنوياً بدءاً من ١/كانون الثاني - أغسطس / ٢٠٠٥ على أن يتم إعفاء السلع المستوردة منها إلى الدول الأعضاء في المنطقة إعفاء كاملاً من الرسوم الجمركية هذا وقد بلغ عدد الدول الأعضاء في المنطقة سبع عشر دولة عربية ومازال هناك خمس دول لم تستكمل إجراءاتها للانضمام وهي: (الجزائر - جيبوتي - الصومال - جزر القمر - موريتانيا).

إدراج تجارة الخدمات في الاتفاقية(٣٧):

تم إدراج تجارة الخدمات الجمركية والرسوم والضرائب في منطقة التجارة الحرة بحيث ذات الأثر المماثل المفروضة على تضم هذه المنطقة تحرير تجارة السلع والمنتجات ذات المنشئ الخدمات والسلع وقد وافقت كافة الدول العربية على مشروع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات وبدأت بوضع جداول التزاماتها في القطاعات الخدمية التي ستقوم بتحريرها وأرسلتها بما فيها سورية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بهدف الإعلان عن بدء مفاوضات تحرير تجارة الخدمات.

نفاذ الاتفاقية الخاصة بتحرير الخدمات(٣٨)

وجدير بالذكر أنه يمكن أن يبدأ سريان اتفاقية تحرير تجارة الخدمات يمكن أن تصبح نافذة وسارية المفعول بمجرد اتفاق ثلاث دول على جدول الالتزامات الموضوعة أما بالنسبة لترجمة الطموحات في تحرير التبادل التجاري وتحقيق التكامل الاقتصادي يرى قداح: ان هدف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هو تعظيم المصالح الاقتصادية المشتركة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء التي يحول ضيق الأسواق القطرية دون تحقيقها وبالتالي فإن توسيع الأسواق من خلال إزالة الحواجز أمام التبادلات التجارية هو مطلب رئيسي يؤدي إلى رفع كفاءة تخصيص الموارد من خلال التخصيص الإنتاجي وفق الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة وصولا للتكامل الاقتصادي العربي في مجال الإنتاج والتسويق.

والانتقال بالمجتمع العربي من مجتمع استهلاكي إلى مجتمع إتاجي يرتكز على السوق الكبيرة الواسعة وخلق بيئة استثمارية حقيقية بالإضافة إلى تنمية الموارد والكوادر البشرية المؤهلة وخلص للقول: (إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ستعتبر وبحق من الإنجازات الاقتصادية التي أقيمت في أنحاء العالم خلال القرن الماضي).

كما أن تحقيق طموحاتنا وطموحات الدول العربية يحتاج إلى كثير من الجهد والوقت لنستطيع الوصول إلى قناعة بأن السوق العربية هي سوقي واحدة تستوجب إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وبالتالي إقامة صناعات كبيرة وكفوءة ومنافسة ومكملة لبعضها البعض في هذه السوق الكبيرة.

التزام سورية بتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(٣٩)

في ٢٨/كانون الأول - ديسمبر /١٩٩٧/ أصدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء في سورية القرار رقم: /٦/ الذي ينص على تنفيذ الاتفاقية الخاصة بمنطقة التجارة العربية الكبرى وتطبيق احكامها وبرنامجها التنفيذي بدءا من ١/كانون الثاني - يناير /١٩٩٨/ واتخذ قرار ايضاً بتخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا نسبة /١٠/ بالمائة سنويا ثم نسبة /٢٠/ بالمائة سنويا من عام /٢٠٠٢-٢٠٠٥ لتصبح قيمة التخفيض ١٠٠ بالمائة وبذلك تكون سورية قد اتخذت كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تباين التجاذبات العربية التجارية وأولوية المنطقة الجمركية العربية والتكامل الإنمائي العربي

رأينا كيف تتجه سياسات الدول العربية باتجاهات متعددة ومختلفة في ما بينها ومهما اختلف الرأي بشأن المنافع والمخاطر من تحرير التجارة العربية البينية فإنها تمثل أولوية في الحاضر والمستقبل على تحرير التجارة الأوروبية العربية وعلى تحرير التجارة الأمريكية العربية.

لكن الخيارات التجارية المحضة ونعني بها الخيارات المرتبطة بتحرير التجارة لايمكن أن تشكل مقاربة صائبة ومنهجاً فعالاً تكاملياً للتنمية الاقتصادية العربية والتكتل الإقليمي لرفع القوة التفاوضية الخارجية في إطار تحديات العولمة بالتلازم مع النمو والتكامل في الاقتصادات العربية.

من وجهة النظر الإنمائية تمثل اتفاقات الشراكة الأوروبية العربية المتوسطية تمثل في السباق التاريخي صيغة اقل مزايا من اتفاقيات الشراكة التي عقدت في الإطار الأوروبي المتوسطي نفسه بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والأقطار العربية المتوسطية بما فيها سورية في السنتين (١٩٩٧ - ١٩٩٨) حيث نصت تلك الاتفاقات الأولى على مبدأ إعفاء الصادرات من جانب واحد ولصالح الدول العربية المتوسطية وهذا بالتناقض تناقضاً صريحاً لاتفاقات الشراكة الجديدة المتوقعة خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٤) والتي تنص على تحرير الصادرات وإلغاء الرسوم الجمركية من قبل الأطراف المتعاقدة العربية والأوروبية على السواء.

إضافة إلى ما تقدم فإن تحرير التجارة العربية الأوروبية تمثل تحدياً كبيراً للإنتاج والصادرات الصناعية العربية في أسواق الاتحاد الأوروبي المتطورة عالية التنافس انه تحد يتمثل في إعادة تأهيل الصناعة بشرياً تكنولوجيا وإنتاجيا ومؤسسياً لكن للشراكة الأوروبية جانباً سياسياً لابد من أخذه بالحسبان نظراً لما تنتهجه الولايات المتحدة من سياسات عدوانية ومنحازة بشدة لإسرائيل ومعيقة بصورة لم يسبق لها مثيل لحل النزاع العربي الإسرائيلي حلاً عادلاً ومهددة لسيادة الدول العربية واستقلالها.

أما بالنسبة إلى الشراكة العربية الأمريكية فهي ظاهرة حديثة جداً بالمقارنة مع الشراكة العربية الأوروبية والحق أن منهج الولايات المتحدة في عقد هذه الشراكات الجديدة مع الدول العربية قد جرى حتى الآن بالتوسع التدريجي في إطار إعادة هيكلة سياسات التوسع الأمريكي في المنطقة العربية والمناطق المتاخمة لها في أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطي وآسيا الغربية مهدت لها زيارات عمل مكررة قام بها السيد أيزن شتات مساعد ناظر الخارجية الأمريكية على امتداد عدة قنوات حيث وضع مع المسؤولين في المغرب العربي الأسس لعلاقة استراتيجية تجارية مميزة بين الولايات المتحدة والمغرب العربي.

لقد بدأت الولايات المتحدة بالأردن حيث عقدت اتفاقية للتجارة الحرة معه بعد عملية حمل ومخاض خلال إعداد مؤتمر أوسلو ثم توقيع اتفاقية أوسلو عام /١٩٩٣/ ولذلك فقد نصت الاتفاقية مع الأردن تأمين مدخل إسرائيلي من بين مدخلات الإنتاج إلى السلع الأردنية أو الفلسطينية الأردنية القابلة للتصدير إلى الولايات المتحدة في إطار منطقة التجارة الحرة الأردنية - الأمريكية، والحق إن هذه الاتفاقية تهدف اقتصادياً إلى دعم الأردن وتجارته الخارجية ودعم التعاون الأردني الإسرائيلي في إطار التبادل الحر مع الولايات المتحدة وهذا يبعد الاقتصاد الأردني على النمو باتجاه التكامل مع الاقتصادات العربية الأخرى، أنها اتفاقية تهدف إلى تعزيز التعايش والتعاون الأردني الإسرائيلي وسد الأفق أمام الاقتصاد الفلسطيني وفك ارتباطه واندماجه القسري في الاقتصاد الإسرائيلي وتكريس حالة السلام والتطبيع بصيغة اتفاقية وادي عربة عام /١٩٩٤/.

كانت إسرائيل وقعت مع الأردن اتفاقاً تجارياً على هامش المنتدى الاقتصادي الذي عقد في عمان، يلغي جميع الرسوم الجمركية على آلاف البضائع التي تعبر الحدود بين البلدين وقال وزير الصناعة والتجارة الأردني أن البلدين وقعا الاتفاق لتحديد موعد المنشأ في عمليات التبادل التجاري بما يتيح لهما تعزيز التصدير إلى الاتحاد الأوروبي وهذا إلى جانب العلاقات المميزة مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية المتوسطية بما فيها الأردن وتابع أن التوقيع منفصل عن الموقف السياسي مشيراً إلى أن الأردن أبدى استعداده لتوقيع الاتفاق لانه في مصلحة الأردن إلا أنه أضاف أن الاتفاق لا يهون من شأن القلق الأردني إزاء السياسات الإسرائيلية، وقال نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود اولمرت بشأن الاتفاق الجديد «هذا مهم بالنسبة لإسرائيل والأردن.. وأنها خطوة للأمام في نمو وتوسيع نطاق العلاقة في مجال التجارة والأعمال»(٤٠).

ثم جاء دور مصر حيث أعلنت الولايات المتحدة عن رغبتها في إقامة منطقة للتجارة الحرة مع مصر الأمر الذي يفتح فرصة للصناعة المصرية والمنتجات المصرية عموماً لدخول السوق الأمريكية العملاقة معفاة من الضرائب الجمركية، أن هذا الأمر يعني تقوية الروابط وتعزيز ولاسيما من خلال التجارة ويتلوها الاستثمار بين مصر والولايات المتحدة أما الدوافع الأمريكية لهذا القرار فهي ثلاثة بصفة أساسية:

أولها: توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد وخروجها العملي من الصراع العسكري العربي الإسرائيلي وعقدها اتفاقية سلام مع الكيان الإسرائيلي منذ اكثر من ربع قرن.

ثانيها: تحول مصر عن فلسفتها وسياستها الاقتصادية المعتمدة على دور الدولة وتدخلها في العملية الاقتصادية واخذها بدلاً من ذلك بنظام اقتصادي ليبرالي يضعف دور الدولة ويرفع شأن القطاع الخاص بديلاً عنها أينما يمكن، والتزام مصر في هذا الإطار بوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولاسيما تحرير التجارة وحركة رأس المال.

ثالثهما: فهو اضطلاع الدولة المصرية بدور الوسيط بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة والفلسطينيين والسوريين من جهة أخرى.

لكن الولايات المتحدة لم تظهر اندفاعاً كبيراً لاعطاء الأولوية لمصر في توقيع الاتفاقية المقترحة للتجارة الحرة مع مصر فهذه كبيرة السكان حيث يناهز عدد سكان مصر ٦٥ مليون نسمة مقارنة مع الأردن ٥٫٥ مليون نسمة ومع البحرين لكن الولايات المتحدة أعطت المغرب الأولوية بتوقيعها اتفاقية للتجارة الحرة معه في شهر حزيران - يونية ٢٠٠٤ وهذه الاتفاقية تمثل أول اختراق أمريكي للنفوذ الروسي والأوروبي في مجال الصناعة والتجارة الخارجية كما ان هذه الاتفاقية تؤكد اختيار الولايات المتحدة المغرب شريكاً استراتيجياً مفضلاً في المغرب العربي تريد دعمه اقتصادياً وتجارياً إلى جانب دعمه سياسياً وهذه الاتفاقية توجه تجارة المغرب نحو السوق الأمريكية وتضعف اتجاهات التكامل كإطار للنمو في منطقة المغرب العربي وتدمج في الوقت نفسه اقتصاد المغرب في اقتصاد الولايات المتحدة وهي تضعف أيضا توجه المغرب نحو دول منطقة التجارة العربية الحرة وحتي باتجاه الأسواق الأوروبية في إطار شراكته مع الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للبحرين فهي أرخبيل من الجزر بلد صغير السكان ويستضيف منذ العام ١٩٧١ قاعدة بحرية أمريكية في المنطقة. ويقيم اقتصاده قائم بالأساس على حرية التجارة من جهة التعاون الصناعي والاقتصادي الخليجي من ناحية ثانية ولايشكل اندفاعه تجارياً في السوق الأمريكية عبر اتفاقية التجارة الحرة المقترحة مع الولايات المتحدة ظاهرة اقتصادية مؤثرة والأمر نفسه ينطبق حتى على الكويت التي يتجاوز سكانها (المليون نسمة) ولا على قطر التي ترتبط بعلاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة.

لو تركنا جانباً المفاضلة بين الخيارات (العربية - العربية) و(العربية - الأمريكية) فان المسألة الأهم تتعلق بقصور الخيار العربي في إقامة منطقة تجارة حرة وتوفير الإطار القانوني والاقتصادي والمستوى الاندماجي كي يواجه العرب تحديات العولمة بصورة متضافرة فعالة معتمدة على ديناميكية النمو الاقتصادي المشترك والمتكامل وبعد فان العرب بحاجة إلى اتفاق استراتيجي تدعمه الإرادة السياسية الحقة لتطوير منطقة التجارة العربية الحرة إلى منطقة عربية جمركية موحدة ومن ثم إلى تكتل اقتصادي إقليمي تكون المبادرة الاستراتيجية الاستثمارية العربية أداة دفعه وتطويره ويكون النمو هاجسه وهدفه ويكون التكامل إطارة وغايته حتى يتمكن العرب من تحسين فرصهم في الاقتصاد العالمي ورص صفوفهم على الجبهة التكنولوجية والاقتصادية.

الهوامش

(١) برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالاشتراك مع مؤسسة هايتريك Heinr ich Boll Foundation وصندوق الاخوة روكفولر وصندوق والس العالمي ç Wallace Global Fund المكتبة السرقية بيروت لبنان «جعل التجارة العالمية في خدمة الناس» نيويورك ٢٠٠٣ الطبعة العربية الزراعة ص (٩) التطبيقات الجمركية للوصول إلى السوق.

(٢) «١ر٢ مليار شخص يعيشون بأقل من دولار في اليوم، مداخيل ١٪ من سكان العالم تعادل مداخيل مليارين و ٧٠٠ مليون نسمة». مجلة الاعمار والاقتصاد، العدد ٩٧، بيروت ١٦-٣٠ نيسان ٢٠٠٤، صفحة (٨).

(٣) الحروب والنزاعات وسوء الفهم من الأسباب المباشرة للفقر صحيفة الحياة العدد ١٥٠٤٨ الاربعاء ٩ حزيران ٢٠٠٤ «المؤتمر العالمي لغرفة التجارة الدولية».

(٤) لابد من القول أن اعتبار السوق وتوفر أسواق كبيرة استهلاكية ووسيطة يؤثران تأثيرا كبيرا في إمكانية تصنيع المواد البترولية، وأن الدول العربية البترولية والأخرى بقيت عقودا طويلة دون أن تدخل في صفقات اقتصادية متبادلة المنافع مع الدول الآسيوية الحديثة التصنيع كثيفة السكان كبيرة الأسواق غير ان العامل الحاسم في جمود قسمة العمل النفطية المختلفة التي فرضت على الدول العربية المصدرة لكان انخفاض سعر النفط الخام الذي استخدمته الشركات النفطية الدولية سلاحا رادعا عن التصنيع البتروكيمائي (المجزي اقتصاديا) في البلدان المنتجة.

(٥) «البنك الدولي: انخفاض معدل الفقر في البلدان النامية إلى النصف»، صحيفة السفير، العدد:٩٧٧٧ - السبت ٢٤نيسان / ابريل ٢٠٠٤.

(٦) Attac (ed): “Quand les Femmes se Heurtent à la mondialisation?”, Paris 2003, Mille et une Nuits.

(٧) صحيفة الحياة، الأحد ١٤ آذار، مارس ٢٠٠٤، العدد ١٤٩٦١.

(٨) جورج طرابيشي «هل صحيح أن من الشرور المفترضة للعولمة تدهور وضع النساء في صحيفة الحياة العدد ١٤٩٦١، الأحد ١٤ آذار، مارس ٢٠٠٤.

(٩) يمكن للقارئ أن يستعيد الوقائع والأرقام الإحصائية أعلاه في فصول شتى من الكتاب المشار إليه أعلاه وعنوانه «عندما تصطدم النساء بالعولمة» Attac (ed): Quand le femmes se heurtent a la mondialisation. Paris,2003, Mille et une nuits.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) الدكتور حبيقة لويس، «بين المرونة الاقتصادية والانتاجية» صحيفة السفير العدد ٩٧٨٩ بيروت الثلاثاء ١١ آيار /مايو ٢٠٠٤.

(١٢) المرجع السابق.

(١٣) خليل البيطار «منتدى بواو الدولي وتدعيم اسس السلام والتنمية في اسيا» صحيفة تشرين العدد ٨٩٢٨ دمشق الاثنين ٣ آيار / مايو ٢٠٠٤.

(١٤) القمة الأوروبية - اللاتينية تنتقد التفرد وتدعو إلى عالم أكثر تعدية وإصلاح الأمم المتحدة، في صحيفة الحياة، العدد ١٥٠٣٩، الاثنين، ٣١ آيار / مايو ٢٠٠٤.

(١٥) برنامج الامم المتحدة الانمائي بالاشتراك مع مؤسسة هاينريك He inr ice Boll Foundation وصندوق الاخوة روكفولر وصندوق والس العالمي ç Wallace Global Fund المكتبة السرقية بيروت لبنان «جعل التجارة العالمية في خدمة الناس» نيويورك ٢٠٠٣ الطبعة العربية (منظمة التجارة العالمية - تحول رئيسي في قواعد التجارة متعددة الأطراف) ص ٣.

(١٦) برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالاشتراك مع مؤسسة هاينريك He inr ich Boll Foundation وصندوق الاخوة روكفولر وصندوق والس العالمي ç Wallace Global Fund «جعل التجارة العالمية في خدمة الناس» نيويورك ٢٠٠٣ الطبعة العربية (منظمة التجارة العالمية - تحول رئيسي في قواعد التجارة متعددة الأطراف) ص ٣.

(١٧) برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالاشتراك مع مؤسسة هاينريك He inr ich Boll Foundation وصندوق الاخوة روكفولر وصندوق والس العالمي ç Wallace Global Fund «جعل التجارة العالمية في خدمة الناس» نيويورك ٢٠٠٣ الطبعة العربية (منظمة التجارة العالمية - تحول رئيسي في قواعد التجارة متعددة الأطراف) ص ٣.

(١٨) جعل التجارة العالمية في خدمة الناس، الباب الأول، التجارة في خدمة البشرية (اتفاقيات التجارة الاقليمية) ص ١١٠ (earth scan publications) نيويورك ٢٠٠٣ برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

(١٩) اعضاء اتفاقيات التجارة الاقليمية يتواجدون غالبا وليس دائما في المنطقة الجغرافية نفسها.

(٢٠) النجار د.سعيد «اتفاقات الشراكة العربية الأوروبية عقبة في طريق التكامل الاقتصادي العربية ص ٢٤٣» في المؤلف الجماعي غرفة تجارة دمشق «الشراكة العربية - الأوروبية (تجارب قطرية)» دمشق / ٢٠٠١ الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية - جمعية العلوم الاقتصادية - غرفة تجارة دمشق - ملحق (ص ٢٤٣-٢٤٨).

(٢١) المرجع السابق ص (٢٤٣ - ٢٤٤).

(٢٢) المرجع السابق ص ٢٤٤.

(٢٣) النجار، الدكتور سعيد (المرجع السابق ص ٢٤٦.
(٢٤) «جعل التجارة العالمية في خدمة الناس»، (برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالاشتراك مع مؤسسة هاينريك He inr ich Boll Foundation وصندوق الاخوة روكفولر وصندوق والس العالمي Wallace Global Fund ç المكتبة السرقية بيروت لبنان «جعل التجارة العالمية في خدمة الناس» نيويورك ٢٠٠٣ الطبعة العربية (الباب الأول، التجارة في خدمة البشرية، ميركوسور: اتفاقية بين دول نامية، ص ١١٢).
(٢٥) جعل التجارة العالمية في خدمة الناس، الباب الأول،التجارة في خدمة البشرية ص ١١١.
(٢٦) الفقرة ٢٩ من اعلان المؤتمر الوزاري في الدوحة تم تنفيذها في ١٤ نوفمبر ٢٠٠١ (WT/MIN(01)DEC/1)، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠١.
(٢٧) جعل التجارة العالمية في خدمة الناس، الباب الأول، التجارة في خدمة البشرية ص ١١٦.
(٢٨) جعل التجارة العالمية في خدمة الناس، الباب الأول، التجارة في خدمة البشرية (اتفاقيات التجارة الاقليمية) ص (١١٠) (earth scan publications) نيويورك ٢٠٠٣ برنامج الأمم المتحدة الانمائي.
(٢٩) جعل التجارة العالمية في خدمة الناس، الباب الأول، التجارة في خدمة البشرية (اتفاقيات التجارة الاقليمية) ص (١١٠) (earth scan publications) نيويورك ٢٠٠٣ برنامج الأمم المتحدة الانمائي.
(٣٠) «الشراكة العربية الأوروبية تجارب قطرية» الدكتور سعيد النجار - صادر عن - غرفة تجارة دمشق ٢٠٠١ ص (٢٤٩-٢٥٤).
(٣١) «الشراكة العربية الأوروبية تجارب قطرية» الدكتور سعيد النجار - صادر عن - غرفة تجارة دمشق ٢٠٠١.
(٣٢) «الشراكة العربية الأوروبية تجارب قطرية» الدكتور سعيد النجار - صادر عن - غرفة تجارة دمشق ٢٠٠١.
(٣٣) «الشراكة العربية الأوروبية تجارب قطرية» الدكتور سعيد النجار - صادر عن - غرفة تجارة دمشق ٢٠٠١.
(٣٤) «الشراكة العربية الأوروبية تجارب قطرية» ماذا عن الكلفة؟ اعتقد الكلفة الباهظة لاتفاقات الشراكة - الدكتور سعيد النجار - صادر عن - غرفة تجارة دمشق ٢٠٠١.
(٣٥) «استكمال الاستعداد لدخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» - عبد الحكيم قداح مدير العلاقات العربية في وزارة الاقتصاد السورية - صحيفة الثورة دمشق العدد ١٢٤٥٥ - الاثنين ١٢ تموز / يوليو ٢٠٠٤.
(٣٦) «استكمال الاستعداد لدخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» - عبد الحكيم قداح مدير العلاقات العربية في وزارة الاقتصاد السورية - صحيفة الثورة دمشق العدد ١٢٤٥٥ - الاثنين ١٢ تموز / يوليو ٢٠٠٤.
(٣٧) «استكمال الاستعداد لدخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» - عبد الحكيم قداح مدير العلاقات العربية في وزارة الاقتصاد السورية - صحيفة الثورة دمشق العدد ١٢٤٥٥ - الاثنين ١٢ تموز / يوليو ٢٠٠٤.
(٣٨) «استكمال الاستعداد لدخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» - عبد الحكيم قداح مدير العلاقات العربية في وزارة الاقتصاد السورية - صحيفة الثورة دمشق العدد ١٢٤٥٥ - الاثنين ١٢ تموز / يوليو ٢٠٠٤.
(٣٩) «استكمال الاستعداد لدخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» - تصريح للسيد عبد الحكيم قداح مدير العلاقات العربية بوزارة الاقتصاد - صحيفة الثورة العدد ١٢٤٥٥ / الاثنين ١٢ تموز / يوليو ٢٠٠٤.
(٤٠) «اتفاق أردني - إسرائيلي للتجارة الحرة» صحيفة السفير بيروت العدد ٩٧٩٤ - الاثنين ١٧ آيار / مايو ٢٠٠٤.

شيخوخة الرأسمالية

سمير أمين (*)
ترجمة : منى طلبة (**)

١- تسير الأطروحة التي أقدمها وأتبناها في هذا المقال في مواجهة رياح العصر، فثمة إجماع واسع الآن حول الرأسمالية، كان سبباً - هو وعوامل أخرى - في انهيار الموجة الأولى من التجارب الرامية إلى تشييد بديل اشتراكي. ووفق هذا الإجماع ستكون الرأسمالية أفقاً لايمكن تجاوزه، إذ يتمتع النظام الرأسمالي بمرونة لامثيل لها، مما سيسمح له بالتكيف مع كافة التحولات الممكن تخيلها، وذلك من خلال استيعابه لها جميعاً لإخضاعها في النهاية لضرورات المنطق الأساسي الذي يقوم عليه هذا النظام ويتحدد بمقتضاه.

يتكون تاريخ الرأسمالية من مراحل متتالية من التوسع. تقطعها فترات انتقالية مشوشة (أي فترات أزمات بنيوية): هذه هي القراءة الأكثر شيوعاً لتاريخ الرأسمالية، وأفضل مثال لهذه القراءة نجده في نظرية الدورات الطويلة الأمد (نظرية كوندراتييف Kondra-tief مثلاً). غير أن ما اتسمت به هذه النظرية من طابع شديد الآلية جعلني غير مقتنع بها. ويتم التبشير بكل مرحلة من مراحل التوسع المتتالية هذه (وهي مراحل يرمز إليها بالرمز «أ» بحسب لغة كوندراتييف) عن طريق حدوث تحولات هامة، أو عن طريق تكثيف للمستجدات التكنولوجية التي تحدث انقلاباً في أشكال نظام الإنتاج والعمل. وكما تتمثل الأزمة الانتقالية في قلب علاقات القوى الاجتماعية والسياسية التي سادت في فترة سابقة طويت صفحتها، نبدو نحن الآن كذلك في حالة انتقال من هذا النوع.

ويتم التعبير عن هذا الإجماع من خلال التأييد الواسع للفكرة التالية: إن الأزمة البنيوية الحالية والخلل المميز لهذه الفترات الانتقالية وما يؤدي إليه مباشرة من فوضى. كل هذا سوف يتم تجاوزه دون تضحية ضرورية بالقواعد الأساسية التي تنتظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية المميزة للرأسمالية.

بعبارة أخرى لقد بانت طلائع مرحلة جديدة للتراكم والتوسع الرأسمالي العالمي. ولتكن هذه المرحلة ما سوف تكونه، لكنها في النهاية أصبحت أمراً «مقبولاً» لأنها سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى تقدم كبير تتقاسمه دول العالم، وإن لم يكن على قدم المساواة.

ويضم هذا الإجماع كلاً من المحافظين الليبراليين والإصلاحيين «المعتدلين» بل أحياناً ينضم إليهم من

(*) مفكر مصري.
(**) أستاذ مساعد كلية الآداب / جامعة عين شمس.

كانوا فيما سبق راديكاليين. ويولي المحافظون الليبراليون ثقتهم «لآليات السوق»، إذ ستسمح هذه الآليات - كما يصرحون بذلك هم أنفسهم - بمرحلة جديدة من «الرخاء» قادرة بدورها على إرساء عصر جديد من السلام الدولي، ومنح الديمقراطية أقصى حظ لها من الانتشار في أكبر عدد ممكن من الأمم، ذلك، إن لم يؤد جنون الدول إلى عرقلة ازدهار آليات السوق. وإذا ما كان ينبغي أن يكون هناك قائدٌ لهذه المعزوفة العالمية حتى يتم عبور العاصفة المؤقتة، فليكن، ومن هنا تجد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية - التي يصفها الليبراليون الأمريكيون بأنها نوع من التسامح الكريم - مبرراتها المتوقعة. وقد انضم لوجهة النظر هذه الكثيرون مما بعد الحداثيين. ومما لاشك فيه أن مرحلة التوسع الرأسمالي الجديد - في منظور الكثيرين من الإصلاحيين الراديكاليين والثوريين - لا تستبعد مع ذلك حركات النضال الاجتماعي، بل إنها بالأحرى تستدعيها من خلال خلقها لظروف جديدة للانتشار الممكن والمنتظر لهذه الحركات، ولاتعليق.

وما آخذه على هذه الرؤية هو جهلها بسلسلة كاملة من الخصائص الجديدة التي تبين عما أسميه «بشيخوخة» النظام الرأسمالي. والشيخوخة التي أعنيها هنا ليست تلك الشيخوخة المطمئنة المترقبة لنهاية الأجل. وإنما على العكس تماماً، إنها شيخوخة تتبدى في استعانتها بالعنف. ذلك العنف الذي يحاول النظام الرأسمالي أن يدوم بواسطته مهما كلفه الأمر، حتى وإن كان الثمن هو فرض أقصى أشكال البربرية على البشرية. وعلى ذلك فإن هذه الشيخوخة تدعو الإصلاحيين الراديكاليين والثوريين إلى مزيد من الراديكالية وأكثر من أي وقت مضى، وإلى عدم الاستسلام لإغواء الخطاب المُسكّن المساير لروح العصر ولما بعد الحداثة. والراديكالية التي أعنيها هنا لاتعني التمسك - بصورة آلية دوجماطيقية عند التحليل الأخير - بالأطروحات الراديكالية والثورية التي عبرت عن نفسها في مرحلة سابقة من التاريخ (بشكل عام في القرن العشرين)، وإنما تعني التجديد الراديكالي الذي يأخذ في الاعتبار كل التحولات الجارية في العالم المعاصر.

٢- أولى هذه التحولات الهامة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار هي «الثورة العلمية والتكنولوجية» الحالية. إذ تقوم كل ثورة تكنولوجية (وكانت هناك عدة ثورات تكنولوجية طيلة تاريخ الرأسمالية) بقلب أنماط نظام الإنتاج والعمل، كما أنها تفكك الأشكال القديمة لتقيم على أنقاضها أشكالاً جديدة التركيب. وبما أن هذه العملية لاتتم بشكل فوري فإنها تمر بفترة فوضوية إلى حد ما. وبما أن عملية التفكيك هذه تضعف بدورها الطبقة العاملة، فهي تبطل أشكال التنظيم والنضال الخاص بهذه الطبقة. وكانت هذه الأشكال قد أسست في فترة سابقة طُويت صفحتها، إلا أنها كانت - من قبل - فعالة لمواءمتها لظروف العصر الذي نشأت فيه، وهو ما لم يعد متحققاً في ظل الظروف المستجدة. في لحظات التحول هذه، يرجح ميزان القوى الاجتماعية لصالح رأس المال. وهذه هي الخاصية الأولى التي نلقاها في لحظتنا الراهنة.

لقد اقتضت كل الثورات التكنولوجية السابقة في تاريخ الرأسمالية (صناعة النسيج، الآلة البخارية، صناعة الصلب، السكك الحديدية، ومنظومة الكهرباء والبترول والسيارة والطائرة) توظيف استثمارات ضخمة عند أعلى سلسلة الإنتاج. يتعلق الأمر هنا بالاكتشافات العلمية التي تقتصد العمل المباشر لقاء تشغيل كم أكبر من العمل غير المباشر المستثمر في المعدات. وتقتصد هذه الابتكارات التكنولوجية الجديدة كم العمل الكلي اللازم لإنتاج كمية معينة من السلع، كما أنها أيضاً وبصفة خاصة تحوِّل الإنتاج المباشر للعمل إلى إنتاج للمعدات. وعلى هذا النحو كانت الثورات التكنولوجية السابقة تدعم سلطة أصحاب رؤوس الأموال (أي المعدات) على من يقومون بتشغيلها (أي العمال).

ويبدو أن الثورة التكنولوجية الجديدة - التي تتسم ببعدين رئيسيين هما: المعلوماتية والهندسة الوراثية - تسمح باقتصاد العمل المباشر والمعدات (التي يقاس حجمها بما لها من قيمة سلعية) في آن واحد. غير أن

هذه الثورة تقتضي تقسيماً آخر لمجمل العمل القائم لصالح العمل الفني المؤهل. فما الذي تعنيه هذه السمة الجديدة المميزة للثورة التكنولوجية الحالية؟ وماهي إنجازاتها الفعلية (أي في إطار هذه العلاقات)؟

المحتمل والفعلي يدخلان هنا في صراع. فهذه الثورة التكنولوجية تعني أن المزيد من الثراء يمكن الحصول عليه مع القليل من العمل، دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى دعم سلطة رأس المال على العمل. وهذا يعني أن اجتماع الشروط اللازمة - لكي يعقب نمطٌ آخر نمطَ الإنتاج الرأسمالي الحالي - قد أصبح في طريقه للتحقق. فالرأسمالية - من الناحية الموضوعية - قد عفى عليها الزمان. لكن العمل في عالم الرأسمالية الفعلي لايستطيع أن يقوم بنفسه وإنما بواسطة رأس المال الذي يهيمن عليه. أي بقدر ما يكسب رأس المال من العمل بقدر ما يكون استثمار العمل مربحاً. وحين تستبعد هذه العملية نسبة متزايدة من العمال المحتملين من مجال العمل (وهو ما يعني حرمانهم من أي دخل ممكن) فهي تحكم على النظام الإنتاجي بالتقلص، أو على الأقل تقضي بعدم انتشاره إلا وفق مستوى للنمو أدنى بكثير من ذلك المستوى الذي تتيحه الثورة التكنولوجية بدونه.

إن الخطاب الشائع عن الرأسمالية الجديدة يستبعد الجدل بشأن حدود الرأسمالية، سواء ما يخص منها التنظيم الجديد للعمل في المستقبل (مجتمع الشبكات) أو تحول ملكية رأس المال (الرأسمالية الشعبية ونمط التراكم المالي)، أو ما يخص العلم الذي أصبح عاملاً حاسماً في عملية الإنتاج.

ويتعلق الخطاب الأول في هذا المضمار «بنهاية العمل» و«مجتمع الشبكات» (الذي يلغي التراتبيات الرأسية ويحل محلها التداخلات والعلاقات الأفقية) وظهور «الفرد» (دون اعتبار لوضعه الاجتماعي إذا كان صاحب رأس مال أم عامل) بوصفه «فاعلاً للتاريخ». وتتعامل كل النماذج الرائجة لهذا النوع من الخطاب بدءاً من ريفكين Rifkin وحتى كاستل Castells ونيجري Negri(١) مع الرأسمالية وكأنها لم توجد أبداً من قبل، أو كأن المقتضيات الموضوعية للتكنولوجيا الجديدة سوف تغير من حقيقة هذه الرأسمالية إلى الحد الذي سيؤدي إلى اختفاء الطابع الأساسي لها. هذا الطابع الذي يتمثل في قيامها على أساس تراتبي رأسي لايمكن تفاديه، وهو الأساس الذي يضمن سيطرة رأس المال على العمل. وبهذا يعبر هذا الخطاب عن وهم «التعويل على التكنولوجيا» الذي طالما تكرر على مر التاريخ، ذلك أن أيديولوجيا النظام الرأسمالي في حاجة دائمة إلى هذه العبارات الوهمية من أجل استبعاد السؤال الحقيقي عمن يتحكم في استخدام التكنولوجيا؟.

ويتعلق الخطاب الثاني بالتوزيع المزعوم لملكية رأس المال، والتي ستصبح من الآن فصاعداً ملكية متاحة - كما يُقال - «للناس العاديين» من خلال توظيفهم لأموالهم في البورصة وفي صناديق الائتمان التعاوني. إنه خطاب «الرأسمالية الشعبية» الذي أكل عليه الدهر وشرب، وهو أيضاً صيغة شديدة الادعاء «لنمط التراكم المالي»(٢). وما من جديد في هذا الخطاب الذي دائماً ما يكون مُنبت الصلة بواقع العلاقات الاجتماعية.

والخطاب الثالث يجعل من العلم من الآن فصاعداً «العامل الحاسم للإنتاج». وتبدو هذه الأطروحة جذابة للوهلة الأولى، نظراً لكثافة المعارف العلمية والوسائل التقنية المعمول بها في نمط الإنتاج الحديث. لكن هذه الأطروحة تقوم على الخلط بين العلاقات الاجتماعية من جانب والمعارف النظرية والعملية من جانب آخر. ولايتمتع هذان العنصران بذات المقام في عملية تنظيم الإنتاج. وقد اقتضى نظام الإنتاج منذ عصور ما قبل التاريخ السحيقة معارف نظرية وعملية. ولم تعتمد مهارة الصياد علي فعالية القوس فحسب وإنما على معرفته بالحيوانات أيضاً. وما استطاع فلاحٌ في العصور الأولى أن يزرع حبة واحدة وأن يجعلها تنمو بدون معارف متراكمة عن الطبيعة.

العلوم والمعارف موجودة دائماً، ولكن خلف هذا المشهد الذي يحتل الصدارة توجد العلاقات الاجتماعية (من الذي يملك القوس؟ من الذي يملك

الأرض، المصنع؟). السؤال الحقيقي - المستبعد من الخطاب السالف ذكره (ومن حسابات القياس الاقتصادي الرديئة التي تلتزم «قياس» الأنصبة الخاصة بكل من رأس المال والعمل والعلم في الإنتاجية العامة) - هو: من الذي يتحكم في المعارف الضرورية للإنتاج؟. بالأمس كان الكاهن هو الناطق بالمعارف العملية لدى الفلاحين ومسيطراً عليها بمعارفه، بما يسمح له بتبرير نظام السلطة (ولايهم هنا إن كنا نعتبر اليوم مثل هذه المعارف معارف خيالية).

لقد انتشرت الرأسمالية - بالضبط - حين انتُزِعَت من المنتجين ملكيتهم لوسائل الإنتاج، بل أكثر من ذلك، حين انتزعت ملكيتهم لمعارفهم. لقد تم التحكم في تقدم قوى الإنتاج عن طريق انتزاع الملكية. وحل محل العامل الشبيه بالحرفي في مصنع القرن التاسع عشر. عاملُ الإنتاج الضخم - العامل غير المؤهل - في عصر الإنتاج الفوردي (طبقاً لنموذج مصنع فورد للسيارات). كما تم الاستحواذ على المعارف التقنية من قبل «الإدارة التقنية» التي ستخضع بدورها للسلطة العليا للإدارة التجارية والمالية. ويقدم لنا اجتياح قطاع الأعمال لمجال الزراعة حالياً مثالاً نموذجياً بهذا الصدد. لقد منحت الشركات التجارية المتعددة الجنسيات لنفسها الحق في الاستحواذ على المعارف الجماعية الزراعية للعالم بأسره ولاسيما العالم الثالث، وهو الحق الذي تنوي منظمة التجارة العالمية - صنيعة هذه الشركات - حمايته. وذلك من أجل أن يُعاد إنتاج هذه المعارف في شكل منتجات مُصَنَّعة يكون لهذه الشركات وحدها حق (إعادة بيعها) (جبراً) إلى الفلاحين المحرومين من الاستخدام الحر لمعارفهم. وهذا مثلاً هو حال الأرز البسماتي الذي يعاد بيعه من قبل شركة أمريكية متعددة الجنسيات إلى الفلاحين الهنود! ولكن أيمكن لنا - بعيداً عما يمكن أن تؤدي إليه سياسة الشركات المتعددة الجنسيات الخاصة بالأعمال التجارية في مجال الزراعة من تهديد بإفقار الرصيد الجيني من الأنواع الحية على مستوى الكوكب - أيمكن لنا أن نصف مثل هذه العمليات بصفة أخرى غير صفة «القرصنة»؟ أيتعلق الأمر هنا بروح المبادرة للمشروع الاستثماري التي طالما كانت محل إشادة، أم يتعلق بالأحرى بممارسة نوعٍ من الإتاوة؟(٣).

ولايقتضي السوق في ذاته هذا الانتزاع للملكية، وإنما ينتج ذلك - في الواقع - من إرادة ضبط السوق لصالح احتكار الشركات الكبرى وحدها. وذلك لأن الرأسمالية ليست مرادفة «لاقتصاد السوق» كما هو واردٌ في الأيديولوجيا الليبرالية التبسيطية. وليس لمفهوم اقتصاد السوق أو «الأسواق المعممة» أي مدلول في الواقع، إنه فقط مُسَلمة تنطلق منها نظرية لعالم وهمي، عالمٍ يعيش فيه «اقتصاديون صرف». وإنما تتحدد الرأسمالية بوصفها علاقة اجتماعية تضمن هيمنة رأس المال على العمل، أما السوق فيأتي فيما بعد.

وتتحقق سيطرة رأس المال على العمل بشكل فعلي من خلال الملكية الخاصة لرأس المال وحرمان العمال من الوصول إلى حيازته. كيف إذن - من هذا المنظور تظهر آثار الثورة التكنولوجية الحالية؟ هنا يكمن السؤال الحقيقي المتعلق بهذه الثورة.

فهل انقلب معنى الحركة التي تنظم أشكال الإنتاج الفائق الحداثة؟ إننا نؤكد على هذا الانقلاب في عجالة حين نضع في الصدارة حقيقةً مؤداها أن التكنولوجيا الجديدة وإن تطلبت عملاً أقل فهي تتطلب عمالة ذات مؤهلات أعلى. ويحتاج هذا الرأي إلى إعادة نظر وإلى الكثير من التدقيق. لأن رأس المال يحافظ على تحكمه المطلق في كل عمليات الإنتاج المعنية هنا. ففي مجال المعلوماتية هناك احتكارٌ مهول من قبل الشركات العملاقة المتحكمة في إنتاج البرامج ورواجها واستخدامها. وفي مجال الهندسة الوراثية هناك احتكار هائل من قبل الشركات المُنَظِّمة للبحوث في هذا المجال وفق الأهداف التجارية للمنتجات التي تبتكرها هذه البحوث. كما أن هناك تحكماً مماثلاً في المجال الزراعي من خلال فرض إتاوة منظمة على معارف الفلاحين كما ذكرتُ آنفاً.

هناك جديدٌ بلا شك: وهو أن قوة اقتصاد العمل الكلي الذي تسمح التكنولوجيا الجديدة بتشغيله يؤدي

في النهاية إلى تخفيض شرس لحجم العمالة الخاضعة لسيطرة رأس المال. والحجة هنا - وهي حجة ناتجة عن الوضع اللامشروط للرأسمالية - هي أن العمالة التي تم تسريحها اليوم سوف تعاود العمل غداً مع اتساع الأسواق. وكما كان الحال بالأمس ووفق الطريقة الفوردية في تنظيم العمل، سوف يتم تعويض الوظائف الملغاة - بسبب تقدم العملية الإنتاجية - بفرص عمل جديدة وبتوسع إنتاجي عام. ولا تحافظ هذه الحجة على تماسكها اللهم إلا إذا تدخلت الدولة لضبط هذه العملية. وإن لم تتدخل الدولة فسوف يقوم السوق باستبعاد العمالة بغير رجعة. لأن العامل المستبعد الذي لم يعد لديه أي دخل سيتم تجاهله من قبل السوق الذي لايعرف إلا الطلب الموسر. يسير السوق - إذن - قدماً بنظام تراجعي، إذ يقوم بتركيز إنتاجه على الطلب الموسر المتضائل. وقد كان الأمر على هذا النحو فيما سبق في إطار الطريقة الفوردية (وظل كذلك في غضون أزمة الثلاثينيات)، وإن لم يستمر هذا الوضع فيما بعد عام ١٩٤٥، فذلك لأن الدولة كانت قد تدخلت في هذه الحقبة لتحجيم الآثار الناجمة عن دوامة التراجع هذه. لقد تصدّت الدولة لهذا الوضع لتفرض «عقداً اجتماعياً» تتيحه العلاقة الجديدة بين قوى العمل / رأس المال. وبمقتضى هذه العلاقة افتتح هذا العقد الاجتماعي بدوره مجالاً جديداً لتوسع الأسواق. ولم تكن الدولة حينئذ أداةً لرأس المال وحده، وإنما كانت أداةً لإيجاد تسوية اجتماعية. من أجل هذا كنتُ قد قلتُ من قبل أن الدولة الديمقراطية في النظام الرأسمالي هي دولة الضبط الاجتماعي للسوق.

فلماذا - إذن - لن يكون الوضع على هذا النحو في المستقبل مع كثرة الإمكانيات التي تسمح بها التكنولوجيا وتتيح لها الرواج؟ وإذا ما كنا قد رفضنا الموقف النظري لليبراليين (لأن عدم ضبط السوق لن يقدم حلاً للمشكلة) فهل يعني هذا أننا نعلي من شأن الإصلاح، أي من شأن تدخل الدولة الضابطة للسوق؟ نعم.. ولكن بشرط أن نعي بأن كثرة الإصلاحات الضرورية لإيجاد حل للمشكلة - حل يقوم على الإدماج لا الاستبعاد - ينبغي لها أن تكون على غير مقياس سابق، أي بغير قياس على الإصلاحات التي أجرتها من قبل قلةٌ نادرة من الإصلاحيين الذين صمدوا في وجه المدّ الهائل لليبرالية. لايتعلق الأمر هنا بأقل من الإصلاح الجذري بكل ما تعنيه هذه العبارة من معنى. إنه الإصلاح الذي يجرؤ على مهاجمة مبدأ الملكية الذي يتم بواسطته التحكم في عمل التكنولوجيا الجديدة لصالح احتكار الأقلية وحدها لرأس المال. بعبارة أخرى، لقد أصبح من الضروري صياغة عقلانية جديدة غير تلك العقلانية التي تتجلى في ربحية رأس المال. وهذا هو الشرط الذي لايمكن تفاديه من أجل تقدم الإنسانية. الإصلاح الجذري هو شرط إعمال الطاقات الكامنة للثورة التكنولوجية في ذاتها. أن نعتقد أن هذه الثورة سوف تطلق من تلقاء نفسها هذه الطاقات. فهذا تصور أقل ما يُقال عنه - كما أرى - أنه تصور ساذج تماماً.

٣- ليست الرأسمالية مجرد نمطٍ للإنتاج، فهي أيضاً نظام عالمي قائم على أساس الهيمنة العامة لهذا النمط. لقد ارتبطت رسالة الرأسمالية منذ أصولها الأولى بالغزو. واستمرت في التعبير عن نفسها دائماً بهذه الطريقة. غير أن الرأسمالية - في توسعها العالمي - قد شيدت ورسخّت باستمرار مبدأ اللامساواة واللاتكافؤ بين مراكزها السائدة الغازية وبين أطرافها المَسُودَة. ولهذا السبب كنتُ قد وصفتُ الرأسمالية بأنها نظام امبريالي بطبيعته. كما كتبتُ أيضاً أن الامبريالية تشكل «مرحلةً دائمة» للرأسمالية. وأوضحتُ أن التناقض الرئيسي للرأسمالية بوصفها نظاماً عالمياً إنما يتجلى من خلال هذه المفارقة المُبرزة والتي تتمثل في اللاتكافؤ المتفاقم بين الدول. كما يتضح هذا التناقض أيضاً بشكل أيديولوجي وسياسي من خلال التعارض بين الخطاب الكوني للرأسمالية وبين الواقع الناتج عن توسعها، أي واقع اللامساواة المتزايدة بين شعوب الكرة الأرضية.

غير أن السمة الامبريالية للرأسمالية - وهي سمة دائمة - قد تجسدت في الأشكال المتعاقبة التي اتخذتها علاقة اللامساواة و اللاتكافؤ بين المركز / الأطراف. وبما أن كل مرحلة من مراحل هذه العلاقة

كانت فريدة من نوعها، فقد كانت القوانين - التي تتحكم في إعادة إنتاجها - وثيقة الصلة بخصوصيات تراكم رأس المال في كل مرحلة على حدة. كان هناك إذن - طيلة تاريخ الرأسمالية على مدى خمسة قرون - لحظاتٌ من القطيعة التي تفصل مرحلةً من الامبريالية عن تلك التي تليها. وتتميز لحظات القطيعة هذه ببزوغ خصوصيات جديدة.

لقد كانت الامبريالية في جميع مراحل التوسع الرأسمالي عبارة عن امبريالية «غازية»، أي أنها كانت «تُدمِج» دوماً - وبمقدرة متنامية - أقاليم وشعوباً ظلت حتى ذلك الحين خارج مجال نشاطها. من جهة أخرى، كانت هذه الامبريالية جديرة بالتعبير عن نفسها بصيغة الجمع وليس المفرد، إذ أنها كانت نتاج عدة مراكز امبريالية تتنافس فيما بينها تنافساً عنيفاً من أجل السيطرة على عملية التوسع العالمي. وهاتان الخصيصتان المميزتان للامبريالية في سبيلهما الآن للزوال لتحل محلهما خصيصتان جديدتان عكسهما تماماً. أولاهما: أن الرأسمالية الجديدة في توسعها العالمي الجديد تستبعد أكثر مما تدمج وذلك بنسب غير مسبوقة. وثانيتهما: أن الامبريالية الجديدة يتم التعبير عنها من الآن فصاعداً بصيغة المفرد، فقد صارت امبريالية واحدة جماعية لثالوث مُكوَّن من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. ومن الواضح طبعاً أن كلتا الخصيصتين الجديدتين مرتبطتان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً.

على المستوى الواقعي كانت الامبريالية القديمة «مُصَدِّرَةً لرؤوس الأموال»، أي أنها كانت تأخذ بزمام المبادرة لاحتلال مجتمعات الأطراف وإنشاء مجتمعات جديدة للإنتاج (ذات طبيعة رأسمالية) فيها. وبذلك كانت الامبريالية تقيم جديداً وبالتوازي تهدم قديماً. وبالطبع لم تكن إقامة الرأسمالية لمجتمعات منتجة يتسم بالتجانس التدريجي بين مختلف المجتمعات في كوكبنا الرأسمالي، بل على العكس من ذلك، تم تشييد مجموعة غير متكافئة من المراكز / الأطراف. كما لم يُوضَع رأس المال المُصَدَّر في سخاء تحت تصرف المجتمعات المتلقية له. فقد كان رأس المال هذا محققاً لأرباحه بأشكال مختلفة (أرباح مباشرة تُستدَرّ من هذه المجتمعات الجديدة، وفوائض شتى تُسحَبُ من أنماط الإنتاج الخاضعة لرأس المال). لقد كان انتقال القيمة من الأطراف إلى المركز وفق الصيغ الخاصة بكل مرحلة من مراحل الأداء الامبريالي (وهو ما أطلقتُ عليه الأشكال المتعاقبة لقانون القيمة المُعولَم) هو أحد العوامل الحاسمة في تكريس اللاتكافؤ المذكور. ولكن أياً كان مدى الابتزاز المالي، فإن رأس المال الامبريالي كان يواصل مسيرته إلى الامام، مُصَدِّراً رؤوس أموال جديدة لغزو مساحات جديدة يخضعها لتوسعه. وبهذا المعنى استطاع رأس المال أن يمضي في رسالته «البناءة». وما أن تم الشعور بهذه الرسالة بوصفها كذلك حتى استطاع رأس المال أن يُغَذي الوهم لدى الأطراف بأنها تستطيع أن تلحق بالآخرين إذا ما ظلت قابعةً داخل النظام الكلي للرأسمالية. لقد كان هذا الوهم - ولنصفه سريعاً هنا بأنه «برجوازي قومي» - موجوداً بالفعل، وحاضراً بكل ثقله على الساحة السياسية.

يرتكز أنصار الامبريالية على هذا البعد «البنَّاء» في التوسع الرأسمالي ليمجدوا صفته المزعومة «بالتقدمية». ومن جهة أخرى علينا أن نلاحظ أن الامبريالية المشار إليها لايمكن اختزالها بأي طريقة كانت في البعد السياسي (الاستعمار) الذي كان يصحبها أحياناً، وهو الاختزال الذي يقوم به - للأسف - نيجري. فسويسرا والسويد - دولتان بلا مستعمرات - وهما جزء من النظام الامبريالي ذاته، مثلهما في ذلك مثل فرنسا وبريطانيا صاحبتي المستعمرات المتزايدة. ليست الامبريالية - إذن - «ظاهرة سياسية» واقعة خارج نطاق الحياة الاقتصادية. إنها نتاج المنطق الذي يوجه تراكم رأس المال.

كل شئ يشير إلى أن صفحة البناء قد طويت. ولانستند هنا إلى إحصاءات كمية فحسب لنقول أن في الوقت الحالي أصبح تدفق الأرباح وانتقال رؤوس الأموال من الجنوب إلى الشمال يفوق بكثير هذا المد الهزيل لرؤوس الأموال الجديدة المُصَدَّرَة من الشمال إلى

الجنوب. ويمكن لهذا الخلل ألا يكون إلا عرضياً كما يدعي الخطاب الليبرالي. ولكن هذا الزعم ليس صحيحاً، لأنه في الحقيقة يعبر عن انقلاب في العلاقة بين البعد «البنَّاء» والبعد «الهدَّام»، وهما البعدان الملازمان للامبريالية. واليوم لدينا جرعة إضافية من الانفتاح على توسع رأس المال في الأطراف - وإن كان هامشياً - وهو الأمر الذي يستلزم خراباً هائلاً لايمكن تصوره. وسأذكرُ فيما بعد أكثر الأمثلة حدةً وإيلاماً في هذا الصدد. إن انفتاح مجال الزراعة على توسع رأس المال هو بوجه عام توسع هامشي بالنسبة لفرص الاستثمار المحتملة، وبالنسبة لإمكانية إيجاد فرص عمل جديدة حديثة ذات إنتاجية عالية، وهو الأمر الذي يجعل - من الآن فصاعداً - بقاء نصف البشر على قيد الحياة موضع شك، ولا أقل من ذلك.

بصفة عامة ووفق منطق الرأسمالية، تؤدي الأوضاع الاحتكارية الجديدة - والتي تعود بالنفع على مراكز التحكم في التكنولوجيا والاتصالات والوصول إلى المصادر الطبيعية - بل قد أدت وستؤدي أكثر فأكثر إلى المزيد من تدفق قيمة الإنتاج المُحَوَّلة من الجنوب إلى القطاع المهيمن لرأس المال المُعولَم (رأس المال المتعدد الجنسيات)، والصادرة عن الأطراف الجديدة الأكثر تقدماً في مجال التصنيع الحديث والتي يُقال أنها بلدان «قادرة على المنافسة».

لقد تطورت الامبريالية أيضاً في بعدها الثاني، فقد مَرَّتَ بمراحل اتسمت بالمنافسة العنيفة بين الامبرياليات القومية لتصل الآن إلى مرحلة الإدارة الجماعية للنظام العالمي الجديد بواسطة الثالوث الأمريكي الأوروبي الياباني. هناك أسباب متعددة يسمح لنا ترابطها بتفسير هذا التطور. من هذه الأسباب أن الإدارة الجماعية أصبحت ضرورة يفرضها تفاقم الخراب واتساع مناحيه لدى شعوب الجنوب من جراء ملاحقة التوسع الرأسمالي لها. فقد ساقتنا الامبريالية الجديدة وسوف تسوقنا دائماً أكثر فأكثر إلى «حرب دائمة» (تتجلى سيادة رأس المال المتعدد الجنسيات من خلال تحكم الثالوث فيه) ضد شعوب الجنوب. هذه الحرب ليست حرباً سببتها ظروفٌ طارئة، كما أنها ليست انحرافاً مفرداً لغطرسة النظام الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية والتي يرمز إليه المشئوم بوش الابن. فهذه الحرب هي وضع راسخ تقتضيه بنية الامبريالية في المرحلة الجديدة من طور انتشارها.

باختصار كانت امبريالية المراحل التاريخية السابقة للتوسع الرأسمالي مؤسسةً على دورٍ «فعَّالٍ» للمراكز التي كانت تصَوغ أشكال التنمية في الأطراف حتى وإن كانت هذه التنمية تابعة وغير متماثلة وغير متكافئة. لكن الامبريالية الجماعية للثالوث - وبوجه خاص لمركز المراكز (الولايات المتحدة) لم تعد تعمل بهذه الطريقة. إذ تلتهم الولايات المتحدة الأمريكية نصيباً مهماً من الفائض المتدفق على مستوى العالم. ولم يعد الثالوث الامبريالي مُصَدِّراً ذا بال لرؤوس الأموال إلى الأطراف. ولايمثل الفائض الذي يضخه تحت مسميات عدة (ديون البلدان النامية وأوروبا الشرقية) مقابلاً موازناً للاستثمارات الجديدة المنتِّجَة التي يقوم بتمويلها. وتعد هذه الصفة الطفيلية لطريقة أداء هذا النظام الامبريالي - في ذاتها - علامة على الشيخوخة التي تضع هذا التناقض المتفاقم بين المراكز / الأطراف (الذي يسمى بالشمال / الجنوب) في موضع الصدارة.

في اللحظة الراهنة يُشيدُ صُناعُ الخطاب الأيديولوجي الإعلامي بانطواء المراكز على ذاتها تاركةً الأطراف لمصيرها التعس بوصفه الدليل على أنه لم تعد هناك «امبريالية» بما أن الشمال يمكن له الاستغناء عن الجنوب. وهذه أطروحة لا تُكَذبها فقط الوقائع اليومية بما لايدع مجالٌ للشك في كذبها (لماذا إذن توجد منظمة للتجارة العالمية، وصندوق للنقد الدولي، وتدخلات حلف الأطلنطي في شئون الدول)، بل أكثر من ذلك هي أطروحة تتنكر لجوهر الأيديولوجية البرجوازية التي كانت في أصولها الأولى تعرف كيف تؤكد رسالتها العالمية. لقد تم التخلي عن هذه الرسالة لصالح خطاب جديد عن الخصوصيات الثقافية يُقال أنه ما بعد حداثي. أليس هذا - في واقع الأمر - رمزاً لشيخوخة النظام الذي لم يعد لديه

ما يطرحه على ٨٠٪ من سكان الأرض؟

ترتكز نزعة الهيمنة لدى الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الضرورة الموضوعية للامبريالية الجماعية الجديدة والتي ينبغي عليها أن تدير التفاوت المتفاقم بين المركز والأطراف باستدعاء متزايد لوسائل العنف. وتبدو الولايات المتحدة الأمريكية - بفضل تفوقها العسكري - رأس حربة هذه الإدارة الجماعية. أما مشروعها الخاص «بالمراقبة العسكرية للكرة الأرضية» فهو سبيلها لضمان الفاعلية المنتظرة لهذا التفوق. إنه التفوق الذي ستكلف الولايات المتحدة الأمريكية شركاءها في الثالوث بالإنفاق عليه، حين تفرض عليهم كما تفرض على سائر بلدان العالم تمويل العجز الهائل في ميزان المدفوعات الأمريكية. والطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة تعرف أن اقتصاد بلادها هشٌ وأن مجمل الاستهلاك الكلي للولايات المتحدة يتجاوز بكثير قدراتها، وأن الوسيلة الرئيسية التي بحوزتها لجبر سائر بلدان العالم على تغطية العجز في ميزانيتها هي نشر قواتها العسكرية. وليس لها في ذلك من خيار آخر. لقد اختارت الولايات المتحدة - في سبيل التأكيد على هذا الشكل من الهيمنة - الهروب إلى الأمام. وهي تعبىء شعبها ولاسيما طبقاته الوسطى بدعوى «الدفاع بأي ثمن عن نمط الحياة الأمريكية»، وإن أدى هذا الثمن إلى القضاء على قطاعات كاملة من البشرية. فهذا لايشكل أدنى أهمية. وتعتمد الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة على أنها تستطيع أن تجر إلى مغامراتها الدامية هذه شركاءها في أوروبا واليابان. وباسم ما تقدمه من خدمات «لهذه الجماعة من المحظوظين» تستطيع أن تحصل علي موافقتهم على تغطية عجزها المالي. ولكن إلى متى؟

فالثمن الذي تقبل كلٌ من أوروبا واليابان دفعه - لتسمح للهيمنة الأمريكية بالانتشار - غالٍ جداً، وسوف يزداد ارتفاعاً. فالمجتمع الأمريكي يعتمد في بقائه على الصورة التي يعطيها لنفسه لتمويل إسرافه وتبذيره، ويتحدث كما لو كان في وضع الحاكم للعالم! إن ظروف الاقتصاد العالمي رهينة بالحفاظ على التبذير الأمريكي. فإذا ما أصاب الولايات المتحدة الأمريكية ركود اقتصادي، فها هي صادرات أوروبا وآسيا - والتي هي في جانب منها جزية من طرف واحد تدفع لروما الجديدة - تتعسر. وذلك أن هذه الدول قد اختارت أن تؤسس نموها الاقتصادي على هذه الصادرات العبثية بدلاً من أن تدعم نظم إنتاجها واستهلاكها الخاصة (وهو ما سوف يكون إيثاراً لتنمية متمركزة حول الذات). لقد وقع الأوروبيون والآسيويون في الفخ، لأن بلداً واحداً هو الولايات المتحدة الأمريكية له وحده الحق في السيادة وفي التنمية المتمركزة حول الذات، ذات عدوانية تنزع إلى غزو العالم الخارجي. أما الآخرون جميعاً فهم مدعوون للبقاء في إطار تنمية متجهة كليةً إلى خارج الذات، أي أنهم مدعوون لأن يصيروا توابع للولايات المتحدة الأمريكية. هذه هي رؤية «القرن الحادي والعشرين الأمريكي». ولا أظن أن عبثية هذا الوضع يمكن أن تستمر إلى ما لانهاية.

إن السمة الطفيلية البارزة لامبريالية الثالوث الجماعي - الذي ليس لديه ما يمنحه لسائر الدول التي تمثل أغلبية العالم، وكذلك السمة الطفيلية الأكثر بروزاً للمجتمع الأمريكي وهو رأس حربة هذه الامبريالية، تمثلان علامات على شيخوخة النظام.

٤- ولنضرب الآن أمثلة على هذا الخراب الهائل الذي سيجرنا إليه حتماً التوسع الراهن للرأسمالية في مجال الزراعة لدى بلدان الأطراف.

كانت المجتمعات السابقة على الرأسمالية مجتمعات زراعية. وكانت الزراعة فيها محكومة بأشكال منطقية عدة، ولكنها جميعاً مختلفة عن المنطق الذي يحكم الرأسمالية (أقصى مردودية لرأس المال). وفي الوقت الحالي مازال العالم الزراعي الفلاحي يضم نصف البشرية. غير أن إنتاج هذا العالم مقسم على قطاعين لكل منهما طبيعته الاقتصادية والاجتماعية التي تميزه تماماً عن القطاع الآخر.

تقتصر الزراعة الرأسمالية التي يتحكم فيها رأس المال تقريباً على أمريكا الشمالية وأوروبا والقرن الجنوبي في أمريكا اللاتينية واستراليا. ولايعمل بها

إلا عدة عشرات الملايين من الزراع الذين لم يعودوا «فلاحين» في الحقيقة. وتعتمد إنتاجية هؤلاء الزراع على التشغيل الآلي (وهو شبه مقصور عليهم على المستوى العالمي)، كما تعتمد على المساحات الشاسعة التي يتحكم فيها الواحد منهم، والتي تتراوح إنتاجيتها مابين ١٠ و٢٠ ألف قنطار من الحبوب أو ما يعادلها للعامل الواحد في السنة الواحدة. أما الزراعة الفلاحية فهي تشمل نصف البشرية أي ٣ مليارات نسمة. وهي تنقسم إلى: أولاً: زراعة استفادت من الثورة الخضراء (السماد والمبيدات والبذور المنتقاة) إلا أنها لا تعتمد إلا قليلاً جداً على الآلة، وتتراوح إنتاجيتها ما بين ١٠٠ و٥٠٠ قنطار للعامل الواحد في السنة الواحدة. وهناك ثانياً: زراعة ما قبل الثورة الخضراء، وتدور إنتاجيتها حول ١٠ قناطير فقط. لقد كانت نسبة الفجوة بين الزراعة المزودة بالمعدات والزراعة الفلاحية الفقيرة حتى عام ١٩٤٥ هي ١٠ إلى ١، أما اليوم فقد ارتفعت النسبة إلى ٢٠٠٠ إلى ١. بعبارة أخرى: لقد فاق إيقاع التقدم في إنتاجية المجال الزراعي بكثير جداً إيقاع التقدم في إنتاجية المجالات الأخرى، مما أدى إلى تخفيض الأسعار الحقيقية بنسبة ٥ إلى ١(٤).

في هذه الظروف، إذ استجبنا لما فرضته علينا في النهاية منظمة التجارة العالمية منذ مؤتمر الدوحة (نوفمبر ٢٠٠١) فضممنا الزراعة إلى مجمل القواعد العامة «للتنافس»، وساوينا المنتجات الزراعية بغيرها من السلع»، فما هي النتائج المؤكدة التي ستترتب على ذلك في ظل التفاوت الهائل بين الزراعة التجارية من جانب والإنتاج الفلاحي من جانب آخر؟.

سيترتب على ذلك أن ٢٠ مليوناً من المزارع الحديثة الإضافية ستتمكن - إذا ما يسرنا لها حيازة مساحات هامة من الأراضي الضرورية لها (نهبها لأنماط الاقتصاد الفلاحي واختيارها للأراضي الأكثر خصوبة بالتأكيد) وإذا ما أتحنا لها أسواق رؤوس الأموال بحيث يمكنها التزود بالمعدات - ستتمكن من توفير السلع الأساسية من الإنتاج الفلاحي التي مازال المستهلكون المدنيون الموسرون يشترونها. ولكن ما هو مصير مليارات المنتجين الفلاحين غير القادرين على المنافسة؟ سيتم إقصاؤهم بلا رحمة في زمن تاريخي قصير خلال بضع عشرات من السنين. ما الذي سيصير إليه هؤلاء المليارات من البشر ومعظمهم فقراء ضمن فقراء أصلاً حتى وإن كانوا يكفون أنفسهم قوت يومهم بشكل لا بأس به أو بالأحرى بشكل بائس بالنسبة لثلثهم (فثلاثة أرباع من يعانون من سوء التغذية من الريفيين).

وعلى مدى خمسين عاماً لن تستطيع تنميةٌ صناعية قادرة على المنافسة لدى ثلاثة أرباع البشرية - حتى لو افترضنا أنها تنمية خارقة للعادة ذات معدل مستمر يصل إلى ٧٪ في العام الواحد - أن تستوعب ثلث هذا الاحتياطي من المنتجين الفلاحين. بعبارة أخرى لاتستطيع الرأسمالية بطبيعتها أن تحل المسألة الفلاحية، والمنظور الوحيد الذي تطرحه في هذا الصدد هو منظور الكوكب المكتظ بـ ٥ مليارات نسمة (زائدين عن الحاجة).

ها نحن قد وصلنا إلى الدرجة التي إذا فُتِحَ عندها مجالٌ جديد للتوسع الرأسمالي (تحديث الإنتاج الزراعي) لأصبح من الضروري - وفق عبارات إنسانية - القضاء على مجتمعات بأسرها! فلدينا من جهة ٢٠ مليوناً من المنتجين الفعالين الجدد (يصلون إلى ٥٠ مليوناً هم وأسرهم) من جهة، و٣ مليارات من المستبعدين من جهة أخرى. إن الجانب الخلاق في هذه العملية يعادل قطرة ماء في محيط الدمار الذي يقتضيه. وهكذا تصبح الرأسمالية بربرية. فهي تدعو مباشرة إلى الإبادة الجماعية. وهكذا يصبح من الضروري اليوم أكثر من أي يوم مضي إبدالها بمنطق آخر للتنمية أي إبدالها بعقلانية أسمى.

وتتمثل حجة المدافعين عن الرأسمالية في أن أوروبا قد وجدت حلاً للمسألة الزراعية من خلال الهجرات الجماعية الريفية، فلماذا إذن تعجز بلدان الجنوب - بفارق قرن أو قرنين من التأخير - عن تقديم نموذج مماثل لهذا التحول؟ إننا ننسى هنا أن الصناعات والخدمات المدنية للقرن التاسع عشر الأوروبي قد اقتضت وفرة وافرة من الأيدي العاملة، وأن العمالة

الزائدة قد استطاعت - في ذلك الحين - الهجرة بكثافة إلى الأمريكتين. ومثل هذه الإمكانية ليست متاحة لثلث العالم المعاصر. فإذا ما أراد هذا العالم أن يكون قادراً على المنافسة - كما هو مأمور بذلك - فعليه بصفة عامة اللجوء إلى التكنولوجيا الحديثة التي تستلزم قلة الأيدي العاملة. إن الاستقطاب الناتج عن التوسع العالمي لرأس المال يمنع الجنوب من أن يقوم - بعد فوات الأوان - بإعادة إنتاج نموذج الشمال.

ودائماً ما كان للحجة - التي تقول أن التنمية الرأسمالية قد أدت إلى حل المشكلة الزراعية في مراكز النظام - جاذبيتها الشديدة حتى في إطار الماركسية التاريخية. ويشهد على ذلك كتاب كاوتسكي Kautsky الشهير(٥) الذي كان قد نُشرَ قبل الحرب العالمية الأولى وعُدَّ في بابه إنجيلَ الديمقراطية الاجتماعية. وقد ورثت اللينينية هذا المنظور ووضعته موضع التنفيذ مما أسفر عن النتائج الكارثية التي نعرفها من خلال سياسة «تحديث» الزراعة الجماعية في الحقبة الستالينية. في الواقع، إذا كانت الرأسمالية - ولأنها لا تنفصل عن الامبريالية - قد نجحت في حل المسألة الزراعية (على طريقتها) في مراكز النظام، فإنها بهذا الحل قد خلقت مشكلة زراعية جديدة وضخمة في الأطراف تعجز عن حلها (اللهم إلا إذا أفنت نصف البشرية عن طريق إبادة جماعية). وفي المعسكر الماركسي التاريخي استطاعت الماوية وحدها أن تواجه عظم التحدي. من أجل ذلك كان نقاد الماوية الذين يرون أنها «انحراف فلاحي» يقرّون - من خلال تأكيدهم ذاته على هذا الانحراف - بأنهم لايملكون الأدوات الضرورية لفهم الرأسمالية الموجودة في الواقع (والتي هي دائماً امبريالية). وذلك لأنهم قد اكتفوا بأن يحلوا محلها خطاباً تجريدياً عن نمط الإنتاج الرأسمالي بصفة عامة.

ما العمل إذن؟ ينبغي أن نرتضي الحفاظ على الزراعة الفلاحية في المستقبل المنظور للقرن الحادي والعشرين - لا بسبب الحنين الرومانسي للماضي - ولكن ببساطة لأن حل المشكلة يمر عبر تجاوز المنطق الرأسمالي، ويندرج في التحول الطويل المدى إلى الاشتراكية العالمية. وينبغي لهذه القواعد الضابطة أن تكون على المستوي القومي والمستوى الإقليمي خاصة، وأن تكون موائمة للظروف المحلية، وأن تؤدي إلى حماية الإنتاج القومي، وأن تكفل بذلك الأمن الغذائي الضروري للأمم، وأن تؤدي إلى تحييد السلاح الغذائي المستخدم من قبل الامبريالية. بعبارة أخرى، ينبغي فك الاشتباك بين الأسعار الداخلية وأسعار السوق الذي يقال أنه عالمي. كما ينبغي لهذه السياسات أن تسمح بالتحكم في انتقال سكان الريف إلى المدينة من خلال تقدم إنتاجية الزراعة الفلاحية الذي يتحقق - بلا شك - ببطء ولكن بصورة مستمرة. وعلى مستوي ماندعوه بالسوق العالمية ربما يتحقق هذا الانضباط المأمول عبر اتفاقيات ما بين الأقاليم تراعي مقتضيات التنمية التي تهدف إلى الدمج لا الاستبعاد.

٥- ولايقتصر ظهور شيخوخة الرأسمالية على مجالات إعادة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي. فعلى قاعدة البنية التحتية الحاسمة تبرز ظواهر عدة تعبر في آن واحد عن: تراجع الفكر البرجوازي (والذي استبدل به الخطاب الأيديولوجي الجديد وهو عبارة عن ذلك الخليط Patchwork المسمى بالخطاب «المابعد حداثي»)، وعن تراجع ممارسات الإدارة السياسية (وهو ما يضع التقاليد البرجوازية الديمقراطية موضع المراجعة).

يتغذى الخطاب الأيديولوجي لما بعد الحداثة على هذا التراجع، مستعيداً كل الأحكام المسبقة العامة التي نتجت عن فوضى لحظات مثل اللحظة التي نعيشها الآن، وواضعاً جنباً إلى جنب دون عناية بالاتساق مجموع دعاوي عدم الثقة في مفاهيم التقدم والنزعة الكونية. وبدلاً من تعميق النقد الجاد لحدود هذه العبارات النابعة من ثقافة التنوير ومن تاريخ البرجوازية، وبدلاً من تحليل ما يشوبها من تناقضات فعلية تؤدي شيخوخة النظام إلى تفاقمها الخطير، يكتفي هذا الخطاب بأن يستبدل بها أطروحات عقيمة للأيديولوجية الليبرالية الأمريكية مثل: «لتعش

زمنك» و«لتتكيف» و«لتدر حياتك بشكل يومي» أي لتتوقف عن التفكير في طبيعة النظام، ولتتوقف - بصفة خاصة - عن وضع الخيارات الراهنة موضع تساؤل(٦).

إن هذا المديح للتنوع الموروث - والذي يُرجى له أن يحل محل الاجتهاد الضروري من أجل كسر حدود النزعة الكونية البرجوازية - يعمل في توافق تام مع مقتضيات مشروع العولمة الامبريالية المعاصرة. إذ لايستطيع هذا المشروع إلا أن يصنع نظاماً قائماً على التمييز العنصري على المستوى العالمي. وهو نظام - كما هو حاله الآن - تغذيه أيديولوجيات «طائفية» ولاسيماً الرجعية منها والتي هي خاضعة لتقاليد الشمال الأمريكي. وهذا هو ما أصفُهُ «بالانتكاسة الثقافوية» (التي تنحاز إلى الخصوصيات الثقافية) والتي تحتل اليوم مكان الصدارة على الساحة. هذه الانتكاسة يُفَعِّلُها ويتحكم فيها سادةُ النظام العالمي الجديد. وغالباً ما يتم استثمارها من قبل الشعوب المقهورة التي تعاني أوضاعاً من الاضطراب (في شكل حركات أصولية تدعي أنها دينية أو إثنية). إنه «صدام البربريات» الذي يتيح لأطروحة هنتنجتون قدرة على تحقيقها لذاتها(٧).

وتنتهي مجمل الظواهر - التي تجمع في آن واحد ما بين الخلل والتراجع عما كان يميز الفكر البرجوازي - إلى تدهور الممارسة السياسية. يقوم مبدأ الديمقراطية على أساس اختيار البدائل. وعندما تعمل الأيديولوجيا على قبول فكرة «أنه ليس هناك من بديل» - وذلك لأن اعتناق مبدأ العقلانية الأسمى التي تتعالى على الواقع الاجتماعي يسمح بالقضاء على ضرورة الاختيار وإمكانيته - فلن تكون هناك ديمقراطية. ويشغل ما نطلق عليه مبدأ عقلانية الأسواق تماماً هذه الوظيفة في الأيديولوجية الرأسمالية الهَرِمَة. وعلى هذا النحو يتم تفريغ الديمقراطية من أي مضمون، ويُمهِّدُ السبيل لما أسميه «بديمقراطية الحد الأدنى» والتي تتسم بالهزل الانتخابي حيث تقوم مواكب الاستعراض مقام برامج الناخبين. إنه «مجتمع الفرجة». وهكذا تَضمُرُ السياسة وتُجرَّد من شرعيتها بفضل هذه الممارسات، فتسير على غير هدى وتفقد كامن قدراتها على إيجاد معنى ما أو انسجاماً ما للمشروعات المجتمعية البديلة(٨).

٦- ولكن النظام الذي يعاني الشيخوخة هنا ليس نظاماً ينتظر أيامه الأخيرة في سلام، وإنما على العكس، يستعين على نهايته بمضاعفة العنف. لم يدخل النظام العالمي بعد مرحلةً جديدة «غير امبريالية» يمكن لنا أن نصفها «بما بعد الامبريالية»، بل على العكس، فطبيعة هذا النظام هي طبيعة نظام امبريالي قد تفاقم داؤه إلى أقصى حد)(نهبٌ بلا مقابل).

إن التحليل الذي يقدمه كلٌ من نيجري Negri وهارت hardt لامبراطورية (بلا امبريالية) هو - في الواقع - عبارة عن تحليل لامبراطورية مقصورة على الثالوث يتجاهل سائر بلدان العالم. إذ ينتمي هذا التحليل في آن واحد - وللأسف الشديد - إلى تراث المركزية الغربية وإلى الخطاب المساير للعصر. لقد كان نيجري وهارت بحاجة - لكي يؤسسا أطروحتهما - إلى أن يتبنيا تعريفاً سياسياً صرفاً للظاهرة الامبريالية (مد السلطة القومية إلى ماوراء الحدود) لا علاقة له بمقتضيات تراكم رأس المال وإعادة إنتاجه. فمثل هذا التعريف هو تعريف علم السياسة الجامعي التبسيطي - الموجود في شمال أمريكا بصفة خاصة - والذي يستبعد الأسئلة الحقيقية. أما الخطاب الذي يحاول أن يحل محل هذه الأسئلة الحقيقية فهو خطاب يعرض لنوع من الامبراطوريات التي تقع خارج التاريخ، ويخلط في خفة بين عدة امبراطوريات: الرومانية والعثمانية والمجرية النمساوية والروسية، وبين الاستعمار البريطاني والفرنسي دون العناية بخصوصيات هذه الأبنية التاريخية التي لايمكن اختزال الواحدة منها في الأخرى.

امبراطورية آخر صيحة هذه يتم تعريفها بوصفها «شبكة من السلطات»، مركزها في كل مكان وليس في مكان بعينه، وهو ما يقوض الكيان الذي تشكل الدولة القومية قوامه. ويرجع هذا التحول في أساسه - بحسب هذا التعريف - إلى تنمية القوى الإنتاجية

(الثورة التكنولوجية). وهذا تحليل ساذج يعزل سلطة التكنولوجيا عن مجال العلاقات الاجتماعية الذي تعمل هذه السلطة في داخله. مرة أخرى نجد هنا أطروحات الخطاب الشائع والتبسيطي الذي يروج له رولز Rawls وكاستل Castells وتورين Touraine وريش Reich وآخرون ممن يسيرون على منوال الفكر السياسي الليبرالي في شمال أمريكا(٩).

ويتم التخلص من الأسئلة الحقيقية التي يطرحها الربط بين الكيان السياسي (الدولة) وواقع العولمة - وهي الأسئلة التي ينبغي لها أن تكون في قلب التحليل لما هو جديد في تطور النظام الرأسمالي - ببساطة أو على الأقل تجنبها من خلال التأكيد المجاني على أن الدولة لم تعد موجودة تقريباً. وفي الواقع أنه حتى في المراحل السابقة في تاريخ الرأسمالية والتي دائماً ماكانت معولمة، لم تكن الدولة أبداً «مطلقة السلطة»، وإنما كانت سلطتها محدودة دائماً بالمنطق الذي يتحكم في عمليات العولمة الجارية في هذه الحقبة أو تلك. وقد ذهب بفالرشتين Wallerstein - بهذه الروح - إلى حد إسباغ هذه المحددات الكلية بقدرة حاسمة من شأنها تقرير مصير هذه الدول. ولايختلف الأمر اليوم عما كان عليه من قبل. إنما يكمن الاختلاف بين العولمة الامبريالية الحالية وعولمة الأمس حول شأن آخر.

فمما لاشك فيه أن الامبريالية الجديدة لها مركز هو الثالوث، ومركز للمراكز يطمح في ممارسة هيمنته هو الولايات المتحدة الأمريكية. ويمارس هذا المركز هيمنته الجماعية على مجموع أطراف الكرة الأرضية (ثلاثة أرباع البشرية) عن طريق المؤسسات المقامة لتحقيق هذه الغاية، والخاضعة لإدارة هذا المركز. وتتولى بعض هذه المؤسسات مهام الإدارة الاقتصادية للنظام الامبريالي العالمي. وتقف منظمة التجارة العالمية في مقدمة هذه المؤسسات. ووظيفتها الحقيقية ليست الحفاظ على حرية الأسواق - كما تدعي - بل تقديم فائق الحماية لاحتكارات (المراكز) وإخضاع نظم إنتاج الأطراف لهذا الإلزام المدمر (تعمل منظمة التجارة العالمية إذن وكأنها وزارة للمستعمرات الجماعية). أما صندوق النقد الدولي - الذي لا يعبأ بالعلاقة بين العملات النقدية الكبرى: الدولار واليورو والين - فهو يقوم بمهام السلطة النقدية للاستعمار الجماعي (الثالوث).

ويعد البنك الدولي بمثابة وزارة للدعاية لمجموعة السبعة الكبار G7. وهناك مؤسسات أخرى تتولى مهام الإدارة السياسية للنظام. وتتمثل هذه المؤسسات بصفة أولية في حلف الأطلنطي الذي يقوم مقام الأمم المتحدة في التحدث باسم الجماعة العالمية. إن ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية المتوالية لدور الرقيب العسكري على الكرة الأرضية يعبر بشكل وحشي عن هذا الواقع الامبريالي. ولا يناقش كتاب نيجري وهارت الأسئلة المتصلة بوظائف هذه المؤسسات ولكنه يكتفي بالإشارة إلى تعدد الوقائع التي تولدها الأطروحة الساذجة عن «السلطة الشبكية» مثل: القواعد العسكرية، التدخل لاستعراض القوة، دور المخابرات الأمريكية... إلخ.

وعلى نفس المنوال يتم استبعاد الأسئلة الحقيقية التي تثيرها الثورة التكنولوجية عن البنية الطبقية للنظام، وذلك لصالح فئة غامضة الدلالة هي «الجماهير» التي تشبه فئة «الناس» أو «الشعب» بمسمى علم الاجتماع التبسيطي. وللأسئلة الحقيقية بعد آخر مثل: كيف تفكك الثورة التكنولوجية الحالية - شأنها شأن كل الثورات التكنولوجية - في عنف الأشكال القديمة للبناء فتصيب نظام العمل والطبقات؟ وكيف لم تتبلور بعد الأشكال الجديدة لإعادة التكوين تبلوراً ملموساً؟.

وتتويجاً لكل هذا وإضفاءً لشرعية وهمية للممارسات الامبريالية للثالوث وللهيمنة الأمريكية، صنع النظام خطابه الأيديولوجي الخاص الموائم للمهام العدوانية الجديدة. إنه الخطاب عن «صدام الحضارات» الذي يرمي إلى ترسيخ العنصرية الغربية بكل تأكيد، ويعمل على تقبل الرأى العام لتفعيل هذا التمييز العنصري على مستوى عالمي. ومثل هذا الخطاب - في رأيي - أكثر أهمية من التحليقات الشاعرية التي تتغنى بالمجتمع المسمى «بمجتمع الشبكات».

ويرجع كل الرصيد الذي تتمتع به أطروحة الامبراطورية لدى فريق من اليساريين الغربيين ومن الشباب - في رأيي - إلى الانتقادات الحادة التي توجهها هذه الأطروحة إلى الدولة وإلى الأمة. لقد كانت كل من الدولة البرجوازية والقومية الشوفانية - دائماً وعن حق - موضوعاً للرفض من قبل اليسار الراديكالي. والقول بأن الرأسمالية الجديدة هي بداية المسار الذي يؤدي إلى فناء الدولة والقومية هو قول يروق لهم. ولكن هذه القضية - للأسف - ليست صحيحة. فالرأسمالية الحالية تدرج على جدول أعمالها الضرورة الموضوعية لتلاشي قانون القيمة، وفي هذا الإطار تستطيع الثورة التكنولوجية أن تجعل انتشار مجتمع الشبكات أمراً ممكناً. وعلى هذا النحو يمثل تعميق العولمة تحدياً حقيقياً للأمم. كما أن الرأسمالية في معاناتها للشيخوخة تسعى بواسطة عنف الامبريالية المصاحب لها إلى القضاء على كل إمكانيات التحرر. أما الفكرة التي تقول أن الرأسمالية يمكن لها أن تكون موافقة لتحولات تحررية أي تحولات الإنتاج، حتى بدون إرادة منها وبطريقة أفضل من الاشتراكية، فهي فكرة تقع في القلب من الأيديولوجية الليبرالية الأمريكية، ووظيفتها هي التخدير والإطاحة بمقياس للتحديات الحقيقية وللنضال اللازم للرد عليها. وتتفق نظرية «معاداة الدولة» التي يقترحها الكتاب تماماً مع استراتيجية رأس المال التي تسعى إلى «الحد من تدخل القطاع العام» (أي الإخلال بتوازنه) لمصلحة رأس المال الذي يسعى إلى قصر دور الدولة على وظيفتها البوليسية (ولكنه لا يلغي الدولة تماماً وإنما يقوم فقط بتصفية ممارساتها السياسية بما يسمح لها بإنجاز مهام أخرى). كما أن الخطاب الخاص «بمعاداة الأمة» يجعل دور الولايات المتحدة كقوة عسكرية وبوليسية عالمية مقبولاً. ولكننا في حاجة لشئ آخر: أن نجعل الممارسة السياسية تتقدم، وأن نمنحها معناها كاملاً، وأن نعين الديمقراطية الاجتماعية والمواطنة على السير إلى الأمام، وأن نفسح للشعوب والأمم هامشاً للحركة في مجال العولمة. أما - ولإنجاز كل ذلك - أن تكون الصيغ المعمول بها في الماضي قد فقدت فعاليتها في ظل الظروف الراهنة.. فليكن، وألا يرى مناهضو الليبرالية الجديدة والامبريالية هذه الحقيقة دائماً، إذ يشوبهم الحنين إلى الماضي.. فليكن، في كل الأحوال سيظل التحدي كاملاً.

إن ما عرضته في هذا المقال من تحليل للامبريالية الجماعية الجديدة وللهيمنة الأمريكية يقع موقعاً مناقضاً للخطاب المُسكن المساير للعصر. لقد وصفتُ هذا النظام بأنه «امبراطورية الفوضى(١٠)». وتتفق النتائج التي وصل إليها آلان جوكس Alain Joxe - في قراءته النابهة للنظرية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في كتابه الأخير الذي استعار عنوانه من عنوان كتابي - مع النتائج التي توصلت إليها في ميدان الاقتصاد السياسي في لحظتنا الراهنة. وكنت قد بيَّنت هذه النتائج في الأطروحات الثلاث الآتية:

أولاً: تحتاج الامبريالية الجماعية الجديدة إلى رأس حربة عسكرية، وقد تورطت الهيمنة الأمريكية في هذا الفخ، مقلصةً المشروع الأوروبي إلى حد جعله الجناح الأوروبي لمشروعها الخاص.

ثانياً: لا تقوم هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على أساس تفوق أكيد لنظامها الاقتصادي. فتفوقها مقارنة بغيرها هو تفوق عسكري قبل كل شئ. وتسمح تعبئة هذه الوسيلة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بتجاوز العجز المالي الخاص بوضعها الطفيلي في النظام العالمي.

ثالثاً: ما من مواجهات تذكر يمكن لها الوقوف في وجه هيمنة رأس المال في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ويقع التناقض بين أوروبا وأمريكا في مجال آخر ألا وهو مجال التعارض بين التقاليد الثقافية السياسية في كلتا القارتين. وفقط إذا استطاعت الشعوب الأوروبية أن تصل إلى فرض أشكال من السلطة الديمقراطية الأصيلة، وأن تُحدَّ من الهيمنة الأحادية لرأس المال على مجتمعاتها، أمكن لها أن تساهم في افتتاح فصل جديد من فصول تطور النظام العالمي، فتستهل بذلك آفاقاً أبعد مدى تتجاوز الرأسمالية الهرمة.

٧- يقتضي البديل الضروري والممكن موضوعياً قلب العلاقات الاجتماعية التي تضمن هيمنة رأس المال بصفة عامة وهيمنة المراكز على الأطراف بصفة خاصة. كيف نصف هذا البديل بتعبير آخر غير تعبير الاشتراكية عن نفسها على المستوى العالمي؟ نريد نظاماً لايتحقق تكامل البشرية فيه اعتماداً على السوق (الذي يستبعد أكثر مما يدمج في الظروف الرأسمالية الراهنة) وإنما أساساً بواسطة الديمقراطية بمعناها الأكثر ثراءً وامتلاء.

هذا البديل ممكن ولكنه ليس أكيداً البتة بمعنى أن «قوانين التاريخ» تفرضه. فكل نظام يشيخ يتحلل، ولكن العناصر الناتجة عن تفككه - إذا كان لها يوماً أن يُعَاد تركيبها - أمكن صناعة هذا البديل بطرق مختلفة. لقد قالت لنا روزا لوكسمبورج Rosa Luxembourg في عام ١٩١٧«إما أن تكون اشتراكية أو بربرية». وقد قمت بتلخيص هذا البديل منذ ثلاثين عاماً في عبارة «إما الثورة أو الانحطاط»(١١). وكنتُ أظن أن من الممكن تقديم تحليل نظري لأسباب «عدم اليقين» الذي لايمكن تفاديه بشأن تنمية المجتمعات الإنسانية، فقدمتُ أطروحة «التحديد المرن» بدلاً من «التحديد الصارم» للروابط بين مختلف العناصر المكونة لبنية النظم الاجتماعية(١٢).

تقوم الهيمنة الامريكية في الوقت الراهن على تطبيق الليبرالية الاقتصادية المعولمة وعلى الإدارة العسكرية للفوضى السياسية والاجتماعية الناتجة بالضرورة عن هذه الليبرالية. هذا المنظور للقرن الحادي والعشرين الأمريكي يحبط الآمال الأوروبية ويخضع الكوكب بأسره لنظام تمييز عنصري معمم. لكن شرارة البديل تنطلق من نقد هذا الوضع بواسطة ضبط اجتماعي وإدارة عولمة متعددة المراكز عن طريق التفاوض. وهذا هو ثمن الحصول على السلام والديمقراطية.

الهوامش

(1) Jeremy Rifkin, La fin du travail, La découverte, 1996 Manuel Castells, La société en réseau, Fayard, 1998. Antoni Negri et Michael Hardt, Empire, Exils ed, 2000.
(2) Michael Aglietta, Le capitalisme de demain, Fondation Saint Simon, 102-1998.
(3) Vandana Shiva, Ethique et agroindustrie, Harmattan, 1996.
(4) Marcel Mazoyer et laurence Roudart, Histoire des agricultures du monde, Seuil, 1998.
(5) Karl Kautsky, La question agraire, première édition allemande 1898.
(6) Samir Amin, Critique de l'air du temps, chapitre VI, Harmattan 1997 Ellen Meiksins and John Bellamy Foster (ed), In defense of history, MR Press, New York 1997.
(7) Gilbert Achcar, Le choc des barbaries, Ed Complexe, Bruxelles, 2002.
(8) Guy Debord, La société deu spectacle, Champ Libre, 1971. Tony Andreani, Michael Vakaloulis et all, Refaire la politique, Syllepse, 2002.
(9) Atilio Boron, Imperio, Imperialismo, CLACSO, Buenos Aires, 2002.
(10) Samir Amin, L'empire du chaos, Harmattan 1991. Samir Amin, L'hégémonisme des Etats-Unis et l'effacement du projet européen, Harmattan 2000.
Samir Amin, L'empire du chaos, La découverte, 2002.
(11) Samir Amin, Classe et Nation, Conclusion, Minuit 1976.
(12) Samir Amin, Critique de l'air du temps, chap III, Harmattan 1997.

سيجد القارئ مزيداً من التفاصيل عن هذه الحجج في كتابي الأخير:
Samir Amin, Au dela du capitalisme sénile, Pour un XXI ieme siècle non américain, Actuel Marx, Confrontations, PUF 2002.

وطأة التنمية الرأسمالية التي لاتحتمل

جان - ماري آريبي (*)
ترجمة : أنور مغيث

لقد وجد المخلصون للرأسمالية في مفهوم التنمية المحتملة أو المستدامة وسيلة لإعادة الشرعية للنمو الاقتصادي الذي مضى به البحث عن الربح إلى طريق مسدود. اذ يبدأ القرن الحادي والعشرون في مناخ أزمة عالمية شاملة: فقد انتشر نمط الانتاج الرأسمالي في كافة أرجاء الأرض وأخضع شيئا فشيئاً كل الأنشطة الانسانية لحكم السلعة، ولكنه لأول مرة في تاريخه ينتج نوعين من التدهور الهائل يحدثان بشكل متواز. النوع الأول من التدهور ذو صبغة اجتماعية فعلى الرغم من التزايد المهم للثروات المنتجة لايحدث أي تراجع في الفقر والبؤس في العالم: فمازال هناك ١ر٣ مليار شخص لايتعدى دخلهم دولارا واحدا في اليوم، ومثلهم عدد لايحصلون علي مياه صالحة للشرب ولا على الحدود الدنيا من العلاج، كما أن هناك ٨٥٠ مليونا من الأميين و٨٠٠ مليون يعانون من سوء التغذية و٢١٠ ملايين طفل يتم استغلال قوة عملهم. وخلال الأربعة عقود الأخيرة زادت الهوة بين الـ ٢٠٪ من سكان العالم الأكثر ثراء والـ ٢٠٪ من سكان العالم الأشد فقرا من ١ إلي ٣٠، إلى ١ إلى ٨٠(١) . وهذه الكارثة الاجتماعية تصيب حتى أكثر البلاد ثراء، فهناك في الولايات المتحدة ٥ر٣٤ مليون شخص يعيشون تحت الفقر وتضم دول OCDE ٣٤ مليون يعانون من الجوع و٣٠ مليوناً من العاطلين وأكثر منهم في وضع غير آمن ولا مستقر.

النوع الثاني من التدهور يتعلق بالطبيعة والنظام البيئي اللذين تأثرا بشكل كبير بسبب نفاد عدد من المصادر غير القابلة للتجدد كما تأثرا بكافة أنواع التلوث. وعلاوة علي ذلك تتلاقى وجهات النظر العلمية علي التحذير من خطر تسخين المناخ المرتبط ببث الغازات التي تؤدي إلى الاحتباس الحراري ef- fect de serre وأصل أزمة البيئة هذه هو بلا جدال نمط النمو الاقتصادي الذي يسير دون أي معيار في الحكم عليه سوى المردودية القصوى لرأس المال المستثمر. ولقد حظى هذا المعيار بالشرعية بفضل الايديولوجيا التي ترى أن نمو الانتاج والاستهلاك يعد مرادفاً لتحسين الرفاهية التي سوف يستفيد منها كل سكان الكوكب إن عاجلاً أو آجلاً.

وإزاء فشل التنمية الاقتصادية صاغت منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٨٧ مفهوماً جديداً يفترض أن يجد مخرجاً من المآزق الاجتماعية والبيئية، وهو

(*) استاذ الاقتصاد بجامعة مونتسكيو ببوردو - فرنسا

مفهوم التنمية المستدامة sustainable developpe-ment وتعريفه هو: «تنمية حاجات الحاضر دون أن تضر بقدرة الأجيال المقبلة علي تلبية حاجاتها»(٢). وقد تبنى مؤتمر ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ عدة قرارات لتفادي تسخين الكوكب وحماية التنوع الحيوي وايقاف ازالة الغابات.

وقد عقد في جوهانسبرج من ٢٦ أغسطس إلى ٤ سبتمبر ٢٠٠٢ مؤتمر جديد لمنظمة الأمم المتحدة مخصص لنفس الموضوعات. وحتى الآن لم يحدث تقدم ملحوظ لتنفيذ هذه القرارات. وعلي الرغم من أن آلية تراكم رأس المال تؤدي أكثر فأكثر إلى خسائر علي النظام البيئي لايمكن التحكم فيها نجد ضغطا متزايداً كي نعطي لآليات السوق مهمة إعادة التوازنات البيئية المختلة ومهمة الحفاظ عليها في المستقبل. وهناك إجماع دولي لاقامة سوق لتداول بث نسبة معينة من الغازات التي تؤدي لتسخين الكوكب قابلة للتفاوض (وتدعى تراخيص أو حقوق التلوث) وقد ظهر هذا الاجتماع في اعقاب بروتوكول كيوتو. في حين أن عقبات كثيرة نظرية وسياسية تبرز في وجه مثل هذه الادارة التجارية للكوكب وتحول دون أن تكون فعالة بيئياً ومنصفة إنسانياً. وأهم هذه العقبات هي بلا شك استحالة، بل وعبثية، تحديد قيمة نقدية لعناصر طبيعية لاتدخل في باب ما هو اقتصادي، ووكذلك التناقض الذي يضع الميل إلى خصخصة الخيرات المشاعة للانسانية في تعارض مع رفاهية كل البشر الأحياء في الحاضر أو في المستقبل. وعلى هذا فإن الثرثرة عن دوام التنمية تغطي علي نقاش لاغنى عنه حول الأسس التي تقوم عليها مثل هذه التنمية وعن المعنى الذي يجب أن نعزوه للتقدم الإنساني. وبدون هذه المناقشة يخشى أن تصبح فداحة التنمية الرأسمالية غير محتملة من الناحية الاجتماعية والبيئية علي السواء، والنموذج الفرنسي بالغ الايحاء إذ أن مستقبلا أسود يتشكل مع التصريحات الأولى ومع قرارات الحكومة الجديدة والتي تنصب نفسها بطلاً للتنمية المستدامة: مديح صاخب للطاقة النووية وإيقاف المساعدات الخجولة التي كانت قد تم الشروع في منحها للزراعة من أجل الحصول على انتاج متميز يحترم البيئة وسكان الشمال والجنوب، ورفض كل إصلاح جذري للسياسات الأوروبية العامة المتعلقة بالزراعة والصيد، غياب سياسات النقل والحد من المخاطر الصناعية(٣)، وسوف نحاول أيضا في هذا المقال أن نبين لماذا تقودنا النظريات والسياسات الليبرالية إلي طريق مسدود، ولماذا يجدر بعملية البحث عن بديل أن تأخذ التساؤلات حول معنى التنمية والتقدم الإنساني مأخذ الجد.

المأزق الليبرالي للتنمية المستدامة

أسس الاقتصاديون الليبراليون علماً جديداً وهو اقتصاد البيئة، داعين لنظرية أنه من الممكن أن نستبدل برأس المال الطبيعي الذي أستنفد رأسمالاً تقنياً وذلك بفضل التقدم التقني اللانهائي. كما يحددون تحسين الرفاهية من خلال زيادة الاستهلاك السلعي.

الاستمرارية الضعيفة:

في عام ١٩٣١ أعلن هوتلنج Hotelling(٤) قاعدة التعويض التي تكفل الانصاف للأجيال الحالية والأجيال المقبلة. وهي أن يستقطع ربع، مع توالي استنفاد المصادر الطبيعية، يكون مكافئاً للفارق بين السعر والتكلفة الهامشية لهذه المصادر، وينبغي استثمار هذا الربع من أجل إعادة انتاج رأس مال تعويضي. وبين هارتفيك Hartvick(٥) في عام ١٩٧٧ أن هذه الاستقطاعات ينبغي أن تزيد من فترة لأخرى بمعدل يساوي المعدل الجاري في كل فترة. وهذا هو مفهوم الاستمرارية الضعيفة في مقابل الاستمرارية القوية وهي التي تسعى إلى الابقاء علي مخزون المصادر الطبيعية دون أي لجوء إلى التعويض(٦).

إن ادخال البيئة في الحساب الاقتصادي يقوم على أن نأخذ في الحسبان العناصر الخارجة أى على إدخالها. والصيغ الأساسية لعملية الإدخال هذه هي التعريفة التي تخيلها بيجو Pigou(٧) عام ١٩٨٠، وطرح تصاريح قابلة للتفاوض في السوق، وهي الفكرة التي ابتكرها كواز Coase(٨) عام ١٩٦٠. فهو يرى أن إدخال الآثار الخارجية يمكن الوصول إليه دون تدخل

الدولة، اللهم إلا إرساء حقوق الملكية، وعن طريق التفاوض التجاري بين المتعرضين للتلوث ومن يقومون به أياً كان نصيب كل منهم في الحقوق منذ البدء. وسيسعى كل مستثمر اقتصادي إلى الحصول على تصاريح التلوث كلما كانت تكلفتها الهامشية أقل من المعايير المفروضة للقضاء على التلوث. ويتم الوصول إلى الحد الأقصى الاجتماعي لأن أسعار تصاريح التلوث تزيد باستمرار كلما زادت الضغوط البيئية.

في إطار هذه النظرة شبه العقلانية يبرر خبراء البنك الدولي تصدير المخلفات الصناعية إلي البلاد الفقيرة حيث إنها قليلة التلوث، حسبما يرون، كما تقوم الشركات المتعددة الجنسية بنقل المصانع المسببة للتلوث إلى نفس البلاد الفقيرة. وتتقاعس حكومات الدول الغنية عن اتخاذ أى إجراءات لحماية البيئة لأنها تعرف أنها تصطدم بمصالح لوبي المجموعات الصناعية والمالية مثل مجموعات الطاقة الذرية أو النقل. كما أن هذه الحكومات تتباطأ في نقد ومراجعة العادات الاستهلاكية المقترنة بالاهدار لسكانها. ويظهر ذلك بشكل واضح من صعوبة فرض ضريبة علي النقل البري وعلي أنواع الوقود.

إن اتفاقية كيوتو ١٩٩٧ ومؤتمرات بيونس أيرس ١٩٩٨ وبون ١٩٩٩ ولاهاي ٢٠٠٠ ومراكش ٢٠٠١ تظهر جميعها الصعوبات السياسية في ادخال العناصر الخارجة على السوق عن طريق السوق نفسه. فتنص اتفاقية كيوتو علي التزام الدول الصناعية بتخفيض بثها للغازات المسببة لتسخين الأرض في حدود ٢ر٥٪ من الآن وحتى ٢٠١٢. ماهو الجهد المطلوب في البلاد النامية؟ تريد الولايات المتحدة أن تلتزم أيضا دول الجنوب الصناعية الكبرى مثل الصين والهند والبرازيل. ولكن على أساس أي يمكن تحديد نصيب من بث الغاز المسبب للتسخين: هل على أساس كميات البث التى كانت تحدث في السابق؟ أم نسبة بث لكل ساكن؟ في الحالة الأولى ستكون مكافئة للاغنياء من مسببي التلوث وفي الحالة الثانية ستكون امتيازاً ممنوحاً للفقراء لايسمح به الاغنياء على الاطلاق.

هناك ثلاث آليات تعتمد علي منطق السوق قد تم اعدادها. علاوة على سوق تراخيص التلوث التي تعرضنا لها، هناك التنفيذ المشترك لآلية التنمية النظيفة: إن دولة متقدمة يمكنها أن تساعد دولة فقيرة على تمويل مشروع تنمية نظيفة وذلك في مقابل زيادة حصة الدولة المتقدمة من تراخيص التلوث في حين تفقد الدولة المستفيدة من المعونة جزءاً من نصيبها في التلوث. هل ستختار الدول شراء تراخيص التلوث أم ستكافح ضد التلوث في بلادها؟ لقد رفضت الولايات المتحدة الالتزام بهذا الحل في حين أنها هي مسبب التلوث الأول على الكوكب. وكل البلاد الغنية قد حصلت علي صيغ من التراضي حول التزاماتها الصناعية وذلك في مقابل معونة افتراضية تمنح إلى البلاد الفقيرة كي تقوم بالاستثمار في قطاعات التصنيع غير الملوثة. إن توزيع تراخيص التلوث سوف يتم في اطار يعمل علي غرار بورصة المضاربات المالية. أي باختصار يؤدي البحث عن الربح إلى خراب الكوكب ومطلوب من السوق أن يعالج الأمر.

الرأسمالية ضد الانسان والطبيعة

إن أكبر المنظرين المعروفين لايتساءلون عن ماهية التنمية التي يريدون لها أن تستديم. إنهم يتبنون أكثر فأكثر مبدأ إدارة الكوكب من خلال السوق، وفي نهاية المطاف يتبنون مبدأ إضفاء الطابع السلعي على الخيرات الطبيعية. فعلى سبيل المثال يسلم جودار «بصلاحية هدف التنمية الاقتصادية»(٩)، بصورة كونية ومتواترة على مدى الزمن. وذلك باسم مفهوم فلسفي مغرق في نزعته الطبيعية: «البذرة تصبح نباتا، البيضة تصبح كتكوتا ثم بعد ذلك ديكا أو دجاجة»(١٠). ولكن هذا القياس لايمكن أن يمتد إلى حد بعيد لأنه ينطبق علي أفراد، بعد أن يكبروا يموتون. في حين أن التنمية الاقتصادية هي مفهوم شامل، منفصل عن الأفراد. كما أن استمراريتها تعني بالتحديد رفض فكرة النهاية: حيث يتم اعتبار النمو الاقتصادي نمواً أبدياً ويرى ذلك الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد أمثال هيكس Hicks وصولو Solow وستجلتيز Stiglitz(١١). إنه إيمان

برومثيوسى أعمى بالتقدم التقني، والذي يسمح، مثله مثل الايمان بالحياة الخالدة، بأن يقضي نهائياً على شبح كل أجل حتمي. بل إن مبدأ الاحتياط نفسه يمكن أن يتهم بأنه «صيغة بلاغية»(١٢). فلا يسمح بأي شك في التنمية. «فلنتجاوز الأمر»(١٣) كما يقول جودار، حيث إنه لاتوجد «تنمية بلا عيوب»(١٤)، حيث إن كل الانتقادات ليست سوى «مقاومات ايديولوجية»(١٥)، دون النظر إلى أنه ليس هناك ما هو أكثر ايديولوجية من هذا النشيد في مديح الليبرالية. وليس من الغريب حينئذ أن نجد في هذا المفهوم للتنمية المستدامة تلك الأغنية الليبرالية المكررة فيما بعد راولز(*) post-rawlsienne عن صور عدم المساواة المقبولة لأنها تكون مولدة للفاعلية الاقتصادية(١٦) . ويتم اجتياز الخطوة الأخيرة مع المدائح المخصصة لحرية مرور السلع والرساميل لأن الضوابط العامة ربما تؤدي إلي «تكاليف جماعية بلا معنى»(١٧)! فلنطبق إذن نظرية كواز الخاصة بتبادل تراخيص بث الغاز على أساس مبدأ أنه من الأفضل أن تتم مكافحة التلوث في المكان الذي تكون فيه أقل تكلفة، ويتم التبادل حتى تتكافأ التكاليف الهامشية. وبالطبع هناك صمت مطبق بخصوص عدم وجود أسس لحساب التكلفة الكلية، ولسبب أدعى هناك صمت مطبق حول أسس حساب التكلفة الهامشية.

إن أغلب النماذج الليبرالية في تحليل المصادر الطبيعية وإدارتها تتضمن معدلاً للتغير الزمني taux d'actualisation لكي يكون مؤشراً على أن تكاليف معينة (أو امتيازات) لها نفس الثمن لا يكون لها نفس القيمة بحسب اللحظة التي يتم دفعها فيها. إن معدل التغير الزمني هو وسيلة التعبير عن اعطاء الأولوية للحاضر علي المستقبل: فكلما كان المعدل مرتفعا كلما زاد انتهاك المستقبل. وبتطبيق هذه النظرية علي إدارة العناصر الطبيعية نجد أنها تعطي لهذه العناصر في المستقبل قيمة أقل من قيمتها الحاضرة. يتم اذن التضحية بمصلحة الأجيال المقبلة التي سوف تستخدمها. إن إجراء التغير الزمني يدخل الزمن في الحساب الاقتصادي. ولكن الزمن الاقتصادي لا علاقة له بالزمن البيولوجي والايكولوجي، كما أن عملية تكون وتطور النظم البيئية تفلت من كل أفق إنساني.

إن خلق سوق من عدم لكي يتم فيه تغيير وضع العناصر الطبيعية من عناصر غير سلعية إلى سلع لايمكن أن يحقق ما ينتظر منه من نتائج، لأنه لايمكن تحديد سعر لها في السوق إلا إذا كانت هذه السلع المزعومة هي منتجات قد انجزت مسبقاً. وفي غياب انتاج الموارد الطبيعية يصبح ذلك أمراً مستحيلاً كما يغدو اعطاء سعر لها أمراً من باب الخيال. وفي حين يبدو التقييم المالي للبيئة امراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً، لايمكن للاقتصادي الكلاسيكي الجديد أن يحل مشكلة العناصر الخارجية وبالتالي مشكلة التلوث. بل وأكثر من ذلك يؤدي تعميم هذه العملية على مستوى العالم إلى نتيجة ضارة بالبيئة كما بين بيرس Pearce(١٨) : لايصبح التلوث مقتضيا عقوبات مالية إلا حينما يتم تجاوز عتبة قدرة البيئة على التنقية الذاتية. وبالتالي فالمقارنة بين تكاليف / مزايا من جانب والتلوث / تنقية التلوث من جانب آخر تسعى لأن تجعل الحد الأقصى متجاوزاً للقدرة على التنقية الذاتية للمحيط البيئي وتساهم بالتالي في تفاقم الوضع. يترتب على ذلك أن مبدأ «الملوث يدفع»، يتعارض مع مبدأ الاحتياط فكلاهما ينطلق من منطق مختلف.

إن استحالة التقييم المالي للعناصر الطبيعية غير المنتجة سوى عن طريق حساب تكلفة انتاج استغلالها الاقتصادي أو تكلفة انتاج تعويض الخسائر التي حدثت لها تأتي من كون الطبيعة ليس لها قيمة اقتصادية كامنة فيها. فكلما كان هناك عنصر طبيعي له نفع للانسان بشكل مباشر أو من خلال النشاط الاقتصادي كلما اعتبرت قيمته الاستعمالية كبيرة.

(*) جون راولز، فيلسوف أمريكي معاصر (مترجم) . أهم كتبه «نظرية في العدالة» والذي يطرح فيه مفهوماً جديداً عن العدالة المتفاوتة محاولاً التوفيق بين قيمة العدالة وآليات النظام الرأسمالي.

وإذا كان هذا العنصر شرطا للحياة اعتبرت قيمته «كبيرة بصورة غير متناهية» ولكن أن نربط هذه القيمة الاستعمالية «غير المتناهية» بقيمة تبادلية غير متناهية هي أيضا هو أمر لا معني له: إذ أن قيمة اقتصادية أو سعراً لانهائياً للخيرات أو الخدمات المتاحة لا معنى له. وكذلك الحال مع فكرة المنفعة الهامشية المتناقصة: فكل شهقة هواء لازمة لحفظ الحياة لاتمثل منفعة أقل من سابقتها. يتم ارتكاب مثل هذه الأخطاء لأن الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد يرفضون التمييز بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية(١٩).

إن أسعار العناصر الطبيعية ليست أسعاراً اقتصادية (على أي حال إن ضريبة بيئية لاتمثل قيمة للطبيعة) ولكنها أسعار سياسية. وبالتالي فوجود «سوق» لتراخيص التلوث لامعنى له لأنه حتي ولو تم بالفعل تجارة للتراخيص فلن يكون هناك سوق بالمعنى الحقيقي، إذ أنها تقتضي وجود سلطة عامة دولية تقنينية وقمعية، وستكون مجرد جهاز لاعادة توزيع حقوق استغلال البيئة. إن اعادة توزيع هذه الحقوق ينبغي أن ينظم على أسس سياسية وليست اقتصادية يكون أول هذه الأسس هو حق استخدام متكافئ لكل البشر. وهكذا يرتبط بفرض ضرائب (حكم كمي) بتبني معايير جماعية أو بتغيرات هيكلية (حكم كيفي)، تتعلق علي سبيل المثال، بالبنى التحتية للنقل. فلا يفيد في شيء أن نفرض ضرائب على النقل بالشاحنات اذا لم يكن هناك تنظيم وتطوير لشبكة السكك الحديدية.

هناك نقص جوهري في السوق يمثل أساساً لكل ما سبق. فنظراً لأن الانتقال الحر لرؤوس الأموال في الأسواق المالية يحمل في داخله الأزمة المالية أو لأن العناصر الخارجية هي بطبيعتها من الصعب استيعابها داخل السوق فإن العلاقة السلعية غير قادرة علي أن تدير بصورة مرضية مجمل المسائل الاجتماعية والبيئية وحتى الاقتصادية لمجتمع ما. ولو أردنا أن نلخص هذه الاستحالة وعجز السوق الذي لا علاج له عن صياغة مجتمع يمكننا الرجوع إلى ماركس وإلي بولاني، حيث نجد لدى ماركس نقده للسلعة وللعنف الذي تتحقق من خلاله عملية الانتاج السلعي، ونجد لدى بولاني نقده للوهم الراسخ الذي يدفع للاعتقاد بأن العمل والأرض والنقود يمكن أن تكون سلعا(٢٠).

كان جورجيسكو - روجن georgescu - Roe-gen(٢١) ، هو أول من بين أن قوانين الديناميكا الحرارية تنطبق على الاقتصاد لأن النشاط الانساني يدخل في مجال خاضع لقانون الأنتروبيا (فقد الطاقة). إن الأرض بالتأكيد ليست نظاماً منغلقاً على ذاته بما أن كوكبنا يتلقى فيضا من الطاقة الشمسية والتي تسمح، بالرغم من الأنتروبيا، للحياة بأن تتجدد بل وتمتد. ولكن هذا التناول قد حطم رؤية الكون في إطار التكرار والثبات والحتمية والارتدادية. بل ويفتتح رؤية جديدة في إطار التطور وعدم الارتداد؛ وبالتالي يقطع صلته تماما مع فكرة الغاء الزمن. وبدلا من الارتكاز على القوانين الأبدية وحدها فإن العلم الفيزيائي يعمل اليوم اكثر فأكثر علي تاريخ الكون والمادة. فنظراً لأن النشاط الاقتصادي في جوهره، يؤدي إلي نفايات ويصطدم بإيقاع الطبيعة ويقلل من التنوع الحيوي فهو يعمل علي تسارع عملية الأنتروبيا. والتي في نهايتها يختفي كل اختلاف في الحركة وفي الحياة. ويترتب على ذلك أن كل نمو اقتصادي على مستوى الكوكب لايمكن له أن يكون لانهائياً(٢٢).

كيف، في هذه الشروط، يمكن فهم الحياة اذا كان الكون يسير إلى حتفه بسبب الأنتروبيا التي تقوده؟ البحث العلمي الحديث يرى أن عملية الانتروبيا ليست مرادفاً للتدمير ولكنها يمكن أن تعني حركة تدمير خلق - تركيب، فالأرض ليست نظاماً مغلقاً بل مفتوحاً بما إنها تستقبل الطاقة الشمسية وتردها، فيمكن أن تتحقق ظواهر من التركيب، فتبعد بذلك النظم الحية عن الانتروبيا. ويشدد باسيه Passet على أن الأنظمة الاقتصادية تواجه حركتين متناقضتين: ظاهرة الانتروبيا وظاهرة نفي الانتروبيا néguentropie أي تنامي احتياطي الطاقة إجمالاً. إن عملية «تدمير خلاق»(٢٣) تبقى عملية ممكنة شريطة ألا نتجاوز حدود التجدد الطبيعي.

فيما يبدو أن إعادة انتاج النظم الحيوية يتم طبقا لعقلانية تختلف عن عقلانية الربح وتؤسس لأخلاق جديدة لاتختزل قيمها إلى الاقتصاد ويمكن أن تعبر عن نفسها من خلال مبدأين:

- النظم البيئية لها وجود لايمكن أن يقاس باعتباره سلعة كما أن احترامها هو أساس للحياة وليس أساساً للمردودية الاقتصادية

- إن اعادة انتاج النظم الحية يتضمن احترام حياة البشرية في صورها المادية والثقافية.

إن تطبيق هذين المبدأين يفترض تنظيماً اجتماعياً يقتصد المصادر الطبيعية بتوقفه عن العمل على زيادة الاستهلاك لكل مواطن بوصفه هدفاً نهائياً، كما يقتصد الجهد الذي يقوم به الإنسان في عمله.

ولهذا فإن الفاعلية الاجتماعية القصوى تمر من خلال:

- الوصول باستهلاك مصادر الطاقة إلى الحد الأدنى، أي السيطرة علي محتوى المصادر الطبيعية للانتاج بحيث يكون معدل السحب من المصادر المتجددة أقل أو مكافئاً لمعدل تجددها، وأن تنوع المصادر المتجددة التي تحل محل المصادر غير المتجددة يكون أقل أو مكافئا لتنوع المصادر غير المتجددة مقسوماً علي المعامل التقني للمصادر غير المتجددة المستخدمة في انتاج رأس المال الصناعي.

-أخذ تكلفة إصلاح الأضرار، التي لم يمكن توقيها أو تفاديها، في الحسبان وكذلك تكلفة الوقاية من الأضرار المحتملة؛ هذه التكاليف التي يمكن أن تختزل إلى العمل هي جزء لايتجزأ من تكلفة الانتاج الاجتماعي الكلي، أي للقيمة الاقتصادية؛ يميل سعر الماء إلى الارتفاع بصورة منتظمة وهذا الارتفاع يعكس الارتفاع في تكاليف توجيه مساراته وتنقيته ولكنه لا يعبر على الاطلاق عن القيمة التي لاتقدر لمصدر الحياة الذي يمثله لأن هذه الحياة تكون علي مستوى آخر مختلف عن الاقتصاد، ويترتب على ذلك أنه لايمكن قبول أي تبرير اقتصادي لخصخصة الماء التي تطالب بها بعض الشركات متعددة الجنسية بدعم من البنك الدولي في مؤتمر لاهاي في بداية عام ٢٠٠٠.

وينفي الليبراليون عن أنفسهم أنهم يريدون تأسيس حقوق للملكية الخاصة على الهواء بإقامة سوق لتراخيص بث غاز تسخين الأرض لأن التراخيص حسب زعمهم محدودة الأجل، ولأنها لايمكن نقلها خارج نطاق البيع في السوق، ولأن ما يخضع للبيع هنا ليست الخيرات البيئية نفسها ولكن حق استخدامها. والحال هذه، يكون بالفعل حق الاستخدام المرتبط بالتراخيص مكافئاً لحق الملكية المؤقتة للبيئة.

ولكن فلنشدد على المفارقة التالية: تمثل رخصة التلوث بالتأكيد قيداً على السماح بالتلوث مقارنة بالوضع الذي لم يكن فيه أي تنظيم وكانت الملكية الفردية للبيئة شاملة. ولكن الطابع الجماعي لحق استخدام البيئة الذي أدخلته رخصة البث يأتي مقترنا بقيد على هذا الحق حيث يجعله مقصوراً على من يستطيع أن يدفع الثمن. فهو لايختلف عن مبدأ الخصخصة. وعلينا أخيراً أن نلاحظ تناقض المنطق الليبرالي الذي يرفض لومنا له بأنه خلق حقوق ملكية خاصة علي عناصر الطبيعة فبعد أن شرح لنا أن هذه العناصر لاثمن لها جعل هذا الأمر ناتجاً بسبب غياب حقوق الملكية.

طالما استمرت الرأسمالية في كونها النظام الاقتصادي الكوني، لايمكننا مع ذلك أن نستبعد استخدام الوسائل الاقتصادية للتقليل من التلوث. ولكن بشرطين: هو أن يكون محكوماً بواسطة سلطة عامة وليس متروكاً لتحكيم السوق أو عشوائيته، وأن يكون مقترناً بإجراءات وقائية تستهدف تفادي التلوث والتدهور أو التقليل منهما وليس فقط في إصلاح ما ينجم عنهما من مضار أو ما هو أسوأ من ذلك تعويضها مالياً.

ينبغي احترام قاعدتين عند استخدام الوسائل الاقتصادية لادارة البيئة. الأولى هي استبعاد كل قرار يتم وفقا لمنطق «الحد الأقصى من المنفعة»، لأن هذه الفكرة عبثية: إذ أنها تقرن بين مبدأ حسابي وبين مفهوم كيفي محض(٢٤). القاعدة الثانية هي الفصل بين إضفاء الطابع السلعي والتقدير النقدي. إذ أن إضفاء الطابع السلعي يتضمن التقدير النقدي

والعكس ليس صحيحاً. ويترتب على ذلك أنه ينبغي رفض إضفاء الطابع السلعي رفضا قاطعاً لأنه يعني الملكية الخاصة. وفي المقابل يظل هناك مجال لاستخدام الوسائل النقدية في الإدارة. ولكن فيما يخص الطبيعة فإن إقرار ضريبة (حكم كمي) ينبغي أن يكون ملحقاً بتبني معايير جماعية أو بتغيرات هيكلية (حكم كيفي). علي سبيل المثال حول نمط البنى التحتية اللازمة للنقل.

إن التنمية الاقتصادية تضر بعملية التنظيم التي تكفل حفظ الحياة علي الكوكب. إن إخضاع الطبيعة للنشاط الانساني تابع لاخضاع البشر لمنطق ربحية رأس المال. منذ بداية كتاب **رأس المال** ميز ماركس بين العمل بوجه عام، وهي سمة نوعية للانسان، هدفه هو قيم استعمالية مخصصة لاشباع الحاجات الانسانية، والعمل الخاص بنمط الانتاج الرأسمالي الذي يمثل مجرد مرحلة في تاريخ البشرية، هدفه هو انتاج فائض القيمة الذي يسمح بإضفاء قيمة على رأس المال. في الحالة الثانية يكف انتاج القيم الاستعمالية عن أن يكون غاية ويصبح مجرد وسيلة للقيمة التبادلية التي تكون السلعة هي دعامتها. حينئذ يصبح ممكناً عدم اشباع الحاجات الاجتماعية في حين تتولد أضرار اجتماعية وبيئية بواسطة نمط من الانتاج يحركه البحث عن الربح. إن مبدأ النقد الإيكولوجي موجود ضمنياً في هذا التمييز الذي أقامه ماركس(٢٥).

ماهو المعنى الذي يجب أن نعطيه للتنمية وللتقدم

كل النزعات المسيحانية النابعة من الفكر الغربي تضامنت فيما بينها كي تجعل غايتها التنمية والتقدم اللذين يمكن الوصول اليهما بفضل العقلانية. وقد أكدت الايديولوجيا الاقتصادية علي فكرة أن العقلانية تتمثل في مقاومة الندرة من خلال نمو الانتاج، في حين أن تراجع الندرة المزعوم لايؤدي إلا إلي زيادتها على مستوى المصادر الطبيعية ويخضع الحياة الإنسانية إلي إحالة لانهائية لاشباع الحاجات. وبعبارة أخرى لاتميل الندرة إلى درجة الصفر وهو ما كان يجب أن يحدث لو كانت حقا تتراجع ولكنها بالأحرى تميل إلى درجة اللانهائية من خلال اقتران ظاهرتين: المصادر الطبيعية تتجه نحو درجة الصفر وحدود الحاجات الجوهرية تميل إلى التوسع بصورة لانهائية. علاوة على ذلك لاتعد الندرة في الغالب واقعة موضوعية مستقلة عن الفعل الانساني. إنها حدث اجتماعي مبني، فالملكية الخاصة هي التي تخلق الندرة(٢٦) . إن مسألة استمرارية التنمية لايمكن فصلها عن تطور العلاقات الاجتماعية والتي يميزها اليوم إضفاء الطابع المالي علي المجتمع.

التنمية حل أم مشكلة؟

انتهت مرحلة إعداد مؤتمر جوهانسبرج بلقاء مونتيري في المكسيك من ١٨ إلي ٢٢ مارس ٢٠٠٢ ، وتم التفاوض الذي أدى «إجماع مونتيري» وتم تقديمه على أنه يمثل بداية شراكة جديدة بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة من أجل حل مشكلة تمويل التنمية. والوثيقة التي تم تبنيها تعيد التأكيد على كل المعتقدات الليبرالية التي قادت إلى الكارثة كثيراً من البلدان في العشرين سنة الأخيرة. ينبغي أن يكون هناك تحكم ذاتي gouvernance جيد، ويُفهم من ذلك التقشف في الميزانية والرواتب. ينبغي الدخول في نطاق التبادل الحر المعمم وهو ما يعني التنافس بين آنية الفخار وآنية الحديد* . وتم اسدال ستار من الصمت على ثلاثة عقود من التكيف الهيكلي التي تعمل علي تركيع البلاد الخاضعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل جدولة الديون بسبب الفائدة الباهظة والأزمات الاجتماعية التي تؤدي اليها سياسة التكيف هذه، وتعد الأرجنتين من آخر الأمثلة على ذلك.

إن نمط التنمية الغالب الآن في العالم هو ذلك النمط الذي ولد في الغرب(٢٨) والذي يعتمد علي البحث عن الربح من أجل تراكم رأس المال والذي ينتج عنه اليوم تدهور هائل في النظام البيئي مع تفاقم كبير في عدم المساواة. ويتجلى في استبعاد أغلبية البشر

(*) إشارة إلى إحدى حكايات لافونتين للأطفال، حيث أغرت انية الحديد جارتها انية الفخار بالخروج معها للمغامرة فتكسرت انية الفخار حينما حاولت مجاراة آنية الحديد في مغامراتها. (مترجم)

من امكانية اشباع حاجاتهم الضرورية مثل الغذاء والتعليم والصحة، كما ينتج عنه القضاء على أنماط الحياة التقليدية. وبفرض هذا النمط من التنمية على العالم بأسره بأن تقضي الرأسمالية على ثقافة الجماهير: إن تركيز الثروة في أحد الأقطاب يجعل الوفرة عصية على مليارات من البشر يقيمون في القطب الآخر ويتم شيئا فشيئاً تدمير ثقافاتهم التي ينهلون منها المعنى والوجود والكرامة.

إن منظري التنمية الاقتصادية قد أجمعوا تقريبا مع فرانسوا بيرو Francois Pirou علي أن النمو الاقتصادي هو شرط ضروري للتنمية ولكنه غير كاف للتنمية البشرية. إن حجتهم تعاني من خلل منطقي كبير: إذ لايمكن أن نزعم بأن النمو والتنمية يتمايزان عن طريق الجوانب الكيفية التي تتضمنها التنمية وحدها - ولهذا السبب فإن النمو لم يكن شرطاً كافيا للتنمية - وفي نفس الوقت نقول أنه عند الوصول إلى مستوى معين في النمو فإنه يولد تغيرات هيكلية، يعقبها، من خلال الانتشار، آثاراً نافعة لكل البشر: إن النمو الذي كان شرطاً ضرورياً يتحول بمرور الوقت إلى شرط كاف للتنمية ويصبح التمييز حينئذ بين المفهومين لامعنى له.

أول الاختيارات، إما أن التنمية والتقدم ينتجان، لو انتظرنا بما فيه الكفاية، عن النمو، وهنا لامجال للتمييز حيث النمو شرط كاف وضروري للتنمية. وفي هذه الحال فإن زيادة مستوى الدخل الفردي العالمي PIB أو أي مؤشر آخر مستنتج منه، سيكون هو المؤشر الوحيد الحاسم في تحسين مستوى المعيشة، وينبغي علينا في تواضع شديد أن نراجع انتقاداتنا له. وثاني الاختيارات، إما أن التنمية والتقدم البشريين لاينتجان عن النمو بصورة آلية وبالتالي ينبغي أن نقطع الصلة التي تجمع النمو بالتنمية والتقدم، على المستوى النظري. وعندما ينظر إلى متابعة النمو الاقتصادي كشرط دائم للتنمية المستدامة فإن النتيجة المنطقية لهذا التفكير هي أن يوضع النمو الاقتصادي المتواصل محل التنمية المستدامة، وهذا الاحلال شائع ومألوف اليوم لدى المسئولين السياسيين ومديري المصانع في أقوالهم الموجهة إلى الرأي العام. مثل هذا الالتباس يؤدي إلى خلط عجيب مثل ترجمة مصطلح sustainable growth (إلى الفرنسية) بكلمة نمو متواصل croissance soutenue(٢٩).

ونظراً لأن المدافعين العالميين عن التنمية المستدامة لم يعرفوا ولم يريدوا أن يقيموا فاصلاً واضحاً بين التنمية المستدامة من جانب والتي تكون استمراراً للتنمية الرأسمالية الموجودة منذ الثورة الصناعية مضافاً اليها بعض أنشطة التخفيف من التلوث التي تزدهر في ظل أنشطة التلوث، ومن جانب آخر تنمية بشرية منفصلة عن النمو بعد أن يتم اشباع الحاجات الجوهرية، قد تركوا هذا الالتباس يستقر في الأذهان مما قد يؤدي إلى أن نري هذا المفهوم قد اختزل إلى مجرد ثوب إيديولوجي جديد لهذه التنمية التي تهدر المصادر الطبيعية وتطيح بالكرامة الانسانية.

هل ينبغي أن نستنتج من ذلك أنه «ينبغي أن ننتهي وللأبد من التنمية»(٣٠)، كما قال لاتوش La touche، لأن التنمية لا يمكن أن تتخذ أي صورة مختلفة عن تلك التي اتخذتها من قبل؟ هل ينبغي أن ندين التنمية على أساس أن دوامها سوف يصبح ضرورياً لحل المشاكل التي تنجم عنها؟ لا يمكن حسم هذا السؤال بسهولة لعدة أسباب. أولها يأتي من كون البلاد الفقيرة، نظراً لكثرة الحاجات الأساسية التي يتم اشباعها لنصف البشرية، تحتاج إلى فترة نمو لمنتجاتها. وعند هذا المستوى سيكون من الخطأ معارضة كمية المنتجات بنوعيتها، لأنه من أجل القضاء على الأمية ينبغي إنشاء مدارس ولتحسين الصحة ينبغي بناء مستشفيات وتوصيل الماء الصالح للشرب، ومن أجل اكتفاء ذاتي غذائي مناسب ينبغي تشجيع المنتجات الزراعية الغذائية vivrières لتغطية الحاجات المحلية.

والسبب الثاني الذي من أجله لانستطيع أن نلقي جانبا فكرة التنمية هو أن التطلع إلى حياة مادية أفضل قد صار عاماً على مستوى العالم. وسوف لايليق بالغربيين المستنيرين أن يطعنوا في شرعيته تحت زعم أن هذا التطلع لن يكون إلا نتيجة تبني

الشعوب المسودة لقيم السائدين مما يجعلهم يعيدون انتاج آليات السيطرة. بالتأكيد إن تقليد التنمية الغربية بواسطة شعوب العالم سوف يحكم علي هذه الشعوب من جانب بأن تلهث للأبد خلف نماذجها بما أن نمط حياة الأغنياء الذي يتسم بالاهدار لايمكن تعميمه، ومن جانب آخر سوف يدفع بالكوكب نفسه إلى تدهور محتوم لا يمكن إصلاحه inexorable. ولكن باسم ماذا يمكن أن نترك ٢٠٪ من سكان الأرض يستمرون في الاستحواذ على ٨٠٪ من المصادر الطبيعية؟ يصبح من الملح اذن أن نطرح المشكلة بصورة أخرى.

هناك عقبتان ينبغي تفاديهما. أولهما هو الاكتفاء بمصطلح أصبح شائعاً وهو التنمية المتواصلة أو المستدامة. اذا كان الأمر يتعلق بمواصلة التنمية التي تحدث منذ قرنين من الزمان والتي تؤدي إلي تدهور الانسان والطبيعة، فإنه يجدر أن نقول أن الأمر يتعلق بسراب(٣١) واهم لأنه، إما أن يكون غير ممكن إلا لأقلية تتناقص شيئا فشيئا، وإما ألا يكون صالحاً لأي شخص اذا ما أردنا تعميمه على الجميع. في الحالة الأولى يكون أداة للانفجار الاجتماعي، وفي الثانية يكون أداة للانفجار البيئي. وفي كلتا الحالتين يكون مميتاً الرأسمالية لايمكنها أن تنمي آليتها في تلك الثروات الطبيعية والثروات المنتجة إلا بالإقلال من مصادرها المحدودة وبتقوية استغلال قوة العمل.

والعقبة الثانية هي الخطأ في فهم طبيعة التنمية. إن التنمية، التي نرى خسائرها اليوم والتي ندرك أخطارها لو كان لها أن تستمر، ليست مجرد النزعة الانتاجية التي ولدها الإعصار التقني والنشوة العلمية. كما أنها لن تكون البتة نتيجة نزعة اقتصادية منتشرة في كل أنظمة الفكر بحيث تضم في طياتها النزعة الليبرالية ونقدها في آن معاً. إن التنمية المعروفة حتى الآن مرتبطة تاريخيا بالتراكم الرأسمالي لصالح طبقة من الأقلية. وعلي نفس المنوال نجد أن نقيضها وهو التخلف مرتبط بالأهداف الامبريالية لرأس المال وخصوصاً في مرحلة التراكم المالي حالياً. إن الفصل بين نقد التنمية ونقد الرأسمالية والتي هي سندها، يعني اعفاء الرأسمالية من الاستغلال المشترك للطبيعة والانسان. وبالفعل فبدون استغلال الانسان ما كان يمكن للنظام أن ينتفع من استغلال الطبيعة وبدون استغلال الطبيعة ما كان لاستغلال الإنسان أي أساس طبيعي. يترتب على ذلك أن «الخروج من التنمية» دون الحديث عن «الخروج من الرأسمالية» لا يعد فقط شعاراً خاطئاً ولكنه بدوره يمثل تزييفاً للوعي. وبالتالي فإن مفهوم «مابعد التنمية» لا دلالة له إلا اذا كان يعني في الوقت نفسه ما بعد الرأسمالية. إن الفصل بين تجاوز كل منهما يكون واهما مثله مثل الرغبة في «الخروج من الاقتصاد»(٣٢)، الذي يرى البعض أنه لن يكون مختلفا عما هو عليه، أو مثل بناء «اقتصاد متعدد»(٣٣) يجمع بين الرأسمالية والتكافل. إن رفض التنمية من حيث المبدأ يستند على افتراض خاطئ: إن الاقتصاد هو ابتكار غربي؛ رغم أن هذا الغرب لم يخترع الاقتصاد والذي يعد مقولة أنثروبولوجية ولكنه فقط فصل الاقتصاد عن المجتمع الذي أسسه، وقام بتحويله إلى كيان قائم بذاته.

إن ما سلف ليس مجرد خلاف نظري، بل انه يتمتع بأهمية عملية كبرى. لو وضعنا النظام الرأسمالي موضع المساءلة وكذلك التنمية المرتبطة به إرتباطاً، فإننا نقوم بتحليل طبقي ونقيم بالتالي تمييزا جذريا بين حاجات المستغلين و«المنكوبين»(٣٤)، و«الصعاليك»(٣٥) أي الفقراء باختصار وحاجات المستغلين والمسيطرين والمهدرين وباختصار الأغنياء علي هذا الكوكب. كما أن مشروع ترك التنمية دون المساس برحمها التاريخي الرأسمالي الأعرج(٣٦)، ومشروع ترك التنمية دون بصيرة واضعين جميع البشر في سلة واحدة، واضعين في سلة واحدة أولئك الذين هم مضطرون للاختيار بين الموت من العطش أو شرب ماء المستنقعات وآخرين مشكلتهم تتلخص في شراء أسهم شركة ميكروسوفت أو ڤيڤندي، هو مشروع غير واقعي وغير مقبول.

وكما أننا لانعتقد بإمكانية الترك المباشر وبلا تردد للتنمية، فإننا لانعتقد أن الايكولوجيا، (علم البيئة)، إلى جانب كونها علماً، يمكن لها أن تصبح

نموذجاً ارشادياً سياسياً مستقلاً(٣٧)، وذلك لسببين: سبب منطقي يشير إليه هوسون Husson: اذا كان تدهور البيوسفير الناتج عن أصل إنساني قد تجاوز حدود ما يمكن إصلاحه أو الرجوع فيه فيصبح بالتالي أنه لا جدوى من فعل شيء ولن تسعفنا الايكولوجيا بشيء. على العكس، لم يحدث بعد تجاوز لحدود اللاعودة يظل هناك وقت يسمح لنا بالتصرف وإبعاد الانسانية عن هذه الحدود(٣٨). والسياسات الاقتصادية يمكنها أن تتكفل بهذا الهدف على شرط أن تدمجه في عملية تعديل العلاقات الاجتماعية التي سنشير إليها فيما بعد. هناك سبب جدلي بعد ذلك. إن محاولة الرأسمالية إتمام الثورة البرجوازية في حق الملكية من خلال الامتداد به إلى كل مجال ظل حتى الآن خارج مجال التبادل السلعي وكل مجال حيوي يشكل الموضوع اللامفكر فيه impensé للايكولوجيا السياسية الحالية. إن استخدام الإنسان للطبيعة يحدث دائما في إطار علاقات اجتماعية خاصة. إن تطور علاقات الانسان بالمجال الحيوي ليس ممكنا إلا في ارتباطه بتعديل العلاقات الاجتماعية. وهنا نكون في إطار جدل بين الشروط المادية للحياة والعلاقات الاجتماعية التي تنتج داخلها هذه الشروط ويعاد إنتاجها وتوضع موضع التنفيذ.

اقتصاد مقتصد

آخذين في الحسبان كل ما سبق، نحن ندعو إلى فكرة تنمية متنوعة في موضوعها ومكانها وزمانها.

في الموضوع : هناك منتجات يجدر تطويرها في العالم، وبشكل أساسي المنتجات التي تتعلق باشباع الحاجات الحيوية وخصوصا في مجال التعليم والنظافة والصحة والطاقة المتجددة والنقل الاقتصادي؛ وهناك منتجات أخري في المقابل ينبغي تحديدها ثم تخفيضها بعد ذلك، والزراعة الكثيفة الهائلة والسيارات هي من أفضل النماذج علي هذا النوع من المنتجات؛ إن إعادة توجيه الانتاج تخص البلاد الفقيرة والغنية على السواء.

في المكان: البلاد الفقيرة ينبغي لها أن تتمكن من الاستفادة من نمو فعال لإجابة حاجات السكان التي ستتزايد بشكل كبير خلال عدة عقود؛ والبلاد الغنية ينبغي أن تطلق عملية إبطاء إيقاع نموها الاقتصادي الشامل باحثة عن إعادة توزيع الثروة في صورة أكثر إنصافاً وعن استخدام للمكاسب التي تتحقق من الانتاج من أجل تخفيض زمن العمل في حال ما تم إشباع الحاجات والتي لاينبغي أن نخلط بينها وبين الرغبات(٣٩).

في الزمان: إن الإبطاء لإيقاع النمو في البلاد الغنية، التي يعاد تغيير اتجاهها في نفس الوقت ينبغي النظر إليه بوصفه مرحلة انتقال تعطي للسكان الوقت والرغبة من أجل إعادة بناء خيالهم الذي شكله قرنان من أسطورة الوفرة والتي تم تمثلها لدرجة أنها أصبحت حلقة جوهرية في اغلال «عبوديتهم الطوعية»(٤٠)؛ وبعد هذه المرحلة الانتقالية يمكننا أن ننظم «التناقص»(٤١). القادر وحده على أن يكفل استمرارية على مدى طويل.

ولو استخدمنا مصطلحات اجتماعية - اقتصادية نقول أن هذه التنمية المتفاوتة تفترض، كي تصبح في نهاية الأمر مختلفة بصورة جذرية، إعادة امتلاك وتوزيع جماعيين لأرباح الانتاج اللذين تسمح بهما المعرفة البشرية والتقنية واستخدامهما بصورة جوهرية في تحسين نوعية الحياة.

هناك خلط مستمر في موضوع النزعة الانتاجية. إذ أنها تُعرَف في الغالب (وخصوصا بواسطة عدد من أنصار البيئة) بأنها الانتاج بلا غاية أخرى سوي ذاته. في حين أن النزعة الانتاجية ليست هي الانتاج المستمر للقيم الاستعمالية ولكن للقيم السلعية التي من شأنها إضفاء القيمة على رأس المال. والدليل علي ذلك هو أن أصحاب رؤوس الأموال يكفون عن الاستثمار عندما ينحسر الربح المتوقع. يترتب على ذلك أن التخلي عن النزعة الانتاجية ليس تخليا عن التقدم ولا عن نمو بعض أنواع من المنتجات التي لاغنى عنها. وهكذا فإن البحث عن تحسين الانتاجية لايجب أن يتم خلطه بالنزعة الانتاجية. هذا البحث عن تحسين الانتاجية يمكن اعتباره تطبيقا لقاعدة «أقل جهد» ويمكن تشجيعه، ولكن مع تحفظ وهو أن يتم احترام

ثلاثة شروط:

- بدون تكثيف للعمل
- بدون تراجع في فرص العمل
- دون ابتزاز البيئة يتجاوز حدود التجدد الطبيعي وبدون إحداث تدهور لايمكن إصلاحه.

إن تخفيض ساعات العمل يمكن أن يشكل طريقاً واعداً لاستخدام مكاسب الانتاجية من منظور اقتصاد مقتصد(٤٢)، يمكن مواصلته بيئياً واجتماعياً. يرتبط بإعادة الامتلاك هذه إعادة إمتلاك أخرى يتضمنها تقدم انساني حقيقي: وهي إعادة امتلاك الخيرات العامة للبشرية والتي يمثلها الماء والهواء وكل المصادر الطبيعية والمعارف. وبعبارة أخرى هذان الجانبان يمكن تلخيصهما بعبارة التملك الجماعي للثروات المنتجة وللثروات الطبيعية غير المنتجة ولقدرات العقل الانساني وامكانياته. إن صيانة مجال غير سلعي في المجتمع وامتداده يكتسبان هناك معناهما التام. إن تغيير العلاقات الاجتماعية لاينفصل عن تغيير العلاقات بين البشر والعالم «الحي»(٤٣) لأن امتلاك كل فرد لعمره بفضل مكاسب الانتاجية الموزعة بعدل هو هدف يرتبط بهدف هو عدم الحرمان من الخير العام للانسانية وهدف استخدامه استخداماً معقولاً أي اقتصاديا.

إن مفهوم الاستدامة قد ولد متذرعاً بمبرر مزدوج وهو تراجع الفقر وحفظ النظام البيئي لضمان العدالة تجاه الأجيال الحالية والمقبلة. هذا المفهوم سوف يحظى بالمصداقية والفاعلية إذا ما توفرت له ثلاثة مبادئ: مسئولية(٤٤) عن الكائنات الحية، تضامن مع كل البشر، واقتصاد للمصادر الطبيعية والعمل الانساني(٤٥). وهذا ليس حال نظام التراكم المالي الذي يسود العالم اليوم والذي يجعل من الاستدامة أمراً مستحيلاً لأنه يميل باستمرار إلى رفع مستوى المردودية التي تخدم أصحاب رؤوس الأموال. ولايمكن أن ينتج عنه سوى إضعاف لوضع العاملين (عدم التحمل الاجتماعي) وصعوبة متزايدة في الاستثمار في مسارات انتاج غير مدمرة (عدم التحمل البيئي).

إن مشروع الابطاء الفوري للنمو في البلاد الفائقة التقدم من أجل أن ننتقل، بعد مدى معين، إلي «التناقص décroissance » لايمكن تحقيقه إلا إذا تراجعت بشكل ملحوظ الفوارق الاجتماعية في داخل هذه البلاد. بحيث تسمح عندئذ بتخفيض الفوارق الاجتماعية بين الطبقات الفقيرة في البلاد الفقيرة وباقي العالم(٤٦) وهو يبين إلى أي مدى يكون تمويل البلاد الفقيرة ولاسيما الغاء ديونها أموراً لاغنى عنها وإن كانت غير كافية لحل المشكلة الانسانية بل وربما، وهو مايزيد الطين بلة، يمكن أن تحجبها. لأن إحداث «تقدم» إنساني آخر، نتردد في أن نطلق عليه تنمية نظراً لما يشوب هذا المفهوم من دلالات سلبية، مرتبط بانبثاق وازدهار علاقات اجتماعية مغايرة.

من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، الخروج من الفخ الدلالي لتعبير «التنمية المستدامة». وللتخلص من هذا الفخ يمكن أن نقول: التنمية الوحيدة، التي يمكن احتمالها هي تلك التنمية التي لاتكون مستدامة؛ أو عن طريق قلب الشعار رأساً على عقب: نعم للتنمية غير المستدامة؛ أو أيضا: تواصل الحياة واحتمالها بدون تنمية فيما وراء سقف معين. ولكن أياً كان الاختيار الذي سنستقر عليه فإن قلب النظام الرأسمالي لايمكن أن يحدث دون قلب الكلمات والايديولوچيات التي تعبر عنه.

إن الرأسمالية بصدد تحقيق حلمها الأكثر جنوناً: تغيير علاقات الملكية في الكوكب تغييراً جذرياً، بصورة تجعل أقل نشاط إنساني حالي أو مستقبلي، وأقل مصدر مادي أو عقلي، يتحول إلي سلع، أي فرصا للربح، بعيداً عن أي التزام بمصلحة البشر في نمط حياة محتمل اجتماعياً وبيئيا. لقد كانت الرأسمالية مجنونة، ولكن، لأنها لم يعد لها مشروع انساني للبشرية بأسرها فقد أصبحت مريضة بالشيخوخة(٤٧). وبدون قفزة ديمقراطية، سوف تكون شيخوختها مستدامة، بدلا من تلك التنمية التي تحمل هذه الصفة والتي يعدوننا بها.

الهوامش

(١) PNUD, **Rapport mondial sur le dévéloppement humain,** De boeck & Larcier. Bruxelles 2001.

(٢) CMED Rapport Brundtland, **notre avenir à tous**, Fleuve, Montréal, 1987, p.51.

(٣) Voir B. Rebelle, "renoncements durables", **Le Monde,** 2 juillet, 2002.

(٤) H. Hotelling, "The economics of exhaustible resources". **Journal of Political Economy**, 1931, vol. 39, no p. 137-175.

(٥) d.M. Hartwick "Intergenerational equity and the investing of rents from exhausible resources", **American Economics Review,** 1977, vol. 67, no5, p.972-974.

(٦) للتعرف علي نقد للاستمرارية الضعيفة أنظر:

d.M. Harribey, **L'économie économe, Le développement soutenable par la réduction du temps du travail,** L'Harmattan, paris, 1997: **Le dévéloppement soutenable**, Economica, paris 1998; "La soutenabilité: une question de valeurs, http:// harribey monterquieu. u.bordeaux. fr /travaux/ soutenabilité. pdf; **Economie et écologie** in ATTAC. **Une économie au services de l'homme,** Ed. Mille et une nuits, Paris 2001, P. 221-248.

(٧) A. Pigou, **The economics of welfare,** London. Macmillan, 1920, éd. fr. **L'économaie de bien-être.** Dalloz, Paris, 1958.

(٨) R.H. Coase, "The problem of social cost". **The Journal of law and Economics.** 1960, 3eannée

(٩) Godard, "L'inscription économique du développement durablin" **cahiers francais**, "Enjeux et politiques de l'environnement", no 306 janvier - février, 2002. p.57.

(١٠) Ibid, p.53.

(١١) J.R. Hicks, "The foundation of welfare economics", **Economic journal**, 1939, no49, p.696-712; R.M. Solow "The economics of resources or the resources of economics", **American Economic Review**, 1974, vd.64 no2, p.1-14; J. Stiglitz, "Growth with exhaustible natural ressources: efficient and optimal growth paths", **Review of Economic Studies,** Longman group limited, Edinburgh, 1974, vol.41, p.123-137.

(١٢) O. Godard. op. cit., p.56.

(١٣) Ibid., p.57.

(١٤) Ibid., p.55.

هذا القول يذكرنا بتصريح كوهلر Köhler مدير صندوق النقد الدولي: «لن يخرج الأرجنتينيون من أزمتهم بلا ألم» {Le Monde, 23 janvier 2002} أو تصريح كامديسوس Comdessus الذي سبقه على رأس المؤسسة الرحيمة نفسها: «لن نستطيع التوصل إلى أنسنة العولمة بلا ألم». {Sud-Ouest, 17 Otobre 2000} «إن النجاح الاجتماعي لسياسات التنمية أي اشتراك الجميع في مشروع جماعي والشفافية وتقليل الفوارق هو أيضا شرط **لإنجاح سياسات التقشف**» (التشديد من عندنا) {Sud-Ouest 27 mai 2000} نحن هنا قريبون من مجتمع المخاطرة الذي دعت إليه منظمة MEDEF (انظر (F.Ewald. D. Kessler, "Les noces du risque et de la politique", Le Debat, no 209 mars-avril 2000, p.55-72)

ونظر له المفكرون الاجتماعيون الليبراليون، انظر:

U. Beck, **La société du resque, sur la voie d'une autre modernité,** Aubier, Paris, 2001.

ولنقد هذا الاتجاه انظر:

R. Castel, "Risquophiles", "Risquophohes" (:L'individu du selon le Medef". **Le Monde**, 7 juin 2001.

(١٥) O. Godard, op.cit., p.59.

(١٦) Ibid., p.56.

(١٧) Ibid., p.58.

(١٨) D. Pearce, "Economics and Ecology" **Surrey papers in Economics.** no 10, July, 1974.

(١٩) d.M. Harribey "Richesse et valeur dans une perspective de soutenabilité" **Contre temps**, no 4, mai 2002. p.71-84.

(٢٠) K. Marx, **Le Capital,** T.I. Paris, Gallimard, La Pléiade, 1965. K.Polanyi. **La grande transformation, Aux origine politique et économique de notre temps,** Gallimard, paris, 1983.

(٢١) N. Georgeseu - Rogen, **La décroissance: Entropie - Ecologie - Economie,** 1979, 2e éd-fr., Sang de la terre, paris, 1995.

(٢٢) Voir H. Daly "Il n'y a pas de croissance durable" **Transversales Science Culture,** no 13, Janiuer - feveri-er, 1992, p.10-11. ويكتب ليبيتز A .Lipietz كل نمو متواصل للرفاهية يتضمن تناقص في نصيب الفرد في الطاقة والمواد الخام.
("La Croissance peut-elle être soutenable?" **Alternatives economiques** "La croissance," Hors série no 53, 3e trimestre 2002. p.62).

(٢٣) Voir R. Passet, **L'économique et le vivant,** Payot, Paris, 1979. 2 éd., Economica, Paris, 1996.

(٢٤) Voir M. Angel, La nature a-t-elle un prix, Critique de l'évaluation monétaire des biens marchands, les presse de l'Ecole de Mines, Paris, 1998.

(٢٥) Voir J.M. Harribey "Marxisme écologique ou écologie politique marxienne" in J. Bidet, E. Kauvelakis (sous le dir. de) **Dictionnaire Marx contemporain,** Paris, P.U.F.2001. p.183-200.

(٢٦) Marx **Le Capital,** section 8, op.cit. p.1176 et suiv; Polanyi, op.cit., ch.6. Ventelou. Au-dela de la rareté, la croissance économique comme construction sociale, préface de B. Maris, A. Michel. Paris, 2001.
J.M. Harribey "le capitalisme transmet la raréte" le **Passant Ordinaire,** no 38 janvier - Mars 2002.

(٢٧) Harrilsey, "La financiarisation du capitalisme et la captation de valuer" in J.C.Delauny, Capitalisme contemporain: **questions de fond,** L'Harmattan, Paris. p.67.

(٢٨) Rist **Le dévéloppement, Histoire d'une croyance occidentale,** presses de sciences politiques, Paris, 1996, 2001.

(٢٩) P. Point, "Introduction", Revue économique, "Économie de l'environnement et du patrimoine naturel", vol. 41,n° 2, mars 1990, p.182.

(٣٠) S. Latouche, "Les mirages de l'occidentalisation du monde. En finir, une fois pour toutes, avec le développement", Le Monde diplomatique, mai, 2001.

(٣١) لقد تم الدفاع عن هذه الفكرة الصائبة بواسطة في مقال S. Latouche
"A bas le dévéloppement durable! Vive la décroissance conviviale!", Silence, n°280, février, 2002; le F.Partant, Que la crise s'aggrave!, L'Aventurine, Paris, 2002 (1e éd. Solin, 1079), préface de J.Bové, postface de والمنشور أيضا في S.Latouche.

(٣٢) A. Caillé, "Soritir de l'économie", in S. Latouche (sous la dir. de), L'économie dévoilée. Du budget familial aux contraintes planétaires, Éd. Autrement, Paris, 1995, n° 159.

(٣٣) انظر النقد الذي وجهناه في J-M. Harribey, La démence sénile du capital, Fragments d'économie critique, Éd, du Passant, Bègles, 2002.

(٣٤) S. Latouche, La planète des naufragés, Essai sur l'après-développement, La Découverte, Paris, 1991.

(٣٥) L. Cordonnier, Pas de pitié pour les gueux. Sur les théories économiques du chômage, Éd.Raisons d'agir, Paris, 2000.

(٣٦) الفرضية المتضمنة في برهاننا هي أنه إذا كانت الرأسمالية محتاجة بالضرورة للتنمية فإن العكس ليس صحيحاً.

(٣٧) انظر J-M. Harribey, "Marxisme écologique ou écologie politique marxienne", op.cit.

(٣٨) M. Husson, "Effet de serre, écotaxes et anticapitalisme", Contre Temp, n° 4, mai 2002, p.81.

(٣٩) انظر J-M. Harribey, L'économie économe, op.cit.; La démence sénile du capital, op,cit.

(٤٠) A. Accardo, De notre servitude involontaire. Lettre à mes camarades de gauche, Marseille, Agone, Comeau & Nadeau, Montrèal, 2001.

(٤١) N.Georgescu-Roegen, op.cit.

(٤٢) J-M. Harribey, L'économie économe, op.cit.

(٤٣) R.Passet, op.cit.

(٤٤) انظر H. Jonas, Le principe responsabilité. Une éthique pour la civilisation téchnologique, 1979, éd.fr. Éd. du Cerf, Paris, 1990.

(٤٥) J-M. Harribey, L'économie économe, op.cit.

(٤٦) انظر J-M. Harribey, L'économie économe, op,cit.

(٤٧) انظر J.M. Harribey, La démence sénile du capital, op.cit.



من الإمبريالية إلى العولمة

أ.د. جورج لابيكا(*)

ترجمة : د. مجدي عبد الحافظ (**)

كان كتاب «الإمبريالية، أعلى مراحل الرأسمالية، محاولة للتبسيط» الذي ظهر في ١٩١٧، وكُتب كما قال لنا لينين في ربيع ١٩١٦ بزيورخ(١) - يجيب على إشكالية ملحّة. وهي وجوب تحديد طبيعة الحرب العالمية، القائمة، حتى يمكن عرض خصائصها وبالتالي تحديد موقف الاشتراكيين تجاهها.

كانت الحرب تعادل المرحلة الجديدة التي وصلت إليها الرأسمالية وهي الإمبريالية، وشروطها الموضوعية التي تمثل «مقدمة الثورة الاشتراكية». تلك كانت الأطروحة التي دافع عنها لينين وهي اقتصادية في نفس الوقت لأنها تؤكد أن الإمبريالية هي ثمرة تطور الرأسمالية، وليست «سياسة» ما قابلة للمعارضة، وفي الوقت نفسه سياسية، لأنها تكشف تجمع البرجوازية الشوفينية الاجتماعية التي لا تخون فقط الاشتراكية، ولكنها تؤكد على أنها غير قادرة على فهم أن الحرب يمكن أن تقدم إلى البروليتاريا فرصة للانتصار. فالتحليل يرفض كل حيادية. ويشخص - على العكس «لانشقاق في الاشتراكية» عند معارضته للتيارات الإصلاحية، التي يرمز لها من خلال الوجه البارز لكارل كاوتسكي Karl Kautsky، زعيم الاشتراكية الديمقراطية الألمانية، ووكيل إنجلز Engels، في التيار الثوري، والذي مثلت روزا لكسمبورج Rosa Luxemburg - برغم بعض الأخطاء - الاتجاه الأكثر تصلبا فيه.

ولقد شكلت نظرية الامبريالية نقطة الإرتكاز point d'articulation لنضال متعدد الأشكال الايديولوجية، والاستراتيجية، الذي سيبلغ أوجه مع ثورة أكتوبر. بمعنى أنها تمسك في حزمه مجمل مداخلات لينين التي تتصل بخصوصية الحروب، والمسألة الوطنية، وبحق الأمم في أن تقرر بنفسها شروط الثورة الاشتراكية و«الديمقراطية الشاملة»(٢) أو «بحزبين» يقسمان العالم(٣)، وبالأممية.

«من نافلة القول، ألا يكون موضع تساؤل أن نقوم بتقييم تاريخي فعلي، حول الحرب الحالية، اذا ما لم يقم المرء بتأسيس هذا التقييم على البيان الكامل لطبيعة الامبريالية، في بعديها الاقتصادي والسياسي»(٤).

إن جورج لوكاش G.Lukacs هو أول من سيؤكد سنة ١٩٢٤». «تفوق لينين المتضمن في التالي: ربطة - بشكل واقعي - وكامل النظرية الاقتصادية

(*) مفكر وأستاذ في جامعات فرنسا.

(**) أستاذ مساعد بكلية الآداب. قسم الفلسفة - جامعة حلوان.

للإمبريالية، بكل المشكلات السياسية الآنية، وأن يجعل من محتوى الأقتصاد في تلك المرحلة الجديدة، الخيط الرئيسي لكل الأفعال الواقعية في العالم المنظم على هذا النحو»(٥) ، وهو ما يشكل سبق نظري غير مسبوق. ان تواضع العنوان الفرعي للكتاب «محاولة للتبسيط»، لاينبغي أن يجعلنا نسيء تقدير العمل التحضيري الضخم الذي قام به لينين، وهو مودع، في «كراسات الامبريالية» التي كرست تسعمائة صفحة من المجلد (٣٩) من «الأعمال»، التي لاتغطي سوى الفترة من ١٩١٥ - ١٩١٦. إن كراسات الملاحظات تلك المرقمة من ألفا alpha حتي أوميكرون omi-cron، والتي أكملتها بعض الكراسات المبحثية (على سبيل المثال «الماركسية والامبريالية» أو «معطيات حول الفرس») و«ملاحظات متنوعة» تشتمل على مقتطفات معلق عليها بنحو ١٥٠ كتابا و٢٤٠ مقالة نُشرت في ٤٩ حولية مختلفة بالألمانية، والفرنسية والانجليزية والروسية، وكذلك قوائم ببلوجرافية واسعة أقيمت بشكل رئيسي بداية من أساسيات مكتبة زيورخ، حيث كان يعيش لينين حينئذ(٦).

ولقد قام لينين بوضع خطة كتابة الامبريالية أعلى مراحل...(٧) ،، على مرات عديدة، وكذلك كتابة الامبريالية وحق الأمم...(٨) وأيضا خطة كتابة الامبريالية وأنشطار الاشتراكية(٩). يقوم بإحصاء كل ما يخص الاحتكارات (الكهرباء، البترول، الفحم، الحديد، السينما...)، والصراعات التنافسية من أجل الهيمنة، والبنوك، والامبرياليات المتنوعة، والنظام الاستعماري. ولقد أعطى لينين أهمية خاصة لكتابين، وهما مصدرة الرئيسي: كتاب ج.أ هوبسون J.A.Hobson «الإمبريالية»، المنشور في لندن، سنة ١٩٠٢، وهو الكتاب الذي تُكرس كراسة كابا Kap-pa ملاحظات طويلة له (صفحات ٤٢١-٤٥٥). يكشف على الأخص أمثلة «للطفيليه»، عندما تقوم انجلترا باشعال الحرب في الهند عن طريق السكان المحليين (ص ٤٣٥). ويستخلص أن الدولة المهيمنة تفسد الطبقات الدنيا لتبقى هذه الطبقات هادئة أو لكي تتخلص «الأعراق البيضاء» من العمل «وتسلك باعتبارها ارستقراطية عالمية في استغلال الأجناس الدنيا»، (ص ٤٣٧)، أو لكي «تستيقظ الصين» (ص ٤٤٦). ويلاحظ أن رأس المال ينجح، بأقصى سرعة في تعاونه الدولي بأكثر مما يفعل العمال، (ص ٤٤٧)، وأن الامبريالية تستخدم تفوقها الاقتصادي، لكي تمنع النمو في البلدان المهيمن عليها، (ص ٤٤٩)، أو أن اللامساواة بين البلدان ورقة رابحة للامبريالية، (ص ٤٥٢). إلا أن كتاب الماركسي د. هيلفردينج R.Hilferding، «رأس المال المالي»، المنشور سنة ١٩١٢ بموسكو، هو أقرب الكتب للينين وأكثرها إفادة له، حيث يحيل اليه باستمرار، خصوصا إذا ما كان يؤكد على هذا أو ذاك من الدروس العظيمة، مثل «إجابة البروليتاريا على السياسة الاقتصادية للرأس مال المالي، وعلى الامبريالية، وربما ليست حرية التجارة، ولكن فقط الاشتراكية» (ص ٣٤٩). ولايركز بشكل أقل على الأخطاء التي ستصححها «إمبرياليته»، أي: الخطأ النظري الذي يخص النقود، الجهل شبه الكامل بتقسم العالم، الجهل بالارتباط بين الرأسمالية المالية والطفيلية، والارتباط بين الامبريالية والانتهازية(١٠).

وبالعلاقة مع اهتمامه المركزي المتصل بالامبريالية، يعود لينين أيضاً لبعض كتابات ماركس وانجلز، الخاصة، بأوروبا، وروسيا، والمسألة الوطنية، والأممية أو أيرلندا(١١). وبلاشك من بين الماركسيين الذين تعمق لينين في نصوصهم وحاز موقفا متميزاً لديه كاوتسكي، عندما أعد خطة الكتيب الذي سوف يكرسه له(١٢). ويقول هوبسون Hobson، أنه سيؤدي خدمة «في كشف الزيف الأساسي في النزعة الكوتسكية Kautskysme» حول مسألة الامبريالية، (ص ١١٣)، حيث يرتكب كوتسكي Kautsky خطأ مزدوجاً، فمن جهة يعتقد أن المرء يمكنه معارضة، نهب الاحتكارات البنكية والقمع الاستعماري، «رأسمالية صحية، ومسالمة» بعبارة أخرى «إصلاحية بورجوازي صغير من أجل رأسمالية شديدة النظافة، والإحباك، معتدلة ومنظمة» «المرجع السابق» والذي سيتوقف إذن عن ان يرى في الامبريالية، مرحلة اقتصادية

(المرجع السابق، ص ٢٧٧)، ومن جهة أخرى فهو بأطروحته حول الامبريالية المتطرفة، يغذي وهم مستقبل سلمي بفضل اتحاد الرأسماليين.

ولنقتصر هنا على كشف نموذجية منهج لينين في العمل. إنه لايختلف عن ذلك المنهج الذي أتبعه، قبل ذلك، وهو بصدد إعداد كتيب «الدولة والثورة». كنت قد كتبت عنه: «نشاط عملي Activité pratique: نضال ضد الحرب في محاضرات زيموالد Zimmer-wald وكينتال Kienthal. نشاط نظري: أطروحة حول حق الأمم في تقرير مصيرها،حول الاشتراكية والحرب، إفلاس الأممية الثانية، الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية. نشاط عام ونشاط خاص: هذا الدعائي، هذا المناضل كان مولعاً بقراءة الكتب حيث كان يسود كراسة بعد كراسة من ملاحظات القراءة.. تحليل واقعي للموقف الواقعي، بينما هنا الممارسة السياسة اللينينية، تصطنع الأدوات العلمية، من أجل تغيير العالم. بالمعنى الأكثر دقة، حيث نكون دائما مشغولون. كانت هناك، فرقعة الأسلحة في أماكن أخرى، التي تكشف القناع عن العنف الملازم للعلاقات الرأسمالية للانتاج والتي تهيمن على الحركة العمالية نفسها، ضاربة أفضل رؤوسها»(١٣) كان ذلك هو درس رأس المال.

وهناك تدقيق أخير، لتفادي خطأ، أصبح كلاسيكيا. فمصطلح «أعلى» في عنوان كتاب لينين، لاينبغي أن يفهم باعتباره «أخير» أو «نهائي»، بالمعني الأنطولوجي Ontologique بمعني المرحلة التي لن يأتي بعدها أي تطور أخر. أنه يعني ببساطة، «معاصر» "contemporain"، أو «حالي» "Actuel". ولقد دقق الكاتب بنفسه ذلك، في عديد من المرات. كان قد كتب عندما اقترح عنوانه الامبريالية، مرحلة عليا (معاصرة) للرأسمالية». (كراس ب، ص ٢٠٦). وقال في مكان آخر «حالي (معاصر لمرحلته المعاصره)» (ص ٢٣٦). ولقد استعاد، العنوان الفرعي لرأس المال المالي« «المرحلة الأكثر حداثة لتطور الرأسمالية» (ص ٣٤٥)(١٤).

سنرى أنه بهذا المعني، ربما تعتبر العولمة أيضاً، منتسبة للمرحلة الامبريالية أو أنها تمثلها بمصطلح جديد.

ولكي يحدد لينين طابع العصر الذي يحلله، نقل عبارة هوبسون Hobson: «تتميز الامبريالية الجديدة عن القديمة أولا في أنها تستبدل النزوع نحو إقامة أمبراطورية واحدة تتجه نحو التوسع إلى نزوع نظري وعملي نحو أمبراطوريات متنافسة، يقودهم طموح واحد نحو التوسع السياسي والربح التجاري. ثانياً هيمنة المصالح المالية أو المتعلقة باستثمارات رؤوس الأموال» «ملاحظة هامة: وهذا ما يفسر الاختلاف بين الامبريالية الجديدة والقديمة»(١٥). ويعطي لها لينين طابع اليوميات التاريخية، متابعاً هذه المرة كتاب إلبريشت E.Ulbricht - «السلطة العالمية والدولة القومية» (التاريخ السياسي ١٥٠٠ - ١٨١٥). ستموت الامبريالية القديمة في سانت هيلانة مع نابليون، أما الامبريالية الجديدة فستوجد، مع تأسيس بريطانيا العظمى لامبراطورية عالمية جديدة. تسيطر على الأمم الأخرى وتقود إلى منافسة إقتصادية مع الشعوب الأخرى(١٦).

ماهي الملامح الأكثر بروزا للإمبريالية حسبما يرى لينين؟ القائمة الأكثر وضوحاً قدمها في «الامبريالية والانفصال عن الاشتراكية»، التي يمكن أن تستخدم في إيضاح قراءة النصوص الأخرى، وهذه بعض نقاطها الأساسية:

١- تعتبر الإمبريالية، طوراً تاريخيا خاص بالرأسمالية، هو طور الرأسمالية الاحتكارية، التي تعبر عن نفسها من خلال خمس مراحل أساسية:

أ - الكارتلات، النقابات، (أصحاب الأعمال)، الاتحادات الاحتكارية Trustes، والتي تعتبر نتاج لتركيز الانتاج.

ب - البنوك الكبرى.

جـ - أحتكار مصادر المواد الأولية عن طريق الاتحادات الاحتكارية والأوليجارشية المالية.

ملاحظة : رأس المال المالي = رأس مال صناعي احتكاري + رأس مال البنكي.

د - التقسيم الاقتصادي للعالم بفعل الكارتلات الدولية،

ملاحظة : تتسم الرأسمالية غير الاحتكارية، بتصدير البضائع، الذي يتبعه بعد ذلك تصدير رؤوس الأموال.

هـ - إنتهاء تقسيم مناطق العالم (المستعمرات)

ونضيف، أن الامبريالية تاريخياً، أنهت بناء ذاتها ما بين ١٨٩٨ - ١٩١٤. (معالم على ذلك : الحروب الأسبانية - الأمريكية في ١٨٩٨، والانجليزية - البوير من ١٨٩٩ - ١٩٠٢، والروسية اليابانية من ١٩٠٤ - ١٩٠٥، والأزمة الاقتصادية الأوروبية في ١٩٠٠).

٢- الامبريالية رأسمالية طفيلية أو فاسدة.

ملاحظة : هذه المصطلحات مختلفة عن الأولى (راجع ١)، ففيما يبدو كتعبير عن حكم قيمه، فهي أيضا اقتصادية، إلا أنها تظهر نتيجة سياسية للتحليل. لدينا:

ا - البرجوازية الامبريالية، رغما عن النمو السريع غالباً لبعض فروع الصناعة، تعتبر فاسدة لأنها أصبحت رجعية بصرف النظر عما إذا كانت جمهورية وديمقراطية (في ظل الرأسمالية ذات التنافس الحر)

ب - تكوين فئة واسعة من أصحاب الفوائد يعيشون من «عوائد الكوبونات»

جـ - تصدير رؤوس الأموال التي هي «طفيلية المربع»

د - يعتبر رد الفعل السياسي خاصة للامبريالية. كما أنه مبدأ قابل للبيع والشراء، والإفساد، ومنتج «القبعات من كل الأشكال»

هـ - أستغلال الأمم المقموعة: العالم «المتحضر» يعيش متطفلا على جسد العالم غير المتحضر؛ - ملاحظة: ما هو حقيقي أيضاً وجود شريحة ذات امتيازات من البروليتاريا في أوروبا.

٣- ان الامبريالية، رأسمالية محتضره تعلن عن التحول نحو الاشتراكية بفعل العملية الاجتماعية للعمل التي أصبحت أكثر تأكيدا، مما هي عليه تحت الرأسمالية.

ولنتذكر أيضاً بعض الملامح

- تعتبر الامبريالية منتج ضروري لتطور الرأسمالية. ولدينا:

الرأسمالية = المنافسة الحرة = الديمقراطية

الامبريالية = الاحتكار = الرجعية

سنسجل الارتباط الوثيق بين المخططين، الاقتصادي (موقع القوى الانتاجية)، والسياسي (طبيعة العلاقلات الاجتماعية)، اللذان بالنظر اليهما، يتضح طبيعة ذلك التناقض الموجود بين الامبريالية والديمقراطية. ولقد خرج لينين نفسه بنتيجة، يقول فيها: أن فصل السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية عمل غير علمي، لان الامبريالية في كل حالة تكرس لانتصار الرجعية.

- «الامبريالية هي بنية فوقية للرأسمالية»: نجد هذه الصيغة يستعملها لينين في «تقرير حول برنامج الحزب» (١٩ مارس ١٩١٩)(١٧). وهذا معنى استخدام القياس: اذا استرجعنا حكم ماركس عندما أعلن. أن المصنع، كان بنية فوقية للإنتاج الصغير للطبقات الشعبية (رأس المال، الكتاب الأول)، فهو يعلن ثلاثة افتراضات [قضايا اقتراحات]

١- انه ليس ثمة امبريالية دون رأسمالية قديمة

٢- مع سقوط الامبريالية «تكون الأسس قد تعرت»،

٣- ونتيجة لذلك ينبغي وضع في الاعتبار «البنية التحتية الهائلة (الضخمة) للرأسمالية القديمة»

استخدم لينين نفسه هذا الإثبات (البرهان) في حالة روسيا، في كتابة «تطور الرأسمالية في روسيا»، وعندما كان يحلل تراكب الأنماط المختلفة للإنتاج باعتبارها طابعاً للبنية الاقتصادية للبلاد. إن مصطلح «البنية الفوقية» يأتي من جهته لتحديد طبيعة الإمبريالية، والتي كتب عنها هنري ليفيفر Henri Le Febvre يقول «هي في نفس الوقت شكل من الرأسمالية، (عنصر اقتصادي)، وشكل من نشاط الطبقة البرجوازية (عنصر اجتماعي)، وشكل من الدولة (عنصر سياسي)، والكل غير قابل للانفصال»(١٨).

ولن ندخل في اشتباكات، هنا حول هذا الموضوع، لأن لذلك موضعاً أخر من خلال عرض النقاشات

العديدة التي دارت في ذلك العصر حول ملامح الامبريالية، وتعريفها. فلدى الماركسيين وحدهم كثير من الأختلافات، ويشمل هذا اليسار، مع بوخارين Boukharine الذي هزأ منه لينين، وعلى الرغم من أنه كتب له مقدمة كتابه(١٩)، ومع روزا لوكسمبورج Rosa Luxemburg بسبب كتابها «تراكم رأس المال»، حتى لو تم ذلك بشكل غير مباشر(٢٠). أو مع بانيكويك A.Panne Koek الذي «أثار على نحو سيئ مسألة الإصلاح»(٢١).

وبالأحرى أن نتساءل حول مسألة، مدى فاعلية الأطروحات اللينينية في الواقع الحالي، ومع ذلك، ودون التظاهر بتأجيل إجابة يستشعرها القارئ فعلياً: عولمتنا mondialisation / globalisation لاتختلف عن «الامبريالية الجديدة» التي تحدث عنها لينين إلا أنها وصلت إلى مرحلة أكثر تقدماً من الأولى. حتى لو لم يعجب هذا الرافضين من أصحاب ما بعد الحداثة الذين يتسرعون دائماً إلى وصف أي حديث لايعكس خضوعهم الشخصي للنظام المهيمن بانه ينتمي إلى ما قبل التاريخ. وعلينا الاتفاق على أن هناك بعض الألفاظ التي مازالت تحتفظ بقدرتها على التعبير عن الحقيقة، وماتزال لم تفقد فعاليتها بعد. والامبريالية من ضمنها، مازالت تقود كوكبية مفهومية، نضع إلى جانبه: «الرأسمالية، الاستغلال، الملكية، الطبقات، وصراع الطبقات، الديمقراطية الاجتماعية، التحول الثوري»، أحتفظت جميعها بكل معانيها. التشابهات والتماثلات التي تعكس جوهراً واحداً، مازالت باقية، بشكل غير منقوص وإلى جانب هذا الذي لاحظناه من قبل، سنقدم هنا بعض التعبيرات الجديدة، فالمناقشات الحيوية اليوم تستهدف تعريف وتحديد زمن العولمة، بما يذكرنا بتلك الحجج والبراهين، التي صاحبت الأعتراف بالامبريالية في بداية القرن: العلاقات مع الرأسمالية، الملامح المحددة [القاطعة]، الأدوار المتبادلة بين الاقتصاد، والسياسة، أشكال المنافسة، ظهرت في سنوات الستينيات، متأخرة عن ذلك قليلا أو متقدمة أو متقدمة عن ذلك كثيراً، بالدرجة التي يرفض فيها البعض صفة الجدة، لأي ظاهرة لها ارتباط بالامبريالية بالتأكيد أن السوق العالمي يختلط بظهور علاقات الانتاج الرأسمالية. ويوضح ماركس وإنجلز هذا بداية من «بيانهما الشيوعي»(٢٢). ويعود ماركس إلى ذل في كتابه «رأس المال»: «الإنتاج الرأسمالي، يخلق السوق العالمي»، ويعتبر إنشاء السوق العالمي إحدى الملامح الخاصة بالرأسمالية(٢٣). أما فيما يخص هيمنة الرأس المال المالي، تتمن تعلم أن ماركس قد أوضح من قبل أنه «مع رأس المال الجالب للفائدة، يصل «الدخل الرأسمالي إلى شكله الأكثر انفتاحاً على الخارج» أي يساوي ا - ا، وهو ما يسميه «تعويذة تتحرك من ذاتها» «قيمة تجلب قيمه، ومال يفرخه مالاً. «بذلك يكتسب المال قدرة خلق القيمة، بجني الفائدة، بشكل طبيعي مثلما تنتج شجرة الكمثرى ثمراتها»: «ذلك هو الغش الرأسمالي في شكله الأكثر فظاظة»(٢٤). إذن هل علينا أو نذكره في كل الأحوال؟ «هذه الفائدة، نتاج لرأس المال المنتج، الذي يشكل التربة، لفوائد رأس المال المالي»(٢٥).

غير أن، خصوصية تلك الامبريالية الجديدة: والتي هي العولمة، لايمكن أن نسيء تقديرها، مهما كانت الفروقات الدقيقة، لتعريفها ولتحديد زمانيتها.

بلاشك أن الملامح التي أبرزها من قبل المظروف الأوائل، هوبسون Hobson، وهيلفيردينج Hilferd-ing ولينين Lénine، وجدت نفسها مهجورة، إلا أنها تأكدت عن طريق الألتقاء المتسارع لثلاث ظواهر حديثه: هيمنة رأس المال المالي / المضارب، والثورات التكنولوجية، على الأخص في مجال المعلوماتية والأتصال، وسقوط الدول التي يطلق عليها الاشتراكية. بلاشك أن تدفق رؤوس الأموال، لعب دوراً منذ بداية القرن. ولكن وصلت رؤوس الأموال إلى حد الذي دفع بعملية دمج منظمة، تتيح للأحتكارات، أعتبار العالم، وكأنه حقل كلي في خدمة مصالحها.

وتكمل ذلك على طريق منظمات دولية، تخضع لرقابتها، وتقوم بوظيفة حكومة كوكبية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي. O.M.C ... الخ) ان نهاية المنافسة بين «الكتل» المتصارعة مهما كان نظامها

وأشكالها ترك المجال مفتوحاً لقوة عظمى وحيدة، هي الولايات المتحدة الأمريكية، تمارس الهيمنة في كل المجالات الاقتصادية، والعسكرية والاستراتيجية، والسياسية، والقانونية، والعلمية، والتكنولوجية واللغوية، والثقافية. فلديها قوة مطلقة، لم تصل إليها أن أية أمة من قبل، فتحتل الولايات المتحدة الآن المكان الذي احتلته من قبل بريطانيا العظمي. ومن خلال تقييم دور بريطانيا، أستشعر لينين منذ ١٩١٥، انتقال السلطة إلى الولايات المتحدة عندما رأى فيها «البلد الطليعي للرأسمالية الحديثه... تخضع للعديد من العلاقات، فيشكل هذا البلد إذن النموذج والمثال لاحضارتنا البرجوازية»(٢٦).

حتى التقسيم القديم للعالم أدى إلى تقسيم جديد(٢٧)، بهذا الفارق فإن الإمبرياليات المتنافسة، وهم الثالوث (الولايات المتحدة) أوروبا، اليابان)، ليسوا في علاقة مساواة بينهم، لكنهم في علاقة تبعية راشد / قاصر، فعلى سبيل المثال فالقوة المهيمنة القديمة، لم تعد تحتل إلا وظيفة «مخدِّم»، شديد التبعية(٢٨). كذلك تختلط العولمة بالأمركة، أو بالأحرى - وعفْواً عن التعبير - إلى ولايات متحدة ذات نزعة همجية بربارية(٢٩) Le barbarisme et-atsunisation.

في هذا الفصل عن التماثلات التكميلية، علينا ألا ننسى الأنظمة السياسية والإيديولوجية، وسنكتفي ببعض الملاحظات البسيطة، لأن الأمور أصبحت بديهية، منذ الأيام التالية لسقوط حائط برلين عندما كانت الليبرالية تحتفل بانتصار كانت أيامه معدودة.

هناك ثلاثة عناصر يجب أخذها في الاعتبار:

أ - هذا (الانتكاس) الضمني الذي لا يظهر على السطح، ولكن يؤكده التراجع عن امتيازات الدولة، ووضع الدولة في خدمة احتياجات الشركات متعددة الجنسيات، والذي يعني الخصخصة، والمرونة في خفض النفقات عن طريق الخفض المستمر للرسوم اللغة والوصول إلى إهمال [التقاضي] السيادة الضرورية للمركزيات الاقتصادية [للمنافسة] أو السياسية (الاتحاد الأوروبي). التخلي عن الخدمات العامة وكذلك إلغاء حق العمل، محو الاستقلال الثقافي، بدءاً من «الاستثناء الفرنسي» في مجال السينما، وصولا إلى «الطعام السيء» وكان كل هذا هو الثمن المتفق عليه.

ب - والتحاق الديمقراطيات الاشتراكية، وأخيراً جدا الأحزاب الشيوعية بالإدارة الرأسمالية، بدلا من الحفاظ على المكاسب الاجتماعية التي كرست نفسها لتحقيقها، ودون اعتبار لمحاولة كسب الموافقة الجماعية (للمواطنين) كاوتسكي نفسه لن يصدق عيناه في هذا ج - الهزيمة، وما تبعها من أنحلال الحركة الثورية (العمالية، الاشتراكية) بسبب التأثير، المزدوج للعولمة، وأنهيار المعسكر الاشتراكي. ويبدو أنه لم يعد يسمح له بانشقاق إيجابي للاشتراكين كما حدث في السنوات ١٥-١٦، ولكن هم بذلك رضخوا لموت الأمل.

فيما يتعلق بالعنصر الثاني - الايديولوجي، يضع في المقدمة الديمقراطية باعتبارها «نموذجاً»، وعلى الأخص بالنسبة لدول أوروبا الشرقية التي تعرف ماذا فعلوا بها، فقد استوعبها السوق وخطاب الحقوق، - دولة القانون، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي الذي أضيف إليه أخيراً «حق التدخل في شئون الدول» - وكان هدفها الوحيد هو ترسيخ مملكة (تي. أي.آن.أ) T.I.N.A (فليس هناك بدائل أخرى) وهي الإلاهة التتشرية للخضوع للنزعة الليبرالية الجديدة. والوجه الآخر للعملة، والذي ما هو الا نسخة مطابقة لها [والذي هو في الحقيقة ليس إلا نفس الصورة] تحت اسم الغيابية السياسية Abstentionnisme politique، التي تعني الأنكفاء على الدين، والجنسية، والتأكيد على الهوية الفردية، والجماعية affirmations identitaires et communautaires، من أجل عدم الحديث عن الفروقات اليومية لعدم المساواة الاجتماعية التي لم تترك أي مجال بداية من الدخول إلى التعليم، والصحة. وبديهياً أن اللغة - الهدية التي تغلف كل هذا وتغطيه بمظهر آخر هي «العولمة السعيدة» كما يؤكد أحد العملاء المعتمدين، تضمن على الأقل بشكل افتراضي (أنها الموضه) النمو

الاقتصادي للجميع، واحترام الأختلاف، والإعلاء من الجانب الاجتماعي، وحرية الوصول إلى المعلومات، والتجول دون عقبات في «القرية الكونية»، إلى درجة أن البعض بحسن أو سوء نية أخذوا يفكرون ووصلوا إلى حد مساندة أن خياراً ما سيظل ممكنا بين عولمة طيبة وعولمة شريرة، مادامت الأمور لم تحسم حتى الآن. وسيكفي «التأثير في الاتجاه الصحيح وتوطيد علاقة اليسار» بالحكومات وبعد كل هذا لازالت الأمور ملتبسة(٣٠).

ماذا عن الأوضاع الراهنة؟ بمعنى أن الامبراطورية التي كانت تناسب روما سابقا(٣١)، كما تناسب بنفس المعنى الامبريالية الجديدة في عصرنا بداية، ونهاية وأمتداداً. يبدو بالتأكيد أن الدرس قد فهم. إنه ليس بالتأكيد زبيجنيو بريزنيسكي Zbigniew Breze-zinski، الذي يعترف، بغطرسة السيد، أنه ينشد عكس ذلك. ولنلتقط بعض الحقائق الثمينه من السموات المفتوحة: «هزيمة وسقوط الاتحاد السوفيتي أدى إلى الصعود السريع للولايات المتحدة كقوة أولى، ووحيدة بالفعل»،«تجسد أمريكا المستقبل، والمجتمع النموذج، الذي يجب تقليده في كل أنحاء العالم»، «في المصطلح الصرف (الجاف) لامبراطوريات الماضي، تتلخص الضرورات الثلاث الجيوستراتيجية الكبرى على النحو التالي: تفادي الصدام بين التابعين والحفاظ عليهم في حالة التبعية، التي تبرر أمنهم، زرع الطاعة في نفوس الرعايا الخاضعين للحماية، منع البرابرة من تكوين معاهدات ذات طابع هجومي»، الحيلولة دون بزوغ قوى عالمية جديدة، تشكل تهديداً للتفوق الأمريكي»، «توسيع أوروبا وحلف الأطلنطي، سيخدم السياسة الأمريكية على المدى القريب والبعيد»(٣٢).

والحالة هذه، «فالعولمة، ليست إلا كلمة مضللة للإمبريالية»(٣٣) «أن انتشار عدم المساواة للرأسمالية على مستوى العالم».(٣٤) والمتخصصون، الاجتماعيون - ليسوا هم فقط المهمومون بتحليل واقع عصرنا - والذين لايترددون في استخدام تعبير الإمبريالية(٣٥). ولكن العديد منهم يشيرون بوضوح إلى الأطروحات اللينينية. ويؤكد كلّ من برينهوف S.de Brunhoff، وأندريف W.Andreff حقيقة، قانون النمو غير المتساوي(٣٦). ويكتب كولان D.Collin «إن الليبرالية الجديدة ليست تعبيراً عن إعادة إحياء رأسمالية القرن الماضي التي تتسم بالتنافس الحر، إنها بداية تنظير، وإعطاء المشروعية، لما يجب أن نطلق عليه الامبريالية بالمعنى الذي حدده هيلفردنج Hilferding ولينين Lénine»(٣٧)، ويلاحظ كاتون A.Catone من جهته: «ان كل الجوانب المميزة للامبريالية والتي كشف عنها لينين عرفت تطوراً ضخما: الاحتكارات، الكارتلات، والاتحادات الأحتكارية، أصبحت أحتكارات عظمى(٣٨). هل نرفض الطفيلية؟ أما بالنسبة للتطور المرن لأوليجاوكية مالية طفيلية بشكل كبير، فليس هناك حاجة لقراءة كتاب «لينين عن الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» لكي نقتنع بهذا.

ألم يفسر جورج سوروس Georges Soros نفسه، هذا المضارب الشهير ذلك في مؤلفاته(٣٩)!. هل سيصدمنا هذا التفسخ؟ ولقد أعلن ج.دي بيرنيس أنه من الواضح بشكل خاص في البلاد الغنية برأس مالها حيث نلاحظ عرقلة التقدم التقني، وكما نتبين أن العديد من ذوى الأملاك، يعيشون دائما على «فوائد السندات البسيطة»، حيث «الدول ذات الريع» تقمع «الدول المديونة»؛ وليس مشيراً للدهشة أن المظاهر الحالية «للفساد» الرأسمالي أكثر واعمق بكثير من تلك التي لاحظها لينين في نهاية عصر رأسمالي مستقر نسبياً»(٤٠). وعلينا ألا نتجنب الإشارة إلى بلادنا الجميلة عندما قام لينين، إعادة الإشارة للصيغة التالية للسيد م.سمبات M.Sembat: «إن التاريخ المالي لفرنسا المعاصرة، لو أنه كُتب بصراحة لكان تاريخاً لكل سلسلة النهب الخاص مما يذكرنا بالمدن المهزومة المنهوبة!»(٤١). ومن الملائم لسوء الحظ، أن نخطو خطوة أبعد في هذا التشخيص، وأن نبادر بالقول بأن الوضع الذي تولد عن «إمبرياليتنا الجديدة» هو أسوأ من ذلك الوضع الذي كان سائداً في ١٩١٠.

وقد تبينا ذلك. ولهذا كان من الممكن تحقيق استقرار نسبي، لايمكن أن ينسب للأزمة الحالية، وهو ما منع لينين من الحديث عن البطالة أو عن الإفقار العام. إضافة لذلك، فإن ظاهرة الشركات متعدية الجنسيات، لاتمثل فحسب «هذا الانتشار الشامل الذي تم إكتسابه اليوم»(٤٢) إلا أن هناك ملامح أخرى برزت وتفاقمت بشكل كبير، وذلك فيما يتعلق بالدولة، التي لاتتوقف وظائفها في التنظيم الاجتماعي عن التقلص، كما يتعلق بالدولة - الأمة، التي لم تعد كما كانت عليه في الماضي بعد الحرب العالمية الأولى، فضلا عن تركز المشروعات؛ وأنتشارها، وتداول رؤوس الأموال، ودور البورصات(٤٣).

ان قراءة ممكنة لنص لينين اليوم، سوف تتشكل من استبدال المعطيات التي استند إليها لينين من قبل، بالمعطيات التي تحت أيدينا.

والنتيجة سوف تكون موضحة. «لما تقوم به الأحتكارات من خنق هؤلاء الذين لايخضعون لسلطانها»(٢٢٤)، كما ستكون موضحة «لعلاقات السيطرة والعنف التي تمارسها الأحتكارات»(٢٢٥)، وكذلك «للترابطات والبنوك وللاختراقات بين رأس المال البنكي والصناعي» (٢٤١) فضلا عن الاوليجركيات الحالية، وشركات الأسهم، ووهم سلوكهم الديمقراطي (٢٤٧) وحول عدوى السياسة وغير ذلك من المجالات عن طريق رأس المال الاحتكاري (٢٥٦) وكذلك حول تصدير رؤوس الأموال، والديون (٢٦١ - ٢٦٣)، وأيضا التسابق على المواد الأولية (٢٨١) وكتبعية البلاد التي هي مستقلة من حيث المبدأ، للمنافسات ما بين الامبرياليات ومشروع الولايات المتحدة لأوروبا «وحول تزايد الهجرة نحو هذه البلاد «الامبريالية» وحول العمال القادمين من بلاد أكثر تخلفاً، حيث الأجور أكثر انخفاضا (٣٠٥).

ونضيف أن هذا الترقيم لهذه المعطيات بحسب إحصاءاتنا الأكثر رسمية تظهر فروقات مذهلة؛ نموذج واحد يتعلق برأس المال المضارب، في مركز المشهد (المعولم) كما هو معروف: بعد التخلي عن اتفاقيات بريتون وودس B.Woods ونهاية النظام المالي المؤسس على الذهب، فالخمسين مليار من عملة اليورو لسنة ١٩٦٩، التي أعتبرت أنذاك مقلقة، أصبحت ثمانية آلاف مليار، (أي) «جزء ضئيل من التمويل العالمي»(٤٥) . لو أننا أخيراً وضعنا في أعتبارنا العناصر المجهولة من «الامبريالية الجديدة» القديمة، لأنها ببساطة ليس لها وجود، أو على الأقل للبعض على نفس المستوى، مثل عبء الدين تحت سيطرة المؤسسات المالية الدولية التي تقضي إلى تهديم قارة بأكملها (أفريقيا)، فانني لا أرى ما يدعو إلى الارتياب: ان تهديد بالأسلحة النووية، والأخطار التي تتعرض لها البيئة، والندرة المتوقعة من المياه العذبة، والطابع التسويقي المعمم التي تمتد، إلى بيع الأعضاء، والدعارة الكبيرة للأطفال فإننا لانخشى الحديث عن (تجريم) حقيقي (للاقتصاد العالمي)(٤٦).

أن تجارة المخدرات هو عنصر أخر متجاهل، يأتي على رأس التجارة الدولية، المخدرات باعتبارها البضاعة ذات الأرباح الأكثر ارتفاعا. ومع ذلك فليست هذه وحدها الشبكات الاقتصادية القائمة ذات الطابع (الفردوس الموهوم) (المخدرات)، والمؤسسات البنكية المتخصصة، في غسيل الأموال، هذا هو مجمل النظام الذي نجده متأكلا من الداخل. وبرغم من استنكارهم الأخلاقي، وقمعهم المظهري الزائف (تحطيمهم للمزروعات)، فإن البلاد المتقدمة أي الغنية والقوية تحمي الشبكات التي هم أكثر المنتفعين بها. فإن هذه الهبة (المكاسب من المخدرات) مندمجة بشكل مشروع في الأنشطة الأكثر رسمية. فالمال الذي يقال عنه قذراً لايمكن مع ذلك أن يميز عن المال الذي يقال عنه نظيفاً. فإن الفساد الذي كان هامشيا يتغلغل في جميع الهيئات الموجهة للهيئة الاجتماعية، ومن العجب أن السياسة تعتبر هذا أحد الدوافع، لعدم مصداقيتها(٤٧).

سؤال أخير: ما هي العلاقة التي أقامها لينين بين الامبريالية والانتقال إلى الاشتراكية؟

اليست هذه النقطة هي التي تجعل كل النظرية

متهافتة لأنه عندما تعلم عن علم مؤكد تاريخيا أن العملية الثورية التي أندلعت في سنة ١٩١٧ لم تفِ بوعودها بل قد غرفت مع النظام السوفيتي في ١٩٨٩. ومن جهة أخرى فإن الرأسمالية أظهرت حيوية لاشك منها فيها، ونجحت في التغلب على أزماتها، ومع عولمتها أقامت توازنا أتاح لها تحقيق جوهرها، مع إعطائها سيطرة جيوستراتيجية كاملة لاشك منها.

مع ذلك فالحجة لاتبدو مقنعة، نظراً لسلسلة من الأسباب الوثيقة. سنستدعي أولا هذه الحالة المعروفة، أي العولمة وهي عملية مازالت جارية. وأن مسيرتها لم تكتمل بعد، ويصعب التنبؤ بها، وأن ما قيل أنها عملية، كما يتفق الجميع، يكون تناقضاً، تحت تأثير المفاجآت المعروفة للأسواق، والتي تحير الاقتصاديين، فهناك «اليد الخفية» التي تعمل في نهاية المطاف ما تريد (من الأزمة المكسيكية إلى الأزمة الآسيوية، وسقوط أسهم تازداك NASDAq)؛ وأيضاً تحت تأثير، أقل منافسة داخل الثالوث السابق والذي يمكن أن يحدث في البلادد، التي تسمي «صاعدة» - من البرازيل إلى الصين(٤٨) . لايتوقع برزينسكي شخصيا، سيادة «الأمة التي لا غنى عنها» إلا على «الأقل لجيل آخر»، ولا يستبعد «وضع ما قبل ثوري حقيقي في سبيله للتشكل»(٤٩) وإذا كان حقيقيا من جهة أخرى، أن لينين كان يتوقع إلى حد كبير تحقق عملية التحول إلى الاشتراكية، التي تدفع إلى التعجيل بها الامبريالية. بالقياس إلى الرأسمالية القديمة التي تقوم على التنافس بين الوحدات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة. ولو كان يتوقع، فليس بغير صراع حاد بداية مرحلة ثورية، لمصلحة الصراع العالمي، لو أنه شهد أيضاً ضعفاً، تم تصحيحه بسرعة لمصلحة التوجه السياسي للولايات المتحدة وأوروبا، فهذا لايمكن أن يعود فقط لبعض ميول تفاؤلية في مزاجة الخاص، وإنما بحق للملابسات المتعددة المتشابكة التي كان يعيشها، وإلى «الأوضاع العينية» المتعلقة به. وهنا يكمن الفارق.

كان لينين أيضاً رجلا تنويرياً أقرب في هذا، من أساتذته في الفكر ومنا نحن كذلك، نحن شهداء، وورثة لعصر من الدم والمذابح، والخراب، لم يشاهد لينين منها إلا مقدمات، التي نجترئ بصعوبة على تسميتها «الحداثة»، والتي أجبرتنا على التخلي عن كل أشكال الحتمية، حتى لو كانت ثورية.

وبالرغم من ذلك فإن هذا التشاؤم، لو أردنا تسميته هكذا، فهو مترسخ أيضا في سياق ما. إنه إنعكاس لإمبريالية الإحباط تلك، التي هي العولمة، لان الافتراضيات الوضعية Les virtualités مهما كانت واضحة، فإن هذا الوضوح، سيصادر من قبل القوة المضادة الكامنه في النظام. ولكن لماذا يحدث هذا من خلال تناقض مظهري مما يجعل التشخيص اللينيني يحتفظ بفاعليته المتضمنة في استنتاجه البديل. لأن المقصود هو النظام أي الرأسمالية، فلقد ظلت هي نفسها، على طبيعتها، منذ رأس المال حتى تحولها إلى الامبريالية التي من خلال التقلبات الهائلة وايقاعها السريع، التي غيرت رؤيتنا للعالم، وأكدت مثالب الرأسمالية؛ لدرجة وصلت فيها إلى مرحلة ملحة، مرحلة حيوية في حقيقتها، ألا وهي ضرورة التغيير.

إن هذه القوى الرافضة، وإن كانت تعاني من اخفاق ما، أو كانت مفككة لبعض اسباب متشابهة في ظروفها، فإنها - أي هذه القوى الرافضة - ليس أمامها مهمة أقل من هذه المهمة. تتعدد الأعراض الأشد جدّة والتي تعطي الأنطباع، بأنها على وشك التحقق والشروع في الفعل، وهناك تقاربات فيما بينها ولم يكن لها بالتأكيد برنامج متاح وان يكن هدفها واضحا. ألم تستفد من ذلك؟ العولمة ذاتها، والتي حلم بها كل أممي؟

إن تقدير روزا لوكسمبورج بأن الامبريالية لم تعد نوعاً من الأسرار، وإنما تأتي الينا وكأنها قبضة يد مرفوعة: فالرأسمالية ليس بمقدورها أن تحقق العولمة، لان تناقضاتها الداخلية ستفترسها قبل ذلك، وانما الاشتراكية وحدها هي التي يمكنها تحقيق ذلك(٥٢).

الهوامش

(١) سوف نعتمد هنا على النص الذى نُشر في T.xxll de Oeuvres, p.201-327 (Paris - Moscou, 1960). ستكون إحالاتنا من تلك الطبعة.

(٢) «سيكون خطأ عظيم الاعتقاد بأن النضال من اجل الديمقراطية قابل لحرف البروليتاريا عن الثورة الاشتراكية أو تراجع تلك الثورة، إختفائهما.. الخ. فعلى العكس، إذا ماكان مستحيلا إدراك اشتراكية منتصرة لاتحقق الديمقراطية الشاملة، فأيضا البروليتاريا لايمكن أن تستعد للنصر على البورجوازية إذا ما لم تقم بنضال عام، منظم وثوري من أجل الديمقراطية».

"La révoputión socialiste et le droit des nations à disposer d'elles - mêmes",1916, Oeuvres, t.22, p.156.

(٣) «في العالم كله، يوجد فعلا حالا حزبان. بالفعل يوجد الآن أمميتان».

("Scission ou putréfaction?" 1916, ibid., p.196).

(٤) Cf. "Préface à la brochure de N.Boukharine L'économie mondiale et l'impérialisme", 1915, ibid., p.109). Voir infra.....

(٥) Cf.Lénine, Paris, E.D.I., 1965, p.68.

(٦) Cf أيضا "Impérialisme et Socialisme en Italie" حيث اختير لينين كتب T.Barboni, (Oeuvres, T.21, P.370 et suiv) R.Michels

(٧) Cf., entre autres passages: p. 114, 236 suiv., 803.

(٨) Ibid., p.778-786.

(٩) Ibid .P.799. يُلاحظ أن المجلد ٣٩ يعطي كل الإحالات من كتب المجلد ٢٢ الذي يحتوى على المداخلات الرئيسية حول الإمبريالية.

(١٠) هذه «الاخطاء» مذكورة بالكراس ب، حيث يعدد الموضوعات «فيما يتعق بالإمبريالية» (Ibid., p.206). يوجد التحليل الخاص بكتاب هيلفردينج Hilferding بمقدمة الكراث ث. "Hilfering (conception de Kautsky)" P.641-643. أنظر أيضا p.345 et suio. i.

(١١) حول هذين السؤالين الأخيرين، وحيث فائدتهما بديهية، يقيم لينين بنفسه العلاقة مع تأمله الذاتي حول الماركسية والدولة، (le Cahier bleu) cf.ibid, p.630.

(١٢) Cf. "La révolution prolétarienne et le renégat Kautsky", 1918, Oeuvres, t. 28; mais Kautsky est régulièrement pris à parti dans tous les ouvrages de la période précédente.

(١٣) Cf. Vladimir Lenine, Le Cahier bleu (Le marxisme quant à l'Etat), Ed.établie par G.L., trad. du russe par B.Lafite, Bruxelles, Complexe, 1977, p5.

(١٤) Cf. également: "contemporain", p.438, et la Préface à la brochure de Boukharine, ouvr. cit., t.22, p.109; et infra...

(١٥) Cahiers de l'impérialisme, ouvr. cit., p.446 (c'est Lénine qui souligne); aussi L'impérialisme, stade suprême..., t.22, p.290, et infra...

(١٦) Cf. ibid. Cahiers..., p.634.

(١٧) Dans "Le VIIIème Congrès du P.C. (b) R.", tome 29, pp.166-167.

(١٨) Cf. Pour connaître la pensée de Lénine, Paris, Bordas, 1957, p.236.

(١٩) Apeine un an après, Lénine est amené à critiquer Boukharine ("propos de la tendance naissante de l'"économisme impérialiste", août-sept. 1916, apud Oeuvres, t. 23, p.9 et suiv.) Voir aussi, pour plus de détails in Oeuvres, t.29, p.166; t.35, p.589; t.43, p.229 et la correspondance de la période avec Zinoviev.

(٢٠) Cf. G.L. "Dialogue marxiste: Lénine et Luxemburg", apud Commune, n°18, Paris, mai 2000.

(٢١) Cf. Cahiers de l'impérialisme, ouvr. cit., p.279; is s'agit de l'ouvrage "Le prolblème de la couverture des dépenses publiques et l'impérialisme", paru dans la Neue Zeit, en 1913-1914. A l'inverse, Lénine semble faire son profit du livre de Paul Louis, Essai sur l'impérialisme, paru à Paris en 1904 (Cahiers..., p.257). Sur les conceptions de l'impérialisme, je rappelle deux publications sans soute introuvables aujourd'hui, mais qui montraient déjà la continuité de l'impérialisme de Lénine à nos jours: L'impérialisme, Colloque d'Alger 21-24 mars 1969, Alger, SNED, 1970 et la Journée d'étude sur l'impérialisme, Paris, Cahiers du C.E.R.M. I E II, 1970.

(٢٢) Cf. Marx, Engels, Manifeste du Parti communiste, Paris, Ed.sociales, 1972, p.37, p.41-43, p.223; et G.L.

"Les leçons du Manifeste", apud Le Manifeste communiste aujourd'hui (extrait), Paris, Ed. de l'Atelier, 1998 et Realitat, n°53-54, Barcelona, 1999 (en espagnol).

(٢٣) Cf.Le Capital, Paris, Ed. sociales, III, 1, p.278 et 341; le marché mondial est la base du capitalisme (ibid., p.344); il est toujours présent à l'esprit du capitaliste (344); la production pour le marché mondial est la condition préalable de la production capitaliste (III, 3, p. 166).

(٢٤) Cf. Capital, éd. cit., III, II, p.55-56.

(٢٥) S.de Brunhoff, Mondialisation, Paris, Espaces Marx éd., 1999, p.141.

(٢٦) Cf. Oeuvres, ouvr. cit., t.22, "Nouvelles données sur les lois du développement du capitalisme dans l'agriculture, Premier fascicule, Capitalisme et agriculture aux E.U.A.", p.13.

(٢٧) Lénine cite une phrase de l'ouvrage de G.F.Steffen, La guerre mondiale et l'impérialisme, paru en 1915: "Actuellement le monde est presque entièrement "partagé". Mais l'histoire nous apprend que les empires ont tendance à se partager les uns les autres après s'être plus ou moins réartie les terres "sans maître" dans toutes les parties du globe", et il commente, en marge: "bien dit!" (Cahiers, ouvr. cit., p.267).

(٢٨) "On peut dire,-remarque, par exemple, G.de Bernis, sans être excessif que le capital anglais, totalement inféodé au capital américain, a quitté l'Angleterre" (Mondialisation, ouvr. cit., p.72).

(٢٩) C'est un effet complètement intériorisé et banalisé de l'hégémonie de désigner les U.S.A. par le terme d'Amérique et ses nationaux par celui d/Américains, ces vocables condamnant au mépris, sinon à l'inexistence l'ensemble des autres nations de ce continent.

(٣٠) C'est la thèse, on l'aura deviné, du Parti communiste français à son dernier congrès; voir Pierre Lévy, Bastille, République, Nation, La mutation du PCF: cette étrane défaite, Préface de G.L., Paris, Ed.Michalon, 2000.

(٣١) Cf. l'allusion de Lénine apud Cahiers..., p.634.

(٣٢) Le grand échiquier, sous-intitulé L'Amérique [sic] et le reste du monde, Paris, Bayard, 1997; la Préface du à G.Chaliand s'intitule "Le dernier empire universel"; les citations, qui ne représentent qu'un succinct florilège, proviennent, dans l'ordre, des p.23,33,68,253,255. L'agression de l'OTAN contre la yougoslavie vient d'infliger une nouvelle preuve de cette hégémonie (cf. Maîtres du monde? Ou les dessous de la guerre des Balkans, Paris, Ed. Le Temps des cerises, 1999).

(٣٣) Cf.Bernard Gerbier apud Mondialisation et citoyenneté, Paris, L'Harmattan, 1999, p.47.

(٣٤) Cf. J-P. Michiels et D.Uzunidis, ibid., p.11. Erna Bennet note, de son côté, que les inégalités actuelles accrues "ont déjà éte décrites par Lénine dans son livre de & 917 sur l'impérialisme" ("Where do we go from Kosovo?", Australian marxist review, n°41, nov.1999).

(٣٥) Cf., par exemple, J.Magniadas, Mondialisation et citoyenneté, ouvr.cit., p.117; F. Chesnais; S.Amin, ou P.Bourdieu (cf.P.Bourdieu et L.Wacquant, "La nouvelle vulgate planétaire", apud Le Monde diplomatique, mai 2000).

(٣٦) Cf. Mondialisation, ouvr. cit., p.142 et p.216.

(٣٧) Cf. "Néolibéralisme ou keynésianisme rénové: la fausse alternative" apud L'Homme et la Société, Paris, N°135, 2000/1, p.51.

(٣٨) Cf. "Ridiscuere di imperialismo", apud L'Ernesto, Novara, N°1/2000, Dossier Impérialisme, p.3.

(٣٩) Cf. D. Collin, ouvr. cit. ibid.

(٤٠) Cf. "Aspects économiques de la mondialisation", apud Nord-Aud XXI, Genève, N°13 1999, p.60 et suiv.

(٤١) Il s'agit de l'ouvrage de Marcel Sembat, Faites un roi, sinon faites la paix, paru en 1913 (Cahiers..., p.457; Lénine en marge écrit "NB").

(٤٢) Cf. W.Andreff, Mondialisation, ouvr. cit., p.206.

(٤٣) A noter que Lénine considère que la substitution des monopoles au "vieux capitalisme" entraînera une "diminution de l'importance de la Bourse" (236).

(٤٤) La question ne peut être ici qu'évoquée. Lénine est hostile à une telle perspective, qui provoquerait la mise en place, prévue par Hobson, d'une aristocratie exploitant le reste du monde (Cf.Cahiers..., p.448; aussi, contre Kautsky, p.398; contre Bauer, p.647). Il retient toutefois, de façon quasi prophétique une des tâches attribuées aux E.U.d'Europe notamment par G. Hildebrand de lutter contre "le grand courant islamiste" (cf.Cahiers..., p 109, repris dans L'impérialisme..., p.303 et infra......). Voir également "A propos du mot d'ordre des Etats-Unis d'Europe", 1915, apud Oeuvres, éd.cit., t.21, p.350-355.

(٤٥) Cf. G.de Bernis, revue cit., p.31.

(٤٦) L'expression se rencontre, entre autres, chez Jacques Chonchol, Hacia dondé nos lleva la globalizacion? Reflexiones para Chile, Santiago, Universidat Arcis éd., 1999, p.22. En Amérique latine, nous apprend le même auteur, la politique "d'ajustement structurel" a fait passer, dans les années 80, le nombre de pauvres de 136 à 196 millions. De son côté, Jean-Louis Levet écrit: "cette criminalisation de l'économie devient une des épines dorsales du système économique et du système monétaire international (...) un outil de régulation du système économique mondial" (Mondialisation, ouvr.cit., p.356).

(٤٧) لمزيد من التفاصيل، وللمعلومات الحديثة أحُيل إلى ملف Le Monde Diplomatique في مايو سنة ٢٠٠٠ حول المسألة، «في الارخبيل الكوكبي للجريمة المالية»، على الأخص في دراسة : Christian de Brie تحت عنوان «يكتب بالفرنسية) وهو ما يعطي تلخيصا كاملا للتطورات الجارية.

(٤٨) حول التناقضات التي تلغم الليبرالية الجديدة من الداخل، إلى القدر الذي يمنعها من الوفاء لأهدافها الخاصة، يحفل إلى الايضاحات العذبة غير القابلة للنقاش التي تحدثت عنها susan George في كتابها الأخير.

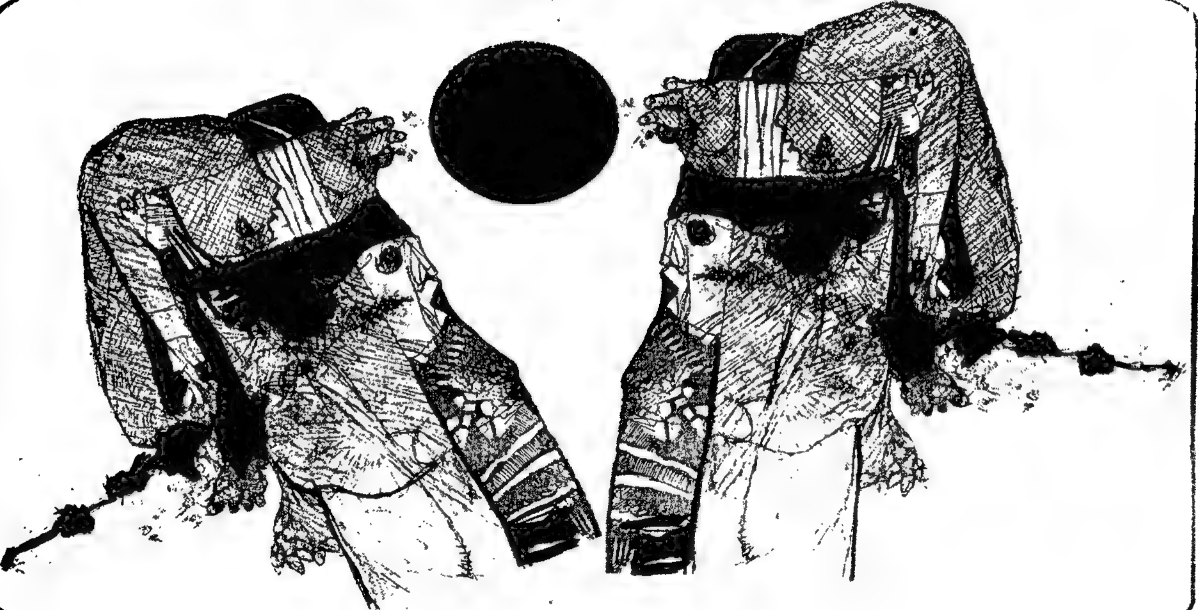
(٤٩) Cf. ouvr. cit., p.250 et 251.

(٥٠) Ce sentiment est présent dans L'impérialisme... Il représente peut-être un écho de l'enthousiasme du Manifeste face à la révolution permanente des rapports de production sous le capitalisme et donc une vision encore téléologique du progrès.

(٥١) Cf. "A propos du mot d'ordre...", art.cit.supra.

(٥٢) «لدى الرأسمالية نزوع لتصبح ذات شكل عالمي. إنها تنكسر بعدم قدرتها الذاتية على أن تكون هذا الشكل العالمي للانتاج. تقدم الرأسمالية مثالا لتناقض تاريخي في: حركتهما في التراكم هي في نفس الوقت التعبير، والحل التقدمي، وتكشيف هذا التناقض. في بعض من درجات النمو لا يُحل هذا التناقض إلا بتطبيق مبادئ الاشتراكية، بمعنى عن طريق شكل «اقتصادي والذي هو بالتحديد شكل عالمي، نظام منسجم في ذاته، مؤسس ليس على التراكم ولكن على إرضاء حاجات الإنسانية العاملة وإذن على التفتح لكل القوى المنتجة في الأرض»
(L'Accumulation du Capital, Paris, Paris, F Maspéro, 1967, I.II, p.135).

جورج لابيكا
هذا النص يشكل مقدمة لإعادة نشر كتاب لينين، الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، وقد ظهر بدار نشر Temps des Cerises في مايو سنة ٢٠٠١ وترجم النص أيضاً إلى الإيطالية بمجلة L'Ernesto يناير - فبراير سنة ٢٠٠٢، وبالأسبانية في مجلة Antropos في مونتفيديو في فبراير سنة ٢٠٠٢، وسينشر بالإنجليزية داخل كتاب جماعي سيخرج عن دار نشر verso. كما سيترجم إلى الألمانية.



الأصول الفكرية للاستراتيجية الأمريكية

أ. شريف دلاور (*)

مع نهاية الحرب الباردة تعالت النداءات لنظام عالمي جديد، وصدر أولها عن فريق غير حكومي من دول الجنوب رأسه «جوليوس نيريري» طالب بإقامة نظام يلبي طموحات الفقراء في العدالة والمساواة والديمقراطية على صعيد المجتمع الدولي، غير أن للغرب بصفة عامة وللولايات المتحدة بصفة خاصة رؤية مختلفة عبر عنها سلفا وبوضوح «ونستون تشرشل» - عند قيام النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية - وهي أن حكم العالم لا يجب أن يكون في متناول الجياع لما يمثله من خطر على الحضارة، وتتمشى التوجهات التشرشلية مع عقيدة الآباء المؤسسين للديمقراطية الأمريكية التي تؤمن «بأن من يملك أصول البلد عليه أن يحكمها "The people who own the country ought to govern it" ولقد كتب ديمتري سيموس في النيويورك تايمز قرب نهاية ١٩٨٨ معددا الفوائد التي ستتحقق للولايات المتحدة بعد حقبة الحرب الباردة وذلك من خلال إمكانية استخدام القوة العسكرية بحرية وانتهاء مساحة المناورة المسموحة لدول العالم الثالث ونقل عبء تكلفة حلف الأطلنطي إلى أوروبا، وهكذا لم يتردد الرئيس بوش الأب في غزو بنما بمجرد انتهاء الحرب الباردة بسقوط حائط برلين في نوفمبر ١٩٨٩، ثم في الإعلان عن نظام عالمي جديد بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، وليست سياسات واشنطن في أفغانستان والعراق الا بمثابة اختبار لهذا النظام وأهم أركانه القوة الاستراتيجية والثروة الاقتصادية للدولة الأعظم وممارسة العنف والخروج عن الشرعية اذا اقتضى الأمر، وهي السياسات التي طالما مارستها امريكا عبر قرنين من الزمان! فلقد أقيمت أمريكا نفسها على كارثتين لامثيل لهما في التاريخ البشري وهما تدمير السكان الأصليين من الهنود الحمر وتخريب أفريقيا بتجارة العبيد، وهي السياسات المتسقة أيضاً مع فكر «آدم سميث» الأب الروحي للرأسمالية والذي أكد أن النجاح الأوروبي تحقق بفضل التمكن من وسائل ثقافة العنف، والعودة لهذه المفاهيم في العصر الحديث هي التي دفعت إدارة الرئيس ريجان إلى صياغة مفهوم «الحرب على الإرهاب الدولي» كبديل عن اجندة كارتر لحقوق الإنسان في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وهي التي دفعت ايضاً مفكرا مثل «صمويل هانتنجتون» إلى اقتراح عناصر استراتيجية أمريكا

(*) مفكر وعالم في مجال الاقتصاد.

للحقبة الجديدة على الوجه التالي:

• ضم دول أوروبا الوسطى إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.
• تغريب Westernlzation أمريكا اللاتينية.
• الحد من تطوير القدرة العسكرية التقليدية وغير التقليدية للبلدان الإسلامية.
• جذب اليابان للغرب بعيداً عن الصين.
• قبول روسيا كدولة محورية للعالم الأرثوذوكسي وكقوة إقليمية كبرى.
• الحفاظ على التفوق التكنولوجي والعسكري للحضارة الغربية على الحضارات الأخرى.

هذه العناصر المختلفة لها أصول في الفكر الأمريكي القديم والحديث على السواء المتمحور حول مفاهيم الأمن القومي والحكم والحضارة والنخبة والسوق، والتي نوجزها فيما يلي:

الأمن القومي

المبالغة من الخطر الخارجي على الأمن القومي لها جذور تاريخية، فلقد دأبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على التهويل منه أمام الشعب الأمريكي، فبناء القوة البحرية الأمريكية في ١٨٨٠ مبررة خطورة الأساطيل الحربية الانجليزية والتهديد القائم على المدن الأمريكية من البرازيل وتشيلي والصين، وضم جزيرة هاواي ضمن الولايات المتحدة الأمريكية ضروري لردع هجوم إنجلترا على الموانئ الأمريكية، ودخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية في أكتوبر ١٩٤٢ جاء بعد قيام الرئيس روزفلت باطلاع الشعب على خريطة سرية لحكومة هتلر تستهدف المصالح الأمريكية، ووثيقة NSC68 في ابريل ١٩٥٠ والتي أقرتها إدارة الرئيس ترومان تنبه الشعب الأمريكي للشر الجديد (الاتحاد السوفيتي) في مواجهة الكمال (الولايات المتحدة) داعية إلى تدمير النظام السوفيتي متمثلا في آلة الحكومة وهيكل المجتمع، ورونالد ريجان يحذر شعبه من «الساندينست Sandinists » الذين يقفون على بعد ساعتين من حدودنا! وتحت ستار الأمن القومي صارت الابادة حقا شرعيا حسب مبدأ الرئيس «مونرو» القاضي بأن الجنس الأدنى يجب أن يفسح الطريق أمام الجنس الأرقى وهو المبدأ الذي بمقتضاه تم تبرير السرعة والتوسع الهائل لمستعمرات البيض على أراضي الهنود الحمر، وفي عام ١٧٨٣ كتب «جورج واشنطن» أن التوسع التدريجي لمستعمراتنا سيجبر «الهمج» على الانسحاب (نفس منطق شارون)، «وثيودور روزفلت» قال: «أن الحرب العادلة بين كل أنواع الحروب هي الحرب ضد الهمجي» مؤكدا بذلك قاعدة جنس عالمي مسيطر (مذبحة الهنود في كولورادو ١٨٦٤) وأما «كيسنجر» فيحذر من نموذج العدوى على الأمن القومي ومن هنا التدخل للإطاحة «بسلفادور اللندي» في تشيلي، فالحركات الوطنية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي هي حركات متطرفة وهي خطر على أمن الولايات المتحدة حيث إن مهمة العالم الثالث يجب أن تنحصر في توفير الخدمات للأغنياء (العمالة الرخيصة / الموارد / الأسواق / فرص الاستثمار / السياحة الرخيصة / الصفقات المالية غير الشرعية)، وعليها يتحتم «تدمير الفيروس الذي يهدد سيطرتنا على المناطق الاقتصادية الحرجة التي تؤمن حقوق واحتياجات المستثمرين الأمريكيين «حسب قول كيسنجر، وتدمير الفيروس يتطلب بناء نماذج Showcases للرأسمالية والديمقراطية في البلدان التي يتم السيطرة عليها، ولقد طنطنت الإدارة الأمريكية لذلك النموذج في جواتيمالا عام ١٩٥٤ وفي جرانادا ١٩٨٣ ومؤخرا في أفغانستان والعراق، وعندما يصير النموذج شيئا مختلفا عما أعلنته الإدارة فإن آلة الدعاية الأمريكية تكون جاهزة لالقاء اللوم على الضحية وتبرير الفشل بكونه يعود إلي «عيوب في الذين حاولنا إنقاذهم»!.

لقد تمت صياغة استراتيجية الأمن القومي وكلمات الغطاء للتدخل الأمريكي أثناء الحرب الباردة تحت مسمى «الاحتواء Containment » واما الآن وقد انتهى التهديد النووي فكلمة الغطاء وفقا لرؤية المستقبل هي «الإضافة والتكبير Enlargement»
"Now that the nuclear threat is gone: we move from containment to enlargement"
ولايعني ذلك تجنب أهمية السلاح النووي في

الاستراتيجية الجديدة ولكن تغيرت مهمته حيث لم يعد ضرورياً لتوفير درع للتدخل العالمي بل لاستخدامه مع الدول المارقة حسب التعبير الأمريكي، لذلك فلقد اتجهت صناعات الدفاع نحو الأسلحة النووية غير الاستراتيجية Now non strategic nu-clear woapons والتي ستستخدم ضد تهديدات العالم الثالث والإرهاب الدولي وهدفها تدمير وحدات في حجم المنشئات والمخابئ تحت الأرض ولتحييد الغوغاء The Mob ، وكذلك أنظمة للتسلح بهدف تحقيق الردع الاستباقي، واستراتيجية الأمن القومي الجديدة تضع على أولى أولوياتها نزع أسلحة الدمار الشامل من أيدي دول العالم الثالث مثل إيران وكوريا الشمالية واحتواء قدرات الهند وباكستان باستمرارية الصراع بينهما وتوازنه، وأما بالنسبة للصين فان توقيت التعامل مع قدرتها النووية غير ملائم في المرحلة الراهنة نظراً لاحتدام المواجهة مع العالم الإسلامي من جانب وانتظارا لدمج الصين في الاقتصاد العالمي وتحولها بشكل كامل إلى الرأسمالية من جانب آخر، أما دولة إسرائيل فقد ورثت نفس حقوق الولايات المتحدة من منظور الاستراتيجية الأمريكية!.

حكومة العالم

إن التاريخ عادة ما يدور حول ممارسة القوة، وقد عرف «ماكس ويببر» القوة بأنها فرض الإرادة على الغير وتوصل في تحليله بأن أهداف السيطرة والقوة في تاريخ البشرية تتم مواراتها بمقولات منمقة ومضللة، وكما أن تقييم سياسات واستراتيجيات القوة يتطلب فهما عميقا ومتسعا لتأثيرات القوة العسكرية المرتكزة على القوة الاقتصادية، ويؤكد «بول كينيدي» في موسوعته «صعود وسقوط القوى العظمى» على حقيقة تاريخية عرفها «أمير مكيافيللي» كما يعرفها خبراء البنتاجون وهي أن «القوة» تستمد من «الثروة»، ويعي المخطط الأمريكي أن هناك ثلاثة مصادر لممارسة القوة وهي القيادة، والثروة، والتنظيم، فالولايات المتحدة تستحوذ حالياً على مايزيد على ٤٠٪ من ثراء العالم بينما لاتؤهلها مواردها وحجم سكانها ومساحتها الجغرافية الا لـ ١٦٪ فقط من الثروة العالمية، وهكذا يكون للاقتصاد الدور الهام في تعضيد القوة الأمريكية لحكم العالم، ولقد كانت أولوية المخطط الأمريكي في عام ١٩٤٥هي إعادة اعمار المجتمعات الصناعية الغنية التي دمرتها الحرب، وجاء مشروع «مارشال» وبرنامج «الغذاء للسلام The Food for Peace Program » بهدف توفير الدعم الاقتصادي للقطاع الزراعي الأمريكي وتحقيق أهداف السياسة الأمريكية في إرغام الشعوب على الاعتماد على الغذاء الأمريكي حسب قول مهندس هذا البرنامج السناتور «هيوبرت هامفري»! ولقد هيأ مشروع مارشال المسرح للاستثمار الأمريكي في أوروبا وبسط نفوذ وهيمنة الشركات عابرة القوميات على العالم، ولم تكن هذه الشركات الا الشق الاقتصادي داخل الاطار العام السياسي الذي وضعه المخطط الأمريكي لاستكمال الهيكل التنظيمي لحكومة العالم كما وصفها في ذاك الوقت بعد الحرب العالمية الثانية «جيمس مورجان من BBC متمثلا في مؤسسات صندوق النقد والبنك الدولي ومجموعة السبعة G7 والجات والهياكل الأخرى التي تخدم مصالح البنوك وشركات الاستثمار في العصر الإمبراطوري الجديد على حد قول «مورجان»، ففي تقرير لمنظمة الانكتاد نشر في عام ١٩٩٣ اتضح ان الشركات عابرة القارات تسيطر على ثلث الأصول الإنتاجية في العالم، وفي الفترة ما بين ١٩٨٢ - ١٩٩٢ كان نصيب اكبر ٢٠٠ شركة عالمية يصل إلى ٢٦٫٨٪ من الناتج العالمي بإيرادات تصل إلى حوالي ٦ تريليون دولار، وعلى سبيل المثال وليس الحصر فان ٥٠٪ من صادرات ماليزيا وسنغافورة تتم في يومنا هذا من استثمار شركات أمريكية على أرض هذه الدول!.

ولقد حدد «هوارد ووشتل» نظاماً اقتصاديا لحكم العالم من خلال معطيات تصوغها الأسواق غير المنظمة والقواعد التي تضعها وتشرف عليها البنوك والشركات عابرة القوميات، والتي تسيطر أيضاً علي النفط وتجارة السلاح، ولقد ارتفعت مبيعات السلاح

الأمريكي من ١٢ مليار دولار عام ١٩٨٩ قبل انهيار الاتحاد السوفيتي إلى ٤٠ مليار دولار في عام ١٩٩١ بعد سقوطه مباشرة، علاوة على أن الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة هو بمثابة العمود الفقري للصناعة التحويلية الأمريكية، ودمج اقتصاد العالم بشروط أمريكية يضمن لها احتكار المستقبل، فمكاسب شركات الدواء الأمريكية - على سبيل المثال - في حالة تطبيق قواعد حقوق الملكية الفكرية في العالم ستحقق لها ربحاً إضافيا يصل إلى ٦١ مليار دولار سنوياً.

ولقد عبر «وولفوويتز» عن مشروع القرن الأمريكي الجديد بقوله: «انه زمن القوة العسكرية لأمريكا والتي لا منافس لها وزمن الأمل الاقتصادي والنفوذ الثقافي»، هذا المشروع لحكم العالم والذي يتطلب من المنظور الاستراتيجي الأمريكي الآتي:

• السيطرة على النظام المصرفي العالمي.
• السيطرة على العملات الحرة القوية.
• السيطرة على أسواق المال العالمية.
• القدرة على التدخل العسكري الكثيف.
• السيطرة على ممرات البحار.
• الريادة في البحث والتطوير للتكنولوجيات المتقدمة.
• الريادة في التعليم التقني.
• السيطرة على الاتصالات الدولية.
• السيطرة على صناعة الأسلحة المتطورة والمتقدمة تكنولوجيا.
• السيطرة على الفضاء والصناعات المرتبطة به.

يستلهم المخطط الأمريكي تصوره لحكومة العالم من تجارب التاريخ القديم، فلقد نجح الاسكندر في تغيير العالم في ظرف عشر سنوات من ٣٣٤ إلى ٣٢٤ قبل الميلاد بغزو آسيا الصغرى ومصر وسوريا وبابل وبلاد الفرس وسمرقند والبنجاب وبتدمير إمبراطورية الفرس، وكما أرسى الرومان مفهوم الإمبراطورية العالمية وأمكنهم من خلال التكتيك العسكري والتماسك الاجتماعي من دحر الإغريق الذين كانوا يتفوقون عليهم في التصنيع وفي تقنيات الزراعة وفي المعرفة وفي الأدب والفلسفة، وهكذا أمكن لروما تحت حكم الإمبراطور أغسطس تحقيق الاستقرار والنظام والسلام لفترة طويلة في العالم القديم (Pax romana) بفضل ترويض الناس على مفهوم «حضارة واحدة تحت مظلة حكومة واحدة»، وهو الحلم الإمبراطوري الذي يراود أمريكا منذ الحرب العالمية الأولى (Pax Americana).

حضارة عالمية

نشر «ماكس ويبر» في ١٩٠٤ - ١٩٠٥ بحثاً بالغ التأثير على الفكر الرأسمالي الغربي تحت مسمى «قيم البروتستانتي وروح الرأسمالية The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism»، وهو أول بحث من نوعه يضع أسس المؤسسات الاجتماعية للرأسمالية الحديثة ويوضح فيه مدى توافق الأخلاق البروتستانتية مع الحداثة المتمثلة في النظام الرأسمالي، ولقد حلل «ويبر» الثقافة الصينية بشكل مفصل وتوصل إلى استنتاج انه رغم مزاياها فإنها لاتضاهي الأخلاق الرأسمالية (حيث تضع الكونفوشية التاجر في مؤخرة السلم الاجتماعي)، ولذا وبعد انهيار المعجزة الآسيوية نتيجة الأزمة المالية عام ١٩٩٧ سارعت الادبيات الأمريكية إلى حسم الجدل نهائيا حول تفوق القيم الآسيوية، ويرى الغرب أن سبب تقدمه يعود إلى ثقافته وكما يرى أن عامل التطور الاقتصادي نحو الرأسمالية يؤدي إلي تغيير الثقافات، علاوة على أن المجتمعات قد تغير من ثقافاتها تحت تأثير الصدمة Major Trauma مثل تجربة الحرب العالمية الثانية بالنسبة لألمانيا واليابان والتي تحولت إلى أكثر المجتمعات محبة للسلام بعد أن كانت أكثرها حبا للعسكرية، ويعتقد الغرب - بشكل غير علني - أن صراع الحضارات حتمي وان كانت الثقافة والهوية الثقافية هما على المستوي الاشمل هوية حضارية ستشكل انماط الترابط والنفور والنزاع بين المجتمعات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأن الدين يمثل الخاصية المحورية التي تشكل الحضارة.

ولقد رصد الفكر الأمريكي الحضارات القائمة الآن وهي الصينية والهندية والإسلامية والأرثوذكسية واليابانية والغربية اللاتينية في أمريكا الجنوبية

والأفريقية، وقد عينت أمريكا الحضارة الإسلامية كشيطان بديل عن الشيوعية والذي يجب القضاء عليه، فالدول الإسلامية والتي تتعدى المليار نسمة يتزايد سكانها بشكل كبير علاوة على أن نصف تعدادها من الشباب وهو العنصر الذي لايتوافر حالياً في الغرب الذي انقلب هرم سكانه ويتحول تدريجيا إلى «دار للعجزة»! والمسلمون الذين شكلوا ١٢ر٤٪ من سكان العالم في عام ١٩٠٠ ارتفعت نسبتهم في عام ٢٠٠٠ إلى ١٩ر٢٪ وذلك على مساحة تبلغ ٢١٪ من مساحة العالم وتتخوف أمريكا من عسكرة Militarization العالم الإسلامي، فحسب الدراسات الأمريكية تصل نسبة العسكريين إلى كل ١٠٠٠ من السكان إلى ١١ر٨ في المتوسط في ٢٥ دولة إسلامية وذلك مقابل ٥ر٨ في المتوسط في ٥٧ دولة مسيحية، وتظهر نفس الدراسات أن الدول الإسلامية لجأت إلى العنف في ٥٣ر٥٪ من حالات النزاع في الفترة من ١٩٢٨ إلى ١٩٧٩ مقابل ١١ر٥٪ للمملكة المتحدة و١٧ر٩٪ للولايات المتحدة، ويزداد القلق الأمريكي من كون المنطقة العربية هي مركز الإسلام وخاصة بالنسبة للخليج العربي الذي يحتوى على أغنى مصادر النفط والذي سيظل عصب التنمية للحضارة الغربية لعدة عقود قادمة، وكما يرى الأمريكان في غياب دولة إسلامية محورية تقود العالم الإسلامي (بمفهوم أمريكي) تهديداً على المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية، ويرون في تركيا اكثر الدول تأهيلا لقيادة العالم الإسلامي - وأما بالنسبة لإسرائيل فإنها ستظل تلعب الدور الذي حدده لها «تيودور هرتزل» وهي أن تكون حصناً للحضارة الغربية في مواجهة بربرية الشرق»، ولاتتوقع أمريكا تحالفا ضد الغرب بين الحضارتين الإسلامية والصينية نتيجة الاختلافات الجوهرية بينهما في الدين والثقافة والهيكل الاجتماعي والتقاليد غير أن تدرك أيضاً أن عدوا مشتركا يخلق اهتماماً مشتركا في عالم السياسة، وهكذا تمضي الولايات المتحدة في تعميم النموذج الأمريكي عالمياً والذي ترى فيه أعلى السلم في الحضارة الإنسانية.

الصفوة والسوق وصناعة الموافقة

إن الديمقراطية مستقرة بالفعل في الولايات المتحدة ولكنها «ديمقراطية بدون الشعب» كما وصفتها «جيني بيرس» حيث الغالبية مهمشة من النظام السياسي الذي تحتكره الصفوة، ولقد وصف «روبرت لانسينج» - وزير الخارجية في عهد الرئيس ولسون - الكم الأكبر من المواطنين بالجهلة والمتخلفين والذين يجب - للصالح العام - تركهم في أماكنهم! ويرى «ريتشارد مورن» ان الديمقراطية السياسية التي تحركها الصفوة هي افضل نظام للحكم، وعلى النخبة فرض إرادتها من اجل الصالح العام، فالشعب يعني فئة ضئيلة والمواطن هو في الأساس مستهلك ومراقب وليس مشاركا، والسياسة هي في الواقع تفاعل بين مجموعات من المستثمرين تتنافس للسيطرة على الدولة، وكما أن نادى الأغنياء لا تقتصر طموحاته على السوق الأمريكية بل يرى أهمية دمج المجتمعات الصناعية المحورية في نظام عالمي تسيطر عليه المنشئات الأمريكية Corporate Nexus، وهكذا إذا كانت إسرائيل جيشا له دولة فان أمريكا سوق له شعب! هذه السوق الأمريكية التي توسعت عن طريق مافيا المخدرات والسلاح والفساد والمضاربة أو كما يقول «ناثان ميللر»: «أن الابتزاز والفساد لعبا دوراً حيويا في تطوير المجتمع الأمريكي الحديث وفي خلق الآلة المعقدة للحكومة وقطاع الأعمال التي تقرر مسار أمورنا في الوقت الراهن» (لاغرابة إذن للفوضى والفساد والمافيا التي نشاهدها في روسيا ودول أوروبا الشرقية وأفغانستان والعراق في تحولها نحو النموذج الأمريكي).

ولم تلعب الثقافة أي دور منظم في حياة المجتمع الأمريكي وتقلص معنى الحياة بالتالي إلى الاهتمام بالشئون المادية، والليبرالية في الولايات المتحدة من النوع الشمولي الذي يؤمن بتلاشي قوة الدولة أمام قوة السوق الكبرى كي لايواجه التوسع الاستثماري الاقتصادي بأية عقبات، فنظام الولايات المتحدة السياسي هو نظام للحزب الواحد ينقسم إلى جناحين يتحكم في كل منهما قطاعات من الأعمال تتبادل

المواقع، وقد حذر رجل البنوك مورجان "J.P Mor-gan" في شهادته أمام لجنة من الكونجرس من هدم الطبقة المرفهة لان ذلك يعني هدم الحضارة، ومنذ بضع سنوات أكد مسئول كبير بشركة ATT أن ضمان مناخ مناسب للأعمال يتطلب السيطرة على «العقل العام» والذي يمثل - في رأيه - الخطر الجاد الذي يواجه منشئات الأعمال، وحيث أن سماع صوت الشعب في المجتمعات الديمقراطية يمثل مشكلة للصفوة فيجب التغلب على تلك المعضلة والتأكد من أن الصوت العام يقول الكلمات التى يراد له أن يرددها، فقناعة الصفوة الأمريكية تتلخص في عدم إمكان فرض الأفكار بالقوة وبالتالي يجب اقتلاع تهديد الفكر المضاد من جذوره لان الفكر الحر قد يتحول إلى عمل سياسي، وان كانت السياسة الخارجية تتشكل تحت مظلة «الاحتواء Containment » أو «الردع الاستباقي Pre-Emptive » فان مرادفها على الصعيد المحلي هو سياسة «صناعة الموافقة The Manufacture Con-scent » من خلال قاموس للكلام يخفي الحقيقة، فالحرب يجب أن تعني السلام، والاعتداء يصبح دفاعا عن النفس، والاحتلال يجب أن يعني التحرير، واستغلال الموارد يعني النمو الاقتصادي، والاستقرار يعني الأمان للطبقات العليا والشركات الأمريكية في الخارج، وإن لم يكن أعداء الديمقراطية شيوعيين فهم إرهابيون، وان كان العالم لايتفق معنا فان العالم بالضرورة مخطئ في ذهن المواطن الأمريكي العادي، وكل هذا القاموس تصاحبه جرعات مكثفة من الدعاية الوطنية والأغاني والأناشيد!.

ويرى العالم الاسترالي «الكس كاري Alex Car-ey» أن القرن العشرين تميز بثلاثة تطورات ذات أهمية سياسية وهي نمو الديمقراطية، ونمو سلطة الشركات الدولية، ونمو الدعاية التي تمارسها منظومة الأعمال كوسيلة لحماية سلطة الشركات ضد الديمقراطية، ولقد مكنت تكنولوجيا الاتصال من وسائل السيطرة على العقل العام، فلقد وزعت غرفة التجارة الأمريكية - بعد الحرب العالمية الثانية - اكثر من مليون نسخة لمنشور يحذر من تغلغل الشيوعية في الولايات المتحدة فاتحة الباب للمكارثية وتطهير الجامعات أثناء ما سمى في الخمسينيات بأزمة الديمقراطية، وقامت لجنة الدعاية بالغرفة في عام ١٩٤٧ بتخصيص ١٠٠ مليون دولار وجهت للإعلام الأمريكي بهدف الترويج للنظام الاقتصادي الأمريكي، ووصفت هذه الحملة بأنها مشروع رئيسي لتعليم الشعب الأمريكي الحقائق الاقتصادية، ومن خلال تحقيق في الكونجرس عام ١٩٧٨ اتضح أن قطاع الأعمال الأمريكي ينفق مليار دولار سنويا على الدعاية بين القواعد الشعبية Grassroots Propaganda ، وهكذا فالصفوة الأمريكية تخشى الديمقراطية في الداخل كما تخشاها في الخارج وتصمم برامج للهندسة الاجتماعية Social Engineering لهذا الغرض، وتقوم باحتكار سوق الأفكار بمعاونة العناصر المرتبطة بمصالحها من النخبة المثقفة في الطبقات العليا والوسطى، وبالسيطرة على العقل العام من خلال الإعلام المتحالف مع الشركات الكبرى (لقد اعتبر «الإرهاب في الشرق الأوسط» موضوعاً رئيسياً عام ١٩٨٥ في استفتاء للمحررين والمذيعين الأمريكيين قامت به «وكالة الاسوشيتدبرس»)، وفي استطلاع للرأي العام في التسعينيات وصل تضليل الرأي العام إلى حد أن الأمريكيين حددوا ضحايا الحرب من الفيتناميين بـ ١٠٠٠٠٠ فقط أي ما يمثل ٥٪ فقط من العدد الحقيقي!.

أن ممارسة السلطة تعتمد على الهندسة الاجتماعية التي تعضدها (جالبرت : مستشار الرئيس كيندي)، والشباب يُلقن أن السلطة هي في أيدي المستهلك في ظل آليات السوق، ومن هذا المنطق تستمد في الحقيقة السلطة الخفية للنظام القائم متمثلا في البنتاجون وشركات السلاح واللوبي والبيروقراطية، ويتحول السوق الذي من المفترض أن ينظم تلك المؤسسات إلى أداة في ايديها لتقرير الأسعار والأرباح، وكما يؤكد «جالبرت J.K.Galbraith» على حقيقة مهمة وهى أن هناك مغالاة في تقدير سلطة رئيس الولايات المتحدة، لأن ممارسة سلطته لا تنبع من الإرادة الأصلية للرئيس أو معاونيه ولكن من منظمات الصفوة التي تسيطر على الحياة الأمريكية.

مراكز الفكر

تلعب مراكز الفكر أو مصانع الفكر (عددها في الولايات المتحدة يقارب ٢٠٠٠) دورا مؤثرا في بلورة الاستراتيجيات والسياسات الأمريكية، فهي التي تقدم الفكر الجديد لأصحاب القرار وتبني جسور التقارب بين التيارات المختلفة، والأهم من ذلك إنها تمد الإدارة الأمريكية والكونجرس بالخبراء، فالنظام الأمريكي يتميز بخاصية فريدة يطلق عليها سياسة «الباب الدوار Revolving Door» أي التبادل في المواقع بين مراكز متخذي القرار وبين الخبراء في مراكز الفكر (على سبيل المثال: كسينجر / جيمس بيكر / مادلين أولبرايت / جورج شولتز / برزنسكي / ريتشارد هولبروك... الخ)، فكل إدارة أمريكية جديدة تجلب معها في واشنطن مئات من الموظفين لشغل المستويات الوسطى والعليا في الهيكل التنظيمي للحكومة وذلك بخلاف كافة الدول الأخرى التي لا يتغير فيها شاغلو تلك الوظائف مع تغيير الحكومة.

ولقد كان لمؤسسة «برونكينجز Brookings» الفضل في تطوير مشروع مارشال والسياسة الأمريكية نحو روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي والاستراتيجية طويلة المدى في عالم ما بعد الحرب الباردة واعداد لشكل العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي وقضية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وذلك بجانب عدد كبير من القضايا المحلية مثل شكل الموازنة الأمريكية ونظام الخدمة العامة والتأمين الاجتماعي، ومجلس العلاقات الخارجية قام بعد الحرب العالمية الثانية بدراسات مكثفة حول الحرب والسلام بهدف وضع أسس وقواعد مرحلة ما بعد الحرب، وقد تنوعت موضوعات هذه الأبحاث من احتلال ألمانيا إلى إقامة نظام الأمم المتحدة، وكما نشرت مجلة هذا المجلس الشهيرة Foreign Affairs بحثا هاما بعد عامين من انتهاء الحرب العالمية الثانية اتخذ كأساس لسياسة «الاحتواء» التي مارستها الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال فترة الحرب الباردة، وفي عام ١٩٩٣ قامت مجلة مجلس العلاقات الخارجية بنشر مقال «لصمويل هانتنجون» بعنوان «صدام الحضارات» والذي مازال مؤثرا على مناخ الفكر الأمريكي والعالمي، وهناك المراكز التي تعمل على ترويج ثلاثية التاجر والعسكري والمبشر أي ثلاثية الثروة والقوة والدين مثل مؤسسة «التراث Heritage Foundation» و«التجمع المحافظ Con-servative Peace» الممولة بالكامل من الحكومة الفيدرالية بإعداد برامج عن العالم الإسلامي والشرق الأوسط، ومؤسسة «راند Rand» الشهيرة - التي أنشئت عام ١٩٤٨ - تحصل على عقودها من البنتاجون نظرا لأن أهداف دراستها تصبو إلى حماية الأمن والمصالح الأمريكية وتحويل الأفكار إلى مناهج للتنفيذ.

ولقد برز - من خلال مراكز الفكر - مفهوم «جيوبوليتكا الفوضى» الذي يرى أن التدمير هو السبيل إلى الخلق (إيجابية التدمير) وان التحدي في الأوضاع غير المرغوب فيها هو في فتح الباب أمام عدم الاستقرار - كبديل للنظام القائم - والذي سيؤدي بدوره إلى بروز نظام جديد وأنماط جديدة، وان إدارة التغيير تتطلب دفع النظام القائم بعيداً عن الاستقرار بخلق الأزمات إذا اقتضى الأمر، وأن النظام الجديد سيتولد من ثنايا العشوائية والفوضى (ألمانيا واليابان بعد الحرب - أفغانستان والعراق - الأزمة المالية عام ١٩٩٧ لدول جنوب شرق آسيا)، ويتواكب هذا المفهوم مع سيطرة آراء الاقتصادي «جوزيف شومبيتر» على الفكر الاقتصادي والإداري الأمريكي والذي يرى أن الابتكار وليد عملية «تدمير خلاق Creative De-struction» وأن تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتطور المنتجات والخدمات في قطاع الأعمال يخضعان لنفس فلسفة التدمير الخلاق، وهي فلسفة قانون الطبيعة التي سبق أن اعتنقتها الأيديولوجيا الأمريكية من خلال أفكار «جون لوك» في دراسته عن الحكومة (١٨٩٠ - ١٦٦٩) والتي أسست مفاهيم «دعه يفعل دعه يمر Laissez Faire-Laissez Passer».

ومثالا على ذلك قام الرئيس نيكسون بقلب النظام الاقتصادي العالمي في أغسطس ١٩٧١ عندما أعلن

سياسته الاقتصادية الجديدة والتي أدت إلى تفكيك النظام العالمي القائم منذ الحرب العالمية الثانية (نظام بريتون وودز) متبعا في ذلك نصيحة «ريتشارد دي بوف»: «عندما تخسر فعليك تغيير قواعد اللعبة»، ونما النظام الجديد بشكل فوضوي حيث انحسرت القواعد المنظمة وصار من الصعب على الحكومات الوطنية التحكم في الحياة الاقتصادية داخل حدود دولها مما أعطى مزايا هائلة لقطاع الأعمال العالمي وللبنوك العالمية والتي تخلصت من قواعد الإشراف على حركة رءوس الأموال، وتوسعت سريعا بالتالي أسواق رأس المال نتيجة انعدام التنظيم والسيطرة بجانب عوامل مساعدة أخرى مثل التدفق الهائل للبترو دولارات بعد ارتفاع أسعار البترول عقب حرب ١٩٧٣ وتيسير الاقراض من المصارف الدولية للدول الفقيرة والذي أدى إلى أزمة ديون العالم الثالث!.

هذا هو التطبيق العملي لفلسفة الفوضى في المجال الاقتصادي وللتنظير الذي تتولاه مراكز الفكر الأمريكية لصالح مؤسسات الأعمال وأصحاب المصالح.

يقودنا تحليل الأصول الفكرية للاستراتيجية الأمريكية إلى الاستنتاجات التالية:

١- أن الخريطة الأيديولوجية الأمريكية تشكلت من جذور وأصول فكرية ممتدة عبر تاريخ الولايات المتحدة بغض النظر عن ألوان الطيف السياسية المتمثلة في تيارات مختلفة داخل المجتمع الأمريكي.

٢- أن التيار المحافظ الجديد والمتحالف مع اليمين الديني وانتشاره في المجتمع نتيجة حتمية في التاريخ الأمريكي حيث يمثل الصفة الغالبة للعقيدة الأمريكية ويفسر انحسار التيارات الليبرالية والراديكالية التي لا تتفق مع طبيعة هذه العقيدة وأصولها الفكرية وجذورها التاريخية.

٣- أن عناصر الاستراتيجية الأمريكية المتمثلة في الأمن القومي وحكم العالم والحضارة الواحدة ومصالح الصفوة ووحدانية السوق مترابطة ومتماسكة إلى حد كبير مما يعطي لها القوة والفاعلية.

٤- أن هناك عناصر مشتركة في الأصول الفكرية للاستراتيجية الأمريكية على مستوى العالم وأصول الاستراتيجية الإسرائيلية على مستوي الشرق الأوسط، وبالتالي لايجب النظر إلى العلاقة بين إسرائيل وأمريكا من منظور واحد فقط الا وهو تأثير مصالح اللوبي اليهودي على القرار الأمريكي حيث تلعب العناصر المشتركة دوراً هاما في توطيد الأيديولوجيا بين البلدين.

٥- أن العدو المباشر في الفكر الأمريكي ليست هي الأيديولوجيا الإسلامية في الحاضر أو الأيديولوجيا الاشتراكية في السابق، بقدر ما هي «أيديولوجية الفقراء» التي تهدد الأغنياء، وما صدام الحضارات الا مبالغة فكرية أمريكية تدفع العامة إلى التصدي لها بالمطالبة بحوار للحضارات وتبعدهم بالتالي عن التصدي للاشكالية الرئيسية المتمثلة في الصراع بين أغنياء وفقراء العالم!.

العهد النازي الجديد
أخلاقيات الرأسمالية تتبلور في لا أخلاقيات إنسانية

محمد دويدار (*)

تستفرد الرأسمالية، في دولتها، بالبشرية فتكشر عن أخلاقياتها الحقيقية، لتكوّن هذه الأخلاقيات منظومة تدور حول القيمة المحورية، أي القيمة السلعية: حيث يخضع الكل الاجتماعي لإحدى مفرداته التاريخية، للسوق، للتجارة: مجال تحقيق الربح الفردي النقدي، الذي هو هدف المشروع الرأسمالي، خاصة في شكله التاريخي المعاصر، أي شكل الشركة دولية النشاط في انتمائها، في مجموعات متباينة النشاط، إلى مجموعة مالية عملاقة تستهدف في بحثها عن الربح المالي، كل العالم بثلاثية اجتماعية تدور حول الربح النقدي: اقتصادياً، تصيد كل ماهو قوة شرائية تمثل طلباً على سلعة تبيعها، وسياسياً، «بَلْقَنة» الدول القائمة بتفتيتها إلى وحدات سياسية واهية، واجتماعياً، بشرذمة المجتمعات وتحويلها إلى جزيئات عرقية وطائفية لاهية عن وجودها بصراعاتها البينية النافية للوجود الاجتماعي. هذه الثلاثية الاجتماعية المميزة لحركة رأس المال الدولي تتبلور عبر صراع عالمي بين نماذج ثلاثة من الرأسمالية: رأسمالية الليبرالية الجديدة الأنجلوسكسونية التي تطلق العنان لقوى السوق، تمتطيها الولايات المتحدة الأمريكية، وهي ليبرالية ترث الليبرالية التقليدية البريطانية بنت منتصف القرن التاسع عشر، مع فارق كيفي تاريخي: بينما كانت بريطانيا تدعو لها بقفازات الدبلوماسية الاستعمارية ذات البوارج الحربية تقذف الولايات المتحدة بالليبرالية الجديدة عبر بربرية لقوى السوق تتفق ومفاهيم مجتمع فاقد لأي جذور حضارية أقام نفسه بالقضاء على نفيس الجماعات البشرية الأصلية ثم توسع في «الفضاء» الجغرافي الذي خلقه بعقلية القوة البدائية العارية. النموذج الثاني للرأسمالية الذي يعيش عملية الصراع هذه هو نموذج رأسمالية الدولة «الحانية» الأوروبية، نموذج لرأسمالية تيقنت، عبر صراعات الحركة الاجتماعية منذ أواخر القرن التاسع عشر، أن الحيلولة دون التغيير على حساب رأس المال لا تتحقق إلا بدور للدولة يضمن بعض التوازن، ليس في توزيع الثروة، وإنما في نمط توزيع الدخل، تصحيحاً للأداء المعوج لقوى السوق. وهو نموذج لا يسلم الآن من أزمة اجتماعية سياسية يعيشها في تناقض رأس المال بين علاقاتها مع القوى الاجتماعية الأخرى في داخل كل بلد أوروبي، وتناقضاته في داخل التكتل الأوروبي،

(*) استاذ الاقتصاد السياسي.

وتناقضاته على الصعيد العالمي. أما النموذج الثالث في عملية الصراع فهو نموذج رأسمالية الدولة التوجيهية الساعية إلى إفادة المشروع الرأسمالي من أخلاقيات العمل في المجتمع القديم والحريصة على الحد من التناقضات بين المشروع بقصد أداء اقتصادي أكفأ خاصة على صعيد السوق العالمية، ليس فقط كقوة تصديرية وإنما كذلك كقوة مالية، نحن هنا بصدد نموذج الرأسمالية اليابانية.

• ما يسعد الاقتصاد العالمي، ليس فقط غياب العدالة بين الأمم أو داخل البلد الواحد، بل اتساع الهوة بين قاعدة المجتمع وقمته!

• «لا أخلاقيات الرأسمالية» تكتسح ما خلفه التاريخ البشري من أنظمة قيم بناءة!

في خضم هذا الصراع المركب تتبلور منظومة أخلاقيات الرأسمالية في لا أخلاقيات تمتهن إنسانية الإنسان، تنتشر وتكتسح معها جل ما خلفه التاريخ البشري من أنظمة قيم بناءة في أن يتزود بها الإنسان المنتج الواعي في سعيه لتطوير المجتمع نحو حياة مادية وثقافية أفضل لغالبية أفراد المجتمع البشري. هذه اللا أخلاقيات لاتدخر جانباً من جوانب الحياة الاجتماعية. وهي تتبع في تبلورها نفس قانون حركة رأس المال. فهي تغزو، بالنسبة لمن تغمرهم هذه اللاأخلاقيات، الأفراد والمجموعات والطبقات السياسية وأفراد المجتمع الدولي بمؤسساته. ثم هي تتسع مكاناً بعدوانية رأس المال التي لاتقنع بمجال أداء محلي أو قطري أو دولي، وإنما تتطلع إلى العالم كحقل اقتصادي وقانوني وقيمي واحد تزول منه كل قوة قد تعترض سبيل هذه اللاأخلاقيات. وعليه فهي تبرز على مستوى «العدالة الاجتماعية»: عدالة توزيع الثروة، ومن ثم عدالة توزيع الدخل، ومن ثم عدالة توزيع فرص الحياة ومستوياتها. على الأخص فيما يتعلق بالحق في الحياة والحق في العمل والحق في التثقف والحق في الصحة. وهي تبرز في العنصرية، وتبرز في ممارسات الإبادة البشرية، وتبرز في العنف والإرهاب، وتبرز في الفساد وتبرز في الجريمة المنظمة دولياً بموضوعاتها المختلفة ومؤسساتها المتعددة، وتبرز في الجاسوسية والقرصنة المعرفية كانتهاك للخصوصية الاجتماعية والنفسانية على مستوى الأفراد والمجموعات الاجتماعية والدول.

فإذا ما أخذنا «أخلاقيات» العدالة الاجتماعية الرأسمالية تتكاتف المؤشرات على بيان أن ما يسعد الاقتصاد العالمي ليس فقط غياب العدالة ما بين الأمم وفي داخل البلد الواحد فيما بين الطبقات والشرائح الاجتماعية، وإنما كذلك اتساع الهوة فيما بين قاعدة التركيب الاجتماعي وقمته، على مستوى المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، وعلى مستوى المجتمع العالمي. وإليك البيان:

الرأسمالية المتوحشة

في نهاية القرن العشرين، بعد ما يقرب من ستة قرون من التطور الرأسمالي يبرز توزيع الثروة الاقتصادية على الصعيد العالمي على النحو التالي: (Le Bilan du monde, 2000)

القارة	عدد السكان	٪في الثروة الاقتصادية
أسيا	٣٦٠٤(٦١٪)	٢٥ر١
أفريقيا	٧٦٣(١٣٪)	٣ر٩
أمريكا اللاتينية والوسطى	٥٠٠(٨ر٥٪)	٧ر١
كل أوروبا وروسيا	٧٢٨(١٢ر٢٪)	٣٣ر٦
أمريكا الشمالية	٣٠١(٥ر١٪)	٢٨ر٨

أما نمط توزيع الدخل على الصعيد العالمي فيبدو كما يلي:

- الـ ٢٠٪ الأغنى من سكان العالم يحصلون علي ٨٢ر٧٪ من الدخل العالمي في ١٩٩٢، وعلى ٨٤ر٧٪ من هذا الدخل في ١٩٩٩.
- والـ ٢٠٪ الأفقر من سكان العالم يحصلون علي ١ر٤٪ من الدخل العالمي في ١٩٩٢، وعلى ١ر١٪ من هذا الدخل في ١٩٩٩.
- وعليه يتمثل الفرق بين الأفقر والأغنى على الصعيد العالمي في ١ : ٧٧ (تقرير برنامج الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩).

- في أكثر من ٨٠ دولة يظل متوسط دخل الفرد عند المستوى الذي كان عليه عام ١٩٨٧، أما فيما يخص نصيب دول منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية التي تضم الدول الصناعية المتقدمة في الاقتصاد العالمي، فهي التي تضم ١٩٪ من سكان العالم، تسيطر على ٧٠٪ من مبادلات السلع المادية والخدمات في العالم، وتستقبل ٥٨٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويوجد في داخلها ٩١٪ من المستخدمين لشبكة الإنترنت (وبالمناسبة، ثمن الكمبيوتر الشخصي يعادل في المتوسط أجر عامل من بنجلاديش لأكثر من ثمانية أعوام، بينما لايعادل هذا الثمن إلا ما يقارب أجر عامل أمريكي في شهر واحد: مؤشر آخر للعدالة الرأسمالية في مجال «ثورة المعلومات»). وحتى بالنسبة لبلد رأسمالي متقدم تعرف حياته السياسية قوة تنظيمية خاصة، نقابية وسياسية، للطبقة العاملة، وهو فرنسا، تعكس مؤشرات توزيع الثروة والدخل نفس الاتجاهات (أرقام نهاية التسعينيات):

	٪ من ملكية الثروة	٪ في الدخل القومي
أعلى ٢٠٪ من السكان	٦٨ر٨٧٪	٤٣ر٨٥٪
الـ ٢٠٪ التالية	١٩ر١٩٪	٢٣ر١٩٪
الـ ٢٠٪ التالية	٩ر١٧٪	١٥ر٩٩٪
الـ ٢٠٪ التالية	٢ر٣٣٪	١٠ر٩٦٪
أدنى ٢٠٪ من السكان	٠ر٤٤٪	٦ر٠١٪

الفرق بين أعلى شريحة وأدنى شريحة يتمثل، بالنسبة لتوزيع الثروة، في ١٥٦ مرة، وبالنسبة لتوزيع الدخل في سبعة أمثال، بعبارة أخرى، يحصل ٥٠٪ من السكان (أي ٢٩ مليونا) على ٢٤ر١٧٪ من الدخل القومي، بينما يحصل ١٠٪ من السكان (أي ٥ر٥ مليون) على ٢٧ر٧٢٪ من إجمالي الدخل.

مظهر آخر لانعدام العدالة الاجتماعية يتمثل في البطالة التي تقع معدلاتها في اقتصاديات أوروبا الغربية بين ٦٪، ١٣٪ في النصف الثاني من التسعينيات. وتصل معدلاتها إلى ٤٠٪ في بعض البلدان المتخلفة (كفلسطين). ويصل عدد المتعطلين في فرنسا إلى ٣ر٠٦ مليون في ١٩٩٩، يضاف إليهم ١ر٥ مليون في حالة عمالة هشة، أي عمالة مؤقتة أو عرضة للضياع في أية لحظة، ويبلغ معدل البطالة بالنسبة للإناث ١٣ر٦٪، وبالنسبة للشباب من الذكور ٢٤ر٢٪ وبالنسبة للشباب من الإناث ٢٩ر٧٪. كل هذه صور من الاستبعاد الاجتماعي في ظل الاتجاه المكثف لاليكترونزية النشاط الاقتصادي وتحويل القوة العاملة المتاحة إلى قوة عاملة تفيض عن احتياجات تراكم رأس المال. ويُحرم الإنسان من سبيل تحقيق ذاته الاجتماعية، أي من العمل، حتى ولو كان هذا العمل من قبيل العمل المغترب، في ظل التآكل المستمر لأنظمة التأمينات الاجتماعية.

فإذا أضفنا إلى ذلك دور الأنظمة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية في استقطاع أكبر من دخول الطبقات ذات الدخول الأدنى، سواء عن طريق الضريبة، أو عن طريق اقتراض الدولة بفائدة يحصل عليها أصحاب الثروة النقدية القادرون على إقراض الدولة، لتدفع لهم الفوائد وأصل الدين من حصيلة الضرائب التي يتحمل العبء الأكبر منها أصحاب الدخول الأولى فعلى سبيل المثال يوزع العبء الضريبي في فرنسا على النحو التالي:

- ٦١٪ من حصيلة الضرائب من الضرائب غير المباشرة - الضرائب على الشركات تعطي ٣٪ من الحصيلة.

- الضرائب على الثروة تعطي ٥٪ - والضرائب على دخول العائلات (وغالبيتهم من غير المالكين) تعطي ٣١٪. وتتطور نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من ٢٧ر٥٪ في بداية التسعينيات إلى ٤٠٪ في نهاية التسعينيات، بالنسبة لفرنسا، ويزيد الدين العام الداخلي لمصر بنسبة ٥٢٪ من ١٩٩٤/٩٣ حتى ١٩٩٩/٩٨. هذا بالإضافة إلى الدين الخارجي الذي يدور حول ٣٠ مليار دولار أمريكي.

وينجم عن صور انعدام العدالة هذه تفاوت هائل

في فرص الحياة ومستويات المعيشة، في فرص الصحة والتعليم والثقافة والاستهلاك المادي والمسكن. فإذا ما أخذنا فرصة التعليم يبدو التفاوت بين البلدان، في معدل دخول المدارس في سن المدرسة الابتدائية والثانوية على النحو التالي (بالنسبة لعام ١٩٩٧): البلدان الصناعية المتقدمة ٩ر٩٩٪، ٢ر٩٦٪ - بلدان أمريكا اللاتينية ٣ر٩٣٪، ٢ر٦٥٪ - البلدان العربية ٤ر٨٦٪، ٧ر٦١٪ - بلدان جنوب آسيا ٧٨٪، ٥ر٥٦٪. هذا التفاوت في فرصة التعليم يبدو بالنسبة لشرائح المجتمع الفرنسي على النحو التالي في النصف الثاني من التسعينيات: النصيب النسبي لأولاد كل شريحة اجتماعية في الطلاب، وفي الحصول على البكالوريا، وفي الطلاب المهنيين

أولاد المزارعين ٤٪	٧ر٣٪	٢ر٦٪
أولاد الموظفين ٧ر١٠٪	٦ر١٢٪	٢ر٩٪
أولاد العمال ٦ر١٤٪	١ر١٦٪	٥ر٦٪
أولاد الإطارات الاقتصادية المتوسطة ١ر١٩٪	٦ر١٦٪	٩ر١٩٪
أولاد الإطارات الاقتصادية العليا ٤ر٢٨٪	٧ر٢٤٪	٤٩٪

لاحظ عدد العائلات المكونة لكل شريحة من هذه الشرائح حيث عدد العائلات العمالية الأكبر بكثير.

أما بالنسبة لمعدل الزيادة السنوية كاستهلاك العائلات فنجده بالنسبة لفرنسا يتناقص من ٦ر٣٪ في سنة ١٩٨٦ حتى يصل إلى ٦ر٠٪ في ١٩٩٣ ليعاود الزيادة الطفيفة ليعود إلى ٢ر٠٪ في ١٩٩٧. وهو ما يتوافق مع تناقص معدل زيادة القوة الشرائية لدخول العائلات من ٩ر٣٪ في ١٩٨٩ ليصل إلى ١ر٠٪ في ١٩٩٦ ثم إلى ٧ر١٪ في ١٩٩٧.

ويكون من الطبيعي أن تتبدى الترجمة الاجتماعية لانعدام العدالة في الفقر: المطلق والنسبي، والمادي والمعنوي. فبالاضافة إلى الفقر النسبي، والمطلق، في البلدان الرأسمالية المتقدمة يعيش قرابة ٣ر١ مليار نسمة على أقل من دولار واحد في اليوم، وما يقرب من مليار نسمة لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية الأساسية. ويبين تقرير مركز دراسات الغذاء في الولايات المتحدة المنشور في فبراير الماضي أن ٧ر٣ مليون عائلة تعاني من الجوع، وأن ٥ر١٠ مليون عائلة لا تحصل على الغذاء الكافي. وبذلك يصل عدد من لا يحصلون على الغذاء الكافي في الولايات المتحدة إلى ٣١ مليونا من السكان. ويضيف التقرير أن الجوع في الولايات المتحدة لا يظهر في شكل مجاعة ولا يؤدي إلى الموت، وإنه يمكن تخفيف العدد إلى النصف لو أنفقت الحكومة ٥ مليارات دولار سنويا. وفي العالم يعاني حوالي ٨٤٠ مليون نسمة من سوء التغذية، في الوقت الذي يبلغ فيه الاستهلاك الإجمالي لأغنى خُمس من سكان العالم ستة أمثال ما يستهلكه أفقر خُمس. كما يعاني زهاء ١٦٠ مليون طفل من سوء التغذية وفي مصر يعيش ٤٠٪ من سكان القاهرة تحت خط الفقر، وتزيد النسبة على ذلك بالنسبة لمدينة الاسكندرية حيث يعيش ٣٨٪ من سكانها في أنواع مختلفة من العشوائيات. وفي عام ١٩٩٧ كان يناهز ٨٥٠ مليوناً من البالغين أميين، على مستوى العالم. وفي البلدان الصناعية أكثر من ١٠٠ مليون نسمة أميين. وكان ما يناهز ٢٦٠ مليون طفل خارج التعليم المدرسي على المستوى الابتدائي والمستوى الثانوي. وبالنسبة للحالة الصحية، فبالاضافة إلى سوء التغذية ونقص التغذية لا يحصل خُمس سكان العالم على مياه صالحة للشرب. وفي الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ زاد عدد المصابين بفيروس مرض نقص المناعة البشرية (الإيدز) بأكثر من الضعف، بحيث كان أقل من ١٥ مليوناً ليتجاوزها إلى ٣٣ مليوناً. ولا يتوقع أن يعيش زهاء ٥ر١ مليار نسمة إلى أن يبلغوا سن الستين. ويفتقر أكثر من ٨٨٠ مليون نسمة إلى الخدمات الصحية. كما يفتقر ٦ر٢ مليار نسمة إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية. ويموت كل عام قرابة ٣ ملايين نسمة نتيجة لتلوث الهواء، ويموت ما يناهز ٨٠٪ منهم نتيجة لتلوث الهواء الداخلي. ويموت أكثر من ٥ ملايين نسمة نتيجة للإصابة بأمراض الإسهال الناجمة عن تلوث المياه(١).

هل يمكن إزاء ذلك إلا أن نكون بصدد لا أخلاقية العدالة الاجتماعية التي تحققها الرأسمالية للمجتمع البشري؟

العنصرية الرأسمالية

وتنتعش العنصرية كإحدى فرائد منظومة لا أخلاقيات الرأسمالية. وقد بدأت على أشدها في أفريقيا، مع صعود الرأسمالية، حين حولت الملايين من سكانها الأحرار إلى عبيد لتغذي النشاط الاقتصادي الزراعي والصناعي بقوة عاملة رخيصة. وتحولت إلى أنماط تعامل مع شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات في آسيا وأفريقيا. وانتهت عنصريتها لتغطي كل تاريخ القرن العشرين: عنصرية تجاه السكان السود في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن أبادت عنصرياً السكان الأصليين؛ عنصرية في مواجهة غير الأوروبيين طوال الفترة الفاشية النازية وتمتد عنصريتها إلى العالم العربي متمثلة في الظاهرة الصهيونية، التي صدرها رأس المال تحت مظلة رأس المال المهيمن دولياً منذ نهاية القرن الماضي، تقوم على الاغتصاب والإبادة والتدمير. وإزاء العجز التاريخي لديموقراطية «رأس المال» عن حل التناقضات الداخلية في مرحلة الأزمة الاجتماعية التي تعم عالم اليوم وتتمحور حول الاستقطاب الاجتماعي، وتزايد البطالة والاستبعاد الاجتماعي للقوة العاملة واتساع دائرة الفقر النسبي والمطلق بعد مرحلة كانت احتياجات تراكم رأس المال في أوروبا تستدعي الملايين من القوة العاملة من خارج أوروبا، من أفريقيا السمراء ومن شمال أفريقيا، ومن تركيا وإيران، ومن بلاد آسيوية أخرى. إزاء هذا العجز التاريخي الذي تبرزه الأزمة تكشر العنصرية الرأسمالية عن أنيابها لتمكن اليمين النازي، بعنصريته الفكرية والممارسية، من الوصول إلى المؤسسات القانونية للدولة الرأسمالية كإحدى الممارسات اليومية لعنصريته في كل أنحاء أوروبا. وهي ممارسات تتبدى على مستوى الشارع الأوروبي في التمييز الثقافي والسلوكي ضد غير الأوروبيين من القوة العاملة وفي العنف الإجرامي كما تمت ممارسته في جنوب إسبانيا في مواجهة القوة العاملة المغربية في بداية شهر فبراير الماضي. كما تتبدى هذه الممارسات العنصرية على مستوى المؤسسات الاجتماعية الأوروبية، كما حدث في المدارس الفرنسية، على سبيل المثال، كما تتبدى على مستوى المؤسسات القانونية السياسية للدولة، كما هو الحال في المدن الفرنسية التي «اختير» فيها العمد من أحزاب اليمين العنصري. ينتهي الأمر على نحو طبيعي بالوصول إلى مؤسسات الدولة المركزية كنقطة بدء لعملية تاريخية مرحلية يمارس فيها رأس المال عنصريته على مستوى «الاتحاد الأوروبي»، خالقاً بذلك هرماً من «العنصرية الاجتماعية»: البطالة والهشاشية والتهميش والاستبعاد لشرائح متزايدة من عالم العمل من الأوروبيين، والاستبعاد والإجهاز المادي بالعنف على أجزاء من القوة العاملة غير الأوروبية، خاصة في الوقت الذي تعرف فيه المجتمعات الأوروبية اتجاهاً نحو تصويب أوضاعها الديموجرافية، بزيادة المواليد، حتى ولو كان للأمهات من المهاجرات نصيب معتبر في هذا التصويب، ولا ينجو من هذا الإجهاز المادي العنيف الذي يسعى اليمين العنصري إلى تحقيقه إلا الجزء من «القوة العاملة» المهاجرة المتمثلة في ملايين من «العاملات» في مشروعات إنتاج «المتعة الجنسية» في وحدات الدعارة التي تنوع للمستهلك الأوروبي على نحو يتعدى المألوف: حيث تتعدد مصادر مفردات «القوة العاملة»، إذ لم تعد تقتصر على مصادر فيما وراء البحار، من شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحاري، وإنما تنوعت لتشمل مصادر أوروبا الشرقية أولاً مع انهيار أنظمتها السياسية وثانياً مع عدوانية رأس المال المسلح في مواجهة جماعات إثنية بأكملها عبر الحرب التي يشنها رأس المال في البلقان (البوسنة والهرسك ثم كوسوفو) وفي الشيشان وبقية وسط آسيا القوقازية، احتمالياً.

ويأتي صباح التاسع والعشرين من فبراير الماضي بخبر ينبئ عما في النفسانية الرأسمالية من عنصرية تعبر عن نفسها بتلقائية تحسد عليها. وذلك عندما يبوح القاضي في محاكمة في إحدى محاكم بريطانيا

بأن المحاكمة ستأخذ بعض الوقت نظراً لأن كل الحضور في الدعوى من الأثيوبيين الذين يشتركون في نفس «السحنة». الأمر الذي تصعب معه التفرقة بينهم.

• **٢٠٪ الأغنى من سكان العالم يحصلون على ٨٥٪ من الدخل العالمي، والـ ٢٠٪ الأفقر لايحصلون إلا على ١٪**

• **العنف الاقتصادي يبرز الآن أوضح ما يكون في إطار علاقات العمل وفي البقاء تحت خط الفقر لشرائح عديدة من المجتمعات!**

وقد رد أحد الحضور بالقول بأنه من الممكن التمييز بينهم لأن منهم من هو طويل، ومن هو قصير ومن هو نحيل. ويكون هذا الأخير قد عبر بعنصرية أخف من عنصرية القاضي: إذ بينما ذهب القاضي إلى استحالة التمييز بين من يعنيهم بالقول يذهب الآخر إلى إمكانية التمييز بينهم على أساس صفات تتعلق بالشيئية. ولايفوت القاضي أن يعتذر بعد ذلك. ولكن الاعتذار الواعي اللاحق لايجب الإحساس اللا واعي الذي يعبر عنه القاضي تلقائياً دونما لوم قضائي.

وتنضم حروب الإبادة البشرية في المرحلة الحالية، بعد ما عرفه تاريخ الرأسمالية الكولونيالي والإمبريالي في حروب للإخضاع باسم «التحضر» إلى منظومة أخلاقيات الرأسمالية، ويكفينا هنا مثال حرب الإبادة التي تستمر، بإصرار يومي، لما يقارب العشر سنوات الآن. ضد الشعب العربي في العراق. وتأتي الحرب مخالفة حتى للقانون الدولي العام، الذي يجسد في الواقع شرعية رأس المال تأتي مخالفة له عندما تتخطى العقوبة جسامة الفعل، وعندما تستمر العقوبة بعد انتهاء الفعل الموجب لتوقيع الجزاء، وعندما تستمر العقوبة بحجة إمكانية أن تعيد الدولة تسليح نفسها أو أن تمتلك أسلحة الدمار الشامل، في الوقت الذي تتسلح فيه كل الدول، وتمتلك فيه دول قائمة على الاغتصاب وممارسة لإرهاب الدولة وضاربة عرض الحائط بكل قرارات «الشرعية الدولية»، نقول عندما تمتلك هذه الدولة أسلحة الدمار الشامل، وتكون حرب الإبادة اليومية مخالفة للقانون الدولي العام عندما تصيب العقوبة الشعب لا النظام السياسي، وعندما يتضمن تنفيذها مخالفات للاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المدنيين، وعندما يتبدى مضمون العقوبة في الاستخدام اليومي للقوة العسكرية دونما سند من حق أو «قانون» في القضاء على الإنجاز الحضاري للمجتمعات والقتل المتعمد للشعوب عن طريق إما انتزاع الحياة من صغارها أو إبقاء الصغار فاقدي العافية الجسدية والذهنية. ويعرف المجتمع العالمي، عبر الممارسات العنصرية وحروب الإبادة البشرية ظاهرة الالتجاء الجماعي إلى أرض أخرى، يفر إليها من أخطأته أسلحة الإبادة «لينفد بجلده» في الوقت الذي يكون فيه فاقداً لأرضه ولتاريخه ولكيانه الاجتماعي ويصبح محترفاً للصبر والاغتراب، ويصير محلاً لورقات تفاوضية تعبث بها القرارات المتضاربة والمغرضة لما يطلقون عليه «الشرعية الدولية» التي هي في الواقع شرعية رأس المال الفاقدة للمشروعية الإنسانية. وتحتوى الأماكن «الجافة» من الكرة الأرضية في نهاية عام ١٩٩٧ زهاء ١٢ مليون لاجئ. يضاف إليهم اللاجئون من ديار التيه الكردية ولاجئو كوسوفو ولاجئو تيمور الشرقية ولاجئو الشيشان ولاجئو الكونغو «الديمقراطية» ولاجئو السودان ولاجئو نيجيريا بعد الأحداث الطائفية الأخيرة.

الفساد في الأرض

ثم يأتي الفساد ليمثل العقد الفريد الذي يتوسط منظومة أخلاقيات الرأسمالية. ويتمثل الفساد في الحصول على ميزة عينية، مادية أو غير مادية، أو مالية بإتيان فعل غير مشروع وفقاً للشرعية القانونية لدول رأس المال، دون أن ندخل في الحسبان الشرعية الأخلاقية وفقاً لما هو إيجابي في التراث القيمي للبشرية، فالفساد هو الحصول على غير مستحق بإتيان ما ليس بحق له ويستشري الفساد في كافة جنبات المجتمع الرأسمالي، متقدمة ومختلفة. ويصبح ظاهرة كيفية سائدة تفرض نفسها على كافة الأصعدة. خاصة لدى كل من يمتلك قدراً من السطوة السياسية أو الإدارية أو الاقتصادية، وتعدد صور الفساد إلى درجة أقلقت ضمير عدد من الباحثين في دروب المعرفة العلمية، لينتهي بهم الأمر إلى إنشاء فروع لبعض

العلوم الاجتماعية تنشغل بالفساد كظاهرة اجتماعية في إطار الكل الاجتماعي، تسود وتسوّدها أنظمة قيم الطبقات السياسية الحاكمة بما تمتلكه من وسائل تكوين الوعي وتشكيل الرأي وتحت شعار أن «الفساد موجود... موجود... موجود» في كل الوجود فكان «علم اجتماع الفساد» و«الاقتصاد السياسي للفساد». والأمر هنا يتعلق بالدراسة العلمية النظرية للظاهرة أما ممارساتها في واقع حياة المجتمعات وعلى صعيد المجتمع العالمي، فهي تفرض نفسها على مستوى الأفراد وعلى مستوى الطبقة السياسية الحاكمة وعلى مستوى الطبقة السياسية في التكتلات الإقليمية وعلى مستوى مؤسسات المجتمع الدولي. وسنقتصر هنا على ضرب بعض الأمثلة. فالصحافة السيارة تعج بكل أنواع الأمثلة المجوجة للفساد في دوائر الحكم ودوائر المال، ودوائر الأعمال ودوائر التعليم ودوائر الإعلام ودوائر «الثقافة»، على نحو يفسد هواء الجو الثقافي ويعيشنا ثقافة الفساد التي تغذي فساد القيم السلعية.

وعلى مستوى فساد الطبقة السياسية الحاكمة قد يكفي ما انكشف عن ممارسات الطبقة السياسية التي حكمت إيطاليا منذ صبيحة الحرب العالمية الثانية حتى اليوم. حيث شمل الفساد معظم الشخصيات العامة سواء بالنسبة لمن يسيطرون على مقاليد السلطة التنفيذية أو من كانوا من رجال السلطة التشريعية (ما يقرب من ثُلث أعضاء البرلمان في لحظة ما) في ضلوعهم في الفساد والمشاركة في عالم الجريمة المنظمة للمافيا الإيطالية. وتبرز ممارسات الفساد بالنسبة لرأس الدولة بمناسبة تمويل الحملات الانتخابية بواسطة أصحاب المصالح الاقتصادية: كما حدث في تمويل الحملة الصحفية للرئيس الحالي للولايات المتحدة. ومع مستشار ألمانيا المنتمي إلى الحزب «الديمقراطي» المسيحي عندما تلقي أموالاً لم يعلن عنها من رجال أعمال فرنسيين. وقد دفع انكشاف الحقيقة المسئول المالي للحزب إلى الانتحار. وكما انكشف عند استخدام أموال بلدية باريس لهذا الغرض بفضيحة مالية تطول العديد من المقربين لرئيس الجمهورية.

وكما يحدث الآن بالنسبة لتمويل شركات الأدوية للحملة الانتخابية لأحد المرشحين للرئاسة في الولايات المتحدة لكي يساعد على منع شركات أدوية من جنوب شرق آسيا من إنتاج دواء مضاد لمرض فقدان المناعة (الإيدز) لكي لا تنافس الشركات الأمريكية. وكذلك الفساد المرتبط بفضيحة مالية تخص تعاونيات الطلاب في فرنسا، استقال بسببها وزير المالية والاقتصاد في الوزارة «الاشتراكية» الحالية، كما يوجد ثلاثة من وزراء اليمين السابقين محكوم عليهم في فرنسا بإساءة الائتمان في قضية تمويل غير مشروع لحزب من الأحزاب. وتبرز آخر فضائح الفساد في فرنسا بالنسبة لرئيس المحكمة الدستورية العليا (؟) الذي كان وزيراً للخارجية وأحد المقربين لرئيس الجمهورية السابق، الذي ساعد صديقة له في التعاقد مع شركة النفط «إلف» واستفاد مالياً من ذلك، وفي بريطانيا تتعدد القصص، وآخرها ما نشر في صباح الأحد (٢٠٠٠/٣/١٩) من حصول وزير الشئون الأوروبية في الحكومة البريطانية على رشاوى للقيام ببعض أعمال تتعلق بوظيفته. وهكذا يكون وصول من «ينوبون» عن الشعب، إلى السلطة عبر ممارسات الفساد «والفضائح المالية والجنسية ويرتكبون وهم «نواب الشعب» في تمتعهم بحصانة يعطيها النظام السياسي «للوكيل» ويحرم منها «الأصيل»، صوراً متجددة من الفساد والإفساد. وتمتلئ المسافة بين «الأصيل» و«الوكيل» بكل صور الفساد وممارسات أخلاقيات الرأسمالية. وتتبدد أوهام «الأصيل» التي غذتها أيديولوجية «ديمقراطية» رأس المال وتتحقق أحلام «الوكيل» التي بلورتها السيطرة الفعلية على كل سطوة رأس المال.

ويظهر مكمن آخر للفساد على مستوى الطبقات السياسية الحاكمة عندما يتدخل رؤساء الدول ورؤساء الوزارات والوزراء في عقد الصفقات التجارية والمالية الدولية لحساب الشركات الاحتكارية الدولية، خاصة في مجالات تجارة السلاح والنفط والمعدات الثقيلة كثيفة التكنولوجيا. وهنا نكون بصدد على الأقل شبهة الفساد عندما يحقق الوسيط مصالح خاصة من

خلال الصفقة. أو شبهة استخدام العنف عندما يتضمن الأمر التهديد باستخدام النفوذ أو القوة لإرغام الطرف الآخر على عقد الصفقة (والأخبار تنقل أن رئيس دولة عربية توفى بالسكتة القلبية في ظروف تضمنت شبهة استخدام العنف).

وقد شهد عام ١٩٩٩ توجيه البرلمان الأوروبي لمجلس وزراء الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية) اتهام ممارسة بعض الوزراء للفساد المالي والاقتصادي. وقد حل على أثرها مجلس الوزراء الأوروبي. ومازال التحقيق سارياً بالنسبة لبعض وزرائه. ونكون هنا بصدد فساد يمارس على قمة التكتلات الإقليمية.

ويعتبر من قبيل ممارسات الفساد على مستوى المنظمات الدولية استخدام الدول الأقوى لنفوذها الاقتصادي والسياسي في تحديد من يشغلون المناصب القيادية في هذه المنظمات، كما حدث عندما ثارت مسألة تجديد اختيار الدكتور بطرس غالي كأمين عام للأمم المتحدة واستبعاده رغم موافقة غالبية الأعضاء على تجديده. وكما يحدث عند الاستبعاد المتعمد لأشخاص عن قيادات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقد فرضت الدول الأقوى اقتسام الولايات المتحدة للإدارة (البنك الدولي) مع أوروبا (صندوق النقد الدولي). وكما حدث عند الاستبعاد المتعمد للمرشح المغربي عند اختيار أمين عام المنظمة العالمية للتجارة.. واستبقاء مرشح الولايات المتحدة وهو المرشح النيوزيلاندي. وهكذا يبعد فساد السطوة الدروس التي تعطيها البلدان الرأسمالية المتقدمة عن «الديمقراطية» عن الممارسات الدولية الحقيقية عند اختيار قيادات المنظمات الدولية. إذ يضرب ادعاءات الديمقراطية الرأسمالية في الصميم، عندما تتحكم الأقلية الأقوى اقتصادياً وعسكرياً في الأغلبية الأقوى بشرياً ودولياً.

ولا يدخر الفساد النظام القضائي، إذ يدفع به عبر الإفساد المالي الذي تقوم به دوائر الأعمال، دون أن ننسى أثر الممارسات الفاسدة للأجهزة المساعدة للقضاء، في اتجاهين:

- اتجاه تحقيق «عدالة للبيع»(٢) - واتجاه تحقيق «عدالة على المقاس» مقاس رجال الأعمال(٣).

ويتبلور الاتجاه الأول عبر التجربة في نظام قضائي يؤدى فيه الفساد إلى الإضرار المهلك للنظام القضائي، الذي يعطي القاضي حرية كبيرة في اختيار الحكم الذي يطبقه على النزاع عن طريق اختيار السابقة القضائية التي يرى أنها تمثل مرجعاً للحالة المعروضة أمامه. والأمر يتعلق هنا برشوة يتقدم بها محام للقضاة لتغيير حكم محكمة درجة أولى في حالة تتضمن أسماء أشخاص ذوى حيثية سياسية كبيرة في إحدى ولايات الولايات المتحدة الأمريكية، ويسكت النائب العام عن القضية، ويسكت من يخلفه في الوظيفة كذلك: هل يخشون من الأسماء الكبيرة سياسياً؟ أم يخشون على مستقبلهم «السياسي»؟ أم يخشون على مستقبلهم «الوظيفي»؟ يتم الاتفاق بين المحامي وأحد قضاة المحكمة لإلغاء حكم آخر لمحكمة درجة أدنى لكي يعدل الحكم لمصلحة شركة استثمار ضد لجنة ضرائب الولايات (فلا يفسد الجهاز القضائي فقط وإنما يضيع كذلك «حق» الدولة في فرض الضريبة). القاضي، لكي يحصل على الأصوات اللازمة لإلغاء الحكم يدفع مبلغين من النقود لقاضيين آخرين، دون أن يعلمهما بحقيقة المبلغ الذي دفع له. وقد ورد في اعتراف القاضي فيما بعد أن محامياً معيناً لم يفقد إلا قضية واحدة طوال الـ ٢٤ عاماً التي استمرت فيها خدمة هذا القاضي(٤).

وفي بريطانيا يدفع رجال الأعمال رشاوى للحصول على معلومات مقدمة في دعاوي ضدهم (انظر قضية محمد الفايد في هذا الشأن، الذي درج على تقديم رشاوى لأعضاء مجلس العموم كذلك).

أما الاتجاه الثاني فيبرز عبر نوع من «الإفساد» القانوني حيث يستجيب نظام فض المنازعات إلى تحقيق رغبة خاصة لدوائر الأعمال في إقامة نظام للتقاضي عبر التحكيم يقوم به محكمون من قائمة خبراء يختارهم أطراف النزاع ويطبقون قانوناً يختاره الأطراف، ويتولى الأمر أمام هيئة التحكيم خبراء متخصصون يدافعون عن وجهات النظر المختلفة. وبالفعل لهم في العمل في مقابل نقدي يتحمله، في أغلبه، أطراف النزاع. هنا يختص النظام كالمنازعات

التي تدور حول المعاملات المالية، حتى ولو كانت الدولة طرفاً فيها، وعلى الأخص المعاملات المالية الدولية، تاركاً منازعات الأسرة ومنازعات العمل ومنازعات الأمن الاجتماعي (الجنائية) للنظام القضائي العادي، ومع طبيعة القوى الاقتصادية للدولة، ينتهي الأمر في حالات التحكيم إلى اختيار قانون ومحاكم الطرف الأقوى في العلاقة. ومع مضى الوقت يسحب البساط من تحت أقدام قوانين البلدان المتخلفة ومن تحت أقدام محاكمها. أيعني ذلك أننا نتجه إلى شكل تاريخي آخر من «الامتيازات الأجنبية»؟ وينتهي أمر التقاضي إلى تحقيق نوعين من «العدالة» القانونية:

- عدالة ترسم على أنها «مغمضة العينين» تسهر عليها المحاكم العادية في مواجهة الغالبية الأضعف اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. ومع ضعف الإمكانيات تنتهي إلى «عدالة عمياء» لا ترى حتى نفسها خاصة عندما يتعلق الأمر بحقوق المستضعفين في الأرض.

- وعدالة «مفتوحة العينين» تسهر عليها هيئات المحلفين للشرائح الاجتماعية القديمة اقتصادياً وسياسياً، تبصر عبر إشعاعات الربح النقدي وتستخدم بصرها السلعي لتحقيق مصالح فاقدة البصيرة في الكثير من الأحيان(٥).

ثم تبدأ مفردات منظومة أخلاقيات الرأسمالية في الاكتمال بالعنف (والإرهاب) كظاهرة تلتف حول الإنسان ليتحول معه إما إلى شخصية لا تجيد إلا التعبير العنيف عن مشاعرها وممارساتها أو إلى شخصية مُروعة النفسانية، بوعي أو بلا وعي، بديناميكية أو بخمود، من هول ما تعيشه من مظاهر للعنف الاجتماعي والطبقي والفردي، وتتفاعل إيجابية العنف مع سلبية الارتياع لينفيا ما يمكن أن تشهده الحياة الاجتماعية من بعض الهدوء النفساني، ويضيفا على هذه الحياة كل صور التوتر الاجتماعي، الذي ما يلبث أن ينتقل من داخل المجتمعات ليكون حلقات توتر متداخلة ومتسارعة الزيادة في المناطق المختلفة التي تكون خريطة المجتمع العالمي والعنف كمكون للشخصية هو في النهاية تعبير عن أخلاقيات الطبيعة العدوانية لرأس المال، يبرز مع ممارسته ويغذي مع محتويات مشروعاته التعليمية والأدبية والفنية والثقافية بصفة عامة، وتتبلور في النهاية ثقافة العنف يتغذى بها الأطفال يوميا عبر الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية، حتى تتلبس أرواحهم بالعنف الذي يتأكد عبر بيئة تراكمية تمتص العنف وتولد أشكالاً متنوعة فيه. فيتفجر العنف العرقي والطائفي في كل مكان في روسيا، في البلقان، في تركيا، في العراق، في الجزائر، في نيجيريا، في بوروندي، في السودان، في الصومال، في تيمور الشرقية.. في...! وكأن البشرية لم تقطع قروناً عديدة لها خطى متسارعة في استخدام العقل ونمو علمانية تحكّم العلم لإنتاج فكر يسعى إلى تحقيق إنسانية الإنسان وخلق مواثيق توصي بالقضاء على كل تمييز أو عنف بسبب العرق أو الدين.. ومع تفاقم مشكلات الحياة اليومية وفشل التنظيم الاجتماعي الرأسمالي في حلها تشتد حدة الصراعات العرقية والطائفية ويصبح التمييز العرقي والطائفي من الملامح البارزة لأخلاقيات هذا التنظيم الاجتماعي.

العنف الاقتصادي

ومن صور العنف يبرز العنف الاقتصادي الآن أوضح ما يكون في إطار علاقات العمل في تقلقلها بين ما سبق أن حصلت عليه الطبقات العاملة عبر تاريخها التنظيمي من ضمانات في علاقات العمل وبين إقصاء التجديدات التكنولوجية الإليكترونية لأعداد متزايدة من العاملين بعيداً عن العمل، مع ما يتضمنه ذلك من فقدان فرص العمل وتناقص الأجور أو انعدامها، في ظل تآكل أنظمة التأمينات الاجتماعية. ومع بقايا نظام العمل الذي لايزال يحتفظ للعاملين من الناحية القانونية ببعض الضمانات وبعض التأمين الاجتماعي، يمارس العنف الاقتصادي في مواجهة العاملين (وقف للترقية، عدم صرف حوافز، توقيع الجزاءات، الإبعاد عن نوع العمل المناسب...) لدفعهم دفعاً إلى ترك العمل بمبادرة من جانبهم لا تثبت على رب العمل الالتزامات المالية

التي تنجم عن الفصل. وقد أصبحت هذه ممارسات يومية تعرفها اقتصاديات أوروبا الغربية الأمر الذي دفع إلى ظهور ما أصبح يسمى «بالتحرش المعنوي» بممارسة صور من العنف الاقتصادي ضد العاملين يتضمن توجيه الإهانات والمساس بالكرامة، وهو ما أثار الجدل القانوني حول تكييف هذا «التحرش» مدنياً وجنائياً. ويعرف العاملون في شركات القطاع العام في مصر التي تم بيعها للأفراد صوراً مختلفة من هذا العنف الاقتصادي بقصد تصفية الأعداد التي يعتبرها المشروع في شكله الفردي الجديد من قبيل «العمالة الزائدة» (وقد بيعت شركة النصر لتعبئة الزجاجات، «الكوكاكولا» عام ١٩٩٤ وبها أكثر من خمسة آلاف عامل وموظف وحوالي ٨٠٠ فرد من العمالة المؤقتة، وانتهى بها الأمر الآن إلى ما يقارب الألفين عامل وموظف).

وللعنف الاقتصادي صور أخرى: منها أن تموت جوعاً في شكل نوع من الموت الجماعي بالمجاعة. ومنها أن تجد نفسك، رغم قدرتك علي العمل ورغبتك في القيام به، تحت خط الفقر. ومنها أن تكون غير قادر، رغم قيامك بالعمل كل الوقت، على أن تحصل على الغذاء الكافي. ومنها أن تكون رغم أنفك رقماً في أعداد البطالة التي تطلقها المكاتب الإحصائية، ومنها أن تكون ذا وظيفة مهددة بالفقدان إما لعدم وجود ضمانات عمل أو لمنافسة يواجهها رب العمل من الخارج أو لأنك تعمل في مشروع من مشروعات قطاع الأعمال وتجري «خصخصة» المشروع وهنا تكون رقماً في أعداد العمالة القلقة. ومن صور العنف الاقتصادي، كما رأينا، أن تكون محلا لمعاملة اقتصادية تكرهك على اتخاذ قرار بترك العمل، أي أن تكون محلاً «للتحرش المعنوي». ومن صور العنف الاقتصادي كذلك أن تكون ضمن شعب كامل يموت ببطء جوعاً ومرضاً تحت مظلة برنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي يجري تنفيذه تحت الرحمة الأمريكية لهيئة الأمم المتحدة، وأخيراً، من صور العنف الاقتصاية أن تجد نفسك، ضمن شعب بأكمله، وقد أغلقت عليكم الحدود من جميع الجهات: لا عمل ولا انتقال ولا تصدير ولا استيراد، كما يحدث كل حين وآخر بالنسبة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، في ظل ما يقارب ربع القرن من مماحكات السلام الأمريكي / الإسرائيلي.

وللعنف ضد المرأة وضع خاص في أخلاقيات الرأسمالية، إذ يعكس الوضع العام للمرأة في العالم استمرار الاضطهاد الاجتماعي ويبين أنها مع الأطفال، الأكثر تعرضاً لسلبيات الصراعات الاجتماعية والدولية. والنساء يعملن مدد عمل أطول من الرجال، ففي نهاية التسعينيات إذا ما أخذنا مقياس ١٠٠ لعمل الرجال، يكون المقياس للنساء ١٢٠ في ريف الفلبين وجواتيمالا، ١٣٠ في مدن إيطاليا، ١١٠ في مدن كولومبيا وفي فرنسا وفي مدن أندونيسيا وفي الولايات المتحدة وفي مدن كينيا. وعادة ما يكون مستوى أجر النساء أقل من مستوى أجر الرجال بالنسبة للعمل الواحد. ولا يتوقع لقرابة ٣٤٠ مليون امرأة من نساء العالم أن يعشن إلى أن يبلغن سن الأربعين. وتتعرض ٦ ملايين صبية يومياً لعنف جسدي يتمثل في عملية الختان. ويعاني ما بين ربع ونصف جميع نساء العالم من نوع أو آخر من الاعتداء الجسدي من شريك حميم أو غير حميم (تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية عن عام ١٩٩٩). كما أصبحت دعارة النساء ظاهرة عالمية من اختصاص الجريمة المنظمة دولياً (يعمل ما يناهز ٨٠٠,٠٠٠ امرأة من أوروبا الشرقية في شبكة الدعارة ما بين ألمانيا وبلجيكا، العدد الهائل منهن تركن بلدهن على أساس عقد للعمل في بلد من بلدان أوروبا الغربية). وقد صار اغتصاب النساء أحد لوازم الحروب العرقية والطائفية، وحتى حروب «التحرير» التي تمارسها جيوش الأحلاف العسكرية كحلف الناتو أو تلك التي تمارسها دولة ليست صغيرة تحت المباركة الخجولة للدول الكبرى كحرب الشيشان. أما بالنسبة للأطفال، فدعارة الأطفال أصبحت هي الأخرى ظاهرة عالمية. ويمارس معهم العنف الاقتصادي عندما يعمل أكثر من ٢٥٠ مليون طفل في العالم كعمال أجراء. ومع ذلك ٢٣ دولة منها الولايات المتحدة الأمريكية لم توقع

على اتفاقية وقف العنف والتمييز ضد المرأة. ومع العنف الذي ينصب على المرأة يكون تعرض الطفل لصورة أو أخرى من صور العنف، فيصبح معها أكثر حساسية لما أصابه من العنف وهو فاقد لأمه، وفي أنحاء العالم المختلفة يتعرض الطفل بصفة عامة لصور بشعة من العنف الجسدي والمعنوي، ليس أقلها سياحة جنس الأطفال في بلدان جنوب شرق آسيا. في السادس عشر من فبراير الماضي أعلن عن نتيجة تحقيق استمر لمدة ثمانية عشر شهراً حول المعاملة التي يتلقاها الطفل في أكثر من أربعين داراً من دور رعاية الأطفال في شمال ويلز بالمملكة المتحدة، وبعضها يرعى الأطفال ذوى الأوضاع الصحية والذهنية الخاصة، وهي دور تخضع لرقابة هيئة الخدمة الاجتماعية، وقد تبين من التحقيق أن أطفال هذه الدور تعرضوا قرابة العشرين عاماً الماضية لاعتداءات وإساءات بصورة مستمرة، مثل إساءة المعاملة بالضرب وتعرض الأطفال لاعتداءات جنسية جسيمة.

أما العنف الذي يمارس بالوسائل المروعة، وخاصة الترويع المسلح، أي الإرهاب فأصبح ظاهرة تعم المجتمع الرأسمالي العالمي تضم ارهاب الدولة، تمارسه الولايات المتحدة وبريطانيا يومياً في العراق، وإرهاب الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك وكوسوفو في مواجهة إرهاب الدولة اليوغسلافية في مواجهة العرقيات الأخرى، وتمارسه الدولة الصهيونية يومياً في مواجهة الشعبين الفلسطيني واللبناني، وإرهاب دولة طالبان في أفغانستان، وإرهاب الدولة في بلدان أفريقيا الوسطى، وإرهاب الدولة الأندونيسية في مواجهة بعض العرقيات، وإرهاب الدولة الروسية في مواجهة شعب الشيشان واحتمالاً بقية شعوب القوقاز. ويعم إرهاب الجماعات والمافيات المختلفة والجماعات الطائفية المسلحة في العالم العربي (بدعم من الولايات المتحدة في مرحلة أولى ثم بانحسار تأييدها في مرحلة ثانية)، وكذلك إرهاب الأفراد في مواجهة أفراد وجماعات مسالمة لاتنشغل إلا بالسعي لتحصيل قوت يومها، كالتهديد الإرهابي لأحزاب اليمين المتطرف في عدد كبير من بلدان أوروبا الغربية ضد الأقليات الأجنبية. وكما تمارس الدول الكبرى الإرهاب بطرق مباشرة فهي تمارسه بطرق غير مباشرة عندما تساند الأنظمة الدكتاتورية التي تقهر شعوبها وتغتال مفكريها معنوياً وجسدياً وتبدد ثرواتها باسم «مواكبة العولمة». وتحول دون أي تحول اجتماعي لمصلحة شعوبها وهي تساند هذه الأنظمة ليس فقط طوال وجودها الرسمي القهري وإنما كذلك بعد انتهاء حكمها الرسمي. وتعدد صور المساندة، من المساندة بالسلاح، إلى المساندة بشبهة المعونة الاقتصادية، إلى المساندة السياسية، إلى منحها شهادات النجاح الزائفة، خاصة عبر المنظمات الاقتصادية الدولية التي تسهر على مصالح رأس المال الدولي، إلى حتى الحرص على تأمين الرعاية الصحية للدكتاتوريين بل وتشييعهم حتي مثواهم الأخير عندما تستكثر عليهم شعوبهم ذلك، ولكم فيما حدث لديكتاتور شيلي بونيشيه عظة يا أولى الألباب.

وتقترب منظومة أخلاقيات الرأسمالية من الاكتمال عبر الجريمة المنظمة دولياً، التي تتنوع موضوعاتها من جرائم اقتصادية وما يرتبط بها من غسيل الأموال القذرة، وهي عملية أصبح من المعتاد أن تقوم بها فروع البنوك الدولية في شبه علانية، خاصة في البلدان ذات الخبات الضريبية حيث الحرية الاقتصادية في أقصى مداها، إلى الاتجار في السلاح المهرب، وتجارة الأسلحة هي أكبر أنواع التجارة الدولية (في النصف الثاني من التسعينيات توزعت التجارة العالمية للسلاح بين أهم الدول المصدرة على النحو التالي: ٥٥٪ للولايات المتحدة، ٦ر١٤٪ لألمانيا، ٣ر٧٪ لبريطانيا، ٥ر٥٪ للصين، ٩ر٢٪ لروسيا، ٢ر٣٪ لفرنسا، ويعتبر الشرق الأوسط أكبر سوق للسلاح في العالم(٦)، إلى الاتجار في المخدرات التي تأتي في المرتبة الثانية بعد تجارة السلاح، إلى الاتجار في الأعضاء البشرية، إلى الاتجار في المواد الذرية والنووية، إلى الاتجار في النساء والأطفال لنشاطات الدعارة وترويج المخدرات وكمصدر للأعضاء البشرية. ومع تطور الجريمة المنظمة دولياً يتطور شكلها

المؤسسي، إذ لم تعد تقوم بها المافيات «الوطنية» منفردة وإنما عرفت التحالفات بين المافيات، من أهمها التحالف بين المافيا الإيطالية والمافيا الروسية. كما تقوم التحالفات بين المافيا وشخصيات كبيرة في الأجهزة التنفيذية لبعض الدول، يستوى في ذلك أجهزة الدول العلنية وأجهزتها السرية. وتكشف حادثة سيارة يموت فيها ثلاثة أشخاص على طريق في تركيا في نهاية ١٩٩٦ أن ضحايا الحادث هم رئيس المافيا التركية المفروض أن يكون خارج تركيا منذ عشر سنوات ومدير عام الشرطة في وزارة الداخلية التركية وأحد كبار أعضاء البرلمان لحزب الطريق «المستقيم» وهو حزب كان في السلطة حينئذ. وينجو من الحادث شخص واحد: سيدة من كبار المديرين لشبكة الدعارة في تركيا. وينكشف من تحقيق لجنة تقصي الحقائق بالبرلمان التركي وجود اتفاق بين المافيا التركية والحكومة التركية والمخابرات المركزية الأمريكية لمعاونة الولايات المتحدة في التغلغل في جمهوريات آسيا الوسطى «التركستانية» وفي مقابل ذلك تسهل الـ CIA للمافيا التركية تسويق المخدرات في أوروبا، وتستفيد الحكومة التركية استفادة حالة في شكل عائد من تجارة المخدرات، واستفادة احتمالية عندما يمر على أراضيها نفط منطقة بحر قزوين وغازها الطبيعي. أما بالنسبة للمافيا الإيطالية فدورها في الحياة الاقتصادية والسياسية بين الولايات المتحدة وإيطاليا معروف، وعلاقات المافيا الإيطالية بالعدد الأكبر من رجال الطبقة السياسية الحاكمة في إيطاليا أصبح معروفاً. والذي استجد في السنوات العشر الأخيرة هو بزوغ المافيا الروسية وسيطرتها على الحياة الاقتصادية الروسية، في علاقتها مع رئيس الدولة وابنته. وكان من أشهر ممارستهم العمل على تحويل مليارات دولارات «المعونة» المالية من صندوق النقد الدولي لمساندة العملة الروسية، الروبل، بعيداً عن خزانة الدولة الروسية وتوجيهها نحو الحسابات الخاصة لأعضاء المافيا وآخرين في الولايات المتحدة عبر أحد أكبر البنوك الأمريكية، وتسيطر المافيا الروسية على ٤٠٪ من اقتصاد منطقة موسكو، وتحتكم على ٤٠٠ فرع من فروع بنوك موسكو، وتصبح قوة هامة من قوى الجريمة المنظمة دولياً التى تسيطر الآن على ٣٠٪ من دخل الاقتصاد العالمي سنوياً. وعندما تمتص الجريمة، في تعريفها وفقاً للنظام القانوني لرأس المال، ثلث دخل الاقتصاد العالمي يمكننا أن نتصور «أخلاقيات» من يعيشون على هذا الدخل الحرام / الحلال: الحرام قانوناً والحلال وفقاً للأخلاقيات الرأسمالية.

وتكتمل منظومة أخلاقيات الرأسمالية بالجاسوسية والقرصنة المعرفية، وجوهرها انتهاك الخصوصية الاجتماعية والنفسانية على مستوى الأشخاص وعلى مستوى الدول، وعلى مستوى التكتلات الإقليمية، ثم على مستوى العالم بأسره، تماماً كحركة رأس المال التاريخية، تركزه من المحلية، إلى الوطنية، إلى الدولية، إلى العالمية. فما تبنيه الدول من أجهزة سرية للتلصص على خصوصيات الأفراد والجماعات، باسم الأمن الداخلي والأمن القومي، معروف وممارسات هذه الأجهزة التي تنتهك حقوق الإنسان آناء الليل وأثناء النهار هي الأخرى معروفة، ولكن الجديد، أنه مع تكوين التكتل الاقتصادي لرأس المال الأوروبي يتكون جهاز الاتحاد الأوروبي للتنصت، التنصت على كل الأوروبيين بواسطة الشرطة في تحولها إلى أن تكون هي الأخرى كسلاح من أسلحة رأس المال، «شرطة أوروبية»(٧) ولكن «مركزة» التنصت الأوروبي على خصوصية الأفراد (الذي لايرى فيه رأس المال الأوروبي أي مساس بحقوق الإنسان) لابد أن تتوافق مع هرمية النظام الرأسمالي العالمي، إذ لابد أن تأتي «المركزة» الأوروبية في إطار «المركزة العالمية» لتنصت رأس المال الدولي على «خصوصيات الأفراد». وإذا كان رأس المال الأمريكي هو الذي لايزال يهيمن عالمياً فلابد أن تكون «المركزة» الأوروبية للتنصت خاضعة «للآذان الكبرى» للولايات المتحدة الأمريكية، أي لجهاز التنصت الأمريكي الـ NSA(٨). والواقع أن العلاقة بين أوروبا والولايات المتحدة في هذا المجال قد تطورت بصورة مركبة: من المشاركة إلى المنافسة في إطار عملية الصراع على إعادة صياغة نمط الهيمنة في الاقتصاد العالمي.

وتعولم الولايات المتحدة الجاسوسية بإقامة شبكة أشتون Ashton كشبكة للجاسوسية على الصعيد العالمي، يتمثل أطرافها في الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا واستراليا ونيوزيلندا(٩)، فهي شبكة أنجلوسكسونية للتنصت، يقع مركزها في قلب مدينة لندن. وتستخدم ١٢٠ قمراً صناعياً وعدداً من الغواصات. كما تستخدم شبكة المايكروسوفت التي تمثل قلب شبكة الإنترنت. وقد رصدت لها الولايات المتحدة أربعة مليارات من الدولارات، وهي تمارس عملها منذ بداية الثمانينيات، تجمع ملايين المكالمات السلكية واللاسلكية والفاكسات والتلكسات والوسائل الإليكترونية، وينزعج الاتحاد الأوروبي وينعقد برلمانه لمناقشة تقرير عن الشبكة في الثاني والعشرين من فبراير الماضي لا لما تمثله ممارسات الشبكة من انتهاك لحقوق الإنسان، إذ هي تعرى خصوصياته، وإنما باعتبار أن الشبكة موجهة في المقام الأول للتجسس التجاري على «الحلفاء» في الاتحاد الأوروبي وتكتمل الدائرة. وترجع إلى إخضاع الكل الاجتماعي لأحد مفرداته، أي للتجارة التي تحقق الربح النقدي للمشروع الرأسمالي. فلم تعد تكتلات رأس المال الدولي تعبأ بحقوق الإنسان أو بإنسانية الحياة الاجتماعية، وإنما ينصب شغلها الشاغل على تمرير التجارة في السوق العالمية دون عوائق ودون منافسة. وتتجه المناقشة الأوروبية إلى إثارة موضوع شبكة التجسس العالمية لا لأنها تنتهك حقوق وإنسانية ملايين البشر وإنما لأنها تخالف في نشاطها قواعد المنظمة العالمية للتجارة، وهي المنظمة المنوط إليها تمرير كل التجارة، أي تجارة، رغم أنف كل ما هو اجتماعي في حياة المجتمع العالمي.

* * *

تلك هي منظومة أخلاقيات الرأسمالية التي تبلورت في لا أخلاقيات إنسانية. هل يمكن أن نناقش أمر الإنسان «الجديد» دون أن ندرك المحتوى القيمي الذي تدور حوله هذه المنظومة التي تسيطر على روح الرأسمالية المعاصرة؟

الهوامش:

(١) برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، نيويورك، ١٩٩٩.

(٢) Justice for Sale.

(٣) Justice sur mesure.

(٤) قضية الفساد برمتها ومداه في الجهاز القضائي مروية في كتاب اثنين من رجال القضاء: William A. Berry & James E. Alexander, Justice for Sale, Macedon Pablishing co., Oklahama City, 1966.

(٥) تلك هي العدالة التي تبحث عنها المشروعات الاقتصادية الكبيرة، ويعبر عنها التقرير السنوي للموند الفرنسية بتعبير Justice sur Mesure.

(٦) وتستند استراتيجية الإدارة الأمريكية لاكتساح سوق السلاح الدولية ليس فقط إلى أسباب اقتصادية أي الربح واستمرار صناعة السلاح في أن تلعب دور القطاع الرائد في اقتصاد يكاد يكون اقتصاد حرب منذ حرب الخليج الثانية، وإنما كذلك لأسباب سياسية تتمثل في الاحتفاظ بمركز قوى في علاقات القوى الدولية عن طريق السيطرة، عبر السلاح، ليس فقط على البلاد المتحالفة والبلاد الصديقة وإنما كذلك على مثيري الشغب الاحتماليين.

(٧) انظر في ذلك «الاتحاد الأوروبي وحقوق الإنسان الأوروبي»، الموند الدبلوماسي، مارس ١٩٩٩، ص ١٢١.

(٨) المرجع السابق، جهاز التنصت هذا هو الذي اخترق لجنة الأمم المتحدة في العراق. ومن خلاله تم اختطاف الزعيم الكردي عبد الله أوجلان في شهر فبراير ١٩٩٩، لحساب تركيا.

(٩) في دور نيوزيلندا في شبكة التجسس انظر: Nicky Hager, Secret Power, New Zealand's Role in the International Spy Network, Craig Potton Publishing, Nelson, New Zealand, 1996.



الطموح المفرط والإجرامي للولايات المتحدة: السيطرة العسكرية على العالم

د. سمير أمين (*)

١- منذ أعوام الثمانينيات، عندما أعلن عن انهيار النظام السوفيتي، برز خيار الهيمنة الذي غلب على مجموع الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة (مؤسساتها الديمقراطية والجمهورية). وفضلت الولايات المتحدة المغرورة بقوتها العسكرية - التي أصبحت بلا منافس قادر على أن يخفف من هذه الأوهام - فضلت أن تؤكد هيمنتها أولا، من خلال نشر استراتيجية عسكرية بمعنى الكلمة، وهي «السيطرة على العالم». وقد افتتحت مجموعة أولية من التدخلات منذ عام ١٩٩٠ - في الخليج، ويوغوسلافيا، وآسيا الوسطى، وفلسطين، والعراق - بدء تنفيذ هذا المخطط اللانهائي من «الحروب أمريكية الصنع»، المصممة والمقررة من جانب واحد بواسطة واشنطن.

كما تهيئ الاستراتيجية السياسية المصاحبة لهذا المخطط الذرائع المناسبة له، كأن يتعلق الأمر بالإرهاب، أو بالكفاح ضد تجارة المخدرات، أو الإدانة بإنتاج أسلحة دمار شامل. وهي حجج واضحة وخاصة عندما يكون هناك علم بالتواطؤات التي سمحت لوكالة المخابرات المركزية، باختلاق خصم «إرهابي» حسب الطلب (طالبان، بن لادن - كما أنها لم تكشف حتى الآن عن حقيقة ما حدث في ١١ سبتمبر...)، أو بتطوير خطة كولومبيا الموجهة ضد البرازيل.

أما فيما يتعلق بالاتهامات الموجهة ضد العراق وكوريا الشمالية، وفي المستقبل ضد أي دولة أخرى، بالإنتاج المتوقع لأسلحة خطرة، فتبدو تلك الاتهامات باهتة في مواجهة الاستخدام الحقيقي لتلك الأسلحة من قبل الولايات المتحدة (قنابل هيروشيما وناجازاكي)، واستخدام أسلحة كيميائية في فيتنام، والتهديد المعلن باستخدام أسلحة نووية في المعارك القادمة...). إذن فالأمر هنا لا يتعلق إلا بوسائل تنم عن الدعاية بالمعنى الذي أطلقه «جوبلز» للكلمة، وهي قد تكون مؤثرة لإقناع الرأي العام الساذج في الولايات المتحدة، إلا أن قابليتها للتصديق في الأماكن الأخرى في تناقص مستمر.

إن «الحرب الوقائية» المعبر عنها من الآن فصاعدا بوصفها «حق» تحتفظ واشنطن لنفسها بالتمسك به، تبطل على الفور كل الحقوق الدولية. هذا ويحظر ميثاق الأمم المتحدة اللجوء إلى الحرب إلا في حالة الدفاع الشرعي؛ ويخضع تدخلها العسكري الذاتي لشروط صارمة، حيث يجب أن يكون الإجراء مناسبا ولوقت محدد.

(*) ترجمة السيدة مي سلطان

يعرف جميع رجال القانون أن المعارك التي دارت منذ عام ١٩٩٠ غير شرعية على الإطلاق، وبالتالي فإن جميع المسئولين عنها يعتبرون من حيث المبدأ مجرمي حرب.

الولايات المتحدة هي التي تتحكم الآن في الأمم المتحدة، لكن بمشاركة الدول الأخري، كما كانت الفاشية تتحكم في عهد سابق في عصبة الأمم.

٢- يستبدل الضياع المؤكد الآن لحق الشعوب، مبدأ المساواة بين تلك الشعوب، بعملية تمييز «الهيرنفولك» (أي طبقة السادة: شعب الولايات المتحدة وشعب إسرائيل بالتبعية) الذي له الحق في غزو «المجال الحيوي» الذي يراه ضروريا، عن الآخرين الذين لايمكن القبول بوجودهم إلا إذا كان لايشكل «تهديدا» لانتشار برامج من ينادون بأنهم «سادة العالم».

ماهي إذن هذه المصالح «القومية» التي تحتفظ الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة لنفسها بحق التمسك بها كما يحلو لها؟

الحق يقال ان هذه الطبقة لاتعترف إلا بهدف واحد هو «جمع المال»، بدليل أن الدولة الأمريكية الشمالية قد أعطت الأولوية صراحة لإرضاء متطلبات الجزء المهيمن من الرأسمالية، والذي تشكله الشركات متعدية الجنسيات في الولايات المتحدة.

إذن لقد أصبحنا جميعا في نظر مؤسسة واشنطن، مجرد «هنود حمر»، أي شعوبا ليس لها الحق في الوجود إلا في النطاق الذي لايعيق نمو الرأسمالية متعدية الجنسيات في الولايات المتحدة. ويمكن بناء على ذلك سحق أية مقاومة بكل الوسائل، حتى إذا وصل الأمر إلى التدمير إذا كانت هناك ضرورة، علينا أن ندرك هذا جيدا. خمسة عشر مليون دولار من الأرباح المفرطة للشركات الأمريكية متعدية الجنسيات، مقابل ثلاثمائة مليون من الضحايا، وذلك بدون أي تردد من ناحيتها. وباستعادة التعبير المستخدم بواسطة الرؤساء بوش الأب، وكلينتون، وبوش الابن، فإن الدولة التي تستحق لقب «الدولة السوقية» عن جدارة، ماهي في الحقيقة إلا الولايات المتحدة.

من المؤكد أن هذا المخطط يتصف بالإمبريالية بالمعنى الأكثر شراسة، لكنه ليس «إمبراطوريا» بالمعنى الذي يعطيه «نجري» لهذه الكلمة، لأن الأمر لايتعلق بإدارة مجموعة مجتمعات العالم لدمجها في نظام رأسمالي مترابط، لكنه يتعلق فقط بنهب ثرواتها، إن إخضاع الفكر الاجتماعي للبدهيات الأساسية الخاصة بالاقتصاد السوقي، والاهتمام أحادي الجانب الموجه لتعظيم الربح المادي للرأسمالية المهيمنة، على المدى القصير، والمعزز من خلال وضع الإمكانات العسكرية التي نعرفها تحت تصرف الرأسمالية، هما المسئولان عن هذا الانحراف الطاغي الذي تحمله الرأسمالية بداخلها، منذ ذلك الوقت الذي تخلصت فيه من كل النظم التي تهتم بالقيم البشرية، واستبدلتها بالمقتضيات المتحيزة بشكل مطلق لقوانين السوق المزعومة. وقد تأقلمت الرأسمالية الأمريكية الشمالية عبر تاريخ تكونها مع هذا التحيز، وحتى بشكل أفضل من رأسمالية المجتمعات الأوروبية، إذ أن الدولة الأمريكية ورؤيتها السياسية قد تشكلا لخدمة الاقتصاد وليس أي شئ آخر، وابطلا بذلك حتى هذه العلاقة المتناقضة والجدلية بين الاقتصاد والسياسة.

الإبادة الجماعية للهنود، واستعباد الزنوج، وتعاقب موجات الهجرة التي تجنبت مواجهة مجموعات تتقاسم نفس الهويات المفترضة (تهيمن عليها الطبقة الحاكمة) واستبدلتها بتأكيد الشعور الطبقي، قد تسببت جميعها في التنظيم السياسي للمجتمع عن طريق حزب أوحد للرأسمالية، يتقاسم جزءاه نفس النظريات الاستراتيجية الإجمالية، التي تتقاسم بدورها المهمة من خلال الكلام المتصنع الموجه إلى كل واحد من «جماهير الناخبين» من نصف المجتمع الذي يثق بما فيه الكفاية في النظام ليكلف نفسه عناء الذهاب للتصويت. هذا بالإضافة إلى أن المجتمع الأمريكي المحروم من التقاليد التي عبرت الأحزاب العمالية الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية من خلالها عن تشكيل الثقافة السياسية الأوروبية الحديثة، لايملك الأدوات الأيديولوجية التي تسمح له بمقاومة الدكتاتورية بلا ثقل من الرأسمالية. وبخلاف ذلك فإن الرأسمالية هي التي تشكل، من طرف واحد، أسلوب تفكير المجتمع في جميع أبعاده، وتكرر ولاسيما عن

طريق دعم هذا التفكير، تمييزه العنصري الجوهري الذي يسمح له بأن يرى نفسه كـ «هيرنفولك».

هذا ويؤكد شعار: «كلينتون المنغمس في الملذات، وراعي البقر بوش، نفس السياسة» المتفق عليه بحق، طبيعة الحزب الأوحد الذي يدير الديمقراطية الأمريكية المزعومة.

يتضح من هذا الواقع أن المخطط الأمريكي الشمالي ليس مخطط هيمنة عاديا، يتقاسم مع المخططات الأخرى التي تعاقبت على مدار التاريخ الحديث والقديم، مزايا الرؤية الشاملة للمشاكل التي تسمح بإعطائها حلولا متناسقة وثابتة مبنية على الاستغلال الاقتصادي والتفاوت السياسي، بل إنه أكثر شراسة للغاية، وذلك بسبب مفهومه أحادي الجانب البسيط إلى أقصى حد. وهو يتقارب في هذا الجانب مع المخطط النازي الذي يقوم أيضا على مبدأ «الهيرنفولك» مطلق التحيز. ولا علاقة لهذا المخطط الخاص بالولايات المتحدة بما يقوله عنه الجامعيون الليبراليون الأمريكيون، الذين يصفون هذه الهيمنة بأنها «غير خطرة» و«غير مؤلمة».

إذا قدر لهذا المخطط أن يمتد لمزيد من الوقت، فإنه لن يستطيع أن ينتج إلا مزيدا من الفوضى التي تستتبع إدارة قاسية ومؤلمة أكثر فأكثر، بلا رؤية استراتيجية طويلة الأجل. ولن تسعى أبدا واشنطن إلى دعم حلفاء حقيقيين، مما يفرض دائما إمكانية تقديم التنازلات. فالحكومات الضعيفة مثل حكومة «كارازاي» في أفغانستان تستجيب لواشنطن بالقدر الذي يسمح لغطرسة القوة العسكرية الأمريكية بالاعتقاد في «لانقهارية» الولايات المتحدة، ولم يكن تفكير هتلر يختلف عن ذلك.

٣- معاينة علاقات هذا المخطط الإجرامي بحقائق الرأسمالية المهيمنة التي تتكون من مجموعة دول الثالوث (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان)، تسمح بقياس مزايا ونقائص هذا المخطط.

الاعتقاد العام الأكثر شيوعا والمنقول من خلال وسائل الإعلام التي تدعو إلى عدم التفكير، هو أن قوة الولايات المتحدة العسكرية لايمكن أن تشكل إلا قمة الجبل الجليدي، الذي يمتد عليه تفوق هذه البلاد في جميع المجالات، ولاسيما الاقتصادية وحتى السياسية والثقافية. والخضوع لهذه الهيمنة التي تطمح إليها، يكون بناء على ذلك، من خلال هذا الواقع الذي لامناص منه.

لكن بحث الحقائق الاقتصادية يبطل هذا الرأي، إذ أن النمط الإنتاجي الخاص بالولايات المتحدة بعيدا عن أن يكون «الأكثر فعالية في العالم»، بل إنه على عكس ما يتخيل الاقتصاديون الليبراليون، لايمكن تقريبا لأي جزء من أجزائه أن يكون على يقين من التغلب على منافسيه في ظل سوق مفتوح حقا. والدليل على ذلك هو عجز الولايات المتحدة التجاري الذي يتفاقم من عام إلى آخر، من ١٠٠ مليار دولار في عام ١٩٨٩ إلى ٤٥٠ في عام ٢٠٠٠. علاوة على أن هذا العجز يتعلق عمليا بجميع أجزاء النظام الإنتاجي، وحتى الفائض الذي كانت تنتفع منه الولايات المتحدة في مجال السلع عالية التقنية، والذي بلغت قيمته ٣٥ مليارا في عام ١٩٩٠، فقد حل العجز محله من بعد، كما تشهد المنافسة بين أزريان» وصواريخ «الناسا» وبين «ايرباص» و«بوينج» علي قابلية التميز الأمريكي للسقوط. هذا ولن تستطيع الولايات المتحدة على الأرجح كسب المعركة في مواجهة أوروبا واليابان فيما يتعلق بالمنتجات عالية التقنية، وفي مواجهة الصين وكوريا والدول الأخرى الصناعية في آسيا وأمريكا اللاتينية فيما يخص المنتجات الصناعية العادية، وفي مواجهة أوروبا والمخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية بالنسبة للزراعة، دون اللجوء إلى وسائل اقتصادية استثنائية تخالف مبادئ الليبرالية المفروضة على المنافسين!

في الواقع أن الولايات المتحدة لاتستفيد من المزايا النسبية الثابتة، إلا في قطاع المعدات الحربية بالتحديد، لأن هذا القطاع يفلت بدرجة كبيرة من قواعد السوق، وينتفع من حماية الدولة. وبلا شك أن هذه الميزة تجر وراءها بعض العواقب السيئة بالنسبة للقطاع المدني (يشكل الإنترنت المثال الأكثر وضوحا على هذا)، لكنها هي السبب أيضا في توترات جادة، تشكل عائقا بالنسبة لكثير من القطاعات الإنتاجية.

يعيش الاقتصاد الأمريكي الشمالي متطفلا على حساب شركائه في النظام العالمي. وتعتمد «الولايات المتحدة بنسبة ١٠٪ من استهلاكها الصناعي على

سلع، لاتتم تغطية وارداتها عن طريق صادرات من منتجات وطنية» (إي.تود، بعد السيطرة، ص ٨٠).

إن النمو الذي حدث في سنوات حكم الرئيس كلينتون، والمزهو به بوصفه نتاج «الليبرالية» التي تصدت لها أوروبا طويلا للأسف، كان في واقع الأمر نموا مفتعلا بشكل كبير. وهو على أي حال غير قابل للتعميم، إذ أنه يعتمد على تحويلات لرؤوس الأموال تنطوي على كساد للشركاء، ولم يكن نمو الولايات المتحدة بالنسبة لجميع أقسام النظام الإنتاجي الحقيقي أفضل من نمو أوروبا. فـ «المعجزة الأمريكية» قد تغذت فقط على زيادة النفقات الناتجة عن تفاقم التفاوتات الاجتماعية (خدمات رأسمالية وشخصية: فرق من المحامين، ومن رجال الشرطة الخاصة، الخ).

معنى هذا أن ليبرالية كلينتون قد مهدت تماما الأوضاع التي سمحت بالانطلاق التفاعلي والانتصار اللاحق لبوش الابن. علاوة على ذلك، كما كتب تود ص ٨٤، «بدأ الناتج المحلي الإجمالي المتضخم من جراء الخداع، يتشابه من حيث القدرة على العمل الإحصائي مع الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد السوفييتي»!

العالم ينتج والولايات المتحدة التي ينعدم اقتصادها القومي من الناحية العملية، تستهلك، و«تميز» الولايات المتحدة هو في واقع الأمر تميز البلطجي الذي يغطي عجزه من خلال مشاركة الآخرين المقبول بها أو المغتصبة. أما الوسائل المستخدمة من قبل واشنطن لتعويض عجزها، فهي تتفاوت طبيعتها حسب كل حالة:-انتهاكات أحادية الجانب ومكررة لمبادئ الليبرالية، تصديرات المعدات الحربية (٦٠٪ من السوق العالمية)، المفروضة بلا حساب على حلفاء تابعين (والذين علاوة على ذلك لن يستخدموا أبدا هذه المعدات - مثل دول الخليج)، تنقيبات لزيادة الدخل البترولي (والتي تستلزم فرض القوة على المنتجين، وهو الدافع الحقيقي وراء حروب آسيا الوسطى والعراق). تبقى معرفة أن الجزء الأساسي من العجز الأمريكي تتم تغطيته من خلال الاسهامات الرأسمالية الآتية من أوروبا واليابان، ومن الجنوب (دول النفط الغنية، وطبقات كومبرادورية من جميع دول العالم الثالث، وحتى الدول الأكثر فقرا)، والتي يضاف إليها الابتزاز الممارس باسم خدمة الديون، والمفروض تقريبا على جميع الدول المتاخمة للنظام العالم.

الأسباب المفسرة لاستمرار تدفق رؤوس الأموال التي تغذي طفيلية الاقتصاد والمجتمع الأمريكي، والتي تسمح لهذه الدولة العظمى بأن تكتفي بما تيسر لديها بلا تطلع إلى المستقبل، هي بلا شك أسباب معقدة ومتشعبة، لكنها لاتؤدي إلى أي من النتائج المنتظرة «قانون السوق» المنطقية والتي لايمكن تجنبها في الوقت نفسه.

إن تضامن الأجزاء المهيمنة من الرأسمالية متعدية الجنسيات من جميع شركاء الثالوث (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان) هو تضامن حقيقي، ويعبر عن نفسه من خلال انضمامهم إلى النيوليبرالية المعولمة. وتبدو الولايات المتحدة في هذا المشهد كمدافعة (عسكرية إذا لزم الأمر) عن هذه «المصالح المشتركة». يبقى أن واشنطن لاتقبل توزيع أرباح زعامتها بالعدل والإنصاف، بل على العكس، فالولايات المتحدة تجتهد في إخضاع حلفائها، وهي وفقا لهذا العرف، ليست على استعداد لأن تسمح لحلفائها التابعين في الثالوث إلا بامتيازات ثانوية. فهل هذا التعارض في مصالح الرأسمالية المسيطرة مدعو لأن يدين نفسه إلى درجة أنه المسئول عن التمزق في حلف الأطلنطي؟ ليس مستحيلا، لكنه مستبعد.

يكمن التعارض الواعد في مجال آخر، وهو الخاص بالثقافات السياسية، فالخيار اليساري يبقى دائما في الإمكان بالنسبة لأوروبا. لكن هذا الخيار يستلزم قطع العلاقات مع النيوليبرالية (والتخلي عن الأمل الوهمي في إخضاع الولايات المتحدة لمتطلباتها، ليتاح هكذا لرأس المال الأوروبي أن يقاتل في ميدان المنافسة الاقتصادية غير الملىء بالألغام)، وكذلك مع اتباع استراتيجيات الولايات المتحدة السياسية، في آن واحد. ويمكن عندئذ للفائض الذي تقنع أوروبا حتى اليوم «بتسليمه» للولايات المتحدة، أن يخصص للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي الذي سوف يبقى مستحيلا بدون هذا الفائض. لكن في اللحظة التي سوف تختار فيها أوروبا أن تعطي الأولوية لازدهارها

الاقتصادي والاجتماعي من خلال هذه الوسيلة، فسوف تنهار قوة اقتصاد الولايات المتحدة المصطنعة، وسوف تواجه الطبقة الحاكمة الأمريكية المشاكل الاجتماعية الحقيقية. هذا هو المعنى الذي أعطيه لاستنتاجي «أوروبا سوف تكون يسارية أو لن تكون»؟

وحتي يمكن التوصل إلى ذلك، يجب التخلص من وهم وجوب وإمكانية اللعب بورقة الليبرالية «بنزاهة» من قبل الجميع، وأن كل شئ سوف يسير على ما يرام في هذه الحالة. إذ أن الولايات المتحدة لاتستطيع أن تتخلى عن وجهة نظرها لصالح التطبيق المتناسق لليبرالية، لأن هذه الأخيرة هي الوسيلة الوحيدة المتاحة أمامها لتعويض أوجه قصورها. إن الرخاء الأمريكي ثمنه هو كساد الآخرين.

لماذا إذن، وعلى الرغم من هذه الشواهد، يستمر تدفق رؤوس الأموال لصالح الولايات المتحدة؟ لاشك أن الدافع بالنسبة لكثيرين هو ببساطة أن الولايات المتحدة هي «دولة الأغنياء» والملاذ الأكيد. هذا هو الحال بالنسبة لرؤوس الأموال الموظفة من قبل بورجوازيات العالم الكومبرادورية. لكن ماذا عن الأوروبيين؟ إنها حمى الليبرالية - والاعتقاد الساذج بأن الأمر سوف يفضي بالولايات المتحدة إلى التسليم بـ «لعبة السوق» - التي تؤدي دورها هنا باقتدار محقق، إلى جانب الرأي العام. ووفقا لهذا العرف، أصبح مبدأ «الانتقال الحر لرؤوس الأموال» مقدسا من قبل صندوق النقد الدولي، وذلك في الواقع للسماح ببساطة للولايات المتحدة بالتحديد بتغطية عجزها عن طريق ضخ الفوائض من رؤوس الأموال الناشئة في أماكن أخرى، من خلال السياسات النيوليبرالية التي لاتخضع لها الولايات المتحدة إلا باختيارها تماما! إلا أنه بالنسبة للرأسمالية الكبيرة المهيمنة، تتغلب ميزة النظام على عيوبه: الضريبة التي يجب تأديتها لواشنطن لضمان استمرار هذا النظام.

هناك دول توصف بـ «الدول الفقيرة المدينة» وهي الدول المجبرة على السداد. لكن هناك أيضا «دول قوية مدينة» وهي التي يجب العلم بأنها لن تسدد أبدا ديونها. ومن هذا المنطلق، تبقى الضريبة الحقيقية المفروضة من خلال ابتزاز الولايات المتحدة السياسي ضعيفة.

٤- يكمن الخيار العسكري لمؤسسة الولايات المتحدة في هذه الرؤية، وهي ليست أي شئ آخر سوى الاعتراف بأن الولايات المتحدة لاتملك أي وسائل أخرى لفرض هيمنتها الاقتصادية.

الأسباب التي أدت إلى ضعف نظام الولايات المتحدة الإنتاجي، أسباب معقدة، وهي بالتأكيد ليست أسبابا ظرفية (متعلقة بالوضع الاقتصادي الراهن)، حتى يمكن من خلال هذا الواقع إصلاحها، مثلا عن طريق اختيار معدل صحيح للتبادل، أو عن طريق إقامة علاقات أكثر إيجابية بين المرتبات والإنتاجية. لكنها أسباب تنظيمية. إذ أن سطحية نظم التعليم العام والتنشئة الناتجة عن الانحياز المتعصب، والتي تفضل منهجيا كل ما هو «خاص» على حساب المصلحة العامة، هي واحدة من الأسباب الرئيسية للأزمة العميقة التي يمر بها مجتمع الولايات المتحدة.

ينبغي الاندهاش إذن من أن الأوروبيين البعيدين كل البعد عن استخلاص النتائج التي تفرضها معاينة عدم كفاية اقتصاد الولايات المتحدة، يجتهدون على النقيض لتقليدها. وهنا أيضا، لاتفسر حمى الليبرالية كل شئ، حتى إذا قامت ببعض المهام المفيدة للنظام، عن طريق تعطيل جهود اليسار. إن الإفراط في الخصخصة، وتدمير الخدمات الحكومية، لن يؤديا إلا إلى تقليل المزايا النسبية التي لازالت تستفيد منها «أوروبا القديمة» (كما يصفها بوش)، لكن أيا كانت الخسائر التي سوف تسببها على المدى الطويل، فإن هذه الإجراءات تقدم للرأسمالية المهيمنة، التي تحيا في المدى القصير، الفرصة للحصول على مكاسب إضافية.

الخيار العسكري من قبل الولايات المتحدة يهدد جميع الشعوب، وهو يصدر عن نفس المنطق الذي كان منذ عهد قريب هو منطق أدولف هتلر: تغيير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق العنف العسكري، لصالح «هيرنفولك» اليوم. ويحدد هذا الخيار بالتضافر، جميع الظروف السياسية وذلك من خلال فرض نفسه أمام مسرح الأحداث. إذ إن مواصلة نشر هذا المخطط، من شأنه أن يضعف إلى أقصى حد جميع الجبهات التي يمكن أن تحصل عليها الشعوب،

عن طريق نضالاتها الاجتماعية والديمقراطية، وبالتالي يصبح إحباط مخطط الولايات المتحدة العسكري، هو المهمة الأولي والمسئولية الأعظم بالنسبة للجميع.

الصراع من أجل إحباط مخطط الولايات المتحدة، هو بلا شك متعدد الأشكال. وهو يحتوى على جوانب دبلوماسية (حماية القانون الدولي)، وعسكرية (إعادة تسليح جميع دول العالم لمواجهة الأعمال العدوانية التي تخطط لها واشنطن، تفرض نفسها - ويجب دائما عدم السهو عن أن الولايات المتحدة قد استخدمت الأسلحة النووية عندما كانت تحتكرها، وامتنعت عن ذلك في الوقت الذي لم تعد تحتكرها)، وسياسية (ولاسيما فيما يتعلق بالبناء الأوروبي وإعادة بناء جبهة عدم الانحياز).

وسوف يتوقف نجاح هذا الصراع على قدرة الأذهان على التحرر من الأوهام الليبرالية، لأنه لن يكون هناك اقتصاد معولم «ليبرالي رسميا». ومع ذلك فهناك محاولة وسوف تستمر المحاولة بكل الوسائل لإقناع الجميع بذلك. إن أقوال البنك الدولي الذي يعمل كشكل من أشكال وزارة الدعاية لواشنطن فيما يتعلق «بالديمقراطية»، و«القيادة الجيدة»، أو «التقليل من الفقر»، ليست لها أى وظائف أخرى مثل الضجة الإعلامية المنظمة حول «جوزيف ستيجليتز» التي كشفت عن بعض الحقائق التي تأكدت بتكبر ووقاحة، دون استخلاص أقل النتائج التي توضح أسباب الانحيازات المتصلبة الخاصة بالاقتصاد السوقي.

إن إعادة بناء جبهة جنوبية قادرة على أن تمنح تضامن شعوب آسيا وأفريقيا ومثلث القارات، القدرة على التحرك على المستوى العالمي، تمر هي أيضا عبر التحرر من الأوهام المتعلقة بالنظام الليبرالي المعولم المتناسق، والذي من شأنه أن يسمح لدول العالم الثالث بالتغلب على «تأخراتها». أليس من المثير للسخرية مشاهدة بلاد الجنوب تطالب بـ «بدء تنفيذ مبادئ الليبرالية، لكن بلا أي تمييز» لتستفيد عندئذ من التأييدات التي يغذيها البنك الدولي؟ وهل حدث أن دافع البنك الدولي عن العالم الثالث ضد الولايات المتحدة؟

الصراع ضد إمبريالية الولايات المتحدة وخيارها العسكري، هو صراع جميع الشعوب، صراع ضحاياها الرئيسيين في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وصراع الشعوب الأوروبية واليابانية المحكوم عليها بالخضوع، ولكنه أيضا صراع شعب أمريكا الشمالية، فلنحي هنا شجاعة جميع الذين يأبون الاستسلام في مواجهة الخطر، كما أبى أسلافهم الخضوع لمكارثية سنوات الخمسينيات. مثل هؤلاء الذين تجاسروا على الصمود لهتلر، فقد فازوا بجميع ألقاب الشرف التي يمكن أن يمنحها التاريخ.

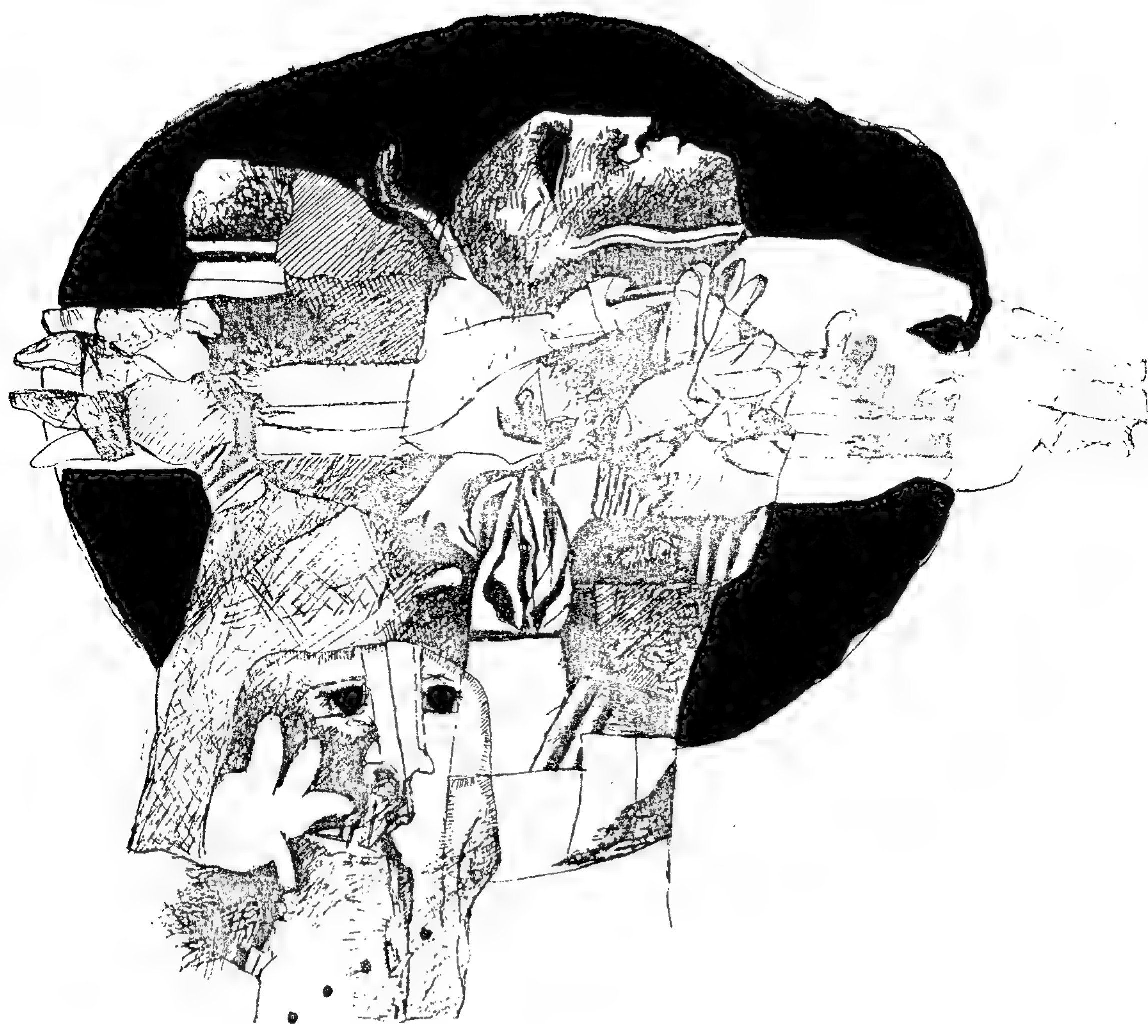
هل ستستطيع الطبقة المهيمنة في الولايات المتحدة الرجوع عن البرنامج الإجرامي الذي اعتنقته؟ سؤال ليس من السهل الإجابة عليه. فقليل وإن لم يكن لاشئ في التكوين التاريخي لمجتمع الولايات المتحدة يمهد لذلك. وحزب الرأسمالية الأوحد الذي لايوجد أي جدل بشأن قدرته في الولايات المتحدة، لم يتخل حتى الآن عن المغامرة العسكرية. وفي هذا الاتجاه، لايمكن تخفيف مسئولية هذه الطبقة مأخوذة في مجملها. إن نفوذ بوش الابن ليس بقدر نفوذ «الزمرة»: رجال النفط ومصانع المعدات الحربية. وكما حدث دائما على مدار تاريخ الولايات المتحدة الحديث، لم تكن أبدا السلطة المهيمنة أي شئ آخر سوى سلطة تحالف المصالح المجزأة للرأسمالية (الموصوفة خطا باللوبي أو جماعات الضغط). لكن هذا التحالف لايمكن له أن يحكم إلا إذا قبلت أجزاء الرأسمالية الأخرى بذلك. كل شئ يحدث عن خطأ في هذه الدولة الأقل احتراما للقانون عما يبدو عليها نظريا. هناك بالتأكيد بعض الإخفاقات السياسية والدبلوماسية بل وربما العسكرية، التي من شأنها أن تشجع الأقليات التي يمكن لها وهي في قلب مؤسسة الولايات المتحدة، قبول التخلي عن المغامرات العسكرية التي ارتبطت بها بلادهم. إن الأمل يبدو لي ساذجا بنفس القدر الذي كان يمكن أن تكون عليه التوقعات بأن ينتهي الأمر بأدولف هتلر بأن يتعقل!

لو أن الأوروبيين قد عارضوا في عام ١٩٣٥ أو عام ١٩٣٧، لكانوا قد تمكنوا من إيقاف الجنون الهتلري، وبسبب مقاومتهم فقط في سبتمبر من عام ١٩٣٩، تكبدوا عشرات الملايين من الضحايا، فلنتصرف إذن حتى يعجل لنا بالرد مقابل تحدي النازية الحديثة في واشنطن.

المحور الثاني :

التجليات المختلفة لظاهرة العولمة الرأسمالية

- بعد حادث ١١ سبتمبر المشئوم: دولة العولمة تساوي بين المقاومة الفلسطينية المشروعة والقوى الظلامية التي اعتدت عليها!
- القصور الذاتي في حركة التاريخ (١)
  الإمبراطورية الأمريكية (٢)
- العدوان على العراق منهج للهيمنة الأمريكية
- حقوق الإنسان في عصر الهيمنة: قراءة لبعض تداعيات حقوق الإنسان
- النظام العالمي الجديد والمبادرة الشرق أوسطية
- المجتمع المدني الجديد بين المحلّي والعولمي والمعلوماتي.
- الهيمنة... والغذاء: السياسات الزراعية، مابعد التكيف الهيكلي
- العولمة والدواء
- المشروع السياسي الدولي النشاط بين تكنولوجيا المعلومات وإزالة القيود وسعيه للتحالفات.
- التعليم المصري بين التبعية والاستقلال



بعد حادث سبتمبر المشئوم
دولة العولمة تساوي بين المقاومة الفلسطينية المشروعة والقوى الظلامية التي اعتدت عليها!!

د. حسن عبد ربه المصري (*)

تقديم يتعلق بالادارة الأمريكية..

ركزت الادارة الأمريكية وكافة مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية - كنتيجة مباشرة للعدوان الذي تعرضت له البلاد في الحادي عشر من شهر سبتمبر المشئوم - كافة اهتماماتها الداخلية والخارجية للرد على القوى الغاشمة التي اعتدت على أراضيها في وضح النهار. تمثل هذا الاهتمام في أمرين متداخلين: الأول اعادة ترتيب الشأن الداخلي ليتلاءم مع المرحلة التالية لهذا التاريخ، والثاني اعلان الحرب بكل الوسائل على ما وصف بأنه الارهاب العالمي الذي اقدم على هذه الفعلة الشنعاء اينما كان وعلى كل من له صلة أو علاقة به أو انتماء لأفكاره.

قبل مضي ثلاثة أيام على الحادث أعلن كولين باول أن الاعتداء «غير بطريقة جذرية الطريقة التي تنظر بها واشنطن إلى الارهاب والاعمال الارهابية»، وكان وزير الخارجية الأمريكي يعني تحديدا:

١- نظرة الادارة الأمريكية المتشددة إلى الدول الراعية للارهاب بكل صوره تمويلا وتدريبا وحماية.

٢- التخطيط لتحرك أمريكي على كافة الجبهات لشن حرب موسعة ضد الارهاب بكل أشكاله في كل مكان حول العالم.

ويعنينا في هذا السياق «انعكاسات هذا التغير الجذري على المقاومة المشروعة للشعب الفلسطيني الذي يناضل من اجل نيل حريته وإقامة دولته المستقلة».

وقبل ان نتناول هذا الامر بالتفصيل، نود ان نشير إلى نقطتين على قدر بالغ من الاهمية لما لهما من صلة مباشرة بالموضوع الذي نحن بصدده..

الأولى : الايضاح الذي اورده ادموند هال القائم بأعمال منسق مكافحة الارهاب فيما يتعلق بالاسس التي تتعاون الادارة الأمريكية في ضوئها مع شركائها الدوليين حيال ظاهرة الارهاب العالمي وهي كما يلي:

- عدم تقديم أي تنازلات للارهابيين وعدم عقد أي صفقات معهم مهما كان حجم النتائج الايجابية التي ستترتب على ذلك.

- تسليم الارهابيين إلي العدالة (يقصد تحديدا المحاكم الأمريكية أو الأوروبية) لمحاكمتهم على الجرائم التي ارتكبوها وفق لائحة الاتهام التي تصدرها الجهات التي القت القبض عليهم.

- عزل الدول والأنظمة التى ترعى الارهاب وتموله

(*) استشاري إعلامي مقيم في لندن. البحث تلخيص للجزء الرابع من كتاب يصدر في يناير ٢٠٠٤.

وتوفر له الملاذ الآمن، وممارسة اقصى درجات الضغط عليها لاجبارها على تغيير تصرفاتها وان لم تستجب تحارب دبلوماسيا واقتصاديا ومعلوماتيا وعسكريا ان احتاج الامر.

- تعزيز القدرات الدفاعية للدول التى تعمل ضد الارهاب العالمي بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية في كافة الميادين.

الثانية: الزام الادارة الأمريكية نفسها بتعريف للارهاب تم اختياره في ضوء النص الوارد بالبند «أ» من الفقرة «ف»بالقسم رقم «٢٦٥٦» من الفصل ٢٢ من قانون الولايات المتحدة الأمريكية الذى يتضمن التعريف التالي:

- تعبير «الارهاب» يعني اعمال عنف متعمدة (سبق ان رتب لها) ذات دافع سياسي، ترتكب ضد اهداف غير محاربة وتقوم به مجموعات غير تابعة مباشرة لدولة أو مجموعة من العملاء يعملون في السر ويقصد بها عادة التأثير في جمهور معين.

- تعبير «الارهاب الدولي» يقصد به اعمال الارهاب التي يتعرض لها مواطنو او اراضي اكثر من دولة.

- تعبير «مجموعات ارهابية» يقصد به أي مجموعة من البشر تمارس أو لديها مجموعات بشرية ذات شأن تابعة لها تمارس مباشرة أو عن طريقهم اعمال الارهاب الدولي.

الامر الجدير بالملاحظة ان تعبير «اهداف غير محاربة» الوارد في النص السابق، قصد به المشرع الأمريكي اضافة إلى المدنيين «العناصر العسكرية التي تكون عند وقوع العمل الإرهابي غير مسلحة أو تكون خارج الخدمة حتى لو كانوا يرتدون زيهم العسكري.

وتقديم يتعلق بالحكومة الاسرائيلية..

انتهزت حكومة اريبل شارون فرصة الاجواء المشحونة التي خيمت على الادارة الأمريكية واوجعت قلب شعبها بسبب الحادث وطالبت واشنطن «بضرورة الدعوة إلى اقامة تحالف دولي شامل لشن حرب عالمية ضد الارهاب الدولي» الذي يجب ان يضم من وجهة نظرها ونظر كل من ايهود باراك وبنيامين نتنياهو كل من «العرفايين - نسبة إلى الرئيس ياسر عرفات - وحزب الله وتنظيمي حماس والجهاد الاسلامي والمنظمات الفلسطينية المناهضة لاسرائيل مضافا اليها الدول العربية والاسلامية التي تدعم الارهاب وتقدم له المساعدات المادية والمعنوية والرعوية وتوفر له الايواء والحماية».

في نفس الوقت وبعد اجتماع لمجلس الوزراء الاسرائيلي المصغر الطارئ يوم ١٢ سبتمبر اقامت وزارة الخارجية الاسرائيلية غرفة عمليات متقدمة في نيويورك للاشراف على اوضاع الاسرائيليين في الولايات المتحدة الأمريكية، وعين افرايم سنيه وزير المواصلات الذي كان يقوم بزيارة رسمية إلى واشنطن رئيسا لها وصدرت له التعليمات بالبقاء حيث هو إلى أن يبلغ بتعليمات أخرى!!.

استغلت اسرائيل الاوضاع المتأزمة التي سادت معظم ارجاء العالم وصعدت من عملياتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني بحجة «خشيتها من التعرض لعملية ارهابية كتلك التي تعرضت لها الأراضي الأمريكية» وهي نفس الحجة التي دفعت بنيامين العيازر وزير الدفاع إلى الغاء زيارته الرسمية التي كانت مقررة من قبل لواشنطن لكي يشرف - كما قال متحدث باسم مكتب اريبل شارون - على «حالة الاستنفار القصوى التي وضعت فيها القوات المسلحة الاسرائيلية».

في محادثة تليفونية بين تل ابيب وواشنطن، وصف رئيس الوزراء الاسرائيلي ياسر عرفات بأنه «ابن لادن فلسطين» وزادت اذاعة دولته الرسمية عند تعليقها على الخبر قولها».. من المؤكد ان لكل بلد عربي واسلامي بن لادن الخاص به.

انعكاسات التغيير الجذري الذي لحق بوجهة النظر الأمريكية تجاه الارهاب والعمليات الارهابية، على اعمال المقاومة المشروعة للشعب الفلسطيني.. فيما يعرف بـ:تكتيك الدفع نحو الاستجابة للاملاءات الاسرائيلية / الأمريكية.

١- التلويح بفكرة اقامة الدولة الفلسطينية وربط

تفعيل خطواتها بضرورة وقف الاعمال النضالية باعتبارها «ارهابا».

اتسم الموقف الأمريكي قبل الحادث المشئوم باصرار وصل إلى مرحلة الجمود فيما يتعلق بضرورة تطبيق توصيات لجنة جورج ميتشل وخطة جورج تنيت المبنيتين على دوافع امنية اكثر من كونهما تهدفان إلى تحقيق واقع سياسي قابل للاستمرار، وعندما لم يؤد هذا الاصرار إلى وقف لاطلاق النار وانهاء للعنف والتصعيد ادركت جميع الاطراف ان الموقف اصبح يدور في حلقة مفرغة يدفعها وقود التعنت الاسرائيلي وجمود الموقف الأمريكي.

وسط هذه العوامل المحبطة فجرت صحيفتا واشنطن بوست ونيويورك تايمز يوم ٢/١٠/٢٠٠١ قنبلة الموسم، وذلك حين نشرتا في صدر صفحتيهما الرئيسيتين ان حكومة الرئيس جورج دبليو بوش الابن كانت تستعد لاطلاق مبادرة سلام اساسية لفض النزاع في الشرق الأوسط تتضمن الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة تقام فوق اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، واكدت الصحيفتان معا ان التفجيرات الارهابية التي وقعت في نيويورك وواشنطن اوقفت الاعلان عن هذه المبادرة التي كان من المقرر ان يكشف الستار عنها وزير الخارجية ضمن فقرات خطابه الشامل امام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت ستبدأ اجتماعاتها في النصف الثاني من شهر سبتمبر.

في نفس اليوم طرح الرئيس الأمريكي بنفسه - خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده عقب أول زيارة يقوم بها إلى الكونجرس بعد الحادث المشئوم - اطار المبادرة وذلك في سياق رده على سؤال حول ما نشرته الصحيفتان الأمريكيتان، حيث اشار إلى النقاط التالية:

١- التأكيد على ان فكرة اقامة الدولة الفلسطينية كانت دائما جزءا من الرؤية الأمريكية لمفردات حل الصراع كما تراها واشنطن منذ سنوات(١).

٢- الربط المباشر بين ضرورة احترام حق اسرائيل في الوجود وبين اتخاذ خطوات قيام الدولة الفلسطينية، بحيث تتوقف هذه الخطوات او تلغي تماما اذا لم يتحقق هذا الشرط.

٣- التأكيد على أن مسار تأسيس الدولة يبدأ بتطبيق الاقتراحات التى وردت في تقرير السيناتور جورج ميتشل ورئيس جهاز المخابرات جورج تنيت وعلى رأسها وقف كافة اشكال العنف والارهاب.

ولم يستسغ الشعب الفلسطيني بمختلف تنظيماته وقياداته السياسية الفكرة من حيث عموميتها فقط ولكن لانها لا تتضمن آلية تنفيذ ولاترتبط بجدول زمني وليست مرتبطة بالشرعية الدولية، حتى الطرف الأمريكي لايتعهد حيالها بشيء محدد وملزم، واستمر في نضاله ومقاومته بغض النظر عن اوصاف ونعوت الارهاب التي الصقت بأعماله المشروعة هذه.

بعد حوالي شهر ونصف القى وزير الخارجية يوم ١٩ نوفمبر ٢٠٠١ خطابا سياسيا بجامعة لويفيل بولاية كنتاكي قال فيه «رؤية واشنطن لحل الصراع تتلخص في قيام دولتين اسرائيلية وفلسطينية جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، ثم اوجز العقبات التي تقف في طريق تحقيق هذه الرؤية في النقاط التالية: التحديات الاقتصادية التي لايمكن التغلب عليها بتلقين الكراهية والانقسام وبتوليد العنف والارهاب.. تحديات التغيير التي تتطلب الشفافية واقامة العدل الاساسي التحديات الأمنية التي تتقبل التسامح وتقبل بالحل الوسط.

وقبل ان يختتم خطابه وزع كولين باول المسئوليات التي ترى واشنطن انها ستقود حتما إلى اجتياز تلك العقبات التي تقف في طريق السير قدما نحو تحقيق رؤيتها كما يلي:

- يتعين على الفلسطينيين ان يقبلوا بضرورة ان يعيش الاسرائيليون متحررين من الخوف والارهاب، لذلك عليهم ان يبذلوا جهدا لايقل عن نسبة ١٠٠٪ لانهاء العنف والرعب وان يزيلوا إلى الابد اى شك في أنهم يقبلون مشروعية اسرائيل كدولة يهودية وان يكون هدفهم هو اقامة دولتهم إلى جوارها.

- ان يفي الفلسطينيون بالاتفاقات التي عقدوها ويجب ان يحاسبوا عندما لا يفعلون ذلك.

- ان يدرك الفلسطينيون انه مهما كانت مطالبهم شرعية فانها لا تسوغ لهم استخدام العنف والارهاب او تشرع لهم القتل المتعمد.

- يجب على اسرائيل ان تشعر الفلسطينيين بالأمان والاطمئنان على أرواحهم الفردية وامنهم الجماعي.

- يجب على اسرائيل ان تدرك ان الاحتلال يؤذى الفلسطينيين ويؤثر في نفس الوقت على ابنائها هي الذين يقفون في خط المواجهة، لذلك يجب عليها ان تنهيه عن طريق المفاوضات.

- لابد ان تدرك اسرائيل ان مواصلة مشروعات بناء المستوطنات يفقد الفلسطينيين ثقتهم واملهم فيها، لذلك يجب ان يتوقف هذا النشاط.

بدا واضحا للمراقبين ان الرؤية منحازة بكامل ابعادها إلى الجانب الاسرائيلى وانها وضعت كل تحزبها في مواجهة الشعب الفلسطيني. فبينما طالبت هذا الشعب المحتل ان يعمل بمعدل لايقل عن نسبة ١٠٠٪ لوقف اعماله النضالية - التي ستوصف من الآن فصاعدا بالارهاب ويوصم مناضلوه بالارهابيين - من اجل الاستقلال والحرية حتى يشيع الاطمئنان في قلوب محتليه، لم تطلب من حكومة الاحتلال سوى ان تعمل على اشعار الشعب المقهور بالاطمئنان..

ولكي تخفف الامر على دولة اسرائيل المحتلة همست في اذنها «ان احتلالها لأراضي الشعب الفلسطيني كما يؤذي ابناء هذا الشعب يؤثر ايضا على ابنائها الذي ينتهكون حرمته صباح مساء على امتداد خطوط المواجهة» واهالت التراب على كافة الاعراف الدولية والمواثيق العالمية التى لاتقر احتلال اسرائيل للأراضي العربية التي تضع يدها عليها منذ يونية ٦٧ وحتى الآن، وتعمدت في نفس الوقت ان تؤجل الاشارة إلى قرارات الشرعية الدولية التي تتضمن آلية معترفا بها عالميا لانهاء هذا الوضع الاحتلالي الفريد إلى مرحلة تالية بعد أن تفرغ من تثبيت مطلب وقف اعمال المقاومة النضالية التي اصبحت تصر على أنها «ارهاب» يجب مقاومته والقضاء عليه قضاء مبرما.

ولم تشأ ان تخيب ظن الفلسطينيين فيها فأشارت على استحياء إلي مشاريع الاستيطان الاستعمارية التي تقام حول القدس الشرقية وفي طول الضفة الغربية وفي شمال قطاع غزة، فطالبت حكومة اسرائيل الاستعمارية ان توقف هذا النشاط ليس لأنه يخالف كاف الاعراف التى تنظم علاقة الدولة الغاصبة بأراضي الشعب الذي تحتله ولانه يتعارض مع القرارات التي اصدرتها الشرعية الدولية على امتداد خمسة عقود.. ولكن لان هذا النشاط يفقد الفلسطينيين ثقتهم واملهم فيها.

مرة أخرى رفض الشعب الفلسطيني ومنظماته على اختلاف توجهاتها وقيادته الانسياق وراء هذه الدعاوي، وظل رافعا لواء المقاومة والنضال من أجل أن يحصل على حقوقه المشروعة.

اكد ويليام بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكية بعد محادثات اجراها في القاهرة قبل نهاية شهر نوفمبر ٢٠٠١ ان استئناف العملية السياسية بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي «ستقوم على اساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ المعنيين بتبادل الأرض مقابل السلام بحيث ينتهي الأمر بتحقيق الرؤية التي طرحها الرئيس الأمريكي بخصوص قيام دولة فلسطينية تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع دولة اسرائيل» ولم يوضح المسئول الأمريكي الكبير كيف سيتم تفعيل قرارات الشرعية الدولية وكيف سيتم اقناع اسرائيل بمبدأ الأرض مقابل السلام!!

توالت التصريحات الأمريكية التي تصر على حتمية نبذ الجانب الفلسطيني لطريق العنف نهائيا والاكتفاء بالطريق الدبلوماسي، وتغض في نفس الوقت الطرف عن الاجراءات الاسرائيلية التي لاتشجع الجانب الآخر على الاقتناع كلية بمصداقية الكلام الذي يدور حول ابعاد رؤية واشنطن لمبادرة اقامة الدولة الفلسطينية.

وحتى بعد اصدار مجلس الأمن لقراره الشهير يوم ١٣ مارس ٢٠٠٢ بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع سوريا عن التصويت والذي يدعو إلى قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة اسرائيل، واصلت الادارة الامريكية ربطها المباشر والمتطابق مع وجهة النظر الاسرائيلية بين وقف النضال الفلسطيني التحرري كلية لكي يتحقق حلم الاستقلال.. وبين استمراره والقضاء قضاء مبرما

على كافة طموحات الشعب الفلسطيني!!

وبالرغم من اشارة قرار مجلس الأمن في فقرته الأولى إلى جميع القرارات الدولية ذات الصلة خاصة القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وتضمينه في الثانية ابعاد الرؤية الأمريكية التي تهدف إلى «اقرار سلام في منطقة تعيش فيها دولتا اسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها وترحيبه في الثالثة بمبادرة السلام السعودية التى تحولت عبر بيان القمة العربية الدورية الثانية التي عقدت في بيروت قبل نهاية نفس الشهر إلى مبادرة عربية موثقة اقليميا(٢)، الا أن المنطق الأمريكي المهيمن على الأمور حرص على أن يروج في كل مرة تقع فيها عمليات نضالية استشهادية لضرورة وحتمية وقف «الاعمال الإرهابية التي تستهدف أمن الشعب الاسرائيلي وحياة ابنائه» فورا وبنسبة لاتقل عن ١٠٠٪.

حرصت القيادة السياسية الفلسطينية من جانبها حتى من قبل صدور قرار مجلس الأمن في منتصف مارس ٢٠٠٢ على اصدار بيانات تندد وتشجب وتدين العمليات الاستشهادية.. وعلى التصريح بأنها لاتخدم المسار النضالي الذي يسير فيه الشعب الفلسطيني، كما حرصت في نفس الوقت على التعهد بتعقب مرتكبيها اذا كانوا احياء لتقديمهم للمحاكمة وتنفيذ الاحكام التي سيصدرها القضاء ضدهم.

هذه البيانات التي لم ترض واشنطن ولم تخفف من سياسة التصعيد العسكري التي تنتهجها حكومة اسرائيل، لم توقف في نفس الوقت العمليات النضالية التحريرية التي تقوم بها الفصائل الفلسطينية على اختلاف توجهاتها بما فيها منظمة فتح التي يرأسها ياسر عرفات مما كثف الضغوط الأمريكية والاسرائيلية عليه واتهامه بالتحريض على مواصلة «العمليات الارهابية» حتى وهو محاصر في مقرة برام الله.

وسعت الادارة الامريكية من اطار رؤيتها للارهاب الذي يقوم به الشعب الفلسطيني واضافت شرطا جديدا لاقامة دولته المرتقبة وذلك حين جاء على لسان الرئيس الأمريكي يوم ٢٦ يونية ٢٠٠٢».. من اجل الانسانية كلها يجب ان تتغير الأمور في الشرق الأوسط.. يستحيل ان يعيش المواطنون الاسرائيليون في رعب كما يستحيل ان يعيش الفلسطينيون في فساد سياسي واحتلال. الموقف الراهن لايبعث على اي امل بتحسن الحياة اذ سيظل الاسرائيليون يقعون ضحايا للارهابيين ومن ثم ستنشط اسرائيل للدفاع عن نفسها مما سيؤدي إلى زيادة اوضاع الفلسطينيين بؤسا وسوءا. رؤيتي هي لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وامن وليس هناك من سبيل لتحقيق ذلك الا بمكافحة الارهاب، ولان السلام يتطلب قيادة فلسطينية جديدة ومختلفة حتى يمكن ان تولد الدولة الجديدة دون اللجوء إلى أسلوب العنف والإرهاب.. فإنني ادعو الشعب الفلسطيني إلى انتخاب زعماء جدد لا يدمغهم الارهاب وأدعوهم إلى بناء ديموقراطية حقيقية تقوم على التسامح والحرية. واذا سعى الشعب الفلسطيني بفاعلية نحو هذه الأهداف فإن امريكا والعالم سيساندان جهوده، لأن الدولة الفلسطينية لن تقوم بالارهاب!!

لم يكتف الرئيس الأمريكي بتأكيد التطابق شبه الكامل بين نظرة واشنطن لمستقبل الصراع بين اسرائيل والفلسطينيين وبين نظرة تل أبيب، بل طالب بتهميش دور الرئيس ياسر عرفات ودعا شعبه إلى اختيار قيادات جديدة «لا يلوث يدها الارهاب» واعلن ان ادارته تقف إلى جانب تأسيس نوع جديد من الديموقراطية التى تتبنى التسامح كما تتبنى الحرية.

ولكي يوثق الرئيس الأمريكي رؤية ادارته المؤيدة لقيام دولة فلسطينية بشرط وقف كل الفصائل الفلسطينية لكافة الاعمال النضالية التي تقوم بها بنسبة ١٠٠٪ وتهميش الشعب الفلسطيني للدور الذى يقوم به الرئيس ياسر عرفات وقيام ابنائه باختيار قيادات جديدة تعرف معنى التسامح والحرية، ضمنها تقرير «استراتيجية الامن القومي» الذي عرضه على الكونجرس يوم ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢. واكد الرئيس اضافة إلى اشتراطاته السابقة ان الولايات المتحدة ومجتمع المانحين الدوليين والبنك الدولي لن يعملوا الا مع شعب فلسطيني يعتنق الديموقراطية ويحارب

الفساد ويختار قيادات متسامحة لا تعرف الكراهية وينبذ الارهاب ويساند حكومة فلسطينية توقف الارهاب وتعتنق الدبلوماسية وذات صلاحيات تسمح لها بالعمل من أجل تنمية اقتصادية في ظل قضاء مستقل.. اذا تحقق ذلك سيجد الشعب الفلسطيني كل الدعم من امريكا لاقامة دولته المستقلة.

ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن تقلصت من جهة الرؤية الأمريكية لتفعيل الخطوات السياسية التى تدعو إلى اقامة الدولة الفلسطينية لحساب المطالب الأمنية التى تصر عليها كل من واشنطن وتل ابيب.. وخفت صوت المطالبة بانهاء الاحتلال الاسرائيلي لأراضي الضفة والقطاع لحساب الدعوة إلى تطهير الوسط السياسي الفلسطيني وحتمية وقف العمليات الارهابية التي يقوم بها الشعب لصلاح امن واستقرار اسرائيل وحاجة حكومتها إلى استعادة الهدوء ولو نسبيا. ولم تتوقف من جهة اخرى الاعمال الاستشهادية النضالية ولم تنخرط الفصائل الفلسطينية في حرب اهلية كما لم يهمش دور الرئيس عرفات ولم يظهر بعد القيادي الفلسطيني الذى سيقضي على مقاومة شعبه للاحتلال والعنصرية مقابل الدعم الأمريكي الذى تحتاج اليه خطوات اقامة الدولة المستقلة!!

٢- التمسك برئيس السلطة الوطنية كمشارك أساسي في صنع السلام والاستجابة لمبررات عزله تضامنا مع سياسات الحكومة الاسرائيلية التى تربط بين استمراره في موقع الزعامة وبين قدرته على تقويض البنية التحتية للفصائل الفلسطينية التى تصر على مواصلة الكفاح التحرري المسلح..

في الأيام القليلة التى تلت الحادث المشئوم اعربت الادارة الأمريكية عن تمسكها بالرئيس عرفات باعتباره رأس السلطة الفلسطينية والمهيمن على مقدرات الشارع السياسي في كل من الضفة والقطاع والقادر على استكمال مسيرة السلام وفق الاتفاقات التى ابرمت مع الجانب الاسرائيلى بمشاركتها او على الأقل باشرافها.

من هذا المنطلق قالت كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي ردا على سؤال «هل ياسر عرفات ارهابي ام هو رجل سياسة وشريك من اجل السلام» الذى وجه اليها اثناء المؤتمر الصحفي الذى عقدته يوم ٢٠٠١/١٠/٨ للحديث عن فحوى الخطاب الذى سيلقيه الرئيس الأمريكي امام الجمعية العامة في منتصف نفس الشهر (تأجل موعده بسبب حادث ١١ سبتمبر المشئوم)، «لقد اوضح الرئيس بجلاء ان عرفات الذى يشارك في عملية السلام الجارية مع اسرائيل هو ممثل الشعب الفلسطيني ونحن نقبل هذا الوضع، وبناء عليه يجب ان يتحمل تبعات هذه المسئولية التي اهم ما فيها ان يفعل كل شئ يمكنه من خفض مستوى العنف واقتلاع الارهاب واعتقال الارهابيين والتيقن من ان الوضع الأمني في المناطق التي تحت سلطته لايسمح بتصدير الارهاب إلى اسرائيل».

هذا التمسك خفت قبضته بتوالي الأيام حتى اصبح واهيا إلى حد كبير!!

في البداية ألمح كولين باول في سياق مقابلة صحفية اجرتها معه صحيفة واشنطن بوست يوم ٢٠٠١/١١/٢٥ إلى بوادر استخدام تكتيك جديد لتكثيف الضغط على الجانب الفلسطيني حيث جاء على لسانه «اننا نطالب السلطة الوطنية بضرورة العمل على خلق ظروف ديموقراطية مواتية لتنفيذ مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية التى من شأنها ان تقضي على الاوضاع السائدة التي تعطي مبررا للارهاب وتسمح وتساعد من ناحية اخرى على نشر اجواء من المحبة وتساهم في خلق اوضاع جديدة من التعايش السلمي على مستوى علاقات الفلسطينيين والاسرائيليين».

اما في الحوار الذي اجرته معه شبكة اخبار C.B.S الامريكية يوم ٢٠٠١/١٢/٢ فقد حرص على التأكيد بشكل مباشر اكثر من مرة على قدرة الرئيس عرفات حتى وهو محاصر على «مطاردة الارهابيين والقبض عليهم وعلى حث المنظمات الفلسطينية على وقف الاعمال التى تؤدي إلى مزيد من العنف والارهاب». وقال غامزا الرئيس الفلسطيني «لو اراد ان يفعل ذلك

لفعله لان من حقه ان يستخدم صلاحيات منصبه كزعيم، وان كنا نعترف بأنه لا يستطيع ضبط حركة كل فلسطيني متزمت، الا اننا على ثقة من انه قادر على ممارسة مزيد من السيطرة التى نعتقد انه لازال يتمتع بها بين الفصائل».

قصد وزير الخارجية من وراء ذلك الايحاء بان عجز عرفات عن القيام بالمسئوليات الضرورية التى تطالبه بها واشنطن في اسرع وقت، هو الذي يعطل التقدم نحو وقف فعلي لتبادل اطلاق النار ومن ثم التأخر في بدء تنفيذ ما تضمنته مبادرتا ميتشل وتنيت وبالتالي تعطيل مسيرة المنطقة بأسرها نحو السلام.

كرر آري فلايشر المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض هذا المفهوم عندما سأله أحدهم «ما هو موقف الرئيس الأمريكي مما اشيع حول نية شارون اعتبار عرفات عدوا اما ان يهدر دمه او تنزع عنه الرئاسة بالقوة» حيث رد قائلا «يؤمن الرئيس ان الفرصة لازالت سانحة لكي يقف ياسر عرفات إلى جانب من يسعون لتحقيق السلام بأن يظهر قيادة قوية وقادرة على إحكام قبضتها على ما يصدر من داخل معسكره من ارهاب وان يثبت ان سجونه ليست ذات ابواب دواره ما ان يدخلها المجرمون من ناحية حتى يخرجوا منها من الناحية الأخرى».

اذن بالمقياس الأمريكي الفرصة المتاحة امام عرفات قبل ان يهدر دمه أو ينتزع من مقر اقامته وينفي خارج البلاد، هي ان يعلن انضمامه إلى معسكر السلام الذي تمثله واشنطن وتل ابيب وان يقوم بحملات الاعتقالات والمحاكمات التي تطالبانه بها وان تصدر محاكمه احكاما رادعة وان يضع المحكوم عليهم داخل سجون لها ابواب للدخول وليس لها ابواب للخروج.

اما فيليب ريكر الناطق باسم الخارجية الأمريكية بالوكالة فلم يشأ ان يفوت الفرصة فقال يوم ٢٠٠١/١٢/٥ ردا على «هل ما زلتم تعتقدون بامكانية التعاون مع عرفات» عرفات هو رئيس الفلسطينيين ونحن نعتقد انه يتمتع بسلطة واسعة وله مكانة كبيرة، من هنا نرى انه قادر على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتقوية نفوذه وسلطاته بالتعرض بكل قواه لكل العمليات الارهابية التي تقلل من هيبته داخليا وخارجيا». ورفض في نفس الوقت الرد على السؤال الذي طلب صاحبه تقييم الادارة الامريكية لعمليات القصف التى تعرض لها مقر الرئيس الفلسطيني في رام الله متحججا بان الحكومة الاسرائيلية هي التي اتخذت القرار «ولا انوي ان ابدي رأيا او ان اقدم تفسيرا لما يقومون به من اجراءات أمنية».

وعندما قامت الشرطة الفلسطينية بحملة اعتقالات ضد عدد من عناصر المنظمات النضالية بناء على اوامر مباشرة من الرئيس عرفات، اثنى كولين باول يوم ٢٠٠١/١٢/٦ اثناء زيارته لبروكسل على الخطوة مؤكدا «لازال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، نحن نفهم انه يواجه صعوبات بالذات مع المنظمات التي تقاوم سلطاته.. لكن عليه ان يبذل جهدا مضاعفا لاسترجاع هيبته كزعيم مسئول امام شعبه وامام العالم».

الموقف كما تراه واشنطن في هذه المرحلة يتمحور حول ضرورة تخلص الرئيس الفلسطيني وبسرعة من المنظمات النضالية التي تحولت إلى عقبة في طريق محاولات الادارة الأمريكية التخفيف من معاناة ابناء شعبه وتحولت إلى سد منيع في طريق تحسين ظروفهم الحياتية، وذلك حتى يمكن وضع الترتيبات التى ستحتاج اليها مرحلة بناء الدولة المستقلة المجاورة لاسرائيل.

استجابة للضغوط الامريكية نقل المندوب السامي الأوروبي خافيير سولانا يوم ٢٠٠١/١٢/١٠ رسالة إلى الرئيس الفلسطيني يدعوه فيها باسم دول الاتحاد إلى «وقف الانتفاضة وتفكيك المقاومة المسلحة والقيام بعدد من الاصلاحات السياسية والاقتصادية».

استغل اريل شارون رئيس الوزراء الاسرائيلي حادث السفينة المحملة بالأسلحة التي اعترضتها قوات بلاده البحرية في مياه البحر الأحمر الدولية يوم ٣ يناير ٢٠٠٢ وفرض شرطا جديدا للتعامل مع الرئيس عرفات، فطالب بالاضافة إلى تسليم قتلة وزير

السياحة رحبعام زئيفي باعتقال مسئولي القيادة الفلسطينية المتورطين في قضية تهريب الأسلحة فوق ظهر السفينة كارين / ايه.

اما كولين باول فانتهز الفرصة ليبلغ عرفات يوم ٢٠٠٢/١/٢٥ بمناسبة تدارس ملف منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني ان الادارة الأمريكية يمكنها ان تتخذ موقفا متشددا منه شخصيا يؤدى إلي قطع العلاقات معه ان لم «يتخذ موقفا قويا وثابتا لا رجعة فيه للسيطرة على الارهاب والرد بشفافية على تساؤلات المجتمع الدولي حول الأسلحة التي عثرت عليها اسرائيل فوق سطح السفينة كارين / ايه بالاضافة إلى احكام سيطرته على المنظمات التابعة وغير التابعة له».

من جانبه زاد الرئيس الأمريكي مؤشر الضغوط التى يتعرض لها الرئيس الفلسطيني وذلك حين طالبه بلا موارية خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده مع الملك عبد الله الثاني ملك الأردن في الأول من فبراير ٢٠٠١ «بالانضمام إلى تحالف الحرب ضد الارهاب اذا اراد ان يظل ممسكا بزمام الأمور» مؤكدا ان الاستجابة لهذا المطلب ستدل على «شفافية الموقف الفلسطيني الرسمي تجاه الارهاب وستعيد الثقة، التى ضاعت تماما عندما اكتشف العالم امر شحنة السلاح المرعبة إلى عدد من الفصائل الفلسطينية، إلى سابق عهدها».

واكد الرئيس جورج دبليو بوش الابن ان موضوع السفينة كارين / ايه لن يمر مر الكرام مما يدل على اقتناع كامل بالأدلة التى قدمها مستشارو حكومة شارون إلى الأجهزة الأمريكية المختصة، كما يدل على استعداد من جانب واشنطن للموافقة على ما يمكن ان تقترحه تل ابيب من عقوبات اذ لم يستجب الرئيس الفلسطيني للتحذير الأمريكي ربما قبل الأخير.

اثناء زيارة اريبل شارون الثالثة إلى واشنطن يوم ٨ فبراير ٢٠٠٢ سربت وسائل الاعلام الاسرائيلية ما اعتبره المراقبون الدوليون مقدمة لقرب استبدال الرمز الفلسطيني بشخصية اخرى، وذلك حين اشارت إلى ان وزير الدفاع بنيامين اليعازر سيعرض على المسئولين في الادارة الأمريكية اسماء بديلة يمكن ان تحل محله مثل احمد قريع رئيس المجلس التشريعي ومحمود عباس امين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والعقيد جبريل الرجوب رئيس الأمن الوقائي بالضفة الغربية والعقيد محمد دحلان رئيس الأمن الوقائي بالقطاع.

وبالرغم من ان كولين باول اعترف امام لجنة الميزانية بمجلس الشيوخ يوم ٢٠٠٢/٢/١٢ بوجود تيار داخل اسرائيل يطالب بالتخلص من عرفات وأقر بأن واشنطن لازالت تنظر اليه على أنه زعيم الشعب الفلسطيني، الا ان وزارته رفضت الموافقة على الاقتراح الذي تقدم به وزير خارجية اسبانيا بعد ذلك بأقل من اسبوعين «بتوفير الحرية الكافية لعرفات حتى يتمكن من القضاء على الارهاب وفق الاشتراطات التي حددت له».

كما لم يحرك البيت الأبيض ساكنا عندما طالب مجلس وزراء اسرائيل المصغر الزعيم الفلسطيني ان يتقدم اليها بطلب اذا كان يرغب في السفر خارج مقر اقامته في رام الله، وستنظر لجنة تضم وزير الدفاع في امكانية الاستجابة له!!

لم يكتف رئيس السلطة الوطنية بإدانة العملية الاستشهادية التي وقعت في وسط الحي التجاري بالقدس الغربية يوم ٢١ مارس ٢٠٠٢ مؤكدا في بيان شديد اللهجة ان مثل هذه العمليات التي توجه للمدنيين الاسرائيليين «لاتخدم نضالنا الوطني من اجل الحرية والاستقلال ورفع كابوس الاحتلال الاسرائيلي عن صدر شعبنا»، ولكنه تعهد ايضا باتخاذ الاجراءات القانونية والفورية لملاحقة المسئولين عنها وتقديمهم للعدالة. وبينما اثارت هذه الادانة وهذا التعهد غالبية الفصائل الفلسطينية، طالبه كولين باول في حديث تليفوني عقب وقوع العملية بضرورة الادلاء ببيان علني وشخصي باللغتين العربية والانجليزية يدين فيه بوضوح وبشكل مباشر لا لبس فيه العملية ومن قاموا بها ويتعهد امام العالم اجمع ان يتعقبهم ويقدمهم لمحاكمة ليست صورية وان ينفذ ضدهم الاحكام التي ستصدر عليهم في داخل سجون حقيقية».

ولم يستجب الرئيس عرفات لهذا المطلب.. فما كان من واشنطن الا ان اتهمته لأول مرة بأن ما يقوله للمجتمع الدولي باللغة الانجليزية وما يؤكده لزائريه من الشخصيات الدولية التي تتردد على مقر اقامته يختلف في احيان كثيرة عما يقوله لشعبه وللشعوب العربية بلغتهم العربية. استكمالا لاطار هذا الاتهام حرص المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية يوم ٢٠٠٢/٣/٢٨ على ايضاح امرين. الأول ان يطابق عرفات بين ما يقوله للمجتمع الدولي وما يقوله لشعبه وان تكون لغة الحديث على المستويين واضحة ومفهومه لكافة الأطراف(٣) .. الثاني ان يوضح لشعبه بجلاء كامل ان أبناءه لن يحصلوا على مايريدون بواسطة العنف وان يدعوهم بكل قوة إلى السير في طريق التفاوض الذي سيحقق لهم ما يهدفون اليه.

انتهز اريل شارون فرصة التنصل من نتائج المذبحة التي قامت بها قواته ضد مقر عناصر الأمن الوقائي ببلدة نتيونيا القريبة من رام الله مما ادى إلى استشهاد ٣١ منهم واعلن ان عرفات اذا غادر مقره فلن يعود اليه اما رئيس الأركان الجنرال شاؤول موفاز فطالب بطرده دون الانتظار لمغادرته مقره طواعية.

وبدلا من ان تشجب الادارة الأمريكية هذه الدعاوي اتهم الرئيس الأمريكي يوم ٥ ابريل ٢٠٠٢ رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بانه «خان آمال شعبه واضاع عليه فرصة تاريخية بعدم قبول المقترحات التي عرضها عليه ايهود باراك برعاية الرئيس السابق بيل كلينتون»، وقال في مقابلة مع محطة تليفزيون I.T.V. البريطانية في نفس اليوم «عرفات لم يعرف كيف يكسب ثقة واشنطن فقد تعهد في اوسلو بمحاربة الارهاب ولم يفعل وفي اللحظة التي اعتقدنا اننا سنحقق وقفا لاطلاق النار قام بتصدير العمليات الانتحارية إلى داخل اسرائيل وقبل شهرين كان لدينا امل كبير في وقف التصعيد ففوجئنا به يأمر بإحضار شحنة اسلحة من ايران».

وعندما اعلنت وزارة الخارجية في نفس اليوم ان الوزير كولين باول سيتوجه إلى المنطقة في محاولة جديدة لوقف العنف المتصاعد بين الجانبين حرصت على القول ان اتصالاته مع الجانب الفلسطيني لن تقتصر على عرفات فقط بل ستمتد إلى غيره من المسئولين «لانه ليس القائد الفلسطيني الوحيد الذي نتكلم معه».

وهكذا انتقل التلويح بالبحث عن بدائل للزعيم الفلسطيني إلى اتخاذ خطوات عملية قد تساهم بشكل فاعل في اجباره على اتخاذ موقف مؤثر وجاد لمواجهة الفصائل الفلسطينية التي لا تزال تؤمن بالكفاح المسلح الذي تراه كل من واشنطن وتل أبيب ارهابا!!

للتخفيف من انعكاسات سكوتها ازاء المذبحة التي قامت بها القوات المسلحة الاسرائيلية ضد مخيم جنين في اوائل شهر ابريل ٢٠٠٢، اعلن البيت الأبيض ان الاجتماع الذي عقده الرئيس جورج دبليو بوش الابن في منتجع كامب ديفيد يوم ٢١ ابريل ٢٠٠٢ مع اقطاب ادارته تمخض عن «حتمية دمج الخطوات الأمنية مع الخطوات السياسية التي حددتها توصيات ميتشل وخطة تنيت، ومواصلة التمسك بالرئيس عرفات كزعيم للشعب الفلسطيني».

لم تؤد الخطوات التي اتخذها الرئيس الفلسطيني إلى خفض العنف وتهميش النضال المسلح إلى المستوى الذي ترغب فيه الادارة الأمريكية بسبب استمرار الاعمال العدوانية الاسرائيلية، فما كان من الرئيس الأمريكي الا ان دعا الشعب الفلسطيني يوم ٢٦ يونية ٢٠٠٢ «إلى تغيير قياداته واختيار مسئولين جدد أيديهم ليست ملوثة بالارهاب».

وتمسك الرئيس الأمريكي بمطالب التغيير التي اعلن عنها حتى بعد ان دعا الرئيس ياسر عرفات إلى اجراء انتخابات تشريعية في الضفة وغزة بين يومي ١٠ و٢٠ يناير ٢٠٠٣ مطالبا المجتمع الدولي باحترام وحماية حق شعبه في اختيار ممثليه بكل حرية، وهدد بقطع المساعدات عن الفلسطينيين «ان لم يستجيبوا لمبررات التغيير لان الوضع الحالي غير مقبول ولايمكن ان نقدم مساعدات إلى قيادات لا تتمتع بالشفافية». ورد معلقا على الدعوة إلى الانتخابات التي طرحها عرفات « من حق الشعب الفلسطيني ان يختار من

يريد، ومن حقنا نحن ايضا ان نقول ان انتخابهم لاشخاص غير جادين في توجهاتهم السلمية سيعوق مسيرتنا التي نسعى اليها لتحقيق سلام في المنطقة».

لم يكتف الرئيس جورج دبليو بوش الابن بمطالبة الشعب الفلسطيني باختيار قيادات جديدة، بل طلب من قادة الدول الأوروبية الامتناع عن تقديم المعونات التي تعهدوا بها للسلطة الوطنية لاعادة بناء بنيتها التحتية حتى يستجيب عرفات لدعوة اجراء اصلاحات شاملة على كافة المستويات داخل السلطة الوطنية التى يتولى رئاستها. وهكذا تحولت هذه المطالب التى كان يركز عليها الطرفان الاسرائيلي والأمريكي من اطارها الثنائي إلى مستوى عالمي على يد واشنطن عندما بدأت تحرض اصدقاؤها وحلفاءها الأوروبيين على السير في نفس الطريق الذي يحقق في نهاية الامر المطالب الاسرائيلية.

وحتى عندما اعلن الرئيس ياسر عرفات امام المجلس التشريعي بمناسبة ذكرى النكبة في ١٥ مايو ٢٠٠٢ عن الحاجة إلى اعادة النظر في كافة التشكيلات الادارية والوزارية والأمنية في ضوء ما ظهر من قصور وتطبيقا لمبدأ الفصل بين السلطات، لم تر واشنطن في دعوته سوى منطلقات نظرية تفتقر إلى آلية التنفيذ والاطار الزمني، وهو نفس ما اعلنه ارييل شارون بعد ان وافق أغلبية اعضاء الكنيست على اقتراح بعدم بدء المفاوضات السياسية مع الجانب الفلسطيني الا بعد ان يتوقف الارهاب وتنتهي اسباب التحريض عليه وبعد ان تبدأ الاصلاحات الفلسطينية الجادة على كافة المستويات.

استجابة للضغوط الأمريكية والدولية استحدثت السلطة الوطنية الفلسطينية منصب رئيس لمجلس وزرائها اختير له محمود عباس ابو مازن الذي وعد بوضع مخطط لفصل الأجهزة الأمنية بعيدا عن نفوذ ياسر عرفات وتقليص عددها إلى اقصى حد، وبالرغم من ترحيب واشنطن به واستقبالها له الا ان مطالب تسريع وتيرة الاصلاحات والفصل بين السلطات واستمرار المناورات الاسرائيلية الرامية للحصول على كل شيء دون تقديم مقابل دفعته إلى الاستقالة.

حرص الرئيس ياسر عرفات فور قبوله استقالة اول رئيس وزراء فلسطيني على استعادة علاقته بالأجهزة الأمنية كما كانت قبل تكليفه بها مما دفع البيت الأبيض إلى القول بأنه (عرفات) لم يكن صادقا فيما تعهد به وإلى تحذير رئيس الوزراء الجديد قريع من عدم التهاون في الامساك بسلطاته كاملة، ويبدو ان هذا الاصرار من جانبه هو الذي عطل طويلا تشكيله الوزارة التي تقلصت بسبب الاعتداءات الاسرائيلية من وزارة كاملة النصاب إلى وزارة طوارئ.

لم تتوقف العمليات النضالية بسبب الاستفزازات اليومية التي تقوم بها القوات العسكرية الاسرائيلية في كامل الضفة والقطاع ولم تفلح سياسات التطويق والحصار والهدم والتشريد والابعاد والاعتقال في توفير المستوى المطلوب من الامن والاستقرار للشعب الإسرائيلي، كما لم تتواصل فترتا الهدنة التي سعت اطراف كثيرة إلى اقرارها بين الطرفين بسبب عدم حيدة الجانب الأمريكي الذي لم يبد تعاطفا ولو في ادنى مستوياته لحق الشعب الفلسطيني في الكفاح من اجل الاستقلال.

ومع فشل مبادرتي الهدنة التي قبلتها بعض الفصائل الفلسطينية على مضض وتوالى العمليات الاستشهادية داخل الخط الأخضر اعلنت الحكومة الاسرائيلية على الملأ انها ستقوم بتصفية ياسر عرفات جسديا، وبالرغم من ان البيت الأبيض اعلن اعتراضه على هذا المبدأ الا ان الادارة الأمريكية لم تبذل أي جهد على أي مستوى لتقديم الدعم العملي للرئيس الفلسطيني لكي ينفذ «المطلوب منه» سواء لوقف العنف نهائيا او للقيام بعدد من الاصلاحات السياسية والاقتصادية.. حتى على مستوى مجلس الامن لازال المندوب الأمريكي يستخدم حق الفيتو اعتراضا على اي قرار يدين السياسات الاسرائيلية رغم انها على ثقة تامة بانها لن تلتزم به مهما كانت درجة ادانته.

٣- اعتبار كل عمل نضالي تحريري عملا ارهابيا اتساقا مع الدعاوي التي تروج لها اسرائيل..

تبنت واشنطن قبل ان يقع حادث ١١ سبتمبر المشئوم فوق اراضيها ويروع من امن شعبها مبدأ ان

العمل النضالي الفلسطيني عمل ارهابي وفي المقابل رفضت الدعاوي التي تتهم دولة اسرائيل بالارهاب، ففي حين ادان ويليام بيرنز «العمل الارهابي الذي اودى بحياة رحبعام زئيفي وزير السياحة الاسرائيلي(٤)» وقدم تعازيه إلى شعب اسرائيل وحكومته واسرة الضحية لم يعرب عن موقف مماثل عندما قامت قوات هذا الشعب يوم ٢٠٠١/٨/٢٧ باغتيال ابو علي مصطفى الأمين العام السابق للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين!!

جاء أول تصريح متشدد لمسئول امريكي حول العمليات الاستشهادية على لسان بول وولفويتز نائب وزير الدفاع الأمريكي الذي قال في مقابلة تليفزيونية بثتها قناة .M.B.C العربية يوم ٢٠٠١/١٢/٦ ردا على سؤال لمقدم البرنامج ما اذا كان يفرق بين الارهاب والقتل من اجل تحرير بلده «اعتقد ان القتل المتعمد للمدنيين الابرياء بغرض احداث تأثير سياسي ليس له مبرر اطلاقا، وانا افهم الدفاع عن النفس وافهم حروب التحرير واقدر ان الناس ممكن ان يصبحوا عاطفيين جدا ويقاتلوا ويموتوا من اجل قضايا وطنية.. الأمريكيون اليوم يقاتلون ويموتون دفاعا عن بلدهم، ولكني في نفس الوقت اعتقد ان قتل النساء والأطفال والرجال الأبرياء بصورة متعمدة لمجرد تأكيد نقطة سياسية هو امر غير مقبول بالمرة».

وعندما طلب منه مقدم البرنامج التعليق على ما يوصف بانه ارهاب دولة اسرائيل التي تستخدم في ردها على انتفاضة الشعب الفلسطيني اسلحة قواتها المسلحة إلى جانب اسلوب الاغتيالات رد قائلا «من المهم جدا عندما يستعمل شخص القوة ان يكون حريصا على التمييز إلى اقصى درجة ممكنة بين الأشخاص الأبرياء وهؤلاء الذين يقاتلونه».

اما عندما تقتل اسرائيل مدنيين اثناء بحثها كما تدعي حكومتها بانهم الكوادر النضالية التي ارتكبت حوادث ضد شعبها او عندما تقوم بعمليات اغتيال مخطط لها مسبقا سواء عن طريق القناصة او بوسائل التفجير عن بعد كما يحدث كل يوم، فلا يسمع العالم من الجانب الأمريكي الا وصفا لحالات القلق التي تنتاب مسئوليه ومطالبتهم للطرف الاسرائيلي بتوخي الحذر والحرص على ضبط النفس «حتى لا تتعرض ارواح مدنيين لا ذنب لهم للخطر»!! ازاء التصعيد الاسرائيلي إلى مستويات غير مسبوقة شهد بها العالم ما عدا امريكا.. الح نبيل شعث اثناء مقابلة له مع كولين باول يوم ٢٠٠١/١١/٨ على الحاجة إلى توفير مراقبين دوليين حتى لو كانوا تابعين لامريكا فقط او لعدد من حلفائها للتواجد بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي كوسيلة فعالة لخفض حدة ومستويات العنف ولمراقبة ما يجري على الأرض بينهما، الا ان وزير الخارجية الأمريكية رفض هذا المطلب «ما لم توافق عليه حكومة اسرائيل» الامر الذي لم يتحقق إلى يومنا هذا.

وفي الوقت الذي حض فيه ريتشارد باوتشر الناطق الرسمي باسم الخارجية الأمريكية يوم ٢٠٠١/١١/٢٦ الدول العربية وبالذات مصر والسعودية على الاستجابة لاقتراح الدبلوماسي الأمريكي السابق مارتن انديك «بوقف التحريض الذي يمارسونه ضد اسرائيل وشعبها» كرر ضرورة ان تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بوقف الهجمات المروعة التي يتعرض لها الاسرائيليون واعتقال الارهابيين الذين يقفون حجر عثرة في طريق مبادرات السلام التي تسعى اليها واشنطن.

ادلى الرئيس الأمريكي بدلوه في الأول من ديسمبر ٢٠٠١ عندما عبر في بيان رئاسي لصديقه اريل شارون وللشعب الاسرائيلي عن حالة «الحزن والفزع التي انتابته» بعد ابلاغه بالعملية الاستشهادية التي اسفرت عن مقتل ١٠ اسرائيليين وجرح حوالي ١٨٠(٥) ووصفها بانها «تعد من اعمال القتل المتعمد التي لايمكن لأي شخص ذي ضمير حي ان يتحملها ولايمكن لأي قضية ان تبررها»، وبذلك اسقط ان للقضية الفلسطينية الحق في ممارسة أي نوع من أنواع النضال الموجه في المقام الأول إلى الدولة العنصرية التي تحتل اراضي ابنائها واعلن رفض ادارته التام لأي تبرير يطرحونه لتعزيز حقهم المشروع في مقاومة المحتل.

وعلى نفس المنوال سار وزير خارجيته حيث اصدر بيانا شجب فيه العمليات التي شهدتها مدينة القدس خلال شهر يناير ٢٠٠٢ واوضح بجلاء «دعم امريكا الثابت لاسرائيل ضد الارهاب المؤسس على التعاون الاستراتيجي بين البلدين في هذا الميدان. في نفس الوقت لم تلق الادارة الأمريكية بالا إلى المجهودات التي تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية للتقليل من حجم هذه العمليات بالاستجابة لبعض مقترحاتها أو بالضغط مثلا على حكومة شارون بإعلان موقف متشدد تجاه سياساتها الاستيطانية او العمل مع أوروبا لوقف سياسات تمزيق اراضي الضفة بمواصلة بناء الجدار العنصري الفاصل بين الجانبين.

وانتهز كولين باول فرصة اللقاء الذي اجرته معه شبكة اخبار .C.B.S ووصف الحادث الذي شهدته مدينة حيفا(٦) بأنه «هجمة دنيئة» واضاف انها «عمل اجرامي موجه مباشرة إلى الرئيس عرفات يفضح قدرته على ادارة الأراضي التي تقع تحت سلطته وطالبه بالعمل فورا وبمساعدة أمريكية لو أراد «على تفكيك البنية التحتية للارهاب». هذا في الوقت الذي اجمعت فيه كافة التقارير السياسية والاعلامية على ان هذه العملية جاءت كرد فعل لعملية الاغتيال التي تعرض لها قبل ايام معدودة رائد كرامي قائد كتائب القسام واربعة آخرون من قادتها.. التي لم يشجبها أي مسئول أمريكي!!

وبذلك تقدمت الادارة الأمريكية خطوة إلى الامام في مخطط تجريم العمل النضالي الفلسطيني، فلم يعد كافيا لديها ان يتم القاء القبض على الفاعلين وانما يجب القضاء كلية على المنظمات التي ينتمون اليها حتى لو اقتضى الامر الاستعانة بقوة امريكية متخصصة، لان هذه الكيانات الارهابية لا تعطل فقط مساعي السلام وانما تقوض أمن وسلامة اسرائيل وتهدد أيضا مصداقية السلطة الوطنية.

من هذا المنطلق أصر وزير الخارجية الأمريكية على عدم ممارسة أى ضغوط على اسرائيل لدفعها إلي تخفيف قبضتها ضد الشعب الفلسطيني وفك حصارها لرئيس سلطته الوطنية حيث اعلن يوم ٢٠٠٢/٢/١٢ امام لجنة الميزانية بمجلس الشيوخ «لايمكن ان نستخدم القروض التي نقدمها لها لاجبارها على اتخاذ نهج يقرب الطرفين إلى طريق السلام لأن شعبها يتعرض كل يوم لهجمات ارهابية»، ووصف الأداء الفلسطيني الأمني بأنه «لا يرقى إلى مستوى المسئولية».

وفي الوقت الذي كانت معارك التطهير العرقي التي تقوم بها القوات الاسرائيلية تضع لمساتها الأخيرة على انقاض مخيم جنين والتى اسفرت عن مقتل حوالي ٢٠٠ فلسطيني خلال فترة حصار امتدت حوالي عشرة أيام (٢٩ مارس / ١٠ ابريل)، لم يسمع العالم من الادارة الأمريكية سوى توسلات عديمة الجدوى تطالب اسرائيل بسحب قواتها. وعندما صدر قرار بتشكيل لجنة تقصى حقائق دولية للتعرف على ما جرى في المخيم الفلسطيني المنكوب، ايدت واشنطن اسرائيل في قرار عدم تعاملها مع اعضائها كما ايدتها في تحويل مهمة اللجنة من التقصى إلى عملية مائعة للتعرف على ما جرى مما جعل تقريرها الذى صدر بعد عدة أسابيع يأتي بلا لون حيث ادان الجانب الفلسطيني بسبب مقاومته للاحتلال والحصار والتجويع والقتل والترويع.

تواصلت التوجهات الأمريكية تجاه النضال الفلسطيني التحرري وفق هذا النهج الذي يعتبر كفاح كوادره «ارهابا يجب وقفه ومحاربته واعتقال ومحاكمة مرتكبيه» ويحرض على تفكيك بنيته الظاهرة والباطنة ويطالب بجهد مكثف لرؤية نتائجه الفورية، بلا هوادة وباصرار جامد لا يلين رغم المؤشرات التي تؤكد ان الطريق نحو هذا الهدف محفوف بكل أنواع المخاطر. ولازالت واشنطن مصممة على وقف كافة اشكال النضال التحرري التي تقوم بها مختلف الفصائل الفلسطينية مرة من منطلق انها لا تخدم مبادرات السلام التى تسعى إلى اقرارها بين الطرفين بالرغم من أنها تغض الطرف عما تقوم به القوات المسلحة الاسرائيلية على مدار الساعة ضد الشعب الفلسطيني بكافة شرائحه ويعده العالم اكثر تعطيلا لمسيرة السلام.. ومرة اخرى لانها توجه إلى مدنيين من الاسرائيليين الابرياء وترفض في نفس

الوقت استخدام نفس المنظار لشجب ما يعاني منه آلاف المدنيين الابرياء من أبناء الشعب الفلسطيني في حياتهم اليومية بسبب سياسات الحصار والتجويع.. ومرة ثالثة لان ما تقوم به العناصر المتطرفة الارهابية من الفلسطينيين تضر ضررا بالغا ببقية الشعب الفلسطيني وبرئيس سلطته الوطنية، وتنسى ان سياسة فرق تسد لم تحقق لها نتائج ملموسة حتى الآن.

٤- وضع المنظمات الفلسطينية الاسلامية على لائحة الارهاب..

لم تكن الادارة الامريكية في يوم من الأيام من انصار المنظمات الاسلامية خاصة الجهادية منها الا بقدر ما تحققه هذه «المناصرة» من نتائج، ولكنها كانت دوما ضدها في ضوء ما تقنعها به الحكومات الاسرائيلية من اباطيل وافتراءات وما تدسه على أجهزتها الأمنية من تقارير.

في حوار اجرته شبكة اخبار C.B.S. الامريكية مع كولين باول يوم ٢٠٠١/١٢/٢ نفى المسئول الكبير علمه بوجود صلة بين منظمة حماس الفلسطينية وتنظيم القاعدة الذى تحاربه قوات التحالف في افغانستان بقيادة واشنطن، ولكنه اشار اليها في ذات الوقت باعتبارها كيانا «مثيرا للازعاج يتبنى انشطة ارهابية تتعارض مع المثل الأخلاقية والمبادئ الانسانية» وخاصة ان القضية التي تدافع عنها في رأيه «لاتبرر القيام بمثل هذه العمليات».

اتكأ فيليب ريكر المتحدث الرسمي بالوكالة باسم الخارجية الامريكية على هذا التصريح ونصح الرئيس عرفات في اليوم التالي «بالاصغاء إلى المقترحات التي يعرضها عليه الجنرال زيني والتى تتضمن اجتثاث منظمتي حماس والجهاد من الجذور وتدمير بنيتهما التحتية وتجفيف منابعهما البشرية والمادية والمعنوية».

قبل ان يعمل ياسر عرفات بهذه النصائح، اعلن الرئيس جورج دبليو بوش الابن يوم ٢٠٠١/١٢/٤ في مؤتمر صحفي كان يقف فيه إلى جانبه كل من وزير المالية بول اونيل ووزير العدل جون آشكروفت عن قراره الرئاسي بتجميد ارصدة ثلاث مؤسسات فلسطينية لانها تستخدم اموالها في دعم منظمة حماس الارهابية، هي: مؤسسة الأراضي المقدسة الفلسطينية ومقرها مدينة ريتشاردسون بولاية تكساس(٧) وبنكان تجاريان همنا بنك الاقصى وبنك بيت المال. قال الرئيس الأمريكي في بيانه «الرسالة التي نبعث بها في ضوء ما اتخذناه اليوم من اجراءات هي ان اولئك الذين يتعاملون مع الارهاب وفق اساليب التجارة لن يكون في مقدورهم بعد اليوم القيام بهذا العمل مع الولايات المتحدة أو من داخلها مع أي مكان في العالم».

وشرح الرئيس الأمريكي مبررات هذا الاجراء قائلا: «ان حماس جماعة متطرفة تدعو إلى تدمير دولة اسرائيل تدميرا كاملا وهي احدى المنظمات الارهابية الاشد فتكا في العالم، خاصة بعد ان اعلنت مسئوليتها عن الهجمات الارهابية التي وقعت مؤخرا داخل اسرائيل منذ بضعة أيام وراح ضحيتها ٦٢ بريئا وجرح اكثر من ٢٢٠ شخصا.. وهذه المنظمة مسئولة ايضا عن قتل المئات من الاسرائيليين خلال السنوات الماضية كما تسببت في مقتل امريكيين ضمن قتلى الحادث الارهابي الذي تعرضت له الجامعة العبرية».

اما بول اونيل وزير المالية فقال «سبق ان اعلنا منذ حادث ١١ سبتمبر المشئوم اننا سنلاحق ارصدة الارهابيين في كل مكان، ولقد وجدنا ان منظمة حماس ازهقت ارواح الكثيرين وتفاخرت بمسئوليتها عن اعمال شريرة كان آخرها الهجمات التي روعت المجتمع الاسرائيلي منذ أيام.. لقد اتضح لنا في ضوء العديد من البراهين ان هذه المنظمة ارهابية ذات بعد عالمي»(٨).

وقال جون آشكروفت وزير العدل «اجراء التجميد قانوني ويتسق مع حرب امريكا ضد الارهاب العالمي وصدر ضد منظمة تقوم باعمال عنف تقوض عملية السلام في الشرق الاوسط، وبهذه الرسالة نؤكد ان الولايات المتحدة لن تستخدم بعد الآن كميدان لتمويل الجماعات التي تناهض السلام»(٩).

وجاء في بيان الحقائق الذي اصدره البيت الأبيض في نفس اليوم «منظمة حماس تعتنق أيديولوجية

اسلامية متطرفة تدعو إلى تدمير اسرائيل كلية، وقد اعلنت مسئوليتها عن الهجمات الانتحارية التي وقعت داخل حدود هذه الدولة منذ يومين وأدت إلى مقتل ٢٦ شخصا كما شاركت في مقتل امريكيين من قبل».

واشار البيان إلى سابقة تصنيف حماس بوصفها منظمة ارهابية بمقتضى امر رئاسي ثم وفق نصوص قانون مكافحة الارهاب «لانها تتبع برنامجا يقوم على اشاعة الرعب والارهاب بين سكان اسرائيل المدنيين كما انها تستخدم برامجها الخيرية لتحسين صورتها ولاكساب نفسها سمعة طيبة على المستويين الداخلي والخارجي».

على النقيض من الصورة السوداوية التى اشتمل عليها البيان الرئاسي، اشاد المتحدث الرسمي بالوكالة باسم الخارجية الأمريكية يوم ٢٠٠١/١٢/٥ بالجهد الذي تقوم به اسرائيل في مجال محاربة الارهاب وقال «انها تكرس امكاناتها في هذا الخصوص كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول العالم المتحضر الذي يساهم في القيام بحرب ضد العمليات غير الانسانية».

لم تكتف قوى الضغط الأمريكية التى تعمل لصالح اسرائيل بقرار وضع منظمة حماس على قائمة الارهاب بل سعت إلى ضم منظمة التحرير الفلسطينية اليهما بهدف اغلاق مكتبها بواشنطن وغيرها من المدن الأمريكية مما سيؤدي حتما إلى حرمان السلطة الوطنية من المعونات المالية والقروض التي تقدم اليها.. فقبل نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠١ طلب احد اعضاء الكونجرس ان تقوم وزارة الخارجية بتصنيف منظمة التحرير الفلسطينية «كمنظمة ارهابية»، ورغم ان البيت الأبيض نجح في تأجيل هذا القرار الا ان كولين باول انتهز اول فرصة سنحت امامه وذكر الرئيس ياسر عرفات ان جميع الخيارات مطروحة «ان لم يتخذ اجراء قويا وثابتا ولا رجعة فيه للسيطرة على الارهاب» بما في ذلك قطع العلاقات مع السلطة التي يمثلها.

في ٢١ مارس ٢٠٠٢ جاء الدور على حركة الجهاد الاسلامي الفلسطينية حيث اعلن سكرتير عام وزارة الخارجية الأمريكية وضعها على لائحة الارهاب بعد ان اعلنت سرايا القدس / الجناح العسكري للحركة مسئوليتها عن العملية الاستشهادية التي قام بها احد كوادرها في قلب المنطقة التجارية بوسط القدس الغربية والتي ادت إلى مقتل ثلاثة اسرائيليين وجرح حوالي ٦٨ آخرين.

تجلت على الملأ نتائج التنسيق السري والعلني بين الأجهزة المالية والأمنية الاسرائيلية من ناحية ونظيراتها الأمريكية من ناحية اخرى لقطع الطريق على مصادر التمويل المالي التى تتغذى منها منظمة حماس وحركة الجهاد، حين اعلن آفي ديختر رئيس المخابرات العامة الاسرائيلية (الشاباك) يوم ٢٣ يونية ٢٠٠٣ عن اغلاق مكاتب تابعة لهما تعمل في مجال انشطة تقوم على الاغاثة بحجة أنها «تقوم بتجنيد الانتحاريين وتتكفل بمعيشة عائلاتهم بعد قيامهم بالعمليات الارهابية داخل اسرائيل» كما اعلن عن اقفال حسابات عدة «يشتبه في مصادر تمويلها كما يشتبه في اوجه نفقاتها».

اما التنسيق بين الأجهزة الأمنية الاسرائيلية والأمريكية من ناحية والأوروبية من ناحية أخرى، فقد أتى بأفضل ثماره عندما اعلن اتحاد الدول الأوروبية انه سيبدأ تطبيق اجراءات حظر فعالة على الجناح السياسي لمنظمة حماس اعتبارا من يوم ٨ سبتمبر ٢٠٠٣ بعد ان طبقه بنجاح ملحوظ على جناحها العسكري منذ حوالي عام. وقال البيان الذي اعلن هذه الخطوة «كان للعملية الارهابية(١٠) التي قامت بها المنظمة يوم ٢٠٠٣/٨/١٩ ولم يكن لها أي مبرر وأدت إلى مقتل ٢٠ شخصا من الابرياء في قلب القدس الغربية، تأثير بشع ومدمر على عملية السلام في الشرق الأوسط».

ترتب على تفعيل هذا القرار اغلاق وتجميد انشطة الكثير من الجمعيات الخيرية الفلسطينية التي تعمل في مجال جمع التبرعات لعدد من المشاريع الأهلية المقامة في الضفة وغزة والتي يستفيد منها الآلاف من الفقراء والعاطلين والأرامل واليتامى، اما بسبب علاقتها المباشرة بالمنظمة أو لشبهة علاقتها بها.

اما وزارة الخارجية فتوجت مواقفها التعسفية ضد الحركات الاسلامية في الشرق الأوسط باعلان خمسة منها يوم ٢/١٠/٢٠٠٣ على قائمة المنظمات الارهابية على مستوي العالم والتي تضم ٢٥ منظمة غالبيتها تنتمي إلى كيانات شرق أوسطية واسلامية هي: حركة حماس ومنظمة الجهاد الاسلامي وجبهة التحرير الفلسطينية (فصيل ابو عباس) والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وكتائب شهداء الاقصى!!

الخاتمة :

في موازاة هذا الموقف الذي تتخذه دولة الهيمنة الكبرى على مستوى العالم من كفاح الشعب الفلسطيني الشرعي للخلاص من الاستعمار الاسرائيلي والعيش حرا داخل حدود دولته المستقلة، تبنت الادارة الأمريكية استراتيجية تهدف إلى دعم المخطط العدواني الاسرائيلي إلى ما لانهاية!! عبر المرتكزات الآتية:

١- اعلان التأييد التام لعملياتها العسكرية والاحتلالية أيا كانت مبرراتها ومهما بلغت الاضرار التي تنجم عنها، ويمتد هذا التأييد إلى تصديق الادعاءات الاسرائيلية التي تصور للعالم عدم رغبتها في البقاء طويلا في أراضي السلطة التي تدخلها بعد أن تنهي مهماتها القتالية الرامية إلى اعادة الاستقرار والأمن إلى المنطقة.

٢- الترويج لحقها في الدفاع عن النفس باعتبار أن ما يقوم به الطرف الفلسطيني الذي تحتل اسرائيل ارضه وتغتصب ثرواته وتقتل ابناءه من عمليات نضالية يعد اعتداء على الدولة المحتلة وشعبها، من حقها «كدولة ذات سيادة» ان تتعامل معه بكل ما تملك من وسائل قتالية.

٣- الصمت حيال المجازر التي ترتكبها بها ضد ابناء الشعب الفلسطيني حتى لو كانت جماعية كما حدث بعد انتهاء مذبحة مخيم جنين يوم ١١ ابريل ٢٠٠٢ والتي راح ضحيتها حوالي ٢٠٠ شهيد من كوادر الكفاح الفلسطيني، فبدلا من ان يصدر البيت الأبيض بيانا يدين فيه الاعمال الاجرامية التي اقدمت عليها قواتها بين صفوف المدنيين طالب الرئيس الأمريكي الجانب الفلسطيني في خطاب القاه يوم ١٧ ابريل ٢٠٠٢ بمعهد فرجينيا العسكري ان يترجموا اقوالهم التي تشجب الارهاب إلى اعمال ملموسة وذات تأثير ايجابي على مسيرة السلام.

٤- تسخير قدراتها في داخل مجلس الأمن لوقف أي قرار دولي يدين اعمالها.. والأداء الأمريكي في هذا الخصوص لا حصر له، لكن أشهره على مستوى الملف الذي بين ايدينا هو موقف واشنطن المتأرجح حيال المطالبة باجراء تحقيق دولي لإيضاح حقيقة ما جرى فوق أرض مخيم جنين!! ففي الوقت الذي ايد فيه الرئيس الأمريكي هذا المطلب اصر مندوب بلاده في مجلس الأمن على سحب مشروع القرار الذي تقدمت به الحكومة السورية يوم ١٨ ابريل رغم توافقه مع الدعوة الأمريكية حتى تنتهي الاتصالات التي كانت قائمة وقتذاك بين كل من واشنطن وتل أبيب، وعندما توصل الطرفان إلى اتفاق تحول الموقف الأمريكي إلى «اذا كان ولابد من استصدار قرار من مجلس الأمن فلينص على تشكيل لجنة لتقصى الحقائق حول الأفعال وردود الأفعال التى ارتكبها الطرفان».

هذه المرتكزات الواضحة الصريحة التي تتبناها السياسة الأمريكية تقول للعالم أجمع «اسرائيل الصديق الاستراتيجي لا يصح ايذاء مشاعره خاصة وهو يقف في نفس الخندق محاربا بجسارة الارهاب الذي تتعقب اشكاله المختلفة في بقاع كثيرة من العالم.. وكل دعاواه مقبولة بلا مناقشة أو تمحيص حتى لو كان الآخرون يرون ما لا نراه.. وكل مطالبه مجابة سواء كانت مادية او معنوية او تسخيرا لادوات الشرعية الدولية»..

الهوامش

(١) صرح الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في السابع من يناير ٢٠٠٠ امام حشد من اليهود في نيويورك بانه لن يكون هناك حل حقيقي للنزاع في الشرق الأوسط الا عن طريق اقامة دولة فلسطينية قادرة على التكيف مع متطلبات الأمن الاسرائيلي وحقائق الديموجرافية التي تحكم العلاقة بين الطرفين.

(٢) تناقلت وكالات الانباء يوم ١٨ يناير ٢٠٠٢ موضوع هذه المبادرة التي طرحها الأمير عبد الله ولي العهد السعودي، ضمن حديث له مع الصحفي الأمريكي ذائع الصيت توماس فريدمان الذي كان يحضر مأدبة غداء في الرياض، داعيا من خلالها إلى اعتراف عربي باسرائيل مقابل انسحابها من كامل الأراضي العربية إلى حدود يونية ٦٧ تمهيدا لقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

(٣) قال الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر رئيس مجلس ادارة مركز كارتر المتخصص في دعم السلام في مقال له بصحيفة نيويورك تايمز يوم ٢١ ابريل ٢٠٠٢ «انتقادات السيد عرفات للعنف خالية من المضمون وبلا جدوى حيث اعتاد على اطلاقها باللغة الانجليزية فقط وبأسلوب ليست فيه جدية».

(٤) تمت العملية يوم ٢٠٠١/١٠/١٧ امام احدى غرف فندق حياة / ريجينسي بالقدس الغربية التى كان ينزل بها الوزير الاسرائيلي حيث اطلقت تجاهه ثلاث طلقات من مسدس كاتم للصوت، واعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسئوليتها عن الحادث.

(٥) فجر فلسطينيان نفسيهما مساء الأول من ديسمبر ٢٠٠١ بوسط مدينة القدس الغربية في منطقة تغص بالمطاعم والمقاهي، كما انفجرت بعد وقت قصير من وقوع العمليتين سيارة مفخخة كانت تقف في مكان قريب من الحادث.

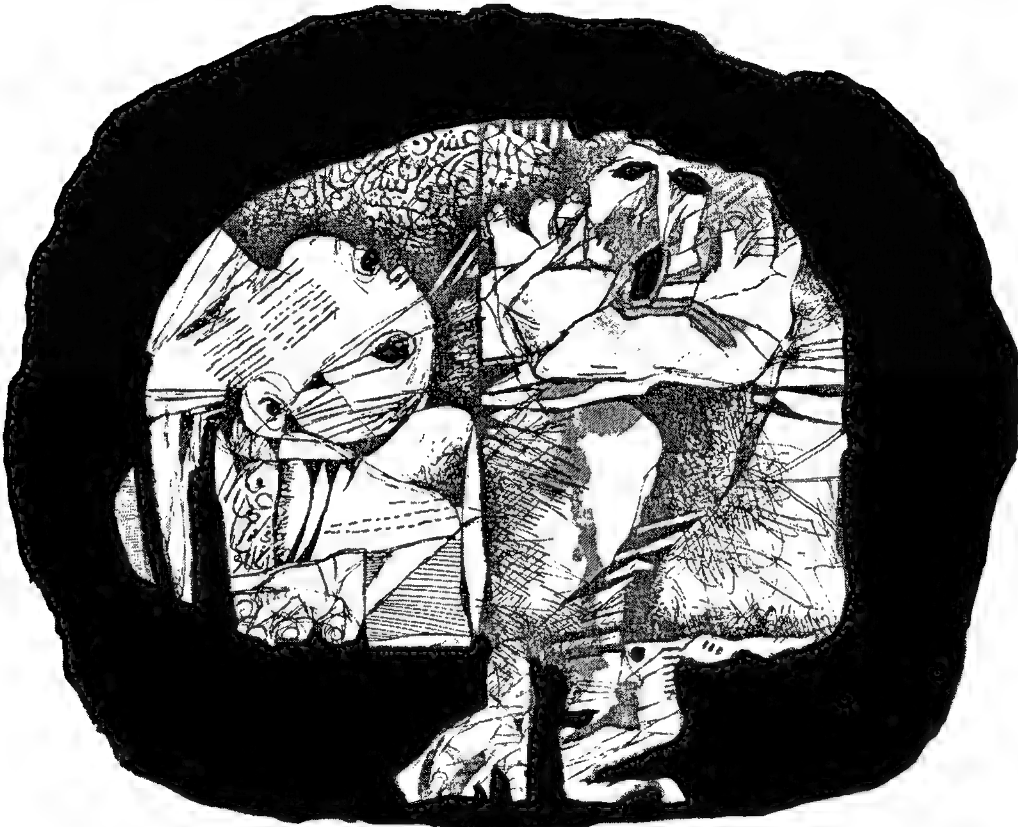
(٦) جرت يوم ٢٠٠٢/١/٢٢ عملية تبادل لإطلاق النار اصيب خلالها ٣٠ اسرائيليا بجراح، وصفها المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بأنها عملية ارهابية لا يمكن القبول بمبرراتها لانها تؤدي إلى مقتل مدنيين ابرياء.

(٧) اعلن عن قيامها في كاليفورنيا باسم صندوق الأرض المحتلة باعتبارها مؤسسة خيرية معفاة من الضرائب وليست جمعية دينية، وفي عام ٩٢ تحولت إلى مؤسسة الأرض المحتلة وانتقلت إلى مدينة ريتشاردسون بتكساس وحققت توسعا ملحوظا حيث اصبحت لها مكاتب في كل من كاليفورنيا ونيوجرسي والينوي.

(٨) يقصد انفجار العبوة الناسفة التي وضعت في كافيتريا بالجامعة العبرية وأدت يوم ٢٠٠١/٨/١ إلى مقتل اشخاص وجرح حوالي ٨٦ معظمهم من الطلاب.

(٩) تقول الشهادات القضائية التي نشرت في الصحف ان موسى ابو مرزوق وصف مؤسسة الأرض المقدسة في التحقيقات التي أجرتها معه وزارة العدل الأمريكية بانها ارهابية وانها الكيان الرسمي الذي يقوم بجمع الأموال لحساب منظمة حماس داخل امريكا.

(١٠) وقعت العملية الاستشهادية بعد ان فجر فلسطيني نفسه داخل سيارة لنقل الركاب كانت تسير في شارع بارليف بحي النبي صمويل، وقد تبنت منظمة حماس وحركة الجهاد الاسلامي المسئولية عنها.



«القصور الذاتي في حركة التاريخ»

١- مدخل نظري

الأستاذ المهندس/ علي نجيب(*)

تعريف «القصور الذاتي»: يعني تعبير القصور الذاتي ببساطة أنه إذا كنت تجري وتعثرت في حجرة فإن قدمك تقف ولكن يظل جسمك منطلقاً حتى تسقط على الأرض.

بالطبع توجد شروح في علم الميكانيكا للقصور الذاتي وإنما المفهوم العام هو أن الحركة التى تصيبها عثرة تظل منطلقة إلى أن تقع أو تسقط وهذا مفهوم مبسط جداً.

قبل الحديث عن القصور الذاتي أحب أن أقول أنني لا أطرح نظرية ولا أطرح علماً يقيناً حيث إن رأيي في العلم عموماً أنه مجرد تصور للواقع تعمل فيه ملكاتنا الفكرية على أن هذا التصور متغير بقدر تغير العلم ولكي نبين الفرق بين التصور والواقع نضرب هذا المثل البسيط: كلنا يعرف «ملح الطعام» الذي هو كلوريد صوديوم وأي كيميائي يستطيع أن يقول لكم عدة طرق لتحضير كلوريد الصوديوم وكل مرة نحضره في المعمل يثبت لكم أنه هو كلوريد الصوديوم الحقيقي وإنما هل تصورنا أو أدركنا أن تكوين كلوريد الصوديوم في المعمل يعطينا إدراكاً بحقيقة تكوين مئات بل آلاف ملايين الأطنان من كلوريد الصوديوم الموجود في مياه البحر .... كيف تكون؟ هل يحضر كما يحضر في المعمل أو بطريقة أخرى! نحن نعرف أن ذلك هو كلوريد الصوديوم ونستطيع أن نقول أن كلوريد الصوديوم يحضر بالطريقة كذا....... ولدينا إدراك عن كلوريد الصوديوم أما كلوريد الصوديوم الموجود في الطبيعة فكيف تكون عمله؟ لا أحد يعرف كيف تكون.... توجد نظريات في علم الجيولوجيا تشرح هذا الموضوع وهي مجرد نظريات تتغير........ وبالتالي عندما نتحدث عن القصور الذاتي في حركة التاريخ لا نأخذ الموضوع كما لو كان تجربة معملية أو نظرية حاسمة قاطعة وإنما مجرد إدراك أو وجهة نظر على الأكثر نطمع أن يكون إدراكاً معقولا وليس بالضرورة أن يكون مقبولاً.

وسأعطي مجموعة أمثلة عما نسميه القصور الذاتي في حركة التاريخ

سنبدأ بمثل مصري جداً: كيف انهارت ديانة آمون وانهارت معها الدولة الحديثة والحضارة الفرعونية؟

ابتدأت الدولة الحديثة الفرعونية بطرد الهكسوس بواسطة أمراء طيبة ولاشك في الدور الذي قامت به المؤسسة الدينية للإله آمون الذي جيش عملية الطرد

(*) باحث في الدراسات الاقتصادية - الاجتماعية.

هذه. وكان هذا دور كهنة آمون ولأن آمون هو إله طيبة فقد أصبح كبير الآلهة وحيث إن نفوذ الإله آمون أصبح قوياً مع طرد الهكسوس فلأول مرة أصبح في مصر إدراك حقيقي لفداحة الخطر الخارجي ونتيجة لذلك أصبحت الدولة الحديثة هي الدولة التي صنعت الإمبراطورية بالتوسع في بلاد الشام حتى الفرات.

إن التوسع الإمبراطوري في عهد الفراعنة تم أساساً في الدولة الحديثة بداية من الأسرة الثامنة عشرة فما الذي حدث في المؤسسة الكهنوتية الخاصة بآمون في الأسرة الثامنة عشرة؟

وعندما نتحدث عن المؤسسة الكهنوتية نجد أنها في الحقيقة ليست فقط كهنوتية إذ أن الذي يراجع أسماء أو ألقاب كبار موظفي الدولة أو ألقاب الكهنة يجد أن مبعوث الفرعون في المكان كذا وكاهن الإله آمون بمعنى أن المؤسسة الكهنوتية كانت مؤسسة حقيقية لها تأثيرها في كل أمور الدولة.......

ما الذي حدث لهذه المؤسسة بعد أن قويت الدولة واتسعت وأصبحت إمبراطورية؟

إن الهبات التي وصلت لمعابد أمون كانت مهولة..... والهبات والأوقاف والأراضي التي أوقفت على معابد آمون كانت كبيرة جداً ولكن هل كان الإله آمون يأكل؟ الهبات التي كانت تذهب إليه...... ماذا كان يفعل بها؟ كانت هذه الهبات للكهنة....

كانت هذه الهبات للمؤسسة التي بلغت ثلث الأراضي في مصر وكانت موقوفة على المؤسسة الكهنوتية..... وكان لذلك نتيجتان الأولى: أكلت من الريع الذي كان يأخذه الفرعون، وكانت هذه الهبات معفاه من الضرائب وبالتالي كان جزء كبير من دخل الدولة المركزية يوزع لصالح الكهنة وليس هذا فقط وإنما خلقت تركيبة اجتماعية في السلطة لها مصالح متناقضة من ناحية مع الفرعون ومن ناحية أخرى متناقضة مع باقي الناس.

ولهذا ضعفت الدولة في مصر نتيجة لتآكل الريع الفرعوني وهو الدخل الذي كان يحصل عليه الفرعون والذي كان ينفق منه على الجيش وعلى الأعمال الهامة! على الري وعلى مؤسسة الرئاسة نفسها على أن الضعف والتناقض ما بين الكهنة والفرعون في الأسرة الثامنة عشرة لم يبدأ بإخناتون وإنما بدأ قبل إخناتون، حين كان الخلاف محتدماً حول تعيين كبير الكهنة وإصرار الفرعون على استخدام حقه في ذلك. ولقد وصل التناقض إلى أنه - إلى أن إخناتون - كان يجب أن تكون هناك وقفة حاسمة ما بين مؤسسة الكهنة والفرعون.

فما الذي حدث عندما ضرب الفرعون مؤسسة الكهنة؟ إن ضرب إخناتون لمؤسسة الكهنة هو في الواقع ضرب لمؤسسة الدولة.

كانت قيمة إخناتون أنه الذي نادى بالتوحيد والذي قال أن الإله آتون هو الإله الوحيد لكن فكرة الإله الوحيد أخذت تتحول أكثر فأكثر إلى آمون نفسه. وعند مراجعة صفات آمون نجد أنه يكتسب أكثر صفات التوحيد إذ توحد مع الإله رع إله الشمس وأصبح المسيطر على معابد كافة الآلهة الأخرى المحلية واكتسب صفات غيبية مثل الإله غير المرئي الذي لانراه.........

على أنه عندما ضرب أساساً مؤسسة الكهنة أضعف المؤسسة المركزية في الدولة بغير شك وكان نتيجة لذلك أن قدرته على السيطرة على الجيش ضعفت ويتضح ذلك عندما نقرأ استغاثات أمراء سوريا بإخناتون من هجوم الحيثيين...... هل من المعقول أن الفرعون الجبار الذي ينادي بالتوحيد كدين لكل شعوب الامبراطورية يكون عاجزاً عن حماية الإمبراطورية؟ لقد كان بالفعل عاجزاً عن حماية الإمبراطورية...... لم يكن متغافلا لدرجة أن تضيع سوريا ولكن الذي حدث هو أن الدولة ضعفت، وفي هذا الوقت كان المتوقع أن هذه المؤسسة التي هي داخلة مع الجهاز الإداري وهي داخلة مع قيادة الجيش أن تقوم بانقلاب وسواء حدث بالفعل أو بإتمام تصفية ديانة إخناتون بعد موته وبداية الأسرة التاسعة عشرة. على أنه في هذه الفترة حدث لديانة آمون شيء غريب جداً. كلما اغتنت المؤسسة الكهنوتية كلما بعدت عن

الشعب ووصل الأمر في نهاية الدولة الحديثة أن الشعب لم يعد يدخل معابد آمون بل كان يتعبد لتمثال موضوع بجوار الباب......

لقد ابتعد الشعب عن ديانة آمون. والأخطر من ذلك أيضاً أنه نتيجة افتضاح أن ديانة آمون هي ديانة الطبقة ذات المصالح المتميزة التي تعيش على سلطة فرعون بدأت تظهر الديانة القديمة الشعبية ديانة أوزير. ولهذا نجد أن ارتفاع قيمة وتوسع ديانة أوزير مرتبط بتآكل ديانة آمون واقتصارها على الطبقة المتميزة، من هذا قد يتضح معنى القصور الذاتي فما هو القصور الذاتي في هذا الحديث التاريخي؟ القصور الذاتي هنا هو أن هذه الطبقة أصبحت مصلحتها متعارضة مع مصلحة الدولة وعندما دخل الفرس تواطأ الكهنة لحماية مصالحهم معهم ولهذا نجد أن كبار الكهنة الذين تميزوا بمناصب مثل التي أخذوها عن الفرعون أصبحوا من خدم الغازي الفارسي.

كيف يمكن للمؤسسة الكهنوتية التي كانت هي قيادة الحركة الوطنية أيام الهكسوس وكانت هي قيادة طرد الغازي، وابتعدت نتيجة لتضخمها وتوسعها وغناها عن الشعب بعد أن استولت على سلطة الفرعون وتواطأت مع الغازي الفارسي وليس ذلك فقط بل نجد أن مؤسسة الكهنة في ابتعادها وتميزها الطبقي وصل الأمر في نهاية الدولة الحديثة في الأسرة السادسة والعشرين أن الفرعون «حاري حور» كان كبير الكهنة. وكان هذا الفرعون يمثل نهاية الإنحدار التام للدولة الفرعونية، ليس هذا فقط وإنما نفس هذه المؤسسة اغتنت من خلال قيامها بهذا العمل من خلال انتصارات الدولة التي طردت الهكسوس وتوسعت إمبراطورياً نجد أن هذه الطبقة التي أصبح لها مصالح متميزة لم تتواطأ مع الفرس فقط بل تواطأت كذلك مع اليونان. وعندما جاء الاسكندر ألهوه وجعلوه ابن آمون. وعندما حكم البطالمة مصر استمرت هذه المؤسسة رغم ضعفها واستمر إعطاء الحكم البطلمي صلاحيات لها مثل: حق الالتجاء للمعابد وهذا الحق لم يسقط إلا بدخول الرومان. بعد أن زالت أيامهم لم يعد لهم قيمة وبالتالي لم يجد الرومان أنهم يستحقون أن يحتفظوا بامتياز اللجوء للمعابد. ولنا أن نلاحظ أن هذا النموذج امتاز بالعديد من الصفات كالقوة في الحركة الوطنية ثم الثراء والنمو ومن خلال ذلك تحول إلى هدم النظام الذي قام عليه......

إن التغيير الذي تم في طبقة الكهنة كان أحد المؤشرات الأساسية لإنهيار الدولة الفرعونية وكان ذلك نموذجاً بسيطاً ولا مجال للتوسع فيه أكثر من ذلك إنما أردت أن أعطي نموذجاً يوضح كيف أن الطبقة أو الفئة الاجتماعية عندما تحولت من خلال نموها وانتصارها وأصبحت صاحبة مصالح، تحولت إلى خيانة المصالح التي قامت عليها وهذا هو ما أسميه حركة القصور الذاتي إذ أنهم استمروا في السير في هذا الطريق إلى أن انهارت الدولة.

هناك مثل آخر قد يبدو لنا غريباً جداً ولكنه من نفس النوع...... فالثورة البلشفية قامت سنة ١٩١٧ والخط الأساسي هو أنه لو أن الطبقة العاملة استولت على السلطة فبإمكانها أن تقيم مجتمعاً اشتراكياً. لنبحث إذن في قضية «السلطة» ونتبين ماذا فعلت في المجتمع الجديد؟

لقد استولى الحزب البلشفي الثوري ذو التنظيم العسكري الحديدي على مراكز السلطة بحركة ثورية جبارة وصنع سلطة جديدة. فماذا حدث في السلطة؟

عندما نبحث تسلل فكر السلطة في الاتحاد السوفيتي نجد أن أول شعار كان (كل السلطة من أجل السوفييت) على أن السوفييت كان يسيطر على انتخاباتهم الحزب الشيوعي. وبعد فترة أصبحت كل السلطة للحزب لم تعد سلطة للسوفييت إذ أنه بعد فترة أصبحت السلطة للمؤتمر ثم بعد فترة أصبحت للمكتب السياسي ثم للسكرتارية. لماذا؟ ما هي آليات التفاعل في السلطة التي جعلتهم يصلون لذلك؟ أنا أقول أنك في أي ثورة ذات منظور اجتماعي تكون السلطة هي القضية رقم صفر وليست رقم (١) ويتم الاحتفاظ بالسلطة بخلق آليات من داخل السلطة هي التي تغيرها بالطبع ولو أن العالم «يوتوبيا» عالماً مثالياً وليس إنسانياً واقعياً لكان من الممكن أن تكون كل السلطة للسوفييت مما يعني أن

كل السلطة للعمال والفلاحين والجنود ووقتها كان من السهل أن العمال والفلاحين والجنود هم الذين يقدمون ممثلين عنهم. على أن معنى ذلك تمييع كيان الجهاز الذي استولى على السلطة وبالتالي نقول بالطبع وإذا كنا نحلم لا أن نفكر..... نتمنى لو أن المجتمع السوفيتي مجتمع ديموقراطي لاحظ تعبير «لو كان ديموقراطياً» أي إذا كانت فيه ديموقراطية. وهذا ما أسميه على حد تعبير القانونيين «مصادرة على المطلوب» لماذا مصادرة على المطلوب؟

الديمقراطية هي آلية للتفاعل الاجتماعي تحقق مصالح الطبقة صاحبة المصلحة هذه الآلية لا تتحقق إلا إذا كان هناك قدر من التوافق الاجتماعي يسمح بحل هذه المصالح بالحوار وليس بالسيف.

والثورة ذات مضمون اجتماعي وفي البداية أساساً لايوجد توافق، وإلا لا توجد ثورة من البداية. ولهذا احتمال حل المشاكل بالكلام بآليات ديمقراطية منعدمة وبالتالي يفترض لحل المشاكل أنه لابد أن يكون هناك ديمقراطية والديمقراطية لاتأتي إلا بعد حل المشاكل وتسألني: لماذا بعد خمسين سنة أو ستين سنة كان من الممكن خلالها الوصول لقدر من التوافق الاجتماعي بحيث يقبل المجتمع القيم الجديدة للمجتمع الاشتراكي لماذا عجزت السلطة الجبارة عن ذلك؟ هيا بنا نرى ما هي آليات التفاعل داخل السلطة:

كانت آليات التفاعل داخل السلطة داخل الثورة السوفيتية سواء بسواء، كما كانت داخل الثورة الفرنسية..... وهناك تعبير يقول «إن الثورة تأكل أبناءها» الحقيقة أن الصراع على السلطة هو الذي يأكل أبناء الثورة. ستالين في السلطة صفى الحزب صفى الغالبية الساحقة من الكوادر التي كانت بالفعل تحمل البنادق وترتدي البلاطي وأخذت السلطة الخلافات الأيديولوجية التي أثيرت وقتها عندما نستعرضها الآن تكاد تدعو للتعجب... على ماذا كانوا يتصارعون؟

الصراع الحقيقي على السلطة تمثل في: هل ستالين كان يحكم فقط بالفكر أم كان يحكم بالسيف وبالرشوة؟ وكيف قمت من أجل الاحتفاظ بالسلطة بتغيير جهاز تسميه جهاز الحزب وجعلته على مقاسك بالإرهاب والرشوة وخلقت طبقة ولاداعي لأن نسميها طبقة نستطيع أن نطلق عليها بالتعبير البروسي «كاست» هذه الطبقة أصبحت لها امتيازات. إذا كنت قائداً في الحزب وتنال الرضا يصبح عندك فيلا في الريف والسيارة والخدمة والمحلات الخاصة التي تشترى منها بل أيضاً المستشفيات الخاصة التي تعالج فيها.

هذا الوضع استمر لدرجة أن جهاز السلطة نفسه تفسخ... كان يحتفظ بالسلطة نعم، لكن الجهاز تفسخ وليس ذلك فقط بل تسللت داخله مصالح نسميها مصالح الحلف أو مصالح الشراكة العسكرية الصناعية... دخلت في برامج تسليح في الوقت الذي لم تكن فيه جوارب للسيدات ولم يحدث توسع في السلع الاستهلاكية اللازمة للشعب العامل... هل معقول؟ لكن لم تحل مشكلة الإسكان رغم أنك كنت تمتلك أحسن طائرات وأفضل صواريخ ومحطات ذرية جيدة... وبرغم ذلك لم تقم بحل المشكلة لأنه في آليات السيطرة على السلطة لم تتمكن طبقات الشعب العامل أن تكون في السلطة لأنها لو كانت في السلطة ستخرج عن الجهاز المحكم الذي تحكم به. نقول في مدى خمسين عاماً كان من الممكن خلق جهاز أوسع أكثر تعبيراً عن مصالح الناس ويكون هو جهاز اشتراكي وإنما الذي يفعل ذلك ليس الآدميين بل الملائكة. الذي حدث أن آلية الاحتفاظ بالسلطة كانت هي المعول الأساسي في تفجير التجربة السوفيتية من الداخل وإلى أن مات «ستالين» جاء «خرشوف» وأراد أن يرجع للوراء خطوة للشعب العامل حتى يعطي فرصة التعبير للطبقات صاحبة المصلحة، عزل على الفور بواسطة الكوادر القيادية وجاء «بريجينيف» عهد الركود العظيم. إنه العهد الذي فيه تعفن المجتمع تماماً، وعندما أتى جورباتشوف كان الموضوع جاهزاً تماماً أن يحدث له Implosion انهيار إلى الداخل، أما الذي استولى على المؤسسات المهولة التى أقامها وصنعها الشعب السوفيتي فهم الكوادر الحزبية الـ K G B والقيادات الحزبية والمافيا والذين أصبحوا هم أيضاً جزءاً من المافيا، هذه التجربة قريبة جداً من

تجربة الفراعنة لكي تحتفظ بالسلطة. وعملية الاحتفاظ بالسلطة بهذه الطريقة تعني تحطيم الهدف الذي من أجله قامت هذه السلطة. إن آلية التوسع في السلطة المركزة فيها وفقدان الأطراف الأخرى القدرة على التحرك هو ما نسميه القصور الذاتي من الداخل «من داخل الموضوع» ويظهر لنا في تجربتين غريبتين جداً سواء الفرعونية أو السوفيتية ولكن نفس المشكلة نجدها في الثورات ذات المضمون الاجتماعي، والثورة الفرنسية قامت بشعار (حرية، إخاء، مساواة) وبدأ الصراع على السلطة وبعدما انتهوا من ذبح الطبقات القديمة استأنفوا في الطبقات الجديدة، في القيادات الجديدة من أول ميرابو ودانتون إلى روبسبيره والسؤال هو إلام انتهت؟ انتهت بديكتاتور اسمه نابليون أين الحرية والإخاء والمساواة مع وجود ديكتاتور؟ ثورة الحرية والإخاء والمساواة أفرزت ديكتاتوراً أفنى شباب فرنسا لمدة ١٥ سنة وعندما انهزم عاد البوربون ثورة ١٨٣٠، ١٨٤٨ ونابليون الثالث. كل ذلك ولم ينهض الشعب الفرنسي من قضية الصراع على السلطة إلا بعد هزيمة ١٨٧٠ هذه الهزيمة الذي كان أحد محركاتها التدخل الأجنبي خوفاً من التحول الاشتراكي، ولنا هنا وقفة، فهنا الصراع داخل السلطة أو آليات تفاعل السلطة من داخل المجتمع هو الذي أدى إلى تهدم الهدف الذي قامت من أجله.

النموذج الثالث: العالم حتى قيام الثورة الصناعية (عالم ما قبل الرأسمالية كما أطلقوا عليه) والمجال ليس مجال الدخول في مثل هذه التعريفات والتعبيرات) والسؤال هو: لماذا قام هذا النوع من الرأسمالية في أوروبا؟ وهل الرأسمالية في أوروبا التي نتحدث عنها قامت فقط في الثورة الصناعية؟ أم هي شيء أقدم؟ ولماذا قامت بلد كالهند أو الصين أو حتى مصر بدون الحاجة إلى أوروبا. وحتى القرن الخامس عشر والسادس عشر كان باقي العالم في غنى أوروبا، ما الذي جعل كل هذا التغيير يحدث في أوروبا ولا يحدث في بلد مثل الهند أو الصين؟ يستخدم تعبير «الاستبداد الشرقي أو الإقطاع الشرقي» للتفسير ولكن لماذا وجد كل ذلك في الإقطاع الأوروبي؟ وهل الثورة الصناعية هي التي أوجدت كل ذلك؟ أم نرى نشأة الرأسمالية الأوروبية، ومنذ متى نشأت؟

أخذت تنشأ الرأسمالية الأوروبية منذ القرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر، وكانت البندقية مدينة رأسمالية، مدينة تجار وذات إمبراطورية ولهذا ليس صحيحاً أن نقول أن الإمبراطورية هي المرحلة الأخيرة من تطور الرأسمالية إذ أن الإمبراطورية كانت موجودة منذ بداية الرأسمالية فبمجرد حدوث رأسمالية نشطة صنعت توسعاً إمبراطورياً وبالرغم من أن هذا التوسع الإمبراطوري أخذ بالفعل شكل السيطرة على خطوط ومراكز التجارة، فإن خطوط ومراكز التجارة في أوروبا، كان يقابلها خطوط مراكز للتجارة في الشرق. لكن لماذا وجدت مراكز رأسمالية في أوروبا ولم تكن موجودة في الشرق؟ الحقيقة أن ما يسمى بالإقطاع الشرقي كان قويا جدا وكانت التجارة موجودة ولكن الريع كله كان للملك أو للخليفة أو للسلطان في حين أنه في أوروبا كان نتيجة لضعف الإقطاع الذي نجم عن حركات الهجرة المستمرة المتتالية، في دول أوروبا حدث بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية تفكك في الدولة، فجنوه أصبحت دولة، والبندقية أصبحت دولة ونابولي أصبحت دولة، نقول أنها على علاقة تبعية أو مواءمة مع سلطة أو ملك ما، إنما عملياً كانت توجد دول مسيطرة على الجهاز المالي والضريبي وتستخدم الطرق الجديدة في التعامل مع المال مثل الكمبيالة والإستدانة والبنك... إلخ التي هي أشكال من حركة رأس المال ومن تداول رأس المال. ولم يكن موجوداً مثل هذا التداول في الدول الشرقية، الهند كانت فيها صناعة نسيج متقدمة جداً وكانت تصدر لإنجلترا ومع ذلك سنرى ما الذي حدث ولماذا أصبحت إنجلترا هي أول دولة صناعية؟ لقد انتقلت المراكز المالية والتجارية من عدة مدن من البندقية لجنوه لنابولي لمجموعة مدن الهانزا لأنتورب ثم لندن، ولم تكن هناك سلطة مركزية تستطيع التحكم في هذا الانتقال، كان متعايشاً مع شكل الحكومات الموجودة هناك، على أن هذا النوع من التركز المالي والسيطرة على حركة التجارة لم يكن

موجوداً في بلد مثل مصر ولا في الإمبراطورية العثمانية ولا في الهند، إلى أن أتت الثورة الصناعية في إنجلترا. ويتصور بعض الناس أن الثورة الصناعية نتجت لأن هناك عبقرياً اخترع النول وعبقريا آخر عمل المغزل، على أن هذا التصور غير سليم، فالريف الإنجليزي كان رأسمالياً قبل الثورة الصناعية وكانت علاقات الملكية الزراعية مستقرة والإيجار النقدي كان موجوداً قبل الثورة الصناعية، وبالتالي فإن انجلترا عندما ضربت أنتورب أو عندما احتلت مركز الصدارة في التجارة كان عندها سوق يسمح لها بهذا التوسع، وإذا تساءلت وماذا عن فرنسا؟ فالواقع أن أمراً غريباً للغاية هو الذي كان عائقاً دون تحقيق ذلك، فلقد كانت أول دول قامت فيها حكومة مركزية في أوروبا وبالتالي عطلت التحول الذي تم في أنتورب كما عطلت التحول الذي تم في لندن، إنما هذه البلاد نتيجة لأن حركة رأس المال لم يكن هناك ما يحكمها فقد نمت وتوسعت وبالتالي فإن النظام الذي نسميه الإقطاع الشرقي مجازاً كان قوياً لدرجة تمنع التطور، في الوقت الذي كان فيه العالم الآخر يتطور لأن إقطاعه كان ضعيفاً، وبالتالي خلق أشكالا من التنظيم الاقتصادي يسمح بأن يقضي عليه، ويبين هذا المثل كيف أن نظاماً نتيجة لقوته يصاب بجمود في الوقت الذي يتغير فيه العالم فيسبقه، وهذا أيضاً شكل من أشكال القصور الذاتي.

النقطة الأخيرة: أو المثل الأخير الذي أريد أن أضربه على القصور الذاتي هو أن إنجلترا تم فيها ما يسمى الثورة الصناعية وهذه الثورة بجانب ما قلنا عن وجود مراكز تجارية ومالية نشطة جداً تركزت في لندن ولأن الجزر البريطانية كانت محكومة بنشاط لندن وبالتالي أصبح يوجد تركيز لرأس المال يسمح بالاستفادة من حزمة التكنولوجيات التي ظهرت في ذلك الوقت، على أن الحزمة من التكنولوجيا لم تكن ترفاً ميسراً إنما كانت ثمرة احتياج حقيقي لها، فإنجلترا منذ متى وهي تستورد النسيج؟ وبعد ابتدائها بعملية تحسين نسيجها منعت استيراد النسيج من الهند وأخذت تستورده لإعادة تصديره لأوروبا، على أن الذي كان يحرك التكنولوجيا هو الحصول على أعلى معدل ربح، وسوف نفسر كيف أن المعدل العالي للربح هو القصور الذاتي في المثل الأخير.

كيف يكون ذلك؟ إن الهند تنتج نسيجاً مثلاً يكلفها ٩ قروش وتبيعه بـ ١٠ قروش. الإنجليز تمكنوا من إنتاج هذا النسيج بقرشين، بماذا سيبيعونه؟ بثلاثة، وإذا باع بـ ١٠ سينافس الهند ولكنهم يبيعونه بـ ٨ قروش بحيث أن الهند لابد أن توقف بيعه، إن الفرق من ٢ إلى ٨ واحد منهم هو ربح رأس المال وهو ما نسميه أجره استخدام رأس المال والباقي يعتبر ريعاً تكنولوجياً، وكان هذا الريع في بداية الثورة الصناعية في إنجلترا يقفز إلى ٢٠٠٪. ٣٠٠٪ من قيمة الإنتاج إنها أرباح مهولة، ليس هذا فقط ولكنه أيضاً ضرب الصناعة في الهند، وإذا تساءلت هل استمر كذلك؟ طبعاً لا فسبحان الدائم، ففي الوقت الذي صنعت فيه إنجلترا هذه النقلة بدأت أوروبا تنقل منها فبعدما كانت انجلترا تصدر النسيج الرخيص لأوروبا بدأت أوروبا تتعلم صناعة الغزل والنسيج الرخيص، وبدأ تصدير الإنجليز لأوروبا يقل ويتحول لبلاد العالم الثالث، إلى الهند وإلى أمريكا وإلى أمريكا اللاتينية. وبعد المرحلة الأولى لم يعد النسيج وحده وإنما أصبح الصلب، الفرن العالي، البخار، الغلاية، القوى المحركة الجديدة، ووجدت حزمة من التكنولوجيات أصبحت الظروف ملائمة تماماً لاستخدامها. وفي هذه الفترة حققت إنجلترا النقلة التي نسميها الثورة الصناعية، فبعد فترة بدأ تآكل ريع التكنولوجيا لأن أوروبا أيضاً بدأت تبيع بسعر رخيص، ليس هذا فقط بل وصل الأمر إلى أن بدأت تحدث استثمارات إنجليزية في الهند... لماذا كان رأس المال الإنجليزي في الأول أو في البداية هو الذي ينتج ما يغطي سوقه المحلية ويصدر، ويحقق معدلات ربح عالية جداً الذي يتضمن ريعاً تكنولوجياً، وهذا الريع التكنولوجي بدأ يقل لسببين: الأجور ترتفع فالتضخم ظاهرة في بنية نظام الإنتاج الرأسمالي نفسه، لأنك لكي تأخذ عمالاً من الزراعة تدفع لهم أجوراً أعلى فترتفع الأجور، ولكي تأخذ عمالاً من النسيج ليعملوا

في الحديد ترفع الأجور...... كان الارتفاع مستمراً للأجور وهذا الارتفاع صحي إذ يعبر هذا الارتفاع عن سوق مشتريات وبالتالي أخذ الريع التكنولوجي يتآكل، وأخذ رأس المال يقاوم تآكل الريع التكنولوجي بأن يدخل في تحالفات احتكارية وأخذ جزء من الريع التكنولوجي الذي قد يتحول إلى ريع احتكاري، ولكن حتى هذا أخذ يتآكل... لماذا؟ لأن العالم يتحرك ويتوسع في الإنتاج وأصبح المنتج الذي كنت تبيعه وحدك يبيعه الآخرون وأخذ سعره ينخفض.

في الفترة الخاصة بالريع التكنولوجي والريع الاحتكاري يتم في الاقتصاد كالاقتصاد الإنجليزي، كمية كبيرة جداً من المدخرات، كمية كبيرة من رأس المال الجاهز والذي لن يكون هناك بعد فترة داخل إنجلترا مجال لتحقيق معدلات ربح عالية إذا تم استخدامه وبالتالي بدأ يصدر، إذ نجد في الفترة بين ١٧٧٠ - ١٨٧٠ أن كمية رؤوس الأموال المستثمرة خارج إنجلترا أصبحت أكثر من رؤوس الأموال الإنجليزية المستثمرة داخل إنجلترا سواء من السكك الحديدية في أمريكا أو حتى في تصنيع دول مثل الهند لماذا؟ لأني بالفعل أحقق مكسباً في النسيج وأدفع أجوراً عالية في إنجلترا أما إذا تم استخدام رأس المال هذا في الأجور المنخفضة في الهند فسوف أحقق مكسبا أكثر وبالتالي فإن الصناعات التي قامت عليها الثورة الصناعية تبتدئ في التآكل، ولهذا فإن رؤوس الأموال الكبيرة تستثمر في الخارج لأنها تحقق معدلات ربح أعلى هناك، كما نجد أن الصناعات التي قامت عليها الثورة الصناعية في إنجلترا يتآكل معدل ربحها وتدخل كذلك فيما يسمى بصناعات الشمس الغاربة. أين صناعة النسيج في إنجلترا اليوم؟ إن إنجلترا في نهاية القرن الـ ١٩ كانت قد فقدت الريادة في الصلب وفي النسيج وفي الفحم، وكانت قد فقدت القيادة في كل الصناعات القديمة في الوقت الذي تحولت فيه لندن إلى بؤرة رأس المال في العالم، وأصبحت مركز التمويل العالمي في الوقت الذي كانت فيه الصناعة الإنجليزية تتآكل وأدى هذا التآكل في نهاية القرن الـ ١٩ إلى أن تفقد إنجلترا القيادة الصناعية وتعيش على ريع استثماراتها في الخارج. كان هذا الأمر وهذه العيشة يشكل خطورة كبيرة جداً لأن قدرتك الحقيقية هي على إحداث قيمة مضافة في الداخل، داخل اقتصادك الذاتي ولهذا فإن إنجلترا سبقتها العديد من الدول كألمانيا وأمريكا، أما فرنسا فأصبحت قريبة منها وبالتالي كانت أزمة الحرب العالمية الأولى أزمة متوقعة.

لماذا كانت إنجلترا تمتلك كل هذه الإمبراطورية؟ وكان من الطبيعي أن الذي لم تخسره إنجلترا على المدى البطئ خلال تآكل قدراتها حتى المالية في الخارج أخذت تفقده من خلال تآكل مدخراتها في الخارج كثمن للحرب، وعندما بدأت الحرب الأولى فقدت جزءاً كبيراً وإلى أن اندلعت الحرب العالمية الثانية كانت قد سلمت كل مدخراتها لأمريكا وتحولت إلى دولة درجة ثانية في حين أن ألمانيا التي هزمت في هذه الحرب وقفت على قدميها مرة أخرى لأنها لم تكن تعتمد على الريع في اقتصادها، وقفت على قدميها في وقت أسرع، وهذا يدل على شئ بالغ الغرابة كيف أن المنهزمين استطاعوا أن يقفوا على أقدامهم مرة أخرى على حين أن المنتصرين تحولوا إلى دولة من الدرجة الثانية؟ إن الوضع الذي كانت فيه إنجلترا في نهاية القرن الـ ١٩ والناتج عن أن معدل الربح أو السعي وراء الربح هو الذي سبب القصور الذاتي في الاقتصاد الإنجليزي. هل وجود عامل أساسي وراء دفعك للأمام يكون هو سبب توقفك؟ هذا هو الأمر المتوقع. ففي السياسة يقولون إذا رسمت خطاً سياسياً ناجحاً لابد لك من أن تغيره لأن هذا الخط كان ناجحاً في الواقع القديم، وأصبح هناك واقع جديد ولهذا لابد من تغيير هذا الخط السياسي، لأن الواقع الجديد يلزمه خط سياسي جديد، فإذا وقفنا وأمعنا النظر في الظاهرة التي يوجد فيها الاقتصاد الإنجليزي في نهاية القرن الـ ١٩ لوجدنا أنها مشابهة تماماً للاقتصاد الأمريكي في نهاية القرن العشرين إذ أنه في القرن الثامن عشر بدأت الثورة الصناعية الخاصة بالاقتصاد الإنجليزي بحزمة تكنولوجيات يسمونها الثورة الصناعية والتي هي النسيج، البخار، الفحم، الحديد......إلخ. ويقول

الاقتصاديون أن في كل عدة أجيال تظهر حزمة جديدة من التكنولوجيا. والحزمة الجديدة التي ظهرت في بداية القرن العشرين والتي يمكن التعبير عنها بأكثر تعبير مختصر هي الفورديزم وهي مرحلة الإنتاج الواسع المتمثل في النقلة التي حققها فورد في صناعة السيارات، والفورديزم تعبير واسع جداً وتدخل فيه أيضاً صناعة البتروكيماويات وصناعة النشادر التي بدأها الألمان وصناعة الحرير الصناعي والأكريلك. إن حزمة التكنولوجيات هذه التي قامت عليها الفورديزم هي التي أقامت الكيان الأمريكي في القرن العشرين والتي كانت بها إنتاجية العمل عالية جداً بالمقارنة بالبلاد الأخرى. على أن هذه المرحلة قد انتهت أيضاً فمن الغريب جداً أن مجموعة الصناعات الأساسية التي قام عليها الفورديزم تآكلت ودخلت في مرحلة الشمس الغاربة، كما نجد أن ما يسمى بصناعة السلع البيضاء الثلاجات.. إلخ قد تآكلت كذلك، أما صناعة أهم مكونات الإلكترونيات فقد انتقلت لكوريا واليابان كالتليفزيون، وعندما نربط هذا النوع من تآكل الصناعات الأساسية في أمريكا بحقيقة أن أمريكا تعيش أعلى من مستواها وعندما نربطه بكون الصناعات الجديدة أو الحزمة الجديدة مثل السوفت وير (البرامج ... إلخ) وغيرها غير قادرة على النهوض بالاقتصاد الأمريكي كما كانت تفعل صناعات الفورديزم، نجد أن الاقتصاد الأمريكي قد دخل في أزمة وذلك أن أغنى بلد في العالم أصبحت تعاني من عجز في الميزان التجاري (مليار دولار يومياً) وعجز في ميزانية الدولة يقدر بـ ٤٪ من الدخل القومي، وأن كمية الاستثمارات الداخلة لأمريكا طمعاً في اتساع السوق الأمريكي أكبر جداً من الاستثمارات الأمريكية بالخارج!!

لقد تحولت أمريكا من أكبر دولة مصدرة لرأس المال إلى أكبر دولة مدينة، ولهذا فإن هذا الوضع يجعلنا نتساءل : كم عمر هذه الهيمنة الأمريكية الراهنة؟ لا يوجد شئ أو كائن جبار يقف على قدمين من طين ولا يسقط، ما لم تكن أقدامه من حديد ولكن كيف يسقط؟ إنه التحول الذي يتم في المجتمع الأمريكي تحت شعار الحريات وغير ذلك بالتخلي عن قيم الحرية والتفكير والتعبير، فضلا عن أن البطالة الهيكلية في المجتمع الأمريكي والغرب عموما بالضرورة أخذت تفرز إفرازات عنصرية وفاشية. إن الفاشية أصبحت في أوروبا من أسفل مثل حزب «لوبان» الفرنسي، أما في أمريكا فمن أعلى لأن حلم الاحتفاظ ومواصلة التوسع في الهيمنة مايزال جوهر السياسة الأمريكية الرسمية. وعلى هذا نضع هذه الظاهرة المتفاقمة في ضوء مفهوم القصور الذاتي في حركة التاريخ أن هذا يمكن أن يجعلنا نتفاءل ولو تفاؤلا بسيطا.

سوف أنهي هذا الموضوع بنقطة شكلية ذلك لأن أول ملحوظة شكلية توجه إلى ما سبق هي أن الأمثلة التي تم ضربها هي أمثلة اختيارية، وهذا مأخذ يستحيل الهروب منه لأنه حتى العلماء عادة وعلماء الفلسفة خاصة يعرفون العلم بأنه اختيار النموذج المنهجي وهو عامل ذاتي وانتقائي إذ أنه من غير الممكن أن أعرض عددا لا نهائيا من النماذج ولابد أن نتخير النماذج التي تتناسب مع وجهة نظر التي تفرضها على أن النقطة التي أريد التركيز عليها هي ماذا يعني القصور الذاتي؟ وأقول مكررا وفي ضوء الأمثلة السابقة إذا كانت هناك ظاهرة استنبطها عامل هام فعال هو الذي أساسا يحركها، فإن المرجح أن حركة هذا العامل تفضي إلى هزيمة الظاهرة نفسها. ولقد ضربت مثلا بمجموعة كهنة آمون التي كانت قادة لحركة التحرر وعندما قويت وقويت لم تلبث أن خانت حركة التحرر وتسببت في انهيار الدولة الحديثة وديانة آمون نفسها وهذا هو المثال الأول.

أما المثال الثاني فيتعلق بالنموذج السوفيتي فلو وجد في بلادنا نظام كالنظام السوفيتي الذي كان محور الثورة فيه هو وصول الطبقة العاملة للسلطة، وكانت فكرة السلطة وتقديس فكرة السلطة من أهم أسباب هزيمة المجتمع السوفيتي بالإضافة إلى أن فكرة السلطة وصلت في هذا النموذج إلى حد تقديس الحزب من حيث أنه هو نفسه جهاز الاحتفاظ بالسلطة وبالتالي فإن الاحتفاظ بالسلطة سوف يستلزم تقديس

الحزب وهكذا يصبح الخروج على الحزب جريمة تستحق الإعدام وهكذا تعني فكرة السلطة والاحتفاظ بها بالضرورة الاحتفاظ كذلك بالتنظيم القادر على الاحتفاظ بالسلطة ويؤدى هذا إلى أن التنظيم يصبح سلطة تخويف وقمع مما يفضي إلى هزيمة المجتمع والنظام عامة.

أما المثال الثالث الذي ذكرته فهو الاستبداد الشرقي الفوقي الذي كان قويا إلى أن وصل إلى حالة الجمود في الوقت الذي تحركت فيه المجتمعات الأخرى وسبقته مما أدى إلى هزيمته. وكانت هذه الهزيمة ناتجة عن جموده وعجزه عن التغيير، أما بالنسبة لفكرة الربح وكيف أن هذه الفكرة التي تعتبر المحرك والأساس لرأس المال وكانت سبب القفزة الصناعية الجبارة التي قامت بها إنجلترا في الثورة الصناعية فإن هذه الفكرة سرعان ما أصبحت هدفا في ذاته وأصبح الهدف القومي هو الربح أو تقديس الربح والسعي وراء تعظيمه بصرف النظر عن أي شئ آخر. وهذا ما تسبب في تآكل الربح التكنولوجي ثم الاحتكاري وأصبح يستخدم رأس المال خارج إنجلترا أكثر منه داخل إنجلترا التي تحولت إلى مجرد مركز مالي وفقدت بهذا قدرتها الصناعية.

وهذه أمثلة للتوضيح ليست مانعة ولا جامعة.

على أن هذه الدراسة السابقة حول القصور الذاتي في تطبيقاته تنقلنا إلى الموضوع الأخير عن «الديمقراطية» ذلك أن الديمقراطية هي آلية للتفاعل الاجتماعي التي تحقق بها الطبقة صاحبة المصلحة مصالحها بالحوار وبالانتخابات وبالنقاش وليس بالسيف فليس بالعنف تتحقق هذه التحولات الاجتماعية على أن فترة وصول الاستقرار لهذه التحولات تزيد استمرار العنف، وعلى سبيل القول أن الثورة الفرنسية بدأت بلا ديمقراطية إنما استمرت مرحلة العنف بل العنف الدموي ثم جاء نابليون كديكتاتور ثم جاءت مرحلة ثانية وثورة ثالثة بعد سنة ١٨٧٠ على أن مبادئ الثورة الفرنسية لم تمت وإنما اختمرت ولم تنجح إلا بعد ٨٠ سنة، وبالتالي ينبغي أن لا نتسرع. وعندما نقول إنه بلا ديمقراطية لن نستطيع عمل شئ، فإن ذلك مصادرة على المطلوب، لأنك لكي يكون عندك ديمقراطية لابد أن تكون قد فعلت شيئا ما، لابد أن تكون وصلت لقدر من التوافق، وسأضرب مثلا بسيطاً إن مصر حدث فيها ثورتان في القرن العشرين، ثورة وطنية سنة ١٩١٩ وثورة وطنية ذات مضمون اجتماعي سنة ١٩٥٢، إن الثورة الوطنية فقط هي التي لم تكن فيها القضية الاجتماعية مثارة ولا محتدمة وانتهت ثورة سنة ١٩١٩ بشكل ديمقراطي. وبالرغم من أن هذا الشكل الديمقراطي كان يؤثر عليه حقيقة نفوذ الإنجليز والوفد والملك إنما كانت هناك ديمقراطية، هل كانت الانتخابات تزيف أم لا؟ كانت هناك ديمقراطية وكانت هناك حرية أكثر للتعبير لأنه لم يكن هناك مضمون اجتماعي يتم عليه الصراع، كان الصراع بين الوفد والملك والإنجليز إنما بالنسبة للشعب كانت الثورة وطنية فقط وليست ثورة وطنية ذات مضمون اجتماعي وهي لم تحقق أهدافها لأنها لم تكن تحمل مضموناً اجتماعياً وهذه قضية أخرى، أما ثورة يوليو فكانت منذ البداية تحمل مضموناً اجتماعياً ولأن تحقيق الأهداف الوطنية كان يستلزم بالضرورة إحداث تحولات اجتماعية، ولأنه توجد علاقة جدلية بين التحولات الاجتماعية وإحداث انتصار في الحركة الوطنية وبالتالي كان الشكل أن التفاعل الاجتماعي أو آلية الديمقراطية كانت ضعيفة، ولا مجال للقول بأن الديمقراطية رؤية خيالية أو أن نرفضها ولكننا نتوقع ونرجح أن الثورة ذات المضمون الاجتماعي أن لا تتحقق آلية الديمقراطية في البداية.

لماذا نسمي ما حدث في السعي وراء الربح يمثل عنصر القصور الذاتي في الاقتصاد البريطاني الذي وصل لمرحلة الانحدار في نهاية القرن الـ ١٩ ولماذا نقول هذا أيضا على الاقتصاد الأمريكي؟ لاينبغي أن ننزعج من القول أن التكنولوجيا في أمريكا حالياً وصلت لأعلى مراحلها ولم تكن موجودة من قبل، هذا ليس صحيحاً حيث إن التكنولوجيا إبداع إنساني منذ الخليقة، لقد خلق الله الإنسان مبدعاً، لقد خلق الله الإنسان كائناً تكنولوجياً، الذي اخترع السهم عبقري،

والمجتمعات التي جمعت الحشائش وزرعت منها الأرز والقمح والذرة صنعت نقلة حضارية مهولة. هل نسينا؟

الثورة الصناعية كانت ثورة حقيقية، وكذلك الثورة الصناعية في إنجلترا صنعت قفزة تكنولوجية، إنما كأي ظاهرة علمية المنحنى البياني الخاص بها أسي بمعنى أن المنحني البياني الخاص بها صاعد جداً والذي يحدث أن القفزة التكنولوجية التي كانت تحدث في ١٠٠ عام اليوم تحدث في سنتين أو ثلاث سنوات، ومع ذلك يحكمها نفس القيم الاقتصادية والمالية. الذي صنع نقلة في النسيج تمتع بريع تكنولوجي، في الماضي لم يكن هناك إدراك عميق بقيمة الريع التكنولوجي، فالإنجليز سمحوا لمهندسيهم بالسفر لأوروبا ليصنعوا لهم ماكينات وهذا ما يقال عنه سرقة. إن حق المعرفة اليوم أصبح يرتبط بحماية الملكية الفكرية. إن العلم والتكنولوجيا التي كانت موجودة قديماً في غفلة من الناس اليوم أصبح لها اليوم قيمة. ليس هذا فقط إنما الحماية للتكنولوجيا كانت خمس سنوات ثم عشر سنوات ثم عشرين سنة ويريدون أن تكون خمسين عاماً في البرامج الآن، ما الذي يحدث؟ هل من الممكن أن يتخطى مجتمع اقتصادي مرحلة الفورديزم وبسرعة يدخل في المرحلة الجديدة الخاصة بالتكنولوجيا الجديدة، علينا أن نتبين وزن التكنولوجيات الجديدة في الاقتصاد الأمريكي وهو بكل ما يقال عنها لا يزيد على ٧٪ من الاقتصاد الأمريكي، ليس هذا فقط بل نجد أن حماية الصناعات القديمة تستلزم تعطيل صناعات أخرى، حماية صناعة الصلب أمام كل عامل صلب توفره أمريكا بالحماية الجمركية يتأثر عمل خمسين عاملا في الصناعات الأمريكية المستخدمة للصلب وذلك برفع سعر الصلب المستخدم في تلك الصناعات.

يعني إذا كنت أمتلك صناعة كصناعة الصلب أقوم بحمايتها وهذه الحماية من شأنها أن تجعلني لا أقلل عدد العاملين في صناعة الصلب بـ ١٠٠ ألف عامل، هذا يؤثر على ٥ ملايين عامل أمريكي في الصناعات الأخرى وسيرفع ثمن المدخلات.

وعلينا أن نتنبه لأمر هام إننا نستخدم تعبيرات مضللة وغبية وليس لها معنى مثل «مجتمع ما بعد الصناعة» أمريكا لا خوف عليها لأنها دخلت مجتمع ما بعد الصناعة، هل يوجد تعبير اسمه «مجتمع ما بعد الصناعة».

هل امتنع أو هل توقفت الناس عن ارتداء الملابس أو توقفت عن شراء الثلاجات أو شراء الأحذية؟ وسائل الإنتاج التي لم تعد مجزية في أمريكا هي نفسها التي تذهب لتايوان وتتسبب في غلق مصانع أمريكية! وعندما نرى كيف تحمي الحكومة الأمريكية صناعة النسيج سواء بالحصص أو بمنع الاستيراد أو بالرسوم الجمركية، فالصناعة صناعة لايوجد مجتمع ما بعد الصناعة مجتمع يبتكر صناعات جديدة ويترك الصناعات القديمة تموت لكي يشتريها بسعر رخيص من بلاد أخرى، ولكن كم يكون حجم القيمة المضافة المحققة؟ إذا كنت لا تستطيع بيع البرامج الخاصة بك بـ ١٠٠ ضعف تكلفتها فأنت تخسر، وليس هذا فقط بل أن المجتمع الغربي كله الملئ بالثروة الملئ بالإنتاج تتآكل فيه نظم الحماية الاجتماعية، هل من المعقول بلاد بكل هذا الغنى تبدأ في ضرب نظام التأمين الصحي ونظام التعليم؟ هل من المعقول بلاد غنية كل هذا الغنى عندها مشكلة إسكان! هل من المعقول يكون هناك مشكلة بطالة!

المركز الحضاري لكي يكون مركزاً حضارياً ليس فقط بإنجازه المادي وأعتقد أن هذا مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنسق قيم معينة. هذا النسق من القيم إذا حدث به تناقص في حركة النسق القيمي مع نسقه الآخر يؤدي إلى أفول أي مركز حضاري، وإذا طبقنا هذا الكلام على أمريكا سنشاهده بوضوح، حيث إن أمريكا اليوم تحقق نجاحاً مادياً لن نجد من ينكر تقدمها المادي إطلاقاً رغم أنها أكبر دولة مدينة في العالم وتقابلها مشاكل ضخمة جداً، إلا أن نسقها القيمي الذي كان دائماً ما يتحدث عنه من ديمقراطية وعلمانية وحقوق الإنسان، هذا النسق القيمي يتم انتهاكه انتهاكاً شديداً ومتواصلاً ومستمراً داخل أمريكا وخارج أمريكا.

٢- الامبراطورية الأمريكية

م . علي مجيب

لعله من الأفكار الهامة التي تشغل المتتبعين للأزمة العراقية والصراعات الجارية حولها سواء في الأمم المتحدة أو في التظاهرات الجماهيرية الواسعة المناهضة للحرب والهيمنة الأمريكية هو ما ورد لسياسة الأمريكية من محاولة فرض الهيمنة على العالم وبناء امبراطورية لاتقل في اتساعها وجبروتها عن الامبراطورية الرومانية التي كانت تسيطر على منطقة البحر الأبيض في العالم القديم.

وبجانب أن التاريخ يجري حاليا بسرعة متزايدة بحيث إن الامبراطورية الرومانية أوما يكتسى عنها بتعبير السلام الروماني قد استمر حوالي ألف عام لكن الامبراطورية البريطانية التي كانت لا تغرب عنها الشمس لم تستمر مائتي عام، فكم في ظن القائمين بالحكم في أمريكا سوف يستمر السلام الأمريكي؟ خمسون عاما؟ هذه فترة قصيرة للغاية في تاريخ البشرية. ولكن هل سوف تتحقق أحلامهم سواء في تأسيس تلك الامبراطورية؟ أو في استمرارها هذا القدر من الزمن؟

بناء الامبراطوريات يتم مع حالة صعود في اقتصاد الدولة التي تحدث التوسع الامبراطوري. لقد بنيت الامبراطورية البريطانية في نفس وقت قيام الثورة الصناعية في بريطانيا. ولقد كان التوسع الاقتصادي بالتجارة هو الذي جر وراءه التدخل العسكري. فرنسا التي تلت بريطانيا في التقدم الصناعي هي أيضا تلتها في التوسع الامبراطوري. أما ألمانيا التي لم تتوحد إلا على يد بسمارك في سبعينيات القرن التاسع عشر فقد كانت فرصتها قليلة للغاية.

غير أن الامبراطوريات وهي تبنى حال صعود الاقتصاد في الدول المتقدمة كبريطانيا يصيبها ما يصيب اقتصاد دولة المركز. لقد فقدت بريطانيا قيادة التقدم الصناعي في نهاية القرن التاسع عشر وتمت تصفية امبراطوريتها في منتصف القرن العشرين.

حال أمريكا في نهاية القرن العشرين يشابه تماما حال بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر. في نهاية القرن التاسع عشر كانت أمريكا وألمانيا انتزعتا القيادة الصناعية من بريطانيا وتحولت بريطانيا أساسا إلى مركز المال العالمي ولعلنا نذكر ما يسمي بمنطقة الجنيه الاسترليني ففي الوقت الذي كانت لندن تمثل مركز المال العالمي كانت الصناعة البريطانية تنحدر بالمقارنة بأمريكا أو ألمانيا.

الدولار الآن هو العملة الأكثر تداولا في العالم ولكن الصناعة الأمريكية منذ سبعينيات القرن العشرين دخلت في مرحلة انحدار ورغم كل الصخب

الذي صاحب التكنولوجيا الجديدة وأساسا في الاتصالات والمعلوماتية إلا أن تلك لم تتمكن من الحلول محل الانتاج الواسع المعبر عنه بمرحلة الفوردزم، بل لعل بالونة أو فقاعة البورصة التي تمت في السنوات الثلاث الماضية تحمل كل دلالة على تضخم الاستثمار غير المنتج في الصناعات الجديدة.

ومن ناحية أخرى فإن معدل الادخار في أمريكا يكاد يكون بالسالب والعجز في الميزان التجاري يصل إلى ٤٥٠ مليار دولار سنويا أي مليارو ربع مليار يوميا. والاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الأمريكي – وهي تعوض العجز في الميزان التجاري تجاوز مجموعها مجموع الاستثمارات الأمريكية في الخارج بل إن أمريكا هي أكبر دولة مدينة في العالم.

أمريكا تأخرت في وراثة الامبراطوريات القديمة البريطانية والفرنسية مائة عام. بعد الحرب العالمية الأولي رغم ضعف الامبراطوريات القديمة فقد خرجت من الحرب منتصرة على ألمانيا ولم تتمكن أمريكا من فرض نفوذها ودخلت في مرحلة عزله. ورغم أن الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولي والثانية شهدت تعاظم القوة الأمريكية في أوج نشاط فترة الانتاج الواسع المعبر عنها بالفوردزم ورغم أن الامبراطوريات القديمة خرجت من الحرب منهكة تماما إلا أن أمريكا لم يكن أمامها إلا أن تبذل أقصى جهد في دعم اقتصاديات البلاد الأوروبية ذلك أن فترة الحرب شهدت زيادة قوة بل انتصار الاتحاد السوفيتي ولم يكن أمام أمريكا في مواجهة خطر الاتحاد السوفيتي في أوروبا أو انتصار الثورة الصينية إلا تدعيم أوروبا واليابان في محاولة لحصار الكتلة الاشتراكية.

في تلك الفترة التالية للحرب العالمية الثانية نشأت حركة عدم الانحياز وتم تحرر دول العالم الثالث التي كانت تحتلها الدول الاستعمارية القديمة ورغم محاولات أمريكا التي حققت بعض النجاحات خاصة في أمريكا اللاتينية أو الشرق الأوسط إلا أن حالة التوازن بين القطبين أمريكا من ناحية والاتحاد السوفيتي من ناحية أخرى مع وجود الردع النووي لدى كليهما جعل إمكانية توسع الامبراطورية الأمريكية محدودا للغاية.

لقد كان انهيار الاتحاد السوفيتي الفرصة التي تنتظرها الدوائر الحاكمة في أمريكا لفرض إمبراطوريتها بصفتها الدولة العظمى الوحيدة التي تمتلك أقوى جهاز عسكري في العالم. لكن العالم تغير ولم تعد القدرة العسكرية ولم تكن أبدا قادرة على بناء إمبراطورية إلا في حالة التفوق والتقدم الاقتصادي وليس في حالة تراجع القدرة الاقتصادية ودخول أهم صناعاتها في مرحلة الشمس الغاربة. لعل آخر تفاصيل ذلك هو تعرض شركة فورد للسيارات للافلاس كما جاء في آخر أعداد جريدة الايكونوميست.

ومن ناحية أخرى نقد تغير شكل الاستغلال الاستعماري لم تعد القضية احتلال دول العالم الثالث أو الاستحواذ على مستعمرات. إن الاستغلال الاستعماري يتم حاليا من خلال التجارة غير المتكافئة والاستثمار الأجنبي وإغراق الدول المتخلفة في الديون. ذلك لايمكن أن يقوم به إلا اقتصاد في حالة صعود وليس في حالة انحدار كالاقتصاد الأمريكي ومحاولة السيطرة على البترول العراقي والخليج بل وبترول وسط آسيا لا يعني إلا تحقيق دخول ريعية على حساب بلاد تلك المناطق غير أنه لايحقق السيطرة على الاقتصاد العالمي تجارة البترول العالمية لاتزيد على ٧٪ من التجارة العالمية.

ومن ناحية أخرى فإن خفض سعر البترول نتيجة لهذه السيطرة رغم إحتفاظ الشركات الأمريكية بمعظم الربح إلا أنه لايؤثر على اقتصاد الدول الصناعية الأخرى. أما رفع الأسعار لحساب تلك الشركات فإنه متعذر لوجود مصادر أخرى فأوروبا الغربية يمكنها الاعتماد على مصادر الغاز الطبيعي في روسيا كما أن الدول الأخرى المنتجة للبترول كفنزويلا سوف تستفيد من رفع الأسعار أو زيادة حصتها في السوق العالمية.

أمريكا في أزمة اقتصادية ليس بمعنى الأزمة الدورة في النظام الرأسمالي بل أزمة نتيجة لانحدار الاقتصاد الكلي وتآكل القدرات الانتاجية في

الصناعات الأساسية وليست فقاعة البورصة أو الفساد في إدارة الشركات والافلاسات بل الفساد في شركات المحاسبة إلا تعبيرا ونتيجة للاستثمار غير المحدث للقيمة. مثل استثمارات صناعة الاتصالات التي غطت احتياجات السوق الأمريكية إثنتى عشرة مرة.

كما أن الخلل الاجتماعي المتمثل في توزيع الدخول لصالح الفئات العليا بما يزيد نصيبها النسبي للفئات الدنيا من الدخول بصورة متزايدة وتركز الثروة بشكل مطرد لصالح الفئة القليلة العليا وبجانب خسائر صغار المدخرين وصناديق تأمين العمال في فقاعة البورصة والتي تقدر بتريليونات الدولارات أي آلاف البلايين.

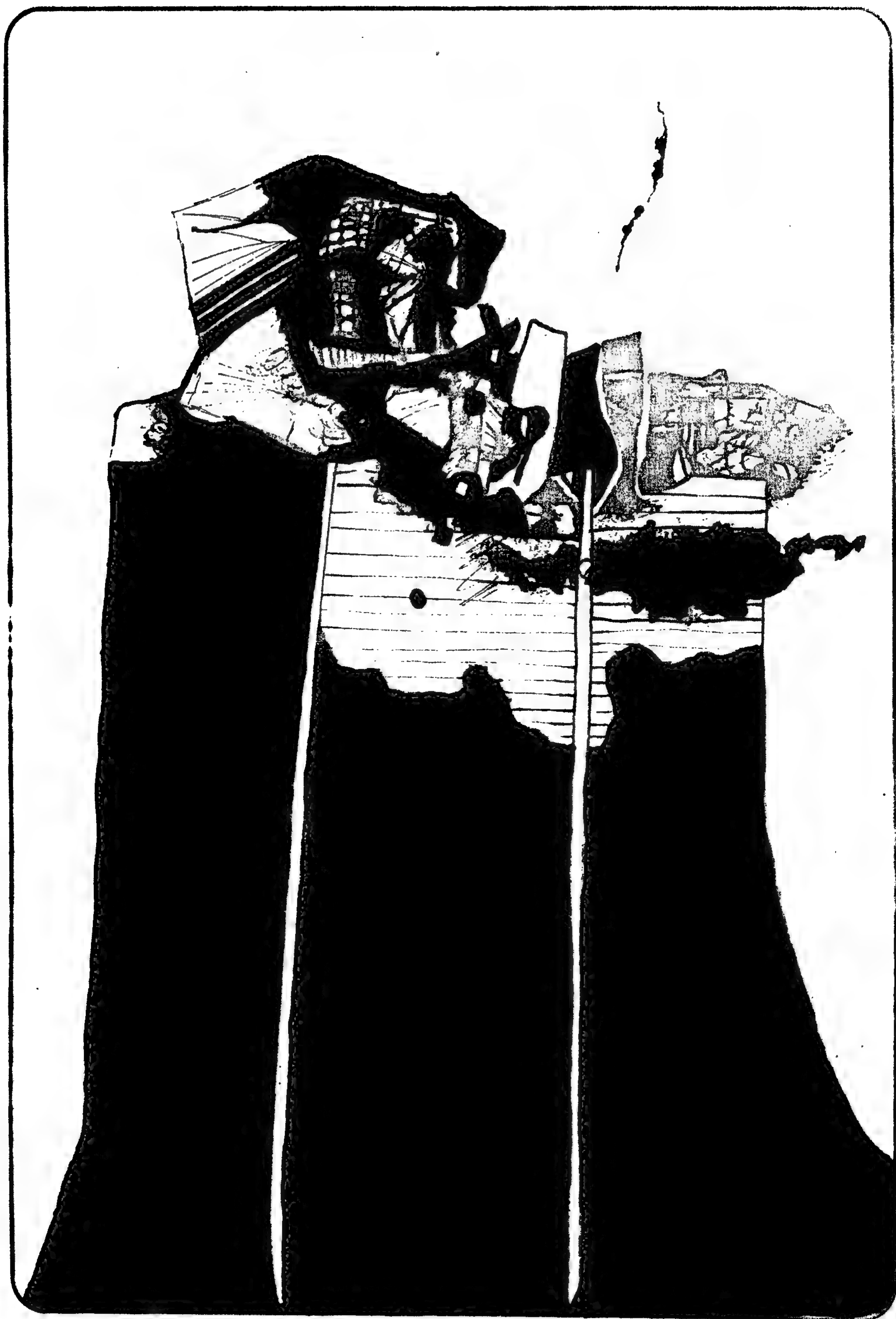
المجموعة المسيطرة على الحكم في أمريكا وقد وصلت إليه بانتخابات مشكوك في نزاهتها تمثل أكثر الفئات المحافظة في المجتمع الأمريكي وهي تمثل حلف البترول والصناعات العسكرية.

هذه المجموعة بدأت حملتها العسكرية بتحطيم برجي التجارة في نيويورك مثل ما بدأ هتلر بإحراق الريخستاج وهي تقوم بحملة استنفار هستيرية كي تفرض مناخا فاشيا يتم بواسطته تآكل الحريات المدنية ليس للأجانب فقط بل للأمريكيين أيضا تحت ستار قانون «الوطنية» في الوقت الذي يتم فيه خفض الضرائب على الأغنياء مع زيادة نسبة الذين تحت خط الفقر في المجتمع الأمريكي. بل إن الولايات نتيجة لخفض الضرائب تعاني من عجز في الميزانيات مما يترتب عليه تآكل نظم التأمين الصحي والرعاية الصحية لكبار السن بل يتناول أيضا خفض الإنفاق على التعليم.

السياسة الأمريكية في تعجلها محاولة فرض هيمنتها أحدثت لأول مرة من خمسين عاما أول انقسام علني في جبهة الرأسمالية العالمية. فأوروبا ليست مستعدة أن تقبل أن تتحول إلى دول تابعة على نمط دول أمريكا اللاتينية وقدراتها الاقتصادية لاتقل عن قدرة الاقتصاد الأمريكي. ولأول مرة يتم تكون حلف أو كتلة من فرنسا وألمانيا وروسيا، ذلك بجانب الاقتصاد الصيني الصاعد.

محاولة أمريكا تهميش دور الأمم المتحدة سياسة لايمكن أن تحقق أغراضها في فرص الهيمنة. ومن ناحية أخرى فإن التلويح باستخدام القنابل الذرية في الهجوم على العراق هو سلوك أحمق. فبمجرد جعل التهديد الذري سلاحا مقبولا هو سلاح ينقلب على من يهدد به فأمريكا لاتحتمل نتائج قنبلة ذرية بقدر ما يمكن لكوريا الشمالية أن تحتمله وكما يقول المثل: داين تدان.

العالم يتغير بسرعة. إن ١١ سبتمبر لا يؤرخ بداية الهيمنة الامبراطورية الأمريكية بل يؤرخ بداية النهاية لتلك الهيمنة.



العدوان على العراق نموذج للهيمنة الأمريكية

أ.د. محمد رياض (*)

المعلومات الواردة في هذا المقال - كلها أو بعضها أو أكثر منها - من الأمور المعروفة لدى ساسة الشرق الأوسط. وبعض المعلومات التي اكتبها في الأسطر التالية، وبخاصة بعض المعلومات عن السياسة الأمريكية والتنبؤات المستقبلية، هي نقلا عن الباحث الأمريكي مايكل رنر Michael Renner في موضوع بعنوان «الزيت والدم: الطريق للاستيلاء على العالم « Oil & Blood: The Way to Take over The World المنشور في عدد يناير ٢٠٠٣ من مجلة World Watch التي تصدر في واشنطن عن معهد بحثي بهذا الاسم يهتم أساسا بالبيئة ومشكلات العالم المستقبلية. أكتب هذا المقال بمناسبة حالة الحرب التي دعت إليها أمريكا ضد العراق على أنها أحد أعمدة الارهاب العالمي. وقد نتفق ونختلف مع بعض ما يسوقه مايكل رنر، لكننا نتفق معه أن العراق ليس وحده الهدف بل إنه جزء من مخططات الولايات المتحدة الجيوبوليتيكية ومساعيها السياسية وتدخلها المباشر وغير المباشر للسيطرة على القطاع الأوسط من العالم القديم: من باكستان وافغانستان إلى وسط آسيا والقوقاز إلى الشرق الأوسط والقرن الأفريقي.

وعلي الأغلب أن هناك كتابات لباحثين أمريكيين أخرين تتناول التدخل الأمريكي الدائم في القضية الفلسطينية لصالح اسرائيل، وكيف أن اسرائيل في احيان تتجاوز الخطوط الأمريكية التكتيكية كحربها السافرة بكل الأسلحة البرية والجوية والبحرية ووكلاء مخابراتها من اجل تصفية الفلسطينيين واجبارهم على اخلاء الأرض والسكن والنشاطات الاقتصادية ومن ثم تفريغ القضية من محتواها المادي وهو الوجود الفلسطيني على الأرض، وذلك على الرغم من قرارات الأمم المتحدة التى لم تحترم اسرائيل أيا منها بدعم أمريكي مستمر. وليس معنى هذا أننا نفتقد معرفة كل هذه المسائل والتداخلات، فنحن طرف في القضية لايسمع لنا رأي مهما كنا موضوعيين في كتاباتنا وتصريحات ساستنا. ولكن أن تصدر عن العنت الاسرائيلي البالغ والتأييد الأمريكي المطلق كتابات بأقلام أمريكية محايدة هو أمر هام قد يساعد على كسر الطوق الذي يغلق الرأي العام الأمريكي على المفاهيم الصهيونية فقط.

يستعرض مايكل رنر خلفية الأوضاع الراهنة وأسباب تحديد أمريكا العراق على أنها احد اعمدة

(*) أستاذ بكلية الآداب - جامعة عين شمس.

الشر والارهاب العالمي فيقول «أنه لنصف قرن ظلت الولايات المتحدة تستثمر جهودها وكل امكاناتها لابقاء منطقة الخليج داخل دائرة نفوذها الجيوبوليتيكية. واشتملت هذه الجهود على أشياء عديدة منها اسقاط الحكومات «المعادية» وتأييد الأنظمة «الموالية» (وهو هنا يستخدم مصطلح client التي تتضمن معاني كثيرة من الموالاة والتابعية) واعطاء الحلفاء (والأغلب أنه يشير هنا إلى اسرائيل وتركيا بصفة دائمة وإلى ايران أو العراق في ادوار مختلفة) كميات هائلة من السلاح، وايضا الحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية وأخيرا التدخل المباشر وغير المباشر في شئون المنطقة. والكثير من هذه السياسات تضمنت تغيير وانتقال التحالفات مع دول المنطقة وعنف متكرر على نطاق واسع. وفي واشنطن كانت ملاحقة البترول والسعي إلى السيطرة عليه أهم من حسابات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وإلى اليوم مازال هذا هو الوضع حيث تحاول إدارة بوش الاعداد لدور امبريالي أمريكي صريح في المنطقة بدلا من دول وكلاء عنها.

ومن بين أشياء اخرى يركز مايكل رنر على موضوعين أساسين هما البترول العراقي من ناحية وتتابع السياسة الأمريكية وأساليبها في دفع الأمور لصالحها في المنطقة من ناحية ثانية. وذلك علما بأن الموضوعين متداخلان معا وإن كان البترول هو محرك أساسي في متغيرات السياسة الأمريكية.

بترول العراق والشرق الأوسط:

ربما كان البترول الايراني هو أول محرك للتدخل الأمريكي المباشر في الشرق الأوسط. فإن تأميم حكومة محمد مصدق للبترول الايراني واتجاهاته نحو الاستقلالية عن القوى الغربية الاحتكارية التي أطاحت بالشاه أدت بالمخابرات الأمريكية والجنرال شفارتزكويف الأب إلى تجميع قوى الملالي الدينية بزعامة آية الله كاشاني وجنرالات الجيش بزعامة زاهيدي ضد مصدق ١٩٥٣ فأعيد الشاه وعادت الشركات الأوروبية والأمريكية إلى اقتسام بترول ايران. ثم ادخلت ايران مع العراق وباكستان وتركيا في حلف بغداد وبذلك تمكنت امريكا من بناء خط دفاع قوي يحمي العتبات الشمالية للشرق الأوسط من تغلغل القوى السوفيتية.

لكن الثورة العراقية ١٩٥٨ أدت إلى انهيار حلف بغداد والنظام الملكي الموالي للغرب وبدا كأن العراق مقبل على نظام حكم أميل لليسار. وفي فترة اضطراب الأمور دخلت أمريكا في تحالف مصالح مع البعث العراقي ضد اليسار. وبعد استقرار الأمر للبعث (وربما تحت الرغبة في استقلال القرار) أممت العراق شركة البترول التي كانت مملوكة لرويال داتش شل والبترول البريطانية واكسون وموبيل والشركة الفرنسية للبترول. وفي ١٩٧٩ تولى رجل البعث القوى صدام حسين مقاليد الرئاسة رسميا (رغم أنه كان يدير الأمور قبل ذلك). وبرغم أنه هو الذي قاد التقارب مع السوفييت في ١٩٧٢ الا انه «وجد السوفييت غير قادرين (أو غير راغبين) في امداد العراق بالتقنيات والسلع اللازمة لتحديث العراق ومن ثم أخذ في الانتقال تدريجيا إلى سياسة اكثر تقاربا مع الغرب. وكانت الحكومات والشركات الغربية متلهفة لامتصاص النمو المتزايد من دولارات البترول العراقية. وفي خلال الثمانينيات تضمنت امدادات العراق من الغرب مكونات تصنيع الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية».

ولو كان العراق قد انتصر في حربه الطويلة مع ايران خلال الثمانينيات لكانت قد وضعت يدها على جانب كبير من حقول البترول الايرانية في اقليم عربستان (خهوزستان). ولم يكن ذلك يرضى الاحتكارات البترولية العالمية أن تستحوذ دولة واحدة على مصادر بترول ضخمة من حقول العراق وايران معا. وكذلك لم يكن ذلك مما توافق عليه جيوبوليتكية امريكا والغرب، لكن الغرب والسوفييت وقفوا يراقبون الأمور عن كثب مع تدعيم الطرفين المتحاربين عسكريا بتوازن لايسمح لأحدهما بالانتصار، بل بانهاك قواهما.

والذي لم يتمكن من تحقيقه صدام حسين في حربه

مع ايران حاول تحقيقه في معركة اسهل مع الكويت فأصبح هدفا للتدخل العسكري الغربي المباشر الذي لن يسمح له بالاستيلاء على مصادر بترولية هائلة. وكانت النتيجة كما نعرف شديدة الوطأة على العراق والنظام العراقي.

«إن اقامة نظام موال للغرب في العراق سوف يعطي شركات البترول الأمريكية والانجليزية (اكسون موبيل، شيفرون تكساكو، شل، ب ب البريطانية) فرصة مباشرة للدخول إلى البترول العراقي بعد ٣٠ سنة من تأميمه، وهو ما قد تبلغ قيمته مليارات الدولارات. وإذا ما سمح النظام العراقي الجديد بعودة شركات البترول متعددة الجنسيات فإنه من المحتمل أن تبدأ موجة من فك تأميم البترول في الدول التي أممته، وبذلك ينعكس تيار التأميم الذي شهده العالم في سبعينيات القرن العشرين».

إن المصالح البترولية المتنافسة كانت عاملا حاسما بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن أن يصدر قرار المجلس محددا مجموعة شروط لأي عمل عسكري ضد العراق فشركة توتال (فينا - إلف) الفرنسية لها علاقات خاصة بالعراق منذ السبعينيات. وكذلك اتفقت شركة لوك أويل الروسية والشركة الوطنية الصينية على القيام باستكشافات بترولية في العراق حالما ترفع عنها عقوبات الأمم المتحدة. ولهذا كانت هناك تهديدات مغلفة باستبعاد روسيا وفرنسا والصين من أي امتيازات بترولية مستقبلية ما لم تدعم سياسة بوش في تغيير النظام العراقي. وبرغم اتخاذ هذه الدول مواقف لتحجيم الاتجاهات العسكرية الأمريكية، فإنها ليست أقل حماسا في ابقاء خياراتها مفتوحة في حالة حكومة موالية لأمريكا، ومن ثم صوتت لصالح مشروع قرار امريكي في نوفمبر.

لكن الهدف الأمريكي النهائي أكبر من مستقبل الحكم في بغداد. ذلك أن سياسة الطاقة في ادارة بوش مبنية على المزيد من الاعتماد على البترول وخاصة البترول الرخيص الوارد من الخليج. فنفاذ حقول البترول الأمريكية أمر معروف ويقدر عمر الاحتياطي المتبقي بأقل من عشر سنوات ويؤدي بالضرورة إلى مزيد من استيراد البترول. وفي مقابل ذلك يرتفع عمر الاحتياطي البترولي إلى ٢١ سنة في روسيا ووسط آسيا السوفيتية السابقة والى ٣٣ سنة لبترول أمريكا اللاتينية وإلى ٨٣ سنة لبترول الشرق الأوسط. والسيطرة على العراق ستسمح لأمريكا بخفض الميزة التي يتمتع بها النفوذ البترولي السعودي كما يمنح امريكا سلطة اكبر في سوق البترول العالمي. فنصيب السعودية من الاحتياطي العالمي نحو أكثر من ٢٥٪، واحتياطي العراق وايران والكويت والامارات العربية ما بين ٩٪ و١٠٪ من العالم لكل منها. وبعبارة اخرى فالشرق الأوسط يحتوى على أكثر من ٧٠٪ من احتياطي بترول العالم ومن ثم العمر الطويل. وليس بعد الأرقام السابقة دليل أقوى على الدور البارز للبترول في السياسة الأمريكية بالنسبة للشرق الأوسط.

وليست العراق هي نهاية المطاف. ففي الشرق الأوسط وحول بحر قزوين في وسط آسيا والقوقاز مصادر ومكامن بترولية. وهذه تذهب يدا بيد مع شبكة كثيفة من القواعد الأمريكية العسكرية.

والخلاصة أن الحرب هي مباشرة ضد صدام حسين، لكنها بالمعنى الواسع هي وسيلة لدعم اقتصاد يقوم على طاقة الزيت بالأساس: فقد زاد الاستهلاك في العقد الأخير من القرن الماضي بما يقرب من مائة مليون طن (من ٧٧٩ إلى ٨٧٥ مليون طن) وعلى العموم تستهلك امريكا نحو ٢٧٪ من البترول العالمي سنويا مقابل ٢١٪ لأوروبا و٢٧٪ لدول شرق وجنوب آسيا. هذا الاعتماد الهائل على البترول هو وراء هدف الولايات المتحدة أن تفشل مجهودات الحصول على أشكال من الطاقة المتجددة التى سوف يؤدي انتشار استخدامها إلى وقف التغيرات المناخية والبيئية في العالم. فحكومة واشنطون التي سحبت تمويل مشاريع الطاقة المتجددة تنفق الآن على حرب تكلفتها ٢٠٠ مليار دولار. فهي قد رفضت بروتوكولات «كيوتو» من ناحية ووضعت عصا في عجلة أبحاث الطاقة النظيفة من ناحية ثانية. إن حصول واشنطون على البترول الرخيص هو بمثابة قتل مقررات «كيوتو»

وبالتالي فالحرب ضد العراق هو عدوان على مناخ العالم.

متغيرات السياسة الأمريكية:

كان عام ١٩٧٩ عاما فارقا في السياسة الأمريكية في الخليج. فإن سقوط الشاه - شرطي الخليج الذي طالما ساعدته أمريكا - كان يعني سقوط أحد الأعمدة للسياسة الأمريكية. وعلى الفور ردت حكومة كارتر بضخ كميات كبيرة من السلاح للسعودية ولكن كان واضحا أن دول الخليج العربية ليست بديل ايران. وكانت العراق تموج بأشياء كثيرة (ربما ميول الشيعة) ورأى صدام حسين أن ايران في حالة من عدم التوازن بعد الثورة بحيث تمكنه من انتصار سهل يؤهله أيضا لزعامة العالم العربي (بعد المعاهدة المصرية الاسرائيلية).

ويتابع رنر تحليلاته فيرى أن خروج العراق من حلف بغداد الغربي بعد ثورة ١٩٥٨ والخوف من تحوله إلى نظام شيوعي (وربما أيضا قومي عربي) قد أدى إلى دخول أمريكا في حلف مصالح «مؤقت» مع حزب البعث، بمقتضاه اعطى وكلاء الاستخبارات كافة المعلومات اللازمة لانجاح انقلاب البعث، بما في ذلك قوائم تضمنت اسماء المشتبه في كونهم موالين للشيوعية. وخوفا من نتائج تأميم البترول العراقي (كما حدث في مصر عند تأميم القناة) فقد عقد العراق ١٩٧٢ معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي. ولكن بعد استيلاء الحركة الاسلامية على الحكم في ايران بدأ صدام حسين في التقارب مع الغرب، وكان هذا مرغوبا من السياسات الأمريكية والغربية باعتبار أن العراق يمكن أن يكون ندا للنظام الايراني الجديد.

لم يكن سقوط ايران هو النكسة الوحيدة للسياسة الأمريكية، ففي نفس السنة حدث انقلاب افغانستان إلى الحكم الشيوعي. ولم تكن هناك قوة تستطيع أن تساند أمريكا في رد هذا السقوط المدوي سوى باكستان والبلاد العربية كفكي كماشة يمكن بواسطتهما احتواء الموقف وحصار التيارات الاسلامية القادمة من ايران والشيوعية القادمة من افغانستان. ومن ثم ظهر تحالف دول الخليج (مجلس التعاون) والتأييد المالي والتعاون المستمر بين دول الخليج وباكستان وتدعيم فصائل المقاومة الاسلامية ضد حكومة كابول التي انتهت بتدعيم تطرف حركة طالبان الأفغانية وتنظيم بن لادن. وعلى الجانب الايراني كانت العراق هي المؤهلة الأولى للتصدي للثورة الاسلامية بما لديها من مال وحدود طويلة متنازع عليها مع ايران وعدد سكاني اكبر من تجمع دول الخليج.

وفي سبتمبر ١٩٨٠ رأى صدام حسين أن الفرصة مناسبة لحل النزاعات الحدودية المزمنة مع ايران التي كانت في حالة من عدم الاستقرار في أوائل عهد الجمهورية الاسلامية فغزا ايران. ولكن بدلا من تفكك النظام الايراني حدث العكس ولم يمض وقت طويل حتى كاد الميزان العسكري يتحول لصالح ايران مما أدى بأمريكا إلى الذهاب كثيرا في تأييد العراق. فقد أرسل ريجان مبعوثا خاصا (دونالد رامسفلد وزير الدفاع الحالي) إلى العراق في ١٩٨٣ حيث اجتمع بصدام ومهد الجو إلى اعادة العلاقات السياسية مع العراق في العام التالي بعد قطيعة امتدت ١٧ عاما. وسهلت امريكا قروضا للعراق من اجل شراء اغذية ضرورية لرفع المعاناة وروح التذمر بين الناس وتقليل الضائقة المالية العراقية، وكذلك منحت ضمانات لانشاء خط أنابيب إلى الأردن لنقل البترول العراقي بعد توقف النقل في مياه الخليج. ومن بين الاجراءات الأخرى السماح لتجار السلاح بشراء اسلحة سوفيتية من دول شرق أوروبا وارسالها للعراق مع السماح للسعودية والكويت بارسال اسلحة أمريكية للعراق. كذلك لم تعارض ارسال فرنسا طائرات مقاتلة وصواريخ اكسوست ساعدت العراق على ضرب ميناء البترول الايراني في جزيرة خرج. واخيرا ظلت امريكا منذ ١٩٨٢ ترسل للعراق صورا فضائية وجوية عن تحركات الجيش الايراني ومراكز اتصالاته. وهكذا انقذت العراق من الهزيمة. لكنها لم تنتصر أيضا. هذا إلى جانب اتخاذ الولايات المتحدة موقف المعارض لقرار الأمم المتحدة بادانة الغزو العراقي لايران، وأن تغض الطرف عن استخدام العراق السلاح الكيماوي ضد الجيش الايراني وأكراد شمال العراق.

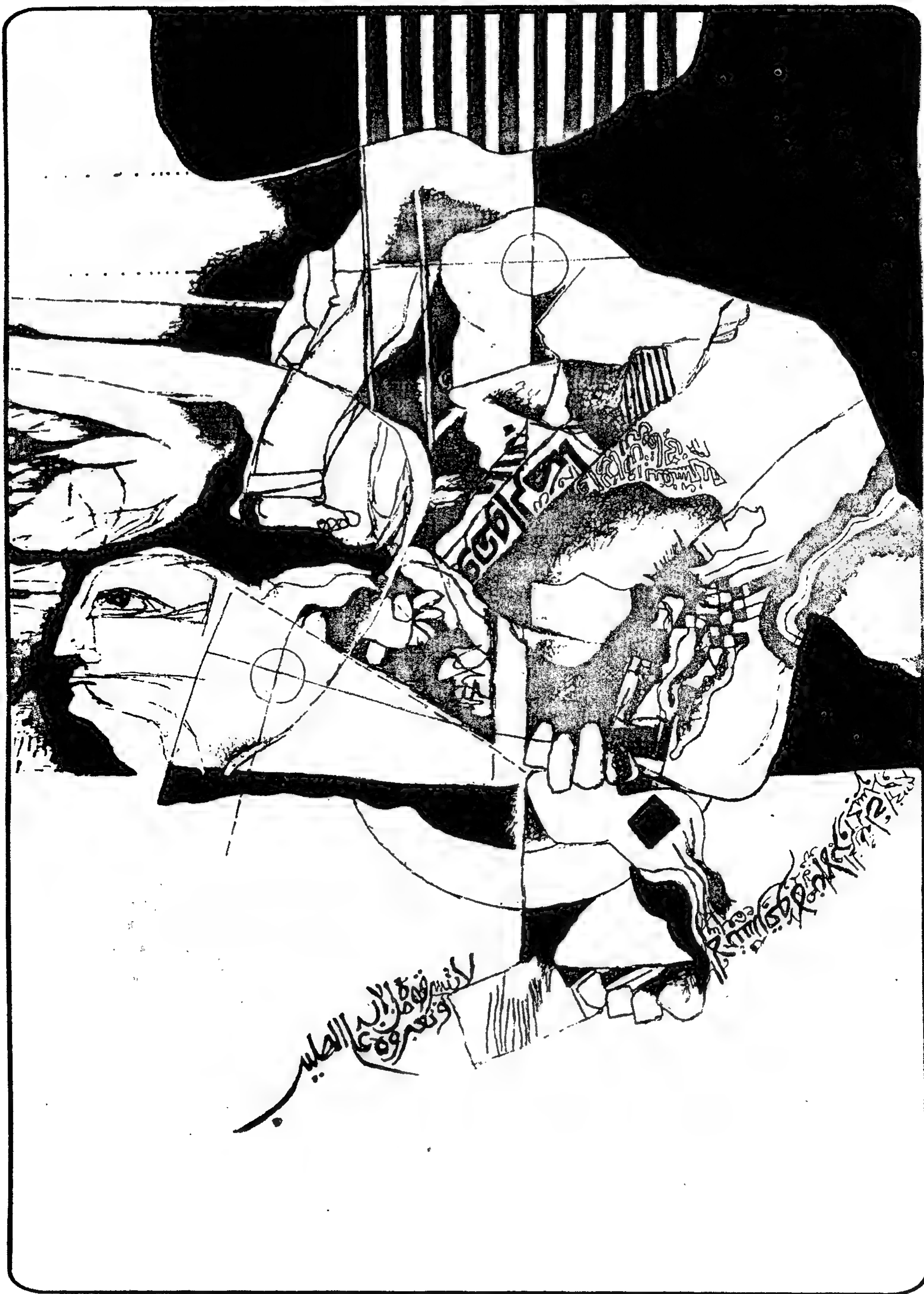
فقد جاء في تصريح لهنري كيسنجر ١٩٨٤ أن الهدف الأمريكي النهائي أن يخسر كلاهما الحرب. ذلك أن حكومة ريجان سمحت سرا لاسرائيل أن ترسل إلى ايران أسلحة أمريكية وقطع غيار بما قيمته عدة مليارات. الغرض أن تظل الدولتان مشتبكتين في حرب تنهك مواردهما بغض النظر عن الثمن الفادح في الأرواح من الجانبين حتى لا تقوى واحدة منهما على تحدي سيطرة أمريكا على المنطقة.

وبعد حرب الكويت - التي ربما لم تكن لتحدث لولا الدعم الأمريكي السابق أثناء الحرب مع ايران - أخذت أمريكا تزود السعودية ودول الخليج بكميات ضخمة من السلاح الأمريكي (ودول غربية أخرى) يقدر اجمالي قيمتها بمائة مليار دولار في السنوات العشر ١٩٩٠/٢٠٠١. وبرغم هذا فإنه يبدو أن الخليج والسعودية في الجيواستراتيجية الأمريكية ليست الا مواقع أرضية للقوة الأمريكية من معسكرات واتصالات ومخازن للامداد والتموين تسهيلا لأي تدخل عسكري امريكي كبير الحشد.

فهل ما نراه اليوم هو تطبيق عملي لمخططات امريكا للهيمنة على المنطقة لفترة طويلة؟ هل التحول إلى مطلب إزاحة صدام حسين يعني تجنيب نزيف الدم في العراق لكنه يحولها إلى أفغانستان أخرى حيث الأمور هناك هيولا ضبابية تمكن أمريكا من السيطرة الفعلية على الناس والساسة والموارد البترولية؟

وما هو الدور الاسرائيلي في هذه الاجواء المليئة بطبول الحرب؟ هل ما تفعله بوحشية في فلسطين هو جزء من المخطط أن تفعل ما تريد في ظل الانشغال بالعراق؟





حقوق الإنسان في عصر الهيمنة
قراءة لبعض تداعيات حقوق الإنسان فى الوطن العربي
بعد أحداث سبتمبر سنة ٢٠٠١

الدكتور محمد نور فرحات (*)

مقدمة:

لخص التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان عن عام ٢٠٠٣ حالة حقوق الإنسان في العالم العربي في ظل ما يسمى بالحملة الدولية على الإرهاب التى أعقبت أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ كما يلي:

«وخلاصة القول أنه تحت وطأة الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب صعدت معظم الحكومات العربية من إجراءاتها الأمنية، وخلطت بين ملاحقتها للعناصر المشتبه في تورطها في أعمال إرهابية ومعارضيها السياسيين، واعتقلت مئات الأشخاص بدعوى صلتهم بمنظمات إرهابية أو منظمات متطرفة غير مشروعة، استنادا إلى قوائم أمريكية مشكوك في دقتها، ومختلف حول تقييماتها، وانغمست في تبادل المشتبه فيهم دون إجراءات قضائية واضحة، وبعيدا عن أية شفافية.

ورافق هذه الظاهرة خط عام من التشدد الأمني وانتهاك الضمانات القانونية في المحاكمات بشكل صارخ، تنازع المساحات المحددة من الحريات العامة في بلدان الهامش الديمقراطي، وشدد القبضة في النظم المحافظة. فاستمر العمل بقوانين الطوارئ وتجديد سريان ما انتهى منها. وتعززت قوانين الأمن القومي وقوانين مكافحة الإرهاب. وتم فرض قوانين وإجراءات مايسمى تجفيف منابع الإرهاب وفق رؤية حددتها الولايات المتحدة بقرارات استصدرتها من مجلس الأمن. وتم تشديد قوانين الهجرة ومراقبة الأجانب.

وبدعوى مكافحة الإرهاب واصلت الولايات المتحدة ابتزاز الحكومات العربية لتغيير موقفها من منظمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية المشروعة، وقطع المعونة منها، وعزل القيادة الفلسطينية المنتخبة أو تهميشها، وتطويع موقفها من العدوان على العراق، وفرض تغييرات جوهرية في نظمها السياسية والثقافية......

وتحت نفس اللافتة - مكافحة الإرهاب - استمرت الولايات المتحدة في اتخاذ إجراءات وتدابير ضد المواطنين العرب والمسلمين في الولايات المتحدة تقوم على أسس تمييزية في الدخول والتسجيل والإقامة. كما واصلت احتجاز عدد غير معروف من المواطنين العرب والمسلمين في سجونها بمعزل عن الخارج، دون الحد الأدنى للمعايير الدولية، فضلا عن احتجاز أسرى حرب أفغانستان في قاعدة جوانتنامو على نحو

(*) أستاذ بكلية الحقوق جامعة الزقازيق بمصر. عضو مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان - تونس.

يتعارض مع القانون الدولي الإنساني، فلا هي أطلقت سراحهم و لا قدمتهم إلى المحاكمة»(١).

لقد أوردنا هذه الفقرة المطولة من التقرير لأنها تشير بإحكام ودقة إلى حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي في ظل المتغيرات التي طرأت على العالم بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وهي الحالة التي يمكن توصيفها في النقاط الآتية:

١- أن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي قد تأثرت تأثرا سلبيا بأحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية وشهدت تراجعات متوالية سواء على مستوى التشريع أو مستوى الممارسة.

٢- أن تردي حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي بعد أحداث سبتمبر ليس أمرا مستجدا على الساحة العربية، بل هو مسلسل متصل أسهمت أحداث ١١ سبتمبر في تصعيده وتسارع وتيرته من ناحية وفي التخفيف من إدانته الدولية والتسامح معه من ناحية أخرى.

٣- إن الرياح غير المواتية لحقوق الإنسان في الوطن العربي قد هبت من اتجاهات ثلاثة: اتجاه بعض نظم الحكم التي وجدت في أجواء ما بعد سبتمبر فرصة لتصفية حساباتها مع معارضيها السياسيين ولتبرئة نفسها أمام الولايات المتحدة الأمريكية من تهمة رعاية الإرهاب أو دعمه، واتجاه جماعات العنف التي صعدت من ممارساتها وجرائمها الدموية التي دفع ثمنها المواطنون الأبرياء، واتجاه الرياح الشمالية الغربية حيث تعرض العرب والمسلمون لممارسات قمعية تمييزية في الولايات المتحدة وأوروبا بحجة مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه وحيث انتشرت كراهية العرب والمسلمين في كثير من المجتمعات الغربية ووجدت فيها النزاعات العنصرية مجالا خصبا لها.

٤- ومن اللافت للنظر أن تلك الهجمة الداخلية والخارجية الشرسة على حقوق الإنسان العربي يجرى تنفيذها تحت رايات نشر الديمقراطية وإشاعة قيم الحرية في العالم العربي. وهي دعاوي يجري تحت لوائها شن حرب إبادة حقيقية وتصفية حقيقية ضد الشعب العربي في فلسطين بدعوى محاربة الإرهاب. ويجري في ظلها احتلال وطن عربي بالكامل وهو العراق بحجة القضاء على نظم الحكم الاستبدادية، ويجري في ظلها التلويح بالقلاقل والاضطرابات الاجتماعية لنظم عربية تحالفت تاريخيا مع الولايات المتحدة من أجل إجبارها على الانصياع دون شروط لمتطلبات القرن الأمريكي - الصهيوني الجديد.

من هنا: مشهد جديد في مسلسل متصل مستمر:

والسؤال الذي نطرحه ونحاول البحث عن إجابة له هو : **هل كانت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ بداية لعصر جديد يترك بصماته على أوضاع الحريات وحقوق الإنسان في العالم العربي؟ أم أن واقع ما بعد سبتمبر هو استمرار لواقع ما قبله دون حدوث ما يحاول البعض تصويره من انقطاع تاريخي في مسار الأحداث. ولنطرح السؤال طرحا آخر: فلنفرض جدلا أن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ لم تقع، هل كان المشهد العالمي ليختلف وهل كان المشهد العربي ليختلف؟ خاصة في مجال الحريات وحقوق الإنسان؟.**

قبل الإجابة عن هذا السؤال الجوهري علينا أن نرصد بعض المظاهر التي ميزت الخطاب السياسي والحقوقي الأوروبي والأمريكي منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وإعلان الانتهاء الرسمي للحرب الباردة في العقد الأخير من القرن العشرين. لقد كان هم الخطاب السياسي الأكاديمي هو البحث عن عدو بديل للعدو السوفيتي، وكأن الحضارة الغربية لايمكن أن تعيش دون أعداء. أو لعلها محاولة لقسر التاريخ على أن ينحو منحى الجدل الهيجلي عن صراع المتناقضات كأساس لحركته. على أي حال فقد تحدث ريتشارد نيكسون قبل أحداث سبتمبر بخمسة عشر عاما عن الخطر الأخضر الذي يمثله الإسلام على الحضارة الغربية الذي حل محل الخطر الأحمر الذي كانت تمثله الشيوعية. في هذا يقول نيكسون «إن الكثيرين من الأمريكيين قد أصبحوا ينظرون إلى كل المسلمين كأعداء. ويتصور كثير من الأمريكيين أن المسلمين هم شعوب غير متحضرة، وأنهم دمويون، وغير منطقيين. وليست هناك صورة أسوأ من هذه الصورة حتى

بالنسبة للصين الشيوعية في ذهن وضمير المواطن الأمريكي عن العالم الإسلامي. ويحذر بعض المراقبين من أن الإسلام والغرب متضادان، وأن الإسلام سوف يصبح قوة جيبوليتيكية متطرفة، وأنه مع التزايد السكاني والإمكانات المادية المتاحة، سوف يؤلف المسلمون مخاطر كبيرة، وأنهم يوحدون صفوفهم للقيام بثورة ضد الغرب، وسوف يضطر الغرب إلى أن يتحد مع موسكو ليواجه الخطر».

إذن فقد كانت نذر العداء الأيديولوجي والديني والعرقي سابقة على أحداث سبتمبر ٢٠٠١. لقد شهدت مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تصاعدا ملحوظا في التيارات اليمينية والعنصرية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا الغربية. وهذا طبيعي، فرغم كل ما يؤخذ على أفكار الاشتراكية العلمية من مضامين إلحادية ومن طبيعة شمولية مصادرة للحريات إلا أنه مما لاشك فيه أن غياب مشروع العدل الاجتماعي الذي كان يناصر نزوع الشعوب إلى التحرر قد أصاب العنصرية وهي أقبح عورات الرأسمالية الحديثة بجنون النصر وسكرة التفوق. وهكذا ترعرعت العنصرية اليمينية (المعادية حتى النخاع للعرب والمسلمين والمهاجرين الأجانب) في فرنسا على يد لوبان وفي ألمانيا والنمسا ممثلة في الانتصارات غير المتوقعة للنازية الجديدة في المعارك الانتخابية، وفي روسيا في شكل هلوسات جيرنوفسكي، وفي الولايات المتحدة الأمريكية في اكتساب أفكار المسيحية الأصولية الصهيونية قوة جديدة مكنت أنصارها في النهاية من الوصول إلى الحكم مع بوش الابن وجماعته.

تواكب مع ذلك انتشار أفكار حول النصر النهائي للنموذج الليبرالي الرأسمالي. فتحدث فوكوياما عن نهاية التاريخ باعتبار أن الأمر قد استقر نهائيا في محطة التاريخ النهائية عند نمط التنظيم الاجتماعي الرأسمالي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية.إلا أن صمويل هانتنجتون مع تسليمه بانتصار الرأسمالية لم يسلم بأن للتاريخ نهاية بل طور ما ردده نيكسون ووضعه في سياقه النظري في الحديث عن صدام الحضارات كشكل جديد من الصراع حل محل صراع الأيديولوجيات، وتنبأ بأن هذا الصدام قادم لا محالة بين الحضارات الإسلامية والغربية والكنفوشيوسية. ويبدا أننا أمام نوع من قراءة الحاضر تصل إلى حد التنجيم - أم أن الأمور كانت تدفع دفعا بواسطة المعبرين عن الخطاب الغربي لتسير في هذا الاتجاه؟ هذه القدرة على التنبؤ عند صمويل هنتنجتون يجب ألا تدهشنا، فهي لاترصد الواقع بقدر ما تفضح الإستراتيجية المختزنة في العقل الجمعي الأمريكي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وهذا ما عبرت عنه بوضوح شديد الدكتورة ليلى شرف في مداخلتها في ندوة مركز دراسات الوحدة العربية عن «التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها العربية» عندما لاحظت على أطروحة هانتنجتون «أنها تحمل وجهين: الأول، أنها تجد منطلقاتها من الوجدان الجمعي للمجتمع الأمريكي.. أما الوجه الثاني فيبدو وكأن هذه الأطروحة هي أسس نظرية ولكنها عملية أيضا لاستراتيجية أمريكية تتعامل عبرها مع العالم في العصر الجديد وقواه التقليدية والناشئة، أكثر منها دراسة فلسفية حول تطور المسار التاريخي، أو رياضة فكرية في التاريخ والاجتماع يتحاور حولها المختصون»(٢) وهكذا فمثلما قدم لنا ماركس وإنجلز المانفيستو الشيوعي عام ١٨٤٨ إيذانا بقيام الدولة الاشتراكية بعد ذلك بحوالي سبعة عقود، قدم لنا هانتنجتون مانفستو عصر الإمبراطورية الأمريكية الذي دخل حيز التنفيذ بعد أقل من عشر سنوات.

الخطاب الغربي في مجال حقوق الإنسان قبل سبتمبر - مرحلة مهادنة الإرهاب:

قبل أحداث سبتمبر ٢٠٠١ كان الخطاب الغربي لحقوق الإنسان يقوم على عدة محاور: أولها الإستناد على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وخاصة تلك المعاهدات والإعلانات والمبادئ الصادرة عن الأمم المتحدة كمرجعية نظرية لحقوق الإنسان. وكانت دعوى عالمية حقوق الإنسان هى الدعوى المستقر عليها والتي وجدت إعلانها بوضوح وبلا مواربة في أروقة المؤتمر

العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٩٣ وفي وثائق هذا المؤتمر وبيانه الختامي. لقد وقف وزير الخارجية الأمريكي وارين كريستوفر في الجلسة العامة لافتتاح المؤتمر يلقي كلمة بلاده ويعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن إيمانا جازما بأن مبادئ حقوق الإنسان مبادئ عالمية وأنه لايقبل التحلل منها أو انتهاكها تحت دعاوي الخصوصية، وأن علاقات الولايات المتحدة مع دول العالم ستتحدد على أساس احترامها لمبادئ حقوق الإنسان. كانت قضية العالمية والخصوصية إحدى القضايا الكبرى التي يدور حولها الصراع في صمت بين الدول الغربية التي تنحاز للعالمية وبين بعض دول العالم الثالث والدول الإسلامية والعربية التي رأت في الخصوصيات الثقافية قيدا على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان العالمية. وبطبيعة الحال تناثرت على أرصفة دعاوي العالمية والخصوصية قضايا حدية Marginal مثل محاولة تبرير الانتهاكات بدعاوي الثقافة الخاصة لدى دعاة الخصوصية والقول بالحق في التدخل الإنساني بالقوة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان لدى دعاة العالمية والتمسك بمبدأ السيادة الإقليمية للدولة لدى دعاة الخصوصية، ومع ذلك فقد كان القدر المشترك هو الاعتراف العام بمرجعية وثائق وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

في هذا الوقت كانت العديد من دول العالم الثالث والدول العربية والإسلامية تعاني من أعمال العنف المسلح التي تمارسها الجماعات الأصولية والقومية وجماعات التطرف الديني. وكان هؤلاء يجدون ملجأ آمنا لهم في دول أوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية تحت دعوى احترام حق اللجوء وحق الإنسان في التعبير والاجتماع والتنظيم. وبدت السياسة الغربية عموما والأمريكية على وجه الخصوص كما لو كانت ترمي إلى إقامة جسور التفاهم مع جماعات العنف الديني من منطلق ظاهرة احترام حقوق الإنسان وباطنه البراجماتية والانتهازية البحتة. كان المزاج العام الحاكم للسياسة الغربية والمتمثل في محاربة الشيوعية والتحالف مع أعدائها مزاجا مازال حاكما لهذه السياسة. وكانت تحالفات الولايات المتحدة الأمريكية مع الجماعات الأصولية في أفغانستان ومع نظم الحكم الإسلامية المحافظة لمقاومة التغلغل الشيوعي مازالت تحتفظ بمذاقها في أفواه الساسة ورجال الدولة. لم تتوقف تقارير الخارجية الأمريكية عن التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها بعض الدول العربية ضد جماعات التطرف الديني التي ترفع السلاح في وجه الدولة والمجتمع، بينما تتغاضى هذه التقارير عن انتهاكات أكثر قسوة وفظاظة تمارسها نظم تحالفت تحالفا عضويا مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن الانتهاكات اليومية التي تمارسها إسرائيل في الأراضي المحتلة. لقد استغلت بعض الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان على حساب المصالح الأمنية لدول العالم الثالث المعرضة للتهديد الإرهابي. تمثل ذلك في منح حق اللجوء السياسي، والتوسع في تعريف المضطهد السياسي لتسبغ هذه الدول حماية كاملة على الإرهابيين الفارين من أوطانهم بدعوى أن الأحكام الصادرة ضدهم لا تفي بمتطلبات الحد الأدنى للمحاكمة العادلة، أو أن دولهم تطبق عقوبة الإعدام المطلوب إلغاؤها بواسطة المحافل الدولية. وبمرور الوقت وفي إطار الحقوق والحريات التقليدية المكفولة في دول الغرب مثل حقوق الرأي والتعبير والتنظيم والاجتماع أصبحت بعض عواصم الدول الغربية مراكز نشطة لإدارة النشاط الإرهابي ضد عدد من الدول العربية ودول العالم الثالث، وأصبح وجود هذه المراكز ورقة تستخدم في المقايضات السياسية بين دول الغرب من ناحية ودول العالم الثالث من ناحية أخرى.

الأمن قبل الحرية أحيانا:

ومع ذلك فعلى المستوى التشريعي فإنه حتى في هذه المرحلة المبكرة السابقة على أحداث سبتمبر التي كانت رايات حقوق الإنسان ترتفع خفاقة بالحق أو بالباطل، لم تتردد دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية عن أن تسن تشريعا منتهكا للمبادئ الدولية لحقوق الإنسان إثر تعرضها لأعمال إرهابية في حادث أوكلاهوما الشهير سنة ١٩٩٦. لقد قدمت

الولايات المتحدة في هذا الوقت الدليل على أنه عند أول بادرة خطر فلا بأس أن تدير ظهرها لمبادئ حقوق الإنسان. ولم يغب عن الذاكرة بعد أنه فور وقوع هذا الحادث المروع توجهت أصابع الاتهام إلى العرب والمسلمين دون دليل. وتعرض هؤلاء من المقيمين في المدن الأمريكية لصور متعددة من الاضطهاد والإيذاء إلى أن ظهرت براءتهم بتوجيه الاتهام إلى تيموثي ماكفى أحد الشبان الأمريكيين المنخرطين في جماعات العنصريين الجدد. في هذا الوقت صدر القانون الأول لمكافحة الإرهاب وعقوبة الإعدام الفعالة سنة ١٩٩٦.

ولنطالع تقرير اللجنة العربية الأمريكية لمكافحة التمييز حول هذا القانون بعنوان «مواجهة التحديات الجديدة أمام الحقوق المدنية للعرب الأمريكيين». يأخذ التقرير على القانون الأمريكي الذي صدر كرد فعل على حادث أوكلاهوما أنه استهدف في المقام الأول حقوق وحريات العرب والمسلمين الأمريكيين. أي أن جريمة أوكلاهوما ارتكبها أمريكيون متطرفون ودفع ثمنها الأمريكيون العرب من حريتهم وكرامتهم وضماناتهم الدستورية. والذي عنى به قانون ١٩٩٦ هو تجريم أنشطة جمع التبرعات والمساعدات الإنسانية ومصادرة حقوق المتهمين (العرب غالبا) عن طريق النص علي حق جهة التحقيق في الاستناد إلى ما يسمى بالدليل السري وهو ما يحرم المتهم من حقه الإجرائي الأصيل في أن يواجه بدليل إدانته(٣).

نكرر القول أن هذا القانون المعادي للحريات قد صدر سنة ١٩٩٦ في وقت كانت فيه الولايات المتحدة مازالت تتحدث عن عالمية حقوق الإنسان ومع ذلك لم تتورع عن إصدار قانون تمييزي يصادر حرية الرأي والتعبير وينتهك الحق في المحاكمة العادلة.

المحافظون الجدد وإعادة إنتاج الهيمنة:

لا يكفي حادث أوكلاهوما وحده لتفسير هذا الجنوح التشريعي الأمريكي المبكر عن مبادئ حقوق الإنسان. والأصح أن ينظر إلى هذا الحادث وإلى القانون الذي صدر على أثره على أنهما مقدمات لتوجه جديد في السياسة الأمريكية بلورته فيما بعد الأيديولوجيات الجديدة لليمين المحافظ الذي وصل إلى الحكم مع وصول جورج بوش إلى مقعد الرئاسة (وواكبه وصول شارون والليكود إلى حكم إسرائيل توافقا أو مصادفة).

لقد تكون الخطاب السياسي والحقوقي لليمين الجمهوري الأمريكي عبر مرحلة ممتدة قبل أحداث سبتمبر بوقت طويل. ونستطيع من قراءة تصريحات ممثليه أن نكتشف أن أحداث سبتمبر وما تبعها من ردود للأفعال قد جاءت في سياق من التحول للإيديولوجية الأمريكية ولكنه مرتبط أيضا بإنعطاف مشابه في السياسة في الشرق الأوسط سواء في التعامل مع المنطقة عموما أو في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي على وجه التحديد.

يؤكد ذلك مطالعتنا لكتابات كوندوليزا رايس أثناء الحملة الإنتخابية للمرشح الجمهوري جورج بوش الابن حين كانت مستشارته للسياسة الخارجية وأصبحت بعد ذلك مستشارة الرئيس للأمن القومي. ففي مقالة نشرتها مجلة (Foreign Affairs) في عددها الصادر في يناير - فبراير ٢٠٠٠، نلاحظ أن رايس تقدم الأساس النظري الذي يبرر تحلل الولايات المتحدة من الالتزام بمنظومة المعاهدات الدولية بل ومنظومة الأمم المتحدة ذاتها ما تعلق منها بحقوق الإنسان أو ماتعلق بالالتزامات الدولية عامة. إن رايس في هذا المقال تبشر بعصر الإمبراطورية الأمريكية التي بوسعها أن تتحلل من كافة الإلتزامات التعاقدية وأن تقوم بإرادتها المنفردة ووفقا لمصلحتها بفرض الإلتزامات على الدول الأخرى. فتنتقد السيدة رايس من يعتقد بضرورة قراءة المصلحة القومية عبر نصوص القانون الدولي وآليات منظمات كالأمم المتحدة، وتوضح أن المصلحة الإنسانية تأتي بعد المصلحة القومية (قارن هذا بخطاب العالمية الذي تحدث عنه وارين كريستوفر في افتتاح المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان). وبناء على هذا «فلا يمكن للاتفاقيات والهيئات المتعددة الأطراف أن تكون غاية في ذاتها، فمصلحة الولايات المتحدة تقوم على تحالفات قوية يمكن تعزيزها داخل الأمم المتحدة أو في غيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، كما يمكن أن يحدث ذلك عبر اتفاقيات دولية متقنة الصنع»(٣).

يعلق على هذا التوجه الفوضوي والبراجماتي الباحث الحقوقي هيثم مناع بقوله (إن هذه «المرونة» في التصور السياسي تشكل خطرا مباشرا على ما يعرف بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان. فهي تهمّش العمل الجماعي في الأمم المتحدة الذي يهدف، من حيث المبدأ، لتحقيق الأمن والسلام المشترك بين الأمم، استنادا إلى ميثاق عالمي. فيما يجد ترجمته العملية بمأثورة السيدة رايس: «ليس بالموقف الانعزالي القول بأن للولايات المتحدة الأمريكية دورا خاصا في العالم، ولذا ليس من واجبها أن تنتسب لأية اتفاقية أو معاهدة دولية تقترح عليها»).

وهكذا تعلن رايس فلسفة للحكم تقوم على تجاهل الشرعية الدولية وأن العنصر الحاكم هو المصلحة الأمريكية وحدها واضعة الأساس النظري لمنهج في الحكم والتعامل مع العالم ظهرت بوادره بعد انتهاء الحرب الباردة وأرسيت أسسه النظرية بوصول جماعة بوش - شيني - رايس إلى الحكم. لقد انتهت مرحلة الشرعية الدولية. يضيف هيثم مناع في إشارة ذكية قوله «إن هذا يساعدنا على فهم رد اليمين الصهيوني في أوروبا على من انتقد جملة آرييل شارون «يحق لإسرائيل محاكمة من تشاء ولا يحق لأحد محاكمة إسرائيل أو الشعب اليهودي»، بالقول: «نحن نعيش في حقبة المصلحة القومية للأقوى ليس فقط في إسرائيل بل على الصعيد العالمي». بالتأكيد، هذه الفلسفة تزرع الأسس النظرية - السياسية لضرب المكتسبات العالمية لحقوق الإنسان عبر رؤية شوفينية ضيقة».

في تصور كهذا تصبح حقوق الإنسان بالتعريف الأمريكي الرسمي مرتبطة ارتباطا لاينفصم بعناصر القوة الأمريكية الكاسحة سواء تمثلت في قوة الاقتصاد أو في القوة العسكرية الرادعة. تعبر رايس عن هذا بالقول: «إن السياسات الاقتصادية العالمية التي تشكل رافعة لتقدم الاقتصاد الأمريكي وتوسع التجارة الحرة تعتبر أدوات أساسية في تحديد السياسات الدولية. إنها تسمح لنا بالوصول إلى دول متنوعة مثل الهند أو جنوب إفريقيا وبدفع جيراننا في النصف الغربي من الكرة الأرضية نحو مصلحتنا المشتركة في الازدهار الاقتصادي. إن توسع طبقة أصحاب الأعمال عبر العالم يشكل مصدر قوة لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الفردية، ويجب أن يتم فهمه واستعماله على هذا الأساس. إن كون السلام هو الشرط الأهم لاستمرار الازدهار والحرية فذلك يتطلب ضمان القوة العسكرية الأمريكية، والولايات المتحدة هي الضامن الوحيد للسلام الشامل والاستقرار. إن أي إهمال للقوات المسلحة الأمريكية يمس في قدرتها على بقاء السلام».

وفي نفس هذا الاتجاه - اتجاه تطويع المفاهيم الدولية وتعديلها لتصبح في خدمة المصالح الأمريكية جاءت كتابات هنري كيسنجر في نفس الفترة. ففي دراسة له عن الاختصاص الجنائي الدولي Universal jurisdiction، وفي نفس المجلة (عدد يوليو - أغسطس ٢٠٠١) يحذر المسئول الأمريكي السابق مما يسميه «خطر الطغيان القضائي»: «إن الخطر يكمن في وضع طغيان القضاة مكان طغيان الحكومات. فتاريخيا، أدت دكتاتورية أصحاب الفضيلة إلى محاكم التفتيش». بصراحة واضحة يتحدث هنري كيسنجر عن عداء صانعي القرار في الولايات المتحدة للمحكمة الجنائية الدولية. إنه يعيد إلى الأذهان أن حقوق الإنسان سلاح سياسي وليس مبادئ يدافع عنها حبا فيها فيقول: «بوصفي أحد المشاركين الأساسيين في مباحثات النص النهائي لمؤتمر هلسنكي، أستطيع التأكيد بأن الإدارة الأمريكية التي مثلتها، كانت تعتبر الوثيقة، في المقام الأول، سلاحا ديبلوماسيا لمحاربة الشيوعيين»(٤).

لقد بدأ عصر الإمبراطورية الأمريكية التي هي مصدر القوة والشرعية معا قبل أحداث ١١ سبتمبر بوقت طويل. وما نلاحظه بحق أن تداعيات أحداث ١١ سبتمبر قد بدأت إرهاصاتها فعلا قبل هذه الأحداث في فكر المنظرين لعصر الهيمنة الأمريكية.

ماهي التداعيات المباشرة التي أسفرت عنها أحداث ١١ سبتمبر على أوضاع حقوق الإنسان. في هذا الصدد نستطيع أن نميز بين الآثار المباشرة قصيرة

المدى والآثار غير المباشرة طويلة المدى التي تعد مجرد امتداد للاتجاه السابق نحو ترسيخ حقبة الشرعية الأمريكية على مستوى العالم.

الانتهازية في مواجهة المأساة:

نستطيع أن نصف ردود الأفعال الدولية السريعة على أحداث ١١ سبتمبر باستعارة عنوان التقرير الذي نشرته منظمة مراقبة حقوق الإنسان الأمريكية وهو الانتهازية في مواجهة المأساة - أو القمع باسم مكافحة الإرهاب» رصدت فيه المنظمة ردود فعل العديد من الدول على أحداث سبتمبر واتهمتها باستغلال هذه الأحداث لتبرير انتهاكاتها السابقة لحقوق الإنسان ولتصعيد هذه الانتهاكات تحت دعوى مقاومة الإرهاب.. شملت قائمة الدول التي سارعت بالتعامل الانتهازي مع هذه الأحداث عديدا من الدول: بعضها برر قرار حكومته بعدم دخول اللاجئين إلى أراضيه (استراليا) والبعض الآخر برر بها إجراءاته القمعية ضد الجماعات الدينية والعرقية المطالبة بالاستقلال أو الحكم الذاتي (الصين وروسيا) وكثير من الدول العربية التي كانت تتهمها تقارير الخارجية الأمريكية بانتهاكها لحقوق الإنسان رفعت شعار «ألم نكن إذن على حق؟». لقد أعطت أحداث ١١ سبتمبر صك البراءة بأثر رجعي لكثير من الانتهاكات التي كانت محل إدانة في الماضي(٥). أما إسرائيل فلم يعترها أي خجل أو حياء وهي تشبه ياسر عرفات بابن لادن وتضع المقاومة الفلسطينية والإرهاب العالمي في قفص واحد.

لقد كان خطاب الغرب فيما قبل سبتمبر يحاول مداراة وإخفاء عورة الإزدواجية في التعامل في قضايا حقوق الإنسان مثلما كان يحاول إخفاء النزاعات العنصرية التي تتلمظ تحت سطح الخطاب الرسمي وعلى المستوي الشعبي. أما بعد سبتمبر فقد أصبحت الازدواجية والتناقضات والعورات تتكشف جهرا وعلانية بزعم محاربة الإرهاب. لقد جرى توظيف أحداث ١١ سبتمبر لإضفاء المشروعية القانونية والأخلاقية على العديد من الدعاوي العنصرية وغير الأخلاقية التي كانت تضم الخطاب الغربي قبل ذلك بالازدواجية وعدم الاتساق في مواجهة العرب والمسلمين وحركات التحرر.

العنصرية بعد ديربان:

لنطالع بعض الخطابات المفرطة في عنصريتها التي أفصحت عن نفسها صراحة وبلا مواربة بعد أحداث سبتمبر في وقت لم يكن قد جف فيه المداد الذي كتبت به مقررات مؤتمر ديربان عن مناهضة العنصرية. ولن نتوقف كثيرا أمام الممارسات العنصرية والمعادية للعرب والمسلمين التي انتشرت في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمثلت في جرائم القتل والإيذاء البدني والاعتداء على الممتلكات ودور العبادة وهي الممارسات التي رصدتها منظمات وجماعات حقوق الإنسان الدولية وتقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فهذه أصبح أمرها معروفا وتمثل تجسيدا فعليا لنبوءة صدام الحضارات التي بشر بها منذ عقود ريتشارد نيكسون وصمويل هانتنجتون في كتاباتهما السابقة الإشارة إليها. ولكن الأكثر أهمية وما يعنينا في هذا المقام هو خطاب بعض عناصر الصفوة السياسية والفكرية في الدوائر الغربية تعليقا على أحداث سبتمبر، وهو خطاب عنصري حتى النخاع يعلن بصراحة وبلا مواربة ازدراءه للمسلمين وحضارتهم ودينهم ومقدساتهم. بطبيعة الحال لاتغيب عن ذاكرة الكثيرين (زلة اللسان) التي اعتذر عنها الرئيس الأمريكي بوش فيما بعد بوصفه لحربه ضد الإرهاب بأنها حرب صليبية». يعرض السيد يسين في كتابه «الحرب الكونية الثالثة - عاصفة سبتمبر والسلام العالمي»(٦) للجهد التحليلي الذي قام به الكاتب الأمريكي كريس موتى يوم ١٨ سبتمبر ٢٠٠١ أي بعد الأحداث بأسبوع واحد لعدد من المقالات التي نشرت في الصحافة الأمريكية والتي تفضح نظرة الازدراء والعدوانية التي يكنها عدد من كبار المثقفين الأمريكيين تجاه العرب والمسلمين. فمنهم من نشر في الواشنطن بوست يدعو إلى حرب ذرية ضد المتعصبين الدينيين، ومنهم من دعا إلى وقف الاعتذار عن عظمة الحضارة الغربية وأنه يقع على عاتق الغرب تطوير

العالم الإسلامي بكل وسيلة ممكنة، ومنهم من نشر في صحيفة الجارديان البريطانية يقول «إن ملء العالم بالدين أو بأديان تنحدر من الأصل الإبراهيمي يشبه أن تضئ الشوارع ببنادق مملوءة بالبارود، ولاينبغي أن نندهش إذا تم استخدام هذه البنادق». أما خطابات الساسة الغربيين التي تزدري الإسلام والمسلمين فهي متعددة، والمشهور منها حديث بيرلسكوني عن الإسلام كدين معادٍ لقيم الحضارة الإنسانية المعاصرة، وآخرها الخطاب الذي ألقاه مساعد وزير الدفاع الأمريكي في احدى الكنائس الأمريكية وهو يرتدي الزي العسكري يهاجم فيه الإسلام والمسلمين ويصفهم بأفظع الأوصاف ويسب إلههم. وكان رد الفعل الرسمي لوزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد هو اعتباره ما حدث من قبيل الحرية الشخصية.

تحقق النبوءة:

وعلى المستوى الرسمي قامت الحكومة الأمريكية بالتجسيد الفعلي لرؤية كوندوليزا رايس التي عبرت عنها في صياغة المشروع الانتخابي للرئيس بوش عندما وضعت الأساس النظري للتحلل الأمريكي من الشرعية الدولية. فشنت أمريكا حربها ضد أفغانستان خارج مظلة الشرعية الدولية. وتبعتها بعد ذلك بحرب ضد العراق رغم معارضة الشرعية الدولية ووقوف المجتمع الدولي ضدها. وفي الداخل ألقى بالمئات من معتقلي الحرب الأفغانية في سجون جوانتانامو محرومين من أي ضمانات يمكن أن يتمتع بها سجناء الحرب في أقفاص مخصصة لأسر الحيوانات دون أن تسمح لهم بحق الدفاع ودون أن توجه لهم تهما محددة. وقامت الحكومة الأمريكية بسن التشريعات التمييزية التي لاتطبق إلا علي الذين ينحدرون من أصول عربية وإسلامية بدعوى مكافحة الإرهاب وأشهرها قانون باتريوت. وأجازت التشريعات الأمريكية الجديدة التنصت على المكالمات التليفونية وعلى وسائل الاتصال والمراسلات مع السماح بكشف سرية معاملات البنوك(٧). وفي حرب العراق وأفغانستان داست القوات الأمريكية على القانون الدولي لحقوق الإنسان وعلى القانون الدولي الإنساني بالأقدام. فقصفت مقار الصحفيين عمدا مع سبق الإصرار وأردتهم صرعى. وهاجمت الأحياء المدنية السكنية بالدبابات والصواريخ دون أن يجرؤ أحد على التوقف لمحاسبة القوة الإمبراطورية الجديدة الخارجة على القانون.

لقد أصبحت صيحة محاربة الإرهاب موجهة بالأساس للاستمرار في قهر الشعوب والتنكيل بها والانتهاك العلني للشرعية الدولية لحقوق الإنسان. وهذا ما دعا المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان لأن تأخذ موقفا ظاهر الجدية والصرامة مطالبة بألا تكون الحرب ضد الإرهاب ذريعة لإنتهاكات حقوق الإنسان. تقول السيدة روبنسون في بيانها «لقد ظهرت لغة جديدة عقب ١١ سبتمبر. تحدثت تلك اللغة - التي شكلت إلى حد كبير ردود الفعل على كل المستويات - عن (الحرب على الإرهاب). مثل ذلك، أدى إلى تغيير جذري في التركز في عدة أجزاء من العالم، أصبح النظام والأمن من الأولويات التي تعلو كل شئ. في الماضي، عرف العالم بأن التركيز على النظام والأمن يعني غالبا انتهاكات للديمقراطية وحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، بدأت تنعكس ظلال.

يمكن مشاهدة هذه الظلال في ردود الفعل الرسمية والتي بدت في أوقات كأنها وضعت مبادئ حقوق الإنسان في مرتبة أدنى وصارت الدعوة للقيام بأعمال قوية في الحرب ضد الإرهاب. كانت هناك قابلية لركوب الموجة - أو على الأقل وضع جانب واحد - مبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني. ظل هناك إرتباك بشأن ما هو مدرج في معاهدة جنيف لعام ١٩٤٩. وهنالك مؤشرات على أن الهجمات التي تمت في ١١ سبتمبر وما أعقبها من صراع في أفغانستان قد أوضحت فقدان معاهدة جنيف لصلاحيتها. من المهم أن تكون الأفعال التي تقوم بها الدول في محاربتها للإرهاب متماشية مع معايير حقوق الإنسان العالمية. وعبر عن هذا الواجب بشكل كامل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في بيانه أمام مجلس الأمن في ١٨ يناير الماضي حين قال: يجب أن نكون واضحين بأنه لايوجد فرق بين محاربة الإرهاب بشكل

فعال وحماية حقوق الإنسان. وعلى العكس من ذلك، أعتقد أنه وعلى المدى الطويل، سنجد أن حقوق الإنسان، إضافة إلى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، من أفضل أدوات الوقاية من الإرهاب. في الوقت الذي نحتاج فيه إلي اليقظة لمنع حدوث أعمال إرهابية، والتصميم على إدانتها ومعاقبة مرتكبيها، ستكون هزيمة للذات إذا ضحينا بالأولويات الأساسية الأخرى - مثل حقوق الإنسان - في هذه العملية. وكانت دعوة المفوضية السامية لحقوق الإنسان لإحترام الشرعية الدولية في الحرب ضد الإرهاب هي تغريدة البجع قبل الرحيل، ورحلت السيدة روبنسون مثلما رحلت قبلها الشرعية الدولية.

الحملة العربية على الإرهاب وديمقراطية القهر:

كان رد الفعل على مستوى العالم العربي ردا متوقعا. فكثير من الدول العربية كانت منخرطة حتى اذنيها منذ عقود مضت في حرب ضروس ضد إرهاب الجماعات الدينية المتطرفة. وكان سجلها في مجال انتهاك المبادئ الدولية لحقوق الإنسان سجلا مشهودا ومحل إدانة متكررة من الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها في التقارير السنوية التي تصدرها وزارة خارجيتها عن حالة حقوق الإنسان في العالم. لقد ألقت أحداث ١١ سبتمبر على النظم العربية عبئا إضافيا إذ أصبحت متهمة من الدوائر الغربية والأمريكية بأنها مسئولة عن سيادة مناخ ثقافي واجتماعي وسياسي كان بمثابة بيئة حاضنة للأفكار الإرهابية ومنتجة لها. كان على الدول العربية أولا أن تثبت حسن النية والاستعداد للتعاون المطلق في ظل شعار بوش الشهير: من ليس معنا فهو مع الإرهاب.

توارت مسألة حقوق الإنسان إلى الظل وأصبحت من مقتنيات متحف التاريخ السياسي في عصر الإمبراطورية الأمريكية المهيمنة والجريحة في نفس الوقت. وسارعت كثير من النظم العربية إلى إثبات حسن النوايا بتقديم المعلومات الاستخباراتية المتوفرة لديها عن الإرهابيين وأنشطتهم الإرهابية. وتوالت الممارسات القمعية في عدد من الدول العربية ليس للمعارضين السياسيين فقط وإنما أيضا لمعارضي السياسة والهيمنة الأمريكية ومعارضي الحرب على العراق ولكن في هذه المرة في ظل مباركة دولية وأمريكية. وبدا الأمر أشبه بلوحة سيريالية شديدة التعقيد. فبينما تتهم الدول العربية والإسلامية أنها بقمعها للحريات وانتهاكها لحقوق الإنسان قد أوجدت بيئة قمعية مفرخة للنزعات الإرهابية أصبحت تطالب في نفس الوقت أن تشدد من قبضتها القمعية وأن تصعد لانتهاكاتها لحقوق الإنسان حتى تكون مشاركا فعالا في الحرب على الإرهاب يتجنب غضب الأسد الأمريكي الجريح.

لقد أنتجت الحرب على الإرهاب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ مجموعة من الآثار الوخيمة على حقوق الإنسان عموما وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص. فمن ناحية شهدت هذه الحرب تصاعد أعمال العنف الدموي من قبل الجماعات المتطرفة وتنظيم القاعدة ضد الأهداف الأمريكية وأهداف أخرى في الدول التي يظن أنها تدور في محور مكافحة الإرهاب. وأحداث إندونيسيا وتركيا وتونس والأردن والمغرب واليمن ولبنان والجزائر وأخيرا الكويت والسعودية التي راح ضحيتها عشرات من أرواح المدنيين الأبرياء تثبت أن محاولة استئصال العنف بالعنف لم تنتج إلا مزيدا من العنف وأن الاستمرار في هذه السياسة التي تتجاهل التعامل مع الأسباب الحقيقية للإرهاب سياسية كانت أو إجتماعية وإقتصادية من شأنها أن تدخل المنطقة والعالم أجمع في دوامة من العنف والعنف المضاد لا قرار لها.

ومن جانب آخر شهدت المنطقة العربية مجموعة من الإجراءات القمعية على مستوى التشريع ومستوى الممارسة في إطار الحملة على الإرهاب. ويرصد تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي هذا الوضع المأساوي بقوله: «ظلت المنطقة تمثل بؤرة التأثر المركزية في الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب سواء كمسرح للمواجهة بين الجماعات الإرهابية من ناحية والأجهزة الأمريكية والحكومات العربية من ناحية أخري - أو في إطار اتجاه بعض الحكومات العربية إلى توسيع ملاحقتها

للتيار الإسلامي أو تسوية حساباتها مع جماعات المعارضة السياسية، وأفضت هذه المواجهات إلى تشديد القوانين والإجراءات على نحو ينتهك الضمانات القانونية لحقوق الإنسان والحريات العامة وانتهاك حقوق عديد من الأفراد والجماعات».

في ظل هذا المناخ الملبد بالغيوم وبالعنف والعنف المضاد وبالإجراءات القمعية ومصادرة الحريات جاءت الدعوة إلى مقرطة نظم الحكم العربية هذه المرة من داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها. بل إن هذه الأخيرة قامت بغزو العراق واحتلاله عسكريا رافعة شعار نشر الديمقراطية وتقديم نموذج ديمقراطي في العالم العربي بعد أن سقطت حجة أسلحة الدمار الشامل. وتعرضت نظم الحكم العربية لموجات من النقد المتصاعد في وسائل الإعلام الغربية وفي تصريحات العديد من المسئولين الأمريكيين الرسميين بالقول بأن غيبة الديمقراطية في العالم العربي وجمود نظم الحكم فيه ومقاومتها للتغيير كانت سببا لنشر العنف في المنطقة. وكان النصيب الأكبر من النقد موجها للسعودية. ووصل الأمر إلى اتهام بعض أعضاء الأسرة الحاكمة ومؤسسات سعودية بتقديم الدعم النقدي لتنظيم القاعدة.

في بداية الأمر جاءت الدعوة الأمريكية إلى مقرطة العالم العربي في وثيقتين أمريكيتين رسميتين هما خطاب الاتحاد ومشروع الشراكة للتنمية ونشر الديمقراطية. ولا نجد توصيفا لهذه المبادرة (الديمقراطية) أصدق من القول «بأنها قد حملت الكثير من الوعود والقليل من المصداقية وتضمنت عناصره نظرة استعلائية بالوصاية على خيارات شعوب المنطقة وتناقضت مع الممارسات الظاهرة»(٨).

لقد أشرنا فيما سبق إلى التناقض بين الدعوة إلى مقرطة النظم العربية وبين دعوة هذه النظم إلى الانخراط في الحملة الدولية ضد الإرهاب ولو على حساب احترام مبادئ حقوق الإنسان. ونزيد على ذلك تناقضا آخر أوقعت فيه الدعوة الأمريكية إلى المقرطة الديموقراطيين العرب أنفسهم. فانساق بعضهم دون تردد إلى مناصرة التدخل الأمريكي في شئون المنطقة الذي تتوج بالغزو الأمريكي للعراق بدعوى مناصرة الديموقراطية ضد الاستبداد. ووجد هؤلاء أنفسهم معزولين عن التيار الوطني العام متهمين بالعمالة لسلطة الإحتلال والغزو الأجنبي والتفريط في تراب الوطن ومقدساته. وهكذا وجدت أمريكا دون أن تدري نفسها في وضع تقدم فيه الدعم المعنوي بطريقة غير مباشرة للنظم الاستبدادية مادامت هذه النظم ترفع رايات حماية التراب الوطني وتذود عن استقلاله. لقد فات الغزاة باسم الديموقراطية أن الخبرة التاريخية لشعوب المنطقة تضع نضالها في سبيل التحرر من الاستعمار في موضع الأولوية والصدارة الذي يسبق أي نضال آخر ولو كان نضالا من أجل الديموقراطية. أما الديموقراطيون الوطنيون الذين دافعوا بدأب عن الديموقراطية ووقفوا في الماضي والحاضر معارضين لكل مظاهر الاستبداد قبل أن تتردد في الأفق دعاوي الديموقراطية بالتدخل العسكري، فقد اختاروا أن يقفوا ضد الاحتلال وضد الاستبداد معا، ودفع بعضهم ثمنا مزدوجا مرة لمناهضتهم للاستبداد وأخرى لمناهضتهم للاحتلال.

ومع ذلك فقد كانت ردود فعل الأنظمة العربية تجاه هذا التهديد الديموقراطي ردودا تتسم بالحذر والخوف والتردد بين الإقدام والاحجام. وارتأى بعضها أن يتوقف عند الشكل الديموقراطي دون أن يكسب هذا الشكل مضمونا حقيقيا حتى الآن. فأنشئت مجالس الشورى في بعض الدول دون أن يكون لها حتى الآن في أمر الشورى ناقة ولا جمل، وأعلن عن حوارات تجريها الحكومة وأحزابها مع مختلف الفصائل السياسية، وأعلنت بعض الدول التي لم تكن فكرة الانتخاب واردة في قاموسها السياسي عن عزمها إجراء انتخابات ولو على مستوى المحليات، ولكن صميم وجوهر الديموقراطية المتمثل في التداول الحقيقي للسلطة والمحاسبة والشفافية واقتران السلطة بالمسئولية هذا المضمون لم يقترب منه أحد حتى الآن.

والواقع أن هذا التبشير الديموقراطي ذا الطابع الرسالي الذي يطغى على الخطاب السياسي الأمريكي الآن يصعب على شعوب المنطقة بل وعلى المحلل

الموضوعي أن يأخذه مأخذ الجد. وهو على أحسن الفروض نوع من التبرير الأيديولوجي لقهر الشعوب وسلب ثرواتها مشابه لحديث تاريخي سابق عن وظيفة الاستعمار في نشر الحضارة بين الشعوب المتخلفة أو دعاوي الغزاة مثل الإسكندر الأكبر ونابليون في الدفاع عن أركان الدين. وتحليل الخطاب الأخير للرئيس بوش على المستوى الاستراتيجي لابد أن ينتهي بنا إلى هذه النتيجة(٩). إن مطالعة التحليل الذي قدمه محمد جمال باروت في قراءته لخطاب بوش أمام الوقفية القومية الديموقراطية تؤدي بنا إلى التمسك بالفرضية التي بدأنا بها هذه الدراسة: وهي أن المستجدات على الساحة الديموقراطية وساحة حقوق الإنسان في المنطقة العربية وارتباطها المتداخل مع ما يسمى بالحرب ضد الإرهاب ليست وليدة أحداث سبتمبر سنة ٢٠٠١ رغم فظاعة هذه الأحداث، بل هي امتداد تطبيقي متواصل لرؤية المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الذين وصلوا إلى الحكم بوصول جماعة جورج بوش - وهي الجماعة ذات الأيديولوجية الرسالية ذات المسحة الدينية التي ترى أن رسالة أمريكا المكملة لانهيار الشيوعية هي تقويض النظم القومية في العالم ونشر المفهوم الأمريكي عن الديموقراطية والحرية. ولايهم بعد ذلك، بل قد يكون لازما ومشروعا - أن تنشر هذه الرسالة بالقوة المسلحة حينما لا يوجد بديل آخر. ويصفي خطاب بوش حساباته مع التصورات القومية والاشتراكية التي سادت في المنطقة العربية ويعلن نهاية عصر الدولة القومية التي اعتمدت نمط التخطيط المركزي الشامل لتحقيق «القوة القومية» في المنطقة العربية، ويشير الخطاب تحديدا إلى كلٍ من سوريا والعراق.

ويجد خطاب بوش مرجعيته في «الإيديولوجيا المحافظة الجديدة، التي ترى أن استراتيجية الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان قد دشنت تحول التاريخ من الشيوعية إلى الديموقراطية، بإعلان شن حربٍ لاهوادة فيها ضد منظومة «امبراطورية الشر» السوفيتية في أوروبا الشرقية والعالم الثالث. ولعلّ هذا ما يفسر أن الخطاب يبدأ بالعودة إلى خطاب وستمنستر الذي ألقاه ريجان في شهر حزيران / يونيو ١٩٨٢، ويحتفي به من منظور أنه أعلن «أن نقطة التحول في التاريخ قد حلت». ومن هنا يضع الخطاب عملية احتلال العراق في سياق «الثورة العالمية الديموقراطية» التي دشنها ريجان، ويرى أن «تأسيس عراق حر في صميم الشرق الأوسط حدث مفصلي بارز» في تلك الثورة(١٠). وهكذا يحل لنا الرئيس الأمريكي اللغز الذي وقف كثير من المفكرين العرب أمامه طويلا: كيف يمكن أن يكون الاحتلال العسكري وسيلة لنشر الديموقراطية؟ أو كيف يمكن أن يكون القهر طريقا لحرية؟ هنا نأتي إلى التناقض الثالث الذي يقع فيه المبشرون الأمريكيون الجدد والذين لايستطيعون له رفعا إلا باللجوء إلى عبارات تغلفها غلالات شبه دينية وشبه غيبية عن رسالة التبشير بالديموقراطية التي تضطلع بها زعيمة العالم الحر.

ما العمل:

ماذا يجب على القوى الديموقراطية والحريصين على نشر مبادئ حقوق الإنسان أن يفعلوا لكي لا تتحول الحملة ضد الإرهاب إلى نوع من المكارثية الجديدة المعززة بأفكار أسطورية حول الرسالة الخالدة للولايات المتحدة الأمريكية في نشر قيم الديموقراطية ولو بالقهر؟ وماذا يجب على الدول العربية أن تفعل للخروج من مأزقها التاريخي الذي تتهم فيه بأنها وفرت بيئة سياسية صالحة لنمو الإرهاب في ظل سيادة نظم سياسية مغلقة وغير ديموقراطية وتفتقر إلى التسامح السياسي والثقافي.

بداية نقرر أن توجه اليمين الأمريكي وإن كان هو التوجه الحاكم اليوم فليس هو التوجه الوحيد في مجتمع هو بطبيعته مجتمع تعددي ومفتوح على مختلف التيارات ومختلف الخيارات. فعلى المستوى الحقوقي تصدى عديد من رجال القانون والمدافعين عن الحريات المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية للقانون الجديد لمكافحة الإرهاب. فبادر عدد من كبار أساتذة القانون يتصدرهم البروفسور راندي بارنيت بكلية حقوق بوسطون بإصدار بيان يحتجون فيه على صدور القانون باعتباره يمثل تهديدا للحقوق والحريات المدنية

واتجاها نحو عسكرة الجهاز القضائي وإكسابه طابعا استخباراتيا. وتبنت مراقبة حقوق الإنسان الأمريكية حملة لفضح التوجه غير الديموقراطي والمعادي لحقوق الإنسان لدى الرئيس بوش. وفي نوفمبر ٢٠٠١ أصدر عدد من أعضاء الكونجرس البارزين يتقدمهم العضو جون كونيرز عن ميتشجان بيانا أدانوا فيه انتهاكات حقوق الإنسان بعد أحداث سبتمبر وخاصة اللجوء إلى المحاكمات العسكرية. وينتهي البيان بتذكير الرأي العام بانتهاكات الإدارة لحقوق الإنسان ضد المهاجرين بعد الحرب العالمية الأولى وضد الأمريكيين من أصول يابانية بعد الحرب العالمية الثانية ثم يقول البيان: «إننا نذكر المدعي العام أن الدستور يطبق بذات القوة بعد ١١ سبتمبر كما كان يطبق قبل ١١ سبتمبر»(١١) وعلى المستوى القضائي رفضت محكمة اتحادية منح وزارة العدل الأمريكية صلاحيات جديدة طلبتها لممارسة الرقابة الالكترونية باسم حماية الأمن القومي(١٢).

وفي نفس الاتجاه صدرت تصريحات وكتابات من ساسة ومفكرين أمريكيين مرموقين تحذر من التمادي في انتهاك حقوق الإنسان تحت دعاوي مكافحة الإرهاب. وكتب برجنسكي مستشار الأمن القومي السابق في صحيفة نيويورك تايمز ينبه إلى أن هناك مخاطر واضحة من أن تستغل حكومات العالم تداعيات الحرب لتمارس تعسفها في الحكم، وبدلا من أن تتزعم الولايات المتحدة تحالفا عالميا ديموقراطي الطابع والمبدأ، ها هي تواجه خطر عزلة سيئة العواقب حتى بين الحلفاء».

وفي سبتمبر ٢٠٠٢ وقع أكثر من ٢٠٠٠ مثقف أمريكي من مختلف الديانات والأجناس بيانا بمناسبة الذكرى الأولى للأحداث أعلنوا فيه عن معارضتهم لسياسة بلادهم القمعية وقالوا فيه: «كي لايقال أن شعب الولايات المتحدة الأمريكية لم يفعل شيئا حين أعلنت حكومته حربا لا حدود لها وأسست لمبادئ قمعية متصلبة جديدة، نحن الموقعين والموقعات أدناه، ندعو شعب الولايات المتحدة الأمريكية إلى مقاومة السياسات والتوجهات السياسية العامة التي اتبعت غداة الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ والتي تشكل مخاطر جدية تهدد شعوب العالم أجمعين»(١٣).

فالساحة إذن ليست مفتوحة على إطلاقها للذين بشروا بأفكارهم اليمينية الإستعلائية المتحرر من قيود الشرعية الدولية قبل وصولهم إلى الحكم، والذين جاءت أحداث ١١سبتمبر لتقدم لهم فرصة تاريخية لتدعيم توجهاتهم العدوانية، لأن دعاة الحرية والديموقراطية الحقة في كل أنحاء العالم يقفون لهذه الدعاوي بالمرصاد.

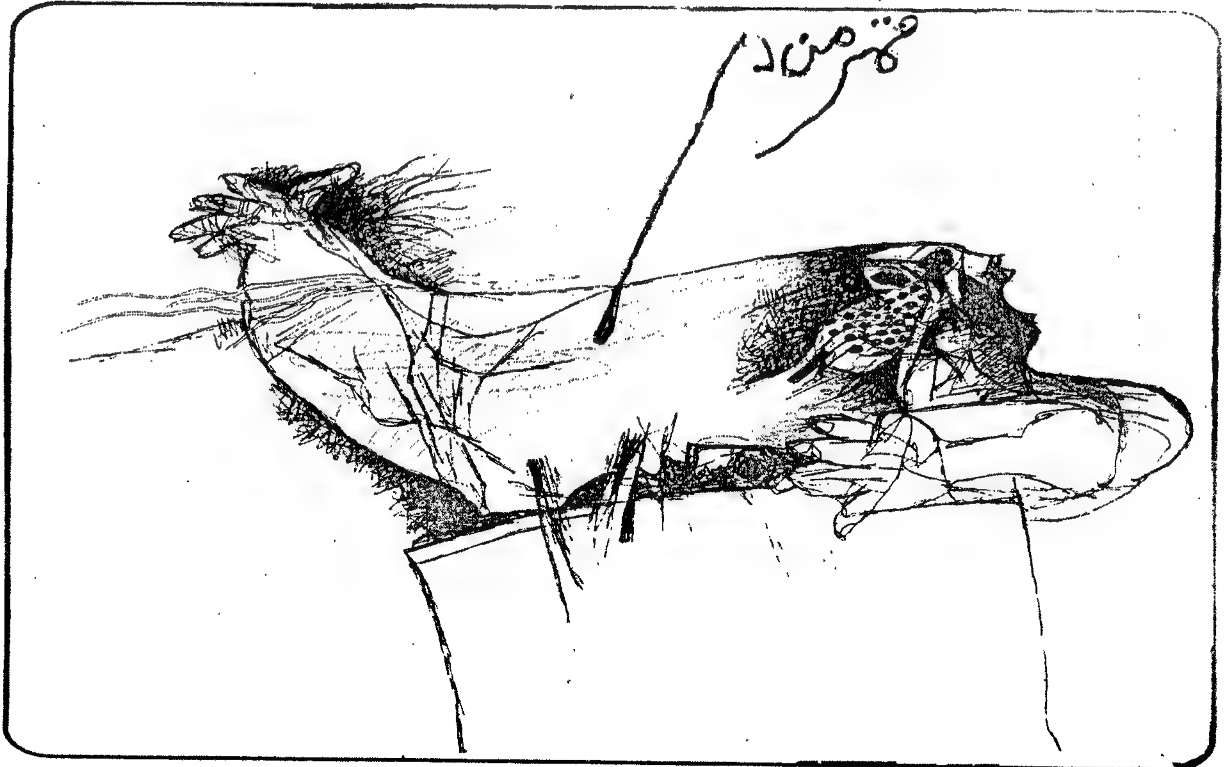
وهذا ما يجب أن يراهن عليه الذين يهمهم حقا أمر الديموقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي وأمر المخاطر التي تحيط بالعرب من كل جانب. إن المهمة المطروحة عليهم بإلحاح أن يدركوا أن انخراط العرب على المستويات الرسمية وغير الرسمية في الحركة العالمية من أجل تأمين حقوق الإنسان ونشر الديموقراطية ثقافة وممارسة، هو السلاح الوحيد الذي يستطيعون أن يواجهوا به ما يحيط بهم من مخاطر من كل جانب. إن إدارة بوش لاتريد للعرب ديموقراطية إذا كانت هذه الديموقراطية ستتعارض في محصلتها مع مصالح الولايات المتحدة، ولكن الشعوب العربية هي بكل تأكيد المستفيدة من تحرير إرادتها من كل صور القهر ومن وقف كل صور الانتهاك والاعتداء على حقوقها ومن تأمين حقها في المشاركة السياسية قولا وفعلا. إن تحالفا عضويا يجب أن يقوم بين الأحرار ودعاة الديموقراطية من أجل الديموقراطية في كل مكان، أما الذين يريدون صياغة الأنظمة السياسية لتكون ديموقراطيتها في خدمة مصالح النفط وحدها فهؤلاء ومن يسير في ركابهم يقفون في مواجهة حركة التاريخ.

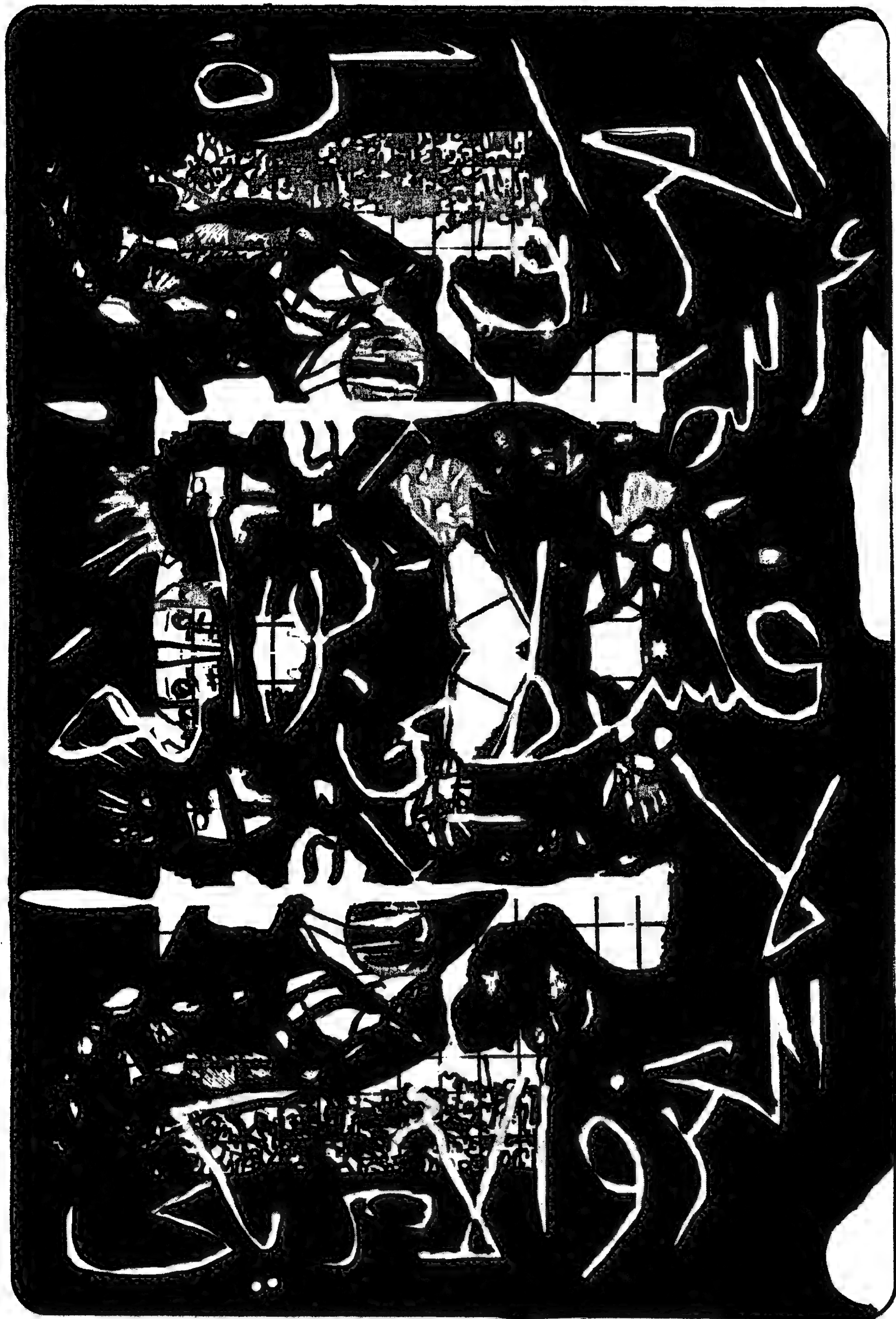
الهوامش

(١) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٢٤-٢٥.

(٢) مذكور في، السيد يسين، الحرب الكونية الثالثة، عاصفة سبتمبر والسلام العالمي، القاهرة، مكتبة الأسرة ٢٠٠٣، ص ١١٨.

(٣) محمد نور فرحات، الإرهاب وحقوق الإنسان، ٦١ رسائل النداء الجديد، القاهرة، يونيو ٢٠٠٢، ص ٢١.
(٤) نقلا عن، هيثم مناع الإدارة الأمريكية وحقوق الإنسان، بحث غير منشور.
(٥) وهذا الخطاب يعبر عنه الدكتور مصطفى الفقي بوضوح: «إن الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت تعتبر نفسها قلعة حقوق الإنسان... مفتش عموم العالم... هي التي تسلسل المواطنين وتقيد أيديهم وأرجلهم، ويحاسب المذنب وهو مقيد ويمنع من الصلاة ويوضع في أقفاص ذات طبيعة سيئة كي يجبر على الاعتراف» راجع، مصطفى الفقي، التوازن بين حقوق الإنسان والمصلحة العامة وأثر الظروف الإستثنائية في ضوء أحداث ١١ سبتمبر، منشور في كتاب «حقوق الانسان في القانون والممارسة» تحرير الدكتور على الصاوي، إصدار وزارة الخارجية بمصر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٣٩.
(٦) سابق الإشارة، ص ٤٤ وما بعدها.
(٧) وقد صدرت تشريعات أخرى على ذات الوتيرة في عدد من الدول الأوروبية ففي بريطانيا وافق البرلمان في ٢٠٠١/١٢/١٣ على قانون «الأمن والجريمة ومكافحة الإرهاب» وأقرت المجالس التشريعية في ألمانيا والسويد والدانمارك قوانين مشابهة بينما أقرت إيطاليا قانونا بإصلاح أجهزة المخابرات الإيطالية بمنح العاملين بها أقصى صلاحيات التصرف.
راجع، محسن عوض، إشكاليات الديموقراطية وحقوق الإنسان في ضوء تداعيات الأحداث، منشور في كتاب «أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها على الوطن العربي - قضايا وسجالات، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ١٤١ وما بعدها.
(٨) المرجع السابق ص ٦.
(٩) محمد جمال باروت، خطاب بوش بين القراءات الوظيفية والاستراتيجية والنصية، بحث غير منشور.
(١٠) نفس المرجع.
(١١) محمد نور فرحات، المرجع السابق، ص ٢٩.
(١٢) الدكتور اسكندر غطاس، تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على منظومة حقوق الإنسان، في كتاب حقوق الإنسان في القانون والممارسة، سابق الإشارة، ص ٦٣.
(١٣) مذكور في السيد يسين، سابق الإشارة، ص ٣٤٧.





النظام العالمي الجديد والمبادرة الأمريكية الشرق أوسطية

د. فخري لبيب (*)

مقدمة:

إن مستقبل النظام العالمي الجديد رهن بالعديد من العوامل، أهمها التوازنات السياسية للكتل المختلفة، والمصالح الاقتصادية التي تتلاقى أو تتضارب، والفكر الذي يفلسف وينظر مواكباً المصالح وفي خدمتها، والقدرة على التجدد والتكيف مع الزمان والمكان، والقوة العسكرية، والتقدم التكنولوجي على المستويين الصناعي والتسليحي.. إلخ والحقيقة أن الأوضاع في العالم، قد تغيرت بصورة كبيرة للغاية، منذ الحرب العالمية الثانية، أي منذ ما يزيد قليلاً عن نصف قرن، وهي فترة قصيرة، إلى حد كبير، بالنسبة للتاريخ البشري، إذ زالت إمبراطوريات ومحاولات إمبراطورية بالهزيمة العسكرية مثل الألمانية واليابانية والإيطالية، أو بهزيمة الشعوب لها مثل البريطانية والفرنسية. وغدت الثنائية القطبية هي الشكل السائد للنظام العالمي، المعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي من ناحية، والمعسكر الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة من ناحية أخرى.

ثم ظهرت تناقضات حادة داخل العالم الاشتراكي، ما بين الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا، ثم ما بين الاتحاد السوفيتي والصين، مما لعب دوراً هاماً في تماسك هذا المعسكر وقدراته، حتى انهار الاتحاد السوفيتي وبلدان شرق أوروبا وحلف وارسو.

وظهرت تناقضات أيضاً داخل العالم الغربي الرأسمالي، لكنها كانت تحل بنقل الصراع إلى مناطق النفوذ في الجنوب، وإدارة هذا الصراع لحساب تلك القوى على حساب الأوطان الجنوبية.

إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي، وهو القوة العالمية الثانية، في عالم التوازن، أطاح بالعدو المشترك للجبهة الغربية، أزال الخطر الذي كان يجمع هذه البلدان وتناقضاتها معاً: وبدأت تظهر إلى السطح التناقضات الصدامية المعلنة داخل العالم الغربي.

وفي هذا الصدد تعمل الولايات المتحدة جاهدة للإبقاء على دورها زعيمة لهذا العالم، وقائدة وحيدة له، وعلى دورها الجديد في العالم كله، باعتبارها القطب القوي الأوحد. وبدأ صراع جديد، يدور في الأساس انعكاساً للمصالح المتضاربة، صراع حول النظام العالمي، وهل يظل نظاماً أحادي القطب أم نظاماً متعدد الأقطاب؟

وإذا كان هذا الصراع بين الدول الكبرى القوية

(*) المستشار الإعلامي لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية.

اقتصادياً، والمنافسة في ذات الوقت، يشكل قاعدة أساسية لما يمكن أن يصل إليه مستقبل النظام العالمي، فإن هنالك قاعدة أخرى أساسية، وهامة للغاية، هي ذلك الصراع الشعبي العالمي الممتد في كل أنحاء الدنيا، وبصورة غير مسبوقة، تحكمه قدرة تنظيمية عالية، وتضامن واع حول القضايا المصيرية مثل الحرب والسلام وحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية، والهيمنة والعولمة وسياسة القوة، ونفي الشرعية الدولية.

إننا أمام مرحلة جديدة، تضع عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية أمام أوضاع جديدة، وتوازنات جديدة تفرض حلولاً جديدة، تعكس تلك الأوضاع وتلك التوازنات على حساب النسيج القديم الذي أخذ في التمزق في كثير من مواقعه.

المبادرة الأمريكية - الشرق أوسطية

إن علينا حتى نتوصل بصورة عملية للجزء المعد لنا، في هذه السياسة العالمية الجديدة، علينا أن ندرس وبدقة ما قدمه السيد كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في مبادرته التي أطلق عليها، «مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط - بناء الأمل للسنين القادمة»، من «أجل بناء وطن تزدهر فيه الحرية والفرص والرخاء والمجتمع المدني». وقد أعلن كولن باول تلك المبادرة في مؤسسة التراث بواشنطن في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢.

ويعلن باول في مبادرته أنها، «تتوخى تشجيع المشاركة الشعبية في العملية السياسية ومساعدة المؤسسات التعليمية والتربوية في سائر أرجاء الشرق الأوسط، ومكافحة الأمية، ومؤازرة حقوق المرأة، ودعم القطاعين الخاص والعام في العالم العربي على تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاستثمار، فضلاً عن دفع عجلة التفاهم والشراكة بين شعب الولايات المتحدة والشعوب العربية».

لكن ما هي رؤية السيد الوزير للشرق الأوسط؟

إن الشرق الأوسط، كما جاء في المبادرة:

١- منطقة توجد بها اليوم شعوب كثيرة تفتقر إلى الحرية السياسية والاقتصادية وفاعلية المرأة والتعليم الحديث، الذي تحتاج إليه كي تزدهر في القرن الواحد والعشرين، وأن سكان هذه المنطقة يواجهون خياراً أساسياً بين كسل وجمود ونهضة عربية تبني مستقبلاً زاهراً لجميع العرب.

٢- يضم كثيراً من الأنظمة السياسية الشرق أوسطية المغلقة، والتي يكافح الكثير منها المجتمع المدني ناهيك عن أن لغة الكراهية والاستبعاد والتحريض على العنف لازالت سائدة.

٣- وُلد به إرهابيون، أصبحوا راديكاليين، ومات على أيديهم آلاف الرجال والنساء في ١١ سبتمبر ٢٠٠٢.

٤- يوجد به عدد كبير من الأطفال الذين يفتقرون إلى المعرفة ليستفيدوا من عالم الحرية الاقتصادية والسياسية.

٥- منطقة، المرأة مهمشة في كثير من دولها.

٦- منطقة شاسعة فائقة الأهمية للشعب الأمريكي. منطقة تبيع لها أمريكا القمح والطائرات وأجهزة الكمبيوتر ومنتجات أخرى عديدة، بينما تتدفق منها أموال المستثمرين إلى أمريكا.

وبناء على هذه الرؤية: «كرس الأمريكيون دمهم ومالهم لمساعدة شعوب وحكومات الشرق الأوسط، على مدى نصف قرن من الزمن وأكثر»، كما جاء في المبادرة.

وتواصلاً لهذا الحب الأمريكي العارم لشعوب المنطقة، تجئ المبادرة لتشكل، «جسراً بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط... ليسد فجوة الأمل بالطاقة والأفكار والأموال... مبادرة شراكة هي استمرار وتصعيد للالتزام الأمريكي القائم منذ زمن طويل للعمل مع جميع شعوب الشرق الأوسط لتحسين حياتها اليومية ومواجهة المستقبل بأمل... مبادرة تضع الولايات المتحدة بثبات في جانب تغيير وإصلاح ومستقبل حديث للشرق الأوسط، وإلتزامها بتعزيز حقوق الإنسان والتسامح والتعليم وكرامة الإنسان».

وتطرح المبادرة البرنامج التالي:

١- توجيه اهتمام متواصل ونشيط إلى الإصلاح الاقتصادي والسياسي والتعليمي.

٢- نشر الديمقراطية والأسواق الحرة مما يولد ازدهاراً ورفاهية إنسانية على نطاق لم يسبق له مثيل.

٣- الاشتراك مع مجموعات من القطاعين الخاص والعام لسد فجوات الوظائف بإصلاح اقتصادي واستثمار للأعمال وتنمية القطاع الخاص.

٤- العمل مع الحكومات لإنشاء أحكام وأنظمة اقتصادية تجتذب الاستثمار الأجنبي.

٥- مساعدة شركات الأعمال الصغيرة والمتوسطة على تحقيق الوصول إلى الرأسمال الذي هو قوام الحياة.

٦- إنشاء صناديق أموال للمشاريع في الشرق الأوسط على غرار المشاريع البولندية - الأمريكية الناجحة.

٧- تقديم المساعدة الفنية إلى الدول الطموحة.

٨- الاقتصاديات المنفتحة تتطلب سياسة منفتحة.

٩- الاشتراك مع قادة المجتمع المدني لسد فجوة الحرية بمشاريع لتقوية المجتمع المدني والمؤسسات المدنية التي تحمي حقوق الأفراد، ورفع أصوات النساء.

١٠- العمل مع المربين لسد فجوة المعرفة بمدارس أفضل ومزيد من فرص التعليم العالي.

١١- التشديد على تعليم الفتيات والنساء والعمل مع الأبوين والمربين لتعزيز الإشراف المحلي.

١٢- كسب الحرب ضد الإرهاب، وتجريد العراق من الأسلحة.

١٣- إنهاء النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين ارتكازاً على رؤية الرئيس بوش.

قضايا أساسية لفهم المبادرة الأمريكية:

وإذا كان ما سبق هو الخطوط العريضة لمبادرة المشاركة، فإنه يلزم لنا أن نتعرف على عدد من المسائل الأساسية لإدراك ما وراءها:

(١) فيما يتعلق بالدعم والمال الأمريكي الذي كرس لمساعدة شعوب المنطقة، فإننا نحتاج إلى مراجعة عاجلة للتاريخ الحقيقي لأمريكا في الشرق الأوسط، إذ أنها منذ غدت راعية لإسرائيل والصهيونية في المنطقة، ومنذ وضعت عينيها على النفط الشرق أوسطي، لم تتوقف عن التدخل بكل السبل بغرض إخضاع المنطقة لنفوذها.

وقد بدأ التدخل الأمريكي بالإطاحة بنظام مصدق في إيران وتثبيت حكم الشاة. ثم جاء مبدأ ايزنهاور لملء الفراغ، كي تحل الولايات المتحدة محل الاستعمارين القديمين البريطاني والفرنسي. ثم هنالك النقطة الرابعة، والمعونة المشروطة، وتعويق التنمية كما حدث في عملية تمويل السد العالي، والأحلاف العسكرية، ورفض تسليح بعض الجيوش العربية، وإعلانها تسليح إسرائيل حتى تتجاوز قوتها قوة البلدان العربية مجتمعة. كذا دعمها اقتصادياً وسياسياً واستخدام حق الفيتو ضد كل إدانة دولية لها. والوقوف، إلى جانب اسرائيل، بكل الترسانة الأمريكية، في مواجهة مصر عام ١٩٧٣. ثم يصل الأمر إلى الوقوف الكامل العلني في الخندق الإسرائيلي، ورفض الرئيس الأمريكي، ليس فقط مقابلة الرئيس عرفات، بل وحتى السلام عليه. ثم هنالك غزو لبنان، وغزو الصومال، وغزو أفغانستان وغزو العراق. وتوقيع العقوبات على الشعب العراقي إلى حد قتل الملايين من أبنائه، وحصار ليبيا. وضرب العراق بالطائرات وإنتهاك سيادته عشر سنوات، وضرب ليبيا بالطائرات وكذا ضرب السودان. والآن تهديد سوريا علناً وإعلان باول صاحب مبادرة الشراكة أنه يجب على سوريا، أن تحسن علاقتها بإسرائيل حتى تتحسن علاقتها بالولايات المتحدة، كذا تهديد عدد آخر من البلدان العربية بطرق مختلفة.

هذا بعض ما تعيه الذاكرة للمهام الأمريكية في الشرق الأوسط.

إن الآلاف من الشهداء العرب من سوريا ولبنان والأردن وفلسطين ومصر والعراق والسودان والصومال، قد قتلوا بالسلاح الأمريكي والدعم الأمريكي والمال الأمريكي والاهتمام الأمريكي، منذ مايزيد على نصف قرن وحتى الآن.

(٢) والمسألة الثانية التي يجب التعرف عليها هي القاموس العصري الأمريكي، إنه قاموس خاص لايمت

إلى القواميس المعروفة بصلة. وفيما يلي بعض مفرداته:

تحرير «العراق = غزو «العراق».

ديمقراطية «العراق» = إخضاعه لحكم الجنرالات الأمريكيين، وقتل المتظاهرين بالجملة.

تقديم المساعدات الإنسانية = دك الشعب العراقي وبنيته الأساسية واستخدامه حقل تجارب للأسلحة الأمريكية والبريطانية.

أن يحكم العراق عراقيون = إن يحكم العراق عراقيون يعملون مع قوات الاحتلال. الإعمار = نهب الثروة المحلية لحساب شركات التحالف الغازي.

رفع العقوبات عن العراق = احكام القبضة الأمريكية على النفط.

الدفاع عن الشرعية الدولية = استخدام الشرعية الدولية غطاء لعدوانها أو انتهاكها وتفريقها إن اختلفت معها.

الدفاع عن حقوق الإنسان = إبادة الإنسان الآخر.

نزع أسلحة الدمار الشامل من الآخر = استخدام كل أسلحة الدمار الشامل في مواجهة الآخر.

المنظمات الإرهابية = كل المنظمات المعادية للهيمنة الأمريكية والصهيونية.

الدفاع الشرعي الوقائي = الاعتداء على الآخرين بتهم يحددها المعتدون ولا تقوم على أي أساس.

الدفاع عن النفس = قتل قوات الاحتلال للمدنيين وتدمير بيوتهم وحقولهم بحجة أنهم ارهابيون.

أبطال السلام = شارون وأمثاله.

إن هذا القاموس يكشف الهوة بين عالمين، والتناقض الشديد في القيم والمعايير، والتلاعب الأمريكي بالألفاظ، وهو الذي انفضح في منهجها الدولي الذي يقوم على الكيل بمكيالين وانعدام الشفافية وتناقض الأقوال والأفعال.

(٣) والمسألة الثالثة التي يجب التعرف عليها، هي الجهة التي صدرت عنها المبادرة.

إن هذه المبادرة قد صدرت عن الجماعة الحاكمة في أمريكا، وهي مكونة من أشد العناصر اليمينية المتطرفة، الأصولية المسيحية الصهيونية، التي لا تحكمها غير المصالح المرتبطة بعصبة النفط الدولية، والتي تعتمد اعتماداً كلياً على منطق الهيمنة والقوة، والتي لايقف في طريقها أية شرعية دولية أو قوانين وأعراف دولية سعياً وراء تكوين امبراطورية أمريكية.

وهذه الجماعة تعمل في تحالف وثيق مع العصبة الصهيونية الحاكمة في إسرائيل، عصبة اليمين الإسرائيلي الذي لايؤمن بأي حق للشعب الفلسطيني، حتى حقه في الحياة.

* * *

وفي ضوء هذا التاريخ الحافل بالمطامع الاستعمارية الأمريكية والدعم لأعدى أعداء العرب والصادر عن أشد القوى يمينية وعنصرية يمكننا دراسة هذه المبادرة، زمن ما بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١:

العنوان

يقول عنوان المبادرة أنها، «مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط».

والشراكة هنا تقتضي الندية، فهل هناك حقاً ندية بين أم القنابل والصواريخ الناسفة والقنابل الذرية والقنابل العنقودية، وحاملات الطائرات وأحدث الدبابات، وبين بلدان الشرق الأوسط التي هي إما خاضعة للاحتلال أو النفوذ الأمريكي أو الاسرائيلي، أو واقعة تحت تهديد سيف لا يرحم!! هل يمكن تخيل شراكة بين القطب الواحد الأوحد، العملاق الدولي، وبلدان غير معدة أو مستعدة لمواجهة «قوات التحرير» الأمريكية البريطانية!!

الهدف العام

تقول مبادرة الشراكة أنها «من أجل بناء الأمل للسنين القادمة». والسؤال هنا هو أمل من؟ هل هو الأمل العربي في التنمية الحقة والرفاهية والديمقراطية والسلام الشامل العادل، ودولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف، واستعادة سوريا للجولان ولبنان لشبعا، أم هل هو الأمل الأمريكي - الصهيوني في السيطرة على الشرق الأوسط وتحويله إلى قاعدة أمريكية - إسرائيلية!! الأمل الأمريكي في الاستيلاء على ثروات الشرق الأوسط؟ الأمل الصهيوني في إسرائيل من النيل إلى الفرات!!

هل هنالك حقاً بيننا وبين اليمين الأمريكي -

الصهيوني أي أمل مشترك نسعى لتحقيقه في السنوات القادمة؟

المبادئ الأساسية الثلاثة

تحدد المبادرة أن السياسة الأمريكية - الشرق أوسطية قد شددت على قضايا ثلاث:

(١) شددت على «كسب الحرب ضد الإرهاب». والإرهاب في القاموس الأمريكي هو معاداة الاستعمار الأمريكي والصهيونية. ومعنى ذلك أن من يقاومون أمريكا وإسرائيل هم الإرهابيون الشرق أوسطيين، وتشديد أمريكا الحرب على الإرهابيين يعني تشديدها الحرب على القوى الوطنية العربية والشرق أوسطية. هل يمكن أن نشارك أمريكا حربها ضد المنظمات التي تحارب الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين أو لبنان، أو التنظيمات التي سوف تظهر ضد الاحتلال الأمريكي في أفغانستان والعراق، وما يستجد؟ هل يمكن أن نقف في خندق واحد مع أمريكا وإسرائيل ضد أنفسنا؟

وهل يمكن أن نمر مرور الكرام على ما جاء في المبادرة من أن الآلاف من رجالهم ونسائهم قد ماتوا في ١١ سبتمبر على أيدي إرهابيين ولدوا وأصبحوا راديكاليين في الشرق الأوسط؟ ألا يعني هذا أن أمريكا تتهم العديد من بلدان الشرق الأوسط بأنها قد صدرت إليها الموت، ومن ثم يحق لها دك هذه البلدان للقضاء على الإرهاب وتحقيق حماية وقائية للشعب الأمريكي؟

وهل ننسى نحن أن أمريكا هي التي رعت هؤلاء ودربتهم وحمتهم وموّلتهم ووجهتهم سيفا مصلتا على البلدان العربية لابتزازها، ثم دافعت عنهم عند محاكمتهم باعتبار أن محاكمتهم انتهاك لحقوق الإنسان، ومنحتهم وبريطانيا العظمى وغيرها من الدول الغربية حق اللجوء السياسي. أمريكا سلطتهم علينا يوماً، وهي تتخذ منهم اليوم ذريعة لاتهام بلادنا العربية والإسلامية بأنها تصدر لها الإرهاب والإرهابيين؟

(٢) وقد شددت السياسة الأمريكية أيضاً كما جاء في المبادرة على «تجريد العراق من الأسلحة»، أسلحة الدمار الشامل. وقد رأينا كيف طبقت أمريكا هذا الزعم. لقد أكدت من جانبها وجود هذه الأسلحة في العراق، في حين نفى مفتشو الأمم المتحدة هذا الادعاء الباطل. وأصرت أمريكا على زعمها، وأصرت على قيامها هي ومن يتحالفون معها على تجريد العراق بالقوة من الأسلحة المزعومة. كما أدانت العراق باعتبار أن العراق قد رفض الالتزام بالشرعية الدولية، وأنها من جانبها ستلقنه درساً في كيفية الالتزام بهذه الشرعية الدولية. وقد ثبت أمران، فيما يتعلق بهذه القضية. أولهما: عدم مصداقية الولايات المتحدة وحلفائها فهم بعد أن غزو العراق حتى النخاع لم يعثروا حتى الآن على أية أسلحة تدمير شامل.

وثانيهما: إن الولايات المتحدة نفذت غزوها للعراق في انتهاك كامل للشرعية الدولية التي ادعت الدفاع عنها والغيرة عليها.

إن ميثاق الأمم المتحدة ينص على حل المشاكل بين الدول بالوسائل السلمية، كما تنص قواعد القانون الدولي، على أن استخدام القوة أو التهديد بها يعد جريمة دولية. وهذا ما انتهكته وارتكبته بالفعل الولايات المتحدة الأمريكية، طبقاً لقاموسها القائم على المغالطة.

(٣) يطرح البند الثالث من تشديد السياسة الأمريكية الشرق أوسطية على «إنهاء النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين» وتحقيق سلام دائم «يرتكز، على رؤية الرئيس بوش».

هنا أطاحت المبادرة الأمريكية بالمرجعية الدولية، بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية والتي تبدأ بقرار التقسيم الذي أعطى لإسرائيل ذاتها ووجودها الإطاحة بهذه المرجعية، واستبدالها برؤية الرئيس بوش والمشروعية الأمريكية - الصهيونية. إن رؤية الرئيس بوش ترتكز بالكامل على الرؤية الشارونية، أي أن المبادرة الأمريكية تؤكد تسليمنا بالكامل إلى المرجعية الشارونية.

تلك ثلاث قضايا مصيرية ترتكز عليها السياسة الأمريكية كما جاءت في المبادرة الأمريكية كما جاءت بها أيضاً أربع قضايا أخرى هي:

(١) الإصلاح الديمقراطي

وهو كما نراه تطبيقاً في أفغانستان والعراق حكم

عسكري أمريكي يتستر وراء صنائع للولايات المتحدة.

إن أمريكا التي تقهر المتظاهرين في بلدها وتدق عظامهم، وتطارد المثقفين، وتضيق على المواطنين، وتهدد فرنسا بعظائم الأمور لأنها وقفت ضدها في حربها ضد العراق، الولايات المتحدة هذه تطالبنا نحن بالإصلاح الديمقراطي طبقاً لمشيئتها. إن أمريكا ترى في الخضوع التام لإرادتها، وتنفيذ كل ما تأمر أو تهدد به ديمقراطية.

أمريكا ترى في الخروج عليها إرهاباً، وفي الخضوع لإرهابها ديمقراطية، وتلك، والحق يقال ديمقراطية من نوع جديد.

الإصلاح الديمقراطي الأمريكي يطلب من حكومة سوريا ألا تكون سيدة مصيرها وأراضيها. ويطلب منها مهدداً ألا تسمح بفتح مكاتب لمنظمات المقاومة الفلسطينية. كما يطالب بحل حزب الله اللبناني. كما يطالب الحكومة الفلسطينية باللسان الأمريكي أو الإسرائيلي بالقبض على المناضلين الفلسطينيين ونزع سلاحهم ومحاكمتهم، أي ديمقراطية تلك التي تود أمريكا إملاءها على البلدان العربية لتفتح داخلها جحيم الحرب الأهلية. إن الديمقراطية التي تريدها لنا أمريكا هي أن يقوم العرب بضرب العرب لحسابها. وأن يحقق العرب لأمريكا وإسرائيل ما عجزا عن تحقيقه بنفسيهما.

إن أمريكا تسعى بديمقراطيتها المبتكرة إلى فرض أوضاع وحكومات صديقة وحليفة خاضعة لها ولإسرائيل كلية. وبذا تضمن سيطرتها على المنطقة ويتحقق أملها في إحاطة إسرائيل بسوار من الأصدقاء الملتزمين بالحلف الأمريكي الصهيوني.

(٢) الإصلاح الاقتصادي

المبادرة تري بوضوح إننا سوق للمنتجات الأمريكية وممول يصدر أموال الاستثمار، لا حديث واضح على الإطلاق حول التنمية المحلية طبقا للاحتياجات والأولويات الوطنية، ولا حديث عن إمدادنا بالتكنولوجيا الحديثة وآفاق العلوم التي لاتقف عند حد، الوضع الاقتصادي هو تأكيد للسوق الحرة والنزعات الفردية دون قيام نهوض اقتصادي وطني حقيقي. وحتى المعونة التي يتحدثون عنها تضيع غالبيتها الساحقة، كما اعتدنا، أجوراً لخبرائهم.

إن أمريكا لم ولن تقدم لنا أي عون اقتصادي. لقد جاءت إلى أفغانستان والعراق لنهب الثروات المحلية والتحكم في ادارتها وتسويقها لحسابها.

ويجيء الاقتراح الأمريكي الأخير على لسان بوش، والذي يطرح فيه فكرة منطقة تجارة حرة للشرق الأوسط مع الولايات المتحدة. إن هذا المشروع ليس بالمشروع الجديد، إنه عودة مرة أخرى إلى السوق الشرق أوسطية، والتي تستهدف في الأساس زرع إسرائيل بالضغط الأمريكي، فرضها القسري في المنطقة، مع الدعم الكامل لها لتصبح الدولة رقم واحد في هذه البقعة من الأرض. إن السوق الشرق أوسطية إنما هي في الحقيقة سوق بديلة للسوق العربية المشتركة.

(٣) الإصلاح التعليمي

ترى المبادرة أن التعليم في بلادنا يحمل لغة الكراهية والإستبعاد والتحريض. وهي تود لنا أن نزود أطفالنا ونساءنا بالمعرفة والتسامح، والذي لاشك فيه أن أمريكا وإسرائيل تودان القيام بعملية محو لذاكرتنا الوطنية، وأن تمحو معها التاريخ الأسود للجرائم الصهيونية منذ حلت بفلسطين، مجازرها وعدواناتها وحروبها التي لاتنتهي. إنهما يودان منا أن نمحو من تعليمنا وحياتنا المخزون الذي لايمكن محوه وإزالته لما سببه لنا من آلام المطلوب منا أن نتعلم ونعلم أبناءنا وبناتنا التسامح وحب الأعداء، وأن يتلاشى وجودنا، وهويتنا المستقلة في وجود وهوية أعدائنا.

إن الأمر المثير للسخرية حقاً أن تكون الجماعة الحاكمة في الولايات المتحدة، وهي من أشد المجموعات السياسية الأمريكية عداء وكراهية لنا وتحريضاً للعالم ضدنا ومحاولة لاستبعادنا من الوجود، هي ذاتها التي تحدثنا عن التسامح وحب الآخرين. هل يمكن لفاقد الشيء أن يعطيه؟ هل يمكن لهؤلاء أن يعلموننا غير ما يؤمنون به؟ وهل يمكن لطبائع الأمور أن تنقلب بهذه البساطة؟!!

(٤) أمور النساء والأطفال

وتتحدث المبادرة عن تحسين أحوال النساء والأطفال، وهو كلام لا يخرج أيضاً عن كل السياق السابق، إذ أين كان هذا الاهتمام وقت الحصار الأمريكي للعراق ليموت ملايين الأطفال ولتتعذب ملايين النساء؟ وأين كان هذا الاهتمام والطائرات الأمريكية والدبابات والصواريخ والقنابل العنقودية تبيد الأطفال والنساء؟ أين هذا الاهتمام ونساء وأطفال فلسطين يذبحون يومياً بالسلاح الأمريكي والدعم والفيتو الأمريكي حماية للسفاحين الصهاينة؟

هل نصدق الأقوال والكلمات التي تعني أكثر من معنى، أم نصدق الأفعال التي نراها كل يوم وكل لحظة؟ هل نصدق أمريكا التي تحتج لمقتل صهيوني واحد، في حين تقف وراء ما تفعله إسرائيل بكل قوة بحجة أغرب من الخيال، وهي أنها في حالة دفاع شرعي عن النفس؟

وأخيراً

هل نحن من السذاجة بحيث نقبل كل ذلك؟

إن مبادرة الشراكة تحقيقاً للأمل هي في الحقيقة المشروع الأمريكي الجديد لفرض هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة بعد إذلالها وترويضها وإخضاعها. إنها مشروع لإعادة صياغة المنطقة، وإدخالها قسراً في القالب الأمريكي - الصهيوني. إنها امتداد طبيعي لمشروع ملء الفراغ والأحلاف العسكرية والسوق الشرق أوسطية. إنها مشروع المطامع والأمل الأمريكي الصهيوني وليس مشروع الأمل أو الحلم الشرق أوسطي.

إن المبادرة هي مبادرة وصى علينا لا شريك لنا، هي مبادرة من ينظر إلينا من أعلى زاعماً النهوض بنا من تخلفنا، كما زعم تحرير العراق بغزوه وتدميره.

* * *

حقاً نحن في حاجة ماسة إلى إصلاح سياسي وإقتصادي وتعليمي وثقافي. نحن في حاجة ماسة إلى مشروع نهوض وطني تنموي ديمقراطي عارم، ينقلنا مما نحن فيه إلى آفاق ومشارف القرن الواحد والعشرين. غير أن هذا المشروع يجب أن ينبع من داخلنا لا من خارجنا. أن يصدر بإرادتنا لا أن يملي علينا، يجب أن يكون لحسابنا لا لحساب أعدائنا.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تستند في مبادرتها إلى حقائق موجودة في بلادنا، لكن ما تسعى إليه هو باطل يعتمد ظاهره على بعض الحقيقة، إنه حق يراد به باطل.

نحن أمام مخطط شرس للسيطرة على بلادنا. ولابد لنا من رده بالحشد الشعبي الحقيقي، كجزء من حركة شعوب العالم التي تتصاعد والتى تشكل الرد الصحيح على مرحلة عسكرة العولمة والسعي الأمريكي للهيمنة على العالم.

علينا أن نمسك بمصائرنا، بأوسع مشاركة شعبية، قبل أن يفرض الآخرون علينا مصائر دامية تعود بنا عقوداً وقروناً للوراء، وتهدر تضحيات جسيمة.

لا مخرج لنا كشعوب، في أي ركن من أركان الأرض، إلا أن نمسك بإرادتنا وندافع عنها بكل قوة ضد أي محاولة للعدوان عليها أو أي محاولة للولاية أو الوصاية علينا.



المجتمع المدني المصري: بين المحلي والعولمي والمعلوماتي

د. نبيل علي (*)

١- مقدمة

١ : ١ عن ثلاثية المحلي والعولمي والمعلوماتي

يواجه تناول إشكالية المجتمع المدني في مصر، مثلها في ذلك مثل سائر الدول النامية، العديد من العقبات، من أبرزها - في رأي الكاتب - ذلك الفراغ التنظيري الشديد الذي يعوق التشخيص الدقيق، ويحرم مبادرات الحلول من مناهل أساسية تنطلق منها. لقد أغفل فكرنا السياسي والاجتماعي هذه الإشكالية بالرغم من كثرة الدلائل التي تشير إلى تنامي دور المجتمع المدني في الأداء الكلي للمجتمع الحديث، وفي تحديد مدى قدرة هذا المجتمع على التجاوب مع متغيرات عصر المعلومات، وما أكثرها، وما أشدها حدة. وكما تقول أماني قنديل فقد شهد عقد التسعينيات تطورا ملحوظا في بحوث المجتمع الأهلي في العالم العربي(٧:٨٢)(*)، إلا أن هذا الجهد البحثي اقتصر على رصد الواقع دون الخوض في الإشكاليات النظرية والمعرفية وتأصيل دور المجتمع المدني في منظومة المجتمع ككل وتوصيف آليات تفاعله مع القوى الاجتماعية، وتحديد الأسس التي يمكن أن تقوم عليها الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع المدني(**).

على ما يبدو - والحال هكذا - فليس أمام منظري المجتمع المدني في الدول النامية إلا اللجوء إلى ما يطرحه فكر العالم المتقدم حول مجتمعاته المدنية، وما يتفضل به - لماما - من تناول بعض أمور المجتمع المدني في العالم النامي ذات الصلة بقضاياه، ولا نضيف جديدا بقولنا إن هذا الفكر الغربي ينظر إلى إشكالية المجتمع المدني في العالم النامي من زوايا اهتمامه الخاصة، ويأخذ كثيرا من الأمور بافتراض كونها أمورا مسلما بها فيما يخص شرعية نظم الحكم، وحرية الإعلام، ومستوى التعليم، وموقع منظومة القيم والمعتقدات في المنظومة المجتمعية الشاملة، ناهيك عن توفر الحد الأدنى من الوعي المعلوماتي لدى منظمات المجتمع المدني: قيادات وأفرادا وجماعات.

ما يسعى إليه الكاتب هنا هو طرح إشكالية المجتمع المدني المصري (م.م.م) في إطار ثلاثية: **المحلي - العولمي - المعلوماتي** بوصفها خطوة أولى تمهد لتنظير أكثر عمقا وتأصيلا. وتكتسب هذه الثلاثية وجاهتها النظرية من ضرورة أن يطرح م.م.م في سياق محلي يركز على خصوصياته، وذلك

(*) عالم وباحث في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

باعتباره أساسا ينطلق منه صوب التشخيص والعلاج، وبنفس القدر من الأهمية لابد من دراسة كيف يتفاعل م.م.. م، مع العولمة عموما ومع جوانبها السياسية والاقتصادية بصفة خاصة، هذا عن شق ثنائية المحلي العولمي في إطار الثلاثية المقترحة، أما طرفها المعلوماتي فيعد مدخلا أساسيا لتناول الإشكالية وذلك لعدة أسباب من أهمها:

- لقد انصب الفكر العربي إلى الآن فيما يخص علاقة المجتمع المدني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على شق استخدام هذه التكنولوجيا كأداة للمجتمع المدني لإجراء المسوح الإحصائية وبناء قواعد البيانات أساسا، وقد أغفل بذلك الشق الآخر - والأهم بالقطع - لعلاقة المجتمع المدني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقصد به هنا أمرين أساسيين، أولهما: النظر إلى المجتمع المدني كأداة للتنمية المعلوماتية، وثانيهما: تناول الإشكاليات العديدة التي يطرحها المتغير المعلوماتي على صعيد المجتمع المدني، ويمثل كلا الأمرين الفارق الأساسي بين الدراسة الحالية وما سبقها من دراسات.
- كون تكنولوجيا المعلومات هي المحرك الرئيسي لظاهرة العولمة ومن ثم فتناول علاقة م.م.م بالعولمة من منظور معلوماتي يعد تصديا لهذه العلاقة في موضع القلب.
- السعي الحثيث من قبل مروجي النموذج الرأسمالي العولمي إلى اعتبار تكنولوجيا المعلومات مجرد مرحلة أحدث في مسار التقدم التكنولوجي؛ وذلك بهدف إخضاعها إلى نفس الآليات الاقتصادية حفاظا على موازين القوى وتأمينا لمصالح الكبار، وهم بذلك يطمسون الفروق الجوهرية بين طبيعة تكنولوجيا المعلومات وما سبقها من تكنولوجيات، ويكفي هنا أن نذكر أنها ترتكز - أساسا - على العنصر البشري وقدراته الذهنية والإبداعية، وما أكثر ما انهزم الكبار أمام الصغار المبدعين ذوي الأفكار المبتكرة، ولاشك أن هذا التحول الحاسم في التوجه التكنولوجي - بجانب مغزاه التنموي الهام - سيغير من توزيع ثقل القوى الاجتماعية مما يتيح فرصا حقيقية أمام منظمات المجتمع المدني في الدول النامية في تحاورها مع هذه القوى.
- كثرة البدائل المتوفرة للتنمية المعلوماتية نتيجة للمرونة الهائلة لتكنولوجيا المعلومات، والإمكانات الهائلة والبدائل العديدة التي تتيحها لتشخيص المشكلات وحلولها، ويتمشى ذلك مع التوجه المتنامي للنظر إلى عملية التنمية بوصفها توسيع نطاق البدائل المتاحة، والتخلص من أسر الحلول المقولبة المفروضة كنوع من الحتميات من قبل المنظمات الدولية كالبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وكعهدنا بها غالبا ما تستسلم حكومات الدول النامية أمام هذه الحتميات، لذا فالتصدي لها بطرح بدائل أخرى للتنمية سيظل دوما على قمة أوليات العمل المدني.
- كون تكنولوجيا المعلومات هي همزة الوصل بين التكنولوجيا والثقافة، وقد أصبحت الثقافة هي محور عملية التنمية الاجتماعية في حين أصبحت تكنولوجيا المعلومات هي محور التنمية التكنولوجية الشاملة وبالتالي يصبح فهم العلاقة بين الثقافة وتكنولوجيا المعلومات ركيزة أساسية لفهم أداء منظومة المجتمع الانساني الحديث ومن ثم دور المجتمع المدني بداخلها.
- الرؤية المعلوماتية أكثر قدرة من غيرها على كشف تناقضات النموذج العولمي التي تتضح أكثر ما تتضح على الصعيد المعلوماتي، ويكفي هنا أن نشير إلى أن تكنولوجيا المعلومات تفوق التكنولوجيات الأخرى من حيث قابليتها للاستقطاب والهيمنة، وخير شاهد على ذلك ما نسمعه حاليا عن شكوى الشركات الأمريكية العملاقة في مجال البرمجيات والاتصالات من شدة الاستقطاب الاحتكاري الذي تمارسه شركة ميكروسوفت. إنها احتكارية عصر المعلومات التي لاترحم، والتي استطاعت أن تنفذ إلى قلب القطب الرأسمالي الأمريكي ذاته.
- إبراز الآثار الجانبية لتكنولوجيا المعلومات من أجل رؤية أكثر توازنا، وذلك كشرط أساسي لاستخدامها أداة للتنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة، وقد أصبح من واجبات م.م.م الأساسية في مجتمع المعلومات توعية جماعاته بهذه الآثار الجانبية حتى لاتقع ضحية

وعود طبقة التكنوقراط التي عادة ما تسرف في تفاؤلها مركزة على الجوانب التقنية غافلة، أو متغافلة، عن الجوانب الاجتماعية الأخرى.

- من أهم مقومات تصدي المجتمع المدني للعولمة الراهنة والأوضاع المحلية القائمة هو إستراتيجية مواجهته للقوى الرمزية (أو اللينة) التي زادها المتغير المعلوماتي ضراوة وجعل منها أمضى الأسلحة في يد السلطة.

١ : ٢ عن ثنائية الآمال والمخاطر

يبشر الوضع الراهن، والمرتقب، لكل من عناصر ثلاثة: المحلي - العولمي - المعلوماتي، بآمال عظام تتيح العديد من الفرص أمام م.م.م لزيادة فاعليته وتوسيع نطاق أنشطته، بنفس القدر الذي ينذر فيه بمخاطر جسام تهدد م.م.م في صميم الدور المنوط وسنكتفي في هذه الفقرة بسرد شواهد قليلة تعزيزا لهذا الرأي، وقد تناولت دراسات سابقة عديدة الفرص والمخاطر التي تنطوي عليها ظاهرة العولمة عالميا ومحليا، لذا سيكون تركيز هذه الدراسة على الآمال والمخاطر التي ينطوي عليها المتغير المعلوماتي.

على الصعيد المحلي كشفت ظاهرة العولمة، وليدة المتغير المعلوماتي، مواضع ضعف شديدة في هيكلية نظم الحكم العربية، وهناك ضغوط هائلة تمارس عليها من خارجها لا تجد أمامها هذه النظم إلا أن تظهر قابلية أكثر لمشاركة المجتمع المدني، وتوفير بيئة أكثر تسامحا فيما يتعلق بحرية التغيير وحرية الإعلام وما شابه، ولكن من شبه المؤكد أيضا أن هذه النظم ستصبح أكثر استبدادا ما أن تستشعر الخطر على سيطرتها والتهديد للقوى الاجتماعية المساندة لها.

أما على الصعيد العولمي فليس هناك أفضل من موقف العرب من ظاهرة العولمة دليلا على شدة ما تنطوي عليه من تناقضات. فبعض المفكرين العرب يرون العولمة خيرا للأمة العربية، بل هناك من يتمادى في القول بأن أمة العرب أكثر حاجة من غيرها إلى العولمة من أجل إشاعة الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان والإسراع في حركة التنمية المجتمعية وتوطين التكنولوجيا المتقدمة في التربة العربية، على النقيض من ذلك هناك بعض آخر يرى العولمة شرا وتغريبا يهدد هويتنا القومية ويقيد قدرتنا على التنمية الذاتية، وضمن هذا البعض المعارض من يرى في العولمة تناقضا جوهريا مع «عالمية الإسلام».

وأخيرا وفيما يخص الطرف المعلوماتي في إطار الثلاثية المطروحة، فقد اجتمعت آراء الكثيرين على أن إشاعة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستسرع من معدلات التنمية البشرية، ليس في الدول المتقدمة فقط، بل أيضا في الاقتصاديات الأقل تطورا. وتأتي الإنترنت لتزيد من نزعة التفاؤل تلك، بزعم أنها - أي الإنترنت - ستوفر كميات غير محدودة من المعلومات، وستصبح المعرفة بفضل هذه الشبكة الفريدة متاحة للجميع، في أي وقت، وفي كل مكان. اعترض كثيرون على هذه السيناريوهات الوردية بالنسبة إلى الدول النامية، وتصاعدت الشكوك حول كون تكنولوجيا المعلومات وحدها هي وسيلة العلاج، بل ربما لا تكون أيضا هي الحل الوحيد.(١١)(*). وبخصوص الإنترنت فقد بات لزاما على الجميع - كما أوحى لنا جون نوتون - أن يتخلص من «يوتوبيا» الإنترنت، وهو يقصد بذلك حلم الشبكة المفتوحة، الحرة والمتحررة، السموحة التي هي دون السيطرة والتي تتيح المعرفة للجميع(١).

إن دلت هذه السيناريوهات الوردية على شئ، فإنما تدل على أن نفس النموذج القديم تعاد ولادته من جديد مع ظهور كل تكنولوجيات رائدة، وعلى عجز المجتمع الإنساني في أن يعي دروس الماضي. لقد تغافل هؤلاء المتفائلون حقيقة أن النظم الاقتصادية السائدة، وآليات السوق، وهيكلية القوى الاجتماعية المسيطرة، تعمل - متضافرة - على توجيه كل التكنولوجيات لصالح القوى على حساب الضعيف، وإن كانت هناك ميزة حقيقية في الخطاب المعلوماتي الراهن فهي أنه قد أبرز بصورة غير مسبوقة أهمية العامل الاجتماعي والعنصر البشري في عملية التنمية، وأنه أعاد طرح أسئلة البدايات: من الذي يوجه مسار التكنولوجيا؟، والمعرفة من أجل من؟، وما هي القوى المستترة وراء توليد المعرفة الجديدة؟.

في ضوء ما سبق فالتحدي الحقيقي أمام م.م.م يكمن في كيف يستغل لصالحه هذه المتناقضات الجوهرية التي تنطوي عليها ثلاثية المحلي - العولمي - المعلوماتي، وكيف يشق طريقه خلال الغابة الكثيفة للعلاقات المتداخلة التي تربط ما بين عناصرها الثلاثة، ودعنا نؤكد من البداية ألا سبيل لتناول إشكالية المجتمع المدني بصورة منهجية أصيلة دون فكر سياسي جديد يكشف عن وهم الديمقراطية الزائف، ويحرر «سجناء الهواء الطلق» - على حد تعبير أدورنو - الذين يعتقدون أنهم أحرار، وما هم بأحرار، يساقون إلى صناديق الانتخابات كالقطيع، وتحصد آراءهم ومواقفهم إحصائيات قياس الرأي العام. لقد ترهل الفكر السياسي وتخلف كثيرا عن مواكبة الفكر العلمي التكنولوجي، ولن يتأتى له ذلك إلا بتخليه عن تبعيته للفكر الاقتصادي وتأسيسه على رؤية اجتماعية جديدة تخلصه من طابعه البرجماتي، رؤية قادرة على إقامة جسور الوفاق، وإظهار أوجه التناقض، بين المحلي والعولمي، وبين العام والخاص، وبين الجماعي والفردي وبين الحكومي والأهلي، وبين المادي والرمزي وأخيرا - وهو الأهم - بين التكنولوجي والأخلاقي بعد أن كادت التكنولوجيا المعلوماتية والهندسة الوراثية أن تصبح فرعا من فلسفة الأخلاق.

خلاصة لقد بات العالم بأسره في أمس الحاجة إلى فكر سياسي جديد لن يتسنى للسياسة بدونه القيام بدورها من أجل فرض حد أدنى من النظام وسط فوضى وشيكة ينذر بوقوعها مجتمع المعلومات الذي حل بنا بالفعل، وعلى عاتق المجتمع المدني تقع مسؤولية ضخمة في صياغة هذا الفكر الجديد.

١ : ٣ الإطار العام للدراسة

ترسيخا لثلاثية **المحلي - العولمي - المعلوماتي** تستهل الدراسة بسرد موجز للسمات المميزة لـ : م.م.م من منظور معلوماتي - عولمي يتبع بتقديم تكنولوجيا المعلومات من منظور م.م.م، وقد التزمت فيه بثنائية: الآمال والمخاطر التي سبق الإشارة إليها، ليتفرع الحديث منها إلى طرح تصور من منظور م.م.م عن المستويات المتدرجة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات، بعد ذلك تسعى الدراسة إلى إبراز الملامح الرئيسية للمواجهة بين م.م.م والقوى الرمزية (اللينة) التي أفرزتها العولمة الراهنة وشحذت أسلحتها تكنولوجيا المعلومات بصورة غير مسبوقة. وتختتم الدراسة بقائمة من المنطلقات المقترحة لمواجهة إشكالية م.م.م نظريا وتطبيقيا.

٢- السمات المميزة للمجتمع المدني المصري من منظور معلوماتي - عولمي

م.م. م مثله مثل غيره من عناصر المنظومة المجتمعية، له سماته المميزة التي تؤثر بصورة مباشرة، وغير مباشرة، على دوره داخل هذه المنظومة، وأساليب قيامه بهذا الدور، وكيفية تفاعله مع عناصر المنظومة الأخرى، وكما هو متوقع، فإن خصوصيات م.م.م بعضها نابع من داخله وبعضها الآخر مفروض عليه من خارجه. ولا يتسع المجال الحالي، ولا في مقدور الكاتب، استعراض هذه السمات المميزة بصورة مكتملة أو حتى شبه مكتملة، لذا سيكتفي منها هنا بما اعتبره اهمها في إطار الدراسة الراهنة وهي:

* ضعف الوعي المعلوماتي.
* عدم التعاون معلوماتيا.
* الدور التعويضي لـ : م.م.م.
* عبث الرسمي بالجماهيري.

وسنتناول فيما يلي كلا من هذه الخصوصيات من منظور معلوماتي - عولمي.

٢ : ١ ضعف الوعي المعلوماتي

تشكو معظم منظمات م.م.م من ضعف شديد في الوعي المعلوماتي سواء على مستوى القيادات أو الأفراد أو الجماعات، وهو ما يحد بشدة من فاعليتها ويقلل من فرص التعاون فيما بينها، ويضعف من موقفها إزاء قوى السلطة على اختلاف أنواعها، تتطلب توعية م.م.م معلوماتيا تحديد احتياجاته وفقا لطبيعة المهام التي يقوم بها والتركيز على الجوانب الاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات وإعطاء أمثلة عملية لتطبيقاتها في الواقع المصري خاصة في مجالات الإعلام والحكومة الإلكترونية وصناعة

الثقافة والتعليم عن بعد ونظم المعلومات الصحية.

الأخطر - في رأي الكاتب - من ضعف الوعي المعلوماتي لدى منظمات م.م.م هو ضعف هذا الوعي لدى معظم المثقفين وقادة الرأي المصريين المطالبين بمؤازرة هذه المنظمات وتوجيه فكرها وترشيد ممارساتها. وكما هو معروف فإن مهمة المثقف الأساسية تتمثل في تطبيق الفكر على الواقع من حوله واستحداث تكتيكات عملية تعين جماعته على التعامل مع تناقضات هذا الواقع ومواجهة سلطاته الظاهرة والخفية. ولا سبيل للمثقف المصري لأن يستوعب ظاهرة العولمة، وانعكاساتها المحلية، وأن يشارك في حركة العولمة المضادة دون أن يضع يده على مفاتيح العلاقة بين العولمي والمعلوماتي، وهي العلاقة التي تلعب دورا أساسيا في صياغة المجتمع المدني الحديث. ولاشك أن تكنولوجيا المعلومات يمكنها أن تسرع في إظهار هذا «التكنومثقف» - كما يطلقون عليه - وأن تكون خير عون له في الإحاطة بواقعه، وتحديث عدته المعرفية، واستحداث تكتيكات جديدة لجماعته، وهو الأمر الذي يفرض على النخبة الثقافية في مصر أن تشرع من فورها في إقامة علاقة وثيقة بينها وبين أمور التنمية المعلوماتية، وإلا تركتها نهبا لنخبة التكنوقراط، وما عرف عن هذه النخبة من قابلية الاستقطاب، ناهيك عن قصور رؤيتهم الثقافية والاجتماعية.

٢ : ٢ عدم التعاون معلوماتيا

يضاف إلى ضعف الوعي المعلوماتي، وبسببه أيضا، عزوف منظمات م.م.م عن تبادل المعلومات فيما بينها حيث تخشى على أمن مصادرها وأمان أعضائها. يقلل هذا كثيرا من قدرة منظمات م.م.م على حشد المعارضة وتوليد قدرة جماعية تضاعفية(*) تتجاوز المجموع الكلي لقدرات هذه المنظمات، وذلك بفعل التفاعل الدينامي من خلال تبادل المعلومات والمشاركة في مواردها. وربما يجوز التنويه هنا إلى فشل المحاولة التي بادرت بها منظمة Careint'l قبل عدة أعوام من أجل التنسيق المعلوماتي بين بعض الجماعات الأهلية في مصر. إن عدد الجمعيات الأهلية في مصر في ازدياد مطرد، فهناك - على سبيل المثال - ما يزيد على ٢٦ منظمة مدنية تتبنى حقوق الإنسان في مصر، وما يقرب من ٢٠٠ جمعية نسائية (٧ : ٢٠٤)، ومن شبه المؤكد أن هذا التعدد يمكن أن ينقلب إلى فوضى ما لم تتعاون هذه المنظمات معلوماتيا حتى لا تتداخل الأدوار وتتضارب التوجهات مما يجعل هذه المنظمات لقمة سائغة للقوى المناهضة لها.

يشكو كثير من المصريين من ضمور مهارات التواصل، وقد أظهرت شبكة الإنترنت مدى ضعفهم في التواصل عن بعد، وافتقارهم إلى «النتيكيت» أو «إتيكيت» الحوار الإلكتروني عبر الشبكة، خاصة باللغة الإنجليزية السائدة وذلك لعدم إتقان كثير من المثقفين والمتعلمين لها خاصة فيما يتعلق باستخدامها اتصاليا communicatively. ووظيفيا. من المؤشرات الدالة على ضمور مهارات التواصل لدى المصريين ضعف مشاركتهم في حلقات النقاش ومجموعات الاهتمام المشترك المنتشرة عبر شبكة الإنترنت.

إن ضعف مهارات التواصل يحد كثيرا من قدرة م.م.م على إقامة حوار فعال مع المنظمات الدولية سواء من أجل الاستفادة من خبراتها وطلب مساندتها، أو التصدي للخطابات المعادية، وما أكثرها، التي تبثها كثير من المنظمات الأهلية في أوروبا وأمريكا ضد الثقافة العربية والحضارة الإسلامية.

٢ : ٣ الدور التعويضي لـ : المجتمع المدني المصري

تقوم كثير من منظمات م.م.م، خاصة النقابات والجمعيات الدينية، بأدوار تتجاوز المهام التي تتكفل بها عادة، وقد انبثق هذا الدور التعويضي من الحاجة إلى إيجاد بدائل عوضا عن غياب المشاركة السياسية، واحتكار السلطة للمنابر الإعلامية، وتدني الخدمات خاصة في مجال التعليم والصحة، وتشير الإحصائيات إلى أن حوالي ٧٠٪ من منظمات م.م.م في مصر والعالم الغربي منخرط في أداء خدمات صحية ورعاية اجتماعية، وهو توجه ترى أماني قنديل أنه يحد من دور هذه المنظمات كأداة للتغيير الاجتماعي

والسياسي والثقافي (٧ : ٢١٠) إلا أن هذا التوجه - في رأي الكاتب - يعزز من مصداقية هذه المنظمات لدى جماعاتها ويبني شبكة من القواعد الشعبية لتعضيد موقفها إزاء الحكومة والقطاع الخاص.

ومرة أخرى يمكن لتكنولوجيا المعلومات، خاصة الإنترنت،أن تساهم مساهمة فعالة في مؤازرة منظمات م.م.م في القيام بهذه المهام التعويضية، حيث تمثل الإنترنت حاليا ساحة للحوار السياسي، ومنفذا إعلاميا بديلا للإعلام الرسمي، وتوفر وسائل عديدة للإرشاد الصحي، والتعليم العلاجي لإصلاح نتاج التعليم الرسمي. إن استخدام منظمات م.م.م شبكة الإنترنت في مهامها التعويضية سوف يشجعها على استخدام الشبكة في العديد من مهامها الأصلية والتي عادة ما تتطلب دعما معلوماتيا أكثر ابتكارية يضيفه.

٢ : ٤ عبث الرسمي بالجماهيري

معظم الأنظمة الرسمية في مصر المنوط بها خدمة الجماهير أو التحدث باسمها، غالبا ما تحيد عن رسالتها الأساسية إلى درجة تصل إلى حد العبث بمصالح هذه الجماهير وتخريب عقولها ووجدانها. وتعضيدا لهذا الزعم نورد فيما يلي بعضا من أعراض هذا الداء المجتمعي الخبيث:

• الإعلام الجماهيري الرسمي mass media يحيد عن مهمة التنوير وتحقيق الشفافية إلى التضليل والتعتيم حتى كاد ينطبق عليه ما أسماه ويليام ريش بـ «إشاعة الجهل بالتصميم المبيت ignorance by design» (٣ : ١٧٧).

• نظم التعليم الجماهيري الرسمية mass education تعجز عن الوفاء بمهمتها التربوية الأساسية لتشيع «الأمية المقنعة» (الأمية بمعناها الواسع شاملة طيف أميات مجتمع المعلومات)، تدفع بموجات خريجيها إلى جحافل البطالة المقنعة وغير المقنعة، وتعيد إنتاج المجتمع بسلبياته وأنماط تركيباته الطبقية، وهو ما يمكن أن نسميه «الاستبعاد بالسياسات الخاطئة».

• تمثيل الجماهير نيابيا يعد نموذجا لـ «الانتخابات بانتقاء أصحاب الولاء».

اضطر الكاتب إلى سرد هذه الاعراض المجتمعية المعروفة لدى الجميع والتي باتت في مقام المسلم به في الشأن المجتمعي المصري، وذلك بقصد الإشارة إلى مدى خطورة استمرار «عبث الرسمي بالجماهيري» في مجتمع المعلومات وذلك نظرا للأسباب التالية التي اكتفينا فيها بتلك المتعلقة بالأعراض الثلاثة السالفة الذكر دون غيرها:

• الأهمية القصوى للإعلام في مجتمع المعلومات، قد أصبح من أهم مقومات اقتصاد الكبار وشرطا أساسيا لتنمية الصغار، وتجدر الإشارة هنا إلى ما أشار إليه البعض من أن دور الإعلام في مجتمع نام كمصر، يتجاوز بكثير دور تكنولوجيات المعلومات الأخرى (٢) وذلك نظرا لتفشي الأمية التقليدية والمعلوماتية.

• يعتبر الاستبعاد المعرفي بسبب قصور التربية أقصى درجات الظلم الاجتماعي، وذلك بعد أن أصبحت التربية في مجتمع المعلومات مرادفة للتنمية. و«منطلقا لتحقيق الآمال وإصلاح خرائب الآباء» على حد تعبير جون ميلتون.

• أصبحت المشاركة الجماهيرية شرطا أساسيا لترشيد السياسات وضبط الممارسات في عصر أصبح فيه وضع السياسات عملية معقدة للغاية، واتخاذ القرارات إجراء محفوفا بالمخاطر، لا يجدي فيهما الاكتفاء بآراء الخبراء أو الاستهداء بخبرات الآخرين.

إن ظاهرة «عبث الرسمي بالجماهيري» هذه تفرض على كثير من منظمات م.م.م أن تتحرك جماهيريا على مدى نطاق واسع من التغطية الاجتماعية، وتواجه القوى السائدة على جبهة عريضة ممتدة، وذلك على خلاف ما يحدث بالنسبة لكثير من منظمات المجتمع المدني في المجتمعات المتقدمة التي عادة ما تتعامل على مستوى «الميكرو» لا «الماكرو» الاجتماعي تمشيا مع النزعة اللاتكتيلية demassifi-cation وليدة مجتمع المعلومات وما بعد حداثته.

لقد أدى «عبث الرسمي بالجماهيري» إلى زعزعة الأسس التي تقوم عليها منظومة المجتمع ككل، وإلى ترسيخ بيئة مجتمعية غاية في التعقد أصبح لزاما على م.م . م - وهذا قدره - العمل من خلالها،

وتفكيك علاقاتها المتداخلة وحل ألغازها المتشابكة. وليس هناك أمضى من تكنولوجيا المعلومات سلاحا لمواجهة هذا التعقد المجتمعي، وذلك بفضل قدرتها على احتواء الكم الهائل من البيانات اللازمة للتعامل مع الظواهر المعقدة، بجانب توفيرها الوسائل العملية من برامج وأساليب إحصائية ونماذج محاكاة لمعالجة هذا الكم الهائل من البيانات؛ لاستخلاص الجوهر وانتزاع النظام من وسط الفوضى.

وأمام شدة التعقد تلك راح البعض، خاصة من طبقة التكنوقراط، يؤكدون على أن تكنولوجيا المعلومات ولا شئ غيرها، هي العصا السحرية لعلاج هذه العجينة الجهنمية من الأزمات الاجتماعية، وقد راق للقيادات السياسية هذا الخطاب الواعد المتفائل الذي يبعد النظر عن بؤس الراهن في غيبوبة الحديث عن أماني المستقبل، وهو خطاب يوجب على م.م.م أن يتعامل معه بمنتهى الحذر؛ فلا شك أن تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في معظم الأزمات الراهنة، إلا أنها بمفردها لايمكن أن تكفي لعلاجها، فعملية التنمية التكنولوجية خاصة المعلوماتية، ستظل - على الدوام - عملية اجتماعية في المقام الأول، وبناء عليه لايمكن لتكنولوجيا المعلومات - على سبيل المثال - أن تخرج منظومة التربية من فلك الدائرة الخبيثة الذي تدور فيه حاليا، وأن تحل كم المشكلات المتداخلة من الدروس الخصوصية إلى تخلف الأساليب المنهجية، ومن تكدس الفصول إلى نقص المعامل، ومن إعادة تأهيل المعلمين إلى تنمية القدرات الإبداعية لدى المتعلمين. وبالمثل لايمكن أن تكون تكنولوجيا المعلومات وحدها هي حل أزمة الإعلام المصري، فليس بالأقمار الصناعية والقنوات الفضائية وأحدث المطابع الصحفية وحدها يحيا الإعلام، فلا بديل لرسالة إعلامية صادقة نافذة، وإنتاج إعلامي ثري ومبتكر، وأخيرا وليس آخراً وكما يمكن أن تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا هاما في إشاعة الديمقراطية وترسيخها، وترشيد العلاقة بين الحكام والمواطنين إلا أنها وحدها لاتكفي لإرساء الديمقراطية. وقد صادف الكاتب بعض دراسات إحصائية أجريت على عينة مختارة من بعض دول العالم تؤكد الارتباط القوى بين توفر المعلومات وبين مستوى الأداء الديمقراطي (٤ : ٢٠٩ - ٢٣٢). وكما هو متوقع، فقد خلصت هذه الدراسة إلى تدني هذا الأداء في الدول العربية التي شملتها العينة؛ بسبب التعتيم المعلوماتي والسيطرة التامة، أو شبه التامة، لأجهزة الحكم على وسائل الإعلام، ولا يسع الكاتب إلا أن يتفق جزئيا مع ما انتهت إليه هذه الدراسة، إلا أنه ينبغي أن نؤكد حقيقة أن إشاعة الديمقراطية في مجتمعات مثل المجتمع المصري، لا تتوقف - فقط - على توفر المعلومات، بل تتدخل فيه عوامل أخرى: اقتصادية وتربوية ودينية وأمنية بالطبع. وستظل الديمقراطية تعني قبل كل شئ إتاحة المشاركة الفعلية، لا مجرد إتاحة المعلومات.

٣- تكنولوجيا المعلومات من منظور المجتمع المدني المصري

ما أن ظهرت تكنولوجيا المعلومات حتى انبرى الكثيرون زاعمين أنها التكنولوجيا الرهيفة النظيفة الودودة مع البيئة، والتى ستحررنا من سلطة المؤسسات وتتيح المعرفة للجميع، وتخلص العالم من أسباب النزاع ليهنأ بسكينة دائمة بفضل شفافية التواصل الإنساني التي توفرها تكنولوجيا المعلومات، ليتحول بذلك عالم اليوم الزاخر بالصراعات والمتناقضات إلى قرية كونية وديعة يسودها السلام والوئام بين جميع الأنام، لقد فات على مبشري عصر المعلومات هؤلاء أن التكنولوجيا على مدى تاريخها قد انحازت - دوما - إلى القوى على حساب الضعيف، واستحالت سلاحا تمادت القلة القادرة في استغلاله من أجل إحكام قبضتها على الكثرة المستضعفة. لقد نسي هؤلاء - أو تناسوا - أن الجوانب السلبية لأية تكنولوجيا لاتظهر إلا بعد مرور وقت ليس بقصير، فما فعلته عوادم السيارات بالبيئة لم تظهر آثاره إلا بعد عدة عقود من التراكم التدريجي. وليس ثمة شك من أن تكنولوجيا المعلومات - مثلها في ذلك مثل كل ما سبقها من تكنولوجيات - لها هي الأخرى وجهها القبيح الذي

أخذت ملامحه تزداد وضوحا يوما بعد يوم، وها نحن نسمع عن الفجوة الرقمية digital divide التي تزداد اتساعا بين من يملك المعلومة ومن يفتقر إليها، وعن مخاطر أخرى مستحدثة ينذر بها عصر المعلومات من قبيل الإرهاب الرمزي، والعنف الترفيهي، والابتزاز المعلوماتي، وسوء الاستغلال الرقمي.

إن كل تكنولوجيا يمكن أن تحقق الشئ أو نقيضه تبعا لإستراتيجية توجيهها والأسلوب الذي يتم به تطبيقها، ويصدق هذا القول - أكثر ما يصدق - على تكنولوجيا المعلومات، وذلك نظرا لسهولة توجيهها والمناورة بمواردها واتساع نطاق تطبيقاتها وتعدد أساليب استخدامها، وقد أبرزت شبكة الإنترنت، ذروة التكنولوجيا المعلوماتية، حدة هذا التناقض إلى حد جعل البعض يتساءل هل هي - أي الإنترنت - نعمة أم نقمة؟!! وهل نحن بصدد مدينة فاضلة قوامها تكنولوجيا المعلومات، أم أننا بصدد نوع جديد من الإمبريالية، الإمبريالية التكنولوجية techno-imperialism كما سماها البعض؟!!.

كمحاولة للإجابة عن مثل هذه التساؤلات نسرد فيما يلي قائمة من متناقضات تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بدراستنا الحالية:

* وفاق عالمي أم صراع حتمي.
* تضييق الهوة أم فجوة رقمية متزايدة.
* مزيد من الديمقراطية أم مزيد من السيطرة.
* قرية كونية أم إمبريالية إعلامية.
* حماية الملكية الفكرية أم انتهاك الخصوصية الفردية.
* معلومات أكثر أم معرفة أقل.
* إنتاجية أكثر أم إبداع أقل.
* مكافحة جرائم الفضاء المعلوماتي أم مطاردة المناهضين والمناضلين.
* بيروقراطية غاربة أم «معلوقراطية» بازغة.
* عمالة أوفر أم بطالة أعم.
* بائع لمشتر أم نظير لنظير.

وسنتناول فيما يلي كلا من هذه المتناقضات من منظور م.م.م.

٣ : ١ وفاق عالمي أم صراع حتمي

توفر الإنترنت وسائل عديدة للحوار بين الأفراد والجماعات والمؤسسات، ولهذا يمكن أن تكون ساحة لحوار مثير بين ثقافات الشعوب يثري هذه الثقافات، ويمزج بينها دون أن يطمس هويتها وخصوصيتها، بل هناك من يزعم أن ثقافة الإنترنت هي المدخل لتحقيق أمل البشرية في إرساء ثقافة تمهد لسلام حقيقي ودائم تنعم في ظله البشرية في «هيتروطوبيا» من تنوع الثقافات وتعددها، لها القدرة على استئناس الاختلاف وتجاوز مواضع الخلاف، وتتآخى في ظلها الشعوب بهدى من خلق عالمي يتجاوز حدود النسبية الثقافية وصولا إلى الغايات السامية التي تنشدها البشرية جمعاء من قبيل العدالة والمساواة والأمانة ومبدأ «حب لأخيك ما تحب لنفسك».

يناقض حلم الوئام هذا الرأي القائل بحتمية الصراع واستحالة الوفاق العالمي والاجتماعي، بل هناك من يؤكد أن الإنترنت ستؤدي إلى جرف حاد يفصل بين الثقافات والفئات الاجتماعية، وستعيد فرز المجتمعات الإنسانية وفقا لمعايير عصر المعلومات، وأن العالم سيشهد «دارونية ثقافية» شرسة تلتهم فيها الثقافات الأقوى - والثقافة الأمريكية تحديدا - ما عداها من الثقافات، وكما كادت التكنولوجيا الصناعية أن تقضي على التنوع البيولوجي، فإن التكنولوجيا المعلوماتية يمكن أن تقضي بدورها على التنوع الثقافي لتنقرض الثقافات بلغاتها وقيمها وتقاليدها في ظل تجنيس ثقافي بغيض، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل هناك من ينذر بنشوب حروب بين القوى الاقتصادية العالمية من أجل السيطرة علي موارد المعلومات، كما نشبت في الماضي من أجل السيطرة على المواد الأولية.

المغزى بالنسبة لـ : المجتمع المدني المصري:

• **فيما يخص التنوع الثقافي:** لا يمكن لـ : م.م.م أن يعايش ظاهرة التنوع الثقافي عالميا دون أن يستأنس هذا التنوع محليا، وتلزم الإشارة هنا إلى الحساسية المفرطة التي يبديها البعض إزاء التنوع الثقافي وأوضاع الأقليات على مدى الوطن العربي وداخل

أقطاره، ولاشك أن الإنترنت يمكن أن تلعب دورا حاسما في إقامة جسور التواصل بين الفصائل والتيارات الثقافية المختلفة وذلك خطوة أساسية لابد منها حتى يسهل اندماجها في مسار الثقافة الرئيسي.

• **فيما يخص الخلق العالمي**: على م.م.م أن يحدد موقفه بوضوح إزاء مسألة النسبية الثقافية في شقها الأخلاقي، بمعنى التفريق بين ما يراه في هذا الخلق العالمي عاما لجميع البشر، وما يراه متعارضا مع نظام القيم والمعتقدات الذي يهب المجتمع خصوصيته ويحافظ على هويته. بقول آخر، على م.م.م أن يدافع عن الخاص الأصيل ضد محاولات الخارج، ويساند الإنساني العام ضد محاولات الداخل، وفي هذا الصدد على م.م.م أن يقيم حوارا جادا، غاية في الجدية، مع فكر ديني يرى أن الفروق بين رؤية الإسلام العربية ورؤية الغرب فيما يخص الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقيام الأحزاب والتمثيل النيابي ما هي إلا اختلاف في المسميات(٩).

• **فيما يخص حوار الحضارات أو تصادمها**: في دراسة حديثة عن حوار الحضارات (٨) أشار السيد يس إلى افتقار هذا الحوار إلى منهج جديد ورؤية واضحة، وهو الأمر الذي تصدت له هذه الدراسة الجادة حيث قامت بتحديد شروط هذا الحوار وإشكالياته المعرفية ومشكلاته الواقعية، بل اتسعت لتطرح أيضا أهم الموضوعات التي لابد أن يشملها الحوار، وقد اتخذ كاتبها موقفا قاطعا من إمكانية إقامة هذا الحوار حيث خلص إلى أنه ليس ممكنا فقط ولكنه ضروري، وذلك برغم ما أقره من استحالة أن يكون هذا الحوار متكافئا بين ما أسماه الحضارة العلمية والتكنولوجيا القائمة أساسا على الحداثة الغربية وبين الحضارة التقليدية الغارقة في أنماط التفكير غير العلمية، وقد استند في موقفه هذا إلى أن هناك مؤشرات ثقافية متعددة تشير إلى أننا بصدد تشكل حضارة عالمية ساهمت موجات العولمة، بفضل الثورة الاتصالية خاصة الإنترنت، في بلورة ملامحها، وفي تقدير السيد يس أن القيم العلمية والتكنولوجية لحضارة الغرب الراهنة أصبحت في الواقع تعبيرا عن حضارة عالمية، فعلينا ألا ننسى - كما يقول - أن هذه الحضارة إنسانية سبق لها أن أخذت من حضارات سابقة عليها، وأهمها على وجه الإطلاق الحضارة الفرعونية والحضارة الإسلامية.

ومع الإقرار بضرورة إقامة هذا الحوار وأهميته البالغة إلا أن قبولنا بما انتهت إليه الدراسة المشار إليها يفترض استسلاما شبه كامل لخطاب العولمة السائد بكل ما اتسم به من تمركز تكنولوجي، ومن ثم اقتصادي، وكم تمنين أن تدخل الدراسة في جدل منهجي مع خطاب العولمة المضادة وخطاب ما بعد الحداثة الذي انتقد بشدة الحداثة الغربية وتمركزها الأوروبي حتى كاد هذا الخطاب أن ينسف معظم الأسس التي قامت عليها، وقد بجلت الدراسة أيما تبجيل القيم العلمية والتكنولوجية ضاربة صفحا عن ذلك النقد الشديد للتوجه اللا أخلاقي لكثير من تطبيقات العلم والتكنولوجيا، وكيف أوشك الخطاب العلمي ذاته أن يفقد موضوعيته التي ميزته عن باقي الخطابات بعد أن أصبحت القوة قادرة على توليد خطاب علمي لخدمة مصالحها، أما مقولة أن الحضارة الغربية إنسانية لكونها قد أخذت مما سبقها من حضارات فنترك الحكم على مدى صحة هذا الاستنتاج لأهل المعرفة في فلسفة التاريخ.

إذا ما انتقلنا من هذه القضايا النظرية إلى الواقع العلمي، فعلى منظمات م.م.م. متضامنة مع نظيراتها العربية، أن تتخذ عدتها لمواجهة الهجمة الشرسة على الثقافة العربية والحضارة الإسلامية، والتي تساهم فيها كثير من منظمات المجتمع المدني الغربية، وبناء على ما نشهده على ساحة الإنترنت يجب على خطابنا الديني أن يستند إلى معرفة متعمقة قائمة على دراسات الدين المقارن، وفهم عميق لعقلية المتلقي الغربي، وأن يتحاشى ذلك النمط ذا الطابع الانفعالي التصادمي مع المذاهب الدينية الأخرى: القائم على عقد المقارنات السافرة بين نصوص الكتب السماوية، واصطياد بعض الممارسات اللاأخلاقية في المجتمعات الغربية، وعليه أيضا أن «يدفع بالتي هي أحسن» بأن ينأى عن نمط التعالي الديني الذي تسوده لهجة الفخار والتباهي، كالقول بأن الإسلام هو المخرج

الوحيد لإنقاذ البشرية، ولا حل لازمات الحياة المعاصرة بدءا من المشكلات النفسية، وانتهاء بالمشكلات الاقتصادية والبيئية إلا من خلال تطبيق مبادئ الإسلام. ولا يعني ذلك اعتراض الكاتب على طرح مثل هذه الأمور على ساحة الإنترنت، ولكن ما يقصده هنا هو ضرورة مراعاة المقام ومراعاة الدقة في انتقاء الأسلوب الذي يتم طرحها به.

• **فيما يخص اختلاف المواقف الفكرية:** تقع على عاتق منظري المجتمع المدني في مصر مهمة مزدوجة، فعلى الصعيد المحلي عليهم العمل على إقامة ذلك الحوار الهام، والمفتقد بشدة، بين العلماني والديني والقومي، وعلى الصعيد العالمي عليهم تمحيص المدارس الفكرية الحديثة ذات الصلة بالنقلة النوعية لمجتمع المعلومات باعتبار ذلك أحد السبل المتاحة لسد الفراغ التنظيري السابق الإشارة إليه في المقدمة. ومن أبرز هذه المدارس حداثة مدرسة فرانكفورت وما بعد الحداثة والتفكيكية وما بعد الكولونيالية. وعلى منظري المجتمع المدني بلورة ما يطرحه خطاب العولمة المضادة من فكر مناهض لفكر الحداثة الغربية التقليدي، وأن يأخذ العظة من هذا الفكر - رغم نشأته في دول الغرب - في كونه لا يجد أية غضاضة في بحثه عن صيغة بديلة لرأسمالية هذه الأيام من أن يستخلص من الماركسية الكلاسيكية شقها العلمي دون الأيديولوجي ليدمجه في صروحه الفكرية، وإن لم يتفق معها. إن فكر مجتمع المعلومات لا يستقي مناهله من تيار فكري واحد بعينه بل ينحو نحو المزج بين التيارات المختلفة والمتباينة أحيانا إلى حد التناقض، ولعل هذا الطرح يحمل دعوة ضمنية لبعض منظري م.م.م إلى اقتحام عوالم التعدد والاختلاف الفكري، وألا يهابوا طابع فكر عصر المعلومات، ويقصد به طابع المزج الانصهاري hybridity بين المذاهب الفكرية مهما كان الفرق شاسعا بينها، وكفى مصر قطائع معرفية مع فكر الخارج، وما بين تيارات فكر الداخل.

٣ : ٢ تضييق الهوة أم فجوة رقمية متزايدة

أسرف التكنوقراط وأهل العولمة - كما سبق وأشرنا - في وعودهم القائلة بأن تكنولوجيا المعلومات ستعمل على إتاحة المعرفة للجميع وتوفر مزيدا من الفرص لمشاركة الدول النامية في التقدم العلمي والتكنولوجي مما ستضيق معه الهوة الفاصلة بينها وبين دول العالم المتقدم، ولكن العكس - وياللأسف - هو الذي يحدث حاليا، فهناك فجوة رقمية تزداد اتساعا يوما بعد يوم.

لقد ساد مصطلح الفجوة الرقمية للدلالة على الفروق بين من يمتلك المعلومة ومن يفتقر إليها، وكانت نشأة المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد صاحبتها سلسلة من الإحصائيات الدورية للحصول على مؤشرات كمية عن حيازة الأفراد والمدارس والمكتبات لموارد «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات»، وارتباط هذه الحيازة مع عدة عوامل اجتماعية تشمل: فئة الدخل والسن والعرق ومستوى التعليم، والنوع (ذكر أو أنثى) وثنائية الحضر والريف. كان لنشأة المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية أثرها الواضح على تحديد مفهوم الفجوة الرقمية، ومؤشرات قياسها، وكذلك الحلول المقترحة بشأنها، وقد اتسع المفهوم ليشمل مستويات مختلفة للفجوة الرقمية بين أقاليم العالم، وبين بلدان كل إقليم على حدة، بالإضافة إلى تلك التي بين الفئات والجماعات داخل البلد الواحد.

من العوامل التي تساعد على اتساع الفجوة الرقمية ما أظهرته تكنولوجيا المعلومات من قابلية عالية للاحتكار والاندماج المؤسسي وتكثيف رأس المال والتكامل الرأسي والأفقي، يشهد على ذلك ما يجري حاليا داخل الولايات المتحدة نفسها حيث كادت أن تحتكر قلة قليلة للغاية من شركات البرمجيات السوق الأمريكية، ومن ثم العالمية.

المغزى بالنسبة لـ : المجتمع المدني المصري

فيما يخص الفجوة الرقمية: تباينت ردود الأفعال تجاه الفجوة الرقمية، فالسياسيون يركزون على إقامة البنى التحتية، وهم يرون أن لا حل للفجوة الرقمية دون تدخل حكومي، ودون مساندة مستمرة من قبل واضعي التنظيمات والتشريعات، في حين يراها

التنمويون مشكلة سوسيو - اقتصادية في المقام الأول، ولابد من حل الفجوات الأخرى على المستوى السسيو - اقتصادي كشرط أساسي للتصدي للفجوة الرقمية(*). أما التربويون فيعتبرونها مشكلة تربوية في أصلها، وأن العلاج الناجع لها يكمن في إكساب الأفراد والجماعات والمؤسسات القدرة على التعلم ذاتيا مدى الحياة. يسرف التكنولوجيون - كعادتهم - في التفاؤل، فالفجوة الرقمية بالنسبة لهم ما هي إلا عارض زائل يتلاشى مع تقدم تكنولوجيا المعلومات وانخفاض كلفتها. وإن كان هناك من يراها من منظور أيديولوجي فهم أصحاب الرأي القائل بأن الفجوة الرقمية ما هي إلا وهم مضلل صنعه موردو «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» الأمريكيون حتى تبقى الأسواق عطشى لسيل منتجاتهم، مستسلمة لضغوط الدفع التكنولوجي والدورة المتسارعة للإهلاك غير الفني لهذه المنتجات.

وفي التحليل النهائي، فالفجوة الرقمية حقيقة لا يمكن تجاهلها، إلا أنها ليست مشكلة تكنولوجية في المقام الأول؛ فالتكنولوجيا كانت - وستظل - منتجا اجتماعيا، وقد جاءت «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» بمثابة تأكيد حاسم لهذا الرأي (١١).

مما يفاقم من حدة الفجوة الرقمية سرعة تغير «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» مما يزيد من صعوبة التخطيط التكنولوجي، ويجعل القرار التنموي الإستراتيجي رهنا بتوصيات الخبراء التكنوقراط الذين غالبا ما يغفلون عن الجوانب الاجتماعية والثقافية، وما أندر الخبراء المصريين الذين يجمعون بين عمق المعرفة التقنية في تكنولوجيا المعلومات والإلمام بأبعادها الاجتماعية والثقافية. بالإضافة إلى ذلك تزداد باطراد كلفة توفير الحد الأدنى من المقومات اللازمة لإقامة مجتمع المعلومات سواء فيما يخص البنى التحتية من سياسات وتنظيمات وشبكات اتصال أو فيما يخص صناعة المحتوى الرقمي الذي يتدفق خلال شبكات تبادل المعلومات، وهو الأمر الذي يتطلب من م.م.م المشاركة في وضع إستراتيجية التنمية المعلوماتية في مصر خاصة فيما يتعلق بتوجيه المواد وتحديد الأولويات.

يتطلب تضييق الفجوة الرقمية عالميا تغيرات جذرية في هيكلية النظام الاقتصادي العالمي، وتشير جميع الدلائل إلى أنه سيمضي وقت طويل قبل أن تقر الدول الغربية بمسئولياتها عن الاختلال الشديد في الوضع العالمي الراهن، وذلك على الرغم من الإشارات الصريحة إليها في تقارير كثير من المنظمات والمنتديات الدولية، ويزعم الكاتب أنه مع اتساع الفجوة الرقمية ستضمحل رغبة الدول المتقدمة في التصدي لها، ويزداد الميل إلى قبولها كحقيقة عالمية مسلم بها لايمكن تداركها، وتتحول برامج الدعم إلى صيغ الحد الأدنى، والاكتفاء بإقامة شبكات الأمان، ويتقلص احتمال مشاركة البلدان النامية إلى الاستبعاد - ومنه إلى حد الاستغناء الكامل(**). القصد من ذكر ذلك ألا يتوقع العالم النامي الكثير من الدعم الدولي في مجال التنمية المعلوماتية ولابديل عن القدرات الذاتية.

نظرا للأهمية القصوى لتنمية المجتمع المصري معلوماتيا وضرورة المضي قدما للارتقاء به صوب مجتمع التعلم ومجتمع اقتصاد المعرفة، نظرا لهذا وذاك تقع على م.م.م مسئوليات ضخمة حيث لايمكن للحكومة وحدها القيام بهذه المهمة، وتأتي على رأس هذه المسئوليات المساهمة في تحقيق غاية «التعلم مدى الحياة» الذي وضح للجميع أنه مسئولية المجتمع ككل لا مسئولية مؤسسات التعليم والتدريب فحسب، وكذلك العمل الجاد على رأب الفجوة الرقمية، وتنمية القدرات الذاتية خاصة على مستوى الجماعات المحلية.

• **فيما يخص قابلية تكنولوجيا المعلومات للاحتكار:** تعمل التوجهات الحديثة لتطور تكنولوجيا المعلومات على احتكار صناعة البرمجيات من قبل المراكز التكنولوجية المتقدمة، وسد الطريق أمام الدول النامية لدخول هذا المجال، ومن المعروف أن البرمجيات من أعلى مصادر القيمة المضافة في المنتج المعلوماتي. للحديث بقية في الفقرة (٣ : ٧) من هذه الدراسة.

٣ : ٣ مزيد من الديمقراطية أم مزيد من السيطرة

من أبرز ملامح العلاقة المعلوماتية - السياسية هو

ما يتعلق بالديمقراطية مفهوما وممارسة، حيث يزعم الكثيرون أن الإنترنت ستفضي إلى إعادة النظر في مفهوم الديمقراطية من أساسه. بعد أن وفرت الإنترنت مجالا جديدا للرأي العام يسمح بظهور أشكال جديدة للممارسات الديمقراطية، سواء في عمليات اتخاذ القرارات، أو متابعة ما ينجم عنها من نتائج إيجابية أو سلبية. لقد اكتشفت المجتمعات المتقدمة كم هي بعيدة تلك الديمقراطية السياسية الشكلية، السائدة حاليا، عن تلك التي بشرت بها حداثة التنوير(١٠). علاوة على ذلك فقد أصبحت شبكة الإنترنت من أقوى أسلحة العولمة المضادة، والتصدي لمظاهر الظلم الفادح الذي تنطوي عليه اتفاقيات الجات بصيغتها الحالية، ووفرت قنوات جديدة لمناهضة نظم الحكم، ومواجهة عنف القوى القابضة على زمام السلطة. لقد تميزت الإنترنت بإمكان التواصل عبرها دون الإعلان عن هوية القائم بالتواصل (وهو ما يعرف في الإنجليزية بمصطلح anonymity) ويعد هذا سلاحا ذا حدين بالنسبة للمجتمع المدني. فمن جانب يمثل ذلك ضمانا لحرية التعبير بعيدا عن عيون الرقابة، وفي المقابل يمكن أن يستغل لابتزاز أعضاء هذه المنظمات وإرهابهم، في نفس الوقت فإن طمس الهوية يعوق بلا شك عملية التواصل المباشر والصريح بين أعضاء المجتمع المدني.

المغزى بالنسبة لـ : المجتمع المدني المصري

فيما يخص الديمقراطية الميكروية: إن كانت هذه حال المجتمعات المتقدمة في موقفها من الديمقراطية كما أوضحنا أعلاه - فما بال مصر، وتدني مستوى الأداء الديمقراطي بها لايحتاج إلى مزيد من التأكيد. فهل للمرء أن يتفاءل مع من يزعمون أن الإنترنت سوف تسقط الحلقات الوسيطة بين الحكام ومواطنيهم محققة بذلك نوعا جديدا من الديمقراطية المباشرة، الديمقراطية الميكروية كما تسمى أحيانا، التي يشارك فيها الجميع في عملية اتخاذ القرار، دون حاجة إلى تمثيل نيابي يوكل إليه هذه المهمة. لقد برعت أجهزة سلطة الحكم في استغلال نظم الإعلام كأمضى الأسلحة الأيديولوجية لتضليل جماهيرها وتمرير قراراتها وتبرير ممارساتها، وهي تسعى حاليا لضم الإنترنت ضمن ترسانة هذه الأسلحة، ويخشى في ظل هذا الوضع من أن تتحول ديمقراطية الإنترنت إلى نوع من الفوضى، سيؤدي بدوره إلى مزيد من تدخل الحكومة من أجل السيطرة على جماهيرها.

فيما يخص الرقابة الإلكترونية : توفر الإنترنت الوسائل العملية الفعالة لإحكام السيطرة على مستخدميها، فكل فعل يقوم به الفرد من خلال الإنترنت - مهما كان صغيرا - مسجل عليه إلى حد تعاقب استخدامه لمفاتيح لوحة إدخال البيانات وتسلسل مرات النقر click stream باستخدام المشيرة (الفأرة mouse)؛ والكمبيوتر كما عرفنا. ذو ذاكرة حديدية لا تخنو ولا يعتريها النسيان. يمثل هذا تهديدا لكل من يستخدم الشبكة حيث يجعلهم عرضة لهذه الرقابة الإلكترونية الميكروية القادرة على كشف الأهواء السياسية وتعرية أصحاب الأفكار المناوئة للسلطة.

ومصر في طريقها إلى أن تحذو حذو المجتمعات المتقدمة في سن التشريعات التي تمنح السلطة حق الرقابة على الإنترنت مع الضمانات اللازمة التي تكفل عدم إساءة استخدام هذا الحق، إلا أن سلطات الأمن - كعهدنا بها - كثيرا ما تضرب عرض الحائط بمثل هذه الضمانات.

٣ : ٤ قرية كونية أم إمبريالية إعلامية

شاع استخدام استعارة «القرية الكونية» وليدة الإعلام الحديث الذي سحق المكان، وسعى إلى إقامة شبكة من العلاقة تربط بين الأفراد والجماعات والأمم والثقافات. وقد أعفانا من نقد هذا التصور المفعم في تفاؤله أصحاب نظرية «الإمبريالية الإعلامية» ويكفينا هنا تعميقا لمفهومها هذا الموقف السلبي الذي اتخذه المفكر الفرنسي جان بودليار من الإعلام الحديث، إلي حد اعتبار ثقافة «الميديا» هي الجريمة الكاملة التي تدفع جماهير مشاهديها إلى جحافل التجنيس والتهميش. وتعمل على إخماد نوازع التفرقة الطبقية، وعلى ضمور الوعي الثوري لدى الطبقات المستضعفة، وعلى دمج العمال في نسيج

المجتمع الرأسمالي المعاصر (٦). تمثل نظرية الإمبريالية الإعلامية، التي أسسها هربرت شيللر، وكذا الفكر المناهض لها، أحد المحاور الأساسية للخطاب الإعلامي الحديث. يقصد بمصطلح «الإمبريالية الإعلامية» استخدام قوة الميديا من أجل فرض القيم والعادات والنزعات الاستهلاكية، كثقافة أجنبية وافدة على حساب الثقافة المحلية، وقد تفرع خطاب الإمبريالية الإعلامية، كما أوضح جون **توملينسون** (٥) إلى أربعة فروع رئيسية هي:

- خطاب يرى الإمبريالية الإعلامية في السياق الأشمل للإمبريالية الثقافية، ويرفض الفصل بينهما. وهو التوجه الذي يفضله الماركسيون الجدد، وذلك من أجل إبراز ضراوة الإعلام الحديث، وإظهار تحالفاته مع القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية.
- خطاب ينظر إلى الإمبريالية الإعلامية من المنظور القومي، حيث يرى فيها تهديدا للهوية القومية، ومثالهم المفضل في شأن ذلك هو سيادة اللغة الإنجليزية في وسائل الإعلام، خاصة فى الإنترنت.
- خطاب مدرسة فرانكفورت الذي يرى الميديا - كما ذكرنا أعلاه - وسيلة للسيطرة، وتجديد دماء الرأسمالية من أجل مزيد من الاستغلال والاستقطاب الاجتماعي.

المغزى بالنسبة لـ : المجتمع المدني المصري

فيما يخص الإعلام المحلي: يجب أن يولي م.م.م اهتماما بالغا بقضايا الإعلام عالميا ومحليا، فعلى الصعيد المحلي عليه أن يعمل على توفير إعلام بديل يوفي بمطالب الجماعات المحلية وعدم الاكتفاء بالتليفزيون الموصوم بأنه أقل وسائل الإعلام ديمقراطية(٢) . إن جهاز الراديو - كما قيل - تعاد ولادته من جديد وتجارب العديد من الدول مثل الهند والمكسيك والبرازيل وجنوب أفريقيا تؤكد أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الإذاعات المحلية في تنمية المناطق الريفية والنائية.

فيما يخص الإمبريالية الإعلامية: على الرغم من إدراك الكثير لأهمية الإعلام ودوره التنموي إلا أن هناك شبه غياب تام للتنظير الإعلامي الذي يتناول القضايا العديدة التي يطرحها إعلام عصر المعلومات وهو الأمر الذي يجب أن يوليه منظرو م.م.م عناية فائقة خاصة فيما يتعلق بـ «تربية الميديا».

فعلى الرغم من الأوقات الطوال التي يقضيها بشر اليوم يستمعون إلى الإذاعة، ويشاهدون التليفزيون إلا أن معظم هؤلاء البشر يعانون من أمية إعلامية صارخة؛ فقد استسلموا للإعلام استسلاما شبه كامل، فصاروا عاجزين - بالتالي - عن فهم أسرار لعبة الإعلام، وكيف يتلاعب بالعقول. من أجل فرض الانصياع والانضباط.

لم تحظ ثقافة المجتمع المدني civic cutlass بأي اهتمام من قبل الإعلام الرسمي لشدة ولائه لحكومته وتبادل المصالح مع رعاية من القطاع الخاص ولم تحظ كذلك تربويات الإعلام باهتمام أي من النظريات الاجتماعية الحديثة ولا المناهج الدراسية بالتالي. ولا يتوقع أحد - بالطبع - أن تقوم بهذه المهمة وسائل الإعلام رسمية كانت أم غير رسمية، وليس هناك - على ما يبدو - إلا منظمات م.م.م للقيام بمهمة توعية الجماهير حتى تستطيع الخروج من دائرة الحصار التي يقيمها من حولها الإعلام خاصة المرئي. يتطلب ذلك إكسابها المهارات الذهنية التي تمكنها من اختراق أسيجة التعتيم الإعلامي وتعرية تكتيكاته اللغوية، واستظهار المسكوت عنه، وهتك سر القوى التي تقف وراء ظاهر الرسالة الإعلامية. تهدف تربية الميديا أيضا إلى التقليل من النزعات الاستهلاكية التي يعمل على تنميتها بشدة الإعلام الحالي الذي ساده الإعلان، فليس هناك فيه - كما قيل - مكان إلا لمن لديه شيء يباع ولمن له القدرة أن يشتري(٢).

• **فيما يخص إعلام العولمة**: لا تقل معركة م.م.م مع إعلام العولمة ضراوة عن تلك التي على ساحة الإعلام المحلي، ويتركز دور م.م.م في المساهمة في فضح الخطابات الإعلامية المضللة والمعادية من أجل زعزعة الثقة بالنفس وإضعاف الروح النضالية، وتثبيط الهمم في قيام تكتل عربي قادر على الصمود والمنافسة. من أمضى أسلحة المواجهة ضد إعلام العولمة استخدام اللغة باعتبارها ميزة تنافسية، فلقد قيل إن الإنتاج

الإعلامي المرئي والسمعي تحميه اللغة (١١)، خاصة بالنسبة لجمهور لا يعرف معظمه اللغات الأجنبية. وكما وقفت اليابانية بجانب الإنتاج السينمائي والتليفزيوني الياباني، ووقفت الأسبانية بجانب هذا الإنتاج في البرازيل والمكسيك، يمكن للعربية - أيضا - أن تحافظ على كونها ميزة تنافسية في مجال صناعة الإعلام لاتقدر بثمن؛ نظرا إلى الجمهور العريض الذي تخاطبه.

• **فيما يخص نظام القيم والهوية القومية:** تتعرض الهوية القومية لتهديد شديد في ظل عولمة أعطت لنفسها الحق في تجنيس ثقافات العالم وطمس ملامح خصوصياتها. فهم - على ما يبدو - يريدون لنا بعولمتهم تلك أن نكون عالميين بلا مكان وبلا تاريخ، وكأن تكنولوجيا المعلومات التي سحقت الزمان والمكان قد عمقت لدى أهلها استخفافا بالمكان من ناحية، ممثلا في إضعاف الارتباط بأرض الأهل وفقدان الأمكنة لطابعها الخاص، ومن ناحية أخرى استخفافا بالزمان ممثلا في نسيان تاريخ الأجداد وإهدار تراثهم، ولسنا بحاجة هنا إلى تأكيد الدور الحاسم لمنظمات المجتمع المدني في المحافظة على الهوية القومية والتراث الوطني، وعليه في هذا الصدد أن ينظر إلى مسألة الهوية بصفتها ظاهرة دينامية متحدة غير جامدة، ولتحذو مصر حذو فرنسا التي يعيد مفكروها حاليا تعريف «ما هي فرنسا»، و«ما هو الفرنسي»، و«شخصية مصر» التي رسم ملامحها بعبقرية جمال حمدان باتت تحتاج إلى تحديث من منظور مجتمع المعلومات ومن منظور العولمة، تحديث يضيف إلى حديث التمركز الجغرافي لـ «عبقرية المكان» الذي يغلب على تناوله الطابع المادي حديث التمحور الثقافي الذي يركز على اللامحسوس من القيم والعادات والتقاليد والأفكار والمعتقدات واللهجات والفنون، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

٣ : ٥ حماية الملكية الفكرية أم انتهاك الخصوصية الفردية

يرجع مصدر الإشكالية الأساسي فيما يخص الملكية الفكرية إلى أن تكنولوجيا المعلومات قد وفرت، وستوفر، إمكانيات هائلة للنسخ وإعادة الإرسال والتحويل والتحوير، والمشكلة الأساسية لا تتركز في حماية الوسيط الإلكتروني كالأقراص المدمجة compact discs والمرنة floppy discs، فهناك وسائل عملية لحمايتها بقدر معقول من النجاح، لكنها تكمن - أساسا - في استخدام الإنترنت كأداة التوزيع الأساسية لسلع وخدمات صناعة المعلومات، ومن هنا يبرز تناقض جوهري مرجعه أن حماية الملكية الفكرية تتطلب نوعا من الرقابة على نفاذ الأفراد إلى مصادر المعلومات وعلى استخدامهم لها، وهي الرقابة التي تنطوي على تهديدات حقيقية للخصوصية الفردية وأمن مواقع المعلومات.

المغزى بالنسبة لـ : المجتمع المدني المصري:

فيما يخص حماية الملكية الفكرية: تكتسب مسألة الملكية الفكرية أهمية خاصة بالنسبة لمصر، مثلها في ذلك مثل معظم الدول النامية، وذلك لكونها مستوردة للعلم والتكنولوجيا أكثر منها - وبكثير - منتجة لهما، لذا ستضيف الملكية الفكرية أعباء إضافية على «فاتورة» نقل التكنولوجيا، علاوة على كون الاتفاقيات الراهنة لحماية الملكية الفكرية قد انحازت، في كثير من الأمور، إلي مالكي المنتج المعرفي على حساب المستهلك، ومما يزيد الأمر خطورة أن هناك توجها لتوسيع نطاق الملكية الفكرية بحيث تكفل الحماية لكثير من الأمور التي ظلت إلى يومنا هذا خارج نطاق الحماية، نذكر منها، على سبيل المثال، بعض الاكتشافات العلمية، ويأتي على رأسها أبحاث الميكروبيولوجي ذات الأهمية القصوى: تكنولوجيا واقتصاديا وأخلاقيا. خلاصة القول، إن الملكية الفكرية يمكن أن تزيد من اتساع الفجوة الرقمية، ولايجب أن يفسر ذلك بأن الكاتب يتخذ موقفا مناهضا لمبدأ حماية الملكية الفكرية، وما قصده بحديثه هنا هو ضرورة حشد الجهود لتعظيم فوائدها، والتقليل من آثارها السلبية، واستغلال مساحات السماح التي تمنحها الاتفاقيات الدولية، والأهم من ذلك، اتخاذ موقف عربي موحد فيما يجد من

اتفاقيات وإجراءات الملكية الفكرية حتى لا يتكرر نفس المشهد الذي شاهدناه في اتفاقية الجات.

رغم الأهمية البالغة لقضايا الملكية الفكرية إلا أن المجتمع المدني المصري لم يساهم بدور يذكر في الجدال الدائر حولها، وربما يرجع ذلك إلى عدم توفر الخلفية الفنية والقانونية لتناول هذه الأمور المستحدثة، ولكن استمرار هذا الوضع لم يعد مقبولا بعد أن أصبحت الملكية الفكرية شاغل الجميع، وستطرح إنترنت الجيل الثاني والاندماج المرتقب بين الإنترنت والتليفزيون والجيل الثالث للهواتف النقالة قضايا عديدة للملكية الفكرية تمس مباشرة مصالح الأفراد والجماعات.

فيما يخص الخصوصية الفردية: لا تأخذ الأنظمة الرسمية الأمور المتعلقة بالخصوصية الفردية بالجدية الواجبة، وكاد قانون الاتصالات الجديد أن يحرم استخدام وسائل التعمية encryption لحماية المعلومات الشخصية وحرية تبادل المعلومات بين الأفراد لولا الحملة التي قامت الجمعية الأهلية المعروفة باسم «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» لتوعية بعض أعضاء مجلس الشعب الذين نجحوا في عدم إصدار هذا القانون المجحف والمنافي للدستور.

٣ : ٦ معلومات أكثر أم معرفة أقل

ليس ثمة حاجة إلى تأكيد الفرق الجوهري بين المعلومات والمعرفة، وأن وفرة المعلومات لاتعني بالضرورة توفر المعرفة، وكما تساءل البعض فيما مضى: أين هي الحكمة وقد ضاعت في خضم المعرفة؟! يتسع إطار التساؤل حاليا ليصبح: وأين هي المعرفة ذاتها وقد ضاعت في خضم المعلومات؟! لقد كنا نشكو في الماضي من الشح المعلوماتي under-information ، والآن باتت المشكلة هي الإفراط المعلوماتي over-information، أو حمل المعلومات الزائد information over load كما يطلق عليه أحيانا، وهي مشكلة لا تقل حدة، بحال من الأحوال، عن سابقتها. إن ما توفره الإنترنت من معلومات هائلة يمكن أن يصبح عائقا حقيقيا أمام قدرة العقل المستقبل على استخلاص المعرفة من جوف هذا الكم الهائل من المعلومات، ولا يتحقق ذلك إلا بتوفير الأدوات المناسبة لتنظيم المعلومات وترشيحها وتقطيرها في صورة مفاهيم ومعارف يمكن تطبيقها عمليا في حل المشكلات.

المغزى بالنسبة لـ : المجتمع المدني المصري

- **فيما يخص شعار المعرفة للجميع:** لابد في هذا الصدد أن نتخلص من الوهم الزائف بتوفر المعرفة للجميع من خلال الإنترنت، فالمعرفة ذات القيمة الحقيقية محاطة بأسيجة من السرية، ويتم السيطرة عليها بكل الوسائل الفنية والقانونية الممكنة، من براءات الاختراع، وقوانين الملكية الفكرية، إلى الإجراءات الصارمة في المحافظة على أسرار الصنعة وتجريم إفشاء التفاصيل الفنية بمقتضى عقود التوظيف في كثير من شركات التكنولوجيا المتقدمة(*)، من حسن الحظ أن المعرفة بحكم طبيعتها متجددة، وستزيد «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» من معدل تجددها، وبالتالي من زيادة فرص اللحاق مع تسارع النقلات النوعية التي تطرأ على مسار التطور المعرفي.
- **فيما يخص حمل المعلومات الزائد:** عما قريب يتوقع الكاتب ظهور منظمات غير حكومية تتكفل بتقديم العون للإنسان المصري على مواجهة حمل المعلومات الزائد لتعمل هذه المنظمات وسيطا معلوماتيا information broker بينه وبين مصادر المعلومات التي تنمو بمعدلات قياسية.

٣ : ٧ إنتاجية أكثر أم إبداع أقل

بدلا من أن تصوغ البرمجيات نموذجها الاقتصادي الخاص بها، والذي هي جديرة به نظرا لاعتمادها على الأفكار والابتكار، صارت تتبع حاليا ذات النموذج الذي أفرزته الصناعة التقليدية، حيث تنتقل صناعة البرمجيات حاليا من إنتاج البرامج الكاملة إلى تجميع هذه البرامج من مكونات برمجية قياسية؛ تماما كما يتم تجميع نظم العتاد من مكونات قياسية كالمقاومات والمكثفات والشرائح الإلكترونية. لقد دخلت البرمجيات عالم إعادة التدوير recycling، أو إعادة الاستخدام reusability ، لتدخل بذلك عالم اقتصاديات الحجم من أوسع أبوابه. ومن البديهي أن

من يملك القدرة على تصنيع هذه المكونات البرمجية ستكون له السيطرة على صناعة البرمجيات ككل. في ظل هذا الدافع، تسعى المؤسسات العملاقة إلى تحويل عملية إنتاج المكونات البرمجية إلى صناعة كثيفة التكنولوجيا وكثيفة رأس المال، وهناك من يتوقع أن تحتكر تماما هذه الصناعة لينتهي الأمر بها إلى عدد ضئيل للغاية من هذه المؤسسات (من ٢ إلى ٣ حسب تقدير البعض).

وعلى صعيد الإعلام هناك من يرى أن الإعلام الحديث سيتيح فرصا أكثر لتنمية الإبداع بجميع فروعه: أدبا وشعرا وأداء وتشكيلا وموسيقى؛ وذلك لأسباب عدة نذكر منها: تنوع المواد الإعلامية وثراءها، وما تتيحه الوسائط المتعددة multi-media من وسائل مبتكرة؛ لمزج فصائل الفنون المختلفة، مما يفتح آفاقا غير مطروقة للإبداع، ناهيك عما سيؤدي إليه استخدام الإعلام التفاعلي interactive media من تنمية موهبة المبدع، وتشجيعه على مواصلة التجريب وإعادة المحاولة. على النقيض من ذلك هناك من يقول إن الإعلام الحالي يعوق الإبداع، فطابع الانبهار الذي يتسم به يعطل الفكر والخيال، وتكرار البرامج وإعادة استخدام مواد الأرشيف يخمد في المشاهد جذوة التجديد والابتكار، أما سرعة تدفق الرسائل الإعلامية فلا تتيح فرصة للتأمل واستخلاص الأفكار المحورية واستيعاب الروايات الكبرى (بمفهوم نظرية الأدب).

المغزى بالنسبة لـ : المجتمع المدني المصري

فيما يخص صناعة البرمجيات: لاشك أن هذا التوجه نحو إنتاج المكونات البرمجية سيسرع من عملية تطوير برامج التطبيقات النهائية، وسيخفض من كلفة هذا التطوير بالتالي، علاوة على احتياجه إلى مهارات أقل. وهذه الميزة الأخيرة هي أخطر ما ينطوي عليه التوجه صوب المكونات البرمجية، والذي يعني - في جوهره - تفتيت مهارات البرمجة deskil-ing، وإبعاد مخططي برامج التطبيقات تدريجيا عن التفاصيل الفنية الداخلية، لتستحيل بذلك البرمجيات هي الأخري إلى صنادق سوداء. يمثل ذلك خطرا كبيرا على الدول النامية.

فيما يخص الإنتاج الإعلامي: الإبداع، كما أشرنا سلفا، هو فرصتنا الوحيدة لإنتاج إعلامي متميز يستطيع أن يقف على قدم المساواة مع الإنتاج المستورد. نحن في حاجة إلى إنتاج إعلامي، لايعتمد على التكنيك وعناصر الإبهار بقدر ما يعتمد على الفكرة المبتكرة، والفهم العميق لأذواق المتلقين وتوقعاتهم.

ويمكن أن تساهم منظمات م.م.م مساهمة فعالة في الحث على الإبداع الإعلامي من خلال النقد البناء والتصدي للتبعية الإعلامية لمؤسسات الإعلام الرسمية حيث تفشت ظاهرة استيراد البرامج التليفزيونية، والاعتماد على وكالات الأنباء الدولية في الحصول على الأنباء العالمية بل المحلية أيضا، حتى كادت تصبح وكالات الأنباء المحلية وكالات لوكالات.

٣ : ٨ مكافحة جرائم الفضاء المعلوماتي أم مطاردة المناهضين والمناضلين

إن مكافحة جرائم الفضاء المعلوماتي تقوم على مطاردة «الهاكرز» هؤلاء المتخصصون أصحاب الخبرة العالية في تكنولوجيا المعلومات، فقد أثبتوا قدرتهم العالية في اختراق شبكات المعلومات وكسر شفرات المحافظة على سرية البيانات، ويعد الهاكرز hackers مصدرا أساسيا في تهديد أمن شبكات المعلومات، ومن المعروف أن وكالة المخابرات الأمريكية، وكثيرا من إدارات البنتاجون يوظفون فرقا كبيرة من الهاكرز، سواء لأغراض الدفاع المعلوماتي، أو من أجل تطوير أساليب معلوماتية هجومية لاستخدامها إن دعت الحاجة لذلك، ويستخدم مكتب التحقيقات الفيدرالية كذلك مجموعة من الهاكرز المتخصصين في الفيروسات، وأنواع جرائم الفضاء المعلوماتي الأخرى، وقد شهدت الحملة التي شنت، في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ضد مواقع العرب والمسلمين المقيمين في الولايات المتحدة، علي مدى سيطرة السلطات المركزية على ما يجري على ساحة الإنترنت بالرغم من كل ما قيل عن كون الإنترنت كيانا بلا هرمية ولا رقابة مركزية.

بالرغم من كل ما يقال عن جماعة الهاكرز، فلهذه الجماعة وجهها النبيل أيضا، فهم يتصدون لاحتكار المعرفة بإتاحتهم البرامج مجانا، وإتاحة فرص النفاذ إلى المعرفة التي يضن بها أصحابها، أو يغالون في تكلفة اقتنائها، بل ينظر إليهم البعض على أنهم «روبين هود» عصر المعلومات الذي يأخذ من الأغنياء ليعطي المحرومين، وهناك أيضا من جماعة الهاكرز من يستغل قدراته الفنية لمناهضة السلطة والدفاع عن المهمشين والذود عن الوطن ضد حروب الفضاء المعلوماتي cyber wars ومن أشهر أمثلتها تلك الحرب التي اندلعت بين الصين والولايات المتحدة وبين إسرائيل وفصائل المقاومة الفلسطينية.

المغزى بالنسبة لـ : المجتمع المدني المصري

فيما يخص أمن نظم المعلومات: تزايدت أهمية تأمين نظم المعلومات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وذلك بسبب الحملة التي تشنها الولايات المتحدة ضد ما أسمته الإرهاب الإلكتروني e-terrorism ، وقد أعطت لنفسها الحق في اختراق شبكات المعلومات حيازة الآخرين، حيث تقوم إستراتيجية الدفاع على تجميع «شظايا» المعلومات من مصادر مختلفة منتشرة عبر العالم. يتطلب ذلك أن تقوم منظمات م.م.م بحث الحكومة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين موارد المعلومات التي أصبحت مقوما أساسيا في عملية التنمية وتسيير أمور المجتمع، بل وعليها أيضا أن تقوم بتوفير جماعة من الهاكرز لحماية موارد معلومات منظمات م.م.م نفسها ضد محاولات اختراقها من قبل أنظمة السلطة. لقد قصد الكاتب بهذا أن يؤكد على مدى التنوع في المهام الملقاة على عاتق م.م.م بفعل المتغير المعلوماتي، وحاجته لمهارات فنية عالية ليمكنه من القيام بهذه المهام.

فيما يخص إسرائيل كتهديد لأمن مصر المعلوماتي : لا يخفي على أحد تفوق إسرائيل معلوماتيا، ومدى الفجوة الرقمية التي تتسع بينها وبين الدول العربية، وقد برعت إسرائيل كذلك في اختراق شبكات المعلومات والتجسس العلمي وما شابه. كل هذا يمثل تهديدا لأمن مصر المعلوماتي لابد من تداركه بكل الوسائل الممكنة. وكما هو متوقع يتحاشى إعلامنا الرسمي الخوض في مثل هذه الأمور الحساسة، ولاتبدى الحكومة كذلك الحد الأدنى من الاهتمام بهذه القضية إما لافتقارها إلى الكوادر الفنية المتخصصة، أو تجنبا لما يمكن أن يفجره تناولها من قضايا عديدة. مرة أخري لابد أن ترتفع أصوات من داخل م.م.م لتلفت النظر إلى مدى الخطورة التى ينطوي عليها اتساع الفجوة الرقمية بين مصر وإسرائيل، ويتطلب ذلك - أول ما يتطلب - رصدا دقيقا لما يجري داخل قطاع المعلومات والاتصالات الإسرائيلي حتى لاتظل إسرائيل معلوماتيا بمثابة «ثقب أسود» بالنسبة لنا على العكس تماما مما نحن فيه بالنسبة لها.

٣ : ٩ بيروقراطية غاربة أم معلوقراطية بارعة

ستخفف الإنترنت من قبضة البيروقراطية التقليدية باستخدام ما يعرف حاليا بمصطلح الحكومة الإلكترونية والتي ستسقط الكثير من الحلقات الوسيطة، وأتمتتها لكثير من نظم إمداد الخدمات دونما حاجة إلى تدخل بشري، وذلك علاوة علي الشفافية المعلوماتية العالية التي توفرها الشبكة، والتي ستحرم البيروقراطية من استخدام أمضى أسلحتها ألا وهو التعتيم على المعلومات واحتكارها، كل هذا سيمكن الإدارة مدعمة بنظم المعلومات من التعامل المباشر مع عناصر الإنتاج والتوزيع، ولكن هناك من يقول إن ذلك الوضع سيؤدي إلى بيروقراطية جديدة أو«معلوقراطية» تحل فيها الآلة ونظمها محل طبقة البيروقراط لتحكم قبضتها على حياة البشر، عامها وخاصها، بعد أن أصبح اليوم كثير من المؤسسات والمرافق رهينة للنظم الآلية وعرضة للشلل التام ما أن تتعطل هذه النظم، ويكفي مثالا هنا ما سمعناه عن رعب الفيروسات التي تهدد أمن الإنترنت.

المغزى بالنسبة لـ : المجتمع المدني المصري:

فيما يخص الحكومة الإلكترونية: تشتمل خطة مصر للتنمية المعلوماتية على إدخال نظم الحكومة

الإلكترونية، وهو بلا شك أمر ذو صلة مباشرة بمصالح الجماهير، إلا أن منظمات م.م.م لم يسمع لها صوت في هذا الخصوص، ولم تتلق أية دعوة للمشاركة في التخطيط لها.

٣ : ١٠ عمالة أكثر أم بطالة أعم

• ستؤدي تكنولوجيا المعلومات إلى ظهور نوعيات جديدة من الأعمال والوظائف أبعد ما تكون عن تلك التي أفرزتها تكنولوجيا الصناعة، وهي بحكم طبيعتها أكثر ثراء وأقل ضجرا، وتتسم بالتجدد الدائم هذا ما وعد به دعاة التكنولوجيا، ولكن واقع الأمر يشير إلى أن العمل كاد يصبح نوعا من الرفاهية في مجتمع المعلومات، مجتمع الخمس العامل كما أطلق عليه البعض، وذلك بعد أن أطاحت تكنولوجيا المعلومات وأتمتتها بفرص العمل، وأصبح العامل، شأنه شأن قطع الغيار، يمكن استبداله بغيره من أصحاب الياقات الزرقاء أو من أصحاب «الياقات المعدنية» من فصيل الروبوتات. لقد اكتملت فصول تراجيديا العمالة الإنسانية على مرأى ومسمع من الجميع، بعد أن تم استقطاب المهارة إلى أعلى، وقد احتكرها أصحاب الياقات البيضاء من نخبة التكنوقراط من مخططين ومستشارين ومصممين ومحللين اقتصاديين ومسوقين محليين وإقليميين وعالميين، المدججين بنظم معلومات فعالة تجعلهم في غنى عن الوظائف الوسطى التي كانت تفصل بينهم وبين عمالة المصانع والحقول والمكاتب. وبالإضافة إلى ذلك بينما تتيح تكنولوجيا المعلومات اعمالا أكثر ابتكارية وإثارة على المستويات العليا، فإنها - على العكس من ذلك - تؤدي إلى مزيد من الضجر والاغتراب على المستويات الدنيا من سلم العمالة.

المغزى بالنسبة لـ : المجتمع المدني المصري

فيما يخص بطالة عصر المعلومات: تأتي بطالة المعلومات بمثابة عامل إضافي يضاف إلى البطالة الهيكلية التي تضرب بأطنابها في كيان المجتمع المصري، والذي أصبح التصدي لها على قائمة أولويات العمل المدني. وتشمل مهام م.م.م ضمن ما تشمل إعادة التأهيل وتقديم العون الفني والمادي لأصحاب المشاريع الصغيرة، والأهم من ذلك هو المشاركة في السياسات ذات الصلة بسوق العمل والوقوف في وجه احتكار وظائفه الراقية من قبل خريجي الجامعات الأجنبية وخريجي الجامعات المصرية الذين يدرسون بالإنجليزية.

فيما يخص ملء ساعات الفراغ لدى الشباب: كنتيجة منطقية لتفشي البطالة زادت ساعات الفراغ مما يلقي العبء على م.م.م لتقديم حلول مبتكرة لامتصاص طاقة الشباب خشية وقوعهم في براثن الإدمان والتعصب وارتيادهم موارد التهلكة يأسا من الواقع.

٣ : ١١ بائع لمشتر أم نظير لنظير

تتطلب المبادلات التجارية بين البائع والمشتري المعروفة اصطلاحا بـ (B2C: Business Customer) ضرورة التحقق من شخصية المشتري، وهو ما يحتاج بدوره أن تمر جميع الرسائل المتبادلة عبر كمبيوتر مركزي (أو الكمبيوتر الخادم server) له سيطرة كاملة على أطراف عملية التواصل الثلاثة، ويقصد بها المرسل والمستقبل والرسالة المتبادلة، وهو الوضع الذي يجعل هذه الرسائل عرضه لرقابة مركزية تستطيع اقتفاء من أين تصدر، وإلى أين تؤول. يمثل ذلك نقطة ضعف أساسية في المعمارية الحالية لشبكة الإنترنت خاصة بالنسبة لسرية تبادل المعلومات ما بين منظمات المجتمع المدني، من أجل التغلب على هذه المشكلة استحدثت بعض الحلول من أشهرها استخدام طور التواصل من نظير لنظير المعروف اصطلاحيا بـ :P2P Peer To Peer)، أي ما بين الأفراد مباشرة في حالتنا، والذي تمر فيه الرسائل عبر الحاسب المركزي أيضا إلا أنه في هذه الحالة يصبح مجرد وسيط لا يتدخل فيما يمر خلاله من رسائل، ولا علم له بمن يصدرها ومن يستقبلها.

المغزى بالنسبة لـ : المجتمع المدني المصري

فيما يخص سرية البيانات: مرة أخرى يلزم أن تكتسب م.م. م الخبرات الفنية التي تضمن سرية بياناتها وتأمين مواقعها وسرعة تدفق الرسائل فيما بينها. ولذا يجب أن تتوفر لها الخبرة الكافية لتأمين

نظم المعلومات سواء على مستوى العتاد hardware أو البرمجيات software. واتباع «الوصفة الذهبية» للمحافظة على سرية البيانات وهي القائمة على ثلاثية: التشظي fragmentation، والخلط scram-bling والتعمية encryption، ولابد من أن تنظر منظمات م.م.م إلى نظم تأمين المعلومات باعتبارها سلسلة متصلة تقاس قوتها بأضعف نقطة فيها، حتى لا ينطبق عليها القول الشهير في عالم تأمين المعلومات: لا تضعوا بوابات الفولاذ في حوائط من ورق.

٤- المستويات المتدرجة لمواجهة مخاطر تكنولوجيا المعلومات

٤ : ١ مستويات المخاطر

إن كل تكنولوجيا جديدة تحمل في طياتها مخاطر جديدة، وكلما ارتقت التكنولوجيا كلما تضخمت مخاطرها بنفس القدر الذي تتعاظم به فوائدها، ومن المهام التي بات على م.م.م أن يقوم بها هي المساهمة في تدارك هذه المخاطر بقدر الإمكان، وعدم الاستسلام لوجهة النظر التي يروجها البعض من أن هذه المخاطر ما هي إلا عارض سرعان ما سيزول بعد مرحلة الانتقال إلى مجتمع المعلومات، فالفوضى لن تستقر بل ستستمر بالقطع، خاصة في ظل تكنولوجيا سريعة التغير عظيمة الاحتمالات بحيث أصبح من شبه المستحيل التنبؤ بقادمها ونتائجها، ولم يعد مقبولا ما سار عليه الحال فيما مضى تحت شعار: «موجات التكنولوجيا قادمة لا محالة وعلى المجتمع أن يتكيف معها» وما أبهظ الثمن الذي دفعته البشرية من جراء هذه الحتمية التكنولوجية!!.

يمكن القول إن لكل تكنولوجيا ثلاثة مستويات من المخاطر متدرجة من حيث مدى صعوبة التصدي لها:

المستوى الأول : مخاطر ناجمة عن التطبيق التكنولوجي النهائي، وهي محلية بحكم طبيعتها.

والمستوى الثاني: مخاطر وليدة توجيه التكنولوجيا من قبل صانعيها ومن يعملون لحسابهم وهي عولمية بحكم طبيعتها.

المستوى الثالث : مخاطر كامنة في طبيعة التكنولوجية نفسها، ويتطلب درء الخطر هنا تضافر المحلي والعولمي.

ونكتفي هنا - بغرض الإيضاح - ببعض الأمثلة الواردة في الجدول أدناه والتي استقيناها من كل من مجالي الإعلام والإنترنت.

بعض أمثلة من المستويات المتدرجة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات

مستويات المخاطر	الإعلام	الإنترنت
مخاطر: ناجمة عن التطبيق التكنولوجي النهائي	* غلبة الطابع الترفيهي الإعلاني على التنموي مما يؤدي إلى تنمية النزعات الاستهلاكية. * استخدام الإعلام كسلاح إيديولوجي من قبل السلطة.	* مظاهر العنف الرمزي (أفلام العنف، مناظر الجنس، ابتزاز إلكتروني...) * تأجيج الصراعات العرقية والدينية وخلخلة التماسك الاجتماعي.
مخاطر: وليدة التوجه التكنولوجي من قبل صانعيها	* البث المباشر عن طريق الأقمار الصناعية وماترتب عليه من عجز الدول عن حماية شعوبها ضد الإعلام الضار. * سيطرة المرسل على المتلقي مما جعل المتلقي تحت رحمة الرسائل الإعلامية من المرسل بكل ما وراءها من أهواء.	* توجيه معمارية الإنترنت وفقا للهوى الاقتصادي لخدمة أغراض التجارة الإلكترونية. * التوجه نحو المكونات البرمجية لتحويل صنعة البرمجيات إلى صنعة كثيفة التكنولوجيا يحتكرها الكبار ويستبعد منها الصغار.
مخاطر: كامنة في طبيعة التكنولوجيا	* إدمان التليفزيون وتفشي آفة التلقي السلبي. * طغيان المرئي على الكتابي مما يحرم المرء من مزايا التعامل مع النصوص المكتوبة التي تزيد قدرته على التأمل والنظرة النقدية.	* إدمان الإنترنت، وطغيان حوار الإنسان مع الآلة على حوار الإنسان مع أخيه الإنسان. * ظاهرة الإفراط المعلوماتي (حمل المعلومات الزائد) ومخاطر انسحاق العقل الإنساني في مواجهتها.

٥ - المجتمع المدني المصري في مواجهة القوى اللينة

٥ : ١ عن أهمية القوى الرمزية

يتوقف نجاح م.م.م على كيفية تعامله مع القوى الاجتماعية السائدة، ويحتاج ذلك إلى نظرة متعمقة في طبيعة هذه القوى وكيف تتصارع وتتحالف، وتنمو وتنزوي، داخل الكيان المجتمعي، وقد يضطر المنظرون في مسعاهم هذا إلى إعادة النظر في مفهوم «القوة»

من أساسه نظرا للتغيرات الجذرية التي طرأت عليه نتيجة المتغير المعلوماتي، ويترك الكاتب هذه المهمة الصعبة لآخرين، قاصرا حديثه على القوى الرمزية، أو القوى اللينة التى أفرزتها، أو شحذت حدتها، تكنولوجيا المعلومات.

لقد كشف مجتمع المعلومات بصورة غير مسبوقة عن مغزى المقولة الشائعة «المعرفة قوة»، فلم تكن هذه الحكمة الصينية القديمة أصدق مما هي عليه في عصر المعلومات الذي تعد المعرفة فيه هي المحرك الأساسي للقوى الاجتماعية سياسية كانت أو اقتصادية أو عسكرية، هذا بصفة عامة أما بالنسبة للمجتمع المدني فالأخطر من كون «المعرفة قوة» هو معكوس هذه المقولة،أي أن «القوة أيضا معرفة»، بمعنى أن القوة قادرة على توليد معرفة تؤازرها وتحافظ على استقرارها وتمرر قراراتها وتبرر ممارساتها. وخير شاهد على أن «القوة معرفة» في مقامنا الحالي هو الإنترنت ذاتها، فهي صنيعة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا، هذا فيما مضى، أما حاليا فيعاد تشكيل الشبكة على هوى القوى الاقتصادية التي تعمل بكل جهد على تحويل الشبكة إلى بوق دعائية وساحة للتجارة الإلكترونية، وهو الوضع الذي دعا البعض إلى القول بأن معمارية الإنترنت هي في جوهرها شأن سياسي Architecuture is politics (١١).

لقد قلصت تكنولوجيا المعلومات المسافة الفاصلة بين المعرفة والقوة، وذلك بفعل طابع الليونة المشترك بين المعرفة والقوى الرمزية، وقد أدى هذا التقارب إلى سرعة تحويل المعرفة، إلى قوة، والقوة إلى معرفة، وهو الوضع الذي أضفى على المجتمع الإنساني الحديث دينامية لم يعهدها من قبل، بات على المجتمع المدني أن يلاحق سرعتها الهادرة ويقتنص فرصها المتوالية، ولن يتأتي له ذلك إلا بإدراك عميق لطبيعة القوة اللينة وكيف تفعل فعلها داخل الكيان المجتمعي.

تختلف القوى اللينة اختلافا جوهريا عن القوى التقليدية الصلدة، فهي تعمل بالجذب لا بالضغط، وبالترغيب لا بالترهيب، وتستخدم لغة العقول والقلوب؛ من أجل اكتساب الآراء لا كسب الأرض، ومن أجل انتزاع الإرادة الجماعية لا نزع السلاح والملكية، ومن أجل فرض المواقف وزرع الآراء بدلا من فرض الحصار وزراعة الألغام. ونستطرد في حديث الفوارق بين القوى اللينة والقوى الصلدة لنشير إلى كيف أصبح توسيع نطاق الإعلام في مقام نشر القوات، وأصبحت الأجندة في مقام التكتيك، والهوائيات والفضائيات في مقام ترسانات الأسلحة ومنصات الصواريخ. ومن حيث أسلوب الممارسة، تختلف القوى اللينة عن القوة الصلدة في عدة أمور أساسية، من أهمها: القدرة الهائلة على المناورة بالقوى اللينة زمنيا وجغرافيا، وكون القوى الصلدة لاتستخدم إلا في حالات الضرورة القصوى، ودون ذلك فهي قابعة هناك للردع لا للفعل، في حين تمارس القوى اللينة بصورة مستمرة ودائمة. وعلى عكس القوى المادية التقليدية. كلما رهفت القوى الرمزية واستترت وخفتت فيها نبرة القوة وفجاجتها، ازدادت قدرتها وتغلغل مفعولها لينفذ إلى طبقات اللاوعي الفردي والجماعي(*)، حيث يفعل فعلته خفية بصورة لا إرادية أو شبه ذلك. وهكذا أصبح التليفزيون، وغيره من وسائل الإعلام، آلة حرب كاسحة لابد أن نتصدى لها بالدروع والمتاريس. ألم نسمع عن القمر الصناعي للبث التليفزيوني الذي كانت الولايات المتحدة، تحت إدارة جورج بوش الأب، تنوي إطلاقه بهدف إسقاط حكم كاسترو المناهض لها في كوبا؟، أما إدارة جورج بوش الأب فقد وضعت وصية على هداية الرأي العام العربى إلى طريق الديمقراطية كما تراها، فها هي تشرع بالفعل في إصدار بعض الصحف العربية وإنشاء محطات فضائية وذلك من أجل تجميل الوجه الأمريكي.

يواجه م.م.م قوى لينة على المستوى العالمي وعلى المستوى المحلي، ونظرا للوضع الراهن للمجتمع المصري فإن قدرا كبيرا من قواه اللينة إما صدى لقوى الخارج الرمزية وإما رد فعل لها، ومرة أخرى يتوقف نجاح م.م.م على استيعابه للعلاقات السافرة أحيانا، والمستترة في أغلب الأحيان، بين القوى الرمزية

الخارجية والداخلية، ولاشك أن أكثر المواقف صعوبة بالنسبة لـ : م.م.م هو الكشف عن تلك التحالفات التي تقيمها قوى الداخل الرمزية مع قوى الخارج، أي قوى الأطراف مع قوى المراكز التي تدور في فلكها(**).

٥ : ٢ القوى الرمزية للعولمة

تستند العولمة بصورة أساسية على القوى الرمزية سواء لفرض نماذجها، أو إحكام سيطرتها أو امتصاص ردود الأفعال من قبل مناهضيها، ومن أخطر القوى الرمزية للعولمة:

- شبكات الإعلام العالمية.
- التشريعات المتمثلة في المبادئ والقرارات والاتفاقيات التي تقوم بها المنظمات الدولية، ومن أبرزها قوانين واتفاقيات حماية الملكية الفكرية التي قامت بها منظمة التجارة العالمية.
- النماذج والتوجهات الاقتصادية التي تفرضها مؤسسات التمويل الدولية.
- التنظيمات التي تعمل من خلالها الشركات المتعددة الجنسية، وأساليب الإدارة الناعمة soft management التي دانت لها مركزية صارمة على فروعها المنتشرة جغرافيا، وذلك بفضل تكنولوجيا المعلومات.
- القياسات التي غالبا ما تفرضها بحكم الأمر الواقع de-facto standards الشركات المتعددة الجنسية نظرا لشيوع منتجاتها في الأسواق العالمية.
- اللغة كسلاح رمزي، ولايقصد بها استغلال اللغة في الخطاب السياسي والإعلامي فقط، بل الإشارة أيضا إلى طغيان اللغة الإنجليزية في الإنترنت، وكيف تضيق الخناق على لغات العالم الأخرى، وجدير بالذكر هنا أن منظمة التجارة العالمية لم تقر اللغة العربية ضمن لغاتها الرسمية، مما سيكون له آثار بعيدة في التعاقدات وإجراءات فض المنازعات.

يمكن أن نضيف إلى قائمة القوى الرمزية للعولمة المذكورة أعلاه نظم التربية نفسها حيث تسعى الولايات المتحدة حاليا إلى عولمة التربية من خلال تنميط المناهج والأساليب ومواصفات الخريجين، وما شابه.

٥ : ٣ قوى الداخل الرمزية

في ظل رباعية القوى الاجتماعية: السياسية والاقتصادية والرمزية والعسكرية (الجيش والشرطة)، وبالنظر إلى ما يجري حاليا في المجتمعات المتقدمة، يمكن القول إن هناك تحالفا ينمو باطراد بين القوى الاقتصادية والقوى الرمزية، وعلى رأسها الإعلام بالطبع، وهكذا تنزوي القوة السياسية ويتقلص حجم الحكومات حتى كاد دورها يقتصر على خلق البيئة التمكينية المؤازرة للقوة الاقتصادية، وحماية أشكال الملكية المتعلقة بها، ويعد شاهدا على تبعية السياسي للاقتصادي أن القوى السياسية تستخدم الإعلام حاليا بطريقة لاتختلف كثيرا عما تفعله القوى الاقتصادية، وخير مثال هنا تلك الحملة الدعائية الهائلة التي شنتها الإدارة الأمريكية لمساندة قرارها بغزو العراق. يختلف الوضع في مصر اختلافا جوهريا عما سبق، حيث التحالف المحوري هو ذلك القائم مباشرة بين القوى السياسية والقوى الرمزية، ومن أسباب ذلك أن القوى الاقتصادية في مصر مازالت دون الثقل الكافي لمناطحة القوى السياسية.

والتالي تلخيص للموقف الراهن للقوى الرمزية: الإعلامية والتربوية والتشريعية والدينية.

- **الإعلام**: يدين الإعلام الرسمي بولاء شبه تام للسلطة الحاكمة بغرض السيطرة على ردود أفعال الجماهير، وتحويل المواطنين - كما قال البعض - إلى مجرد مشاهدين.
- **التربية**: تستخدم التربية كسلاح إيديولوجي بغرض فرض الانقياد والإبقاء على موازين القوى الاجتماعية السائدة.
- **التشريع** : صناعة القوانين هي الأخرى تحت سيطرة السلطة، وما أسهل قيام سلطة الحكم بإصدار التشريعات التي تجتث حركة م.م.م من جذورها، كتحريم الأنشطة السياسية داخل أروقة الجامعات أو تلك التي يتضمنها قانون النشر.
- وأخيرا وليس آخرا، فقد أقامت القوى السياسية تحالفات سافرة مع المؤسسات الدينية الرسمية في نفس الوقت الذي أقامت فيه مقايضات خفية مع القوى الدينية غير الرسمية.

إن عبقرية م.م.م تكمن في مدى قدرته على كسر هذه التحالفات التي أقامتها سلطة الحكم مع القوى الرمزية، وكيف يقتفي مساراتها وقد استقرت داخل هياكل المنظمات والتنظيمات، وفي مضامين اللوائح والتشريعات، علاوة على كشف التحالفات التي أقامتها وتقيمها قوى الداخل الرمزية مع نظيراتها الخارجية، ولاسبيل إلى تحقيق ذلك إلا بالتكتل والابتكار وسرعة الحركة، وجميعها أمور تعتمد بصورة أساسية على قدرة م.م.م في استغلال تكنولوجيا المعلومات.

٥ : ٤ عن التصارع بين قوى الخارج اللينة وقوى الداخل

حذر كثيرون من المصير المشئوم الذي تدفع العولمة إليه دول الأطراف، فهي تقلص من سلطات هذه الدول وتضيق الخناق على كيفية ممارستها لهذه السلطات، وهكذا تظل سيادتها تتآكل إلى أن تصبح هذه الدول عاجزة عن الوفاء بالتزامات العقد الاجتماعي تجاه مواطنيها. يحدث هذا تدريجيا ولكن بصورة متسارعة، لتجد تلك الدول نفسها قد تحولت من راعية لمصالح المواطنين إلى حارسة لليبرالية السوق الجديدة، حامية لرأس المال الخارجي والمحلي. وما أن يشتد عود العولمة حتى تجد الحكومات المحلية نفسها أضعف من أن تفي بواجباتها كالتأمينات الاجتماعية والخدمات التعليمية والرعاية الصحية وحماية البيئة وما شابه. ولايقف الأمر عند هذا الحد بل تصبح هذه الحكومات المحلية عاجزة أيضا عن تقديم العون لرأس المال العالمي فيما يخص تأمين حقوق الملكية الفكرية، والحفاظ على الأمن الاجتماعي، وحماية الاستثمارات ضد الجريمة المنظمة، وضد جرائم الفضاء المعلوماتي وضد ردود أفعال المقهورين. وهنا تشيح المؤسسات المتعدية الجنسية بوجهها عن الحكومات، لتستدير صوب المنظمات الدولية طالبة دعمها.

٦ - منطلقات مقترحة

(أ) دراسة أثر المتغير المعلوماتي على منظمات م.م.م وأساليب قيامه بها ووضع أجندة مقترحة جديدة لـ: م.م.م مهام للنقاش على أوسع نطاق.

(ب) فيما يخص المهمة المحورية لمنظمات المجتمع المدني، ضرورة الجمع بين حشد التأييد وتوعية وتعليم جماهيرها(*).

(ج) منافسة النظم الرسمية الأكبر والأقوى بالابتكارية(**) وسرعة الحركة والانقضاض.

(د) خلافا لما شاع قوله: علينا أن نفكر عولميا ونعمل محليا، على م.م.م أن يفكر ويعمل محليا ويفكر ويعمل عولميا(***).

(هـ) استغلال هشاشة النظم الرسمية معلوماتيا وهذا سيسهل على منظمات م.م.م اختراق نظم معلوماتها وكشف تناقضاتها.

(و) التحرك من الإنترنت إلى الإعلام التقليدي (المرئي والمسموع) على عكس ما يحدث في المجتمعات المتقدمة حيث التحرك الحالي من الإعلام إلى الإنترنت، وهذا نظرا لكون الإعلام هو صاحب الدور الأكثر فاعلية في إمداد الجماهير بالمعلومات.

(ز) حرص م.م.م على أن يكون انتهازيا بالمفهوم المعلوماتي، بمعنى أن يكون على أهبة الاستعداد للانقضاض مستغلا الفرص العديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات عموما، والإنترنت بصفة خاصة.

(ح) تعزيز خدمات المعلومات التي تقدمها مواقع منظمات م.م.م بخدمات مكملة لاجتذاب أكبر عدد من الزوار.

(ط) الاستهداء بخبرة المنظمات العالمية غير الحكومية انطلاقا من خصوصيات م.م.م.

(ي) التقييم المستمر لتوجهات تكنولوجيا المعلومات من منظور م.م.م (وربما تمثل الدراسة الحالية نقطة بداية لهذا المسعى الهام).

(ك) مزيد من التواصل مع الجماعات المحلية واستغلال فقدان هذا التواصل مع الأنظمة الرسمية.

(ل) إعطاء أقصى اهتمام بتربية الميديا.

الخلاصة

تتيح النقلة النوعية لمجتمع المعلومات فرصا عديدة أمام المجتمع المدني المصري (م.م.م) كي يضطلع بدور أكبر في عملية التنمية المجتمعية، ويشارك بفاعلية أكثر في حركة العولمة المضادة. يتطلب ذلك بصورة

أساسية صياغة أجندة جديدة تماما لـ : م.م.م تتضمن المهام الجديدة التي أضيفت إليه نتيجة للمتغير المعلوماتي وكذلك انعكاسات هذا المتغير على مهامه القائمة بالفعل وأسلوب قيامه بهما. ويحتاج هذا الأمر بدوره إلى فكر سياسي جديد متحرر من تبعيته للفكر الاقتصادي. وقائم على رؤية اجتماعية جديدة قادرة على أن توفق بين المحلي والعالمي، والعام والخاص، والفردي والجماعي والحكومي والأهلي والمادي والرمزي والتكنولوجي والأخلاقي، ولابد لهذا الفكر السياسي الجديد أن ينطلق من فهم عميق لطبيعة القوى الرمزية (اللينة) وكيف تتفاعل مع القوى الاجتماعية الأخرى: السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولابد له كذلك أن يعي - بكل وضوح - أن كل تكنولوجيا يمكن أن تحقق الشئ أو نقيضه، لذا فعبقرية م.م.م تكمن في كيف يشق طريقه خلال شبكة التناقضات التي تنطوي عليها تكنولوجيا المعلومات، والتي لخصتها الدراسة في قائمة التقابلات التالية: وفاق عالمي أم صراع حتمي - تضييق الهوة أم فجوة رقمية متزايدة - مزيد من الديمقراطية أم مزيد من السيطرة - قرية كونية أم إمبريالية إعلامية - حماية الملكية الفكرية أم انتهاك الخصوصية الفردية - معلومات أكثر أم معرفة أقل - إنتاجية أكثر أم إبداع أقل - مكافحة جرائم الفضاء المعلوماتية أم مطاردة المناهضين والمناضلين - بيروقراطية غاربة أم «معلوقراطية» بازغة - عمالة أوفر أم بطالة أعم - بائع لمشتر أم نظير لنظير.

وقد أوضحت الدراسة أن م.م.م - على خلاف نظيره في العالم المتقدم - عليه أن يتحرك في كثير من الأمور على مستوي «الماكرو» لا «الميكرو» الاجتماعي، وأن يتعامل مع المشكلات على مستوى أعمق فرأب الفجوة الرقمية لايقتصر على إتاحة النفاذ إلى مصادر المعلومات بل يتعدى ذلك إلى الدورة الكاملة لاكتساب المعرفة، وإشاعة الديمقراطية لا تتأتى فقط بالمشاركة والشفافية بل تتطلب أيضا مكافحة الأمية والتصدي لأوجه القصور في شرعية الحكم، وفيما يخص الإعلام فليس الأمر مقصورا على تحريره بل ضرورة إيجاد نموذج جديد ذي توجه تنموي. وأخيرا، وفيما يخص منطلقات الحلول على م.م.م أن يتوازن بين المحلي والعولمي، فكرا وفعلا، وأن يجمع بين حشد التأييد ونشر التعليم، وأن يستغل هشاشة الأنظمة الرسمية معلوماتيا، وانعزالها جماهيريا، ليناطحها بالابتكار وسرعة الانقضاض وزيادة الالتحام بالجماهير، ويتطلب ذلك - أول ما يتطلب - حملة مكثفة للتوعية المعلوماتية لـ : م.م.م والمثقفين الواقفين من ورائه.

قائمة المراجع

1- Noughton, John. Contested Space: The Internet and Global Civil Society, in Global Society Yearbook 2001, Civil published by the center for the study of Global Governance.

2- Deane, James, Njonio Mue and Fackson banda. The Other Information Revolution: Media and Empowerment in Developing Countries, in Global Socity Yearbook 2001, Civil published by the center for the study of Global Governance.

3- Wresch, William. Disconnected: Haves and Have-Nots in the Information Age, Rutgers University Press, 1996.

4- Kedzie, Christopher R., A Brave New World or a New World Order, in Kiesler, Sara, ed., Culture of the Internet, Lawrence Erlbaum Associates, Publishers, New Jersy.

5- Timollinson, John, 1991, Cultural Imperialism, The John Hopkins University Press, Baltimore-Maryland.

6- Cashmore, Ellis, and Rojk, Chris, eds., 1999, Dictionary of Cultural Theorists, Edward Arnold Pulplishers Ltd, New York.

٧- قنديل، أماني: المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - مؤسسة الأهرام - ٢٠٠٠.

٨- السيد يس: الحوار الحضاري العالمي: رؤية ثقافية عربية - مايو ٢٠٠٣ (قدمت هذه الورقة في لقاء عقدته مكتبة الاسكندرية مع نخبة من المثقفين المصريين بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣).

٩- الترابي، حسن وآخرون: الإسلام، الديمقراطية، الدولة، الغرب، دار الجديد - بيروت ١٩٩٥.

١٠- علي، نبيل: الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة ٢٠٠١.

١١- علي، نبيل: سبل إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ورقة خلفية تم أدراجها ضمن تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠١.

١٢- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - تونس ١٩٩١.

(*) الأرقام تشير إلى أرقام المراجع كما وردت في القائمة مقرونة برقم الصفحة في حالة كون المرجع كتابا لا مقالة.

(**) أو القطاع الثالث كما يطيب لأماني قنديل أن تسميه.

(*) الأرقام تشير إلى رقم المرجع كما ورد في قائمة المراجع.

(*) أو ما سماه البعض الذكاء الجمعي collective intelligence

(*) وتتردد في هذا الصدد شعارات من قبيل: النفاذ إلى مصادر مياه الشرب قبل النفاذ إلى شبكة الإنترنت، و«البنسلين قبل البنتيوم Pentium».

(**) وردت فكرة الانتقال من الاستبعاد إلى الاستغناء في إحدى دراسات الدكتور محمد محمود الإمام.

(*) وخير مثال على ذلك أن جميع بيانات مشروع الجينوم تنشر أولا بأول على الإنترنت، ولكن شتان بين هذه البيانات البيولوجية الوفيرة وبين استخلاص المعرفة من «مناجم» البيانات تلك من أجل اكتشاف أسباب أمراض معينة، أو استحداث أدوية جديدة.

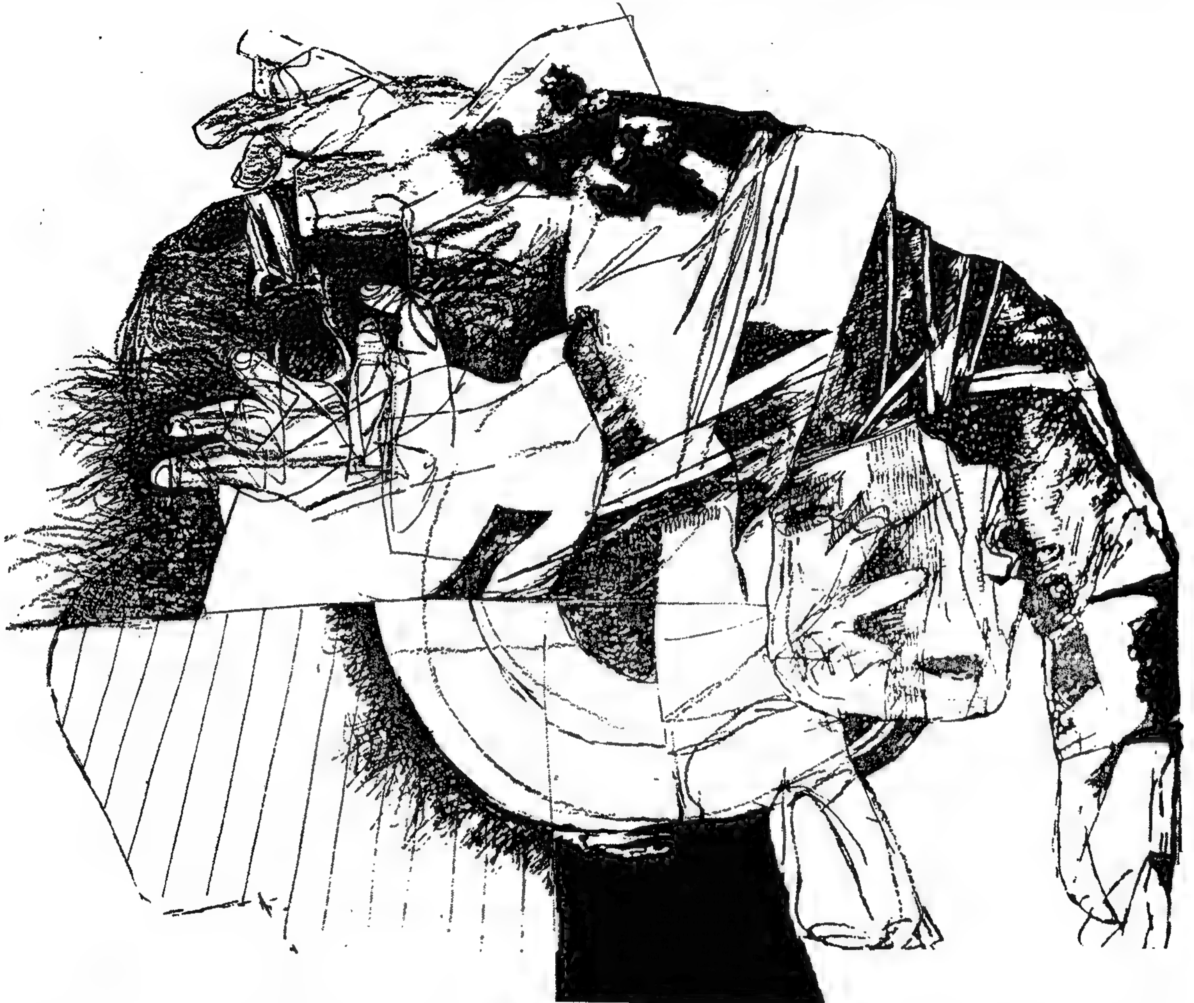
(*) يوصي الكاتب بقراءة كتاب من الذي دفع للزمار: الحرب الباردة الثقافية تأليف فرانسيس ستونر سوندرز الصادرة ترجمته عن المجلس الأعلي للثقافة، وذلك للتعرف بصورة دقيقة كيف تعمل القوى الرمزية في الخفاء.

(**) من أمثلة ذلك تحالف بعض مراكز البحوث والدراسات في مصر مع مراكز دولية مشبوهة بالخارج.

(*) وهو ما أطلق عليه الكاتب بالإنجليزية Eduvocat: educate+advocate وقد رأى الكاتب تكرار استخدامه لهذا الأسلوب ترسيخا للمفاهيم وتخفيفا على ذاكرة القارئ / القارئة.

(**) وهو ما أطلق عليه الكاتب creatition: create to compete.

(***) وهو ما أطلق عليه البعض Glocalism: Globalization + Localization



الهيمنة .. والغذاء
السياسات الزراعية، ما بعد التكيف الهيكلي(*)

عريان نصيف

تقوم سياسات التكيف الهيكلي - التي يتم فرضها على الدول النامية في المجال الزراعي - على خمسة محاور أساسية:

١- تفكيك المؤسسات الموحدة المحلية في الاطار الزراعي والفلاحي.

٢- اتباع ما يسمى سياسة «التصدير من أجل الاستيراد».

٣- رفع يد الدولة عن العملية الزراعية في كافة مراحلها.

٤- اطلاق العنان لقوى السوق بالنسبة لملكية وحيازة الأرض.

٥- الاعتماد الرئيسي - وخاصة تجاه المتطلبات الغذائية - على معونات المانحين.

.. وهذا ما تم التخطيط له وتنفيذه في السياسة الزراعية المصرية على مدى العقود الثلاثة الأخيرة.

أولا - تفكيك المؤسسات الزراعية والفلاحية:

على الرغم من أي سلبيات أو أوجه قصور يمكن أن توجه للحركة التعاونية الزراعية، إلا أنها كانت طوال الخمسينيات والستينيات، تمثل قيمة كبيرة للزراعة والفلاحين، بتقديمها مستلزمات الانتاج للفلاح بالأسعار المدعومة، والائتمان المالي بسعر فائدة رمزي، وبتسويقها للمحاصيل الرئيسية لحماية المنتجين من استغلال التجار والسماسرة.

ولعل ما هو أهم من ذلك، هو تحول التعاون الزراعي إلى حركة تضم مايقرب من ٣ ملايين فلاح من خلال حوالي ٥ آلاف جمعية ذات مستويات مختلفة ينتهي بناؤها الهرمي بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي، ومؤتمراته الدورية التي يشارك فيها آلاف الفلاحين من كل مواقع الريف المصري.

ومن هنا كان الاصرار على تفكيك هذه المؤسسة الفلاحية - بل المجتمعية - الهامة. وكان التقرير الذي قدمته البعثة الرئاسية الأمريكية لمصر عام ١٩٧٥ - بإشراف وتمويل منظمة التنمية الأمريكية وبرنامج «إيد» - والذي تضمن أن دراسة هذه البعثة قد أكدت لها أن النظام التعاوني الزراعي في مصر «مصاب» بالخلل!

وبناء على هذا التقرير - وتحت دعاوي متهافتة - صدر القرار ٨٢٤ لسنة ١٩٧٦، بحل الاتحاد التعاوني المركزي، كمقدمة لتصفية الحركة التعاونية الزراعية بأكملها.

(*) ورقة البحث المقدمة إلى ندوة «الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الزراعية» - مركز البحوث العربية وقسم الاقتصاد الزراعي بكلية زراعة المنصورة - ٣١/١٠/٢٠٠٢.

ثانيا - التصدير من أجل الاستيراد

من أهم - وأخطر - محاور التكيف الهيكلي في الزراعة، هو اتباعنا لسياسة «التصدير.. من أجل الاستيراد». بما يعني زيادة المساحة المنزرعة بالمحاصيل التصديرية غير الاستراتيجية على حساب زراعة المحاصيل الرئيسية الضرورية لتغطية الاحتياجات الغذائية للشعب أو اللازمة للصناعات الوطنية.

• فهيئة التنمية الأمريكية، تعتبر «ان التوسع في مساحة زراعة القمح يعدّ اخلالا بسياسات الاصلاح الاقتصادي، وانحرافا عن نتيجة البحوث المشتركة».

• والسفارة الأمريكية بالقاهرة تصدر عام ١٩٩٦ - وفي مواجهة مشروع الحملة القومية لزيادة انتاج القمح - منشورا غير مسبوق ومثير للدهشة والاستفزاز، يشكك ليس فقط في قدرة مصر على الاكتفاء الذاتي من القمح، ولكن حتى في قدرتها على زيادة انتاجها منه.

• والسيد / مدير العمليات الزراعية بالبنك الدولي، يوصي في أكتوبر ١٩٩٤ بتخفيض المساحات المنزرعة بقصب السكر، وفقا للتوجهات الخاصة بالمشروعات المشتركة بين وزارة الزراعة المصرية وبين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد).

ثالثا - رفع يد الدولة عن العملية الزراعية

في الوقت الذي تقوم فيه «الدولة» - في أمريكا والدول الغنية الأخرى - بالتخطيط لانتاجها الزراعي - وفقا لمصالحها وتوجهاتها الاقتصادية - بما في ذلك دعم الزراعة في بلادها بمليارات الدولارات، فإن سياسة التكيف الهيكلي تفرض علينا رفع يد الدولة بشكل كامل عن العملية الزراعية في كافة مراحلها.

• الغاء الدعم بالكامل عن مستلزمات الانتاج الزراعي من بذور وتقاوي وأسمدة، وترك أسعارها تتحدد وفق آليات السوق وتحكم التجار والقطاع الخاص، بناء على مطالب البنك الدولي، والذي سبقته في طلب ذلك البعثة الأمريكية التي وفدت إلى مصر عام ١٩٨٢ - بتكليف شخصي من الرئيس الأمريكي ريجان - لدراسة مشاكلنا الزراعية وتقديم الحلول لها.

• بموجب القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ - الصادر تلبية لهذه السياسات - تم استبدال الدور التعاوني في المجال الزراعي، بما يسمى بنك التنمية والائتمان وفروعه في القرى، الذي أعلن بوضوح - من خلال تقريره المعنون «استراتيجية بنك التنمية والائتمان الزراعي في التسعينيات» - ليس فقط الغاء الدعم نهائيا من مستلزمات الانتاج الزراعي وتخليه عن التعامل فيها وتركها للقطاع الخاص، بل أيضا تحرير سعر الفائدة على القروض المالية للفلاحين كائتمان ضروري للانتاج الزراعي.

• تم الغاء عملية التخطيط الضرورية للانتاج الزراعي وتحديد الدولة للتركيب المحصولي السنوي، وفقا للاحتياجات والضرورات المحلية.

• رفعت الدولة يدها تماماً عن عملية تسويق المحاصيل الزراعية وتركت التعامل فيها داخليا - وخارجيا - للقوى الاحتكارية التي هيمنت عليها بالكامل.

رابعا - آليات السوق تحكم ملكية - وحيازة - الأرض.

• اصدار - ونفاذ - القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢:

بالاضافة إلى ضغوط كبار ملاك الأراضي المتسقة مع التوجهات الاقتصادية للحكومة، كان للبنك والصندوق الدوليين - كأحد شروط تقديم «المعونات» إلى مصر - دور هام في الاصرار على صدور هذا القانون، رغم كل مخاطره على الزراعة والفلاحين.

ويتضح ذلك بجلاء من التأكيد الوارد بمجلة «التمويل والتنمية» التي تصدر بالعربية من البنك والصندوق الدوليين - في عدد ديسمبر ١٩٩٢، على ضرورة ترك الأسواق - بالنسبة لقضية العلاقة الايجارية والحيازة الزراعية - تؤدي عملها وفق آلياتها دون فرض أي رقابة أو تدخل من الدولة في هذا الشأن.

• ملكية الأجانب للأراضي المصرية:

الغاءً للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣، ومن قبله القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١، بشأن حماية الأرض المصرية من هيمنة الأجانب عليها، كحماية ليس لمقدرات الاقتصاد الوطني فحسب بل والأمن القومي أيضا.

صدر القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٥، الذي يبيح للأجانب - وفقا لسياسات التكيف الهيكلي والتزاما بمقتضيات العولمة - ملكية أي مساحات من أراضي مصر الصحراوية بالمجان أو بإيجار رمزي.

خامسا - الاعتماد على معونات المانحين والالتزام بشروطهم:

لم تكن ما تسمى «المعونات الأمريكية - الغذائية والزراعية - للدول الفقيرة»، مجالا «لعمل الخير» أو «للتعاطف والمحبة» مع شعوب هذه الدول، بل كانت وكما حددها القانون الأمريكي رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ - الذي قام بتنظيمها - حلا لمشكلة تراكم المخزون من المنتجات والحبوب وخاصة القمح حتي لايؤدي هذا التراكم إلى انخفاض السعر العالمي لهذه السلع الحيوية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهي تستخدم كسلاح هام للهيمنة على الشعوب واخضاع الدول الفقيرة لتنفيذ التوجهات التي تخدم السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وما تراه ضروريا لأمنها القومي.

• فقانون الأمن الأمريكي المتبادل، ينص على أنه لايجوز منح مساعدات اقتصادية أو فنية لأي من البلاد الخارجية إلا اذا كانت هذه المساعدات تدعم الأمن الأمريكي.

• و«چاك هوڤر» - أحد الصناع الرئيسيين للسياسة الزراعية والغذائية الخارجية لأمريكا - يؤكد بوضوح «نحن لانوزع الغذاء على الدول الأخرى على أساس مدى الاحتياج، وانما على أساس الاعتبارات التي تمليها السياسة الخارجية الأمريكية».

• وكان التقرير الذي أعدته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بناء على طلب «هنري كيسنجر» - قبيل انعقاد مؤتمر الغذاء العالمي في روما عام ١٩٧٤ - أكثر صراحة، فقد تم التأكيد فيه بالنص على «إن نقص الحبوب في العالم من شأنه أن يمنح الولايات المتحدة الأمريكية سلطة لم تكن تملكها من قبل، انها سلطة تمكنها من ممارسة سيطرة اقتصادية وسياسية تفوق تلك التي مارستها في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية».

وبالنسبة لما يسمى «المعونات الأمريكية لمصر» في المجال الزراعي والغذائي، فإن جملتها على مدى ربع قرن (من عام ١٩٧٥ حتى عام ٢٠٠٠)، لم تزد على ٣ مليار دولار.

وعلى الرغم من ضآلة هذا الرقم.

وعلى الرغم من أن هذه «المعونات» لم تكن في أغلبها منحا لاترد، بقدر ما يمكن أن تندرج تحت مسمى «قروض التنمية، والمبيعات الامتيازية للسلع الفائضة».

وعلى الرغم من أن أكثر من ٥٠٪ من حجم قيمة هذه المعونات يعود إلى أمريكا مرة أخرى على صورة مكافآت وأجور للخبراء والعاملين الأمريكيين المفروضين لادارة أموال هذه المنح.

.. على الرغم من كل ذلك، ومن أن جزءاً كبيرا من هذه «المساعدات» الأمريكية ينفق - كما أكد العالم الراحل د.مصطفى الجبلي وزير الزراعة الأسبق - «للحصول على أكبر قدر من البيانات عن الهيكل الزراعي المصري، في الوقت الذي لم تؤد فيه إلى تضييق الفجوة الغذائية بل على العكس فقد أدت إلى اتساعها كثيرا»..

.. فقد وردت إلينا هذه «المعونات» محمّلة - بالاضافة إلى كل ما سبق - بالكثير من الشروط المباشرة المهدرة للزراعة والضارة باقتصاد مصر وأمنها القومي، وعلى سبيل المثال:

• اشتراط أن تكون الآلات والسلع - اللازمة للمشروع الممول - مستوردة من أمريكا مهما زادت أسعارها عن بدائلها في الأسواق الخارجية الأخرى.

• وكاشتراط أن يكون للحكومة الأمريكية الولاية على حصيلة بيع الحكومة المصرية للسلع الناتجة عن المشروعات الممولة.

• و كاشتراط عدم استخدام أي مبالغ من «المنحة» في شراء - أو استعمال - أية مبيدات للآفات الحشرية الزراعية.

• و كاشتراط الاتفاقية المعقودة عام ١٩٧٩ مع الهيئة الأمريكية للتنمية، علي رقابة الوكالة الأمريكية على حسابات بنك التنمية والائتمان

الزراعي المصري - وفروعه بالقرى - لضمان تنفيذ حساباته كما يطلبها البنك الدولي.

• وكاشتراط صفقة القمح الأمريكية المصدّرة إلى مصر عام ١٩٩١، على اضافة فوائد مركبة على الجزء المقسّط من الثمن، وعلى استلام مصر للقمح والدقيق دون اجراء أي تقدير عليه لمدى الصلاحية.

* * *

نتائج سياسة التكيف الهيكلي على الزراعة المصرية

ترتب على اتباع السياسة الزراعية المصرية للنهج الذي فرضته توجهات التكيف الهيكلي - والذي حددناه محاوره - الكثير من الأضرار على أوضاع الزراعة والغذاء وعلى الحالة الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين المنتجين.

ولقد زادت معدلات هذه الأضرار، بعد انضمام مصر منذ أبريل ١٩٩٥ لاتفاقية التجارة الدولية «جولة أورجواي»، المعروفة باتفاقيات الجات، دون اتخاذ أي اجراءات كفيلة بتحجيم قدر المخاطر التي كانت متوقعة ترتيبا على ذلك، بل على العكس. ومع الالتزام المبالغ فيه - بل وغير المفترض - بهذه الاتفاقيات، تضاعف هدر الزراعة المصرية والصناعات القائمة عليها أو المرتبطة بها، وازدادت أوضاع الفلاحين تردياً.

وقد تمثل ذلك في ما يلي:

أولا - تدهور الانتاج المحلي الزراعي والصناعي، وكأمثلة هامة في هذا الشأن:

١- انهيار محصول القطن وصناعة الغزل والنسيج:

• تنامي وتواصل العقبات التي توضع أمام الفلاحين من زراع القطن على كافة المحاور الائتمانية والانتاجية والتسويقية، بما أدى إلى تقلص المساحة المنزرعة به من أكثر من ٥ر١ مليون فدان (حتى منتصف الثمانينيات)، إلى ما لايزيد كثيرا عن نصف مليون فدان حاليا.

• فتح الباب على مصراعيه لاستيراد القطن الأمريكي، مهما كانت الأضرار الاقتصادية والخسائر المالية، لدرجة أنه في موسم واحد (١٩٩٣) خسرت مصر حوالي ٢ مليار جنيه، فالسعر الذي تم به تصدير القطن المصري المتميز كان ٩٠ سنت للرطل بينما سعر القطن الأمريكي المستورد - والأقل جودة - كان ١٠٥ سنت للرطل.

• تدهور صناعة الغزل والنسيج المصرية التاريخية، سواء بالتصفية العملية لبعض الشركات الكبرى (كغزل حلوان)، أو بتأجير أجزاء منها للمستثمرين الأجانب (شركة مصر بالمحلة الكبرى)، أو بدفع العمالة الخبيرة المتميزة إلى ترك العمل تحت لافتة «المعاش المبكر».

مما أدى إلى هبوط الطاقة الانتاجية لهذه المصانع الكبرى إلى أكثر من ٥٠٪.

• تقلص عدد المصانع المتوسطة من ١٥٧٥ مصنعا حتى عام ١٩٨٥، إلى ٢٠٠ فقط، مع افلاس وغلق آلاف المصانع والمغازل الصغيرة.

٢- اتساع الفجوة القمحية:

• تحت دعاوي «التحرير والخصخصة والهيكلة»، زادت الأعباء والمعاناة على الفلاحين وخاصة المنتجين للقمح والمحاصيل الاستراتيجية عامة.

• اصرار السياسات الزراعية على اتباع نهج «التصدير من أجل الاستيراد»، التي لم ترفع من نسبة الصادرات (بل على العكس تقلصت)، ولم يخفض من نسبة استيراد القمح (بل ارتفعت إلى أكثر من ٦ ملايين طن).

• تزيّدا في اثبات الحماس تجاه سياسات الهيكلة والعولمة:

- عدم توقيع مصر على معاهدة رفض الدول المستوردة للقمح الأمريكي لشحناته المصابة بالفطر، مما أدى إلى انفرادنا بقبول هذه الشحنات المصابة عام ١٩٩٦.

- تقليص دور الدولة في عملية الاستيراد للقمح. وتوسيع وتعميق دور المستثمرين في هذا الشأن الحيوي الخطير.

• أصبحت مصر - وفق تقارير مجلسي القمح الأمريكي والدولي - الدولة الثانية (وأحيانا الأولى) بالنسبة لحجم استيراد القمح.

٣- السكر المصري، أصبح مراً:

• نتيجة رفع الدولة يدها عن زراعة القصب وانتاج واستيراد السكر والتعامل فيه - وفقا لمفهومنا الخاص لأصول «الرسملة والهيكلة والعولمة» - تم اغراق السوق المصري بالسكر المستورد الأقل جودة ولكن الأرخص سعرا نتيجة دعمه من دول تصديره.

• وصل الأمر منذ موسم ١٩٩٩/٩٨، إلى:

- ركود كميات كبيرة من السكر المصري في مخازن الشركة العامة.

- قيام شركة السكر بالسحب على المكشوف من البنوك بنحو مليار جنيه، تبلغ فوائدها ١٠٠ مليون جنيه سنويا.

- تقليص مساحات زراعة القصب كمحصول رئيسي اقتصاديا وغذائيا وصناعيا (حيث تقوم عليه أكثر من ١٠ صناعات هامة بخلاف السكر).

ثانيا - نمو الظاهرة الاحتكارية في المجال الزراعي والغذائي:

أدى غياب دور الدولة - وفقا لما يفرض علينا تحت اسم التكليف الهيكلي - إلى عملية فوضى الانتاج بكل ما تؤدى إليه من اختلالات في السوق الداخلي وفي عملية الاستيراد والتصدير، وإلى قيام - ونمو - الظاهرة الاحتكارية.

ومن الممكن رصد هذه الظاهرة - في المجال الزراعي والغذائي - كما يلي:

• بالنسبة للقطن: تمكنت شركة خاصة واحدة في موسم ١٩٩٥ من شراء حوالي ٣٠٪ من المحصول من الفلاحين وبأسعار زهيدة، ثم أن تتحكم بذلك في سوق الغزول المصرية وفي احتياجات شركات الغزل والنسيج الكبرى.

• بالنسبة للسكر: رغم أن حجم انتاجه المحلي يزيد على ٧٥٪ من حجم المطلوب الاستهلاكي، إلا أن مافيا احتكار السكر تمكنت من الهيمنة على سوقه سواء برفع السعر بدون أي مبررات اقتصادية محلية أو عالمية، أو باغراق السوق بالسكر المستورد.

• بالنسبة للأرز: احتكار المضارب والفراكات الخاصة - بعد أن أعطاها القانون ٣٨٢ لسنة ١٩٩٢ صلاحيات واسعة للضرب والتعامل في هذه السلعة الغذائية الرئيسية - مكّنها من التحكم في أكثر من ٧٠٪ من الناتج المحلي والتلاعب في سوقه بتخفيض السعر الذي تشتري به المحصول من الفلاحين، ورفع السعر - بعد «تعطيش» السوق - تجاه المستهلك.

• بالنسبة للسماد: في الوقت الذي يصل فيه حجم الانتاج المحلي من هذه الصناعة الاستراتيجية إلى متوسط ٦ر٥ مليون طن سنويا بما يكفي لتغطية احتياجات الزراعة المصرية بل وتصدير أيضا نسبة من هذه السلعة التى تحظى بميزة نسبية عالية، فإنه - نتيجة التحكم الاحتكاري - يختفي في أدق فترات احتياجات الزراعة إليه ثم يظهر في السوق السوداء وبأسعار أشد سوادا.

بل وصل الأمر باحتكار السماد، إلى تمكنه في موسم ١٩٩٥/٩٤ من تصدير مليون طن من الانتاج المحلي، ومع الوصول إلى ذروة الأزمة التي تهدد الزراعة المصرية، تم استيراد مليون طن من الخارج!.

• بالنسبة للحوم الحمراء: بعد أن تمكنت جماعات احتكار استيراد اللحوم من تصفية مشروع «البتلّو» الذي كان يوفر لمصر أكثر من ٢٨٠ مليون جنيه سنوياً، استشرت عملية استيراد اللحوم المذبوحة من الخارج حتى ولو كانت غير مطابقة للمواصفات أو غير صالحة للاستهلاك الآدمي:

* ففي عام ١٩٩٤ تم استيراد ٢٧٤ ألف طن من اللحوم المذبوحة المجمدة، على الرغم من تحذيرات وزارتي الصحة والتموين والحملات الصحفية والبرلمانية، التي أكدت أنها غير صالحة للاستهلاك الآدمي.

* وفي عام ١٩٩٨ تم استيراد صفقة كبيرة من اللحوم الهندية، على الرغم من كل صور الرفض والتحذير الرسمية الصادرة من وزارة التموين ومن اللجنة المصرية للصحة الوقائية بل ومن المركز الدولي للأوبئة الحيوانية أيضا، لما تحمله هذه اللحوم من أمراض كالحمى القلاعية والطاعون البقري واللسان الأزرق.

ثالثا - اختلال التوازن النسبي بين ملاك الأرض ومستأجريها:

تأكيدا لالتزام مصر بالتحرير الكامل للعملية

الزراعية - أخذا بسياسة التكيف الهيكلي - تم الاصرار على نفاذ المرحلة الثانية من القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ الخاص بالعلاقة بين الملاك والمستأجرين الزراعيين.

واذا كان الشق الأول من القانون الذي تم تنفيذه اعتبارا من عام ١٩٩٢، قد أدى إلى رفع القيمة الايجارية - دفعة واحدة - إلى أكثر من ٣٠٠٪، فإن الشق الثاني - الذي يتيح للمالك طرد المستأجر بإرادته المنفردة وبدون أي تعويض - قد أهدر حياة الملايين من المستأجرين وأسرهم الذين لا عمل لهم إلا في الزراعة ولا دخل لهم إلا من فائض استئجار الأرض، سواء باخلائهم مباشرة من الأرض، أو بفرض قيمة ايجارية مغالى فيها (مابين ١٥٠٠ - ٢٥٠٠ جنيه للفدان الواحد في العام) من خلال عقود الاذعان الجديدة التي لاتترك لهم أي هامش دخل يساعدهم ولو على الحد الأدنى للحياة، بكل ما يترتب على ذلك من تدهور في انتاجهم وتدني في أوضاعهم الاجتماعية.

رابعا - محاولة الهيمنة على الفكر الزراعي المصري

في الوقت الذي تتم فيه محاولة اهدار قيمة البحث العلمي المصري في المجال الزراعي، وتهميش دور الخبراء الزراعيين المصريين المشهود لهم عالميا بالتميز النظري والتطبيقي، وتصفية مراكز البحوث الزراعية المصرية تحت دعوى التوجه نحو «خصخصتها»، فإنه - تنفيذا لبرامج التكيف الهيكلي - يفتح الباب على مصراعيه للوكالات والهيئات والبعثات الأمريكية التى تحاول أن تهيمن على «العقل الزراعي» المصري من خلال العديد من مراكز ومشروعات البحوث، التي تمكنت من:

• الحصول على آلاف البحوث العلمية التي تشمل كافة ما يتعلق بالمسألة الزراعية في مصر.

• ارسال عدد كبير من الباحثين المصريين إلى أمريكا واسرائيل.

• واذا أضفنا إلى هذا المسح العلمي الشامل للأوضاع الزراعية في مصر، المسح الميداني الذي يقوم به الخبراء الأمريكيون من خلال تجوالهم في ريف مصر، لأدركنا حجم مخاطر هذا الوضع ليس على الزراعة فحسب، بل وأساسا على المجتمع المصري وأمنه القومي.

خامسا - فرض «التطبيع الزراعي» مع العدو الصهيوني

حتى يتضح الدور الذي يؤدي إليه طلب الانصياع لتوجهات التكيف الهيكلي في الزراعة، فيكفي أن نشير - في مجال الشروط السياسية - إلى فرض التطبيع الزراعي مع العدو الصهيوني، بكل ما أدى إليه من اهدار للزراعة وللأمن القومي، ولعل ذلك يتضح من أول «أجندة» رسمية معلنة - بوضوح - في هذا الشأن، وهي قرارات اللجنة الزراعية العليا المشتركة المصرية / الاسرائيلية، الصادرة عن اجتماعها الدوري الذي عقد بالقاهرة في المدة من ٧-١٩٩٤/٢/١٠، والتي تتضمن: «العمل على زيادة التمويل الأمريكي للمشروعات المشتركة، في ضوء الدور الذي يلعبه القطران (المصري والاسرائيلي) في تشجيع التعاون والسلام في منطقة الشرق الأوسط».

وتوالت - وخاصة منذ هذا التاريخ - صور فتح زراعة وأرض ومجتمع مصر أمام العدو الصهيوني، والقذف بعشرات الآلاف من المهندسين الزراعيين والباحثين وشباب الخريجين إلى الزيارات المتوالية لاسرائيل، واختراق - بل وتغلغل - اسرائيل في كافة مجالات الزراعة المصرية.

.. وهذه هي النتيجة

لعل آثار التزام مصر بما يسمى «سياسات التكيف الهيكلي» في الزراعة، من الممكن أن تتضح - بجلاء - من خلال الموضوعتين الموجزتين التاليتين.

• بالنسبة للانتاج الزراعي:

مصر تستورد زيوتا نباتية بمبلغ ٢ مليار جنيه في العام:

في ٩ نوفمبر ١٩٩٩ - وعلى صفحات جريدة أخبار اليوم - أعلن المرحوم / المهندس سعد هجرس رئيس لجنة الزراعة والري بمجلس الشورى، أن نسبة الفجوة الزيتية قد اتسعت - نتيجة التناقص الكبير في زراعة القطن وباقي المحاصيل الزيتية - بما ترتب عليه أن مصر تستورد زيوتا نباتية بما قيمته أكثر من ١ر٥ مليار جنيه في العام لتغطية أكثر من ٨٠٪ من احتياجاتنا الاستهلاكية من الزيوت.

وقبل مرور عامين، وفي ١٧ أبريل ٢٠٠١، نشرت

جريدة «التعاون» القومية الزراعية المتخصصة، أن تقديرات الخبراء تؤكد وصول قيمة هذه الفجوة إلى أكثر من ٢ مليار جنيه في العام.

• بالنسبة لأحوال الفلاحين:

بالاضافة إلى كل ما يؤكد تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين في ربع القرن الأخير بعد انتهاج سياسة التكيف الهيكلي، فيكفي الاشارة - الدالة والمؤثرة - إلى أن هناك مالايقل عن ٥ر١ مليون طفل وفتاة من أبناء الفلاحين الفقراء، اضطرت أسرهم - تحت ضغط الفقر والحاجة - إلى الدفع بهم في أتون أشق الأعمال في الزراعة والتراحيل، بكل ما في ذلك من اهدار لطفولتهم وصحتهم وتعليمهم بل وحياتهم نفسها فلا يخلو أسبوع من أن تطالعنا صفحات الحوادث بالصحف اليومية بالمآسي الرهيبة التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال الأبرياء، وخاصة من خلال عمليات النقل غير الآدمية أو الاختناق من المبيدات.

.. وأخيرا، وفي كلمات قليلة ودالة...

رؤية علمية - غربية - لسياسة «التكيف الهيكلي في الزراعة»، و«العولمة» بالمفهوم والتطبيق الانجلوسكسوني.

• بالنسبة لسياسة التصدير من أجل الاستيراد:

«انها سياسة زراعة المحاصيل الترفيهية من أجل السوبر ماركت العالمي. ففي نفس الوقت الذي ستطرد فيه هذه الزراعات، المحاصيل الغذائية الرئيسية اللازمة للاستهلاك المحلي، فإنها لن تجد لها سوقا في أمريكا وأوروبا لأنها متخمة بمثل هذه السلع، بالاضافة إلى عدم استيفائها للمعايير الجمالية من وجهة نظر مستهلكي هذه الدول التي صدرّت إليها.

أما في وطن زراعتها، فسيعجز الناس عن شرائها لأنهم فقراء».

- د.جولدبرج الأستاذ في جامعة هارفارد الأمريكية (والخبير في القضايا الزراعية والغذائية)

• بالنسبة لعولمة الاقتصاد والتجارة:

«إن فرض السوق الحرة الأنجلوسكسونية على العالم، ستؤدي حتما إلى كارثة.. وسيفجر الحروب، ويعمق الصراعات العرقية، ويفقر الملايين، ويدمر البيئة، ويحول الفلاحين إلى لاجئين، ويستبعد عشرات الملايين من العمل والمشاركة في المجتمع - حتي في الدول المتقدمة - وينشر الفوضى العامة والجريمة المنظمة.

.. فالفجر الذي وعدت به أمريكا دول العالم، فجر كاذب، لأنه ليس كل شئ يمكن أن يتاجر به».

- د.چون جراي

أستاذ العلوم السياسية بجامعة اكسفورد (وأحد أبرز المفكرين الذين كانوا يدافعون - حتي سنوات قليلة - عما يسمي «ضرورة العولمة الاقتصادية والتجارية لشعوب العالم»).

المراجع الأساسية لورقة البحث

• كتب:

- آلان ريتشاردز (ترجمة أحمد فؤاد سيف النصر) - التطور الزراعي في مصر ١٨٠٠/ ١٩٨٠ كتاب الأهالي - ١٩٩١

- چاك لوب (ترجمة أحمد فؤاد بلبع) - العالم الثالث وتحديات البقاء - عالم المعرفة - ١٩٨٦.

- چيناچينسكايا (مترجم) - نمو السكان والمشكلة الغذائية - دار التقدم - ١٩٨٣.

- عادل حسين - الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية - المستقبل العربي - ١٩٨٢.

- عريان نصيف - لا للتبعية والتطبيع في الزراعة والغذاء - دار الثقافة الجديدة - ٢٠٠١.

- فرانسيس مورلابيه (وآخران) (ترجمة د.حسن أبو بكر)

- أمريكا وصناعة الجوع - دار الفكر للدراسات والنشر - ١٩٨٦.

• بحوث وأوراق عمل ندوات:

- ندوة «الحبوب والماء والقرار السياسي» - مركز الدراسات العربية بلندن - مارس ١٩٩٦.

- ندوة «التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الريف المصري»

- مركز بحوث ودراسات الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - فبراير ٢٠٠٠

- ندوة «الفلاح في زمن الانفتاح» - مركز البحوث العربية وجريدة البحراوية - يناير ٢٠٠٢.

• تقارير لجنة الانتاج الزراعي والري بمجلس الشورى:

- تقرير «الصادرات الزراعية في ظل سياسة التحرر الاقتصادي» - ١٩٩٧.

- تقرير «الأمن الغذائي في مصر» - ٢٠٠٠.

• صحف ودوريات مختلفة.



العولمة والدواء

د. محمد رءوف حامد (*)

للعولمة والدواء تأثيرات بينية متبادلة. تهدف هذه الورقة إلى توضيح العوامل المسببة لهذه العلاقة، وكذلك تضاريسها ومخرجاتها وتداعياتها. بعد ذلك تجذب الورقة الانتباه إلى مواقف الشعوب والحكومات، في الشمال والجنوب، تجاه التداعيات السلبية الناجمة عن التأثيرات المتبادلة بين العولمة والدواء، ثم تختتم بإشارة إلى الممكنات في التفاعل الايجابي الرشيد مع هذه التداعيات.

١ - العوامل المسببة لوجود تأثيرات بينية هائلة بين العولمة والدواء:

تتمثل هذه العوامل في خصوصيات الدواء من ناحية، وفي التكنولوجيا كقوة دفع رئيسية للعولمة من ناحية أخرى.

أ - خصوصيات الدواء:

للدواء خصوصيات من شأنها أن تجعل له أبعادا غير عادية. تتلخص هذه الخصوصيات فيما يلي:

* أن الدواء سلعة لايمكن لمن يحتاجها أن يستغنى عنها.
* أن الدواء سلعة توجد على الدوام منذ عرفها الانسان، ولم تتوقف الحاجة اليها قط.
* أن الدواء سلعة تتطور باستمرار لزوم الحصول على علاج أحسن، وكذلك لزوم المجابهة العلاجية لمستجدات فسيولوجية أو مرضية جديدة.
* أن الابتكار الدوائي يعتمد على البحث العلمي العميق والمتواصل.

إن الخصوصيات السابقة قد أدت - عمليا - إلى انعكاسات مهمة نجمل أبرزها من الانعكاسين التاليين.

الانعكاس الأول: نمو السوق العالمية للدواء بسرعة أسية Exponential يتضح ذلك من الجدول التالي لتطور حجم هذه السوق.

- ترتكز هذه الورقة على محاضرة للمؤلف ألقاها في المجلس الأعلي للثقافة - مصر. كان الموعد المحدد لهذه المحاضرة الثلاثاء الأول من أبريل ٢٠٠٣، لكنها أجلت نتيجة للحرب التي خاضتها القوات الأمريكية - البريطانية ضد الشعب العراقي، وألقيت المحاضرة بالفعل في ٢٠٠٤/١/١٤.

(*) أستاذ علم الأدوية بالهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية - القاهرة.

السنة	حجم السوق (بليون دولار)
١٩٧٦	٤٣٫٥
١٩٨٥	٩٤٫١
١٩٩٤	٢٥٦٫٢
٢٠٠٠	٣٧٣٫١
٢٠٠٤	٥٠٦ (متوقع)

الانعكاس الثاني: أن الدواء، كصناعة وكسلعة، يُعد أكثر أنواع الصناعات والسلع (المشروعة) استفادة قصوى من التطورات المعرفية، سواء كانت هذه التطورات ناجمة مباشرة عن أنشطة البحوث المعملية والتطوير والتغيير التكنولوجي، أو ناجمة عن مستجدات ومتغيرات في معارف وتقانات ودراسات إنسانية، مثل متغيرات ومستجدات التعامل مع الجودة (في مجال أنشطة الإدارة) وكذلك متغيرات ومستجدات براءات الاختراع (من المنظورات القانونية والتجارية) ... الخ.

ب - التكنولوجيا كقوة دفع رئيسية للعولمة:

نتيجة للعديد من البحوث الاقتصادية الرائدة (خاصة لروبرت سولو)، تعاظم إدراك الاثر الايجابي المتصاعد للتغيير التكنولوجي على النمو الاقتصادي، وذلك منذ النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين. كانت الشركات الكبرى في الشمال متقدمة للغاية في إحداث التغيير التكنولوجي، وكانت القيمة المضافة المتصاعدة نتيجة هذا التغيير عاملا مهما في إفراز وتقوية الطموحات الخاصة بتوسيع الأسواق وعبور الحدود، مما أدى إلى بروز مصطلح العولمة التقانية Techno-globalism. واعتمادا على ذلك صاغ دانبخ Dunning نظريته الخاصة بالنموذج الاسترشادي OLI، والذي يفترض أن دافعية النشاط الدولي للشركات تقوم - أساسا - على عناصر ثلاثة. الامتلاك لميزة Ownership، وامتداد الأنشطة إلى حيث مكان يكفل ميزة Location (مثل: رخص العمالة أو وفرة مواد أو رأس مال أو القرب من المستهلك أو - مؤخرا - استيعاب قدرات بحث وتطوير بازغة)، واستثمار العمل الذهني [والذي من أهم أشكاله المعرفة الفنية Know-how] وتدويله Internationalization. وهكذا، كان من الطبيعي كاجراء تمهيدي للعولمة المعاصرة أن تتضافر حكومات دول الشمال بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، مدفوعة بواسطة الشركات الكبرى ذات النشاط الدولي (متعديات الجنسية) في إفشال مشروع منظمة «الانكتاد» الخاص بمفاوضات الشمال والجنوب للتوصل إلى مدونة لنقل التكنولوجيا Code of count of technology. لقد بدأت هذه المفاوضات عام ١٩٧٩، وقبل أن تصل إلى غايتها في الوقت المحدد لها (١٩٨٩) تم إفشال المفاوضات في منتصف الثمانينيات، مباشرة قبل الشروع في بدء مفاوضات دورة أوروجواي بخصوص التجارة الدولية (GATT)، والتي أدت إلى نشأة منظمة التجارة العالمية WTO.

وهكذا، يمكن توقع أن الدواء (بحكم خصوصياته) عالي - الحساسية - في إمكانية التأثر بالعولمة والاستفادة منها، باعتبار التغيير التقاني والذي يعتمد عليه تطور الدواء - كسلعة وصناعة - بشكل شبه كلي، هو في ذات الوقت قوة دفع رئيسية للعولمة. ومن جانب آخر نجد أن الدواء يمثل مجال وفرصة للقوى العالمية الراغبة في تحقيق أضخم زيادة للقيمة المضافة وأطول استدامة للعائدات الريعية من الابتكارات.

٢- استفادة الدواء من البعد التقاني للعولمة:

يستوعب الدواء استفادات قصوى من التقدم التقاني المصاحب للعولمة، لدرجة أنه يعد المجال الأخصب والارحب للابداع في هذه الاستفادات. من الأمثلة بالغة الأهمية. في هذا الصدد يمكن الاشارة إلى ما يلي:

ا - يعتبر الدواء أول مجال - على الاطلاق - يجري فيه تطبيق حساب التوافيق Combinations على أنشطة البحث والتطوير من منظور صناعي. لقد بدأ ذلك يحدث بوضوح في منتصف تسعينيات القرن العشرين عندما جرى التوليف بين عدة تكنولوجيات راقية High technologies، لاستحداث تكنولوجيا إنتاجية بحثية عظيمة هي الكيمياء التوافيقية Com-

binatorial Chemistry، والتي تؤهل لانتاج آلاف، بل عشرات ومئات الألوف من المركبات الكيميائية في غضون ساعات. ذلك بعد أن كان عشرات الباحثين يعملون على مدى عام أو أكثر من أجل تخليق (أو تشييد) بضع عشرات من المركبات الكيميائية. ان تقانة الكيمياء التوافيقية هذه تعد طفرة كبرى في عالم تخليق المركبات الكيميائية. وقد استلزمت هذه النقلة في تكنولوجية تخليق المركبات الدوائية إحداث طفرة تكنولوجية أخرى موازية، وقد حدثت بالفعل في نفس الفترة الزمنية تقريبا، وهي التوصل (أيضا بالتوليف بين عدة تكنولوجيات راقية) إلي تكنيك الغربلة البيولوجية فائقة السرعة High through-put biological screening، والذي بواسطته يتم التقييم الأولى للخواص البيولوجية الأساسية لآلاف، بل - أيضا - عشرات ومئات الألوف من المركبات الكيميائية في غضون ساعات.

ب - الاستفادة القصوى - المنتظرة - للدواء من المعارف الجينومية، وقد بدأ بالفعل جنى ثمار هذا الاتجاه.

جـ - تطبيق تقانة التسويق الدقيق Micromar-keting في مجال الدواء منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين. في هذه التقانة يتم توصيل الرسالة الاعلامية (أو الدعائية) المناسبة للأطباء بالأخذ في الاعتبار للظروف الفردية لكل منهم (التخصص - الخبرة - الموقع - الصفات الشخصية ... الخ).

٣- الدواء كمجال وكفرصة للشركات الكبرى (خاصة متعديات الجنسية) لزيادة القيمة المضافة ولاستدامة العائدات الربحية لأقصى ما يمكن، وبكل الطرق:

هنا، يمكن جذب الانتباه إلى العديد من المؤشرات المتنوعة، نسوق فيما يلي أمثلة لها.

* تمتع شركات الدواء من متعديات الجنسية بمعامل نمو في «مؤشر عبور الجنسية» Transnation-ality كان هو الأعلى بين الشركات من كافة أنواع الصناعات، طوال فترة تسعينيات القرن العشرين.

* قيام شركات الدواء العالمية منذ سبعينيات القرن العشرين بنشر أرقام وهمية عن المتطلبات المالية للتوصل إلى مادة كيميائية دوائية جديدة، وذلك بادعاء أن المتطلبات (أو التكلفة) تكون في حدود ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار (زيدت الآن إلى ٨٠٠ مليون دولار أو أكثر). والجدير بالذكر أننا كنا قد نبهنا الاوساط الدوائية العلمية والصناعية في مصر عام ١٩٨٥ إلى زيف هذه الادعاءات (بالاستناد إلى أسس علمية)، واعتبرنا القصد منها وضع حاجز نفسي أمام الآخرين يمنعهم من الدخول في مجال بحوث انتاج مواد دوائية كيميائية جديدة (حاجز نفسي ضد الابتكار)؛ غير أن المسئولين في هذه الأوساط لم يلتفتوا بايجابية إلى هذا التنبيه. الأمر المهم أن إحدى جماعات المستهلكين Consumer groups في الولايات المتحدة قد نشرت تقريرا لها (في يوليو ٢٠٠١) يشير إلى أن متوسط التكلفة الحقيقية للتوصل إلى مادة كيميائية دوائية جديدة يتراوح - فقط - بين ٥٧ إلى ٧١ مليون دولار.

* الكشف عام ٢٠٠٠ (Fortune Magazine, April) أن متوسط أرباح أعلى خمسمائة شركة دوائية تحقيقا للأرباح على مستوى العالم يزيد عن متوسط أرباح أعلى خمسمائة شركة صناعية أخرى (من جميع أنواع الصناعات) تحقيقا للأرباح، وأن هذه الزيادة قد تزايدت باستمرار على مدى العقود الثلاثة الأخيرة حتى بلغت عام ١٩٩٩ قدر ثلاث أضعاف ونصف، بالقياس بمعدل الأرباح إلى العائدات. الجدير بالانتباه أن هذه الزيادة قد تخطت أربعة أضعاف مع بدايات القرن الحادي والعشرين، بينما كانت بقدر ضعفين، ثم ضعفين ونصف، ثم ثلاثة أضعاف، وذلك على مدى سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، على الترتيب.

* محاولة بعض الشركات الأمريكية استخدام الضغط السياسي Lobbying على الكونجرس الأمريكي من أجل الحصول على تمديدات لفترات حماية براءات الاختراع، وذلك لأسباب غير موضوعية. الجدير بالذكر أن الشركات تقوم برصد ميزانيات مالية كبيرة للصرف على هذا الاتجاه، حتى تستمر في جني مكاسب كبيرة ببيع الدواء بالاسم التجاري وتأخير صنعه بواسطة

شركات أخرى باعتباره منتجا سقط في الملك العام، حيث عندئذ يباع بالاسم العلمي أو الاصطلاحي Generic وينخفض سعره إلى حوالي ٢٠٪ من السعر الأصلي.

* أن الرغبة العارمة في زيادة الربحية بينما تكون سببا عند العديد من الشركات الدوائية الكبرى في الاحجام عن الدخول بجدية في مجال انتاج أدوية لأمراض خطيرة تصيب عددا غير كبير من المرضى، أو أمراض في دول نامية، فإنها تحفز هذه الشركات على الانشغال أكثر بأدوية تتعامل مع حالات نمط الحياة مثل التخسيس والجمال والقلق، بل إن بعضها قد اتجه إلى الانشغال بأدوية لعلاج القلق عند الكلاب.

٤- المخرجات الرئيسية للتفاعلات بين العولمة والدواء:

ا - مستجدات تتعلق بسياسات التسيير الاداري والاقتصادي، وقد جرى مثلها في قطاعات أخرى غير الدواء. تتضمن هذه المستجدات التحالفات الاستراتيجية strategic alliances بين الشركات وبعضها وبين الشركات ومراكز البحوث، واستعانة شركات الدواء الكبرى بوحدات بحثية صغيرة خارجها في إجراء جزئيات (أو مقطوعيات) بحثية أو تطويرية محددة، وهو ما يسمى Research and development outsourcing ، وكذلك قيام شركات كبرى بشراء شركات أخرى أصغر منها، أو اندماج شركات كبرى مع بعضها. يطلق على المستجدين الأخيرين الاستحواذ والعملقة Mergers and Acquisitions.

الجدير بالانتباه أنه بينما للمستجدات الخاصة بالتحالفات الاستراتيجية والاستعانة بوحدات خارجية إيجابيات تختص بالاتقان والسرعة مما ينعكس على امكانات التطوير والقيمة المضافة؛ الا أن أنشطة العملقة والاستحواذ قد صاحبها (وأدت إلى) العديد من السلبيات (من منظور التقدم الدوائي والمصالح طويلة المدى لمستهلكي الدواء). من أبرز هذه السلبيات اختزال قوة العمل في مجال أنشطة البحوث والتطوير، حيث يصاحب أنشطة الدمج (أو العملقة) والاستحواذ برامج لتسريح العمالة (خاصة في مجالات الانشطة البحثية). ونتيجة لعمليات العملقة تزداد عمليات التمركز والاحتكار (وبالتالي تنخفض التنافسية وتتباطأ عمليات التوصل إلى أدوية جديدة أصيلة - كما سيأتي ذكر ذلك تفصيلا فيما بعد).

هنا تجدر الاشارة إلى أن الاندماجات أدت إلى بلوغ نصيب شركة جلاسكوسميث كلاين من السوق العالمية قدر ٧٪ وتعدى نصيب شركة فايزر (بعد استحواذها على شركة وارنر) قدر ٦٫٣٪ من هذه السوق. إن ظاهرة التمركز والاحتكار في صناعة الدواء العالمية تتجسم في زيادة نصيب أكبر خمس شركات في السوق العالمية من ١٩٪ عام ١٩٩٥ إلى ٢٨٪ عام ١٩٩٩، وزيادة نصيب أكبر عشرة شركات من ٣٣٪ إلى ٤٦٪ في نفس الفترة الزمنية.

هذا، ومن المعروف أن الشركات الدوائية العالمية الكبرى (خاصة تلك الأمريكية) قد بذلت جهودا حثيثة لعرقلة تنفيذ إعلان الدوحة الناتج عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (قطر - ٢٠٠١)، وهو الاعلان الذي كان يهدف إلى تحقيق بعض المصالح للدول النامية. بالاضافة إلى ذلك فإن الشركات الدوائية العالمية الكبرى - بوجه عام - تتشدد في التمسك بحقوق البراءات حتى لو أدى ذلك إلى أن يلقي ملايين المرضى حتفهم نتيجة حجب الدواء عنهم (مثال: مرضى الايدز). هنا تجدر الاشارة إلى تكتل ٣٩ من شركات الدواء العالمية في قضية ضد حكومة جنوب أفريقيا لمنعها من ممارسة حق الترخيص الاجباري لصنع أدوية الايدز محليا. ذلك رغم أن عدد الشركات المنتجة لأدوية الايدز من مجموع الشركات التي رفعت الدعوى القضائية لايزيد على أصابع اليد الواحدة.

وفي تقديرنا أن مجموعة اتفاقيات الجات بما تسمح به من «نفاذية عبر الأسواق» قد تؤدى إلى زيادة نصيب الدول النامية المتقدمة دوائيا (مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا) في الأسواق الخاصة بالدول النامية الأقل تقدما (نسبيا). حيث ستتمكن الصناعة الدوائية في الشريحة الأولى من الدول من إنتاج الأدوية غير المحمية ببراءات اختراع والتي تباع بالاسم

النوعي (أو الاصطلاحي) Generic name، وذلك بكميات أكبر mass production ومواصفات سليمة وبأسعار متواضعة للغاية. مثل هذا الأمر - إذا صح حدوثه - سيؤثر سلبا على مستقبل الصناعات الدوائية في الدول النامية الأقل تقدما دوائيا (ومنها مصر وسائر البلدان العربية).

ب - توافق المواصفات على مستوى عالمي: يجرى توافق المواصفات وتطوير مستويات التوافق طبقا للتقدم العلمي التكنولوجي للشركات الدوائية الكبرى، حيث يحدث ذلك من خلال لقاءات المؤتمر الدولي للتوافق International Congress of Harmonization، ويرى البعض في هذا الاتجاه قدرا من التهديد للمنتجين والدول الأقل نموا، حيث يمثل بالنسبة لهم استعمارا قائما على عملية التوافق في المواصفات Harmon imperialism، حيث من المتوقع - على الدوام - ارتقاء المواصفات طبقا لاستيعاب وتمكن اللاعبين الكبار (الشركات العالمية الكبرى).

جـ - اتفاقيات التجارة العالمية وعلى وجه الخصوص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (تريبس TRIPs): هنا يجدر الانتباه إلى أن المحرك الرئيسي المباشر لتضمين اتفاقيات الجات اتفاقية بشأن ما يسمى باتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (تريبس) كان هو الشركات الدوائية العملاقة. حدث ذلك من خلال ورقة قدمتها هذه الشركات في هذا الخصوص إلى سكرتارية الجات (في يونيو ١٩٨٨). وقد فرضت الشركات ورقتها على الجات رغم عدم عضويتها في المفاوضات (حيث العضوية للدول)، وأن ذلك قد تم من وراء منظمة الوايبو (المنظمة العالمية للملكية الفكرية والتابعة للأمم المتحدة)، فضلا عن أنه قد تم - بالكامل - من وراء منظمة الصحة العالمية. لقد فرضت هذه الاتفاقية أن يكون الحد الأدنى لفترة حماية براءات الاختراع هو عشرون عاما، وأن تكون الحماية لكل من العملية الابتكارية والمنتج في آن واحد، بعد أن كانت عادة العملية الابتكارية فقط، مما يعزز عمليات الاحتكار وجني الريع لأطول فترة ممكنة.

د - انخفاض سرعة التوصل إلى مواد دوائية كيميائية جديدة: هذه الظاهرة تتوافق تماما مع ما يجري في الأوضاع الدوائية من عولمة، حيث ينتج مزيد من الاحتكار وتقل التنافسية مما يؤثر بالفعل على سرعة تقدم الصناعة الدوائية ذاتها. يتضح ذلك من انخفاض الطلبات المقدمة من الشركات الدوائية العالمية لتسجيل أدوية جديدة تماما New chemical entities، فقد انخفضت هذه الطلبات في الولايات المتحدة الأمريكية من ٦٠ (عام ١٩٩٥) إلى ٣٠ (عام ٢٠٠١) ثم ١٧ (عام ٢٠٠٢).

ترجع نشأة هذه الظاهرة السلبية إلى اتجاه الشركات لاهتمام أكبر بالصرف على اتجاهات بحثية أقل تكلفة (مثل إحداث تغييرات بسيطة في أدوية قائمة)، كما ترجع - في الأساس - إلى تركيز اهتمام الشركات في جني وتعظيم عائدات البراءات وهو الأمر الذي يدفعها إلى مضاعفة عدد العاملين في التسويق وزيادة مصاريف الأعمال القانونية الخاصة بالحماية وكذلك مصاريف الضغوط السياسية Lobbying لتمديد البراءات ومحاربة الأنشطة الصناعية الخاصة بإنتاج أدوية سقطت عنها الحماية Generics. وبالاضافة إلى ذلك فإن الشركات تتجه إلى حجب نشر نتائج بحوثها وفرض سرية فيما يتعلق بالمعلومات عن المركبات الكيميائية التي ثبت بحثيا عدم صلاحيتها دوائيا.

هذا، ومن المتوقع أن تؤدي سلسلة الانعكاسات الناجمة عن زيادة التركيز على جني عائدات براءات الاختراع إلى نتيجة سلبية جدا تتضمن، ليس فقط رفع أسعار الأدوية الجديدة، ولكن أيضا زيادة الفاقد المالي العام.

٥- مواقف الشعوب والحكومات في الشمال والجنوب تجاه الانعكاسات السلبية للعولمة على الدواء:

- تقوم حكومات الدول المتقدمة (خاصة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية) ببذل ما يمكن من مساندة لشركاتها فيما يتعلق بالتطبيق غير المنصف لحقوق الملكية الفكرية.

- تتجه حكومة الولايات المتحدة تحت ضغط شعبي سياسي إلى محاولة حماية صناعة الأدوية

الاصطلاحية Generic products والتي تواجه بجهود لعرقلتها من قبل الشركات الدوائية الكبرى.

- قامت وتقوم بعض الحكومات في الدول النامية (مثل الهند والصين والبرازيل وكوبا) واللاحقة (مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية) فضلا عن بعض الحكومات في دول أوروبية (مثل انجلترا والبرتغال) بجهود تخطيطية مهمة في مجالات مثل التحفيز على تطوير وتوسيع أنشطة بحوث وتطوير الدواء، وتطوير مواصفات المواد الدوائية الخام، وتقوية البنى الأساسية للصناعة.

- تهتم جماعات عديدة للعمل المدني في دول الشمال ببذل جهود كبيرة لنصرة حق شعوب الدول النامية في الحصول على أدويتها بأسعار مناسبة. وقد ظهر ذلك على وجه الخصوص تجاه القضية التي رفعتها شركات الدواء العالمية ضد حكومة جنوب افريقيا بخصوص أدوية الايدز، وكذلك قبيل انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (قطر - ٢٠٠١).

- هذا، ولاتزال مواقف عديد من حكومات الدول النامية وكذلك أنشطة العمل المدني فيها دون مستوى التحديات القائمة والقادمة بخصوص قضايا الدواء.

٦- الممكنات بشأن التفاعل الايجابي الرشيد من انعكاسات العولمة على الدواء:

توجد سيناريوهات واجراءات عديدة ممكنة كنا قد أشرنا إليها تفصيلا في فصل بعنوان نموذج لمعضلة التحول إلي العالمية رغم الامكانات الوطنية ..اشارات إلى صناعة الدواء المصرية في كتاب الوطنية في مواجهة العولمة (سلسلة اقرأ - دار المعارف - القاهرة - ١٩٩٩)، لكننا هنا نركز فقط على الاتجاهات الرئيسية التي يمكن أن يكون من شأن الانتباه اليها بذل الجهود في بناء سيناريوهات تفصيلية حسب الظروف المختلفة للبلدان النامية (خاصة مصر وسائر البلدان العربية).

ا - الخروج من الخطأ الاستراتيجي في صناعة الدواء وهو الاكتفاء أو الرضا بالتنافسية المحلية، حيث صناعة الدواء باعتبارها صناعة تقوم على البحث العلمي لا تتطور جوهريا بالامتداد الأفقي بزيادة عدد المصانع، وإنما يحدث التطوير الحقيقي من خلال التقدم الرأسي والذي يحدث - أساسا - بفعل البحث العلمي والتغيير التكنولوجي. هذا النوع من التقدم ينشأ من خلال الاتجاه بالتنافسية إلى البعد الدولي.

ب - الأخذ في الاعتبار أن صغر حجم الشركات في بلداننا العربية ليس نقطة ضعف بالنسبة للصناعة الدوائية، حيث قد ثبت أن القدرة الادارية للشركات الدوائية الصغيرة في توليد قيمة مضافة تضاهي - نسبيا - نفس قدرة الشركات العملاقة. هنا، نحن لاننصح بانتظار إحداث اندماجات بين الشركات الدوائية العربية القائمة، ولكن نظن أن التحالفات الاستراتيجية (خاصة تلك البحثية التكنولوجية) هي المدخل المناسب - حاليا - فيما يتعلق بالصناعة الدوائية القائمة.

جـ - السعي لاستغلال إمكانية الاستخدام الحكومي للبراءات من أجل توفير الأدوية بتكلفتها للمواطنين. حيث إن هذا النوع من الاستخدام الذي لايتعلق بالارباح التجارية ولايهدف اليها أمر متاح ولايجرَّم من منظور المسارات الخاصة بالملكية الفكرية. الا أن ذلك الاتجاه يتطلب معرفة تكنولوجية جيدة، وإرادة سياسية، ووجود مصانع تعمل للصالح العام وليس للربح التجاري. ذلك فضلا عن آليات قانونية متمكنة.

د - النضال العلمي بما يتطلبه ذلك من سياسات وتوجهات إدارية. هنا نتذكر كمثال تمكن الصين - رغم حداثة إمكاناتها - من التشارك على قدم المساواة مع الدول المتقدمة في مشروع اكتشاف خريطة الجينوم. وقد قامت الصين بواجبها في هذا الصدد بإمكانيات مالية أقل وفي فترة زمنية أقل من الشركاء الآخرين في المشروع المذكور.

خاتمة:

يهمنا في نهاية هذا المقال أن نجذب الانتباه للأهمية الاستراتيجية للمقولتين التاليتين:

١- إدموند برات - المدير التنفيذي لشركة فايزر:

«قوتنا المتوحدة مكنتنا من تأسيس شبكة عولمية من القطاع الخاص والحكومات، والتي قادت إلى العمل الذي أدى إلى ظهور ما أصبح يعرف باتفاقية حقوق الملكية الفكرية (تريبس)».

٢- منظمة أطباء بلا حدود:

«مع الوقت يتزايد عدم إتاحة الأدوية الجديدة للناس في البلدان النامية، فيما عدا النخبة المحظوظة. إن منع تصنيع نسخ محلية لهذه الأدوية سيؤدي - ببساطة متناهية - إلى إخراج معظم السكان من إمكانية الحصول على أدوية».

مراجع يمكن الرجوع إليها لمزيد من التفاصيل:

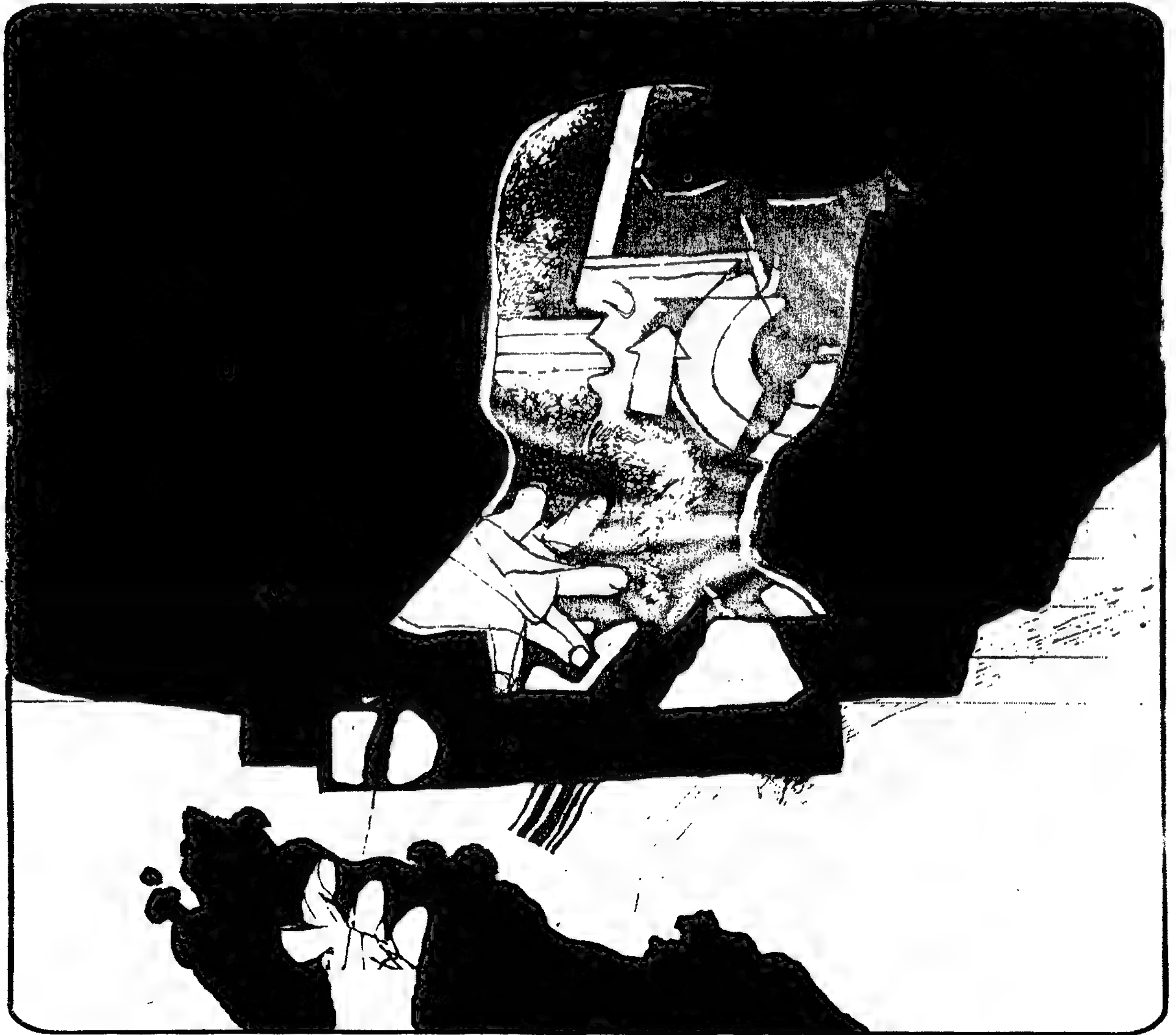
م.ر. حامد - مستقبل صناعة الدواء في مصر والمنطقة العربية - المكتبة الاكاديمية - القاهرة - ١٩٩٧.

م.ر.حامد - الصناعات الدوائية العربية ومتغيرات البيئة الدولية لدى تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية (في تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية) - الاهرام - ٢٠٠٢.

م.ر.حامد - ثورة الدواء: المستقبل والتحديات - سلسلة اقرأ - دار المعارف - القاهرة - ٢٠٠١.

- M.Raouf Hamed, Developing Countries and economic globalization, in "Globalization and the South", Developmental Issues, 16, 2000.

- Walkes, A., Strategies for survival in the middle ground, Scrip Magazine, Oct.1996, 31.





المشروع السياحي الدولي النشاط
بين تكنولوجيا المعلومات وإزالة القيود وسعيه للتحالفات لتعبأة الطلب السياحي لزيادة عوائده

د. دلال عبد الهادي (*)

١- يتضح من الخدمات المكونة للخدمة السياحية المركبة أن النشاط السياحي يمارس إما بوحدات متخصصة في إحدى الخدمات المكونة للخدمة السياحة المركبة (كوحدة للنقل السياحي) أو وحدات تقوم بكل الخدمات التي تحقق للسائح الهدف من رحلته السياحية وعليه يمكن أن نفرق بين:

- وحدات للنقل السياحي بأنواعه المختلفة.
- وحدات للإيواء السياحي بأنواعه المختلفة.
- وحدات للخدمة المطعمية.
- وحدات للإرشاد السياحي.
- وحدات للتسويق السياحي، ووحدات تنوب عن السائحين في ترتيب الرحلة السياحية المركبة بالنسبة لواحدة أو أكثر من الخدمات المكونة للخدمة السياحية المركبة «التوكيلات السياحية».
- وحدات تقوم بتجميع السائحين والإتفاق مع وحدات الخدمات المختلفة حول الرحلة السياحية بمراحلها المختلفة (الشركات السياحية).

٢- بالنسبة لكل نوع من هذه الوحدات يمكن للوحدة التي تقدم الخدمة أن تأخذ شكل المشروع الفردي أو العائلي.

- أو الشركة (أي شركة أشخاص) يكون لشخص الشريك فيها أهمية خاصة أو شركة أموال يعتد فيها أساساً بالحصة من رأس المال التي يقدمها الشريك، أو شركة ذات مسئولية محدودة يعتد فيها لشخص الشريك وإنما في حدود الحصة من رأس المال التي يقدمها.

٣- من حيث نطاق المشروع، يمكن أن يكون محلياً أو إقليميا في داخل إقليم من أقاليم الدولة على مستوى الاقتصاد القومي أو دوليا يمارس جزء من نشاطه في السوق الدولية، أو دولي النشاط.

٤- التعرف على كل هذه الأنواع من المشروع السياحي عن طريق دراسة نظرية المشروع في علم الاقتصاد، في إطار إقتصاديات الصناعة. مع مراعاة أن الكيفية التي تمارس بها الوحدة الخدمية نشاطها يتوقف على شكل السوق الذي تعمل في ظله، أي ما إذا من قبيل سوق المنافسة الكاملة أو سوق المنافسة الاحتكارية أو سوق منافسة القلة أو سوق لمحتكر، وكذلك على شكل السوق الذي تشتري منه الوحدة قوى الإنتاج المادية والبشرية.

٥- دراسة التنظيم القانوني للمشروع وأنظمة

(*) أستاذ الاقتصاد السياسي المساعد كلية السياحة والفنادق جامعة الاسكندرية.

ممارسته لنشاط في إطار التنظيم القانوني العام لصناعة السياحة، وهي دراسة تنتمي إلى فرع القانون التجاري (والبحري والجوى إذا ما تعلق الأمر بالنقل السياحي).

خلاصة القول : أن عوامل الجذب السياحي تمثل ركيزة النشاط المنتج للخدمة المركبة من خدمات بعضها أساسي في كل أنواع السياحة، كالنقل، والإيواء، والإطعام، والبعض الآخر يبرز نوع أو آخر من أنواع السياحة، يقوم بهذه الخدمات المنشآت السياحية المختلفة المتمثلة في وحدات لأداء هذه الخدمات.

ولو ركزنا، سنجد أن أداء الخدمة في كل دول العالم تمتد من الوحدة الفردية أو العائلية، إلى المشروع الرأسمالي في شكل شركة من شركات الأشخاص أو الأموال سواء تمثل في نطاق النشاط في دائرة من أقاليم الدولة أو في دائرة مجمل الاقتصاد الوطني، أو في دائرة الاقتصاد الدولي، وسواء تمثل الأمر في سياحة داخلية أو سياحية دولية أو الإثنين معاً كما هو الشكل الغالب لمعظم الدول الموجودة على خريطة السياحة العالمية.

والواقع أن ما يوجد من هذه المنشآت السياحية بمستوي تجهيزها بما تحتويه من طاقة إنتاجية لأداء الخدمات المختلفة المكونة للخدمة السياحية المركبة وهي طاقة تتحدد وفقاً لتصميمها التقني ونمط توزيعها على إقليم الدولة خاصة في مناطق الجذب السياحي وبمدى تكاملها الأفقي فيما بينها وحدات تسويق إلى وحدات تنظيم الرحلات السياحية إلى وحدات أداء خدمات النقل والإيواء والإطعام والإرشاد والترفيه والعلاج أو تنظيم اللقاءات العلمية والثقافية ولقاءات الأعمال وكذلك بمدى تكاملها مع فروع النشاط الاقتصادي الأخرى، وخاصة تلك التي تغذي السياحة بمدخلات عند بناء الوحدات السياحية أو عند تشغيلها.

مما أدى إلى تسابق الدول الكبرى على الرغم من أن السياحة تعد في الدول الصناعية قطاعاً غير رئيسى ورغم تراجع درجة التركيز الجغرافي للسياحة العالمية في هذه الدول إلا أنها مازالت تتصدر قائمة أهم الدول المستقبلة للسائحين في العالم وأهم الدول المتلقية لإيرادات سياحية، فعلى سبيل المثال، نجد أوروبا مازالت تتصدر أهم أقاليم العالم في نصيبها لحركة الطلب السياحي فقد بلغ نصيبها ٥٧٫٧٪ تليها أمريكا بنصيب ١٨٫٥٪ حتى عام ٢٠٠٠م.

والواقع المثير للدهشة أن أوروبا تظل أكبر مستقبل للسياحة الدولية (أي كمصدر) وأيضا تأتي في مقدمة الدول المستوردة للسياحة. فيخرج منها مايزيد على نصف حركة السياحة الدولية تليها أمريكا ثم شرق آسيا والباسفيك، والمناطق الثلاث تكون مصدراً لنحو ٨٩٪ من إجمالي حركة السياحة الدولية في عام ١٩٩٨.

٦- ولذا تحركت الشركات دولية النشاط كعادتها نحو تعبأة الربح أياً كان نوع النشاط الاقتصادي الذي تمارسه وهي الشكل الغالب للمشروع الاقتصادي في الاقتصاد الدولي، أو كما يسميه البعض بالشركات متعددة الجنسية. وتأخذ شكل المشروعات الذي يقوده نمط تقسيم **العمل الدولي** الذي يسود الاقتصاد الدولي المعاصر والذي تمثل الدول الضعيفة، الجزء التابع فيه. وتأتي هذه الشركات دولية النشاط السياحية وتتسم بالسمات العامة للشركات دولية النشاط في أنها تمارس نشاطها على أقاليم متعددة من العالم إستفادت من الفروق في مقومات النشاط الاقتصادي، بين اقاليم وبلدان العالم، وأنها تقوم بتخطيط نشاطها على مستوى السوق العالمية في إطار إستراتيجية طويلة المدى، ولكن الشركات دولية **النشاط السياحية** تنفرد بخصيصتين:

الأولى : أنها تنتمي عادة إلى البلدان المتقدمة التي ينبعث منها **جل الطلب الدولي** على السياحة الدولية، ومن ثم يمكن أن تتمتع بقدرة تنافسية أكبر على تعبئة الطلب الكافي في البلد الأم، خاصة إذا ما قورنت بقدرات شركة سياحية في البلد الصغير **المصدر للخدمة السياحية.**

ثانيا : أن الشركات دولية النشاط السياحية تتعامل في الخدمة السياحية كخدمة مركبة من

خدمات مختلفة، الأمر الذي يمكن معه أن تضمن نصيباً كبيرا نسبياً من عائد الخدمة السياحية المصدر إذا ما سيطرت على أداء بعض الخدمات المكونة للخدمة السَياحية المصدرة. إذا ما قامت **سياحية دولية النشاط فرنسية** ، كنادي البحر المتوسط مثلا، لتعبئة طلب السائحين الفرنسيين نحو مصر مثلا وقامت بنقلهم لحسابها أو على شركة طيران فرنسية، ثم قدمت لهم الإقامة في إحدى الفنادق التي تمتلكها أو تشترك في ملكيتها بمصر، وقامت بتقديم خدمة الإرشاد في المزارات التاريخية التي يرتادها السياح فلا يبقى للاقتصاد الضعيف لو إفترضنا أنه الاقتصاد المصري مثلا. إلا النذر القليل يضاف إليه الأثر الذي يمكن أن يحققه إنفاق السائحين طوال مدة إقامتهم في مصر مع التحفظ الخاص بالجزء من هذا الإنفاق الذي يخصص لشراء سلع مستوردة ممثلا بذلك تسرباً مما يقلل من الآثار الإيجابية لهذا الإنفاق على مستويات العمالة والدخل في داخل الاقتصاد المصدر للخدمة السياحية.

٧- وعليه تسعى الشركات السياحية دولية النشاط بعد سيطرتها على وحدات **النشاط السياحي في البلدان المتخلفة بسبيلين:**

- سبيل اصبح تقليديا في ممارسات الشركات دولية النشاط وهو إما إقامة وحدات سياحية تملكها بالكامل (وتكاد تستقل بإدارتها) في البلد المصدر للخدمة السياحية، أو إقامة وحدات مشتركة جديدة، أو السعي لتملك حصص في ملكية الوحدات السياحية الوطنية القائمة (وهو ما يمكن أن تتحقق عندما تبيع الدولة اسهم وحدات سياحية مملوكة لها ويكون المشتري شركة سياحية دولية النشاط) يدخل في هذا السبيل ما تقوم به الدولة في البلد المصدر للخدمة السياحية. من إبرام عقود لإدارة وحداتها السياحية بواسطة الشركات دولية النشاط(١).

- سبيل آخر يبدأ يكتسب أهمية متزايدة في التسعينيات يتمثل في إقتسام الشركة السياحية دولية النشاط لأرباح كبرى الشركات الوطنية والفنادق بدرجاتها ما بين الخامسة والثالثة، عن طريق عقود الفرانشيزنج، **وهي عقود تضع بمقتضاها الشركة الدولية إسمها كغطاء دولي لاسم الوحدة المحلية كمرجع أول في تسويق الخدمة السياحية دوليا،** وكمرجع مشترك في أداء الخدمة للسائح، كل ذلك في مقابل نسبة من أرباح المشروع السياحي الوطني(٢).

٨- ممارسات الشركات دولية النشاط هذه تبين أنها في سبيلها إلى سيطرة متزايدة على السوق السياحية الدولية من جانب العرض، كذلك وتكون بذلك قد جمعت بين إنتمائها للبلدان التي يأتي منها جل الطلب على السياحة الدولية كسلعة وقدرتها على إقامة سلسلة من الوحدات تقوم كل منها بأكبر عدد من الوحدات المكونة للخدمة السياحية كخدمة مركبة أو من خلال التكتلات الجديدة والخطيرة لإحتكار السوق السياحية الأمر الذي يمكن أن تتوقع معه أن يؤدي ذلك مع التوسع في نشاط السياحة الدولية إلى تناقص النصيب النسبي للبلدان السياحية الضعيفة في عوائد السياحة الدولية. وهو مايمكن أن يتكرس كإتجاه طويل المدى إذا ما تم العمل بأحكام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة والخدمات.

ومازاد من صعوبة الأمر أن ساهمت تكنولوجيا المعلومات على الفصل التام ما بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة في عوائد السياحة بشكل واضح بدءاً من وسائل النقل والاتصال والفضاء على حاجز الوقت والمسافات البعيدة، علاوة على البريد الإليكتروني والفاكس والإنترنت، والأخير بدوره يعتبر المصباح السحري لتعزيز الطلب السياحي من الجانبين. من جانب المستهلكين حيث أصبح من السهل على المستهلكين، وتحديدهم أفضل المنتجات السياحية من حيث النوع والسعر. وتحديد أذواقهم ورغباتهم بل ورؤية أماكن الإقامة وهو في مكانه ويمكنه تحديد الموقع الذي سيقيم فيه ومدى قربه من المزارات السياحية، وحتى للموردين على الجانب الآخر لديهم فرص غير متوقعة للاتصال بأسواقهم المحتملة لبيع منتجاتهم، وبناء علاقة مباشرة مع المستهلكين. أي أن عملية البيع والشراء أصبحت تتم إليكترونيا بمنتهى البساطة وخصوصاً أن حجم المستخدمين للإنترنت

لشراء منتجاتهم وصل إلى حوالي ١٥٠ مليون شخص (٢٪ من السكان يستخدمون الإنترنت باستمرار، تايلور ١٩٩٩).

ولاننسى أن مستخدمي الإنترنت لابد وأن يكونوا ذوى خبرة وعلم كبير في هذا المجال بالإضافة إلى وجود مستمر وضخم للإنفاق على المنتجات السياحية (سميث سنة ١٩٩٨). أي بعيدا عن الشرائح العريضة في الدول النامية. **والواقع أن معايير الجودة العالمية** ISO التي وضعتها المنظمة الدولية للمواصفات القياسية ISO ومقرها جنيف بسويسرا حققت مقاييس ومواصفات عالمية للجودة حددت السوق ومن بينها دول المجموعة الأوروبية وبتطبيق تلك المواصفات على السوق السياحي، ولابد وأن تتطابق المواصفات على الأسواق السياحية الأوروبية، حيث جودة المنتج السياحي المقدم لابد وأن تتناسب مع السوق السياحي العالمي، وهذا يعني أن المنافسة غير واردة على الأقل من جانب الدول الضعيفة على خريطة السياحة العالمية ومن بينها مصر حيث تدنت في الخمسة سنوات الأخيرة جودة المنتج السياحي بشكل ملحوظ علاوة على أن المنافسة تعتمد كلياً وجزئياً على جودة المنتج، وتتكون هذه المواصفات من مجموعة من الإرشادات العامة.

والتوجيهات اللازمة لإدارة الجودة وهي دليل لكيفية التوافق مع المواصفة التي ستختارها المنشأة، وتعد المواصفة القياسية الأيزو ٩٠٠٠ مؤشرا على عولمة الأنشطة والخدمات ومن ضمنها صناعة السياحة فهناك المواصفات القياسية ١٤٠٠١ والتي تسعي كافة المؤسسات السياحية للحصول عليها لتأكيد وضمان الإدارة البيئية في كافة المؤسسات السياحية.

٩- إبتداء مما تقدم يثبت الواقع العملي أن التكنولوجيا وأدواتها حددت السوق السياحي وشكله وخلقت معايير لاتنطبق على شركاتنا السياحية (أي إلى جانب الموردين).

وبالتالي بما أن العملاء من السوق السياحي للدول المتقدمة يبحثون عن الثقة والأمان وفقا لمعايير الجودة، ولذا لن يجدونه وفقا لمعاييرهم إلا مع الشركات الأجنبية التي تكون الوحيدة القادرة على تعبأ الطلب السياحي وتعبأة عوائد السياحة نحو بلدانهم.

١٠- وتوجد العديد من هذه الشركات في مصر سواء كانت شركات سياحية Tour Operator أو شركات الفنادق أو شركات الطيران أو شركات الملاحة أو حتى المطاعم ومحلات الساندويتش Pizza Hut, Wimpy & Kentucky واسم هذه الشركات وحده كاف لتسويق منتجه بدون ISO، كمثال للشركات السياحية Tour Operator شركة Thomas Cook إنجليزية الأصل - والتي حققت مبيعات وأعمال واسعة بداية من عام ١٨٥١ في العالم كله ونجحت خلال عمرها ليس في تسويق إسمها فقط، بل في تسويق المقاصد السياحية التي ترغب شركات الطيران والفنادق في تسويق نفسها بتلك المقاصد وهي الوحيدة في إنجلترا التي لها سياسة خاصة في تسويق بعض الأماكن السياحية المميزة في العالم. ولها إتصالات بشركات الفنادق والملاحة الكبرى ويعمل لديها أكثر من ٦٥٠٠ فرع في جميع أنحاء العالم، وهي توفر وسيلة النقل والإقامة لتقدم رحلة شاملة Package Tour وهي تنظم الرحلات وتبيعها، وليست الوحيدة، بل يوجد أيضا شركة American Express كمثال لشركات الطيران British Air Ways ولها سمعة جيدة نتيجة إرتفاع مستوى الخدمات المقدمة منها لكل راكب عدة خيارات لمن يسافر على متن طائراتها بل وتحسن من خدماتها ونظمها فنجد مثلا أن British (BA) تحاول القيام برحلات معينة خصيصا لمن يخافون من رحلات الطيران أو من لهم ظروف نفسية معينة خاصة نحو الطيران، أي أنها كأي شركة طيران كبرى تنظم أحيانا رحلات شاملة وشعارها The World Eavarite Air Line.

١١- وأيضا كمثل لشركات الفنادق يوجد الكثير من Holiday Inn Marriaut, Hilton, Sheraton وتعتبر سلسلة Sheraton من أضخم هذه الشركات فهو نفسه ليس إلا فرعاً لشركة كبرى تسمى Star Wood Preferred Guest والتي تضم حوالي ٥٥٠ فندقا في أكثر من ٦٠ دولة بالإضافة إلى ١٠٠ منتجع في جميع أنحاء العالم.

1- Sheraton Hotels & Resorts

2- Westin Hotels & Resorts
3- The Luxury Collection
4- W Hotels
5- Caesar World
6- Four Points Hotels by Sheraton.

سلسلة شيراتون تضم الفنادق والمنتجعات للخدمات وبتسهيلات لاتقارن بل أنه يتبع ما يعرف بسلسلة Four Points وسواء سلسلة شيراتون أو حتى السلسلة التي نتجت عن شيراتون تخدم رجال الأعمال وأعمال المؤتمرات، وللشيراتون أكثر من فندق في مصر، الاسكندرية، القاهرة، شرم الشيخ، الغردقة.

١٢- وفي إطار هذه التحالفات، نقدم للقارئ أكثر من مثل لتحالفات كبرى لشركات دولية النشاط على مستوى شركات الطيران وعلى مستوى منظمي البرامج السياحية وتترك له إمكانية أن يطرح سؤال بريئا أين نحن (أي الدول الضعيفة على خريطة السياحة العالمية من هذه التكتلات العملاقة) في عالم النقل الجوي الذي كان بمثابة النقلة الكيفية نحو إزدهار ظاهرة السياحية من بعد الحرب العالمية الثانية وإستخدام وسائل النقل الجوي في الأغراض السلمية؟ وأين نحن من هذه الصناعة بكل التكنولوجيا المتطورة لأنتاجها، حتى الآن لم نستطع إنتاج جناح واحد من أي طراز ليلحق في سماء العالم.

١٣- الشركات دولية النشاط على مستوى شركات الطيران:

لقد بدأت التحالفات في صناعة النقل الجوي من قبل شركات الطيران لإنشاء شركات دولية النشاط في قطاع النقل الجوي في إطار موجة التكتلات التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بهدف رفع مستوى الخدمات فيما بينهم لتوجيه الحركة الجوية في العالم وتحقيق أعلى مستوى من الربح..(٣)

ولعل أهم التحالفات بين رؤوس الأموال المستثمرة من قبل الشركات دولية النشاط في هذا القطاع لإنشاء ناقل أعظم Mega Carrier هي تلك التي أوردها (Pat Hanlon-1999) وقد تم تلخيصها في الجدول (١/١) التالي:..(٤).

م	الشركة الرئيسية في التحالف	الشركات الفرعية في التحالف	النسبة المئوية للمشاركة في رأس المال المستثمر (٪)	سنة التحالف
١	Air France	Air Afrique	٪١٠,٠	١٩٩٢
		Air Caledonie	٪٢,٧	١٩٦٨
		Air Gabon	٪١١,٢	١٩٥٥
		Air Madagascar	٪٣,٥	١٩٦٣
		Air Mauritius	٪١٢,٨	١٩٦٧
		Austrian	٪١,٥	١٩٨٩
		Cameroon Airlines	٪٣,٦	١٩٧١
		Middle East Airlines	٪٠,٩	١٩٤٩
		Tunis air	٪٥,٦	١٩٤٨
٢	British Airways	Air Liberte	٪٧٠,٠	١٩٩٦
		Air Mauritius	٪١٢,٨	-
		Deutsche BA	٪١٠٠,٠	١٩٩٢
		Qantas	٪٢٥,٠	١٩٩٣
		TAT European	٪١٠٠,٠	١٩٩٢
٣	Delta	Aero Peru	٪٣٠,٠	١٩٩٦
		SIA	٪٢,٧	-
		Swissair	٪٤,٥	١٩٩١
٤	KLM	ALM Antillean	٪٤٠,٠	١٩٩٧
		Braathens	٪٣٠,٠	١٩٩٦
		Kenya Airways	٪٢٦,٠	١٩٨٧
		KLM UK	٪١٠٠,٠	-
٥	Lufthansa	DHL International	٪٢٥,٠	١٩٩٣
		Lauda Air	٪٢٠,٠	١٩٩٢
		Luxair	٪١٣,٠	١٩٨٩
		Austrian	٪١٠,٠	١٩٩٧

٦	Swissair	Austrian	١٠ر٠٪	١٩٨٩
		Cargolux	٣٣ر٧٪	١٩٩٧
		Delta	٣ر٠٪	١٩٨٩
		Sabena	٤٩ر٥٪	١٩٩٥
		SIA	٠ر٦٪	١٩٩١
		Ukraine International	٤ر١٪	١٩٩٦

المصدر: (Pat Hanlon- 1999)

كما ظهرت مجموعة أخري من التحالفات والتكتلات العملاقة فيما بين شركات الطيران دولية النشاط، وأهمها هي (تحالف عالم واحد، وتحالف ستار، وتحالف سكاي)، والجدول التالي (١/٢) يوضح هذه التكتلات العملاقة وشركات الطيران الدولية المكونة له.

جدول (١/٢)

يوضح أهم التحالفات العملاقة للشركات دولية النشاط في قطاع النقل الجوي(*)

م	اسم التحالف العملاق	الشركات المتحالفة
١	تحالف عالم واحد "One World" One World Alliance • تكون هذا التحالف في عام ١٩٩٨ • وينقل حوالي ١٨١ مليون راكب سنوياً. • ويخدم ١٤٨ نقطة في ١٣٨ دولة	• الخطوط الجوية البريطانية BA • الخطوط الجوية الأمريكية AA • الخطوط الجوية الكندية AC • الخطوط الاسترالية الكندية QF • الخطوط الجوية الفنلندية AY • الخطوط الجوية التشيلية LA • خطوط أيبريا الأسبانية IB
٢	تحالف ستار "Star" Star Alliance • تكون هذا التحالف في عام ١٩٩٧ • وينقل حوالي ٤٠٠ مليون راكب سنوياً. • ويخدم ٧٢٠ نقطة في ١١٠ دولة	• الخطوط الألمانية LH • الخطوط الاسكندفانية SK • الخطوط التايلاندية TG • الخطوط المتحدة UA • الخطوط البرازيلية RG • الخطوط الكندية AC • خطوط الاسترالية AN • خطوط النيوزيلندية NZ • خطوط اليابانية JAL
٣	تحالف السماء "Sky" Sky Alliance • ويخدم ٤٥١ مدينة في ٩٨ دولة.	• الخطوط الجوية الفرنسية AF • الخطوط الجوية الأمريكية AA • الخطوط الجوية المكسيكية • الخطوط الجوية الكورية

المصدر : المجالس القومية المتخصصة، دورة (٢٦)، ٢٠٠٠/٢٠٠١.

(*) الجدول من تصميم الباحث إستنادا لعدد من الأبحاث والدراسات والتقارير أهمها دراسة المجالس القومية المتخصصة الدورة السادسة والعشرون، ٢٠٠٠/٢٠٠١.

هذا بالإضافة لوجود مجموعة من اتفاقيات الشراكة Partnerships بين شركات الطيران العالمية لتكوين تحالفات دولية الأنشطة، والشكل (٣/١) التالي يوجز بعض من أهم الاتفاقيات للشراكة التي تمت بين شركات الطيران.

جدول (٣/١)

اتفاقيات الشراكة العالمية بين شركات الطيران

Lufthansa ------------------------- United Airlines

Delta Airlines ---------------- Singapore Airlines ---------------------- Swissair

British Airways ----- US Air ---------- Quantas --------- TAT ----------- Deutsche

American Airlines ------------------------ Canadian Airlines Int.

Air France ------- Continental Airlines ------------------ Sabena ---------- Air Canada

KLM -------------------------------- Northwest Airlines

Source: (Tribe, J. - 1996).

(١/٢) الشركات دولية النشاط على مستوى الفنادق:

من أهم الشركات دولية النشاط في قطاع الإقامة نجد (فرنسا) "Club Mediterranean"، ومجموعة "Forte" من (المملكة المتحدة)، ومجموعتي "Sheraton" و "Westin" من (الولايات المتحدة الأمريكية) والجدول التالي (١/٢) يوضح قائمة بأهم وأكبر سلاسل الفنادق التابعة لشركات دولية النشاط في قطاع الإقامة طبقاً لتصنيف الكتاب السنوي العالمي لصناعة السياحة..(٥)

جدول (١/٢): تحالف فنادق السلاسل دولية النشاط (١٩٩٤)

ترتيب (١٩٩٤)	اسم التحالف دولي النشاط	الإدارة الرئيسية للشركة (البلد الأم)
١	Hospitality Franchise System	الولايات المتحدة الأمريكية
٢	Holiday Inn Worldwide	الولايات المتحدة الأمريكية
٣	Best Western International	الولايات المتحدة الأمريكية
٤	Accor	فرنسا
٥	Choice Hotel International	الولايات المتحدة الأمريكية
٦	Marriott International	الولايات المتحدة الأمريكية
٧	IJJ Sheraton Corporation	الولايات المتحدة الأمريكية
٨	Hilton Hotels Corporation	الولايات المتحدة الأمريكية
٩	Forte PLC	إنجلترا
١٠	Carlson / Radisson / SAS	الولايات المتحدة الأمريكية
١١	Promus Cos.	الولايات المتحدة الأمريكية
١٢	Hyatt Hotels / Hyatt International	الولايات المتحدة الأمريكية
١٣	Club Mediteranee SA	فرنسا
١٤	Inter-Continental Hotels	إنجلترا
١٥	Hilton International	إنجلترا
١٦	New World / renaissance Hotels	هونج كونج
١٧	Group Sol/Melia	إسبانيا
١٨	Westin Hotels /resorts	الولايات المتحدة الأمريكية
١٩	La Quinta Inns	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٠	Societe du Louvre	فرنسا

Source: Somerset R. Waters, Travel Industry World Yearbook, The Big Picture 1995-96,P.144.(Based on:WTO,1999.

١- المجموعة الألمانية للصناعات (Preussage):

وقد أنشأها بنك West Deutsche Lands Bank وهي تملك أكثر من ٩٠٪ من أسهم شركة هاباج لويد السياحية العملاقة والتي تشمل (هاباج للسياحة، هاباج للطيران، هاباج للبواخر)، وتسهم شركة هاباج لويد بنسبة الأغلبية ٨٠٪ بالمشاركة مع السكك الحديدية الألمانية ٢٠٪ في الشركة القابضة للسياحة TUI "Toristick Union International" والتي تمتلك بدورها أسهم عدد من الشركات المنفذة للبرامج والخدمات السياحية في الدول المستقبلة للسياحة (Host Country)، وقد بلغ عدد هذه الشركات السياحية ١٤٢ شركة سياحية في عدة دول مختلفة ومنها مصر.

٢- تحالف شركة TUI الألمانية:

قامت شركة TUI الألمانية بتملك النصيب الأكبر في العديد من شركات الفنادق دولية النشاط وما يلحقها من فنادق وقرى سياحية معظمها يتمركز في الدول المستقبلة الحركة السياحية من بلدان أوروبا، كما قامت الشركة بإنشاء وتملك وسائل النقل الخاصة بانتقالات عملائها في البلدان السياحية المستقبلة

- كونكورد للطيران (٩٠٪) + لوفتهانزا (١٠٪).
- نيكرمان للسياحة (٩٠٪) + كارشتاد (١٠٪).

ويهدف تحالف C&N إلى إنشاء مجموعة مؤثرة قادرة على فرض سيطرتها على جزء كبير من الحركة السياحية من دول الاتحاد الأوروبي.

وبالتطبيق على مصر:

- نجد شركة TUI الألمانية تملكت نسبة الأغلبية ٥١٪ في واحدة من أهم الشركات السياحية في مصر وهي شركة (ترافكو).
- دخلت شركة نيكرمان Necker-mann "NUR" شريكاً بالأغلبية مع شركة (بلوسكاي للسياحة) المصرية.

وأخيراً، يمكننا أن نخلص من هذه الدراسة بسؤال محوري.

هل يمكن إذاء أحكارية الشركات الكبرى لتسويق السياحة الدولية، وسيطرتها على الإنتاج السياحي في مصر من خلال شراء أو استثمار أو إدارة الشركات السياحية للقطاع العام والخاص، من اعتبار صناعة السياحة من الصناعات التي تسهم في تحقيق تنمية حقيقية في مصر؟

المراجع:

- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الثالث، الإقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠١.
- دلال عبد الهادي، دراسات في أساسيات السياحة، طبعة معدلة، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٠.
- دلال عبد الهادي، إقتصاديات صناعة السياحة، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠٠١.
- محمد عبد الرحمن حجازي، إقتصاديات السياحة والفنادق، بدون، القاهرة، بدون، ٢٠٠٠ ص ٨.
- رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، تقرير عن صناعة السياحة المصرية في عصر العولمة، الدورة ٢٦، ٢٠٠٠/٢٠٠١ ص ١١ ومابعدها.

المراجع الأجنبية :

تصميم الجداول للباحث، مصطفى أحمد، كلية السياحة، جامعة المنوفية.

- Hanlon p., Global Airline, 2nd e, (Oxford: Butter warth - Ueinemann), 1999, p,p:234:235.
- W.T.O., International Tourism A. Global Perspective, (Uadrid : W.T.O) 1999, p.77.
- Samerset R.Waters, Travel Industry World year book, The Big Picture 1005,96, p.144 (Bosedon : W.T.O) 959.

الهوامش

(١) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، تقرير عن (صناعة السياحة المصرية في عصر العولمة)، الدورة ٢٦، ٢٠٠٠/٢٠٠١، ص ١١ ومابعدها.

(١) Hanlon, P., Global Airline, 2nd ed., (Oxford: Butterworth-Heinemann), 1999, P.P: 234-235.

(١) W.T.O., International Tourism : A Global Perspective, (Madrid: W.T.O) 1999, p.77.

(١) محمد عبد الرحمن حجازي، اقتصاديات السياحة والفنادق، بدون، (القاهرة : بدون) ٢٠٠٠، ص ٨.

(٢) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق، ص ٨ وما بعدها.

التعليم المصري بين التبعية والاستقلال

د. فاتن عدلي (*)

ترددت كثيرا قبل أن اكتب حول موضوع المعونات الخارجية ومدى تأثيرها على التعليم، على الرغم من أنها ليست المرة الأولى التي أكتب فيها عن التبعية التعليمية ففي كل مرة ابحث حول الموضوع، يكاد الحماس يلتهمني وأنا أعيش كل يوم لأشاهد عن قرب مدى تغير السياسة التعليمية وتوجهها الصريح نحو سياسات الدول المانحة، وبطبيعة الحال أن أكثر هذه المنح - سواء كانت منحا لا ترد أو قروضا - من البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية، شاهدت الكثير وعانيت اكثر من كثرة التحليلات. ولكن بعد مرور سبع سنوات من التوقف عن البحث وقد توهمت أنني وضعت يدي وتفهمت ايديولوجية العون، انتابني القلق والتخبط في آن واحد هل هذه المرة سيكون عونا أم استعمارا عسكريا، فالأمور أصبحت واضحة وضوح الشمس فالآن العراق وغدا من؟؟؟. فكثيرا ما تكلمت دول العالم الثالث حول قضايا الاستعمار والإمبريالية، النظام العالمي الجديد والتبعية وأخيرا العولمة، وفي كل مرة تلعن دول العالم المتقدم الذي يضع أمامنا كل التعقيدات، وما علينا نحن العالم الثالث إلا أن نلبس عباءة المُستَعمر، وننعي حظنا العثر الذي وضعتنا فيه الدول الكبرى، ونبدأ في وضع النظريات والتحليلات التي تدين الآخر، ونسينا أو تناسينا في خضم كل هذه التحليلات أن ننظر إلى أنفسنا، ماذا فعلت القوى السياسية الوطنية والمجتمع المدني إزاء كل هذه التحولات. هل بالفعل استطاعت دولنا النامية أن تأخذ موقفا موحدا تستطيع فيه أن تقول لا لسياسات الدول الكبرى، هل استطاعت هذه الدول أن تخلق لنفسها مكانا أي إن كان حجم هذا المكان في وسط هذه الأحداث؟ هل بالفعل الاستعمار بكل معانيه التقليدي (العسكري) أو الجديد والمتجدد دائما هو المسئول الوحيد عن تأخرنا وتبعيتنا؟ وماذا قدمت القوى السياسية الوطنية لشعوبها من أجندة بديلة أو سياسة وطنية تلتف حولها الجماهير، ويتبناها المثقفون ومؤسسات المجتمع المدني في هذه الدول. وهل شبح الاستعمار والعولمة وجد معارضات أو سياسات مناهضة له في هذه الدولة كما حدث في سياتل بالولايات المتحدة والتي هي بؤرة الاستعمار.

والسؤال المطروح الآن ما هو وضع التعليم وقد خلع الاستعمار برقع الحياء المتمثل في المعونات، ويعود لكيشف عن أنيابه، ليسترجع الشكل العسكري

(*) باحث بالمركز القومي للبحوث التربوية.

التقليدي بجانب المعونات وهنا تكون المعونات المقدمة من الدول المتقدمة الأخرى شبه إجبارية. وبالفعل بدأت الدول الكبرى والنامية على حد سواء تقديم فروض الولاء والطاعة وإثبات حسن النوايا، والذي دائما يكون التعليم هو كبش الفداء.

لماذا التعليم؟

تربط النظرية النقدية بين العلم التربوي ونظرياته المختلفة، وبين المصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالمعرفة العلمية تنشأ وتتكون اجتماعيا، وترتبط بالمقاصد والغايات الإنسانية، والمعرفة المدرسية هنا تعكس اهتمام مصالح طبقة معينة والتي تنعكس بدورها في اختيار المناهج التي عادة ما تكون لصالح الثروة والسلطة(١).

كذلك فإن المعرفة التي تقدم للتلاميذ قد يصعب ملاحظتها مباشرة، بل يمكن ملاحظتها كوسيط بما تمثله من تناقض اجتماعي بالإضافة إلى الوحدة الاجتماعية نفسها(٢)، ومن ثم فإن المدرسة النقدية في التربية تسعى في المقام الأول إلى تحرير الإنسان من القهر التربوي والاجتماعي؛ حيث تهتم بدراسة مواقف الفئات الاجتماعية المقهورة في المجتمع حيث تسود علاقات القوى والسيطرة، كذلك فهي تهتم بوضع افتراضات عن كيفية تشكيل هؤلاء المقهورين لمعرفة تتناسب مع أكثر أبعاد ثقافتهم الطبقية، بالإضافة إلى ارتباطها بأسلوب واقعي بين المعرفة والعقل الانساني وبين الرموز الراديكالية للماضي والمستقبل في أسلوب لا يفجر تشيؤ الانسان في المجتمع الحالي فحسب، بل يمسك أيضا بترتيب الرغبات المتطلعة إلى مجتمع جديد، وأشكال مختلفة للعلاقات الاجتماعية(٣) داخل المجتمع المحلي من جهة والمجتمع العالمي من جهة أخرى. فالسلطة دائما متعددة الأوجه، وتأخذ ممارستها أشكالا مختلفة مما يهيىء للدولة الاستحواذ بالنصيب الأكبر من السلطة، وقد تكون أحد هذه الميكانزمات عن طريق المعرفة. فالسلطة والمعرفة دائما في علاقة متلازمة حيث لايوجد سلطة بدون معرفة، ولاتوجد معرفة بدون سلطة(٤).

ويعتبر التعليم من أهم هذه الميكانزمات التي تعكس اهتمام مصالح طبقة معينة قد تكون الدولة أو تكون طبقات معينة قد تكون الدولة أو تكون طبقات معينة تملك زمام الأمور داخلها(٥) ليؤسس سلطة هذه الطبقة. إلا أنه يمكن القول إن مجتمعات العالم الثالث والتي خبرت الاستقلال حديثا تتمثل السلطة فيها في جهاز الدولة المؤسسي، والذي يكون في المقام الأول السلطة العسكرية، والتي تحاول أن تفرض سيطرتها على الشعب من خلال الإصلاحات البنيوية في المجتمع وعلى رأسها الخدمات الأساسية من تعليم وصحة(٦). وينطلق فوكو من هذه النظرة إلى رؤية أكثر عمقا حول فكرة السلطة أيا كانت طبيعتها. وتختلف رؤية فوكو إلى السلطة حيث يرى أنها ليست سلطة مركزية في يد فئة معينة تهيمن على فئة أخرى بل تأتي في شكل ممارسات(٧)، ويتفق بولانتزاس مع هذه الرؤية حيث يؤكد على أن السلطة ليست بالضرورة هي سلطة الحكومة أو الدولة حيث إنها ظاهرة تمس المجتمع، وهي هنا نقطة التقاء وتشابك لعلاقات قوى متعددة غالبا ما يجد بعضها البعض إلى درجة تصل إلى حد التوازن السلبي لصالح قوة اجتماعية على حساب قوى أخرى. ومن الصعب عزل السلطة عن جهاز الدولة، ولكن يمكن القول إنه على الرغم من كونه مصدرا لكل الأفعال فإنه أيضا متأثر بردود الأفعال التي تواجهه سواء كانت ردود فعل داخلية أو خارجية(٨). وهنا تختلط فكرة مزاولة السلطة بالممارسات نفسها، وأن التنظيم الاجتماعي لايدار بواسطة العقلانية بل يدار بفكرة السلطة، ومن ثم يكون عليها ما يسمي بفرض السوية بمعنى الفصل بين ما هو عادي وما بين هو غير عادي، ما بين هو سوي، وما بين هو غير سوي، بين الهامشي، وبين المركزي(٩).

ويخرج فوكو من فكرة السلطة بأن المجتمع الذي يسمح بحبس المجانين أو عزل المرضى أو الزج بالأفراد في السجون ما هو إلا مجتمع يعمل لخدمة الطبقة الحاكمة(١٠)، والسلطة أيضا ترتبط بميدان الممارسات الطبقة وما بها من علاقات والذي يعني صراع الطبقات. وهذا يضمر في جوهره انعكاس أن بنية هذه المجتمعات تتركز أساسا في سبيل تحقيق هذه المصالح

في مقابل قدرة ومصالح الطبقات الأخرى(١١)، والطبقة المسيطرة هنا تنشط في أجهزة الدولة بمقدار ما تتجسد في النهاية أيديولوجيتهم المسيطرة، ومن ثم فإن هناك تمايزاً بين التحرك بقوانين ومراسيم جهاز الدولة القمعي، وبين التحرك بواسطة الأيديولوجية المسيطرة عبر أجهزة الدولة الأيديولوجية، والتي تعتبر المدرسة أحد هذه الأجهزة التي تجسد سيطرة الطبقات الحاكمة وفرض أيديولوجيتها(١٢).

وتمتد هذه الرؤى لتحليل أدوار المؤسسات الاجتماعية المختلفة لتشمل مظلتها بالتبعية المؤسسة التعليمية والتى يرى جرامشي أن طبقية التعليم أو سيطرة طبقة اجتماعية على أخرى مثلها في ذلك مثل السيطرة الدولية Hegemony(١٣)، حيث تسيطر الطبقات الأعلى على معتقدات الطبقات التابعة لها من خلال أيديولوجيتها، وتعمل والحالة هذه على بقاء الأوضاع كما هي عليه. وهنا تكون آراء ووجهات نظر هذه الطبقات شرعية ومقبولة وطبيعية لدى الطبقات التابعة لها. وبقول آخر تعتقد الطبقات الأدنى «المرؤوسة» بأن معتقدات الطبقة الحاكمة هي الحقيقية حتى ولو كانت ضد اهتماماتهم، وهنا تبدأ الطبقات التابعة في الاعتقاد والإيمان بأن البرجوازية، أو الطبقات العليا من الطبقة المتوسطة هم وحدهم القادرين على الإمساك بمقاليد الحكم(١٤).

ويرى فوكو أن هذه السلطة ليست مستحدثة، وإنما هي موروثة عبر التاريخ، والتي يطلق عليها السلطة الرعوية، والتي كان رجال الدين يمسكون بكل مقاليدها بغية تخليص النفوس لتسليمه إلى العالم الآخر، وبالتالي فهي المتحكمة من خلال طقوس الاعتراف والذي من خلاله يمكنهم التوصل إلى إراحة الضمائر والاطلاع على خباياها. ويختلف الأمر فقط في شكل السيادة، وإنما يكون المبدأ هو الهبة والنذر. ومنذ القرن الثامن عشر بدأ الصراع بين الدولة ورجال الدين للاستحواذ على هذه السلطة، وبالتالي بدأت تفرض سيطرتها من خلال المؤسسات التنظيمية المختلفة بدءا من المدرسة وانتهاءً بجهاز الشرطة(١٥).

ويخرج فوكو إلى أن هناك ثلاث نماذج من العلاقات السلطوية وهي:

١- العلاقات القائمة على مقدرات الأمور.

٢- علاقات الاتصال.

٣- علاقات السلطة.

ويذهب فوكو إلى أن العلاقات القائمة على مقدرات الأمور أو ما أطلق عليها المقدرات الموضوعية لا تستطيع أن تعمل من غير أن تعتمد على «علاقات اتصال»، وهذا يتم على المستوى المعلوماتي أو تقاسم الوظائف والمهام. ومن غير أن ترتبط أيضا «بعلاقات قوى» من حيث فرض المهام، أو ضرورات تقسيم العمل. أما علاقات الاتصال فتقوم بالضرورة على أنشطة غائية، نظرا لضرورة ضبطها وتوجيهها. كما أنها لا تخلو من آثار سلطوية، بنفس القدر الذي تؤثر فيه على عناصر الميدان الإعلامي. هذا بجانب النشاطات الأخرى الموجهة بما يمكنها من إحداث التأثيرات المطلوبة. ويتم كل ذلك عن طريق أدوات التوجيه والإرشاد ونظم الضبط والانضباط والتقويم والربط، وهذه العلاقات علاقات تتصف بالتغير والتطور وفقا لهيمنة نموذج على آخر على الميدان المطلوب تغيره(١٦). إلا أن هذا التقسيم لا يعني انعزال هذه العلاقات عن بعضها، وإنما هي في مجملها تتداخل وتتشابك بحيث يمكن القول بأن كل منها يعتبر أداة بالنسبة للأخر، والذي يوضح دور المدرسة كنموذج تتضافر فيه المقدرات الموضوعية، وعلاقات الاتصال والسلطة.

والمدرسة هنا لاتشكل أداة للسلطة والهيمنة للطبقة الحاكمة داخل الدولة فقط بل أداة قمعية في يد الدول المتقدمة تحاول عن طريقها فرض آليات النظام العالمي لضمان بقاء دول العالم الثالث مصدرا للقوى العاملة، وحبيس دائرة الفقر الخبيثة.

وقد لعب كل من الوفاق الدولي والحرب الباردة دوراً هاما للحفاظ على توازن القوى العالمية المسيطرة، والتي كان العالم الثالث هو الورقة التي يلعب بها كل من القطبين للتأثير على الآخر؛ حيث سعت دول العالم للتوصل إلى حلول بديلة عن الحروب

العسكرية تدعم بها عمليات السلام وتضع حداً لهذا الدمار والذي لا يمكن أن يتحقق فقط من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية بل إنه من الضروري أن يؤسس على التماسك الفكري والأخلاقي لشعوب العالم(١٧)، ومن ثم فقد عملت هذه الدول على إنشاء الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة التي تحرص جميعها وفقاً لمواثيقها على بث السلام والتعاون في العديد من المجالات التي تعالج القضايا الدولية المختلفة(١٨).

وقد اشتملت منظومة الأمم المتحدة على منظمات متخصصة مثل منظمة اليونيسف لمعالجة الأطفال المنكوبين من جراء الحرب العالمية الثانية، وبرنامج الغذاء العالمي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم، وغيرهم من المنظمات التابعة للأمم المتحدة، كما ارتبطت بالأمم المتحدة منظمات أخرى متخصصة منفصلة ذاتياً إلاّ أنها تعمل مع الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والذي يتولى التنسيق بينها، وهي ثلاثة عشر منظمة منها: منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات المتخصصة(١٩).

إلا أن هذه المنظمات الدولية وعلى الرغم من حسن النوايا المرتبط بإنشائها لم تستطع السير على ما قُدر لها، حيث لعبت أيضا القوى الكبرى فيها دوراً من الهيمنة والسيطرة بما لها من أسهم وأرصدة في هذه المنظمات والمؤسسات الدولية على حد سواء. كما حدث في منظمة اليونسكو - الأمر الذي سيوضحه البحث فيما بعد - مما جعل العون الخارجي سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف مرهوناً منذ البداية بأغراض سياسية واقتصادية لخدمة الأوضاع العالمية المختلفة والتي تخدم دول العالم المتقدم(٢٠) الأمر الذي يجعل من الصعب الحكم علي الأغراض الحقيقية وراءه والتي جعلته من أكثر الموضوعات تعقيدا، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من النظريات والآراء التي تناقش مدى جدية وفعالية العون. ومن أشهر هذه المناقشات ذلك التقرير الذي عرف باسم «الشمال والجنوب: برنامج من أجل البقاء»، والذي مثلته لجنة دولية ضمت بين صفوفها ثمانية عشر من رواد الفكر التنموي من دول الشمال (الدول الصناعية الكبرى) ودول الجنوب (الدول النامية في العالم الثالث)، في محاولة لوضع حلول من منظور دولي شامل.

وقد رأى التقرير أن الهدف الأول للتنمية هو إشباع ما تصبو إليه النفوس والمشاركة الخلاقة في استخدام ما لدى الأمم من طاقات إنتاجية والانتفاع بكامل قواها البشرية، والتخلص من فكرة وجود دول متقدمة ودول متخلفة حيث أن التطور التكنولوجي والاقتصادي في الشمال لم يبلغ منتهاه بعد، كما أشار التقرير إلى أن سياسات التنمية التي دأبت على استهداف الزيادة في مجموع الإنتاج الكلي ينبغي عليها أن تُعدل وتُكمل بحيث يظفر المجتمع بتوزيع أكثر عدالة للدخول مع مراعاة توفير الاحتياجات الأساسية لأفقر الطبقات، وضرورة التعجيل بتهيئة فرص العمل لأفرادها، وألا تُفرض على الدول المتخلفة أساليب إنتاج تحكم على قطاع كبير من قواها العاملة بالبطالة.

كذلك رأى التقرير أن القضاء على الفقر والجوع، وإقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة وأعلى كفاءة يتطلب تغيرات هيكلية أساسية في نوعين من الأسواق: وهي أسواق تقوم فيها الدول النامية بدور المورد - توريد مواد خام ومصنوعات وأيدي عاملة وأسواق تلجأ إليها طالبة رأس مال وفنون إنتاج. كما رأى أن لب القضية اليوم ليس فيما يقدمه العون الخارجي، وإنما في تحقيق تغيرات جذرية في الاقتصاد العالمي يجعل الدول النامية قادرة على الاعتماد على الذات، بل إن دول الشمال في حاجة ماسة إلى مثل هذا التغير الاقتصادي حتى تستطيع أن تؤمن ازدهارها في المستقبل، وذلك نظراً لطبيعة علاقتها بالجنوب من روابط اعتماد متبادل(٢١).

كذلك فقد ظهرت بجانب هذا التقارير بعض من وجهات النظر المؤيدة والمعارضة للعون الخارجي، والتي مثلت تيارين أساسيين: هما التيار الراديكالي والذي

ينظر إلى العون على إنه من الوسائل التي تقوم الدول الرأسمالية الكبرى بإبقاء الدول الفقيرة في حالة من الاعتماد عليها، وتقف ضد التغيرات المطلوبة لبنائهم ونظامهم الاجتماعي وللسياسي، وهي بهذا تبطئ من عملية التنمية في الدول الفقيرة في الوقت الذي تُؤمن الدول الغنية مصالحها عن طريق تملك المواد الخام، والأسواق، وفرض الاستثمارات الرابحة، كذا فهي تقوم في نفس الوقت بتدعيم أو توسيع قبضتها السياسية على الجزء الأكبر من العالم(٢٢) الأمر الذي أوضحه تقرير بيرسون - أن التوصيات التي وضعت بخصوص العون المقدم من الولايات المتحدة على سبيل المثال تتمشى في المقام الأول مع المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، وبصفة خاصة من واقع الرغبة في تقليل الضغوط المتصاعدة على ميزان المدفوعات، كما أوضح التقرير أن عمليات البنك الدولي خلال العالم الأول لتولي مكنمارا كانت تعمل في جزء كبير منها على تمويل المؤسسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية(٢٣)، ففي عام ١٩٨٧ وصلت مديونية الولايات المتحدة الأمريكية إلى ١٦٠ بليون دولار، الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة إلى رفع أسعار فائدة ديون العالم الثالث لتعويض الخسائر المترتبة على عدم تسديد دول العالم الثالث لديونها، وحتى تستطع جذب التوفير اللازم من المناطق التي حققت وفرة نقدية، وتتصل هذه الحقيقة بالميزان التجاري للدول الفقيرة، والذي يعتمد بشكل أساسي على ما تستورده الدول الصناعية الكبرى، حيث أن صادرات العالم الثالث من دول العالم المتقدم عبارة عن سلع التكنولوجيا العليا، والتي تدر العملة الصعبة اللازمة لعمليات التنمية، الأمر الذي يشدد الوثائق على دول العالم الثالث من قبل الدول الصناعية الكبرى عن طريق النظام المالي النقدي العلمي، ولكن رفع معدلات الفائدة يؤدي على المدى البعيد إلى خنق النمو الاقتصادي ليس في العالم الثالث فحسب بل في العالم بأسره(٢٤).

ويرى الراديكاليون أيضاً أن معدلات التنمية في دول العالم الثالث يتناسب عكسياً مع معدل العون الخارجي، حيث أنه يؤدي إلى انخفاض المدخرات الوطنية والاستثمار، وبالتالي فهو يرفع معدلات ناتج رأس المال، وذلك لأنه يحد من ظهور طبقة العمال الوطنية، وهكذا فإن النقاد الراديكاليون يؤكدون على عناصر التنمية الاجتماعية والسياسية على مستوى العالم، في مواجهة ما يسمى بالمذهب الرسمي لأجهزة التنمية ولكثير من مراكز دراسات التنمية التي مازالت ترك على تحليل العوامل الاقتصادية والتكنولوجية(٢٥)؛ ومن هنا تبدو أهمية العامل السياسي واضحة عندما نحلل شروط العون حيث يشكل العون العسكري أكثر من نصف العون الخارجي، ومن هذا الجانب تدعم الجهات المانحة كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ووكالة التنمية الأمريكية، الإطار الدولي والوطني القائم للعالم الرأسمالي، والذي تبلوره سياسات هذه الجهات المانحة، وتأكيدها على مبادئ العمل الحر، أو ميكانزمات السوق، وعلى احترام الملكية الخاصة والوطنية والملكية الأجنبية بصفة خاصة(٢٦).

وفي مقابل هذا التيار ظهر تيار آخر وهو التيار اليميني المحافظ، والذي يرى أن هناك ما يعرف باسم دائرة الفقر الخبيثة، التي لا تستطيع الدول الفقيرة أن تخرج منها بجهودها الذاتية، كما أن هناك فجوة كبيرة بين الدول الفقيرة، والدول الغنية، ولكن هذه الدئرة الفاسدة ما هي إلاّ مبرر غير منطقي، حيث أن الدول الصناعية قد تحررت من فقرها بدون مساعدة خارجية لها وزنها.

كما يؤكد بعض النقاد المحافظين بقوة على الحاجة إلى الحفاظ، وتوسيع مدى السيطرة الرأسمالية، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، والذي يخلق الحاجة إلى الاهتمام بالعالم الثالث، وخلق سياسات جديدة أكثر فعالية لضمان وجود منافذ لأسواق الدول لخدمة المصالح الاقتصادية العالمية(٢٧).

وفي مواجهة هذه الرؤى المتعارضة للعون، تظهر رؤى أخرى تفرض فكرة الاستعمار الجديد حيث ترى أنها من الأفكار التي يعتريها كثير من الشك، حيث ترى أن هذه الدول الرأسمالية يمكنها أن تغزو ما وراء

البحار، وأن إحصاءات الاستثمارات بين الدول الرأسمالية بعضها البعض تفوق بكثير تدفقها إلى الدول النامية(٢٨)، وهو ما حدث لأوروبا في الستينيات، كذلك فهي تخفي ما تعانيه الدول النامية من اختناقات داخلية(٢٩) يحاول بها قياداتها إلقاء تبعية التخلف على الدول الرأسمالية(٣٠).

ومن ناحية أخرى يرى أنصار هذا الاتجاه المؤيد للعون أنه يساعد على تدعيم مفهوم وحدة العالم، (الكونية) كما أنها تعني في مضمونها جانب إنساني عقائدي إلي تقديم العون للفقير أو المحتاج(٣١).

وعلى الرغم من بروز هذه الإشكاليات المتعلق بموضوع العون فإن العالم الثالث لم يستطع حل مشاكله بدون العون ولم يستطع الصمود طويلا أمام الضغوط الخارجية لدحض أية عملية تنموية معتمدة على الذات، فقد شهدت مصر في أولى مراحل الثورة العديد من هذه الضغوط، والتي حاولت التصدي لها من خلال عدد من الإجراءات التي اتخذتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كالتأميم وتمصير بعض الشركات، وبعض العون المتمثل في القروض والمنح والتي قد ساهمت الحرب الباردة إلى حد كبير في تحديد الجهات المانحة للعون، والذي قد عكسته الخطة الخمسية الأولى من نجاح في تحقيق المرجو منها، إلاّ أن العوامل الخارجية بتعاون مع العوامل الداخلية استطاعت أن تقضي على التجربة بهزيمة يونيو ١٩٦٧(٣٢).

وقد انعكست الأوضاع السابقة على التعليم فقد تفجرت للدول حديثة الاستقلال أمالا وطموحات تعليمية للناس، ومن ثم فقد عملت على التوسع السريع في التعليم باعتبار أن التعليم العام هو الأداة التي يمكن أن تساعد أي دولة على تحقيق التغيرات الاجتماعية التي تتضمن تحقيق ديمقراطية التعليم والقضاء على تفاوت الفرص التعليمية(٣٣) من ناحية ومن أهم أولويات الثورة لجذب جماهير الشعب باعتباره الوسيلة الأساسية في مجتمعات ما بعد الثورة، والذي يتطلب بالتبعية تغير ثوري في تحديد المعرفة وكيفية إعادة بناء الأشخاص وصهرهم داخل الدولة(٣٤) لخدمة أغراضها السياسية وتغذية الأطفال بالاتجاهات المناسبة للعمل والمواطنة من ناحية أخرى(٣٥).

وكان من الطبيعي أن تتكفل الدولة بتمويل التعليم لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، إلاّ أنها وجدت نفسها في مأزق التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والذين يصعب فصلهما حيث تعتمد التنمية الاقتصادية في المقام الأول على المعرفة الفنية والمهارات وكفاءات من مستويات تعليمية تستطيع أن تلبي احتياجات سوق العمل الوطني، والتي تعتبر بدورها الطريق الرئيسي إلى التنمية الاجتماعية(٣٦) إلاّ أنها تعاني من قلة الإمكانات التي تستطيع معها تنمية هذه الموارد البشرية نتيجة لأوضاع الميزانيات العامة والالتزامات المالية المتراكمة عليها(٣٧)، كذلك تزايد سرعة النسب المخصصة من الميزانية العامة للنفقات الجارية، وتزايد خدمة الدين الخارجي، تجد الدولة نفسها عاجزة عن الوفاء بمتطلبات التعليم، بل تضطر إلى خفض النفقات المخصصة للتعليم(٣٨).

ومصر - كدولة نامية - حاولت بعد استقلالها أن تتحمل مسئولية التعليم الدولة(٣٩) بدون اللجوء إلى أي عون خارجي. في بادئ الأمر باعتبار أن التعليم هو البعد الرابع للسياسات الأجنبية، والتي تميز بين اختلافات الأشكال الكولونيالية المختلفة(٤٠) إلاّ أن الأزمة الاقتصادية من جراء الحروب التي خاضتها مصر (كما صورها النظام السياسي آنذاك) وانتهاجها سياسات اقتصادية وسياسية جديدة بدأت أزمة تمويل التعليم تأخذ طريقها، الأمر الذي أدى إلى البحث عن منافذ جديدة لتمويل التعليم، وكانت هذه المنافذ متمثلة في دور الرأسمالية الوطنية، والعون الخارجي سواء كان عوناً ثنائياً أو متعدد الأطراف من المنظمات والمؤسسات الدولية، والتي كانت هي الأخرى تنظر إلى التعليم في الخمسينيات والستينيات باعتباره حفرة لا قاع لها، ومن الأفضل تركه للدولة لتتولاه بنفسها، وأن الحاجة الهامة لهذه الدول النامية هي تقديم الدعم لإمداد البلاد بالقوى العاملة العليا، وتوفير المهارات والخبرات والقيادات للحكومات في المجالات التي تعاني نقصا(٤١)، الأمر الذي أوضحه تقرير بيرسون

عن الدور المحوري في التعليم وضرورة إحداث تغيير أساسي في السياسات التعليمية في هذه الدول، وفي طبيعة وحجم العون الدولي للتعليم(٤٢)، والذي يعتبر صغيراً نسبياً بالمقارنة بالعون المقدم للتنمية، حيث يتراوح بين ٥٪ بالنسبة للعون المتعدد الأطراف، و١١٪ للعون الثنائي(٤٣)، كما أن العون المقدم - شأنه شأن العون المقدم للتنمية - قابل للنقصان(٤٤)، ومرتبط بالمواقف السياسية بين كل من الدول المتلقية والدول المانحة(٤٥) والذي عادة ما يكون مشروطاً يقصر اختيار الدولة للأجهزة والخبراء على ما اختارته الدولة المانحة مقدماً(٤٦). وإزاء هاتين الأطروحتين حول أهمية العون الخارجي لسد العجز في تمويل التعليم، وبين محاولات الاعتماد على الذات فيه لضمان السيادة الوطنية، ظهرت ضرورة البحث عن طبيعة هذا العون في مجال التعليم.

السياسة التعليمية الوطنية بين التبعية والاستقلال

ستحاول الدراسة في هذا الجزء تحليل المعونات الخارجية في مجال التعليم منذ ١٩٦١ - ١٩٩٠ في محاولة للكشف عن اتجاهات الجهات المانحة المختلفة سواء كانت معونات ثنائية بين مصر والدول المتقدمة، أو معونات من المؤسسات الدولية المختلفة من جهة، وإلى أي مدى استطاع النظام التعليمي خلال هذه الفترة الاعتماد على الذات، وكيف تحول من الاستقلال في رسم سياسته التعليمية إلى الاعتماد على الدول الأخرى لترسم وتحدد له الخطوات الواجب اتخاذها لتطوير التعليم في ظل المتغيرات العالمية. وعليه فسوف تتناول الدراسة بالتحليل النقاط التالية:

- أثر المعونات الخارجية على التعليم الأساسي.
- أثر المعونات الخارجية على التعليم الثانوي بشقيه.
- أثر المعونات على تطوير المناهج التعليمية.
- أثر المعونات على المؤسسات التعليمية.
- أثر المعونات الخارجية على بناء السياسة التعليمية.

المعونات الخارجية للتعليم الأساسي:

حظي التعليم الأساسي في مصر باهتمام بعض الدول والهيئات الأجنبية، والتي سبق توضيحها في فصول سابقة. فقد تلقى التعليم الأساسي عونا في ١٩٧٢، من ألمانيا الديمقراطية (الشرقية)، وعوناً آخر من البنك الدولي عام ١٩٧٧، ثم من الولايات المتحدة الأمريكية. ولبيان مدى إسهامات المعونات في تطوير التعليم الأساسي سيحاول البحث تحليل هذه المعونات.

أعلن وزير التعليم في بيانه أمام مجلس الشعب في يناير ١٩٧٧، عن خروج أول دفعة من المدرسة التجريبية الموحدة، وأنه يجري متابعة الخريجين في المدارس الثانوية تمهيداً للتوسع الأفقي في التجربة في بيئات مختلفة، لتعميمها بعد ثبوت نجاحها(٤٧).

وفي ديسمبر ١٩٧٧، أعلن رئيس الوزراء في بيانه أمام مجلس الشعب، أن الوزارة تقوم بتجريب نظام التعليم الأساسي في ١٢٠ مدرسة للأخذ بهذا النظام الجديد(٤٨).

ومن الجدير بالذكر أنه قد تم الاتفاق بين وزارة التعليم والبنك الدولي في ١٩٧٧/٨/١، على إجراء بحث حول المهارات الأساسية في التعليم الابتدائي ومدى احتفاظ من يتركون المدرسة بها(٤٩). وكان البنك الدولي قد تقدم بصيغة المشروع في يوليو ١٩٧٧، وقد تم الموافقة على المشروع في ١٩٧٧/٨/١، وبدأ العمل في الدراسة الاستطلاعية في نوفمبر ١٩٧٧(٥٠).

ويلاحظ من تاريخ عرض البنك الدولي للمشروع، وتاريخ توقيع الاتفاقية، وبداية العمل بالمشروع، أن فترة المشاورات التي تمت بين وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي والوصول إلى الصيغة التي تم بها تنفيذ المشروع هي ثماني عشر يوما فقط؛ الأمر الذي يثير بدوره استفساراً: هل هذه الفترة هي بالفترة الكافية للأخذ بتطبيق مشروع تجريب التعليم الأساسي، والذي يهدف إلى تغيير نظام التعليم الابتدائي والإعدادي والذي يقضي بمد فترة الإلزام؟

هذا مع الأخذ في الاعتبار أنه قد ورد في بيان كل من وزير التعليم ورئيس الوزراء في نفس العام (١٩٧٧) من محاولة تقييم تجربة المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر بشأن تعميم التجربة(٥١).

وبالمقارنة بين كل من المعونات المقدمة من ألمانيا الديمقراطية بشأن المدرسة التجريبية، والمعونات المقدمة

من البنك الدولي: نجد أن مشروع المدرسة التجريبية لم يُطبق إلا على مدرسة واحدة وامتدت التجربة ثماني سنوات حتى تقييم الخريجين قبل تعميمها، بينما طبق مشروع البنك الدولي على نحو ٤٥٠ مدرسة، ولمدة عامين، دون متابعة أو تقييم للخريجين(٥٢).

وبالمقارنة بين أهداف كل من المشروعين نجد أن أهداف المدرسة التجريبية الموحدة كالآتي:

أ - أهداف المدرسة التجريبية الموحدة:

١- مد فترة الإلزام إلى ثماني سنوات.

٢- تحديث المناهج بما يساير التطور العلمي والتكنولوجي، وذلك بالتأكيد على العلوم الحديثة والرياضيات الحديثة.

٣- التكامل بين المناهج الدراسية والأنشطة المدرسية، بالتربية الجمالية والخلقية والرياضية والاجتماعية.

٤- التأكيد على الدور الاجتماعي للمدرسة، من خلال ربط المدرسة بالبيئة المحلية.

٥- التكامل بين العلوم النظرية والنواحي التطبيقية(٥٣).

ب - أهداف نظام التعليم الأساسي كما ورد في القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١:

١- مد سن الإلزام إلى تسع سنوات.

٢- تزويد الطفل بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمهارات العلمية، بما يمكنه من مواجهة الحياة إذا ما اكتفى بهذه المرحلة.

٣- الجمع بين النواحي النظرية والنواحي العملية لإعداد الفرد، لكي يكون مواطناً اجتماعياً ومنتجاً ومتكيفاً مع المجتمع المحلي.

٤- ربط التعليم بالبيئة المحلية.

٥- ربط التعليم بالعمل المنتج من خلال الممارسات العلمية والمهنية التي يتضمنها المنهج(٥٤).

من العرض السابق، نجد أن هناك اتفاقاً بين الكثير من أهداف كل من التجربتين حيث يهدف كل منهما إلى مد فترة الإلزام، وربط التعليم بالبيئة المحلية، والتكامل بين العلوم النظرية والعلوم التطبيقية، إلا أن تجربة المدرسة التجريبية كانت تتميز عن تجربة التعليم الأساسي بالتأكيد على العلوم الحديثة والرياضة الحديثة.

كذلك يُلاحظ أن فترة تقييم تجربة المدرسة التجريبية الموحدة استمرت منذ تطبيق التجربة حتى يناير ١٩٧٧، ولم يُأخذ أي قرار بصدد تعميم التجربة رغم أن تقرير تقييمها قد أثبت نجاحها، وأوصى بتطبيقها في أسيوط. وقد تمت موافقة الوزارة على هذا؛ الأمر الذي يعني في مضمونه نجاح التجربة، والتوصية بتطبيقها في منطقة شبرا بجوار مدرسة جلال فهمي لسهولة التعاون بين المدرستين، كذلك تطبيق التجربة على مدرسة أخرى بحلوان. ومن الملاحظ أن المدارس التى أوصى التقرير بها تقع في مناطق صناعية، بما يهدف إلى ربط البيئة المحلية بالتعليم(٥٥).

كذلك نجد أن تركيز تجربة التعليم الأساسي على اعتبار التعليم الأساسي مرحلة إعداد للعمل، بينما تسعى تجربة المدرسة التجريبية إلى غرس العلوم والتكنولوجيا، تمهيداً لمرحلة أخرى. الأمر الذي يعكس تبعية السياسة التعليمية في هذه الفترة للبنك الدولي؛ وبالفعل طُبق النظام في عام ١٩٨١ بدون الأخذ في الاعتبار الإعداد الكافي سواء للمعلمين، أو تهيئة المناخ، وتوافر الأبنية التعليمية(٥٦). الأمر الذي أدى إلى العديد من المشاكل لعل أبرزها هو غموض مفهوم التعليم الأساسي - ليس فقط لدى المعلمين - بل لدى الكثير من المسئولين(٥٧).

هذا بالإضافة إلى أنه عند بدء التجربة لم يكن هناك مناهج مُعدة، والمناهج الوحيدة التي كانت قد أعدت هي مناهج المجالات العلمية، والتي تم إعدادها في عجالة. وحتى بعد تشكيل لجنة لإعداد المناهج الدراسية الجديدة فلم تخرج في مضنونها عن المجالات العلمية(٥٨).

وفي عام ١٩٨١ تلقى التعليم الأساسي معونة أخرى من الولايات المتحدة الأمريكية، لتطبيق النظام السابق، ومد فترة الإلزام. واستمر هذا المعونات لفترة عشر سنوات، عدلت فيه الاتفاقية حوالي خمس مرات. وقد شمل التطوير كافة مناحي المنظومة

التعليمية، من تطوير مناهج، إلى إعداد معلم المرحلة، إلى الأبنية تعليمية، وتطوير الجهاز الإداري لوزارة التربية والتعليم.

ونظرا لأهمية الأدوار التي لعبتها هذه المعونات يرى البحث تناول هذه المجالات بشكل منفصل، كلٍ في حينه.

التعليم الثانوي بشقيه:

عنت الحكومة منذ الثورة بالتعليم الثانوي بأنواعه المختلفة: الثانوي العام، والفني (الصناعي، والزراعي والتجاري) ومحاولة ربط الجانب النظري بالجانب العملي؛ ومن ثم فقد سعت للأخذ بصيغ تعليمية جديدة، ومنها صيغة المدرسة الشاملة، مع التوسع في التعليم الفني.

وبالنسبة للتعليم الفني:

مع الأخذ بسياسة التوسع في التعليم الفني، وزيادة الضغط على مؤسسات التعليم المختلفة، ومشكلات التمويل، اتجهت الدولة إلى المعونات الخارجية. وقد ساعدها على ذلك تركيز دول المركز المختلفة (المتقدمة) والهيئات الدولية على التعليم المهني والفني(٥٩) حيث سعت الدول المانحة إلى التركيز على التعليم الفني دون التعليم الثانوي العام. وإن كانت مبررات ذلك ترجع إلى ارتفاع نسبة البطالة في التعليم العالي من جهة، وما يتطلبه التعليم الفني من تكلفة أعلى بكثير من تكلفة التعليم الثانوي، ومن ملائمة هذا النوع من التعليم للدول النامية.

وبتحليل إحصاءات فرص العمل أمام خريجي كل من التعليم الجامعي والعالي، والفرص المتاحة لخريجي التعليم الفني، ومن ثم نسب البطالة في كل من النوعين، نجد أن نسبة فرص العمل أمام خريجي التعليم العالي والجامعي أعلي منها بالنسبة لخريجي التعليم المتوسط؛ حيث نجد أن نسبة فائض الخريجين من المؤهلات العليا للفترة ٨٣ - ١٩٨٦ كالتالي:

إجمالي الخريجين من المؤهلات العليا، ٣٥٤٦٥٨

وإجمالي الفائض ٣٠٠٤٤٣

إجمالي الخريجين من المؤهلات المتوسط، ١١٢٨٢٦٠

وإجمالي الفائض ١١١٦٣٨٩

أي أن نسبة البطالة بين خريجي التعليم الفني المتوسط أعلى منه في التعليم العالي لمزيد من الإيضاح نفرد الجدول التالي؛ ليوضح أعداد الخريجتن والمعينين من قبل القوى العاملة، لكلٍ من النوعين من سنة ١٩٧٧ - ١٩٨٧:

ووفقاً للإحصاءات الأخيرة حول نسب البطالة بين خريجي النوعيتين، فنجد أن نسبة البطالة الإجمالية وصلت إلى مليون و ٤٠٠ ألف خريج، ونسبة البطالة بين خريجي التعليم الجامعي لم تتعدى ١٢٪، الأمر الذي يوضح أن التعليم الفني ليس هو الحل في مشكلة البطالة(٦٠)، كما أن السياسة الانكماشية في التعليم الجامعي لم تعد ملائمة في الوقت الحالي؛ حيث أصبح الاتجاه إلى التعليم الجامعي في معظم الدول المتقدمة يسير نحو الزيادة. حتى في الدول التي كان التعليم الجامعي فيها لذوى الياقات البيضاء أخذت في الاتجاه نحو التوسع في التعليم الجامعي(٦١).

هذا بالإضافة إلى أن بعض الدراسات قد أوضحت أنه وفقاً للتوصيف المهني نجد أنه مع عام ٢٠٠٠ سيكون هناك فائض في المستوى القيادي المتمثل في الأخصائي والمهندس المصمم بينما سيكون هناك نقصاً في التكنولوجي(٦٢). أي أن المشكلة أصبحت تركز على التكنولوجيا؛ والتي تتسابق دول المركز فيما بينها للاحتفاظ بمكانتها في تقسيم العمل الدولي(٦٣)، بينما تسعى في الجانب الأخر لمحاولة إقناع دول الهامش في أن التعليم الفني هو الصيغة الملائمة لمثل هذه الدول وبالتالي تنعكس هذه النظرة على البناء الاجتماعي في الدول النامية ومن بينها مصر(٦٤)؛ حيث أصبح التعليم الجامعي في مصر مرتبطاً بالفرص المتاحة أمام التلاميذ ذوى المكانة الاقتصادية والاجتماعية التي تؤهلهم للالتحاق بالجامعة(٦٥) لما حظوا به من فرص متميزة من التعليم الخاص والأجنبي.

نخرج مما سبق أنه على الرغم من إسهامات المعونات في التعليم الفني لما يتكلفه هذا النوع من التعليم(٦٦) حيث ساهم في تحويل عدد كبير من

جدول (   )

يوضح أعداد الخريجين والمعينين عن طريق القوى العاملة من جملة المؤهلات المتوسطة

سنة التخرج	عدد الخريجين	عدد طلبات الاستخدام	عدد طالبي التعيين	عدد المعينين
١٩٧٧	١٢٠٧	--	--	--
١٩٧٨	١٢٨٨	٦٨٠٢	٨١٧٠١	٨١٠٧
١٩٧٩	١٤٧ر٩	٨٥ر١	٨٥٠١١٨٥	١ر٨٥٠١٨٥
١٩٨٠	١٤٥ر٦	٨٢٠١	٩٣٠٩	٨٢
١٩٨١	١٨٢٠١	٧٥٠٩	١١٤	٩٣٠٩
١٩٨٢	١٩٧٠٨	٧٥٠٠	--	١٢٢
١٩٨٣	٢٢٤٠١	٤٤٠٤	--	٢٠٣
١٩٨٤	٢٤٧٠١	--	--	٣٠١
١٩٨٥	٢٩١٠٠	--	--	٢٠٤
١٩٨٦	٢٥٩٠٣٣	--	--	١٠٨
١٩٨٧	٢٣٩٠٣	--	--	--

المصدر: حسن غيتـه، بعض مظاهر الخلل في سوق العمل المصري، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي لتنمية واستخدام الموارد البشرية، ٨٨.

جدول (   )

يوضح أعداد الخريجين والمعينين بالقوى العاملة من حملة المؤهلات العليا

سنة التخرج	عدد الخريجين	عدد طلبات الاستخدام	عدد طالبي التعيين	عدد المعينين
١٩٧٧	٤٠٨٩	٨ر٣٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
١٩٧٨	٥٦٠٥	--	--	٢٥٠١
١٩٧٩	٥٦٠٥	٤٣٠٨	--	٢٨٠٩
١٩٨٠	٦٠٠٢	٦٣٠٢	٢٥٠١	٢٥٠٥
١٩٨١	٧٦٠٠	٥٥٠٠	٢٨٠٩	٢٩٠٣
١٩٨٢	٧٣٠١	٤٣٠٤	٣٠٠٢	٣٩٠٣
١٩٨٣	٧٧٠٨	٤٥٠٨	٢٥٠٢	١٣٠٥
١٩٨٤	٨٤٠٧	--	٢٥٠٣	١٤٠٦
١٩٨٥	٩٤٠٢	--	--	١٤٠١
١٩٨٦	٩٧٠٨	--	--	١٢٠١
١٩٨٧	١٠١٢	--	--	١٣٠٥

المصدر: نادر فرجاني، طبيعة مشكلة التشغيل في مصر، ورقة بحث مقدمة إلى استراتيجية الاستخدام، وزارة القوى العاملة والتدريب بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الفترة من ١٨-١٢/٢٠/١٩٨٨.

المدارس الثانوية الفنية نظام ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، وهو من الأمور المحمودة إلا أنه يجب إعادة النظر حول توزيع المعونات مرة أخرى لهذا المجال من التعليم في ضوء السياسة التعليمية الجديدة، والتي ترى ضرورة في التوسع في التعليم العام لمواكبة التغيرات العالمية السريع.

أولاً: أثر المعونات الخارجية على بناء السياسة التعليمية:

يكاد يكون هناك اتفاق وكما سبق القول في أدبيات التربية، أن التعليم جهاز أيديولوجي يعكس فلسفة الدولة واتجاهات النظام السياسي الحاكم. والمتأمل للنظام التعليمي في مصر منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن يجد، أنه يعكس طبيعة النظم السياسية السائدة، والتي تميزت كل حقبة منها عن الأخرى، ولتوضيح أثر المعونات الخارجية في بناء السياسة التعليمية سيحاول البحث تقسيم مراحل السياسة التعليمية إلى حقب زمنية وفقاً لطبيعة كل مرحلة.

اتجاهات السياسة التعليمية من ١٩٦٠ - ١٩٧٠:

تميزت هذه المرحلة بالطبيعة الثورية حيث أوضحت السياسة التعليمية أن العمل الثوري يجب أن يكون عملاً علمياً؛ حيث أن العلم هو السلاح الحقيقي للإرادة الثورية؛ وهنا يجئ دور المؤسسات التعليمية المختلفة من تدعيم مفهوم آليات الثورة، ومن ثم نجد أن الخطاب الرسمي ركز على الاشتراكية، وديمقراطية التعليم، وأهميته الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وعليه فقد ركزت السياسات التعليمية في هذه الحقبة على هدفين أساسيين هما:

١- هدف تكنولوجي: يعمل على إعداد القوة البشرية لمواجهة متطلبات التنمية.

٢- هدف أيديولوجي: يعمل على إعداد المواطن العربي الاشتراكي، بالمعنى الذي حددته المفاهيم الاشتراكية العربية والتي انتهجها النظام السياسي.

وقد تم وضع خطتين خمسيتين لتحقيق هذين الهدفين: الأولى من ١٩٦٠ - ١٩٦٥، والثانية من ١٩٦٥ - ١٩٧٠. وقد التزمت خطة التعليم الأولى بالتوسع الكمي باعتباره حق يكفله الدستور لكافة أبنائه، وتعميق وتحسين العملية التعليمية باعتبار أن التعليم هو المدخل الطبيعي لنجاح كل تنظيم سياسي واقتصادي.

وبالتالي عملت السياسة التعليمية على التوسع الكمي والكيفي من ناحية، وتأصيل الشخصية العربية من ناحية ثانية، وضرورة اعتبار التكنولوجيا الأساس المحوري لتعميق العملية التعليمية لدحض التخلف من ناحية ثالثة. وقد قامت الوزارج بتنفيذ عدد من الجوانب لتحقيق الأهداف السابقة، والتي من أهمها إعادة بناء السلم التعليمي ليصبح (٦-٣-٣)، وربط التعليم بسياسة الدولة من أجل رفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل القومي، عن طريق إدخال المجالات والدراسات العملية في مناهج التعليم العام، والدعوة إلى احترام العمل اليدوي، والعناية بالتعليم الفني بأنواعه، ونشر نظام التلمذة الصناعية في الشركات والمصانع، هذا بجانب العديد من النقاط الأخرى التى ساهمت في تحقيق ما ركزت عليه الخطة الخمسية الأولي للتعليم، والتي هدفت في الأساس الأول إلى تدعيم شرعية النظام السياسي وتدعيم مفاهيم الاشتراكية والقومية العربية، كما ركزت على اعتبار التعليم مسئولية الدولة، الأمر الذي خلت منه أي إشارة على أهمية التعاون الدولي لتمويل التعليم.

كذلك استطاعت الخطة الخمسية الأولى تحقيق أهدافها في النواحي الكمية إن لم تكن تجاوزها كما أوضحتها الخطة، إلا أن الأمر لا يخلو من بعض الصعوبات التي اعترضت تنفيذ الخطة مثل الزيادة التي طرأت على أعداد الفصول نتيجة الضغط المتزايد على التعليم، والتغيرات السريعة في أسعار مواد البناء والتجهيزات والتي قد ناهزت ٥٠٪.

أما الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥ - ١٩٧٠ فقد بدأت تأخذ منحي جديداً في ضرورة ربط التعليم بالعمل؛ وذلك بتأكيدها على ضرورة المزج بين النواحي النظرية والعلمية في المرحلة الإعدادية باعتبارها مؤشراً يساعد على توجيه الطلاب جهة التعليم الثانوي العام، والثانوي الفني بشكل خاص؛ الأمر

الذي يؤكده نص الخطة على الحد من القبول في التعليم الثانوي العام والتوسع في التعليم الفني.

ونجد في هذه الفترة، أن المعونات الخارجية قد اتفقت مع ما رسمته السياسة التعليمية، حيث تلقت الدولة عوناً من اليونسكو لتحويل مركز التوثيق التربوي إلى مركز قومي للتوثيق التربوي لخدمة المنطقة، يدخل - في الوقت نفسه - في صميم عمل منظمة اليونسكو(٦٧)، كذلك فقد تلقت مصر معونة في هذه الفترة من المملكة المتحدة، لتدريب المعلمين على تدريس اللغة الإنجليزية.

ولتحقيق الهدف التكنولوجي، تلقت معونة أخرى من المملكة المتحدة، لتدريب المعلمين في مادتي الرياضيات والعلوم، وبعض الأجهزة العلمية ١٩٧٠ وبعض المنح التدريبية لمعلمي التعليم الفني الصناعي من المملكة المتحدة(٦٨).

أما بالنسبة للدول الغربية الأخرى والمنظمات الدولية، فلم يُستدل على أي معونة في هذه الفترة. والذي كان مرجعه في الأساس الأول إلى طبيعة النظام السياسي وموقفه من المعسكر الغربي، واتجاهه إلى المعسكر الشرقي.

وتعتبر الفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٧٤ فترة ميلاد النظام الجديد والاستعداد لدخول حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتي لم يتم خلالها تلقي أي معونة للتعليم سوى من المعسكر الشرقي يتمثل في المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر عام ١٩٧٢، وبعض الأجهزة التعليمية التي قُدمت للمناطق المحرومة، من منظمة اليونيسف(٦٩).

السياسة التعليمية من ١٩٧٤ - ١٩٩٠:

أدت التغيرات السياسية بعد حرب أكتوبر، إلى تغيرات جوهرية كان من أهمها الانفتاح على العالم الخارجي. ومن ثم فقد انعكس هذا على النظام التلعيمي؛ حيث شهد بدوره انفتاحا على العالم الخارجي، وبدأت مصر في إعادة النظر في تمويل التعليم والعمل على فتح آفاق جديدة للتمويل ومن ثم بدأت تتجه إلى المعونات الخارجية من المؤسسات الدولية المختلفة، والدول الغربية وأمريكا. واتسمت السياسة التعليمية في هذه الفترة ببعض المبادئ والتي تبلورت في:

١- ثورة شاملة في التعليم.

٢- ربط التعليم باحتياجات البيئة ومتطلبات العصر.

٣- الابتعاد عن الأساليب والأنماط التقليدية.

٤- ضرورة إعداد الإنسان المصري، المتكامل عقلياً وروحياً وجسمياً لمواجهة تحديات العصر.

٥- ضرورة الالتحام والتكامل، بين النشاط التعليمي والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية.

٦- إمكانية قيام أنواع من التعليم المشترك بين المؤسسات التعليمية ومختلف مؤسسات الإنتاج والخدمات.

٧- وضع خطة علمية، تتلاءم مع احتياجات الواقع الذي نعيشه والمستقبل الذي ننتظره والآمال التي تتطلع إليها.

يلاحظ من العرض السابق أن السياسة العامة التي قدمتها الحكومة خلت من بعض الأطر التي كانت تركز عليها الخطط السابقة مثل مفاهيم الاشتراكية والقومية والتنشئة السياسية، في مقابل التركيز - كمنحى أولي - على الثورة الشاملة للتعليم، الأمر الذي يعكس فلسفة النظام الجديد وتركيزه على ربط التعليم بمتطلبات العصر. مع ملاحظة أن هذه الفلسفة قد خلت عن أي إيضاحات عن طبيعة العصر المرغوب تطويره وتلبية احتياجاته؛ وخاصة في فترة بناء ما بعد الحرب. كذلك فقد ركزت السياسة العامة للدولة على تلبية احتياجات مليون نسمة وخاصة الغذاء، والذي يمكن تفسيره بسبب المعونات الغذائي المقدمة من برنامج الغذاء العالمي وهيئة الإغاثة الكاثوليكية.

كما أوضحت الخطة المقدمة من وزارة التربية والتعليم، أهمية المسح الشامل لثروات البلاد بالتعاون مع الدول المتقدمة والدول الصديقة. هذا في الوقت الذي تمت فيه الموافقة على المعونات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية لعمل بحث الخريطة التربوية في مصر، الأمر الذي يعد تمهيدا للقيام

بالأبحاث العلمية، والتي تمت بالتعاون مع بعض الهيئات والدول، والتي كان في مقدمتها بحث الخريطة التربوية، والذي قامت به هيئة التنمية الأمريكية، وبحث التعليم الأساسي الذي قام به البنك الدولي لتطبيق نظام التعليم الأساسي.

هذا إلى جانب أن الخطة قد اتخذت الإجراءات الآتية:

١- الاستيعاب الكامل للملزمين حتى عام ٢٠٠٠.

٢- التوسع في المدرسة الشاملة.

٣- الارتفاع بنسب القبول بالتعليم الفني حتى يصل إلى ٦٠٪.

ويلاحظ مرة أخرى، أن الرد المقدم من لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشعب قد غفل هو الآخر الكثير من النقاط الأساسية عند تناولها لقضايا التعليم العام والاستيعاب الكامل للملزمين حتى عام ٢٠٠٠، كذلك لم تشر اللجنة إلى أي من مشكلات التعليم الأساسي أو التعليم الثانوي، بينما ركزت على جهود محو الأمية والتعليم الفني والمدرسة الشاملة، والتي كانت صيغة مقدمة من البنك الدولي حيث صاحبها عون لإنشاء وتحويل عدد من المدارس؛ والتي تم على أساسها تحويل مدرستين إحداهما إعدادية والثانية للمرحلة الثانوية بطنطا، كما تم تحويل مدرسة ثانوية أخرى في سوهاج(٧٠).

وفي فبراير ١٩٧٧ تقدم وزير التعليم ببيان إلى مجلس الشعب، يطرح فيه خطة الوزارة لفترة من ٧٧ - ١٩٨٠ والتي تضمنت الآتي:

١- المفهوم الشامل المتكامل؛ والذي يتحدث من خلال أربعة عناصر هي: الشمولية والتكامل بين المستويات والنوعيات العلمية التعليمية من جهة، والتكامل والشمول بين الأجهزة المعنية بالتعليم، وبين مؤسسات الإنتاج والخدمات من جهة ثانية، والشمولية في إعداد الفرد وشمولية الأهداف التعليمية.

٢- التعليم والبيئة؛ من خلال تجاوب وزارة التربية والتعليم مع عدد من الهيئات والوزارات المختلفة.

٣- ذاتية الفكر واستقلاله؛ والذي يتم عن طريق تطوير المناهج والكتب الدراسية وطرق التدريس وإعداد المعلم للتخلص من أساليب الحفظ والتلقين التي اعتمد عليها النظام التعليمي طوال فترات تاريخه.

٤- التعليم غير التقليدي، والذي يتحقق من خلال ثلاثة منافذ هي:

• مدرسة الفصل الواحد؛ وهذه الصيغة تساعد على القضاء على الأمية وذلك باستيعاب الأطفال الذين تسربوا من الصف السادس، أو الذين حالت ظروفهم دون الالتحاق بالتعليم.

• المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر.

• المدرسة الشاملة؛ وهي صيغة أخري مقترحة لربط احتياجات البيئة المحلية بالتعليم وذلك بمزج المواد النظرية والتطبيقية.

٥- ديناميكية الحركة التعليمية؛ وهو ما يتطلب تطوير التعليم بصفة مستمرة لمواكبة التغيرات العلمية والتكنولوجية.

٦- المستقبلية حيث يستطيع التلاميذ المشاركة بالفكر في مختلف الموضوعات التي سيواجهونها في المستقبل.

يلاحظ من خطة الوزارة لعام ١٩٧٧ تأكيدها على كلٍ من مدرسة الفصل الواحد، والمدرسة التجريبية الموحدة، والتوسع في المدرسة الشاملة. وبالرجوع إلى المعونات المقدمة لكلٍ منهم؛ نجد أن تأكيد الوزير على المدرسة التجريبية الموحدة، والتي كانت قد تم الأخذ بها منذ ١٩٧٢، ومدرسة الفصل الواحد والتي كانت اليونيسف قد قدمت عوناً للأخذ بها، ثم التوسع في المدرسة الشاملة، والتي سبق الإشارة إليها.

اتجاهات السياسة التعليمية ١٩٨٠ - ١٩٩٠:

اتسمت فترة أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بتغيرات في النظام السياسي، حيث كان لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، وتوتر العلاقات المصرية - العربية في مقابل توطيد العلاقات مع الدول الغربية والمنظمات الدولية، وزيادة المديونية مع تزايد الضغط من قبل صندوق النقد بخفض ميزانية الخدمات والتي كان ذات أثر بالغ الأهمية على السياسة التعليمية.

أيضا كان بروز الولايات المتحدة الأمريكية في الساحة، دوراً لا يقل أهمية في تغيير وتطوير الكثير من السياسات التعليمية وتوجيهها نحو اتجاهات بعينها ستوضحها الدراسة في حينها.

كذلك فقد شهدت هذه الفترة عدد من التغيرات الوزارية، والتي أثرت بدورها على السياسة التعليمية. حيث صدرت عدد من الاستراتيجيات حول تطوير وتحديث التعليم في فترات متقاربة قد لا تتجاوز العاملين أحيانا؛ الأمر الذي يوضح تخبط السياسة التعليمية، وعدم استقرارها، والذي كان للعون الخارجية دوراً في تغيير هذه السياسات.

وقد أقرب ثلاثة وثائق هامة تعكس السياسة العامة لكل منها، الأولى في عام ١٩٨٠، والثانية عام ١٩٨٥، والثالثة عام ١٩٨٩، وقد اشتركت الوثائق الثلاثة في كثيرٍ من النقاط، حيث تعاونت في رسمهم الغديد من المنظمات مثل المركز القومي للتعليم، والمجلس القومي للتعليم، ونقابة المعلمين، ورجال الدين، التخطيط، والسكان، والاقتصاد، والقانون، والاجتماع مع وزارة التربية والتعليم. وكان من أهم النقاط التي تم التركيز عليها في الوثائق الثلاثة هي:

١- العمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

٢- التعويل على الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية.

٣- التوازن بين نوعيات التعليم المختلفة(٧١).

وقد وضعت كل سياسة من السياسات السابقة عدد من البرامج، والمحاور لتطبيق الأهداف السابقة. وعلى الرغم من اتفاق الوثائق الثلاثة في الأهداف العامة، إلا أن الوثيقة الثالثة والتي كانت نتاجاً للمؤتمر القومي للتعليم عام ١٩٨٧ بمثابة الانطلاقة في تطوير التعليم، وانعكاساً واضحاً لدور المعونات في تبعية السياسة التعليمية الوطنية.

حيث كان قد صدر عدد من أذون العمل الخاصة بتطبيق مشروع التعليم الأساسي في عام ١٩٨٣، والتي تتناول خطة سير العمل في المشروع من وجهة نظر وكالة التنمية الأمريكية؛ باعتبارها الجهة المانحة للعون؛ حيث قدمت الولايات المتحدة عوناً مالياً لتطبيق مشروع التعليم الأساسي في ١٩٨١ من خلال وكالة التنمية الأمريكية؛ والتي قد أعلنت عن مناقصة لإسناد المشروع لإحدى المؤسسات البحثية الخاصة؛ وقد رست المناقصة على «أكاديمية الإنماء التربوي» بواشنطن والتي تعمل في العديد من مجالات الإدارة والتنظيم والتدريب والتقييم، وقد وكُلت وكالة الإنماء التربوي مؤسسة «تيم» مصر للتعاون معها في إجراء الدراسة.

و«تيم» مصر هى الأخرى هيئة بحثية خاصة متعددة الأنشطة؛ والتي تقدم خدماتها الاستشارية في مجالات التعليم والعلوم الاجتماعية، حيث نشأت - كمؤسسة خاصة في عام ١٩٧٥ - لتلبية الاحتياجات المتزايدة في مجال الإدارة والخدمات التجارية ونظم المعلومات(٧٢).

وبالفعل تم وضع تصورات لنظام التعليم في مصر. والتي راعت استراتيجية تطوير التعليم أخذها في الاعتبار بوصفها سياسة الوزارة للفترة المقبلة، والتي تسعى الوزارة إلى تنفيذها، بوصفها انطلاقة نحو تغيير التعليم.

ولتوضيح مدى التطابق بين ما جاء في أذون العمل، وبين ما ورد في استراتيجية تطوير التعليم نفرد لهما الجدول التالي:

جدول رقم ( )

يوضح كل من أذون العمل ومحاور استراتيجية تطوير التعليم(٧٣)

أذون العمل	الاستراتيجية
إذن عمل رقم ٢: المنهج وإعداد المعلم	المحور الخامس: حسن إعداد المعلم وتأهيله ورفع مستواه.
إذن عمل رقم ٣: اقتصاديات التعليم الأساسي	المحور الثالث: رفع المستوى الكيفي للتعليم
إذن عمل رقم ٤: تصميم مدارس التعليم الأساسي	المحور السابع: تمويل التعليم المحور الأول: توفير المباني المدرسية
إذن عمل رقم ٥: وضع برنامج الحاسب الآلي للتخطيط والمتابعة	المحور السادس: زيادة فعالية الإدارة التعليمية
إذن عمل رقم ٦: التدريب أثناء الخدمة لمرحلة التعليم الأساسي.	المحور الخامس: حسن إعداد المعلم وتأهيله.

إذن عمل رقم ٧: المعوقون في مرحلة التعليم الأساسي.	المحور الأول: رعاية المعوقين (خامسا)
إذن عمل رقم ٨: تنظيم وإدارة التعليم الأساسي	المحور السادس: زيادة فعالية الإدارة التعليمية
إذن عمل رقم ٩: المدارس التجريبية	المحور الثالث: رفع المستوى الكيفي للتعليم (سابعا)
إذن عمل رقم ١٠: الاشراف التربوي (التوجيه الفني)	المحور الثالث: رفع المستوى الكيفي للتعليم (سابعا).

المصدر: من إعداد الباحثة من أذون العمل العشر، واستراتيجية تطوير التعليم.

ولتوضيح المزيد من التفصيلات المؤكدة لوجهة النظر هنا، نستكمل بيان مدى التطابق في الخطوات الإجرائية التي يتطلبها تنفيذ السياسات في كل منهما لبعض المحاور التي برز فيها التطابق بشكل واضح:

• إذن العمل رقم (١)

يختص هذا الإذن بإدارة المشروع في أكاديمية الإنماء التربوي في واشنطن، وفي تيم مصر حيث تضمن إنشاء مكتب المشروع في واشنطن، وتأسيس مكتب المشروع بالقاهرة، كذلك أعمال وجلسات اللجنة التنفيذية والأمانة الفنية(٧٤).

• إذن العمل رقم (٢)

وُضع إذن العمل رقم (٢) لتقويم وضع التعليم الأساسي، وبناء نموذج لطرق التدريس، نظراً لما ارتآه من أن مشكلة التعليم الأساسي تكمن في أنه بالرغم من المحاولات الجادة التي أفردتها الوزارة لإنجاح تجربة التعليم الأساسي، إلا أنها فشلت في بلورة الفكرة إلى برامج محسوسة وواقعية، والتي يمكن تحقيقها من خلال التغيرات الجذرية في جسد المنظومة التعليمية من خلال المناهج والمقررات. وبالتالي فهي عملت على:

١- إيضاح مفهوم التعليم الأساسي في إطار القانون.

٢- اقتراح مداخل بديلة في تطبيق التعليم الأساسي.

٣- إجراء تحليلات توثيقية.

٤- ملاحظة وصياغة التقارير، عن محاولات تطبيق التعليم الأساسي في مجالات المنهج وإعداد المعلم والتدريس والكتب والمواد والامتحانات.

وقد وضع إذن العمل رقم (٢) مجموعة من الاعتبارات العامة والخاصة في خطة العمل وهي:

أ - الاعتبارات العامة:

• توليف نموذج انسيابي لتطوير المنهج وطرق التدريس بما يلائم خصائص التعليم الأساسي في مصر. حيث أن المناهج الموجودة، هي مناهج تفتقر إلى تنمية المهارات الأساسية وتعمل فقط على تنمية مهارة الحفظ والتذكر، هذا بالإضافة إلى أنها لا تسعى إلى تنمية مهارات من سيتركون الدراسة إلى سوق العمل؛ الأمر الذي يتطلب قدر من المعلومات، والمهارات والاتجاهات الوظيفية، والتي تساعدهم على الالتحاق بسوق العمل. كذلك فإن التقرير يفترض أن الفئة التي ستترك الدراسة ستكون نسبتها أعلى من تلك الفئة التي ستواصل الدراسة، وأن هذه الفئة هي الفئة الحقيقة المستفيدة من التعليم الأساسي؛ وعليه فيرى التقرير أنه من الضروري ربط الطالب بيئته المحلية، وأن تتاح له الخبرات المهنية المختلفة.

• الأمر الذي يستلزم بدوره ضرورة تغيير خطط الدراسة، والسنوات الدراسية، والتوازن بين المقررات الدراسية.

• تطوير نماذج تعليمية تلائم فلسفة التعليم في مصر.

ب - الاعتبارات الخاصة:

١- استكمال مرحلة تخطيط التعليم الأساسي.

٢- تحديد الأهداف العامة.

٣- إعداد الخطوط العريضة للمقررات، والأنشطة المبنية على أسس قوية من حيث الأهداف والتسلسل (مصفوفة المدى والتتابع).

٤- انتقاء وسائل مناسبة للتعليم.

٥- إعداد المواد التعليمية وإجراء سلسلة من الورش التدريبية في مجالات أدلة المعلم، دليل التطبيق، الكتب المدرسية، تقويم التلاميذ، إعداد مدربي المعلم.

ويقترح إذن العمل رقم (٢) مجموعة من التوصيات تعدت المنهج وإعداد المعلم - والذين قد وضعا الإذن من أجلهما - ومن هذه التوصيات العمل

بمدخل النظم في تغيير نظام التعليم؛ حيث أن المدخل المقترح يتعامل مع المنظومة التعليمية باعتبار أن تشكيلها وصياغتها يتم بواسطة عدد من المكونات المتصلة، والتي تكون في علاقات متبادلة، وبالتالي فإنه من الواجب الأخذ في الاعتبار عند التغيير أن جميع محتويات المنظومة تتغير، والتي تتكون من الأهداف والتقويم والمنهج في شكل دائري.

ويضيف إذن العمل أنه من مميزات مدخل النظم أنه يساعد على النظرة إلى التعليم باعتباره نظاماً مفتوحاً على المجتمع، ومن ثم فإن التغيير المطلوب يضع في اعتباره الوضع الكلي للمجتمع من حيث أهدافه، وتوقعاته المستقبلية، وظروفه الاقتصادية والاجتماعية، والاحتياجات الآنية والمستقبلية؛ وبالتالي سوف يتطلب مدخل النظم في تطبيقه على نظام التعليم في مصر، تحليلاً للعلاقات القائمة بين التعليم، والمؤسسات الاجتماعية المختلفة مثل أسواق العمل، المواطنين، الأحزاب، المؤسسات الدينية، المؤسسات العسكرية، المؤسسات العمالية... إلخ.

ومن ثم فإن إذن العمل رقم (٢)، ينصح باستخدام مدخل النظم في تطبيق وصياغة القوانين المستقبلية بشأن التعليم الأساسي.

كذلك فقد تناول إذن العمل أهداف التعليم الأساسي، وإلى أي مدى تدرس المواد المختلفة، وما هي المهارات والخبرات المراد إكسابها للطلاب؛ وعليه فهو يقترح مجموعة من المهام لتحقيق أهداف التعليم الأساسي والتي تتلخص في:

١- تحليل الدراسات المستقبلية المتاحة التي تتناول التغيير.

٢- المراجعة المستمرة للأهداف الاختيارية.

٣- تحديد وتطوير قوائم معايير البناء والاختيار.

٤- مراجعة مصادر المحتوى الثقافي.

٥- تطوير منهج عام يضم قائمة بمخرجات التعلم المستهدفة للتعليم الأساسي.

٦- بدء تحويل هذه المخرجات إلى أهداف عامة لكل مادة دراسية.

ويفرد إذن العمل بنوداً أخرى لتنفيذ المهام بجانب المهام السابقة، والتي يؤكد فيها على:

١- ضرورة توجيه الاهتمام إلى الهيكل التنظيمي لمدرسة التعليم الأساسي حيث يقترح الأنماط المختلفة للهيكل، وهذه الأنماط تتكون من ٦-٦، أو ٩-٣ أو ٦-٣-٣ أو ٥-٣-٤.

٢- بناء خطة إجرائية شاملة مع مبرراتها لبرنامج التعليم الأساسي.

٣- تحديد الوقت (العمر) الذي تقدم فيه المادة.

٤- تقرير طول العام الدراسي والأسبوع المدرسي وطول الحصص.

كذلك يقترح إذن العمل رقم (٢) بعض الأولويات والتوصيات التي يتعين توفيرها لوزارة التربية والتعليم منها:

توفير جميع الإحصاءات بالوزارة، والتي يجب أن تتضمن بجانب البيانات الأساسية (السن، الجنس، المكان: ريف / حضر) المستوى الاجتماعي والاقتصادي وتطورهما؛ على أن تُجري مسوحاً سنوية على الطلبة للوقوف على أسباب الاستمرار أو ترك المدرسة. ولكي تتم الخطوات السابقة يجب دعم مركز التوثيق الخاص بالأمور السابقة باستخدام أحدث التكنولوجيا.

أما بخصوص إعداد المعلم، فيقترح الإذن ضرورة الربط والتطوير بين كل من دور المعلمين وكليات التربية لضمان كفاءة تدريب معلمي وإداري التعليم الأساسي(٧٥).

من العرض الموجز السابق نرى أن إذن العمل رقم (٢) والذي يهدف إلى المنهج وإعداد المعلم؛ تطرق إلى كافة جوانب المنظومة التعليمية من حيث المداخل الواجب إتباعها، والهيكل التنظيمي للوزارة، والهيكل التنظيمي لمدرسة التعليم الأساسي، وتعديل السلم التعليمي، ثم تطرق في مواضع متفرقة إلى المنهج وإعداد المعلم، اللذين هما الهدف الرئيسي الذي وضع من أجله التقرير، كذلك الدراسات المسحية التي من خلالها التغلغل داخل المجتمع المصري ككل.

وإذا كانت هناك بعض الأمور الطيبة في الإذن، إلا أن ما تم تطبيقه في السياسة التعليمية يثير بعض التحفظات.

وبالمقارنة مع ما ورد في استراتيجية تطوير التعليم؛ نجد أن الاستراتيجية تبنت مدخل النظم حيث أشارت إلى وضع التعليم الحيوي داخل البناء الاجتماعي؛ والذي يجب أن يشمل التطوير والإصلاح كافة مكونات هذا البناء الاجتماعي، بجانب مكونات النظام التعليمي نفسه من مناهج وإدارة، وطرق تدريس، وكتب دراسية... إلخ، كذلك ضرورة الأخذ أن يتم هذا التطوير من أجل النظرة المستقبلية.

وعليه فإنه يجب مشاركة المؤسسات السياسية والاجتماعية وقطاعات العمل والأحزاب والمؤسسات الدينية؛ والتي تم بالفعل مشاركتهم في المؤتمر القومي للتعليم، والذي عقد في يوليو ١٩٨٧. أما ما ورد في إذن العمل رقم (٢) بشأن المعلومات وضرورة تطوير مركز المعلومات، والأخير سيتم التعرض له مع إذن العمل رقم (٥).

أما بالنسبة لإعداد المعلم فقد أشارت الاستراتيجية إلى ضرورة تطوير دون المعلمين والربط بينهم وبين كليات التربية، بُغية توحيد مصادر إعداد المعلم والذي سنتناوله بشكل أكثر تفصيلا عند التعرض لإذن عمل رقم (٨).

- إذن العمل رقم (٣) اقتصاديات التعليم الأساسي في مصر(٦٧)

أعد إذن العمل رقم (٣) بهدف دراسة متطلبات التعليم الأساسي وتقدير اقتصادياته، واقتراح البدائل المختلفة لتقليل تكلفة تعليم الطالب، وزيادة فاعلية التعليم عن طريق: دراسة تدفق الطلاب والتسرب وكثافة الفصول ونظام الفترات. وبالتالي خرج الإذن بتقديم بدائل لنظام متكامل لميزانية التعليم الأساسي، وتقليل نظام الفترات، وتخفيف كثافة الفصول.

ولدراسة اقتصاديات التعليم بدأ الإذن بشرح مفهومي الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية للنظام التعليمي. حيث عرف الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي: بأنها تعتمد على فرضية أساسية فحواها أن التعليم - أو أنواع معينة منه - تؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل، إلا أنه من الأمور الصعبة تحديد المستفيد من زيادة الإنتاجية، وخاصة في بلد كمصر بها العديد من القوى الاقتصادية التنافسية، والتي بلغت من القوة بحيث جعلت العامل الماهر هو المستفيد الفعلي من التعليم، وعليه فإن إذن العمل رقم (٣) يوصي بزيادة التوسع في البرامج التعليمية ذات العائد المرتفع سواء بالنسبة للعمالة التي يتم تشغيلها في الداخل، أو للعمالة التي يتم تصديرها للخارج، وبالتبعية إلغاء البرامج ذات العائد المنخفض بغض النظر عن المستفيد الفعلي من التعليم.

أما بالنسبة لمفهوم الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي؛ فهو يعني مدخلات النظام من تلاميذ ومعلمين، وموارد مالية. ومن ثم فقد تناول إذن العمل رقم (٣) نسب التلاميد المقيدين والمتسربين والباقين للإعادة كما تناول المعلمين والفصول، كذلك خطة التنمية في مصر للفترة من ٨١/٨٢ - ٨٥/٨٧ ثم خروج الإذن بالعديد من التوصيات كما يلي:

أ - توصيات خاصة بالتمويل:

أوضح الإذن أن ميزانية التربية والتعليم في مصر، أقل من الحد الأدني الضروري لإحداث التعليم المرغوب، في الوقت الذي يصعب فيه زيادة ميزانية التعليم من ميزانية الدولة للخدمات.

وعليه فإن أحد الحلول الممكنة لهذه المشكلة: هو إضافة موارد محلية للدخل القومي عن طريق إسهامات أولياء الأمور بما يمكن وزارة التربية والتعليم من استعادة توجيه تدفق هذه الأموال للمدرسة؛ بمعنى تحويل الإسهام الخاص إلى إسهام عام؛ حتى يستطيع جميع الأطفال الاستفادة منه سواء الأسر الميسورة أو الأسر المنخفضة الدخل.

ولكي يتم تحويل اتجاه هذه الأموال يمكن لوزارة التربية والتعليم إنشاء صندوق محلي لتمويل التعليم بالجهود الذاتية، أو فرض ضريبة محلية على مستوى الإدارة المعاونة الجزئية للمدارس الابتدائية والإعدادية.

ب - توصيات خاصة بالكفاءة الداخلية:

يرى إذن العمل رقم (٣) أن مشكلتي الرسوب والتسرب هما من معوقات الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي، ومن ثم فإن الأسباب الرئيسية لمشكلة التسرب هي الحاجة إلى العمل، وسوء التغذية؛ ومن

ثم فإنه يمكن التغلب على المشكلتين بتوفير قدر مناسب من الإعانات.

أما بالنسبة لمشكلة الرسوب فيقترح الإذن إلغاء إعادة السنة الدراسية في الصفين الثاني والرابع وتوفير المبالغ المنصرفة؛ على أن تستخدم المبالغ التي تم توفيرها من إلغاء هذا النظام في برامج التعليم العلاجي.

ج - توصيات تخص نظام المعلومات في التعليم الأساسي:

يعيد إذن العمل رقم (٣) التأكيد على ضرورة وجود نظام معلوماتي كفء باستخدام التكنولوجيا لتحسين الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الأساسي. ويقترح الإذن أن يعمل نظام المعلومات على توضيح العلاقة بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي كمتغير مستقل، بين مستوى التحصيل في مدارس معينة(٧٧).

وبمقارنة ما جاء في إذن العمل رقم (٣) بما ورد في استراتيجية تطوير التعليم وما تم تنفيذه، نجد أن الاستراتيجية في المحور السابع قد تناولت ميزانية التعليم، وركزت على دور القطاع الخاص من خلال المدارس الخاصة من ناحية، وعلى دور المجتمع باعتباره المستفيد من التعليم من ناحية أخرى، وبالتالي فهو يتحمل قسطاً من أعباء موارد التعليم، وقد أوضحت الاستراتيجية في خطة التنفيذ المتبعة الآتي:

١- زيادة الموارد المخصصة للتعليم.

٢- اعتبار التعليم الفني وحدات تعليمية إنتاجية تقوم بعمليتي الإنتاج والتعليم في وقت واحد.

٣- الحصول على قروض ميسرة من البنك الأفريقي للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

٤- الحصول على منح من الدول الأجنبية.

٥- تشجيع الجهود الذاتية للمواطنين.

٦- إنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية، وتتكون موارد الصندوق من: تحصيل طوابع بريد، ورسوم إضافية، وسندات بناء المدارس، ونسبة من حصيلة الغرامات المحصلة من مخالفات أعمال البناء، ونسبة من حصيلة حساب الخدمات بالمحافظات والمدن والقرى(٧٨).

ومن الجدير بالذكر أن ما ورد في إذن العمل رقم (٣) من إعادة نفقات التعليم وما ورد بخصوص الجهود الذاتية، نجد أن هناك اتفاقاً بينه وبين سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تشير دراسة للبنك الدولي إلى أن دور كل من القطاع الخاص والمحليات ومساهمات أولياء الأمور وتنويع مصادر تمويل التعليم، تعد من الأمور الهامة التي يجب التعويل عليها في حل مشكلات التمويل في التعليم الأساسي، كذلك بالنسبة العادة نفقات التعليم والتي أشارت إليه دراسة أخرى نصح بها البنك الدولي(٧٩).

أما بخصوص ما أوصى به الإذن من إمكانية فرض الرسوم والضرائب، فهي تعتبر كذلك من السياسات الأساسية التي يركز عليها كلٍ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أيضاً(٨٠).

وقد تم الأخذ بهذه التوصيات حيث تم فرض العديد من الرسوم نلخصها في الآتي:

أ - قرار وزاري رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٨٧/٧/٣٠ بشأن قيمة دمغة وتكلفة وطبع وتحرير الشهادات الدراسية العامة.

المادة الأولى:

عند تسليم الاستمارة البيضاء الدالة على النجاح في أحد امتحانات الشهادات العامة يحصل المبلغ الآتي:

شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي ٧ جنيه

شهادة إتمام المدرسة الثانوية العامة ودبلومات المدارس الفنية نظام الثلاث سنوات ٩ جنيه

دبلومات المدارس الفنية نظام السنوات الخمس والدراسات التكميلية الصناعية ودبلوم المعلمين والمعلمات ١١ جنيه

ب - قرار وزاري رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٣٠ بشأن رسوم استخراج البيانات والتصديق على الشهادات الدراسية.

المادة الأولى:

عند طلب استخراج بيان نجاح في امتحانات الشهادة العامة أو التصديق على الاستمارة البيضاء

الدالة على النجاح، أو الشهادة الأصلية، يحصل من التلميذ المبلغ الآتي:

طلب تصديق على الاستمارة البيضاء الدالة على النجاح، أو التصديق على الشهادة الأصلية لتقديمها خارج مصر ٢,٧٥

استخراج بيان باللغة العربية ٣,٧٥

استخراج بيان نجاح مترجم بلغة أجنبية ومصدق عليه لتقديمه داخل مصر ٤,١٥

استخراج بيان نجاح مترجم ومصدق عليه لتقديمه خارج مصر ٤,٥٥

ج - قرار وزاري رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٨٩/٨/٧

ورد في الفقرة (٦) من المادة الثالثة من القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٩ - الخاص بإنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية - يلصق طابع تعليم قدره جنيه، على الاستمارات وطلبات الحصول على الشهادات والمستخرجات: التي تقدم إلى وزارة التربية والتعليم أو إلى المديريات التربية والتعليم وإدارتها التعليمية الموضحة، وهذا كما يلي:

- طلب التقدم لامتحان النقل من الخارج.
- شهادة نجاح في امتحان النقل من الخارج.
- التصديق على الاستمارة البيضاء الدالة على النجاح.
- التصديق على الشهادة الدراسية.
- طلب شهادة إثبات قيد بالمدرسة.
- طلب شهادة حسن سير وسلوك.
- طلب استخراج بطاقة شخصية.
- طلب تأجيل التجنيد.
- طلب الالتحاق بالقسم الداخلي عدا مدارس التربية الخاصة.
- طلب التحويل من المدرسة الرسمية(٨١).

يلاحظ من العرض السابق أن ما اتخذته الاستراتيجية من إجراءات لتمويل التعليم والذي تبلور في فرض رسوم جديدة على التعليم، هو صدى لتوصيات إذن العمل رقم (٣) والمتفقة مع توصيات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- إذن العمل رقم (٤)

أعد إذن العمل رقم (٤) لاقتراح تصور تصميم مدارس التعليم الأساسي، على أن يقوم بمسح عينة من المباني القائمة لمدارس التعليم الأساسي في ضوء الاحتياجات والمنهج والأنشطة.

بالإضافة إلى مسح مواد البناء المحلية ومكونات البناء المتاحة للاستخدام في بناء المدارس الجديدة، والتي تقلل من التكلفة وتساعد على التوافق بين المدرسة والبيئة المحلية، وتصميم نماذج بديلة لمدارس التعليم الأساسي (٩ صفوف) لكي تصلح للمناطق الريفية والمدينة. ووضع معايير اختيار المكان والخامات ومواد البناء وكافة الحاجات اللازمة للتصميمات البديلة للمدارس الجديدة.

وقد أوصى إذن العمل رقم (٤) بضرورة مراعاة الآتي:

١- ضرورة وجود مجموعة مركزية، للقيام بالبحث والتصميمات وتساند السلطات المحلية للتعليم. وأن تكون هذه المجموعة جزءا متكاملا من وزارة التربية والتعليم.

٢- ضرورة عمل سياسة شاملة لتجديد ورفع الكفاءة، بتقديم الرسوم والتصميمات والتوجيهات.

٣- توحيد المدارس للتأكد من الضبط والتحكم في التكلفة.

٤- مراجعة البرامج المدرسية لتنشيط المباني المدرسية.

٥- تحليل وبحث ونشر، المعايير القياسية للمدارس المصرية مع تقدير الاختلافات المكانية.

٦- ضرورة أن تستخدم المدرسة طوال العام بحيث تتكامل مع البيئة المحلية، وحافزا لمشاركة المجتمع وذلك من خلال نادي صيفي، مركز شباب، وحدة إسعاف.

٧- يجب دراسة مواد البناء دراسة مستفيضة.

٨- إتباع الطرق الحديثة في البناء، مع إعطاء الاهتمام للمباني سابقة التجهيز(٨٢).

وبمقابلة ما جاء في السبق، بما ورد بخصوص المباني المدرسية في استراتيجية تطوير التعليم نلاحظ أن الاستراتيجية انتهجت نفس خطوات العرض: حيث عرضت مشكلات الأبنية التعليمية في جميع مراحل

التعليم والكثافة والعجز في المباني المدرسية، ثم خرجت الاستراتيجية بما أوصى به إذن العمل رقم (٤) من إنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٨٨ باعتبار هذه الهيئة من المرافق ذات الطبيعة الخاصة ولذلك فهي هيئة مركزية تختص بتخطيط وإقامة المباني التعليمية.

وقد عقدت الهيئة ندوة تخصصية عن تطوير المباني في الفترة من ٢٢ مايو - ٢٥ مايو ١٩٨٩، حيث خرجت الندوة بمجموعة من التوصيات موجزها في الآتي:

١- ضرورة توائم المبنى مع المفاهيم التربوية الحديثة.

٢- ضرورة توائم المبنى مع إدخال مناهج جديدة.

٣- أن تؤخذ طرق التدريس في الاعتبار عند تصميم المباني.

٤- أن يُمكن المبنى المدرسي، من تقسيم الطلاب إلى مجموعات، طبقاً لنتائج الاختبارات الشخصية والعلاجية.

٥- أن يتيح المبنى الفرصة لتأكيد دور المدرسة كمركز إشعاع ثقافي وعلمي، كذلك دورها في خدمة البيئة.

٦- أن يستجيب المبنى لمقومات الطابع المحلى والإقليمي.

٧- ضرورة تطوير واستحداث نظم بناء، تحقق الأهداف المطلوبة في إطار المواصفات.

٨- محاولة وجود حلول معمارية غير تقليدية، تناسب مهام النوعيات المختلفة لنظم البناء الحديثة.

٩- مراعاة استخدام الأسس المطلوبة في التصميم المعماري لمناسبة طرق البناء الحديثة(٨٣).

ويتضح من العرض السابق عدداً من النقاط التي يجب التوقف عندها وهي: اللجوء إلى الخبرة الأجنبية لوضع مواصفات المباني التعليمي، الأمر الذي يعني في مضمونه عدم الوثوق في الخبرات والكفاءات المصرية ي مقابل الاعتراف بالخبرات الأجنبية من جهة، واستنزاف قدرا من المال لايستهان به كان من الممكن توظيفة بشكل أكثر فاعلية من جانب أخر.

كذلك فإننا نجد أن ما جاء في الاستراتيجية بخصوص الأبنية التعليمية، هو ما أوصى به إذن العمل هذا، وما كان على الندوة التخصصية إلا صبغ القرارات وخطط العمل بالشرعية والمشاركة في اتخاذ القرار.

• إذن العمل رقم (٥)

اختص إذن العمل رقم (٥) بوضع برنامج للحاسب الآلي للتخطيط والمتابعة. وقد اعتمدت الباحثة في هذا الإذن على ما جاء في التقرير الختامي لأكاديمية الإنماء التربوي حيث تعذر الحصول على الإذن الخامس لسرية بعض ما جاء فيه(٨٤).

وقد كان الهدف من إذن العمل الخامص هو: وضع برنامج للحاسب الآلي للتخطيط والمتابعة، على أن يتضمن مدخلات ومخرجات النظام التعليمي، لييسر على المخططين والمسئولين اختيار البديل الأفضل للقرارات المتعلقة بالتعليم الأساسي.

وعليه فقد أوضح إذن العمل مخرجات نظام المعلومات بحيث شمل الآتي:

١- وضع برنامج لنظام التخطيط التربوي في التعليم الأساسي، باللغتين العربية والانجليزية يعتمد على المعطيات الحالية، والمستقبلية.

٢- تدريب عشرة من العاملين بالوزارة، على وضع برامج الحاسب الآلي وتعديلها وتحديث المعلومات وتدريب المسئولين بالإدارات في المحافظات والمناطق المختلفة.

وقد استعرض إذن العمل رقم (٥) الخدمات الواجب اتخاذها، والتي تتلخص في أن تعين الأكاديمية الخبراء المطلوبين لكل من المراحل الآتية:

• يوضع وتنظيم عمليات بنك المعلومات من خلال استراتيجية متكاملة.
• وضع النظام وتعديلاته.
• تشغيل النظام.
• التدريب.
• التقويم والمتابعة.

وقد تم بالفعل تنفيذ بعض الاجراءات مثل: شراء أجهزة الكمبيوتر من أمريكا، وشحنها إلى الوزارة، وتوزيعها على الوزارة وبعض المحافظات(٨٥).

ومن المرجح أن الاستراتيجية قد أولت عناية خاصة بمراكز المعلومات، حيث اهتمت بضرورة وجود نظم للمعلومات في كافة مناحي المنظومة التعليمية، حيث تناولتها في المحور الخاص بالإدارة المدرسية من ضرورة استحداث نظام متكامل قائم على استخدام الكمبيوتر للمعاونة في اتخاذ القرار على أن يقوم بجمع البيانات وتخزينها واسترجاعها. بالإضافة إلى بعض من المهام الإدارية والفنية؛ كبناء قاعدة البيانات الخاصة للعاملين، ونماذج لتحليل مشكلات تخطيطية وسياسية محددة، مع ضرورة تدريب موظفي الوزارة على استخدام الكمبيوتر لمساعدة متخذ القرار(٨٦).

ومرة أخرى نجد أنه على الرغم من أهمية المعلومات في اتخاذ القرار والتي تعتبر من الأمور الأولية لمتخذي القرار في عصر المعلومات والتكنولوجيا، وتوافر عدد من أخصائي المعلومات المصريين الذين قاموا بدراسات حول نظم المعلومات وأهميتها، وحول عليهم القيام ببناء كثير من هذه النظم، إلا أنه مرة أخرى تم الاعتماد على الخبرة الأجنبية والأخذ بتوصياتها على حساب الخبرات والكفاءات المصرية.

• إذن العمل رقم (٨)

صمم إذن العمل رقم (٨) لإعداد خطة لتحليل الهيكل التنظيمي بوزارة التربية والتعليم، بغية تعرف مواطن الضعف والقوة في الهيكل التنظيمي القائم، الأمر الذي تطلب وصف وظائف الأعمال المختلفة وتقسيم العمل، وتحديد مسئوليات التنفيذ، واقتراح هياكل وظيفية بديلة للعمل على زيادة فاعلية الوزارة في مجالات وضع الأهداف، وصياغة السياسات والاستخدام الأمثل للمصادر المتاحة، وتوزيع القوى العاملة، وإجراءات اتخاذ القرار وجمع المعلومات.

وقد قام إذن العمل رقم (٨) بدراسة الوضع القائم؛ وبناء عليه قد رؤى أن اتجاهات التطوير يجب أن تضع في اعتبارها التكامل الرأسي لأجهزة التعليم الأساسي، والتنسيق الأفقي على أن يكون:

أ - التنسيق الرأسي على النحو التالي:

١- استحداث وظيفة وكيل مديرية التعليم الأساسي، حيث يوكل إليه كل ما يتعلق بالتخطيط والتوجيه والمتابعة والإشراف على جميع شئون التعليم الأساسي على مستوى المحافظة، ويتبعه مكتب فني للتعليم الأساسي.

٢- استحداث وظيفة وكيل إدارة للتعليم الأساسي، وتكون مهمته تولي كل شئون التعليم الأساسي بالإدارة وأيضاً يتبعه مكتب فني للتعليم الأساسي.

٣- استمرار استقلال كل من المدرسة الابتدائية والإعدادية، مرحلياً، مع تدعيم دور مجلس إدارة المدرسة في إدارة العملية التعليمية.

ب - أما على المستوى الأفقي:

١- تشكيل مجلس نوعي للتعليم الأساسي على مستوى ديوان عام الوزارة، على أن تكون مهمته وضع ومتابعة خطط وبرامج التعليم الأساسي.

٢- تشكيل لجان مماثلة على مستوى مديرية التربية والتعليم.

وقد عمل إذن العمل رقم (٨) على توضيح كافة الأمور المتعلقة بالإدارة التعليمية، وعنت خطوات العمل في هذا الإذن بدراسة الأوضاع القائمة، واتجاهات تطويرها في النواحي التالية:

١- الهيكل التنظيمي القائم.
٢- تحديد الأهداف، ورسم السياسات.
٣- نظام المعلومات.
٤- الموارد البشرية.
٥- القيادة.
٦- تقييم الأداء.
٧- التدريب.
٨- الحوافز.
٩- العلاقات مع المحليات.

وقد خرج الإذن بتوصيات في كل مجال على حدة، نستعرضها في إيجاز على النحو التالي:

أ - بالنسبة للهيكل التنظيمي للوزارة:

أُقترح أن يكون الهيكل التنظيمي للوزارة على عدة مستويات وهي:

• على المستوى المركزي (الوزارة) وتضم:

* المجلس النوعي للتعليم الأساسي.
* الإدارة العامة لتخطيط التعليم الأساسي.
* الإدارة العامة لتنسيق التعليم الأساسي.

• مستوى مديرية التربية والتعليم بالمحافظات: حيث يضاف للتنظيم القائم: وكيل المديرية للتعليم الأساسي، ويتبعه مكتب فن للتعليم الأساسي بالمديرية، تكون مهمته الإشراف على إدارة التعليم الابتدائي والإعدادي ودور المعلمين والمعلمات.

• على مستوى الإدارة التعليمية: حيث يضاف للتنظيم القائم: وكيل الإدارة التعليمية للتعليم الأساسي؛ ويتبعه مكتب فني للإدارة التعليمية. ويقوم بالإشراف على قسم التعليم الابتدائي، وقسم التعليم الإعدادي، والمدارس الابتدائية والإعدادية.

ب - بالنسبة للنظم وأساليب العمل:

• تحديد الأهداف ورسم السياسات واتخاذ القرارات: (الخطة التعليمية - السياسة التعليمية - المناهج والكتب والوسائل التعليمية - التوجيه المستقبلي للتعليم - تطوير إمكانيات البحوث - البرامج التعليمية الجديدة - اللامركزية)

• نظام المعلومات: (جمع البيانات - معالجة البيانات - تداول البيانات - معلومات إضافية للاحصاءات الداخلية للمدارس)

• تنمية القوى البشرية: (إعداد معلمي التعليم الأساسي - القيادة الإدارية وقيادة المؤسسات - التعيين والنقل والترقية - التدريب أثناء الخدمة - تقويم أداء العاملين وتعينهم وترقياتهم - التعاون المشترك بين مسئولي التعليم الأساسي على المستوى المحلي)

ج - اتجاهات التطوير المستقبلية: ولكي يتم تحقيق الأهداف السابقة فيتعين الأخذ بالتوصيات التالية:

١- تطوير جهاز التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى؛ لتوافق أهداف التعليم مع التنمية.

٢- لا مركزية إدارة العمليات الجارية من الوزارة إلى المحافظات والمستويات المحلية؛ لمساعدة الوزارة علي تحقيق مزيد من الابتكارية والقدرة على النظرة المستقبلية.

٣- دراسة القوى العاملة لتحديد الأعباء الوظيفية، ووضع توصيف وظيفي في ظل هيكل تنظيمي متناسق، يعكس العمليات اللامركزية.

٤- إنشاء نظام إدارة الأفراد لتقويم الأداء؛ يقوم على اختيار القيادات على أساس الجدارة مقابل الأقدمية.

٥- وضع نظام للمستقبل الوظيفي، يكفل وصول المعلمين إلى المستويات الإشرافية والقيادية.

د - خطة التطوير:

وكما اتضح من التوصيات السابقة، أنها تضمنت كاف المستويات - بدءا من مستوى الوزارة حتى مستوى المدرسة - فإن التطبيق يجب أن يتم في مراحل تبدأ بالتجريب على نطاق جغرافي محدد، يتم على أساسه اختبار مدى فعالية الخطوات السابقة. ومن ثم فقد وضع إذن العمل رقم (٨) خطة لتطبيق التوصيات السابقة على أن تتم على ثلاث مراحل على النحو التالى:

• المرحلة الأولى خلال العامين ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٨٩/٨٨

ويتم في هذه المرحلة:

* إنشاء مجلس نوعي للتعليم الأساسي.
* تطوير تنظيم الإدارة المركزية للتعليم الأساسي.
* تطوير تنظيم عناصر التعليم الأساسي على مستوى المديرية والإدارة التعليمية والمدرسية بمحافظتين تمثل إحداهما الدلتا، والأخرى الصعيد.
* تطوير أساليب وإجراءات العمل بالأجهزة والوحدات السابقة.

• المرحلة الثانية خلال العامين ٨٩/ ١٩٩٠ - ١٩٩١/٩٠

ويتم في هذه المرحلة تعميم التطبيق على ٦-٨ محافظات تمثل مختلف الأقاليم.

• المرحلة الثالثة خلال العام الدراسي ١٩٩٢/٩١ وما بعده.

ويتم في هذه المرحلة تعميم التطبيق على كافة المحافظات.

هذا بالإضافة إلى أن إذن العمل رقم (٨)، قد أو

ضح في خطة التطبيق كيفية اتخاذ القرارات المنوطة لتنفيذ ما سبق، ومسئولية القائم على تنفيذها (مدير إدارة، وكيل وزارة، ... الخ)، وطبيعة كل قرار.

وبمقابلة ما سبق بما جاء في الاستراتيجية، في محورها السادس الخاص بفعالية الإدارة التعليمية، نجد أن الأخيرة قد عنت بالمبادئ الآتية:

١- مركزية التخطيط والمتابعة.

٢- لا مركزية التنفيذ والمتابعة في المديريات التعليمية.

٣- تدعيم إدارة المدرسة.

٤- تحديث الإدارة التعليمية على اختلاف مستوياتها (المركزية واللامركزية).

٥- سهولة الاتصال بين عناصر الهيكل التنظيمي الإداري والفني، من خلال التنسيق الرأسي والأفقي.

٦- تقويم مسار العملية التعليمية.

ولتنفيذ المبادئ السابقة راعت الاستراتيجية أن تكون خطوات التنفيذ كالتالي:

١- إنشاء إدارة مركزية للتخطيط التربوي:

وتهدف هذه الإدارة إلى:

- جعل التخطيط وظيفة مترابطة ومتكاملة للمعاونة في اتخاذ القرار.
- تطوير النظم والبرامج بأهداف التحليل المقارن بين الأهداف المعلنة للدولة والاحتياجات الفعلية للأفراد.
- تحديد أهداف الملتحقين والخريجين من المدارس، بما يوافق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للنظم والبرامج.
- وضع سياسات مساندة للبرامج، وتأسيس الهياكل والإجراءات الإدارية، للتأكد من كفاءة تنفيذ الأهداف.
- زيادة المنافع التعليمية.
- تحسين نوعية التعليم وزيادة الخدمات، للحد من الرسوب والتسرب.
- تنمية الموارد البشرية.

وتقوم هذه الإدارة المركزية بـ :

* تحليل السياسات.
* البحوث والإحصاء.
* تكلفة وتمويل التعليم.
* التنسيق والمتابعة.

٢- إنشاء شبكة تربط الديوان العام بالمديريات التعليمية:

وتهدف هذه الشبكة إلى استحداث نظام معلومات متكامل للمعاونة في اتخاذ القرارات، وقد تم ربط الديوان العام بالتليفاكس لسهولة إرسال النشرات والقرارات إلى المديريات التعليمية.

٣- تأسيس المشروع القومي لتطوير المباني التعليمية:

ويمكن هذا المشروع وزارة التربية والتعليم من التحكم في المواصفات والمعايير القياسية لتشييد المباني المدرسية والتأكد من مطابقتها مع الأهداف التعليمية المختلفة، وبالفعل فقد تم استصدار القرار رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء هيئة الأبنية التعليمية.

٤- مساهمة مجالس الآباء مع إدارة المدرسة:

وقد تم تعديل القرار الوزاري رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٥ في سنة ١٩٨٨، بشأن مجالس الآباء والمعلمين منظماً لاختصاصات هذه المجالس وتشكيلها.

٥- إعادة تنظيم الهيكل الوظيفي للديوان العام:

تشير استراتيجية تطوير التعليم، إلى أن إعادة تنظيم الهيكل الوظيفي وديوان عام الوزارة تعد من أهم الدراسات القطاعية المطلوب تنفيذها، باعتبارها أهم الضوابط الهيكلية اللازمة لنجاح الخطة.

ومن المبررات التي أوردتها الاستراتيجية لتغيير تنظيم الديوان العام ما يلي:

- الازدواجية؛ حيث يوجد عدد من الجهات التي تقوم بالوظائف المتشابهة مثل البحوث، والتدريب، المناهج، والإحصاء؛ الأمر الذي يؤدي إلى خلق الكثير من المنازعات حول مسئولية كل جهة؛ ومن ثم ضعف الرقابة.
- التضخم الوظيفي؛ حيث لا يوجد تصنيف واضح كما لا يوجد معايير للأداء يمكن قياسها وضبطها وتقويمها.
- ضعف أجهزة المعلومات؛ الأمر الذي يؤدي

بالتبعية إلى ضعف كفاءة القرار؛ والتي تؤدي إلى نقض القرار بعد استصداره بفترة قصيرة.

- بطء التنفيذ؛ بسبب استخدام الوسائل اليدوية في العمليات الإدارية.
- عدم التكامل بين أجهزة البحث وأجهزة التخطيط؛ وتوجيهها في إعادة رسم السياسة التعليمية
- شغل لوظائف القيادية وفقاً للأقدمية؛ وعدم وجود نظام العداد وتدريب القيادات التربوية.

٦- إنشاء مركز للمعلومات الآلية:

أدت الزيادة المطردة في الطلب على التعليم، إلى زيادة أعباء المسئولين في الوزارة، الأمر الذي أدي بدوره إلى ضرورة وجود نظام معلوماتي للقيام بالمهام الإدارية المختلفة التي تتطلبها عمليات الإدارة.

ويهدف مركز المعلومات الآلية إلى تحقيق الآتي:

- زيادة فعالية وكفاءة الأعمال الإدارية.
- تأسيس هياكل إدارية، ومراقبة تنفيذ الأهداف التنظيمية وفق الاتجاه المرغوب.
- خلق الموارد البشرية والفنية اللازمة لتطوير وتحسين نظم آلية للمعلومات الإدارية بالوزارة.
- تكامل النظام المركزي مع الأنظمة الفرعية في المديريات التعليمية المختلفة.

٧- تدريب القيادات التربوية العليا:

يعتبر تدريب القيادات التربوية العليا هو مفصل الإصلاح التربوي، لأن القيادة التربوية العليا هي المسئولة عن تحقيق الأهداف داخل القطاعات الجزئية ويتم التدريب في المجالات التالية:

- التخطيط التربوي.
- الإدارة التربوية.
- اقتصاديات التعليم.
- التدريب أثناء الخدمة.
- تكنولوجيا التعليم.
- تنظيم البحوث التربوية، وإدارتها.

من خلال استعراض كل من النقاط الأساسية التي وردت في كل من إذن العمل رقم (٨) وبين ما جاء في الاستراتيجية، نجد أن الأخيرة قد عملت على تبني التوصيات التي اقترحها إذن العمل، والقيام بالتخطيط بإنشاء إدارات معاونة مثل: المعلومات والتخطيط والمناهج.

وعلى الرغم من أهمية هذه المقترحات التي تم اتخاذ اللازم فيها، فإن الأمر لا يقف عند تنفيذ هذه المقترحات، بل يتعداها إلى كيفية إنشاء هذه الإدارات وتبعيتها وتوقيت تنفيذها. علماً بأن هذه المقترحات كانت قد أشارت إليها السياسة التعليمية في السنوات السابقة، الأمر الذي يرفع معه تساؤلاً فحواه: هل تمت هذه الإجراءات لأهميتها، أم اتخذت لأهمية من قام بالتوصية بها، فإذا كانت اتخذت لأهميتها فلماذا لم تنفد وفقاً للسياسات التعليمية التي أشارت لها منذ أوائل الثمانينيات.

هذا، بالإضافة إلى أن استحداث هذه الإدارات قد اتخذ أبعاداً أخري وتطورات أكثر عمقاً، كما يتضح من خلال المقابلة السابقة بين محاور أذون العمل المختلفة، والتي قام بمسئولية إعدادها وكالة الإنماء التربوي بواشنطن بالتعاون مع المركز التربوي للإنماء التربوي والاجتماعي (تيم) كهيئة معاونة مرشحة من قبل وكالة الإنماء التربوي، وبين استراتيجية تطوير التعليم والمقدمة كخطة لتطوير التعليم في مصر؛ والتي قام برسم سياستها وزير التربية والتعليم في ذلك الوقت؛ نجد أن محاور الاستراتيجية العشر ما هي إلا ترجمة دقيقة لما جاء في أذون العمل العشر كما أوضحها جدول المقارنة بين كل منهما؛ الأمر الذي يوضح بجلاء مدى تطابق أهداف السياسة التعليمية مع أهداف المعونات المقدمة وليس العكس؛ بمعنى أسبقية أهداف المعونات على أهداف السياسة التعليمية مما أدى إلى تبعية السياسة التعليمية في هذه الفترة بشكل حاد إلى سياسات المعونات، وخاصة المقدمة من هيئة التنمية الأمريكية باعتبارها هي الأقدر على وضع التصورات والحلول لمشكلات التعليم.

ولايتوقف الأمر على تحقيق هذه الأهداف فحسب، بل يوضح أيضاً دور المعونات الأمريكية في تحديد خطوط أهداف السياسة التعليمية، بل وخطوات

التنفيذ التي تعدت مجرد معونة لإنشاء عدد من المدارس، أو تقديم بعض من المعونات الفنية في تطوير قطاع معين من قطاعات العملية التعليمية، بل شمل المعونات كل مناحي العملية التعليمية بدءاً من تغيير الهيكل الوزاري وما يعكسه من ارتباط وثيق الصلة بالوزير كمتخذ قرار، إلى نظم معلوماتية لمساندة متخذ القرار ظاهرياً؛ وما تقدمه هذه النظم إلى وكالة التنمية الأمريكية بشكل أكثر خصوصية بما يمكنهم من الحصول على كافة المعلومات المختلفة، والتي تشمل العديد من الأمور التي تمت، أو لاتمت بصلة للعملية التعليمية كما سبق التوضيح. الأمر الذي يفسر بدوره تركيز أذون العمل المختلفة، سواء إذن العمل الخاص بمراكز المعلومات أو الأذون المختلفة، وبالتبعية نجد تركيز استراتيجية تطوير التعليم، على مراكز المعلومات في كل محاورها بما يتفق مع أذون العمل المختلفة.

هذا بالإضافة إلى صبغة أذون العمل والاستراتيجية بالصبغة الشرعية، والتي تعتبر بمثابة ستارا يحجب دور المعونات الأمريكية، واعتبار الاستراتيجية هي الواجهة القومية ذات الصبغة الاستقلالية، حيث تم مناقشة الاستراتيجية كخطة قومية في مجلس الشعب أو من خلال عقد مؤتمرات قومية، أو ندوات وضعت توصياتها وفقاً لما جاء في أذون العمل المختلفة، كما أوضحت المقابلة السابقة في أكثر من موضع. (السلم التعليمي، هيئة الأبنية التعليمية،... الخ).

كذلك نلاحظ على المعونات المقدمة من الجهات والهيئات المختلفة، وعلى المعونات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة، والبنك الدولي، أن الجهات الأخيرة تنفرد - في الأغلب الأعم - بعملية خلق صيغ تعليمية جديدة، أو تعمل على إحداث تغيرات جذرية في المنظومة التعليمية، كذلك العلاقة الجدلية بينهما؛ حيث أوضح التحليل السابق قيام البنك الدولي بعمل دراسة لتطبيق نظام التعليم الأساسي وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتولي مهام تنفيذ المشروع، ومع انتهاء دور الولايات المتحدة، يعود البنك الدولي بتقديم عون مالي في صورة قرض لاستكمال تطبيق مشروع التعليم الأساسي(٨٧)؛ الأمر الذي يوضح العلاقة التبادلية بين البنك الدولي والولايات المتحدة في تبادل الأدوار بينهما؛ لتغيير المنظومة التعليمية. ولتوضيح ما سبق نفرد الجدول التالي لبيان مدى تفرد الجانب الأمريكي والبنك الدولي عن بقية دول المعونات في كافة مناحي العملية التعليمية.

جدول رقم ( )

توجهات المعونات في جسد المنظومة التعليمية

هوية الطرف الأجنبي	طبيعة المشروعات التي قامت بها الجهات المختلفة المقدمة للعون
جهات مختلفة مثل: انجلترا، وفرنسا، والمانيا، واليابان	١- مشروعات المساهمة في إنشاء مدارس صناعية وفنية وتكنولوجية، كمنح، أو قروض ميسرة شاملة معدات أو غير شاملة معدات ٢- مشروعات تدريب معلمي التعليم الفني (كمنح) ٣- منح لتعيم اللغة القومية للدول المانحة
هيئات دولية محايدة مثل اليونسكو، اليونيسف، الأمم المتحدة	١- المساهمة في إنشاء مدارس فنية ومنح معدات تعليمية بها معدات تعليمية ٢- ندوات وسيمينارات لمناقشة قضايا التعليم في دول العالم الثالث ٣- بعض الأبحاث الدورية في التعليم
البنك الدولي	١- مشروعات بحثية تتسم بالاستمرار، يسبقها دراسات جدوى مقدمة كمنح، وتأثيرها على السياسة التعليمية بغرض إحداث التغيير، وقبل صياغة القرار التعليمي ٢- مشروعات إنشاء مدارس صناعية بقروض ميسرة، وإرسال خبراء دوليين
الولايات المتحدة الأمريكية	١- مشروعات بحثية تتسم بالاستمرار، وبتأثيرها على صنع السياسة التعليمية وبمراجعتها التفصيلة للنتائج ٢- مشروعات تعليم أساسي ٣- مشروعات استحداث هياكل إدارية في ديوان عام الوزارة وذي طبيعة مباشرة بمتخذ القرار ٤- مشروعات تطوير البنى الإدارية للمحليات

المصدر: منى أحمد صادق، التبعية في التعليم، ورقة بحث مقدمة إلى ندوة التبعية الثقافية، المنعقدة في مركز البحوث العربية في الفترة من ١٠٠-١١ديسمبر١٩٩٣

يلاحظ من الجدول السابق أن المعونات المقدمة من كل من البنك الدولي، والولايات المتحدة الأمريكية عنيا في المقام الأول بتغيير المنظومة التعليمية؛ بدءا من نظام التعليم الأساسي فالتنظيم الإداري للهيكل الإداري لوزارة التربية والتعليم لضمان بقائهما بجانب متخذ القرار؛ الأمر الذي أدى إلى العديد من الآثار في سائر مناحي المجتمع؛ والتي تتأثر بدورها بالتغيرات الحادثة في التعليم؛ والذي يمكن القول معه بأن التعليم وفقاً لهذا المنطلق، هو المتحكم في التغيرات السائدة في المجتمع؛ بنفس القدر الذي يتأثر به التعليم من التغيرات السياسية والاقتصادية في المجتمع؛ ويقول آخر فإن هناك علاقة دائرية بؤرتها هو النظام التعليمي، وتؤثر وتتأثر هذه البؤرة بالمحيط الدائري لها وهما المجتمع والتغيرات السياسية والاقتصادية به.

المعونات الخارجية في التعليم منذ التسعينيات وحتي الآن:

ستحول الدراسة إلقاء الضوء على المعونات الخارجية في التعليم منذ بداية التسعينيات وحتى الآن، ولا تزعم الدراسة أن تقدم تحليلا وافيا لمثل هذه المعونات حيث أنه إلى الآن مازالت عمليات تقييم المشروعات وانعكاساتها رهن الدراسة، إلا أن المؤشرات التي توصلت إليها الدراسة قد تفيد في توضيح ثقل كل معونة والتي بالتالي تلقي الضوء على ما يحدث في التعليم في هذه الفترة.

تميزت فترة التسعينيات بالتوسع في المعونات الخارجية سواء على المستوى الثنائي أو الدولي، فنجد بروز دول جديدة مثل اليابان وألمانيا الغربية على المستوى الثنائي، والاتحاد الأوروبي على المستوى المتعدد الأطراف بجانب الدول الأجنبية والمنظمات الدولية السابقة.

أولا: المعونات المقدمة من ألمانيا الغربية:

بدأت إرهاصات هذه المعونة في عام ١٩٩١، ووقع خطاب النوايا بين الطرفين عام ١٩٩٢، والذي يقضي بمقتضاه مساعدة مصر في تطور التعليم الفني والتدريب المهني وذلك عن طريق إدخال التعليم المزدوج كما هو مطبق في ألمانيا بما يتناسب مع الظروف المصرية لتحقيق الآتي:

١- توفير العمالة الفنية الماهرة المدربة على أسس علمية.

٢- توفير فرص عمل جديدة للشباب.

٣- الاستغناء نسبيا عن الخبرة الأجنبية في صيانة المعدات.

وقد ساهم مع وزارة التربية والتعليم المصرية والوكالة الإمانية أصحاب المصانع وجمعيات المستثمرين ورجال الأعمال، وقد بدأ تنفيذ الاتفاقية فعليا مع بداية العام الدراسي سنة ١٩٩٥.

ويوضح الجدول التالي الانجازات التي تمت منذ ١٩٩٥ وحتى نهاية عام ٢٠٠١

م	البيان	١٩٩٥	٢٠٠١
١	إجمالي عدد المدارس المشاركة في البرنامج	٢	٣٥
٢	إجمالي عدد الطلبة والطالبات	٢٢٠	٦٠٠٠
٣	عدد المتخرجين كعمالة ماهرة	-	٢٢٠٠
٤	إجمالي عدد المدرسين والإداريين المباشرين	٣٦	١١٠٠
٥	إجمالي عدد المصانع المشاركة	٦٥	٥٢٥
٦	عدد شركات المقاولات	-	٢٢٥
٧	إجمالي عدد المدن	١	٢٢
٨	إجمالي عدد المدرسين والمديرين والموجهين الذين أرسلوا في الدورات التدريبية	١٤	١١٠٠
٩	إجمالي عدد المدربين الذين أرسلوا في دورات تدريبية إلى ألمانيا	-	١٠٠
١٠	إجمالي عدد المدرسين والمديرين والموجهين الذين حضروا دورات تدريبية داخل مصر *	١٤	١١٠٠
١١	إجمالي عدد المدربين بالمصانع داخل مصر	٢٠	٥٢٥
١٢	إجمالي عدد المهن التي يتم التدريب عليها	٣	١٢
١٣	إجمالي عدد الخبراء لفترات قصيرة	٨	٨٠
١٤	إجمالي عدد الخبراء لفترات طويلة	٤	٨

المصدر: وزارة التربية والتعليم، مبارك والتعليم: القاهرة، ٢٠٠٢.

المعونات المقدمة من اليابان: (الجايكا)

يهدف مشروع جايكا (هيئة التعاون اليابانية) إلى تأليف كتب دليل المعلم في مادتي العلوم والرياضيات للمرحلة الابتدائية، وقد استمر المشروع ثلاث سنوات.

المعونات المقدمة من فرنسا

ويهدف التعاون إلى تحسين طرق التدريس في مصر، وإجراء أبحاث مشتركة بين الجانبين، بالإضافة إلى إعداد كراسات أنشطة في كتاب العلوم للصف الأول الإعدادي.

المعونات المقدمة من كندا (سيدا)

وتهدف إلى المشاركة في بعض عمليات التدريب بمدارس المجتمع.

المعونات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية

تقدم المعونة الأمريكية من خلال عدد من المشاريع منها:

مشروع مبارك - جور (الشراكة الأمريكية): يستند المشروع على مبدأ «من المدرسة إلى العمل»، ولتحقيق هذا يتم تدريب طلبة المدارس الفنية في المؤسسات والمصانع الانتاجية للقطاع الخاص بصفة أساسية، كما يهدف المشروع إلى تحويل المدارس الصناعية إلى وحدات إنتاجية ومراكز تدريب وتشغيل، ويتم ذلك بمنح قروض لهذه المدارس والتي ترتبط بمستويات انتاجية، بما يساعد على تحويلها إلى وحدات إنتاجية تتمكن من سداد القروض.

مشروع جلوب: وهو أيضا مشروع مصري أمريكي يهدف إلى تنمية الوعي البيئي للأفراد في كل أنحاء العالم، والمساهمة في الفهم العلمي للتغيرات التي تحدث على وجه الأرض، وتدعيم وتحسين أداء الطلاب في العلوم والرياضيات، وفهم واستخدام شبكة الاتصال الدولية (الإنترنت). ومن الجدير بالذكر أن مشروع جلوب يكون شبكة دولية تتكون من تلاميذ صفوف الحضانة حتى الصف الثاني الإعدادي.

المعونات المقدمة من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي: (مشروع تحسين التعليم الأساسي)

ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق أهداف ثلاثة هي:

١- زيادة ما تستوعبه المنظومة التعليمية من التلاميذ لتحقيق الاستيعاب الكامل مع التخلص من نظام الفترات.

٢- رفع مستوى كفاءة الأداء التدريسي للتلاميذ بما يتطلبه من ارتقاء بنوعية التعليم والتعلم والتقويم. وتطبيق أحدث التقنيات التربوية

٣- رفع مستوى فعالية وكفاءة المنظمة الإدارية التعليمية من أجل ترشيد الاستهلاك وحسن استخدام الموارد البشرية(٨٨).

مشروع تحسين التعليم الثانوي:

يهدف المشروع إلى تحويل حوالي ٣١٥ مدرسة تجارية إلى مدارس ثانوي عام، والوصول إلى نسب استيعاب ٥٠٪ للتعليم الثانوي العام، رفع نسب استيعاب خريجي التعليم الفني في الجامعات من ٥ إلى ٨٪. وذلك من خلال: زيادة كفاءة كل من التعليم الثانوي العام عن طريق تطوير المناهج وطرق التدريس. والتنمية المنية للمعلمين والإداريين، وتنمية كفاءات المديرين.

ويتم تنفيذ البرنامج من خلال وحدة التخطيط والمتابعة (وحدة مكونة من المصريين والأجانب).

وتبلغ ميزانية المشروع حوالي ٢٥٠ مليون دولار أمريكي، يدفع البنك الدولي منها ٥٠ مليون دولار مقسمة على سبع سنوات (٢٠٠ - ٢٠٠٦) بمقدار ٩ر١٩٪ من إجمالي تكاليف المشروع. بينما يتحمل الجانب المصري ٢٠٠ مليون دولار أمريكي بنسبة ١ر٨٠٪ من قيمة المشروع(٨٩).

يلاحظ من اتجاهات المعونات الخارجية للتعليم المصري في فترة التسعينيات زيادة عدد المانحين ودخول الاتحاد الأوروبية بالتعاون مع البنك الدولي في مشروعات التعليم، والتي اختلفت عن المعونات الثنائية السابقة في شمولية الأهداف وتغيير المنظومة التعليمية، بينما استمرت المعونات الثنائية السابقة في مجالات تطوير طرق التدريس وأدلة المعلم. وهو ما يمكن أن نستدل على أن توجهات البنك الدولي تسير على نفس المنهاج السابق. إلا أنها توجهت في منتصف التسعينيات وجهة تطوير التعليم الثانوي والتوسع فيه على حساب التعليم الفني وهي من الأمور الإيجابية نظرا لتدني نسبة الاستيعاب. إلا أنه في نفس الوقت يعكس التوجه العالمي الذي لم يعد مهارات التعليم الفني مكانا فيه.

المراجع

(١)

(٢) IBID, p278,279.

(٣) كمال نجيب، النظرية النقدية والبحث التربوي في التربية المعاصرة، ع ٤، يناير ١٩٨٦، ص ٧١-١٢٠.

(٤) محمد علي الكردي، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤١٣-٤٣٦.

(٥) بورديه، بيير، **مرجع سابق**.

(٦) Ibid.

(٧) Ibid.

Michel Foucault: Truth and Power in **http://wdog.com/rider/writings/Fouchoult.html**

(٨) بولانتزاس، نيكولاس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**، ترجمة عادل غنيم، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩، ص ٤٣٤.

(٩) تورين، ألان، **نقد الحداثة**، ترجمة أنور مغيث، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٧، ص ٢٣٢.

(١٠) **المرجع السابق**

(١١) بولانتزس، نيكولاس، **المرجع السابق**، ص ١٣٤.

(١٢) Dant, Tim, **Knowledge, Ideology and Discourse: A Sociological Perspective**, London, routlege, 1991, P76-79
see also
Henry, Giroux A.Pedagogy and the Politics of Hope: Theory, Culture, and Schooling, Boulder, Co: Westview Press. in **http://ed.asu.edu/edre/reviews/rev39.htm**

(١٣) Clegg, Stwart, Changing Concepts of Power, Changing Concepts of Politics. In **http://www.aom.pace.edu/cms/Washington/clegg.htm**

(١٤)

(١٥) محمد علي الكردي، **المعرفة والسلطة عند ميشيل فوكو**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢، ص ٤١٣ - ص ٤٢٧.

(١٦)

(١٧) اليونسكو، **رسالة اليونسكو**، نقلا عن افتتاحية ميثاق اليونسكو، لندن ١٦ نوفمبر ١٩٤٥.

(١٨) United Nations, **Basic Facts About The United Nations**, New york, 1992, p27.

(١٩) Ibid. verious pages.

- الأمم المتحدة، **حقائق أساسية عن الأمم المتحدة**، القاهرة، المكتب الإعلامي للأمم المتحدة، ١٩٧٠، صفحات متفرقة.

(٢٠) Tibor Mende. **Op.Cit**, 78.

(٢١) والت، برانت، **الشمال والجنوب برنامج من أجل البقاء**، الكويت، الدوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (تقرير اللجنة المستقلة لبحث مشكلة قضايا التنمية) صفحات متفرقة.

(٢٢) ابراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، (مشروع المستقبلات البديلة)، ص ١٣.

(٢٣) بوتومور، **علم الاجتماع: منظور اجتماعي نقدي ترجمة عادل الهواري**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥، ص ٧٢-ص٧٥.

(٢٤) عدنان عبد الله يونس، التكتلات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على اقتصاديات الوطن العربي، في خلدون حسن النقيب ومبارك العدواني، **مرجع سابق**، ص ٢٨٥-ص ٢٩٧.

(٢٥) Arnold Guy, **Op.cit**, p21.

(٢٦) Stock Olav, **European Development Assistance, Vol. 1, Politics and Performance,** Oslo, The European Association of Development Research and Training Institute 1984, p26.

(٢٧) Arnold, Guy, **Op.Cit.**

(٢٨) محبوب الحق، **ستار الفقر خيارات أمام العالم الثالث**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٧١ - ٧٢.

(٢٩) مصطفى نور الدين، **المجتمعات التابعة، مشكلات التنمية المستقلة**، القاهرة، مركز الدراسات العربية، ١٩٨٩، ص ٢٢.

(٣٠) ميرل، مارسيل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ٢٤٥.
(٣١) Arnold Guy, **Op.Cit.**, pp157-160.
(٣٢) محمد محمود المهدلي، رأس المال الأجنبي والمسألة الفلاحية بمصر: رؤية سوسيوتاريخية، **في المسألة الفلاحية والزراعية في مصر، أبحاث ومناقشات الندوة التي عقدت بالقاهرة ٢٨-٢٩ ابريل ١٩٩١**، القاهرة، مركز الدراسات العربية ص ١٧٨-١٩٧.
(٣٣) فيليب كومبز، **أزمة التعليم من منظور الثمانينات**، ترجمة محمد خيري حربي، وحسان محمد حسان، الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٨٧، ص ٢٧-٣٣.
(٣٤) Carnoy, Martin, **op.cit.**, pp63,64.
- عبد الباسط عبد المعطي، **في التنمية البديلة: دراسات وقضايا**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٣٣٠.
(٣٥) Henery A Giroux, **Theory and Asisstance in Education: A Pedagogy gor Opposition,** London, Heinmann Educational Books, 1983, p80.
- شبل بدران، **الثورة والتعليم**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٥، ١٧٨-٢٠٦.
(٣٦) Carnoy, **op.cit,** p377. and - Arnold Guy, op.cit, 25-28.
(٣٧) أماني قنديل، التعليم وتحديات التسعينيات، - أحمد الحصري، **بشر بلا ثمن: مشكلات تطور الموارد البشرية في عصر الانفتاح**، حزب التجمع، ١٩٩٢، (كتاب الأهالي، ع ٤١)، ص ٣٤-٣٣.
(٣٨) فيليب كومبز، **أزمة التعليم في عالمنا المعاصر**، القاهرة، ترجمة أحمد خيري كاظم، وجابر عبد الحميد، دار النهضة العربية، ١٩٧١، ص ١٧٨.
(٣٩) جاي، دارام (محرر)، **صندوق النقد الدولي ودول الجنوب**، ترجمة مبارك على عثمان، القاهرة، مركز البحوث العربية، ١٩٩٣، ص ١٦.
(٤٠) Wahab, Zaher, A Case of Silent Invasion: U.S. Culture Imperialism in Costa Rica, **Paper Presented at 38th Annual Nothwest Anthropological Conference at Central Washington University, April,** 1985, p.5.
(٤١) فيليب كومبز، **مرجع سابق**، ص
(٤٢) حلاق، جاك، **الاستثمار في المستقبل: تحديد الأولويات التعليمية في العالم النامي**، ترجمة وفاء حسن وهبة، وجابر عبد الحميد جابر، عمان، مركز البحوث التربوية، ١٩٩٢، ص ٣٦٦.
(٤٣) **المرجع السابق**، ص ٣٦٧.
(٤٤) فيليب كومبز، **مرجع سابق**، ص ٢٧٥.
(٤٥) الأهرام الاقتصادي، **زلزال الخليج من الغزو العراقي إلى المجهول**، القاهرة، ١٩٩٠، ع أكتوبر ١٩٩٠.
(٤٦) حلاق، جاك، **مرجع سابق**، ص ٣٦٨.
(٤٧) وزير التعليم، **بيان وزير التعليم أمام مجلس الشعب**، يناير ١٩٧٧، ص ١٨.
(٤٨) وزارة التربية والتعليم، **ما ورد في بيان السيد رئيس الوزراء الذي ألقاه في المجلس بجلسته المنعقدة في ١٩٧٧/١٢/٤ والخاص بالتعليم والبحث العلمي**، ص ٣.
(٤٩)
(٥٠) **المرجع السابق**، نفس الصفحة.
(٥١) مجلس الشعب، **الفصل التشريعي الثاني، دور الانعقاد العادي الأول**، فبراير، ١٩٧٧، ص ٣٦.
(٥٢) وزارة التربية والتعليم، **تطوير وتحديث التعليم في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص ٣١.
(٥٣) المركز القومي للبحوث التربوية، **تقرير عن تقييم المدرسة التجريبية الموحدة ذات الثماني صفوف بمدينة نصر**، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص ٣-٦.
(٥٤) ج.م.ع، **قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١**.
(٥٥) المركز القومي للبحوث التربوية، تقرير عن تقييم المدرسة التجريبية الموحدة ذات الثماني صفوف بمدينة نصر، مرجع سابق.
(٥٦) ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم، **تقرير بشأن احتياجات الدولة من المباني المدرسية في في العشر سنوات المقبلة ٨٥/٨٦-٩٤/١٩٩٥**، ص٣، ٢.
(٥٧) Academy for Educational Development, **Basic education in Egypt, an Assessment,** Washington,d.c, 1984, p1-4.
(٥٨) محمد جمال نوير وشكري عباس، **التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية - دراسة حالة**، القاهرة، **التنمية البشرية والمعلومات**، ١٩٨٧، ص ١٣١.

- Academy for Educational Development ARE: Basic Education, USAID Grant, No.263-310.

(٥٩) راجع في هذا الشأن إلى الفصول ٣، ٤، ٥ حول المعونات المقدم من المنظمات الدولية والبنك الدولي والمعونات الثنائي.

(٦٠) نادية جمال الدين، منهجية تقويم السياسة التعليمية، ورقة بحث مقدمة إلى **ندوة تقويم السياسات الاجتماعية في مصر في الفترة من ١٣ -١٥ ابريل ١٩٨٨**، ص ص ١٤٢ - ١٧٠.

(٦١) حسين كامل بهاء الدين، على مسئولية الوزير... التعليم الجامعي وجوبي، **الأهرام** في ١٩٩٤/٨/٣١.

(٦٢)

(٦٣) محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي، تاريخ علم الاقتصاد السياسي - الاقتصاد السياسي والرأسمالية - الاقتصاد السياسي والاشتراكية**، ص ٤، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٢، ص ص ٢٠٩ - ٢١٨.

(٦٤) حسن البيلاوي، **رجال الأعمال وجيشهم الاحتياطي**، في أدب ونقد، القاهرة، حزب التجمع، يناير ١٩٩٦، ص ص ٥٤-٩١.

(٦٥) نادية جمال الدين، منهجية تقويم السياسة التعليمية، **مرجع سابق**، ص

(٦٦) ناجي شنودة،

(٦٧) راجع في هذا الشأن إلى الفصل الثالث، العون المقدم من اليونسكو، ص ص .

(٦٨) راجع في هذا الشأن إلى الفصل الخامس، العون المقدم من الممكة المتحدة، ص

(٦٩) راجع في هذا الشأن الفصل الثالث، وإلى العون المقدم من اليونيسف بصفة خاصة.

(٧٠) ج.م.ع، **بيان وزير التعليم أمام مجلس الشعب فبراير ١٩٧٧**، ص ٢٢.

(٧١) حول الوثائق الثلاثة ارجع إلى: وزارة التربية والتعليم، **تطوير وتحديث التعليم في مصر: سياسته، وخططه وبرامج تحقيقه**، القاهرة، ١٩٨٠. وزارة التربية والتعليم، **سياسة التعليم في مصر**، القاهرة، ١٩٨٥. وزارة التربية والتعليم، **استراتيجية تطوير التعليم**، القاهرة، ١٩٨٩.

* استخدمت أكاديمية الإنماء التربوي مصطلح أذون العمل كمرادف للدراسات التي قامت بها لتطوير بنية التعليم الأساسي، وقد رأت الباحثة استخدام نفس المصطلح مراعاة لدقة التحليل.

(٧٢)

(٧٣) المركز العربي للإنماء التربوي والاجتماعي، أكاديمية الإنماء التربوي: **مشروع المعاونة الفنية للتعليم الأساسي، وكالة الإنماء التربوي، أذون العمل العشر.**

- أحمد فتحي سرور، **استراتيجية تطوير التعليم**، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، أماكن متفرقة

(٧٤) المركز العربي للإنماء التربوي والاجتماعي، أكاديمية الإنماء التربوي، **مشروع المعونة الفنية للتعليم الأساسي (مشروع هيئة المعونة الأمريكية رقم) EG-263-0319-E-1 تقرير وتلخيص للمسئولين**، د.ت.

* تعذر الحصول على إذن العمل رقم ١.

(٧٥) أكاديمية الإنماء التربوي، **إذن عمل رقم (٢)، المنهج وإعداد المعلم**، واشنطن، ١٩٨٤.

(٧٦) أكاديمية الإنماء التربوي، إذن عمل رقم (٣).

(٧٧) أكاديمية الإنماء التربوي، **إذن عمل رقم (٣) اقتصاديات التعليم الأساسي**، ١٩٨٧.

(٧٨) ج.م.ع وزارة التربية والتعليم، استراتيجية تطوير التعليم، **مرجع سابق.**

(٧٩) World Bank, Finnancining Education in Developing Countries, op.cit.

- **USAID, Aid Policy Paper: Basic Education Technical and Training**, Washington, 1982.

(٨٠) لمزيد من التفاصيل انظر: خطابات النوايا المقدمة لصندوق النقد الدولي في سنوات مختلفة تحت هنا أي مرجع للبنك الدولي؟

World Bank, Ibid.

(٨١) محمد سعيد عزت، **وثائق تطوير التعليم قبل الجامعي ( )**، وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٠.

(٨٢) أكاديمية الإنماء التربوي، إذن العمل رقم (٤)، **تصميم مدارس التعليم الأساسي**،

(٨٣) وزارة التربية والتعليم، استراتيجية تطوير التعليم، **مرجع سابق.**

(٨٤) بناء على رأي بعض العاملين بمؤسسة تيم مصر.

(٨٥) أكاديمية الإنماء التربوي، مشروع المعونة الفنية للتعليم الأساسي: تقرير وتلخيص.. **مرجع سابق.**

(٨٦) ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم، استراتيجية تطوير التعليم، **مرجع سابق**،

(٨٧) ج.م.ع، وزارة التعاون الدولي، **مشروع تطوير التعليم الأساسي بمصر من هيئة التنمية الدولية بتاريخ ١٩٩٤/٣/٧.**

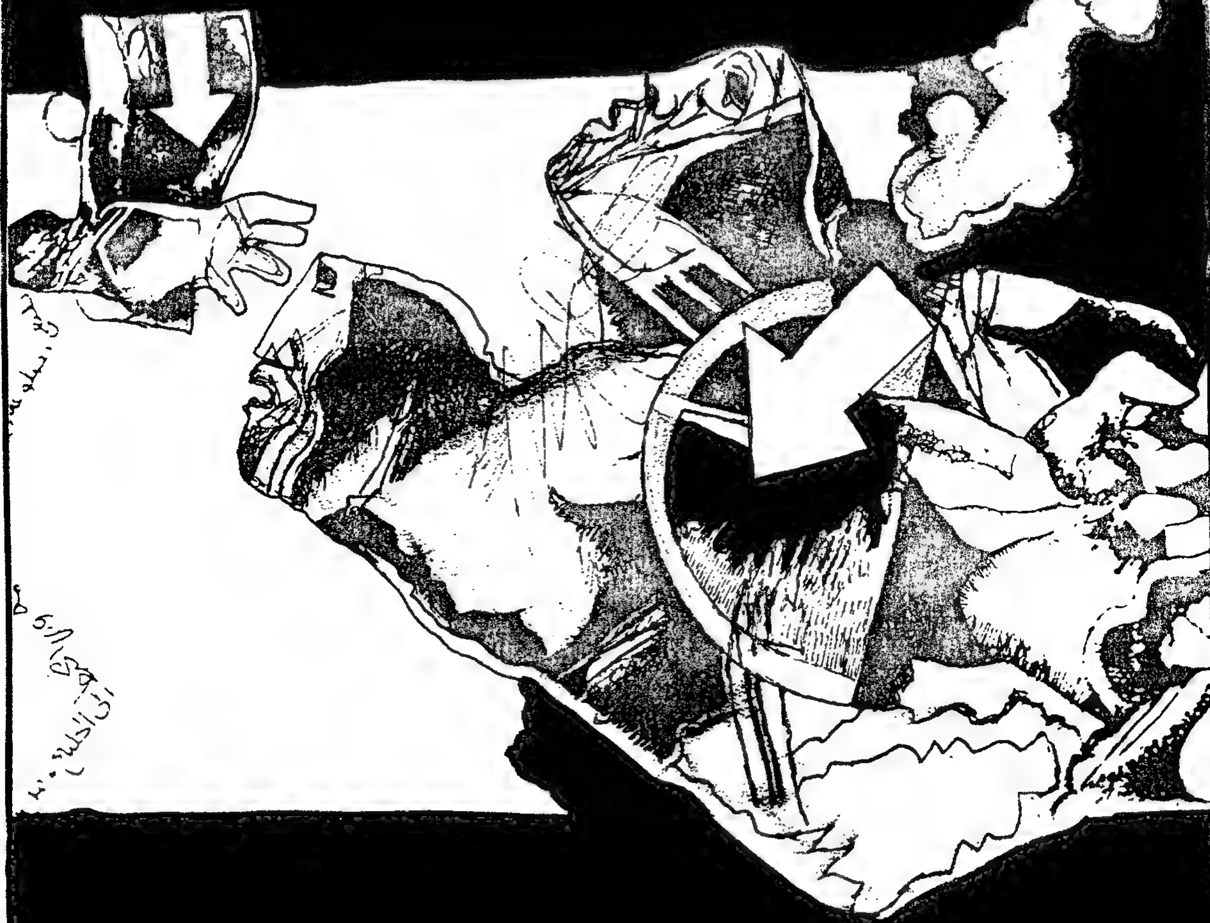
(٨٨) وزارة التربية والتعليم، مبارك والتعليم، القاهرة، ٢٠٠٢.

(٨٩) http://wwwl.worldbank.org/education/secondary/wbprojects/egypt20%se.htm)

المحور الثالث :

تصورات مختلفة لعولمة بديلة

- البديل للنظام النيبوليبرالي والمسلح
- عسكرة السياسة الأمريكية وقضايا الحرب والسلام: تصورات للمستقبل
- كيف يمكن التصدّي للهيمنة الامبريالية
- من العولمة إلى العولمة البديلة.. سؤال الإمكان
- مواجهة تحديات العولمة في البلدان النامية
- ثقافة الاختلاف وبدائل العولمة



البديل للنظام النيو ليبرالي المعولم والمسلح
الإمبريالية اليوم وحملة الولايات المتحدة للسيطرة على العالم

بقلم : سمير أمين (*)

١ - البديل: التقدم الاجتماعي، والديمقراطية، والاعتماد المتبادل المتفق عليه

ما تحتاجه الشعوب اليوم، كما بالأمس، وإن كان في إطار ظروف بنيوية مختلفة (بسبب الثورة في الاتصالات، وعلوم الحياة، والتحولات في أشكال العمل، والعلاقات الاجتماعية التي ترتبت عليها)، هو مشروعات مجتمعية (وطنية و/أو إقليمية)، مترابطة في إطار هياكل عولمة مقننة، ومتفق عليها (بما يضمن تكاملاً نسبياً فيما بينها)، تحقق تقدماً متزامناً، ومتوازياً في اتجاهات ثلاثة:

أ - التقدم الاجتماعي: وهذا يقتضي أن تقدم الاقتصاد (التجديدات التقنية، وارتفاع الإنتاجية، والتوسع المرتقب للأسواق)، يواكبه بالضرورة تقدم اجتماعي يخدم الجميع (بضمان الحق في العمل، والاندماج الاجتماعي، والتقليل من التفاوت، الخ).

ب - مقرطة المجتمع بجميع أبعاده، بوصفها عملية دائمة، وليس مجرد «وصفة» (أو «مخطط» جاهز) ثابتة لا تتغير (بحيث تجمد التطور على نسق الأشكال الثابتة «للديمقراطية» كما تمارس في البلدان الغربية المعاصرة). والديمقراطية تتطلب التوسع في مجالات تطبيقها لتشمل الإدارة الاقتصادية والاجتماعية، وألا تتوقف عند مجال الإدارة السياسية للمجتمع.

ج - التأكيد على الطبيعة **المتمركزة على الذات** للمشروعات المجتمعية للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وبالتالي، بناء أشكال من العولمة تسمح بهذا. ومن المفهوم أن الطابع المتمركز على الذات للتنمية لا يستبعد لا الانفتاح (بشرط بقائه تحت السيطرة)، ولا المشاركة في «العولمة» (أو «الاعتماد المتبادل»). ولكنه يفهم هذه المشاركة في إطار يؤدى إلى التقليل من التفاوت في الثروة والسلطة بين الأمم والأقاليم، لا زيادتها.

و«البديل» الذي نُعرِّفه بالتقدم في الاتجاهات الثلاثة، يقتضي السير بالتوازي، فتجارب التاريخ الحديث التي بنيت على أساس إعطاء أولوية مطلقة «للاستقلال الوطني» (والتي خصص التحديث لخدمتها بالكامل)، سواء أكانت مصحوبة بتقدم اجتماعي، أو حتى مع التضحية بهذا التقدم، ولكن دائماً دون ديمقراطية، قد ثبت فشلها في تخطي الحدود التاريخية القريبة. وفي المقابل، فالمشروعات

(*) رئيس المنتدى العالمي للبدائل، مدير منتدى العالم الثالث.

الديمقراطية المعاصرة التي ارتضت التضحية بالتقدم الاجتماعي، والاستقلال في إطار الاعتماد المتبادل المعولم، لم تنجح في تعزيز القدرة التحريرية للديمقراطية، وإنما في إفسادها، بل في تحطيم مصداقيتها، وفي النهاية نزع الشرعية عنها. وإذا كان، طبقاً لما يدعيه الخطاب النيو ليبرالي السائد، لا بديل للخضوع «للسوق»، وأنه فضلاً عن ذلك، فإن هذا الخضوع ذاته، سيحقق التقدم الاجتماعي (وهو غير صحيح، ولكن الخطاب الاقتصادي التقليدي يحاول إثباته بعملية المزايدة الثقافية)، فما «جدوى التصويت» إذن؟ فهنا تصبح البرلمانات المنتخبة، والحكومات المسئولة، مجرد عناصر تجميلية لا فائدة منها. ويحل «تداول السلطة» (أي تتالي أشخاص مختلفين للقيام بنفس الشيء)، محل الاختيارات البديلة طبقاً لتعريف الديمقراطية، وإعادة تأكيد السياسة والثقافة المرتبطة بالمواطنة، هي التي تخلق إمكانية ظهور بديل لتدهور الديمقراطية.

ولذلك فمن الضروري التقدم على المستويات الثلاثة للبديل، دون الفصل بين أي منها عن الآخر. ولعله من الأنسب وضع استراتيجيات مرحلية تسمح بتعزيز التقدم، مهما كان صغيراً، وفي أي موقع، وفي التو، ثم التقدم خطوة أخرى للتقليل من مخاطر الفشل، أو الانزلاق، أو التراجع مرة أخرى.

ووضع استراتيجيات ملموسة للمراحل يقتضي بلا شك، الأخذ في الاعتبار بما حققه العلم والتكنولوجيا في الوقت الحالي من الإسراع بدورات التقدم، في جميع أبعادها (الثروات الجديدة، وقوي التدمير المحتملة لهذه الثروات، والتحولات في تنظيمات العمل، والهياكل الاجتماعية، والعلاقات مع تركيز رؤوس أموال القلة المحتكرة، وإدارتها بالأساليب المالية). ولكن لتحقيق ذلك، لايمكن الركون للأمل (الخادع) بأن تلك الثورات لديها القدرة (السحرية) على حل تحديات التقدم الاجتماعي، والديمقراطية من تلقاء ذاتها. بل بالعكس، فإنه بإدماج «الجديد» في الدينامية الاجتماعية المسيطر عليها، يمكن الاستفادة من الإمكانيات المحررة لهذا الجديد.

وإذا كنا نعتبر الخطوط التي رسمناها أعلاه للمشروعات الاجتماعية، «بدائل»، فذلك بالضبط لأن السياسات التي تنفذها القوى المسيطرة على النظام اليوم، تسير في الاتجاه المضاد لهذه المقتضيات.

يقوم المشروع المجتمعي المسمى، زوراً، «الليبرالي» (وكذلك الصورة الأكثر تطرفاً، «النيو ليبرالية)، على أساس التضحية بالتقدم الاجتماعي في سبيل الربحية المالية (وحتى في المدى القريب وحسب) للقطاعات المسيطرة من رأس المال (رأس مال ٥٠٠، أو ٥٠٠٠، شركة كبرى متعدية الجنسية). ويحقق هذا الخضوع وحيد الجانب للعمال، أي للبشر، والأمم، للمنطق الوحيد «للسوق» المزعوم، «الجنة الدائمة» لرأس المال (والذي يقضي بخضوع جميع جوانب الحياة الاجتماعية لمقتضيات «الربحية»). وهي جنة ضيقة الأفق بالكثير من المقاييس، فلا أسس علمية أو أخلاقية لها، وفي الواقع، يصبح التقدم الاجتماعي، والديمقراطية، في ظل هذا الخضوع بلا أي مضمون.

وعلى مستوي العالم، لا يؤدي هذا الخضوع إلا إلى إعادة إنتاج، وتعميق التفاوت بين الأمم والأقاليم، متخذاً أشكالاً، وهياكل مسايرة لمتطلبات رأس المال الذي بلغ مرحلة جديدة كيفياً من تطوره. بمعنى أن «الاحتكارات» (التي يطلق عليها أحياناً «المزايا النسبية») التي تتمتع بها القلة المحتكرة في المراكز المسيطرة (الثالوث)، لا تقتصر على الصناعة، كما كان الحال في ماضٍ انتهى، وإنما في أشكال جديدة من السيطرة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية (السيطرة على التكنولوجيا بواسطة التشريعات المتعلقة بالملكية الصناعية والفكرية، وحرية الاستحواذ على الموارد الطبيعية لكل الكوكب، والقدرة على التأثير في الرأي العام، بل تعديله، بالسيطرة على وسائط الاتصال والإعلام، والتركيز المفرط لوسائل التدخل المالي، والانفراد بملكية أسلحة الدمار الشامل، الخ).

لايمكن التفريق اليوم، ولا فيما مضى، بين الاقتصاد والسياسة، أو بين «السوق» وسلطة الدولة، بما فيها العسكرية، وذلك بالرغم من الخطاب

الأيديولوجي السائد، الذي يحاول إنكار ذلك. فكيف يمكن إذن، في مواجهة هذه الوحدة بين استراتيجيات القلة المحتكرة، متعدية الجنسية، والسلطات السياسية التي تخدمها، إقامة استراتيجية مضادة لخدمة الشعوب، يمكنها بالإضافة «للمقاومة»، أن تدفع للأمام البديل الذي وصفناه هنا؟ هذا هو التحدي الحقيقي.

٢- الجمع بين الحركات الاجتماعية، وإعادة بناء سياسة المواطنة

لا يوجد مجتمع متجمد في حالة سكون كالأموات، على الأقل في عصرنا الحاضر. وبهذا الفهم فليس جديداً وجود «حركات اجتماعية»، ظاهرة أو أقل ظهوراً، منظمة بشكل علني أو تعمل تحت الأرض، متبلورة حول برامج وأهداف مصاغة بتعبيرات أيديولوجية وسياسية، أو تعبر عن مجرد عدم الثقة في «الخطاب الفخيم»، أو حتى في «السياسيين المحترفين»، مجتمعة بشكل منظم أو مفتتة لأقصى حد.

إنما «الجديد» فعلاً، والمميز للمرحلة الراهنة، هو أن «الحركات الاجتماعية» (أو «المجتمع المدني»، باستخدام التعبيرات «الموضة»)، مفتتة، ولاتشعر بالثقة في السياسة، أو في الصياغة الأيديولوجية. وهذا هو، في الوقت ذاته، السبب وقبل ذلك النتيجة، لتآكل أشكال الصراع الاجتماعي والسياسي للمرحلة السابقة، والتي انتهت، من التاريخ المعاصر (مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية)، وما تلاه من انهيارها وفقدان فاعليتها، وبالتالي فقدان مصداقيتها وشرعيتها. وأدى هذا التآكل إلى فقدان جوهري للتوازن، الأمر الذي سمح لرأس المال المسيطر باحتلال واجهة المسرح، وفرض المنطق المنفرد لشروطه على الشعوب والمجتمعات. ومكنه كذلك، أن يعلن أبدية «سيطرته»، بل والادعاء بعقلانيتها وحتى تحقيقها للخير (نظرية «نهاية التاريخ» وما إليها)، مما يعني العودة (مؤقتا) لجنة الرأسمالية الأبدية. ويجري التعبير عن هذه الأوضاع بشعارات غير منطقية من نوع «لايوجد بديل»، أو في تخيل «حركة اجتماعية» يمكنها تغيير العالم دون التعبير عن مشروعها المجتمعي.

و«الحركات الاجتماعية» (في صيغة الجمع)، موجودة ويتقوى وجودها وتحركها في كل مكان من عالمنا المعاصر، ولايحتاج الأمر لإعطاء أدلة. ويجري التعبير عنها بواسطة الطبقات والصراع بينها، وحركات النضال من أجل الديمقراطية، ومن أجل حقوق المرأة، وحقوق الفلاحين، ومن أجل احترام البيئة، الخ. والانضمام بنشاط لهذه الحركات، يعمل على بلورة البديل الذي سيغير العالم، ولكن هذا التغير يقتضي أن تتعلم هذه الحركات أن ترتفع تدريجياً من مرحلة الدفاع إلى الهجوم، ومن حالة التفتت إلى التجمع في إطار التعددية، وأن تصبح الفاعل الحاسم في مشروعات مجتمعية خلاقة وفاعلة، من أجل بناء استراتيجيات سياسية لصالح المواطنين.

والاعتراف بأوجه الضعف في الحركات في حالتها الراهنة، لا يعني إنكار ضرورتها المطلقة، ولا التحسر على ماضٍ ذهب، وإنما التحرك لدعم إمكانياتها الخلاقة والمحررة.

والشعوب لها عدو واضح، هو رأس مال القلة الاحتكارية المعولم والإمبريالي المسيطر، وإلى جانبه مجموع القوى السياسية التي تقف في خدمته اليوم. وهذا يعني حكومات الثالوث (مادام اليمين واليسار في القوى الانتخابية يتبنيان «الليبرالية»)، وخاصة حكومة الولايات المتحدة (حيث تتقاسم الهيئة الحاكمة بجناحيها الجمهوري والديمقراطي ذات الرؤية لدورها المسيطر)، وحكومات الطبقات الحاكمة الكومبرادورية والتابعة في بلدان الجنوب. ويتحرك هذا العدو في إطار استراتيجية اقتصادية، سياسية، أيديولوجية، عسكرية مشتركة، ولديه مجموعة من الهيئات المجندة لخدمته - المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وحلف شمال الأطلنطي، الخ - ولديه مراكز «الفكر»، وأماكن الالتقاء (خاصة دافوس، و«النوادي» الليبرالية على طريقة فون هايك، والجامعات وخاصة أقسام الاقتصاد التقليدي). وهو

يخترع «الموضات»، ويطرح الشعارات البراقة في الخطاب الذي يفرضه، مثل: «الديمقراطية»، أو«حقوق الإنسان» (بمدلولاتها التي يجري التلاعب بها)، و«محاربة الفقر»، و«تواري الأمم» وفي الوقت ذاته إبراز «الجماعات»، والحرب ضد «الإرهاب»، إلخ. ويجب أن ننوه أنه حتى الآن، فإن الغالبية العظمى من «الحركات»، والمناضلين الذين ينشطون بها، يتخذون موقفاً ذيلياً، ويستجيبون بقدر من التأخير، وبكفاءة أكثر أو أقل، لهذه الأجزاء من الاستراتيجية أو الخطاب. وعلينا أن نتخلص من أوضاع رد الفعل الدفاعية هذه، وأن نرد بالتقدم بخطابنا الخاص، واستراتيجيتنا الخاصة، وأهدافنا، ولغتنا، ولكننا مازلنا بعيدين عن ذلك.

ولكننا لن نتقدم في هذا الاتجاه إلا إذا استطعنا تحليل استراتيجيات العدو بشكل منظم، سواء في أبعادها العالمية، أو في تعبيراتها المحلية والجزئية. مع ملاحظة أن هذه الاستراتيجيات أبعد ما تكون عن أن تكون كتلة واحدة مترابطة، فتناقضاتها الخاصة تخترقها من كل جانب، وعلينا أن ندرس هذه التناقضات، ونحللها جيداً، وأن نحددها بدقة. علينا أن نضع استراتيجيتنا المضادة التي تعرف كيف تستفيد من هذه التناقضات.

وفي مواجهة هذه الواجبات الملحة والعاجلة، تبدو الحركة، أو الحركات، حالياً ضعيفة جداً. فدون إعطاء هذه الفكرة ما تستحقه من اهتمام واستنتاج ما يجب عمله، تبقى الحركة مفتتة، وفي موقف الدفاع، وضعيفة في خطابها وخططها (وهو ما يعرف العدو كيف يستفيد منه). علينا إذن، أن نرتفع إلى المستوى الذي يسمح ببلورة استراتيجيات القوى الشعبية، سواء على مستوى إدراك عالمية الاعتماد المتبادل بينها، أو على مستوى التعبير الجزئي والمحلي. وهنا فقط يمكن للمبادئ العامة التي تحدد شكل البديل أن تتجسد في شكل برامج وتحركات تكتسب قوتها من تنوعها، وفي الوقت ذاته تجمع آثارها على المجتمعات الحقيقية. وهنا فقط، تصبح «الحركة» القوة المحركة للتاريخ.

والعدو يعمل دائماً على زيادة صعوبة تقدمنا، ليس فقط بالتدخلات العنيفة عند الضرورة (العنف البوليسي، والتراجع في الحريات الديمقراطية، وتدعيم التيارات «الفاشية» الجديدة، والحروب)، وإنما كذلك بتوجهاته لكسب ود «الحركة» بهدف بقائها في الحدود التي يريدها، أي «لا - سياسية» و«لينة»، أو ذيلية. وتساعد الأيديولوجية «الحركية» على ذلك، بالضبط برفض ما نقترحه، وهو التجمع في ظل التعدد عن طريق إعادة بناء السياسة المواطنية. وفي هذه الظروف، يجب أن ننظر بعين فاحصة وناقدة «للحركات» والأشكال التنظيمية المصاحبة لها (وبصفة خاصة المنظمات غير الحكومية التي تضعها الموضة كالشكل الوحيد للتعبير عن المجتمع المدني). فهل تدخل في إطار بناء البدائل مستقبلاً؟ أو هل هي إحدى وسائل النظام لإدارة الأمور في اتجاهاته العامة، أو بعبارة أخرى، هي أداة «ضد - البدائل»؟

وإعادة بناء سياسة مواطنية هي وحدها السبيل لإعطاء «الحركة» الحجم والفاعلية اللازمين لإعادة التوازن مع رأس المال. وإعادة البناء هذه، فقط، هي التي ستسمح بظهور توازنات اجتماعية جديدة تفرض على رأس المال، أن يتكيف هو، مع مقتضيات ليست نابعة من منطقه الخاص. وهنا، وهنا فقط، يمكن أن يحل مكان الاتجاه السائد حالياً، وهو تكيف الشعوب مع متطلبات رأس المال، الاتجاه المضاد، وهو تكيف رأس المال مع متطلبات الشعوب.

ونوجه نداءنا للجميع - بمن فيهم أنفسنا - أي لجميع من يتحركون هنا أو هناك، ويلتقون في تحركاتهم داخل، أو مع المنتدى الاجتماعي العالمي (بورتو أليجري)، أو المنتديات الوطنية أو الإقليمية. والمنتدى العالمي للبدائل سيحاول من جهته أن يلعب دور العامل الحافز، مثله مثل آخرين، لعملية التأمل للمساهمة في تشكيل الاستراتيجية المضادة، الشعبية، والفعالة، وذات المصداقية.

ونتقدم في الجزء التالي بمجرد اقتراحات، قد يعتبرها البعض خاطئة، وقد يعتبرها آخرون متطرفة أو استفزازية، ولكنها تستحق، في رأيي، المناقشة.

٣- الإمبريالية الجماعية للثالوث، وحملة الولايات المتحدة لفرض السيطرة، وعسكرة العولمة
الفرضية الأولى

إن النظام العالمي لاينتمي «لما بعد الإمبريالية»، بل هو نظام إمبريالي. وهو في ذلك يحتفظ ببعض الصفات الأساسية والدائمة مع النظم الإمبريالية من مراحل التوسع الرأسمالي السابقة، فهو لا يقدم لشعوب التخوم (الجنوب بالتعبير السائد، أي ثلاثة أرباع الإنسانية)، أية فرصة «للحاق»، أو الاستفادة من «مزايا» الاستهلاك المرتفع، المقصور على أغلبية شعوب المركز. إنه لا ينتج، ويعيد إنتاج، إلا تعميق الهوة بين الشمال والجنوب.

ومع ذلك، فالإمبريالية دخلت مرحلة من مراحل توسعها جديدة من عدة نواحٍ، فهي جديدة بالطبع من ناحية ارتباطها الوثيق بالتغيرات التي حدثت لرأس المال والرأسمالية، وهي: الثورة التكنولوجية، والتغير في أسلوب العمل، وتقسيمه على نطاق عالمي، وسيادة المالية المعولمة، الخ. وهذه العلاقات محل للكثير من البحوث الجادة، وتثير الكثير من الجدل الحار، وإن كان أغلب هذا الجدل يخضع للهوس الاقتصادي للبعض، والتساهل السياسي للبعض الآخر. ويصل الأمر، في كثير من الأحيان، إلى إظهار النظام كما لو كان يقدم «الفرص» لكل من يستطيع اقتناصها. وهذه الصور «الخيِّرة» دليل على ضعف «الحركة»، وفي الوقت ذاته، على كفاءة الخطاب السائد الذي يخترقها.

وأؤكد من جانبي على بعد آخر للإمبريالية الجديدة. فقد كانت الإمبريالية في الماضي تتميز بالتعددية، بحيث كان الصراع الدائم والعنيف بين مراكزها المختلفة، هو الغالب على الصورة طوال التاريخ القريب، ولكنها اليوم اتخذت الطابع الفردي، وأصبحت الإمبريالية الجماعية «للثالوث» (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان).

وتظهر الوقائع بوضوح هذه الطبيعة الجماعية للمرحلة الجديدة من الإمبريالية، ففي داخل مؤسسات إدارة الاقتصاد العالمي، لا تنفرد أوروبا، أو اليابان أبداً بأية مواقف تختلف عن تلك التي تتخذها الولايات المتحدة. وينطبق هذا على جميع المؤسسات مثل البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي، أو منظمة التجارة العالمية (ونذكر جميعاً، في اجتماع منظمة التجارة العالمية في الدوحة عام ٢٠٠١، كيف كانت الاشتراطات التي طلبها المفوض الأوروبي باسكال لامي من بلدان العالم الثالث، أشد قسوة حتى من تلك التي طلبتها واشنطن!).

فما الذي يقف وراء هذه الرؤية الموحدة للثالوث؟ ولأية درجة يمكن للتضامن الذي يبدونه حتى اليوم، أن يعبر عن مرحلة مستقرة للعولمة الإمبريالية؟ وأين تكمن إذن، التناقضات المقبلة في داخل الثالوث؟

كان من المعتاد في السابق إرجاع هذا التضامن لأسباب سياسية، وهي الخوف المشترك من الاتحاد السوفيتي، والشيوعية. ولكن اختفاء هذا التهديد لم يضع نهاية للجبهة المشتركة للشمال مع أن أوروبا واليابان لم تعودا في حالة تبعية اقتصادية، ومالية للولايات المتحدة، كما كان الحال في أعقاب الحرب العالمية الثانية. والآن، وقد أصبحوا منافسين أقوياء، كان من المنتظر أن تؤدى الصراعات فيما بينهم إلى انفجار الثالوث، ولكنهم بانخراطهم جميعاً في نفس المشروع النيو ليبرالي المعولم، قد ساروا في الطريق العكسي. وبناءً عليه، هنالك إغراء كبير لاعتبار التفسير لهذا الاختيار هو الضرورات الجديدة لأشكال التراكم الرأسمالي للقلة المحتكرة المسيطرة، وهذه القلة، قد بلغت درجة من الضخامة لم تبلغها سابقاتها من قبل. وتتطلب هذه الضخامة بدورها أن جميع مكونات هذه القلة المحتكرة (وهي جميع الشركات الكبرى متعدية الجنسية، التي ترتكز إلي بلدان الثالوث) تستفيد من سيطرتها على سوق عالمية مفتوحة. ويرى البعض أن هذا الواقع، يعلن عن قيام رأس مال حقيقي متعدي الجنسية، وبرجوازية متعدية الجنسية (كلاهما تحت التكوين)، وهو أمر يستحق بالتأكيد بحثاً أكثر تدقيقاً. ويرى آخرون (وأنا منهم)، أنه حتى وإن كانت الأمور لم تصل لهذا الحد، فإن المصالح المشتركة في إدارة السوق العالمية، هي

التي تفسر تضامن رأس المال متعدي الجنسية الذي لمسناه.

إذن فالتناقضات التي قد تضعف القوة الجماعية للثالوث، إن لم تستطع تفجيره، لاتوجد على أرضية مصالح الأجزاء المسيطرة من رأس المال، وإنما علينا أن نبحث عن جذورها في مكان آخر. لأنه إن كان رأس المال والدول حقائق ورؤى لا يمكن الفصل بينها، إلا أن الثالوث، وبالذات جزأه الأوروبي، يظل مكوناً من دول سياسية فردية. والدولة لايمكن حصرها في وظائفها كخادم لرأس المال المسيطر، ولكنها في ارتباطها بكل التناقضات التي تميز المجتمع - صراع الطبقات، والتعبيرات المختلفة للثقافة السياسية للشعوب المعنية، وتعدد المصالح الوطنية «الجماعية»، والتعبيرات الجيو سياسية دفاعاً عنها - هي لاعب مستقل عن رأس المال. وفي داخل هذه الدينامية المعقدة، من الذي سينتصر؟ المصالح العاجلة والمقصورة على رأس المال المسيطر؟ أم مجموعة أخرى من المصالح تربط بين المتطلبات الضرورية لإعادة تكوين رأس المال، ومتطلبات أخرى تعبر عن مجالات أخرى؟

ففي حالة الفرض الأول، ولغياب مؤسسة سياسية مشتركة وموحدة لدول الثالوث، سيكون على الولايات المتحدة، بصفتها القائد، أن تلعب دور هذه الدولة «العالمية» اللازمة «لحسن الإدارة» لرأس المال المعولم، وعلى شركائها في الثالوث تقبل النتائج. ولكنني أصل، في هذه الحالة، إلى استنتاج أن «المشروع الأوروبي» سيفقد أي معنى، ويتحول، في أفضل الأحوال، إلى الجناح الأوروبي للإمبريالية الجماعية، وفي أسوأها، للجناح الأوروبي لمشروع سيطرة الولايات المتحدة. وفي الوقت الحالي، فإن القليل من التشققات التي نلحظها، تظهر فقط على المستوى السياسي، أو العسكري، لا على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي. وبعبارة أخرى، تعبر بعض السلطات الأوروبية عن الرغبة في أن تكون القيادة السياسية للنظام العالمي، أكثر «جماعية»، في حين تقبل سلطات أخرى السير وراء القيادة الأمريكية بلا تحفظ.

أما في حالة الفرض الثاني، أي إذا نجحت الشعوب الأوروبية في أن تفرض على رأس المال المسيطر، شروط حل وسط تاريخي جديد، يحدد طبيعة الدول الأوروبية، والاتحاد الأوروبي، فسيمكن حينئذ لأوروبا أن تتطلع للعب دور مستقل. وبعبارة أخرى، فإن الخيار (والصراع) من أجل «أوروبا اجتماعية» (أي التي لا تكون مهمة سلطاتها محصورة في خدمة المصالح الضيقة لرأس المال المسيطر)، لا ينفصل عن الخيار من أجل أوروبا «غير أمريكية». وهذه الأخيرة، لن تكون كذلك إلا إذا تباعدت بعض الشيء عن إدارة الإمبريالية الجماعية التي تعبر عن مصالح رأس المال المسيطر. وباختصار، فأوروبا إما أن تكون «يسارية» (بمفهوم أن هذا يعني أخذ المصالح الاجتماعية للشعوب الأوروبية في الاعتبار، وفي الوقت ذاته، تجديد علاقات الشمال / الجنوب بما يبدأ تطوراً حقيقياً لما بعد الإمبريالية)، أو لا تكون على الإطلاق.

الفرضية الثانية

تتمحور استراتيجية السيطرة للولايات المتحدة حول الطبيعة الجماعية للإمبريالية الجديدة، وتستغل نقط القصور والضعف في الحركات الاجتماعية والسياسية «ضد - النيو ليبرالية».

وهذه الاستراتيجية، التي لم يعترف بها المدافعون عنها من أصدقاء أمريكا، إلا مؤخراً، تظهر في الخطاب السائد على شكل فرضين «طيبين» غير حقيقيين، ولكن ممكنين من وجهة نظر العدو. ويدعي الأول أن هذه السيطرة تعود بالأكثر إلى قيادة «طيبة» ولذلك يطلق عليها «السيطرة الخيرة» للقطاع الديمقراطي من الطبقة الحاكمة الأمريكية. ويدعي هذا الخطاب بمزيج من السذاجة المفتعلة، والنفاق الصريح، أن الولايات المتحدة إنما تعمل من أجل المصلحة المشتركة لشعوب الثالوث، حيث تحركها نفس الدوافع «الديمقراطية»، بل إنها تعمل من أجل مصلحة بقية شعوب العالم التي تقدم لها العولمة فرصة «للتنمية» لا تحلم بها، بالإضافة لمنافع الديمقراطية التي تعمل سلطات الولايات المتحدة على تعزيزها في كل مكان، كما يعلم الجميع. أما الفرض الثاني فينادي بأن هذه

السيطرة هي النتيجة الطبيعية لتقدم الولايات المتحدة في جميع المجالات، بدءاً من الكفاءة الاقتصادية والعلمية، وحتى المشروع السياسي والثقافي، مروراً بالتفوق العسكري. وفي الواقع، فالسيطرة الأمريكية تتبع منطقاً، وتستخدم من الأساليب ما لا علاقة له بالخطاب الذي تختبئ بداخله.

وقد جرى التعبير عن أهداف هذه السيطرة، والاعتراف بها في كثير من كتابات قادة هذه البلدان (ومع الأسف قليلاً ما قرأها ضحاياهم). فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي (المنافس العسكري المحتمل الوحيد)، اعتبرت الدوائر الحاكمة الأمريكية أن أمامها فرصة مدتها عشرون عاماً لتثبت سيطرتها على العالم، وتلغي أية فرصة لظهور «منافسين» محتملين، ليس بالضرورة أن يكونوا مؤهلين لملء دور سيطرة بديل، ولكن مجرد أن يكونوا قادرين علي تأكيد استقلاليتهم في نظام عالمي، سيصبح عندئذ «بدون سيطرة»، أو نظام متعدد المراكز، كما أدعوه. وهؤلاء «المنافسون» هم أوروبا بالطبع (ولم يعد أحد يتحدث حتى عن اليابان!)، وروسيا، ولكن على وجه أخص الصين، وهي التي تعتبرها الولايات المتحدة العدو الرئيسي الذي عليها أن تدمره (عسكرياً) في يوم ما، إن هي أصرت على السير في طريق «التنمية»، والتمسك بالاستقلال. وهناك أعداء آخرون يشار إليهم، وهم في الواقع، جميع بلدان الجنوب التي يمكن أن تبدي مقاومة لمتطلبات العولمة النيو - ليبرالية، مثل الهند، أو البرازيل، وإيران، أو جنوب أفريقيا.

فالأهداف إذن، هي تحويل حلفاء الثالوث إلى أتباع، وحرمانهم من القدرة على أية مبادرة عالمية فاعلة، وتدمير البلدان «الكبيرة»، التي تعتبر أكبر من اللازم (فالولايات المتحدة هي وحدها المسموح لها بهذا الوصف). ويجري هذا بتفكيك روسيا بعد الاتحاد السوفيتي، وتفكيك الصين، والهند، بل حتي البرازيل؛ واستخدام أوجه ضعف السلطات في هذه البلدان لهذا الغرض، عن طريق التلاعب بالدول التي نتجت عن انفجار الاتحاد السوفيتي، وتشجيع القوى الطاردة في روسيا، والمسلمين في شينجيانج، والرهبان في التبت، وتشجيع القوميات في الهند، وتغذية الصراعات مع مسلمي شبه القارة الهندية، والتلاعب بأمازونيا (خطة كولومبيا)، الخ.

وفي إطار هذه الاستراتيجية، اختارت الولايات المتحدة توجيه الضربة الأولي في المنطقة الممتدة من البلقان وحتى آسيا الوسطي، مروراً بالشرق الأوسط والخليج. فلماذا هذا الاختيار لأولى الحروب الأمريكية للقرن الواحد والعشرين؟ ليس بسبب احتمال وجود أعداء أقوياء، وإنما بالعكس لأن المنطقة تمثل البطن اللين للنظام العالمي، الذي يضم مجتمعات لا تستطيع، لأسباب مختلفة، مقاومة العدوان بالحد الأدنى من المقدرة. والأسلوب هو ضرب الطرف الأضعف لبدء سلسلة طويلة من الحروب، وهو اختيار عسكري استراتيجي مفهوم ومبتذل. وهذا يذكرنا بما فعله هتلر، عندما بدأ بضرب تشيكوسلوفاكيا، مع أنه ينظر لأبعد من ذلك: بريطانيا، وفرنسا، والاتحاد السوفيتي.

والاستيلاء على المنطقة يحقق منافع أخرى، فالمنطقة غنية بالبترول والغاز، وتحكم الولايات المتحدة فيها بمفردها يضع أوروبا في حالة تبعية خطيرة، ويضعف بذلك قدرتها على المناورة مستقبلاً. وفضلاً عن ذلك، فإن إقامة قواعد أمريكية في قلب أوراسيا يسهل القيام بالحروب المقبلة: ضد الصين، وروسيا، وغيرهما. ويأتي التأييد المطلق للتوسع الإسرائيلي بشكل طبيعي في هذا الإطار، حيث تقوم إسرائيل في الواقع، بدور القاعدة العسكرية الدائمة لخدمة الولايات المتحدة.

واختيار الأسلوب العسكري لإدارة النظام العالمي، لا يرجع فقط لإدارة الرئيس بوش الابن، بل هو الاختيار الذي تبنته الطبقة الحاكمة، في مجموعها، في الولايات المتحدة، منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، فالديمقراطيون والجمهوريون لا يختلفون في هذا إلا فيما يتعلق باللغة. وعلى العكس مما يحاولون إقناع الرأى العام الساذج به، فإن الهدف من هذا الاختيار هو سد أوجه الضعف في الاقتصاد الأمريكي الذي تعجز جميع مكوناته الإنتاجية عن المنافسة، كما

يشهد بذلك العجز التجاري المستمر الذي يميزه. وبدلاً من أن تفرض الولايات المتحدة نفسها «كالقائد الطبيعي» بفضل تقدمها الاقتصادي، فإنها تتصرف كدكتاتور عسكري يفرض على «حلفائه» الأتباع (أوروبا واليابان)، وكذلك بقية بلدان العالم، أن تسدد العجز في حسابه. لقد تحولت الولايات المتحدة إلى مجتمع طفيلي لا يستطيع المحافظة على مستوى استهلاكه، وتبديده للموارد إلا بإفقار بقعة العالم.

الفرضية الثالثة

وتتميز اللحظة الراهنة بخطورة شديدة، بما يجعل المقارنة مع أوضاع الثلاثينيات أمراً وارداً. وكما فعل هتلر، قرر رؤساء الولايات المتحدة إحلال القوة الغاشمة مكان القانون، وألغوا بذلك، جميع المكاسب التي سمح بها انتصار الديمقراطية على الفاشية، وفرضوا على الأمم المتحدة نفس المصير المؤسف الذي لحق بعصبة الأمم.

والمقارنة تستمر، مع الأسف، مثل اختيار الأعداء الصغار، أو اختراعهم، لتمهيد الأرض للمواجهات الكبرى، والكذب بشكل منتظم. ومن جهتهم، يتصرف «الحلفاء» التابعون كما كان يفعل تشمبرلين، ودالاوييه، في مواجهة هتلر، فهم يتنازلون، بل كثيراً ما يساهمون في إكساب الحروب الأمريكية الشرعية في نظر الرأي العام في بلدانهم بطريق الغش.

ويجب أن تفهم «الحركة» أنه في مواجهة هذه الاستراتيجية الإجرامية الثابتة، لا تكتسب أية استراتيجية مضادة الفعالية إلا إذا اتخذت من المعارك ضد الحروب الأمريكية المحور الرئيسي لتحركها. فما قيمة أي خطاب عن «الفقر»، أو «حقوق الإنسان» اليوم، إذا كان الموجود على جدول الأعمال يرتب للشعوب مستقبلاً أسوأ، مفروضاً بالقوة العسكرية؟ وهذه الحروب «الصغيرة» (رغم التدمير البشري والمادي الفظيع الذي تحدثه لدى ضحاياها)، لا تمثل مجرد «مشكلة من ضمن المشاكل»، بل هي تكشف الاستراتيجية الحقيقية للعدو.

٤- عناصر لاستراتيجية شعبية مضادة

لا ينتج من التأملات السابقة، إذا كان لها من مغزى، إلا نتيجة واحدة، وهي أن المحور الأساسي للتحرك في اللحظة الراهنة، لا يمكن إلا أن يكون النضال ضد «الحروب الأمريكية»، وبناء أكبر جبهة من جميع القوى التي يمكن أن تقف ضدها. وأتقدم، في هذا الإطار بثلاثة اقتراحات:

الاقتراح الأول: إعطاء الأولوية في أوروبا لإعادة بناء سياسة مواطنية، فهي الوحيدة القادرة على تجميع مطالب الحركات المفتتة حتى الآن بشكل خطير.

إن بناء هذه القوة السياسية، وتجميع الموضوعات التي يمكن أن تكوّنها، هي الشرط لنجاح حركات المطالب، والاحتجاج الاجتماعية، أي القدرة على تجميع يسار حقيقي، يفرض على المشروع الأوروبي تبني مطالبه، وبذلك يكتسب هذا المشروع «بعداً اجتماعياً». وهذا هو الشرط كذلك، لكي ينفصل اليسار عن اليمين المؤيد للإمبريالية، سواء أكان هذا اليمين ينتظم وراء الاستراتيجيات الخاصة بإمبريالية الولايات المتحدة، أو كان يعبر - بطريقة مترددة أكثر منها ثابتة - عن الأمل في «إدارة سياسية جماعية» للإمبريالية الجماعية بدورها. وبعبارة أخرى، لا يمكن أن توجد «أوروبا اجتماعية» إلا إذا تمسكت بالسير في طريق «سياسة مختلفة» بالنسبة لبقية العالم، وبذلك تبدأ تحولاً حقيقياً نحو عالم بعد - إمبريالي.

تستطيع الشعوب الأوروبية، ومن واجبها، أن تُشعر الولايات المتحدة بمدى هشاشة وضعها في النظام الاقتصادي الرأسمالي المعولم. فإذا استطاعت أن توقف فائض رؤوس الأموال التي تدفعها اليوم لدعم التبديد الأمريكي، وتحولها لمشروعات التنمية الاجتماعية الأوروبية، فإنها ستفرض بذلك، على الولايات المتحدة أن تتخلى عن مشروعاتها الخارجة عن المعقول. وهذا الهدف الاستراتيجي البعيد، لا يستبعد بالطبع، التأييد الفوري للرجال والنساء الشجعان الذين يقفون في قلب النظام ليقولوا «لا للحرب». وإن كنت أشك في فعالية المعارضة الداخلية في الولايات المتحدة مادامت الامتيازات التي يتمتع بها هذا المجتمع الطفيلي بقيت مضمونة. فقد نجحت الطبقة الحاكمة الأمريكية في خلق رأي عام سائد،

على درجة من السذاجة لا تعطي الفرصة لاحتجاجات الأقلية الواعية لإفشال استراتيجية السيطرة للولايات المتحدة.

الاقتراح الثاني: تشجيع التقارب بين الشركاء الكبار في العالم الأورو - آسيوي، وهم أوروبا، وروسيا، والصين، والهند، بصفة أساسية.

وروسيا بصفتها من أكبر منتجي البترول والغاز، يمكنها أن تقدم لأوروبا السبيل الوحيد للنجاة من الشروط الأمريكية في حالة نجاح واشنطن في مشروعها لفرض السيطرة المطلقة على الشرق الأوسط. وحيث إنه فضلاً عن ذلك، فإن أغلب المبادلات الخارجية لروسيا، ورؤوس الأموال الأجنبية التي تجتذبها تقربها من أوروبا أكثر من الولايات المتحدة، فإن هناك أرضية مناسبة للتقارب بين أوروبا وروسيا على الرغم من الصعوبات (الناتجة من الإدارة «الكومبرادورية» للاقتصاد الروسي، التي تنخرط فيها أجزاء كبيرة من الطبقة الحاكمة الجديدة لهذه البلاد)، ومن تلاعب الإمبريالية الأمريكية التي تدعم القوى الطاردة التي تعمل في داخل روسيا، وبقية دول الاتحاد السوفيتي السابق. وهنا كذلك، كما في أوروبا، فإن التطور في اتجاه الطبقات العاملة يعني سياسة خارجية مختلفة، تبتعد عن التبعية لواشنطن.

أما التقارب بين روسيا، والصين، والهند، فيجد أرضية ممهدة في الخطر الذي تتعرض له هذه البلدان الكبيرة الثلاثة، إذا ما نجح تغلغل الولايات المتحدة في آسيا الوسطى. ولكن الولايات المتحدة تضع أكثر ما تستطيعه من عراقيل في طريق هذا التقارب، باستخدام التناقضات بين الرؤى السياسية للبلدان الثلاثة، وبتأييد الأجزاء الكومبرادورية من طبقاتها الحاكمة. فبالإضافة إلى الصراعات الجيو سياسية بشأن الحدود بين الصين والهند، والمشاكل المتعلقة بالتبت، وشينجيانج، تتلاعب واشنطن التي «تؤيد» الهند ضد الصين في مشاكل الحدود، وفي الوقت نفسه، تهيج الباكستان، وتثير الصراع بين المسلمين والهندوس. وفي مواجهة ذلك، على القوى الشعبية، أن ترسم استراتيجيتها - التي تتحدد في هذه المرحلة بالذات، بضرورات بناء الجبهة ضد - الكومبرادور - بحيث تأخذ في الاعتبار مرة أخرى، وكما في أماكن أخرى، العلاقات الوثيقة التي تربط بين الإدارة الكومبرادورية (القائمة فعلاً في روسيا والهند، والمحتملة في الصين)، وبين ما تفرضه السياسات العالمية الأمريكية.

الاقتراح الثالث: إعادة الحياة لتضامن الشعوب الأفرو - آسيوية (روح باندونج)، أي إعادة الروح لتضامن القارات الثلاث.

واليوم، يمر تضامن شعوب الجنوب هذا، عبر صراعها ضد السلطات الكومبرادورية، وهي الناتج للعولمة النيو - ليبرالية، وسندها في الوقت ذاته. وهنا تلعب الموضوعات التي أثرناها أعلاه، أي التقدم الاجتماعي، والديمقراطية، والاستقلال الوطني، دورها الكامل.

ولاشك أن شرعية هذه السلطات الكومبرادورية تتعرض للطعن في الكثير من بلدان الجنوب. ولكن استجابة الشعوب للتحديات المترتبة على انخراط الجنوب في النظام الإمبريالي الجديد لا تؤدى دائماً إلى ظهور بدائل ذات طبيعة ديمقراطية، وتعبر عن التقدم الاجتماعي، وبناء اعتماد متبادل عادل، ومتفق عليه، على النطاق العالمي. وبناءً على أسباب كثيرة من بينها تآكل شعارات الوطنية الشعبوية التي ميزت المرحلة السابقة التي تلت مرحلة فورة التحرير الوطني، وكذلك الممارسات الأتوقراطية في الإدارة السياسية (رغم الطنطنة «الديمقراطية») التي مازالت سائدة في الكثير من البلدان، تلجأ الطبقات الشعبية المرتبكة، إلى أوهام «الأصولية» الإثنية أو الدينية. في حين تتلاعب السلطات الحاكمة الكومبرادورية المحلية، بهذه الحركات الأصولية، يساعدها في ذلك إمبريالية الولايات المتحدة بالذات. وهذا يعني خطوات واضحة للوراء، يجب محاربتها بشجاعة، وبعد نظر، حيث إنها تمثل عقبة رئيسية في طريق إعادة بناء تضامن الشعوب الآسيوية الأفريقية (عندما تثير الصراعات الإجرامية، في كثير من الأحيان، بين المسلمين والهندوس هنا، والهوتو والتوتسي هناك). وتصل

الأزمة المترتبة على هذه التراجعات بين الجماعات المختلفة إلى قمتها عندما تتحول شخصيات مريبة مثل طالبان، وبن لادن، وصدام حسين، كانت تحصل على الدعم السخي من السي آي إيه، إلى «أكبر أعداء» الولايات المتحدة، ويصل الأمر إلى تصديق جماهير شعبية كثيرة لهذه الأكذوبة.

وفي المقابل، تظهر هنا وهناك، عودة لتحالفات وطنية شعبية ديمقراطية، مثل تلك التي نجحت في هزيمة بعض الدكتاتوريات (كما في مالي مثلاً)، أو التي أنهت نظام الأبارتهيد في جنوب أفريقيا، أو ضمنت فوز «لولا» في انتخابات البرازيل. وهذه النجاحات - مهما بدت صغيرة في الظروف الحالية حيث العدوان الإمبريالي هو المسيطر - هي المبشرة بإعادة إحياء جبهة شعوب الجنوب بعد حين.

وفي الختام: لا يمكن الفصل بين النضال من أجل العدالة الاجتماعية، والديمقراطية، ونظام دولي متعدد المراكز، والسلطة الحاكمة في الولايات المتحدة تعرف ذلك. وهي لهذا السبب، تحاول أن تفرض نظامها الدولي المسيطر بإحلال القوة العسكرية محل القانون. وهي تعرف أن هذا هو السبيل الوحيد لفرض النظام الاجتماعي «النيو لبرالي» الجائر، وبالتالي تقضي على الديمقراطية حيثما وجدت، وتمنعها من الظهور في أي مكان آخر. وعلى حركات المقاومة. ونضالات الشعوب، أن تفهم ذلك هي الأخرى... أن تفهم أن مشروعاتها للتقدم الاجتماعي، والديمقراطية، لن يكون لها مستقبل إلا بعد دحر مشروع السيطرة العسكرية للولايات المتحدة.



عسكرة السياسة الأمريكية وقضايا الحرب والسلام
تصورات للمستقبل

بهيج نصار (*)

تمهيد

أية محاولة لتناول التدويل الجاري علي مختلف مكونات المجتمع الرأسمالي، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية، بمعزل عن التناقضات الطبقية ستؤدي إلى نتائج خاطئة، فعملية تدويل رأس المال وتعميمه على صعيد العالم التي اكدها ماركس وانجلز في البيان الشيوعي هي تراكم عدة مكونات لتصبح أكثر تركيبا وشمولا ولتشكل أكثر عناصر نمو قوى الانتاج، الأمر الذي لايمكن بحثه الا ارتباطا بعلاقات الانتاج وتداخلا معها ودمجا بها.

ولقد تم العديد من الأبحاث والدراسات حول الظواهر الاقتصادية والثقافية والحضارية في مرحلة التدويل الراهنة للتعرف على طبيعة هذا التدويل، غير أن الأبحاث الخاصة بدراسة اثر العامل العسكري وما ينطوي عليه من قضايا الحرب والسلام ظلت نادرة مما يصيب تصوراتنا حول عملية التدويل بالخلل، وغير ذلك ما كان يجري في مراحل سابقة من عملية التدويل، اذ كان طرح قضايا الحرب والسلام كامتداد جوهري للعملية السياسية من أبرز ما شغل به الخبراء والعلماء لعظم تزثيرها على عملية التدويل نفسها.

وسبب هذا التخلف ما روجت له اجهزة الدعاية الرأسمالية من دعاوي كاذبة ابرزها ما رددته في السنوات الأخيرة من ان التكنولوجيا وليست الايديولوجيا هي القوة المحركة للمجتمعات، وقصدها أن الايديولوجيا التي تروج لمفاهيم التناقضات الطبقية وما يسفر عنها من علاقات انتاج لم يعد لها دور مما يعني استبعاد التناقض الطبقي عند بحث عملية تدويل رأس المال ونمو قوى الانتاج وما ينتج عنه من حروب بين الدول، كذلك روجت اجهزة الاعلام والدعاية لدعوة أخرى تزعم أن الصراع الطبقي بين الدول لم يعد يتجسد في حروب كما كان الحال في الماضي، انما المنافسة الاقتصادية هي وحدها التي تبلور الآن ما بينها من خلافات ونزاعات، ولهذا طويت صفحة الحروب التي شنتها القوى الرأسمالية لتنحصر حاليا في نزاعات مسلحة منتشرة في البلدان النامية، وواقع ما يجري الآن، في منطقة الشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا يؤكد ضلال هذه الدعاوي، الامر الذي يحث علي بحث قضايا الحرب والسلام على ضوء العسكرة الراهنة للسياسة الأمريكية ودورهما في تحديد مسيرة عمليات التدويل الجارية.

(*) مفكر وباحث مصري.

عسكرة السياسة الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية: نموذج الشرق الأوسط

مجابهة الانتشار النووي:

لم يكن الشرق الأوسط ساحة لتنفيذ المخططات العسكرية الأمريكية الجديدة فحسب بل تبلورت هذه المخططات لأول مرة في هذه المنطقة أثناء حرب الخليج الثانية المعروفة باسم عاصفة الصحراء. فالردع النووي كان دائما متبادلا بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا، وكان استخدام هذا السلاح كفيلا بإلحاق الدمار الشامل بالبلدين مما منع نشوب حرب نووية بينهما، غير أنه في حرب الخليج الثانية حدثت لأول مرة مواجهة بأسلحة الدمار الشامل بين أمريكا وبلد صغير، إذ هدد العراق باستخدام أسلحة كيميائية فهددت أمريكا بالانتقام الساحق والشامل إذا أقدم صدام حسين على ذلك فارتدع الرئيس العراقي. وعقب ذلك وضعت أمريكا مخططا لمنع انتشار أسلحة نووية بالقوة.

وقد حدد والر شتاين مساعد نائب وزير الدفاع الأمريكي لشئون مجابهة الانتشار النووي حينئذ المخطط الجديد أمام لجنة الأمن القومي التابعة لمجلس النواب قائلا: «إن الولايات المتحدة تسعى إلى ردع مخاطر الانتشار النووي في المستقبل والدفاع عن القوات الأمريكية وعن مصالحها ومصالح حلفائها في التحالف، ولردع هذا التهديد تعتمد أمريكا على قوات تقليدية قوية وقوة نووية أصغر لكنها فعالة(١).

ثم أكد وزير الدفاع الأمريكي حينئذ هذا المخطط قائلا: «لردع تهديدات أسلحة الدمار الشامل نعتمد على قوة تقليدية فعالة ومعها قوة نووية أصغر هي الأخرى فعالة، فعندما تمت مراجعة وضعنا النووي أكدنا مرة أخرى على أهمية الحفاظ على الأسلحة التقليدية والنووية كقوة ردع، على أنني أود أن أشير إلى أنهما وباعتبارهما قوة ردع لاينبغي فحسب أن يكونا قوة فعالة بل ينبغي أن يدرك المرء منهما أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها العزم على استخدامهما »(٢).

إن السمة الأساسية للاستراتيجية الجديدة هي استخدام القوة المسلحة والردع النووي لتحقيق هدف محدد بقرار أمريكي ووفقا للمصلحة الأمريكية ودون اعتبار للحدود والقيود التي تفرضها الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة، فلم يرد فيما ذكره قادة أمريكا السياسيون والعسكريون كلمة واحدة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن كشرط لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة إنما هي مخطط أمريكي سينفذ بقرار أمريكي(٣).

ثم تبقى ملاحظة هامة وهي أن منطقة الشرق الأوسط هي الوحيدة في العالم التي تملك فيها دولة منفردة سلاحا نوويا تهدد به شعوب المنطقة لتفرض سياستها وهي إسرائيل. هذا الوضع قد يدفع العديد من بلدان المنطقة إلى محاولة حيازة أسلحة دمار شامل لحماية حقوقها ومصالحها. ولهذا أصبحت المنطقة معرضة أكثر من أي منطقة في العالم لتنفيذ استراتيجية مجابهة الانتشار الأمريكية، بينما تظل إسرائيل وحدها تملك السلاح. وهكذا تواجه الأقطار العربية اليوم استراتيجيتين، إسرائيلية وأمريكية، الأولي تهددها بأسلحتها النووية، والثانية تقضي باستخدام القوة المسلحة وبردع نووي إن حاولت إنتاج سلاح دمار شامل أو أنظمة حملها إلى أهدافها لمواجهة خطر أسلحة إسرائيل(٤).

النظام الميداني للدفاع بالصواريخ

في يوم ٢٣ مارس عام ١٩٨٣ وجه الرئيس ريجان خطابا إلى الشعب الأمريكي يبشره بنظام صاروخي سيدمر أي صاروخ استراتيجي بعيد المدى عابر للقارات يوجهه الاتحاد السوفيتي إلى أهداف في أمريكا، والنظام متعدد الحواجز تنشر في الفضاء لصد الصواريخ المهاجمة. في المرحلة الأولى ستقوم أشعة الليزر وغيرها من أسلحة الطاقة الموجهة بتدمير صواريخ الخصم الاستراتيجية في مرحلة مبكرة فور انطلاقها Boost Phase ، أما المرحلة الثانية فهي الوسيطة في الفضاء بعد أن تنطلق الرؤوس النووية من الصواريخ لتواجه حواجز من قرابة خمسمائة من الأقمار الصناعية والقواعد في الفضاء التي يحمل كل منها ٤٠ أو ٥٠ سلاحا ليدمر ما تسرب من الحاجز الأول من حائط الصواريخ، وفي المرحلة الأخيرة ستدمر

الرؤوس النووية الباقية حين تعود إلى الأرض مخترقة الغلاف الجوي.

والوظيفة الدفاعية لهذه الصواريخ كاذبة لأنها إذ تدمر صواريخ الخصم الاستراتيجية فإن سماءه ستكون مفتوحة لصواريخ أمريكا كي تلحق به الدمار الشامل.

أنظمة الدفاع الصاروخي هي أنظمة هجومية عدوانية في المحل الأول.

وعندما تسلم الرئيس كلينتون من الحزب الديمقراطي رئاسة الولايات المتحدة من الرئيس بوش الأب من الحزب الجمهوري عام ١٩٩٣ واصل العناية بشكل خاص بالأنظمة الميدانية التي يمكن استخدامها في حروب قد تنشب في مختلف المناطق لتدمير صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، وتوصل في لقاءات مع بوريس يلتسن رئيس روسيا إلى اتفاقات حول استخدام هذه الأنظمة أهمها اتفاقية ابرمت عام ١٩٩٧ في لقاء عقد بينهما في هلسينكي حدد بمقتضاه مدى صواريخ هذه الأنظمة وسرعتها(٥).

وتتعاون أمريكا مع حلفائها في مختلف المناطق لنشر الأنظمة الميدانية حماية لمصلحتها ومصلحتهم، وتقوم إسرائيل بهذا الدور في الشرق الأوسط.

فعقب نشوب قتال في لبنان عام ١٩٩٦ وعد الرئيس كلينتون إسرائيل بتقديم كل المساعدات لتطوير وإنتاج سلاح الليزر(٦) لأنه وحده القادر على التصدي وتدمير صواريخ كاتيوشا التي تنطلق متسارعة متلاحقة عبر حدود جنوب لبنان لتثير قلق سكان شمال إسرائيل، فالمسافة قصيرة للغاية بين موقع الصاروخ والهدف ولاينفع لصده غير سلاح ينطلق بسرعة الضوء.

ومثل هذا التعاون اللصيق قد تأكد حين وفرت أمريكا نظام باتريوت ٣ المتطور لإسرائيل أما الصاروخ أرو (السهم) فقد أنتجته أمريكا بالتعاون مع إسرائيل ليكون لها ولتتولى هي إنتاجه فلا تحتاج إلى استيراده.

القوات التقليدية والوحدات الخاصة:

أهم ما طرأ على القوات الأمريكية التقليدية من تطورات إنشاء قوة الانتشار السريع بقرار أصدره الرئيس كارتر للرد على تدخل القوات السوفيتية في أفغانستان. وهذه القوة لها قدرات نووية. وقد بلغ عدد أفرادها قرابة ٣٠٠ ألف جندي(٧)، وانشئت لها القيادة المركزية لتشرف على عملياتها العسكرية في منطقة تمتد من باكستان شرقا حتى شمال أفريقيا غربا ومن القرن الأفريقي جنوبا حتى الجمهوريات السوفيتية في أواسط آسيا، وقد توافرت لها قواعد عسكرية في بلدان الخليج العربية وبلدان القرن الأفريقي، ثم منحت لها تسهيلات عسكرية من عدد آخر من البلدان العربية ثم تسهيلات أخرى منحت مؤخرا من الجمهوريات السوفيتية السابقة في وسط آسيا، وتقوم الأساطيل البحرية بدور رئيسي في عمليات قوة الانتشار السريع بحيث أصبحت قواعد متحركة في المياه الدولية لاسقاط القوة ضد أي بلد يهدد المصالح الأمريكية. وقد الحقت بهذه القوات وحدات خاصة لتقوم بعمليات معظمها سري، وقد تمت في لبنان في الثمانينيات واساسا في أفغانستان لمساعدة المجاهدين الاسلاميين المناهضين لوجود القوات السوفيتية في أفغانستان والذين تحول معظمهم بعد ذلك إلى جماعات ارهابية تشكل اليوم أهم عناصر القاعدة التي قادها بن لادن.

وهكذا اصبحت احتمالات الحرب في الشرق الأوسط تمر عبر المراحل التالية:

- مسموح لاسرائيل أن تملك ترسانة نووية تهدد بها شعوب وبلدان المنطقة.
- إذا حاول أي بلد في المنطقة حيازة أسلحة دمار شامل لمواجهة تهديدات اسرائيل النووية فسيكون بلدا مارقا وستواجهه أمريكا بقوات تقليدية مع ردع نووي فعال.
- ستنشر أمريكا واسرائيل في نفس الوقت انظمة دفاع بصواريخ ميدانية لتدمير صواريخ الخصم ليصبح أمامه خياران إما الاستسلام أو التعرض لدمار شامل بعد أن أصبحت سماؤه مفتوحة لصواريخ أمريكا واسرائيل.

ويلاحظ أن قوات تقليدية مع قوات نووية وكذلك أنظمة هجومية ودفاعية (الصواريخ) أصبحت تندمج معا لتشارك في تنفيذ السيناريو السابق، وستكون

هذه الأسلحة والأنظمة واندماجها معا من اعمدة المخططات العسكرية في عهد الرئيس بوش الابن.

المخططات العسكرية الامريكية الجديدة

بناء على طلب الكونجرس الأمريكي اصدرت وزارة الدفاع تقرير «مراجعة الوضع النووي» في ٨ يناير عام ٢٠٠٢ ونشرت ٢١ صفحة من التقرير تضمنت التوجهات العسكرية الجديدة لادارة بوش، ثم اصدرت الرئاسة الأمريكية تقريرا حول «استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الأمريكية» تضمن السياسة الأمنية العامة وخاصة ما يتعلق منها بالشئون العسكرية.

وشرح وكيل وزارة الدفاع الأمريكي، دوجلاس فيث، ما ورد في تقرير مراجعة الوضع النووي في جلسة استماع عقدتها لجنة القوات المسلحة في ١٤ فبراير عام ٢٠٠٢ فقال: «ان المراجعة الراهنة اقرت بأن علاقة جديدة تقوم بين أمريكا وروسيا...، فثمة اساس لتعاون متبادل وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجاوز ما كان ابان الحرب الباردة من مواجهة نووية عفى عليها الزمن وإلى تنمية إطار استراتيجي جديد مع روسيا»(٨).

واضاف دوجلاس فيث: «ان نظام الحرب الباردة بين كتلتين متنافستين قد حل محله نظام جديد يسوده طيف جديد من الخصوص المحتملين ومن التهديدات المحتمل توقعها، كما حل محل العلاقات الأمريكية السوفيتية خصوم لا يمكن التنبؤ بهم وتحركهم مقاصد وقيم لا نشاركهم فيها ثم لا ندركها ادراكا كافيا في معظم الاحوال، كما انهم يتحركون في اتجاهات قد لاتتوقعها، فلم تعد مواجهة تهديدات الحرب الباردة العنيفة التي يمكن أن نتوقعها نسبيا بعد أن أصبحنا في حقبة يسودها عدم اليقين والمفاجأة، وقد برهنت هجمات الحادي عشر من سبتمبر على أن نتوقع ما لم يكن في الحسبان توقعه» وقال: «ان ما يشغلنا بشكل خاص في هذه الفترة من عدم اليقين هو ظهور خصوم من دول في مناطق وقد تسلحت بالصواريخ وباسلحة الدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية.

على أن الردع النووي لم يعد كافيا لمواجهة الخصوم الجدد من عصابات ارهاب ودول مارقة. كان الردع النووي يقوم على ثالوث يضم صواريخ نووية تطلقها غواصات في باطن المياه الدولية، ولكن أحداث ١١ سبتمبر أكدت أن جماعات الارهاب قادرة على تدمير مصالح أمريكا دون أي اعتبار للردع النووي، كما أن الدول المارقة التي سعى إلى حيازة أسلحة دمار شامل فيمكنها أن تستعين بهذه الأسلحة لتبتز الادارة الأمريكية وتمنعها من حماية مصالحها ومصالح حلفائها، ولهذا دعت ادارة بوش إلى تشكيل ثالوث جديد من أنظمة التسلح يقوم وفقا لتقرير «مراجعة الوضع النووي» أسلحة نووية تندمج مع أسلحة تقليدية، ومعها أنظمة هجومية تندمج مع أنظمة دفاعية هي أساسا أنظمة دفاع بالصواريخ. أما الطرف الثالث من الثالوث فيضم أسلحة متطورة تكنولوجيا مع أنظمة القيادة والاتصال والاستخبارات وجمع المعلومات بالغة الدقة كي تحدد مصادر التهديد الذي سيكون مفاجئا ويصعب التنبؤ به، وبحيث يتم تدمير وازالة مصدر هذا التهديد فور الابلاغ عن وجوده، سواء كان ثابتا في موقعه أو متحركا(٩).

وتوفر هذه المخططات القدرات العسكرية التالية:

- احتفاظ أمريكا بترسانة أسلحة نووية استراتيجية بحلول عام ٢٠١٢ يمكن أن يصبح عدد أسلحتها قرابة أربعة آلاف صاروخ نووي إذا دعت الضرورة بإعادة الفين من الرؤوس النووية إلى صواريخها، مما يعني عمليا استمرار الردع النووي التقليدي بين أمريكا والدول النووية الكبرى كما كان عليه الوضع في الماضي، مع البدء في انتاج أنظمة صاروخية لتدمير الصواريخ بعيدة المدى وعابرة القارات.
- اعداد خطط لتوجيه أسلحة نووية إلى الصين.
- تطوير أنظمة الدفاع الصاروخية الميدانية مع اعداد خطط لتوجيه أسلحة نووية إلى أهداف في خمس دول مارقة ترى أمريكا أن لها برامج لانتاج أسلحة دمار شامل وتقع أربع منها في الشرق الأوسط، وهي إيران والعراق وسوريا وليبيا(١٠)، ويمكن أن يزداد عدد القائمة مستقبلا.

ولعل أخطر ما ورد في تقرير «مراجعة الوضع النووي» القول بأنه «يمكن استخدام أسلحة نووية ضد أهداف صمدت أمام هجوم أسلحة غير نووية» مثلا بمستودعات أسلحة بيولوجية مدفونة عميقا في الأرض»(١١) أي أن من الممكن استخدام الأسلحة النووية في ظروف أخرى ترى أمريكا من الضروري استخدامها.

على أن الحديث عن الحرب ضد جماعات والدول المارقة قد تصاعد واشتد لهيبه الايديولوجي بعد ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ إذ ألقى الرئيس الأمريكي خطاب الاتحاد في ٢٩ يناير عام ٢٠٠٢ (أي بعد إصدار تقرير «مراجعة الوضع النووي» في ٨ يناير من نفس العام)، فتحدث عن محور الشر الذي يضم إيران والعراق وكوريا الشمالية، وردد الرئيس الأمريكي كلاما يشير بوضوح إلى ضرورة شن حروب وقائية واستباقية ضد هؤلاء الخصوم فور إدراك ما يصدر عنهم من تهديدات، قائلا: «لن أنتظر الأحداث بينما الأخطار تتجمع، ولن أقف جانبا بينما الخطر يقترب، ولن تسمح الولايات المتحدة الأمريكية أن تهددها أخطر الأنظمة في العالم بأخطر الأسلحة في العالم»، ولقد تبلورت هذه السياسة في تقرير وجهه الرئيس الأمريكي إلى الكونجرس حول الاستراتيجية القومية لأمن الولايات المتحدة الأمريكية» ردد فيه التصورات التي وردت في تقرير «مراجعة الوضع النووي» ثم أضاف يؤكد النقاط التالية(١٢):

• أن الولايات المتحدة الأمريكية لها «قوة عسكرية تتمتع بوضع لا يوازيه وضع آخر، كما أنها «تمتلك من القوة والنفوذ في العالم ما لم يسبق لهما مثيل أو قرين» وان هذا الوضع سيتم الحفاظ عليه حتى تظل أمريكا متفوقة عسكريا على أية دولة أخرى وما يؤكده تقرير الأمن القومي الأمريكي تثبته الحقائق، فالأسطول الأمريكي أقوى من مجموع أساطيل دول الاتحاد الأوروبي يضاف اليها الأسطولان الروسي والصيني، وستبلغ الميزانية العسكرية الأمريكية للسنة المالية القادمة ٣٩٦ ألف مليون دولار وهي اكثر ٦ مرات من ميزانية روسيا، واربع مرات من ميزانيات دول الاتحاد الأوروبي، و٢٩٣ ميزانية العراق التي تزعم الادارة الأمريكية أنها تشكل تهديدا للأمن الأمريكي.

• كذلك يتحدث التقرير عن «الدولية الأمريكية التي تعبر عن وحدة قيمنا ومصالحنا الوطنية»، وان «القوة العظيمة لهذه الأمة يجب أن تستخدم لتنمية ميزان القوى لصالح الحرية»، وان الحرية التي يرددها التقرير ترتبط «بحرية التجارة وحرية السوق» التي ينبغي أن تكون ابوابها مفتوحة دائما.

• ويطمس التقرير الفرق بين جماعات الارهاب والدول «المارقة» فيقول «ان تداخل الدول التي تتبنى الارهاب وتلك التي تسعى إلى أسلحة الدمار الشامل يجبرنا على المبادرة بالعمل»، وان «الدول المارقة والارهابيين يستندون إلى الاعمال الارهابية وفي قدرتهم استخدام أسلحة دمار شامل».

والواقع يخالف مزاعم بوش إذ ان مقاومة الجماعات الارهابية لاتختلف عن مقاومة جماعات الجريمة المنظمة الأخرى مثل تجار المخدرات وجماعات المافيا وغيرها، ولابد من ملاحقتهم باعتبارهم مجرمين خارجين على القانون والقاء القبض عليهم ومحاكمتهم كما حدث في مصر وغيرها من الدول، اما دعاوي الحرب التي تشنها أمريكا على الارهاب فقد تحولت آخر المطاف إلى حرب ضد دول، فهي تحاول مساعدة اسرائيل لتصفية السلطة الفلسطينية وفرض زعماء جدد يتولون حكومتها في المستقبل زاعمة ان المقاومة الفلسطينية للاحتلال الاسرائيلي هي من اعمال الارهاب، وهي تعلن عزمها على حرب العراق وفرض حكام جدد عليها بزعم أنها تؤوى ارهابيين وتملك أسلحة دمار شامل، وهي تمارس ضغوطا على دول أخرى كي يكون لها تواجد عسكري على أرضها بدعوى المشاركة في حرب الارهاب مثل دول وسط آسيا، وهي تضغط على دول مثل اليمن كي تقبل قيام وحدات أمريكا العسكرية بعمليات لملاحقة جماعات الارهاب على أرضها.

ومن أجل الدفاع عن المصالح يعلن التقرير صراحة عن عزم الادارة الأمريكية على شن حروب وقائية

واستباقية ضد الدول المارقة وجماعات الارهاب. وقد أكدت وثيقة الامن القومي التي اصدرها الرئيس بوش أن الولايات المتحدة «ستدافع عن شعب امريكا ومصالحها في الداخل والخارج بالتعرف على التهديد وتدميره قبل ان يصل إلى حدودنا»، كما حددت الوثيقة الخطوات العملية اللازمة «لتعزيز خيارات الحرب الوقائية».

وكانت أمريكا تشن حروبا وقائية واستباقية دون أن تعلن عن تبنيها رسميا، غير أن اعلان الادارة الأمريكية رسميا أن قيامها بضربات عسكرية ووقائية بقرار تتخذه دون الرجوع إلى مجلس الأمن قد أصبح عقيدتها العسكرية يقوض ميثاق الأمم وينتهك القانون الدولي.

الدلالات السياسية لمخططات أمريكا العسكرية

الدلالات المستخلصة مما سجلته الصفحات السابقة تتصل اساسا بمعالجة قضايا الحرب والسلام لعلها تهدي إلى سبيل تتجاوز به الشعوب ممارسات الهيمنة والقهر والتهميش والاستبعاد والاستغلال فلنتابعها الواحدة بعد الأخرى.

أولا : المخططات العسكرية التي طرحتها وتنفذها ادارة بوش الابن، وهو من الحزب الجمهوري أصلها فيما شيده الرئيس السابق كلينتون من الحزب الديمقراطي من أنظمة عسكرية لشن الحروب. فمواجهة خطر انتشار أسلحة دمار شامل في دول تخاصم المصالح الأمريكية قد حددته سياسة «مجابهة الانتشار النووي» التي نفذت في عهد كلينتون، وخطة استخدام اسلحة تقليدية مع ردع من أسلحة نووية ونشر لأنظمة دفاع صاروخية تفتح سماء الخصم لما سيطلق من صواريخ هجومية قد تم اقرارها في عهد الرئيس السابق كلينتون لتشكل أعمدة الثالوث الجديد للقوات الأمريكية الذي طرحته وثيقة «مراجعة الوضع النووي»، وحديث ادارة بوش الابن عن الدول المارقة هو نفس الحديث الذي تردد من قبل، وكانت القوات المسلحة الأمريكية في عهد كلينتون أضخم وأعظم تأثيرا من قوات أية دولة أخرى كما كانت وحدها القادرة على القيام بعمليات عسكرية على صعيد العالم كله، ثم ان من بين هذه العمليات التي شنتها أمريكا كانت من الناحية العملية، حروبا وقائية واستباقية، بل إن ما أقرته ادارة بوش علنا من احتمال استخدام أسلحة نووية في عمليات عسكرية لتدمير مخازن أسلحة دمار شامل مدفونة في باطن الأرض قد تردد في عهد كلينتون كذلك. ففي عام ١٩٩٦ صرح وليم بيرى، وزير الدفاع الأمريكي حينئذ، في جلسة استماع عقدتها لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي بأن البنتاجون (وزارة الدفاع) كانت تفضل استخدام أسلحة نووية جديدة تخترق الأرض لتدمير أسلحة كيميائية زعمت واشنطن أنها مخزونة في مدينة تورهانة بليبيا(١٣)، وان كان قد تم سحب هذا التصريح فيما بعد. فكل ما طرحه بوش من مخططات هي امتداد وتطوير لأبنية وانظمة عسكرية تم تشييدها في عهد كلينتون.

صحيح ان ادارة بوش التي تمثل اشد الدوائر رجعية في أمريكا قد دفعت بهذه المخططات إلى آفاق جديدة عندما وصلت إلى السلطة، ثم جاءت احداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ في واشنطن ونيويورك لتخلق انسب الظروف من أجل المزيد من خطوات لتنمية هذه المخططات واقناع أغلبية المواطنين الأمريكيين بضرورتها، غير أن الأكيد هو أنها امتداد لسياسة ادارة كلينتون وتطوير لها، وهذا يعني أن جوهرها سياسة ثابتة للولايات المتحدة الأمريكية سواء كانت في الحكم ادارة الحزب الجمهوري أو الحزب الديمقراطي، فقد تميل ادارة الديمقراطيين إلى خفض ميزانية التسلح أو إلى مزيد من السعي لضمان تأييد الحلفاء لسياستها العسكرية، غير أن جوهر هذه السياسة أصبح نهج الولايات المتحدة الأمريكية الثابت.

ولهذا ليس صحيحا ما رددته التعليقات الصحفية من ان سياسة بوش العسكرية الجديدة هي وليدة أحداث ١١ سبتمبر، وان كانت هذه الأحداث قد زادتها حدة وتوحشا للهيمنة على العالم.

ثانيا : ان مكونات الهيمنة في المرحلة الراهنة من التدويل الامبريالي لرأس المال، الاقتصادية والسياسية والثقافية والحضارية والعسكرية. ومدى الاستناد إلى

أي من هذه المكونات يتوقف على علاقات القوى بين المراكز الامبريالية (اليابان، دول غرب أوروبا وأمريكا)، ثم يتوقف على ما بين هذه المراكز من منافسة مع القوى البازغة مثل الصين والهند والتجمعات الاقليمية، ومن الواضح أن التدويل في مجال الاقتصاد والثقافة والسياسة تمارسه كل هذه القوى على الصعيد العالمي وعلى خلاف ذلك ما يتم في المجال العسكري حيث تتم عمليات امريكا العسكرية على صعيد العالم كله بينما تقتصر العمليات العسكرية لأي من القوى الأخرى في حدود اقليمي أو قاري، أضف إلى ذلك أن احتمالات تفوق مراكز امبريالية على أمريكا في المجال الاقتصادي أمر وارد مستقبلا، وغير ذلك حال المجال العسكري حيث لاتنافسها قوة أخرى. وتؤكد المخططات العسكرية الجديدة أن أمريكا تصر على أن تكون أعظم القوى عسكريا.

ومعنى ذلك أنه في الظروف الراهنة لعمليات التدويل الجارية في مختلف المجالات أصبحت القوة العسكرية هي الاداة الرئيسية لتوطيد الهيمنة الأمريكية وحماية مصالحها مما يطرح مسألة المعالجة السليمة لقضايا الحرب والسلام من قبل الأطراف الأخرى المشاركة في عمليات التدويل لتصبح من السبل الأساسية لمواجهة الهيمنة الأمريكية، وقد تكون المعالجة السليمة لهذه القضايا في ظروف معينة العامل الحاسم على تصفية هذه الهيمنة.

ثالثا : ولتوطيد القوة العسكرية باعتبارها الأداة الرئيسية لدعم هيمنتها على صعيد العالم تعزز أمريكا وجودها وتحالفها العسكري في مختلف المناطق تواكبا مع اشتراكها في التجمعات الاقتصادية الاقليمية لتعزيز نفوذها الاقتصادي، فأمريكا تشترك أكثر من غيرها في هذه التجمعات الاقتصادية مثل مشاركتها في الجهود لتشكيل سوق حرة مع جميع دول أمريكا اللاتينية، كما أنها عضو في المجموعة الاقتصادية لدول أمريكا الشمالية (النفتا) وعضو مشروع لإنشاء سوق حرة في منطقة المحيط الهادي وتعمل على انشاء مشروع اقتصادي شرق أوسطي تقوم فيه بدور رئيسي مع إسرائيل والاتحاد الأوروبي، بالاضافة إلى علاقاتها الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي، وما من دولة مثل أمريكا تشترك في مثل هذا العدد من التجمعات الاقليمية الاقتصادية. وجنبا إلى جنب مع هذه التجمعات يتعاظم وجودها وتحالفاتها العسكرية في مناطق هذه التجمعات، والمثل على ذلك ما يجري في الشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا وخاصة حول مصادر النفط. فلها قواعد عسكرية في دول الخليج، ووجود عسكري في بلدان وسط آسيا، وتقدم لها بلدان عديدة من بينها مصر والمغرب تسهيلات عسكرية، وهي تريد أن تقيم نظاما للأمن في المنطقة تهيمن عليه، ولذا تفرض حكاما في أفغانستان يؤيدون مصالحها، وتسعى إلى تغيير قادة فلسطين بالقوة الاسرائيلية حتى تضمن مثل هذا التأييد، وتريد شن حرب على العراق لتغيير قادتها وللسيطرة على ما تملكه من احتياطي هائل من النفط، ثم هي تسعى تحت عباءة الديمقراطية أن تضمن حكاما يرضون عن سياستها في بلدان أخرى، وهي تقصد من كل هذه الخطوات تشكيل نظام أمن يضم إسرائيل مع بقية دول المنطقة برعايتها.

وقد تزايد حديث الادارة الأمريكية عن عزمها على انتهاج سياستها منفردة اذا اصر الآخرون على عدم مسايرتها واللحاق بركبها، غير أن أمريكا عازمة في نفس الوقت على تشكيل «دولية أمريكية American Internationalism» جاء ذكرها في تقرير «استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الأمريكية» وستقيم هذه الدولية اساسا مع هؤلاء الحلفاء المحليين في مختلف المناطق، وهي تقيم مع بعضهم علاقات استراتيجية مثل اسرائيل وتركيا وبعض البلدان العربية في الشرق الأوسط واليابان في الشرق الأقصى، ويصل التعاون العسكري مع هؤلاء إلى أقصى الحدود. الامر الذي يفرض ضرورة المعالجة السليمة لقضايا الحرب والسلام في مختلف المناطق بالاضافة إلى معالجتها السليمة على الصعيد العالمي لمواجهة ما تنوي الولايات المتحدة تنفيذه بالقوة المسلحة.

رابعا: على أن الحروب التي تشنها أمريكا اليوم لها أهداف جديدة، فقد كان لحيازة كل من أمريكا والاتحاد السوفيتي لترسانة نووية ما منعهما من الصدام العسكري خوفا من صدام نووي يؤدي إلى دمارهما الشامل، أي أن الانتشار النووي فيما بينهما قد منع الحرب، اما احتمال الانتشار النووي في الشرق الأوسط فسيؤدي إلى حروب تشنها أمريكا ضد من تحسبه قد أقدم على ذلك. الانتشار النووي أصبح مؤديا للحروب وليس كابحا ومانعا لها، ولكن انتشار اسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية هو من القضايا الكونية التي قد تفضي إلى هلاك البشرية وفنائها، أي أن الحرب لم تعد ناجمة فحسب عن التناقضات الطبقية والمنافسات الاقتصادية بين الدول والسعي للسيطرة على المزيد من الأسواق والأرباح بعد أن أصبح خطر أسلحتها من القضايا الكونية التي تمس مصالح كل الطبقات المجتمعات وتهددها بدمار شامل.

كذلك أصبحت موارد الطبيعة موضوعا للحروب وخاصة الموارد النفطية. ومعلوم أن النفط من الموارد الناضبة وسيختفي كمصدر للطاقة بعد سنوات مما يشكل قضية كونية، فالمجتمعات وحضاراتها تعتمد أساسا على النفط لضمان ازدهارها بل واستمرارها، ومما يزيد هذه القضية تعقيدا ان مجتمعات كبرى بازغة أخذت تستهلك هذه الموارد على نطاق يزداد اتساعا مثل الصين والهند اللتين تضمان قرابة المليارين ونصف المليار من البشر، بل انهما يتنافسان الآن على ما تملكه البلدان الأخرى من موارد نفطية مثلما تفعل الدول الصناعية الكبرى. ثم تتفاقم القضية لان زيادة نسبة استغلال الدول الصناعية التقليدية من النفط لا تنقطع بالمقارنة بالانتاج الكلي لهذه المادة، فالزيادة في الاستهلاك خلال السنوات الخمس الماضية كانت اكثر من الزيادة التي طرأت على الانتاج. القضية اذا لم تعد قاصرة على حصول الشركات على المزيد من الارباح بالسيطرة على ما يستخرج من هذه المادة بعد أن أصبح السعي إلى السيطرة يتصل بخطر نضوب المادة نفسها.

وقد أعد ديك شيني نائب الرئيس الأمريكي تقريرا أذاعة البيت الأبيض في مايو عام ٢٠٠١ حول المخطط القومي للطاقة، ويؤكد التقرير نقاطا ثلاثا(١٤):

- أن على الولايات المتحدة أن تستجيب لمطالبها من النفط التي تتزايد باستمرار عن طريق استيراده. وحاليا تستورد أمريكا عشرة ملايين برميل من النفط يوميا تشكل ٥٣٪ من استهلاكها، ولكنها في عام ٢٠٢٠ ستستورد يوميا ١٧ مليون برميل لتمثل ٦٣٪ من الاستهلاك.
- ولا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تعتمد على مصادر النفط التقليدية للحصول على المزيد من هذه المادة مستقبلا مثل السعودية وفنزويلا وكندا، فلابد لها أن تصل إلى مصادر جديدة مثل مخزون النفط حول بحر قزوين ومصادره في أفريقيا وروسيا.
- غير أن أمريكا وهي تسعى نحو المصادر الجديدة لايمكنها أن تعتمد على قوى السوق فحسب، والأمر يتطلب من المسئولين جهدا كبيرا للتغلب على أية مقاومة ستنشأ أمام شركات النفط الأمريكية.

وواضح مما يجري في أفغانستان وما جاورها من جمهوريات سوفيتية سابقة، وما يحدث في منطقة الخليج ومن الحرب على العراق الجهود التي تبذلها الدولة الأمريكية للتغلب بالقوة المسلحة على أية مقاومة لسعي الشركات الأمريكية للسيطرة على مصادر النفط، فقوى السوق والمنافسات لم تعد كافية.

وما تؤكده تقارير الأمم المتحدة من تزايد النفوذ والتهميش والبطالة والاستبعاد للمزيد من مئات الملايين من البشر هي قضايا كونية ستتفاقم ما ظلت ممارسات قوى الامبريالية للسيطرة بالقوة الاقتصادية والعسكرية على آليات التدويل الراهنة دعما لهيمنتها. والأمر يزداد خطورة لأن هذه القضايا الكونية تؤدي بدورها إلى أخطار كونية أخرى مثل توطيد التخلف وظهور أمراض تفتك بالابدان لايعرف لها دواء وتعزيز أشكال من الجريمة المنظمة من بينها الارهاب وتجارة المخدرات والأطفال والنساء وقطع من أجسام البشر.

ثم ان الصراعات التي قد تتحول إلى حروب بسبب

ندرة المياه في الشرق الأوسط وافريقيا وبعض المناطق الأخرى هي مثل آخر على اتساع موضوع الحرب ليشمل القضايا الكونية.

خامسا : والحرب التي تشنها الدول الرأسمالية الكبرى كانت دائما مخرجا لتجاوز أزماتها الاقتصادية أو أملا في هذا التجاوز، فذلك كان حال الحرب العالمية الأولي ثم الحرب العالمية الثانية ثم التهديدات بالأسلحة النووية التي وجهتها أمريكا ضد الاتحاد السوفيتي بمصاحبة حروب شنتها مع حلفائها ضد العديد من البلدان المستقلة حديثا طوال ما عرف بالحرب الباردة. ويمكن القول أن المغالاة في عسكرة السياسة التي تنتهجها ادارة بوش الابن وما تفضي اليه من تهديدات وحروب بأسلحة تقليدية وغير تقليدية، وانظمة هجومية مع أنظمة دفاع صاروخي، ثم بأنظمة للقيادة والسيطرة والاستخبارات بالغة التطور هي أيضا ملاذ تلجأ اليه هذه الادارة لتجاوز الازمة الاقتصادية التي تتعرض لها أمريكا منذ أن تولت السلطة في يناير ٢٠٠١.

على أن الازمات الراهنة التي تتعرض لها أمريكا وحلفاؤها لم تعد اقتصادية فحسب بعد أن اضيفت اليها المعالجة الخاطئة للقضايا الكونية وما تنطوي عليه من انتشار متزايد للفقر ونهب لموارد الطبيعة مما سيضفي على هذه الازمات واسبابها طابع الاستمرار والتفاقم.

سادسا : هذه التغييرات الجذرية التي طرأت على طابع الحرب، اسبابها ونتائجها، انما ترجع إلى تغير جذري في خريطة التناقضات التي تحكم النظام الرأسمالي، مسيرته ومصيره، ذلك أن التناقضات الطبقية كانت هي سبب تغير الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات سواء تلك التي أوردها ماركس بشأن المجتمعات الأوروبية أو التي اجتهد في طرحها علماء آخرون بشأن تطور مجتمعات الأنهار وبلدان الشرق عامة (آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية). وجنبا إلى جنب مع هذه التطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية كانت هناك تطورات اخرى منذ أن بدأ الانسان يشكل الاحجار لتصبح أدوات لمعيشته او قتل خصمه. من هذه اللحظة نما جهد الانسان، الكثير منه جهد عضلي مع النادر من الجهد الذهني لتشكيل الاحجار ثم مختلف المعادن لتصبح أدوات للانتاج أو وسائل للدمار.

على أن الجهد الذهني نمى وتطور عبر آلاف الأعوام، من مرحلة جمع الثمار إلى مرحلة الزراعة وأدواتها، ومن الزراعة إلى مرحلة الصناعة وادواتها، وكانت هذه الأدوات هي ما استخدمته مختلف التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية حتى ظهور التشكيلة الرأسمالية المتطورة، ومع هذه التطورات تنامت العلوم والتكنولوجيا فانتقلنا من حالة التباعد حين كانت التكنولوجيا تستفيد من المعلومات والمعارف العلمية بعد عشرات بل ومئات السنين إلى التقارب التدريجي بينهما حتي تم دمجهما فيما عرف بالثورة العلمية التكنولوجية فأصبحت المعرفة العلمية قوة انتاجية مباشرة ومدخلا في عمليات الانتاج وادواته، ثم أصبحت هذه المدخلات العلمية التكنولوجية هي الأعظم لتصبح الأدوات امتدادا للعمل الذهني أساسا بعد أن كانت امتدادا للعمل العضلي في المحل الأول، وتلك نقلة جذرية في تاريخ البشرية أدت إلى النهوض بقوى الانتاج (أو التدمير) إلى ابعد الحدود واقصاها. والغريب أن أول تجربة اندمجت فيها العلوم والتكنولوجيا في نسيج واحد ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية حين اندمجت وتوحدت جهود العلماء والخبراء والفنيين في مشروع واحد للاستفادة من المعارف العلمية بشأن المواد المشعة لتحويل طاقتها خلال قرابة عامين فقط إلى أداة هائلة طاقتها التدميرية لم تعرف البشرية لها مثيلا هي القنبلة النووية. من يومها تزايد التقارب بين العلوم والتكنولوجيا وأدت مدخلات المعارف العلمية والتكنولوجية (أو ما يعرف بالقوة المرنة) في عملية انتاج أدوات الانتاج وأسلحة التدمير لتصبح عمليات الانتاج (الرأسمالي) ضخمة وشاملة كل العالم، ولتصبح عمليات التدمير شاملة كذلك.

البشرية الآن في هذا المفترق فلم تعد قضايا الحرب والسلام تعالج قضايا الطبقات الاجتماعية

وتناقضاتها فقط بل كذلك قضايا التناقض بين البشر وقوى الطبيعة. تلك هي القضية المطروحة علينا.

تصورات حول المستقبل

عالم اليوم جديد تتضارب حول مستقبله الآراء بل ان بعض اليساريين قد تأثر بأفكار ترددها أجهزة اعلام الدول الرأسمالية الكبرى، وسبق الاشارة في هذا الصدد إلى ما ردده بعضهم من أن التكنولوجيا أصبحت بديلا عن الايديولوجيا وان الدول الكبرى الرأسمالية تخلت عن الحرب للانتصار في المنافسة مكتفية بالمنافسة الاقتصادية، ويتأثر البعض اليوم بالحملة التي تشنها أمريكا منذ أحداث ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن والتي تزعم أن المواجهة (التناقض) في عالم اليوم هي بين شرعية تمثلها أمريكا وقوى مارقة في قمتها جماعات الارهاب لتخفي حقيقة الصراع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ضد هيمنة أمريكا وحلفائها التي تشكل مصدرا أساسيا لانتشار الجريمة المنظمة ومنها الارهاب.

وقد يرجع هذا التضارب والاضطراب إلى اختفاء الرؤية الشاملة للظاهرة.

وستكون محاولة البحث عن تصورات حول المستقبل مستندة إلى معالجة لقضايا الحرب والسلام في ظل التدويل الراهن وذلك على ضوء ما سجل في الصفحات السابقة حول واقع ما جرى من عسكرة منذ انتهاء الحرب الباردة، والدلالات السياسية التي استخلصت منها.

الحرب امتداد للسياسة(١٥)

أكد المفكر العسكري البروسي كلاوسفتز أن الحرب امتداد للسياسة بوسائل وأدوات أخرى، وحصر قضية الحرب في إطار العلاقات السياسية بين الدول. وقد فهم الجديد فيما قاله كلاوسفتز على أن الدولة تستخدم وسائل وأدوات عسكرية كي تحقق نفس ما كان لها من أهداف سياسية. هذا الكلام صحيح ولكن ليس فيه جديد لأن أية دولة أو إقطاعية أو قبيلة كانت تقيم علاقات مع دول وإقطاعيات وقبائل أخرى، وإذا ما ثارت أزمة بين الطرفين فقد يلجأ أحدهما إلى استخدام أدوات الحرب لحل الأزمة ولتحقيق ما كان يريده من قبل.

الجديد فيما طرحه كلاوسفتز هو أن العلاقة بين السياسة والحرب جدلية، متداخلة. فالميل إلى استخدام العنف المسلح يتنامى في سياق السياسة كما تتنامى السياسة لتفرض أهدافها في سياق الحرب، وكان هذه الفهم للعلاقة تطبيقا لما طرحه الفيلسوف الألماني هيجل حول الجدل ثم تأكيدا لتصوره عن دور الدولة. وهذا الطرح إضافة جديدة تفسر العلاقات بين الدول البرجوازية وما طرأ عليها من نزاعات وحروب، كانت حروب نابليون أول شاهد عليها.

على أن أصحاب الاشتراكية العلمية أضافوا تصورات بالغة الأهمية على ما قاله كلاوسفتز حين عالجوا قضايا الدولة كقوة اجتماعية طبقية حين تتولى إحدى الطبقات أو بعضها إدارة الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية، وبفضل هذا الطرح الجديد تكشفت عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية تحدد العلاقة بين السياسة والحرب مما ساعد على فهم الحروب التي نشبت في خضم الصراع المحتدم بين القوى الإمبريالية واحتكاراتها على الصعيد العالمي.

على أننا نعيش ظروفا جديدة هي امتداد لتلك المرحلة تكاثفت فيها العلاقات الجدلية بين الحرب والسياسة إلى حد اصبح من الصعب الفصل بين مرحلة السياسة ومرحلة الحرب، وتلك هي إحدى نتائج التدويل الجاري والتي تعرف بالعولمة، ويمكن القول أن الحرب لم تعد امتدادا للسياسة بل في قلب السياسة.

في هذه الظروف يكتسب موقف مختلف الأطراف من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تستند إليها السياسة أو من عوامل العدوان والحرب والعنف المسلح التي تستند اليها السياسة كذلك أهمية بالغة. فالخيار أصبح بين عسكرة السياسة أساسا أو أن يكون الشأن السياسي اقتصاديا اجتماعيا ثقافيا حضاريا في الأساس.

إن قوى الهيمنة تشيد هياكل عسكرية وتعد مخططات لها من أجل حماية ودعم هيمنتها الإمبريالية عالميا وفي مختلف المناطق، ولدى هذه القوى قدرات على تشكيل الهياكل العسكرية وتنفيذ مخططاتها، غير أن موقف الأطراف المناهضة للهيمنة

على خلاف ذلك، فليس لها من سبيل لمواجهة هذه المخططات الضخمة التي لم يسبق لها مثيل إلا أن تكون سياستها رشيدة وأن تواصل تنمية سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، العلمية التكنولوجية، مع توفير الحد الأدنى والضروري من الحماية العسكرية ضد العدوان وغير ذلك سيحل بها الدمار والأمثلة على ذلك كثيرة.

فالاتحاد السوفيتي سابقا كان بلدا رأسماليا متخلفا، تبنى الاشتراكية، وبسبب تبني الاشتراكية أصبحت المنافسة والمباراة مع خصمها الرأسمالي هما في إطار الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا والخدمات الاجتماعية والثقافية والديمقراطية السياسية للجماهير وخاصة الكادحة العاملة. غير أن الاتحاد السوفيتي تخلى عن هذه القضية المركزية وخاصة بعد أزمة كوبا في أوائل الستينيات ليدخل في منافسة ضارية مع القوى الرأسمالية حتى تكون له قدرة عسكرية كونية، تقليدية ونووية، تنافس القدرة الأمريكية حفاظا على ما عرف بالاستقرار الاستراتيجي، متجاهلا أن استقرار الاشتراكية الاستراتيجي مع الرأسمالية هو في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والعلمية التكنولوجية مع توفير الحد الأدنى من القدرة العسكرية لصد العدوان، وبدلا من ذلك انطلق الاتحاد السوفيتي في عسكرة علاقاته مع البلدان المستقلة حديثا منذ أن أرسل وحدات عسكرية إلى مصر بطلب من الرئيس عبد الناصر، مشجعا بلدانا أخرى مثل كوبا وألمانيا الديمقراطية (سابقا) لتبني نفس النهج، ثم تدخلت قواته المسلحة في أفغانستان، وكان قد انخرط عقب الحرب العالمية الثانية في منافسة ضارية مع الدول الرأسمالية في مجال التسلح التقليدي والنووي. وأدى هذا الخطأ الجسيم، مع غيره من أخطاء، إلى انهياره من الداخل.

كذلك انشغل جمال عبد الناصر أكثر ما انشغل بقوة الدولة وسلطانها لمواجهة نفوذ الدولة الخصم، فسعى إلى الوحدة الشاملة مع سوريا لإنشاء دولة مركزية واحدة متجاهلا تماما ضرورة معالجة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع سوريا ديمقراطيا لان هدفه كان توفير القوة للدولة العربية المركزية لمواجهة دولة إسرائيل، ثم فعل نفس الأمر عندما أتيحت الفرصة مع العراق فأصر على ضرورة إنشاء الدولة العربية المركزية بدلا من السعي إلى إحداث التراكم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي التكنولوجي لمجمل ما تملكه الأقطار العربية في إطار تعاون أو تكامل اقتصادي يتنامى سياسيا وبمنهج موضوعي رشيد. وأدى ذلك إلى فشل المشروع الناصري، فحدثت هزيمة يونيو ١٩٦٧، ثم انهيار النظام نفسه من داخله.

وكان سعي نظام البعث العراقي إلى توفير القوة بالقوة العسكرية بعيدا عن معالجة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الأقطار الأخرى مما أدى إلى كارثة حلت بشعب العراق، فكانت حربه الفاشلة مع إيران التي استمرت قرابة ثمانية أعوام ثم العدوان على الكويت للاستيلاء على مصادر النفط تحت عباءة القومية العربية والوحدة العربية.

إن المعادلة التي طرحها كلاوسفتز وطورها أصحاب الاشتراكية العلمية بشأن الحرب باعتبارها امتدادا للسياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، العلمية التكنولوجية، بأدوات أخرى قد طرحت على مختلف القوى ضرورة الخيار. وكان طبيعيا أن تختار قوى الهيمنة، في إطار هذه المعادلة، سياسة القوة العسكرية للردع ولفرض هيمنتها بالقوة المسلحة إذا دعت الضرورة بينما لم يكن أمام القوى المناهضة لها غير المعالجة السياسية السليمة والرشيدة والعقلانية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنميتها مع توفير الحد الأدنى من القوة العسكرية لصد العدوان. لهذا لم تعد قضية البلدان النامية والبازغة من مرحلة التخلف هو خلق ركيزة من التنمية الشاملة أساسا وطيدا لأمنها فحسب بل لابد كذلك من المعالجة السليمة الراشدة العاقلة لعوامل التنمية بشكل يحول دون نشوب الحرب مع قوى الهيمنة ويمكنها من الانتصار إذا تم العدوان عليها، فالأمر بالنسبة لها ليس فقط أن «الحرب امتداد للسياسة» بل كذلك «منع الحرب بفضل السياسة» لمواصلة بناء الركيزة الأساسية للأمن القومي. والأمن العالمي الشامل.

وتؤكد خبرات الدول الرأسمالية الكبرى كذلك أن اتنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية يمكن أن تتفوق على التنمية العسكرية لتوفير القوة والمكانة للدول في ظروف معينة، فعلى الرغم من دمار حل باليابان وألمانيا في الحرب العالمية الثانية مع الحاق هزيمة شاملة بهما فقد أصبحت الأولى هي الدولة الكبرى في غربي المحيط الهادي والثانية الاكبر بين دول الاتحاد الأوروبي بفضل ما أصاب نموهما الاقتصادي، العلمي والتكنولوجي، من نجاح بل ان هذا النمو يتيح لهما امتلاك أخطر الأسلحة تدميرا خلال فترة وجيزة اذا دعت الضرورة ليصبح هذا الاحتمال ورقة ضغط سياسية لصالحهما، وهناك فرص في البلدان البازغة بين الأطراف وفي مقدمتها الصين والهند والبرازيل وجنوب شرقي آسيا كي تقود قاطرة البلدان النامية لمنافسة ما تنتجه الدول الرأسمالية الكبرى في المستقبل مستفيدة من التنافس الشديد بين هذه الدول للتخفف من هيمنتها وهذا يطلب جهدا مكثفا لتعبئة ما لبلدان الأطراف من قدرات ذاتية، وما لم يحدث ذلك فسيسقط بعض بلدان الأطراف في دائرة التهميش والاستبعاد.

معالجة القضايا الكونية

ومع هذا الصراع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي برز صراع آخر يتعلق بمعالجة القضايا الكونية الذي اشتد لهيبه في السنوات الأخيرة. فبعد اصرار امريكا وحلفائها على التمسك بالأسلحة النووية لم يرحموا البيئة ومواردها سعيا وراء الربح ولم يحترموا انساق البيئة بعد ان حولوا الطاقة البانية للعمار إلى أسلحة دمار شامل من أجل السيطرة على مقدرات الشعوب، ونجم عن ذلك ما يعرف بالقضايا الكونية التي يصيب سوء معالجتها كل الطبقات وكل الشعوب بلا استثناء.

وابرزها الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل التي أصبح انتشارها سببا لإثارة الحروب بالاضافة إلى العواقب التي تنجم عن المعالجة الخاطئة للقضايا الكونية مثل تلوث الهواء، وتدمير طبقة الأوزون لترتفع الحرارة، وتبديد النفط وغيره من موارد الطبيعة الناضبة، وتدمير موارد الطبيعة المتجددة مثل الغابات وتربة الأرض ومملكة الحيوان والنبات وكذلك انتشار التصحر والجفاف، ثم يمتد انتهاك الانساق إلى البشر أنفسهم حين يتم تغيير العوامل الوراثية للانسان.

وتعتبر ظاهرة التخلف في بلدان العالم الثالث من أبرز القضايا الكونية، فالاستخدام السيىء لمنجزات الثورة العلمية التكنولوجية ادى إلى انتشار الفقر أكثر مما كان عليه كما تؤكد احصاءات وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها، فيموت من البشر قرابة ثلاثين مليونا من الجوع ويصاب مئات الملايين بالأمراض بسبب سوء التغذية كل عام، ويتضح مدى الكارثة لو تذكرنا أن قرابة مائة ألف من البشر قد قتلتهم قنبلة هيروشيما مما اضطر دولة اليابان إلى الاستسلام في الحرب العالمية الثانية بينما عشرات الملايين يموتون من «جوع في بلدان الأطراف، ثم يتكرر الموت لاعداد مثلهم كل عام ليصبح الفقر هو أخطر اسلحة دمار شامل عرفتها البشرية ولتتشكل بسبب ذلك أخطر قضية كونية يترتب عليها قضايا اخرى مثل تضخم القروض التي يستحيل ردها، وتآكل ما لدى هذه البلدان من موارد طبيعية مثل تدمير الغابات، والهجرة إلى الشمال وما تسببه من نزاعات، وانتشار زراعة وصناعة المخدرات، ثم تفاقم خطر الجريمة المنظمة بمختلف اشكالها وفي مقدمتها الارهاب.

على أن التخلف ليس أكثر القضايا الكونية خطرا فحسب بل اوثقها ارتباطا بالنضال الطبقي، فأهم اسبابه استمرار قهر الدول الرأسمالية الكبرى للشعوب لاستغلال مقدراتها عبر مرحلة الاستعمار ثم مرحلة الامبريالية التي توجت ممارساتها بهيمنتها على عملية التدويل الجارية في مختلف مجالات النشاط الانساني وعلى صعيد العالم كله.

نظام الامن الشامل لكل الشعوب

الصراع لا يدور الآن على أساس التناقضات الطبقية فقط بعد أن أصبح التناقض بين الانسان والطبيعة يؤثر أعظم التأثير في بلورته وتحديد مسيرته. وسبق للاشتراكية العلمية ان اكدت على

ضرورة انتصار النضال الطبقي وتحقيق الاشتراكية كي يستقر السلام وطيدا ويتم حل القضايا الناجمة عن التناقض بين الطبقات والمجتمعات وبين الانسان والطبيعة، واستمر هذا الموقف حتى بعد انتاج الأسلحة النووية وما تحمله من تهديد بالدمار الشامل لكل المجتمعات، غير أن ازدياد حدة التناقض بين الانسان والطبيعة خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي وتفاقم ما ينجم عنها من قضايا كونية أثارت تساؤلات حول موقف الاشتراكية العلمية من هذه القضية بعد أن أصبح مستحيلا تعرض البشرية للدمار والفناء انتظارا لانتصارها، ومن ثم اصبحت المعالجة السليمة للقضايا الكونية مطلبا ملحا تنفيذه والا فلن تكون هناك طبقات تتصارع وصولا إلى الاشتراكية.

ونجاح برنامج المعالجة السليمة للقضايا الكونية التي تخدم مصالح كل البشر ومجمل طبقات المجتمعات اكثر حظا من نجاح برنامج الصراع الاجتماعي الطبقي لأن المواجهة لتحقيق البرنامج الأول ستتم مع اقلية ضئيلة من القوى الاجتماعية وان كانت اشدها شراسة وتوحشا وهي القوى الأكثر رجعية في مجتمعات الدول الرأسمالية الكبرى. صحيح، ستصر هذه القلة الضئيلة على انتهاك حقوق الانسان وانساق الطبيعة والمصالح الانسانية وعلى دعم شركاتها بالقوة المسلحة اذا دعت الضرورة، غير أن مقاومة القوى الاجتماعية العريضة لهذه السياسة ستتواصل في كل الدول ومنها الدول الرأسمالية الكبيرة والا تعرضت البشرية للدمار – والفناء، والشاهد على ذلك أن برنامج معالجة القضايا الكونية أخذ يتبلور في مؤتمرات الأمم المتحدة حول أسلحة الدمار الشامل وقضايا البيئة والفقر والانفجار السكاني وحقوق الانسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الرغم من معارضة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في فترات وصول الحزب الجمهوري إلى الحكم، وغالبا ما تكون الادارة الأمريكية وحدها أو هي واسرائيل ومعها دولتان من جزر متناثرة في المحيط الهادي في موقف المعارضة عند اجراء التصويت على قرارات تتصل بالقضايا الكونية.

وسيستمر هذا النضال سنوات بعد سنوات وسيكون الهدف تحقيق برنامج شامل لمعالجة مختلف القضايا الكونية بإقامة نظام من الأمن الشامل لكل الشعوب، ولتشكل اقامته وتوطيده في مختلف المجالات الاقتصادية والبيئية والثقافية والسياسية والعسكرية نقلة نوعية وثورية لمرحلة من النضال ضد سيطرة النظم الرأسمالية على عمليات التدويل الراهنة، فاتحة الطرق لمرحلة جديدة من الثورات من أجل تجاوز النظم الرأسمالية وتناقضاتها الطبقية.

والتصور، أن نضال شعوب الجنوب سيندمج متوحدا مع نضال شعوب الشمال في هذا السياق لانها جميعا تواجه خطر المعالجة الخاطئة للقضايا الكونية وذلك على الرغم من تفاوت النمو، فالبعض سيكون أكثر تطورا من البعض الآخر، غير أن هذا النضال في مجمله يشكل محاولة أممية على صعيد العالم كله لتغيير جذري في علاقات القوى عالميا يتيح إنشاء نظام الامن الشامل لكل الشعوب، وانجازه شرط أساسي من الضروري توافره لانشاء نظام عالمي بدلا من النظام الرأسمالي العالمي.

والتصور أيضا، أن اقامة نظام الامن الشامل لكل الشعوب سيكون أعظم حظا من مشروع النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي اقترحته البلدان المستقلة في السبعينيات من القرن الماضي أو برامج اصحاب نظريتي فك الارتباط والتنمية المستقلة المقترحة الآن، اذ ظلت هذه المشروعات متمحورة على مصالح البلدان النامية وحدها بينما النظام المنشود يحمي مصالح كل المجتمعات نامية وبازغة ومتطورة، كما يعالج كل القضايا المدنية والعسكرية، وأي برنامج للبلدان النامية وحدها لن يصلح تنفيذه بسبب ترابط وتداخل قضايا كل التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمختلف البلدان في عمليات التدويل الجارية على تباين مستويات نمو بلدان العالم بل واختلاف أنظمتها، فنظام الأمن الشامل لكل الشعوب هو تعبير عن تغير جذري في علاقات القوى لصالح كل بلدان العالم وبتحقيقه تتجاوز هذه البلدان، المتخلفة والبازغة والمتطورة، اخطار القضايا الكونية، وهو نقلة نوعية على الطريق نحو تجاوز النظم الرأسمالية نفسها آخر المطاف.

دور جديد للطبقة العاملة وحزبها

على أن ما ذكر في الأسطر السابقة لايعني توقف النضال الطبقي للحظة واحدة لسبب بسيط وهو أن نجاح تحقيق نظام الامن الشامل لكل الشعوب يتوقف على النضال الطبقي ووعي قواتها بمهماتها التاريخية الواجب انجازها. فبدون النضال الاجتماعي الطبقي لن يتوافر النجاح المنشود للنضال المجتمعي. هذه الصلة تتكشف عند البحث في حقيقة «المصلحة» الطبقية والمجتمعية. فالمصلحة الطبقية هي وليدة صراع طبقي بين العمال واصحاب رؤوس الأموال قد يؤدي إلى ارتفاع الأجور بسبب ارتفاع الأسعار أو إلى تجميدها رغم هذا الارتفاع، كذلك فإن المصلحة في مجال التحرر الوطني سيحددها مسار الصراع بين القوى الامبريالية وقوى التحرير الذي قد يفضي إلى رفع اسعار المواد الأولية وفتح أسواق المراكز الرأسمالية لصادرات البلدان النامية من السلع مع توافر المعلومات والمعارف كمدخلات لتطوير انتاجها أو إلى مزيد من القيود أمام هذه الصادرات مع استمرار خفض اسعار المواد الأولية، اما المصلحة الانسانية التي تهم كل الشعوب والمجتمعات فستكون باحتواء وانحسار ما ينجم من دمار شامل بسبب المعالجة الخاطئة للقضايا الكونية .... والسؤال الذي سيثار: من الذي سوف يستفيد حقا من المصلحة الانسانية العامة آخر الأمر؟ الجميع لابد أن يدافعوا عنها والا تعرضوا جميعا لخطر الفناء، وبالتالي هي لفائدة كل الطبقات والفئات والجماعات، الا ان نزع السلاح وحماية البيئة والقضاء على التخلف وحل المشاكل الناجمة عن التضخم السكاني وانقاذ البشرية من المجاعات والأوبئة واعباء الديون وغير ذلك من القضايا الكونية وان كان سيفيد الجميع غير أنه سيفيد اساسا اشد قطاعات المجتمع تخلفا وأكثر الشعوب عرضة للتهميش وجماهير العمال والفلاحين الذين يعيشون تحت وطأة الاستغلال.

ان ما ينبغي التأكيد عليه في ظل الظروف السائدة هو أن تحقيق أهداف النضال الطبقي لتجاوز النظام الرأسمالي عالميا لن يتوقف غير أنه سيمر عبر النضال المجتمعي مندمجا معه لحل القضايا الكونية ولتحقيق نظام الأمن الشامل لكل الشعوب الذي يخفف بدوره من وطأة الهيمنة والاستغلال ويقوض الكثير من اسبابهما ويلجم نفوذ القوى الرأسمالية الكبرى خاصة وممارسات الاستغلال عامة، وذلك يعني استحالة تجاهل اهمية دور الطبقة العاملة وان تغيرت طبيعتها، فقد اصبح المستوى المعرفي للعمال مطلوب ألا يقل عن مستوى خريجي الجامعات ليتعاملوا مع منجزات الثورة العلمية التكنولوجية ويشاركوا في تطويرها مع الخاصة من العلماء والخبراء، كما أصبح النضال الطبقي متداخلا مع النضال المجتمعي ورائد الكفاح لاقامة نظام الامن الشامل لكل الشعوب كخطوة نحو تجاوز النظام الرأسمالي العالمي. ثم إن هذه الصلة اساسية لأنها الضمان الوحيد كي لا يكون سلوك الطبقة العاملة وحزبها في إطار تحالف القوى المناهضة لسياسة الامبريالية متمحورا حول ذواتهما، ثم هي الضمان الاكيد لتوفير الديمقراطية للطبقة وللحزب، وبضياع هذه الصلة ستصبح السلطة لطبقة بدلا من طبقة سابقة وتكون سلطة الحزب بدلا من سلطة حزب آخر مما يشكل عقبة يصعب تجاوزها نحو سلطة الشعب، فذلك ما اكدته خبرات الماضي.

تغيير خريطة التحالفات

تواجه المجتمعات وفي مقدمتها الطبقات الكادحة والشعوب المضطهدة أضخم بناء عسكري عرفته البشرية وامضاها قدرة على التدمير الشامل لحماية الممارسات الجارية على التدويل الراهن وما ينجم عنها من استغلال طبقي وهيمنة على مقدرات الشعوب، ونشأ عن ذلك قوى مجتمعية عريضة أخذت تشارك نضال القوى التقليدية للجبهة الوطنية الديمقراطية واحزابها أو التحالف الوطني الشعبي الديمقراطي، بعد أن أصبح خطر الدمار والفناء موجها لكل المجتمع وكل الشعوب. هذا الواقع الجديد وهب قوى التحرير في البلدان النامية، المتخلفة والبازغة، وقوى الديمقراطية المناضلة لإنهاء الاستغلال الطبقي في البلدان الرأسمالية الكبرى مددا لا ينضب من الجماهير العريضة.

ولقد سبق أن أشرنا إلى أن الثورة الروسية ضد

النظام الرأسمالي القيصري الرجعي وقفت بحزم ضد الحرب التي شنتها القوى الامبريالية عام ١٩١٤ لاعادة توزيع المستعمرات داعية إلى السلام، وان تمسكها الثابت بهذا الموقف مع تطور أحداث الحرب وما أدت اليه من دمار لمقدرات المجتمع وهلاك لأبنائه دفع معظم جماهير الشعب الروسي للانخراط في الجهود الرامية إلى تقويض دعائم النظام القيصري وانتصار الثورة الروسية. والظن أنه لولا التحام الطبقات الكادحة المناهضة للاستغلال مع الجماهير العريضة التي أخذت ترفض الحرب التي شنتها قوى الاستغلال وترفع شعار السلام ما انتصرت الثورة الروسية على النظام القيصري الرأسمالي ثم ما انتصرت على التدخل العسكري من قبل الدول الرأسمالية لتصفية تلك الثورة.

على أن تطورات شاملة قد حدثت منذ الثورة الروسية نشأت عنها ظروف عالمية تتيح فرصا للقوى الثورية أعظم بكثير مما أتيح لتلك الثورة، فخطر الدمار الذي تواجهه البشرية اليوم لم يعد مقصورا على أسلحة دمار تستخدم في الحرب بعد أن نشأت حقائق جديدة تهدد البشرية بالدمار والفناء، ثم ان هذا التهديد لم يعد مقصورا على فترة الحرب انما هو دائم مستمر لايتوقف حتى أصبح من الصعب القول أن البشرية تعيش في أمن وسلام سواء قامت الحرب أو لم تقم، فقد اصبح الدمار والفناء في قلب السياسة التي تمارسها القوى الرأسمالية الكبرى وليس عند نشوب الحرب فقط، ولهذا فان التحام القوى الثورية الطبقية مع القوى المجتمعية العريضة أصبح أمرا دائم التلازم وليس مجرد خيار يرفض أو يقبل اذا كان للبشرية أن تتجنب الدمار والفناء.

فالجهود مهما بذلت لانشاء الجبهة الوطنية الديمقراطية أو التحالف الوطني الشعبي الديمقراطي في البلدان النامية لن تفلح في تحقيق الهدف ما لم تندمج مصالح القوى الاجتماعية الطبقية مع مصالح القوى العريضة المجتمعية في تحالف مستقر في مواجهة القوة الباطشة التي يملكها الخصم، ثم إنهما لن ينتصرا كذلك ما لم يندمجا مع كفاح القوى الطبقية والمجتمعية في البلدان الرأسمالية الكبرى وفي مقدمتها القوى الطبقية والمجتمعية الأمريكية التي تتحمل مسئولية كبرى في الجهود للاطاحة بسياسات حكامها.

التحالف لابد أن يكون آخر المطاف أمميا عالميا ثم طبقيا ومجتمعيا، وبدون ذلك سيصعب تقويض الممارسات الرأسمالية المتوحشة على عمليات التدويل الراهنة سعيا إلى عولمة تخدم مصالح كل الشعوب، أو إلى انجاز سلسلة من التعديلات على الممارسات الرأسمالية الراهنة في اتجاه تجاوز النظام الرأسمالي الطبقي العالمي آخر المطاف.

من المجتمع المدني إلى المجتمع الانساني(١٦)

ويثير التصور السابق قضية أخرى

لقد نشأ المجتمع المدني وتطور مع نشوء وتطور المجتمع البرجوازي، وتبلورت للمجتمع المدني منظماته ومؤسساته التي تنشط في علاقات متداخلة مع مؤسسات وأجهزة الدولة، فمستحيل أن يكون للمجتمع المدني البرجوازي وجود إلا في ظل دولة يؤثر كل منهما في الآخر، بل إن العلاقة تتجاوز التأثير لأن أنشطة كل منهما متخندقة في أركان الآخر سلبا أو إيجابا، وستكون الديمقراطية البرجوازية عفية عندما تكون العلاقة متوازنة بين الطرفين فتكتسب مؤسسات الدولة والمجتمع المدني شرعيتها، أما إذا اختل هذا التوازن اختلت شرعية الطرفين بقدر هذا الاختلال وان كانت الدولة بحكم ما تملك من أدوات العنف ستفرض بالقوة شرعيتها.

وكانت للدولة البرجوازية ومجتمعها المدني قسمات إنسانية في أول النشأة بمقارنتها بالنظام الإقطاعي السابق، ولكن مع تزايد التناقضات في المجتمعات الرأسمالية ثم تفاقمها ومع تصاعد تدويل الرأسمالية لتصبح نظاما عالميا أخذ هذا التراث الإنساني يتبدد لتحل محله ممارسات الاستعمار والامبريالية والهيمنة الإمبريالية المعولمة، ولم يؤثر فعل هذه التناقضات في مؤسسات الدولة فقط بل كان لها تأثيرها في مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني بهدف الهيمنة عليها حتى اصبح تبادل السلطة - وهو من ركائز

الديمقراطية البرجوازي - يتم شكليا في معظم البلدان الرأسمالية بين منظمات سياسية تمثل نفس القوى الاجتماعية، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا، لتظل القوى الاجتماعية الأخرى معزولة مهمشة.

غير أن الخبرة التاريخية تؤكد في نفس الوقت أن هذه القوى المضطهدة التي تسكن هي الأخرى في قلب المجتمع المدني قادرة في ظروف معينة على اجتياز ما تضعه ديمقراطية الأنظمة الرأسمالية من حواجز أمام طموحها نحو السلطة، فلا يمكن تجاهل ما أحرزته هذه القوى من انتصارات على الرغم من هذه الديمقراطية كما لا يمكن تجاهل ما أصابها من انتكاسات.

لهذا سعى مفكرون وسياسيون وفي مقدمتهم المفكر الإيطالي جرامشي إلى طرح مشروعات لإحداث تغيير يعظم من دور القوى المناهضة للاستغلال والهيمنة في المجتمع المدني (فبعض قواته تدعم الهيمنة الرأسمالية) بحيث يؤدي تراكم التغيير إلى التغيير الجذري آخر المطاف. على أن ما طرحه هؤلاء المفكرون في حاجة إلى مراجعة على ضوء تطور هام طرأ على المشهد العالمي.

كان ماركس قد طرح فكرة الانتقال من المجتمع المدني إلى المجتمع الإنساني، ويقصد - في الظن - مجتمعا خاليا من كل أشكال الاستغلال وكل ممارسات الهيمنة سواء من قوى الاستغلال أو القوى الثورية ليعيش الإنسان في ملكوت الحرية. وكان التصور العلمي أن المصالح والقيم الإنسانية لن تتحقق إلا بعد تجاوز البنى والهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للنظام الرأسمالي وضمور الدولة وظهور تكوينات مجتمعية تمارس إدارة شئونها مباشرة، ولكن تعاظم أخطار المعالجات الخاطئة للقضايا الكونية التي بسببها تواجه البشرية احتمال دمارها فرض - كما ذكرنا من قبل - إعلاء شأن المصالح والقيم الإنسانية والمجتمعية.

هذا التصور يعني - في رأينا - أن التكوينات المجتمعية التي تدافع عن مصالح الجماهير التي تتجه لتجاوز نمط علاقات الانتاج السائد والتي كان من المفترض أن تتبلور بعد اختفاء المجتمع المدني البرجوازي الطبقي لتوطيد المصالح الإنسانية ستنشأ وتتنامى في سياق الجهود التي تبذل لإزالة التكوينات الاجتماعية الطبقية، ومن ثم سيتواجد ما هو طبقي جنبا إلى جنب مع ما هو مجتمعي يسعى إلى تجاوز ما هو طبقي ليتصارعا معا. وشبيه بذلك ما حدث حين تشكلت التكوينات البرجوازية في خضم الكفاح لتصفية التكوينات الإقطاعية وقبل قيام النظام البرجوازي. فما دلالة ذلك بالنسبة لموضوعنا؟

إن قوى اجتماعية طبقية تمارس الآن الاستغلال والهيمنة عبر السيطرة على آليات إقليمية ودولية أهمها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة (احيانا). ولدعم هذه الممارسات تعاظم البناء العسكري وتمت معالجة خاطئة لقضايا كونية تهدد المجتمعات ومجمل البشرية بالدمار.

ثم أخذت ظاهرة جديدة تتبلور وتصاحب ما يجري، فالجماهير ومنظماتها غير الحكومية التي شاركت في مظاهرات الملايين احتجاجا على الحرب ضد العراق بعيدا عن الشرعية الدولية ومؤسساتها ثم مظاهرات أخرى عند انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية في مدينة سيتل ومؤتمر العنصرية في مدينة ديربن وغيرهما من المؤتمرات غير الحكومية كانت تتحرك وكأنها تريد المشاركة في اتخاذ القرارات مع الحكومات بل وعلى الرغم من الحكومات. إنها تريد أن تتخذ هي القرارات حماية لمصالحها بتقويض الأسباب الجذرية للهيمنة والاستغلال وتغيير مؤسساتهما. هذه هي الدلالة السياسية لهجوم الجماهير الآن على اجتماعات ممثلي الحكومات حتى أصبحت حمايتها والبحث عن مكان لعقدها من المهام الأساسية التي تحار في تنفيذها أجهزة الدولة القمعية. إن اتجاها يتبلور متعاظما بين الجماهير كي تشارك مباشرة في اتخاذ القرارات ولتعالج شئونها بيدها، وكانت هناك محاولات في هذا الشأن حين قرر جمال عبد الناصر أن تكون نسبة العمال والفلاحين في كل المجالس المنتخبة ٥٠٪ من أعضائها وحين أراد معمر

القذافي تشكيل جماهيرية تتولى الجماهير فيها حكم بلادهم. وقد فشلت التجربتان لأسباب عديدة منها أنها رؤى طوباوية وقرارات صدرت من رئيس للدولة ومنحة للجماهير. الآن تمارس الجماهير بنفسها ضغوطا متزايدة كي تتخذ هي القرارات، وتلك بداية ستتواصل لسنوات وسنوات وستتبلور لها قيادات وستلقي نجاحات وتصاب بنكسات، غير أن ظروفا موضوعية قد نشأت لتساعدها على تحقيق ما تصبو إليه وتتمثل في الضرورة الموضوعية التي فرضتها ظروف جديدة تحتم حماية المصالح الإنسانية والمجتمعية، وتتيح هذه الظروف نشوء وتنامي كيانات مجتمعية في المستقبل تدير الجماهير بواسطتها الحلول لقضاياها. وهذه عملية تاريخية ممتدة متغيرة وفقا للظروف السائدة.

والطرح الذي قدمه بعض المفكرين السياسيين في مصر حول «المشاركة» باعتبارها الممارسة الديمقراطية المناسبة لجماهير بلدهم يتطلب المزيد من البحث لتنميته والسعي لتنفيذه لتكون نقطة البدء كي تمارس كل من القوى الاجتماعية والمجتمعية دورها. فلم يعد مقبولا أن تعقد اجتماعات بين ممثلي الدولة المصرية ورجال الأعمال لاتخاذ ما يلزم من قرارات تقرر مصير البلد بينما أصحاب المصلحة الحقيقيون من جماهير المستهلكين والعمال والفلاحين المنتجين والعلماء وجماهير المثقفين ينتظرون خارج الساحة.

خاتمة

إن علاقة ما طرح من تصورات حول المستقبل وصلتها بالواقع الراهن ودلالاته السياسية قد تبلورت في أمور محددة.

فالبناء العسكري الأمريكي الراهن يخدم عمليات التدويل الجارية منذ انتهاء الحرب الباردة ليعزز نفوذ أمريكا ولتصبح الدولة الأقوى والأعظم في العالم. وقد شيد هذا البناء عالميا على أساس من أنظمة عسكرية في مختلف المناطق، وبفضلها يتعزز الوجود العسكري الأمريكي في اشكال من العلاقات العسكرية مع حلفائها في مختلف المناطق، يشهد على ذلك حلف شمال الأطلنطي وتحالف أمريكا مع إسرائيل وبلدان عربية وتركيا في الشرق الأوسط ومع اليابان في الشرق الأقصى، كما تنشأ في نفس الوقت منافسات اقتصادية متصاعدة بين امريكا وقوى اخرى عديدة مما يجعل الخيارات العسكرية التي تبنتها أمريكا العامل الأكثر حسما لحماية مصالحها عالميا.

في مواجهة هذه الخيارات وما تم لها من تشييد عسكري أمريكي، وهو الأعظم في تاريخ البشرية، أصبح أمام القوى المناهضة خيار واحد هو تبني مشروعات للتنمية الاقتصادية والثقافية والسياسية مع حماية أنساق البيئة وقيم ومصالح وحقوق الانسان وحماية الشرعية الدولية، ومع توفير الحد الأدنى من القوة الدفاعية، ذلك لأن مواجهة عسكرية مع قوات أمريكا وحلفائها قد تؤدي إلي عواقب وخيمة. وخيار السلام المنشود لا يعني مجرد رفض خيار الحرب كما يردد البعض انما يتمثل في مقاومة الحروب العدوانية وتنمية القدرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية مع قوة دفاعية عسكرية إلى الحد الذي يفرض على قوى العدوان آخر المطاف قبول شروط السلام المنشود.

وما يساعد على ذلك أن الحروب التي تشنها او تهدد بشنها أمريكا مع حلفائها لم يعد هدفها مقصورا على قهر الشعوب وتوطيد الاستغلال لتعزيز المصلحة الطبقية بعد أن أضيف إلى ذلك التعامل مع القضايا الكونية بالقوة المسلحة مما يفاقم من أخطار دمار شامل يحل بالبشرية بمختلف مجتمعاتها وطبقاتها، وهي أخطار تفرض لدرئها وصدها مشاركة أوسع قاعدة من مختلف القوى الاجتماعية بعد أن أصبحت جميعا مهددة بالفناء. النضال الطبقي أصبح مندمجا مع نضال أوسع جماهير المجتمع لحماية مصالح الانسان الاساسية بإزالة كافة أسلحة الدمار الشامل وتقويض أسباب الفقر والمجاعات والاوبئة والجريمة المنظمة وفي مقدمتها الارهاب وتوطيد حقوق الانسان وحقوق كل الشعوب مع حماية انساق المجال الحيوي الذي يحفظ على البشرية بقاءها.

هكذا أصبحت معالجة التناقض بين الانسان والطبيعة متداخلا مع معالجة التناقض الطبقي مما يضع على الطبقة العاملة (المتطورة) وحزبها (المتطور)،

باعتبارهما أكثر من يعني بالمعالجة السليمة للتناقضين، مسئولية جديدة وهي اكتشاف سبل دمجهما من خلال الممارسة والسعي لاقامة نظام من الامن الشامل لكل الشعوب، وسيكون لتشكيل هذا النظام ما يضمن أممية النضال لتجاوز النظام الرأسمالي على صعيد العالم.

عبر هذا النضال الذي سيستمر عشرات وعشرات من الاعوام، سيتم انتقال المجتمع المدني البرجوازي إلى المجتمع الانساني، ويتلاشى ويضمر خلال هذه المسيرة الطويلة دور الدولة وطبقاتها تدريجيا بينما يتعاظم دور القوى والمنظمات المجتمعية في ادارة مختلف الشئون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في أشكال من العمل سيفرزها النضال بينما تتثاقف المجتمعات وتتداخل الهويات نحو تشكيل حضاري واحد يحمل معه ثراء التنوع والتعدد والتناقض، فلن يتوقف فعل التناقضات ما ظلت الحياة.

ونقطة البدء التي يمكن تعيينها الآن هي ما طرح في الصفحات السابقة من دلالات سياسية للواقع الراهن وما تشير اليه هذه الدلالات من تصورات حول المستقبل، ولننتظر الممارسة ليتبلور بفضلها المزيد من المعرفة حول النظام البديل عن النظام الرأسمالي العالمي الراهن.

الهوامش

(١) Quotation from INESAP Bulletin, 12.

(٢) Ibid.

(٣) بهيج نصار، عملية ثعلب الصحراء - مركز التنسيق بين المنظمات العربية غير الحكومية، ١٩٩٩.

(٤) المصدر السابق.

(٥) White House, Fact Sheet, March 21, 1997.

(٦) J.Daughaty, Missile Deffence to Include Lozer Warfare, Worldnet on, March 20, 2001.

(٧) For more information on the Rapid Deployment force, The Middle East and Nuclear War, Compiled Reports, World Peace Council, 1988.

(٨) The Hororable Douglas Feith, Under Service Committee, February 14, 2002.

(٩) Ibid.

(١٠) Nuclear Posture Review, Exerpt Revealed, by US Administration, January, 8, 2002, http/ www.globalsecurity. org/wmd/library/policy/dodmpr.htm.

(١١) Ibid.

(١٢) The Normal Strategy of United State of America, New York Times Company. September 20/2002.

(١٣) Nuclear Future: Proliferation of Weapons of Mass Destruction and Nuclear Strategy, RASIC, Report 98, March 1998.

(١٤) Micheal T.Klare, Bush's Master Oil Plar, Pacific News Service, April 23, 2002.

(١٥) بهيج نصار، أسلحة الفضاء الاسرائيلية تهديد للأمة العربية، كتاب الأهالي نوفمبر ٢٠٠١.

(١٦) المصدر السابق.

كيف يمكن التصدي للهيمنة الإمبريالية

محمد يوسف الجندى (*)

بعد الحرب علي العراق يثور تساؤل ملح: كيف يمكن التصدي للهجمة الأمريكية والتي ترمي إلي ضمان الهيمنة لمجموعة المحافظين اليمينيين الجدد المسيطرين الآن علي إدارة السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية. وهم لايهيمنون فقط علي التوجه الأمريكي بل يحاولون فرض هذه الهيمنة علي العالم كله وإخضاع الدول والشعوب كبيرها وصغيرها لمخططاتهم. ويسميها البعض الآن بأنها العولمة. والبعض الآخر يقول أنها العولمة الرأسمالية مشيرين إلي أنها تعني أن العالم الآن قد أصبح قرية واحدة مترابطة تجعل القضايا الوطنية والمصالح الوطنية في الأهمية الثانوية مقابل ما يُسمي بالعولمة.

وهي في الحقيقة ليست عولمة بل هي مخطط للسيطرة علي الثروات في العالم لصالح عدد محدود من الشركات الموجودة أساساً في أمريكا علي حساب مصالح الغالبية الساحقة من شعوب العالم في حياتها ورخائها وتقدمها والحفاظ علي البيئة والسلام العالمي. هذه المجموعة التي تدعي العولمة هي عصابة مستغلة تحاول تحقيق مكاسب رهيبة ولو كان ذلك علي حساب أقصي الاستغلال والاضرار بالبيئة وحقوق الإنسان والتعدي علي مصالح الشعوب وخصوصاً شعوب العالم الثالث والمبادئ والقواعد الدولية التي تقررت في هيئة الأمم المتحدة بل ووجود هذه البيئة نفسها. ولتحقيق هذه المكاسب وحمايتها وضمان استمرار النهب يلجأون إلي كل الأساليب بما في ذلك الحرب والدمار. ويحاولون إيهام الناس إن ما يتم هو العولمة.

والشعوب تؤيد كل تقدم علمي ومن مصالحها الاستفادة من كل الاكتشافات العلمية والتكنولوجية ويريدون أن تتعاون كل شعوب العالم من أجل ذلك. والعولمة هي توجه سعت إليه القوي التقدمية في العالم. وقد بادر ماركس وإنجلز إلي وحدة كل عمال العالم وجاء في نهاية البيان الشيوعي: «يا عمال العالم اتحدوا». وكانوا يرون أن مصالح العمال في العالم كله واحدة وتتعارض مع مصالح المستغلين.

أما العولمة التي يدعو إليها المستغلون الذين يقودهم الآن المجموعة اليمينية هي عولمة سلب ونهب لثروات الشعوب من جميع أنحاء العالم لصالح فئة ضئيلة.

وعندما بدأت هذه المجموعة بالحرب ضد العراق وكونت من أجله ما سمي بالتحالف هو في حقيقة الأمر تحالف القوي الرجعية المستغلة في أمريكا وفي

(*) كاتب ومدير دار الثقافة الجديدة وعضو قيادي في حزب التجمع.

غيرها من البلاد التي تريد أن تشارك المجموعة المحافظة في العالم في استغلال الشعوب وقهرها.

ويدخل في هذا التحالف المجموعة الليكودية في إسرائيل التي يرأسها آرييل شارون. والمعروف أن سياسة شارون لا علاقة لها بالعولمة فهو يصر علي الحفاظ على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل ويرفض عودة اللاجئين العرب ويعتبر تسليم الفلسطينيين بذلك شرطا لقبوله قيام دولة فلسطينية. فأي عولمة هذه؟ إنها العنصرية التي تتعارض تماماً مع العولمة.

وتسيطر هذه المجموعة اليمينية الجديدة علي أجهزة الإعلام الأساسية (الصحافة ووكالات الإعلام والتليفزيون) في الولايات المتحدة ولها نفوذ كبير في مختلف البلاد الغربية، ولها دور طاغ في تشكيل الرأي العام الأمريكي ولها نفوذ كبير في العالم الغربي وفي العالم كله. وهي تسيطر علي المؤسسات والشركات الضخمة التي تستخدم أموالها لشراء الغالبية الساحقة من أعضاء الكونجرس ومجلس النواب الأمريكيين. سواء من الجمهوريين أو الديموقراطيين. ونحن نذكر مثلاً مدي التحول الذي مرت به هيلاري كلينتون لكي تصبح عضوة في الكونجرس. فبعد تصريحاتها المؤيدة للفلسطينيين تحولت تحت الضغط إلي الوقوف بشكل كامل مع إسرائيل حرصاً علي كسب تأييد اللوبي الصهيوني سواء من اليهود أو الأصوليين المسيحيين المرتبطين بهم. وبعد ١١ سبتمبر أعلن جورج بوش الحرب ضد ما سماه بالإرهاب وقال إن من ليس معنا فهو ضدنا. ولم يتردد منفذو هذا المخطط في تخطي الأمم المتحدة واتخاذ قرارات لاتوافق عليها، وتهديد الحلفاء الغربيين مثل فرنسا وألمانيا وغيرها من الدول التي رفضت الموافقة علي الحرب ضد العراق وحدث انقسام في مجلس الأمن وفي التحالف الغربي رغم الضغوط الشديدة والتهديدات.

ومازلنا نعيش ممارسات تنفيذ هذا المخطط الذي يهدف كما رأينا إلي الهيمنة الأمريكية علي العالم أو على الأصح هيمنة هذه المجموعة المحافظة اليمينية على مقدرات العالم.

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي ظهرت الكتابات والأفكار التي تشير إلي أن هناك عدوا جديدا هو الإسلام والعالم العربي. وشهدنا الممارسات الأمنية العنصرية ضد العناصر العربية والإسلامية حتي من بين الحاصلين علي الجنسية الأمريكية.

هذا المخطط يجري تنفيذه، ويبدأ بضرب أضعف الحلقات كما حدث بالنسبة لأفغانستان ثم العراق والتهديد الحالي لسوريا، وهو لن يتوقف إلي أن يحقق كل أهدافه والسيطرة الكاملة علي العالم. ولن ينجو من ذلك من يعرفون بحلفاء الولايات المتحدة مثل العربية السعودية ومصر إلا بالخضوع الكامل.

كيف نواجه هذا المخطط؟ ونتصدي له؟

يستخدم أصحاب هذا المخطط كل الوسائل بدءاً من التهديد والرشوة (أو ما يُسمي بالمساعدات) والضغط الإعلامي والمؤامرات المخابراتية وصولاً إلي العنف والحرب.

والولايات المتحدة الآن هي الأقوي في العالم اقتصادياً وعسكرياً وهي تستخدم ذلك لمحاولة فرض سيطرتها ومخططاتها. وتحرص لتنفيذ هذه المخططات علي أن تتواجد قواعدها في مختلف أنحاء العالم. وفي المنطقة العربية توجد لها القواعد في الكويت والسعودية وعمان وقطر ومختلف بلاد الخليج والأردن وقد انطلق العدوان علي العراق من دول عربية في الخليج (الكويت وقطر أساساً).

في السبعينيات عندما بدأ أنور السادات في ممارسة سياسته الانقلابية ضد التوجه الوطني السابق، أوقف الحرب عام ١٩٧٣ بحجة أننا لا نستطيع محاربة أمريكا أو مواجهتها. وتحولت السياسة المصرية في اتجاه التحالف مع أمريكا. ومازالت هذه السياسة هي المطبقة. فرغم وقوف أمريكا بشكل كامل مع إسرائيل وضد الشعوب العربية فمازالت السياسة الرسمية تعتبر العلاقة معها هي علاقة استراتيجية.

وهذه السياسة لا تتفق مع التوجهات الشعبية سواء في مصر أو في مختلف البلاد العربية. وقد وصل الوضع الآن إلي الكراهية المستمرة والمتزايدة للسياسة الأمريكية التي لا يفرق الشعور الشعبي

بينها وبين إسرائيل. كما ظهر ذلك في الشعارات التي رفعت في المظاهرات التي سبقت ولازمت العدوان علي العراق مثل شعار أمريكا وإسرائيل عدو واحد. والذي سيطر علي مختلف اللافتات وسيطر علي الكثير من هتافات المتظاهرين.

هذه التوجهات الشعبية التي طغت علي مواقف النقابات والهيئات وجمعيات المجتمع المدني والمظاهرات المختلفة في مصر وسوريا والعراق وبلاد المغرب والسودان والأردن والبحرين وبعض التحركات في بلاد الخليج لها برنامج وطابع مختلف عن توجهات الدول العربية علي اختلاف هذه المواقف التي بدأت من إعطاء القواعد للقوات الأمريكية كي تنطلق منها للعدوان علي العراق أو تقديم مختلف التسهيلات للعدوان أو استخدام الأجهزة الأمنية لمحاصرة التحركات الشعبية وإرهابها.

ومع ذلك فإن هذه الحركة الشعبية واستمراريتها وتصاعدها تؤثر بشكل أو بآخر وبدرجات مختلفة علي توجهات الحكومة العربية ومواقفها. ولذلك فإن الاعتماد الأساسي في التصدي للهجمة الأمريكية والرهان الأساسي عليها وعلي تدعيمها وتصاعدها.

والقول بأن الرهان علي الحركة الشعبية العربية وحدها يقلل من إمكانياتها في ربط نضالها بالحركة العالمية الشعبية التي نشأت منذ فترة في جميع أنحاء العالم والتي بدأت في سياتل بأمريكا وامتدت إلي مختلف بلاد أوروبا وأمريكا اللاتينية والبلاد الآسيوية وفي جميع أنحاء العالم ضد ما سمي بالعولمة الرأسمالية أو الهيمنة الأمريكية والتي تصاعدت بعد الحرب علي العراق بالنضال ضد الحرب ومن أجل السلام.

إن هذه الحركة عالمية وتتصاعد لتشمل باستمرار قوي جديدة متصاعدة من أجل عولمة بديلة عن تلك التي يطرحها الإمبرياليون والمستغلون وتجمع قوي عديدة جديدة ومتزايدة ومتعددة الدوافع ولكنها تلتقي في رفض عالم النهب والحروب والدمار من أجل عالم جديد يسوده الرخاء والعدل والمساواة والسلام لجميع أبناء البشر.

إن برنامج الحركة الشعبية وسياستها يختلف عن برنامج وسياسة ودبلوماسية الحكومات وإن كان يؤثر ويضغط عليها. ويؤثر عليها بقدر قوة وتصاعد واستمرار هذه الحركة.

كيف نواجه هذه الهجمة الاستعمارية العدوانية الجديدة؟

هذه المواجهة يجب أن تكون جوهر نضال قوي اليسار وكل القوي التي تعارض هذه الهجمة التي تتخذ بشكل مستمر طابعاً عسكرياً عدوانياً. وتضم الملايين الكثيرة التي ترفض الحرب وتعارضها وكذلك من يرفض هيمنة الولايات المتحدة علي مصائر العالم.

ويتكون رأي عام في العالم يعارض الحرب ويعارض هيمنة أمريكا والرأي العام العالمي له أثر كبير وقوة في التأثير علي سياسة الدول حتي ولو وقفت ضده بعض الدول لبعض الوقت. قال توماس جيفرسون أحد آباء الديموقراطية الأمريكية يوماً «أنه لاتوجد دولة يمكنها أن تسير أمورها دون احترام معقول للرأي العام».

وداخل أمريكا نفسها توجد نسبة مقبولة (حوالي ٣٠٪ من السكان) تعارض هذه السياسة وستتزايد هذه النسبة سواء في أمريكا أو إسرائيل في ارتباط بانكشاف هذه السياسة وتزايد الصعوبات الاقتصادية. أما في باقي بلاد العالم فالغالبية الساحقة يعارضون السياسة الأمريكية العدوانية. حتي في البلاد التي أيدت حكوماتها الحرب.

هذه الحركة ضد الحرب وضد العولمة الرأسمالية يجب دعمها وتطويرها وتوسيعها.

ويصبح اليوم هذا الربط الوثيق بين التحركات الشعبية المصرية والعربية والتحركات الشعبية العالمية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضي. وهو نوع جديد من الأممية أو العولمة البديلة التي تتكون في الظرف الحالي وهي تختلف عن الأممية السابقة التي كانت تنادي بها الأحزاب الشيوعية وكانت ترتبط بمركز قيادي هو الاتحاد السوفيتي. فالأممية التي ندعو لها اليوم ليس لها مركز قيادي وهي تشمل مراكز متعددة في مختلف أنحاء العالم. وهي لاتضم الشيوعيين وحدهم

بل كل القوي علي اختلاف توجهاتها ويربطها معارضة العولمة الرأسمالية أو الهيمنة الأمريكية. وتضم أيضاً قوي اليسار المختلفة غير الشيوعية والتروتسكيين وحماة البيئة والذين يعانون من البطالة وشعوب العالم الثالث التي تعاني من الاستغلال والديون وفوائدها والتجارة غير المتكافئة وتدخلات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وجماهير النساء التي تناضل ضد التمييز، والشعوب التي تعاني من التفرقة العنصرية وكل القوي التي ترفض الهيمنة الأمريكية وتلك التي ترفض الحرب وتريد السلام.

هذه القوى موجودة في كل بلاد العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. ومما له دلالة أن أول تحرك ضد العولمة الرأسمالية بدأ في سياتل الأمريكية.

وهناك أهمية كبيرة للتحرك الشعبي الأمريكي ضد توجهات وسياسة هذه المجموعة المحافظة الجديدة.

وكذلك لايجب أن نغفل أهمية تحرك اليهود والمنظمات اليهودية وكذلك قوي السلام داخل إسرائيل الموجودة رغم ضعفها هذه الأيام التي نجح الصعود اليميني في الولايات المتحدة وفي إسرائيل وفي العالم في تحجيمها مؤقتاً. فعدد من شاركوا في إسرائيل في المظاهرات التي قامت ضد العدوان علي العراق لم يتعد ٢٥٠٠. وقد ساعد علي هذا التحجيم أيضاً أخطاء من الجانب العربي وبالذات ممارسات بعض التنظيمات المتطرفة وممارساتها مثل العمليات الانتحارية بين المدنيين.

إن الحرص على أن تضم هذه الحركة العالمية جميع الشعوب من مختلف الدول في جميع أنحاء العالم وأن تشمل المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تتزايد أهميتها باستمرار وكذلك النقابات العمالية وغير العمالية وجميع قوي المجتمع المدني التي يتزايد دورها في العالم ولها وزنها وتعترف بها هيئة الأمم المتحدة.

وتضغط هذه الحركات وتؤثر علي توجهات بعض الحكومات التي وقفت في الماضي مع العدوان الأمريكي كما حدث في كوسوفو وأفغانستان. ولكنها بدأت تتمايز أثناء الإعداد للحرب ضد العراق. مثل حكومات فرنسا وألمانيا والصين وبلجيكا وغالبية دول العالم الثالث، بحيث أن الإدارة الأمريكية لم تنجح في مجلس الأمن أن تحصل على تأييد الأغلبية واضطرت إلي القيام بعمل منفرد بالاشتراك مع الحكومة الانجليزية والأسبانية متخطية هيئة الأمم المتحدة.

مكافحة أساليب الضغط الأمريكية:

استخدم المحافظون الجدد في أمريكا مختلف الأساليب التي تبدأ من الضغط والإغراء والرشوة وتزييف الإعلام وتصل إلي التدخل العسكري.

وهذه الأساليب تستخدم بكثافة مع البلاد العربية ومنها مصر. ولدي الشعب المصري تاريخ طويل من النضال ضد الاستعمار البريطاني ثم ضد المحاولات التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية لربط مصر بالأحلاف العسكرية. وتاريخ النضال المصري منذ الثورة العرابية ثم ثورة ١٩١٩ والتحركات الشعبية في الثلاثينيات والأربعينيات ثم تتويج ذلك بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر ويمثل صفحات مشرفة في تاريخ مصر كان لها تأثيرها علي غيرها من الشعوب العربية وغيرها من الشعوب. ثم كانت الردة التي قادها أنور السادات لربط مصر بالمعسكر الاستعماري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. ومازلنا نعيش هذه الردة حتي الآن.

وقد تصاعدت المقاومة لهذه الردة في عهد السادات والتي واجهها باعتقالات سبتمبر ١٩٨١ وانتهت باغتيال السادات. وبعد ذلك واصل الحكم نفس السياسة مع بعض التعديلات مثل إعادة العلاقات مع الدول العربية ومحاولة تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ومع غيره من الدول وإن استمرت السياسة الاقتصادية التي بدأها السادات في عام ١٩٧٤ وهي سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تصاعدت إلي ما يسمي بالإصلاح الاقتصادي والخصخصة. وظل الحرص علي استمرار العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تسمي علاقات استراتيجية. وقد ساعد علي الاستمرار في هذه السياسة انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاستراتيجية وما صاحبها من تأثير وتغيرات في العالم.

وكان للانتفاضة الفلسطينية الثانية واستمرارها والقمع والمذابح الإسرائيلية والانحياز الأمريكي الكامل للموقف الإسرائيلي أثره علي الشعوب العربية وبالذات علي الحركة الشعبية في مصر، التي تمثلت في تحركات اللجنة الشعبية لمساندة الشعب الفلسطيني ثم حركة التضامن مع الشعب العراقي التي صاحبت الإعداد للعدوان عليه ثم غزو العراق واحتلالها، والتي تمثلت في المظاهرات الكبيرة في القاهرة ومختلف المدن التي شملت كل طوائف الشعب والتي اضطرت أمانة الحزب الوطني أن تخضع لمشاعر الجماهير المعادية للعدوان الأمريكي الإسرائيلي وأن تنظم مظاهرات تشرف عليها. وقد بدأت قوى المعارضة وبالذات حزب التجمع والناصري واللجان الشعبية في ميدان التحرير وميدان السيدة زينب وأمام السفارة القطرية في المهندسين وغيرها من التجمعات في الجامعة والمدن المختلفة وفي النقابات المهنية مثل الصحفيين والمحامين. وكانت هذه التجمعات والمظاهرات في البداية تحاط بقوات أمن كبيرة إلي أن بدأت القوات الأمريكية والإنجليزية الحرب وغزو العراق فقامت في يومين متتالين مظاهرات كبيرة في ميدان التحرير والأزهر وشارك فيها كثير من الجماهير التي كانت تبدو في بادئ الأمر غير مبالية، وهو الأمر الذي دفع أجهزة الأمن إلي التدخل الوحشي ومنع المظاهرات وصدر بيان وزارة الداخلية الذي يمنع المظاهرات دون اذن مسبق إلا تحت سيطرة الأمن الشديدة. ومنعت مظاهرة السيدة عائشة التي سمحت بها محكمة القضاء الإداري ولكن الأمن منعها خلافا لحكم القضاء واعتقل كثيرا من منظميها والمشاركين فيها. وهو الأمر الذي يقسم الوحدة الوطنية ويعمل علي إفشال الجهود لتكوين جبهة وطنية ضد الحرب والعدوان.

عندما بدأ غزو العراق استمرت مقاومة وصمود بطولي من الجيش والشعب العراقي لمدة ثلاثة أسابيع. وكان من المتوقع أن يستمر هذا الصمود مدة أطول. لو كانت القيادة العراقية - قيادة صدام حسين - قيادة وطنية حقة. ولكن التسليم علي أبواب بغداد والاتفاقيات التي تمت بين القيادة والمخابرات الأمريكية وبين قيادة صدام تثير شكوكا كثيرة. إن نظام صدام حسين الذي ارتكب في حق شعبه الجرائم والمجازر والذي عرف بتعاونه مع الولايات المتحدة الأمريكية في البداية وحصوله منها علي الأسلحة الكيماوية والجرثومية التي استخدمها في إيران وضد الأكراد. والذي قام بعدوانه علي الكويت سنة ١٩٩٠ وقدم المبرر للقوات الأمريكية بالتعاون مع حكام الكويت لإقامة قاعدة عسكرية أمريكية في الكويت وفي مختلف بلاد الخليج.

كل ذلك يؤكد أن صدام حسين بسياسته المتطرفة والعدوانية لايمكن أن يمثل مصالح الشعب العراقي. لقد أدي غزو الكويت إلي تقسيم الجماهير العربية في وقت كان يجري فيه الاستعداد لعقد قمة عربية.

إن تحركات الجماهير العراقية الآن ضد الاحتلال الأمريكي الإنجليزي وضد صدام في نفس الوقت هي التي تمثل المصالح الحقيقية للشعب العراقي. ولايشمل هؤلاء عملاء أمريكا مثل أحمد جلبي وغيره.

إذا كان لمصر موقعها وأهميتها وتأثيرها في مقاومة هذه الهيمنة الأمريكية فإن علي اليسار المصري دور المبادرة. ولكي يقوم بهذا الدور يتطلب ذلك أن يكون لديه الوضوح الكافي والموقف السليم لتحديد التوجه الصحيح اللازم.

إن سبب الاخفاقات اليسارية في الماضي هو تحوله إلي حلقة أو حلقات. وكان لنجاحه مرتبطا دائماً بربط نفسه بالحركة الجماهيرية وعدم انعزاله عنها. وهو مواجه اليوم بهذه الهجمة اليمينية العالمية والتي يجب التصدي لها وحشد كل القوي في مصر والعالم العربي والارتباط بكل القوى في العالم التي تواجه هذه الهجمة.

إن السياسات المعلنة للحكومة المصرية والجامعة العربية كانت ضد الحرب وضد الهجوم علي العراق وذلك رغم كل مآخذنا على هذا الموقف ومدي فاعليته. وهذا الموقف يتأثر بتوجه الرأي العام والشعور الشعبي ضد أمريكا وإسرائيل.

ولذا فإن كل تحرك من أي حزب أو جهة ضد

السياسة الأمريكية والإسرائيلية لا يمكن أن ننعزل عنه وإن كان علينا أن نحدد موقفنا الرافض لكل السياسات الداعمة لأمريكا أو إسرائيل. فنحن نرفض تقديم أي تسهيلات (المرور من قناة السويس وخلافه) وندعو لمقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية ونكشف تسرب التوجه الأمريكي إلي إعلامنا، ونكشف حقيقة العولمة الأمريكية. ونقوم بحملة ضد تهريب الأموال والعقول العربية إلي الولايات المتحدة الأمريكية ونعتبر الحملات الأمنية المكثفة ضد التحركات الشعبية لمواجهة الهجمة الأمريكية الإسرائيلية خدمة لها. ونرفض السياسات الاقتصادية التي تصب في خدمة الشركات المتعدية الجنسيات ونطالب بتنمية حقيقية تدعم اقتصادنا الوطني ونؤيد ونساند السوق العربية المشتركة ودعم التضامن العربي وتفعيل الاتفاقيات العربية مثل اتفاقية الدفاع المشترك ونرفض الخضوع للضغط الأمريكي المتعدد لأشكال بما في ذلك الضغط الاقتصادي لقبول الخطة الأمريكية لإنشاء سوق أوسطية جديدة تخدم المصالح اليمينية الأمريكية الإسرائيلية. ونحن في تحديد هذه المواقف ندعو إلي الوحدة الوطنية والوحدة العربية والوحدة مع كل القوي الشعبية في العالم التي تناضل ضد العولمة الرأسمالية. ولا يجب أن نعزل أنفسنا عن أي تواجد جماهيري يتحرك ضد العدوان الأمريكي الإسرائيلي.

ويرتبط بذلك بعض القضايا التي تحتاج إلي تحديد وتوضيح.

ما هو الموقف من التيار الإسلامي؟

الشعب المصري وبقية الشعوب العربية هي شعوب مسلمة وتتأثر بالأفكار الإسلامية المعتبرة كجزء أساسي من ثقافتها الوطنية. ومن أسباب رفضها للتوجه الأمريكي الحديث اعتقادهم بأن هذا التوجه هو موجه ضد الإسلام. وقد ساعد على هذا الفهم الإجراءات التمييزية التي تساندها الإدارة الأمريكية ضد المسلمين بمن فيهم الأمريكيون ذوو الأصول الإسلامية والكتابات الأمريكية وغيرها التي تنظّر لذلك والتي تقول أنه بعد انتهاء الحرب الباردة فإن الصراع الآن موجه ضد التيار الإسلامي.

وقد ساعدهم في إقناع جماهيرهم بصحة هذا التوجه الحملة التي وجهت ضد تنظيم القاعدة وأسامة بن لادن واعتبارهم مسئولين عن أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١. والمعروف أن أسامة بن لادن وأعوانه كانوا يتعاونون بشكل وثيق مع المخابرات المركزية الأمريكية ويتلقون منهم المساعدات في حربهم ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان. ويقال عنهم الآن أنهم تحولوا ضد أمريكا بسبب رفضهم لتواجد القوات الأمريكية في السعودية. وسواء أكان ذلك صحيحاً أو غير صحيح، وسواء أكانوا هم المسئولين عن أحداث ١١ سبتمبر أم لا فإن هذه القصة تستخدم مبرراً لإقناع الشعب الأمريكي وشعوب العالم بالحملة التي تقودها أمريكا ضد ما تسميه بالإرهاب. وهذه المجموعة سواء وجدت أو لم توجد فإنها تخدم في واقع الأمر المخططات الأمريكية أجل خدمة. وإن النداءات التي أذيعت بعد ذلك من قناة الجزيرة والمنسوبة إلي بن لادن والتي تدعو إلي الحرب ضد الصليبيين واليهود تقدم أجل خدمة للدعاية الأمريكية التي تقول أنها تحارب الإرهاب والتي تبرر به الإرهاب الأكبر الذي تقوم به وتخطط له ضد شعوب العالم.

أما بالنسبة للعمليات التفجيرية التي أعلن عنها أخيراً في العربية السعودية والمغرب فهي أيضاً تصب في خدمة هذه الأهداف الإمبريالية. ولهذا فإنني أعتبر أن كل التوجهات التي تتدثر بلباس الإسلام والتي تدعو إلي تقسيم الحركة ضد المستعمر إلي مسلمين وصليبيّين ويهود إنما تخدم في حقيقة الأمر المخططات الاستعمارية.

ولكننا نلحظ منذ فترة توجها نقدياً وتجديديا داخل الإخوان المسلمين ينتقد هذه التوجهات ويرفضها ويحاول الارتباط بالحركة العالمية ضد العولمة الرأسمالية. وانطلاقاً من التوجه نحو الوحدة الوطنية من المفيد تشجيع هذا التوجه والتعاون معه. مع استمرارنا في كشف ونقد الاتجاهات المريبة السابق الإشارة إليها.

إن وحدة اليسار لها دور هام في تحقيق هذه المهام.

والوحدة لا تعني التطابق أو عدم وجود تعدد أو تنوع بل تفترض هذا التنوع. وإذا كنا ندعو للوحدة الوطنية حول الأهداف المشتركة، فأساسها وجوهرها تحقيق الوحدة بين قوي اليسار. وقد تحققت وحدة العمل وتمارس في التجمعات الأخيرة التي تتحقق لمساندة الشعب الفلسطيني والشعب العراقي والتحركات من أجل الحريات وإلغاء قانون الطوارئ. وهذه بداية جيدة وكانت لها إيجابيات كثيرة.

وتهدف إلي تحقيق هذه الوحدة في المجالات المختلفة مثل المجال الثقافي حيث توجد جزر ثقافية يسارية متعددة ويمكن أن يكون التعاون بينها مفيداً لها كلها.

وبالنسبة لحزب التجمع كان المفروض في النشأة أن يكون مظلة كل اليسار وقد نجح في تحقيق العمل داخل حزب واحد شمل كل الحلقات اليسارية التي كانت تتصارع في الماضي. وهذا انجاز هام. ولكن الاتجاهات الحلقية القديمة مازالت تظهر أحياناً.

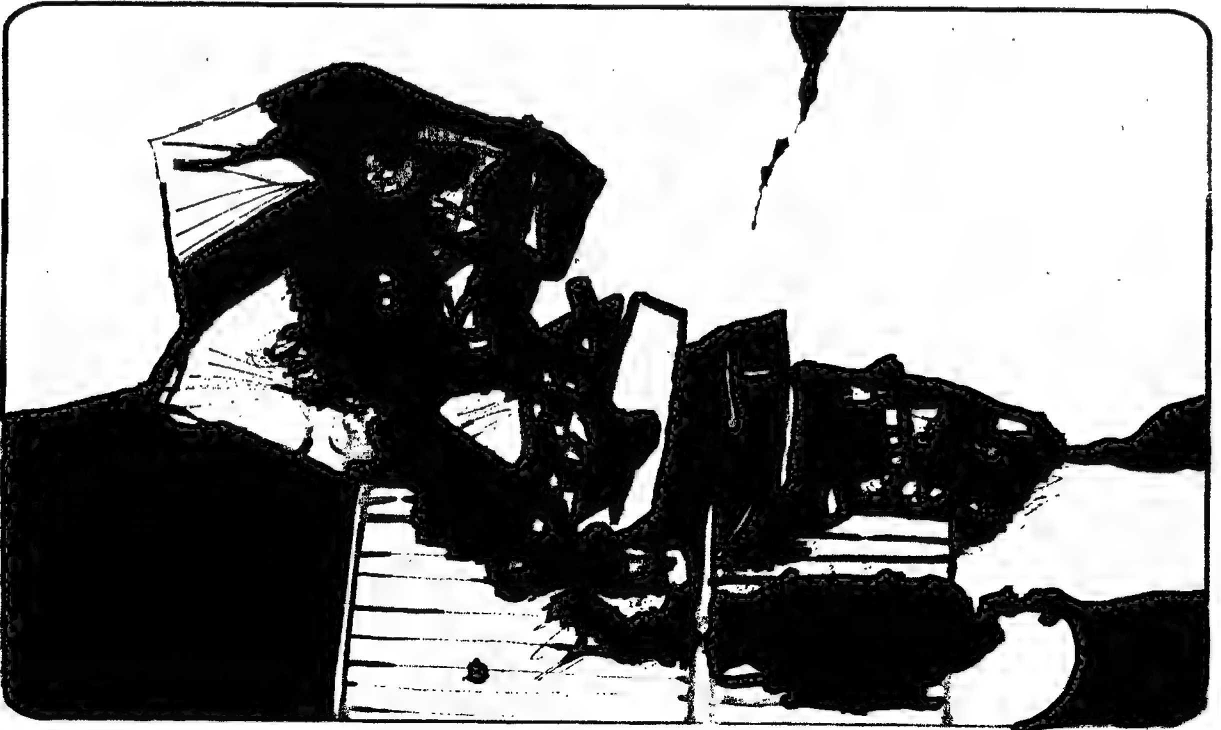
وقيل في بداية نشأة حزب التجمع أنه جبهة في المضمون وحزب في الشكل. ولكنه لم ينجح في تحقيق ذلك. وشيئاً فشيئاً أخذت تتأكد صفته كحزب إلى جانب باقي الأحزاب اليسارية.

وتثور الآن قضية كيف يصبح التجمع مظلة لكل اليسار ويساعد في تحقيق الوحدة بين قوي اليسار مع تعددها.

هناك نقد كبير من توجهات التجمع خصوصاً أن التجمع يخرج عن طبيعته كتجمع ويتحول إلي حزب يساري مثل باقي الأحزاب والحركات اليسارية.

ويواجه البعض هذا الواقع بالدعوة إلي حركة موحدة تجمع بين كل القوي اليسارية مع تعددها أي أن تقوم هذه الحركة بالمهمة التي كان من المفروض أن يقوم بها التجمع لو كان قد استمر في المحافظة علي مضمونه كتجمع.

(ملاحظتي علي هذه الحركة أنها لم تنشأ بعد ولا نضمن نشأتها وستتحول إلي انقسام جديد يكرس الانقسام الموجود حاليا ويتحول إلي قوة صراع مع التجمع).





من العولمة.. إلى العولمة البديلة
سؤال الإمكان!

هاني نسيره (*)

إن العولمة منذ صعود مفهومها مع مقتبل التسعينيات من القرن العشرين، ورغم وعودها للقرية البشرية الصغيرة مع وجود مضخات للأفكار تروّج لمبادئها وسياساتها الاقتصادية والثقافية، لازالت موجات الاستياء والتذمر ضدها تزداد كل يوم كذلك.. سواء ضد العمليات الاقتصادية التي تتم خلالها وتأثيرها على مختلف شعوب العالم أو ما يرافق ذلك من سياسات وإجراءات أمريكية تكرس الهيمنة الأمريكية في إدارة العالم وضرب كل ما أحرزه العالم من تقدم على مستوى القانون الدولي الإنساني (إتفاقيات چينف) أو ما أبدعو من مفاهيم ومنظومات حول حقوق الانسان والشرعية الدولية وسيادة الدولة القومية.

فلم يعد يتردد البعض في بعتها وبالامبريالية الجديدة. ووصفها بأنها مجرد طريق أمريكي سياسي واقتصادي - تديره قوى العولمة - من أجل الاحتواء العالمي، تفقد فيه الدولة القومية حدودها وقدراتها.. وتصبح كلأ مباحاً لسياسات الشركات العابرة للقارات ومؤسسات بريتون وودز وجيوش الولايات المتحدة وقوى التحالف دون اعتبار للأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو أفراد الجماعية الدولية المختلفة مع رؤاها!

ورغم استشعار عديد من دول العالم المتقدمة التخوف من هذه الهيمنة الأحادية الأمريكية التي رفعت شعار «على الجميع أن يركب قطارنا». وصارت أسلحتها الرمزية التي تواترت حتى حاملة الخطر والعقوبات من الحرب غير العسكرية. أو ربما الحرب الشاملة.. وكلنا يذكر تعبيرات «كون بول» عن الدول المارقة أو محور الشر، أو قوائم الدول المساندة للإرهاب أو الأنظمة المغلقة إلى غير ذلك!

ولكن شعوب العالم وقواه المدنية لم ترضخ أمام هذه السياسات العولمية الضاغطة على دولهم، ففي دراسة شهيرة قام بها چون والتون وتشارلز راجين سنة ١٩٩٠م حول تحرى مصادر الاحتجاج الشعبي - القومية والعالمية - في بلدان العالم الثالث ثبت أن التذمر والنزاع الجمعي ضد سياسات التقشف المفروضة على الدول النامية يضرب بجذوره في الاقتصاد العالمي ولايكمن في المعضلات أو المآزق الفردية الخاصة لهذه الدول وقد حدد المؤلفان شرطين رئيسيين لبروز هذه الاحتجاجات وشدتها(١).. التمدين الزائد Overurbahization، أي أن تفوق معدلات التمدين

(*) باحث وإعلامي - مصر.

للمستويات المتوقعة لدرجة التصنيع) وهو ما يطلق عليه ضغط صندوق النقد الدولي.

٢- تورط الوكالات الدولية في السياسات الاقتصادية المحلية، أي الشروط المرتبطة بالاقتراض فوق حدود الحصة التي يمنحها صندوق النقد الدولي وإعادة التفاوض مراراً حول القروض وإعادة الهيكلة(١).

فقوى العولمة ترتبط بطرق معقدة بالسياسات الإقليمية والقومية والمحلية. وإن كانت ثورة الجماهير أسبق من وعي النخب في هذا السياق، إلا أن الحركة العالمية لمناهضة العولمة بدأت تأخذ تأطيرها الفكري وشكلها النظري من قبل عديد من المراكز والمنتديات البحثية التي تقف مع الضمير الإنساني العام، ومع قيمة العدل في وجه المصلحة الفردية كما تقف مؤسسات أخري في خدمة مصالح أمريكا والشركات عابرة القارات (كمؤسسة هيريتاج ومؤسسة بوركينجز ومؤسسة أمريكا إنتر برايز ومؤسسة كاتو) بشكل أكثر عمقا وتطوراً مما صنعته جمعية مون بليران بعد تأسيسها في أبريل سنة ١٩٤٧م.

وقد عملت هذه المؤسسات والمكاتب البحثية وأتباعها من الصحافيين والاعلاميين على ترويج العولمة بشكلها الأمريكي - الحلم -Americanbeau) (ty وبما يوافق أهداف قوى العولمة وخاصة الشركات عابرة القومية.. حتى غدت الامبريالية الجديدة - كما يصفها إيف ديزاليه وبراين جارث - إمبريالية الفضيلة أو اللذه(٢) لما تحمله استراتيجيات إقناعها - كما حدث مثلا قبل حرب العراق الأخيرة - من قدرة عالية على التمويه والخداع فضلا عن طلاقة القدرة على الفعل، مقابل عجز الآخرين عن مواجهته، ولكن أنىّ للتمويه الشعاراتي أن يخفي بشاعة الحقيقة المعيشة لمعظم شعوب الأرض، من جراء العولمة العمقية الرأسمالية المتوحشة!

ونرى أن جزءاً من هذا التمويه جعل العولمة مفهوماً ذا بعد واحد (اقتصادي أو سياسي أو ثقافي) أو عملية تاريخية توافق عليها أطرافها بعد انتهاء الحرب الباردة في صياغة النظام العالمي الجديد اقتصاديا وسياسيا وثقافيا فقط.. فهي كل ذلك وغيره ولكن من الفاعلون؟! الفاعلون هم المستفيدون المقررون لهذه السياسات، وهم القوى الاقتصادية ذات النزوع الإمبراطوري المالي النفعي التي لاتبالى بظروف الأطراف أو أحواله أو حتى بمؤسسة الأمم المتحدة.

ليس يعنيها ما تورده تقارير الأمم المتحدة من توقف النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشة في أكثر من أكثر من مائة بلد في العالم والكتلة السابقة لدول شرق أوروبا(٣) أو انخفاض دخل ١٠٠ مليون فرد عن دولار واحد يوميا خلال الفترة بين عام ١٩٨٧م و١٩٩٣م(٤) ولا وقوع أربعة أخماس العالم تحت خط الفقر وغياب الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية لأفراده، مع التأزم الحاد في ميزانيات وكالات الأمم المتحدة وإشرافها على الإفلاس قياسا إلى مؤسسات بريتون وودز.

وإن كانت الأزمة تكاد تكون عامة لدى الدول النامية، فإن الدول الغنية لم تعد تخلو من جيوب واسعة للفقر والحاجة (يعيش في الولايات المتحدة ٤٧ مليون فرد لايغطيهم التأمين ضد المرض)(٥) ونرى أنه لاداعي لسرد الاحصائيات في ذلك فهي كثيرة ومنشورة(٦).

وإن كانت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن العولمة الاقتصادية - وأبرز معالمها الشركات عابرة القارات وسياسات مؤسسات بريتون وودز ومنظمة الجات - فإن العولمة السياسية تكاد تكون الأخطر والأعمق في رأينا مع هيمنة الولايات المتحدة على القرار الدولي وتهميشها للأمم المتحدة ومجلس الأمن وانفلاتها من أي التزام أو قيد دولي وتحول الجميع لدمى تلعب بها كما تشاء وحيثما تريد.

لذا نرى أننا في هذه الدراسة بحاجة ماسة إلى قراءة العولمتين الاقتصادية والسياسية وآلياتهما والاستراتيجيات المضادة للعولمة ونختم السؤال إمكانها أو احتمالات تحققها!

أولا: العولمة الاقتصادية : كان مأمولاً لدى الكثيرين بعد نهاية انقسام العالم إلى قطبين أن يقوم نظام عالمي جديد يرتكز على القانون وعلى قواعد

دولية مصوغة يرفض علاقات القوة والهيمنة، وفق منطق أن العالم الثنائي القوة طبيعي أن تعقبه صيغة كونية ترتكز على تعدد القوى واحترام الاختلاف بين أفراد الجماعة الدولية، لكن ما كان للرأسمالية الخارجة منتصرة من الحرب الباردة وبتأثير من المصالح الخاصة للشركات عابرة القارات وبعض الحكومات والهيئات المتواطئة معها إلا فرض منطقها بإعلاء قيم المصلحة والأنانية على حساب العدالة والتضامن وتمكين الأقوى على القمع والاستغلال فتم تبنى اتفاقات مراكش ذات (٢٢٥٠٠) صفحة في ١٥ أبريل سنة ١٩٩٤م، والتي أسست واحدة منها منظمة التجارة العالمية «الجات» GAT . لتشكل مع مؤسسات بريتون وودز الجسم المعياري الذي أساسه يرتكز مفهوم العولمة (الاقتصادية). فهذه الهيكليات الثلاث إضافة لهيئات مستقلة من جهاز الأمم المتحدة تشكل أدوات العولمة الاقتصادية، فبينما يحوز البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على سلطة المال تملك الجات بمفردها سلطة تغيير دستور أي دولة منضمة لها وتغيير قوانينها ونظمها متى اعتبرت هذه القواعد والنظم عوائق في وجه مزاولة التجارة الدولية، وعلى الجميع أن يخضع لها وكما يقول كلوز ويتش «إن العولمة هي استمرار للاستعمار بطريقة أخرى» فتغيير منظومات الأسواق الوطنية بحجة تنظيم السوق العالمية كما تزعم بلوغه قواعد منظمة التجارة العالمية، يعني ببساطة أن تفرض على الجميع هيمنة الفاعلين الأكثر قوة على الساحة الاقتصادية!

فقد أتاحت هذه المنظمة الانتقال بالتجارة الدولية من وسيلة معدة أن تساهم، بالاشتراك مع وسائل أخرى، في نشر السلم والتقارب بين الشعوب والازدهار الاقتصادي إلى وسيلة تحكم الشركات عابرة الجنسيات بالعالم. وبينما تسعى الولايات المتحدة وأوروبا لفرض قواعد «النيوليبرالية» على الـ ١٤٢ دولة العضو في منظمة التجارة العالمية قد تسعى هي لحماية نفسها منها وقد ذكر ذلك جوزيف ستيغليتس (Josef-Estiglitz) نائب رئيس البنك الدولي إثر استقالته حين قال: في الحين الذي تقوم فيه الدول النامية بمجهوداتها من أجل فتح اقتصادياتها وزيادة صادراتها تجد نفسها مواجهة بحواجز تجارية حقيقية(٧).

وقد غدت منظمة التجارة العالمية المؤسسة الدولية الأكثر قوة في العالم ولكن مع بعض السمات التسلطية والأوليغارشية التي تجعلها بعيدة عن كل معايير العدل والديمقراطية والشفافية، فقد تصدعت الديمقراطية التوافقية التي اتفق عليها عند تأسيس المنظمة لعاملين:

الأول: اللجوء المتكرر لعقد اجتماعات غير مبرمجة، وهي تعقد غالبا بمبادرة من المدير العام ودون الاعلان عنها بين الدول الغنية وبعض المتعاملين معها لطرف ما وتتخذ القرارات ليوافق عليها الأعضاء والباقون كما منعت بعض الدول الأعضاء في المنظمة من المشاركة في الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر الوزاري على الدوحة بحجة أنها لم توجه لها الدعوة، وفي الدوحة جرت في إطار مشابه مباحثات انفضت عن قرارات حاسمة طلب إلى وزراء بعض الدول النامية لزوم الحضور لكنهم منعوا من اصطحاب خبرائهم(٨).

الثاني: تعميم الموافقة على من يلتزم الصمت أو يغيب عن حضور الاجتماعات من الأعضاء إذ تعقد كل يوم عشرات الاجتماعات في جنيف في حين أن حوالي عشرين بلداً لايوجد لها تمثيل دبلوماسي بها، كما توجد ستون بلداً أخرى ليس لها ما يكفي من الموظفين الأكفاء للتواجد في كل الاجتماعات بينما تملك الولايات المتحدة (١٥٥ خبيراً) مخصصاً لمتابعة ملفات منظمة التجارة العالمية(٩). وينطبق هذا الأسلوب التسلطي على كل أجهزة المنظمة بدءاً من هيئة فض المنازعات التي بين قضاتها المدير العام للمنظمة ويغلب على المداولات طابع السرية أو في مختلف اتفاقاتها التي تميزت بالضرر وعدم التوازن، إذ تم الاتفاق عليها بين الدول الكبرى وقدمت للدول الباقية كشيء يجب الأخذ به، حتى فيما يتعلق بالمواد التي ليس لها رابط مباشر مع التجارة دون الأخذ في

الحسبان بخصوصيات الأوضاع والدول من أجل صالح الشركات متعددة الجنسيات.

فقد غدا العالم - كما يقول سمير أمين - أمام الرأسمالية العارية القاسية والتي لابديل عنها، حسب قول وسائل الإعلام المسيطرة، فالرأسمالية هي نهاية المطاف، أما التكتلات الوطنية الشعبية في العالم الثالث التي فكرت في تعميق انتصارها على الاستعمار القديم عن طريق عملية تحديث وتصنيع بأمل مد اللحقا، فقد استنفذت طاقتها، وعلى بلدان العالم الثالث أن تخضع من خلال خطط «التكيف الهيكلي» لطموحات التوسع بلا حدود للرأسمالي المسيطر للشركات عابرة القارات(١٠). فالشركات عابرة القارات (أو متعددة الجنسيات) أعلنت الحرب على الأمم المتحدة منذ وقت مبكر لو أد أي شرعية دولية أو حقوقية يمكنك أن تقف في وجهها واستعملت كل وسائل الضغط عليها بدء من السعي لإفقارها من خلال قطع الميزانية وهو ما استجابت له إدارة رونالدر يجان نوعا ما بخفضها الميزانية عن طريق قرارات للكونجرس في الفترة بين عامي ١٩٨٣ - ١٩٨٥ وتأخير الدفعات في حصة الولايات المتحدة ما يقرب من تسعة أشهر.. وكانت أشهر مواقع التصادم الحملة التي شنتها شركات صناعة السلاح بالتحالف مع وزارة الدفاع الأمريكية ضد مساعي الأمم المتحدة لنزع التسليح. كما هاجمت شركات النفط السياسة البيئية للأمم المتحدة عبر عدة لوبيات مثل مد تجمع الطقس العالمي.

كما هاجمت العديد من التجمعات تحالف اليونيسيف مع المنظمات غير الحكومية لمقاطعة شركة نستلة(١١)، وكذلك معارضة العديد من الشركات الكبرى لنظام المقاطعة الاقتصادية لنظام الأبارتايد في جنوب أفريقيا. وقد كشفت ملايين الصفحات والوثائق أثناء محاكمة شركات التبغ في أمريكا عن تآمر هذه الشركات ضد الأمم المتحدة وخاصة ضد منظمة الصحة العالمية وبرنامجها عن مخاطر التدخين والإدمان للنيكوتين ومنها توظيف بعض الصحف لمهاجمة الهيئة منها ما نشرته صحيفة الوول ستريت Wallstreet Journal عام ١٩٩٦ بعنوان: منظمة الصحة العالمية تقدم وصفة الطب الاشتراكي. وقد خصصت هذه الشركات حملات ومبالغ ضخمة من أجل إقناع أصحاب القرار في واشنطن بضرورة إصلاح الأمم المتحدة عن طريق إزالة أي ميول شعبية لها وأي دعوات للتوزيع العادل للثروات أو حملات معادية لأخطبوط هذه الشركات والسعي إلى تحويلها إلى إحدى أدوات العولمة الرأسمالية والليبرالية الجديدة، وهو ما حققه بطرس غالي فيما بعد بإعادة تشكيل الأمانة العامة وإزالة بعض البرامج التي لم تحظ برضا هذه الشركات بل قام بإنهاء عمل المركز المختص بالشركات المتعددة الجنسيات وبرنامج البحث متحضر بتحضير ميثاق من المبادئ التي تحكم سير عمل هذه الشركات الكبرى(١٢). ثم أتى كوفي عنان الذي كان أكثر تعاطفا مع الشركات الكبرى والذي سعى إلى عقد شراكة جديدة بينها وبين الأمم المتحدة عن طريق تبني هذه الشركات لبعض برامجها مثل مشاركته بعض الشركات الكبرى في تمويل مفوضية اللاجئين من خلال ما استحدثته المفوضية من منتدى الأعمال الانساني BHF الذي سعى إلى جمع تبرعات مالية من أجل برنامج اللجوء وشاركت في ذلك شركة أونوكال للنفط (شركة انتهكت حقوق الإنسان في يورمالي أو شركة شل التي تورطت فيما قبل في أعمال مشبوهة مع الديكتاتورية العسكرية في نيجيريا(١٣) وقد كان لهذه الهجمة ثم الترويض الذي مارسته الشركات الكبرى عبر الولايات المتحدة وأوروبا (التي تضم ٣٨ شركة من مجموعة ٥٠ شركة كبرى) على الأمم المتحدة - يوضح مدى السيطرة والتوحش الرأسمالي وقدرته المنطلقة لإدارة هذا العالم وفق هواه ومصلحته الآتية والدائمة.

بل لم يكن غريبا عن أسماعنا تورط بعض هذه الشركات الكبرى في تمويل الحرب الأخيرة على العراق أبريل ٢٠٠٣ بل وجود عديد من صقور الادارة الأمريكية على رأس هذه الشركات وفي مجالس إدارتها. وتصير الجات والشركات عابرة القارات والولايات المتحدة الأمريكية حاكما مخيفا ومتسلطاً

يحكم باسم إله «المصلحة» متدثرا بكل مسوح المسكونية والتبشير دون طرح حقيقي وإجرائي حول أي اعتراض أو تظلم من جانب العبيد المساكين.. مما وضع مفاهيم كالمواطنة وحقوق الانسان والديمقراطية بل كل مفاهيم الحداثة التي نشأت منذ بزوغ الدولة القومية وحتى الآن في وضع حرج ومشوش لعدم ثقة كل أفراد الغابة في الأسد الجائع دائما! فتتحرك العولمة من خلال قاطرة محددة، وهي توسيع مجال سيطرة رأس المال الاحتكاري على الأسواق العالمية وتقوية رأس المال النقدي والمالي على حساب رأس المال الانتاجي مما يؤدي إلى التلاعب بأسواق المال والنقد وهز أسعار الصرف في عدد كبير من الدول مما قد يؤدي إلى خرابها كما حدث في أزمة النمور الأسيوية وتفكيك وضرب نظام رأسمالية الدولة من خلال فرض سياسات مؤسسات بريتون وودز.

وهكذا تنطوي العولمة - كما يجري حاليا - على بناء امبراطوري جديد يتشكل جزئيا من خلال إعادة هيكلة الأمم المتحدة وتهميشها وخاصة في المجال الاستراتيجي، وتحل الولايات المتحدة وحلفاؤها محل الأمم المتحدة في اتخاذ قرارات استراتيجية جوهرية تخص كافة شعوب الأرض باسم التدخل الانساني وحرب النظم المغلقة!

ثانيا: العولمة السياسية أو الامبريالية الجديدة:

عبر ترسانة من الشعارات والرموز أطلقها بوش الأب في نيويورك في يونيو ١٩٩٢ عقب انتهاء حرب الخليج الأولى عن النظام العالمي الجديد المحارب للديكتاتورية والحامل للديمقراطية والسلام وحرب الارهاب تشكلت مبررات العولمة الأمريكية السياسية متدثرة بدثار مزدوج وعاؤه وطلاؤه حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرب الإرهاب وحماية الأقليات ونسيجه الليبرالية الجديدة وأهدافها في العولمة الاقتصادية. ومع تراجع دور منظمة الأمم المتحدة وخاصة في مجال حماية الأمن والسلم الدوليين لصالح حلف الناتو والسياسات الانفراجية من قبل الولايات المتحدة تحديداً تشكلت عملية اغتصاب السلطة الدولية لصالح الأخطبوط الأمريكي. وقد ترتب على ذلك اختلال عال وتشويه مقزز لهذه الشعارات المرفوعة، رغم ضرورتها وعمقها الانساني، مع ثبوت ازدواجية معايير هذه الإدارة العالمية الجديدة وتقلبها المستمر من صفوف الأصدقاء (بن لادن وصدام في حرب السوفييت وايران) إلى صفوف الأعداء (حرب طالبان - وتدمير العراق) وما عاد لها ثبات متيقن إلا في تأييدها المطلق لسياسات القمع المستمر الصهيوني في فلسطين.

فقد انطوى هذا الاغتصاب على توظيف القوة لفرض واقع متناقض مع مبادئ جوهرية للشرعية الدولية وحقوق الانسان مثل مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها والتساوي في السيادة والكرامة واساءة استخدام مبادئ «التدخل الانساني» و«حقوق الأقليات» واللعب بها ترهيبا وترغيبا لمختلف الدول.. واستخفاف هذه الإدارة بوعودها في إعادة الإعمار بعد عديد من حالات التدخل في كوسوفا أو البوسنة والهرسك أو أخيرا العراق (وليس آخرا). وبينما تمارس الولايات المتحدة حربا غير عسكرية ضد عديد من الدول (ليبيا وكوبا والعراق سابقا) ومازالت الحرب العسكرية ضد عدد آخر تحت شعارات عدة إلا أن مفكري واستراتيجي السياسة الأمريكية مثل الكاتب تورمان ميللر يعلنون الأهداف الحقيقية لحرب كالعراق بقوله: إن العراق مجرد خطوة أولى تبدأ بالسيطرة العسكرية عليه، التحرك منه كقاعدة بنفوذ أمريكي، تخدم فكرة الإمبراطورية ليس فقط في الشرق الأوسط إنما فيما يتجاوز الشرق الأوسط(١٤).

ولعل رفع شعار بوش «إما معنا أو ضدنا» أثناء قيام حرب أفغانستان - طالبان وظهور مفهوم «عولمة القمع والقهر» أو التلويح بمعاقبة دولة كبيرة كفرنسا لموقفها من حرب العراق، يؤكد إلى أي حد وصل التبجح الأمريكي وغطرسته في إدارة العالم(١٥).

لم يعد في العالم ممكن إلا ما تراه أمريكا وحلفاؤها ممكنا.. ولكن حقوق الانسان والضمير الذي تأجج في المظاهرات المليونية ضد حرب العراق في مختلف أنحاء العالم (بما فيها الولايات المتحدة وبريطانيا) أو المظاهرات الاحتجاجية ضد العولمة في

سياتل ولوس أنجيلوس حتى ديربان في جنوب أفريقيا (أغسطس ٢٠٠١) والتي كان أضعفها في اجتماع الجات في الدوحة (العربية) سنة ٢٠٠٢ يؤكد ثورة المضطهدين والمقموعين ضد سياسة القمع والاستلاب والهيمنة التي انكشف عريها.

ثالثا: العولمة المختلفة.. سؤال الإمكان: طرحت عديد من المراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني بل بعض حكومات العالم الثالث والمتقدم لمجموعة من المطالب من أجل مقرطة العولمة وأنسنتها بعد تأزم الواقع العالمي وتضرره الشديد بآثارها.. وما عاد مجديا لقواها الكبرى طلاؤها بمسوح الليبرالية الجديدة أو التبشير بوعود الديمقراطية والسوق والحرية التي دأبت على ترديدها، ولكن هذه المطالب سواء من الحكومات أو النخب لازالت تقع في ما يسميه تلي Tilly النزاع الآثم أو المنتهك. فلم يعد ثمة بدُ أمام الحكومات المحلية في الدول النامية عن الاستجابة لضغوط مؤسسات بريتون وودز.. ولم تعد أروقة الأمم المتحدة تستطيع أو تحتمل فعلا مضاداً لرغبات الولايات المتحدة والشركات عابرة القارات. فبينما كانت ثمة مواقف جزئية للأمم المتحدة ضد سياسات صندوق النقد الدولي في مؤتمرات عالمية شتى وآخرها مؤتمر فيينا لحقوق الانسان عام ١٩٩٣م والذي اقترب من إدانة صندوق النقد الدولي وسياسات التكيف الهيكلي والتثبيت التي يدفعها فقراء العالم الثالث(١٦) لم يحدث أن نوقشت أي إجراءات تفصيلية نحو تصحيح هذه الأوضاع. ورغم اهتزاز الشرعية الدولية العنيف بعد حرب تحرير العراق لم تجرؤ بعد أي من الدول الكبرى أو الهيئة الدولية (الأمم المتحدة) على طرح أي نقد أو تطوير لأجندتها من أجل تحجيم هذا الانفلات المبرّ لسياسة الهيمنة الأمريكية بعد سقوط كل مبررات هَجْمتها (عدم وجود أسلحة دمارشامل أو الارتباط بالقاعدة).

آليات العولمة المختلفة: إن العولمة المختلفة (البديلة أو المضافة) ليست إصلاحا ثوريا يدعى اقتلاع الوضع القائم ولكنه محاولة لأنسنة توحشه ومقرطة علاقاته من أجل صالح الشعوب والانسانية، فالعولمة لم تترك أي هامش أخلاقي مما أوجب على كل الأخلاقيين والانسانويين (من مختلف أيدلوجياتهم ورؤاهم) العودة إلى المبادئ الأخلاقية وبلورة قيم عالمية تنتجها معاناة العالم الجديد البيئية وتجعل من مشروع هذه الحقوق غير المنجزة بشكل أو بآخر ضمانات الحد الأدنى في عالم بلا ضمانات.. وهذه المبادئ تأخذ في مسارها إعلانات عدة يمكن أن نحصر منها مايلي:

١- طرق قصيرة المدى عن طريق المظاهرات وفض الاجتماعات ولو بقطع الطريق بالجسد كما حدث في سياتل وأوتاوا أو بعقد التجمعات والمظاهرات واللقاءات ضد أهداف محددة كما حدث في ديربان وفي الأرجنتين.. وهو طريق يعتمد في نتائجه على سياقه الموضوعي والمسئول المواجه فيها وكما تقول صحيفة Business week في ٢٠٠٠/١١/٦ «إذا لم تأخذ المؤسسات المتعددة الجنسية بنفسها للتكاليف الاجتماعية في البلدان المحكومة بحكومات ضعيفة، فإن مظاهرات الشوارع هي التي ستفرض عليها قواعد السير»(١٧) . فالحكومات الضعيفة غير الحكومات العسكرية المغلقة غير اجتماعات دافوس في يناير من كل عام. ولكن هذه المظاهرة تحمل نجاعتها في استمرارها وتحديد أهداف حملاتها وقدرتها على التكتيل والتعبئة ضد سياسات العولمة السياسية والاقتصادية - ولعل أحد أبرز نجاحات هذه الآلية كان في مناهضة حرب العراق الأخيرة وتعرية السياسة الأمريكية من كل لبوس شعاراتها.

٢- النقد الفكري والأيديولوجي أو تقوم به بعض المراكز والمنتديات الفكرية ذات التوجه الاشتراكي واليساري.. ورغم قوة هذا الطرح وعمقه في تعرية وفضح الأسس الأيديولوجية والأهداف غير الإنسانية لليبرالية الجديدة والعولمة الاقتصادية، ودحض كثير من مفاهيمها حول إزالة العقود أو الديمقراطية أو وظيفة الاقتصاد.. إلخ. إلا أنه لازال رغم امتداده في الشعور الجماعي العالمي تخبويا واعيا بضرورة إعادة تشكيل حركات اجتماعية متبنية لطرحه وخاصة رؤيته حول آثار العولمة الاقتصادية على العلاقات الاجتماعية عن طريق إيجاد برامج عمل وتحركات

مشتركة تضم الجماعات الشعبية أي العمال والفلاحين والقطاع غير الرسمي، وحركات فقراء المدن وغيرها. كما يسعى هذا التيار إلى يستبدل مفاهيم الليبرالية الجديدة الذائعة مفاهيم أخرى أكثر تجاوبا مع حقوق الناس (الشعوب) ونجاحه في إصلاح التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتضامنية الدولية.

ويعتبر هذا الطريق طويلاً ومثاليا مصراً على أن يستبدل العولمة الرأسمالية عولمة اشتراكية حقيقية عبر مراحل ومسارات عمل - لاشك أن إنجازها طويل جدا - ولكن تكاتف أهداف هذا الاتجاه مع الحاجات المتفجرة لأحداث الشعب في الشوارع والمدن أو المكبوتة لاشك أنها قد تساعد على ترجمتها وتفعيلها في وقت أقصر مما نظن.. خاصة وأن النظام العولمية - الليبرالي الجديد - متناقض ذاتيا، والدعوة لإلغاء الديون وفرض ضريبة على التعاملات المالية - وقد نجح هذا التيار في الوقوف في وجه «اتفاقية حماية الاستثمار» ويحدد بشكل محدد مجالات عمله ومدى كل منها.

ولاشك أن «الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية» فضلا عن فشل وتأزم أوضاع عديد من الدول التي تحولت إلى الاقتصاد الليبرالي من شرق أوروبا وروسيا بعد تحولها للاقتصاد الحر قد ساعد على إعادة إنتاج الخطاب الماركسي في شكل أكثر تطوراً وحيوية وقدرة على الطرح!.

٣- الرقابة الحديثة: رقابة الأحداث.. وهي رقابة منظمات حقوق الانسان وبعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة في رفض أو نقد ممارسات الشركات عابرة القارات أو قوى العولمة المختلفة - وهي تيارات لازالت تفتقد طرحاً متماسكا - كشأن سابقتها - وإن تأثرت بها نوعا ما وتقف غالبا في صف الرقيب لاتتجاوزه الفهم إلا قليلا.

٤- التكتلات الاقتصادية، يمثل الاتحاد الأوروبي وتجربة الإصلاح الاسلامي في إيران والخصوصية الصينية نماذج للاستثناء الثقافي في وجه العولمة الذاعقة والتكيف معها وبعيداً عنها حفظا على المصالح الخاصة لشعوبها ودولها بعيداً عن الهيمنة أو سياسة الاحتواء العالمي لقوى العولمة.

ويبقى السؤال: بعد هذه الإطلالة البانورامية على العولمة وحاملاتها الرمزية وقواها الفاعلة وبعض آثارها خاصة في بعديها من حيث الأهمية والأكثر خطر إقتصاديا وسياسيا. والقراءة السريعة لبعض اتجاهات نقضها ورفضها والحركات المناهضة لها التي جعلتها أحد المتهمين في أحداث الحادي عشر من سبتمبر كما يذكر أحد الباحثين(١٨) يبقى السؤال سؤال الإمكان.. التحقق في المستقبل؟ ليقول - كما نرى - إن ورود السؤال وتوفر حوامله - مما سبق - يؤكد استحالة «نهاية التاريخ» كما أعلن فوكوياما - لاستحالة رضوخ العالم لسيد واحد ولوكان سيدا في كل شيء - ويبقى هذا المشروع المضاد والمثالي الذي يناضل مناضلوه ويستشهدون من أجل كلمة «لا» هو الضمان في عالم بلا ضمانات، ويبقى طبيعيا متناميا في زمن عرف عالميته المبادئ ثابتا وتأكد لديه أن عولمة المصالح لايمكن أن تكون إلا عارضا.

هوامش

(١) راجع خافيير أويدو: العولمة وأعمال الشغب المحلي «ترجمة د.محمد السيد عبد الغني مجلة الثقافة العالمية عدد (٥) ١١ نوفمبر سنة ٢٠٠٢ ص ٣٤.

(٢) راجع إيف ديزاليه وبراين چارث: إمبريالية الفضيلة «مجلة العصور عدد ١٣ سبتمبر ٢٠٠٠ ص ٩٠.

(٣) راجع تقرير الأمم المتحدة الانمائي لعام ١٩٩٧ ص ٧.

(٤) راجع تقرير الأمم المتحدة الانمائي لعام ١٩٩٧ ص ٤.

(٥) راجع تقرير الأمم المتحدة الانمائي لعام ١٩٩٧ ص ٧١.

(٦) راجع فرانسوا أوتار بوليه: في مواجهة دافوس، قراءة في الحركة العالمية ضد العولمة، تقديم سمير أمين. ترجمة سعد الطويل. مركز البحوث العربية وميريت للنشر ط ١ سنة ٢٠٠١ ص ١١، ص ٥١.

(٧) راجع راؤول مارك جينار: حقوق الانسان ومنظمة التجارة العالمية والعولمة.. الموسوعة العالمية المختصرة «الإمعان في حقوق الانسان» إشراف وتحرير هيثم مناع ط ١ دار الأهالي. سوريا سنة ٢٠٠٢ ص ١٨٨.

(٨) المصدر السابق ص ١٩١.

(٩) المصدر السابق ص ١٩٢.

(١٠) سمير أمين: عولمة النضالات الاجتماعية «في مواجهة دافوس م.ي.د ص ٣١.

(١١) حملة هي حملة دولية لمقاطعة منتجات شركة نستله للحليب البودرة الذي غالبا ما يخلط بماء ملوّث ويسبب الأمراض والموت للأطفال في بلدان الجنوب وقد قاد الحملة أحد مسئولي نسله «هلموت موشر» بعد رئاسته غرفة التجارة الدولية إحدى أهم المراكز الدولية لمناهضة الحملة. نقلا عن جيمس بول «الطريق إلى الاحتواء العالمي» الموسوعة العالمية المختصرة م.س.د ص ١٤٣.

(١٢) المصدر السابق ص ١٤٨

(١٣) Malia livanos: Business and the UN Common Cloud The journal of cemmrce August 3 1998.

(١٤) نقلا عن عاطف الغمري:« لماذا الأولوية لعلاقات العراق بالخارج » الأهرام ٢٠٠٣/٤/٣٠.

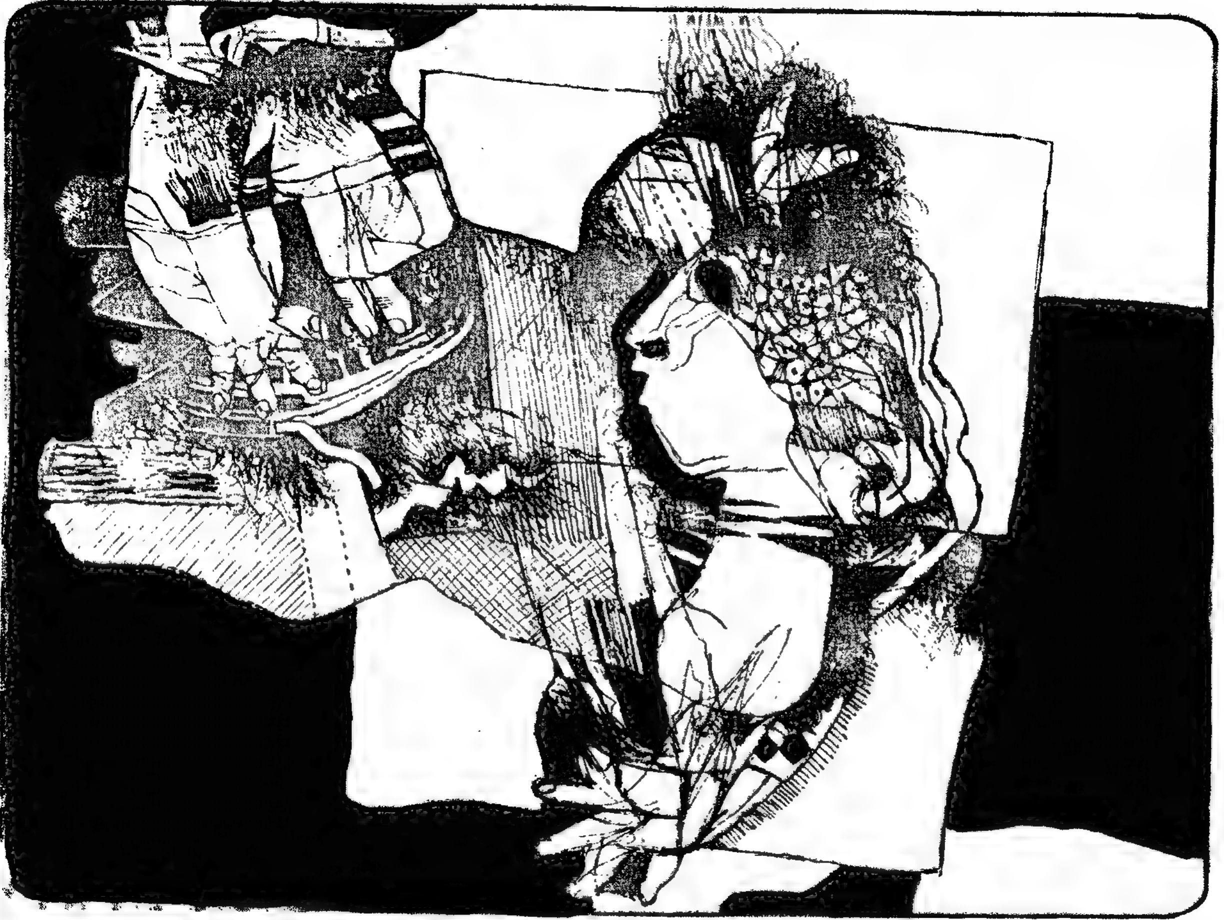
(١٥) راجع سلامة أحمد سلامة: معاقبة فرنسا أيضا، الأهرام ٢٠٠٣/٤/٣٠.

(١٦) راجع محمد السيد سعيد: مهام حركة حقوق الانسان في ظل العولمة، مجلة رواق عربي عدد ٢١ مركز الضاهر لدراسات حقوق الانسان.

(١٧) Cité par le Monde diplamatique Janvier 2001.

نقلا عن ابراهيم الناوي: الم.وسوعة العالمية المختصرة م.س.د ص ١١٦.

(١٨) راجع طلال الخالدي: ساعة ونصف هزت العالم، مجلة مقاربات عدد ٤، ٥ شتاء ٢٠٠٢ ص ١٩ (يصدرها مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية - سويسرا).



مواجهة تحديات العولمة في البلدان النامية
مع الإشارة إلى البلدان العربية

د. الفونس عزيز (*)

مقدمة

العولمة كظاهرة تاريخية

أثارت العولمة كظاهرة تاريخية الكثير من الجدل بين المفكرين من مختلف التوجهات الفكرية، وبين المهتمين بالعلوم الاجتماعية والسياسية، حول نشأتها وتطورها وآثارها.

هذا الجدل أوسع بكثير من ان تتناوله دراسة محدودة تدور حول موضوع محدد، وهو «مواجهة تحديات العولمة في البلدان النامية»، وإنما سنشير فقط إلى بعض النقاط التي تعد ضرورية كمدخل مناسب لموضوع الدراسة محل الاهتمام.

النشأة والتطور:

نشير سريعا في هذا الصدد إلى اثنين من كبار المفكرين الاشتراكيين الذين تناولوا هذه الظاهرة بالدراسة من حيث نشأتها وتطورها.

يقول الدكتور فواد مرسى(١) ان مصطلح العولمة في عصرنا الراهن هو تعبير عن ظاهرة تاريخية موضوعية، تخلقت وتشكلت في رحم الانساق الاقطاعية في أوروبا في القرن السادس عشر، تتسم بنمط انتاجي هو نمط الانتاج الرأسمالي الذي أخذ يمتد ويتوسع حتى أصبح لا مجرد ظاهرة حضارية غربية بل حضارة عصرنا الراهن. إنها اليوم حضارة رأسمالية عالمية تعد امتدادا تاريخيا لمختلف الثقافات والحضارات الإنسانية السابقة.

ويقول أيضا أن الرأسمالية تمر اليوم في مرحلة جديدة، مرحلة «مابعد الصناعة»، تجاوزت مراحلها السابقة (التجارية ثم الصناعية فالاحتكارية والمالية) إلى مرحلة ارقى من تطور قوى الانتاج استنادا إلى التطور العلمي والتكنولوجي، الذي كان حقا دائما وراء المراحل المختلفة لتطور الرأسمالية، إلا أن الثورة العلمية الجديدة تعد نقلة كبيرة كيفية، ثورة شاملة في قوى الانتاج نقلت الرأسمالية إلى مرحلة «مابعد الصناعة» تتسم أساسا بظاهرة «التدويل»، وعندئذ تصبح رأسمالية متخطية القومية، فلم تعد الحدود القومية كافية في عصرنا الراهن لتوفير القاعدة التي تسمح بنمو قوى الانتاج نموا مطردا، ولا سبيل إلى تنميتها إلا في إطار دولي.... وهذه الرأسمالية في شكلها الجديد تمثل تحديا لشكل الدولة القومية كتنظيم سياسي للمجتمع.

(*) مستشار بمعهد التخطيط القومي وأستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية.

وفي هذا المجال أيضا نشير إلى ما كتبه الاستاذ محمود العالم(٢) ، حيث يوضح أنه في ثمانينيات القرن الماضي ينتقل نمط الانتاج الرأسمالي نقلة كيفية من حالة العالمية التي كانت تتمثل في التوسع والاحتكار والتركيز في اشكال متباينة مختلفة من الكارتلات والترستات، أي الاحتكارات الكبرى داخل المجال القومي الواحد ثم بين احتكارات متعددة القومية، إلى الحالة التي نصفها بالعولمة والتي تتمثل في هيكلة العالم كله وقولبته داخل نمط الانتاج الرأسمالي. ويتجلى هذا في السيادة العالمية للاحتكارات الرأسمالية الكبرى متعدية القومية التي أصبحت لها قوانينها الذاتية ومؤسساتها الخاصة غير المحكومة بشكل مباشر من دولها القومية، وإن لم تكن منفصلة أو معزولة عنها تماما.... وهكذا خرج المشروع الرأسمالي من سوقه القومية، وأصبح العالم كله سوقا واحدة يتحرك فيها المشروع الرأسمالي أو المشروعات الرأسمالية متعدية أو عابرة القوميات.

في ضوء التوضيح السابق لمفهوم العولمة يمكن القول أن العولمة هي الظاهرة التاريخية الأكثر أهمية والأبعد أثرا في تشكيل النظام الرأسمالي الحالي وتحديد القوى المحركة له، وفي صياغة حياتنا المعاصرة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا، وإعادة هيكلة العلاقات الدولية من اقتصادية وسياسية، وتطوير أسس التخصص وتقسيم العمل الرأسمالي الدوليين بما يتناسب والتطور الحالي المتسارع لقوى الانتاج، وبما يزيد من تبعية وهامشية البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، ويعمق من ثنائية الاقتصاد العالمي.

الجانب الاقتصادي للعولمة:

للعولمة الرأسمالية جوانبها المتعددة، وسوف نقتصر هنا على الجانب الاقتصادي حيث اهتمامنا الأساسي في هذه الدراسة هو مواجهة تحديات العولمة في البلدان النامية، وعلى اعتبار أن الأساس الاقتصادي للعولمة هو عامل حاكم لمسيرة العولمة وتوجهاتها.

يتمثل الجانب الاقتصادي للعولمة في الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي، حيث تعد ظاهرة الاندماج إحدى السمات الأساسية للمرحلة الحديثة من تطور الرأسمالية العالمية. ويميز البعض بين عدة مراحل في تطور ظاهرة الاندماج(٣) ، ارتبطت هذه المراحل بالتحرير التدريجي للاقتصاد العالمي والتشكيل التدريجي للاقتصاد الكوني. بدأت المرحلة الأولى في منتصف خمسينيات القرن العشرين وتمثلت في التحرير الواسع للتجارة العالمية. وبدأت المرحلة الثانية في أواخر الستينيات وتمثلت في تحرير أنظمة وقواعد الاستثمار الأجنبي مما أدى إلى نمو كبير في الاستثمار العالمي. وأخيرا بدأت مرحلة التحرير المالي منذ منتصف الثمانينيات، بمعنى تحرير النشاط المالي من القيود المفروضة على تحويل وانتقال التدفقات النقدية والمالية. وهكذا تكاملت الجوانب الاقتصادية لعملية العولمة لتشمل تحرير التجارة العالمية والاستثمار العالمي والنشاط المالي العالمي.

توضح الفقرة السابقة ان تزايد وتعميق عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي تقوم على ركنين أساسين هما الانفتاح الاقتصادي المتزايد والاعتماد الاقتصادي المتبادل. وتجدر الاشارة إلى أن الانفتاح الاقتصادي يمتد ليشمل، ليس فقط التجارة والاستثمار والتدفقات المالية، ولكن أيضا تدفقات الخدمات والتكنولوجيا والمعلومات عبر الحدود القومية. وعن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يلاحظ أنه بينما يوجد اعتماد متبادل كبير بين الدول في العالم الصناعي المتقدم، فإن هناك اعتماداً كبيراً للدول النامية على الدول الصناعية، واعتماداً متبادلاً أقل بين دول العالم النامي.

ولقد نجم عن تسارع ظاهرة العولمة الاقتصادية وخاصة في العقود الأخيرة من القرن الماضي تغييرات عميقة في الاقتصاد العالمي، نشير إلى بعضها في المؤشرات التالية(٤):

ا - تزايد نسبة هذا الجزء من الانتاج العالمي الذي يدخل في التجارة الدولية، فمثلا ارتفع نصيب الصادرات العالمية في الناتج العالمي من حوالي ١٢٪ في أوائل السبعينيات إلى حوالي ٢٠٪ في أواخر التسعينيات.

ب - تزايد نسبة التجارة بين الشركات متعدية

الجنسية وشبكة توابعها وفروعها، بعضها البعض، في اجمالي التجارة الدولية، حيث زادت من حوالي ٢٠٪ في أوائل السبعينيات إلى حوالي الثلث في أوائل التسعينيات.

جـ - سجلت تدفقات الاستثمار العالمي زيادة سريعة، إذ ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم كنسبة من الانتاج العالمي من أقل من ٥٪ إلى أكثر من ١٠٪ خلال الفترة ٨٠ - ١٩٩٦. كذلك زاد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم كنسبة من إجمالي الاستثمار الثابت في العالم من ٢٪ إلى ٦٪ في الفترة المذكورة.

د - ومن أهم المؤشرات كذلك النمو الانفجاري للتدفقات النقدية والمالية حيث تجاوز حجمها بكثير كلا من التجارة العالمية والاستثمار العالمي، وخاصة التدفقات المتصلة بالعمليات المصرفية والسوق العالمية للأصول المالية وسوق السندات الحكومية، فمثلا زاد حجم صفقات النقد الأجنبي من حوالي ٦٠ مليار دولار يوميا في المتوسط في عام ١٩٨٣ إلى حوالي ١٥٠٠ مليار دولار يوميا في المتوسط في عام ١٩٩٧.

الأداة الرئيسية للعولمة:

تعد الشركات متعدية الجنسية الأداة الرئيسية للعولمة والقوة الدافعة لها، ليس فقط لما تملكه من قدرات تكنولوجية هائلة، أو لما تحوزه من رؤوس أموال ضخمة مالكة لها ورؤوس اموال ضخمة أخرى تستطيع تعبئتها في أسواق المال العالمية، أو لما لها من سيطرة على حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة، ولكن أيضا لقدرتها الفائقة على ممارسة الضغوط على البلدان النامية من خلال تبني المنظمات الاقتصادية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، لأهداف واستراتيجيات الشركات متعدية الجنسية، فهذه الشركات تقف وراء الستار تخطط وتضع السياسات في ضوء مصالحها الكونية، وتتولى المنظمات الاقتصادية الدولية المشار اليها مهمة تقديم تلك السياسات للبلدان النامية في شكل توصيات وبرامج واتفاقيات.

ازاء الأوضاع السابق الاشارة اليها ليس أمام شعوب البلدان النامية الا أن تواجه بنفسها تحديث العولمة، ليس من خلال هيئة الأمم ومنظماتها المختلفة، وإنما من خلال تجمعاتها الاقليمية تسعى بشكل جماعي إلى تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في الانسلاخ الانتقائي التدريجي من الإطار الحالي لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي، والعمل على صياغة نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل بين البلدان النامية، يتشكل تدريجيا في الأجل الطويل من خلال إحداث تحولات هيكلية مخططة في اقتصادياتها، كما سنوضح في الجزء التالي.

أولا
مواجهة تحديات العولمة الرأسمالية في البلدان النامية

١- الاختلال الهيكلي السمة الرئيسية للبلدان النامية:

للعولمة الرأسمالية آثارها الاقتصادية السلبية على البلدان النامية، وقبل ان نتناول هذه الآثار السّلبية من الأهمية ان نذكر ان من أهم ما تتصف به البلدان النامية هو ضعفها الهيكلي، الذي يتمثل أساسا في اختلال وضعف التركيب القطاعي لهيكل الانتاج حيث تسود قطاعات الانتاج الأوّلي والتي تشمل قطاعات الزراعة والصناعات الاستخراجية وبعض الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، بالاضافة إلى قطاعات الخدمات غير الانتاجية، بينما لاتمثل قطاعات الصناعات الانتاجية وفي مقدمتها الصناعات المعدنية والهندسية الانتاجية إلا وزنا ضئيلا في هيكل الناتج المحلي، الأمر الذي يترتب عليه ضعف علاقات التشابك القطاعي وضحالتها، مما يؤدي بدوره إلى ضعف قوى الدفع الذاتي للنمو، وبالتالي عدم القدرة على الخروج من الدائرة المفرغة من التخلف والفقر.

ويترتب على اختلال هيكل الانتاج اختلال هيكل التجارة الخارجية والذي يتمثل في بدائية التركيب السلعي للصادرات والتنوع الكبير في التركيب السلعي للواردات، الأمر الذي يترتب عليه ابطاء معدلات نمو الصادرات من ناحية، وارتفاع معدلات نمو

الواردات من ناحية أخرى، مما يؤدي إلى العجز المزمن في الميزان التجاري. هذا العجز المزمن هو العامل الأساسي في نشوء وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية في البلدان النامية.

ب - الآثار الاقتصادية السلبية للعولمة الرأسمالية:

في ضوء الاختلال الهيكلي الذي تعاني منه البلدان النامية، وفي ضوء أن العولمة الرأسمالية تستهدف أساسا، كما سبقت الإشارة، ادماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي من خلال فتح أسواقها وازالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على تدفقات التجارة السلعية، وكافة القيود النقدية على تدفقات رؤوس الأموال وعوائدها، وايضا من خلال تبنّي البلدان النامية لآليات اقتصاد السوق في ادارة الاقتصاد القومي، فإن من أهم الآثار الاقتصادية السلبية للعولمة على البلدان النامية استمرار اختلال هياكلها الانتاجية وخاصة أن نمط تخصيص الاستثمارات في هذه البلدان في ظل آليات السوق يعطي الأولوية في توجيه الموارد إلى الصناعات الاستهلاكية والخدمات غير الانتاجية والتي تستهدف فقط تعظيم الارباح في الأجل القصير، أما تلك الأولويات التي تتصل بالتركيز على قطاعات وفروع الانتاج التي من شأنها تعميق وتكثيف علاقات التشابك القطاعي، مما يساعد على تصحيح اختلال هيكل الانتاج لا تدخل في اهتمام المستثمر الخاص، وخاصة عندما لاتكون للأجهزة المحلية المسئولة عن التنمية الاقتصادية السيطرة على توجيه الموارد الانتاجية، وإنما في يد المستثمر الأجنبي.

إن فقدان البلدان النامية لسيطرتها على صياغة أنماط تخصيص الاستثمارات في ضوء تحقيق الأهداف المرحلية والبعيدة المدى لتصحيح اختلال هياكلها الانتاجية يعد من أهم مخططات وأهداف الشركات متعدية الجنسية، حرصا منها على استمرار النمط الحالي لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي، الذي يعد أحد المعوقات الأساسية لانطلاق التنمية في البلدان النامية. هذه هي أول وأهم الآثار السلبية للعولمة الرأسمالية.

وثاني هذه الآثار السلبية يتصل بالوضع الذي يترتب على تحرير البلدان النامية وارداتها السلعية من القيود الجمركية وغير الجمركية، في الوقت الذي لاتستطيع فيه هذه البلدان تحقيق نمو ملموس في صادراتها السلعية، مما يؤدي إلى تزايد حدة مشكلة العجز في موازينها التجارية، وبالتالي تزايد حجم مديونياتها الخارجية، الأمر الذي يؤدى إلى انخفاض أسعار صرف عملات هذه البلدان ازاء عملات البلدان الأجنبية، ومما يعمل على زيادة معدلات التضخم، والأمر الذي يشوه العلاقة بين تكاليف الانتاج المحلية لمختلف السلع وأسعارها، مما يربك المنتجين. هذا بالاضافة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة مما يعني نقصا في الدخول الحقيقية لغالبية المواطنين. كذلك فإن إغراق اسواق البلدان النامية بالواردات الصناعية من البلدان المتقدمة يُضعف فرص هذه البلدان في تطوير صناعاتها الانتاجية. ولايقف الأمر عند هذا الحد بل حتى الصناعات الاستهلاكية التي حققت فيها البلدان النامية تقدما لا بأس به، يمكن أن تواجه ظروفا صعبة بسبب المنافسة الشديدة من جانب الواردات الاستهلاكية من البلدان المتقدمة. ولايخفي أثر كل هذا على تفاقم مشكلات البطالة.

وثالث هذه الآثار السلبية يتصل بالنتائج التي تنجم عن اخضاع البلدان النامية لآليات السوق والأخذ بسياسات الخصخصة وتحجيم دور الدولة في النشاط الانتاجي، وفي ظل أوضاع لا يستطيع فيها القطاع الخاص في كثير من البلدان النامية تعويض دور الدولة التنموي، الأمر الذي يؤدي إلى الانكماش والكساد وبالتالي زيادة حجم البطالة. كذلك فإن تحجيم دور الدولة في النشاط الانتاجي يؤدي إلى نقص الايرادات العامة للدولة، فتقل قدرتها على الانفاق على الخدمات التعليمية والصحية ومختلف أوجه الرعاية الاجتماعية.

ورابع هذه الآثار يتمثل في أنه في ظل ظروف العولمة الرأسمالية وحيث تخضع البلدان النامية لسياسات صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فإن تحرير مختلف أنواع الخدمات التجارية

والمالية والمصرفية وخدمات التأمين... إلخ من كل القيود يترتب عليه توجيه ضربات شديدة لقطاعات الخدمات الانتاجية في البلدان النامية، وخاصة أن هذه القطاعات الخدمية بدأت تلعب دورا متزايدا في النشاط الاقتصادي في هذه البلدان وبدأ الدخل الناجم منها يمثل وزنا متزايدا في اجمالي الدخل المحلي، بل ان نصيبها في الدخل ربما يتجاوز حاليا الدخل الناجم من الصناعة أو الزراعة أو الاثنين معا في كثير من تلك البلدان.

وأخيرا وليس آخرا فان العولمة الرأسمالية تضعف من وزن الرأسمالية الوطنية وتساعد على نمو ازدهار الفئات الرأسمالية الطفيلية، الأمر الذي له انعكاسه ليس فقط على فقدان الاستقلال الاقتصادي ولكن ايضا الاستقلال السياسي.

جـ - مواجهة العولمة الرأسمالية:

إن مواجهة الآثار الاقتصادية السلبية للعولمة الرأسمالية يتطلب في المحل الأول قيام حكومات وطنية في البلدان النامية تعي خطورة تلك الآثار، وتتبنى استراتيجيات تنموية تتسم بتوجهها للداخل Inward - Lookin Strategy تستهدف أساسا اعادة تشكيل هياكلها الاقتصادية، تركز في المحل الأول على التصحيح التدريجي لاختلال التركيب القطاعي لهيكل الانتاج، من خلال صياغة أنماط تخصيص الاستثمار تستحدث فروع انتاج جديدة تؤدي فى الأجل الطويل إلى قيام اقتصاد مركب متعدد القطاعات والأنشطة، يطور ويكثف علاقات التشابك القطاعي، تعمل على تصحيح الاختلالات الهيكلية ذاتيا وتدريجيا حتى يقوم اقتصاد متوازن داخليا، وشريطة أن يوجه نشاط التجارة الخارجية ليلعب دورا تنمويا يسهم في تصحيح الاختلالات الهيكلية وليس مجرد تصحيح العجز في الميزان التجاري.

ويقتضي الأخذ باستراتيجية التنمية الموجهة للداخل الاستناد إلى مقومات أساسية:

١- قيام الدولة بالدور القيادي للتنمية من خلال اتباع نهج التخطيط القومي الشامل، وبناء قطاع عام قوي يتولى إدارة القمم الحاكمة للاقتصاد القومي من هياكل البنية التحتية الأساسية وصناعات أساسية وبنوك وشركات تأمين وشركات تجارة خارجية... إلخ.

٢- الارتفاع بمعدلات الاستثمار ليس فقط من خلال تعبئة المدخرات النقدية، ولكن أيضا تعبئة المدخرات الحقيقية (تعبئة الفوائض الاقتصادية الكامنة) مثل القضاء على مختلف أشكال الفقد في استخدام الموارد كتحويل البطالة المقنعة إلى عمالة منتجة... إلخ والقضاء على مختلف اشكال الاستهلاك الترفي، واعادة هيكلة الواردات للارتفاع بنسبة الواردات الرأسمالية في اجمالي الواردات على حساب الواردات الاستهلاكية غير الضرورية... إلخ.

٣- توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات والأنشطة الانتاجية بما يحقق الاستخدام الأمثل لها، من خلال أعطاء أولوية للقطاعات القائدة للنمو Leading Sectors، وهي تلك القطاعات التي تخلق شبكة واسعة من علاقات التشابك القطاعي والتكامل الانتاجي، تساعد على تحقيق النمو المتوازن والمتناسب Proportional Development بين مختلف قطاعات وانشطة الاقتصاد القومي، وبما يضع الأساس للتنمية المتوازنة والمستقلة والمستدامة.

٤- تحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي في الغذاء من خلال الاهتمام بتطوير الزراعة وتحديثها، كذلك الاهتمام بالصناعات الغذائية.

٥- الاهتمام بالتنمية البشرية بمعنى الاهتمام بتنمية الانسان منذ طفولته صحيا وتعليميا... إلخ ولرفع القدرات الانتاجية للعامل البشري، وبما يسهم في رفع المتوسط العام للانتاجية على المستوى القومي.

٦- الاهتمام بالعدالة الاجتماعية من خلال الأخذ بالسياسات والاجراءات المؤسسية التي تحقق التوزيع العادل للثروات والأصول وعوائد عوامل الانتاج، الأمر الذي يقضي على الشعور بالاغتراب وزيادة الانتماء للمجتمع، ومما ينعكس أثره على الانطلاق بمعدلات النمو.

د - استراتيجية التوجه للداخل والاعتماد الجماعي على النفس:

إن استراتيجية التنمية الموجهة للداخل لاتحقق نتائجها المرجوة في مواجهة العولمة إلا بالاستناد إلى القدرات الجماعية للبلدان النامية في تجمعاتها الاقليمية المختلفة، ذلك لأن غالبية البلدان النامية، قدراتها التنموية الذاتية محدودة بسبب محدودية مواردها من عينية ومالية وضعف قدراتها التكنولوجية وانخفاض متوسطات الدخول ومحدودية الأسواق... إلخ ومن الناحية الأخرى فإن العولمة الرأسمالية تتدعم قدراتها من خلال القدرات الجماعية للرأسمالية العالمية، بالرغم من التنافس والتناقض بين القوى الرأسمالية المتقدمة بعضها البعض.

يعني ماسبق أن الأخذ باستراتيجية التنمية الموجهة للداخل، تتطلب بالإضافة إلى توافر المقومات السابق الإشارة إليها، أن تكون جزءا من استراتيجية جماعية للاعتماد الجماعي على النفس، بحيث تصاغ استراتيجيات التنمية الموجهة للداخل على مستوى التجمعات الاقليمية المختلفة للبلدان النامية وليس على مستوى البلد الواحد. ويفرض هذا البعد الإقليمي أن تنسق البلدان الأعضاء في التجمعات الإقليمية المختلفة خططها التنموية بين بعضها البعض في مجال الاستثمار والانتاج. وعلى أساس التنسيق في هذا المجال يتم التنسيق بين البلدان الأعضاء في مجال التجارة الخارجية والتبادل التجاري، ذلك لأن البدء بتحرير التبادل التجاري وتنسيق التعاون في مجال التجارة الخارجية دون الاستناد إلى قاعدة عريضة من الانتاج الممتد على مستوى التجمع الإقليمي كمنطقة واحدة لايؤدي إلي تحقيق تعاون اقتصادي فعال بين البلدان النامية، وهذا هو السبب في ضعف النتائج التي أسفرت عنها غالبية تجارب التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية تحت المسميات المختلفة، من منطقة تجارة حرة إلى اتحاد جمركي إلى سوق مشتركة... إلخ.

إن تنسيق أنماط الاستثمار على مستوى التجمع الاقليمي ككل شاملا كل البلدان الأعضاء في التجمع الاقليمي هو الآلية الأكثر فعالية لإعادة تشكيل هياكل الانتاج في البلدان النامية، من خلال تعميق وتكثيف علاقات التشابك القطاعي على مستوى التجمع الاقليمي ككل وليس على المستوى القطري، مما يتيح فرصا كبيرة لاستحداث وادخال فروع انتاج جديدة على امتداد التجمع الاقليمي كله.

وإن من شأن تنسيق أنماط الاستثمار على مستوى التجمع الاقليمي وبالتالي قيام هياكل انتاج جديدة في التجمعات المختلفة للبلدان النامية، قيام هياكل جديدة لتدفقات التجارة الخارجية السلعية والخدمية وتدفقات رؤوس الأموال وعوائدها بين البلدان النامية الأعضاء في التجمع الاقليمي. كذلك يساعد هذا على قيام هياكل جديدة للتبادل التجاري بين مختلف التجمعات الاقليمية للبلدان النامية، الأمر الذي يساعد على الانسلاخ التدريجي للبلدان النامية من الإطار الحالي لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي، وبما يمكن أن يدعم في الأجل الطويل قيام نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدوليين بين البلدان النامية، وبما يضع الأساس لقيام اقتصاد عالمي جديد أكثر عدالة واكثر تكافؤ لكل أعضاء المجتمع الدولي.

ويجب ألا يخالجنك شك في أن سعي البلدان النامية لتحقيق هذا الهدف النهائي المشار اليه من خلال تبنيها لاستراتيجية التنمية الموجهة للداخل على مستوى التجمعات الاقليمية وليس على مستوى القطر الواحد إنما يلقي كل المقاومة من جانب الرأسمالية العالمية التي تحرص شركائها متعدية الجنسية ومنظماتها الاقتصادية الدولية على الابقاء وتثبيت جذور النمط الحالي لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي.

إن إحداث تغييرات جزئية في الإطار الحالي لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي مسموح به من جانب الرأسمالية العالمية إذا نجم عن صراع القوى الرأسمالية المختلفة من بعضها البعض، وبحيث تكون التغييرات النهائية في صالح الرأسمالية العالمية ولكن مع تغيير في المراكز النسبية للقوى الرأسمالية المختلفة، ولكن غير مسموح حدوث تغييرات في الإطار الحالي

لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي لصالح البلدان النامية، إذ تقاومه بكل شدة قوى الرأسمالية العالمية.

لهذا فإن تبني البلدان النامية لاستراتيجية التنمية لمواجهة للداخل على مستوى التجمعات الاقليمية ليست مجرد تبنٍّ لسياسة اقتصادية، ولكنها في جوهرها معركة نضالية، تعد سلاحا فعالا في يد البلدان النامية لمواجهة تحديات العولمة، الأمر الذي يتطلب الأخذ بهذه الاستراتيجية قيام حكومات وطنية في البلدان النامية لها توجهاتها الاجتماعية التقدمية.

ثانيا
مواجهة تحديات العولمة في البلدان العربية(٥)

في ضوء تعثر تجربة التعاون الاقتصادي العربي منذ خمسينيات القرن العشرين، وحيث تمحور التنسيق الاقتصادي العربي أساسا حول تحرير التبادل التجاري بين البلدان العربية بهدف قيام سوق عربية مشتركة، فإنه يمكن القول بأن تحقيق تعاون اقتصادي فعال لمواجهة تحديات العولمة يكمن في تبني البلدان العربية استراتيجية الاعتماد الجماعي على القدرات الانمائية الذاتية للوطن العربي في مجموعه، أي استراتيجية الانماء التكاملي العربي بهدف قيام اقتصاد عربي متكامل انتاجيا، وتتمثل نقطة البدء في وضع هذه الاستراتيجية موضع التطبيق في تنسيق أنماط تخصيص الاستثمارات في خطط التنمية القطرية للبلدان العربية لإعادة تشكيل هياكل الانتاج بما يحقق تكاملها على مستوى الوطن العربي، في ضوء وضع أسس جديدة للتخصص وتقسيم العمل بين البلدان العربية، مأخوذا في الاعتبار عوامل عدة، منها: المزايا النسبية الطبيعية والمزايا النسبية المكتسبة خلال التنمية لكل قطر عربي، اختلاف مراحل النمو في البلدان العربية، الجوار المكاني.... إلخ.

ويمكن أن تترجم استراتيجية الانماء التكاملي العربي إلى أهداف وأولويات في خطوط عريضة على الوجه الآتي:

١- الاهتمام بالزراعة وتحديثها، مع التركيز على البلدان التي تتمتع بموارد انتاجية زراعية كبيرة، وفي مقدمتها السودان التي يمكن أن تكون سلة الغذاء للوطن العربي.

٢- تطوير القاعدة التعدينية في كل البلدان العربية في حدود الامكانيات الطبيعية المتاحة، وترجع أهمية تطوير هذه القاعدة إلى أن الصناعات الاستخراجية والمنجمية تعد بمثابة الصناعة الأم.

٣- في ضوء الوزن الهام للنفط في الاقتصاد العربي، بالاضافة إلى الوضع الحساس للسوق العالمية للبترول وإلى تزايد المخاطر السياسية الناجمة عن الصراعات الدولية حول النفط كسلعة استراتيجية، يلزم اعطاء اهتمام خاص للصناعات البترولية ومنتجاتها والصناعات البتروكيماوية، ويراعي عند وضع برامج التنسيق العربي في هذا المجال ألا يقتصر الاهتمام فقط بالبلدان المنتجة للنفط الخام، ولكن يجب أن يمتد الاهتمام ليشمل البلدان العربية غير المنتجة للنفط الخام ليكون لها دور في الصناعات البتروكيماوية لاثارها الواسعة النطاق على كثير من الصناعات.

٤- في مجال الصناعات الكيماوية يراعي عند وضع قواعد التخصص وتقسيم العمل بين البلدان العربية اعطاء البلدان الفقيرة في الثروة التعدينية اهتماماً أكبر حيث أن هذه الصناعات مصدر لكثير من البدائل الصناعية التي تحل محل المواد الخام الطبيعية.

٥- الصناعات المعدنية لها دورها الاستراتيجي في عملية التنمية حيث تعد منتجاتها مستلزمات الانتاج الأساسية للصناعات الهندسية، كذلك تمد قطاع التشييد والبناء بأهم مستلزماته. ولكن لما كان الكثير من البلدان العربية فقيرا في خامات المعادن الأساسية، كالحديد والنحاس فإن الأمر يقتضي عند وضع أسس التخصص وتقسيم العمل في مجال هذه الصناعات اعطاء الفرصة لمختلف البلدان العربية الإسهام في مرحلة أو أكثر من مراحل الانتاج في هذه الصناعات.

٦- تعد الصناعات الهندسية قلب الصناعة

الحديثة وخاصة صناعات آلات الورش وصناعات بناء الآلات والأجهزة الالكترونية ومختلف الصناعات الحديثة في مجالات الاتصالات والمعلومات. وتتسم الصناعات الهندسية الانتاجية باتساع قاعدتها حيث تشمل عددا كبيرا من الصناعات وحيث مجال التخصص وتقسيم العمل فيها واسع، ويمكن لجميع البلدان العربية أن يكون لها فرصٌ طيبة في مجال هذه الصناعات.

٧- في مجال الصناعات الاستهلاكية توجد أيضا فرص كبيرة للبلدان العربية كي تتخصص في بعض هذه الصناعات، والتي تشمل الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، كما تشمل ايضا الصناعات الهندسية الاستهلاكية المنتجة للسلع المعمرة.

وأخيرا فإن تبني البلدان العربية لاستراتيجية الإنماء التكاملي بهدف اعادة هيكلة اقتصادياتها وقيام هياكل انتاج جديدة متكاملة على امتداد الوطن العربي يمكنها من المواجهة الفعالة لتحديات العولمة الرأسمالية وتحجيم آثارها السلبية.

ثالثا
نحو عولمة بديلة انسانية

أشرنا من قبل في المقدمة إلى ان العولمة في نظر بعض المفكرين ظاهرة موضوعية تمثل مرحلة تاريخية في تطور المجتمع الانساني. ولقد لعب التقدم العلمي والتكنولوجي وخاصة في العقود الأخيرة من القرن العشرين دورا حاسما في الاسراع بظاهرة العولمة. ومن الطبيعي ان تنعم البشرية بثمار هذا التقدم العلمي، ولكن التكوين الاقتصادي والاجتماعي Socio-economic formation الذي تطورت في رحمه ظاهرة العولمة، واعني به النظام الرأسمالي، يقوم على استغلال الانسان، واستغلال الشعوب، وبالتالي أصبح الطابع الغالب على العولمة والسمة المميزة لها في ظل هذا النظام الرأسمالي، الاستغلال. وصارت بذلك العولمة الرأسمالية الأداة الرئيسية لافقار الشعوب واستعبادها، ومن خلالها نشطت من جديد ظاهرة الاستعمار العالمي، وتحولت العولمة الرأسمالية إلى رأس حربة في يد الرأسمالية العالمية توجهها ضد الشعوب. وهكذا أصبحت العولمة الرأسمالية العدو الأول للبشرية، ويشهد على ذلك المظاهرات الحاشدة التي تندلع من وقت لآخر في كثير من المدن الأوروبية والأمريكية والآسيوية، تطلق شعارات التنديد بالعولمة الرأسمالية.

والأمر هكذا فان المشكلة ليست في العولمة ذاتها، وانما في كونها «عولمة رأسمالية»، وبما يعني أن مواجهة تحديات العولمة في حقيقتها مواجهة ضد النظام الرأسمالي، وليست ضد العولمة كظاهرة تاريخية.

ان المواجهة ضد العولمة الرأسمالية مواجهة نضالية لها جوانبها المتعددة سياسية واقتصادية وثقافية. ويهمنا هنا الاشارة فقط إلى الجانب الاقتصادي.

وتتمثل المواجهة على هذا الجانب في العمل على الانهاء التدريجي للنظام الحالي للتخصص وتقسيم العمل الرأسمالي الدولي، من خلال اعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية للبلدان النامية، تقوم على أسس جديدة للتخصص وتقسيم العمل الدولي بين البلدان النامية، تصوغها استراتيجية الانماء التكاملي على النحو المشار اليه في «أولا»، وتنفذ على مستوى التجمعات الاقليمية المختلفة للبلدان النامية، وعلى أن يُدعم التحولات الهيكلية المستهدفة من خلال التنسيق أيضا مع التجمعات الاقليمية الأخرى للبلدان النامية، الأمر الذي يتطلب بالضرورة قيام أطر مؤسسية عالمية جديدة تستحدثها البلدان النامية لمباشرة هذا التنسيق، مما يساعد على الانسلاخ التدريجي من الإطار الحالي لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي، وبما يترتب عليه بالضرورة تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية للبلدان المتقدمة أيضا، الأمر الذي يؤدي في الأجل الطويل إلى قيام اقتصاد عالمي جديد أكثر تكافؤا، تتولد في رحمه عولمة جديدة، عولمة إنسانية تعكس علاقات العدالة والتكافؤ الاقتصادي داخل هذا النظام الجديد. وهذه العولمة الانسانية يمكن في ظروف تصاعد المد اليساري الراديكالي العالمي وبخاصة في انجاز مهمته التاريخية، اقامة النظام الاشتراكي العالمي، أن تتطور لتصبح عولمة اشتراكية.

المصادر

(١) د.فؤاد مرسى «الرأسمالية تجدد نفسها» مارس ١٩٩٠.

(٢) الأستاذ محمود أمين العالم «الفكر العربي بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة» - قضايا فكرية، الكتاب التاسع والعشرون - اكتوبر ١٩٩٩.

(٣) Deepak Nayyar, "Globalization and Development Strategies" paper prepared for the UNCTADX, Nov.1999, p.6.

(٤) المصدر السابق، ص ٥.

(٥) د.الفونس عزيز «الوطن العربي ومواجهة تحديات العولمة» ورقة مقدمة إلى مؤتمر نظمه مركز دراسات وبحوث الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، بعنوان «العولمة والعالم العربي» مايو ٢٠٠٠.





ثقافة الاختلاف وبدائل العولمة

ماري تريز عبد المسيح (*)

الحداثة وإرهاصات العولمة

لم تكن الحداثة الغربية مشروعا مكتملا فقد نادت بالمساواة في دعواها للعالمية، بينما اتسمت ممارساتها بالتمييز بين شمال العالم وجنوبه. وافتقاد الشفافية بين العواصم المركزية والمستوطنات خلقت انقساما بين الشعوب المنتجة والعواصم المتخمة، فلم يدر مواطنو المركز بمعاناة الشعوب المقهورة، وافتقاد العلاقة بينهما أوجد فصلا بين المنتِج والمنتَج (بكسر التاء وفتحها).

وترتب على العلاقة الملتبسة بين الثقافة المحلية والحداثة ثنائيات فكرية متضادة تعمل على الإقصاء حيث سعت نزعة التحديث إلى إدماج الشعوب قسرا في حركتها، شعوبا لم تكن بالضرورة مهيأة للتحديث وتماشت معه خضوعا لمشيئة السلطة الحاكمة التي اتفقت مصالحها والرأسمالية الغربية، مما أفضى إلى تمييز التحديث الصناعي والثقافة الملحقة به على إنتاج الثقافة المحلية. وعلى الرغم من الهيمنة الغربية، لم تختف الثقافة المحلية مع اجتياح حركات التحديث في القرن الماضي، حتى وإن ظلت حبيسة أو مهمشة لما وسمت به من تخلف والتمسك بالطابع القروي الراكد المفتقد لدينامية المديني وحضارة الرأسمالية الصناعية. أفضى ذلك أحيانا إلى تشدد المحافظين وتمسكهم بالخصوصية المغلقة المفتقرة إلى التعقل العلمي المفتوح على ثقافات العالم، حتى باتت الثقافة المحلية عائقا يحول دون تحقيق الدولة القومية الحديثة. لذا، يتغير تفسير الثقافة المحلية وفقا للسياق، فقد تنزع إلى الانغلاق لارتباطها بالنزعات العرقية، أو تسعى إلى التثوير بالخروج عن الثقافة المهيمنة قومية كانت أم دخيلة، فإما تنحو إلى الإتباع أو الإبداع، التقليد أو التحديث.

ويتجدد هذا الشأن في زمن العولمة - بوصفها نظاما اقتصاديا - ترتب عليه تفاوت في النمو الاقتصادي بين البلدان، أفضى بدوره إلى تفاوت في مصادر المعرفة، والتعليم، والبحث، والنقد الثقافي، وكلها أمور حيوية لتكوين جماعات بحث ديموقراطية قادرة على إنتاج رؤى ثقافية عالمية. وإن كانت نظرية التحديث قد أنتجت في النصف الأول من القرن العشرين بفضل الأكاديميات الغربية، فالفصل بين الشمال والجنوب بات محالا راهنا، مع التغيرات السياسية التي أكدت ضرورة مشاركة الجنوب في إنتاج الثقافة العالمية. وفي هذه الورقة سوف أتطرق

(*) أستاذ الأدب الإنجليزي المقارن، جامعة القاهرة.

إلى بعض التغيرات التاريخية والثقافية التي أنتجت العولمة، في محاولة لتشييد خطاب يتبنى الاختلاف لفتح مسارات جديدة للمجتمع العالمي، ولتشارك دول الشمال والجنوب في إنتاج ثقافة بديلة. غدا من المحال الفصل بين دول المركز والأطراف نتيجة توغل الشركات والمصارف المتعدية الأقطار، كما أفضت الانزياحات الجغرافية التي تضاعفت منذ قيام حركات التحرير في منتصف القرن العشرين إلى تواجد أقليات ثقافية في الحياة العامة والأكاديميات الغربية، حتى صار "المنفى" دلالة لا تعني الخروج من الوطن، بل الرغبة في عدم "التوطن" والالتزام بالموقف "البراني" داخل الوطن أو خارجه. وإلي جانب ذلك الدور البراني هناك موقف للمثقف العربي يسعى إلى التمثيل الثقافي، ينبغي دراسة مدى إسهامه في الثقافة العالمية لإيجاد بدائل للعولمة.

الما بعديات في مواجهة الحداثة

وقد أفضى تهميش الثقافات المحلية إلى ظهور حركات ما بعد الحداثة وما بعد الكولونيالية في الثمانينيات، الداعية إلى تبني سياسة الاختلاف كموضع للانطلاق ونقطة الوصول إلى التحرر، بمواجهة السياسات الغربية السالفة القائمة على التمييز العرقي والمعرفي ــ من جهة، والسياسات الأصولية المتشبثة بنقاء الهوية وتكاملها - من جهة أخرى. ترتب على ذلك انحصار الاهتمام بالنظرية النقدية والتوجه نحو الدراسات الثقافية التي تتجاذب نحو النظرية آنا ودراسات الاتصال والمعلوماتية آنا آخر. كان الهدف الابتعاد عن التعاريف المنغلقة التي أشعلت الحروب الثقافية بين أمريكا وأوروبا، وبين اليمين واليسار، وبين الشرق والغرب - سواء تمثل الشرق في الاتحاد السوفيتي السابق أو رموز الاستبداد في الشرق الأوسط. ودار السؤال الحائر في الثمانينيات حول كيفية مواجهة سياسات التمييز وسياسة الهوية التي تمسك بها المتغطرسون والقوميون المتعصبون، وجاءت المواجهات عبر الأعمال الفنية الطليعية الساعية للانفصال عن الصورة المنمطة للهوية من جهة، وتنشيط الفكر الراديكالي المحلي من جهة أخرى.

كانت الصور المنمطة قد أفضت إلى اندلاع الحروب الثقافية لتجاهل الجماعات المتنازعة وجود جماعة ثقافية عالمية تشكلت بفضل تبادل الثقافات والتعاطي مع الاختلاف. والهدف من تبني سياسة الاختلاف ليس بقصد تعميمه بوصفه حقيقة مطلقة، بل محاولة لتفهم حالات التغاير من منظور تاريخي واع بأن لحالات القهر والتمييز خصوصيتها. تلك هي الخطوة الأساسية لإرساء العدالة، وتتطلب دراسة الحالات المتغايرة للقهر والتمييز، والموازنة بين الممارسات المتنوعة لترسيخ العدالة. فالصلاح ليس مفهوما مطلقا بل ينبغي التعرف عليه عبر الممارسات المتعددة، وفي محاولة التعرف عليه ما يشيد جسرا للحوار والتعاطي مع الاختلاف. والبحث عن مفهوم عام للعدالة والحكم الصالح يتطلب الابتعاد عن التعميم الذي وقعت فيه الحداثة وترتب عليه التساوي في الأوضاع المتباينة، وفي مواجهة ذلك ينبغي العمل على التوصل إلى المساواة الحقيقية، وشتان بين المساواة والتساوي.

ووفقا لـ Antonio Negri أنطونيو نجري و Mi-chael Hardt مايكل هاردت في كتابهما الشهير Empire الإمبراطورية(١) تعد الثمانينيات مرحلة التساؤلات حول مزاعم الدولة القومية تساؤلات تناوب منظرو ما بعد الحداثة وما بعد الكولونيالية الخوض فيها، وتعد الحركتان دالتين على الخطاب السائد آنذاك، ولكنهما أخفقتا في متابعة التحولات السريعة للعولمة الرأسمالية. لم يتنبه منظرو الحركتين إلى أن عولمة الأسواق قد استوعبت دروس ما بعد الحداثة، كما استفادت من عناصر الحراك والترحال، فالتمسك بالوطنية قد يعوق الربح! وكأن مواجهات ما بعد الحداثة وما بعد الكولونيالية ضد خطاب المركزية لنقض السلطة قد منح الرأسمالية مخولات جديدة للسلطة، فعولمة الرأسمالية تتبنى أيضا مشروع القضاء على الاختلاف لاختراق الأمم كافة.

وبرغم إسهام حركة ما بعد الحداثة في تقويض بني الحداثة السلطوية، إلا أنها ساعدت على إقامة عولمة شمولية بديلة ينبغي نقضها بمؤازرة العناصر المقاومة لرأس المال. ومن جهة أخرى، في محاولة الهروب من

القهر الأوروبي أفضت بعض توجهات ما بعد الكولونيالية إلى الارتداد إلى ماض سابق على الحداثة ترتب عليه تشييد كولونيالية محلية تتجلى في النزعة الماضوية المتخفية وراء المزاعم الروحية لتغدو الطهارة المحلية ذريعة لإحياء الطرق الرجعية السالفة. وكانت لذلك التوجه أضرار بالغة منها ما أصاب نساء العالم الثالث على وجه الخصوص ،وكذلك المنتمين إلى الثقافات المغايرة للثقافة الرسمية للدولة. وفي واقع الأمر، لن تقوى الثقافة المحلية على مواجهة العولمة سوى بالقضاء على اللا مساواة والقهر الموروث من الماضي. لذا فعلى الثقافة المحلية الاستعانة بالمنهج النقدي الحداثي في استعادتها للماضي، مع الابتعاد عن الحنين الرومانسي، الذي يتغاضى عما عانته المجتمعات كافة من مشاكل القهر قبل الاحتكار الغربي.

والصراعات الناجمة عن مواجهة الاستعمار الغربي والتي أفرزت خطاب ما بعد الكولونيالية لا ينبغي أن تحجب أنواع القهر السائدة قبل عصر الحداثة. ويذهب كل من Antonio Negri ونيو نجري و Michael Hardt مايكل هاردت إلى أن الحركات الأصولية بشقيها الإسلامي في إيران والمسيحي في الولايات المتحدة تشارك حركتي ما بعد الحداثة وما بعد الكولونيالية معاداتهما للحداثة الغربية، وتختلف الحركات الأصولية عنهما في إيمانها بالأصول وثبات المعرفة ونقائها في محاولة طوباوية لإحياء أنظمة عتيقة. ووفقا لمؤلفي Empire الإمبراطورية تعد الثورة الإيرانية أول ثورة تتبنى ما بعد الحداثة لرفضها شروط السوق الدولية. وكأن حركتي الأصولية وما بعد الحداثة قامتا في مواجهة قوانين السوق من مواقع جغرافية متضادة، فوفقا لنجري وهاردت، يجتذب خطاب ما بعد الحداثة الرابحين من عمليات العولمة بينما يلتف الخاسرون حول الخطاب الأصولي. وقد جاء معظم المنتمين إلى الجبهة القومية في فرنسا، والحركات الأصولية في الولايات المتحدة والحركات الإسلامية من الطبقات المهمشة بفعل عولمة الاقتصاد. هؤلاء الخاسرون هم أبرز علامة على مسار التحولات الراهنة فهم ضحايا المشروع الرأسمالي التحديثي، وترغب هذه الجماعات الأصولية في إعادة تعريف التنمية وفقا لرؤاها الخاصة ومصالحها. وفي مقابل ذلك، نجحت بعض المجتمعات في مشاريعها الخاصة، كما نشهد في مجتمعات شرق آسيا التي ابتدعت أنظمة تحديثية نابعة من الثقافة المحلية. وقد تبين لتلك الجماعات ضرورة مواجهة المشروع الحداثي الذي أنكر عليها الوجود التاريخي والسياسي لتنال التمثيل على المستوى العالمي. والتشكك في السرديات التي تتجاهل الاختلاف يفسح المجال لطرح بدائل الحداثة الغربية نابعة من الوعي المحلي. وبذلك تستخدم الشبكات المتعدية للقوميات في فصل نمط الإنتاج الرأسمالي عن أصوله الأوروبية ليتخذ أشكالا جديدة تتأثر بقيم المجتمعات الآسيوية مما يشكل تحديا للمركزية الأوروبية ويتنبأ بمستقبل يختلف عما ارتأته البلدان الأوروبية والأمريكية. يفضي ذلك بدوره إلى مساءلة التقسيم السالف للعالم بوصفة ثلاثة عوالم حيث شاركت بعض بلدان العالم الثالث في رأس المال العالمي وحققت نموا اقتصاديا بينما تراجع نمو بعض البلدان المحسوبة على بلدان العالم الأول.

إنتاج الثقافة المحلية بالتفاعل مع الآخر

وإن كانت الثمانينيات قد أيقظت حلم التعاطي مع الاختلاف فالوضع الراهن تخيم عليه المخاوف والشكوك إزاء تهديد شبكات العولمة المتعدية للأقطار، وسياسة العولمة وما ترتب عليها من تهديد للأمن القومي والخضوع إلى الرقابة الدولية، مما استثار النعرة القومية المتشددة وأعاد لنا التساؤلات حول كيفية الموازنة بين مسئولياتنا إزاء أوطاننا والعالم، خاصة بعدما ازدادت ازدواجية المعايير نتيجة لتوابع ١١ سبتمبر التي أفضت إلى إحياء خطاب صراع الحضارات. وظهر تعريف جديد للصراع يتسم بثنائية قسمت الكوكب إلى "عالم النظام" و"عالم الفوضى" كما يذهب توماس فريدمان حيث وصف الوضع الراهن بأنه تهديد للقوى العظمى من مجموعة من الرجال الغاضبين المدعومين بقوى التكنولوجية الحديثة. وبظهور تعريف "محور الشر" في مقابل "عالم النظام"

تعاودنا تساؤلات الثمانينيات لضرورة نقض الثنائيات المتنامية بفعل سلطة العولمة، ذلك محاولة لفهم ما استفز الغاضبين المنتمين "لعالم الفشل" ضد "عالم النظام"(٤) تلك الثنائية تفترض معاني محددة ومغلقة يستحيل تقبلها لاستحالة حسم بعض الأمور لصدفية الظروف المحيطة والتناقضات الناجمة عن ذلك، كما أنها تتجاهل واقعا تتعايش فيه الأقطار والمجتمعات الشبكية في علاقات مركبة تشكلها أوجه التعاون والنزاع في آن.

والكيل بمكيالين يعود بنا إلى قضية الأقليات وحقهم في تمثيل هويتهم السائدة في الثمانينيات والتي احتضنتها حركتا ما بعد الحداثة وما بعد الكولونيالية تضامنا مع الجماعات المتجزئة في مواجهة السلطات المهيمنة آنذاك. وفي ذلك الوقت، سعت سياسة تمثيل الهوية إلى حق التمثيل الثقافي ولكنها سرعان ما اختلطت بالمفهوم القومي المنغلق حول هوية عرقية واحدة. لذا لم تعامل الأقلية باعتبارها هوية مستقلة بل انشغل القوميون بكيفية إدماجها في المجتمع؛ متجاهلين التنوع الثقافي، ومتغافلين عن استحالة اكتمال مصلحة الذات خارج إطار علاقتها بالآخر. وفي هذا الصدد يفيدنا Etienne Balibar بأن: "تغدو الحرية الحق في مساواة الاختلاف"، وليس في ذلك إحياء لهوية أصلية أو تحييدا للاختلاف بل إنتاج المساواة بوصفها التكامل والتبادل بين الخصوصيات(٥) كما يلخص هومي بابا حلم الثمانينيات في "الرغبة في إنتاج المساواة والحقوق لا بوصفهما مسلمات مسبقة، بل كممارسة للحرية والتعبير الذاتي بالاعتماد على حق الاختلاف. يتطلب ذلك التسامح السياسي واكتساب رؤى الغير والتفاعل معها"(٦).

وعند منعطف القرن الواحد والعشرين، يطرح Arif Dirlik عارف ديرلك ــ الناقد التركي - مصطلح "المحلية" في مواجهة "العولمة" ليشمل الإمكانات الثقافية القومية القادرة على التفاعل مع المباني الثقافية الأخرى من مواقع متغايرة، وبوصفها - أي "المحلية" - نشاطا ثقافيا يخوض مواجهات يومية مع الثقافات الأخرى، فالنشاط الثقافي في موقع إنتاج وإعادة إنتاج دائمة. كما تتفاعل "المحلية" مع الأزمنة، ففي إعادة تشييد الماضي في الحاضر تتشابك الأزمنة مع المباني الثقافية(٧) . وفي تحولها الدائم تظل الثقافة المحلية موقع مقاومة لطابعها التجريبي فهي لا تتغير سوى بالتجريب المشترك مع غيرها من الثقافات. والتجريب ليس مجرد أداة لتأكيد الاختلاف بل رغبة في التنوع للابتعاد عن الشمولية وإيجاد عولمة بديلة.

جغرافية العولمة وجغرافية المعرفة

ويحاول العديد من النقاد الثقافيين التعرف على بدائل لهذه الإمبراطورية أو الرأسمالية العالمية المهيمنة على العالم بفعل السوق الذي اخترق قطاعات الحياة الاجتماعية كافة، وخاصة أن الشارع مشحون بالرفض ويعبر عنه على المستويين الرسمي والمعيشي، إلى جانب وجود مقاومة في شتى فروع الثقافة المرئية والمكتوبة، والثقافة الشعبية والعليا. والتعرف على أوجه المقاومة في الثقافة المحلية يذكرنا بوجود تاريخ ممتد من الفنون والآداب للجماعات الخارجة عن جماليات المؤسسة الرسمية، والتي تطلعت أيضا إلى تجاوز الأخاديد الفاصلة بين آداب الشعوب. وقد اتفق نقاد ما بعد البنيوية - على اختلاف انتماءاتهم - إلى أن الخيال لم يعد يخص النبوغ الفردي، فهو ليس هروبا من الواقع الآني للتوغل في الجمالي، بل ملكة تفيد البشر في حياتهم اليومية. وفي عصر العولمة، بات الخيال حقيقة اجتماعية ذات خاصية مزدوجة، فإما يقوم بالتنظيم والتحكم في المواطنين عبر الأجهزة الإعلامية والرقابة والأسواق، أو قد ينشط ملكة المعارضة ويطرح أشكالا إبداعية جديدة لإشراك المتلقي في عملية التغيير، فيعد الخيال قوى محركة في الحياة الاجتماعية. ويذهب الأنثروبولوجي الهندي الأصل Arjun Appadurai ارجون ابادوراي، ، بأن الخيال الأكاديمي هو جزء من جغرافية أشمل للمعرفة تنشأ عن الدراسات البينية بين المعارف، وقد صار ظاهرة عالمية نتيجة نشاط المغتربين وانتشار وسائط الاتصال الإليكترونية التي هيأت فضاء لتبادل الرؤى، وهذا التبادل لا يلغي بالضرورة الشعور بالانتماء(٨) .

وتظهر الوظيفة المزدوجة للخيال في مجالي الفنون والآداب لاستخدامه في الإبداع وفي نقد الإبداع، وبينهما علاقة تبادلية قد تفقر وقد تثمر، فإما الانغلاق في إطار الخصوصية النوعية أو القومية أو تجاوزهما. فالخصوصية المحلية أساسية في الفن والحياة ولكن ممارسة الخصوصية لا تكتمل سوى بالتفاعل مع الآداب الأخرى. واللغة هي وسيط التواصل والاتصال في الآداب والفنون - أي كافة وسائط التمثيل الثقافي - والدارسين لتاريخ اللغة انتهوا إلى استحالة إرجاعها إلى أصول جذرية لكونها في حالة تولد ومحو، واللغة في تولدها تدمج مستخدميها في عالم يتجاوز النطاق المحلي. ووفقا لشلدون بولوك Sheldon Pollock كان البشر في الأزمنة القديمة يتنقلون بين اللغة المحلية واللغة الكوزموبوليتانية دون أن يشكل لهم ذلك مأزقا(٩) مثلما هو الحال راهنا.

وتؤكد إميلي آبتر Emily Apter تلك الحقيقة بعرض إسهام عالم الألسنيات ليو سبتزر Leo Spit-zer في إبراز التبادلات الألسنية بين اللغات مما مهد إلى ظهور حركة الأنسنة أو الهيومانية العابرة للثقافات. وقد كان سبتزر، واريك أويرباخ Erich Auerbach(١٠) - من أبرز نقاد الأدب المقارن - قد هاجرا إلى تركيا من ألمانيا الممزقة أثناء الحرب العالمية بعد أن خذلتهما المشاعر القومية الضيقة، وأسهمت دراساتهما في مراجعة موضع التراث الأوروبي على الساحة الأدبية، وهو مشروع تابعه فيما بعد إدوارد سعيد، ثم التقطته دراسات ما بعد الكولونيالية وتوسعت فيه. كما بين كل من سبتزر وأويرباخ ضرورة تجاوز الإشكالية الرئيسية المتمثلة في الفصل القائم بين الشرق والغرب بوصفهما ثقافتين متغايرتين مما أفضى إلى تجاهل العلاقة التبادلية بينهما وبين الثقافات عموما(١١) . لذا تمثل طروحات سبتزر وأويرباخ مشاريعا تتطلع إلى إيجاد منهج عالمي لقراءة الأدب، تزامن مع محاولات المدارس الفنية التي ظهرت خلال الحربين العالميتين مثل الدادا والسريالية الساعيتين إلى تجاوز القومية المنغلقة بإيجاد جمالية تنفصل عن الأكاديمية الغربية لتستمد من الخيال - بوصفه العنصر المشترك بين البشر - جماليات جديدة تتمازج فيها الثقافات كافة.

والتضارب في مناهج الأدب المقارن في بداياته يتردد في التناقض الحالي في تقييم الانتماء الثقافي. فانقسم دارسو الأدب المقارن سالفا بين المتشددين القوميين الذين اصطفوا الآداب المحلية دون غيرها - من جهة، والنقاد المنفتحين على الثقافات الأخرى، والداعين إلى مقاربة الآداب بمنهج مشترك يحقق العالمية مثلما في أعمال أويرباخ وسبتزر - من جهة أخرى. بل إن المتابع للمدارس النقدية الغربية يدرك الاختلاف بين المنهج المقارن والمدارس النقدية الأخرى. فتنفرد كل دولة بمدرسة نقدية خاصة بها، فعلى سبيل المثال، تأسست المدارس الشكلانية في روسيا وبراج قبل النزوح إلى الولايات المتحدة وفي كل مرفأ أعيد تشكيلها، كما تزامنت ومدرسة النقد الجديد التي انفردت بها أمريكا وإنجلترا، ثم تبعتها التاريخية الجديدة، بينما خرجت من ألمانيا مدرسة الاستقبال، ومن فرنسا التفكيكية، بينما يندرج إنتاج العالم الثالث تحت مسمى "الثالثي". أما الدراسات المقارنة للأدب فلا تنتهج نظرية نقدية تابعة لدولة بعينها، بل منهجها انتقائي في معظم الأحيان، وممارسوها رواد انتهجوا النظرية بوصفها ممارسة، لتناولهم نصوصا تنتمي إلى ثقافات مغايرة ومن ثم، تخرج عن التصنيفات الأكاديمية الاتباعية.

والمتابع لتاريخ الفنون في الأزمنة السالفة يدرك أيضا تفرد كل دولة بأسلوبها الإبداعي والنقدي. تختلف المدرسة الإيطالية في عصر النهضة عن الأسبانية، بينما تنفرد مدارس بلدان الشمال "الأراضي الواطئة" بأسلوبها الخاص. وفي القرن التاسع عشر يختلف المنظر الطبيعي عند الفنان الفرنسي سيزان عن المصور البريطاني ترنر. أما في القرن العشرين فنجد اتجاها عاما نحو تجاوز الحدود الجغرافية والنوعية في الفنون بدأت بتجمع الفنانين النازحين إلى العواصم التي تبتعد عن ساحات الحروب مثل فيينا، والإسكندرية، ثم باريس، ومؤخرا نيويورك (قبل

أحداث ١١ سبتمبر)، في محاولة لإبداع لغة مرئية يتعاطى معها المتلقون أينما وجدوا. وتغيرت المناهج النقدية تباعا، بعد أن ظلت متمسكة بالمعايير الكلاسيكية طويلا، لتتفاعل مع المدارس الفلسفية المعاصرة. وربما يلخص المنحى التجريدي في الفن محاولة فناني العالم التواصل عبر لغة بصرية واحدة وإن اختلفت تقنياتها، فبينما استمال الغربيون لإتاحته الخروج عن التقاليد وواقعية المنظور الثالث، وجد فيه بعض الفنانين العرب في المغرب العربي - على وجه الخصوص - وسيطا لتحديث التجريد المتوارث عن الفن الأندلسي، فيغدو الأسلوب التجريدي نقطة التقاء بين التراث والمعاصرة . بل إن التنظير النقدي للتجريد صار نقطة التقاء وخلاف بين النقاد الغربيين والعرب ، إن لم يكن قد أثار الجدل في ما بين النقاد الغربيين أنفسهم . مجمل القول يصعب توطين الفن التجريدي في تربة بعينها، أو إرجاعه إلى منشأ، ومن ثم فهو يساعد على التخلص من العصبوية القومية بتوليد لغة بصرية سهلة التداول بين الشعوب أجمع.

وكتابات المنفى (خارج الوطن أو داخله) تقوم بنفس الدور بالتوسط بين الثقافات، ذلك باستملاكها تقنيات ثقافات ووسائط مغايرة لتمثيل انتماءاتها الثقافية، ومن ثم تعارض الانصياع للغرب وثقافته المعولمة عبر شبكات الاتصال، كما تخرج عن طوع الخطاب القومي المتشدد، فتقترب تلك الكتابات من تحقيق العالمية. ولا تكمن المشكلة في تنشيط الخيال الإبداعي، بل في توليد الخيال النقدي لمواكبته. مجمل القول، قد تتسم الأعمال الإبداعية بالعالمية، ولكن تظل إشكالية كيفية مقاربتها منهجيا ماثلة. والدعوة إلى عالمية المنهج طرحت من قبل نقاد الأدب المقارن منذ ثلاثينيات القرن العشرين لعدم انتمائهم إلى وطن قومي، وافتقاد الأدب المقارن موقعا على الخريطة مثل المدارس الأخرى جعله مستقل المنهج كما يتجلى في أعمال إدوارد سعيد. وقد فتح إدوارد سعيد آفاق الأدب المقارن لتتولد عنه في العقود القريبة دراسات ما بعد الكولونيالية المقارنة التي سطع من بين أسمائها هومي بابا Homi Bhabha وفرنسواز ليونيه Francoise Lionnet، بينما تطلق جاياتري سبيفاك Gayatri Spivak على هذا المنهج قراءة الأدب عبر القوميات. أما فريدريك جيمسون Fredric Jameson ، الألماني الأصل، وأستاذ الفرنسية والأدب المقارن في جامعة ديوك بالولايات المتحدة، فدراساته متعدية للأنواع والمعارف والثقافات، وتأتي كتابات عن رؤية كلية في محاولة لمواجهة العولمة الاقتصادية. ومؤخرا يحيي فرانكو موريتي Franco Moretti مصطلح آداب العالم منهج مقارن لقراءة الآداب العالمية عن بعد بالتركيز على وحدات في النص، وهو منهج يتسم بالشكلانية السياسية(١٥) على غرار منهج جيمسن في كتابه الماركسية والشكل Marxism and Form.

يغدو «المنفى» الذي اقترحه سعيد موقعا للمثقف الثالثي، أو الهوية «المهجنة» التي دعا إليها هنري جيرو Henry Giroux، في نحته لمصطلح creolization (عن اللغة المهجنة لسكان الكاريبي، تلخيصا للأدب المهجن)، أو«التجرد من المسكن» thd unhomely ، كما يدعوه بابا، ذريعة لمساءلة الوطن والمسكن بوصفهما مسلمات، وهذا الموقع المفترض ليس موضع للهروب أو الاحتماء بل موقعا لنقد المؤسسات الكبرى المهيمنة على الحياة المعاصرة. يفضي ذلك الموقع البيني إلى موقف يتصدى للتكتلات، ليتحالف مع الأقليات لما تنطوي عليه ثقافاتها من إمكانات تهيئ الخيال لتقبل مفاهيم أخلاقية جديدة تمهد للتعايش بين البشر، ففي التفاعل مع إبداع الأقلية المهمشة نقض للثقافة المهيمنة التي تجتاح الساحة. ومن هذا المنطلق يغدو المثقف فاعلا باستيعابه تفاعل الثقافات، فالعبرة ليست برفض الوطن الجغرافي، أو الأخذ بالتعددية الثقافية المطلقة بل بالسعي نحو التجديد الجذري للثقافة الذي يتولد عبر القراءة المقارنة.

ولكن الابتعاد عن التوطن في موقع جغرافي محدد وتبني مواقع الأقليات ينطوي على أحد تناقضات العولمة، التي أفضت إلى الشبكات المتعدية للأقطار، وما ترتب على سياستها من تهديد للأمن القومي

والخضوع إلى الرقابة الدولية بدعوى حماية الأقليات. فالخرائط الذهنية - كما تنبأ دافيد هارفي - لا تتفق بالضرورة والوقائع الجارية، وقد تؤدي العولمة إلى اشتداد النزعة القومية والمحلية لما تثيره المتغيرات الدولية من عدم استقرار والحاجة إلى الاحتماء في الأرض . وتعد القضية الفلسطينية مثالا حيّا على ذلك، لتمسك طرفي النزاع بالأرض، ولسعي كل طرف إلى إبعاد الآخر عنها، لشعورهما بالتهديد المتبادل.

كما يتطلع عدد هائل من فلسطينيي المنفى إلى العودة، وبالطبع لن يتعاطفوا مع الخطاب المتعدي للقوميات الذي يستخف بالتمسك بالأرض، أو الوطن بوصفه موقعا مقدسا، وفكرة الإنزياح والشتات لن تناسب كلا الطرفين لما تحمله من دلالات عن التنازل عن الوطن، أو التغاضي عن اغتصابه.كان ذلك أحد العوامل الرئيسية التي أفضت إلى استثارة النعرة القومية المتشددة، مما يعيد علينا التساؤلات حول كيفية الموازنة بين مسئولياتنا إزاء أوطاننا والعالم.

كما كان لتصدي ما بعد الحداثة إلى الشمولية والأصولية عواقبه حيث طمست التمييز بين السرديات الكبرى أحادية الهدف، والسرديات اللازمة لتبني المشاريع والأسس التي تمنح المرجعية التاريخية لتوطين الأفراد وتوظيفهم في مشاريع هادفة. يهدف الاختلاف إلى إيجاد نقطة التقاء جديدة وهذا يحتاج إلى سردية مؤسسة، تتطلب التوسع في آفاق الثقافة المحلية لتشارك في الحاضر الذي يستحيل تجاهله لأنه صنيع العولمة. والعولمة بدورها هي صنيعة ثقافة الصورة الخائلية التي تشكل قطيعة معرفية مع التمثيل المرئي في العصور السالفة، مما له الأثر على الآداب المدونة والثقافة بشكل عام، فينبغي التعرف على أبعاد الصورة الخائلية قبل الانغماس في حبك سردية مؤسسة تجهل/تتجاهل أهم مقومات الواقع.

الصورة الخائلية وعولمة الثقافة

يتشكل الحاضر بثقافة الصورة وتقنيات التمثيل، ويذهب ميتسوهيرو يوشيموتو Mitsuhiro Yoshi-moto بأن إنتاج العولمة يتلازم وإنتاج الصورة الخائلية virtual realityh ، ووفقا له ليست العولمة مجرد مسألة سياسية أو اقتصادية بل هي إنتاج ثقافي تشترك فيه جميع الأطراف سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وينتهي في دراسته بأن لا تناقض في الاندماج في العولمة والمحافظة على الكيان القومي. ويرى أن الصورة الخائلية تتبع مسارا تاريخيا تعرض فيه الطابع السيميائي للواقع إلى تغيرات متتالية،بدءا بعصر النهضة عند اكتشاف المنظور الثالث، إلى استبدال الصورة بوصفها علامة، بالصورة بوصفها واقعا. وجاء التحول الثاني باختراع التصوير الضوئي الذي يستدل على الموضوع بغيابه في الحاضر، فتغدو الصورة أثرا للموضوع. وفي المرحلة الأخيرة توصل التقدم التكنولوجي إلى الصورة الرقمية التي لا تحاكي موضوعا سابقا عليها، فهي تنتج بمعالجة خصائص شكلية لتغدو أرقاما مجردة تتحول إلى صورة بعملية حسابية يعالجها الحاسوب. وتستبدل الصورة الخائلية آنية الفوتوغرافيا بخائلية الموضوع الذي قد يكون أو لا يكون له أي وجود، ليتلاشى الماضي كعامل زمني بينما يتحول المستقبل إلى حاضر محتمل، فتتجاوز الصورة الخائلية مرجعية الواقع لتغدو صورة بلا مرجعية. ومثال ذلك، باستطاعة الصورة الرقمية خداع الرؤية البصرية بتركيب فيلم وثائقي لحدث لم يتم سابقا، فالحكم على الصور الرقمية لا يكون وفقا لمعيار الصدق أو الخداع بل بمدى جدارتها لنيل التصديق أو الرفض، مما ترتب عليه اختلاف مفهومي الزمان والمكان حيث تساويا بفعل التقنية الرقمية. لم يعد الزمن امتدادا خطيا ينفرط من الماضى إلى الحاضر صوب المستقبل، بل استبدل الزمن الخطي بالزمن المكثف الناتج عن استمرارية زمنية ومكانية مما أفضى إلى تغير إحساسنا بالواقع بشكل جذري(١٧).

ومن جهة أخري، لعب التقدم التقني وعلم المعلومات في تطوير النظم الخائلية مفضيا بدوره إلى دعم الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد بشكل أساسي على الخائلي لتطوره. وعلى خلاف رأس المال الصناعي الذي اعتمد على إنتاجية العمل وتحولها إلى الإنتاج الكمي، يعمل رأس مال العولمة عبر دائرة السبرانية cybernetics العابرة للأقطار، بفعل ضخ المعلومات

الفورية عبر الشبكات الإليكترونية مختصرا المسافات وكانت العامل الرئيسي في إبعاد المستعمرات زمن الحداثة. صارت الصورة سلعة للاستهلاك السريع وسهولة التداول لما تسهله من إمكانية التواصل عبر الحدود إلى أبعد المواقع. ومع تقلص الأراضي المفتوحة المتاحة للغزو والاستيطان وظهور حركات التحرر، وصل التوسع الاستعماري إلى نهايته بعد الحرب العالمية الثانية، فالبديل للاستعمار التقليدي توفر بفعل التقنيات الرقمية وما أتاحته من فرص باكتشاف الزمن كحقل جديد لفتح حدود بكر، ولتدشن بذلك عصر الكولونيالية الجديدة(١٨).

شاعت ثقافة الصورة بتدفقها عبر الشبكات الإليكترونية، والفضائيات، والفنون المرئية وغدت أكثر شعبية في نظام عالمي لا يعرف الحدود بين الدول، كما شاعت أكثر من الأشكال المعقدة السائدة زمن الحداثة العليا، فحققت نوعا جديدا من الفنون الشعبية التي لاتفتعل الواقعية بل تسعى إلى تشخيص واقعية الصورة، وانصرفت عن التشخيص لتستبدله باللوجو logo فثقافة الصورة تنتج لمجتمع يتطلع للمشاهدة. سهل ذلك ظهور أنظمة سلطوية مغايرة للأنظمة الكولونيالية السابقة تعتمد إداراتها على الصورة الخائلية من جهة، والبنوك وشركات استثمار الأموال المتعدية للجنسيات من جهة أخرى، حيث يعد نظام البيع والتعامل عبر كروت الائتمان دربا من البيع الخائلي، فهو بيع مرجأ السداد مما يعجل بتداول رأس المال. فالسداد المؤجل يساعد الرأسماليين على إعادة توظيف الأموال، ومن ثم تسديد مديونياتهم، وبهذا النظام يغدو تداول رأس المال عملية خائلية غير منتهية، ينمو فيها رأس المال «كجسم بدون أعضاء» (عن دولوز وجواتياري Deleuz & Guattari) في شبكة من أنظمة خائلية تنتمي إليها ثقافة الصورة المعولمة، فيتراكم رأس المال بمعدل تداول الأموال وتداول الصور، ومثلما يتولد المال عن المال، تتولد الصور عن الصور. وينتهي يوشيموتو إلى أن تداول الصور قد محا الحدود بين الأقطار في ظل العولمة، ولكنه في الوقت نفسه قد أشعل هواجس المكان والرغبة في الحفاظ على هويته(١٩). ونضيف، كلما ازداد اجتياح العولمة ازداد الشعور القومي، وما ينبغي مساءلته عند هذا المنعطف هو دور ثقافة الصورة في إيقاظ الشعور القومي. وصناعة السينما خير مثال على ذلك فكلما توغلت في اقتصاد العولمة ازداد الجدل حول الخصوصية القومية لصناعة السينما. هذا التشابك بين عملية العولمة والأقلمة أو المحلي والعالمي قد أزاح التناقض التقليدي بين العام والخاص، أو بين الذات والموضوع.

زمن الصورة أم زمن نهاية الأزمنة؟

ينبغي التعرف على التناقضات المترتبة على جدلية المحلي والعالمي التي أزاحت التناقض التقليدي بين العام والخاص على المستويين الشخصي والدولي، فالخلط بين الذات والموضوع قد يعوق اكتشاف العلاقة بين المبدعين والعامة أو الذين يشكلون القاعدة الاقتصادية لرأس المال المعولم، خاصة لأنه يتولد عن كل نظام مفهوم زمني temporality خاص به، مما له أثر واضح على المعيشي وكيفية تمثيله عبر الوسائط الإبداعية. ربما يتضح الفارق بين مفهوم الزمن في الدول الصناعية والدول الزراعية، أما في الوقت الراهن فقد صارت المسألة أكثر تعقيدا فالتعامل مع أنماط مغايرة للإنتاج تتولد عنها مشاعر ذات بنى مغايرة نلمحه على صعيد العمل وفي التمثيل الثقافي للمعيشي. ويذهب فريدريك جيمسن Fredrick Jameson أننا وصلنا في هذه الحقبة، حقبة ما بعد الحداثة، إلى زمن «انتهاء الصفة الزمنية» (The End of Temporality) لتقلص الزمن الوجودي مع اختزال الحاضر وفقدانه خاصيته نتيجة محو الماضي والمستقبل، وبدونهما يستحيل تعريف الحاضر. ويفسر جيمسن الوضع الحالي بمقارنته بالماضي، ففي الدراما الإغريقية والفكر المسيحي كان ينظر للفرد أو الكيان الوجودي بوصفه قدرا متكاملا مكتملا، وهي رؤى لاتتفق مع المعيشي الراهن لما انتهينا إليه من الذاتية والتفرد نتيجة اختزال الحاضر لعوامل عدة ينبغي تفهم خصائصها المركبة في إطارها السياسي(٢٠).

قد أفضى مسار الفكر الغربي إلى التفرد، وهذا في حد ذاته ليس سلبيا بشكل مطلق، فوفقا إلى

جيمسن جاءت الفردية إثر التعرف على تعددية الآخر نتيجة الانزياح الديموجرافي الذى ترتب على حركات التحرر اللاحقة بالحربين العالميتين. فالحشود النازحة من المستعمرات إلى العواصم المركزية نبهت الغرب بضرورة معاملتها على قدم المساواة والاعتراف بحرياتها. والاعتراف بكل هذه الجموع يقلل من قيمة الفرد بوصفه فريدا، وينفي فرادة قدره، مما يجرده من الصفة الزمنية الدنيوية التي تؤمن خصوصيته وفرادته، وهذا بدوره يناظر التخلي عن فكرة القيم العالمية المطلقة. غدا الفرد وحيدا يواجه حاضرا فريدا، حاضرا زمنيا بلا مسمى، حاضرا لايمنح الذات خصوصيتها. كانت الذاتية المطلقة قد ذابت في العمومية بفضل الفلسفة الوجودية ولكنها امتدت في ما بعد البنيوية لتغدو هجوما على الذات أفضى إلى اختزال الحاضر، فينبغي تفهم الذاتية في هذا الإطار السياسي لا بتفسيرها بوصفها شكلا جديدا من الذاتية(٢١). وبينما لايعول جيمسن على ثقافة الصورة الكثير، أرى في انتشارها الأثر في انتهاء الزمن التتابعي واختزاله في حاضر منفصل يضاعف من «فردنة» الفرد إزاء اجتياح الشركات المدمجة العظمى ومراكز القوى الجديدة.

في تزامن العولمة وثقافة الصورة عبر شبكة الاتصالات المتشعبة هناك توزيع جديد للسلطة لافتقاد المركز، فالولايات المتحدة لم تعد المركز وإن احتفظت بموقع متميز على الساحة، فينبغي التمييز بين «أمريكا» و«الأمركة» بوصفها ممارسة خطابية تشترك أطراف عدة في إنتاجها. ومن ثم فالمداخل النقدية الرائجة في العقود الأخيرة ومنها ما بعد الحداثة - التي تواجه فلسفة الأنوار - وما بعد الكولونيالية - الخطاب المضاد للكولونيالية، - لم تعودا تصلحان للكشف عن عناصر السلطة الجديدة الممسكة بزمام الأمور في مجتمعاتنا. هناك علاقة تكافل بين رجال الأعمال والجريمة المنظمة والساسة والسياسة الإعلامية وشبكة الاتصالات - منتجة ثقافة الصورة - بوجه عام، وحرب العراق الأخيرة (٢٠٠٣) خير مثال على ذلك، حيث طفت على السطح الشركات والهيئات الرابحة المرءوسة من ساسة متورطين في هذه الحرب، بالتعاون مع عناصر محلية.

والاستراتيجية النقضية التي حققها خطابا ما بعد الحداثة وما بعد الكولونيالية لم تعد صالحة راهنا بل ربما تستخدم لدعم الوضع الحالي فالاتهامات المطلقة للغرب والفكر الغربي قد أفادت الحركات الأصولية في استمالة العامة نحو النزعات القومية المتشددة شمالا وجنوبا. وإن كان خطابا ما بعد الكولونيالية وما بعد الحداثة نشآ من موقع الأطراف، أو الموضع البراني «للأقلية» تبين لنا مؤخرا أن فاعليتهما أثمرت في مواقع محدودة فالخيال النقدي والإبداعي لنقاد وكتاب المنفى الذي طمح للعالمية لم ينجز الشئ الوفير وظلت سياسة الترحال والتهجين والموقع البراني عاجزة عن تحرير الخطاب من السلطوية التي اخترقت المجتمعات. وقد تدارك إدوارد سعيد التغيرات على الساحة السياسية وعجز الأكاديميات عن الوفاء بحاجتها، فالاحتفاء بالتعددية في المؤسسات الأكاديمية لم يجد حفاوة لدى المواطن العادي في دول الأطراف لمعاناته من آثار التعددية التي تتمثل في الانقسامات العرقية والنزاعات القبلية. وفي ذلك دلالة على ابتعاد المؤسسات الأكاديمية ومناهجها عن التفعيل السياسي، ومن ثم فهي تفتقد مواقع للمقاومة. وينتهي سعيد إلى ضرورة ربط المعرفة بجغرافيا محددة وما يتبعها من المشكلات الخاصة بالقومية، والهوية والسردية المصاحبة(٢٢). يتبين لنا من مساعي سعيد أن اختياره للمنفى لم يكن تنزها عن فكرة الوطن، بل محاولة لإيجاد موضع يتيح له نقض الصور المنمطة له، الصور التي تشيدها السلطات الداخلية والخارجية، فهو لا يقارب الوطن بوصفه ضحيته بل كمواطن يتطلع إلى التغيير. وفي انتشار ثقافة الصورة واختراقها للطبقات كافة ما ساعد على تمكين القوى المهيمنة في الداخل والخارج، وما دعم النماذج النمطية، فأضعف القدرة على الحوار أو تقبل الآخر. وفي هذا الصدد يؤكد لنا كاتبا الإمبراطورية أن الثورة الحقيقية في هذه المرحلة لن تتحقق سوى بتحرير مصادر الإنتاج(٢٣)، ونضيف

إلى تلك المصادر، إنتاج المعرفة التي تتشكل راهنا، بشكل رئيسي، عبر ثقافة الصورة.

ثقافة الصورة وديناميكية الخائلي

أكدت ثقافة الصورة - بين ما أكدته - تشابك العلوم الطبيعية والإنسانية، وقد تحقق ذلك بالفعل في الصور الخائلية التي بينت إن الاختراع والإبداع ثقافي مشترك يتطلب تجاوز الحدود المعرفية لتغدو الدراسات المقارنة التي تجاوزت الحدود الإقليمية في العقود السابقة، أقرب إلى الدراسات البينية راهنا. فالتمييز السابق بين الأجناس والأعراق والثقافات، واكبه تمييز بين فروع المعرفة، حيث أدرجت العلوم الطبيعية في منزلة أرفع من العلوم الانسانية، للتشكك في عائد الأخيرة المادي ومن ثم جدواها. ويتضح الآن تكامل بينهما لا تضادها، فالأخذ بموضوعية العلم ومن ثم ارتفاع منزلة العلماء عن غيرهم من الممارسين أفضى إلى العديد من الكوارث البشرية وسوء التشخيص للأمراض العضوية الناشئة عن العمى المعرفي، وتجاهل التوجه الثقافي الكامن في الخطاب العلمي وضرورة التعرف على الخلفية التاريخية لأي تنظير علمي.

وبنفس القياس، للتعرف على النزعة التاريخية في عصر العولمة الرأسمالية التي تتجه نحو اختزال الحاضر ينبغي دراسة التوجهات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة دراسة علمية لتشخيص مصدر الأرق، فيصعب على البشر التواؤم مع هذه الفورية التي أودت بنا إلي ما يسميه جيمسن «بانتهاء الصفة الزمنية الدنيوية». وقبل تشييد خطاب مضاد لهذه الظاهرة قد يقع في مذلة التقويم الأخلاقي ليدعم ثنائية «محور الشر» و«محور الصلاح» ينبغي علينا إيجاد بدائل نقدية تبتعد عن التنظير العلمي المجرد، أو الفكر الفلسفي المطلق. وإن كانت العولمة قد زادت المسألة تعقيدا لإطاحتها بمعايير القيم فيتطلع كاتبا الإمبراطورية إلى توظيف النسيج السياسي العضوي بمحاولة ترجمة الخائلي إلى واقع يغدو الترجمة المادية لعملية الخلق. ويختلف تفسير نجري وهاردت «للخائلي» عن دولوز وجواتري ويعد تفسيرهما أول تعريف فلسفي للحاسوب والفضاء السبرني cyberspace الذي اعتق الحاضر من الأزمنة. ويعتمد تعريفهما على تفسير برجسن Bergson، الذي يوظف الخائلي للتأكيد على الطاقة الخلاقة في الوجود، مؤكدا صعوبة اختزال الوجود في حقيقة واحدة مؤسسة على التماثل، لكونه في حالة مستمرة من الخلق لما هو غير مألوف. وفي مقابل نظرية دولوز وجواتري المأخوذة عن برجسن يرفض نجري وهاردت الاكتفاء بالقدرات الخلاقة الكامنة في الخائلي فهما يرغبان في تحقيق الوجود المادي لهذا الكيان وإعادة هيكلة المؤسسات التي تبني العالم. وبالنسبة لهما، فالمرور من الخائلي إلى المحتمل ثم الواقعي يمثل فعل الخلق الحقيقي، ويتحقق في العمل الحي، فالعمل يعد قاطرة الاحتمالات. والعمل وفقا إلى تعريف نجري وهاردت يتحقق بفعل القوى الاجتماعية المدعومة بالمعرفة والقادرة على فك أغلال الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للرأسمالية الجديدة، ففي العمل تكمن القدرة على الفعل وهي قدرة فردية وعالمية في آن. تنبع تلك القدرة من نشاط الفرد وفي محاولته تحقيق الخائلي تحقيقا ماديا يرتهن بروح الجماعة، وكأن مفهوم العمل بوصفه قوى الفعل المشتركة هي القوى المحركة لتأسيس الجماعة، فالعلاقة بين الفرد والجماعة تبادلية، حيث تخلق جهود العمل الفردية مباني عامة جديدة، وما هو عام يكون متاحا للفرد. والرغبة في العمل تبنتها الخائلية الساعية إلى التحقيق، وإمكانية التحقق - تحقق الخائلي تتواجد في كل ما يخرج عن النظام(٢٤).

هندسة اللغة العربية لنقد مركزية العولمة

وفي هذا الصدد يضيف نبيل علي - العالم المعلوماتي المصري - إن الخائلي هو الفضاء الثالث الناتج عن تفاعل الآلي والإنساني، الذهني والحسي، والمجهود الفرد والجماعي. ولأنه يتحدث من موقع الثقافة العربية، يرى أن العقل البشري ظل يحول المحسوس إلى مجرد - سواء في العلم أو الإبداع، وآن الأوان لتنمية القدرات الذهنية ليتجسد المجرد في المحسوس عبر العالم الخائلي، ومن ثم بإمكان الخائلي القيام بدور رئيس في الثقافة العربية. ويرجع تأخر

المجتمعات العربية إلى الإخفاق في تفعيل المعرفة لتفكك الحلقات المعرفية، ولانفصال العلوم الطبيعية عن الإنسانية، كما ينصب الجهد في اقتناء المعرفة بمقاربة تبتعد عن العلمية لأسباب سياسية - تربوية، تخضع لرقابة الفكر المتشدد، مما يفضي إلى قصور في التنمية المعلوماتية التي تتأتى بامتزاج المعرفة مع القوى المجتمعية. فالخائلي وفقا لنبيل عليّ قد يساهم في «دمقرطة» الثقافة، أو قد يسبب فجوة ثقافية تفقد عالم الأطراف موقعا للتمثيل الثقافي على المستوى العالمي، ومن ثم التصدي إلى هيمنة الثقافة الأمريكية. فالعجز المعلوماتي يضعف من قدرة المؤسسات العربية على الحوار، ويغيب الأفراد عن تنوع توجهاتهم، مما يفسد التواصل بين المجتمعات الأخرى(٢٥).

ومن هذا المنطلق يكون نبيل عليّ قد تجنب الوقوع في ثنائية «المحلية» و«العولمة» التي تؤدي إلى الانغلاق الفكري، الذي يجنح إلى تأصيل العلاقات الاجتماعية والهوية الاجتماعية في أنماط ثابتة. يتطلب تحقيق الثقافة المحلية الابتعاد عن النزعات القومية المتشددة، فالدعاوي القومية قد تفيد في مرحلة الدفاع عن الوطن ضد القوى الخارجية الغازية، ولكنها قد تقوم بدور معكوس إزاء المواطنين بممارسة السلطة المطلقة. يغدو العمل الذي يقوم به الفرد للمشاركة مع الجماعة هو الممارسة الحقيقية لإيجاد بدائل للعولمة، فالعمل يوفر طاقة «التولد» تبعا لنجري وهاردت، وهي تنشأ عن المحبة والرغبة، وتعمل على تهجين الطبيعي والصناعي، ومواءمة الرغبة بالنظام في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، حتي يكون هناك معنى للتواصل. والتحقق المادي عبر الواقعية الخائلية يتولد عنه الطاقة الجمعية متكاملة القدرات(٢٦).

وبينما جاء تركيز جيمسن على إشكالية الزمنية، وذهب يوشيموتو بأنه زمن الصورة الخائلية، وتناول ودولوز ونجري وهاردت الخائلي، انصب اهتمام على إشكالية اللغة. وإن كان ليو سبيتزر بدراسته المقارنة للسانيات قد بين التفاعل والتداخل بين اللغات ليطرح مع أويرباخ منظورا عالميا لمقاربة اللغة والأدب، يمثل نبيل عليّ النموذج المعاصر للعالم الذي تجاوز الحدود بين العلوم الهندسية واللسانيات، والعلوم الطبيعية والإنسانية، ليطرح منظورا فلسفيا جديدا لمقاربة الثقافة عبر اللغة. ويقارب نبيل عليّ اللغة بوصفها أداة من أدوات الرمز تقيم مستوى جديدا من التواصل بين الإنسان والآلة، وهو بذلك قد رصد الظاهرة الأساسية التي بوسعها تهيئة العقل العربي في عصر المعلومات للمشاركة في الصياغة الجديدة للعالم. ويمثل طرح نبيل عليّ نموذجا للعمل الخلاق لإيجاد بدائل لعولمة اللغة المركزية السائدة في شبكة الاتصالات، فقد توصل بالتجربة العلمية إلى أن اللغة العربية تنتمي إلى الفئات العليا وتمكن من معالجتها آليا بواسطة الحاسوب بلغة الرياضيات الحديثة. لتأهيلها للعالمية(٢٧). تلك المقاربة قد تجاوزت النظرة الضيقة للمناهج التقليدية للفقهاء والنحويين الذين ضاعفوا في تهميش العربية، حيث ترتب على أبحاث نبيل عليّ تحويل الخطاب اللغوي الراهن من منظور التخصص الضيق ليغدو نهجا علميا يمكن تطبيقه في الفروع المعرفة كافة ويرد أمثلة على ذلك في علاقة الخط العربي بالفنون التشكيلية وهندسة المعمار، بل ساهمت أبحاثه في تطوير هندسة اللغة مما يعد إسهاما في تطوير تكنولوجيا المعلومات على الصعيد العالمي.

على ضوء تلك الطروحات المؤسسة على المتغيرات التاريخية والثقافية نتلمس مدخلا جديدا للمثقف في المجتمع العربي، بعدما تلاشت الفواصل بين العلوم الإنسانية والطبيعية، بين المعرفة والخيال، بين الشمال والجنوب، مدخلا قد يعمل على رأب الصدع الفكري المتفاقم. ففي مجال الفلسفة لم يتواءم الفكر الفلسفي العربي بعد مع تلك المتغيرات، والفلسفة هي الدعامة المنهجية لمقاربة العلوم كافة، والتجديد الفلسفي يرتهن بتجديد الخطاب اللغوي الذي مازال ينحو إلى التجريد. وفي تجديد الخطاب اللغوي العربي سوف تتكشف لنا العلاقة المتصلة بين المجازي والحرفي في اللغة، فالمجاز لايقتصر على لغة الإبداع، ولغة العلوم لا تتسم بالشفافية المطلقة كما كان الزعم فيما مضى،

فهناك ترابط في منظومة الثقافة ينبغي الوعي به لتغيير الخطاب اللغوي. يتحقق هذا العمل بالجهد المشترك بين الفرد (العامل أو المثقف) والجماعة، وهو التحول من الخائلي إلى الواقع المادي، أو من التنظير المجرد إلى استخلاص النظرية عبر الممارسة، وفي هذا العمل تفعيل للقدرات، فالتنقل بين المعرفة والإبداع، والتنظير والممارسة قد يتيح آفاقا جديدة لممارسة الحرية والخروج من الجمود الفكري، تفتح مسارات نحو التمثيل العالمي للفكر والإبداع العربي في عالم معولم.

الهوامش

(١) Michaell hardt & Antonio Negri, Empire, Cambridge: Harvard UP, 2000: 137 - 143.

(٢) Michale Hardt & Antonio Negri, Empire, 146-150.

(٣) "Making Difference: Homi Bhabha on the legacy of the culture wars: Writing the eighties", Art Forum Thomas Friedman, New York Times (16 February 2003), as in (April 2003): 2.

(٤) "Making Difference" Homi Bhabha on the legacy of the culture wars",3.

(٥) Etienne Balibar, "Rights of Man" and "Rights of the Citizen": The Modern Dialectic of Equality and Freedom, Masses, Classes, Ideas: Studies on Politics and Philosophy before and after Marx. New York: Routledge, 1994: 56.

(٦) "Making difference", 5.

(٧) Arif Dirlik, "the Global in the Local" Global Local, 1996: 39.

(٨) Arjun Appadurai, "Grassroots Globalisation and the Research Imagination?, Public Culture, 121 (2000): 1-19.

(٩) Sheldon Pollock, "Cosmopolitanism and Vernacular in History", Public Culture 123 (2000): 591 - 625.

(١٠) Erich Auerbach, Mimesis: The Representation of Reality in Western Literature, trans. Willard R.Trask, NJ: Princeton, 1953.

(١١) Emiy Apter, "Translatio: The Invention of Comparative Literature, Istanbul, 1933,", Critical Inquiry 29 (Winter(2003: 253-81.

(١٢) انظر كتابات الناقد المغربي عبد الكبير خطيبي، والنقاد اللبنانيين شربل داغر واسعد عرابي على سبيل المثال لا الحصر.

(١٣) راجع - على سبيل المثال - التوجه الروحاني للتجريد لدى الفنان الألماني كاندنسكي وأستاذ الجمالية التونسي موليم العرويس.

(١٤) راجع الخلاف حول تفسير الاتجاه الحداثي للتجريد في كتابات كلمنت جرينبرج Clement Greenberg وروزنبرج Rosenberg ناهيك عن تعدد الطروحات النقدية للتجريد في مرحلة ما بعد البنيوية.

(١٥) Franco Moretti, "Conjectures on World Literature", New Left Review 1 (Jan-Feb): 2000: 68-88.

(١٦) David Harvey, The Condition of Postmodernity: An Enquiry into the Origins of Cultural Change OXford: Blackwell, 1989, 305-06.

(١٧) Mitsuhiro Yoshimoto, "Real Virtuality", Global Local: Cultural Production and the Transnational Imaginary. Eds. R.Wilson & W.Rissarayohe, Duke University Press, 1996: 107-18.

(١٨) Yoshimoto "Real Virtuality", 112.

(١٩) Yoshimoto, "Real Virtuality", 116.

(٢٠) Fredric Jameson, "The End of Temporality", Critical Inquiry 29 (Summer): 2003:702-09.

(٢١) Jameson, "The End of Temporality", 709-10.

(٢٢) Edward Said, "Globalizing Literary Study", PMLA 1161 (January): 67-8.

(٢٣) Negri & Hardt, Empire, 380.

(٢٤) Negri & Hardt, Empire, 357-59.

(٢٥) نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ٢٠٠١.

(٢٦) Negri & Hardt, Empire, 388-89.

(٢٧) عرض لذلك المشروع منذ كتابه العرب وعصر المعلومات، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، رقم ١٩٩٤، ١٨٤، ٣٤٧ - . ٤٣٩.

عوامل تراجع الدور المصري في الاستراتيجية الأمريكية

د. أحمد ثابت (*)

فوجئت دوائر صنع السياسة والقرار في الولايات المتحدة بالانهيار المفاجيء للاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الشرقية مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، إذ لم تكن هناك استراتيجية محددة للتعامل مع هذا الموقف العالمي العاصف، وكانت هناك أفكار عامة غير متناسقة زاد من عدم تناسقها طبيعة المجتمع الأمريكي كمجتمع جماعات مصالح أو لوبيات عادة ما تظهر في تصرفاته وفي سياسة حكومته الخارجية التي لا شك تجسد هذا المجتمع المركب الذي لا يجب التعامل معه ومعها بنفس البساطة التي ينظر بها إلي دول أخرى. فقد كانت تتجاور وتتعايش وتتصارع المصالح الاستعمارية الإمبريالية مع المصالح التجارية الاقتصادية مع القيم الأمريكية حول الديمقراطية الليبرالية وديمقراطية السوق والحريات وما قد تملي الظروف في حالات معينة إلي حد التدخل لمساندة نظم حليفة أو جماعات منادية بالديمقراطية الغربية أو جماعات أو أقليات تواجه الاضطهاد السياسي أو العرقي أو الديني.

ويمكن القول أن مصر الرسمية في عهدي السادات ومبارك ورغم أنها سعت إلي توثيق العلاقة مع الولايات المتحدة إلي حد جعلها علاقة استراتيجية تكاد تشكل معظم محاور التحرك العربي والإقليمي والدولي، فإنها لم تهتم كثيرا بطبيعة التركيب المعقد للمجتمع الأمريكي ولعملية صناعة السياسة والقرار في مؤسساته السياسية. وكان الحكم المصري أسس قاعدة شرعيته السياسية منذ انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ حتى الآن علي ثلاثة مصادر اعتقد أنها كفيلة بتنمية موارد البلاد والخروج من أزماتها المالية والاقتصادية، وهذه المصادر هي: حاجة مصر لنظم تسلح متطورة وبناء عملية للسلام الإقليمي بعد تسوية الصراع العربي-الصهيوني وضرورة جذب استثمارات غربية كبيرة للتعمير والتنمية. ومما يلفت النظر أن الحكم المصري اعتقد أن مثل هذه المصادر يمكن أن تتحقق عبر علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة بوهم أنها الوحيدة القادرة علي ممارسة الضغط علي إسرائيل وعلي مساندة مصر بالمعونات والمساعدات وضخ الاستثمارات، وظن الحكم المصري أيضا أن مصر يمكن أن تنافس إسرائيل في مجال الوصول بعلاقتها مع واشنطن إلي مستوى التحالف الاستراتيجي القائم بين إسرائيل والولايات المتحدة،

(*) أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، مدير مركز ابن رشد للتنمية

من خلال أداء أدوار إقليمية لتسويق السلام برعاية أمريكية والتعاون العسكري والاقتصادي مع وهم امكان التحرك والأداء باستقلالية في إطار العلاقة الاستراتيجية هذه.

لكن أية علاقة بين قوة عظمى مثل الولايات المتحدة وقوة متوسطة مثل مصر تكتنفها تعقيدات عديدة من حيث أنها ليست في غالب الأحوال علاقة متكافئة بل يغلب عليها التبعية من جانب الطرف الأضعف والهيمنة من قبل الطرف الأقوى، مع الأخذ في الاعتبار أن الولايات المتحدة لا تقبل في معظم الأحوال أن تتأسس علاقتها حتى مع دول كبرى حليفة مثل بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا أو اليابان علي أساس الشراكة أو الندية أو العمل متعدد الأطراف علي المستوى الدولي، بل علي أساس الهيمنة والقيادة المنفردة. ويمكن القول أن هناك اتجاهين رئيسيين يتصارعان السياسة الأمريكية تجاه الحلفاء والمنظمات الدولية والعالم: يذهب الاتجاه الأول الذي يؤمن بالليبرالية في العلاقات الدولية - بالمعايير الأمريكية المحافظة بالطبع - ويركز علي أن تكون لأمريكا القيادة والتوجيه ولكن في إطار العمل والتدخل متعدد الأطراف علي أساس أن الولايات المتحدة في حروبها الدولية وتدخلاتها وسياساتها الخارجية ينبغي أن تبحث عن أطراف دوليين للاضطلاع بهذه المهام ليس فقط في مجال شن الحرب والتدخل ولكن أيضا في إدارة وتحمل تكاليف إعادة البناء وحفظ الاستقرار والأمن وكان تطبيق ذلك في حالتي أفغانستان والعراق، لأن واشنطن لا تستطيع أن تضطلع بذلك منفردة، ولا يمكن أن يكون هناك مشاركة في التكاليف من دون مشاركة في عملية صنع القرار(١).

يؤمن الاتجاه الآخر وخصوصا مع نهاية الحرب الباردة بأن علي أمريكا ألا تتعامل بمنطق الشراكة والندية مع الآخرين وخصوصا الحلفاء الأوروبيين بل بانتهاز فرصة انهيار القوة العظمى المنافسة وهي الاتحاد السوفيتي لفرض السلام الأمريكي والعمل الانفرادي وليس متعدد الأطراف واستخدام القوة إذا لزم الأمر ليس فقط للتخلص من نظم تحكم "دولا مارقة" بحسب التعبير الأمريكي ولكن لتغيير النظم السياسية والثقافية والتعليمية والاقتصادية حتى في داخل بلاد تحكمها نظم موالية مثل النظام المصري لكي تتكيف مع الخارطة العالمية الجديدة التي تقودها أمريكا، وهذه هي الرؤية التي تغلبت منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ علي الولايات المتحدة وأفضت إلي ضرب أفغانستان والعراق ومحاولة فرض التصور اليميني المحافظ الجديد حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعليم وآليات السوق.

محددات العلاقة

سيطر اليمين الرأسمالي التقليدي علي عملية صناعة القرار في واشنطن منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي ولكن ومع مجيء إدارة ريجان بدأ زحف اليمين المحافظ إلي دوائر النفوذ السياسي والإعلامي والمالي منذ بداية الثمانينيات، والذي يؤمن بأن القرن الواحد والعشرين ينبغي أن يكون قرنا أمريكيا خالصا لفرض "السلام الأمريكي" والديمقراطية الإمبريالية أي فرض الديمقراطية بالمعايير الأمريكية سواء باستعمال القوة العسكرية أو بتغيير النظم السياسية والتعليمية والثقافية من الداخل. كما توجد علاقة وثيقة بين هذا اليمين المحافظ الجديد واليمين المسيحي الذي جاء من صفوف الطائفة المعمدانية التي تمثل بين ٤٠ إلي ٥٠ مليون أمريكي يؤمنون بالبروتستانتية الانجليكانية التي رغم أنها تتفق مع الرؤية الأسطورية التوراتية الصهيونية في ضرورة عودة كل يهود العالم وخصوصا يهود كندا والولايات المتحدة إلي "أرض الميعاد" في فلسطين وبناء الهيكل الثالث هناك، إلا أنها تؤمن بأن عودة المسيح المخلص كفيلة بعودة ملايين اليهود إلي المسيحية، فاليمين المحافظ والمتطرفون المسيحيون يعتقدون أنه مع المجيء الثاني للمسيح سوف يكون علي اليهود إما أن يتحولوا للمسيحية أو يعانون الفناء(٢).

وقد شكّل هذا التطور أحد المحددات الهامة للعلاقة الأمريكية مع العالم عموما ومع الوطن العربي والشرق الأوسط ومصر خصوصا، ففي حين كانت الاستراتيجية الأمريكية، مع تغير توجهات النظام

المصري من اليسار إلي اليمين لجهة تبني سياسة تحالف تابع للولايات المتحدة وعقد صلح منفرد مع إسرائيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، تعتمد في استراتيجيتها تجاه المنطقة علي "أصدقاء استراتيجيين" مثل مصر والسعودية في مجال تسويق التسوية السلمية للصراع العربي- الصهيوني، نلاحظ أن اليمين المحافظ الحاكم استغل هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ علي برجي التجارة ووزارة الدفاع في نيويورك وواشنطن من أجل التركيز علي محاربة ما يسمي الإرهاب العالمي وانتشار أسلحة الدمار الشامل ومطاردة وتأديب نظم سياسية تحكم دولا سماها "الدول المارقة" مثل ليبيا وسوريا والعراق والسودان وإيران وكوريا الشمالية ثم سميت "محور الشر" وخصوصا العراق وإيران وكوريا الشمالية. وكل هذه الدول تعرضت لعقوبات أمريكية قاسية لأنها تقف عقبة أمام تنفيذ النزعة الإمبراطورية الأمريكية الجديدة.

والواقع أن كلا من المحافظين التقليديين والمحافظين الجدد المتشددين يتحدان في موضوع واحد وهو ضمان هيمنة الولايات المتحدة علي العالم وليس فقط القضاء علي الإرهاب. ويعبر كاتب أمريكي عن تداعيات هذا التوجه بقوله "ولذلك فإن اللغة التي تستخدمها الإدارة الأمريكية اليوم هي لغة الأمر، والواقع أن القادة المحنكين لا يستعملون هذه اللغة إذا ما أرادوا أن يسيطروا في أية حالة حتى في حالة الحرب، ذلك أن رؤساء أمريكا السابقين استطاعوا الحصول علي اتفاق دول كثيرة معهم عبر إبراز الجانب المضاد أو المخالف لهم"(٣). ومن المعروف أن اليمين الجديد المحافظ يحتفظ بروابط تحالف وثيق مع اليمين الليكودي الصهيوني واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة.

ومن هنا لم يعد اليمين المحافظ يعتبر صراعا حادا وممتدا مثل الصراع العربي-الصهيوني ظاهرة تهدد الاستراتيجية والمصالح الأمريكية في المنطقة ولم يعد يعتبر دور "صديق" مثل الحكم المصري أساسيا في مجال التسوية السلمية لهذا الصراع. وقد عبرت مستشارة الأمن القومي الأمريكي وأحد رموز هذا اليمين المحافظ عن ذلك بقولها في نوفمبر ٢٠٠٣ أن الصراع العربي-الإسرائيلي لا يعتبر الصراع الوحيد في المنطقة وأن النظم العربية الحاكمة تستغله لتعويق عمليات الإصلاح الديمقراطي في بلادها(٤)، ومن جانب آخر يزعم رموز هذا اليمين المحافظ أن مصر والسعودية تحاولان دفع واشنطن إلي الاعتقاد بأن استمرار المواجهة الفلسطينية-الإسرائيلية يمكن أن يفضي إلي إضعاف المكانة الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة عبر التهديد بإثارة غضب الشارع العربي وتكرار العمليات الاستشهادية، لكن هذا الشارع يعتبره هذا اليمين المحافظ "شيئا أسطوريا" كما يعتبرها عمليات "انتحارية". ويحذر من أن الاستجابة لمحاولات هؤلاء معناها وضع واشنطن في موضع الدفاع!. هذا فضلا عما يراه هذا اليمين من أن استمرار المواجهة الفلسطينية - الإسرائيلية ثبت أنها "لم تؤد إلي تهديد حكم مبارك أو تهديد شرعية الأسرة السعودية المالكة، بل العكس هو ما حدث، فقد تعود حسني مبارك والأسرة السعودية الحاكمة علي تشجيع غضب الجمهور علي الولايات المتحدة لحماية ودعم نظامهما السلطوي والإيحاء بأنهما وشعبيهما شيء واحد، وتلك مجرد حيلة معقدة تعطي الانطباع بأن مبارك الذي يقضي وقته في منتجعات سيناء الفاخرة والأسرة المالكة السعودية التي ترفل في النفط، يعيشان حياة غير معتادة. ولكن المصريين والسعوديين يستحقون الثناء، فالأمر يتطلب مهارة ومراوغة سياسية لإدارة دكتاتوريات فعالة تستطيع مع ذلك انتزاع المساندة الأمريكية عبر إظهار هشاشة النظم(بسبب سكوت واشنطن عن الإسراع بتسوية الصراع). كما يمكن للثورة الإيرانية أن تساعد في هذا الصدد كشبح يخيفنا ويشجعهم هم (..) وبعكس ما يراه الرئيس مبارك من أنهم (أي الاستشهاديين) يعرضون حياتهم للموت للإحباط الاقتصادي، ولو كان هذا الأمر صحيحا لامتلأت شوارع القاهرة بالمتظاهرين خصوصا أن الفلسطينيين أفضل حالا من غالبية سكان القاهرة"!(٦).

ويمكن القول أن اليمين المحافظ المسيطر علي البيت الأبيض ووزارة الدفاع (البنتاجون) و مجلس الأمن القومي والكونجرس يسعى إلي الاستغناء عن دور مصر الرسمية في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وخصوصا في مجال التسوية السلمية للصراع الإسرائيلي - العربي. بل يذهب إلي حد انتقاد توجهات الإدارات السابقة في هذا الصدد بزعم أن واشنطن تسامحت أكثر من اللازم عندما أحست بأنها "مدينة" لدور مصر في حفز "عملية السلام" وأنه آن الأوان لإعادة النظر في ذلك الأمر. ويرى رواد هذا اليمين المحافظ أن مصر تعوق جهود واشنطن لبناء كتلة استراتيجية موالية للغرب ودمج إسرائيل فيها، فقد عارضت مصر عام ١٩٩٥ إنشاء تحالف إسرائيلي-تركي-أردني وشكلت بديلا عنه يضمها هي وسوريا واليونان لعزل تركيا والأردن، ويزعم هؤلاء أن ذلك الأمر تسبب في إضعاف علاقة الأردن مع السعودية وتشكيل تحالف استراتيجي بين مصر وسوريا لمواجهة اتفاقية "السلام" بين الأردن وإسرائيل، إلي جانب مخاطر دعم مصر للفلسطينيين(٧). ويوجه رواد اليمين المحافظ النقد للصحافة المصرية بزعم أنها تغذي معاداة السامية ضد إسرائيل.

المصالح الأمريكية في مصر

رغم آراء اليمين المحافظ سالفة الذكر، فإن الإدارة الأمريكية لا تريد فيما يبدو أن تصل العلاقة مع الحكم المصري إلي حد القطيعة أو العداوة، بل تحرص فيما يبدو علي استمرار المعونة الأمريكية لمصر الرسمية علي الأقل لضمان التزامها بالصلح المنفرد أو "معاهدة السلام" مع إسرائيل وعدم استثارة معارضتها لسياسات واشنطن ومخططاتها تجاه الشرق الأوسط والوطن العربي. إذ تشير وثائق ومخاطبات رسمية أمريكية بين كل من وزارة الخارجية والكونجرس - في مجال تبرير استمرار المعونة الأمريكية لمصر الرسمية - إلي مصالح أمريكية محددة في مصر منها أهمية المحافظة على علاقة جيدة من أجل الاستفادة من الدور القيادي المصري في الوطن العربي، ففي غالب الأحوال تتطلع الدول العربية الأخرى إلي مبادرات من مصر أو جهود لحل مشكلات إقليمية، وفيما مضي اتبعت دول عربية أخرى خطى مصر في التوجه إلي الاتحاد السوفيتي للحصول علي الأسلحة وفي تأميم المصالح الأجنبية وفي برامج الإصلاح الزراعي، وكذلك في إقامة مؤسسات ديمقراطية وغير ذلك من مجالات. فعلي سبيل المثال سعت مصر في فبراير ١٩٩٨ لإقناع العراق بحل وسط فيما يتصل بالتفتيش علي أسلحة الدمار الشامل حتى يتجنب خطر هجمات عسكرية أمريكية.

يضاف إلي ذلك حرص الولايات المتحدة علي علاقة جيدة مع مصر باعتبار ضرورة الحفاظ علي صوت مصر المعتدل في المحافل العربية وفي بعض الأحيان للاعتماد علي مصر في إقناع دول عربية أقل اعتدالا بضرورة اتخاذ حلول وسط مع واشنطن، فالرئيس المصري مبارك عادة ما يقوم بتقديم مقترحات للتوسط في المفاوضات بين السوريين واللبنانيين والإسرائيليين والأردنيين والأمريكيين والفلسطينيين. هناك مصلحة ثالثة هي ضرورة الإبقاء علي معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، وتتمثل المصلحة الرابعة في المحافظة علي علاقات القاهرة وواشنطن في ميدان التعاون العسكري لمواجهة التهديدات أو الاعتداءات علي أصدقاء واشنطن في المنطقة وهو ما ظهر في عام ١٩٩١ من تعاون عسكري في إطار "حرب تحرير الكويت" من الاحتلال العراق، كما ساهم التعاون بين القوات المسلحة للبلدين في التدريبات والمناورات المشتركة التي تحمل اسم "النجم الساطع" طوال عقد الثمانينيات في التجهيزات التي تمت عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ لـ "الدفاع" الأمريكي عن شبه الجزيرة العربية، واستمرت المناورات والتدريبات المشتركة بعد ذلك وكان أبرزها في أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠١، كذلك تشير الوثائق الأمريكية إلي ما تسميه دور مصر الهام في الحرب الأمريكية علي أفغانستان في أكتوبر ٢٠٠١ والعراق في العشرين من مارس ٢٠٠٣ والتنسيق الأمني وتبادل المعلومات وتسليم من ينسب إليهم اتهام في مجال مكافحة الإرهاب والإرهاب الدولي(٨).

تحولت العلاقة المصرية الأمريكية من العداوة إلي الصداقة بعد أن عبر الرئيس السابق أنور السادات خلال رسائل سرية لواشنطن ثاني أيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ عن عدم رغبته في توسيع مدى القتال والتوقف عند حدود معينة من سيناء لا تتجاوز الممرات ثم المضي في مفاوضات تسوية مع إسرائيل برعاية كاملة من قبل واشنطن، بعد أن قام بخلق التوتر مع الاتحاد السوفيتي وتحسين العلاقات مع الدول العربية المحافظة والموالية لواشنطن وعلي رأسها السعودية وإيران الشاه وقيامه بطرد الخبراء العسكريين السوفييت من مصر، وفتح قنوات اتصال سرية مع واشنطن، منذ بداية توليه الحكم في أكتوبر ١٩٧٠ بعد رحيل جمال عبد الناصر، عبّر من خلالها عن عدم رغبته في شن الحرب علي إسرائيل لاسترداد سيناء وبقية الأراضي العربية المحتلة وليؤكد أنه أقلع تماما عن خط الرئيس جمال عبد الناصر في التحرير الكامل للأراضي المصرية والعربية التي احتلتها إسرائيل إثر عدوانها في الخامس من يونيو ١٩٦٧، وكذلك لتطمين واشنطن أساسا أنه يعمل بجدية من أجل التخلص من "تركة" عبد الناصر حول التحول الاشتراكي والتنمية المستقلة والوحدة العربية والتحرر الوطني ومقاومة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية. والواقع أن واشنطن لم تتأكد من توجهات السادات الجديدة ولم تبدأ التدخل المكثف للتسوية بين مصر وإسرائيل إلا بعد أن تمكنت إسرائيل إبان الحرب وبفضل الجسر الجوي التسليحي الأمريكي الضخم من توسيع الثغرة والعبور المضاد إلي الجبهة الغربية من قناة السويس واحتلال مدينة السويس وحصار الجيش الثالث ومن عدم رغبة السادات في القضاء علي الثغرة وتطوير الهجوم حتى آخر حدود سيناء، رغم معارضة رئيس أركان القوات المسلحة الفريق سعد الدين الشاذلي ورغم تدفق الجسر الجوي السوفيتي علي مصر. ومن هنا تدخلت واشنطن في مفاوضات فك الحصار الإسرائيلي للجيش الثالث الميداني ثم مباحثات فض الاشتباك عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ وكذلك بعد التأكد من جدية قرار السادات المنفرد باعتبار أكتوبر هي آخر الحروب بين مصر والكيان الصهيوني والتزامه بعدم تهديد أمن إسرائيل مجددا.

وبعد توقيع معاهدة الصلح المنفرد بين السادات وإسرائيل مضت واشنطن في توثيق العلاقة مع مصر الرسمية في مجالات أخرى خارج ما يتعلق بإسرائيل. وتقول المصادر الأمريكية الرسمية أن واشنطن صارت تقدم المساعدات الخارجية لمصر وتتعاون معها في مجال التنمية الاقتصادية وتمد الجيش المصري بالمعدات والتكنولوجيا العسكرية، كما تشارك مصر الرسمية في تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة، كما ضمت مصر إلي قائمة مستشاريها وأصدقائها الموثوق فيهم في شئون الشرق الأوسط(٩).

وتذكر هذه المصادر أنه علي الرغم من تشجيع واشنطن استقلال الأقاليم المستعمرة، فإنها رفضت أن تقوم مصر أو أية دول مستقلة حديثا علي خلق الاضطراب أو مساعدة "تمرد مسلح" في المستعمرات الأوروبية المتبقية بعد الحرب العالمية الثانية في إفريقيا والشرق الأوسط وخصوصا دعم مصر لحرب التحرير الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي بين ١٩٥٤ و١٩٦٢(١٠).

وبالنسبة لدور الكونجرس الأمريكي في العلاقة المصرية - الأمريكية فإنه كان في الماضي يعالج المعونات لمصر في إطار الموافقة علي برامج المساعدات الخارجية أو تشريعات التخصيص. وعادة ما يتضمن التخصيص السنوي للمساعدات التأكيد علي أن مصر ينبغي أن تدفع بالإصلاحات الاقتصادية (أي بيع القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي وخفض الدعم علي السلع الأساسية وتقليص النفقات والاستثمارات العامة وتخلي الدولة عن سياسة تشغيل الخريجين الجدد إلي سوق العمل والمتعطلين...الخ) خطوات إضافية كل عام. كما انتقد كثير من أعضاء الكونجرس قرار مصر الرسمية بسحب السفير المصري من إسرائيل بعد وقوع انتفاضة الاستقلال أي في نوفمبر ٢٠٠٠ احتجاجا على العدوان الإسرائيلي الوحشي علي الشعب الفلسطيني

بل وطالب بعض أعضاء الكونجرس بوقف المساعدة العسكرية الأمريكية لمصر(١١).

المصالح المتعارضة والتوتر المتوقع

حدثت تطورات عديدة أسهمت في توتر العلاقة المصرية الرسمية مع واشنطن ولكن كلتا الحكومتين حرصت دائما علي عدم وصول التوتر إلي حد الخلاف العلني أو إلي مستوى الأزمة في العلاقات بينهما. وكان من بين الأحداث التي سببت التوتر حادث سقوط الطائرة المصرية في المحيط الأطلسي في ٣١/١٠/ ١٩٩٩ بعد إقلاعها بوقت قصير من مطار نيويورك ووفاة جميع الركاب وطاقم الطائرة. فقد اتفقت تحقيقات كل من الهيئة القومية لسلامة النقل الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي إف بي آي علي تعمد إقدام مساعد الطيار البطوطي على الانتحار، بينما رفضت مصر هذا التفسير وذكرت أن السبب هو عطل ميكانيكي أصاب الطائرة أثناء مرورها فوق مياه المحيط الأطلسي.

ومن ناحية أخرى، اعترض الكونجرس الأمريكي علي إنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة وعلي الاتفاقيات التي تمت بين البلدين في مجال تطوير العلاقة الاقتصادية، لإصراره علي دخول إسرائيل طرفا في منطقة التجارة الحرة بالذات من خلال إقامة مناطق صناعية حرة بين مصر وإسرائيل كشرط لتمرير الاتفاقية. وقد رفضت القاهرة هذا الشرط. ومن المعروف أن موافقة الأردن علي إنشاء مناطق صناعية حرة مع إسرائيل جعلت الكونجرس يوافق علي تأسيس منطقة تجارة حرة بين عمان وواشنطن(١٢).

كما سبق القول أبرمت القاهرة وواشنطن عددا من الاتفاقيات الثنائية كأساس للعلاقة الاقتصادية بينهما ومنها اتفاقية منع الازدواج الضريبي عام ١٩٨٠ واتفاق ضمان وحماية الاستثمارات في ١٩٧٥، ومبادرة مبارك-آل جور عام ١٩٩٤ للتعاون التكنولوجي، وترتكز هذه الاتفاقات علي عدة أطر مؤسسية هي(١٣):

١- الإطار الحكومي: وتمثله اللجنة المشتركة للنمو والتنمية الاقتصادية بغرض استمرار الحوار بين الطرفين وخصوصا حول موضوع السياسات الاقتصادية. وهناك لجان فرعية لهذه اللجنة هي: لجنة العلوم والتكنولوجيا ولجنة التنمية المستديمة والبيئة ولجنة التعليم وتنمية الموارد البشرية، ولجنة السياسات الاقتصادية والتجارة والتمويل الخارجي. ويشرف الإطار الحكومي علي عدة برامج عبر هذه اللجان، ومن البرامج الهامة ما يلي:

أ-برنامج الإصلاح القطاعي وتتولي الإشراف عليه اللجنة الفرعية للسياسات الاقتصادية والتجارة والاستثمار، وتعمل في ميادين عديدة مثل القطاع المالي والمصرفي والتجارة الخارجية وفتح الأسواق الأمريكية أمام المنتجات المصرية. ويعنى هذا البرنامج بخلق مناخ إيجابي لحفز المستثمرين الأمريكيين للقدوم إلي مصر، وكذلك تدريب وإعداد الكوادر المصرية في الولايات المتحدة من أجل تنمية كفاءة النظم والمؤسسات المصرية، تبلغ تكلفة البرنامج ١,٢ بليون دولار تم تخصيص ٢٨٠ مليونا منها بداية من ١٩٩٢

ب-برنامج مراكز تصنيع التكنولوجيا: تقوم عليه اللجنة الفرعية للتكنولوجيا من أجل إنشاء هذه المراكز التي تعنى بمساعدة رجال الأعمال خاصة المصدرين للحصول علي التكنولوجيا المتقدمة المناسبة للبيئة المصرية، بما يؤدي إلي دعم العلاقات بين القطاع الخاص المصري ومنتجي الخدمات التقانية الأمريكية، كما يقوم البرنامج بدعم الصناعات الصغيرة في مصر لتحسين جودة منتجاتها وتقوية قدرتها علي المنافسة.

٢-الإطار غير الحكومي: كان يتمثل في مجلس الأعمال المصري - الأمريكي الذي تحول إلي المجلس الرئاسي المصري - الأمريكي ويتكون من ٣٠ من رجال أعمال من البلدين بواقع النصف لكل طرف، ويضم المسئولين التنفيذيين في شركات القطاع الخاص. ويهتم بتهيئة مناخ الاستثمار وزيادة حجم الأعمال بين الجانبين خصوصا في مجال نقل التكنولوجيا والترحيب بالمستثمرين الأمريكيين.

ولعب هذا المجلس دورا سياسيا واقتصاديا مؤثرا للغاية عندما كان السيد جمال مبارك نجل رئيس

الجمهورية المصري الناطق بلسان الجانب المصري فيه، فهذا المجلس يحتفظ بعلاقة وثيقة مع غرفة التجارة المصرية -الأمريكية بالقاهرة ويتشكل الاثنان من أعضاء مشتركين بينهما ولا يزال الاثنان يشكلان ما يمكن اعتباره "المركز أو المحور أو المطبخ الفعلي" في مجال تخطيط وصناعة العلاقات بين البلدين. حيث لعب الاثنان الدور الرئيسي في الضغط من أجل تعديل قوانين وتشريعات اقتصادية ومالية ونقدية وتجارية عديدة من أجل حفز الاستثمارات الأمريكية في مصر وتخفيض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي وخصخصة بنوك القطاع العام. ويعقد كل من المجلس والغرفة اجتماعات منتظمة ودورية بشكل مباشر مع رئيس الوزراء ووزراء المجموعة الاقتصادية لهذا الغرض(١٤) . ولكن دور المجلس الرئاسي المصري-الأمريكي ضعف مع خروج جمال مبارك منه. حيث تولي جمال مبارك تقديم نفس المقترحات عبر رئاسته لأمانة السياسات التي استحدثت في الحزب الوطنى الحاكم خصيصا لكي يتولي جمال رئاستها، إضافة إلي مقترحات سياسية أخرى مثل إلغاء محاكم أمن الدولة العليا مع الإبقاء علي محاكم أمن الدولة العليا طوارىء التي لا يجوز الطعن علي أحكامها، وتشكيل مجلس رسمي لحقوق الإنسان وإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة(١٥).

أدت الخلافات بين البلدين إلي تحول التوتر إلي أزمة ممتدة وإن كانت صامتة أسهمت فيها عدة أزمات فرعية مثل أزمات التنسيق والثقة وبناء القيم المشتركة ظهرت تدريجيا منذ منتصف الثمانينيات، والحاصل أن عناصر من هذه الأزمات الثلاث الفرعية عملت علي تجميد الحوار الاستراتيجي بين القاهرة وواشنطن في فبراير ,١٩٩٨ وكان هذا الحوار تم في إطار الخلاف بين البلدين بخصوص السلوك واجب الاتباع تجاه "الدول المتمردة" بالمعيار الأمريكي مثل ليبيا والسودان والعراق، ففي حين حاولت مصر الرسمية التوفيق بين مصالحها العربية وبين السياسة الأمريكية، ركز الأمريكيون علي مصلحتهم في ضرورة التصرف في سياق أنهم قادة العالم كقطب أوحد. وأدى تجميد الحوار إلي التخفيض التدريجي للمعونة الأمريكية الاقتصادية لمصر الرسمية(١٦).

وفي مجال التسوية السلمية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وإزاء القمع الصهيوني الوحشي لانتفاضة الشعب الفلسطيني، عبرت القيادة المصرية عن أسفها للمواقف الأمريكية المنحازة تماما لإسرائيل وتجاهل واشنطن لأهمية دفع إسرائيل لاستئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية وخصوصا مع تولي اليمين المحافظ المتطرف واليمين التقليدي السلطة في البيت الأبيض إثر انتخابات نوفمبر ٢٠٠٠، تحفظت القيادة المصرية علي تركيز إدارة بوش الابن المحافظة علي قضايا أخرى مثل المواجهة العالمية ضد الإرهاب والتخلص من أسلحة التدمير الشامل خصوصا في العراق علي حساب القضية الفلسطينية. كما تحفظت علي عدم تقدم واشنطن برؤية شاملة للتسوية والاكتفاء بطلب هدنة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ومجرد استئناف التفاوض.

هناك سبب آخر لتوتر العلاقة نشأ منذ أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان في دول العالم فيما عدا الولايات المتحدة، ويمكن القول أن التقارير كانت تشير إلي أوضاع حقوق الإنسان في مصر بالسلب أو بالإيجاب بحسب تطور العلاقات الأمريكية مع مصر وحسب مدى التزام الحكومة المصرية بعدم إغضاب واشنطن. ولأن هناك قدرا ملموسا من التوتر منذ منتصف التسعينيات تشير التقارير عادة إلي وجود "دليل مقنع" علي سوء معاملة البوليس المصري للمعتقلين وممارسته المنتظمة للتعذيب من أجل انتزاع اعترافات وقيامه باحتجاز الكثيرين دون تهمة محددة أو محاكمة، كما تشير إلي القيود المفروضة علي حرية الاجتماع لأن الحكومة المصرية تخشي من حدوث عنف مصاحب للتظاهرات الشعبية، كما تشير إلي معارضة الصحفيين لقانون تقييد الصحافة والصحفيين الصادر أواخر عام ١٩٩٥, وتذكر التقارير أيضا أن بعض القضاة المصريين صاروا أكثر استقلالا في مواجهة الحكم

وأصدروا أحكاما علي غير رغبته، ولكن القضايا ضد الإسلاميين المتشددين تحول إلي محاكم عسكرية توسعت فيها الحكومة وحيث لا يقبل الطعن ضدها، كذلك تتحدث هذه التقارير عن وجود قيود محدودة علي الحرية الدينية وحريات التعبير والتنظيم والتشغيل والعمل النقابي.

وفيما يتعلق بأقباط مصر، أشار التقرير السنوي عن حقوق الإنسان الصادر عن وزارة الخارجية لعام ١٩٩٨ إلي عدم وجود سياسة حكومية رسمية في مصر للتمييز ضد ستة ملايين قبطي ولكن بعض المصريين يميزون ضد الأقباط. ومن الجدير بالذكر أن العلاقات المصرية توترت كثيرا مع الولايات المتحدة وعبر الرأي العام والحكومة والكنيسة القبطية عن استيائهم من صدور قانون ما يسمى "التحرر من الاضطهاد والحريات الدينية" الذي صدر عن الكونجرس الأمريكي في عام ١٩٩٨ وتشرف علي تنفيذه وزارة الخارجية وتصدر لجنة الحريات الدينية الدولية التابعة لها تقارير سنوية عن متابعة حالات الأقليات الدينية في دول معينة مثل مصر وإيران والعراق والسودان. ويمثل القانون واحدا من أعلي مستويات التدخل الأمريكي في الشئون الداخلية لدول معينة تعارض السياسات الأمريكية تحديدا وتريد واشنطن إضعاف أو تقويض أو التخلص من النظم الحاكمة فيها وغالبية هذه الدول عربية وإسلامية.

فقد ذكر التقرير السنوي حول حقوق الإنسان والصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٨٨ أن اثنين فقط من الوزراء من الأقباط وستة فقط أعضاء في مجلس الشعب عينوا جميعا بقرار رئيس الجمهورية طبقا للدستور الذي يعطيه سلطة تعيين عشرة أعضاء، بعد أن أخفق المرشحون الأقباط وعددهم ٥٦ في الفوز بأي مقعد في انتخابات عام ٢٠٠٠، كما أشار لهجمات المتشددين الإسلاميين علي كنائس مسيحية ومتاجر مملوكة لمسيحيين وعلى قرويين منهم في صعيد مصر، مقتل اثنين من الأقباط في قرية الكشح بمحافظة سوهاج في أغسطس ١٩٩٨ إثر الأحداث الطائفية. وأضاف التقرير نقلا عن بعض المراقبين إلى زعم البوليس المصري أنه عثر علي شخص قبطي شارك في القتل خوفا من اندلاع مواجهة دينية قد تنجم عن اكتشاف أن مسلما قتل المسيحيين، واستند التقرير إلي روايات صحفية أفادت أن البوليس المصري قبض علي أو احتجز ما بين ألف و١٢٠٠ قبطي وعذبهم أو ضرب الكثير منهم بحثا عن القتلة، فيما زعمت الحكومة المصرية أن ما بين ٢٧ و٤٠ شخصا فقط تم احتجازهم وأن البوليس تورط في حالات قليلة من التعذيب للمعتقلين. لكن تقرير الخارجية الأمريكية أفاد أن "مئات" تم القبض عليهم وأن عشرات منهم تعرضوا للتعذيب. كما أشارت التقارير الصادرة لعامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ إلي الأحداث المؤسفة التي تكررت في قرية الكشح نفسها في نهاية عام ٢٠٠٠ وبداية عام ٢٠٠١التي قتل فيها ٢٣ فردا(١٧).

المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر: الثمن السياسي وتحديات الاستمرار:

يذهب بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي إلي أن علاقات واشنطن مع مصر ومساعداتها لها من شأنها ضمان التزام مصر بمعاهدة "السلام" مع إسرائيل لعام ١٩٧٩ بما يساعد علي ضمان أمن إسرائيل، في حين يعتقد أعضاء آخرون أن هذه المساعدات والعلاقات الجيدة مع مصر الرسمية تدعم نفوذ الولايات المتحدة في مصر وفي الدول الصديقة لمصر والمعتدلة سواء كانت عربية أم إسلامية أم إفريقية ما يساعد علي دعم الاستقرار الإقليمي. ومن جانب ثالث يرى أعضاء آخرون أن المعونة الأمريكية لمصر الرسمية مسألة أساسية لضمان النفاذ إلي موارد النفط وفرص التجارة أو القواعد العسكرية في المنطقة. إن مجموع هذه الأسباب يجعل غالبية أعضاء الكونجرس يوافقون علي إعطاء المعونة لمصر الرسمية، بينما يؤسس الأعضاء المعارضون لهذه المعونة موقفهم علي الاعتقاد بأن مصر الرسمية فشلت في بناء علاقة اقتصادية وثقافية وسياسية وثيقة مع إسرائيل كما كان مأمولا بعد معاهدة الصلح عام ١٩٧٩، أو لأنهم يعتقدون أن الولايات المتحدة تقوم بتمويل أنواع غير سليمة من

المشروعات في مصر(١٨). ففي يونيو ١٩٩٧ أوصت اللجنة الفرعية للاعتمادات بإلغاء تخصيص المعونة لمصر البالغة آنذاك ٢.١ بليون دولار، بسبب ما رأته اللجنة من أن مصر الرسمية تعوق عملية السلام وأنها حسنت علاقتها مع ليبيا، الأمر الذي حفز الليبيين علي السعي لامتلاك أسلحة كيماوية والمضي في البرامج الليبية لمساعدة "الإرهابيين"(١٩)، بيد أن مجلس الشيوخ أبقي علي المعونة في ١٩٩٧/٧/١٧، بعد معارضة الإدارة وبعض أعضاء الكونجرس علي أساس أن هذا الموقف يعنى إرسال رسالة خاطئة لمصر ويضاعف من مشاعر العداء لواشنطن في مصر، إلي جانب أنه لا يخدم المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط(٢٠) . وفي ٢٠٠٢/٢/٩ اقترح بعض أعضاء الكونجرس خفض المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية لمصر والتي تقدر بـ ٢.١بليون دولار، واستبدالها بمساعدات اقتصادية لتحسين الأوضاع الاجتماعية في سبيل تجنب ظواهر الإرهاب والتطرف. وقد رد وزير الخارجية الأمريكية "باول" علي هذا الاقتراح بقوله إنه سيبحث موضوع خفض المساعدات العسكرية مع بعض المسئولين المصريين(٢١).

تتلقي مصر الرسمية معونات عسكرية واقتصادية أمريكية كثمن سياسي منذ عام ١٩٧٥ وزادت مع توقيعها الصلح المنفرد مع إسرائيل عام ١٩٧٩ وبلغ مقدار المعونة السنوي ٢.١ مليار دولار منها حوالي ٩٠٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية و١.٢ مليار مساعدات عسكرية، غير أنه تم تخفيض قيمة المعونة الاقتصادية إلي ٨١٥ مليون دولار اعتبارا من عام ١٩٩٣ في إطار صندوق الدعم الاقتصادي. وتم تحويل كامل المعونة إلي منح لا ترد اعتبارا من عام ١٩٨٣، وتخصص المساعدات الاقتصادية علي أساس ثلاثة برامج رئيسية كالتالي(٢٢):

برنامج التحويلات النقدية: ويساهم في مساندة ميزان المدفوعات المصري عبر العملة الصعبة لشراء قمح من واشنطن والمساهمة في سداد المديونية المستحقة للولايات المتحدة، كما يساهم في تمويل مشروعات أخرى تخص القطاع الحكومي، وتم تخصيص ٢٠٠ مليون دولار لهذا البرنامج عام ٢٠٠٢

(برنامج المشروعات الإنمائية: يقوم هذا البرنامج بتمويل عدد من المشروعات الهامة المدرجة ضمن الخطة العامة للدولة المصرية وذات أولوية خاصة في ميادين البنية الأساسية مثل الكهرباء والطاقة والاتصالات والمياه والصرف الصحي ومشروعات زراعية ومشروعات أخرى في مجال تنمية الموارد البشرية كالتعليم والتدريب والصحة والسكان والبيئة. وتم تخصيص مبلغ ٢٥٥ مليون دولار لهذا البرنامج عام ٢٠٠٢.

برنامج الاستيراد السلعي والقطاع الخاص: ويعمل علي تشجيع القطاع الخاص المحلي للمشاركة في التنمية الاقتصادية وتمويل مشروعات تخدم هذا القطاع، وقد خصص له مبلغ ٢٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢.

يضاف إلي ذلك تحويل نقدي مباشر بمقدار ٢٠٠ مليون دولار غير مرتبط ببرنامج معين، وكان ذلك كما سبق الذكر بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٨، وكانت مصر الرسمية تحصل قبل ذلك علي معونات غذائية تراجعت إلي حد كبير بعد ذلك. وتم الاتفاق بين البلدين علي تخفيض المعونة الاقتصادية لمصر مع عدم المساس بالمعونة العسكرية، إذ خفضت المعونة الاقتصادية في العام المالي ١٩٩٨ من ٨١٥ مليون دولار إلي ٧٧٥ مليونا في عام ١٩٩٩ إلي ٧٢٧ مليونا عام ٢٠٠٠ إلي ٦٩٥ مليونا عام ٢٠٠١ إلي ٦٥٥ مليونا عام ٢٠٠٢، وفي بداية يناير ٢٠٠٢ خصصت واشنطن مساعدة اقتصادية مبكرة لكي تتغلب مصر الرسمية علي المصاحبات السلبية لهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وخصوصا في قطاع السياحة كما خصصت مبلغ المعونة وهو ٦٥٥ مليون دولار إلي جانب ٣٠٤ ملايين ضمن صناديق أخرى(٢٣).

الهوامش

(١) محمد كمال، «من يصنع قرار العراق داخل الإدارة الأمريكية»، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ١٠٨، ديسمبر ٢٠٠٣، ص ١٣٦.

(٢) إدوارد سعيد، «أمريكا الأخرى»، وجهات نظر، السنة ٥، العدد ٥١، ابريل ٢٠٠٣، ص ١٩-٢٠.

(٣) Michael Hirsh, "Bush and the World", Foreign Affairs, Sepember/October 2002, pp.14-15.

(٤) الحياة اللندنية، ٢٨/١١/٢٠٠٣.

(٥) Reuel Marc Gerecht, "Losing the Middle East?", March 18, 2002, www.aei.org.

(٦) Ibid.

(٧) Irwin M.Stezler, "With Friends Like These...", www.aci.org

(٨) Clyde R.Mark, "Egypt-United States Relations", CRS Issue Brief for Congress, Order Code IB93089, Up-dated April 5,2002, www.state.gov/documents

(٩) Ibid., p.3.

(١٠) Ibid., p.3.

(١١) Jerusalem Post, March 21, 2001, Washington Post, July 2,2001.

(١٢) Robert Stevens, "US Threatens Egypt with Sanstions Over Imprisonment of Human Rights Activist", wsws.org.

(١٣) مغاوري شلبي، «مصر وأمريكا.. التعاون مع الاختلاف»، موقع إسلام أون لاين الالكتروني، ١/٤/٢٠٠١.

(١٤) انظر كمثال:

- جريدة العربي لسان حال الحزب الديمقراطي العربي الناصري، ١١/٨/٢٠٠٣.

(١٥) العربي، ١٢ و٢٨/٩/٢٠٠٣.

(١٦) جهاد عودة، «ماذا تريد واشنطن من القاهرة؟»، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ١٠٨، ديسمبر ٢٠٠٣، ص ١٧.

(١٧) www.state.gov/documents

(١٨) Clyde Mark, Op.Cit.

(١٩) العربي، ٤/١/٢٠٠٤

(٢٠) ورد في : محمد كمال، رؤية الولايات المتحدة للدور المصري في الاستراتيجية الأمريكية، ورقة مقدمة إلى ندوة «دور مصر الإقليمي»، مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، القاهرة: يونيو ٢٠٠٣، ص ٥

(٢١) مغاوري شلبي، «مصر وأمريكا.. اتهامات.. معونات.. ومباحثات مستمرة»، موقع إسلام أون لاين الالكتروني، ٤/٣/٢٠٠٢.

(٢٢) محمد كمال، «رؤية الولايات المتحدة للدور المصري في الاستراتيجية الأمريكية»، مصدر سابق، ص ٨.

(٢٣) Clyde Mark, Op.Cit.

السياسة الدولية، العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٢٢٨.

المحور الرابع :

قضايا نظرية

- ما بعد الرأسمالية، ما قبل الاشتراكية
- كتلة تاريخية جديدة لتأسيس أممية من نوع جديد
- من الفاشية الأمريكية إلى العالمية أو صدام الحضارات (الخيارات البديلة لمستقبل النظام العالمي)
- العولمة ومسألة الهوية قراءة فكرية ثقافية
- الآخر بين الهيمنة والصراع [جيراردي نيرفال - جوستاف فلوبير - رفاعة الطهطاوي]
- الفن الحديث بين هيمنة التكنولوجيا وحرية التخيّل الجمالي



"مابعد الرأسمالية"
ماقبل الاشتراكية
حول ظاهرة الاستقطاب في النمط الرأسمالي العالمي
(مناقشة مع د. سمير أمين)

سلامة كيله (*)

خيار الاشتراكية أصبح محلّ تساؤل بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، ولقد مال بعض الماركسيين إلى تأكيد الخيار الرأسمالي من جديد (رغم أن الخط الماركسي العام في الوطن العربي كان يؤكد على الخيار الرأسمالي وليس على الخيار الاشتراكي، بالرغم من أن التأكيد الجديد جاء وكأنه يقوم على أنقاض خيار إشتراكي كان مطروحاً في الماضي). لكن سنلحظ تصوراً مختلفاً لدى د. سمير أمين حيث ظل متمسكاً باستحالة إلتطور الرأسمالي. لكنه منذ بداية التسعينات توصل إلى "خطأ" خيار لينين/ماو، أو خيار الماركسية في الأمم المخلّفة، مما قاده إلى إطلاق تعبير "مابعد الرأسمالية" على المرحلة الضرورية لتجاوز الرأسمالية، والمتحققة في إطار "التحالف الوطني الشعبي". ماهو هذا التحالف، وما هي مرحلة "مابعد الرأسمالية"؟ هذا ما يمكن أن يتوضح عبر حوار عميق مع فكر د. سمير أمين.

لكن، ولكي يفهم ذلك، من الضروري مناقشة الاحكام التي قادت د. سمير أمين إلى هذه النتائج. فهل أن خيار لينين/ماو خاطىء؟ لهذا أفضى إلى الترسمل؟ أم هل أن الواقع كان يفرض هذه النتيجة على ضوء تحقق هذا الخيار؟ بمعنى أن تحقق خيار الماركسية (عبر الاشتراكية الواقعية) أفضى إلى نشوء لحظة فرضت النتيجة تلك؟.

أحاول هنا أن أفتح نقاشاً في هذه المسألة، لكنني تناولت — كمدخل — مسألتين تمتّان لها بصلة، الأولى تتعلق بطبيعة النمط الرأسمالي وظاهرة الاستقطاب فيه. فهل أن مشكلة هذا النمط هي مشكلة السوق المبتور، أي مشكلة سيولة انتقال السلع والرأسمال واحتجاز انتقال العمالة؟ ومن ثم ما هو وضع الصناعة في هذا النمط؟ هل التأكيد على انفلات انتشارها عالمياً صحيح؟ حيث أن هذه المسألة في عمق موضوع الخيار البديل، وفي أساس دراسة "الاشتراكية الواقعية".

أشير هنا إلى أنني أبحث في هذه المسائل، مع تركيز على مناقشة آراء د. سمير أمين كما طرحها في كتاب "حوارات سمير أمين" حوار حلمي شعراوي، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر ط١٩٩٤/١، والنصوص الواردة في النص مقتبسة من هذا الكتاب، عدا ما يشار إليه في الهامش. و لا شك في أنني أنطلق من احترام عميق للدكتور سمير أولا، و من

(*) كاتب ومفكر فلسطيني.

شعور بالحاجة اليتعميق البحث في المسائل المطروحة استنادا إلى ما توصّل إليه.

١ - ماهو جوهر "المشكل" في النمط الرأسمالي؟

يقول سمير أمين "إن توسع السوق العالمية توسع مقصور على بعدين اثنين لا يمكن أن يتحققا إلا تدريجياً هما علاقات تبادل السلع وتداول رأس المال، أما العمل فستبقى سوق مغلقة نسبياً"، وهذا هو أساس «الاستقطاب»(١) لكن هل يؤسس هذا الإغلاق للاستقطاب فعلاً؟ أم أنه مظهر لأساس أكثر عمقاً هو في عمق النمط الرأسمالي؟

لاشك في أن التوسع الرأسمالي عبر البعدين المشار إليهما (تبادل السلع وتداول رأس المال)، قد أفضى إلى رسملة الأمم المخلّفة تدريجياً، وأسس لنشوء جيش احتياطي من العمالة (فائض العمالة). لكن هل يحلّ أزمة هذا الجيش فتح سوق العمل في إطار السوق العالمي(٢) ؟ إن طرح هذه الفرضية يقود إلى استنتاج أمرين، الأول: هو استمرار تخلف الأمم المخلّفة، بنقص الأيدي العاملة فيها، وبشكل أدق عدم تطورها، وتحولها إلى أمم معالة، تعتمد على تحويلات العمالة، دون أن تحقق تراكماً ضرورياً لتطورها، لأن اختلاف مستوى المعيشة بين الأمم المخلّفة والأمم الرأسمالية سوف يستهلك معظم الأجور، لتبقى عملية التطور معاقة. والثاني: أزمة عميقة في الأمم الرأسمالية، تطال المجتمع (التعددية الاثنية) كما تطال الطبقة العاملة فيها (التنافس). ولاشك في أن هجرة العمالة مفيدة من الناحية النظرية للرأسمالية، لأنها توفر لها فرصة التحكم بالأجور، لكنها مدمرة لمجمل النمط الرأسمالي، لأنها تؤسس لنشوء اختلال بنيوي في المجتمعات الرأسمالية، وهذا هو السبب في وضع القوانين الضابطة لهجرة العمالة.

وإذا كانت المشكلة هي مشكلة تطور الأمم المخلّفة، فإن فتح سوق العمل لا يقود إلى ما هو ضروري لتحقيق التطور. ولقد نشأت العمالة الفائضة نتيجة، ليس إغلاق سوق العمل، بل نتيجة «منع» تصدير الصناعة، منع التصنيع في الأمم المخلّفة، الذي وحده يستطيع استيعاب العمالة الفائضة. إذن فإن توسع السوق العالمية مقصور فعلاً على السلع والرأسمال، لكنه مغلق أمام الصناعة. وهذا الإغلاق في أساس النمط الرأسمالي، وهو الذي يفضي إلى الاستقطاب، أكثر من ذلك إلى نشوء التناقض الجوهري (الأساسي) في النمط ذاته. إن انتقال الصناعة يفضي بالضرورة إلى تحرير انتقال العمالة. بينما أن تحرير انتقال العمالة لا يفضي بالضرورة إلى تحرير انتقال الصناعة.

لهذا فإن الصناعة في جذر المشكلة، حيث ينقسم العالم إلى أمم مصنّعة وأخرى زراعية، أو تقوم على المواد الأولية، أو مهمشة، وهذا هو التقسيم الدولي للعمل، وهو في أساس النمط الرأسمالي.

إن تحرّر الريف عبر تصفية العلاقات الإقطاعية، أفضى إلى تحرّر اليد العاملة، وبالتالي تحولّها إلى وسيلة الإنتاج الجديدة: الصناعة. وبهذا كان التخلّص التدريجي من العلاقات الإقطاعية ضرورياً لتطور الصناعة. وفي الوقت نفسه بديلاً عن وسيلة الإنتاج الأقدم: الأرض. بمعنى أن الجيش الاحتياطي كان يجد، تدريجياً، العمل الذي يعوّض عن الأرض. ورغم المنافسة الشديدة بين أفراد هذا الجيش، والذي كان يفيد الرأسماليين، إلا أن الصناعة كانت بديلاً ممكناً.

هذا الوضع كان ينشئ قوى عمل جديدة، ويهيء لتحولّ الصناعة وسيلة إنتاج مسيطرة، وكان التوسع الأفقي للصناعة يستوعب الجيش الاحتياطي رغم بقاء فئات عاطلة عن العمل. لكن وضع الأمم المتخلّفة مختلف، لأن توسع العلاقات الرأسمالية، ارتبط بغياب التصنيع، حيث وسّع الاستعمار من انتشار العلاقات الرأسمالية بشكل تدريجي، ومنع، في الوقت نفسه، انتشار الصناعة، لينشأ جيش احتياطي لا عمل له، سوى قطاع الخدمات)أو الدولة فيما بعد)، أو التشرّد. والمسألة هنا لا تتعلق بتشغيل اليد العاملة فقط، بل بالتطور بالأساس. والتطور في عصر الصناعة لا يعني سوى تحقيق التصنيع، كونه وسيلة الإنتاج الأرقى. لهذا فإن «الحجر» على الصناعة عنى بالأساس منع التطور، وبالتالي غياب وسيلة الإنتاج التي تستوعب العمالة المنفلتة.

ولن يفعل فتح سوق العمل سوى الهجرة، بينما

يبقى التطور أسير «غلق» السوق العالمي أمام حرية انتقال الصناعة. المشكلة الجوهرية، إذن، هي أن حدود توسّع الصناعة فرضت حدود إنغلاقه. هذا الانغلاق، في المقابل، الضروري لتوسعها في الأمم المخلفة، لكن هذه المرة، «غلق» السوق المحلي أمام فعل تبادل السلع وتداول الرأسمال لأن وضع الحواجز ضروري لتطور الصناعة المحلية، بعيداً عن تأثير (أو بتأثير أقل) لتنافس السلع وعبء الرأسمال الأجنبي. بمعنى أن الانغلاق يهدف إلى تجاوز التنافس غير المتكافئ، من أجل تحقيق التطور «المتكافئ».

المسألة تتعلق بالتصنيع إذن، بمنع انتقال الصناعة، وبالتالي، بإجهاض إمكانية تطور الأمم المخلّفة، هذا التطور الذي لن يتحقق إلا عبر تصنيعها وتحديثها. وبالتالي فإن حدود التوسّع الرأسمالي لا تسمح بتصنيع العالم. وهذه سمة جوهرية في النمط الرأسمالي.

٢- هل أن الرأسمالية غدت تسمح بانتقال الصناعة إلى الأمم المخلّفة؟

أولاً: ما معنى التصنيع؟ إنه تكوين دائرة إنتاج تشمل كل الفروع التي يمكن أن تقتحمها الصناعة، لإنتاج الاحتياجات الضرورية للبشر أولاً، وبهذا فإن نشوء الصناعة في فرع معين يجب أن يؤدي إلى توسعها الأفقي، عبر الإفادة من تراكم الرأسمال المتحقق. إننا هنا إزاء عملية انتشار متتابع، توسع مستمر، عبر التوسع الأفقي في الرأسمال. المسألة إذن لا تتعلق بصناعة محددة، بل تتعلق بـ «التصنيع»، حيث يمكن أن تلعب صناعة محددة دور المحرّض، لانتشار الصناعة في كل الفروع الممكنة، وعبر تحولها إلى وسيلة إنتاج مسيطرة، وتمركز الرأسمال فيها، لتصبح هي وسيلة تحقيق التراكم، وإعادة إنتاجه.

والسؤال يغدو إذن، هل تسمح الرأسمالية (هل يسمح النمط الرأسمالي المتشكل منذ القرن التاسع عشر، والمسيطر عالمياً) بانتقال الصناعة بهذا المعنى إلى الأمم المخلّفة؟

منذ نهاية القرن التاسع عشر توضحت حدود التوسّع الصناعي، فشمل أوروبة الغربية والولايات المتحدة واليابان، وكندا وأوستراليا. حيث صاغ الرأسمال العالم «على صورة مصالحه ومثالها»، قاطعاً على الأمم الأخرى إمكانية تحقيق التصنيع، ومؤسساً لنشوء هوّة اتسعت بتسارع منذئذ. فقد دمج عالماً «ما قبل رأسمالي»، دون أن يسمح بتصنيعه، عبر تكييفه وفق متطلبات الرأسمالية، لهذا استمر نمط زراعي (عبر استمرار سيادة العلاقات الإقطاعية، والقبلية) كان يسود فيها، ولكن مع تعميم متدرج للعلاقات السلعية، ونشوء فئات تجارية. ولقد تحقق التكييف عبر الاستعمار (سياسة القوّة والاحتلال). ومع تبلور النمط الرأسمالي، عبر الإمبريالية، تفكك النمط الزراعي، وتهمشت المجتمعات، في إطار فاعليات اقتصادية أوجدتها الرأسمالية (المواد الأولية، الخدمات، المصارف..).

لكن التصنيع تحقّق في عدد من الأمم المخلّفة عبر ثلاث سياقات، أولها: الثورات الاشتراكية، التي حققت «القطع» مع النمط الرأسمالي، وأفضت إلى تحقيق التصنيع، وهنا كان التضاد بين الرأسمالية والاشتراكية، أساس تحقيق التصنيع ونجاحه، وثانيها: الثورات التحررية، التي حاولت تحقيق التصنيع لكنها لم تستطع الوصول إلى المستوى الذي حققته الاشتراكية. وثالثها: وأتت في سياق معاكس، حيث فرض توسّع انتشار الاشتراكية، والثورات التحررية، ـــبناء جدار صدّـــ، لهذا لجأت الرأسمالية إلى تحقيق التطور الرأسمالي في عدد من البلدان (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة). عبر إشرافها المباشر، ودعمها المالي غير المحدود، وفتح أسواقها لصادراتها.

وبهذا توسّع انتشار الصناعة، متجاوزاً الحدود الرأسمالية»، لكن «الوضع الدولي»، كان يفرض هذا التجاوز. حيث تحقق التصنيع على الضد من الرأسمالية، وكانت «الحرب الباردة»، المؤسسة على نشوء نمطين عالميين (الرأسمالي والاشتراكي)، إطار الصراع من أجل وقف هذا التوسع، عبر الحروب المباشرة (كوريا، فيتنام، أميركا اللاتينية، الوطن العربي، افريقيا)، كما عبر الحروب الاقتصادية

(الحصار، والضغط، والتخريب). ولكن ذلك لم يمنع التطور باتجاه التصنيع، لهذا حينما انهارت الثورات التحررية، ثم الاشتراكية، وتسيّدت الرأسمالية على العالم، كانت مناطق واسعة قد تصنعت بشكل أو بآخر، والسؤال الهام هنا هو: هل يستوعب النمط الرأسمالي هذا المستوى من التصنيع؟ هل يستطيع دمج الأمم المصنعة في بنيته دون دمار صناعتها؟

قبل الإجابة على السؤال، لابد من أن أشير إلى أن النمط الرأسمالي قد تطور أيضاً، حيث تعمق التمركز الرأسمالي، ولقد تعمق هذه المرة في إطار «عالمي»، أي في إطار الأمم الرأسمالية ذاتها، عبر نشوء الشركات متعدية (وليس متعددة) الجنسية، التي غدت «فوق» الأمم. دون أن يزول الطابع القومي (عبر سيطرة رأسماليي أمة محددة، وتسخيرها الدولة القومية)، كما أن آليات التصنيع قد تطورت بشكل مذهل، ووفق ذلك تشكلت احتكارات عالمية محدودة، أدّى ذلك إلى «فكفكة» المشروع إلى أجزاء، ساعد رخص اليد العاملة في بعض الأمم المخلّفة إلى نقل جزء منها إليها، لكن الشركات متعدية الجنسية هدفت إلى التحرّر من «قوانين حماية العمال» في الأمم الرأسمالية أيضاً، بهدف «ضغط» النفقات، باستغلال أيدٍ عاملة رخيصة، ولقد خضعت هذه الخطوة لسياسة عامة، حيث أن «صناعة الأجزاء» (أو بعضها) في الأمم المخلّفة مرتبط بتجميعها في المراكز، وهي هنا تفيد من رخص الأيدي العاملة دون «السماح» بتوسّع الصناعة (بالتصنيع). لأن هذه الفروع (والتي ربما تنشئ فروعاً كاملة) تبقى «خارجية»، كما أنه يمكن نقلها من مكان إلى آخر دون إشكاليات (وهو ما أسس لنشوء ما أسمي «رأس المال الطيّار»)، وبالتالي فهي تسعى للإفادة من ميزات في مناطق مختلفة في العالم المخلّف دون أن يؤدي ذلك إلى تعميم التصنيع فيها، وفي الوقت نفسه يتراكم الرأسمال في المراكز، بمعنى أن التطور المذهل في التمركز، وفي الصناعة، سمح للشركات الاحتكارية العملاقة أن تستغل كل ما يسمح لها تحقيق الربح الأعلى، دون أن يؤدي ذلك (وهذا مهم) إلى انفلات حدود التوسع الصناعي، لهذا تبقى مراكز هذه الشركات الأساسية في المراكز، وتستخدم الأمم المخلّفة كمناطق استغلال محدّد عبر رأس المال الطائر و(صناعة التراحيل).

لكن هل يعني ذلك «نقل الصناعة إلى الأمم المخلفة»؟ لم يثبت ذلك، رغم نقل فروع كاملة إلى بعض الأمم في بعض المراحل، أو نقل أجزاء من الصناعات إلى بعض الأمم كما يحدث راهناً، حيث أن الفائض يعاد تصديره إلى المراكز، دون أن يوظف في الصناعة من جديد (أي دون أن يتحول إلى رأسمال ثابت في الأمم المخلفة). ولهذا تبقى هذه الفروع على هامش «دورة الإنتاج» المحلية، وجزء من دورة الإنتاج في المراكز، مما لا يسمح بانتشار متتالٍ للصناعة في الأمم المخلفة، إننا إذن أمام حالة شبيهة باستثمار الرأسمال في المواد الأولية أو المصارف، وإن كانت تستند إلى التوظيف في الصناعة، وتعتمد استغلال أيدي عاملة محلية.

ولتعزيز سيطرة الشركات الاحتكارية العملاقة، سعت إلى تأسيس سوق عالمية لها قوانينها التي تفرضها الشركات عبر الدول الرأسمالية (مجموعة السبعة)، وتنفذ عبر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (منذ الثمانينات) ومنظمة التجارة العالمية (الغات).

وتقوم هذه القوانين على تحرير التجارة العالمية (الليبرالية الجديدة)، وحماية حقوق الملكية (التي تخدم هذه الشركات). وإذا كانت الحرب الباردة تحدّ من هذا المسار، رغم أنه ابتدأ قبل انهيار الاشتراكية، عبر صندوق النقد والبنك الدوليين بتعميم وصفاتهما القائمة على تحرير السوق المحلي وإلغاء دور الدولة الاقتصادي و«الخصخصة». فإن انهيار الاشتراكية، نقل الشركات هذه إلى الهجوم المسعور، من أجل تحرير السوق العالمي عبر قوانين تخدم تحقيق الربح الأعلى لهذه الشركات.

ولهذا فإن الوضع العالمي الراهن، يسير في الفوضى من جهة، ويدفع إلى تحكّم هذه الشركات من جهة أخرى، مما يدفع إلى إعادة النظر في تكوينه،

ليس انطلاقاً من اختلاف قوانين الرأسمالية، بل لتأكيدها. وهنا نلمس ثلاث عناصر:

أولها: الميل المتزايد لتدمير منجزات الطبقات العاملة في المراكز، حيث تصاعد هجوم الرأسمال عليها لـ «تصفيتها». وبالتالي إخضاع الطبقة العاملة، لاستغلال جديد (ولا ننسى أن هذه المنجزات قد تحققت بفعل نضالات الطبقة العاملة لكن أيضاً نضالاتها في ظروف توسّع الاشتراكية عالمياً، مما كان «يجبر» الرأسمال على تقديم التنازلات الضرورية لضمان سيطرته). ولقد ارتبطت هذه الظاهرة باتساع البطالة، وتحولها إلى مشكلة في المراكز. بمعنى أن الرأسمال سوف يسعى لتحقيق الربح الأعلى في المراكز ذاتها، بعد أنْ تراجع خطر الاشتراكية الذي فرض علية تقديم التنازلات.

وثانيها: إن نجاح العنصر السابق، سوف يعيد النظر في وضع «صناعة التراحيل». أو يخفف منها. حيث أن مهارة العمال أعلى في المراكز، وحيث أصبح ممكناً تحقيق الربح الأعلى. لهذا سيعود الرأسمال الصناعي إلى «التقوقع» في المراكز، أو على الأقل تتقلص نسبته إلى الرأسمال المصدر إلى الخارج.

وثالثها: إن الأمم التي تصنعت أو حققت مستوى محدّدا من التصنيع (الدول الاشتراكية السابقة، والدول التي تصنعت «بالقوة» عبر تحكم الرأسمالية، ودول حركات التحرر)، توضع على محك شديد القسوة، فهي تدخل في منافسة غير متكافئة بالقوة. فالنمور الآسيوية بدأت تعاني من أزمات عميقة، ولقد أخضعت لوصفه الصندوق والبنك الدوليين، وتقلصت الأسواق المفتوحة أمامها. والدول الاشتراكية تدمّر داخلياً، وتقفل الأسواق الخارجية أمام صادراتها.

بمعنى أن الرأسمالية تعيد، الآن، تصفية ما تحقق، إننا إذن في مرحلة إعادة تنظيم «النمط الرأسمالي لبنيته بعد الانفلات الذي تحقّق بفعل الاشتراكية، والشركات الاحتكارية العملاقة هي التي تقوم بعملية التنظيم هذه، مستندة إلى أنها «المسيطرة» على الدول الرأسمالية (مجموعة السبعة)، وبالتالي قادرة على «توحيده»، في تحالف وثيق، ودفعها إلى أن تصدر تشريعاتها، وتنفيذها بالقوة إذا اقتضى الأمر (والولايات المتحدة هي القائدة في هذا المجال). دون أن أتجاهل الخلافات التي تحدث بين الدول (وهي تتخذ شكل اختلافات بين الدول بالتحديد). بمعنى أن التناقض العالمي سوف يتفاقم، وأزمات الأمم المخلّفة سوف تتصاعد. وإن الصناعات التي نشأت رغماً عن الرأسمالية باتت مهددة بـ «التصفية» بمعنى أن تدمير الصناعة الحديثة هدف للسياسة الإمبريالية، وهذا ما يوضح عنف رد النظام الرأسمالي العالمي، الذي تبلور ضد العراق، والذي أصبح ضرورة، وجزءاً من تلك السياسة (مثلاً تزايد التدخل العسكري الأميركي في العالم). وهذه العملية تشمل النمور الآسيوية كما تشمل الدول الاشتراكية السابقة (مع احتمال إدماج بعضها في جوقة الرأسمالية) وبلدان حركات التحرر. بمعنى أنه يجب إعادة هذه الدول إلى الأمم المخلّفة، أي تخليفها من جديد و تحويلها إلى رأسمالية تابعة.

وبالتالي فإن «انتقال» الصناعة بات أكثر استحالة مما سبق، وإن احتمال تكرار تجارب النمور الآسيوية أغلق لانتفاء الأسباب التي فرضتها، وأصبح حتى نقل الفروع، أو أجزاء الصناعة مهدد كذلك. فهدف إعادة إنتاج نمط الإنتاج الرأسمالي هو تدمير ما تحقق في الأمم (غير المحظية). والدولة الوحيدة التي لازالت خارج إعادة الإنتاج هذه هي الصين. الصين الشيوعية. رغم كل العلاقات التي تقيمها مع هذا النمط.

إن الفكرة حول إمكانية التطور الرأسمالي التي يقدمها الدكتور سمير أمين صحيحة، وهي أساس انطلاق حيث أن النظام الإمبريالي العالمي لا يسمح بتحقيق التطور الرأسمالي. لكن هنا يجب أن نحدد معنى التطور الرأسمالي، وهذه مسألة ملتبسة في الماركسية. إن لينين مثلاً وهو يبحث في تطور الرأسمالية في روسيا، يركز على مستويين؛ الأول: مدى انتشار النقد/ السلعة، وبالتالي توسّع السوق، والثاني: نشوء العمل الأجير. وهنا نشير إلى ماركس، حيث صاغ تطور الرأسمالية وفق هذين المستويين، لتبدو الرأسمالية وكأنها تساوي انتشار النقد والسلعة والعمل الأجير عبر السوق، هذه الرأسمالية شملت

العالم كله، وهي أساس العلاقات في الأمم المخلفة، لكن هل هي أمم رأسمالية؟ إنها رأسمالية تابعة، لأن هذين المستويين ينجدلان بالعلاقة مع المراكز، إنهما امتداد خارجي، في إطار الدورة الاقتصادية للرأسمالية الاحتكارية، والمؤسسة وفق ن، س، ن، حيث أن «التقسيم الدولي للعمل»، يقوم على أساس تحوّل الأمم الإمبريالية مراكز إنتاج السلع المصنعة، والأمم المخلّفة إلى «مراكز» إنتاج المواد الخام، وأسواق استهلاك ومراكز استثمار الرأسمال المصرفي. وإذا كان هذا التقسيم فرض بالقوة (عبر الاستعمار) في المرحلة الأولى، فإن اللاتكافؤ الهائل في مستوى التطور جعل المنافسة في إطار سوق حرة (مفروضة بالقوة) كفيلة بتكريس هذا التقسيم، وتعميقه.

لذا، حين نتحدث عن استحالة التطور الرأسمالي، نقصد استحالة زعزعة هذا التقسيم في إطار النظام الإمبريالي العالمي، بمعنى أن التطور الصناعي في إطار رأسمالي هو المستحيل. الأمر الذي يفرض البحث عن خيارات أخرى. من أجل تحقيق التطور الصناعي.

هذا يعني أن إمكانية «اللحاق» في إطار النظام الإمبريالي العالمي مستحيلة، لأن النظام هو الذي يحدد حدود «اللحاق»، وبالتالي يلغيه، وهنا يكون التطور الرأسمالي مستحيلاً. لكن هل يجب أن ندافع عن أهمية التصنيع؟ عن الحاجة للانتقال إلى المجتمع الصناعي؟ المسألة هنا تتعلق أولاً في تحقيق التصنيع، وبالتالي إذا كان التطور الرأسمالي لتحقيق ذلك مستحيلاً، ما البديل؟ الاشتراكية كانت بديلاً. لكن على أية أسس يمكن أن تقيّم التجربة الاشتراكية؟ هل من التصور «النظري» الذي يساويها بتحقيق تحسين متتالي للشعب فقط؟ إن الانطلاق من هذه المسألة يقود إلى نتائج خاطئة، لأنه يتجاهل الواقع. إن أسباب الخلط، بين مهمات واقعية تفرض تحقيق الثورة الديمقراطية (التصنيع، التحديث..) وبين تصور «وهمي» للاشتراكية، قاد إلى عدم الوضوح، حيث إن الماركسية فهمت أنها محققة الاشتراكية فقط، وبالتالي النظر إلى المهمات الواقعية بشكل «سهل»، مبسط، فاعتبرت بداية أولية لكن سريعة في طريق الاشتراكية، عزز هذا التبسيط صيغة رؤية الرأسمالية، التي اختصرت بتوسع الاقتصاد النقدي والسوق والسلعة، عبر تجاهل لأهمية الصناعة من جهة، واعتبار سيطرتها السياسية (المؤقتة) كافية للقول بانتصار الرأسمالية وضرورة الانتقال الى الاشتراكية، دون وعي لعمق الأزمة في المجتمع (الصناعة، الثقافة، البنى السياسية)، ورغم ملاحظات لينين الهامة، حول طبيعة المجتمع، ومعنى الاشتراكية فيها، فقد جرى تجاهلها في التنظير (في الوعي)، بينما كان على الاشتراكية أن تنجز)في داخلها) التطور «الرأسمالي» عبر تحقيق التصنيع والتحديث.

نحن إزاء ثورة ديمقراطية، حتى لو فرضت الظروف اعتبارها اشتراكية، يجب أن نكون واعين لطابعها الديمقراطي (وهذه إشكالية الاشتراكية السوفياتية وإلى حد ما الصينية) ويجب أن نعرف أنها مرحلة طويلة، ويمكن أن تمرّ بنكسات. وأهمية ذلك ترتبط بوعي آليات التطور. وأيضاً حدودها، وهنا أوافق د. سمير أمين (لكن بشكل حذر) أن المحاولة في الاتحاد السوفياتي كانت «محاولة بورجوازية وطنية» في نهاية الأمر. رغم أن الحزب الشيوعي الروسي لم يكن يتطلع إلى إقامة مشروع برجوازي وطني بل إلى مشروع اشتراكي. ومجتمع غير طبقي [ص٢٨] أي إلى اشتراكية المثال. وإن كان اعتراضي على وصف المحاولة بأنها بورجوازية وطنية. لأني أعتبر أن المتحقق هو التصنيع والتحديث، إلا إذا اعتبرنا أنهما يساويان «مشروع برجوازي وطني». لكن الوهم كان هو المسيطر، وهم اشتراكية المثال في مجتمع كان عليه أن ينجز التصنيع والتحديث.

الفكرة الأساسية لدى د. سمير أمين هي أن إمكانية التطور الرأسمالي مستحيلة، نتيجة تقسيم العمل العالمي، وإن أفق التطور الاشتراكي غير ممكن، وهذا هو سبب فشل التجربة الاشتراكية، لهذا فإن التطور يفرض صيغة «ما بعد الرأسمالية»، أي «التحالف الوطني الشعبي»، التي هي «لا رأسمالية ولا اشتراكية» حسب ما يوضح [ص٧٢].

وهنا يطرح السؤال: في عالم متخلف الأولوية

ستكون للتطوير الصناعي، أم للاشتراكية؟ بمعنى هل يمكن تحقيق (العدالة الاجتماعية) التي هي جوهر الاشتراكية، دون التصنيع؟ ألا يقود ذلك إلى طوباوية فلاحية، وعودة إلى الوراء، وأيضاً هل يمكن تحقيق الاشتراكية دون صناعة؟ وهل تحقيق الصناعة هو من مهمات الرأسمالية فقط؟ ألا يمكن للاشتراكية أن تحققها دون أن تحقق هذا الشكل التجريدي لذاتها، لكنها تحقق خطوة على طريقه؟

إن نفي الحاجة إلى «اللحاق»، والانطلاق من تصور مجرد لتقييم الاشتراكية «الاشتراكية الواقعية» يقود إلى تصور «مفكك»، لا رأسمالية ولا اشتراكية، أو «ما بعد الرأسمالية»، إنه تصور يتجاهل أولاً: الواقع، وبالتالي فهو تصور ذهني، وهو ثانياً: يقدم حلاً ملتبساً.

التحالف الوطني الشعبي ضروري، فكما لاحظنا أن الجيش الاحتياطي للعمل، يضم فئات مختلفة، ويمثل كتلة أساسية في المجتمع المخلّف، ولا شك في أنه يحوي ميولاً متخالفة، من حلم الرأسمالية، إلى وهم الاشتراكية (البرجوازية الصغيرة، أو الفلاحية)، وإلى الحلم الاشتراكي، ومن النظرة المحدّدة الضيقة التي تطال زاوية محدّدة، إلى النظرة الشمولية. إذن فهو خليط، وهو في الواقع يعبّر عن طبقات مختلفة، من العمال (الصناعيين، والزراعيين، والخدمات) إلى الفلاحين الفقراء والمتوسطين إلى الفئات الوسطى الحرفية والخدمية، و«المتعلمة»، وربما بعض الرأسماليين الصغار، كما لاشك في أنه يتحدد في «التضاد» مع الإمبريالية، وبالتالي الحلم في تحقيق التطور المحلي، لهذا فإن مهمات أساسية تجمع بين مختلف شرائح هذا الخليط، وهنا يمكن التمييز بين مهمات «أولية» و«ثانوية»، أو مهمات راهنة، ومهمات أبعد، ثم مهمات استراتيجية. ولاشك في أن الوحدة ستكون أوسع في المرحلة الأولى (المهمات الأولية). لكنها تتقلص في (المهمات الثانوية)، وإذا كان الاستقلال عن السيطرة الإمبريالية، هو (المهمات الأولية) فإن تحقيق التطور سوف يفضي إلى فرز أولي، حول صيغ تحقيق التطور، وهنا يبدو أن الخلاف يتمحور حول دور الدولة الاقتصادي ودور الرأسمال الخاص، رغم أن الخطوات الأولى تفرض دوراً مهماً للدولة، لتتحوّل إلى (رب عمل)، لكن آليات الاستمرار سوف تطرح مشكلة توسيع الملكية العامة، أو السماح للميل الخاص، وهنا يتحقق فرز أولي، وميزان القوى السياسي هو الذي يحدد أفق التطور: هل تنتصر خيارات الملكية الخاصة، أو ينتصر خيار تعميق الملكية العامة؟ ولاشك في أن هذين الخيارين يتحددان عبر قوى واقعية (طبقات، أحزاب)، لكن انتصار الميل الخاص سوف يعني الانكفاء، لأنه يضعف من اندفاعة التطور، لمصلحة تحقيق التراكم الرأسمالي الفردي، الذي بدوره، لا يتحقق إلا عبر تفتيت التراكم الرأسمالي الضروري لتحقيق التقدم. وهنا ينشأ الميل لإعادة الاندماج في النمط الرأسمالي عبر قوانينه، الأمر الذي يعني تفكيك (تدمير) التطور المتحقق.

التطور هنا يتخذ شكلاً انتقالياً بالضرورة، وهو ما كان يسمى عند لينين بتحقيق المهمات الديمقراطية و كان يسمّى في الماوية: الثورة الوطنية الديمقراطية. وهو شكل انتقالي يفضي إلى خيارين متناقضين: الاندماج في النمط الرأسمالي أوالاشتراكية. والمسألة تتعلق هنا، كما أشرت إلى ميزان القوى الطبقي السياسي. ولقد تحققا في خيار حركات التحرر، وخيار الاشتراكية، ورغم أنهما انهارا فإن الخيار الاشتراكي وحده هو الذي أنجز التصنيع، وبالتالي أوجد مفاعيل تطور مختلفة، وتفرض، أيضاً، خيارين يقومان على أرضية التصنيع: فإما الاندماج في النمط الرأسمالي من موقع صناعي (وإن متخلف قليلاً)، وبالتالي تصبح جزءاً من المراكز، أو عودة الاشتراكية في صيغة أرقى. والاشتراكية هنا تكون قد أنجزت المرحلة الانتقالية، أما في الخيار الأول فإن التطور، لا يكون قد أنجز هذه المهمة، لأن التطور الأولي هو أساس تحقيق التراكم الفردي، الذي بدوره، يؤسس لتناقض عميق بين مصلحة الفرد الرأسمالي والتطور ذاته، وبالتالي يميل، لكي يعظّم التراكم، إلى الإندماج بالنمط الرأسمالي من موقع التابع، فهو هنا يحوّل

رأسماله إلى رأسمال تجاري أو بنكي، فيكسر دورة التراكم، التي كانت تصبّ في الإنتاج، وبالتالي بغض النظر عما إذا أسمينا الشكل الانتقالي هذا، اشتراكية، أو «ما بعد رأسمالية»، أو أي تعبير آخر، فإنه لا يحقق أغراضه، لا ينجز مهماته إلا في إطار اشتراكي، أي في إطار قيادة اشتراكية، وموقف جذري من الملكية الخاصة (رغم أنه ليس بالضرورة أن يلغيها تماماً)، ورؤية علمية لتطور الاقتصاد عبر تخطيط مركزي (ورغم أنه ليس بالضرورة أن يرتبط كله بتنفيذ مركزي) ينطلق من توظيف التراكم في تطوير قوى الإنتاج بالتحديد (وبالتالي تطوير كل الآليات الضرورية لها: التسويق، والتعليم..). وأهمية القيادة الاشتراكية تكمن في جملة عناصر ضرورية لتحقيق التصنيع (وبالتالي الثورة الديمقراطية)، ويمكن إجمالها في: ١ـ ضبط بعثرة التراكم، وبالتالي الحفاظ على تمركزه. ٢ ـ تخطيط أفضل (نتيجة ما تقدمه الماركسية من وعي أفضل بالواقع وبالتالي بآليات تحويله وأهدافها). ٣ ـ تمسكها الأشد بالملكية العامة، وهذه مسألة هامة في تحقيق هذا التحويل. ٤ ـ الطابع الشعبي الأعمق الذي يمكن أن تحوزه. ٥ ـ الطابع الجذري لصراعها مع النمط الرأسمالي (الإمبريالي). لهذا فهي ضرورة واقعية، وهو ما يفسر مقدرتها على تحقيق التصنيع (الثورة الديمقراطية).

هذا تصور أقرب إلى اللينينية والماوية، وإن كان يتخلص من «أوهام الاشتراكية». (أو الاشتراكوية). التي انطلقت من تصور ماركس للاشتراكية أواسط القرن التاسع عشر، الذي كان يرى أن التصنيع يترسخ، وإن الطبقة العاملة تتحوّل إلى أغلبية. وبالتالي فقد تحدّد هدف الاشتراكية بحسم التناقض بين الطابع الفردي للملكية، والطابع الاجتماعي للإنتاج، للتركيز على «الرفاه»، على تطوير مستوى المعيشة، بمعنى أن سيادة الملكية الاجتماعية كان يهدف إلى خدمة البشر، لكن التكوين الرأسمالي فرض أن يكون للملكية الاجتماعية دور آخر، تمثل في تحقيق التصنيع كأولوية، وهذه هي النقطة الغامضة في اللينينية والماوية معاً. أن «الاشتراكية الواقعية» بالتالي لم تكن تحقق الاشتراكية التي تخيلها ماركس، بل كانت تحقق الثورة الديمقراطية (أي ما حققته الثورة الفرنسية، لكن في صيغة أخرى)، كانت تحقق التصنيع والتحديث، أساس أية اشتراكية حقة (بمعنى تهدف إلى رفاه الإنسان كأولوية). لكن هذا لا يعني، كما يشير سمير إلى أنها «محاولة بورجوازية وطنية» [ص٢٨]، لأنها، ببساطة، تحققت في إطار اشتراكي، يقوم على إلغاء الملكية الخاصة (والذي ربما يبدو لنا أنه كان متطرفاً) بغض النظر عن نهايتها، إلا إذا انطلقنا من أن الاشتراكية لا تنتكس، أو تنهار، ولقد أشرت إلى أن تحقق المرحلة الديمقراطية يفرض خيارين؛ التحول الرأسمالي، أو الانتقال إلى تحقيق الاشتراكية الحقة، إن فكرة د. سمير أمين حول تشكل طبقة برجوازية في «الاشتراكية الواقعية» (كما يسميها)، يحتاج إلى مناقشة، لكن أساس هذا التحليل الذي أرى أنه وهمي، يكمن في الحط من شأن الملكية الخاصة (ولقد أشرت إلى ذلك فيما يتعلق بأنماط الإنتاج السابقة للرأسمالية)، ليبدو أن الاستحواذ على التراكم والتصرف فيه، كفيلان بتشكيل طبقة. وإذا ما أخذنا بهذا الرأي يمكننا التوصل إلى نتيجة حول المجتمع البدائي، حيث أن استحواذ الأرستقراطية القبلية على «الفائض» يحولّها إلى طبقة، وهذا وهم. لأن الاستحواذ غير التملّك، وربما يكون خطوة على طريق التملك، لكن النتيجة لا تجبّ السبب، كما أن تشكّل الملكية الخاصة، لا يحولّ الحيازة السابقة لها إلى ملكية خاصة. فلا شك في أن الاستحواذ على التراكم من قبل البيروقراطية في الاشتراكية الواقعية، قد أسهم في تدمير الاشتراكية، وفتح أفق التشكل الرأسمالي، لكن هذا الاستحواذ لايمكن أن يفهم إلا في إطار الاشتراكية. إنه مظهر من مظاهر تناقضات التطور الاشتراكي.

كما أن تحقيق التصنيع في إطار الاشتراكية (وهو مهمة حققتها الرأسمالية قبل ذلك) لا يقود إلى الحكم على أن المحاولة هي محاولة «برجوازية وطنية»، وإلا نكون قد ابتسرنا الرأسمالية إلى تحقيق التصنيع، جعلنا الرأسمالية والتصنيع وجهان لعملة واحدة.

جعلنا تحقيق التصنيع مرتبط بالرأسمالية فقط. وبالتالي حكمنا على أن تطور الأمم المخلّفة (تصنيعها) يتحقق، فقط، عبر الرأسمالية، ليبدو التأكيد على انسداد أفق التطور الرأسمالي في الأمم المخلفة، وعدم إمكانية تحقيق التصنيع عبر الرأسمالية فيها، تأكيداً فارغاً.

إن د. سمير أمين بات يراوح بين تصورين متناقضين، الأول: فشل «اللحاق» في إطار النمط الرأسمالي من جهة، وما يمكن أن أسميه «الاشتراكية المجردة» من جهة أخرى، وأقصد هنا، الاشتراكية التي فهمت مما قدمه ماركس، لهذا سعى إلى «فتح أفق» طريق ثالث، ليس «رأسمالية ولا... اشتراكية» [ص٧٢]. التي يسميها عادة«ما بعد الرأسمالية»، وهي «فترة قائمة على التناقض الداخلي بين ميول واتجاهات رأسمالية وميول واتجاهات ونزعات معادية للرأسمالية»[ص٧٢] حيث يكون المجتمع في المرحلة الأولى (مرحلة التحالف الوطني الشعبي) منخرطاً في النظام الرأسمالي العالمي ومتناقضاً معه، وهو التناقض الذي «ينعكس في تناقض بين الميول الرأسمالية... والميول الاشتراكية باتجاه الاشتراكية» [ص٥٣]. طبعاً التصور«مبهم». فكيف يمكن الحفاظ على توازنات دقيقة بين تحقيق التطور القومي (وهنا التصنيع) والانخراط في النظام الرأسمالي العالمي؟ ألا يلغي ذلك فكرة الاستقطاب التي يقول بها؟ بمعنى: هل يمكن الانخراط في النمط الرأسمالي وتحقيق التصنيع؟ هنا ألاحظ «استخفافاً» في مسألة تحقيق التصنيع في إطار النمط الرأسمالي (وهو ما يلغي معظم تحليلات د. سمير). لأن النمط لا يتعامل بـ «نعومة» مع التطور القومي، وبالتالي يدفع الآخر (الذي هو هنا الأمم المخلّفة) إما إلى التراجع والخضوع أو تعميق التحول. بمعنى أن فعل «الانشقاق» عن النمط الرأسمالي، ليس فعلاً إرادياً فقط، بل إنه نتاج سياسة «النظام الرأسمالي». ليبدو أن التوازن بين تحقيق التطور والانخراط في النظام، هشاً، بل وهمياً. إن الذي دفع الاتحاد السوفياتي إلى «الانغلاق» ليس الإرادة الذاتية (فقط) بل «الحصار» الإمبريالي، وسياسات التخريب، والعدوان، لأن النمط يسعى إلى تعميق مشكلات التخلف، ووأد التطور عبر الحصار. لأنه يرفض الانشقاق عنه، حتى ذلك الذي يقوم على أساس رأسمالي (الناصرية كمثال). والمسألة الأخرى التي تجعل هذا التوازن أكثر اختلالاً)ووهمية) تتحدّد في طبيعة فهم التناقض بين الميول الرأسمالية، والميول الاشتراكية في إطار البلد المحدّد، ولاشك في أن التطور، حتى في إطار اشتراكي، سوف يحمل في ثناياه هذا التناقض، لكن في أية صيغة يتأسس؟ يقول د. سمير أمين «أنا لا أتصور التحالف الوطني الشعبي دون ديمقراطية. لا أتصور هذا التحالف دون أن تكون للطبقات المختلفة المكونة له استقلالها الذاتي. وتلعب الدولة من جانب، أو الأنتلجنسيا من جانب آخر دور العامل المساعد الذي يعاون المفاوضات بينها جميعاً كأجزاء تحالف شعبي ذات مصالح مشتركة ومصالح متماثلة، وهذه تحتاج مفاوضات مستمرة بين الأجزاء المختلفة.. هذه العملية هي الديمقراطية» (ص٣٧). هل نحن إزاء دولة محايدة فوق الطبقات؟ من زاوية ماركسية لا يمكن القول بحيادية الدولة (على الأقل في إطار مجتمع طبقي)، ويمكن أن يتوضح ذلك إذا طرحنا السؤال: كيف يمكن أن تنسجم حيادية الدولة والديمقراطية؟ لأن الديمقراطية تفترض «تداول» السلطة، وبالتالي تؤكد لا حياديتها، حيث يمكن أن تفضي الانتخابات الديمقراطية إلى انتصار فئات معبرة عن الميول الرأسمالية، أو الميول الاشتراكية، وهنا تنجح استراتيجية طبقية محددة، وبالتالي خيار محدد: الرأسمالية أو الاشتراكية. ليفضي ذلك إلى أن تدعم الدولة خيارات محددة، و«تحاصر»، أو «تهمش» أخرى، (وأنا أتحدث هنا انطلاقاً من ثبات الديمقراطية)، لتصبح طرفاً في التناقضات بين الميول، فتدعم ميلاً على حساب آخر في «المفاوضات». إننا هنا إزاء التساؤل عن إمكانية فصل السياسي عن الاقتصادي/ الاجتماعي)الطبقي)، وأعتقد أن الإجابة واضحة، حيث أن السياسة هي التعبير المكثف عن الاقتصاد وفق لينين، وبالتالي لا يمكن القول إن الميل الرأسمالي، مثلاً، هو

ميل اقتصادي يتعلق بطريقة تطور (اقتصادي محض) تقوم على أساس الملكية الخاصة، أنه أيضاً ميل فكري وسياسي، وكل منهما يعمل لتعزيز الميل الاقتصادي.

ثم هل يمكن فصل الديمقراطية عن هذين الميلين؟ هل يمكن اعتبار الديمقراطية عنصراً محايداً أيضاً؟ طبعاً إن اعتبار أن الدولة محايدة، يقود إلى اعتبار الديموقراطية محايدة وبالتالي «فوق» التناقضات بين الميول، ووعاءً محايدا لهذه التناقضات. لهذا فإن د. سمير أمين يتناولها بمعزل عن الواقع، فمثلاً هل يمكن تحقيق ديمقراطية مستقرّة في وضع يتسم بـ «التناحر» الطبقي؟ وبالتالي انطلاقاً من استقرار «ميل» محدد، وترسخه، ومقدرته على تأسيس توازن طبقي مستقر، يقوم على أساس سيادة هذا الميل؟ بمعنى هل يمكن تأسيس ديمقراطية مستقرة في بنى مخلّفة؟ إنني هنا أقيم علاقة بين الديمقراطية والتخلف، وهي علاقة سلبية على أيّة حال. وإذا كان الهدف هو تجاوز التخلف كما هو مطروح في الأمم المخلّفة، فإن مسألة الديمقراطية توضع موضع تساؤل، بمعنى أن إمكانية تدميرها، لا تبقى قائمة فقط، بل تبدو مسألة محققة.

لأن تحقق أيٍّ من الميلين يفرض أولوية تحقق الاقتصادي وليس السياسي. فمثلاً إن تحقيق انتصار الميل الرأسمالي ديمقراطياً، يفرض - في إطار مصلحة الرأسمالية - أن تلعب الدولة دوراً مركزياً في ذلك، عبر القوانين، والتسهيلات، وحتى الضغط والإكراه، ولهذا فإن بوابة الديمقراطية التي تسمح بعبور الرأسمالية، سوف تفضي إلى انغلاقها لمصلحة دكتاتورية. أو على الأقل مسخ لها يسد أفق «تداول السلط». إن مسألة فهم العلاقة بين الاقتصاد والسياسة مهم هنا، لكي لا نتخيل «حيادية» الدولة، وبالتالي فإن «لاحيادية» الدولة يؤسس لاختلال التوازن هنا، إذن يسقط التوازن النظري الذي يقيمه د. سمير أمين. طبعاً يمكن القول الشيء نفسه حول الميل الاشتراكي، حيث يبدو تحقيق التطور (السريع) ذو أهمية أكبر من الحفاظ على التوازن. ويمكن تلمس نزوع «استبدادي» هنا، خصوصاً أن التجربة كانت كذلك، لنصل إلى القول أن لا مكان للديمقراطية في سياق تطور الأمم المخلّفة، لكننا هنا نكون قد تجاهلنا التجربة ذاتها، وأهملنا خبراتها. وأنا هنا لا أصل إلى القول بحيادية الدولة، أو أتجاهل العلاقة السلبية بين الديمقراطية والتطور، بل أقول إن خبرات التجربة تفرض علينا التفكير العميق بآليات تحققها، وتلمس إشكالياتها من أجل صياغة أكثر عقلانية لمسار تطور الأمم المخلّفة، وهذه الصياغة هي التي يمكن أن تجعلنا «نتميّز» عن التجربة السابقة من جهة، وأن نكون الأشد تمسكاً بالديمقراطية من جهة أخرى.

ولاشك في أنني أعتبر أن ملاحظات د. سمير أمين، تصب في هذا السياق، أو أنها نبعت من هذا الأساس، بمعنى أنها تصب في سياق بلورة تصور يقوم على أساس تحقيق التطور عبر الديمقراطية. لكنه انطلق من تقييمات للتطور الذي تحقق، سواء في حركات التحرر أو في «الاشتراكية الواقعية»، أفضت إلى نشوء لبس ما، فالتطور (التصنيع) تحقق في إطار سلطات «استبدادية»، من كوريا الجنوبية وتايوان إلى الاتحاد السوفياتي، فكيف نفسّر ذلك؟ هل أن هذه الظاهرة نتاج واقع موضوعي، أم نتاج «ميول فردية»؟ هذه مسألة هامة لأن تحديدها يؤسس لتمييز بين الحقيقي والوهمي، أو بين الممكنات الواقعية والحلم. أليس التطور السريع يحتاج إلى القسر؟ لكن وعي التجربة سوف يقدم الخبرات الضرورية للتمييز بين القسر «الضروري»، والقسر «الزائد»، بمعنى أن التصنيع والتحديث سيفرضان مستوى معين من القسر، ووعي التجربة هو الذي يسهم في تحديد هذا المستوى، لكي لا يتحول القسر إلى قسر شمولي، لكن د. سمير أمين يبتسر المسألة بنفي اشتراكية «الاشتراكية الواقعية» كما يسميها، فيتجاهل أهمية دراسة التجربة من زاوية كونها اشتراكية، أي انطلاقاً من أنها تحققت في إطار اشتراكي مما يفرض السعي لاكتشاف أسباب سيادة القسر الشمولي فيها.

أحاول هنا الإشارة إلى الميل الكامن في كلا الميلين الرأسمالي والاشتراكي نحو الاستبداد، مما يجعل مسألة الانطلاق من أن الدولة والديمقراطية يمكن أن

يكونا محايدتين، يعبر عن وهم، عن ضياع في الوهم، لكني أشير أيضاً إلى أن هناك إمكانية أكبر، عبر الإفادة من التجربة الاشتراكية، لوعي آليات التطور الواقعي في مستوياته: الاقتصادية، الاجتماعية، والفكرية.. السياسية، وبالتالي لعقلنة الممارسة السياسية.. أقصد هنا أن الصيغة التي يطرحها د. سمير أمين ممكنة فقط على أرضية اشتراكية، وهنا أدمج التصور اللينيني/ الماوي الذي ينتقده وما يطرحه هو، بمعنى أن «التحالف الوطني الشعبي» ضروري، وهذا ما كان يطرحه لينين في إطار التحالف الطبقي بين العمال والفلاحين، وما كان يطرحه ماو في إطار «الجبهة المتحدة»، لكن هنا، من الضروري، النظر إلى هذه الصيغة (الصيغ)، انطلاقاً من أنها ذات أهمية أكبر مما نظر إليها، وذات دور في مرحلة ربما تكون طويلة. هذه المسألة تجعل ما يطرحه د. سمير أمين أكثر إمكانية، حيث أن الدور المركزي (ولنقل القيادي) للماركسية يجعل، في إطار سياسة الماركسية ذاتها، من الممكن أن تلعب الدولة دور المساعد «الذي يعاون في المفاوضات» بين القوى المختلفة، وأن يكون لهذه القوى «استقلالها الذاتي». وبالتالي أن تترسّخ ديمقراطية ضرورية لكل ذلك. وتسهم في عقلنة التطور الاقتصادي، بمعنى أن الديمقراطية تفسح المجال لتبلور الميول المختلفة (وهنا الرأسمالية بالتحديد)، لكن الإطار الاشتراكي يضبط حركة هذه الميول، لكي يبقى في إطار تحقيق التطور، وهذا لايعني أن هذه الصيغة تمنع الانهيار، على العكس إن الانهيار ممكن، لكن يجب أن نلاحظ هنا أن التناقض ليس بين الاشتراكية ورأسمالية تنزع إلى تحقيق التطور الصناعي، بل إنه بين الاشتراكية والميل الكمبرادوري (كما يسميه د. سمير). وبالتالي فإن الانهيار يعني ميل الاتجاه الكمبرادوري لإعادة دمج المجتمع بالنمط الرأسمالي، وبالتالي التراجع عن التطور الواقعي المتحقق. وأنا هنا أوافق د. سمير على أن المرحلة الانتقالية طويلة [ص٧٤]، لكن من منطلق آخر، حيث أن استمرار سيادة النمط الرأسمالي عالمياً، وتحقق الاشتراكية في أمم مخلّفة، يحمل احتمال الارتداد إلى الكمبرادورية، ومن ثم احتمال العودة إلى الاشتراكية. لكن عبر هذه العملية يتحقق تطور مضطرد في الأمم المخلّفة، ويتوسع التصنيع عالمياً، مما يعزز من أزمة النمط الرأسمالي. ومن انفلات المقدرة على السيطرة على آلياته. لكن مع التأكيد على أن الاشتراكية وحدها هي القادرة على ذلك.

الخلاف مع د. سمير أمين لا يتعلق بإمكانية التطور الرأسمالي في إطار الانخراط في النظام الرأسمالي العالمي، فـ«الانخراط في الرأسمالية لا يمكن أن ينتج إلا رأسمالية طرفية» [ص٧٤] لكن حين يشير د. أمين إلى أن «بناء الاشتراكية انطلاقاً من ثورة معادية للاستعمار يقودها تحالف شعبي حقيقي، ليس بورجوازية بقناع شعبي بشكل شعبوي... لايستطيع أن يقيم الاشتراكية» فإن تساؤلاً كبيراً يطرح، حول البديل، وبشكل أساسي حول إمكانيات الاشتراكية. ود. سمير يطرح بديل «البديل» صيغة حاولت توضيح مشكلاتها سابقاً، فهو يؤكد أننا أمام التحدي، إنها مرحلة تناقض بين قوى رأسمالية والقوى الاشتراكية لابد أن نعترف أنها مرحلة تناقض بين القوى الرأسمالية وقوى اشتراكية في داخل المجتمعات الرأسمالية»[ص٧٤] حيث أشرت إلى أن التناقض هو بين القوى الاشتراكية والقوى الكمبرادورية (الرأسمالية التابعة)، وليس بين صيغتين في تحقيق التطور: الاشتراكية، والرأسمالية التي تسعى لتحقيق التصنيع. وأن طبيعة المرحلة التي تحوي هذا التناقض مبهمة (طبيعة الدولة، آليات «فض» التناقض..). ثم أن مفهوم الاشتراكية هو المفهوم الماركسي)التقليدي)، مفهوم ماركس (أو ما فُهم أنه مفهوم ماركس) القائم على أساس أن الاشتراكية تعطي الأولوية للإنسان (وربما على حساب التطور)، لهذا فإن هذه الاشتراكية غير ممكنة في الأمم المخلّفة، ولايمكن أن تتحقق إلا في إطار عالمي. لكن بالنسبة لي، الاشتراكية ليست هذه فقط، فهذه هي «المثال»، الذي يفضي تطور الاشتراكية إليه، بمعنى أنها مرحلة أرقى في مسار تطور الاشتراكية، وهي لذلك ليست مطروحة الآن. أنا أرى أن الاشتراكية

صيرورة تطور) كما الرأسمالية، وكما كل الأنماط السابقة)، ولهذا فهي تبدأ بـ «مهمات واقعية»، وترتقي شيئاً فشيئاً (دون تجاهل الانتكاس، فهو جزء من هذه الصيرورة في مرحلة أولى). ولقد حددت معنى الاشتراكية في بلد مخلّف سابقاً، حيث يتحقق التصنيع والتحديث في إطار اشتراكي. ولقد حددت أيضاً معنى ذلك. وهذه مسألة ممكنة، بل ضرورية في الأمم المخلّفة، وتجربة الاشتراكية الواقعية أوضحت ذلك، لهذا يقر د. سمير أمين أنها حققت هذين الهدفين. وبالتالي، فحينما تنهار بعد ذلك، فإنها تكون قد رسخت التصنيع والتحديث معاً، ولقد أشرت إلى إشكاليات ذلك على اندماجها في «النظام الرأسمالي العالمي»، سواء بما تؤسسه من تناقضات داخلية، أو ما تؤسسه من تناقضات في بنية النمط الرأسمالي.

هل «بديل» د. سمير يقدم حلاً أكثر تطوراً من ذلك؟ قلت إنه حلّ مبهم، وأضيف أنه يؤسس لـ «فوض» داخلية، أو يدفع الماركسيين للتعامل بسذاجة مفرطة، تؤسس لانهيار سريع لتجربتهم، لكن العناصر التي يقدّمها يمكن أن تدمج في البديل الاشتراكي، وهذا ما يمكن أن نستفيده من تجربة «الاشتراكية الواقعية». بمعنى أننا بحاجة إلى تطوير الصيغة الاشتراكية، كما طرحت من قبل لينين وماوتسي تونغ، فالفارق بيننا وبينهما هو أننا شهدنا تجربة اشتراكية، حققت تقدماً مهماً، ثم انهارت، وبالتالي يمكننا عبر دراستها، أن نستخلص النتائج الضرورية لبلورة صيغة أرقى، عبر الإفادة من الأخطاء والخطايا، لاكتشاف «تخلّف» الوعي فيها (وبالتالي تخلّف الممارسة). إذن، إن أفق الأمم المخلّفة ليس اشتراكية المثال، بل الاشتراكية الواقعية. وهي اشتراكية لأنها تقوم على أساس الملكية العامة، (غلبة الملكية العامة). فهي الأفق الوحيد لتحقيق التصنيع والتحديث في ظل سيادة النمط الرأسمالي العالمي، وآليات «الاستقطاب» التي يفرضها، إن إضافة لينين هنا هامة، حيث استنتج (في ظروف روسيا) أن البرجوازية عاجزة عن تحقيق التطور، فأكد على دور الماركسية والطبقة العاملة، في إطار تحالف طبقي، في تحقيق التطور، ولقد طور ماوتسي تونغ هذه الصيغة (انطلاقاً من وضع الصين). وأساس فكرة لينين وماو ينطلق من أن تلعب الماركسية دور المرشد والفاعل، عبر تحالف شعبي فاعل. وإذا كانت شابت الماركسية أوهام حول «دورها العملي»، فيجب أن يكون واضحاً لنا أنها تحقق أهدافاً ديمقراطية بالأساس. وهذا الوعي يسمح بوعي أعمق للتناقضات الواقعية، وأخذ ميول الطبقات المختلفة بعين الاعتبار، لتوحيد أوسع جبهة طبقية في مختلف مراحل التطور، وهنا يتحدد موقع الديمقراطية، كونها أرضية إفصاح هذه الطبقات عن «ذاتها»، وأرضية الحوار فيما بينها بهدف تحديد الآليات الضرورية لتحقيق التطور الذي يخدمها. ولاشك في أن عقلانية الماركسية هي التي يجب أن تؤهل لتحقيق ذلك، لأنها الأقرب للارتباط بـ «المصلحة» العامة، وبهدف التطور، والأكثر وعياً لمشكلات الواقع ولآليات تطويره، وكذلك لأنها «النفي» للرأسمالية، النقيض للنمط الرأسمالي العالمي.

ولكي أكون واضحاً، أنا لا أشير هنا إلى الماركسية الرائجة، بل إلى الماركسية المتجددة استناداً إلى «روح» الماركسية الأصلية، أي إلى منهجيتها، وبالتالي فنحن إزاء إعادة إنتاج لها انطلاقاً من خبراتها السابقة (وبالتالي مشكلاتها)، وأيضاً انطلاقاً من الظروف الواقعية، لكن كل ذلك لايعني نفي كل فكرها السابق، بل يعني تجاوز الحدود الضيقة التي صيغت فيها، وإخضاعها لسياقها التاريخي (التمسك بتاريخيتها)، ومن ثم التأكيد على ماهو جوهري وحقيقي فيها، ونبذ كل ماهو «وهمي»، وخاطئ، و«جزئي». فالبشر هم الذين ينتجون ويعيدون إنتاجها، وهم خاضعون لظروفهم أولاً، ولاحتمالات الخطأ ثانياً، ولتحكم الأفكار المسبقة والأوهام ثالثاً، وإذا كان ماركس أولى أهمية كبيرة لكومونة باريس، واعتبرها خبرة هائلة، يجب أن تفيد منها الماركسية (والاشتراكية)، فإن تجربة كبيرة مثل تجربة «الاشتراكية الواقعية» يجب أن تلفت انتباهنا،

وأن نفيد منها إفادة كبيرة، من أجل «تدقيق» المفاهيم، وتعميق التصورات، وتوضيح مسار تحقق وتطور الاشتراكية، والخبرة الأساسية هنا. تتمثل في أن عالمية النمط الرأسمالي، فرضت على الماركسية أن تلعب الدور المركزي في تحقيق تطور الأمم المخلّفة. فقد جبّت الرأسمالية إمكانية تكرار نشوئها. وبالتالي غدى نقيضها هو محقق ما حققته (أي التصنيع والتحديث)، وأي غموض في هذه المسألة سوف يفضي إما إلى انسداد أفق التطور، أو تكرار التجارب الشعبوية. هذه هي «رسالة الماركسية» في الأمم المخلّفة، سواء أسمينا الثورة هنا ثورة ديمقراطية، أو شكل انتقال إلى الاشتراكية، أو اشتراكية، أو كما يفعل د. سمير أمين ما بعد الرأسمالية أو التحالف الوطني الشعبي. الأساس هنا هو دور الماركسية أولاً التحديد بأنها تحقق مهاماً ذات طابع ديمقراطي ثانياً: وأنها تسعى لتوحيد كتلة شعبية واسعة ثالثاً.

لهذا فأنا أتفق ود. سمير أمين في ضرور «التحالف الوطني الشعبي»، وفي أهمية الديمقراطية، لكن، كما أشرت، انطلاقاً من دور الماركسية الفاعل (القيادي)، وهو كذلك، عبر فعلها، ومقدرتها النظرية والعملية على القيادة، بمعنى أن المسألة ليست فرضاً مسبقاً (دوغما نرجسية)، بل نتاج فعل واقعي، والتحالف هنا هو تحالف طبقي سياسي، محدد بالمهمات الواقعية، وما دام الطابع الديمقراطي هو المسيطر في المرحلة الأولى، فإن التحالف هنا هو تحالف شعبي واسع.

(٤)

قال د. سمير أمين بفشل المشروع الاشتراكي، الذي انتصر في «الاشتراكية الواقعية»، وأكد على «وهمية» مشروع إقامة المجتمع الاشتراكي في الأطراف، ونعته بالمستحيل [ص٧٣ ـ ٧٤]. وقلت بنجاحه، لكن زاوية النظر مختلفة، بين حكمي وحكمه، فهو «يقيس» على اشتراكية المثال، وأنا «أقيس» على الاشتراكية الواقعية (رغم أن هذا التعبير له). وأنا أعتبر أن تحقق «اشتراكية المثال» في الأطراف «وهماً»، والفارق هنا يتحدد في زاوية النظر إلى الاشتراكية. ويبدو ان د. سمير لايعتبر مرحلة الانتقال اشتراكية، ويعتبر، من ثم أن تحقق «اشتراكية المثال» ممكناً دون مرحلة انتقال وأنا لاأجزم بأن مرحلة الانتقال سترقى إلى «الاشتراكية المثال» ميكانيكياً، وبالتالي أشير إلى احتمالات. لكن ما أستطيع تأكيده يتمثل في أن مرحلة الانتقال بقيادة اشتراكية تستطيع أن تخرج الأمم المخلفة من نفق الاستقطاب، عبر تحقيقها التصنيع والتحديث، ومن ثم توجد ظروفاً أفضل للحلم بتحقق «اشتراكية المثال» سواء عبر تهيئة ظروف واقعية لذلك، أو عبر (في حالة تحولها إلى الرأسمالية) تعميق تناقضات النمط الرأسمالي. فالتصنيع والتحديث هما المهمتان الضروريتان في الأمم المخلّفة، والماركسية هي أفق تحققهما. لكنني أعي أن تشكل النمط الاشتراكي واستقراره يعتمد على وضع النمط الرأسمالي، بمعنى أنه يعتمد على تقلّص تأثير النمط الرأسمالي، وتراجع دوره العالمي، وبالتالي تراجع خطره، وتعمق أزماته الداخلية، ولن يتحقق ذلك إلا إذا خرجت أمم مخلّفة عديدة، تحتل حيزاً واسعاً في العالم، من إطاره، وسارت نحو تطورها المستقل، وحققت تطوراً صناعياً حقيقياً. وإلا تبقى احتمالات الانتكاس واردة (وربما مرجحة)، لكن، في كل الأحوال، تكون الأمم «الخارجة» قد أنجزت تصنيعها وتحديثها، وتأسست داخلها بنى «عسيرة الهضم». ونزاعة إلى الاستقلال، لكن مع ملاحظة أن هذه العملية ليست ميكانيكية، ليست بسيطة، بل «عملية تاريخية»، بمعنى أنه «يمكن أن يكون خطوات إلى الأمام وخطوات إلى الوراء»، «فشل والعودة إلى الرأسمالية البحتة والكمبرادورية»[ص٧٣] لكن في ثنايا كل ذلك يتحقق التصنيع والتحديث. وهنا أنا أتمسك بالمثال اللينيني/الماوي، لكن بعد وعي أبعاده، ووعي الواقع القائم راهناً، بمعنى أنني أتمسك بدور الماركسية، لكن عبر وعي أعمق لطبيعة الظرف الواقعي وطبيعة «النظام الرأسمالي العالمي». وبالنسبة لي لايعني التأكيد على اشتراكية التطور، أنني «أسحب» «اشتراكية المثال» على الواقع المتحقق، وتقييمه

انطلاقاً منه، وإلا سأصل إلى القول «إن هذا المجتمع يتجه نحو الرأسمالية»[ص٧٣]. ومن ثم التأكيد على «وهمية» الاشتراكية في الأطراف، أنا أعتقد بأن الاشتراكية في المرحلة الأولى، هي إطار عام يتحقق عبره التصنيع والتحديث، وفق ما أشرت سابقاً. ومقياس النجاح أو الفشل هو تحقق هاتين المهمتين أو عدم تحققهما. ولقد حققت تجربة «الاشتراكية الواقعية» هاتين المهمتين. وأستطيع القول إنها وحدها (فيما عدا استثناءات محدودة فرضتها الحرب الباردة) التي حققت التطور هذا، وهنا يكمن أساس نجاحها، أما «اشتراكية المثال»، التي تقاس التجربة عليها، فقد كانت وهماً، لأن مجتمعاً مخلّفاً وغير مصنع ومحدّث لايمكنه تحقيق ذلك. وبالتالي فإن التجربة كشفت عن الأوهام في الرؤية الاشتراكية، أوهام إيلاء الإنسان الأهمية الأولى في مجتمع مفتقد لوسائل الإنتاج الضرورية لتحقيق مستوى معاشي معقول، دون أن ننكر أن «الاشتراكية الواقعية» حققت هذا المستوى «المعقول» من المعيشة، وبالتالي فإن القياس على «مجتمع الرفاه والحرية» الذي هو في صميم «اشتراكية المثال» سيقود، بالضرورة، إلى القول بالفشل، وإلى لااشتراكية التجربة. وهنا يكون قياسنا خاطئاً، والنتائج التي نتوصل إليها خاطئة. إن محدّد النجاح أو الفشل هو المهمات الواقعية، أي المشكلات التي تعيشها المجتمعات، وفيما إذا كانت الحلول المطروحة تفضي إلى تجاوز هذه المشكلات، ومشكلات الأمم المخلّفة، في إطار سيادة النمط الرأسمالي العالمي الجوهرية، هي التصنيع والتحديث (وأحياناً لدى بعض الأمم المسألة القومية والاستعمار)، أما «أحلام» الاشتراكية (وخصوصاً وفق صياغة ماركس لها) فهي مؤجلة، وسيبدو تحقيقها في الأمم المخلّفة وهمياً، كما سيبدو قياس التجارب الاشتراكية في الأمم المخلّفة بها خاطئاً ويفضي إلى «أحكام» بالغة الخطأ، وبالتالي إلى استنتاجات أكثر خطأ.

إن ما يجعلني أقول بـ «اشتراكية» الثورات في روسيا والصين (والتجارب في أوروبا الشرقية وعدد من الأمم الأخرى) هو أولاً: قيادة الماركسية لآليات التحوّل فيها (وهذا ما كان لينين يعنيه بوضوح بالغ)، ثم ثانياً: إلغاء الملكية الخاصة (وأنا هنا أستخدم السلب، لكي لا أدخل في مناقشة حول طبيعة الملكية التي سادت فيها، هل هي ملكية عامة، أم ملكية دولة؟)، وبالتالي فهي ثورات أقامت أول مجتمعات في التاريخ (منذ تشكّل المجتمع الطبقي) على أساس إلغاء الملكية الخاصة. ولاشك في أن التباس طبيعة الملكية فيها ناتج عن ذلك وعن كونها، أيضاً، «شكل انتقالي» (أليست الاشتراكية هي شكل الانتقال إلى الشيوعية وتحمل في طياتها «آثار» المجتمع الطبقي؟). ومن ثم فإن إلغاء الملكية الخاصة (السلب) هو المقدمة الضرورية لتحديد دقيق لطبيعة الملكية التي سوف تسود (الإيجاب). لهذا فإن هذه الصيغة هي التي استطاعت تحقيق مهمات ديمقراطية، وأقصد: التصنيع والتحديث) والعقلنة، وحل المسألة القومية)، ولقد أشرت إلى أسباب ذلك في أكثر من مكان، وألخّصها في أن التطور (أي تحقيق هذه المهمات) في إطار سيادة النمط الرأسمالي عالمياً، يفترض تمركزاً عالياً لرأس المال، وللعمل الجماعي كما للتخطيط، أي السيطرة على آليات التطور، وهو ما لاتستطيعه الرأسمالية التي تنزع إلى الفردية، وبالتالي تفتيت مسبق للرأسمال. وتدمير للجماعية عبر تعميق التناقضات الطبقية، وتجاهل للتخطيط، أو تطبيقه بشكل عشوائي. لهذا قلت إن الإطار الاشتراكي ضروري لـ (بل حاسم في) تحقيق التطور. وعلى ضوء ذلك يجب أن نتعامل مع مشكلات التجربة (ومنها الاستبداد، والتوزيع غير العادل للفائض، ونشوء تمايزات طبقية، ومن ثم تفاقم الأزمات في إطار النمط)، وألا توصلنا إلى استنتاجات خاطئة. وأعتقد أن أساس خطأ د. سمير أمين، أنه يحدد الطبقات (وبالتالي طبيعة النمط) انطلاقاً من آليات توزيع الفائض، وليس انطلاقاً من الملكية، لهذا بدى له، على ضوء اللامساواة في توزيع الفائض في الاشتراكية، أن هذه التجارب هي تجارب «بورجوازية وطنية»، أو بشكل مخفّف «مجتمع يتجه إلى الرأسمالية».)وقلت مخفّف، لأن هنالك فارقاً بين أن

تكون رأسمالية، وبين أن تتجه إلى الرأسمالية، لأن التأكيد على اتجاهها يعني أنها «نمط آخر»، لكن تطوره يتجه نحو الرأسمالية، رغم أن الانطلاق من توزيع الفائض يقود حتماً إلى اعتبار أنها رأسمالية، وهذا يفضي إلى تجاهل آليات الانهيار «أو التحول» الذي شهدته التجربة). ورغم أن الماركسية تعتبر أن مسألة الملكية حاسمة وأن تشكّل المجتمع الطبقي استند إلى نشوء الملكية الخاصة، فإن ارتباكات نصوص ماركس، خصوصاً فيما يتعلق بالشرق، أفضت إلى تغليب «الواقعي» (الذي هو غياب ملكية الأرض في الشرق) على النظري (فكرة الماركسية حول الملكية الخاصة).

وسألاحظ هنا أن «الواقعي» والنظري هنا يندرجان في إطار النظري، لهذا وضعت كلمة الواقعي بين مزدوجين، بمعنى أن «الواقعي» هنا يتحدد بفكرة ماركس عن الشرق، وليس بالواقع الشرقي ذاته. لهذا، مادام الواقعي هو الأساس، هو محدد النظري، كان يجب إهمال فكرة ماركس عن الملكية الخاصة، ومحاولة إيجاد أساس «أعمق»، وجده د. سمير أمين في توزيع فائض القيمة، مما أفضى إلى إيلاء مسألة توزيع الفائض أهمية على حساب الملكية الخاصة. والمشكلة هنا تكمن في اعتبار نصوص ماركس هي المحدّد، وليس الواقع ذاته. وربما كان «غموض» المعلومات عن واقع الشرق، (وأقصد هنا غموض المعلومات لدى د. سمير أمين، وقبله ماركس، ومن ثم كل الذين قالوا بذلك)، هو الذي فرض الحاجة لتفسير جديد، بديل عن مسألة الملكية. لكن الخطأ هنا هو أن د. سمير أمين، الذي ينطلق من أهمية الواقعي (وأنا أوافق على ذلك)، لم يدرس الواقع ليجيب على السؤال: هل أن الشرق شهد فعلاً غياب الملكية الخاصة للأرض؟ ولقد أجبت على ذلك في مكان آخر، وناقشت د.سمير في فكرته هذه، والنتيجة التي توصلت إليها هي أن الشرق شهد نشوء الملكية الخاصة، بما في ذلك الأرض، وبالتالي أكدت على أن الفكرة الماركسية الأساسية حول موقع الملكية الخاصة في التطور التاريخي صحيحة. وأن مفهوم ماركس للشر «وهمي»، ومتأثر بالدراسات الاستشراقية(٣).

والمشكلة الأخرى لدى د. سمير تكمن في أنه حوّل فكرته المتعلقة بتوزيع الفائض إلى تشكّل طبقي)وليس إلى تمايز اجتماعي، أو «طبقي»)، ومن ثم تنفى الصفة الاشتراكية عن التجربة، وهو هنا يخلط بين التمايز في الملكية، والتمايز في الاستهلاك، وبالتالي بين الاعتراف القانوني (الحق)، والنهب)السرقة)، بين الحق الفردي، والاعتداء على حق العام. بين التزام القانون ومخالفته، و«الاشتراكية الواقعية» تقرّ الحق العام، وبالتالي فإن التمايز في الاستهلاك لم ينبع من تمايز الملكية، إذن إن المساواة في عدم التملّك تفضي عبر التراتب السياسي/ الإداري إلى لا مساواة في الاستهلاك. وهنا سنلاحظ الاختلاف الجدّي عن الرأسمالية، حيث المساواة أمام القانون في حق التملك تفضي في الواقع إلى لامساواة في الملكية، لهذا تبقي المساواة في الملكية، في الاشتراكية، قائمة في الواقع، ولهذا كان إقرار قانون حق التملك (بعد انهيار الاشتراكية) سابق لنشوء طبقة مالكة، وأصبح للتراتب السياسي- الاداري أهمية في نشوء ملاك خاصين (وإن كان ليس المصدر الوحيد لذلك).لينشأ التمايز في التملك بدل التمايز في الاستهلاك. واستنتج من ذلك، أن الغاء الملكية الخاصة في الاشتراكية يجعل التمايز في الاستهلاك أمراً ملاصقاً للمرحلة الاولى (البدئية) من تحقّق الاشتراكية، نتيجة تأثير فعل الملكية الخاصة عبر التاريخ الطبقي من جهة، وتأثير الوعي الرأسمالي المستمر نتيجة استمرار النمط الرأسمالي العالمي من جهة أخرى، وهذه مشكلة حقيقية في هذا المرحلة من الاشتراكية تحتاج إلى بحث عميق فيها، للوصول إلى بلورة تصورت تستطيع الاسهام في الحد منها، وبالتالي تجاوزها.

حيث أن "اشراف" السياسي/ الاداري (أي الدولة) على الملكية)المعتبرة ملكية عامة)، ومركزة التراكم فيها يسمح بنشوء اللامساواة)وبالتالي التمايز) مع الاقرار بضرورة المركزة هنا.

وهنا يجب البحث عن آليات بديلة، في المستويات

الاقتصادية والسياسية والادارية تستطيع تجاوز اللامساواة (وبالتالي التمايز). وبالتالي يمكن التفكير الجدي بفصل الاقتصادي (دورة الإنتاج والتوزيع) عن السياسي (السلطة). ليخضع الاقتصادي للخطة العامة التي تقرر عبر تفاعل المستويين. كما يمكن التفكير الجدي "بفصل" الاجتماعي عن السياسي، وعبر التفاعل بين المستويات الثلاث يمكن تحديد توزيع الفائض. ليعود السياسي إلى موقعه "الطبيعي" في إطار النمط، وتكون آليات النمط الاشتراكي بمجمله هي محدّدة خطوات التطور في المستويات كافة. ويمكن ان أشير هنا، أن ذلك يفترض مستوى محدداً من التطور الاشتراكي وبالتالي قبل ذلك يمكن أن يكون للسياسي دوره "المضخم" نسبياً، لان "اللحاق" يفرض الدور المركزي للدولة. دون أن أساوي بين المركزية والاستبداد. لكن هذا الدور المركزي للدولة سيفرض نشوء مشكلات يجب أن نعيها، ولاشك في أن خبرة التجربة الاشتراكية تساعد في ذلك.

إن نفي صفة الاشتراكية عن التجربة الاشتراكية، اضافة إلى انه يتجاهل خبرة تاريخية هامة، فانه يفضي إلى بلورة بديل مبهم، ينطلق من أن الفترة التاريخية السابقة لتحقق الاشتراكية عالميا، تتحدد بأنها "ليست هي لا رأسمالية ولا هي اشتراكية" "فترة قائمة على التناقض الداخلي بين ميول واتجاهات رأسمالية وميول واتجاهات ونزعات معادية للرأسمالية" (ص٧٢).

بمعنى أنه يمكن تغييب طابعها الطبقي. أو بشكل أفضل إنها ثنائية الطابع الطبقي، ووفق د. سمير أن اساسها الديمقراطي يسمح بتداول السيطرة بين الخيارين. ولقد أشرت سابقاً إلى أن هذا "التوازن" ينقلب إلى "لا توازن" بالضرورة، حيث يسيطر ميل لينفي الآخر، وهذا النفي موضوعي، لان كل ميل يسعى إلى السيطرة لتحقيق مصالحه، وبالتالي تفضي صيغة "لارأسمالية ولا اشتراكية" إلى الرأسمالية أو الاشتراكية. ولقد حاولت التمييز بين هذه الصيغة التي تفتقد إلى التوازن وصيغة أخرى تحافظ عليه مادام ضرورياً لتحقيق التطور.

وربما اكون قد "دقّقت" تصور د. سمير فيما طرحت، عبر استيعاب الميول الطبقية المختلفة في إطار اشتراكي. وتأكيد اشتراكية التجربة الاشتراكية مهم هنا، لانه يحدّد مسار تطور من جهة، ولانه يقدم خبرة هائلة للافادة من آليات تطورها ومن مشكلاتها من جهة أخرى.

وهذا لايعني تكرار التجربة، فالتجارب لاتتكرر، بل يعني الاستناد إلى مرتكزاتها الأساسية، وفي الوقت نفسه اعادة إنتاج التصورات والافكار على ضوء التجربة، كما على ضوء التطور التاريخي، وهنا اتفق مع د. سمير أن "واجبنا الآن هو ازاء فكر للاشتراكية" (ص٩٤).

هوامش:

(١) أنظر دراسة د.سمير أمين " الرأسمالية و النسق- العالم" و المنشورة كمقدمة لكتاب، الهادي التيمومي" الجدل حول الامبريالية منذ بداياته إلى اليوم" دار الفارابي- بيروت، دار محمد علي الحامي- تونس ط١ / ١٩٩٢ (ص٢٠)

(٢) يقصد د.سمير " فتح الحدود أمام هجرة الشغّلين"، المصدر السابق (٦٠). و أعتقد بأ، هذه الفكرة تحتاج إلى تدقيق، خصوصا أنه يشير في كتابات أخرى إلى مسألة فارق الأجر في سوق موحّد و بالتالي سعر موحّد للسلعة.

(٣) انظر سلامة كيلة " مقدمة عن ملكية الأرض في الاسلام" دار المدى للثقافة و النشر- سوريا ط١ ٢٠٠١/ ، (-١٤٠ ١٥٣).

كتلة تاريخية جديدة لتأسيس أممية من نوع جديد

كريم مروة (*)

قبل أن ينهار الاتحاد السوفيتي في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي، وعلى امتداد ما يقرب من ثلاثة أرباع قرن من وجوده ومن وجود منظومة اشتراكية عالمية، كنّا، نحن الشيوعيين، ومعنا ملايين عديدة في قارات العالم الخمس، نحلم بعالم جديد من الحرية والتقدم والسلام والسعادة للبشر، تقيمه الاشتراكية المنتصرة حتماً على الرأسمالية، في الصراع المتعدد الأشكال معها، كنظام قائم على القهر والاستغلال والاستعمار. وكان التعبير المعمّم عن هذا الحلم، سياسياً ونظرياً، يتمثّل في المقولة الشهيرة التي كانت تحفل بها أدبياتنا الشيوعية، ومفادها أنّ القرن العشرين هو القرن الذي تتهيأ فيه البشرية للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. وكنا نؤمن بذلك كحقيقة تشبه اليقين الديني، من دون أن تكون لدينا المعرفة الدقيقة والمحددة لذلك التاريخ الذي ستنتهي إليه تلك العملية التاريخية المذهلة. ولم يكن إيماننا ذاك إيماناً تبسيطياً، رغم طابعه الديني، بمعنى من المعاني، آنذاك. بل هو كان يستند إلى نظرية علمية لتغيير العالم، هي النظرية الماركسية. وهي النظرية التي حدّد فيها ماركس، وفق مفهومه لحركة التاريخ، ووفق تصوره وتحليله لآلية تطور الرأسمالية، ووفق رؤيته وتحديده للصراع بين العمل ورأس المال، القائم على التناقض التناحري، ووفق تقديره بأنّ تطوّر القوى المنتجة سيصطدم، في مرحلة تاريخية معيّنة، بعلاقات الإنتاج السائدة، لينتج علاقات جديدة أرقى، ووفق مجمل الأفكار التي حفلت بها كتاباته، حدّد ماركس بأنّ مستقبل العالم سيكون أفضل وأرقى وأكثر حرية وسعادة للبشر، لأنّ الاشتراكية ستكون سمته المميزة. علماً بأنّ ماركس، الذي تحدّث عن الشيوعية في البيان الشيوعي وفي سائر كتاباته، لم يدخل في تحديد المجتمع الاشتراكي، واكتفى بالإشارة إلى مراحل انتقالية متعددة، قبل الوصول إلى هذا النظام. ولذلك كان الانتقال من النظرية العامة المجردة إلى التحديد الملموس للنظام الجديد، ابتداءً بمرحلته الأولى، يحتاج إلى عمل كبير لابتداع هذا الجديد، مع احتمالات الوقوع في الخلل. ورغم أننا كنا نقرأ ونرى، منذ البدايات، الكثير من عناصر الخلل في التجربة التي كانت تحمل اسم الاشتراكية، والتي كانت تعلن انتسابها إلى النظرية الماركسية وإلي مشروع ماركس الاشتراكي، فلم نكن نرى في ذلك الخلل إلاّ مظهراً من

(*) مفكر ومناضل لبناني.

المظاهر الطبيعية التي تنشأ عند البشر لدى محاولاتهم نقل الأفكار والمشاريع من التجريد النظري إلى الواقع الملموس. ولم يكن يغيب عن ذهننا، في تلك الحقبة الملأى بالصعوبات، أنَّ تلك العملية التاريخية ستكون، بفعل عناصر الخلل المشار إليها، الموضوعية منها والذاتية، صعبة ومعقدة. ولكننا كنا، مع ذلك، نؤمن إيماناً شبه مطلق بنهايتها السعيدة، بديلاً من الرأسمالية، التي كنا نعتقد اعتقاداً جازماً بأنها لن تكون، في أي شكل من الأشكال، متحكمة بمستقبلنا وبمستقبل البشرية. وكان هذا النوع من الإيمان هو الخطأ الذي ارتكبناه، كلٌّ منا على قدر مسئولياته وعلى قدر فهمه للماركسية في جوهرها. وكان هذا الخطأ هو الذي شعرنا، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أنَّه كان خطأ فادحاً، بمستوى الخطيئة الأصلية.

نعم، لم يكن لدينا شك بأنَّ الرأسمالية كانت تتطور بسرعة مذهلة. وكان يتطور معها الاستغلال والقهر، في جانبيهما الاجتماعي والقومي. وكان يتعمق دورها في تشويه الحياة البشرية وفي تشويه القيم الإنسانية. وكان يتعاظم إمعانها في تدمير الطبيعة ومناخها، وفي تدمير محيطها الخارجي. ولم يكن لدينا شك، بالمقابل، في أنَّ الرأسمالية كانت تتجه أكثر فأكثر نحو تعمق أزمتها، لكن من دون أن تفقد قدرتها على تجاوز تلك الأزمة، في مراحلها المختلفة. وكنا نرى، بوضوح، أنَّ العالم يتجه نحو وحدته، بخطى سريعة، في ظل تطور الرأسمالية، وفي ظل التناقض المتعاظم بينها وبين الاشتراكية، كمشروع سياسي كان قد بدأ يتحقق في الاتحاد السوفيتي، وفي بلدان المنظومة الاشتراكية. وكان يترك تأثيره في تبني بلدان العالم الثالث التوجه الاشتراكي. كما كان يترك تأثيراً مباشراً على الرأسمالية ذاتها، ويفرض عليها سن قوانين جديدة لصالح المنتجين، في المدينة والريف.

ماذا أريد أن أستنتج مما سبق قوله؟

لديَّ خمسة استنتاجات أساسية:

الاستنتاج الأول، هو أنَّ الخلل في التجربة الاشتراكية كان قائماً، منذ بدايتها، لاسيما في ظل سياسة ستالين، وفي ظل منهجه المدمر، في كل الميادين، من دون استثناء، حتى في ما كان يعتبر إنجازاً ارتبط باسمه في الحرب العالمية الثانية. فقد أدَّت سياسته قبل الحرب إلى قتل الملايين من المواطنين السوفييت، تحت ستار محاربة أعداء الاشتراكية من البرجوازيين في المدينة والريف. كما أدَّت سياسته، خلال الحرب، إلى موت الملايين، أيضاً، من دون مبرر، عندما كان يخطط ويخطئ، وعندما كان يحمِّل أخطاءه لكبار جنرالات الجيش الأحمر، ويقضي بإعدامهم، في شكل متعسِّف. وظلَّ ذلك الخلل يتفاقم، من دون وقف، ومن دون أية معالجة له في الاتجاه الصحيح، بل من دون القدرة على تحديد عناصره، والكشف عنها، قبل التفكير بعلاجها. وهو تفكير كان معدوماً، أو شبه معدوم. وتلك قضية لها مجال آخر للبحث والجدل بشأنها. وكان من الطبيعي، في ظل ذلك الخلل، أن يتراجع مشروع ماركس الأصلي، الذي يقضي بمواجهة الرأسمالية بمشروع نقيض، تضطلع بالنضال لتحديده في شكلٍ ملموس، ولإنجازه، القوى النقيضة للرأسمالية، التي حدَّدها ماركس بالطبقة العاملة وحلفائها. وكانت الأزمات في البناء الاشتراكي تزداد حدَّةً، وكانت تزداد نتائجها في الحياة حدَّة. وصار التناقض مع النظام الرأسمالي، بفعل تلك الأزمة، عملية ميكانيكية، غير ذات صلة بالواقع، وغير ذات صلة بحياة البشر وبمصالحهم. ولعلَّ من فضائل جورباتشوف الوحيدة، إذا كان له من فضائل، أنَّه أشار إلى مثلين أساسيين للدلالة على تلك الأزمة. المثل الأول تمثَّل في فقدانٍ مطلق للعملية الحسابية في دورة الإنتاج. ولذلك كانت الإحصاءات المعممة حول الإنتاج بعيدة كل البعد عن الواقع. الأمر الذي أفقد العملية الإنتاجية قدرتها على تحقيق التراكم، الذي كان لابد منه، وأفقد السوق دوراً كان لابد منه، أيضاً، كواحد من الضوابط. المثل الثاني تمثَّل في السباق الجنوني على التسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية، الذي قاد الاتحاد السوفيتي إلى إنتاج وتكديس كميات من القنابل النووية كافية لتدمير العالم عشرين مرة. في حين أنَّ مرة واحدة

كانت كافية لتحقيق تلك المهمة الفظيعة. وقد كان ذلك كلّه يتم على حساب الشعب السوفيتي، الذي ظلّ محكوماً، في زمن الحرب وفي زمن السلم، بشد الحزام وبالتضحية بكثير من حاجاته الأساسية، لتأمين الدفاع عن نظامه الاشتراكي.

الاستنتاج الثاني، هو أنّ الرأسمالية كانت، في ظل التنافس بينها وبين الاشتراكية، في موقع القدرة أكثر من الاشتراكية على تجاوز تناقضاتها وتجاوز أزماتها، بما فيها تلك الأكثر حدّة التي ظهرت أول مرة، في أواخر العشرينيات، أي قبل عقد واحد من اندلاع الحرب العالمية الثانية، وبعد عقد واحد تقريباً من انتهاء الحرب العالمية الأولى. وكان ذلك يشير، بوضوح، عند بعض المنظّرين الماركسيين، من خارج المدرسة السوفيتية، ومن خارج الأحزاب الشيوعية المنتمية إليها، وحتى من داخلها، أحياناً، ومن داخل بعض الأحزاب الشيوعية، بأنّ التنافس الذي كان قائماً بين الرأسمالية والاشتراكية لم يكن يتم، حتماً، في الشروط التاريخية السائدة، في صالح الاشتراكية، وأنّ الموضوعة التي كان يجري تعميمها حول أنّ العصر هو عصر انتقال البشرية من الرأسمالية إلى الاشتراكية لم تكن واقعية. وفي حين كانت الرأسمالية تتجاوز أزماتها وتناقضاتها كانت الاشتراكية، التي أعطيت في السبعينيات صفة الاشتراكية الواقعية، تخفيفاً من التفاؤل بإنجازاتها وبمستقبلها، لم تستطع أن تتجاوز أياً من أزماتها، وصولاً إلى انهيارها المدوي، بعد ثلاثة أرباع القرن من عمرها، الذي أعقب انتصار ثورة أكتوبر، بقيادة لينين.

الاستنتاج الثالث، تمثّل في أنّ الانهيار الذي أصاب التجربة الاشتراكية في مركزها الأساس، لم يكن، في حقيقته وفي نتائجه، إلا نهاية للتاريخ الذي حدّدته الماركسية بحتمية انتصار الاشتراكية على الرأسمالية، عندما تبلغ هذه الأخرى ذروة أزمتها - وهي المرحلة التي تقول الماركسية بأنها تتحدّد في التناقض بين التطور العاصف للقوى المنتجة، وبين علاقات الإنتاج الرأسمالية - ولا كان ذلك الانهيار، بالمقابل، تأكيداً بأنّ التاريخ قد استقرّ في الاتجاه الذي تحدد مساره الرأسمالية، كنظام سياسي، وكعلاقات إنتاج، وكقيم مرتبطة بها وبه. لكن المؤكّد هو أنّ ذلك الانهيار قد أعطى للرأسمالية فرصة لم تكن تحلم بها لكي تتابع تطورها في الاتجاه الذي أصبح يعطي صفة العولمة الرأسمالية، بالمعنى السياسي والاقتصادي والثقافي والقيمي، وأعطى لنظامها صفة النظام العالمي الجديد، نظام القطب الواحد، الذي تقوده منفردة الولايات المتحدة الأمريكية، من دون شريك، ومن دون منازع. غير أنّ الانهيار لم يكن، في واقع الأمر، هو البداية الحقيقية لتلك العولمة الرأسمالية. ولم يكن ذلك الانهيار، أيضاً، البداية الحقيقية لذلك التفوق الذي وفّر للولايات المتحدة الأمريكية إمكانية احتكار قيادة العالم. فقد كان العقد الذي سبق الانهيار هو العقد الذي كانت قد بلغت فيه أزمة النظام الاشتراكي ذروتها، حتى ولو كنا نحن الشيوعيين، بمستويات تقديرنا لما كان يجرى في الاتحاد السوفيتي من تطورات، مترددين ومختلفين في فهم وتحديد الوجهة الأخيرة لتلك التطورات. وكان عهد جورباتشوف، الذي رحّب بعضنا بقدومه، وقيّم عالياً انتقاداته للتجربة، وأيّد فكرته بالقيام بثورة في الثورة - وأنا واحد من هؤلاء - هو المرحلة الأخيرة السابقة على الانهيار. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية، بالمقابل، تتهيأ لتكون القوة الأكثر تحكماً بالعلاقات الدولية، في المجالات كافة، السياسية منها والاقتصادية والعسكرية والعلمية، والتكنولوجية، خصوصاً، التي تمثّلت بأوتوستــرادات المعرفة والاتصالات. كانت العولمة، إذن، التي برزت معالمها في شكل توحش رأس المال الفالت من عقاله، قد بدأت تتكوّن عناصرها قبل ذلك الانهيار بعقد أو عقدين.

الاستنتاج الرابع، يتمثّل في أنّ وحدة العالم، التي تنبّأ ماركس بها، كان ماركس ذاته يرى أنّ الرأسمالية، بحكم طبيعتها ذاتها، وبحكم حاجتها إلى توسيع أسواقها، هي التي ستبدأ في عملية توحيد العالم تحت قيادتها. ولذلك وضع مشروعه الأساس، مشروعه الأممي، الذي اعتبر أنّ على الطبقة

العمالية أن تحمله، وتناضل لتعميمه، في صراعها مع نقيضها الطبقة البرجوازية، من أجل توحيد العالم تحت قيادتها، وجعل هذه الوحدة وحدة إنسانية تحرر الإنسان من كل العبوديات السابقة، التي كانت تتمثَّل في المجتمعات الطبقية في التاريخ السابق كله، وآخرها المجتمع الذي كانت قد بدأت الرأسمالية في بنائه، منذ القرن السابع عشر، مع بداية الثورة الصناعية. وانطلاقاً من هذه الحقيقة التاريخية الموضوعية يصبح من الضروري تصحيح المسار الذي تتخذه الحركات المعادية للعولمة، التصحيح الذي يقضي بالتفريق بين ما هو موضوعي في حركة التاريخ، أي الاتجاه نحو وحدة العالم، وبين القوى التي تضطلع، لأسباب تاريخية، أيضاً، بهذه المهمة التاريخية. ذلك أنَّ خللاً فادحاً يصيب الحركة المناهضة للعولمة، ولقطبها الرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، يتمثَّل في توجيه المعركة ضد العولمة، بشكل عام، كما يتمثَّل في التركيز على الهويات القومية والثقافية والدينية، كصيغة لمواجهة توحيد العالم الذي يتم تحت قيادة، ولمصلحة الرأسمالية، في أبشع صورها، وأكثرها توحشاً. ذلك أنَّ استمرار هذا الخلل إنما يشير إلى تراجع في الوعي، يعيدنا في الذاكرة إلى التاريخ القديم الذي واجهت فيه الطبقة العاملة الناشئة في العصر الأول لنشوء الرأسمالية. إذ أقدمت على تحطيم الآلة، كعدو لها، ولم تدرك أنَّ خصمها ليس الآلة، بل المالك لها، والمستفيد منها، أي الرأسمالي، بالذات. كلا، ليس في هذه الطريقة، وبهذا العقل، يمكن أن نعيد التاريخ إلى المسار الصحيح، في صالح سعادة البشر وتقدمهم وتحررهم. ليس بإعلان الحرب على التكنولوجيا المذهلة في تقدمها، ولا بافتعال تناقض بين الهويات على اختلافها، وبين الاتجاه الموضوعي نحو وحدة العالم، يمكن أن نخوض نضالاً حقيقياً هادفاً ضد عولمة رأس المال. بل يتم ذلك بالإدراك الواعي والواقعي لمسار التاريخ الحقيقي، في العصر الراهن، والبحث في صياغة مشروع بديل، وتحديد القوى القادرة على حمله. فليس بالرفض والسلب تحدد المواقف والمعارك والمشاريع البديلة.

الاستنتاج الخامس، يتمثَّل في الكيفية التي ينبغي أن يصاغ فيها البديل المفترض لما هو قائم، وتحديد القوى التي تتشكَّل منها الكتلة التاريخية الجديدة المؤهلة للاضطلاع بمهمة توحيد العالم على أسس إنسانية، نقيضاً بالكامل للتوحيد الراهن، الذي تضطلع به الرأسمالية المعولمة لمصلحتها.

هذه الاستنتاجات الخمسة، التي يحتاج كل واحد منها إلى بحث معمَّق وإلى نقاش واسع، هي التي أنطلق منها في تحديد نظرتي إلى عالم الغد. ذلك أنَّ المسألة، من وجهة نظري، التي ينبغي أن تشغل قوى التغيير، باسم الاشتراكية أولاً، وبأسماء أخرى، لاتنمو ولا تتطوَّر ولا تحقِّق أياً من الأهداف المبتغاة، في الاعتراض على العولمة الرأسمالية وفي الرفض الحازم لها. بل إنَّ المسألة الأساس في هذه العملية، وفي استهدافاتها، هي أن نبحث بعمق في تحديد جوهر هذه العولمة، بجوانبها المختلفة، لمعرفة الاتجاه الرئيس الذي تقود إليه العالم، في ظل فقدان التوازن في العلاقات الدولية، وغياب قوى ومرجعيات ذات وزن ودور وقدرات، من نوع ماكان يفترض بالأمم المتحدة أن تشكلها. ومثل هذا البحث لايزال أولياً وقاصراً، غير قادر على الحسم - بواقعية علمية وليس بالتبرير النظري - في تحديد دقيق وشامل لطبيعة هذه العولمة، ولطبيعة القوى التي ترتبط بها، وللاتجاه الرئيس الذي تقود العالم إليه، من موقع هيمنتها على القرار الدولي، باسم الولايات المتحدة الأمريكية، القطب الأوحد المسيطر. وهي مهمة لها أصحابها وأقطابها. ويشكِّل مثل هذا البحث، في ميادينه المختلفة، الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه لصياغة مشروع متكامل للحقبة المقبلة من تاريخ العالم. بكلام آخر، يمكن القول بأنَّ العالم، اليوم، يقع في مثل الحقبة التي سمحت لكارل ماركس في أواسط القرن التاسع عشر بإنجاز عمله الاستثنائي، رأس المال، الذي حلَّل فيه بدقَّة علمية غير مسبوقة في تحليل طبيعة الرأسمالية، وصاغ مع رفيقه إنجلز البيان الشيوعي الذي يحدد أشكال النضال ضد الرأسمالية، ويحدد الصورة العامة لنهاية هذا الصراع المتمثِّل بالاشتراكية. ولا يعني ذلك

أننا نحتاج إلى ماركس جديد. بل يعني أننا نعيش في زمن مختلف بالكامل عن الزمن الذي عاش فيه ماركس، وأنَّ ثمة طاقات كبرى غير محدودة من الباحثين في كل مجالات المعرفة تستطيع، إذا ما هي وحَّدت جهودها، أن تدل البشرية على المكان الذي هي فيه، في المرحلة التاريخية الراهنة، وعلى الاتجاه الذي ينبغي لها أن تسلكه، حفاظاً على الجنس البشري من خطر التدمير والفناء، وعلى الكوكب الأرضي من خطر الاحتراق، وتدلُّها على الأسس التي ينبني عليها النظام العالمي البديل.

هنا، بالذات، تبرز خطورة كل أنواع السلفيات، السلفية الدينية، أساساً، والسلفية القومية، وكذلك السلفية الماركسية، أي السلفية التي تجعل من ماركس نبياً، وتجعل من نظريته العلمية لتغيير العالم، باسم الاشتراكية، ديناً جديداً. فمثل هذا النوع من العودة إلى الماضي لا يجدي نفعاً، ولا يشكِّل أساساً للتقدم. بل هو يبقي البشرية أمام قدر لا قدرة لها على مقاومته، والانتصار عليه. غير أنَّ العودة إلى الماضي، في صيغة مختلفة عن السلفية والماضوية، تبقى ضرورية، لأخذ ما يمكن أن يكون مفيداً من تجارب أحداث التاريخ، انطلاقاً من أنه لايوجد قطع أو انقطاع بين حقبات التاريخ ومراحله. بهذا المعنى يصبح الحديث عن الهويات الثقافية مهماً وضرورياً. إذ أنَّ الغاية من هذا التأكيد، بهذا المعنى، على تلك الهويات هي الحرص على احترام قانون أساسي يتمثَّل في التعدد والتنوع، ضمن الوحدة التي تلتقي عندها الشعوب والأمم والأعراق. ويصبح التمسك بالهوية الثقافية، ومنها الدين وأمور أخرى، مدخلاً للاندماج في تلك الوحدة، بدلاً من أن تكون، كما يفعل البعض وينظر، منطلقاً لصراع لاينتهي بين هذه الهويات وبين الوحدة الإنسانية التي تنتمي إليها جميع الشعوب، بعملية تاريخية موضوعية. وبمقدار ما يصبح الاقتناع بضرورة التفاعل بين تلك الهويات بقدر ما يصبح اندماج الشعوب والأمم بعضها مع بعض عاملاً أساسياً في بناء حضارة إنسانية شاملة، أكثر حرية وأكثر تقدماً وأكثر احتراماً للإنسان، وأكثر ملاءمة لحياته ولتطوره ولتحرره ولسعادته، بديلاً من الحضارة القائمة، حالياً، على القهر والاستغلال، والسيطرة، وتشويه القيم، واستعباد الناس، وتدمير الطبيعة، في محيطها الداخلي والخارجي. وفي مثل هذه الحالة تصبح العودة إلى الأفكار التاريخية العظيمة، لاسيما منها أفكار ماركس، حاجة موضوعية، انطلاقاً من أنَّ ماركس كان صاحب أول مشروع في تاريخ البشرية لتحرير العالم ولتغييره، في الاتجاه الأكثر ارتقاءً وتقدماً وعدالةً.

لا جدال، إذن، في أنَّ العالم بحاجة إلى حركة من نوع جديد لمواجهة كل ما يتصل بظاهرة العولمة الرأسمالية المتوحشة من أخطار تهدده وتهدد الكوكب، وتهدد كل الشعوب من دون استثناء، بما فيها تلك التي تتصور أنها ستكون في مأمن من الطوفان الآتي. ولن يكون بالإمكان الوصول إلى تحقيق ذلك إلاَّ بتحديد واقعي وملموس للمهمات التي يجب أن تضطلع بالنضال لتحقيقها حركة تاريخية جديدة، على الصعيد الكوني، وعلى صعيد كل بلد من البلدان، في مركز العالم، وفي أطرافه، على حد سواء. ولا يمكن لهذه المهمات أن تتحدد إلاَّ عندما يصل الوعي بالمخاطر القائمة والداهمة إلى جميع الذين تلتقي مصالحهم في التحرر من هذه المخاطر التي تتمثَّل في هذا النمط المعولم من رأس المال المتوحش، وقيادته الراهنة الولايات المتحدة الأمريكية. ويعني هذا الأمر، بالتحديد، أن الكتلة التاريخية من القوى المعنية بتحديد هذه المهمات هي أكبر بكثير مما كانت عليه الكتلة التاريخية في مشروع ماركس. وهي كتلة تتكون من قوى متعددة، متنوعة، تحكمها تناقضات، وتحميها مصالح. وهي تضم كل الفئات الاجتماعية المقهورة والمستغلَّة، وتضم شعوباً وأمماً عديدة من شعوب وأمم العالم الفقيرة المضطهدة، وتضم دولاً وتكتلات دول، كبيرة، ترى في هذا النمط من العولمة الرأسمالية، التي تتجاوز حدود البلدان والقارات، وتتجاوز دور الدول كبيرها وصغيرها، مصلحة في الانضمام إلى حركة كبيرة من هذا النوع. ذلك أنَّ العالم لايمكن أن يستمر طويلاً في مثل الفوضى

القائمة، التي لا يراعي فيها رأس المال الفاقد الهوية، مصلحة البشرية، ولايحترم شروط الحياة على الكوكب. وفي اعتقادي فإنَّ لجميع هذه القوى، فئات وشعوباً وأمماً و دولاً، مصلحة في أن يتحقق توازن جديد في العلاقات بين الدول، توازن يحد من جنون رأس المال المتوحش هذا. ولا يتحقق هذا التوازن إلاّ في إعادة الاعتبار إلى الأمم المتحدة، كناظم لهذه العلاقات، وكحكم في النزاعات القائمة والنزاعات التي يمكن أن تنشأ، وكرادع لكل أنواع التجاوزات التي تتعارض مع حق الشعوب في أن تتمتّع بالحرية والتقدم، والتي تتجاهل مصالح البشرية في العيش بسلام، ولا تحترم الشروط التي تحفظ لكوكبنا الأرضي سلامته من الاحتراق.

غير أنَّ أية حركة من هذا النوع لا يمكن أن تنشأ وتتطور وتؤتي ثمارها، إذا هي لم تبدأ من الوحدات الصغيرة، أي من الدول والأمم المختلفة، صغيرها وكبيرها، على حدٍّ سواء. إذ أنَّ من لا يستطيع أن يحقِّق التحرر لنفسه ولشعبه ولبلده لن يستطيع أن يساهم في تحرير العالم.

هنا، بالذات، تبرز أهمية أن تتصدى قوى التغيير في بلداننا، من كل الاتجاهات، وهي تناضل ضد المخاطر التي تهدد البشرية، لمهمة التغيير في بلدانها. والتغيير، هنا، يطال قضيتين أساسيتين: القضية الأولى هي القضية المرتبطة بإزالة الاستبداد الذي يحرم شعوبنا من حريتها، ويحرمها من حقها في التقدم. القضية الثانية هي القضية المرتبطة بظاهرة السلفية، الدينية خصوصاً، التي تحاول أن تجعل من شعوبنا جزراً مغلقة على ذاتها، معادية لكل ما سواها في العالم. وكل من الاستبداد هنا، والسلفية، هناك، يلتقيان في توليد ظاهرات تعطل الدور المطلوب من شعوبنا في الإسهام في المعركة الكونية ضد عولمة رأس المال، وتبقى بلداننا خارج التاريخ. إذ تصبح بلداننا بؤرة لظاهرة الإرهاب بأشكاله وصيغه المختلفة، وتصبح هدفاً للوحش الكاسر، المسيطر على العالم، وتنأى عن شعوب العالم وأممها، التي هي شريك لنا حقيقي في النضال من أجل الحرية والتقدم.

إنَّ النضال ضد العولمة الرأسمالية المتوحشة، ومن أجل عولمة ديمقراطية إنسانية بديلة، يتطلب البدء بالنضال، كل في بلده، ونحن في بلداننا، من أجل توفير الشروط للنجاح في ذلك النضال. من هنا، إذن، من بلداننا، تبدأ العملية التاريخية، صعوداً إلى العالم. وبذلك تتبدلُ الأمور، ويتغيَّر الاتجاه، في المعادلة القديمة التي كانت تعتبر بداية النضال من أجل مستقبل أفضل للبشرية، هي من الأممية إلى المحلية، لتأخذ الأممية الجديدة الاتجاه المعاكس الأكثر ارتباطاً بالمنطق. فلعلَّ ذلك يكون هو المسار الأكثر صحة وسداداً لحركة التاريخ في الحقبة القادمة.

العولمة البديلة هي شعار الحقبة التاريخية التي تمر فيها البشرية، بعد تلك التحولات التي شهدها القرن العشرون، في العقدين الأخيرين منه. ولكن هذا الشعار لا يصبح حقيقياً، أي لا يصبح قابلاً لتجمع القوى من أجل تحقيقه، إلاّ عندما يتبلور في برنامج ملموس، كما أشرت إلى ذلك آنفاً، وفي حركة عالمية من نوع جديد تتكوَّن من كتلة تاريخية من نوع جديد. المهمة، إذن، المهمة الأولى، هي الشروع في عملية صياغة هذا البرنامج، وفي تجمع القوى التي تتكوَّن منها الكتلة التاريخية الجديدة، الحاملة لهذا البرنامج، والمناضلة لتحقيقه.

العولمة ومسألة الهوية «قراءة فكرية ثقافية»

قادري أحمد حيدر (*)

١- العولمة والهوية

لسنا هنا بصدد تقديم تعريف لمعنى أو مفهوم العولمة، وذلك لكثرة التعريفات التي انصبت على تعريفها وتحديد ماهيتها والذي قد يستغرق كتاباً بكامله ، هذا فضلاً عن أن التعريفات لماهية ومضمون العولمة ما يزال في تقديري سابقاً لأوانه ، حيث العولمة كموضوع وكإشكالية ما تزال في حالة صيرورة وسيرورة تاريخية وهي دوماً فضاء مفتوح للتعديل والإضافة . أي أنها إمكانية موضوعية عالمية تاريخية تتضافر جملة من العولمة الموضوعية والذاتية ، القومية والإقليمية والعالمية في تشكيلها وإعادة تشكيلها في ضوء التطورات والمستجدات والتبدلات الجارية في عالمنا الراهن .

وهو ما يعني موضوعياً وتاريخياً أنها - أي العولمة - ليست قضاءً وقدراً، أو أنها ظاهرة حتمية ومطلقة الحدوث في شكلها الكائن اليوم أو في ظواهرها التي تتجلى بها في عالمنا المعاصر وما على الدول والشعوب في هذا العالم سوى القبول بها كيفما اتفق ، وعلينا وفقاً لذلك اعتبار طابع الهيمنة الإمبريالية الأمريكية في قطبها الواحدي أمراً لا راد له، باعتبارها قدراً محتوماً أو حتمية تاريخية علينا القبول بها ومن ثم تبنيها أيديولوجيا وثقافياً واقتصادياً ونحن بقدر ما نرفض نزعة الانغلاق والتقوقع تجاه ظاهرة العولمة سواء من الموقف الديني العصبوي الانغلاقي أو من الموقف السياسي الأيديولوجي الوطني والقومي في تجلياتهما الشوفينية والديماجوجية فإننا في الوقت نفسه لا نتفق مع الرأي القائل بأن العولمة كظاهرة موضوعية تاريخية هي قدر موضوعي عالمي إنساني ما علينا إلا القبول به قدراً " ليس لأمريكا أو لسواها أي دور فيها ، ولذلك وجب التعامل معها بوصفها سيرورة موضوعية، والدخول فيها باعتبارها فضاءً مفتوحاً على النظام الكوني . وفي اعتقادي أن الموقفين ينطويان على إطلاق يخل بفهم الظاهرة، إنها - في رأيي - لا هذا ولا ذاك من الموقفين، وهي هذا وذاك في آن، بمعنى أن هناك واقعاً موضوعياً يدفع في اتجاه توحيد العالم، ويخلق الشروط الواقعية للتوحيد، وهذا ما يتجلى عملياً بما يسمى ثورة المعلومات والاتصالات، هذه الثورة التي سمحت بتجاوز المكان وأطلقت آليات للتعاون بين الدول، وبدا أنه ليس لأحد إرادة في ذلك. ومع هذا

(*) باحث بمركز الدراسات والبحوث اليمني.

فإن ثمة عنصراً ذاتياً في ظهور العولمة، يكمن في سعي القوى المسيطرة على العالم وهي القوى الصناعية والشركات الكبرى، إلى استغلال التقدم التكنولوجي من أجل توسيع نفوذها" (١).

إن العولمة باختصار وكما يقول د. برهان غليون هي "ثمرة لقاء وتطورات الثورة المعلوماتية، واستراتيجية جديدة لقوى رأس المال العالمي"(٢)، ويمكنني القول ان للعولمة في شكلها الرأسمالي الوحشي ميلين – الأول هو ميل التفكيك والشرذمة والتمزيق لكيانات الدول الصغيرة ضعيفة التطور والفقيرة – أي لدول الجنوب – ومن جانب آخر هناك ميل التوحيد والمركزة لكيانات الدول الغنية والمتطورة اقتصادياً وصناعياً وتكنولوجياً وتلعب ظاهرة احتكار المعلومة دوراً مساعداً ومكملاً في استكمال صورة الهيمنة والمركزة الاستعمارية الجديدة من قبل الدول الرأسمالية الكبرى ، في صورة الشركات – الدول ، بدلاً عن ظاهرة – " الدولة – الأمة» – ، التي عبرت عن صعود القومية البرجوازية تاريخيا ، حيث نشهد اليوم تراجع صورة وظاهرة الدولة القومية البرجوازية أو " الدولة – الأمة " لتحل بديلاً عنها الشركات – الدول، أي الشركات متعدية القومية. التي تقوم على إلغاء ونفي ظاهرة صورة الدولة الوطنية أو القومية التي تأسس وجود الرأسمالية في طورها الأول عليها . حيث يتجلى اليوم رفض الدور السياسي والتنظيمي والإداري للدولة في المجال الاقتصادي، وفي السياسة المالية والنقدية بل وحتى الاجتماعية. حيث يطالب البعض بتحول الدول وزعمائها وهيئاتها السياسية إلى مجرد مديري شركات، وكأنهم رؤساء بلديات، إدارة مدنية ليس لها أي علاقة بتنظيم وإدارة الاقتصاد وسياسات البلاد الاقتصادية والمالية والتجارية . حيث شئون الإدارة الاقتصادية والمالية غدت من وظائف الشركات الاقتصادية متعدية القومية، أو هي من شئون الرموز التكنوقراطية المالية والاقتصادية، إن اقتصاد العولمة والاقتصاد المعولم اليوم لا يمكن إدارته من خلال الدولة السياسية القومية أو الوطنية. . ، ذلك أن زمن مركزية التخطيط الشمولي قد ولى ولكن لصالح شمولية نظام اقتصادي عالمي أحادي البعد والمضمون ، اقتصاد أحادي يلغي كافة القطاعات والأشكال الاقتصادية من خلال الضغوط السياسية الصادرة عن قوى اقتصاد العولمة المهيمن بكل وسائل الهيمنة والضغوط الرأسمالية بما فيها طبعاً القهر السياسي والإكراه الاقتصادي والقوة العسكرية التي أصبحت اليوم تحتل مكان الصدارة في التعبير عن درجة هيمنة اقتصاد السوق المعولم .

" ومع تزايد سطوة النخب التكنوقراطية والإدارية الناجمة عن خروج قوى السوق، وعن سيطرة الدولة القومية، ينشأ وضع متناقض ، فالنخب السياسية المفروضة والمتحولة على أساس الانتخاب، لن يعود بوسعها أن تتحكم بسير الاقتصاد المعولم. أما النخب التكنوقراطية الاقتصادية غير المنتجة فتتحكم بهذا السير. إن هذا الوضع يطرح على بساط البحث قيمة ومعنى الانتخاب، والمساءلة، والضغط، والتغيير في إطار النظام السياسي/ الحقوقي الحالي "(٣).

وبذلك فإن اقتصاد العولمة قد قضى نهائياً على الآفاق الموضوعية والسياسية للظاهرة الليبرالية الكلاسيكية وحل بدلاً عنها ظاهرة الوحشية والعنف، والعسكرة، وهو ما تتسم به المرحلة الرأسمالية العولمية الراهنة بل إنه يمكنني القول أن العولمة بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ليست هي العولمة على ما كانت عليه قبلها ، أقصد هنا ليست ما كانت عليه من حيث الدرجة والشكل حيث البعد العسكري دخل فيها – أي في العولمة – عاملاً مؤثراً وفاعلاً بل ويكاد أحياناً يكون حاسماً، حيث رفع شعار الإرهاب إلى مستوى الأيديولوجية الرسمية لنظام القطب الواحد وذهب نظام القطب الواحد الأمريكي إلى تأكيد " فكرة توسيع الحدود العسكرية والاقتصادية لتشمل ما تبقى من دول العالم ولا يتوقع أن يتمهل هذا كله أو يتوقف قبل عقد ونصف العقد من الزمان ، وهو تاريخ الاستراتيجية الأمريكية التي وضعت منذ سنوات وتنفذ إلى سنوات قادمة ومن الغريب أن الولايات المتحدة لم تول الجانب الثقافي اهتماماً " ما " اللهم إلا حيث هددت الصناعات الثقافية التي كانت تنتج في

هوليوود وكذلك عند البحث عن حقوق الملكية في الثقافة والدواء فيما بعد، وكان هذا مقدمة لتبني النموذج الأمريكي في الاقتصاد وفي الثقافة على السواء "(٤)، وهذا لا يعني أن العولمة الأمريكية في بعدها الثقافي ليست مؤسسة على فكرة الهيمنة وتهميش الثقافات الأخرى وإنما المقصود به هنا أن بعد الهيمنة الأمريكية في نموذجها الشمولي الواحدي ما يزال حتى الآن منصباً على العمق الاقتصادي مستخدماً لذلك الضغوط السياسية والمالية، والقوة العسكرية التي بدأ استخدامها وتجريبها في حرب البلقان - تفكيك يوغسلافيا سابقاً - وتدمير أفغانستان والسيطرة عليها للدخول من خلالها للهيمنة على مصادر نفط المنطقة في تلك البلدان. وصولاً إلى استمرارها في تكريس هيمنتها الاقتصادية والتجارية على ثروات ونفط منطقة الشرق الأوسط وتحديداً المنطقة العربية وذلك من خلال حربها مع إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني لتأكيد استمرار ثقل تواجدها النوعي المهيمن على المنطقة العربية كلها. ولذلك فإن همها وتركيزها على المحور الثقافي ما يزال حتى الآن محدوداً، باعتبارها - كما يبدو - أن الدور الثقافي إنما هو تالٍ وتابع لبعد الاستراتيجية الاقتصادية، طبعاً على خطورة الدور الراهن للعولمة الثقافية الأمريكية. والذي لم توله من العناية ما يستحق قياساً إلى الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والعسكرية.

حيث بُعدا الاقتصاد ورديفه العسكرة أخذا يحتلان بؤرة الصدارة في الاستراتيجية الأمريكية وتحديداً بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م. وبذلك أسقطت الرؤية الأمريكية الشعار الليبرالي السياسي بالمطلق من بنية تطورها الرأسمالي الوحشي، وسعت تحت شعار مكافحة الإرهاب لدمج كافة الهويات في هويتها السياسية والثقافية وبذلك فإنني أجد أن أمريكا اتخذت من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ذريعة لمحاولتها ليس لاستعادة هويتها السياسية الثقافية، بل في محاولة فرض نموذجها السياسي والفكري وبالنتيجة فرض نموذجها الثقافي الهوليوودي الذي دخل إلى حقل الصراع الثقافي العالمي منذ بداية السبعينات حيث الثقافة (الهوليوودية) إلى جانب الصناعة الثقافية الاستهلاكية الأمريكية أصبحتا من العوامل المهددة لهويات ثقافات الشعوب الأخرى بما فيها الثقافة الأوروبية. ومن هنا ردة فعل الشعوب والدول الأخرى في التمسك الشديد بهويتها كرد فعل لذلك. وهو ما يفسر تنامي تيار الهوية الإسلامية الذي بدأ يأخذ شكلاً أكثر قوة، وتصلباً في التعبير عن ذاته ووجوده. أي أن أحداث ١١ سبتمبر قد خلقت حالة من الحساسية الزائدة على الهوية، وهي في حالتنا العربية ردة فعل سلبية تجاه الخارج لم تخرج في تعبيرها عن نفسها عن دائرة الضعف والعجز الحاصلين في الواقع والنظام العربيين السائدين. حيث نشهد حساسية عالية في الحفاظ على الهوية، يعمل خلالها البعض على تحويل الهوية الثقافية والقومية العربية إلى مجرد مفكرة، أو معجم، أو قاموس أثري مغلق تتمحور فيها الهوية حول نفسها كفكرة مطلقة، وهوية خالدة، بعد أن يرفع سؤال الهوية إلى مستوى المقدس والمطلق. مع أن المطلوب هو أن تتحول الهوية الثقافية الوطنية، أو القومية إلى أفق ثقافي وإنساني مفتوح.

إن العولمة الأمريكية في تطورها الرأسمالي الوحشي هي التي أنتجت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م لأن أحداث ١١ سبتمبر هي في الواقع إنما تعكس حالة من الصراع العالمي، صراع بين العالم كما تريده أمريكا، وبين العالم كما هو في الواقع أو كما ينبغي أن يكون من خلال تطوره الطبيعي. وليس من خلال سياسة القوة والكيل بمكيالين كما تمارسه وتريده أمريكا، ومن هنا فإن العولمة في نموذجها الأمريكي إنما هي محاولة لإعادة إنتاج الظاهرة الاستعمارية في عنفها التاريخي العولمي الجديد. ذلك أن الظاهرة الاستعمارية التقليدية هي أول من حملت في داخلها بذرة ظاهرة العنف في التاريخ العالمي الحديث والمعاصر.

ومن هنا نجد تفسيراً لتلك المفارقات العجيبة في التاريخ والتي تفسر لنا كيف أن الحداثة إنما هي من أحد وجوهها احدى إفرازات ونواتج الظاهرة

الاستعمارية الرأسمالية في تقدمها التاريخي .

ومن هنا يأتي التأكيد اليوم على ضرورة عدم الخلط بين العولمة كظاهرة موضوعية تقدمية تاريخية وإنسانية، وبين بعد الهيمنة الرأسمالية في طورها الوحشي التي تتحكم بمجريات تطور مفردات العولمة بعد دمجها في بنية التطور الرأسمالي الاستعماري والعولمي الجديد . ممثلاً في حالة الاستقطاب الجذرية في العالم، بين ما يمكن أن نسميه الشمال الغني، والجنوب الفقير، المركز الغني والمحيط الفقير، دول السبع الغنية وملحقاتها. والدول الفقيرة، والأكثر فقراً ، الواقعة تحت خط الفقر وهي الدول التي نجد أنها تتحول من دول تابعة - كما كانت في السابق -إلى دول هامشية وخارج عملية التطور الإنتاجي والتنموي التاريخي، دول فقيرة، مهمشة، تقف " خارج التاريخ العالمي " وفقاً لتعبير د. فوزي منصور.

وحول الظاهرة الرأسمالية الوحشية في طابعها العالمي وعلاقتها بالهيمنة ، والعسكرة يقول المفكر سمير أمين " ولا ترجع عسكرة النظام - الرأسمالي العولمي - إلى حوادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ، بل سبقتها بعقد، حيث نشأت مع حرب الخليج الثانية في أوائل التسعينيات، ثم حروب يوغسلافيا، وإن كانت حوادث ١١ سبتمبر قد مثلت فعلاً نقلة كيفية في التطور المعني هنا، وعلى خلاف ادعاءات الخطاب الأيديولوجي السائد الذي يقول إن لبرلة الاقتصاد والتجارة من شأنها أن تنتج ازدهاراً اقتصادياً تستطيع الأغلبية إن لم يكن الجميع الاستفادة منه ، وبالتالي تتهيأ أرضية مناسبة لتكريس الديمقراطية في المجتمعات ، وسيادة علاقات سليمة على صعيد عالمي ، مع أن الحاصل أن الليبرالية قد أنتجت في واقع الأمر عكس ذلك تماماً، أي مزيداً من الركود الاقتصادي ، صاحبه بالضرورة تفاوت متزايد في توزيع الثروة ، وتفاقم مظاهر التهميش الاجتماعي، ومن ثم تآكل مصداقية بل وشرعية النظم السياسية"(٥) ، إن ما سبق هو ما يفسر ظاهرة وعملية انتقال دول الجنوب الفقيرة، أو دول الأطراف أو دول الخمس ١/ ٥ حسب تعبير مؤلفي كتاب فخ العولمة ــ انتقالهم من دائرة وموقع التبعية إلى مواقع التهميش والهامشية ومن هنا نلحظ خطورة الحالة الموضوعية على آفاق مستقبل وتطور البلدان الفقيرة .

يشير المفكر الاقتصادي رمزي زكي في مقدمته لكتاب " فخ العولمة " قائلاً: تبدو قتامة المستقبل الذي سيكون صورة من الماضي المتوحش للرأسمالية في فجر شبابها ، إذا ما سارت الأمور على منوالها الراهن ، حينما يشير المؤلفان ــ يقصد مؤلفا كتاب فخ العولمة ــ إلى أنه في القرن القادم سيكون هناك فقط ٢٠٪ من السكان ، الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش في رغد وسلام ، أما النسبة الباقية ٨٠٪ فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة ، الذين لن يمكنهم العيش إلا من خلال الإحسان ، والتبرعات ، وأعمال الخير "(٦) .

ذلك أن العولمة هي الصورة الاستعمارية الوحشية المعاصرة للرأسمالية الإمبريالية القائمة تحت ما يسميه مؤلفا الكتاب بسلطة " دكتاتورية السوق والعولمة" عولمة استبدادية شمولية جديدة يحقق فيها " ٣٥٨ مليارديراً في العالم... ثروة تضاهي ما يملكه ٢,٥ مليار من سكان المعمورة أي ما يزيد قليلاً عن نصف سكان العالم ، وأن هناك ٢٠٪ من دول العالم تستحوذ على ٨٥٪ من الناتج العالمي الإجمالي وعلى ٨٤٪ من التجارة العالمية ، وتمتلك سكانها ٨٥٪ مجموع المدخرات العالمية " (٧) .

فعن أي وحدة وطنية أو قومية يمكننا بعد ذلك التحدث ، سواء على مستوى شعوب المنشأ التي تتدفق منها رؤوس الأموال وتحتكر كل شيء وتفرض شروطها على العالم من خلال منظمة التجارة العالمية ، والأمر يصبح أكثر بؤساً وشناعة إذا ما قيس بأوضاع بلداننا العربية الممزقة والمشتتة حيث تصبح خلالها الكيانات الوطنية والوحدة القومية والهويات الثقافية التاريخية، معرضة للتفكك ، يدمر معها النسيج الاجتماعي الوطني والقومي لوحدة الشعوب وتماسكها، تبرز معها مظاهر الانعزال والانكفاء عن - ما حولنا وطنياً وقومياً ، فما بالكم حين يتعلق الأمر بتماسك ووحدة الكيان الثقافي القومي العربي . وهو

الأساس الذي سيقوم عليه أي إمكان مستقبلي لتأسيس معنى ووجود لهويتنا الثقافية الوطنية والقومية.

ويدحض مؤلفا الكتاب " فخ العولمة " في أكثر من مكان مفاهيم البرجماتية السياسية والاقتصادية الخادعة التي تحاول أن تربط بين قضيتي العدالة الاجتماعية والديمقراطية، وبين ديمقراطية العولمة وشعاراتها الاجتماعية الفارغة بعد أن تخلت العولمة الرأسمالية المعاصرة عن بعدي العدالة الاجتماعية، وعن الديمقراطية إلا حين تكون الديمقراطية في خدمة مجتمع مصالح القلة أو الخمس من الأغنياء .(٨)

إن العولمة الشمولية - كما تشير مجلة Boss المجرية - هي عملية تمس كل - هي عملية تمس كل أقطار الأرض تقريباً، لهذا أصبحت محور نقاشات حادة ، وقد افترض جميع الناس بادئ ذي بدء، أن هذه الظاهرة إيجابية بحد ذاتها، وتخدم التقدم ، بيد أنه بات واضحاً في السنوات القليلة الماضية أن تأثيرات العولمة الشمولية متناقضة كثيراً - بحسب قول المجلة - بسبب تسارعها الشديد، وتغيرها النوعي الذي لا ينقطع، فإلى جانب حسناتها ثمة مخاطر لها ليست قليلة، وهي لم تبرز من العدم، بل كائنة منذ زمن بعيد، كل ما في الأمر أن صورتها اكتملت في أيامنا الحالية(٩) ، ومعظم الدراسات والبحوث المعاصرة التي هلت علينا والكتب المتخصصة حول مجالات حركة العولمة وفعلها ونشاطها تؤكد على المفهوم الشمولي الكلي للعولمة، بعد السيطرة والاحتكار في ظل علاقات دولية واقتصادية ومالية وثقافية وعلمية غير متكافئة، صراع يزداد فيه الأغنياء غنى والفقراء فقراً. وكل ذلك إنما بعثه قانون التطور اللا متكافئ في طوره العالمي العولمي الجديد.

" إن العولمة الشمولية اليوم تعني في المقام الأول ، أن حركة رأس المال، والنقد حرة وغير مقيدة بحدود أقطار الأرض البتة و لديها تأشيرة عالمية ...، والخاسرون هم التجمعات الطرفية المتخلفة ، والحق أن هناك معارضة للشمولية تكبر وتتسع، قاعدتها - حتى اليوم - في الأقطار الغنية "(١٠) .

وفي عالم العولمة الشمولية الاقتصادية والاجتماعية يصبح كل شيء معرضاً للعرض والطلب والاستهلاك ضمن نمط الاستهلاك الرأسمالي العولمي، بما فيه القيم الروحية والأخلاقية والقيم الثقافية، تصبح الثقافة سلعة خاضعة لمنطق العمل المأجور والكتابة حسب الطلب، والعرض هو سيد الموقف وليس الإبداع أو الثقافة الإبداعية. غدا معها الكلام عن الهوية في تفاصيلها الدقيقة وعلى أي مستوى - كان - ضرباً من الجنون وتفكيراً يعود إلى زمن الماضي الشمولي كما يقول عن ذلك البعض .

لقد تحولت الثقافة وإبداع المثقف في زمن العولمة إلى عمل مأجور يتسيد فيه الاقتصادي والسياسي على طبيعة جوهر العمل الثقافي، خاصة أن المعلومة والفكرة الإنتاجية أو الإبداعية صارت سلعة ، تقلصت فيها مساحة الإبداع الثقافي الحر، لأن المثقف يجد نفسه اليوم ينتج أو يكتب أو يبحث لأناس وهيئات ومكاتب مجهولة وأسماء غير محددة ويلعب شرط الحاجة الاقتصادية والضغوط المعيشية التي يعاني منها الكاتب والمثقف المبدع أقسى أشكال الاستلاب والاغتراب بعد أن يصبح نتاجه الثقافي، الفكري والإبداعي مفصولاً عنه ومعروضاً لمشترٍ مجهول أو معلوم ، نشهد خلالها تقلص مساحة الحرية في الكتابة في الشروط الداخلية للإنتاج الثقافي والفكري للمثقف " بعد أن هيمنت ظاهرة مراكز البحوث الدولية الممولة (للكتابة البحثية) السوسيولوجية، والثقافية، والتاريخية، والاقتصادية، والأنثروبولوجية .. الخ . نجد خلالها المثقف أو الكاتب ينفصل شيئاً فشيئاً عن نتاجه الإبداعي وجهده الثقافي - الفكري على أي مستوى كان ـــ وتلك هي إحدى الثمار المرة والبشعة للعولمة على الصعيد الثقافي وهي بالضرورة أمر، يترك آثاره على مستقبل الهويات الثقافية والمجتمعية، الوطنية والقومية .

" إننا نعرف أن الربح والاحتكار هما الصفتان المهيمنتان على عالم الثقافة والإعلام اليوم في أنحاء مختلفة من العالم، وأولها الولايات المتحدة، وعلى

الرغم من أن ثمة ما يزيد على (٥٠٠) قمر صناعي تدور حول الأرض، إلا أن إمبراطوريات الصحف والشركات المتحدة لإنتاج الكتب على أساس كونها ذات مردود اقتصادي، أولاً وأخيراً، وليس قيمة ثقافية وإبداعية، وكذلك استوديوهات السينما المندمجة هي السمة البارزة(١١) وهي اليوم السينما الهوليوودية وثقافة الهامبورجر، وماكدونالدز، الأمريكية التي تسعى إلى تنميط العمق الثقافي العالمي وفق الأنموذج الأمريكي في قطبه الواحدي .

وتؤكد الدراسات المتخصصة أن ثلاثاً وعشرين شركة فقط تسيطر في الولايات المتحدة على معظم مجال الصحف اليومية والمجلات والتلفزيون والكتب والرسوم المتحركة وست شركات تستولي على نصف عائدات الكتب(١٢) والاستثناء الفرنسي للثقافة في اتفاقية الجات هو أعظم دليل على الخطورة التي تجابهها الهويات الثقافية والوطنية والقومية على المستوى العالمي بما فيه الدولة الفرنسية ...، وهو ما يعني في الأساس أن العولمة في ظل هيمنة القطب الواحد الأمريكي إنما تحاول أن تتخذ صيغة الحركة الشمولية والإكراهية لإعادة صياغة العالم في نقاط تقاطعه العالمية التاريخية الحاصلة اليوم، وهو ما سبقت الإشارة إليه، وهو كذلك ما يواجه اليوم بحركة عالمية ناشئة وصاعدة في مواجهتها، حركة تطرح نفسها باعتبارها حركة عالمية عولمية مضادة للمفهوم اللاإنساني للحضارة الأمريكية - الغربية - تحت هيمنة الدول السبع .

إن الانعكاسات السلبية لظاهرة العولمة الاقتصادية التي ترتكز اليوم على ثورة المعلومات والاتصالات الانترنيت - على الصعيد الثقافي، والاجتماعي، والديمقراطي هي الانعكاسات الأكثر خطراً وضرراً على كل مستقبل الشعوب الفقيرة قاطبة ، لقد تراجعت اليوم الطروحات التي كانت ترى في العولمة خياراً حتمياً ووحيداً لا مفر منه وبدأت تثار المناقشات والأبحاث الجدية حول مخاطرها وآثارها البشعة على تطور البلدان وعلى ذاكرة الشعوب الثقافية والتاريخية وعلى مستقبل تطور هوياتها الوطنية والقومية والشعبية، والمحلية، فهل نحن نشهد اليوم أو في جنين هذه المرحلة ما يؤكد - كما يقول د. صادق جلال العظم : إمكانية تبلور ثقافة عالمية حقيقية تتجاوز التراثات الثقافية الوطنية والقومية . أي هل نحن أمام صيرورة توحيدية ما للعالم، ليس اقتصادياً، وتجارياً، واتصالاتياً وتكنولوجياً فحسب، بل وثقافياً أيضاً، بمعنى نشوء بنية ثقافية عالمية عليا - حسب تعبير صادق العظم - وهل نشهد نخبة ثقافية عابرة للقارات، والقوميات واللغات، تتواصل فيما بينها، وتقوم بوظائف محددة وتتمتع بامتيازات معينة على غرار النخبة المالية العولمية ؟(١٣).

لقد أسقط د. صادق العظم الحلم المعرفي المستقبلي أو الرؤية النظرية الممكنة في ظل تحقق شروطها الموضوعية المادية والتاريخية العالمية على اللحظة الراهنة متصوراً قيام الإمكانية الواقعية اليوم لتجسيد صورة وحدة الثقافة العالمية، والذي يجب أن تسبقها جملة من الشروط والتحولات في مضمون القوانين العولمية الجارية والتي تحكم الصيرورة التاريخية لتطور الشعوب والمجتمعات والدول، التي يحكمها قانون الانقسام وليس الوحدة الحضارية والإنسانية المنشودة لحركة الفعل التاريخي العالمي، فهل حقاً كما يقول البعض أن العالم أصبح عالماً واحداً أو قرية كونية ؟ وماذا تسمى حالات الانقسام الحاصلة بين الأقطاب المختلفة، وعلى مستوى كل قطب على حدة؟ ثم كيف نفسر العولمة الجماهيرية والشعبية العالية المضادة، والصاعدة من قلب العالم الرأسمالي نفسه اليوم ؟ ضداً على مفهوم العولمة في عمقها الهيمني والشمولي ... من سياتل، إلى دافوس، كندا، وقبلها في إندونيسيا ..الخ ، كيف نسمي تشكل كتلة اجتماعية عالمية تاريخية مناهضة ومناجزة لمفهوم العولمة الشمولية القائمة اليوم؟ كلها أسئلة مفتوحة على أفق الصيرورة التاريخية للتطور الملموس لمعنى العولمة في الواقع وفي الفكر، وفي الممارسة المعرفية الفكرية التي ستنتج عن كل ذلك .

إن ذلك الاضطراب والفوضى الفكرية والثقافية في التعاطي مع ظاهرة العولمة على الأقل في السنوات

الأولى من الإعلان الواقعي لوجودها يبدو أنه كان أمراً مفهوماً، على أننا اليوم وبعد سيل الكتابات النقدية عن مضمون العولمة الآتية من صيرورة التحولات المضادة في الواقع و لما بشرت به حول وحدة العالم الذي نشهد اليوم أعقد أشكال انقسامه وانحطاطه وتدهوره رغم التقدم العلمي التقاني المصاحب له وخاصة في الكتابات الثقافية للمعولمين العرب، الذين سرعان ما ركبوا موجة تيار العصر المؤقتة التي رأت أن العولمة الوحشية حتمية وقدر، - أو شر لابد منه - وعلينا القبول بها كأمر واقع، كما نقبل بالاستيطان الصهيوني كأمر واقع، يتوقف عنده ومعه كفاح الشعوب وإراداتها وإن هذه النقطة هي نهاية التاريخ - حسب تعبير فوكو ياما - والذي على أساسها بنى البعض طروحاتهم ووجهات نظرهم حول موت الكاتب، وانتهاء دور وعصر المثقف !! وزوال عصر القوميات الإيديولوجيات، والهويات، - كما يشير إلى ذلك د. علي حرب - هذا بعد أن كشف د. إدوارد سعيد في كتابه الثاني (إمبريالية الثقافة) كما يشير د. ماهر شريف - إلى كشف العلاقة الوثيقة القائمة بين الإمبريالية والثقافة المنتجة في بلدانها، وأثبت بأن الثقافة الأوروبية الغربية، عموماً قد تغذت هي الأخرى وما تزال تتغذى من الثقافات غير الغربية، ولكنه لم يكتف بتوجيه النقد إلى الثقافة الغربية وحده، بل ذهب إلى حد انتقاد وفضح كل مزاعم الاستعلاء ونظريات الصفاء الثقافي السائدة عند الآخر غير الغربي .(١٤)

وبالفعل يمكن أن ينطبق على إدوارد سعيد أنه من أبرز النماذج الثقافية العالمية الجديدة في عمقها الديمقراطي، والمعرفي الإنساني الشامل الداعي لمعنى إعادة صياغة وجه الحضارة الغربية العالمية المسيطرة اليوم، والتي تحاول أن تقيم أنموذجها الثقافي أو هويتها الثقافية على حساب تدمير وتفكيك البنى الاقتصادية، الثقافية الطرفية لدول شعوب الجنوب وثقافاته على وجه الخصوص.

من المهم قبل الدخول إلى مناقشة بعض المسائل الإشكالية وعرضها أن أؤكد ثانية إلى وجود ميلين في العولمة : هما ميل التوحيد والتمركز والاندماج ، أقصد التوحيد لقوة - الدول - الشركات والسعي الدائم للدمج فيما بينها ، هذا على المستوى الاقتصادي، وعلى المستوى الثقافي توحيد ثقافة المركز، توحيد مصطلحاته ، ومفاهيمه، ورؤاه، على حدوث بعض التقاطعات النسبية فيما بينها، كما هو الحال مع الاستثناء الثقافي الفرنسي، على أنه توحيد ومركزة لثقافة المركز، ثقافة الهيمنة العولمية الشمولية الكلية الواحدة والمتعددة في وحدتها القائمة على منطق الهيمنة .

وهناك ميل نحو التفكيك والتدمير والتشويه والتجزئة لثقافة الأطراف المتخلفة الزراعية ، النفطية والريعية ما قبل الصناعية، وما قبل الوطنية سياسياً وثقافياً واجتماعياً عند الكثير منها ، ويلعب شروط عدم التكافؤ - للتطور - على المستويات كافة، دوراً في زيادة الفجوات الحضارية والثقافية والعلمية، والتكنولوجية، بين اتجاهات أو قوى الميلين لصالح ميل ثقافة العولمة الشمولية، الذي يهدد بالفعل مستقبل تطور الهويات الثقافية الوطنية والقومية والشعبية في العالم الفقير والنامي.

٢- الهوية / بين واحدية الانتماء وتعددية الولاء:

إن الافكار المطلقة والقطعية إنما هي دعوة صريحة لإعلان تجميد العقل ونفي الحوار ومصادرة الإبداع، في الفكر، والثقافة والأدب، فالأفكار المطلقة بعد ادخالها إلى حقل السياسة والممارسة الواقعية، تقود إلى تشريع صريح بالقتل مع سبق الاصرار، وهي تؤدي إلى تأكيد الواحد الكل، وتلغي الاجزاء، والذي هو حصيلة جمع الكل في واحد مقدس عظيم، رغماً عن شروط الحياة الواقعية التي تؤكد على التنوع والتعدد ، والتي تقول أن الواحد المطلق لا وجود له إلا من خلال الكل، وأن الكل ليس إلا حصيلة جمع الواحد المتعدد والمتنوع في تجلياته وصوره المختلفة وليس العكس، وهنا ندخل أو نصل إلى تأكيد حقيقة أن واحدية الانتماء للوطن والشعب، لا تلغي الحق في التعدد والتنوع في داخل حقيقة معنى الانتماء، وعياً ووجوداً - تاريخاً ونشأةً - ولا ننكر كذلك تعددية الولاء له.

حيث الانتماء والولاء، ليسا موضوعاً واحداً، وإن كانا يتحدان ويتناغمان، ويتكاملان، في سياق التعبير عن الحركة العامة للمجتمع، فالانتماء يعبر ويعكس معنى الكلية ويحتوي في إطاره الكل، جميع الهويات رئيسة وثانوية. من هويات طبقية وقبلية وعشائرية ومناطقية مذهبية ودينية ..الخ. دون استثناء ، على أن الولاء يعكس الدلالة الفردية المباشرة لحقيقة وجود الناس في إطار حرية اختياراتهم وفقاً لمصالحهم الحياتية ولاتجاهاتهم أو ميولهم في الفكر وفي السياسة؛ فالوطن كالنهر، لا يغتني ويخصب ويستمر إلا من خلال استمرار تدفق روافده وعيونه . أو هوياته المختلفة المتعددة والمتنوعة، عبر مصباته وجداوله المختلفة التي تشكل روح صورته النهائية المستمرة أبداً، فالنهر بغير تلك العيون وبدون تلك الجداول يستحيل إلى سراب، تجف قيعانه ويفقد قدرة امتلاكه صفة النهر الحي والخالد .

وشخصياً لا أجد أي اتفاق مع الطروحات الفكرية والسوسيولوجية - كما هي عند البعض - التي تذهب إلى القول بأنه " يمكن للإنسان أن تتعدد إنتماءاته، لكن من الضروري أن يتوحد ولاؤه، ولاتناقض بين تعددية الانتماء، وواحدية الولاء (١٥) مع أنه لا يمكن أن تتعدد الانتماءات في الحقائق الكبرى، لأن الانتماء كقضية كلية لاتكون إلا للوطن والشعب، والذي يتعدد ويتجدد في تنوعه إنما هي الهويات باعتبارها آفاقاً مفتوحة ومحكومة بشروط تجدد وتغير الواقع وانفتاحه على العالم من حوله. واعتقد أنه لا يمكن أن نتصور الانتماء متعدداً، حتى في المجتمعات التي تعيش داخلها حالة من التعدد والتنوع الإثني، والقبلي، والعشائري، والمذهبي والمناطقي، لأن كل تلك التكوينات الاجتماعية والمذهبية والدينية والسلالية، هي تكوينات تاريخية، - خاصة ونحن نتكلم عن ظروفنا المعاصرة، وليس في إطار قراءة أو دراسة أنثروبولوجية - ليس بمقدور كائن من كان إنكارها، أو إلغاؤها بقرار سياسي أو إداري، على أنها تبقى هي الروافد، وهي الأرضية التي يتشكل منها جميعاً معنى الانتماء النهائي للوطن، الذي من خلالها جميعاً تتوحد وتظهر حقيقة معنى الشعب الواحد والوطن الموحد، وإذا جاز لنا على سبيل التبسيط أن نعتبر تلك التكوينات الاجتماعية، الثقافية، المذهبية، الدينية، انتماءات، فهي انتماءات لا تجمع في صفاتها ابناء الوطن كله، فهي خصوصيات، وصفات محلية متعددة تعكس تنوع وتعدد حقائق اجتماعية وتاريخية سابقة على الوعي بها، لا ترتقي إلى مستوى الانتماء كحقيقة كلية أو يجمع الناس أو السكان جميعاً على الانتماء إليها كمثل الانتماء إلى كلية معنى الوطن وحقيقة الانتماء لهذا الشعب أو ذاك. ومن هنا تبرز ضرورة التفريق بين الانتماءات الجزئية البسيطة والانتماءات الكلية العامة المجردة فهي - الانتماءات البسيطة - إذا جاز لنا القول بوصفها انتماءات أولية قبلية، مسبقة صغيرة، وبسيطة، تكون في مجموعها، وفي أشكال توحدها السلمي المدني، في سياق تطورها نحو معنى الدولة، والوطن الصورة النهائية لمعنى الانتماء الكلي للشعب ، وللوطن، وهي مراحل بدائية أولية مثلث وتمثل خطوات في طريق حقيقة معنى الشعب والوطن، أما إذا اخذت كلاً على حدة، بمفردها، كحقائق أولية جزئية صغيرة مستقلة، فقد لا تعني اليوم شيئاً مذكوراً، إلا في إطار المحلية، أو القرية الصغيرة نفسها، باعتبارها معطى مسبقاً جاهزاً، ولايمكن لهذه التكوينات أو الانتماءات أو الهويات الضيقة البدائية، أن تكون بديلا لمعنى الانتماء الكبير للوطن، فالعالم اليوم يسير نحو تشكيل التكتلات فوق القومية والدولية، ونحن لم نستوعب بعد معنى ضرورة التوحيد الوطني ، ومانزال نعيش علاقات وهويات ما قبل الرأسمالية قبل الدولة ، قبل التوحيد القومي والوطني، بل مشاريع الإنفصال، مشاريع تفكيك المجتمع، والإنفصال عن الوطن، وعن وقائع حركة التاريخ المعاصر، وكأننا خارج دائرة العصر أنه مهر وثمن التقاطع بين التشكيلات الاجتماعية - ماقبل الوطنية - والوطن وهو التضحية بالدولة، وبالمفهوم الكلي لمعنى الشعب، حيث التكوينات أو الانتماءات الصغير ، والأولية، الاجتماعية، والثقافية، والطقوسية

المذهبية والدينية، الشعائرية مثل القبيلة، العشيرة، القرية، الطائفة، المذهبية، الإثينة، تتقاطع مع معنى وحقيقة الوطن والشعب، والدولة، وهي اليوم في اكثر من بلد عربي، واحدة من اشكالات الدولة الوطنية المدنية الديمقراطية وهو مؤشر سلبي وحقيقي لانتعاش الميول، والنزعات والاتجاهات التقليدية ما قبل الوطني ، في الاجتماع، والثقافة، والسياسة والسيكولوجية وتأجيل أو ترحيل حقيقي للمشاريع الثقافية - السياسية الوطنية والقومية الكبرى، فالتكوينات والعلائق والروابط الإثنية، والقبلية، والمذهبية والمناطقية، بدون توحدها، وانصهارها، وذوبانها جميعاً في الدلالات الكلية الموضوعية والتاريخية لمعنى الوطن والشعب لا تقود في الممارسة إلا إلى تغليب طرف منها على الآخر، تؤدي إلى فقدان السلم الأهلي، وتدمير المجتمع وإضعاف وحدة الهوية الكلية الواحدة، ونسف أسس المتحد الاجتماعي السياسي الوطني التاريخي، لأنها بدون ذلك التوحيد والتوحد السلمي، لن تذكرنا إلا بصور تاريخ دويلات ملوك الطوائف ، في المراحل البائسة من حالات تاريخنا الفاجع وألم الانهيارات الكبرى .

ومن هنا يأتي التأكيد - في هذا المبحث - على ضرورة تعميق وترسيخ فكرة الإيمان بواحدية الإنتماء لمعنى الدلالة الكلية للوطن التي لا تلغي حقيقة التعدد والتنوع للهويات التي يتشكل منها المستمد الوطني الاجتماعي والسياسي وكذا لا تلغي واقع تعددية الولاء، بدلاً من مقولة تعددية الانتماء وواحدية الولاء دون تحديد ماذا نقصد بتعددية الإنتماء، هل نعني بالانتماء هنا الانتماء للوطن والشعب كقضيتين كليتين أو مفهومين عامَّيْن أم نقصد بذلك الانتماء للعشيرة والقبيلة والمنطقة والمذهب ؟

حينها يأخذ معنى الانتماء دلالة مفهومية مغايرة، ومن هنا وجب التحديد والتدقيق حول معنى تعددية الانتماء لأن مثل تلك القراءة البعيدة عن التدقيق والتحديد لماهية المعاني والمفاهيم والمصطلحات قد تعكس رؤية مشوشة، وتخلق حالة من الاضطراب في قراءة الواقع ، حيث تساوي بين المقدمة ، والنتيجة ، فالانتماء هنا هو النتيجة النهائية لحصيلة ذلك التعدد والتنوع التكويني التاريخي البسيط .

وهي تشبه المساواة بين الأصل ، والفرع ، بين الشجرة و أغصانها المثمرة ، التي لا نستطيع أن نسمي العود الطالع منها غصناً ما لم يكن ملتحماً بالروح الكلية لجذور الشجرة، فالغصن غصن وثمرة بعلاقته الحية المتفاعلة بالشجرة في صورتها الكلية ، إنها نفس العلاقة بين الجزئي ، والكلي ، وبين البسيط والمعقد والمركب ، حتى لا تختلط علينا الأوراق . وتعمق في أذهاننا صور فكر الغلبة ، والقوة التي لا تتماشى مع قانون الحق في التقدم ، في زمن نحن أحوج فيه إلى قراءة وقائعه إلى الدقة والعمق ، تحديداً في مثل هذه الإشكالية الحساسة والخطيرة ، حتى لا نترك لاهوائنا وعواطفنا البدائية التحكم بالمصائر الكبرى للوطن والشعب ، فالوطن هنا مثل الفلك الذي تجري وتتحرك في مساراته ودوائره المجرات ، والأنجم الصغيرة ، التي ما إن تخرج من إطاره حتى تموت وتفقد شكلها وموضوعها .

الأفق الوطني الحقيقي لا يتعمق ويتأسس ويكون أفقاً إلا من خلال الاعتراف الواعي النقدي بالاشكالات الوطنية والاختلافات والخصوصيات في اطار الوطن المتعدد المستويات، والثقافات والخصوصيات المحلية البسيطة واستيعابها لا استبعادها من خلال النظر لها على أنها إشكالات انقسامية معوِّقة للتطور والوحدة، بل عوامل مساعدة على التكامل والارتقاء بالوطن في قلب التعايش على اساس من الاعتراف بمبدأ الوحدة في إطار التنوع والتعدد والحوار، وليس الإقصاء والنفي، من المهم اليوم مساهمة المجتمع كله في خلق اتحاد بين كل المتجاورات على قاعدة الحوار، بدلاً من الحفاظ عليها متجاورة وغير متجاورة، فمن الخطر أن ينمو المجتمع على تقابل إرادات، وليس على تحاورها ، وعلى وحدة وتضامن حوار إراداتها المتنوعة وهو المَدخل الواقعي لصناعة معنى الوطن والمواطنة ، " ففي رواية الشياطين " يورد "ديستويفسكي" أنه قرأ عن حياة

رجل أمريكي أوصى بترك ثروته الهائلة بعد موته إلى المصانع والعلوم الوضعية، وهيكله العظمي لطلاب الطب ، أما جلده فإنه طلب أن يصنعوا منه طبلاً ليقرعوا عليه ليل نهار، النشيد الوطني الأمريكي(١٦). علينا أن لا نقيم الحواجز بين واحدية الانتماء، وبين طرائق التعبير عن تمثل هذا الانتماء والولاء له، أو تصور أن الولاء للانتماء الكلي الذي هو هنا يأخذ معنى الوطن، لا يكون إلا من خلال الجمع القسري لأشكال الولاء المختلفة، كيفما اتفق، فالولاءات يجب أن تعيش مساحة حقيقية من الحرية في التعبير عن نفسها، ولا يحتاج الولاء إلى دليل ليعرف طريقة إلى مداخل و بوابات الانتماء، فلكل منا طرائقه ووسائله لدخول ولائه إلى مدائن الانتماء، للواحد الكل الذي هو الوطن، والذي له في رأس كل منا صورة، يحق للجميع أن يتمثلها كما يريد، وهذا هو مبعث التطور وجوهر الازدهار للوطن، وللفكر والعقل الإبداعي، لأنه يقوم على حقيقة الإيمان بالتعدد والتنوعَ .

فالانتماء للوطن هو الانتماء الذي يشمل جميع الهويات، ويفيد من كل الخصوصيات، والدوائر الثقافية المتعددة، بما يطور الوطن ويثري حركته عبر التاريخ وأن تطور الوطن مرهون بمدى القدرة النظرية والعملية، على بلورة رؤية، أو نظرية وطنية تستوعب كل الخصوصيات، وتدفع بإرادتها تجاه البناء الوطني الشامل؛ فالوطن في المحصلة النهائية هو إرادة جميع الخصوصيات في العيش المشترك(١٧). وكل ذلك لا يقوم إلا على جذر فكرة الحوار ورفض العنف وتجنب عقلية القوة والحروب، وتعميق مفهوم الوحدة الوطنية عبر خلق المتحد الاجتماعي السياسي الوطني، فالوحدة ليست غاية إلا بمقدار ما تقودنا إلى تأكيد تحويل الحلم إلى واقع وتعميق مفهوم الوحدة الوطنية فكراً وسلوكاً، وهي الغاية التي توصلنا إلى الغايات اللانهائية لمعنى التقدم الاجتماعي والإنساني، وهي الغاية التي علينا الإعلاء من شأنها وتمجيدها بدلاً من تقديس نصوص اللغة المتحجرة «إن السماح للغة التعصب والاتهام والتور من البروز، يعني إعطاء الفرصة لتقويض الوطن من الداخل في المدى البعيد. لهذا ينبغي أن ينصب اهتمامنا وعملنا على تأكيد شراكة الجميع في بناء الوطن، واهلية الجميع وأصالتهم في الانتماء إلى الجماعة الوطنية وإن الحوار بين أبناء الوطن وقواه المختلفة، والوحدة الوطنية متلازمان تلازماً كاملاً».

فلا وحدة وطنية بلا حوار اجتماعي - سياسي - كما أنه لا حوار فعال ومثمرٌ في ظل التناحر الداخلي - وفي ظل حروب الهويات الصغيرة والبدائية - وغياب أدنى عوامل الوحدة الوطنية، ولهذا من الضروري البحث الدائم عن أطر وصيغ وطنية تحقق مفهوم الحوار في الدائرة الوطنية(١٨). وتلك الحقيقة هي التي تجعلنا نصر على التمسك بتأكيد واحدية الانتماء وضرورة الاعتراف بفكرة تعددية الولاء. حتى لا تقودنا فكرة واحدية الولاء التي يدعو لها البعض للعودة إلى منطق الفكر الشمولي من باب ادعاء الوحدة، فوحداية الانتماء للوطن والشعب - الأرض والإنسان بالمعنى الشامل، إنما تستدعي بالضرورة الإقرار باختلاف وتنوع المصادر - الهويات - المكونة لمعنى الوطن والشعب، كما هي في حالة النهر، والشجرة المثمرة، أي من خلال إدراكنا لتنوع واختلاف أشكال التدفقات والمجاري الثقافية والسياسية، والاجتماعية التاريخية التي تلتقي وتصب في تأكيد معنى الانتماء للوطن، كقضية ومفهوم كلي، من خلال الإحساس الأولي الفطري، وصولاً. إلى الوعي المنظم العميق للإدراك بهما - أي الوطن والشعب - والتسليم بحقيقة هذا الانتماء، لا تلغي ولا تنكر تعددية الولاء الفكري الثقافي، السياسي له؛ فكل مصادر وخلفيات الولاء وجذوره المختلفة المتنوعة تصب في تأكيد حقيقة كلية هي الوطن والإنسان، على اختلاف وتنوع ميوله الفكرية والسياسية والمذهبية والسلالية. إن تعميق الانتماء للوطن كمتحد اجتماعي سياسي وطني وتاريخي لا يتأتى ويترسخ إلا من خلال الإقرار بخصوصيات حقيقة أن المجاري والمشارب الفكرية والثقافية والسياسية كافة هي المقدمة الواقعية لثراء وازدهار وخصب عمق انتمائنا

الثقافي الوطني، على طريق تأسيس ثقافة وطنية عميقة وديمقراطية، الأمر الذي يؤهلنا للحديث عن الوطن الواحد والموحد والمتحد لا الحديث عما يمكن تسميته أزمة انتماء، ويُسهل علينا في الحاضر الحديث المستقبلي عن ثقافة وطنية ديمقراطية، وفكر وطني وقومي تحرري إبداعي يستوعب الجميع ويصب في نهر الثقافة الوطنية المبدعة والخلاقة فالثراء الثقافي والفكري، والأدبي، والجمالي الإبداعي عموماً إنما مصدره إتاحة فرص الازدهار الحر والديمقراطي لكل فروع وأغصان شجرة حرية الوطن، حرية الثقافة، حرية الإبداع، فالقضايا الكلية والعامة لا أساس لوجودها إلا من خلال الأجزاء المتنوعة التي تبدو بسيطة ولكن بعد احتضانها ورعايتها على جذورها وأغصانها لتنتج بعد كل ذلك الازدهار والتفتح والإثمار الكلي الحر للوطن والإنسان... الإنسان المنسجم والمتناسق العقل والبنيان، المبنى والمعنى، فإن ما يعوق حرية الفكر والثقافة والإبداع هو ذاته الذي يعوق حرية التفتح العقلي والحضاري الإنساني من خلال إغلاق وقطع حرية النشاط الإنساني والممارسة في أشكالها المختلفة، فما يؤسس على التقييد والحد من حرية الانطلاق والحركة فإنه لا ينتج سوى الجمود، ولايمكن أن يقود إلى طرح الأسئلة المفتوحة وتحرير الذات، وامتلاء الهوية وتعميق تجدد ونماء وثراء الخصوصية وتطورها في الزمن، باعتبارها قيمة إنسانية تاريخية، وصولاً إلى اكتشاف المجهول واللامتناهي عبر - الكوجيتو - العقلي الإنساني.

فهل نستوعب الدلالات الواقعية الاجتماعية والسياسية والفكرية لمعنى التنوع والتعدد والحق الإنساني بالاختلاف بعيداً عن مستنقع الأفكار المطلقة والقطعية؟ ذلك ما نود الإجابة عليه في سياق حياتنا الواقعية الأرضية، لا في سماء الأفكار المطلقة المجردة ومتون الكتب أو المراجع.

فكما تعلمنا الحياة الواقعية الملموسة أن كل نسق تفكير وحكم يحصر نفسه في إطار نفسه أو هويته البسيطة والجزئية والمحدودة فإنه لا بد أن يتحجر، لأنه من خلال ذلك المنطق من التفكير لا يستطيع رؤية الآخر من شدة كثافة الغلالة الذاتية، أو وهم الأيديولوجيا التي تحجب عنه رؤية ما يقابله ويقتسم معه حقيقة الانتماء للوطن، ويقف معادياً للآخر حتى يجد نفسه وبالتدريج مستغرقاً ومهموماً في كيفية صياغة وعيه وأيديولوجيته على أساس من أفكار مطلقة تلغي حقيقة وجود هويات متعددة مجاورة له، ذلك إن من يحمل في رأسه فكرة مطلقة يصعب عليه الحوار مع من بجواره يحاول من خلال فكرته أو هويته المطلقة أن يطرح ثوابته التي يلحقها بصفة التاريخية ويزينها ويحسنها بمقولة الوطنية ، على أنها خصوصيات وثوابت وذاتية كل الوطن وجوهر روح الشعب، وهي قمة أزمة تجلي حركة الأفكار المطلقة في السياسة، والثقافة ، والمجتمع والحياة عامة .

وفي تقديري فإن الأزمة، أزمة المجتمع، وأزمة التطور، وأزمة البديل، هي اعمق بكثير من كل محاولات التجديد من نوع ما شهدناه حتى الآن، فالتجديد ما يزال سطحياً، لأنه ما يزال ينطلق من القناعة بأن الفكر صحيح ، وأن الخطأ يكمن في الذين يمتلكون هذا الفكر ويتبنونه ، وفي التجربة ، وهذا ما يكرره الجميع بدون استثناء بمن فيهم الماركسيون أو معظمهم، ويكرره بشكل خاص أصحاب التيار الديني . ثم أن المراجعة النقدية ذاتها، ظلت هي أيضاً سطحية وخجولة، ومصدر هذا النقص في المراجعة النقدية هو خوف الجميع من الجميع ، ومحاولة تحميل سواهم المسئولية الأساسية عن الخلل وتبرير الهزائم بقوة الخصم الخارجي، وفي هذا الوضع يكمن السبب في استمرار تفاقم الأزمة - أزمة الهوية وأزمة الواقع والفكر- رغم الإعلان عن الرغبة في التجديد، والبحث عن البدائل، والسعي للتحرر من الأزمة.(١٩)

وأول خطوة في مقدمة علاج مظاهر وظواهر الأزمة بعيداً عن الشعارات الطافحة يساراً أو يميناً، هي خطوة بسيطة وغير مكلفة، هي محاولة أن نقر في البدء في ضمائرنا وعقولنا وبعدها بأفعالنا، بحق الاعتراف بالآخر المغاير لنا، لا نكتفي بالإقرارات المنصوص عليها في القانون والدستور ، وكذا التمسك بحقنا في تنحية الفكرة المطلقة عن التدخل في السياسة بعد الحالات المشهودة لاندماج وعي الفكرة

المطلقة بالسياسة العملية وفرض منطق حركتها على مجريات السياسة ، والسياسي وعلى الثقافي - الفكري كتحصيل حاصل مع إدراكنا أنها عملية ليست سهلة، لأنها تنطوي على قهر لقانون العادة الاستبدادي التاريخي المتحكم في سلوكنا وطرائق تفكيرنا لأن الكثير منا قد تشبعوا بروحية النقل عن الأصل الاستبدادي واستمروا قهر الآخر والقبول بالذل والعبودية معاً وهي تعبير عن قيام حالة متناقضة في التكوين الثقافي والاجتماعي، وفي تركيب السيكولوجية التي تصوغ معنى شخصية الفرد والإنسان التي يظل للوعي التاريخي حيزٌ في تشكيل الشخصية أو الهوية في أشكالها المتعددة، وصولاً إلى المعنى الكلي العام والمجرد لمفهوم الهوية، ولذا لا نستغرب حين نجد البعض منا لا يستطيعون العيش بدون فكرة مطلقة على مستوى الثقافة والفكر السياسي ، ولا يقدرون على الاستقلال بذواتهم وطرائق تفكيرهم، بدون حضور فكرة مطلقة، مقدسة، سواء جاءت في شكل فكرة، أو أيديولوجية أو هوية، أو في صورة مهدي منتظر أو هيئة ظل الله في الأرض أو حتى في تجليها العملي الملموس، في صورة الشيخ أو السيد المنحدر من أصل الدوحة العتيقة الشريفة، إنها تعبير عن استمرار حالة من الوعي الانفصامي الماشوسي في صورته التاريخية وهي تحمل دلالة الوعي الممزق. وتعذيب للعقل والنفس وهي دعوة لنا كمثقفين أحرار وديمقراطيين، أن لا نرفع نصوص ثوابتنا إلى مرتبة التقديس أو الأحكام الإيمانية المطلقة التي تتسلل لتتماهى مع المعنى الكلي للدين، وأن لا نتصور أحكامنا السياسية هي فقط التي تعكس الدلالات الكلية لمعنى الوطن ، لأننا بذلك نغلّب هيمنة بعض عناصر، أو اتجاهات أو تيارات الولاء السياسي على الآخر سواء جاءت في شكل فكرة سياسية، أو حزب سياسي ، أو جماعة قبلية ، أو مذهبية، دينية، أو إثنية ، على إحتكار فكرة الانتماء والوطن، وحصرها في ذاتها ، أو في دائرتها ، وهو أمر يخل بالمعادلة السليمة لتطور المجتمع، معادلة واحدية الانتماء وتعددية الولاء، أي أن كل تيارات أو اتجاهات الولاء تتجه نحو تعميق واحدية انتمائها للوطن والشعب، فلا يحق حصر أو إحتكار الإنتماء في هوية اجتماعية واحدة أو في هوية اعتقادية واحدة أو في طرف فكري، سياسي، وتجريد الآخرين منه ، فالوطن للجميع والدين لله .

٣-الهوية في سياقها الفكري الثقافي التاريخي :

يمكنني القول إن الهوية الكلية التي من خلالها يتحدد معنى الانتماء للوطن أو القومية أو الأمة هي واحدة من الدلالات الرئيسة أو الكلية التي تشكل إطاراً مرجعياً عاماً لشعب أو لمجموعة متباينة من الناس الذين قد يتدرجون من حيث طبيعة تكويناتهم الخاصة في إطار هويات صغيرة مختلفة مثل العشيرة،والقبيلة، والمنطقة أو من حيث الدين أو المذهب، أو السلالة، .. الخ. على أنهم جميعاً في تشكلهم النهائي ينتمون إلى هوية رئيسة كلية واحدة هي الوطن تحت : اليمن، مصر، العراق، سوريا، السعودية ... الخ تجمعهم صفات وسمات مشتركة موحدة لهم جميعاً وهي السمات المشتركة التي لا يمكن أن تلغي هوياتهم وخصوصياتهم الجزئية أو الصغيرة المختلفة والمتعددة فيما بينهم كشعب ينتمون إلى وطن حيث لمجموع الهويات الصغيرة أو الثانوية نطاق أو إطار خاص بها ، لها حركتها المميزة، وطريقة تعبيرها الخاص عن وجودها وكينونتها، وكما أن كلية الانتماء للهوية الرئيسة أو المركزية الوطنية أو القومية لا يلغي وينفي الهويات الثانوية لأن الهويات الثانوية لا حياة طبيعية ودائمة ومستقرة لها إلا عبر وجودها المتفاعل والمتشابك بكلية الهوية، من خلال احتفاظها بخصوصية هوياتها البسيطة والصغيرة على طريق اضمحلال الفروق النسبية فيما بين الكلي والجزئي أو النسبي أو الثانوي للهويات القائمة في الواقع والحياة لأني أعتقد أن الهوية الكلية الجامعة للوطن أو الشعب أو تلك المسمى بالقومية - كما في حالتنا العربية حيث الشعوب العربية تجمعهم حالة الوجود القومي الواحد، فالهوية الجامعة أو الكلية لا وجود موضوعيا وحقيقيا لها إلا من خلال تجسيدها لوجود أكبر عدد ممكن من الهويات التي ينطوي ويتجمع

حولها السكان في هذا البلد أو ذاك، وعلى سبيل التمثيل التقريبي أستطيع القول أن العلاقة بين الهوية الرئيسة الكلية، والهويات الثانوية أو الصغيرة هي هنا مثل علاقة الخاص بالعام فرغم التباين والاختلاف إلا أنهما موجودان في إطار الوحدة. ومن المهم أن تكون الوحدة طبيعية ودائمة وسليمة .

ومعنى الخصوصية هنا إنما هي أشبه في مفردة كلمة الخاص في علاقتها بالعام ؛ والعمومية وتداخل الهوية الكلية خاص - أو خاصات عديدة - ولا تلغي كلية الهوية أو عموميتها حقائق وجود خصوصيات الهوية الثانوية لأن مصدر قوة الهوية الكلية الجامعة هو اعترافها بالحق الطبيعي لوجود التمثيلات الخاصة للهويات الصغيرة أو الثانوية، محلية، مناطقية، قبلية، دينية، مذهبية، إثنية.

لقد بدأت بهذا التحديد أو المدخل لإزالة حالة التباس يمكن أن نجدها بين هذين المعنيين : الهوية الجامعة الكلية - والهويات الثانوية الخاصة من خلال القراءة العملية والدلالية التي تشير إلى كل منهما .

ابتعاداً عن القراءات البسيطة لمفهوم الهوية في تجلياتها المختلفة وتسمياتها العديدة التي قد نجدها من خلال الممارسة العملية أو من خلال القراءة النظرية والمجردة . فالبعض يربط معنى الهوية ودلالتها بالوطن والوطنية، وبعضهم يحددها فيما يراه إطاراً جامعاً تحت اسم القومية، والعروبة، وبعضهم يختزل مضمون الهوية ومعناها في الإسلام بعد أن يختزل صورة العرب ومضمون وجودهم وهويتهم في كلية وجود اسم المسلم، والمسلمين، وبذلك يتم إقصاء العرب غير المسلمين من حيث كونهم من أهم العناصر المكونة لمفهوم الهوية، والإقصاء هنا حاد وعنيف لأن مثل هذا التحريف إنما يقوم ويتأسس على تجريد من هم غير مشتركين معك في الدين من العرب ... ، تجريدهم من حقيقة انتمائهم الوطني، ومن عروبتهم ، وقوميتهم.

وكلنا يعلم ويدرك أن الفضاء الحضاري الإسلامي في صعوده التقدمي التاريخي كان يمثل الإطار الجامع والموحد لكل الناس الذين من خلاله نقرأ مضمون ومعنى الحضارات العربية الإسلامية ... ، الحضارة التي مثلت الفضاء الإنساني لكل ذلك التعدد والتنوع الديني، والمذهبي، أو العرقي السلالي، القبلي، والعشائري ...الخ .

وفي هذا السياق فإننا قد نجد البعض يقدم قراءاته لمضمون معنى الهوية وتعريفها في إطار خطاب أيديولوجي، أو سياسي إطلاقي يحمل في داخله شيئاً من التقديس لمعنى الهوية، وبعد أن يختزل معنى الهوية في الدين، أو في اللغة، أو في التراث، أو في القبيلة، أو في الثقافة، أو في السلالة .

كما أننا قد نجد لدى البعض نوعاً من الخلط في تحديدهم أو تعريفهم لمعنى الهوية والخصوصية حيث نلحظ لدى د. محمد عابد الجابري - وإن بصورة غير مباشرة نوعاً من التعريف بين الهوية والخصوصية . وإن كان ذلك غير محدد وواضح بدقة حيث يشير في أكثر من مكان " إننا في حاجة كذلك إلى مقاومة الاختراق، وحماية هويتنا القومية . وخصوصيتنا الثقافية من الانحلال والتلاشي تحت تأثير موجات الغزو .."(٢١) وفي فقرة أخرى من الصفحة ذاتها يقول " إن نجاح أي بلد من البلدان النامية منها، أو التي هي في طريق النمو نجاحها في الحفاظ على الهوية، والدفاع عن الخصوصية مشروط أكثر من أي وقت مضى بمدى عمق عملية التحديث الجارية في هذا البلد " (٢٢) ونقرأ ذلك الخلط بين الهوية والخصوصية عند الكثيرين من الكُتاب .

ومن المهم هنا إدراك واستيعاب أن كلاً من مفهومي الهوية، سواء الهوية الكلية الجامعة أو مفهوم ومعنى الهويات الثانوية والصغيرة ... ، أن كلاً منهما لا يوجد ولا يعيش في حالة وجود تعيين مطلق وخالد نهائي وأبدي، بل إن كلاً منهما في حالة حراك وصيرورة لا نهائية ، في حالة تشكل دائم ومستمر .

وعلمتنا تجارب التاريخ أن سؤال الهوية يبرز حين يمر أي بلد أو شعب في أزمة وطنية حادة، أزمة عميقة تستفحل معها أو تفقد معها إمكانية الوصول إلى حلول طبيعية وسليمة لتجاوز تلك الأزمة أو المصاعب وقد يكون منبع الأزمة وجوهرها داخلياً وطنياً، وقد يشترك فيها الداخلي الاستبدادي القمعي والخارجي الداعم والمؤيد لما يجري في الداخل وفي مثل هذه الأوضاع ينتصب عالياً سؤال الهوية أو كما يسميه

البعض سؤال الانتماء أو الذاتية الوطنية والقومية أو أزمة الانتساب .

والحقيقة أن قضية الهوية أو الماهية في سياقها التاريخي هي إشكالية فلسفية معرفية وثقافية برزت في البداية ضمن إشكالات ومفاهيم الفلسفة التأملية المجردة كما شهدناها مع فلاسفة اليونان، واتخذت مدارات فلسفية ومعرفية مختلفة في سياق التعاطي معها ، على أن مسألة الهوية برزت بشكل واضح كإشكالية مفهومية فلسفية مع أرسطو " حيث كان مفهوم الهوية في مبتداه ابتكاراً منطقياً خلده أرسطو في المنطق الشكلي ، وتحول على يد المنظرين العاصرين، إلى معلم للانتماء أو انعكاسٍ ممثل له.

لقد كان القرن العشرون، قرن ابتداع واستكمال وتدمير معظم الأشكال الاجتماعية للبشر، ابتداء من البيوتات (الأسر الموسعة) مروراً بالعشائر والقبائل وصولاً إلى الأحياء والطوائف ودول المدينة ، والإمبراطوريات المقدسة وانتقالاً إلى الدول القومية الحديثة، وانتهاء بالاتحادات الإقليمية، فالعالم الكوني .

في كل هذه التنقلات قمة لغز الولاء الحائر من نحن؟ إن الإجابة .. قد تحمل سلاسل تبدو بلا نهاية من المحمولات التي ينوء بها الحامل" (٢٣)

والكلام السابق هو تأكيد على صعوبة تحديد معنى محدد وثابت لمضمون الهوية، لأن الدلالة الشكلية المفهومية المنطقية عند أرسطو لتحديد معنى الماهية إلى تقابل وتوازي اليوم مفهوم الهوية قد سقطت، وأكدته الحياة بالملموس أن هي(أ) أن (ب) لا يمكن أن تكون (أ) ذلك أن الماهية أو الهوية عنده ثابتة ومجردة في شكلها المفهومي والمنطقي الذي حاول تأكيده وإذا كانت تطورات القرن العشرين قد أغنت مضمون ومعنى الهوية وفككت المضامين والروابط التقليدية لمعناها وارتقت بها من مستوياتها الدنيا الأولية إلى دلالاتها الكلية الأرقى، الوطن والشعب، والقوم، والقومية، والعروبة، بعد أن فرض التطور التاريخي العالمي للبشر - بدرجات متفاوتة - التحلل وتفكيك أواصر الصلات القديمة التقليدية والانتقال إلى تحديدات نوعية جديدة لمفهوم الهوية في فضائه المفتوح والمتجدد والذي دوماً يعتني بمضامين ودلالات قيميه وإجماعية، وثقافية، وأخلاقية، هي دوماً في حالة حركة وتغير مستمرين، و لا عائق أمام تطور مفهوم الهوية إلا محاولة تجريدها المطلق عن السياق الواقعي الاجتماعي التاريخي وتحويلها إلى أصل أو شيء ثابت مستقر على أن الخطورة اليوم وفي التحولات الكونية الجبارة التي نشهدها مع نقاط التقاطع التاريخية الحاسمة في تطور البشرية على الصعيد الكوني ، هو محاولة إفراغ مفهوم الهوية تحت أي إطار أو غطاء مفهومي أو معرفي، أو فكري سياسي كان من ذلك المعنى أو المفهوم التاريخي الهوية، سواء جاء تحت غطاء أو إطار الوطن والوطنية، أو فكرة العروبة أو معنى القومية، أو خلف مفهوم السيادة الوطنية أو الهوية التي تفقدها بالسيادة الوطنية، وصولاً إلى إلغاء فكرة وجود الدولة ورفض تاطيرها أو تحديدها تحت أي مفهوم للهوية، حيث تحولت الهوية في عصر الثقافة العالمية العليا - كما يسميها د. صادق جلال العظم - مجرد " كلمات تحل محل الأشياء - يقصد المضامين والدلالات المعنوية والقيمية والوجودية ، والإنسانية المحددة تاريخياً، أكانت غطاء رأس أم لباساً، كلمات مثل القومية، والوطن " الوطنية " التي تمد شباكها - أي الكلمات وثقافة الصورة - الكاتب - لتأسر العالم كله، تحولت هذه المفاهيم المبتكرة لتحديد الذات، إلى وحوش كاسرة تبني الوجود أو تمحقه " (٢٤)، إنها - كما أشار أحدهم - (خفة الوجود التي لا تطاق) حسب تعبير الروائي العالمي كونديرا، ومن هنا نرى سيل التعريفات الشمولية التي تصدرها إلينا ثقافة العولمة التي تسعى لتوحيد ثقافات المركز وتفتيت وتمزيق الهويات الثقافية الوطنية والقومية التاريخية لشعوب الأطراف، أو خطوة على طريق محق وتدمير الهويات الثقافية الوطنية والمحلية والشعبية في الوقت الذي لا تكف ثقافة العولمة أو المركز، والقطب المهيمن عن الحديث عن القرية الكونية والثقافة العالمية العولمية العليا ! فهل أممية أو شمولية العولمة الكوكبية الجديدة تقوم على طمس وتدمير الهويات الثقافية والوطنية والقومية والشعبية للشعوب والبلدان

الفقيرة، بعد تحويل ذاكرة وهويات الشعوب تلك إلى مجرد مفكرة رقمية " ديجتل " عبر ثقافة الصورة التي تحاول أن تطرح نفسها بديلاً للواقع المعاش بعد الاستعاضة عن الواقع المادي، بالواقع - بالصورة، باعتبارها هوية العصر العولمي أو الكوكبي، بعد أن سقطت كل المفاهيم والأفكار، والثقافات التقليدية، وتراجعت الأيدلوجية، وبعد انتهاء عصر الهويات القومية ، والعروبية، والوطنية، وكلها محاولة هجومية تقودها ثقافة العولمة والمعولمين العرب الجدد لإلغاء وإضعاف المضامين الثقافية والمجتمعية الواقعية التاريخية للشعوب الفقيرة، ويبدو أن حالة الاستجابات السلبية لظاهرة العولمة في البداية عند البعض منا، وفي إطار التيار الكاسح لثقافة العولمة في طابعها الشمولي .. حيث شهدنا إفرازات سلبية للتحديات التي تطرحها العولمة أمام شعوبنا وبلداننا.

بدءاً من دعوات الانعزال والتقوقع والانكفاء على الذات والعودة للاحتماء بالهوية الماضوية إلى الدعوة للانخراط في العولمة باعتبارها الجوهر المعاصر للثقافة والحضارة الإنسانية المنشودة، وبالتالي التخلي عن مضمون الهوية الوطنية والقومية التاريخية لشعوبنا، و دون شك فإن الصراع الجاري ليس صراع هويات، بل هو خلاف حول حقيقة التقدم العلمي التقاني الذي حققته الإنسانية في صورة ثورة المعلومات والاتصالات، والإعلام تحت غطاء الهوية الحضارية الغربية، لأن جوهر الخلاف والصراع المحتدم إنما يدور حول الطابع والمضمون الشمولي والهيمني في تحديداته الموضوعية والتاريخية الحاصلة اليوم ، وهنا يكمن جوهر السؤال الخلافي مع ثقافة العولمة القطبية الواحدية والشمولية في مضمونها الاستعماري الجديد.

ولا ننسى هنا الإشارة إلى أن العولمة أو الكوكبية - كما يسميها / إسماعيل صبري عبد الله - ما تزال في حالة حراك مستمر، وفي حال صيرورة تاريخية، وهي قيد الدراسة والبحث ، ومن هنا نلحظ سيل التعريفات الواردة حولها وكذا حول معنى ومفهوم الهوية، لأنني أتصور أن ليس هناك في ضوء ما هو حاصل ما يمنعني عن وصف العولمة بأنها هوية معاصرة للرأسمالية في طورها الاحتكاري الإلكتروني في صورة الفضائيات والانترنيت - وليدة ثورة المعلومات والاتصالات والإعلام الكوني الشمولي المعاصر الجديد الذي تحولت فيه المعلومة إلى سلعة محتكرة - تحميها القوى المالية والاقتصادية في صورة الصندوق والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية وكذا تحميها القوة العسكرية في صورة حلف الأطلسي الذي أصبحت مهنته الحفاظ على استمرار مضمون هذه الهوية العولمية الرأسمالية في شكلها الشمولي الاقتصادي والعلمي والتقني الذي تجرى محاولة تعميمي هويته أو نموذجه بالقوانين الاقتصادية والمالية وبالقوة العسكرية إن استدعى الأمر، من يستطيع أن ينكر اليوم أن هذه الهوية العولمية تقف خلفها وتبررها هوية أيديولوجية تعبر عن رحلة الرأسمالية المعاصرة في أطوارها الجديدة اليوم ، وإلا كيف نقرأ ونفهم سيل الكتابات والأبحاث الأيديولوجية في الدفاع عن العولمة ، وتبرير أخطائها وجرائمها الاقتصادية والسياسية، والأخلاقية أين يمكننا أن نضع أو نصف من الناحية النظرية والمعرفية والثقافية والسياسية كتابي " نهاية التاريخ " أو« صراع الحضارات» ما هو مغزى أو هوية هذين الكتابين، وليس هنا مجال التفصيل في مبحث هوية الكتابين الأيديولوجية والسياسية، على أن ما أحب أن أؤكده ونحن بصدد البحث عن معنى الهوية في إطار العولمة الرأسمالية التي يجدها البعض أي العولمة حتمية تاريخية قدر لا مفر منه - إن ما يجري على الأرض ليس صراع حضارات أو ديانات سماوية سبع - كما يقول هنتنجون - كما أن التاريخ العالمي لا يمكن إيقافه أو تحديده وتأطيره في الهوية الاقتصادية السياسية للرأسمالية العولمية باعتبارها نهاية التاريخ المكتوب ، وبداية التاريخ الرقمي " الديجتل " تاريخ ثقافة الصورة في هويتها العالمية اللاإنسانية- في طابعها العام !! يجيب الدكتور / محمد عابد الجابري على سؤال هل هناك ثقافة عالمية واحدة بالقول " ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، ثقافات متعددة " وفي موضع آخر يقول " ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، وليس من المحتمل أن توجد في يوم من الأيام وإنما وجدت، وتوجد، وستوجد ثقافات متعددة متنوعة، تعمل كل منها بصورة تلقائية، أو بتدخل

إرادي من أهلها، على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة، ومن هذه الثقافات ما يميل إلى الانغلاق والانكماش ومنها ما يسعى إلى الانتشار والتوسع، ومنها ما ينعزل حيناً وينشر حيناً آخر" (٢٥) والكلام السابق هو إلى حد بعيد صحيح كتوصيف نظري عام، وفي ضوء المفهوم الشمولي للعولمة السائدة اليوم، والتي تؤكد يوماً عن آخر أنها تفتقر للعمق الإنساني فيها من خلال مجرى تطورها الملموس في الواقع وانعكاسه على حياة الناس والشعوب والبلدان.

ومع أن الجابري يقرأ الهوية في ثلاثة مستويات، فردية، وجمعوية، ووطنية قومية، وأنها هي ومن خلالها يتحدد في التحليل الأخير معنى العلاقة بالآخر، والجابري في دراسته لا يفرق بين مفهومي الهوية، والخصوصية، أو بتعبير آخر لا يميز بين المفهومين وأتصور اليوم أننا بحاجة إلى إعادة النظر في قراءة العلاقة بين الهوية الوطنية، والهوية القومية لتحديد الخاص والعام فيما بينهما، ومن جانب آخر لتحديد جدل ومضمون هذه العلاقة التي يفترض أن تقوم على الحوار، والتفاعل النقدي الديمقراطي وهو المدخل العلمي لاغتناء مضموني الهويتين الوطني والقومي عبر تحديد وتخليق المشترك الثقافي، والمصيري القومي الديمقراطي . في ما بين الهويتين، حتى نتمكن في واقع الممارسة والنظرية - قبل ذلك - من تأسيس نطاق هوية عربية تحررية ديمقراطية مقاومة تستطيع الاستجابة الإيجابية لتحديات العولمة في عصرها الشمولي الجديد، أي هوية ترتفع فوق مستوى القطري أو الوطني الضيق العصبوي وتتجاوز الكلام المجرد عن الهوية القومية في الإطار الشعاري والخطابي والإنشائي الفارغ من المعنى، حتى لا نجد أنفسنا مجدداً نعيد إنتاج حالة الفصل الواقعي بين الوطني، " القطري" وبين القومي، في واقع الممارسة العلمية، مع توقف دعواتنا المجردة للدمج في ما بينهما في نطاق الشعار، والجملة القومية الثورية المجردة والبعيدة عن الفعل الممارس في الواقع. وهي قمة مأساة جدل وحدة الهوية الوطنية والقومية في كل تاريخنا السياسي الماضي، بل وحتى اليوم . والحالة العربية الراهنة خير دليل على ما نقول في الفصل بين القول والممارسة سواء في الفعل العربي الرسمي أو في واقع ممارسة المعارضة العربية القائمة ، ولهذا فإنني لا أتردد أن أقول هنا من أننا - كعرب - في حالة أزمة على مستوى الواقع العربي الرسمي وفي امتداداته التاريخية في السياسات القائمة، وأزمة على مستوى النظرية والفكر، وهو ما يحاول أن يصوره البعض في شكل صراع الهويات ، من خلال كتابات بعض (مثقفي الهوية) الذين يحاولون أن يقولبوا الصراع في إطار هويات مغلقة وزائفة لا تعكس الواقع الراهن المأزوم في كليته ... لأنني أتصور أن مفهوم صراع الهويات إنما يعود بنا إلى الماضي، أو إلى التراث، التاريخ - الفردوس المفقود - الذي يجب أن يستعاد عوضاً عن الحاضر القائم الذي به ومن خلاله يمكننا الدخول إلى عتبة المستقبل، وفي مقابل المفهوم الذي يحاول أن يختزل الصراع في مفهوم صراع الهويات ، سواء كانت تحت غطاء هوية صراع الحضارات، أو الصراع الديني والمذهبي أو الهويات ما قبل الوطنية ، هناك دعوات كوزموبوليتية عدمية - فوق الوطنية والقومية - تدعو إلى اللا هوية، بالتخلي عن كل تراثنا وثقافتنا العربية القومية، وهي في الواقع دعوات تتفق من حيث المبدأ مع ثقافة العولمة الوحشية الراهنة، إن القول باللا هوية إنما هو في الأساس تأكيد دعوة تقوم على تأكيد هوية على حساب نفي هوية أخرى، ويتم ذلك تحت وهم الحياد والابتعاد عن التعصب الذي يشدنا إلى التخلف، وتحت دعاوى أننا يجب ان نرتبط بقوى التقدم العلمي والتقاني والتكنولوجي، ومن أن لا خيار أمامنا إلا التطور الرأسمالي العولمي.

والسؤال الذي يثار هنا : هل الهويات، أو الكيانات الذاتية الوطنية أو القومية هي أشكال مجردة، وفوق مستوى القراءة التاريخية، التي علينا مطالعة أسباب عجزها، أو هجر بعضنا لها، ولا أتردد " في أن أقول بصراحة موضوعية، أنه ما يثار سؤال الهوية في بلد من البلدان إلا حين تكون الهوية في أزمة مجتمعية كاملة، فحيث لا تكون هناك أزمة لا يثار سؤال الهوية. إن سؤال الهوية يكون دائماً سؤالاً مشروعاً وصحيحاً، لا عندما يكون السؤال ماذا؟ ما

هي الهوية ؟ بل عندما يكون .. كيف تكون الهوية ، وعندما لا يكون مجرد سؤال بل يكون إجابة تتحقق وتتنامى بالعمل والاجتهاد والإبداع في مختلف المجالات" (٢٦) وذلك بالفعل هو الرد العملي، الذي يقوم على الإبداع العقلي من خلال تجديد وسائل وأشكال حياتنا العربية على صعيد كل قطر - من خلال العمل والإنتاج، وليس بالرفض العدمي لهويتنا الوطنية والقومية التاريخية الذي يعني في الواقع إلغاء وتدمير لبنية الذاكرة الثقافية التاريخية لنا ، ولشعوبنا التي ما يزال بعضها يقاوم من هذا الخندق الذي لم يستطع السياسي العربي الرسمي إسقاطه من دائرة المواجهة والمقاومة إنها إذاً معركة حضارية واحدة مشتركة شاملة، علينا أن نخوضها جميعاً، دون أن ننفي التعدد والاختلاف، فليس العصر كما يقول بعض مفكري ما بعد الحداثة هو الاختلاف فحسب، أو عصر الفردي، والهامشي والعابر والفراغ، عصر نهاية الأيديولوجية ، والقيم الكلية على حساب العقلانية والهوية والوحدة والنظام وجميع الكليات في التاريخ والفكر الإنساني، بل إن عصرنا ، في تقديري، هو عصر الاختلاف داخل الهوية، والفردية والتنوع، داخل الكلية، والتعدد داخل النظام، والمخيلة، والإبداع داخل العقلانية .(٢٧)

أتصورّ أن الأهم أن يتوجه سؤالنا اليوم حول سؤال الواقع ، وسؤال الفكر، أو سؤال غياب النظرية والتأسيس النظري الفكري وهي الأسئلة التي صارت مغيبة ولا تطرقها الكتابة الفكرية العربية المعاصرة .

وبدلاً من أن نشغل أنفسنا بالصراع حول معاني الهويات المغلقة ، وصراع الهويات في ذاتها ولذاتها التي لن تقودنا إلى نتيجة عملية ملموسة قدر ما تجعلنا ندور في حلقات دائرية مغلقة، ومعلقة على مشنقة سؤال الهوية في صورته العدمية أو الذي يساهم ويراكم عوامل إنتاج الأزمة .

علينا ان نبحث عن الإجابات على أسئلتنا في البنية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية السائدة، في أنماط الإنتاج السائدة في بلداننا ...، والبحث الجدي عن حلول لإشكالياتنا الوطنية والقومية من خلال إعمال العقل النقدي والبحث عما هو مشترك بين الجميع بعيداً عن عقلية الإقصاء والمحو.

" والموقف الصحيح - في تقديري - ليس إنكار هذا المشترك الإنساني العالمي باسم الخصوصيات، والهويات، الثقافية والقومية - كما هو عند البعض منا - وليس كذلك تجاهل وإنكار هذه الخصوصيات والهويات باسم المشترك الإنساني، إن العزلة القطعية عن المشترك الإنساني حماقة، وفقدان الكيانات القومية والثقافية باسم العولمة أو الكوكبية انتحار قومي وحضاري" (٢٨) والشيء الهام هنا في معركتنا الحضارية والثقافية والإنتاجية والعلمية الشاملة هو أن نقتحم ونتفاعل إيجابياً مع التحديات الموضوعية التي ترسلها العولمة في صورتها الشمولية إلينا ...، وأن لا نتعزل، وأن نعد أنفسنا عملياً للدخول إلى صلب وجود الآخر ومضمون فعاليته الراهنة وقبل كل شيء علينا أن نسقط لغة التحدث التقليدية المختلفة والعصبوية عن الآخر، يجب أن تتغير اللغة والمفاهيم التي نتعاطى فيها مع بعضنا البعض على صعيد كل قطر وكذا لغة تخاطبنا وتفاهمنا وقراءتنا للمغاير لنا وطنياً وقومياً، أي الآخر الواقع خارج نطاقنا الجيوسياسي، أو الجيوبولوتيكي لنا كعرب. وعندها سنعرف كيف نسوق ثقافتنا ، وكيف نسهم ونشارك في صنع الثقافة العالمية، أو الكوكبية في مضمونها الديمقراطي الإنساني العالمي الجديد .

إنني أتصور أن مبالغة البعض في الكلام عن صراع الهويات إنما تقف خلفه محاولة قصدية واعية أو غير واعية لطمس جوهر ومضمون الصراع الاقتصادي ودلالاته الطبقية على المستوى الداخلي والعالمي، وكذا محاولة إلغاء الخلفية الإيديولوجية والسياسية للصراع وإحلال - بدلاً - عن كل ذلك صراع الهويات المزعوم الذي يتبناه " مثقف الهوية " المأزوم في الأصل ومثقف الهوية هذا هو " مثقف سلطوي محمل بنزعة الوصاية على الناس، باسم الشعب أو الأمة أو المقهورين أو الدين، أو أي مبدأ هوية مماثل، ويعتبر نفسه حاملاً لرسالة مقدسة ترفعه فوق " العامة " وتعطيه حقاً في السلطة، وهي سلطة لا تقل عنها اتساعاً سلطة إدعاء حق احتكار إرشاد الناس لما يجب أن يقولوا ويفعلوا ، وتصل إلى إجبارهم على

ذلك»(٢٩).

إن الخطاب الإيديولوجي التعبوي الأمريكي تحديداً، والغربي الأوروبي عموماً، إنما يستهدفون من القول بسقوط عصر القوميات، وانتهاء زمن الإيديولوجيا إنما يستهدفون وضع الأنا الفردية في مواجهة الأنا الوطنية، والأنا القومية وهو نفس الهجوم الإيديولوجي والسياسي الذي يروج له البعض من المثقفين المعولمين الذين يحاولون إيقاف حركة التاريخ عند لحظة خلود النظام الرأسمالي، وهي في الواقع دعوة " للاستسلام والتسليم لهذه العولمة والهيمنة الرأسمالية باعتبارها قدراً لا فكاك منه في صورته القائمة، وبالتالي الدعوة إلى حتمية الاندماج أو التكيف الهيكلي معها دون تحفظ أو مراعاة للخصوصيات والهويات الثقافية والمصالح القومية»(٣٠).

إن كل ما سبق يستدعي منا التعاطي مع الهوية باعتبارها أفقاً لمشروع حضاري إنتاجي يعمل في فضاء العقل النقدي المفتوح ، وليس باعتبار الهوية ثابتاً مطلقاً مقدساً، لأننا بذلك ندخلها مدارات فعل مغلقة على نفسها ليس أمامها إلا الموت، وقيادة المجتمع إلى الجمود والوطن إلى ممارسة فعل الانتحار الداخلي المجاني في احترابه مع بعضه البعض .

إن تصفية أو مواجهة بقايا العقلية الشمولية الإيديولوجية التي سادت من خلال هيمنة الحزب الواحد أو القبيلة أو العسكرتارية، لا تكون اليوم من خلال إصطناع شمولية ثقافية عولمية جديدة، تفرض نمطها الاقتصادي الواحدي، مع أنها تقول بالتعدد والمنافسة الاقتصادية / وتعمل على تعميم هويتها الإيديولوجية والثقافية على كل الشعوب والمجتمعات والبلدان. شمولية تسلب الإنسان إرادته وتشيئه، بعد تحويله إلى عبد لحاجاته المادية المباشرة وفق تكريس نمط إنتاج وثقافة للاستهلاك البذخي السفيه. الذي تسهم الدولة العربية السائدة اليوم في تعميم ونشر هذه الأنماط من الإنتاج المشوه التابع ، ومن أنماط ثقافة الاستهلاك المذكورة، وهي من العوامل المولدة والمنتجة لنماذج معبرة ومجسدة لما أسميناه «مثقف الهوية»، بعد أن " اكتفت الأنظمة العربية - باستخدام أدواتها لحفظ التوازن بين أيديولوجيات الهوية المتصارعة ، ....، بل دون أن نتورط صراحة في تأييد واحدة ضد أخرى ، ويشكل هذا التحول - الجديد لدور الدولة - في حد ذاته ضربة لمثقف الهوية ، فلم تعد شعاراته ذات خطر من وجهة نظر الدولة ذاتها التي يدور مشروعه حولها وجوداً وعدماً "(٣١).

- وأتصور أن العولمة في طابعها الشمولي تفرض بالضرورة رد فعل ميكانيكيا تجاهها، ومعادلها، يتحرك صوب الحفاظ على الخصوصيات ، والكيانات الثقافية والتاريخية ، الوطنية والقومية ، بل وما قبل الوطنية " وأرى أن العالم - بذلك يتجه تحت ضغط العولمة الزاحفة إلى التمسك أكثر من أي وقت مضى بخصوصياته الثقافية وكياناته الجغرافية - وخلافاً لما يقوله العديد من المفكرين - استشعر أن العولمة في صورتها - في شكلها الوحشي - لن تستطيع إسقاط الحدود، بل إنها ستكون الدافع الأساسي لتحريك الخصوصيات على أنواعها - وكما تؤكد الوقائع اليوم - أن القرن الحادي والعشرين هو قرن الخصوصيات الثقافية والسياسية - كما يرى كريم بقرادوني - مهما توسعت العولمة الاقتصادية، فالعولمة الراهنة، فجرت العديد من الاصوليات دفاعاً عن الذات الشخصية الوطنية " (٣٢) .

إن الشمولية تحت أي صيغة جاءت اقتصادية، أو سياسية سلطوية، أو أيديولوجية، لا شيء يدل على أنها تستطيع الاحتفاظ بقدرتها على الاستمرار في حكم الدول والشعوب، ناهيك عن حكم العالم كله والهيمنة عليه كما هو الحال مع العولمة الشمولية في طابعها الوحشي الاقتصادي، والسياسي، والثقافي، بل وحتى العسكري، وإذا استدعت الحاجة ذلك .

وهنا نأتي إلى تحديد مسئولية المثقف اليوم وفي زمن العولمة التي يرى البعض أن دورها مات، كما تموت أو تختفي الإيديولوجيات، ويسقط عصر القوميات، وتُمحي معها فكرة العروبة، والوطن العربي كإطار عام لهويات متعددة المستويات والمضامين، والمواقف .

على أنني أشهد اليوم أن دور المثقف النوعي والإبداعي والتحويلي ما يزال قائماً ومستمراً، بل إن دوره اليوم أصبح أكبر مما كان عليه في الماضي، حيث ارتفع وتسامى دوره أكثر فأكثر في المقاومة، والتحدي الإيجابي للمخرجات السلبية للعولمة، وهو دور نوعي وإضافي جديد، تشارك فيه قاعدة واسعة من ناس المجتمع، أكثر مما كانت في الماضي والشواهد المتتالية على ذلك خير دليل.

وليس كما يقول . علي حرب وغيره من المخطوفين بتيار العولمة : القائلين أننا نعيش زمن «موت المثقف» زمن «موت الكتابة»، و«موت المؤلف ......الخ » (٣٣) مع أن الوقائع الجارحة الحاصلة اليوم تؤكد أن على المثقف أن يتمسك بالحلم، الحلم الساطع من وقائع وحقائق الأشياء الجارية، الحلم الساطع من نور عقله النقدي الحي، ومن نور قلبه الصوفي الثوري... الحلم الذي يريدون جرنا بعيداً عنه، فكثيراً من المشاريع الكبرى ، والعظيمة تبدأ بالتمسك بالأمل والحلم، وتفاؤل الإرادة العظيم الذي يسقط تشاؤم الفكرة - كما هو عند البعض - أقول التمسك بالحلم وقوة الإرادة ، وليس تفاؤل الغفلة .

تم في فرنسا اجتماع دولي حافل حضره أكثر من ألف وخمسمائة ممثل - ١٥٠٠ - قادمون من اصقاع العالم المختلف المتعدد والمتنوع، وذلك للاحتفال بالذكرى الأولى لاجتماع أو مؤتمر "سياتل "، كلهم يسعون ويدعون لعولمة ديمقراطية، ويهدفون إلى خلق وتحقيق دمقرطة للعالم، والنظام العالمي الذي اختلت الموازين فيه، هدفهم التأسيس لصنع حضارة عالمية إنسانية واحدة، من أجل الجميع ولخدمة الجميع ...الخ، يتم ذلك بعد أن تحققوا من أن نموذج القطب الواحد الأمريكي قد ألغى الأمم المتحدة، وجمد فعاليات وقرارات مجلس الأمن الدولي عند حدود ما يريده هو، وأفقد الهيئات الشرعية الدولية مصداقيتها، ومن هنا تغيرت المفاهيم، والأفكار، والمعاني، والمصطلحات بعد أن حُملت بما يعاكسها أو يضادها على طول الخط أي بعد أن جرى توظيف العلم والتقانة، والقيم الأخلاقية والدينية لخدمة أيديولوجية ثقافة العولمة الأمريكية ، ذلك لأن الأساس المادي والعملي هو السعي نحو هيكلة العالم رأسمالياً ولما يخدم مصالح الدول - الشركات - أو الدول السبع، وهنا يكمن الجذر الاستعماري الوحشي للعولمة وخطورتها على مستقبل البشرية كله، لأنها بذلك إنما تحاول إعادة إنتاج الصورة الوحشية للعنف الرأسمالي في صورته التاريخية الأولى، القائمة اليوم على الاستعمار الاقتصادي والربح المكثف، وعلى التوسع والنهب الاقتصادي لثروات الشعوب بدون استخدام الجيوش التقليدية ... وعند هذه اللحظة يتم التهشيم الحقيقي للهويات، والانتماءات، والذاتيات الثقافية، الوطنية والقومية وجميع الأشكال الثقافية التاريخية للشعوب الفقيرة . «بربرية جديدة»(٣٤) وهو التجسيد الحقيقي على وحدة السياسي بالثقافي، والفكري، بالاقتصادي والعلمي التقاني بفضاء توظيفه الإيديولوجي . الذي يتحقق اليوم لصالح خدمة طوفان تيار العولمة وضد وجود طبيعي وإنساني للأربعة الأخماس من البشرية ولصالح رفاه وخير الخمس، أو ٢٠٪ من سكان العالم.

وتلخيصاً للفكرة الأساسية في بحثنا هذا وهي فكرة الهوية نرى أن " ليست الهوية إرثاً جاهزاً، وإنما هي بناء، وعلينا أن نبنيها، ولا أشك في أن المسلمين اليوم يعيشون أزمة هوية، لاهوية اليوم لهم. يتم بناء الهوية بطريقتين :

١- التعمق في الماضي بجميع جوانبه .

٢- الحوار العميق بين هذا الماضي والعالم الحديث في ثقافته بجميع تجلياتها .

عبر هذا الحوار وفي أثنائه، نبني هويتنا فيما نعرف من نحن " (٣٥) بذلك وليس بغيره نعيد بناء أنفسنا وجودنا ، في ضوء هوية إسلامية عربية تحررية تقدمية، هوية تؤسس لجدل الهوية الوطنية في أفقها القومي الديمقراطي. لأنني اعتقد أن الصراع حول مفهوم الهوية الوطنية والقومية في شروط العولمة الرأسمالية الوحشية لا يمكن قراءتها إلا في إطارها الشامل الذي سبق التحدث عنه ... وبما يعني عدم فصل الهوية عن تاريخيتها واجتماعيتها وعما يحيط بها من

تناقضات وصراعات، وهو ما يعني أن علينا أن لا نفهم الهوية كجوهر مستقل مصدرها ثوابت أصلية موجودة حصراً في وعينا التاريخي الذي كان لأن في ذلك إقصاء لوجودنا في الحياة وفي التاريخ واغتيالاً لهويتنا المستقبلية المنشودة ومن هنا قول المجتهد الإسلامي حجة الإسلام / محمد مجتهد شبستري من أن المسلمين لا هوية مستقبلية لهم. وذلك حين قال «ليست الهوية إرثاً جاهزاً، وإنما هي بناء، وعلينا أن نبنيها، حتى قوله «.. لا شك في أن المسلمين اليوم يعيشون أزمة هوية، لا هوية لهم اليوم. واليوم هنا جاءت في سياق الإشارة والحديث عن المستقبل وهي في اعتقادي صلب أزمتنا كمسلمين، كعرب وقومية عربية يراد لها أن تمتلك شروط التقدم في أفقه المستقبلي .

الهوامش

(١) د.برهان غليون / حوار معه أجراه محمود حيدر، مجلة العلوم الاجتماعية ٢٧ عدد ٢، صيف ١٩٩٩م.

(٢) د.برهان غليون نفس المصدر.

(٣) فالح عبد الجبار مجلة النهج ص ١٥٤ العدد ١٠ - ١٩٩٧م، السنة ١٣ رقم ٤٦، مجلة فكرية سياسية تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.

(٤) مصطفى كمال عفيفي / «تحقيق في ملحق الثورة الثقافي» الاثنين ٢٨ يناير ٢٠٠٢م العدد «١٢٥٩٢».

(٥) د.سمير أمين / مجلة الشاهد، شهرية مصورة، ديسمبر ٢٠٠١م العدد «١٩٦»، السنة السادسة عشرة.

(٦) د.رمزي زكي مقدمة كتاب فخ العولمة «الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية» ص ٩ عالم المعرفة الكويتية أكتوبر ١٩٩٨م العدد رقم ٢٣٨ تأليف / هانس بيتر / مارتين هارلدشومان، ترجمة عدنان عباس، مراجعة وتقديم أ.د.رمزي زكي سلسلة ثقافية شهرية يصدرها المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب - الكويت.

(٧) نفس المصدر ص ١١.

(٨) نفس المصدر ص ٢٦، ٢٥ - ٧٠ - والأرقام ذاتها في مجلة BOOS المجرية / نقلاً عن صحيفة التجمع الوحدوي / ترجمة د.أحمد باقيس الاثنين ١٠ يوليو ٢٠٠٠ م العدد «٤٠٠».

(٩) نفس المصدر

(١٠) نفس المصدر

(١١) مجيد الراضي / مجلة النهج ص ٥٣ العدد رقم ٥٥ السنة١٥ صيف ١٩٩٩م تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.

(١٢) مجيد الراضي - نفس المصدر.

(١٣) د.ماهر الشريف، مجلة النهج العدد رقم (٥٥) السنة ١٥ صيف ١٩٩٩م نقلا عن د.صادق جلال العظم نفس المصدر

(١٤) د.ماهر الشريف مجلة النهج نفس المصدر.

(١٥) محفوظ عبد الرحمن مجلة الكلمة اللبنانية دراسة «الدولة الحديثة والوحدة الوطنية» العدد ١٣ ص ٥٦ - ١٩٩٦م ويفضل الأستاذ الدكتور / رضوان السيد مفهوم الانتماء على مفهوم أو مصطلح الهوية، والإنتماء أو الهوية عنده هو ذلك الذي «يتجدد بالإصغاء للعالم، وبتوسيع المشترك بيننا وبينه» رضوان السيد «ندوة العرب والعولمة» أنظر ص ٣٤٧.

(١٦) محفوظ عبد الرحمن نفس المصدر ص ٦٢.

(١٧) نفس المصدر ص ٦١.

(١٨) نفس المصدر ص ٥٥.

(١٩) كريم مروة مجلة قضايا فكرية ص ٣٥٤ العدد الخامس والسادس عشر يونيو - يوليو ١٩٩٥م القاهرة.

(٢٠) أمين معلوف كتاب «الهويات القاتلة» قراءات في الانتماء والعولمة، ص ٢٢-٢٣ ترجمة د.نبيل محسن ط أولى ١٩٩٩م سوريا - دمشق توزيع دار ورد.

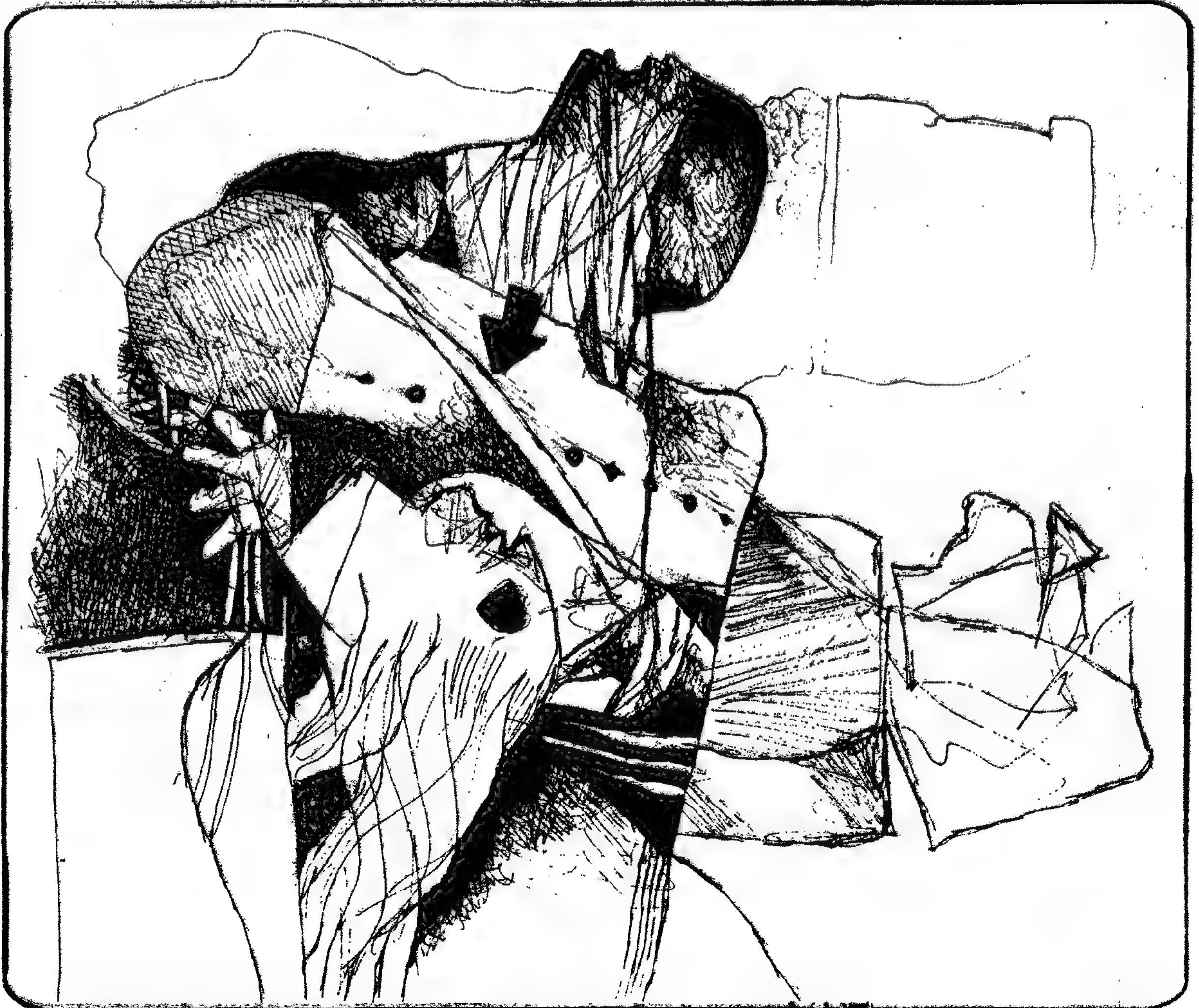
(٢١) محمد عابد الجابري كتاب «ندوة العرب والعولمة» ص ٣٠٧.

(٢٢) نفس المصدر ص ٣٠٧.

(٢٣) فالح عبد الجبار مجلة أبواب العدد ٢٨ فصلية تصدر عن دار الساقي بيروت ص ٣٢.

(٢٤) فالح عبد الجبار نفس المصدر ص ٣٢.

(٢٥) محمد عابد الجابري «ندوة العرب والعولمة» ص ٢٩٨.
(٢٦) محمود أمين العالم كتاب «الفكر العربي بين الخصوصية والكونية» دار المستقبل العربي ص ١٩.
(٢٧) محمود أمين العالم «الفكر العربي بين الخصوصية والكونية» ص ٤٨.
(٢٨) نفس المصدر ص ٧٢.
(٢٩) د.شريف يونس «مجلة الكتابة الأخرى» موضوع رهانات مستقبل الثقافة ص ١٧ من دراسة مصورة عن المجلة لم يرد في الأوراق المصورة اسم السنة والعدد.
(٣٠) محمود أمين العالم من مقالة في مجلة عربية تم نقل الاستشهاد أو الفقرة من المقالة المصورة التي لم يذكر فيها عنوانها ولا السنة أو العدد.
(٣١) د.شريف يونس مجلة الكتابة الأخري، نفس المصدر.
(٣٢) كريم بقرادوني كتاب «العرب والعولمة» مناقشات الندوة بتصرف من الكتاب.
(٣٣) انظر «كتابات على حرب العديدة حول هذه المسألة».
(٣٤) جورج طرابيشي /صحيفة الحياة اللندنية الأحد ٣٠ كانون الثاني يناير ٢٠٠٠م العدد (١٣٤٧٣) عرض لكتاب جيوبوليطيقا الفوضى لمؤلفه اغناسيور أمونيه.
(٣٥) المفكر الإيراني: حجة الإسلام / محمد مجتهد شبستري ضيف «مدارات» صحيفة الحياة اللندنية الخميس ٢٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٢م العدد ١٤٢٨٠ من حوار مع د.علي أحمد سعيد وادونيس».





دور الفلسفة في الثقافة المعاصرة
بحث نقدي في آراء فيلسوف البراجماتية الجديدة ريتشارد رورتي

د.عطيات أبو السعود (*)

مقدمة

لم يشهد عصر من العصور تنوعا في الاتجاهات الفكرية كما شهد القرن العشرون. وإذا كنا نستطيع أن نصف القرن السابع عشر بأنه عصر المذاهب الكبرى، وأن القرن الثامن عشر هو عصر التنوير، وأن القرن التاسع عشر هو عصر ازدهار العلوم الطبيعية والفلسفات الوضعية، فلا يمكننا أن نفعل هذا مع القرن العشرين الذي تنوعت فيه الاتجاهات الفكرية إلى حد التضارب والتناقض والبلبلة. ولكن إذا تطلب الأمر أن نطلق مصطلحا ما على هذا القرن فيمكننا أن نقول أنه عصر «النهايات»: نهاية التاريخ (على حد زعم أحد المفكرين وهو فوكوياما)، نهاية اليوتوبيا... الخ. كما يمكننا أن نطلق عليه اسم عصر «السقوط»: سقوط العقل، سقوط الحداثة، سقوط الأيديولوجيا... الخ. ومن ناحية أخرى يمكننا أن نطلق عليه أيضا اسم عصر «المابعديات»، أي العصر الذي يسوده الشعور بالقلق وعدم القدرة على تحديد تلك الاتجاهات التي تحوم حول تعريفاتها شكوك كثيرة مثل: ما بعد الحداثة، ما بعد الأخلاق، ما بعد الفلسفة... الخ.

ومن بين الفلاسفة الذين زعموا أنهم جاءوا بتصور جيد لثقافة ما بعد الفلسفة نجد المفكر الأمريكي ريتشارد رورتي Richard Rorty (١٩٣١ -) وهو فيلسوف يهتم بمشكلات العقل وماهية الإنسان، وناقد لمبادئ نظرية المعرفة التقليدية. وقد حصل على درجته العلمية الأولى من جامعة شيكاغو، وعلى الدكتوراه من جامعة ييل، وقام بالتدريس في جامعة برنستون بين عامي ١٩٦١ و١٩٨٢، وهو نفس العام الذي انتقل فيه إلى جامعة فرجينيا ليشغل منصب استاذ للعلوم الإنسانية، ثم انتقل إلى جامعة كاليفورنيا التي لايزال يعمل بها. بدأ رورتي حياته الفكرية فيلسوفا تحليليا عاديا إلى أن نشر في عام ١٩٧٩ كتابه «الفلسفة ومرآة الطبيعة» Philosophy and the Mirror of Nature الذي رفض فيه بشدة فكرة إمكان الحكم على معتقداتنا من وجهة نظر موضوعية ومتعالية، فأثار رأيه هذا اهتماما واسعا في الدوائر الفلسفية الأمريكية، واطلق عليه بعض المفكرين لقب «نبي وشاعر البراجماتية الجديدة».

والبراجماتية الجديدة حركة فلسفية حديثة «تعتنق بشكل جذري أشكال التداخل والتفاعل بين السياقات الاجتماعية والعملية المختلفة، وتنفي إمكان قيام

(*) كلية الآداب - جامعة حلوان.

تصور كلي شامل عن الحقيقة أو الواقع. وقد ظهرت البراجماتية الجديدة كرد فعل نقدي للفلسفة التقليدية والفلسفة التحليلية. ولما كانت هذه الفلسفة تعتمد أساسا على آراء جون ديوي وفيتجنشتين وكواين وسيلرز، فإن ريتشارد رورتي في كتابه «الفلسفة ومرآة الطبيعة» قد بدأ طريق العودة إلى الفلسفة البراجماتية»(١).

إن الفكرة المحورية عند رورتي في خطوطها العريضة هي تكرار للاعتراض الذي وجهه الفلاسفة المثاليون في القرن التاسع عشر إلى نظرية الواقعيين عن الحقيقة، أي نظرية التطابق (وهي النظرية التي تقول بأن الحقيقة هي تطابق ما في العقل مع مافي الواقع والعكس). وليس هناك سبيل - في رأي رورتي - لمعرفة الوقائع التي يفترض أن يتسق معها صدق معتقداتنا إلا من خلال معتقدات أخرى. وقد اعتمد في رفضه لوجود أي أساس وطيد للمعرفة على التراث البراجماتي ثم على بعض الاتجاهات الحديثة التي سارت في الاتجاه نفسه، كما ألح على نقده لفكرة وجود أسس ثابتة يمكن أن تصدر فيها نظرية المعرفة أحكاما على المعتقدات بوجه عام، بل وأنكر أيضا أن يكون أي معتقد أكثر أهمية من أي معتقد آخر. ويخلص رورتي إلى نتيجة - تشكل المضمون العام لتفكيره - مفادها أن الفلسفة عاجزة عن أن تؤسس أو تقيم شيئا. ولذلك شرع في هدم التصور الذي تواضع الفلاسفة - طوال تاريخ الفلسفة - على أن يفهموا به النشاط الفلسفي ودور الفلسفة، واعتمد في هدمه للتصورات التقليدية - التي درج الفلاسفة على الأخذ بها عن تطور الفلسفة وفاعليتها - على فلاسفة ثلاثة هم: هيدجر وفيتجنشتين وديوي، واستلهم أفكارهم وكأنهم مجمع الخالدين الذين عملوا على تقويض المفهوم التقليدي الذي تبناه الفلاسفة التقليديون في نشاطهم الفلسفي.

هل كان نقد رورتي للفلسفة التأسيسية بمثابة دعوة للتخلي عن الفلسفة، أم دعوة - بالإضافة إلى دعوات أخرى سابقة - لتحويل دور الفلسفة في الفكر المعاصر؟ وإذا كانت الإجابة عن هذا السؤال بنعم، فما هو تصوره لثقافة ما بعد الفلسفة؟ سوف نحاول الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال محورين أساسيين: الأول هو نقد رورتي للفلسفة التأسيسية. ويتضمن هذا المحور: ١) تقويض المفهوم التقليدي للفلسفة. ٢) نقد النزعة التحليلية. ويدور المحور الثاني حول ثقافة ما بعد الفلسفة، ويتناول: ١) تصور رورتي للدور الجديد للفلسفة في الفكر المعاصر، وذلك بأن يجعل المنظور التاريخي المتغير للمشكلات الفلسفية بديلا عن المنظور الأبدي لها. ٢) دور اللغة في الفلسفة المعاصرة. ٣) استبدال معرفة إبداع الذات بالمعرفة التقليدية.

أولا: نقد رورتي للفلسفة التأسيسية:

١- تقويض المفهوم التقليدي للفلسفة:

على الرغم من أن رورتي بدأ حياته الفلسفية كفيلسوف تحليلي، إلا أنه تحول منذ أن نشر كتابه «الفلسفة ومرآة الطبيعة» الذي يعتبره بعض المفكرين أهم وأجرأ كتاب نشره فيلسوف أمريكي في العقود الأخيرة: «لم نجد منذ وليم جيمس وجون ديوي مثل هذا النقد المدمر للفلسفة المهنية أو الحرفية -profession al»(٢) ، تحول منذ نشره هذا الكتاب إلى مهاجم للنزعة التحليلية التي هي النتاج الشرعي - في رأيه - للفلسفة التأسيسية التي انحدرت إلينا من التراث الديكارتي - الكانطي. وركز رورتي هجومه على الفلسفة التحليلية المعاصرة وأصولها التاريخية والجذور التي استمدت منها أفكارها الأساسية، وخاصة نظريات القرن السابع عشر وما عرف عنها من اهتمام بنظرية المعرفة أو الابستمولوجيا. ويبين رورتي منذ البداية أن هناك خطأ في فهمنا للفلسفة بوصفها نظاما معرفيا يتعامل مع مشكلات أساسية ثابتة، تدل على هذا أول عبارة استهل بها كتابه السالف الذكر: «يعتقد الفلاسفة عادة أن نظامهم المعرفي يناقش مشكلات دائمة وأبدية، مشكلات تظهر بمجرد تأملها»(٣).

يفسر رورتي في مقدمة كتابه لماذا اختار «الفلسفة ومرآة الطبيعة» عنوانا لمؤلفه بأنه يقدم صورا أكثر مما يقدم قضايا، ويطرح استعارات ولايطرح عبارات

تقريرية من النوع الذي يحدد طابع معتقداتنا الفلسفية. وهو يؤكد على أن الصورة التي تأسر الفلسفة التقليدية وتقيدها بأغلالها هي صورة العقل كمرآة كبيرة تحتوي على تمثلات متنوعة بعضها دقيق وبعضها غير دقيق، وهي في مجموعها قابلة لأن تدرس وتفحص عن طريق المناهج غير التجريبية. ولولا فكرة العقل كمرآة لما وجدت فكرة المعرفة - بوصفها تمثلات دقيقة - ولولا هذه الفكرة الأخيرة (أي المعرفة) لما كان هناك ثمة معنى لجهود ديكارت وكانط في الوصول إلى تمثلات دقيقة أو واضحة متميزة - بتعبير ديكارت - عن طريق فحص المرآة والعكوف على صقلها. وبدون فكرة العقل كمرآة أيضا ما كان هناك ثمة معنى للمزاعم الحديثة بأن الفلسفة هي «تحليل تصوري» أو «تحليل فينومينولوجي» أو «تفسير للمعاني» أو «اختبار لمنطق لغتنا» أو «بناء تكويني لنشاط الوعي» وهي المزاعم التي تهكم عليها فيتجنشتين في بحوثه الفلسفية(٤).

لقد قام فيتجنشتين بتفكيك هذه الصور المرآوية، ولكنه كان يفتقر إلى الوعي التاريخي، ومن هنا تأتي عظمة إسهام هيدجر الذي أعاد النظر في تاريخ الفلسفة كله ليبين الجذور التاريخية المرآوية للفلسفة ابتداء من أفلاطون حتى أعلام الفلسفة الحديثة. ولكن كلا الفيلسوفين عجز - في رأي رورتي - عن توضيح مدى سيطرة الصور المرآوية البصرية على العقل الغربي في إطار منظور اجتماعي. لقد اهتم كلاهما بالأفراد أكثر من اهتمامهما بالمجتمع. وفي الجانب الآخر نجد ديوي يستنبط حججه ضد الصور المرآوية من داخل رؤيته لمجتمع جديد، وعلى الرغم من افتقاده لمنطق فيتجنشتين الدقيق وللنظرة التاريخية الشاملة عند هيدجر، فلم تعد الثقافة في المجتمع المثالي الجديد الذي رسمه ديوي معرفة موضوعية، بل أصبحت خبرة جمالية. صحيح أن ديوي قد اتهم بالوقوع في النسبية واللاعقلانية، ولكن هذه الاتهامات لن يكون لها وزن - في رأي رورتي - اذا اخذنا نقد ديوي وفيتجنشتين وهيدجر مجتمعين للنزعة المرآوية في الفلسفة التقليدية(٥).

يبدأ رورتي نقده للنماذج المختلفة لنظرية المعرفة التي أقرتها الفلسفة الحديثة بقوله: «يمكن للفلسفة أن تكون تأسيسية بالنسبة لبقية الثقافة culture، لأن الثقافة هي حشد لمزاعم المعرفة، والفلسفة تحكم على هذه المزاعم. إنها تفعل هذا لأنها تفهم أسس المعرفة وتجد هذه الأسس في دراسة الإنسان ككائن عارف للعمليات العلمية، أو في فاعلية التمثل activity of representation التي تجعل المعرفة ممكنة. فأن تعرف هو أن تتمثل على نحو دقيق ما هو خارج العقل، ومن ثمة فلكي تفهم إمكانية وطبيعة المعرفة معناه أن تفهم الوسيلة التي يكون بها العقل قادرا على تشكيل أو بناء مثل هذه التمثلات. إن ما تهتم به الفلسفة بشكل أساسي هو أن تكون نظرية عامة للتمثلات. وهناك نظرية تقسم الثقافة إلى مجالات تتمثل الواقع بشكل جيد، وأخرى تتمثله بشكل أقل جودة، وثالثة لا تتمثله على الإطلاق (على الرغم من تظاهرها بأنها تفعل هذا)»(٦) وهذا المفهوم للفلسفة الذي يبدو أنه حدسي وواضح كل الوضوح، هو في الحقيقة في رأي رورتي مفهوم معقد ومحرف للفلسفة، وهو المفهوم الذي أحال الفلسفة كلها إلى نظرية للمعرفة. ويعود الفضل في هذا المفهوم إلى مؤسسي الفلسفة الحديثة ديكارت ولوك وكانط: «نحن ندين بفكرة نظرية المعرفة القائمة على فهم العمليات العقلية إلى القرن السابع عشر - وخاصة للوك - وندين بفكرة العقل، بوصفه كيانا entity منفصلا تحدث فيه هذه العمليات العقلية، إلى نفس القرن - وخاصة لديكارت - كما ندين بفكرة الفلسفة بوصفها محكمة للعقل الخالص الذي بإمكانه أن يؤيد أو يدين مزاعم الثقافة إلى القرن الثامن عشر - وخاصة لكانط - لكن هذه الفكرة الكانطية تفترض مسبقا تصديقا عاما لأفكار لوك عن العمليات العقلية وأفكار ديكارت عن الجوهر العقلي(٧).

ويرفض رورتي - شأنه شأن سائر البراجماتيين - فكرة أن تكون هناك طبيعة جوهرية للإنسان، أو أن تكون هناك طبيعة باطنة للأشياء غير معروفة لنا، تمثلت في تاريخ الفلسفة على صورة «الروح» عند

أفلاطون و«الشيء في ذاته» عند كانط. بل ويرى أن ديفيدسون ساعدنا على أن «ننحي جانبا فكرة أن كلا من الذات والواقع ينطويان على طبيعة باطنة، طبيعة بعيدة تنتظر أن نعرفها»(٨) فإذا سلمنا بما يقوله رورتي بأنه لاتوجد طبيعة جوهرية ثابتة للإنسان، فإنه يترتب على هذا أن على كل شخص مهمة إبداع - ذاته، وكما أننا لا نحتاج أن نقتحم الطبيعة ونفهم لغتها الخاصة لكي نفسر الظاهرة الطبيعية، فكذلك نحن في غنى عن البحث عن طبيعة بشرية جوهرية نسعى لاكتشافها لكي نعرف أنفسنا ونعرف الآخرين معرفة صادقة، فلسنا كائنات معدة سلفا، وإنما نسعى لاكتشاف أنفسنا، بل نحن نبدع أنفسنا من خلال محاولاتنا للتكيف مع التجربة، كما نطور خاصيتنا الفردية كما تظهر في التجربة. ولذلك فإن هدف المعرفة عند رورتي هو إيجاد أفضل الطرق للتوافق مع انفسنا ومع العالم والأشياء، وهو بهذا المعني يلتزم بالدور الوظيفي للمعرفة في الفلسفة البراجماتية والذي يؤكد لا على الأشياء الموجودة سلفا أو على نسخ صور منها، بل على إعادة تشكيلها بشكل خلاق وبناء، بما يعني أن للمعرفة وظيفة عملية أكثر منها ابستمولوجية، وأنها أداة للتغيير والتعديل وسبيل إلى الإبداع لعالم مازال في طور التكوين ولم يتشكل بعد بصورة نهائية، بل إنه عالم مفتوح وفي عملية صيرورة دائمة، كما يؤكد وليم جيمس أحد أقطاب النزعة البراجماتية، وكما يؤكد أيضا جون ديوي الذي يمثل قطبها الآخر على وظيفة الفلسفة التي لا تتعدى أن تكون خطة للسلوك نحو تغيير العالم الموجود.

ويرفض رورتي أيضا اختزال الإنسان في ملكة واحدة أساسية هي ملكة العقل، أو أن تكون هذه الملكة بمثابة محكمة لأفكارنا ورغباتنا واعتقاداتنا وموجه لاختياراتنا، إذ أننا نعرف أنفسنا من خلال ميولنا واتجاهاتنا وإمكاناتنا. ويؤكد رورتي بهذا نزعته البراجماتية التي تتمحور حول إمكانية البشر تنمية نشاطهم ومؤسساتهم وإبداع مبادئهم التي تنظم سلوكهم؛ فالخبرة الإنسانية في الفلسفة البراجماتية هي المنبع الأساسي لكل معرفة. وبهذا المعنى السابق لاتتم معرفة الذات عند رورتي إلا من خلال إبداع الذات، ولا تكون معرفة العالم الخارجي إلا من خلال محاولاتنا العديدة المتكررة للتكيف أو التلاؤم مع الواقع الخارجي. فالمعرفة - كما عند جيمس وديوي وفيتجنشتين - نشاط متجدد وليست مجرد تأمل. إن المفهوم التقليدي للفلسفة لا يساعدنا على التوصل إلى شيء ما حقيقي في بحثنا عن ماهية الحقيقة، ولا يساعدنا على فعل الخير من خلال بحثنا عن ماهية الخير، لذلك تحاول البراجماتية أن تتجاوز التفرقة - التي انحدرت إلينا من التراث الأفلاطوني - بين الحقيقة truth والظن doxa وهي التفرقة التي تمثلت في خطين متوازيين بين الفلسفة المثالية والفلسفة الوضعية. كما ترفض البراجماتية أيضا فكرة أن الحقيقة هي «التطابق مع الواقع» لأن مئات السنين فشلت في ايجاد معنى لفكرة التطابق. ولذلك فإن الحقيقة أو الفكرة الصادقة هي التي تساعدنا - في رأي رورتي - على التلاؤم أو التوافق - وليس التطابق - مع الواقع. وهو في هذا يعبر تعبيرا صادقا عن المذهب البراجماتي الذي يؤكد على أن «الأفكار هي أساسا خطط ومناهج لإحداث تغييرات معينة في الأشياء الموجودة من قبل. وهذه النظرة تعارض المذهب العقلي وما يقول به من نظرية النسخ copy theory، فالأفكار من حيث هي كذلك تظل عديمة الفعل وعاجزة مادامت تعني انها تعكس حقيقة كاملة»(٩) ومن هنا تدور فكرة رورتي الأساسية حول رفضه للأفكار كصورة طبق الأصل من حقيقة ثابتة كما تنعكس صورة شخص في المرآة عنه؛ فالحقيقة ليست ثابتة وليست نظاما كاملا بل هي تغير دائم ومستمر.

هكذا يدين رورتي الأفكار التي انحدرت إلينا من القرنين السابع عشر والثامن عشر. ولعله أراد بنقده هذا أن يعيد بناء الفلسفة الحديثة، وهي البيئة التي ظهرت فيها الفلسفة التحليلية. ويعتمد نقد رورتي على فكرة مفادها أن النموذج الفلسفي الذي ساد في تلك الفترة التاريخية لم يعد يصلح الآن لمعالجة مشكلات فلسفية جديدة. وربما كانت حجته في هذا هي أن التفكير الفلسفي في مطلع العصر الحديث قد

جاء بنموذج مخالف تمام الاختلاف للنموذج الفلسفي الذي كان سائدا في التراث المدرسي، مما جعل هذا الأخير ينهار في فترة زمنية ليست بالقصيرة ولكنها أيضا ليست ممتدة. ويفهم من هذا أن التطور أو التغير التاريخي عادة ما يأتي مصحوبا بنموذج مختلف، كالنموذج الارشادي المصاحب للمجتمع العلمي عند كون. ويعني رورتي بهذا أننا نعتقد خطأ أننا نتعامل مع نفس المشكلات الفلسفية الأساسية التي كان يتعامل معها أسلافنا، في حين أنها في واقع الأمر مشكلات مختلفة فرضتها الظروف التاريخية المتغيرة، وربما كان النموذج الجديد يتعامل مع المشكلات الأساسية بشكل أفضل. ولكي نفهم سير الحركة التاريخية لتراث الفلسفة الحديثة، علينا أن نكشف عن مجموعة الاستعارات والمشكلات التي ميزت اللغة وأشكال الحياة ووضعت نماذج التفلسف، أي علينا باختصار أن نتتبع تاريخ نشأة وسقوط العقل.

٢) نقد النزعة التحليلية:

يعود رورتي للوراء للبحث في تاريخ الحدوس الفلسفية التي سبقت الفلسفة التحليلية، تلك الحدوس التي نشأت بمجرد التفكير فيها، فكانت مشكلة العقل والجسم - على سبيل المثال - هي المشكلة الأساسية للفلسفة التي نتجت عن التفرقة الحاسمة بين ما هو عقلي وما هو جسدي. ولكن من أين نشأ هذا الحدس؟ يجيب رورتي: «من وجهة نظري - التي أتفق فيها مع فيتجنشتين - أن الحدس ليس شيئا أكثر أو أقل من الاعتياد أو الألفة مع لعبة اللغة التي وجدنا أنفسنا نلعبها»(١٠) فلو نظرنا إلي مشكلة العقل والجسم في تاريخ الفلسفة، لاتضح لنا كيف اختلفت المشكلة قبل ديكارت وبعده، ولتبين لنا أن ما نعرفه الآن على أنه حدوس أو أفكار واضحة ومتميزة لم تكن معروفة قبل اختراع ديكارت للعقل؛ فمنذ ذلك الحين أصبحت مشكلة الوعي هي المشكلة الأساسية في كل الفلسفات بعد ديكارت. لقد كان تأكيد ديكارت على العقل كجوهر مفكر لا يمكن الشك في وجوده، إيذانا بخلق الثنائية في تاريخ الفلسفة، كما أدى إلى صياغة مشكلة العقل والجسم صياغة ابستمولوجية.

لقد بدت المهمة الأولى في التراث الفلسفي هي حل المشكلات الابستمولوجية، وكأن الفلسفة قد تحولت إلى مجرد نظام معرفي. وظهرت محاولات متأخرة لانقاذ الابستمولوجيا مما آلت إليه، تمثلت فى إيجاد نظم معرفية جديدة، تحل محل المعرفة التقليدية، كعلم النفس التجريبي وفلسفة اللغة، أو تسعى من ناحية أخرى للاستجابة للمشكلات الحقيقية التي حاولت الابستمولوجيا التراثية التعامل معها. وقد وصف رورتي هذه المحاولات بأنها مضللة لأنها لم تخرج - في رأيه - عن إعادة بناء تاريخي للابستمولوجيا، بل إنها تمثل «الصورة الكانطية لاتحاد التصورات أو المفاهيم مع الحدوس الحسية لانتاج المعرفة»(١١) ويستبدل رورتي مايسميه السلوك المعرفي أو الابستمولوجي بحدوس وتصورات كانط: «إنني افسر العقلانية والسلامة المعرفية أو صحة المعرفة، افسرها بالإحالة إلى ما أدعوه «السلوكية المعرفية»، وهي اتجاه مشترك بين ديوي وفيتجنشتين»(١٢). بهذا المعنى يصبح بإمكاننا أن نفسر معقولية المعرفة وصحتها من خلال ما يعتبره المجتمع صوابا وخطأ وليس العكس، أي أن اللغة سلوك اجتماعي له قواعده التي تختلف باختلاف اللعبة اللغوية المتعلقة به كما قال فيتجنشتين في مرحلة تطوره المتأخرة التي اتجه فيها اتجاها سلوكيا في فهم اللغة. ويترتب على ما سبق أن الحق والصحيح لا يقومان على أساس انطولوجي، بل يتحددان بما هو موجود في المجتمع: «إن القول بأن الحق والصدق هما مسألتان تتعلقان بالممارسة الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى الحكم علينا بالوقوع في النسبية التي هي في ذاتها نوع من رد المدخل السلوكي إما إلى المعرفة أو إلى الأخلاق»(١٣). ولكن صورة الفلسفة التقليدية من أفلاطون إلى كانط هي التي صورت لنا أن هناك أسسا خالدة يستند إليها الصدق والصواب، وأن المعرفة والأخلاق تقومان على هذه الأسس. وهذا هو الوهم الذي عاش عليه ما يسمى بالفلسفة منذ أفلاطون إلى كانط والاتجاه المثالي كله.

يعتقد رورتي «أن الفلسفة التحليلية بلغت ذروتها

عند كواين** وفيتجنشتين - في مرحلته المتأخرة - وسيلرز*** وديفيدسون، بحيث يمكن القول أنها تجاوزت ذاتها وألغتها. إن هؤلاء المفكرين زعزعوا التفرقة الوضعية بين ما هو دلالي وما هو براجماتي، وبين التحليلي والتأليفي، وبين اللغوي والتجريبي، وبين النظرية والملاحظة... فالنزعة الكلية عند ديفيدسون تبين كيف تبدو اللغة بمجرد أن نتخلص من الافتراض الأساسي للفلسفة، ألا وهو أن الجمل الصادقة تنقسم إلى قسمين، أعلى وأدنى، أي إلى تلك الجمل التي تتطابق مع شيء ما وتلك التي لا تكون صادقة إلا عن طريق المواضعة والاتفاق»(١٤). وبهذا المعنى يكون الحق والصدق مسألة مرتبطة بمعتقداتنا ومشاعرنا ولغتنا، أي أنهما - الحق والصدق - لايكونان إلا في حدود معتقداتنا وفي حدود ما نقبله أو ما نرفضه، وفي حدود تعبيراتنا اللغوية أيضا. أما عن مدخل كواين وسيلرز إلى نظرية المعرفة فيتبين في قولهما أن الصدق والمعرفة لايمكن الحكم عليهما إلا من خلال المعايير التي يتخذها الباحثون في أيامنا. وهذا المدخل ليس معناه - في رأي رورتي - التقليل من المكانة الرفيعة للمعرفة البشرية أو من أهميتها، وليس معناه القول بأنها مقطوعة الصلة بالعالم كما يتصور البعض. فالواقع انهما يريدان أن يقولا أن أي تبرير - وهو المعيار الذي يبحث في الفلسفة التقليدية عن أساس عقلي متسق - لا يكون له معنى إلا بالإحالة إلى ما نوافق عليه أو مانتقبله بالفعل، وأنه ليس هناك من سبيل للخروج من دائرة معتقداتنا أو لغتنا للبحث عن معيار آخر غير التماسك أو الاتساق. ومعنى هذا أنهما - أي كواين وسيلرز - لايريدان للصدق أو المعرفة أن يكون لهما طابع أبدي، ولا أن يؤسسا على أساس الاتساق فقط. وهنا تلعب المعتقدات دورا مهما لدى أصحاب هذا الاتجاه؛ فاتخاذنا معتقدا ما يعني تمسكنا بصدق هذا المعتقد، أي استعدادنا لأن نسلك وفقا له، بحيث تصبح كلمة العالم مرادفة لمجموع معتقداتنا الموثوق بها والتي تتألف منها خبراتنا، أي أن مجموعة معتقداتنا هي التي تعطينا العالم.

أضف إلى هذا أن نظرة ديفيدسون إلى اللغة تجعلنا نتحاشى تعيين اللغة (بمعنى إضفاء صورة عينية عليها) على طريقة التراث الديكارتي، وخاصة على طريقة التراث المثالي الذي قام على فلسفة كانط، وذلك لأن وجهة نظر ديفيدسون: «لا تجعلنا ننظر إلى اللغة كشيء ثالث بين الذات والموضوع، ولا كوسط نحاول فيه أن نكون صورا للواقع، وإنما نجعلها جزءا لايتجزأ من سلوك الجنس البشري. ومن هذا المنطلق، يكون النطق بالجمل أو العبارات هو أحد التصرفات التي يقوم بها البشر لكي يتلاءموا مع بيئتهم. وفي هذا الصدد تعتبر فكرة ديوي عن اللغة كأداة فكرة صحيحة إلى حد بعيد. لكن هذا لايفترض أن نفصل الاداة أو اللغة عن مستخدميها، بل يجعلنا نتساءل ونبحث فقط عن مدى كفايتها لتحقيق أغراضنا»(١٥).

لقد كان هجوم فيتجنشتين وسيلرز وكواين على التمييزات المختلفة بين فئات الجمل أو أصناف العبارات هو الاسهام الكبير للفلسفة التحليلية، كما كان تأكيدا للاصرار على كلية اللغة أو على الوجود الكلي للغة - وذلك على خلاف النزعة الأفلاطونية - وهذا الاصرار هو الذي يميز البراجماتية، بل والفلسفة الأوروبية الحديثة. ويورد رورتي بعض العبارات من نصوص الفلاسفة كأمثلة على هذا، منها قول هيدجر: «إن الكلام عن اللغة يكاد بالضرورة أن يجعل منها موضوعا، عندئذ تتلاشى حقيقة اللغة»، وعبارة بيرس التي ينص فيها على أن: «الإنسان يصنع الكلمة، والكلمة لا تعني إلا ما أراد الإنسان أن يقصده بها، وذلك فحسب بالنسبة لإنسان آخر. ولما كان الإنسان لا يستطيع أن يفكر بواسطة كلمات أو من خلال رموز أخرى، فإن هذه الكلمات أو الرموز يمكن أن تستدير إليه وتقول: إنك لاتعني شيئا لم نعلمك إياه، وذلك فحسب بقدر ما توجه كلمة تعبر عن تفكيرك... إن الكلمة أو العلامة التي يستخدمها الإنسان هي الإنسان نفسه... وهكذا فإن لغتي هي المجموع الكلي لذاتي، ذلك لان الإنسان هو الفكر». وربما يلخص نص بيرس هذا مجمل فلسفته البراجماتية التي تقوم على

أن الدلالة العقلية للفظ أو العبارة تكمن في أثرها في السلوك. ثم يورد رورتي نص دريدا الذي يقول فيه: «إن بيرس يتوغل بعيدا في الاتجاه الذي وصفته بأنه تفكيك لشارطية المعنى، وهو الذي يمكنه من حين لآخر أن يضع نهاية مؤكده للإحالة من علامة إلى علامة. ويستشهد أيضا بنص من سيلرز عن: «أن النزعة الاسمية السيكولوجية - التي يترتب عليها كل وعي بالأنواع والتشابهات والوقائع أي باختصار كل وعي بالكيانات المجردة، بل كل وعي بالجزئيات - هي مسألة لغوية». وقول فيتجنشتين: «في اللغة وحدها يستطيع الإنسان أن يعني شيئا عن طريق شيء آخر» وقول جادامر أيضا: «أن الخبرة البشرية هي في جوهرها خبرة لغوية»(١٦).

وجميع العبارات السابقة - في رأي رورتي - لا يصح أن تجعلنا نتصور أن هناك شيئا جديدا ومثيرا قد تم اكتشافه عن اللغة بحيث يؤكد أنها أهم مما كان يعتقد من قبل. فهو يرى أن عبارات الفلاسفة السابقين قد اكتفت بإبداء ملاحظات سلبية، وأنهم يقولون أن كل المحاولات التي بذلت لتجاوز اللغة إلى شيء يمكن أن يؤسسها، أو شيء تعبر به عن نفسها أو تأمل في أن تكون مكافئة له، يقولون أن كل هذه المحاولات قد باءت بالفشل.

ويؤكد رورتي على أن «شمولية اللغة مسألة تتعلق باللغة التي تتحرك في فراغات تسبب فيها فشل كل الفروض التي أخذت بنقط بداية طبيعية للتفكير، أي نقط بداية سابقة على الطريقة التي تتكلم بها ثقافة معينة ومستقلة عنها. ومن أمثال هذه الفروض والاقتراحات المرفوضة: الأفكار الواضحة المتميزة عند ديكارت، المعطيات الحسية عند التجريبيين، ومقولات الفهم الخالص عند كانط، وبناءات الوعي السابقة للغة وما أشبه ذلك»(١٧). فالفلسفة التحليلية - إذن - تمثل تحولا لغويا من جهة أنها ساعدت على طرح أسئلة كانطية بدون أن تتكلم بلغة كانط عن التجربة ولا عن الوعي، أي أن فلسفة التحليل اللغوي قد استطاعت أن تتجاوز الكانطية وتتبنى توجها طبيعيا وسلوكيا من اللغة. وهذا الاتجاه أو التوجه قد أدى بها إلي نفس النتيجة التي انتهى إليها رد الفعل الذي تمثل في فلسفة نيتشه وهيدجر. وهكذا تنتهي الفلسفة إلى نفس النتيجة التي انتهى إليها تراث نيتشه وهيدجر ودريدا الذي يبدأ بنقد النزعة الأفلاطونية وينتهي بنقد الفلسفة ذاتها. بمعنى آخر، إن حصيلة الفلسفة التحليلية التي تخطت النزعة الوضعية المنطقية تشبه الحصيلة التي انتهى إليها تراث نيتشه وهيدجر ودريدا، مما يعني أن كلا التراثين (التحليلي والأوروبي) يوجدان الآن في مرحلة الشك في وضعهما، وكلاهما يعيش حائرا بين ماض مرفوض ومستقبل غامض لفكر ما بعد الفلسفة.

هكذا يكون رورتي قد وضعنا في مأزق شديد بعد أن رسم صورة قاتمة للفلسفة في نهايات القرن العشرين؛ فبعد أن بخس المشكلات الفلسفية قدرها، أصبح هناك نوع من الفراغ في المشهد الثقافي الذي اختفت منه الفلسفة كنظام معرفي وانطفأت وخبت شعلتها بالطريقة التي خبا بها اللاهوت. وإذا كان هذا هو تصور رورتي لوضع الفلسفة في الثقافة، فما هو تصوره لثقافة ما بعد الفلسفة؟ هل ينتج عن هذا ثقافة لا عقلانية بعد أن فقدت الفلسفة زعمها التقليدي بأنها علمية؟ هل ستتحول الفلسفة إلى مجرد تاريخ يقوم المشتغلون بالفلسفة بتدريسه في قاعات الدرس في أعداد قليلة من أقسام الفلسفة؟ أم ستتحول الفلسفة إلى نوع من فلسفة اللغة، خاصة أن البراجماتية التي ينتمي إليها رورتي تؤمن بأن المشكلات الفلسفية نشأت في الأساس من فكرة كلية وجود اللغة التي أدت إلى عدم قدرتنا على معرفة أن هذه المشكلات الفلسفية نشأت على وجه التحديد من أن اللغة غير ملائمة للوقائع؟ وإذا كان هذا صحيحا فهل قامت البراجماتية على سوء فهم للعلاقة بين اللغة والعالم؟

ثقافة ما بعد الفلسفة:

١) دور الفلسفة في الفكر المعاصر:

أراد رورتي من نقده للفلسفة التقليدية أن يتخلص من الحصار الديكارتي الذي طوق تاريخ الفلسفة والذي يتلخص في عبارة إما / أو التي عبرت عن

الثنائية التي اتسم بها العصر الديكارتي والعصور التالية له، ووضعت الانسان أمام خيارين لا بديل لهما؛ إما أن يسلم بوجود أسس ثابتة أو أن يواجه بالفوضى العقلية. لذلك كان هدف رورتي من نقده للتراث الفلسفي هو أن يحرره من هذه الثنائية، بحيث نحتاج - لكي نفهم الأمور التي أراد لنا ديكارت أن نفهمها - نحتاج أن «نتحول إلى الخارج بدلا من الداخل، وأن نتجه إلى السياق الاجتماعي للتبرير (Justification) العقلي أكثر مما نتجه إلى تمثلات داخلية. وتشجع على اتخاذ هذا الموقف تطورات فلسفية ظهرت في العقود الحديثة للقرن العشرين، ومن أهمها المحاولات التي ظهرت عند فيتجنشتين في بحوثه المنطقية وعند كون في بنية الثورات العلمية»(١٨) فإذا ما أخذنا في الاعتبار رأي هذا الأخير - أعني توماس كون - في أن كل ثورة علمية لابد ان يصاحبها نموذج ارشادي مغاير للمعرفة العلمية السابقة على هذه الثورة، فإنه يترتب على هذا - وطبقا لما يعنيه رورتي - انه ليس هناك نظام معرفي تأسيسي واحد تتمركز حوله الثقافة في أي مجتمع ويهيمن على كل تجلياتها؛ لا الفلسفة ولا التاريخ ولا العلم ولا أي نظام آخر، فليس هناك جزء من الثقافة أكثر تميزا من الأجزاء الأخرى، بما يعني أن كل فترة زمنية لها نموذج ارشادي مخالف للفترة السابقة عليها، وأنه ليست هناك أسس أبدية وثابتة تفرضها الفلسفة على الثقافة. وهذا النموذج الارشادي المتغير يفرضه السياق الاجتماعي والاعتقادات والممارسات الاجتماعية واللغوية في كل فترة تاريخية.

قد يفهم مما سبق أنه من الممكن أن تتشكل الثقافة في أي مجتمع معاصر بدون فلسفة. وإذا كان يصعب علينا أن نتخيل المشهد الثقافي بدون فلسفة، فإنه من الصعب أيضا أن نتخيل ما يمكن أن تكون عليه الفلسفة بدون الابستمولوجيا التي وجه رورتي لها سهام النقد، كما يصعب أيضا أن نصف نشاطا ما بأنه فلسفي ما لم يتضمن طريقة أو منهجا للمعرفة. إذن فما هو تصور رورتي للدور الذي يمكن أن تلعبه الفلسفة في الثقافة المعاصرة؟

ربما كانت نقطة البداية عنده هي التخلي عن الفكرة الأساسية في الفلسفة التقليدية، وهي أن للإنسان جوهرا تنعكس على مرآته بدقة كل معرفتنا عن العالم الخارجي: «علينا أن نخلص خطابنا تماما من كل الاستعارات البصرية، وبخاصة الاستعارات التي تعكس شيئا داخليا أو خارجيا»(١٩). ولكن التخلي عن فكرة المرآة إلى التخلي عن الفلسفة بوصفها نظاما معرفيا، مما يترتب عليه التخلي أيضا عن فكرة الفلسفة المتمركزة حول الابستمولوجيا، ولذلك تكون «السلوكية المعرفية» التي يقول بها رورتي ضد فكرة «الكيانات العقلية» أو العمليات السيكولوجية، وضد الصورة التي تؤكد أن للإنسان ملكات أسمى، وهي الصورة التي اشترك في تكوينها كل من ديكارت ولوك. ولكن آثار هذه الصورة تم محوها في رأي رورتي من قبل عدد من الفلاسفة مثل ديوي ورايل وأوستن وفيتجنشتين وسيلرز وكواين. ومن ثم تكون «السلوكية المعرفية» هي رد الفعل على نظرية المعرفة التي حصرت نفسها في إطار أسس ثابتة وتمثلات عقلية (فلكي نكون عقلانيين وابستمولوجيين لابد أن نبحث عن أسس مشتركة ومتفق عليها بيننا وبين الكائنات البشرية الأخرى) ويفترض رورتي أن سيلرز وكواين على وجه التحديد «جعلانا نملك نوعا جديدا وأفضل من الابستمولوجيا السلوكية، ولكن بعد التخلي عن الابستمولوجيا التأسيسية بدا هناك نوع من الفراغ بحاجة إلى أن يملأ»(٢٠).

كان من الطبيعي أن تظهر بعض العلوم البديلة التي تحاول ملء هذا الفراغ. وقد كانت الهرمنيوطيقا أحد هذه العلوم. ويوضح رورتي أنها - أي الهرمنيوطيقا -: «ليست اسما لنظام معرفي، ولا هي منهج يحقق نوعا من النتائج التي فشلت الابستمولوجيا في تحقيقها، ولا هي برنامج للبحث، ولكنها على العكس من ذلك تعبير عن الأمل الذي خلفه الفضاء الثقافي ولم تملأه الابستمولوجيا»(٢١) وهذا هو الذي أكده جادامر أيضا في كتابه «الحقيقة والمنهج» حيث قال أنها - أي الهرمنيوطيقا - : «ليست منهجية للعلوم الإنسانية، بل محاولة لفهم ما

هي العلوم الإنسانية على حقيقتها وماوراء وعيها الذاتي بشكل منهجي، ومـاذا يربط هذه العلوم بتجربتنا في العالم»(٢٢) وإذا كان تاريخ الفلسفة قد تشكل من خلال البحث عن القياسية أو المعيارية، وهي التي تبلورت في الفلسفة الحديثة وميزت الابستمولوجيا، فإن رورتي برفضه لهذا التراث ولكل ما هو قياسي لا يفهم الهرمنيوطيقا بوصفها منهجا جديدا أو نظاما معرفيا أو وسيلة جديدة لتحقيق القياسية.

يعيب رورتي على الفلاسفة التقليديين هروبهم من التاريخ، بمعنى أنه يعيب عليهم تناولهم للمشكلات الفلسفية من منظور غير تاريخي، ويأخذ عليهم رؤيتهم للعالم «من منظور الأبدية» على حد تعبير اسبينوزا، وينظر للمشكلات الفلسفية من منظور زماني تاريخي متغير. إنه لا يريد إيجاد بديل للنظم المعرفية الابستمولوجية - على الرغم من أنه لا ينكر الدور الهام الذي قامت به الابستمولوجيا في التقدم العلمي وفي المشهد الثقافي في الفلسفة الأوروبية - بل يريد تحويلا أو تغييرا في اتجاه الفلسفة ذاتها في الفكر المعاصر. إن «ما يريد رورتي أن يقوله لنا هو أن تاريخ الفلسفة، مثله مثل كل ثقافة، هو سلسلة من المصادفات أو العرضيات، هو تاريخ نشأة وزوال ألعاب اللغة المختلفة وأشكال الحياة»(٢٣) كما أن فهمه للفلسفة يسقط الفكرة الأساسية التي تزعم أن الفلاسفة هم الصفوة العارفة بأشياء لا يعرفها غيرهم من البشر، أي أنه يسقط زعم الفلاسفة بأنهم ملاك الحقيقة.

والواقع أن رورتي يقسم الفلاسفة إلى قسمين: فلاسفة نسقيين، وهم الذين يزخر بهم تاريخ الفلسفة، وفلاسفة يطلق عليهم اسم فلاسفة الهداية. وهو يفضل استخدام هذه الكلمة عن كلمة التربية education التي يجدها شديدة التسطح، وعن كلمة Bildung (التي تعني التثقيف أوالتكوين) التي تبدو شديدة الغرابة: «سوف استخدم كلمة edification (الهداية أو الارشاد) لكي تعبر عن مشروع إيجاد طرق أفضل وأكثر جدة وأكثر تشويقا وأكثر نفعا في الكلام speaking. إن محاولة الارشاد لأنفسنا وللآخرين ربما تساعدنا بالمعنى الهرمنيوطيقي أو التأويلي على إقامة روابط بين ثقافتنا وثقافة أخرى غريبة، أو بينها وبين مرحلة تاريخية معينة، أو في محاولة إقامة صلة بين نظامنا نحن (في القول والتفكير) وبين نظام آخر يبدو أنه يترسم أهدافا أو غايات بعيدة بلغة غير مألوفة»(٢٤) أعود فأقول أن هؤلاء الفلاسفة الهداة أخذوا علي عاتقهم الشك في الفلسفة القائمة على القواعد القياسية، ومن هؤلاء الفلاسفة ديوي وفيتجنشتين وهيدجر الذين يعتبرهم رورتي من أعظم فلاسفة القرن العشرين: «في عصرنا ثلاثة من كبار المفكرين الهداة edifying هم ديوي وفيتجنشتين وهيدجر، لقد بذلوا أقصى جهدهم لكي يجعلوا من الصعب علينا أن نعتبر فكرهم تعبيرا عن المشكلات الفلسفية التقليدية، وأن نتصور خطأ أنهم يقيمون اقتراحات بنائية للفلسفة»(٢٥).

ومحاولة الهداية أو الارشاد لانفسنا يمكن أيضا أن تقوم على فعل لغوي يبدع أهدافا جديدة وكلمات جديدة وأنظمة جديدة مخالفة لما هو متبع في المنهج التأويلي، أي محاولة تفسير كل ما يحيط بنا وما هو مألوف لنا من خلال المصطلحات غير المألوفة لابتكاراتنا أو ابداعاتنا الجديدة. وفي الحالتين (أي في حالة الموافقة أو المخالفة مع المنهج التأويلي) تقوم هذه العملية بالهداية أو الارشاد بغير أن تكون انشائية، على الأقل إذا كان المقصود بما هو انشائي أو بنائي هو ذلك النوع من التعاون لانجاز برامج بحثية على نحو ما يتم في الخطاب العادي أو الكلام العادي. ذلك لأن الخطاب الارشادي يفترض فيه أن يكون غير مألوف وأن يأخذنا بعيدا عن ذواتنا القديمة بفضل ما فيه من غرابة شديدة، وأن يساعدنا على ان نصبح كائنات جديدة. فإذا كان الفلاسفة النسقيون العظام - شأنهم شأن العلماء العظام - يبنون نظمهم من أجل الأبدية، فإن الفلاسفة الهداة يقومون بالهدم أو يمارسون عمليات الهدم لصالح جيلهم الحاضر، وهم يفزعون من تصور أن لغتهم يمكن أن تصبح مؤسسية أو أن كتاباتهم يمكن أن تقاس على الكتابات

التراثية: «إن الفلاسفة النسقيين العظام هم فلاسفة انشائيون ويقدمون حججا وبراهين، أما الفلاسفة الهداة العظام فهم فلاسفة رد فعل ويقدمون ألوانا من السخرية والتهكم ومن الحكم الموجزة، وهم يعلمون أن أعمالهم ليست أبدية، وأنها قد تنتهي بانتهاء العصر الذي كانوا يقاومونه. انهم يبدون وكأنهم يتعمدون أن يكونوا فرعيين أو هامشيين ومختلفين عن الفلاسفة النسقيين العظام الذين يبنون للأبدية. انهم - أي الفلاسفة الهداة - يهدمون من أجل جيلهم الذي يعيشون فيه ولا يهدفون كما يفعل الفلاسفة النسقيون أن يضعوا فلسفاتهم على طريق العلم المأمون. انهم يريدون أن يفتحوا كل السبل أمام الاحساس بالدهشة الذي يستطيع الشعراء في بعض الاحيان أن يحدثوه. وهي الدهشة أو العجب من أن هناك شيئا جديدا تحت الشمس، شيء ليس مجرد تمثيل دقيق لما كان موجودا من قبل، شيء لا يمكن تفسيره ولا يكاد يوصف وصفا دقيقا»(٢٦).

لم يقرر الفلاسفة الهداة الذين يمجدهم رورتي حقائق نهائية، ولم يسيروا في الفلسفة على طريق العلم الموضوعي المأمون. قد يفهم من هذا ان رورتي ضد الحقيقة الموضوعية، وربما يكون هذا صحيحا إلى حد كبير، ولكن لابد من توضيح أنه - شأنه شأن بعض الفلاسفة الوجوديين - ليس ضد الحقيقة الموضوعية كما هي في العلوم الطبيعية وفي التاريخ، ولكنه يقر بأنها طريقة واحدة من بين طرق أخري عديدة يمكن أن توصلنا إلى وصف انفسنا، وإن كان من الممكن أن تخدعنا وتحول دون اتمام عملية الهداية أو الارشاد. وتعود أهمية الرأي الذي يقر بأننا لا نملك ماهية ثابتة إلى أنه «يسمح لنا بأن ننظر إلى أوصافنا لأنفسنا كما نجدها في واحد من العلوم الطبيعية أو فيها مجتمعة، كما يسمح لنا بأن نعتبر هذه الأوصاف متكافئة مع الاوصاف البديلة المتعددة التي يقدمها الشعراء والروائيون وعلماء النفس التحليليون والنحاتون وعلماء الانثروبولوجيا والمتصوفة. والخلاصة أن هذه الاوصاف أو التمثلات لا يصح أن نعتبرها تمثلات تفوق غيرها بحجة أن العلوم يتم الإجماع فيها أكثر مما يتم في الفنون والآداب، فالواقع أنها مجرد أوصاف ضمن رصيد كبير من الأوصاف الذاتية الممكنة»(٢٧).

بهذا المعنى السابق يجب أن ننظر إلى الفلسفة الارشادية باعتبارها حبا للحكمة ودعوة للحوار أو «محاولة للحيلولة دون تحول الحوار إلى بحث. إن الفلاسفة الهداة لا يمكنهم أن ينهوا الفلسفة، ولكنهم يساعدون على منعها من أن تسير على طريق العلم الموضوعي والنهائي»(٢٨) بهذا المعني يدخل الفلاسفة الهداة في محادثة، وينظرون للفلسفة على أنها حكمة عملية ضرورية للمشاركة في الحوار ولا يقررون حقائق نهائية ثابتة. وهذا هو ما يعنيه رورتي على وجه التحديد، فإذا نظرنا إلى عملية المعرفة لا باعتبارها تحصيلا لماهية يمكن أن يصفها العلماء أو الفلاسفة، «فإننا نكون قد وضعنا انفسنا بذلك على طريق النظر إلى الحوار أو المحادثة باعتبارها السياق النهائي الذي يمكن أن تفهم المعرفة من خلاله. ومن ثم يتحول اهتمامنا من التركيز على العلاقة بين البشر والموضوعات التي يبحثونها إلى التركيز على العلاقة القائمة بين المعايير المختلفة للتبرير، ومن ثم إلى التغيرات الفعلية التي تعتري هذه المعايير التي تصنع التاريخ العقلي»(٢٩).

ومع ذلك فإن التقابل بين الرغبة في الهداية (التي هي هدف فلاسفة رورتي المفضلين) والرغبة في الحقيقة (التي هي هدف الفلاسفة النسقيين) لا يعد في رأي رورتي - وهو الرأي الذي يتفق فيه مع جادامر - تعبيرا عن توتر يحتاج إلى حل أو توفيق. وإذا كان هناك صراع بين الضدين فهو صراع بين النظرة الأفلاطونية - الأرسطية التي ترى الطريق الوحيد للهداية (إلى الحقيقة) هو أن نعرف ما يوجد في الخارج، أي نعكس الوقائع بدقة ونحقق ماهيتنا عن طريق معرفة الماهيات، وبين وجهة النظر التى ترى أن البحث عن الحقيقة هو أحد الطرق الكثيرة التي يمكن أن توجهنا وترشدنا. ويرى رورتي أن جادامر كان محقا عندما أشاد بنجاح هيدجر في استخلاص طريقة في البحث عن المعرفة الموضوعية (التي بدأها الإغريق

واستخدموا فيها الرياضيات كنموذج) باعتباره مشروعا بشريا من بين مشاريع أخرى كثيرة.

هكذا يفترض رورتي - كسائر البراجماتيين - أنه لا يجب السؤال عن طبيعة الحقيقة أو الخير أو الدخول في مثل هذه الموضوعات الغامضة. إنه يريد تغيير موضوع الفلسفة، وبمعنى أكثر دقة يريد أن تنفتح الفلسفة على ميادين ونظم أخرى غير فلسفية، ولكن ليس معنى هذا أنه يطالب الفلاسفة بأن يتخلوا عن صرامة التفكير أو دقته، بل إن اتساع دائرة الفلسفة بالتفاعل مع الأنظمة والميادين الأخرى ومع علوم أخرى مختلفة، سيجعلها تؤسس علاقة حميمة بين الفكر والحياة وخلق نوع من التوازن بينهما يساعد على ايجاد أفضل الطرق للتعامل مع التجربة، بحيث يكون للنشاط العقلي نتائج عملية متصلة بالسلوك. من هنا كان هجومه (أي رورتي) على البعد الابستمولوجي للتفكير الفلسفي الذي تجاهل الأبعاد الأخرى لمظاهر التجربة الإنسانية. وعندما تتخلى الفلسفة عن انشغالها التقليدي بالبحث عن الحقيقة وتهدم مفرداتها البالية القديمة التي لم تعد تخدم الحاضر، عندئذ سيبرز الدور الجديد للفلسفة الذي يتلخص في اختراع نظريات ومفردات جديدة، وهو دور ليس مقصورا على الفلاسفة وحدهم، بل من الممكن أن يشارك فيه باحثون من ميادين ونظم أخرى. والسؤال الآن: ما هي سمات الدور الجديد للفلسفة كما يتصوره رورتي؟ وما هي علاقة هذا الدور الجديد بالواقع؟

٢) دور اللغة في الفلسفة المعاصرة:

يربط رورتي بين الدور الجديد للفلسفة في الفكر المعاصر وبين اللغة، وهو في رأيه هذا يساير الاتجاه إلى فلسفة اللغة الذي ساد جل الفلسفات المعاصرة، والذي لايرى أهمية ولا قيمة لأي موضوع فلسفي سوى فلسفة اللغة بما تتضمنه من البحث في مشكلات لغوية ونحوية تهم علماء اللغة، ومشكلات فلسفية تهتم بوضع نظريات في المعنى. ويؤكد رورتي أن التحرر من أسر الفلسفة التراثية يساعدنا إلى حد كبير على إدراك دور الفلسفة في التعامل اللغوي أو التخاطب مع الجنس البشري؛ فالتغير التاريخي يأتي بواقع جديد يصاحبه معرفة جديدة بمفردات جديدة. ولا يتم هذا على مستوى الظروف التاريخية والاجتماعية للمجتمع البشري فحسب، بل على مستوى المجتمع العلمي أيضا؛ فالاكتشافات العلمية الجديدة لا يتم شرحها بمفردات نظريات سابقة، بل تستحدث مفردات جديدة كتلك المفردات التي فرضتها النظريات العلمية الحديثة - مثل الذرة، الجزئ.. الخ - لأن الحقائق الجديدة ولدت أوصافا ونظريات جديدة. من هنا تأتي أهمية اللغة المصاحبة لنمو المعرفة، مما يترتب عليه أن التغيرات الجديدة يصحبها تغير لغوي، بل إن هذه التغيرات هي التي توسع آفاق المعرفة. ومن هنا فإن اللغة تؤدي دورا هاما في ثقافة ما بعد الفلسفة.

والواقع إن ما يسمى بالتحول اللغوي في الفلسفة جاء على أيدي العديد من الفلاسفة. فقد ظهرت بوادره الأولى عند بيرس في نظريته عن العلامات، ثم كان فيتجنشتين هو نقطة التحول والمنعطف الجديد في الفلسفة المعاصرة عندما رد الفكر إلى اللغة ورد العالم الخارجي إلى وقائع، وسار في اتجاه التحول اللغوي الذي تابعه بعد ذلك رايل وأوستن. وقد كان لفيتجنشتين - في فلسفته المتأخرة - تأثير كبير على الفكرة الأساسية عند رورتي التي تدور حول ربط الفكر بالحياة أو الواقع عن طريق اللغة؛ فهذه الأخيرة - أي اللغة - تساعدنا على التلاؤم او التوافق مع العالم عن طريق الاستخدام الناجح لها. وهذا هو الدور الجديد الذي على الفلسفة أن تضطلع به في الفكر المعاصر. كما كان الاتجاه السلوكي في فهم فيتجنشتين للغة ووظيفتها الذي تبينه هذه العبارة: «اننا في الواقع نفعل أشياء كثيرة بالجمل التي نقولها»(٣٠) أقول كان لهذا الاتجاه السلوكي أثره على رورتي عندما أكد على المكانة التي تحتلها اللغة في الفكر المعاصر وكيف تتحول إلى ما يمكن أن نسميه بالسلوكية اللغوية. لقد كان فيتجنشتين هو أحد الفلاسفة الذين ساعدوا رورتي على السير في هذا الاتجاه؛ فتقرير فيتجنشتين عن كيفية حصولنا على الكلمات الدالة على الألوان تشير إلى طريقة أخرى في وصف علاقتنا بالواقع. إنه يرى أن معرفتنا

بالألوان تتجلى في السلوك الذي تقوم به تجاه الألوان، وجزء من هذا السلوك لغوي، أي أنه يقوم على تحديد الألوان وتصنيفها والقدرة على التقاط الأشكال الملونة والإشارة إليها بشكل صحيح. ورؤيتنا للألوان بشكل واقعي تتجلى في الأداء الناجح للأنشطة مصحوبة بالكلمات الملائمة. وهذا هو السبب الذي جعل فيتجنشتين يقول بصورة حادة إن الإجابة الصحيحة على السؤال كيف تعرف أن هذا اللون أحمر؟ هي أنني تعلمت اللغة الانجليزية(٣١). والمغزى من هذه العبارة السابقة هو أن اللغة هي المرجع والمدخل الذي نثق به للولوج إلى الواقع، وعندما نقول أن الواقع هو ذلك الذي نعتمد عليه أو نثق به، فإننا بهذا القول نعترف بأننا نؤدي الوظيفة اللغوية بشكل صحيح؛ فكينونة العالم الواقعي أو واقعية العالم تتكشف من خلال الاستخدام الناجح للغة.

ويؤكد رورتي وجهة نظر فيتجنشتين التي يقرر فيها اننا لا نستطيع ابدا أن نهرب من متاهة اللغة فيقول: «إن العالم هناك في الخارج، أما أوصافنا للعالم فليست كذلك - لأن العالم لا يتكلم، ولكننا نفعل ذلك»(٣٢) يفهم من هذه العبارة أن أوصاف العالم ليست سوى سلوك لغوي نقوم نحن به. وربما كان هدف رورتي من هذه العبارة هو معارضته لكل محاولة للربط بين أي تعبير لغوي أو أية فكرة وبين شيء آخر غير لغوي في إطار نظرية الصدق أو التطابق المزعومة. فنحن لا نستطيع - في رأيه - أن نتبين ما تحيل إليه عبارة أو فكرة أو مفهوم إلا من خلال تعبير لغوي آخر، وليس ثمة سبيل آخر يجعل الفكر يتلمس الواقع: «إن القول بأن الحقيقة أو الصدق ليست في الخارج هو القول ببساطة أنه حيث لاتوجد عبارات لغوية فلا توجد حقيقة، وأن العبارات هي عناصر مكونة للغة البشرية، وأن اللغات البشرية هي إبداعات بشرية»(٣٣) إن العبارات الصادقة ليست مجرد إحالات إلى شيء وراءها، وإنما هي تعرض علينا الواقع الذي يتكون منه نسيج تجربتنا، فهي لاتعطينا شكل أو صورة الواقع، وإنما تمدنا كذلك بجوهر هذا الواقع. بهذا المعنى تربط اللغة بين التجربة البشرية والواقع. وبمعنى أكثر وضوحا إن علاقة اللغة بالواقع تعبر في الحقيقة عن معتقداتنا وآمالنا ورغباتنا وخبراتنا في هذا الواقع.

إن اللغة - كما يقر بهذا فيتجنشتين وأوستن - ليست مجرد لغة فقط، لأن الممارسات اللغوية هي ظواهر جوهرية في حياتنا تمدنا بمعتقدات صادقة نوجه سلوكنا وفقا لها. فمن المعروف أن الاعتقاد - إذا ما استبعدن المدلول الديني لهذه الكلمة - هو اقتناع الإنسان بفكرة أو معتقد أو قضية ما لأسباب يراها المعتقد بهذه الفكرة مبررة ومقبولة لديه حتى لو لم تكن كذلك بالنسبة للآخرين، ويدفعه هذا الاعتقاد إلى السلوك وفقا له. بمعنى آخر إيماننا بصدق معتقداتنا يحرك سلوكنا ويعطي لحياتنا معنى، وبذلك تصبح المعرفة جزءا من العملية السلوكية وليست مسألة ميتافيزيقية. والاعتقاد في صدق القضايا اللغوية يقوم إلى حد كبير على الاتفاق الجمعي على معاني الكلمات. فالكلمة الدالة على لون من الألوان أو عضو من أعضاء الجسد، لا تفهم إلا في ضوء اتفاق مجتمع لغوي ما على معنى محدد لها، وترتيب حياته وسلوكه وفقا لذلك. معنى هذا أن اللغة أيضا - مثلها مثل كل الإبداعات البشرية - هي نتاج الزمن والتغير، لم تظهر اللغة لتتلاءم مع بناءات سابقة الوجود، بل يمكننا أن نقول: «أن اللغات أيضا عرضية contingent بمعنى أن العلاقة التي تربط بين الأصوات والعلامات التي يصنعها مستخدمو اللغة وما يصاحب هذه الاستخدامات - هي مخترعة وغير طبيعية non-natural، أي أن الصوت المستخدم لكي يشير إلى الماء - على سبيل المثال - هو صوت اعتباطي arbitrary، وهذا الصوت وليس صوتا آخر قد تم تداوله في هذا المجتمع. وربما يكون هذا الصوت مختلفا في مجتمع لغوي آخر، وهو في حقيقة الأمر مختلف، حتى على الرغم من أنه يشير إلى نفس الجسم وهو الماء»(٣٤).

أصبحت المعرفة عند رورتي - مثله في ذلك مثل سائر البراجماتيين الذين يعد امتدادا لهم - خبرة حيوية نافعة تعرفنا بأنفسنا والواقع من حولنا. ولذلك

فهو لا يفهم العالم بوصفه مجموعة من المعاني التي لها وجود مسبق والتي تكتشف من خلال الفكر، لأنه يريد أن يفسح المجال للاكتشافات والمعارف الجديدة والمساهمات الخلاقة من خلال الاستعارات والنظريات الجديدة. فنحن لانجد العالم سلسلة من الظواهر التي نعبر عنها باللغة، وإنما نحن الذين نصنع العالم من خلال اللغة؛ وما تمسك به اللغة ليس شيئا وهميا، لأن الاستخدام اللغوي الناجح يقاس بإضفاء الواقعية والموضوعية على خبراتنا. وبهذا المعنى تكون الظواهر التي نتلاءم معها والتي تنعكس في سلوكنا قد أحسن صنعها أو إبداعها عندما نجد طريقنا في العالم ونفهم كل ما يحيط بنا. بذلك يفهم رورتي اللغة فهما براجماتيا وسلوكيا مجاريا في ذلك ديوي وفيتجنشتين، حيث أصبحت اللغة عندهما صورة من الحياة يطورها الإنسان وفق أغراضه ونشاطه الحيوي. وتكشف - كما نرى عند فيتجنشتين - عن تشكيلات لغوية لألعاب متنوعة تستخدم فيها الكلمات والجمل استخدامات تفرض عليها معانيها بحيث يتغير هذا المعنى إذا ما اختلفت اللعبة التي ترد فيها: «هناك عدد لا يحصى من الأنواع المختلفة لاستخدام ما نسميه «بالرموز» أو «الكلمات» أو «الجمل». وهذه الكثرة المتنوعة ليست ثابتة بحيث نعرفها مرة واحدة وإلى الأبد، بل يمكننا القول بأن هناك أنماط جديدة للغة، وألعابا - لغوية جديدة تستحدث، بينما يكون قد توقف استخدام أنماط وألعاب - لغوية أخرى أصبحت مهملة وفي عداد النسيان»(٣٥).

إن محاولة رورتي التي تتبعناها فيما سبق للتخلص من الصور المرآوية في تاريخ الفلسفة أو من فكرة المعرفة كمرآة جعلته يستخدم كلمة التلاؤم أو التوافق مصحوبة بحرف الجر «مع» coping with التي لا يقصد بها التلاؤم مع شيء محدد بل التلاؤم المفتوح على إمكانات كثيرة كالتلاؤم أو التوافق مع النفس ومع الآخر، ومع المشكلات، او مع التجربة والعالم. وربما يكون الهدف من فكرة «المعية» - التي تحمل دلالات الانصهار أو الاندماج أو الارتباط المباشر بالموضوع - هو تجنب التفرقة الثنائية الشهيرة في تاريخ الفلسفة بين الذات والموضوع، والعارف والمعروف، والظاهرة والشيء في ذاته. وعملية التلاؤم مع غير المألوف مهمة شاقة وعسيرة تتطلب منا استحداث أدوات ومفردات جديدة، ونماذج ارشادية جديدة، واستعارات جديدة، ونظريات واعتقادات لم يفسح لها المجال بعد. ويعتبر رورتي أن الكتابة هي أحد العوامل الأساسية التي تساعدنا على التلاؤم، وإن كان يرفض تصنيف الكتابة إلى أجناس مختلفة (أدبية أو فلسفية.. الخ) وينظر إلى كل كتابة إبداعية على أساس أنها نوع من الأدب بما في ذلك الأعمال الفلسفية، وربما تكون حجته في هذا هي اختفاء الحدود الفاصلة بين النظم المعرفية في عصرنا، وتداخل هذه النظم في بعضها البعض يقلل من شأن التصنيف الحاد لأجناس الكتابة. وسواء اتفقنا أو اختلفنا معه في الرأي المثير للجدل والخلاف، فإن الكتابة هي أحد أشكال الإبداع البشري التي تساهم بشكل فعال في عملية تلاؤم الإنسان أو توافقه مع نفسه ومع العالم والتجربة.

٣) استبدال إبداع - الذات بالوعي - الذاتي:

يتضح من كل ما سبق رفض رورتي للمعرفة التقليدية التي تتم بين ذات عارفة وموضوع للمعرفة، بل وذهابه إلى أبعد من هذا عندما وصف الوعي - الذاتي في التراث الديكارتي بأنه نوع من خداع - الذات. وإذا كان الأمر كذلك، فلابد أن يثور السؤال: كيف يمكن اذن معرفة الذات؟ إنها في رأي رورتي معرفة تتم عن طريق إبداع الذات. ولكن كيف يمكن أن يكون إبداع - الذات نوعا من المعرفة؟ وما الهدف منها؟ وكيف تتم؟

يتفق رورتي مع فرويد في اقتناعه بأن الإبداع - الذاتي هو الذي يميز الكائنات البشرية عن غيرها من الكائنات الأخرى، كما يتفق معه أيضا في إعطائه العوامل العرضية أهمية خاصة في عملية إبداع - الذات. إن صنع أو إبداع - الذات هو صراع إنساني هدفه تدبير وسيلة للوجود وإضفاء المعنى والقيمة عليه. فالإنسان ليس جوهرا أو ماهية ثابتة سابقة التجهيز، بل إن «حياة الإنسان تشبه قصيدة غير

منتهية»(٣٦) كما أن شبكة اعتقاداته ورغباته وآماله وطموحاته لايمكن أن تكون مسيرة مكتملة بشكل نهائي. إن اعتقادات ورغبات ومصالح وسلوك الكائنات البشرية تسمح بالتغيرات والتقلبات التي لايمكن التنبؤ بها؛ فكما «أن معرفتنا عن العالم تتغير في ضوء الاسهامات العرضية للغتنا المتغيرة، كذلك يتغير مفهومنا عن أنفسنا»(٣٧). وليست الذات الإنسانية مجموعة محكمة من الملكات - كما هي عند كانط - ولكنها تتشكل أيضا من العديد من العرضيات والمصادفات والمواقف غير المتوقعة أو المتنبأ بها. وهذه الصدفة أو هذه العرضية ليست على مستوى الكائنات البشرية فحسب، بل هي أيضا على مستوى العالم كما يؤكد وليم جيمس: «إن تشبثت بعالم كامل الصنع، فإني لا أزال أعتقد أن عالما به صدفة أفضل وأحسن من عالم خال منها»(٣٨) لان ما يستحق المعرفة هو ما ليس مكتملا ولايزال مفتوحا على الصدفة غير المتوقعة. وفي هذه الحالة يصعب أن نتصور وجود نموذج لكائنات بشرية ثابتة، وقد اسهم فرويد في هدم هذه الصورة - أعني صورة وجود شيء بشري حقيقي معد مسبقا - عندما بين تأثير الخيال غير الواعي أو اللاشعوري والدور الذي يلعبه في تشكيل الذات الإنسانية، هذا بالإضافة إلى الوعي والتفكير، إلى جانب ردود الأفعال غير المتنبأ بها للاوعي والجوانب الغريزية الغائرة في الكائنات البشرية. الصدفة أو العرضية اذن تلعب دورا هاما في عملية إبداع - الذات، والأفراد المبدعون فقط هم الذين لديهم القدرة والمهارة الكافية للتعرف على - بل وتحديد - العرضيات والامساك بها وتحويلها إلى وقائع هامة «إذا امسكنا بالعرضيات الخاصة الحاسمة في ماضينا فسوف نصبح قادرين على صنع شيء ذي شأن لأنفسنا، وإبداع ذوات حاضرة نستطيع أن نحترمها»(٣٩).

إن المصادفات والعرضيات تقتحم حياتنا، وبما أننا لانستطيع التأثير في مجرى هذه المصادفات فعلينا مواجهتها. وإذا كانت حياتنا في بعض جوانبها محكومة بالصدفة التي لا يحكمها قانون، وفي بعضها الآخر بظروف سياسية وتاريخية مفروضة علينا، فإن «الكثير من الأحداث الهامة في حياتنا تنبع من ردود أفعالنا لمواجهات عرضية مع أناس آخرين ومواقف غير متوقعة. فنحن نحدد أنفسنا في مواجهة التحديات التي وضعتها في طريقنا ظروف بشرية وغير بشرية، أو نحن نفشل في مواجهتها. وهكذا تكون الشخصية الإنسانية شيئا يصنع، عملا فنيا»(٤٠) ولا مهرب لنا من أن نأخذ في حسابنا المصادفات أو العرضيات والأخطار، بل والفرص التي تظهر في حياتنا على غير توقع، وإذا كنا لانستطيع أن نتجنب مثل هذه الأمور فإن مهمتنا هي الوعي بها ومواجهتها كما سبق القول.

لكن هل يملك جميع الناس هذا الوعي بعرضيات الحياة؟ حقيقة الأمر أن الأفراد الأقوياء فقط هم القادرون على إدراك مثل هذه العرضيات والإمساك بها لتساعدهم على إبداع ذواتهم، ومن هؤلاء - في رأي رورتي - نيتشه والشعراء النوابغ الذين استطاعوا أن يحولوا حياتهم إلى إبداعات أدبية وأن يبدعوا استعارات وأوصافا جديدة ويحولوها من السياق الخاص إلى السياق العام: «إن التقدم الشعري، والفني، والفلسفي، والعلمي أو السياسي ينتج من الصدفة العرضية لهاجس خاص مع حاجة عامة»(٤١). وعملية إبداع - الذات هي مهمة كل فرد وليست مقصورة فحسب على الشعراء الموهوبين الذين يملكون القدرة على خلق استعارات ومفردات جديدة. وإذا كنا قد أكدنا من قبل أن اللغة متغيرة وأنها نتاج الزمن والظروف التاريخية، فإنه يترتب على ذلك أن كل تغير تاريخي يصاحبه تحول لغوي، وأن الاكتشافات غير المتوقعة تساعد على إيجاد مفردات جديدة حيث تصبح المفردات الموجودة بالفعل بالية وغير كافية. كما أن وضع نظريات جديدة يستدعي التغلغل في جوانب غير معروفة للظاهرة موضوع البحث، بحيث تنمو المعرفة من صراع المفردات الجديدة مع القديمة، وتنمو المعرفة وتتطور مع نمو وتطور الجنس البشري.

بهذا المعنى السابق نكون نحن جميعا شعراء في

إبداع - الذات، ولكن بعضنا فقط هم الشعراء العظام، أي أن كلا منا يبدع ذاته بشكل مختلف. ومعنى هذا أن رأي رورتي في الذات الإنسانية ليس رأيا نخبويا، أي أنه لا يتحدث عن نخبة أو صفوة من البشر لديهم مواهب أو قدرات خاصة لإبداع - الذات، وحديثه عن إبداع مفردات واستعارات جديدة ليس مقصورا على فئة الشعراء فحسب - باعتبارهم الفئة التي تربطها باللغة علاقة خاصة تساعدهم على إبداع مفردات واستعارات جديدة - بل إن كل الكائنات البشرية قادرة على إبداع استعارات جديدة في ردود أفعالهم على عرضيات الحياة ومصادفات التجربة. ولذلك يؤكد رورتي أن ما يفعله الشعراء بكلماتهم، يمكن للآخرين أن يفعلوه بحياتهم، بزواجهم وأطفالهم، بتجارتهم، وحسابات أعمالهم ومايمتلكون في بيوتهم، بالموسيقى التي يسمعونها، والرياضة التي يمارسونها أو يشاهدونها، والأشجار التي يمرون عليها في طريقهم إلى العمل وأيضا في كل نظرية علمية جديدة.. وهكذا.

لاشك أن كلمة إبداع تحمل مدلولا إيجابيا لدى السامع، فعندما نتحدث عن إبداع - الذات ينصرف الذهن إلى التفكير في شيء له قيمة، أو هدف ينطوي على شيء خير. ولكن ليس هناك ضمان أن يتحرك إبداع - الذات دائما في هذا الاتجاه، وهذا ما بينه رورتي في تحليله للرواية اليوتوبية لجورج أورويل*** (١٩٨٤). وقد ألقى هذا التحليل(٤٢) الضوء على عملية إبداع أوبرين (أحد شخصيات الرواية) لذاته التي أثمرت كائنا يستمتع ويبتهج بقدرته على تدمير عقل (ونستون) بطل الرواية، وينتهي من هذا التحليل إلى أن التاريخ البشري يكتظ بمثل هذه النماذج. هنا يأتي ما نسميه بالاعتبارات الأخلاقية في عملية إبداع - الذات. فهل ينطوي هذا الإبداع على تلبية احتياجات ومصالح الذات المبدعة نفسها، أم لابد أن ينطوي اختيار فعل الإبداع على تلبية وتحقيق مصالح الآخرين أيضا؟ بمعنى آخر هل ما يختاره الفرد من أفعال يبدع من خلالها ذاته ويحقق الخير لنفسه تحقق بالضرورة الخير للآخرين؟ مرة أخرى ليس هناك ضمان لأن تسير العملية الإبداعية في هذا الاتجاه؛ فما يختاره الشخص لنفسه ليس من الضروري أن يكون خيرا للآخرين، والعكس أيضا صحيح؛ أي أن ما يختاره الفرد ليحقق الخير لنفسه ليس بالضرورة ضارا بالآخرين. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ربما يكون شيء ما خيرا للفرد بدون أن يكون بالضرورة خيرا ولا شرا للآخرين، فهذه مسألة خلافية ولايمكن حسمها بسهولة في هذا المجال؛ ولكنها تؤكد أن الجانب الأخلاقي هو أحد الجوانب الهامة في عملية إبداع - الذات، لأنها تحدد العلاقة النهائية بين الذات المبدعة والآخرين. كما أن هذه العلاقة أيضا تساهم من جانب آخر في عملية الإبداع ذاتها؛ فعلى الرغم من أن الكائنات البشرية محكومة بوحدة طبيعية مشتركة (كالوحدة البيولوجية) إلا أنها تتسم بالتنوع الثقافي الهائل الذي يسمح بوجود سياقات اجتماعية مختلفة تساهم بشكل كبير في إثراء عملية إبداع - الذات.

ولاشك أيضا أن عملية إبداع - الذات تنطوي في النهاية على محاولات الذوات البشرية لصنع شيء ذي قيمة لأنفسهم ولإضفاء المعنى على وجودهم. ولكن ماهي الظروف التي يجب أن تتوافر لكي تؤتي هذه المحاولات ثمارها، ولكي تتم عملية صنع - الذات بصورة أفضل؟ إن عملية إبداع - الذات تستمد مادتها الأساسية من الظروف والأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان الذي ألقيت على عاتقه مهمة إبداع - ذاته. فإذا كانت هذه الظروف صارمة وتفرض قيودها الظالمة على مواطنيها فإن مثل هذه الظروف والنظم تجلب المعاناة على أفرادها، بينما نجد في المقابل أن المجتمعات التي تسودها قيم كالحرية والتسامح والديمقراطية تفسح المجال للأفراد لإبداع - الذات بصورة أفضل. وتلعب الحرية دورا خاصا في صنع - الذات، والحرية كما يقول رورتي هي «إدراك أو التعرف على العرضية Freedom as recognition of contingency»(٤٣) فلكي نستجيب لعرضيات الحياة علينا أن نحسب حساب القيود المفروضة علينا من قبل الظروف

الاجتماعية والسياسية؛ فالتعصب السياسي والقيود الاجتماعية الصارمة تشكل عقبة في طريق نمو وتطور الأفراد، وهي أحد العوائق التي تحول بين الفرد وبين إبداع - ذاته، لاسيما أن هذه العملية الأخيرة (أي إبداع - الذات) ليست بالمهمة اليسيرة، بل هي عمل شاق يتطلب أن يتمتع الفرد بقوة الشخصية لتكون لديه القدرة على مواجهة الظروف المعاكسة والمعوقة لتحقيق ذاته. ومما لاشك فيه أن توافر مناخ خاص مثل الحرية والتسامح- والديمقراطية في مجتمع ما هو من الأمور الأساسية التي تفسح مجالا لعملية إبداع - الذات.

***

والآن وبعد أن عرضنا - بالقدر الذي تسمح به حدود هذا البحث - نقد رورتي للفلسفة التقليدية، وتصوره للمشهد الثقافي لمرحلة ما بعد الفلسفة، ما هي الخلاصة التي يمكننا أن نخرج بها من الجانبين؛ أعني جانب هدمه للتراث الفلسفي من ناحية وتصوره للحياة الفلسفية بعد أن أعلن نهاية الفلسفة من ناحية أخرى؟ بمعنى آخر ما هو المشروع الفلسفي الذي يريد رورتي تقديمه من خلال هذا الهدم وذلك التصور؟

لن نبالغ إذا وصفنا مشروع رورتي الفلسفي - إذا جاز لنا أن نطلق كلمة مشروع على التصور الذي وضعه - بأنه يغلب عليه جانب الهدم والنقد أكثر مما يقدم بديلا لكل ما تناوله بالنقد، وأنه لم يؤسس مشروعا فلسفيا بديلا عن الفلسفة التراثية. لقد اسهب طويلا في نقد التراث الفلسفي من أفلاطون حتى كانط والفلسفة التحليلية بحيث لم يفسح مجالا كبيرا لجانب البناء على الأقل حتى الآن [لا يغيب عنا أننا نتحدث عن فيلسوف معاصر، تنظر إليه الأوساط الثقافية الأمريكية الآن على أنه الفيلسوف الأول فيها] فهو مازال يواصل العطاء، ومازال قادرا على استكمال جوانب النقص والقصور في تفكيره - ولا أقول فلسفته تمشيا مع رأيه بأنه لم يعد هناك ما يمكن أن نسميه فلسفة بالمعنى التقليدي للكلمة. إن قولنا بإخفاق رورتي في وضع تصور متكامل لمشروع فلسفي بديل قول ليس فيه تجن عليه، فقد اعترف هو نفسه بذلك في نهاية كتابه «الفلسفة ومرآة الطبيعة» عندما قال: «لقد حاولت أن أبين أن محاولة الفلاسفة للوصول إلى الأصل أو المبدأ الأول للخطاب تمد جذورها في اهتمامهم بأن ينظروا إلى الممارسات الاجتماعية للتبرير على اعتبار أنها أكثر كثيرا من أن تكون مجرد ممارسات. وقد ركزت بشكل أساسي على التعبيرات التي تمت في كتابات الفلسفة التحليلية، والنتيجة أنني لم أقدم إلا مقدمة، مجرد مقدمة أو تمهيد. والمعالجة التاريخية بالمعنى الدقيق تقتضي اطلاعا ومهارات ربما لا أملكها، ولكن ربما كانت هذه المقدمة كافية لكي تجعلنا نرى أن الموضوعات المعاصرة للفلسفة هي أحداث تدخل في مرحلة معينة من الحوار، وهو حوار لم يكن يعرف شيئا عن هذه الموضوعات أو القضايا وربما لايعود في المستقبل إلى معرفة شيء عنها»(٤٤).

إن دعوة رورتي لتحول دور الفلسفة في الفكر المعاصر ليست جديدة كل الجدة، فهو في هذا يتسق مع تراثه البراجماتي الذي يحاول تغيير موضوع الفلسفة والغاية منها، بل ويسعى لوضع أفكار مضادة للفلسفة وبلغة غير فلسفية، لأن اللغة الفلسفية - في زعمهم - تجسد الافتراضات الأفلاطونية التي لاتقر البراجماتية بنتائجها. وبذلك تصبح الفلسفة موضوعا شائكا ومعقدا بل وغامضا أيضا، وربما لهذا السبب انتهى الأمر برورتي إلى الدعوة إلى اختفاء ما يسميه بطبقة الفلاسفة أو الصفوة، وإلى التوقف عن التفكير في المشكلات الفلسفية الخالصة، ووقف التعامل بالمصطلحات الفلسفية المألوفة. فقوله بالسلوكية المعرفية ورفضه للصور المرآوية يستلزم بالضرورة التخلي عن فكرة احتراف الفلسفة، بل يصل به الأمر إلى اعتبار أن غاية التفلسف هي عدم ممارسة الفلسفة على الاطلاق.. أراد رورتي للفلسفة إذن أن تكون صوتا في محادثة أو مخاطبة الجنس البشري، وأن تنصرف عن كونها موضوعا لبحث مهني أو حرفي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتسق دعوته لتحول دور الفلسفة مع تيارات أخري مختلفة خاصة بعد أن ألقت الفلسفة المعاصرة الضوء على الاهتمام الشديد

بالحياة اليومية واللغة العادية مما جعل فكرة التحول اللغوي التي ينشدها لا تنطوي في الحقيقة على طرح جديد في الفكر المعاصر. ذلك إن الاتجاه السائد في معظم فلسفات النصف الثاني من القرن العشرين قد أكد على أهمية فلسفة اللغة، وقدمت نظريات وتفسيرات وتيارات متنوعة في هذا المجال. هذا بالإضافة إلى أن كل ما قدمه رورتي من آراء وأفكار عن أهمية دور اللغة في الفلسفة المعاصرة مستمد بشكل أو بآخر من فيتجنشتين [وبصفة خاصة من فكرته عن ألعاب اللغة] ومن كواين وديفيدسون وسيلرز وغيرهم من فلاسفة اللغة.

يتفق رورتي مع تراثه البراجماتي - وخاصة مع ديوي - الذي يقر بأنه ليس هناك مشكلات أبدية للفلسفة، وأن الفلاسفة ليست لديهم معرفة خاصة ولا هم صفوة الحكماء، ولذلك دعا إلى تحول دور الفلسفة في الفكر المعاصر. وإذا صح أن رورتي محق في دعوته هذه، أي في هدمه للتراث الفلسفي كفكر متعال على الواقع، فلا شك أن هذا حدث في فترات معينة من تاريخ الفلسفة مما جعلها تنفصل عن الواقع ولاتؤثر فيه تأثيرا كبيرا، الأمر الذي دعا رورتي إلى المطالبة بتطوير دورها في التفاعل مع الحياة والنظم المعرفية الأخرى. وقد حالفه الصواب في هذه الدعوة الأخيرة، فلم يعد من الممكن الحديث عن المشاكل التقليدية في الفلسفة دون النظر في نتائج العلوم الأخرى في عصر يموج بمتغيرات هائلة على جميع المستويات. أقول إذا كان هذا صحيحا، فإنه من الصحيح أيضا أن رورتي قد جانبه الصواب عندما تصور أنه يستطيع أن يخلع الفلسفة عن عرشها، كتأمل ونظرة كلية شمولية تعد أهم سمات الفلسفة، كما أننا نشك في أنه استطاع أن يجردها من مهمتها الأزلية التي هي السؤال عن الأساس والجوهر، وأن ينزع عنها تفردها بالبحث عن الجذور وعن المعنى والحقيقة.

وإذا كان رورتي بدعوته إلى تحول دور الفلسفة يعارض المذاهب والبناءات الشامخة، فإن هذه المذاهب ذاتها إنما تعبر عن تحولات فلسفية للمشكلات الأبدية للفلسفة مع الاحتفاظ بماهية الفلسفة. وإذا كان يطالب بتحول دور الفلسفة في الفكر المعاصر بحيث تتعاون مع مختلف العلوم والنظم المعرفية الأخري، مما قد يفهم منه أن الفلسفة لا وجود لها بغير هذه العلوم وتلك النظم، فإن العلوم الأخرى بدورها لا غنى لها عن الفلسفة ولا عن أسئلة الفيلسوف التي من الممكن أن تبدأ بها مرحلة جديدة من مراحل التطور العلمي لا ليحدد بها الحاضر فقط بل المستقبل أيضا؛ وإذا كانت العلوم الأخرى ممعنة في التخصص ويستغرقها البحث في الجزئيات، فلا غنى لهذه العلوم عن النظرة الكلية الشاملة للفلسفة، فالفلسفة هي التي تحدد فائدة العلوم لمسيرة الجنس البشري، خاصة بعد التقدم العلمي الهائل وما أحدثه من تدمير للبيئة الطبيعية والحياة الإنسانية على السواء، وما أحدثته التكنولوجيا من تطبيقات غير إنسانية، وما أحدثته الحروب من دمار، وكلها مشكلات تصدى لها الفلاسفة (تلك الفئة التي يريد لها رورتي أن تختفي) بما استحدثوه من علوم مثل الأخلاق الطبية وفلسفة البيئة وغيرها لمواجهة الأخطار الناجمة عن استخدامات العلم وتطبيقاته بحيث يصدق قول أفلاطون عن الفلسفة بأنها حارسة المدينة، إذ تواجه كل الأخطار اللاعقلانية والأساطير المدمرة، تماما كما واجه الفلاسفة النظم الفاشية والنازية، لأن مهمة الفلسفة ستبقى في النهاية هي المحافظة على العقل البشري وكرامة الإنسان أيضا.

لقد أراد رورتي من هجومه على الابستمولوجيا استبدال الممارسة الاجتماعية بنظرية المعرفة، فقوله: «أن الحق والصدق مسألتان تتعلقان بالممارسة الاجتماعية» هو تعبير عما يسميه السلوكية المعرفية. ولكن ألا تحتاج الممارسة الاجتماعية إلى تنظير يعرف ماهية الخير والشر؟ وهل هناك ممارسة اجتماعية لايهديها النظر ويحول بينها وبين التحول إلى ما يمكن أن يكون ممارسات عشوائية. ووفق التفسير الذي يتبعه رورتي، فإن هذه الممارسات الاجتماعية تخضع أيضا للتغير التاريخي، ففي كل فترة تاريخية تظهر مجموعة من الممارسات الاجتماعية تتنافس

وتتصارع؛ فكيف يتم التمييز بين أفضل هذه الممارسات وأسوأها؟ وكيف نحكم على ما يحتاج منها - أي الممارسات - إلى الإبقاء عليه وما يتطلب التخلص منه أو التخلي عنه؟ إن الفيلسوف هو الشخص الذي تقع هذه المهمة على عاتقه، أي أن جوهر عمله هو متابعة نمو واستمرار وزوال أو بقاء هذه الممارسات وتناولها بالنقد، هذا النقد نفسه الذي هو لب وجوهر التفكير الفلسفي الذي أعلن رورتي نهايته.

لقد أراد رورتي للفلسفة أن تتحول إلى ما أطلقنا عليه اسم اللغوية السلوكية، أي أن تكون صوتا في محادثة أو مخاطبة الجنس البشري. بهذا المعنى تصبح اللغة هي وسيلتنا للدخول إلى الواقع، وتكون أوصاف العالم هي السلوك اللغوي الذي نقوم به نحن، مما يترتب عليه أن الاستخدام الصحيح للغة يزيد من خبرتنا بالعالم. ولا جدال في أن ما نفهمه من الواقع هو ذلك الكم الهائل من الوقائع المألوفة المعترف بها في عبارات لا خلاف حولها، ولكن هل يعني هذا أن تتحول الفلسفة إلى مجرد سلوك لغوي أو مسألة لغوية فقط؟ إن هذا بطبيعة الحال غير كاف؛ فإذا كانت الفلسفة بصفة عامة تمثل رؤية الإنسان الكلية الشاملة للعالم أو الكون، فإن اللغة هي أحد جوانب هذه الرؤية فقط وليست هي الرؤية كلها.

وأخيرا فلعل فكرة إبداع - الذات أن تكون من أكثر أفكار رورتي أهمية وجاذبية. ومع أن هذه الفكرة مسبوقة بصورة أو أخرى عند فلاسفة الوجود من نيتشه وكيركيجورد إلى هيدجر وسارتر، فإن ذلك لاينفي أن لرورتي الفضل في إلقاء المزيد من الضوء على هذه الفكرة الهامة وتعميمها وإعطائها أبعادا اجتماعية وإنسانية أكثر بكثير من فلاسفة الوجود.

والواقع أن تأكيد رورتي على أننا لسنا ذوات سابقة التجهيز تسعى لاكتشاف ذاتها من خلال الوعي الذاتي، ورفضه لفكرة أن العالم له وجود مسبق نكتشفه من خلال الفكر، يعني أننا نحن الذين نبدع أنفسنا، ونحن الذين نبدع العالم أيضا. وبقدر ما تحثنا هذه الفكرة على العمل الخلاق بقدر ما تنم عن تمجيد لقدرات الكائن البشري على الإبداع والابتكار.

وأخيرا لايضيف نقد رورتي للفلسفة التراثية أو التأسيسية إلا القليل لنزعات نقدية أخرى سابقة؛ فمحاولته للنفاذ إلى القشرة الصلبة للفلسفة التقليدية سبقه إليها فلاسفة آخرون (مثل نيتشه وهيدجر وغيرهما) ولايغيب عن بالنا أن تلك النزعات النقدية نفسها هي نوع من الممارسة الفلسفة - سواء أراد رورتي ذلك أو لم يرد - وأن الهجوم على التراث الفلسفي لا يهدمه بقدر مايثريه ويحدثه ويصحح مساره ويجدد قضاياه ومشكلاته وإلا أصبح حاضرنا معلقا في الهواء. ومع ذلك فإن أهمية نزعته النقدية التي تعلن نهاية الفلسفة تأتي من أنها تضع حدودا للدور الأبدي القديم للفلسفة الذي لم يعد يواكب عصر الاتصالات والمعلومات الآن. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لعل دعوته - التي تؤكدها نزعته النقدية - لتحول دور الفلسفة في اتجاه مغاير تماما لدورها التقليدي ومشاركتها في الحوار الثقافي والاجتماعي والعلمي العام وانخراطها في السياق الاجتماعي والممارسات العملية واللغوية، لعلها أن تكون أكثر أفكاره تميزا، لاسيما إذا تذكرنا أن كثيرين غيره قد سبقوه للدعوة إلى نقد التراث الفلسفي التقليدي بل والمطالبة بتجاوزه.

المراجع

(١) The Oxford Companion to Philosophy. Ed.by Ted Honderich. Oxford University Press. 1995. art. New Pragmatism. p614.

(٢) Bernstein, Richard. J: Philosophical Profiles. Essays in a Pragmatic Mode. Philadelphia University of Pennsylvania Press. 1986. p 21.

(٣) Rorty, Richard: Philosophy and the Mirror of Nature, Princeton, New Jersey. Princeton University Press. 1979. p 3.

(٤) Ibid. p 12.

(٥) Ibid. p 12-13.

(٦) Ibid. p 3.

(٧) Ibid. p 4.

(*) Davidson, Donald (1917-) فيلسوف امريكي طور نظرية في فلسفة اللغة والعقل كان لها تأثير واسع. وقد كان للفيلسوف اللغوي المنطقي كواين تأثير كبير عليه، إذ يشاركه الالتزام بأهمية المنطق بالنسبة للميتافيزيقا، كما يشاركه في الشك فيما يسمى بالكيانات أو الحقائق المفهومية مثل المعاني والقضايا والخصائص والصفات. جمع أهم أبحاثه في كتابيه «مقالات عن الأحداث والأفعال» عام ١٩٨٠ و«بحوث في الصدق والتفسير» عام ١٩٨٤.

(٨) Rorty, Richard: Contingency, irony, and solidarity. Cambridge, Cambridge University Press. 1989. p 11.

(٩) أحمد فؤاد الأهواني: جون ديوي. دار المعارف بمصر. ١٩٥٩ ص ٩٨.

(١٠) Rorty, R: Philosophy and the Mirror of Nature, p 34.

(١١) Ibid. p 168.

(١٢) Ibid. p 174.

(١٣) Rorty, R: Philosophy and the Mirror of Nature. p 178.

(**) Quine, Willard Van Orman (1908 -) من أهم الفلاسفة الأمريكيين المعاصرين، قضى سنوات دراسته في هارفارد تصور كتاباته تطور الفلسفة الحديثة، بصفة خاصة في المنطق، وفلسفة اللغة، والابستمولوجيا والميتافيزيقا. وبعد حصوله على الدكتوراه، زار حلقة فيينا ووقع تحت تأثير رودلف كارناب. وعلى الرغم من نقده للمذاهب الأساسية، ظل كواين تحت تأثير الروح الوضعية المنطقية، وشارك في التزامها بالنزعة التجريبية والاعتقاد بأن الفلسفة يجب أن تكون جزء من العلم. أكد كواين نزعته الطبيعية في كتابه «الكلمة والموضوع أو الشئ» والمذهب الذي يجب أن تتبعه الفلسفة كجزء من العلم، ودافعت أبحاثه التي نشرت من وجهة نظر منطقية عام ١٩٥٣ عن اللغة والانطولوجيا وتحدت الافتراضات المسيطرة بعد عام ١٩٦٠.

(***) Séllars, Wifrid (1912-1989) فيلسوف أمريكي اشتهر بأبحاثه العميقة في الميتافيزيقيا وفلسفة العقل، يميز بين الصورة الظاهرة للإنسان بوصفه كائنا مزودا بمعتقدات ورغبات ومقاصد، وبين الصورة العلمية المتخيلة له بوصفه كائنا متجسدا يخضع للدراسة الفيزيائية والفسيولوجية، ويعد التوفيق بين هاتين الصورتين هي المشكلة الرئيسية في فلسفة العقل. ومن أهم ما يميز هذا الفيلسوف هو زسلوبه في حل هذه المشكلة من خلال فهمه اللغوي والسلوكي للتفكير والمعني في إطار الدور الوظيفي للغة. والتفكير عنده هو حديث باطني على نموذج الحديث المفتوح الذي هو ممارسة القدرة على استخدام الكلمات والجمل بصورة صحيحة في تكوين العلاقة بالعالم وبالآخرين.

(١٤) Rorty, R:Consequences of Pragmatism (Essays: 1972-1980). University of Minnesota Press, Minneapolis. 1982. p xviii.

(١٥) Ibid. p xviii - xix.

(١٦) وردت نصوص هؤلاء الفلاسفة في المرجع السابق p xx.

(١٧) Ibid. p xx.

(١٨) Rorty, R: Philosophy and the Mirror of Nature. p 210.

(١٩) Ibid. p 371.

(٢٠) Ibid. p 315.

(٢١) Ibid. p 315.

(٢٢) ورد نص جادامر في المرجع السابق p 357-358 .

(٢٣) Bernstein, R.J : Philosophical Profiles. p 49.

(٢٤) Rorty, R : Pilosophy and the Mirror of Nature. p 360.

(٢٥) Ibid. p 368.

(٢٦) Ibid. p 369-370.

(٢٧) Ibid. p 362.

(٢٨) Ibid. 372.

(٢٩) Ibid. 389-390.

(٣٠) فيتجنشتين، لودفيج : بحوث فلسفية. ترجمة وتعليق د.عزمي اسلام، مراجعة وتقديم د.عبد الغفار مكاوي. الكويت. مطبوعات جامعة الكويت. ١٩٩٠. القسم الأول. فقرة ٢٧ ص ٦٢.

(٣١) Kolenda, Konstantin : Rorty's Humanistic Pragmatism. Philosophy Democratized. University of South Florida Press. p 4-5.

(٣٢) Rorty, R : Contingency, irony, and solidarity, p5-6.

(٣٣) Ibid. p 5.

(٣٤) Kolenda, K : Rorty's Humanistic Pragmatism. p 12.

(٣٥) فيتجنشتين، لودفيج : بحوث فلسفية. القسم الأول فقرة ٢٣ ص ٥٩.

(٣٦) Rorty, R : Contingency, irony, and solidarity. p 42.

(٣٧) Kolenda, K : Rorty's Humanistic Pragmatism. p 14.

(٣٨) ورد نص جيمس في كتاب د.محمود زيدان. وليم جيمس. دار المعارف بمصر. ١٩٥٨. ص ١٣٥.

(٣٩) Rorty, R : Contingency, irony, and solidarity. p 33.

(٤٠) Kolenda, K : Rorty's Humanistic Pragmatism. p 28.

(٤١) Rorty, R : Contingency, irony, and solidarity. p 37.

(****) جورج أورويل (١٩٠٣ - ١٩٥٠) كاتب انجليزي، و(١٩٨٤) هي أشهر رواياته اليوتوبية التي تصور ما يحدث في المجتمعات الاشتراكية وهيمنة الحزب الشيوعي على كل شيء (حتى على تفكير الانسان) وقضائه على أول مبادىء الحرية، وممارسة الارهاب والتعذيب والتسلط. عبر الكاتب عن ذلك على لسان أوبرين - إحدى شخصيات روايته - «إن السلطة هي ممارسة السلطة فوق بني الانسان، فوق أجسامهم بل فوق عقولهم قبل كل شيء».

(٤٢) تفاصيل التحليل النفسي للرواية في المرجع السابق ص ١٧٥ : ١٨١.

(٤٣) Ibid. p 46.

(٤٤) Rorty, R : Philosophy and the Mirror of Nature. p 390 - 391.



الآخر بين الهيمنة والصراع

جيرار دي نيرفال (١٨٤٣) وجوستاف فلوبير (١٨٤٩ - ١٨٥٠) في مصر ورفاعة الطهطاوي (١٨٢٦ - ١٨٣١) في باريس

أمينة رشيد (*)

الآخر موضوع قديم في الأدب المقارن إن لم يكن موضوعه الأساسي. فالمقارنة تتم بين أدب وأدب آخر، أو تهتم بصورة الآخر في الآداب القومية. بين الأنا والآخر تقيم المقارنة علاقات التأثير والتأثر، وتضع الحدود بين الثابت والمتحول. ومنذ نشأة الأدب المقارن كفرع من المعرفة الأدبية، يقوم على فرضية أساسية: عالمية الإنسان، أي مساواة البشر جميعا، في الزمان والمكان، متجاهلا علاقات الهيمنة والصراع التي تحكم العلاقة بين الشعوب، ولم تدرس آثار هذه العلاقة بين الآداب المختلفة إلا منذ فترة قصيرة.

فإذا كانت العلاقة بالآخر دائما موجودة في تاريخ الشعوب، نجدها قد اختلفت بين نهايات القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، مع اندلاع الغزو الاستيطاني لأوروبا وتصاعده على مجرى هذا القرن، ثم إحلال الاستعمار الأمريكي مكانه في القرن العشرين، ثم فيما يخص المنطقة العربية الاستيطان الصهيوني للأراضي الفلسطينية. وأخيرا، وليس آخرا، احتلال العراق ومحاولات أمريكا للهيمنة على الدول العربية، وربما منها على العالم أجمع! ولنتذكر هنا ماقاله عبد الكبير الخطيبي ومازال قابلا للصدق: نعرف الخيال الاستيطاني: تحويل المكان إلى التجاور، والتقسيم، والعسكرة، تقطيع المدينة إلى مناطق إثنية، دفن ثقافة الشعب المستوطن. وعندما يكتشف تغريبه، يسرح هذا الشعب، شاردا، في الفضاء الممزق لتاريخه. ولاشيء أكثر سوءا من تمزق الذاكرة(١). سوف نرى كيف يؤثر هذا الفعل الاستيطاني على تصور الآخر وبالعكس كيف غذت صور الآخر المكونة مسبقا السلوك الاستيطاني.

هذا هو السياق الذي يحيط بما اعتاد تسميته منذ النهضة الأوروبية بإنسانية الإنسان وعالميتها، عندما كان الأديب الفرنسي مونتاني يتحدث عن أهمية أن يحك الإنسان رأسه برأس الآخر ليزيد من فهمه لنفسه وفهمه للعالم. مرت القرون وتواكبت الأحداث، واستخدمت تلك المقولات في الحلو والمر: تقيم وجود الإنسان على الأرض وتعلى من شأنه، من ناحية، وتستخدم في استعمار الشعوب بحجة نقل الحضارة إليها، من ناحية أخرى. أما اليوم، فنرى الحديث ينتشر والندوات تقام عن حوار الحضارات وجدل الثقافات بين الكوكبية وخصوصية الشعوب، بينما تندلع الحروب ويعم قانون الغاب علاقة الأقوى

(*) أستاذ الأدب الفرنسي والمقارن بجامعة القاهرة.

بالأضعف، تحتل الأراضي بلا أي اعتبار لسيادة الأوطان وحقوق الإنسان وأخلاقية العلاقة بين الأنا والآخر.

أين إذن إنسانية الإنسان ومساواة الأنا بالآخر، التي آمن بها الأدب المقارن ومازال؟ وهل تعكس الآداب المختلفة تلك الصراعات أم تشيد بوجود إنساني منسجم بين القارات والأوطان؟ هذا هو السؤال الذي سوف أحاول أن أطرحه، انطلاقا من قراءة الكثير من النصوص ودراسة بعضهم مع طلابي*. ربما لم أصل إلى حلول مقنعة، لكن أليس من مهام البحث العلمي إثارة الأسئلة ومشاركة الغير في محاولة إيجاد الحلول وطرح الفرضيات؟

فالفرضية التي أطرحها هنا هي، ليست نفي مقولة عالمية الإنسان، بل شروط غيابها - أو حضورها - في النصوص الأدبية مادامت شروط إنتاجها غابت في المجتمعات أو نما مفهوم المساواة، مساعدا ازدهاره في الخيال المبدع للكاتب. وكما قال إدوارد سعيد في كثير من أبحاثه وخاصة في كتاب **النص والعالم والناقد**، فأعظم الكتاب يحملون أيديولوجيا مجتمعهم، ويعطي أمثال فلوبير ونيرفال في **الاستشراق**، جيد وكامو في **الثقافة والامبريالية**. وفي مناقشته لفرضيات فوكو عن سلطة النص والجدل بينه وبين دريدا في شروط نفي الآخر (وهو هنا الـ «مجنون») طرح نظرته الخاصة لإقصاء الآخر. وما أريد أن أبرزه في حدود هذه الدراسة - بمنهج الدراسة الأدبية للنصوص - هو وجود هذا الصراع، أو على الأقل التوتر في علاقة الأنا بالآخر، في بعض النصوص الأدبية، بشكل الهيمنة عند الأقوى والتبعية عند الأضعف.

* * *

كانت «صورة الآخر» لمدة طويلة الموضوع الأساسي للمدرسة الفرنسية في الأدب المقارن. ويعطينا كتاب جان ماري كاريه، **رحالة وكتاب فرنسيون في مصر في القرن التاسع عشر**، أهم مثل لهذا الاتجاه، روج له طويلا وعرف الكثير من المقلدين. لكن مع مرور الزمن وتطور الدراسة الأدبية، أثار هذا المنهج الكثير من الانتقادات، منها الانغلاق في تاريخ الأدب، تسطيح النصوص الأدبية، تقصير المنهج في المقارنة بين الواقع وصورته، مع بعض الملاحظات عن سيرة الكاتب / الرحال، أسباب رحلته، مزاجه، شخصيته، الخ.

واليوم، وقبل تطوير مناهج خاصة بدراسة صورة الآخر، يحتل الآخر مكانا جديدا في الدراسات الإنسانية، ومنها أساسا:

١- وضعه في تقاطع العديد من المعارف، مثل: الإثنولوجيا والأنثروبولوجيا، التاريخ وعلم الاجتماع، النقد الأدبي والنقد الثقافي، الخ.

٢- ترميزه للخيال الاجتماعي للبيئة التي ينتمي إليها الكاتب. يقول هنري باجو: إن للصورة مكانا في العالم الرمزي الذي نسميه «خيالي»، وهذا لأنه مرتبط بنظام اجتماعي، بثقافة، يسمى خيالا اجتماعيا(٢).

ومن المسلم به اليوم، أن رؤية الآخر لاترتبط فقط بواقع ما يتم تصويره، بل، بالإضافة إلى خيال الراوي وأيديولوجيته، بكل ما يحيط به من تخيلات، رغبات، مصالح في المجتمع، تحدد وضعية الآخر وتمثله. وينبغي هنا مراعاة بعض الشروط، منها وضعية الرحلة: فالسائح ورجل الأعمال والموظف الاستيطاني، لايرون نفس الأشياء التي يراها الهارب من مجتمعه، إجبارا أو اختيارا، المنفي أو العامل أو المتأمل غاوي الجماليات أو الشخص المكتئب، الباحث عن سماوات أخرى أكثر إضاءة من ضباب مجتمعه! ومنها أيضا ثقافته السمعية أو معلومات الكتب التي قرأها. فلدى كل راحل مخزون من الأفكار المسبقة توجه رؤيته إن لم تحددها نهائيا.

يتسم كل مجتمع بمجموعة من الصور عن الآخر. فالفرنسي في القرن السابع عشر يرى في أسبانيا - والأسباني - علامات النبل والشهامة والعشق، بينما العربي الذاهب إلى فرنسا في القرن التاسع عشر يتمثلها نموذجا للعلم والعقل والحضارة الراقية. أما العربي فكان في العصور الوسطى يمثل الاستيعاب الكامل للثقافة اليونانية التي وصلت إلى أوروبا منقوصة بفعل رقابة سلطة الكنيسة كما كان يمثل العلم الحديث في تلك الفترات المسماة بالمظلمة، بينما

يرى الغربي في الغرب الآن، كالمالك الثري للنفط الذي يذهب إلى بلاد الآخر ليلبي رغباته المكبوتة أو، على عكس ذلك، في صورة الإرهابي الكاره لحياة الآخرين ولحياته هو نفسه!

هل يغير الأدب هذه التصورات ويتمتع الكاتب برؤية أكثر قابلية للفهم الصحيح وإدراكا لوقائع وتناقضات المجتمعات؟

لم يعد ينظر للكاتب اليوم تلك النظرة الرومانسية التي كانت تتصوره نبيا أو عبقريا موهوبا متجاوزا شروط واقعه ومتأملا للحياة من سموات المثل العليا. لكن أيضا لايكون الكاتب هذا الإنسان العادي الذي لايستطيع الفصل بين المتفق عليه وعمق الأشياء. فالكاتب هو، حسب دومينيك مانجونو، هذا الكائن الذي عليه إدارة وضعه المزدوج بين مجتمع ينتمي إليه ويشارك ثقافته ومعتقداته، وتصوراته للحياة ومفهومه للكتابة الأدبية، وخياله الخاص، المشارك لهذا كله ويتجاوزه في آن(٣).

وللعمل الأدبي أيضا شروطه، بين الخيال الاجتماعي الجمعي وشروط الكتابة المتغيرة من زمن إلى آخر ومن نوع أدبي إلى آخر، وبين إبداع مؤلفه الخاص الذي يختلف عن كل إبداع في إعادة خلقه المتميز للعالم. وسوف نرى كيف تؤثر هذه العناصر على رؤية الآخر في العمل الأدبي، مع استمرار رواسب الخيال الجمعي، الذي لا يمكن تجاهله.

سوف تقوم دراستي إذن على تحليل للنصوص باعتبارها مواقع لصراع بين الأنا والآخر. فبين التعلية من شأن الآخر أو التدني له يغيب عنصر أساسي وهو المساواة. قد توجد هذه المساواة في النظر إلى الآخر القريب في الثقافة والمستوى الاجتماعي كرؤية ستندال لإيطاليا أو رؤية سيمون **دي بفوار** لأمريكا، رغم الكثير من انتقاداتها، لكنها تغيب مثلا في رؤية **جيرار دي نيرفال** لمصر، رغم تعاطفه الظاهر والكثير من ملاحظاته الإيجابية كما سنرى فيما بعد.

قد وصف **إدوارد سعيد** تطور الرؤية النمطية للآخر التي جمدت حدود الشرق الغامض أو الساحر مثلما ثبتت صورة الهندي أو الأفريقي أو الجمايكي أو العقل الصيني، الخ، كما ربط بين هذه الصور النمطية بالفعل الاستعماري في القرن التاسع عشر تحت شعار ليسوا مثلنا ولذلك ينبغي أن نتولى إدارتهم(٤)! ومما لاشك فيه أنه بملاحظاته القيمة استطاع فتح مجال هام لدراسة صورة الآخر. وما أريد أن أعمقه في بدء هذه الدراسة هو مستويات الصراع التي تسبق الرحلة وتضفي عليها آثارها وظلالها.

فقبل تحليل الصراع مع الآخر، ينبغي الإشارة إلى ثلاثة مستويات من الصراع مع الذات:

١- الصراع مع الذات في اكتشاف الآخر في الأنا، المختلف والغريب، المؤلم والذي يكشف مع ذلك تركيب العالم والذات معا.

٢- الصراع مع الأسرة، ومع المجتمع المتمثل فيها بشكل عام.

٣- الصراع أو الصراعات المختلفة التي تميز السياق الاجتماعي للكاتب / الراحل.

من التجارب الدالة للربط بين السيرة الذاتية والبحث عن الشرق، سيرة الشاعر **جيرار دي نيرفال**. يعرف محبو الشاعر كيف بدأ قصة **أوريليا** بعبارته المعروفة إن الحلم حياة ثانية(٥)، وفي بحثه عن حياته الثانية، وربما الأولى، يندرج حلم الشرق. يعرف أيضا عن الشاعر حياته المعذبة التي بدأت بموت أمه، ثم الفشل في تجارب الحب بين وجوه نسائية مختلفة، بين الواقع والخيال، وانتهت بموته منتحرا، بعد إقامتين في مصحات نفسية بسبب ما اعتبر جنونه. ونعرف أيضا كيف وجده صديق، تائها في الشارع ليلا، غريب الهيئة، فأراد أن يعود به إلى منزله، فكان جوابه: لن أعود. فسأله الصديق منزعج: وأين إذن سوف تذهب؟ وكان رد الشاعر قاطعا: إلى الشرق(٦)! وتماثل الشرق في خياله بالبحث عن أمه، و«جنى» الحب الأول الضائع، و«ماري بلييل» التي قال أنه لابد أن يضع بينه وبينها وسع البحار كي ينسى ما مثلته من ذكر لطيف وحزين(٧). ويلخص جميع هذه الوجوه في حلم «إزيس»، أسطورته المفضلة.

وإن لم تكن حياة الروائي **جوستاف فلوبير** والانفصام بين العقل والحلم عنده بنفس الحدة، فنجده

أيضا يرحل إلى الشرق بحثا عن الشفاء. ويستغرب الناقد **جان ماري كاريه** أليس من المؤثر جدا أن نرى، ستة أعوام بعد جيرار دي نيرفال، هذا المريض الآخر يأتي إلى مصر طلبا للتغيير والصحة(٨)؟.

لم يكن **فلوبير** منذ البداية هذا الكاتب الواقعي الذي نعرفه، بل شابا رومانسيا، لم ينجح في دراسته، كره بيئته البرجوازية، وقضى مراهقته في كثير من الغراميات والأحلام المحبطة كما نستشفه من كتاباته البكر.

وكان حلم الشرق يراوده منذ الصغر. وقد وصف مراهقته، رفضه لتفاهة حياة جيله وتطلعه إلى السمو في الأسلوب التالي: لم نكن فقط شعراء صعاليك، متمردين، شرقيين؛ كنا فنانين قبل كل شيء(٩). وكتب في أحد أعمال شبابه، ولم يكن قد تجاوز الخامسة عشرة من عمره: الشرق بشمسه المحرقة، سمائه الزرقاء، مآذنه الذهبية، (...) قوافله في الرمل؛ الشرق! بسراياته (...) كان يحلم (...) بأجنحة الملائكة البيضاء تنشد آيات قرآنية في آذان النبي كان يحلم (...) بعيون سوداء وكبيرة (...) بهذه البشرة السوداء والزيتونية لنساء آسيا(١٠). ويعرف عن فلوبير ويتردد في رواياته المثل الجمالي للمرأة السمراء.

مثل إذن الشرق لفلوبير القطب الآخر لصراعه مع ذاته: قطب الحلم في مواجهة الواقع الدنيء. ونعرف كم كره الكاتب واقعه والبرجوازية التي استقرت في القرن التاسع عشر في فرنسا.

وإذا عرف جيرار دي نيرفال أساسا بشعره، جنونه، صعلكته، يتمه المبكر، انتحاره المأساوي، فأخفقت هذه السمعة رفضه لمجتمعه الخانق. يقول في كتابه **نزهات وذكريات**: إن الحياة البرجوازية، مصالحها وعلاقاتها الفجة هي التي تعطي للإنسان الحكيم الرغبة في الابتعاد عن المراكز الكبيرة للنشاط(١١). وعرف نيرفال جرح التاريخ، حسب الصياغة الجميلة للناقد ريمون جان. فكانت الحروب النابليونية السبب المباشر ليتمه. كانت أمه قد تابعت أباه في إحدى معارك فرنسا ضد ألمانيا وبولندا، حيث ماتت، ولم يعد أبوه إلا بعد إحدى عشرة سنة، ليسترد ابنه من عند الخال الكبير الذي كان قد نشأ عنده في الريف الفرنسي الذي ترك عليه بصماته وأساطيره لمدى الحياة. وفي مراهقته، عرف بعض الانخراط في السياسة. أو بمعنى أدق بعض التمرد الذي عرفه جيله من شباب ١٨٣٠ في فرنسا، هؤلاء الـ جون - فرانس (شباب فرنسا) الذين كانوا يرفضون محافظة مجتمعهم في الفن وفي السياسة. فقد اعتقل جيرار دي نيرفال مرتين: في ١٨٣١ بسبب ضوضاء ليلي، ومرة في ١٨٣٢ لأسباب سياسية(١٢).

تواجد فلوبير أيضا في جماعة «جون - فرانس». ومثل نيرفال بقي تمرده في حدود رفض المجتمع المحافظ والتطلع إلى فن طليعي. وربما يمثل إحدى كتابات شبابه التطور الذي ظنه ممكنا في ظل صعود البرجوازية الفرنسية، حيث يختار أحد البطلين - جول - طريق الفن بينما يتجه الآخر - هنري - إلى تبني نموذج رجل الأعمال الناجح.

يعبر خطابه إلى لويز كوليه، رفيقة عمره، عن انقسام حياته إلى نصفين: الذي يعيش الآن والذي هو أنا يكتفي بفرجة الآخر الذي مات. فقد كانت لي حياتان منفصلتان: وكانت أحداث خارجية رمزا لانتهاء الأولى ومولد الثانية؛ ويخضع كل هذا للحساب الرياضي. فقد انتهت حياتي النشطة، العاشقة، التابعة للانفعال، مليئة بالقفزات المتناقضة والأحاسيس المتعددة، في الثانية والعشرين من عمري. في هذه الفترة أنجزت في دفعة تقدم عظيم؛ ثم جاء شيء آخر(١٣).

رأينا كيف كان الشرق موجودا في خيال فلوبير الشاب. كانت أيضا «موضة» الشرق تغمر فرنسا في بداية ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وهل كانت هذه الموضة على علاقة مع استيلاء فرنسا على الجزائر الذي تزامن معها؟ ففي ١٤ سبتمبر ١٨٣٣ عندما كان فلوبير في الثانية عشرة من عمره، شاهد في مدينة روان مرور الباخرة «**الأكسر**» التي كانت تحمل المسلة التي سوف تقاوم في ميدان الكونكورد في باريس في ٢٥ سبتمبر ١٩٣٦، حيث تطل عليه حتى

الآن. استمرت الباخرة في روان مدة طويلة في انتظار أمطار الخريف التي سوف تسهل إبحارها على نهر السين حتى باريس. وكان حديث الجميع عن مصر، كتبت القصائد وتناولت محاضرات المدارس الثانوية تاريخ مصر القديمة. وظهرت حتى في هذه الفترة مشاعر موالية للعرب: فأراد زميل لفلوبير أن «يعتنق الإسلام ليذهب في خدمة عبد القادر»(١٤).

نستطيع أن نستشف من هذه الملاحظات الأولية كيف تضافرت معاناة شباب نيرفال وفلوبير مع رفضهما لصعود البرجوازية في المجتمع الفرنسي وتكوين حلم الشرق الرومانسي، من ناحية، ومع بداية الغزو الاستعماري لمصر من ناحية أخرى الذي من الممكن أن نعتبر حلم الشرق أحد تجلياته الأيديولوجية. هل استطاع الشرق حل الصراع الداخلي لكل من الكاتبين؟

وصل جيرار دي نيرفال إلى مصر ممتلئا بالأحلام(١٥) : عظمة مصر وقاهرة الآثار القديمة والمباني الإسلامية، إيجابيات الإسلام، سحر قصص ألف ليلة وليلة، تواضع وبساطة أهل البلاد. يقوم جزء من هذه الأحلام على قراءات وتصورات خيالية عن الآخر المنقذ. يرحل إلى مصر حاملا بعض الثنائيات: البدائية في مواجهة حضارة المدن، سحر الغربة القائم على اختلاف الشعب وجمال المرأة الغامض. لكنه يصطدم بالواقع على مستويين:

١- التناقضات الداخلية للمجتمع المصري التي تصدمه منذ وصوله وتراوغه صورة المقبرة في مشاهد التدهور والانحلال. ثم يكتشف العنف في التعامل مع الفقراء العاملين في ساحة الأزبكية، وازدواجية المرأة بين الانغلاق والفساد، ويتأمل الفروق الطبقية الشاسعة والانجذاب لأوروبا المنتشر بين الطبقات العليا والوسطى.

٢- التناقض بين الأنا والآخر الذي يجد نفسه مجبرا على الاعتراف به: فرحة الذهاب إلى المسرح ورؤية نساء يشبهن الأوروبيات، الاختلاف بين عادات الأوروبيين وسلوك المصريين، الاختلاف الأساسي في قانون التعامل.

يعيش جيرار دي نيرفال هذا الصراع من أول إقامته في القاهرة حتى نهايتها. أراد أن يعيش في القاهرة ويعيش حياة المصريين فلم يبتعد عنها، حتى درجة الزواج من مسلمة وقبول شروط الزواج المحلية، من مهر وإمكانية التطليق بعد أسبوع إذا وجد في المرأة ما لا يعجبه ولم يكن متواجدا في صفقة الزواج (وكان قد وافق على شروط هذه الصفقة مسبقا)، لكنه استمر مترددا بين رغبته في المعيشة مثل أهل البلاد ورؤيته الفرنسية / الأوروبية لأخلاقيات الأمور التي كانت تواجهه. ويمتلئ نصه بعبارات مثل: مهما فعلنا لقبول الحياة الشرقية، نشعر أننا فرنسيون... وحساسون في تلك اللحظات، (ص ٢٣٣ - ٢٣٤)، أو كنت مازلت ممتلئا بالأفكار المسبقة لأوروبا، ولم أكن أعلم هذه التفاصيل دون استغراب، (ص ٢٠٩).

أما الشق الآخر لتصورات جيرار دي نيرفال فهو أساه المستمر لحالة القاهرة التي يسميها بالعاصمة المنحدرة والحزن العميق الذي يسكن أماكنها وناسها. فيرفض الحاضر وتتكرر في أسلوبه نغمة عظمة الماضي وتدهور ما يراه. وأخطر من ذلك، وربما كان محقا في ذلك، يرى مصر تقع في مزالق العالم الحديث بصيغته الغربية والتبعية لأوروبا.

يقول دي نيرفال وهو يغادر مصر: أترك بأسى القاهرة، هذه المدينة القديمة، حيث وجدت آخر آثار العبقرية العربية، (ص ٢٩٦). ويتحسر بأنه لم يجد فيها حلمه الشرقي، وكان يسير فيها يعيد بناء القاهرة القديمة وسط الأحياء الفارغة والمساجد المتدهورة، باحثا عنها تحت الرماد والرمال. ويتنبأ بانتصار الغرب على مصائر مصر: قد غزاها الروح والتقدم الحديث مثل الموت. وبعد شهور سوف تكون الشوارع الأوروبية قد قطعت في خطوط مستقيمة المدينة القديمة المتربة والصامتة التي تقع سالمة على رؤوس الفلاحين الغلابة. وما يسطع ويلمع ويتفاقم هو حي الإفرنج، مدينة الإيطاليين، والبروفنساليين، والمالطيين، والمخزن المستقبلي للهند الإنجليزية، (ص ٢٩٦).

ورغم صحة هذه التنبؤات التي سوف تتحقق في قاهرة الخديوي إسماعيل، ورغم وقار الأسلوب وجماله

في وصف ما رآه جيرار دي نيرفال في مصر، تبقى رؤيته فوقية واستشراقية. لم يتعلم من اللغة العربية إلا بعض الكلمات مثل طيب، لا، بقشيش، الخ، التي تنضم إلى وتغذي سلسلة الأحكام المسبقة عن «الشرق الذي بناه الغرب»، حسب مفهوم إدوارد سعيد، وبالتأكيد لاتسمح بفهم عميق للشعب المصري الذي تعاطف معه وقال عنه أنه ألطف شعب في العالم. وتبقى معرفته بحضارته وثقافته وتاريخه سطحية. يعلن أحكاما هي أحكامه وفي كثير من المواقع أحكام مجتمعه، وربما بلا وعي لديه تضاف هذه الأحكام إلى ذخيرة الرؤى التي سمحت بغزو البلاد والسيطرة عليها. أحكام هيمنة الأقوى وسلاحه. فحتى عندما يرغب دي نيرفال تبنى سلوك الآخر المصري، نجده يفرض قوته على الآخر: مدعيا تبني سلوك قومها، يفرض كلمته على زوجته المسلمة، زينب، كلمة الرجل على المرأة، كلمة الغرب على الشرق.

وما يقوله جيرار دي نيرفال برقة وأناقة، نجده في كثير من المواقع في نص رحلة فلوبير إلى مصر بفجاجة تصاحبها رؤية دونية. فمثل جيرار دي نيرفال، سافر فلوبير إلى مصر مليئا بالأحلام والتصورات المسبقة. وشجعه من حوله بالقيام بالرحلة تحت تأثير الحلم الشرقي الذي انتشر في فترة الرومانسية الفرنسية وكما قلنا سابقا في عصر بداية الغزو الاستيطاني الأوروبي بشكل عام، والفرنسي للجزائر خاصة. فنعرف الدور الذي لعبه ماكسيم دو كان، صديق فلوبير، الذي استطاع أن يقنعه بالسفر وتجاوز قلقه لترك أمه وحيدة بعد موت أبيه وأخته التي كان فلوبير يعشقها. ونعرف أيضا أنه استخدم ضرورة السفر، علاجا لما أصابه من صرع، وربما مرض نفسي، كي تتقبل أمه رحيله. وعند الوداع تلقى الكلمات المشجعة من بشر مختلفين. فشد مدير إدارة البريد في بلدته على يده، قائلا: سترى بلدا عظيما، وديانة عظيمة، وشعبا عظيما!(١٦). أما أصدقاؤه من المثقفين فأضافوا بعض التفاصيل. فنصحه الشاعر جوتييه بأن يعتنق الإسلام كي يستطيع أن يلبس الرداء الحريري ويذهب إلى مكة ليقبل الكعبة (التي يسميها الحجرة السوداء)(١٧). وطلب منه صديق آخر أن يذكره كلما تواجد مع أثر لكليوباترا(١٨).

هل تحقق كل ذلك؟

مما لا شك فيه أن رحلته إلى مصر أتاحت لفلوبير مع المسافة والغربة والاستغراب التي كان يحتاج إليها نوعا من الرضى ولحظات من المتعة وحتى من السعادة المطلقة، كما عبر عنها. حققت له أيضا بعض ركائز الإبداع التي سوف يستثمرها فيما بعد. لكنه كما يبدو لم يفارق الصراع النفسي الذي كان يسكنه. (وعلينا أن نتساءل: هل يرمي الإنسان معاناته من ورائه عندما يرحل؟). ولكنه أيضا لم يستطع التحليل العميق لما كان يراه فظل خاضعا للأفكار السائدة التي كانت تصاحب حلم الشرق الرومانسي، كما استمر خاضعا لما كان مكبوتا بداخله من غرائز جنسية ورؤية متعالية، بل مهينة للآخر.

فمنذ البداية، وهو مازال في مارسيليا منتظرا الباخرة، وكان الجو دافئا يعلن: كان الهواء الدافئ الذي ينتشر في الشوارع المظلمة، يغرس في قلبي الاسترخاء الشرقي(١٩). ثم عند وصوله، يفاجأ، مثل دي نيرفال بتناقضات مصر. من قمة سارية الباخرة التي نقلته، يرى قبة سراي محمد علي تسطع في الشمس. لكن أيضا يرى جملا، ثم عبيدا، نساء ورجالا (ص ١٦٧)، وينتابه شعور ملتبس بين الوقار والقلق عندما وضع رجلا على أرض مصر. هل شعر منذ تلك اللحظة بالصراع الذي عاشه طيلة رحلته في مصر، أرض العظمة والفقر؟

في أول لقائه مع الاسكندرية يراها مدينة هجينة نصف عربية، نصف أوروبية (ص ١٧٣). وبعكس دي نيرفال الذي لم يكن يحب استخدام الوسائط وخطابات التوصية إلا عند الضرورة، لم يخجل فلوبير من الاستعانة بها. فاستخدم توصية سليمان باشا لتسهيل زيارته لأبي قير وتعرف على غيره من الشخصيات الفرنسية التي كانت تتعاون مع السلطة المصرية منذ بداية عصر محمد علي، كما تعرف على الأعيان المصريين. مما لا يقلل، مع ذلك، من سخريته في وصفهم، بسراويلهم البيضاء وطرابيشهم، مصريين

وفرنسيين. فيقول عن أحدهم أنه كان يبدو مثل حيوان خرافي نصف ضفدعة نصف ديك رومي! (ص ١٧٣).

وسوف تختلط انطباعات فلوبير عن مصر بين الإيجابيات والسلبيات، وبين المشاعر المتداخلة للحزن والبهجة، للحماس والاحباط. خطابه لم يظهر منظما مثل سرد دي نيرفال، رغم أن العملين يتسمان بعناصر قص الرحلة: فصول تتناول مواضيع مختلفة، تتبع زمن الرحلة، تنتقل من وصف حدث إلى التعبير عن أحكام ومشاعر، تقف عند تفصيله ذات أهمية وتغطي بالصمت ما يبدو للقارئ يحتاج إلى استطراد. لكن بينما التزم دي نيرفال ببناء سرده، يترك فلوبير أسلوبه لتشظي اليوميات: جملة، كلمة، أو وصف تفصيلي لمشهد أو حدث.

تظهر موهبة فلوبير الكاتب عندما يصف الطبيعة. مصر الخضراء بين الصحراء والبحر والنيل والتلال. هناك حفل للألوان يظهر انبهار الكاتب. ففي الغروب تكون السماء حمراء ويكون البحر بلون الحبر. وفي مقاطع أخرى يمتزج الأبيض بالأسْوَد والبنفسجي. فيصف وادي النيل الأبيض الغارق في الغيام والصحراء البنفسجية، أو السماء الحمراء والشقراء والتلال المحروقة. وفجأة يظهر الأسْوَدُ ليعود بنا إلى حزن فلوبير وما يسميه وحدة عظيمة. ففي عمق الضوء الساطع يراه مع ذلك أسودا!. يصف الأشرعة البيضاء فوق النيل ومع ذلك: يمر قارب بسارية واحدة فوق النيل. هذا هو الشرق الحقيقي. أثر حزين ومثير للنعاس. وتستطيع قبل الأوان أن تستشعر بشيء عظيم وقاس تكون ضائعا في وسطه (ص ١٨٢).

من الحزن ننتقل مع فلوبير إلى وصف الآثار العظيمة والمنحدرة. يصف سلالم مسجد متهدمة وبجوار عظمة مسلات كليوباترا وعمود بومبيوس، قذارة الشوارع وفقر الناس. فمشهد المباني يمتلئ دائما بالتناقضات: مسجد محمد علي بنافورته الجميلة، ثم العظمة الضائعة لمقابر الخلفاء، وعلى يسارها أكوام من الأنقاض، وفي الخلفية المقطم، خشن وحزين (ص ١٩٨). أما الإشارات التاريخية فتذكرنا بفترات العنف: محمد على مشاهدا لمذبحة المماليك من فوق برج في سراي القلعة، أو حطام بواخر معركة أبي قير.

ولا يتعاطف فلوبير مع صور الحياة الشعبية، فيرى منظر الدواجن على سطوح المنازل كئيبا ويصف مشاجرة بين مجموعة من العرب جعلته مع صديقه دوكان يموتان من الضحك، مما يظهر كما في مشاهد أخرى احتقار فلوبير للناس. فوسط الأمواج البيضاء يصف المؤخرة عجوزة سوداء (ص ١٧٩) لرجل فقير، ويزداد وصفه احتقارا حتى البذاءة في مشاهد مختلفة يراها في الشارع: رجل يضاجع حمارا (ص ١٩٢)، قرد يضاجع طفلا (ص ١٩٩) وحتى والي يضاجع امرأة علنا بينما تداري المشهد بطرحها نساء أخريات (ص ٢٢٦). ولايفلت من مناظر الشهوانية الأجانب الموجودون في مصر، من رجل فرنسي متحذلق المنظر يريد من امرأة فقيرة في الشارع أن تتعرى أمامه (ص ٢٣٢)إلى لامبير الذي يتعاطى المخدرات مما يجعله عندما يضاجع زوجته يبقى فوقها ساعة كاملة! (ص ٢٣٥).

ولا يمحي الجمال «الإكزوتيقي» لبعض المشاهد (شوارع مدينة رشيد بقناديلها الزيتية المضاءة، مشاهد الصحراء بألوانها وظلالها، القوارب بأشرعتها البيضاء فوق مياه النيل، أمواج البحار البنفسجية وخضرة الحقول البعيدة)، بشاعة الرؤية وتعاليها الاستشراقي. مرضى القصر العيني، وقد احتل أجسادهم المرض والفقر والقذارة. هل نجد هنا فقط أساليب الوصف الواقعي أم احتقارا مضمرا للآخر المتدني؟

وتتجلى هذه النظرة في وصف المرأة الغانية. كتب الكثير عن مغامرة فلوبير المصرية مع «كوشوك هانم»، وربما تكون هذه القصة من الفقرات الوحيدة المعروفة في هذا الكتاب الذي لم ينشر كاملا إلا منذ ١٩٩١. ومع ذلك لم تستخرج دلالاتها بشكل كاف. مثلت هذه المرأة لفلوبير السحر الشرقي والجمال وصحوة الغرائز المكبوتة. باستفاضة مذهلة يصف الكاتب ليلته مع كوشوك هانم في مدينة قسنا – التي نفيت كل غوازي مصر إليها وأيضا إلى قنا وأسوان بقرار أصدره محمد علي. يصف بيتها، ملبسها

الخفيف، رقصة النحلة، وتحررها التدريجي من جميع ملابسها، ثم الليلة بعدد مرات وصالهما، ملذات هذه الليلة بين روائح العطر الشرقي وقذارة الأمل على الجدران التي، حسب رأيه، تكمل المشهد الجمالي، بين تناقضات السحر والنتانة. وعندما قرأت «لويز كوليه» صديقته الفرنسية هذا الوصف منزعجة من شدة التقزز وفي الأغلب الغيرة، يطمئنها فلوبير قائلا: بالنسبة لكوشوك هانم، لاتنزعجي وفي نفس الوقت قومي بتصحيح أفكارك الشرقية. اقتنعي بأنها لم تشع بشيء على الإطلاق، نفسيا أضمن ذلك، وجسديا حتى، أشك. وجدتنا خواجات جيدين لأننا تركنا الكثير من القروش، هذا كل شيء... إن المرأة الشرقية ليست إلا آلة، لاشيء آخر، لا تفرق بين رجل ورجل آخر(٢٠)، ربما كان سياق الخطاب يستدعي هذا التبرير ولكن المرجعية الشرقية لاتترك شكا عن أفكار فلوبير الشرقية!

مثل جيرار دي نيرفال يعود جوستاف فلوبير إلى باريس وقد أحبطه ألا يجد في مصر العظمة التي كان يتوقعها. ربما ساعدته رحلته في تجاوز رومانسية مراهقته ليصبح الروائي الكبير الذي نعرفه، لكن رحلته المصرية لم تساهم إلا في تغذية الأفكار المسبقة التي اشتركت في تكوين الذخيرة الأيديولوجية التي استخدمت في الغزو الاستعماري للبلاد.

ولننتقل الآن إلى الرحلة في الاتجاه المعاكس التي قام بها رفاعة الطهطاوي إلى باريس من ١٨٢٦ حتى ١٨٣١، أي خمسة عشر عاما قبل رحلة جيرار دي نيرفال إلى مصر في ١٨٤٣، ورواها في كتابه المعروف **تخليص الإبريز في تلخيص باريز**(٢١).

بعكس التفاصيل الكثيرة التي تعرفنا الحالة النفسية واليأس الاجتماعي التي عاشها جيرار دي نيرفال وجوستاف فلوبير عشية رحلتهما، لا نعرف عن رحلة رفاعة الطهطاوي إلى باريس إلا أنها تمت في سياق البعثة التي شكلها محمد علي للذهاب إلى باريس للاستفادة العلمية من أجل نهضة مصر، والذي ساهم في تحديد أهدافها الفرنسي جومار وكان مستشارا ثقافيا لمحمد علي في هذه الفترة(٢٢).

لم تحتو رحلة رفاعة إلى باريس جزء الصعلكة والرغبة في تجاوز المعاناة النفسية التي تميز رحلة جيرار دي نيرفال وجوستاف فلوبير. سافر رفاعة الطهطاوي في مهمة أخذها بجدية الطالب الأزهري ومثقف السلطة المنتمي إلى مشروع محمد علي النهضوي. وطبقا لبرنامج محدد نجد في كتابه ثلاثة محاور لتأملاته:

١) رصد الدراسات التي قام بها

٢) ملحوظات حول الحياة الاجتماعية الفرنسية

٣) أفكار خاصة بالدولة والحياة السياسية.

سافر رفاعة مع بعثة الطلاب بصفته المرشد الروحي والمعنوي للمجموعة. لكن حوله عشقه للعلم وللمعرفة إلى أكثر وجوه البعثة سموا وتأثيرا. فبدأ بدراسة اللغة الفرنسية وتأمل مناهج النحو وتيسير دراسة قواعد اللغات الأجنبية. ثم اهتم بالترجمة، بالتاريخ وبالعلوم الإنسانية، بالرياضيات والفنون المختلفة للكيمياء والفيزياء. يقول رفاعة: إن البلاد الإفرنجية مشحونة بأنواع المعارف والآداب (ص ١٠٧). ويركز رفاعة على أهمية المعرفة، ليس فقط كنظام للمعارف والمعلومات لكن أيضا كمنهج يؤدى إلى تقدم المجتمعات. فالعلوم بالنسبة له لا تنفصل عن مجالات تطبيقها، فيهتم دائما بالربط بين العلوم النظرية والتطبيقية، ملبيا بذلك الرغبة الأساسية لمحمد علي. لاتسمح الإشارات القليلة لفلاسفة التنوير الفرنسي التي توجد في الكتاب بأن نستنتج أنه عرفهم جيدا كما يقال، بل تعلمنا أنه تأثر ببعض الأفكار الأساسية لتنوير القرن الثامن عشر حول التقدم والمعرفة والحرية، التي أصبحت بعض روافد النهضة العربية الأولى.

يمجد رفاعة كل شيء في فرنسا. لم ينبهر فقط بالعلوم والمعرفة لكن أيضا بنمط الحياة، بمستوى الحضارة وبأنظمة القيم. يعجب بما يراه من مساواة بين المرأة والرجل (ويبدو أنه لم ير معالم غيابها التي تملأ كتابات النسوة الأوليات في القرن التاسع عشر في فرنسا)، ويعتقد حتى أن النساء الفرنسيات قامعات للرجال: إن باريس جنة السماء، وأعراف الرجال، وجحيم الخيل. وذلك أن النساء بها منعمات سواء

بمالهن أو بجمالهن، وأما الرجال فإنهم بين هؤلاء وهؤلاء عبيد النساء (ص ٨٠). ينبهر رفاعة بدور المرأة في المجتمع الفرنسي وفي المنازل، ينبهر بأناقة المنازل حيث يأكل البشر حول موائد في أطباق من الصيني، يسميها رفاعة الصحون البيضاء الشبيهة بالعجمية وأمام كل صحن قدح من القزاز وسكينة وشوكة وملعقة (ص ٥٤). يصف أناقة المقاهي، وجمال الحقول، ونظافة كل فندق صغير في الريف، ..الخ.

يحاول رفاعة تفسير ما يراه من رخاء في حياة الفرنسيين. ويراه أساسا في نظام قيمهم. فيتصور أن جميع الفرنسيين يستمتعون بالجدية، بعشق الدراسة والعمل. يقول إنهم متقلبو المزاج في الأشياء غير الهامة، بل إنهم في المسائل الأساسية، السياسة مثلا، عندما يختارون مبدأ، يدافعون عنه مدي الحياة: حتى أن الإنسان قد يرتكب في يوم واحد جملة أمور متضادة، وهذا كله في الأمور غير المهمة، وأما في الأمور المهمة فآراؤهم في السياسات لاتتغير، كل واحد يدوم على مذهبه ورأيه، ويؤيده مدة عمره (ص ٧٦).

وهنا يربط رفاعة بين مفهوم «الإنسانية» عند الفرنسيين ومفهوم «المروءة» في الثقافة العربية، أي مفهوم الإنسان الذي يعيش عمق إنسانيته، متبنيا مسئوليات الإنسان تجاه الحياة: فمادة العرض التي تشبه الفرنساوية فيها العرب هو اعتبار المروءة، وصدق المقال، وغير ذلك من صفات الكمال، ويدخل في العرض أيضا العفاف. فإنهم تقل فيهم دناءة النفس، وهذه الصفة من الصفات الموجودة عند العرب، والمركوزة في طباعهم الشريفة، وإن كانت الآن قد تلاشت فيهم واضمحلت فإنما هو لكونهم قاسوا مشاق الظلم ونكبات الدهر واحوجهم الحال إلى التذلل والسؤال (ص ٢٥٨).

من اللحظات الكبيرة التي عاشها رفاعة في فرنسا الأيام الثلاثة لثورة ١٨٣٠. يقول في ذكراها: في ذكر ما وقع من الفتنة في فرنسا، وعزل الملك قبل رجوعنا إلى مصر. وإنما ذكرنا هذه المقالة لأنها تعد عند الفرنساوية من أطيب أزمانهم وأشهرها، بل ربما كانت عندهم تاريخا يؤرخ منه (ص ١٩٩). يركز في وصفه على الدفاع عن الحريات التي منعتها سلطة الملك المطلقة. يصف إقامة المتاريس في الشوارع ومعركة الشعب ضد قوى الأمن، البعض بالسلاح والبعض الآخر بالحجارة. ويعود في خطابه في كل تفاصيل الوصف مفهوم الحرية وكفاح الناس من أجل الحرية لأن، يقول رفاعة: قد عهد الفرنساوية بصفة الحرية وألفوها، واعتادوا عليها، وصارت عندهم من الصفات النفسية.

لا يهتم رفاعة بصراع الطبقات الذي عاشته فرنسا منذ عودة الملكية بعد رحيل نابليون وصعود البرجوازية الرأسمالية في البلاد. ولايدرك الثمن الغالي الذي دفعه الشعب والمناضلون من أجل هذه الحرية، والذي تصفه الكثير من كتابات هذا الزمن وخاصة بعض السانسيمونيين الذين فروا إلى مصر، هروبا من السجون ومن القمع. فقد كان همه نقل حضارة «الإفرنجة» ومبادئها إلى مصر. ففرنسا التي رآها هي الدولة الحديثة، النموذج، القائم على أضواء التقدم والعقل، المعرفة والحرية التي حلم بنقلها إلى مصر.

* * *

مما لاشك فيه أن كلا من الكتاب الثلاثة رحل إلى بلاد الآخر بحثا عن معنى وعن تقويم. حمل كل منهم صراعه الخاص وهموم مجتمعه. حمل أيضا تصورات مجتمعه ومفاهيمه المسبقة، سواء حاول أم لم يحاول تجاوزها من أجل عالمية أكثر رحابة واتساقا. لكن النموذج الأقوى يبدو منتصرا، أو الهيمنة كما نقول اليوم. فبأسلوب مختلف ورؤى متباينة، ينقل كل منهم العالمية المرغوبة إلى شكل من أشكال العولمة. وربما لم تتحقق رؤية أخرى للحرية والمساواة، قبل أن ينتشر في وعي الكاتب وفي شروط مجتمعه نظرة جديدة للآخر، متحررة من المصالح السياسية وكبت الذات وظلمها والقهر الذي يسود علاقة الأنا بالآخر.

الهوامش

(١) Abdel-K'ebiir Khatibi, **La mémone tatonée** ed. Donoël, Paris 1971. (الذاكرة الموشومة، ص ٤٦).

(٢) Daniel-Henri PAGEAUD, **Le litterature générale et comparée,** ed. Colin, Paris 1994. (الأدب العام والمقارن، ص ٦١)

(٣) Dominique MAINGUENEAU, **le contescte de l'oeuvre littéraire.** (سياق العمل الأدبي).

(٤) Edward Saïd, **Culture and Imperialism,** ed. Vintape, London 1994. (الثقافة والإمبريالية).

(٥) Gérard de NERVAL, "Aurélia", in **Nerval, le réve et la vie,** ed. Hachetté, Paris 1955. (أوريليا، ص ٢٠٣).

(٦) **نفس المرجع،** ص ٢٠٦.

(٧) «إلى الشرق»، **نفس المرجع،** ص ١١٦.

(٨) Jean - Marie CARRÉ, **Voyafeurs et écrivains Français en Egypt,** et. IFAO, fe Caire 1956. (رحالة وكتاب فرنسيون في مصر، الجزء الثاني، ص ٨٥).

(٩) Qustave FLAUVERT, "Préface aux dermierèschansons de Louis Bouichet" cité par Pierre - Marc de BIASI, "Iutroduction", **Qustave Flaubert, Voyage en Egypte,** grasset, Paris 1991 (مقدمة آخر أغاني لويس بوييه، في مقدمة الرحلة إلى مصر، ص ٢٢).

(١٠) **نفس المرجع،** «الغضب والعجز»، ص ٢٢-٢٣.

(١١) Pérard de NERVAL, "Promenades et sonvenirs" in **Nerval le rêve et la vie,** op.cit. ص ١١ من المرجع المذكور.

(١٢) Raymond JEAn, "Pérard de Nerval", in Histoire Littéraire de le Frauce, ed.Sociales, Pairs 1973, I.IV, 2 ème partie.

(«جيرار دي نيرفال» **التاريخ الأدبي لفرنسا**). ص ٣١٨ - ٣٢٨).

(١٣) «فلوبير الشاب» **نفس المرجع،** ص ١٣٩.

(١٤) بيير - مارك دي بيازي، **المرجع المذكور،** ص ٢٣.

(١٥) توجد جميع الإشارات إلى رحلة نيرفال في مصر، في كتاب: **Le Joyafe en Orient,** ed. Garmier - Flammarion, Paris 1980, I.I. (الرحلة إلى الشرق، الجزء الأول).

(١٦) دي بيازي، مقدمة كتاب **رحلة إلى مصر،** ص ١٢٢.

(١٧) **نفس المرجع،** ص ١٢٢.

(١٨) **نفس المرجع،** ص ١٢٧.

(١٩) فلوبير، **رحلة إلى مصر،** ص ١٤٩. وتؤخذ جميع الإشارات في نفس الكتاب.

(٢٠) خطاب إلى «لويز كوليه» مشار إليه في مقدمة دي بيازي، ص ٧٧.

(٢١) كل الاستشهادات مأخوذة من رفاعة الطهطاوي، «تخليص الإبريز في تلخيص باريز»، **الأعمال الكاملة،** الجزء الثاني. تقديم محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٣.

(٢٢) انظر - Gilbert DELANOUE, **Moralistes et politiques musulmans dans l'Egypte du XIXe siècle,** (1798 - 1882), IFAO, Le Caire 1982. (أخلاقيون وسياسيون إسلاميون في مصر في القرن التاسع عشر).

(*) إن هذا المقال ليس إلا الفصل الأول لدراسة أكثر شمولاً لنصوص وفترات مختلفة في علاقة الذات بالآخر.

الفن الحديث بين هيمنة التكنولوجيا وحرية التخيل الجمالي

د. جمال مفرج (*)

ثمة صفة عامة في كثير من الدراسات الفلسفية والفنية والأدبية والاجتماعية الصادرة في الغرب في القرن العشرين هي تأكيد هذه الدراسات على أزمة الفن المعاصر كجزء من الأزمة العامة للثقافة والمجتمع الرأسماليين. وظهور تيارات انحطاطية كثيرة في الفن هو المظهر الاساسي لتلك الأزمة. فهل الفن محكوم عليه بالموت - على حد التعبير الهيجلي - بانتهاء اللحظة التاريخية والاجتماعية والسياسية التي يعبر عنها أو يدخل في سياقها ؟ وهل الفن الذي كان يزعم الحداثة يعيش لحظاته الأخيرة؟ أم أنه، كما كان يأمل نيتشه، هو الذي سيباشر العملية التحررية من هذه العدمية التي بدأت تلقي بظلالها في كل مكان؟.

لقد ناقش العديد من الفلاسفة قضية مصير الفن أو «موت الفن» التي سبق لهيجل أن تناولها، وانتهى أغلبهم إلى نفس النتيجة التي انتهي هيجل إليها، فأكدوا على أن طبيعة الحضارة الحديثة معادية لطبيعة الفن. كما اشتركت مع هيجل، في التنديد بهذا الطابع اللاإنساني للحضارة الحديثة التي تضاءلت فيها إمكانيات الخلق الفني، مجموعة كبيرة من علماء الاجتماع الذين قدموا نقدا للاتجاهات الفنية الحديثة.

وقدم الفيلسوف الألماني ثيودور أدورنو "Adorno"، بشكل متميز، من خلال فلسفته النقدية، احتجاجا صارخا ضد الحداثة المزعومة في الفن.

إن فلسفة أدورنو النقدية إزاء المجتمع الرأسمالي الاستهلاكي في قمة تطبيقاته العملية واليومية قد أغنتها إقامته الطويلة الأمد التي أمضاها في منفاه في الولايات المتحدة. فالعشق الذي كان يكنه أدورنو للفن قد أشبعته الوفرة الهائلة في النتاج الفني الموجود في الولايات المتحدة متمثلة بكثرة الأفلام السينمائية وكثرة الأسطوانات وسهولة اقتنائها المتميزة عن أوروبا رغم التطور الحاصل في البلدان الأوروبية في سهولة التواصل مع الإنجاز الفني، غير أنها لم تبلغ ما بلغته أمريكا في هذا المجال، الأمر الذي خلق لديه امتدادات جديدة لتوغل التحليل النقدي لطبيعة الفن في المجتمعات التي بلغت مرحلة متقدمة من الاستهلاك(١).

لقد كان النموذج الاجتماعي - السياسي الذي اعتمد عليه أدورنو هو الرأسمالية بين عامي ١٩٣٠ و١٩٥٠، كما رصد ظهور الحركات الفنية التي قدمت ثورة فنية منذ عام ١٩١٠. والذي ظهر له من خلال

(*) أستاذ الفلسفة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة منتوري (قسنطينة) ٢٥٠٠٠ الجزائر.

هذا الرصد أن أعداد الأعمال الفنية، التي تنهج نهجا مغايرا لمفاهيم الفن التقليدي وآلياته قد تزايدت أعدادها(٢)، واستطاع الفنان أن يكتسب حرية جديدة - لم تكن متاحة له من قبل - في تناول موضوعات، كان محرما الاقتراب منها، وحرية في تدمير الأشكال التقليدية في إنتاج العمل الفني. وعلي الرغم من هذه الحرية التي اكتسبها الفنان، فقد أحاطت بالفن شكوك حول جدواه، لاسيما بعد سيطرة مبدأ المردود الاقتصادي، وهيمنته على مختلف أشكال الحياة الإنسانية، مما ترتب عليه وضع الفن موضع الشك والريبة، وخصوصا بعد أن استخدمت السلطة والشركات الاستهلاكية الفنون كأدوات لترويج منتجاتها، وبعد أن أصبح الفن مرادفا للدعاية والإعلان، وتضاءلت مساحة الفن «الحقيقي» المتحرر من المؤسسات ومن أسر السياق الذي يحكم الواقع، وبالتالي طرحت أسئلة قديمة عن قيمة الفن وجدواه، وعلاقته بالمجتمع والحياة الانسانية والتقدم التكنولوجي(٣) . وكان السؤال الذي طرحته فلسفة أدورنو هو: هل الحداثة في الفن هي الارتباط بالتكنولوجيا، أم الوقوف ضدها للكشف عن صورة أخرى للحياة، غير تلك التي تقدمها وسائل الاتصال؟.

لقد ارتبط نقد أدورنو لمفهوم الحداثة في الإنتاج الفني بنقده للحداثة في مفهومها التكنولوجي والاجتماعي والسياسي، والذي جاء في إطار نقده لمرحلة المجتمع الصناعي المتقدم، حيث قام بتحليل ونقد التقدم التكنولوجي بوصفه تعبيرا عن نموذج الحداثة، فالتكنولوجيا - لاتزال - أداة لترسيخ صورة المجتمع الاستهلاكي، والفن والأدب اللذين كان لهما في القرن التاسع عشر طابع فردي، وكانا يتوجهان للفرد ذاته، قد تم إدماجهما في القرن العشرين - بفضل التكنولوجيا - بالاتصال الجماهيري، أو بما يسميه أدورنو «صناعة الثقافة»(٤).

وبهذا ربط أدورنو بين النتاج الفني ومظاهره، وبين أجهزة الدعاية والاتصال، والدور السياسي لأجهزة الاستهلاك الجماهيرية التي تعمل على «صناعة ثقافة» تصدّر من خلالها مفهوما عن الحياة اليومية، ويكون من شروط إنتاجها استهلاك أدوات ومنتجات معينة. ومن خلال هذا الربط كشف أدورنو عن حقيقة الثقافة التي يتم صناعتها عبر أجهزة الاتصال من إذاعة وتليفزيون وصحف، وهي ثقافة مصطنعة، لاتمثل حاجات البشر الحقيقية، وإنما هي من إنتاج المجتمع الصناعي والتكنولوجي المتقدم، الذي تغدو الثقافة فيه ثقافة آلية، تمثل الواقع الصناعي المغترب. إن هذه الثقافة المصطنعة هي مخدر للجماهير، لأنها تحاول صياغة وجدان الجماهير في سياق يتفق مع مصالح المؤسسات السائدة، وحين يتداخل الفن مع هذه الثقافة التي تصنعها أجهزة التسلط والهيمنة فإن الفن، كجوهر لفعل التحرر، يموت، ويتحول لسلعة استهلاكية وأداة لتدجين الجماهير في صورة معينة(٥).

كما توصل أدورنو إلى نتيجة أخرى مؤداها أن الصور والأشكال الفنية السائدة في العالم الغربي هي أشكال فنية ممزقة لمجتمع ممزق، فحضور الأشياء الطاغي في الحياة اليومية، كسلع لها السيادة ويقوم الإنسان على خدمتها طول الوقت، قد تسرّب إلى الأعمال الفنية فلم يعد الحلم الإنساني موضوعها، وإنما الأشياء، ولهذا فإن أية محاولة لخلق فن يختلف جذريا عن عالم «السلع» والأشياء غير مسموح بها من قبل المؤسسات التي تؤثر في الواقع، وبالتالي فالفن الذي لم يتحول إلى أداة في خدمة القيم الاستهلاكية يكون هامشيا، لأن منظومة الحضارة الآن تعتمد على قيم التبادل. ومنه فإن آليات السوق تميل إلى تدمير العناصر المميزة للعمل الفني وللثقافة عن طريق فصل المنتجات الفنية والثقافية عن سياقها الأصلي، لأنه في ضوء آليات التبادل في السوق السلعية، فإن كل شيء يكون قابلا للمقارنة على مستوى السلعة، فاللوحات يمكن نسخها وبيعها على نطاق واسع، ليس لمصلحة الفن، ولكن لترسيخ «الاقتناء» كقيمة يحرص عليها المجتمع السلعي.

ونتيجة لهذه التغيرات، فقد الفن تفرده، وأصبح الفنان مطالبا بإنتاج العناصر التي تتكون منها الحياة

المعاصرة. كما أوشك التمايز الذي يفصل بين المؤلف والجمهور أن يفقد خصائصه الأساسية، وآلت فكرة «العبقرية» إلى الزوال(٦). وأدى كل هذا إلى ظهور تقييم جديد للكفاءة لدى المبدع، فهو ليس الذي يحافظ على استقلاله، ويتجاوز المحاكاة إلى الإبداع الخلاق، وإنما هو من كان قادرا على أداء دوره المهني فحسب.

ولهذه الأسباب اتخذ أدورنو موقفا ضد أشكال الحداثة التي ترتبط بالمعطيات التكنولوجية الأكثر تقدما، ووقف إلى جانب الحداثة التي تنتقد التكنولوجيا(٧)، وهذا يعني أن هنالك أكثر من شكل للحداثة، لأنها مفهوم عام يضم عدة أشكال متصارعة؛ فهناك حداثة تقف ضد التكنولوجيا، وهي التي ترفض الانضواء تحت لواء المجالات الثقافية التي ينتجها النمط الاستهلاكي في المجتمع المعاصر. وهناك حداثة تقف معها كتلك التي دعا إليها بنيامين "Benjamin". فهذا الأخير ينظر للثقافة المعاصرة ولعلاقة الفن بالتكنولوجيا نظرة مناقضة لنظرة أدورنو؛ على الرغم من اشتراكهما في مدرسة فرانكفورت، وعلى الرغم من العلاقة الفكرية الحميمة التي كانت تربط بينهما. إن بنيامين يرى في التكنولوجيا أداة لتحويل الفن كحدث جماعي، فالفن، في نظره، قد تنازل عن التفرد لصالح قيمة العرض التي تسمح بالاتصال والتقارب بين الفن والجماهير، وبالتالي يكشف بنيامين في قيمة العرض (قيمة الاتصال) عن الصفة الديمقراطية والنقدية للفن المعاصر، ولاسيما الفيلم السينمائي، الذي يمكن أن يمارس النقد والديمقراطية على نطاق جماهيري واسع، بدلا من تلك الفنون التي تعتمد على التأمل الفردي الهادئ. إن اختراعات التقنية الحديثة التي تتمثل في السينما والإذاعة والأسطوانات قد أسهمت - في نظر بنيامين - في تغيير مكانة العمل الفني بعمق، ففي الماضي كان العمل الفني «هالة» تنبع من تفرده، حين كانت الأعمال الفنية وقفا على الصفوة الممتازة من البرجوازية، وكان ذلك يصدق بوجه خاص على الفنون البصرية، وإن ظلت هذه «الهالة» ملازمة للأدب بدوره، ولكن وسائط الاتصال الحديثة قضت قضاء تاما على هذا الشعور شبه المقدس بالفنون، وتركت أعمق الأثر علي موقف الفنان من هذا الانتاج، ذلك لأن استنساخ الأعمال الفنية بأدوات التصوير، كان يعني - على نحو متزايد - أن هذه الأعمال قد صممت بالفعل لكي تكون قابلة للاستنساخ(٨). وإذا كان أدورنو قد رأى في ذلك انتقاصا من قدر الفن نتيجة معاملته معاملة السلعة التجارية، فإن بنيامين يذهب إلى أن وسائل الاتصال الحديثة قد قامت بفصل الفن - نهائيا - عن مجال الطقوس المقدسة(٩).

هذا، وينتهي أدورنو من تحليله لأشكال الحداثة إلى التمييز بين نوعين من الفن، النوع الأول: الفن السفسطائي أو الفن الكاذب الذي يدمج نفسه مع الأنواع الأخرى من الدعاية، ويتكيف مع الحياة الحديثة، وليس لديه أية قدرة على المقاومة أو النفي، فهو وسيلة إيديولوجية لتبرير الحياة. ومثل هذا الفن محكوم عليه بالموت، لأنه مرتبط بقانون الحياة التي يروّج لها أو يعبر عنها، فينتهي - كما أسلفنا - أو «يموت» - على حد التعبير الهيجلي - بانتهاء اللحظة التاريخية والاجتماعية والسياسية التي يعبر عنها، أو يدخل في سياقها، ولهذا فإن أدورنو يرى في بعض الأعمال التي تزعم الحداثة، أنها تؤكد صورة المجتمعات الصناعية، ولاتسعى إلي نفيها. والنوع الثاني، هو الفن الحقيقي الذي يمثل قوة احتجاج ضد كل ما هو قائم، وبالتالي يحرر الإنسان من أسر العالم،ومن كل صور الاغتراب السائدة في الحياة اليومية. والفن في صورته هذه هو الفن الوحيد المتاح له الوجود(١٠).

وهذا يعني أن أدورنو يعطي للفن وظيفة نقدية وثورية بخلقه لعالم جمالي معادٍ لانغلاقية الواقع ومواجهٍ له: فحين تغدو الحياة اليومية أداة سلب دائم للوعي وقمعه، وفق تصنيع واتجاه آلي تحدده المؤسسة الرسمية ونمط الحياة والأفكار المعززة من قبلها، يغدو العالم الذي يخلقه الأثر الفني - على ألا يكون هذا الفن معبرا عن الرؤية الرسمية المباشرة بل خارجا عنها - منطقة لإعادة تثوير الوعي ومنحه لطاقته الرافضة

من جديد بعد انتشاله من وسط بضاعي يلهث وراء الاستهلاك، وطموحاته القصيرة الأمد والضحلة المحتوى والمؤقتة الإشباع، لتصب جميع مجاريها في وعاء المصلحة الدائمة للطبقة ذات المنفعة في هذا التسيير الاجتماعي «المنظم». ففي الفن يستعيد العقل قابليته على الحلم والتحليق فوق ما هو محدود، نحو فضاءات غير محدودة هي فضاءات التخيل(١١). إن التخيل يقدم العزاء للإنسان المعاصر على بؤس وتعاسة الواقع، لأنه ينقله إلى لحظة جميلة في وسط لامتناه من التعاسة، وبالتالي فهو يثري الوجود الإنساني بأبعاد أخرى غير ذلك البعد الوحيد الذي يتمثل في علاقات التبادل السلعي، والتخيل، بالاضافة إلى ذلك، نشاط حر، لأنه لايهتم بالمردود الذي يعود عليه من جراء نشاطه، بينما الملكات الأخري العقلية تتحرك وفقا لقوانين المردود، ولهذا يستخدم الإنسان حواسه وغرائزه بشكل قمعي وفقا لهذه الغاية، حتى ولو أدى هذا إلى حذف ذاته كفردية متعينة. إن التخيل الجمالي يميل إذن إلى تحرير الواقع التاريخي، فهو في رفضه قبول التحديدات المفروضة على الحرية كأشياء نهائية، من قبل قوانين الواقع، يقوم بوظيفته النقدية بتقديم عالمه الخاص(١٢).

والفن بهذا المعنى هو «الأمل الذي يمكن من خلاله المحافظة على استقلالية الفرد من طغيان عقل السلطة والهيمنة، الذي يطبع كل الأفراد بطابعه. والتعبير الفني والجمالي يشكل الوسيلة الأخيرة الممكنة لمقاومة الفرد وحماية وعيه من الاستلاب، إلا أن هذا التعبير ينبغي أن يكون، فنيا، متفوقا ومتعاليا على التكنولوجيا في أعمق حالاتها هيمنة وتقدما، فعبر هذا الاتجاه يمكن للفن وللعمل الفني تأدية وظيفتيهما النقدية في مجال الحدود الضيقة للواقعية المتواجدة بشكل راهن. فحتمية الحداثة في الفن هي التي تمنحه القوة والطاقة الأساسية للوقوف ضد الاستلاب ومواجهته، لأن حداثة الفن تعني بالدرجة الأولى إرادة الاكتشاف، ويسمى أدورنو هذه الإرادة بـ «المقاومة الفنية»(١٣).

هكذا إذن كشف لنا تقديم موقف أدورنو من الحداثة الزائفة في الفن عن البعد الآخر في الثقافة الغربية. ولكن هذه الدراسة لن تكون كاملة إذا لم نتحدث عن اتجاه آخر مناهض للفن الذي يَدَّعي الحداثة، أو يرفعها كشعار، وهو اتجاه معاصر تمثله مجموعة كبيرة من النقاد وعلماء الاجتماع الأمريكيين يشاطرون أدورنو رأيه، ويستحق وصفهم للفن اهتماما خاصا: فالفن في العالم البرجوازي بالنسبة لعالم الاجتماع الأمريكي (دانكن) يقع فعلا وبشكل حتمي تحت سلطة المصالح التجارية للاحتكارات، وهذا يهدم طبيعته الفنية الانسانية ويعطيه وظيفة غريبة عنه هي السيطرة على سلوك الناس. وانتبه المفكر الأمريكي (وبلن) إلى حلول معايير الاستهلاك محل التقويمات الجمالية في المجتمع الرأسمالي، وبيَّن أن قواعد الإنفاق تؤثر تأثيرا كبيرا في التصورات الجمالية، وأن عملية إحلال النقدي محل الجمالي، والثمين محل الجميل تجري باستمرار. إن «جمال النقود» (هذه الظاهرة الجمالية الكاذبة) يبدو في نظر المستهلك أمرا طبيعيا وهو يتحكم في انتقائه، بل يخلق عنده وَهَم المتعة الجمالية(١٤).

ويؤكد (وبلن) أن المستهلك يعتقد، في أغلب الحالات، أن الأشياء الثمينة جميلة، لاسيما تلك التي تتناسب والمعيار العصري «للرفاهية». وعلى عكس ذلك، ينظر إلى كل ابتعاد عن ذلك المعيار كأنما هو ابتعاد عن الحقيقة الجمالية. من الطبيعي أن موضوع الاستهلاك، في رأيه، يمكن أن يكون موضوعا جميلا أو يمتلك قيمة جمالية أصيلة ولكن هذا الجانب من القضية هو أقل الجوانب انعكاسا في وعي المستهلك. فهذا الأخير يتخلى بسهولة عن العمل الفني الأصيل ويهتم بالعمل غير الأصيل إذا كان يمتلك - خاصة - الرمز المعبر عن المكانة الاجتماعية(١٥). فالكل يعرف، في الحضارة، مثلا، الأهمية الرمزية للسيارة. إن المستهلك لايكون مدفوعا إلى شراء السيارة بتصورات معاشية أو جمالية بقدر ما هو مدفوع إليه بمعدلات المكانة الاجتماعية. إن (فينز باكارد) في كتابه «المغريات الخفية» يؤكد أن الباحثين وجدوا أن الذين يهتمون بالأوصاف الجمالية والتقنية للسيارة قلة

بين السكان. فالسيارة بالنسبة للأغلبية، شيء يحمل، بالدرجة الأولى، رمزا تصنيفيا ذا قيمة اجتماعية وفي هذه الحالة يكون لمكانة الإنسان الاجتماعية طراز محدد يلائمها. ويبرز بسهولة نظام المستويات الاجتماعية من خلال تصنيف سيارات «كاديلاك» و«فورد» و«ميركوري» وغيرها من «الرموز» المماثلة المعبرة عن المواقع الاجتماعية(١٦).

هذا ويذهب (مينيرز) إلى أن الاندماج في الحياة الفنية والثقافية ليس دليلا على حاجات الجمهور الثقافية والفنية الحقيقية. فسعي الناس، مثلا، إلى زيارة دور الأوبرا وحضور الحفلات الموسيقية محدد إلى درجة كبيرة بالطقوس المتبعة في الوسط الاجتماعي. فكثير من الناس يذهب إلى دار الأوبرا لأن ذلك ما جرى التعارف عليه، وهم يتصنعون الإعجاب بما يشاهدون ويسمعون في الأوبرا فيصفقون ويهتفون قائلين لأصدقائهم: «ما أروع هذا!». إن التردد على الأماسي الموسيقية، بشهادة الناقد الأمريكي (مينيرز)، محدد إلى درجة كبيرة بتصورات الناس عن المكانة الاجتماعية. يقول (مينيرز): «أعرف أناسا يذهبون إلى الحفلات الموسيقية كل أسبوع ويقولون إنهم يحبون الموسيقى، ولكن الكثير منهم لايستطيع تمييز باخ من هايدن...»(١٧). إن دافع التظاهر بكبر المكانة الاجتماعية يزيح عند «الأكابر» كل الدوافع الأخرى أحيانا. فثمن بطاقات الحفلات الموسيقية المرتفع، والطقوس التي تتطلب ارتداء ملابس سهرة غالية الثمن، والفارق الكبير بين أسعار البطاقات تبعا لاختلاف الأماكن وغيره، كل ذلك يخلق إمكانات إضافية لأولئك الذين يسعون إلى التمايز الاجتماعي(*). وإلى هذا الرأي يذهب عالم الحضارة الأمريكي المعروف (كريبير) الذي يرى أن مستهلك الفن في المجتمع البرجوازي يسترشد بدوافع السعي إلى المكانة الاجتماعية أكثر من سعيه إلى المتعة الجمالية الحقيقية. ويعترف (توفاير) أيضا بدور الطموح إلى المراتب الاجتماعية كدافع مهم يحدد استهلاك الفن. فهو يلاحظ، مثلا، وجود فئات بين «مستهلكي الفن» تؤثر التصورات عن المكانة الاجتماعية و«الموضة» والتنافس على المراتب تأثيرا جديا في سلوكها. ويلاحظ (ويلن) أن معايير الاستهلاك تقوم بالنسبة إلى قيم الثقافة الجمالية بدور مبادئ الانتقاء، فهي تحدد القيم التي تدخل في مجال الاستهلاك، والقيم التي لن تدخل. وعلى قيم الثقافة الجمالية في هذه الحالة أن تكتسب قيمة الرموز المعبرة عن المكانة الاجتماعية لكي تصبح موضوع طلب في المجتمع(١٨).

وبنتيجة ذلك لايهتم المستهلك بعالم الثقافة الفني كله، بل ينحصر اهتمامه بجانب واحد من جوانبه، فتُستثنى من مجال الاستهلاك قيم أصيلة كثيرة لم تكتسب، لهذا السبب أو ذاك، رتبة المواد المحترمة استهلاكيا.

هذا وليس التقدم التكنولوجي وسيادة قيم الاستهلاك وحلول معايير المكانة الاجتماعية وحدها هي التي تجعل الاتجاهات الفنية ذات حداثة زائفة، فإن كتابا كثيرين، درسوا وظيفة الفن، أشاروا إلى دور «الموضة» كشكل مسيطر في تحديد الذوق الجمالي وتأثيرها الجدي في مجال الفن. يلاحظ (ويلن) في هذا المجال أن قواعد الاستهلاك تتحقق من خلال متطلبات الموضة ومنه فإن قيم الثقافة الجمالية التي تحظى بحق الوصول إلى المستهلك يجب أن تدخل في «الموضة». أما المواد التى لاتدخل في «الموضة» أو التي تخرج من «الموضة» فهي لاتكون موجودة عمليا بالنسبة إلى المستهلك. وبنتيجة ذلك، كما لاحظ (غ.زيميل) يمكن أن تنخرط في الاستهلاك من خلال «الموضة» منتوجات ثقافية غير جمالية وأساليب «لامعقولة» (بشعة)(١٩).

وبالإجمال، فإن لنظام الرمزية الاجتماعية، ومعايير الاستهلاك، والموضة تأثيرها المخرب في الذوق الفني. فإحلال هذه المعايير محل المعايير الجمالية يؤدي إلى أن يفهم الناس من «الذوق» أمرا غير قدرة الإنسان على الحكم على القيم الجمالية في الموضوعات الثقافية، فيصبح «الذوق» قدرة الإنسان على تقبل أحدث معايير «الموضة». وليس هذا الذوق الذي يسمونه «جيدا» نتيجة لتطور الشخصية بقدر ما هو

مؤشر على «حساسيتها الاجتماعية». إن «الذوق الجيد» يصبح رمزا إلى وضع اجتماعي قادر على الاستهلاك. وتهذيبه يهدف صراحة إلى تحقيق غاية اجتماعية تصنيفية. ووجوده أو عدم وجوده لايتقرران عن طريق تقويم قدرات الإنسان على المحاكمة الجمالية، بل على أساس تبنّيه للمعايير الجمالية المفروضة من الجماعات المسيطرة(٢٠).

هذا والذي يمكننا أن نستنتجه في الأخير، من خلال هذا العرض لآراء العديد من المفكرين، أن عبارة «موت الفن» كشفت عن طابعها التنبؤي من خلال تطور المجتمعات الصناعية المتقدم(٢١). كما كشفت هذه العبارة عن أن قضية نهاية الفن لا تتضمن وحسب فقدان الفن لوظيفته الخاصة في العصر الحاضر، بل تتضمن أيضا انفصالنا عنه بشكل يصعب الشفاء منه، إذ لم يعد بوسعنا أن نحيا في الفن، وعلاقتنا به تظل علاقة خارجية(٢٢).

لقد أصبح الفن مبهما لأنه جرى تفجير الفن خارج حدوده الشرعية التي حددتها التقاليد الفلسفية. وهذا الانفجار أصبح نفيا للأماكن التقليدية التي يجب أن تقع ضمنها الممارسة الفنية(٢٣)، من جهة، وجعل من جهة أخرى، معيار الفن الحديث مماثلا لمعيار السوق، لأن العمل الفني هو، في الأخير، سلعة(٢٤). ومثل هذا الفن لا يطرح مسألة ما إذا كان ذلك كله جيدا أو سيئا إلى تطور الشخصية، لأن الشخصية لاتقوم إلا بدور الحامل للميول والمعايير الاستهلاكية. وهذا يعني، في الأخير، أن الوسائل تتحول إلى غايات، ويتحول المنتوج ضد الحياة وضد منتجه، أي ضد إنسانية الإنسان(٢٥).

مراجع البحث

(١) علاء طاهر، مدرسة فرانكفورت من هوركهايمر إلى هابرماز، منشورات مركز الإنماء القومي، ص ٦٩.

(٢) Theodor w.ADORNO, Théorie Esthétique, traduit par. Marc Jimenez, Klincksieck, Paris, 1974, p22.

(٣) Ibid, pp 9-10.

(٤) رمضان بسطاويسي محمد، علم الجمال لدى مدرسة فرانكفورت، أدورنو نموذجا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٧٦.

(٥) المرجع السابق، ص ٨٥.

(٦) Gianni Vattimo, la fin de la modernité, traduit par charles Alunni, les éditions du seuil, Paris, 1987, P.58.

(٧) Adorno, Op.Cit, p.83.

(٨) والتر بنيامين، الفن في عصر الاستنساخ الصناعي، ترجمة سيزا قاسم، مجلة شهادات وقضايا، العدد الثالث، شتاء ١٩٩١، ص ٢٣٧ ومابعدها.

(٩) رمضان بسطاويسي محمد، مرجع سابق، ص ١٥٠ ومابعدها.

(١٠) المرجع السابق، ص ص ١٢٥ -١٢٧.

(١١) Adorno, Op.Cit, p13.

(١٢) رمضان بسطاويسي محمد، مرجع سابق، ص ص ٢٥ - ٢٦.

(١٣) علاء طاهر، مرجع سابق، ص ٧١.

(١٤) ياسين ي.يا. وكراسنوف ف.م، علم الجمال الاجتماعي - الرمزي ضمن «علم الجمال البرجوازي المعاصر»، ترجمة د.فؤاد المرعي، منشورات دار الفجر، حلب، ص ١٠١.

(١٥) المرجع السابق، في نفس الصفحة.

(١٦) المرجع السابق، ص ص ٩٣ - ٩٤.

(١٧) نقلا عن ياسين وكراسنوف في المرجع المذكور سابقا، ص ص ٩٥ - ٩٦.

(*) أشار أدورنو أيضا إلى هذه القضية.

(١٨) المرجع السابق، ص ص ١٠١ - ١٠٢.

(١٩) المرجع السابق، ص ص ٩٩ - ١٠٠.

(٢٠) المرجع السابق، ص ص ١٠١ - ١٠٢.

(٢١) Vattimo, Op. Cit, p 57.

(٢٢) جان ماري شيفر، الفن في العصر الحديث، ترجمة د.فاطمة الجيوشي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٦، ص ٢٠٩.

(٢٣) Vattimo, Op.Cit, p 57.

(٢٤) Antoine Compagnon, Les cinq paradoxes de la modernité, Paris, seuil, 1990, p 177.

(٢٥) Hamadi Rdissi, Postmodernité (philosophie et esthétique), éd.Ayssa, pp 32-33.

المحور الخامس :

قراءات وتعليقات

- قراءة لكتاب «دكتاتورية رأس المال للكاتب والمفكر أديب ديمتري
- تناقضات عصر الأمبراطورية ووعوده
- حضارة جديدة حضارة التضامن
- عولمة المقاومة عرض وتعليق على التقرير الأول للمنتدى العالمي للبدائل
- «بومباى» ظاهرة جديدة
- حديث النهايات
- المجموعة المصرية لمناهضة العولمة
- بيان الناشرين المستقلين
- ببيليوجرافيا العولمة
- تعليقات ورسائل



قراءة لكتاب «دكتاتورية رأس المال» للكاتب والمفكر المصري أديب ديمتري

د.عُبادة كُحيله (*)

ذات يوم من العام ١٩٧٨، غادر مصر إلى منفاه في باريس، كاتب مصري شريف؛ اسمه «أديب ديمتري».

عرفت الرجل قبل نفيه بعشر سنوات، وصاحبته بعضاً من هذه السنوات، وتابعته في مجلة «الكاتب»، فوجدته مهموماً بهموم وطنه وقضايا وطنه، وظلت هذه حاله إلى أن غادرنا على أمل لقاء.

في باريس ظل هذا الكاتب، كما كان العهد به دائماً شريفاً، لم يفارق وطنه بروحه، وإن فارقه ببدنه.

قبل عام صدر للأستاذ/أديب ديمتري عن دار المدى بدمشق، كتاب جديد، عنوانه «دكتاتورية رأس المال». والموضوع الذي يتناوله هو «العولمة» وبالتحديد «العولمة الرأسمالية»، ويقع في أربعة عشر فصلاً، وأهداه إلى روح الشهيد «محمد الدُرَّة».

يصعب علينا أن نتقدم بعرض لهذا الكتاب، ليس لحجمه الكبير (٥٨٦ صفحة)، ولكن لأنه - في معظمه - مقالات نشرها الكاتب خلال سنتين أو ثلاث، وربما توزعت الفكرة الواحدة على مقالين أو ثلاثة، لذا لن نلتزم بترتيب المؤلف، إنما نلتزم بترتيب الأفكار.

«العولمة» - عند الكاتب - مصطلح جديد طرأ في مطالع التسعينيات من القرن الماضي، وإن كان في حقيقته تعبيراً عن ظاهرة تعود إلى عقد الثمانينيات... وهو تعبير مراوغ، يرتبط بمجموعة من الأساطير الحاكمة، توحي بالتقدمية والحداثة، والأهم «العالمية»، وهذا غير صحيح، فهذه الأخيرة - في جوهرها - نزعة إنسانية عقلانية ذات توجه ديمقراطي، ترفض الشمولية في أشكالها كافة، وتحترم حقوق الإنسان وحقوق الشعوب والبيئة.

يعرف الكاتب «العولمة» بأنها «تكامل الأسواق الوطنية، واندماجها في سوق عالمي «الصحيح عالمية)، يحكم ويسيطر على هذه الأسواق، ويسلبها سيادتها الوطنية»، ويخرج من هذا التعريف بأنها داروينية، هدفها إزاحة العوائق من حركة رأس المال، والنهب على اتساع العالم كله، تساعدها التكنولوجيا المتقدمة في الاتصالات والمعلومات، لتحقيق عائد سريع، من خلال «مرونة العمل»، وما يسفر عنها من مآس، نتحدث عنها بعد قليل.

ولكن.. كيف نشأت العولمة؟

يقول الكاتب: إنه تحددت في أعقاب الحرب

(*) أستاذ بكلية الآداب - جامعة القاهرة.

العالمية الثانية ثلاثة نماذج؛ قام على أساسها اقتصاد العالم؛ هي النموذج الغربي الكينزي الفوردي، والنموذج الاشتراكي السوفيتي، ونموذج باندونج. وكانت السمة العامة لهذه النماذج هي الاستقرار، فكان التراكم يتم عن طريق العمل المأجور ومؤسسات وطنية ودولة توجه التنمية... الأمر الذي أفضى إلى نمو في الاقتصاد العالمي، وصل في مطالع السبعينيات إلى ٦٪.

في مطالع الثمانينيات ظهر ما يعرف بالريجانية والتاتشرية، واقتصاد السوق الحرة، والخضوع التام لآلياتها، أي العودة بالرأسمالية إلى مراحلها الأولى المتوحشة، بل أسوأ، لأن هذه كانت رأسمالية الثورة الصناعية الأولى، تنتج مالاً يعاد استثماره في الإنتاج، تلخصها معادلة (نقود - انتاج - نقود) في حين أن رأسمالية العولمة الراهنة تنتج مالاً، دون أن يمر بمرحلة انتاجية، أو هو يبتز هذه العملية الانتاجية، من أجل «الريع»، وهو ما توضحه معادلة (نقود - نقود).

صارت للعولمة أدواتها، وهي أربع أدوات؛ أولاها: الشركات المتعددة الجنسية، فوق القومية (أفضل تعبير المتعدية الجنسية)، وموطنها الأصلي في البلدان الصناعية المتقدمة، وهي تركز على قطاع الخدمات في استثماراتها، حيث العائد أكبر (في مصر كنتاكي وماكدونالدز... في الدواخل، والقرى السياحية لدى السواحل)، وهي - من ثم - قطاعات قليلة العمالة، كما إن هذه الشركات لديها ميل إلى الاندماج، مما يفضي إلى الاحتكار، وقد تتعاون فيما بينها في صناعة منتج واحد، بهدف خفض التكلفة، ثم هي معادية للنقابات، فيما يسمى بالمرونة، من خفض للأجور وفصل جماعي (في مصر شواهد عليه)، ولما كان هاجسها هو الربح... الربح فحسب، تحول جانب كبير (أو الجانب الأكبر من نشاطها) إلى سوق المال والمضاربة.

الأداة الثانية: هي المؤسسات المالية العالمية لتوظيف الأموال، وتشمل المصارف الكبرى وشركات التأمين ووكالات السمسرة في البورصة وغيرها، والتربح بما لديها من أسهم وسندات.

الأداة الثالثة: هي الثورة العلمية والتكنولوجية... ثورة الروبوت والكومبيوتر والإنترنت، يوضحها إنه إذا انخفض سعر الفائدة في الولايات المتحدة، تأثرت اسعار الأسهم في اللحظة ذاتها في ماليزيا.

الأداة الرابعة والأخيرة: هي المؤسسات الاقتصادية الدولية؛ وأخطرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية؛ وهي امتداد لمنظمة الجات وتطوير عملي لها.

ما الذي أسفرت عنه هذه العولمة؟

في أقطار العالم الثالث تقلص دور الدولة، وما صاحب ذلك من نزح لثروتها وتدمير لبيئتها، وصار عبء خدمة الديون يستهلك معظم مواردها، وسقط قسم كبير من رأس مالها القومي المنتج بخصخصة الشركات العامة، ووقوعها في قبضة رأس المال المالي المعولم، وهدمت الصناعات القليلة القائمة، وتراجعت الانتاجية الزراعية، وهربت رءوس الأموال المحلية، واستفحلت أوبئة كالإيدز، بسبب إصرار شركات الدواء العالمية على حقوق الملكية الفكرية، مما يجعل ثمن الدواء فوق طاقة الضحايا ومعظمهم أفارقة... رافق ذلك هجرة العقول إلى الخارج، وغزو فكري إلى الداخل، من أجل فرض «النموذج الأمريكي» على العالم، مما يهدد الثقافات المحلية من ناحية، ويؤدي إلي صعود التيارات الظلامية من ناحية أخرى، وتهاوى الطبقة الوسطى أو تآكلها... وأخيراً وليس آخراً ذبول الدولة الوطنية، بحيث صارت مهمتها إدارة شئون البلاد لحساب الشركات العالمية، وتحولها إلى دكتاتوريات قمعية، خصوصًا بعد التداخل بين دوائر الحكم وبين دوائر المال والأعمال.

على المستوى العالمي تدني النمو الاقتصادي من ٦٪ في مطالع السبعينيات ليصل إلى ١٫٨٪ خلال التسعينيات.

مثال واضح على تهافت العولمة يتمثل في الكارثة التي حلت بالنمور الآسيوية في منتصف العام ١٩٩٧، والغريب أن «فوكوياما» يتخذها في كتابه «نهاية التاريخ» مصداقًا لنجاحات السوق الرأسمالية الحرة،

رغمًا عن نظمها غير الديمقراطية، ويبرر ذلك بأن أخلاقيات العمل المستمدة من ديانات غالب هذه البلاد وتقاليدها، تجعل العمال ينظرون إلى أصحاب العمل، لا كأعداء في عملية الانتاج وإنما كشركاء، ومن هنا يتغاضى عن البطش الدموي، طالما كان هذا البطش أبويًا (سوهارتو مثلاً).

يحدد الكاتب السبب في نهضة هؤلاء النمور في سياسات الليبرالية الجديدة والسوق المفتوحة بلا ضوابط في ظل الهيمنة الأمريكية، لكن هذه السياسات نفسها كانت السبب في نكبتها، لأن آليات هذه السوق التي تسودها المنافسة وهيمنة رأس المال المضارب، فضلاً عن رءوس الأموال الطيارة (القروض قصيرة الأجل)، واعتماد هؤلاء النمور على التصدير... أدى هذا كله، مع ما رافقه من فساد النخبة الحاكمة، وكساد عالمي، وارتفاع في سعر الدولار إلى أن تشتعل الأزمة، وأعان على احتدامها التخفيض المفاجئ في أسعار العملات، مما ضاعف الديون، وبدأ هروب المستثمرين، بله رؤوس الأموال المحلية.

كان لابد للنمور من أن يهرعوا إلى صندوق النقد الدولي وروشتته الشهيرة من تكيف هيكلي وخصخصة وانفتاح بالمعنى الساداتي، والمزيد من قوانين السوق، والغاء للدعم أو خفضه، وتسريح للعمال أو خفض أجورهم، وتقشف حكومي على حساب الخدمات.. لكن هذه الروشتة لم تجدهم نفعًا، حيث إن الصندوق يفرض شروطًا مجحفةً لخفض الديون... أسفرت عن ارتفاع في الأسعار وصل في بعض السلع إلى ١٠٠٪.

لم تقف الكارثة عند حد النمور الآسيوية، فقد جاوزتها إلى أقطار أخرى غيرها؛ ومنها روسيا التي انهارت معجزتها في العام ١٩٩٨، وتم تخفيض الروبل إلى أكثر من نصف قيمته، وأضحى نصف سكان هذه الدولة التي كانت عظمى تحت خط الفقر، وفي الوقت ذاته وصل معدل النمو في دول المنظومة الاشتراكية السابقة في العام ١٩٩٩، أي بعد عشر سنوات من سقوط حائط برلين إلى الصفر أو دونه.

في العام نفسه انهارت بورصة سان باولو (الصحيح ساو پاولو)، وارتفع الدين الخارجي للبرازيل من ٦٠ مليارًا في العام ١٩٩٤ إلى ٣٥٠ مليارًا في العام ١٩٩٨.

الأزمة إذن صارت عالمية، وصلت أصداؤها إلى اليابان ودول أخرى غيرها، وبدأ شبح العام ١٩٢٩ يتراءى في الأفق، لتشابه الأسباب التى أدت إلى الأزمتين.

الغريب الواقع أن دولتين مثل الهند وڤيتنام كانتا بنجوة من هذه الكارثة، لأنهما لم تخضعا لآليات السوق العالمية، وفي مقدمتها التصدير، بل إنهما حققتا نموًا، وإن كان محدودًا.

الجدير بالذكر - كما يؤكد الكاتب - أن الأزمة في مصر ليست أزمة سيولة، كما يتوهم البعض، إنما هي في أساسها أزمة بنيوية، من اهتمام بالاقتصاد الخدمي السياحي، والتجميع والتقفيل بالمدن الجديدة.

بعد ذلك يربط الكاتب بين عولمة الاقتصاد وعولمة الحرب في زمان القطب الواحد، فما جرى من كساد في مطلع التسعينيات كان سببًا حاكمًا في عدوان ١٩٩١ على العراق، وقدم صدام المبررات، وما جرى من كساد في نهاية التسعينيات كان سببًا حاكمًا في عدوان ١٩٩٩ على يوغوسلافيا، وقدم ميلو سيڤيتش المبررات. ومعنى هذا أن الرأسمالية العالمية تحل أزماتها بالحرب، مثلما حدث عدة مرات خلال القرن الماضي، وحدث أيضًا في مطلع القرن الحالي (أفغانستان)، وما جرى حدوثه هذا العام (العراق).

الغريب الواقع، وهو ما يجهله الكثيرون أن يوغوسلافيا لم ترفض مشروع التسوية - تسوية أزمة كوسوڤو - الذي طرح في رامبوييه، إنما هي رفضت الجانب العسكري الذي صيغت نصوصه على نحو مجحف ومعجز، بحيث يستحيل قبوله، وبالتالي فإن العدوان كان مبيتًا (شأنه شأن ما حدث - بعد - بالنسبة للعراق). والهدف هو القضاء على معارضة ميلوسيڤتش لسياسات الليبرالية الجديدة والتوسع شرقًا... وقد نوهت إلى ذلك النيويورك تايمز حين كتبت: إن ماكدونالدز (شركة أطعمة جبارة) لايمكن أن

تحقق الربح والازدهار بدون ماكدونالد - دوجلاس (شركة أسلحة جبارة).

أما عندما لاتتوافر هذه المبررات، فإن الإمبريالية ممثلةً في بوش الابن ترفع شعارات عن الحضارة والحرية (الدائمة!!) والديموقراطية وحقوق الأقليات والمجتمع المدني ومحاربة الإرهاب والارهاب الفلسطيني!! (خصوصًا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ دون أن تسأل نفسها لماذا يكرهوننا؟) ويؤكد إن عين أمريكا ليست على بن لادن، إنما هي على نفط آسيا الوسطى، بل على الصحوة العربية الإسلامية، لأن من شأن هذه الصحوة صحوة العالم الإسلامي بأسره.

على أن الكاتب يفرق بين هذه الصحوة وبين الأصولية الإسلامية، ويقرر إن الغرب يخلط متعمداً بين الاثنتين في إطار نظرية «صراع الحضارات»، ويؤكد على أن الأصولية في الأديان كافة، ترتبط دائماً بلحظة أزمة، عندما لايبدو في الأفق مخرج، وتتمثل هذه اللحظة عندنا بهزيمة يونيو وصعود الساداتية وكامب ديفيد، والانفتاح التبعي، مما جعلها تكتسح التيارات العقلانية والأحزاب الوطنية والقومية والماركسية والليبرالية... قد عززتها الحقبة النفطية.

ولكن هل كان العالم الغنى بمنأى عن الآثار السلبية للعولمة؟؟

صحيح إن العولمة كانت لها فوائدها في اقتصاديات الدول الغنية، فنعمت أمريكا بعصر ذهبي في حقبة التسعينيات، من أسبابه خفض أسعار البترول والمواد الأولية، مما حال دون التضخم، وتوجهت تدفقات الأموال إليها، تعوض النقص في ميزان مدفوعاتها، بيد أن هذا العصر الذهبي كان يختص بفئات بعينها دون فئات، وداخل منظمة التعاون والتنمية الأوروبية OCDE اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وجرت إعادة لتوزيع الدخل في صالح الدخول الريعية، فبين ١٩٧٣ و١٩٩٣ انخفضت الدخول الحقيقية لـ ١٠٪ من الفئات الأفقر بنسبة ٢١٪، بينما ازدادت - في المقابل - دخول الفئات الريعية الأكثر غنى بنسبة ٢٢٪، وصارت هذه الفئات لايعنيها فقراؤها قدر ما يعنيها تكدس أموالها، بل إنها كانت تلوح بالنقل المكاني لشركاتها إلى أقطار العالم الثالث، حيث العمالة الرخيصة. وتهاوت الطبقة الوسطى، فتزايدت قوة اليمين الذي يعتبر المهاجرين هم سبب شقائه، وتفاقمت - من ثم - العنصرية (لوبان في فرنسا).

انفلت عيار الرأسمالية - إذن - في زمان العولمة، ولم تعد تكترث في انفلاتها هذا بتدمير البيئة، ولابظاهرة الاحتباس الحراري، فامتنعت الولايات المتحدة عن التوقيع على اتفاقية كيوتو، رغمًا عن توقيع الكثرة الغالبة عليها.

يقول الكاتب: «تحت أضواء هذا الواقع الجديد، سواءً في العالم المتقدم أو عالمنا المتخلف، واقع العولمة الرأسمالية المالية، ما تقدم وصفه وما هو آت، نستطيع أن نفهم ونعي أبعاد المأساة التى نعيشها، ومسرح اللامعقول الذي يقدم عروضه كل يوم... نفهم ونعي لماذا تحول الفساد، ليصبح وباء العصر وطاعونه الأسود، في أكثر مجتمعاته تقدمًا وغنًى، حتى أكثرها تخلفًا وفقراً... لماذا أصبح العدوان وانتهاك سيادة الدولة، والبلطجة على نطاق العالم، هي القانون قانون الغاب.. لماذا تتمزق أمم وشعوب، وتشتعل الحروب الإثنية والعرقية والدينية في كافة بقاع العالم وأصقاعه، لماذا أصبحت البرجوازيات الريعية الطفيلية هي التي تسود وتحكم في كافة البلاد التابعة دون استثناء، بعد عقود من التحرر والاستقلال وحكم البرجوازيات الوطنية التي بنت وأنجزت في إطار مشروعاتها التحديثية الانمائية، رغم اخطائها وبعضها جسيم، وكيف جاءت هذه لتبيع وتخصخص وتهدم ما بناه أسلافها، ولماذا تحولوا إلى ملوك، يورثون أبناءهم، وفوق كل هؤلاء تسود امبراطورية آخر الزمان... الإمبراطورية الأمريكية الجديدة، لتحمل كل سمات عصرها.. عصر العولمة الطفيلية.

«وللحمقى الذين خطفت أبصارهم أضواء هذه العولمة ومدن الأحلام والذين يتوهمون أن الديمقراطية والتعددية والتحديث والمجتمع المدني والمواطنة وحقوق الإنسان والمرأة، كلها تأتي في ركاب العولمة والانفتاح... نسوق حقائق واقعنا الصلبة في عالمنا

الذي تغزل فيه الأسواق ثوب المجانين لتكتيفه وإقامة دكتاتورية غير مسبوقة، هي دكتاتورية رأس المال وأسواقه، والتي تتوارى أمامها خجلاً فاشيات القرن العشرين.. دكتاتورية دموية باطشة، عنوانها مذابح رواندا وبوروندي وغيرها وغيرها والسيدا أو الإيدز الذي يفتك بإفريقيا، والقتل الجماعي من علو شاهق في العراق ويوغوسلافيا السابقة وغيرها... ومسلسل الكوارث والأزمات في ختام القرن».

السؤال الذي يطرح نفسه الآن... هل هذه العولمة قدر لامحيص عنه؟؟

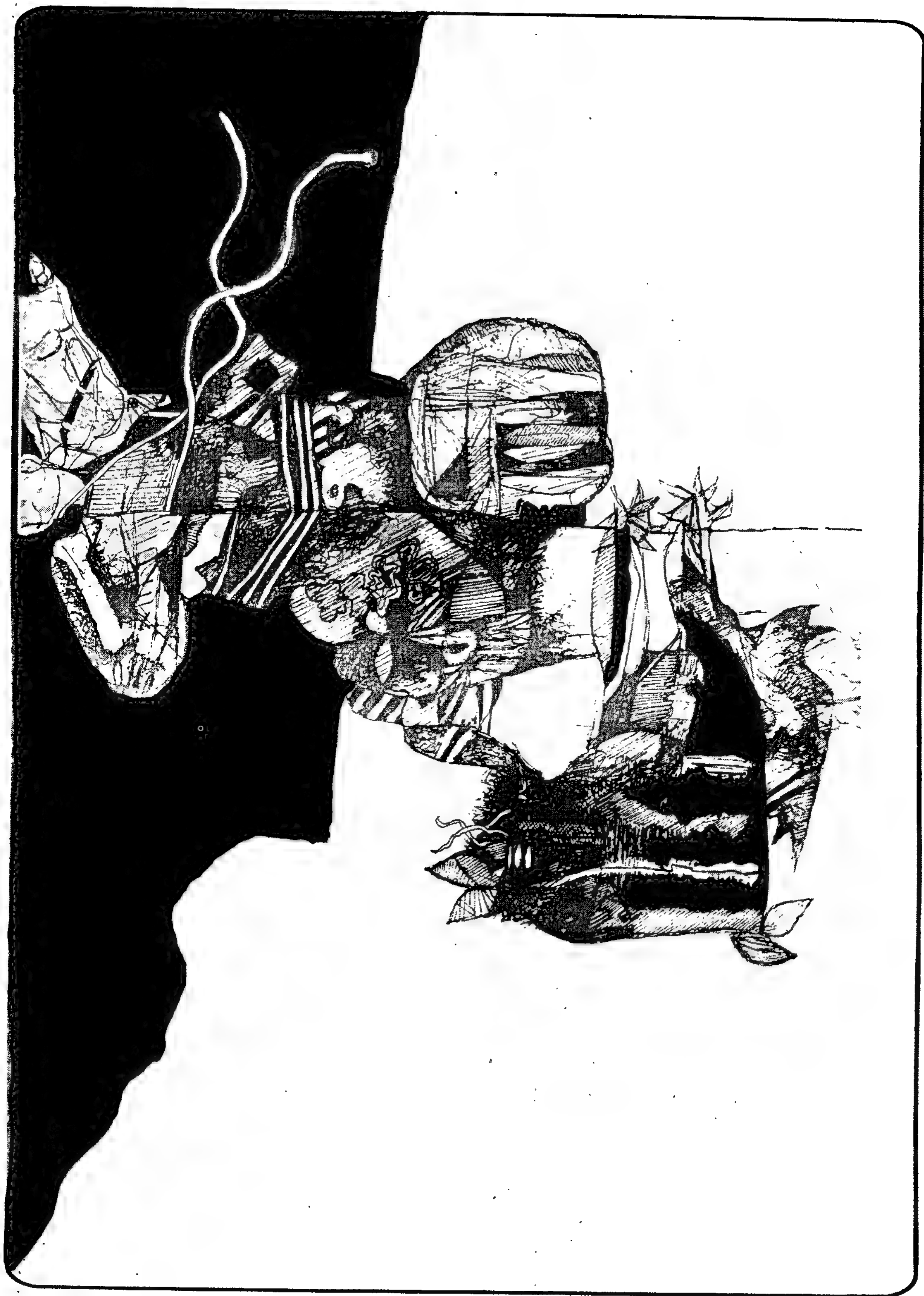
ينفي الكاتب هذه المقولة، فالقانون الطبيعي رغمًا عن حتميته، لا يعني بالضرورة التسليم، وتاريخ البشرية كله يتلخص في رفض الإنسان للطبيعة وقوانينها ومقاومتها، والأمثلة عندنا كثيرة، فالعلم يقول بأنه لدى القائك حجراً، فمن المحتم سقوطه، لكن هذا القانون لم يمنع الإنسان من الطيران ولاغزو الفضاء.. ومن هنا مفهوم حرية الضرورة Freedom of Necessity، بمعنى أن الكشف عن القانون يمكن الانسان من السيطرة عليه والتحرر من حتميته.

في البداية كان التصدي للعولمة الرأسمالية من شأن القوى التقدمية في معاقل هذه العولمة ذاتها، ففي فبراير ١٩٩٨ فضح جاك لانج وزير الثقافة الفرنسي السابق في مقال له باللوموند «الاتفاقية المتعددية الأطراف للاستثمار» AMI التي اقترحتها منظمة التعاون والتنمية الأوروبية، والهدف منها إطلاق حرية الاستثمار في كل مكان، دون حدود أو قيود، وحظر أية مفاضلة للوطني على الأجنبي، كما أنها تعطي الشركات المتعددة الجنسية والمستثمرين الحق في ملاحقة الحكومات أمام القضاء في أي مكان، دون أدنى اعتبار للسيادة الوطنية... وقد تم إحباط هذا المشروع، وشاركت في إحباطه النقابات وأنصار البيئة في الولايات المتحدة ذاتها.

لم تلبث أن تصاعدت المعارضة لهذه العولمة، عندما قررت منظمة التجارة العالمية عقد مؤتمرها «مؤتمر الألفية» في سياتل ١٩٩٩، لتتوج عصر العولمة الرأسمالية، فكانت «العاصفة» أو «الإعصار»، فقد تجمع أربعون ألفًا بينهم أمريكيون، لمنع هذا المؤتمر من الانعقاد، وتنادوا إلى أن «العالم ليس سلعةً». وقد واجهت السلطات هذه المظاهرات التي دامت أربعة أيام بكل ما لديها من عنف، وفرضت الأحكام العرفية ومنع التجوال، واستدعت الحرس الوطني... على أن النتيجة كانت أن انتهى المؤتمر إلى عدم الاتفاق.

وما حدث في سياتل ١٩٩٩ تكرر في جنوة ٢٠٠٠، ثم اتخذت القوى المناهضة للعولمة في أركان العالم الأربعة زمام المبادرة في پورتو أليجري ودیربان ٢٠٠١، وتنادت جماعات أهلية غير حكومية ونقابات وشخصيات لها وزنها بشعار «عالم آخر مختلف ممكن»، وتحدد برنامجها في إلغاء ديون العالم الثالث، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية، ووضع قواعد جديدة للتجارة العالمية، ومكافحة المضاربات وغيرها، وعقدت ورش عمل لمناقشة أربع قضايا أساسية؛ هي اكتساب الثروات وتوزيعها، التنمية الدائمة للكوكب الأرضي، المجتمع المدني والديمقراطية، ودور الدولة في مواجهة العولمة.

هذا عرض سريع لكتاب هو - في تقديري - أهم كتاب (أو أحد الكتب الأهم) في المكتبة العربية، في موضوع «مناهضة العولمة» خطه يراع كاتب مصري شريف ملتزم بقضايا وطنه وقضايا المستضعفين خارج وطنه... فتحيةً إليه في منفاه، وأملاً متجدداً في لقياه.



تناقضات عصر الإمبراطورية ووعوده(*)

كامل شياع

منذ صدوره قبل عامين، أثار كتاب «إمبراطورية»(*) لأنتونيو نيغري ومايكل هارت اهتماماً واسعاً في الأوساط الأكاديمية واليسارية في الغرب. فأشاد عدد من النقاد والمفكرين البارزين بتحليله العميق لحالة العالم ما بعد الحرب الباردة، ورؤيته الثاقبة لتناقضات عصر العولمة وآفاقه. وأخذ عليه آخرون تقييمه الخاطئ لظاهرتي الإمبريالية والدولة الوطنية، واستنتاجه بأنهما في طور الزوال؛ وبأن النضال اليوم ضد الرأسمالية ينبغي أن يتم ضمن شروطها الجديدة، وليس خارجها. التقريض والنقد لا يغني عن قراءة هذا الكتاب الذي هو تركيب نظري جامع وخلاصة فلسفية - سياسية مكثفة لمصادر أساسية في الفكر الحديث والمعاصر، ولنزعات الثورة والتغيير الاجتماعي.

رغم اشتراك مايكل هارت في التأليف، إلا أن بصمات أنتونيو نيغري هي الأوضح في الكتاب. فقد كلّل به بحوثه النظرية التي ظهرت، خلال العقود الثلاثة، في أعمال لافتة، مثل «ماركس ما بعد ماركس» (١٩٧٩)، و«الاستثناء الوحشي: السلطة والقوة عند سبينوزا» (١٩٨٣). الماركسية، كما يفهمها نيغري، الأستاذ السابق لفلسفة القانون والعلوم السياسية في جامعة بادُوا الإيطالية، والمناضل العمالي الناشط منذ نهاية الخمسينيات، هي فلسفة حياة وممارسة قبل أن تكون عقيدة جامدة أو نظام مفاهيم مجردة. لذلك تحفل ماركسيته بروح ثورية قلقة وحالمة تراهن على قوة العمل والتضامن في تغيير نمط الإنتاج الرأسمالي من داخله، عبر دفع تناقضاته إلى مدياتها القصوى، والمضي في تحقيق المشروع التاريخي للتحرّر الإنساني.

أما سيرة نيغري السياسية فهي مثيرة ككتاباته، فقد أودع السجن بعد أن اتهمته السلطات الإيطالية بكونه العقل المدبّر لأعمال العنف المسلّح والاغتيالات التي لجأ إليها اليسار المتطرف خلال سنوات السبعينيات. وظل معتقلاً لأربع سنوات ونصف حتى أطلق سراحه عام ثلاثة وثمانين بفضل الحصانة البرلمانية التي حصل عليها لفوزه في قائمة مرشحي الحزب الراديكالي بقيادة ماركو بانيللا. بعد شهرين من الحرية، رُفعت عنه الحصانة البرلمانية لتخلّي الحزب الراديكالي عنه، فاختار نيغري الهروب إلى فرنسا، حيث بقي فيها لاجئاً حتى عام ١٩٩٧. في ذلك

(*) نقلا عن مجلة «الثقافة الحديثة» العدد ٣٠٩ عام ٢٠٠٣ دمشق بعد استئذان المجلة.

العام، قرر أن يضع حداً لما أسماه بسنوات المنفى الثقيلة، فغادر إلى روما ليضع مصيره بيد القضاء الإيطالي. وهو حالياً نزيل أحد سجونها.

فترة إقامته بباريس جعلته على تماسّ مباشر مع افكار ميشيل فوكو وجيل دولوز الذي جمعته به علاقة وثيقة. شهدت تلك الفترة تأثر نيغري بمفهوم علاقات القوة التي يتجاوز نطاقها علاقات الإنتاج المتموضعة في المصنع، ليغطي الحياة الاجتماعية بأسرها. ويعترف نيغري بأن ذلك المفهوم قاده إلى أن يتخلى عن اللغة العمالية الصرفة، لغة التحليل الطبقي الكلاسيكية، ليأخذ بلغة عالمية على قدر غير قليل من التعقيد والصعوبة. لذلك اعتُبر كتابه هذا من المراجع الأساسية للحركات المناهضة للعولمة من موقع اليسار.

كتاب «إمبراطورية» طرح تصوّراً جريئاً، يستدعي التأمّل، حول الحالة الراهنة للعالم وآفاقه المستقبلية، وقدم اجتهاداً مثيراً حول ماهية الماركسية في بعديها الفلسفي والتحرري. ومن هذه النقطة نبدأ تناولنا له، حيث يدعونا مؤلفاه إلى أن نتخلى مرة واحدة عن جملة من المفاهيم الأساسية في التحليل والسياسة الماركسيين. وهي مفاهيم تشمل المادية التاريخية، التفكير الجدلي، الحتمية والغائية، الفكر العلمي، النزعة الإنسانية، القاعدة والبناء الفوقي، الطبقة العاملة، الإمبريالية، الاستراتيجية والتكتيك، المركز والأطراف، الحزب السياسي، الأممية البروليتارية، الثورة الاشتراكية، حركات التحرر الوطني. هل فاتني شيء من مفردات هذا الجرد الجذري للماركسية؟ وهل بقي للمرء، بعد كل هذه المفاهيم المسحوبة من مجال التداول والمسقطة من منهج التحليل، ما يسمح له بالإدعاء أنه صاحب موقف ماركسي أو شيوعي؟

نعم، هناك على الأقل، مؤلفا هذا الكتاب الخطير اللذان يختمان كتابهما بعبارة مستوحاة من القديس سان فرانسيس (ومقامه في مدينة أسيّسي الإيطالية) تدعو إلى مجابهة بؤس السلطة ببهجة الوجود. وهي عبارة يردفانها بالقول إن «قوة الحياة والشيوعية، التعاون والثورة يمضيان سوية في حب وبساطة وبراءة. وذلك منبع الرقّة والبهجة اللتين لا يمكن كبحهما في المرء حين يكون شيوعياً». بلغة المفاهيم، وليس بلغة الشعر والاستشراف، تظهر ماركسية مؤلفي الكتاب في تمسكهما الصارم بمفهوم مادي للوجود، بموضعة التقدم التاريخي، بترابط العدالة والحرية، بالحاجة إلى إعادة بناء الكيان الإنساني الممزق خارج علاقات السوق والاغتراب، وبأولوية الممارسة على التأمل، والصيرورة على الثبات، والفعل على النظرية.

على هذه الرؤية الماركسية أو ما بعد الماركسية، إن شئتم، تستند أطروحة الكتاب التي تتلخص في أن العالم المعاصر يشهد تشكّل إمبراطورية جديدة تعبر عن نفسها من خلال العولمة، ثورة الاتصالات والمعلومات، فكر ما بعد الحداثة، تراجع دور الدولة القومية واضمحلالها التدريجي، تزايد الهجرات إلى البلدان الغنية، تغير أساليب حل النزاعات بين الدول، أزمة الشرعية، عدم تمركز الإنتاج والسلطة وانتشارهما عالمياً، تلازم الفساد والانحلال مع صيرورة النظام العامة، وتوفّر إمكانات أوسع للتغيير الاجتماعي.

تمثّل الإمبراطورية، بالنسبة لمايكل هارت وأنتونيو نيغري، قطيعة تاريخية في مضمون السلطة السياسية، ونقلة جذرية في ممارسة الهيمنة. وهي تعكس إلى حد كبير الانتشار العالمي لفكرة الدستور الأمريكي، فكأن أمريكا تمثل صورة مصغّرة لعالم الإمبراطورية الذي يخترق الحدود الدولية، ويدمج في ثناياه الدول والثقافات وأنماط الاستهلاك والتبادل، وامكانات الثورة وفرص التحرر، كاسراً ثنائيات المركز والأطراف، الداخل والخارج، النظام المدني والنظام الطبيعي، العمل والرغبة، الإنسان والآلة، الفوضى والنظام، الخاص والعام.

فكرة الدستور الأمريكي، كما يناقشها الكتاب، تتضمن مفهوماً للسيادة مختلفاً عن سواه في دساتير الدول الغربية الحديثة لأنه ينطوي على أسس أو مبادئ السيادة الإمبراطورية الجديدة. السمة الأساسية لهذا الدستور، الذي يوصف بأنه الأكثر ديمقراطية في العالم، أنه يحدد السيادة ارتباطاً بالشعب كما ينبغي أن يكون عليه أي نظام جمهوري ديمقراطي. السيادة

هنا ذات مرجع دنيوي ونابعة من تناقضات الحياة الاجتماعية وصراعاتها، وليست مفروضة عليها من خارجها. السمة الأخرى المهمة للسيادة، كما يحددها الدستور الأمريكي، أنها تمثل مشروعاً مفتوح الآفاق قادراً على استيعاب عناصر جديدة، وغير مقتصر على جماعة محددة أو أمّة بعينها بالمعنى المتداول للكلمة. السيادة هنا ذات نزوع توسّعي، لكن ليس وفق الطريقة الكولنيالية القائمة على الاحتلال والاستغلال والنهب والعزل والإبادة الجماعية وو العبودية. التوسّع الإمبراطوري يستوعب الشعوب ويضم الأقليات والجماعات ضمن علاقات موزّعة ومتشابكة تتجاوز الحدود الوطنية وتلغيها على المدى الأبعد، الأمر الذي يؤهل الإمبراطورية لتكون جمهورية عالمية. بيد أن الدستور الأمريكي، كما يلاحظ المؤلفان بحق، لم يكن دائماً محرك السياسة الأمريكية. فهي حين تقيّد نفسها بمصالحها القومية، تتحول إلى قوة استعمارية تقتفي خطى نظيراتها الأوربيات الأقدم تاريخياً، مثلما تشهد تجربتها المبكرة في الفيليبين أو لاحقاً في فيتنام.

مؤشرات السيادة الإمبراطورية

يمكن تشخص الإمبراطورية الناشئة في الحقبة التاريخية المعاصرة بمفاهيم مثل العولمة وما بعد الحداثة، إلا أن أساسها المتين قائم في المجال السياسي حيث يتجلى كنمط للسيادة الشاملة لا يستثني بلداً أو منطقة في العالم. ثمة ثلاثة مؤشرات لتشكّل هذه السيادة.

أولاً، إن فكرة الحقّ الدولي (في تعبيرها القانوني) ما عادت مستندة، في سياق الإمبراطورية الناشئة، على اتفاقات وتعاقدات حرة بين دول مستقلة، بل على شبكات من الاتفاقات وقنوات الوساطة وحل النزاعات وضبط مجال حركة الدول في إطار نظام أشمل للسيادة. هذه السيادة تجمع القوى المتنازعة والمتناقضة عالمياً في بنية واحدة وتعاملها وفق مفهوم خاص للحق يستند على نمط جديد للإنتاج، ووسائل قانونية للإخضاع والقسر من أجل ضمان التقيّد بالاتفاقات وتسوية النزاعات. الحق القانوني في إطار الإمبراطورية يعكس واقع ما بعد الإمبريالية، تهيمن عليه قوة عليا فوق قومية أو ما بعد قومية. يرتكز الأساس القانوني للإمبراطورية، التي هي بخلاف الإمبريالية التي وجدت وتجد أساسها المادي في الدولة القومية، على مبدأين: مكاني وزماني. يقوم أولهما على نظام موحّد لإسناد فكرة الحق الإمبراطوري في كل بقاع العالم دون استثناء. أما المبدأ الثاني، فيقوم على اعتماد معيار أخلاقي يدّعي أنه ملزم وصالح لجميع الأزمنة التاريخية والحضارية المتعايشة والمتجاورة في كوكبنا. النموذج الكلاسيكي لتضافر هذين المبدأين تحقق في الإمبراطورية الرومانية التي دفعت بالبعدين القانوني والأخلاقي الشاملين إلى أقصى حد ممكن لتضمن الاستقرار والسلام وسيادة القانون لجميع المناطق الخاضعة لنفوذها. وارتباطاً بقانون الإمبراطورية الرومانية وبطانته الأخلاقية تبلور مبدأ الحرب العادلة الذي عاد للظهور مؤخراً في ظل الإمبراطورية المعاصرة في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، التي تمّ شنّها كفعل بوليسي ضد خصم اعتُبر خارجاً عن القانون، والترويج لها كممارسة شرعية للقوة. من مثال حرب الخليج وما تلاه في يوغوسلافيا السابقة وكوسوفو وأفغانستان، بدا واضحاً أن السلطة الإمبراطورية توظّف فعلها العسكري لأغراض أمنيّة. فهي أشبه بشرطة دولية تتدخل لحفظ النظام، ولرفض معيارها الخاص عن الحق والسلام. الشرطي الدولي الذي تمثله الإمبراطورية يعمل بالشكل الآتي: أولا، تحديد المشكلة الحاصلة على أنها مشكلة استثنائية أو طارئة والتلويح بضرورة التدخّل لاعتبارات قانونية؛ ثانياً، القدرة على استخدام الوسائل المسلحة في ظروف متباينة بهدف التعامل مع المشكلة أو الأزمة القائمة. وهنا يثير الكتاب تساؤلاً عن مدى تطابق الحق الإمبراطوري في التدخل في فكرة الحق المجردة، وعن معنى الحق (والقانون) عندما يُختزل إلى عنصر الفاعلية أو التأثير أو النجاعة.

مهما يكن من أمر هذا التساؤل، فإن الكتاب يتوصّل إلى أنه في سياق التحوّل نحو الإمبراطورية يسود القانون فوق القومي على القوانين الوطنية

ويخترقها ويكيّفها، بل ويحدّدها أو يحدّ منها بقدر كبير. إضافة إلى ذلك فقانون الإمبراطورية يسود على ميثاق الأمم المتحدة من ناحية مبادئه وآليات تطبيقه أو فرضه. فالأمر ما عاد يتعلق بصيانة أو احترام اتفاقات موقعة بين دول ذات سيادة، ولا في الاحتكام للإجماع والحق الدوليين، وإنما في إباحة التدخّل نتيجة حصول ظرف طارئ وباسم مبادئ أخلاقية سامية وقيم عدالة شاملة مزعومة. غير أن اللجوء إلى مبدأ التدخل لحل الأزمات لا يدل على استقرار النظام العالمي الجديد، أي النظام الإمبراطوري، بقدر ما يدل على عدم استقراره وتقلبه في حالة أزمة وحرب دائمتين.

الإمبراطورية، كما يستنتج الكتاب، وُلدت في الأزمة وتتجلى كأزمة ناتجة عن التعارض بين البنية القانونية للإمبراطورية والقوة المكونة لها والفاعلية فيها، من جهة، وبين مصلحة الجمْع (multitude) المتشكّل من ذوات منتجة ومبدعة، من جهة أخرى. وما كان لهذه الأزمة أن تظهر لولا هيمنة نظام محدد للسيطرة السياسية - الحياتية (bio-polities) (المقصود بهذا المصطلح تحويل الحياة إلى موضوع مباشر للسلطة حيث يتم إنتاج الوجود الإنساني مادياً ومعنوياً). فهذه الأزمة التي كان الفيلسوف الظاهراتي هوسيرل قد عزاها إلى هيمنة العقلية العلمية الرياضية على عالم الحياة المعاش، تكمن، بنظر مؤلفي الكتاب، في التدخّل المخلّ لسياسة رأس المال في عالم الحياة. هذه السياسة وذلك العالم لايمكنهما، في الشروط القائمة، أن يتواءما على المديين القريب والبعيد. السمة المميزة لأزمة الإمبراطورية أنها لا تتجلى في صراع رئيسي ولا تتموضع في جبهة واحدة، لأنها جملة أزمات جزئية، صغيرة، متوالدة ومتتابعة. وذلك ما يضفي عليها طابع الديمومة والحضور الكلّي. أمّا حرب الإمبراطورية فلا يتم شنها ضدّ خصم خارجي محدّد، لأنها سلسلة حروب أهلية ومناسبات للتدخل البوليسي بقوة عسكرية عالية التسلح والكفاءة. وهذا بالضبط ما حدث في اضطرابات لوس أنجليز (١٩٩٢) ومقديشو، في سراييفو، وأفغانستان. وتكرر حدوثه في العراق مرتين.

ثانياً، لاتقتصر الإمبراطورية الناشئة على الإطار القانوني فقط، لأن لها بعداً مادياً يتمثل في السوق العالمي الذي لولاه لايكتمل فهم السيادة الإمبراطورية بمكونيْها السياسي والقانوني. ويعتبر الكتاب أن عولمة الإنتاج والسوق تمثل حالة جديدة غير مسبوقة تاريخياً. من هذا المنظور فهو يرفض الرأي القائل بأن الظاهرة الرأسمالية عملت دائماً كسوق عالمي، وبالتالي فليس هناك اختلاف جوهري بين صورتها الكلاسيكية في القرن التاسع عشر وصورتها الراهنة في القرن الحادي والعشرين. كذلك فهو يرفض رأي من يراهن على استمرار الدولة القومية في الغرب في أداء دورها لإحكام طوق الهيمنة الإمبريالية على الدول والمناطق الأخرى في العالم. إن صحّ هذان الرأيان، فهما لايصحان، بنظر مؤلفي الكتاب، إلا بصورة جزئية لأن المستجدات الحاصلة في الاقتصاد والسياسة تشير إلى تحول نوعي باتجاه ظهور قوة ما بعد إمبريالية أو ما بعد استعمارية، قوة تدور في فلكها كل التناقضات والصراعات المحلية والعالمية. إنها قوة تحتوي جميع الظواهر والأحداث، وتحدّد مجالات الأفعال والتجارب، وتملي الخيارات الجماعية والفردية، السياسية والثقافية، الاقتصادية والأخلاقية.

في سياق الإمبراطورية تلازم نشوء السوق العالمي مع تحوّل جذري في سيرورة الإنتاج التي اتسع نطاقها ليشمل إنتاج الحياة ذاتها. فبموازاة الإنتاج المادي، يتم إنتاج الذوات المنتجة أي أجساد البشر وعقولهم، حاجاتهم وعلاقاتهم، أذواقهم ورغباتهم. وذلك هو حقل صناعة الثقافة وأنماط الحياة. مجتمع الإمبراطورية هو مجتمع سيطرة قصوى قائم على إنتاج وإعادة إنتاج الحياة ذاتها بواسطة آليات قيادة وتحكّم أكثر ديمقراطية وأقل تعسفاً إذا ما قورنت بأساليب المجتمع الحديث الذي هو، حسب وصف ميشيل فوكو، مجتمع انضباطي يتطلّب العزل والعقاب والمراقبة من خلال مؤسسات كالمدرسة والسجن والمستشفى والمصح والثكنة والمصنع. لكن مفعول تلك الآليات «اللطيفة» أكثر حلولاً في جسد

المجتمع، وأعمق تجذّراً في روحه. في مجتمع الإمبراطورية ما بعد الحداثي تقوم هذه الاليات بتأطير المجال الاجتماعي بأسره عبر شبكات مرنة وديناميكية، لتنشئ نموذجاً جديداً للسلطة معنياً، بشكل مباشر، بالحياة ذاتها حيث تتولى احتواءها وتصميمها وفهمها وتفسيرها. إن سيرورة انتاج الذوات داخل الإمبراطورية تسير بتواز مع عمليات إنتاج البضائع، في حين يعتمد فائض القيمة اعتماداً متزايداً على العمل الذهني والمعلوماتي. خارج النظام الكلي لشبكات الاتصال التكنولوجية لا يوجد ثمة مرجع يحتكم إليه كأن يكون الحقيقة أو الإنسان أو الروح المطلقة، فهي الواقع والممكن معاً، وهي الضرورة ونقيضها مجتمعان. نظام الإمبراطورية يجسد، إلى حدّ كبير، فكرة القفص الحديدي للتاريخ، لكنه، مع ذلك، ليس نظاماً شمولياً (توتاليتارياً) بالمعنى المتعارف عليه. ففيه تختمر ممكنات التحرر وتنبثق بدائل المستقبل.

ينبغي الإشارة هنا إلى أن تفسير نيغري وهارت للرأسمالية المعاصرة لايعتمد النموذج الماركسي القائل بأولوية العامل الاقتصادي كعامل مقرّر، ولو في المطاف الأخير. إنه يميل إلى تفسير الرأسمالية في تجليها كإمبراطورية من منظور سياسي يركّز على نقاط مثل وظيفة السلطة وآليات ممارستها، أشكال مقاومتها والبدائل المضادة لها، المصادر القانونية والأخلاقية للشرعية، ومبدأ التدخل الخارجي والحرب العادلة. ويستند الكتاب في إثارته لهذه النقاط على مفهوم علاقات القوّة المستوحى من نيتشه والنيتشويين الجدّد، خصوصاً ميشيل فوكو وجيل دولوز وغوتاري. غير أن عدم اعتماد مؤلفي الكتاب على النموذج الماركسي التقليدي في التحليل، لا يعني تناولهما لعلاقات القوة بصورة مجردة من مضمونها المادي. فما يتفاداه المؤلفان هو تحديداً النظرة الاقتصادية الاختزالية التي تفترض أن للقوة اتجاهاً واحداً صاعداً من الأسفل إلى الأعلى، أو منتشراً من المركز إلى الأطراف. إن للقوّة أو للسلطة، في عالم الإمبراطورية، مراكز متعددة ونقاطاً متناثرة، إنها موزّعة في كل مكان، وليست متموضعة في مصنع أو شركة أو دولة أو منطقة جغرافية. بصورتها المتعدّدة الأبعاد هذه، تستند علاقات القوة على مضمون مادي هو الاستغلال الرأسمالي الذي غدا في مجتمع ما بعد الامبريالية (أي مجتمع الإمبراطورية) أكثر قسوة وشدّة مما سبق، والذي صارت شبكته تغطي البشرية جمعاء، وإن بدرجات متفاوتة. انتشار الرأسمالية عالمياً لا يعني زوال الحدود الجغرافية والعرقية للقمع والإستغلال، بل تعزيزها وتكثيفها. وهذا، بالنسبة لنيغري وهارت، مدعاة للتفاؤل لأن الإمبراطورية برأيهما أحدثت نقلة إلى الأمام لا يمكن التراجع عنها، الأمر الذي يقطع الطريق على السياسات القديمة والمحافظة المرتكزة على مصالح الدول القومية. فهما في حذوهما حذو ماركس الذي فسّر الرأسمالية كظاهرة تاريخية تقدمية مقارنة بأنماط الإنتاج التى سبقتها، يذهبان إلى أن الإمبراطورية تطرح نموذجاً للمجتمع والإنتاج أكثر تقدمية من الإمبريالية، التي اعتبرها لينين أعلى مراحل الرأسمالية. بعبارة أخرى، تمثل العولمة التي هي سياسة الإمبراطورية واقتصادها الشرط الوحيد للتحرر. فمقابل العولمة ينبغي لليسار أن يطرح عولمة بديلة، ومقابل إمبراطورية رأس المال ينبغي أن تشكّل البشرية إمبراطورية مضادة، فلا عودة ممكنة إلى الوراء باسم الهويات الوطنية والخصوصيات الثقافية، لأن هذا خيار خاطئ وضار.

القوى المضادة للإمبراطورية

لكن ما هي القوّة أو القوى المعاصرة المكلّفة بمهمة التحرير؟ إنها ليست الطبقة العاملة الصناعية حصراً، بل بروليتاريا عصرنا التي تشمل «كل أولئك الذين يتمّ استغلال عملهم بشكل مباشر أو غير مباشر، والذين يخضعون للمعايير الرأسمالية للانتاج وإعادة الانتاج». إن أحداثاً مثل حركة الاحتجاج في بكين (١٩٨٩)، الانتفاضة الفلسطينية، إضطرابات لوس أنجليز (١٩٩٢) تمرّد إقليم تشاباس في المكسيك (١٩٩٤) الإضراب الكبير في فرنسا (١٩٩٥) وفي كوريا الجنوبية (١٩٩٦) هي، في جوهرها، مؤشرات على رفض الاستغلال والقهر، وعلى حتميّة النضال

والتضامن. مؤلفا كتاب «الإمبراطورية» يراهنان على إبداعية الفعل المشترك للجُمع وقوّة العمل الحيّ والرغبة لإطلاق إمكانات التاريخ بتجاوز الرأسمالية لإرساء بداية عصر الإنسان كما تخيّله ماركس. لكن هل ستقود محصلة رفض الرأسمالية من قبل قوى متنوعة وغير متجانسة إلى بلوغ البديل المرغوب الذي هو الشيوعية؟ وهل الشيوعية مخطّط طوباوي جاهز أم غاية لاتبلغ غايتها: فكرة معيارية أو موجهِّة تقود فعل التحرّر دون أن تفضي إلى تحقق ناجز في أية لحظة معينة؟ ذلك ما يجيب عليه نيغري وهارت بالرجوع إلى القيمة الإيجابية للنفي. فمن مفارقات النضال المعاصر أنه لايسير وفق وصفة واحدة، وغير مؤطّر بنظرية ثورية. الطبقة العاملة ما عادت طبقة متجانسة، ونضالاتها مبعثرة وحدثية (ذات مدى زمني قصير)، متقطّعة وغير متصلة (في زمن الاتصالات السريعة التي تضغط عنصري الزمان والمكان!). نضالات اليوم لا تعمل كحلقة مترابطة الأجزاء، أو كمدّ ثوري يجتاح العالم، بل إنها من مناطق انبثاقها تصعد عمودياً لتضرب مباشرة مدار العولمة، أي رأس الرأسمالية وقلبها. النضال اليوم لا يتبع مجري أفقياً، لذلك لا معنى للأممية البروليتارية التى ولى زمانها كما يعتقد نيغري وهارت. النضال اليوم ينتقل كما ينتقل فيروس الكومبيوتر الذي يكّيف شكله وفق سياق الطّرف المستقبل. شكل النضال المعاصر يحاكي طبيعة السيادة الإمبَراطورية التي لاتفترض نزاعاً رئيسياً ونزاعات ثانوية، وإنما على شبكة مرنة للصراعات الصغيرة الناشئة عن تناقضات مراوغة، متوالدة وغير متموضعة في مكان محدد. فكما أن للسيادة الإمبراطورية بعداً غير مكاني (الذي هو المعنى اللغوي لمصطلح اليوتوبيا أي المدينة الفاضلة أو الخيالية)، فإن النضال ضدها لا ينحصر في مكان بعينه أو جبهة بذاتها. جوهر هذا النضال يكمن في رفض العمل والسلطة (أطروحة الكتاب هذه تنحو منحىً فوضوياً)، ونبذ العبودية الطوعيّة بجميع أشكالها. بفضل هذا الرفض يمكن تلمّس بداية الطريق نحو سياسة تحررية مستمدة مما يسميه نيغري بالكينونة الضديّة للجُمع المرتبط بعلاقة تناقض وجودي (تناقض عدائي) مع سلطة رأس المال.

في عصر ما بعد الحداثة، الذي هو عصر العولمة والإمبراطورية، تتجسد مرتكزات هذه الكينونة الضدية في قوى ثلاث، هي: الانشقاق، موجات الهجرة الواسعة والترحّل بين البلدان. فالانشقاق، كمصطلح قانوني (subtraction)، يعني سحب الحق من مالكه المزعوم الذي هو الإمبراطورية الرأسمالية. والهجرة الجماعية يصفها الكتاب بعبارات مستوحاة من إستهلال «البيان الشيوعي» تقول «شبح يطوف العالم، إنه شبح الهجرة..... كل قوى العالم القديم تحالفت في حملة لا تعرف الرحمة ضدها، لكن حركة الهجرة لا يمكن مقاومتها». شبح الهجرة، المتمثل بموجات نزوح هائلة للكفاءات العلمية والبروليتاريا الزراعية والصناعية والخدمية، سيؤسس، كما يتوقع الكتاب، شرطاً منقطع الجذور (أي معولماً) للفقر والبؤس. أمّا الترحّل فسيجلب جنساً جديداً من الغرباء يجتاح أوروبا والعالم الأول كما اجتاح برابرة الشمال معقل الإمبراطورية الرومانية. نضال هذه القوى ذات القابلية العالية على الحراك يطرح نمطاً شديد البأس للصراع الطبقي داخل الإمبراطورية ما بعد الحداثية وضدها، نمطاً مازال حتى الآن في طور العفوية، لكنه يحمل في ثناياه وعود إنتاج إنسان جديد (ما بعد الإنسان الذي تخيّلته الحداثة)، وجماعة متضامنة يوحّدها النشاط الحسّي والذهني، وقوة حياة مبدعة يصنعها جمْع تعددي ومتنوع، متآلف بعاطفة الحب ورغبة الحياة. حركيّة وهجانة الجمع ليستا بذاتهما تحرريتان ولكنهما سيكونان كذلك إذا ما سيطرتا على شروط إنتاجهما. إن نيغري وهارت يتحدثان عن قيام برلمانات للجمْع، ويتخيلان مصانع اجتماعية لإنتاج الحقيقة تأخذ المبادرة من سلطة الإمبراطورية: لجان شعبية (ليس على طريقة القذافي بالضرورة)، أو سوفيتات، أو لجان مصانع على الطريقة الإيطالية أو حتى ديمقراطية مباشرة.

سبق أن أشرنا إلى أن الكتاب يعتبر الإمبراطورية ولدت في الأزمة وتظهر كأزمة. أزمة الإمبراطورية

حاضرة في كل مكان، وهي مرادف للفساد ليس بالمعنى الأخلاقي للكلمة، حيث يكون الفساد نقيض الصلاح. فساد الإمبراطورية حالة موضوعية تشير إلى سيرورة تحلّل دائمة، سيرورة تشكّل وتفتّت، وخلق واضمحلال. والفساد ليس سمة جديدة في الإمبراطورية الناشئة، وليس استثناء يميزها عن سواها، إذْ تعددت الإشارة إليه في الأدبيات الكلاسيكية عن أحوال إمبراطوريات الماضي. فساد الإمبراطورية المعاصرة جوهريّ كامن في طبيعتها، وناشئ عن وجودها الهجين، ومترافق مع دورها في إعاقة بروز الحاجات الإنسانية وتعطيل سبل بلوغها. لكنّ ذلك الفساد لا يعني أن الإمبراطورية سائرة نحو زوال وشيك، وأن هناك نهاية معلومة تنتظرها، فنظام عملها يحتّم وجوده من حيث كونه أكثر من مجرد ظاهرة عارضة في السياق أو انحراف مؤقّت في المجرى العام. الإمبراطورية تنتعش من خلال نشر التناقضات التي يفضي إليها الفساد، وتغدو مستقرة بفضل عدم استقرارها وهجانتها واختلاط مكوناتها. الفساد يرادف صيرورة تغيّر ومسخ دائمة، صيرورة تتناقض مع الرغبة الإنسانية لأنها تنطوي على مكوّن بنيوي مخالف لكل سياسة موجَّهة لخدمة حياة الإنسان. عناصر الفساد الشامل تظهر في أجهزة السلطة، الكنائس والطوائف، جماعات الضغط للطبقات السائدة، مافيات الفئات الاجتماعية الصاعدة، مرتكبي الفضائح، التجمعات المالية الكبيرة، الصفقات الاقتصادية. الفساد إجمالاً ينتج عن استحالة ربط السلطة بالقيّم، وتلتقي مظاهره وأسبابه في أربعة محاور:

أولاً: تعارض الخيار الفردي الأناني مع علاقات الجماعة والتضامن في عملية إنتاج سياسة الحياة الفردية في مستواها اليومي الملموس"؛ ثانياً: الاستغلال المميِّز لنظام الإنتاج القائم على خصخصة ثمار العمل الجماعي مما يغلّب الطابع الفردي والخاص على الطابع العام والمشترك لسياسة الحياة الرأسمالية، بهذا المعنى، هي نظام للفساد والإفساد؛ ثالثاً: التحريف الأيديولوجي للمعاني ضمن عملية التواصل اللغوي في مجتمع الإعلام والصورة، الأمر الذي يؤثر سلباً على سياسة الحياة ذاتها؛ رابعاً: توظيف الحكم الإمبراطوري للإرهاب كسلاح لحلّ النزاعات المحدودة والإقليمية.

في هذه المظاهر والأسباب تجري، حسب رأي نيغري وهارت، عملية إفساد منظّم للجوهر الخاص بالجمع عبر تذريره أو توزيعه في وحدات صغيرة، وإعاقة فعله الموحَّد. ولئن تمّ تحديد الفساد في التقاليد البرجوازية الحديثة ارتباطاً بمعايير أخلاقية قويمة يُحتكم إليها، فقد غدا في زمن الإمبراطورية ظاهرة مشاعة أو، على الأقل، لم يعُد سبباً كافياً لتغيير حكومة متهمة به مثلاً. الفساد هو ممارسة القيادة دون الرجوع إلى عالم الحياة. المفارقة الصارخة التي تلازم الإمبراطورية أنها بينما تستفيد من علاقة التعاون التي تتيح للأجساد إنتاجية أعلى ومتعة أكثر، تعمل دون كل على إعاقة هذه الاستقلالية التعاونية، أو حتى على تدميرها.

قبل أن نختتم هذا العرض المكثف،[١] لابد أن نشير إلى أن الكتاب احتوى مسائل كثيرة جديرة بالنقاش، نختار منها مسألتين. الأولى: تتعلق بوصفه حرب فيتنام كآخر مغامرة للإمبريالية الأمريكية قبل عبورها نحو طور الهيمنة الإمبراطورية. غير أن ما يظهره تدخلها العسكري الأخير في العراق، يوحي بخلاف ذلك. القوة الوحيدة في العالم لم تلجأ إلى تلك الحرب تعبيراً عن فكرة الحق الشامل العابر للدول القومية، بل لاعتبارات استراتيجية خاصة بأمنها القومي؛ كما إن تلك الحرب، بمقدماتها ونتائجها المتحققة على الأرض، لم تسهم في إعادة تشكيل العلاقات الدولية، بل أججت فيها تصدّعات وخلافات وصراعات خطيرة، سياسية وفكرية، تكاد تغطي العالم بأجمعه. المسألة التي تبدو غير واضحة في الكتاب، تتعلق بتأشير الخط الفاصل بين الدور الايجابي للهيمنة الإمبراطورية والدور السلبي للإمبريالية والاستعمار. فهل يجوز التنبؤ، بالاستناد على المعطيات الراهنة، إن الهيمنة الإمبريالية الأمريكية المكشوفة تهيئ، بشكل غير مباشر أو غير مقصود، مقدمات نشوء هيمنة امبراطورية لا تستقر حدودها دون تحقيق مُثل المساواة

والحرية عالمياً؟ وهل يصح الاعتقاد بأن جوهر الهيمنة الرأسمالية الغربية أعمق بكثير من الظاهرة الاستعمارية ومن مشاريع حركات التحرر الوطني؟ وما وجه الاختلاف بين فكرة الإمبراطورية وفكرة فرانسيس فوكوياما عن نهاية التاريخ، حيث يبدو أنه لاتوجد، في نهاية المطاف، سوى غاية واحدة لا يحول تعدّد أسمائها دون تحكمها بمصائر المجتمعات والثقافات؟

المسألة الثانية: أن مشروع نقض الإمبراطورية، أي المشروع التحرري للجمْع، لايتحقق إلا بحصول إجماع عليه، والإجماع هو نوع من التعالي عن الشروط الملموس للوجود الاجتماعي. خلاف ذلك، سوف لن يكون هناك مشروع منظّم للفعل والحياة. إذا كانت غاية هذا المشروع هي العدالة (العدالة التوزيعية التي دعا إليها أرسطو أو العدالة الاشتراكية التي دعا إليها ماركس) فإن العدالة لاتظهر إلا كجدل بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، أي بين البعد الحالّ أو الملازم للتاريخ والبعد المتعالي عنه. فهي إن تحققت بشكل ملموس، تظل دائماً ناقصة وقابلة لتجاوز ما هي عليه، وهذا سرّ قوتها الذي حدا بمفكر شكّاك كجاك دريدا إلى أن يعتبرها المفهوم الوحيد غير القابل للتفكيك!. كذلك حين يعتمد المؤلفان مفهوم الجمْع كبديل عن الشعب أو الأمّة أو الطبقة، فإنهما يريدان الإشارة إلى حقل غير متجانس للوجود، حقل ذوات مستقلة، وعلاقات مفتوحة. لكن الجمع قد يبقى قوة قائمة بذاتها ومنكفئة على نفسها، لو لم تحركه قضية عامة ذات دافع تحرري كي يتحول إلى قوة لذاتها. دون وجود قضية ووعي ثوري، لايكون هناك معنى راسخ لتمردات الجُمْع، ولا لطموحه إلى مجتمع عادل. هذه القضية العامة التي يمكن أن نسمّيها قوة الحياة، العدالة، المساواة، أو الحرية هي ليست قضية ملازمة للواقع ومحصورة في إطاره فقط. إنها تصبح قضية عامة بمقدار تبنّيها ما هو ممكن وغير متحقّق بعد. إزاء القوى البشرية الخليطة وغير الموحدة التي يمثلها الجمع المعاصر، ينبغي أن تنطوي القضية على فكرة متعالية على شَرطي الزمان والمكان. وإلا فكيف يتأتى لها أن تمتلك قدرة توجيه الفعل والحياة والتاريخ؟

أختتم هذا الاستعراض بالقول إن كتاب «إمبراطورية» فيه الكثير من الأمل والحكمة. أما الأمل فهو في النضال لتخطّي الرأسمالية التي غدت في تغييرها العميق للعالم خطراً على الحياة كوجود وكمعنى. وأما حكمته فهي عدم استباق التاريخ بنظرية جاهزة، فالعبرة أو العاقبة لا تأتي إلا في نهاية الطريق، إنْ وجدت فعلاً. لهذا يفتتح صفحاته الأولى بمقطع عميق الدلالة للمفكر الطوباوي الانجليزي وليام موريس، يقول «قد يقاتل الناس في معركة ويخسرونها، غير أن القضية التي قاتلوا من أجلها تتحقق رغم اندحارهم، ثم يتبين لاحقاً أن تلك لم تكن القضية التي قاتلوا من أجلها، ينبغي على أناس آخرين أن يقاتلوا من أجل ما قصدوه تحت اسم آخر». قد يوحي هذا المقطع بنوع من الالتباس، إلا أن فكرته بسيطة وتتضمن إمكانية إبدال الفاعل التاريخي أو القضية التاريخية. فقد يصل الفاعل التاريخي (الطبقة، الأمة أو الحزب) إلى منتصف الطريق أو يفشل في بلوغ غايته، غير أن قصوره أو فشله ليس شأناً سلبياً، ففي سياق صيرورة التاريخ يمكن أن يظهر دائماً فاعلون جُدّد. كذلك قد لا تتحقق القضية بالصورة التي أرادها أصحابها، بل يجئ تحققها كنتيجة عرضية لصراع يتعدّد المنضوون تحت راياته ويتكاثرون، وتزوغ قضيته وتتباين ملامحها مرة تلو الأخرى. في هذا الإبدال والتناوب والتحوّل تتجسد جدلية حركة التاريخ التي حاول مؤلفا كتاب «الإمبراطورية» الإمساك بها وتخليصها من القيود المثالية للتفكير الجدلي بنسخه المدرسية. فالحقائق والصراعات الملموسة عصيّة دوماً على القولبة في معادلات مغلقة ذات نتائج مسبقاً.

(*) عنوان الكتاب بالإنجليزية هو:
Michael Hardl & Antonio Negri: Empire, Harvard University Press, 2000.

حضارة جديدة : حضارة التضامن

بقلم ميخائيل لوڤي وفراي بيتو
عرض وتقديم : أ.د. عبد الغفار مكاوي (*)

ا - يستعرض مقال المؤلفين - بوصفهما عضوين مشاركين في التجمع الاجتماعي والاشتراكي العالمي - القيم الأخلاقية والاجتماعية المحددة، والخطوط الأساسية الموجهة لمشروعهما عن التغيير الاجتماعي، ورؤيتهما لإمكان قيام عالم جديد بديل عن الرأسمالية التي تفرض هيمنتها على العالم، ويصور بعض مثقفيها المغرضين أنها نهاية المطاف ولابديل عنها...

ويبدأ المقال بتحديد القيم التي ارتكز عليها اجتماع «دافوس» (سنة ٢٠٠٠ في سويسرا)، وشارك فيه رؤساء دول ورجال أعمال ومديرو بنوك يمثلون طليعة العولمة الليبرالية الجديدة (أو الاستعمار العالمي الشامل!). هذه القيم الكبيرة هي الدولار واليورو والين ، فهي المحور الذي تدور حوله الحضارة أو المدنية الغربية في صورتها الحاضرة، كما أنها تمثل سلّم القيم الليبرالي الجديد في حركة العولمة كما يتصورها العالم الرأسمالي..

ويبيِّن المؤلفان أن هذه «القيم» الثلاث «كمية» في المقام الأول ولاتعرف معنى للخير والشر، أو العدل والظلم... إلخ من لايملك المليارات والملايين من هذه القيم الكمية أو النقدية فلا وجود له في رأي المنظمين لتجمع «دافوس» (المؤمنين فقط بديانة المال ورأس المال والسوق الاقتصادية الحرة، والعابدين لأصنامها ورموزها التي لاتعرف طقوسها غير التعصب والعدوان وعدم التسامح..) ومن الطبيعي أن يضطهد معتنقو هذه القيم كل الذين يؤمنون بقيم أخرى غير كمية أو مادية، وأن يزداد عدد ضحاياهم من رجال ونساء وأطفال العالم الثالث الذين تحرص نظمهم الحاكمة على تقديم القرابين والأضحيات من شقائهم وتعاستهم لآلهة السوق الحرة ورأس المال الذين أغرقوا هذه النظم بالديون وربطوها - أو داسوها - بعجلتهم الكاسحة المتوحشة...

ويتتبع المؤلفان أخلاق ديانة السوق ومعبودها الأناني والدموي، فيرجعان قواعدها ومبادئها إلى السير آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) الذي أكد قبل قرنين من الزمان بكل قوة أن الواجب الوحيد على كل فرد هو أن يصمم على ملاحقة وتحقيق مصالحه الذاتية الخاصة، دونما اعتبار لجيرانه ومواطنيه المحيطين به، وسوف تتكفل اليد الخفية لاله السوق الحرة بكل شئ آخر، وتنعم على الأمة والمجتمع كله بالرخاء والوئام..

ويواصل المؤلفان حديثهما عن حضارة المال ورأس

(*) مفكر وباحث مصري.

المال التي حوّلت كل شئ إلى سلعة: الأرض والماء والهواء والحياة والمشاعر والأفكار والمعتقدات. وبدلاً من العلاقة الانسانية الصحيحة: شخص - سلعة - شخص، تبرز وتتحكم علاقة جديدة تجعل من كل شئ سلعة: سلعة - شخص - سلعة. (فأنا مثلا تزيد قيمتي إذا ذهبت لأي مكان راكبا المرسيدس أو البى - إم - دبليو لا ماشياًعلى رجليَّ أو راكبا دراجة أو حافلة عامة.. هكذا «تُشَيِّئ» كل قيمة لم تكن في الأصل محلَّ بيع أو شراء أو تبادل سلعي..).

في ظل حضارة السوق والمال والبيع والشراء - على نحو ما تنبأ بذلك أَحَدُ نقاد الاقتصاد السياسي في القرن التاسع عشر (وهو ماركس في كتابه بؤس الفلسفة)(١) أصبحت قيم كالفضيلة والحب والاقتناع والمعرفة والضمير - سلعاً تتمُّ المتاجرة فيها، ومن ثمَّ نتنبأ كذلك بعصر الفساد الشامل الذي يُعْرَضُ فيه كل شئ - مادياً كان أو أخلاقيا - في سوق التجارة التي تفصل وحدها في الحكم على قيمته الحقيقية..

ب - **القيم الكيفية** : هذه الحضارة «التجارية» التي أغرقت جميع العلاقات الانسانية في مياه الحسابات الأنانية الباردة برودة الثلج(٢) - هذه الحضارة يواجهها «الملتقى» أو «التجمع الاجتماعي العالمي للتضامن»(٣) بصرختِه الرافضة: «العالم ليس سلعة!».. فالطبيعة، والحياة، وحقوق الانسان، والحرية، والحب، والثقافة ليست سلعاً على الاطلاق. وهذا التجمع العالمي يجسِّد نمطاً أو نموذجاً حضارياً آخر، يقوم على قيم أخرى غير المال ورأس المال. وهكذا يقف - على عتبة القرن الحادي والعشرين - مشروعان حضاريان وسلَّمان للقيم مختلفان ومتقابلان إلى حدِّ التضاد أو بالأحرى التناقض الذى لايسمح بالتوفيق أو المصالحة بينهما..

ونسأل الآن: أي قيم يتبناها ويهتدي بها هذا المشروع البديل؟ - والجواب: هي قيم كيفية - أخلاقية، وسياسية، واجتماعية وثقافية يستحيل ردُّها إلى أي «تكميم» مادي أو نقدي - وهي قيم تشترك في الايمان بها والدعوة اليها معظم التجمعات والشبكات الدولية التي تمثل - على مستوى العالم كله - الحركة المضادة للعولمة الليبرالية الجديدة..

ويمكننا أن نقترب من حقيقة هذه القيم إذا نحن انطلقنا من القيم الثلاث التي أعلنتها الثورة الفرنسية (١٩٨٩) وزودتها بالأجنحة التي ماتزال تحلِّق بها مرفرفةً في آفاق البشر، وهي نفسها القيم الثلاث المعروفة التي ظلت سائدة في حركات التحرر في العصر الحديث ومحركة لها: الحرية والاخاء والمساواة - وقد بيَّن الفيلسوف اليوتوبي والاشتراكي إرنسْت بلوخ (١٨٨٥ - ١٩٧٧) في كتابه «الحق الطبيعي وكرامة الإنسان» (١٩٦١) أن الطبقات الحاكمة قد وضعت هذه المبادئ الثلاثة على واجهة المباني الرسمية في فرنسا، ولكنها لم تحققها أبداً في شكل واقعيّ حيّ. بل إن الذي حدث في الممارسة العملية - كما قال ماركس - هو أن هذه القيم الثلاث قد استُبْدلت بها أسلحة الفرسان والمشاة والمدفعية.. مع أنها في حقيقتها تنتمي للتراث الثوري العريق الكامن في كل ما لم يكتمل بعد، وكل ما لم يتحقق بعد، وكل الوعود التي قطعت ولم يتمَّ الوفاء بها حتى الآن. إنها - أي القيم الثلاث! - تنطوي في صميمها على طاقة يوتوبية واقعية ملموسة، طاقة تتجاوز الأفق البرجوازي وتعلو عليه، إذ إنها هي طاقة الكرامة الانسانية التي تتطلع للمستقبل وهي تردد هذا الشعار: «لنَخْطُ مرفوعي الرأس نحو الاشتراكية»...(٤).

ولو نظر للقيم المذكورة من منظور ضحايا النظم الحاكمة والسائدة، لكشفت عن مخزون طاقاتها المتفجرة، وعن مدى أهميتها وحيويتها في الوقت الراهن في الصراع المحتدم ضدَّ إغراق العالم في النزعة التجارية، وتحويل كل شئ وكل شخص وكل كائن حتى يعيش فيه إلى سلعة تباع وتشترى..

جـ - ونبدأ بأولى القيم فنسأل: ما هي الحرية؟! والجواب بسيط ومعروف. إنها في المقام الأول حرية التفكير، وحرية النقد، وحرية إبداء الرأي، وحرية التجمع والتظاهر - أي كل الحريات التي اكتسبها الناس بشقِّ الأنفس (نظرياً على الأقل، وفي بعض البلاد دون غيرها!) بعد كفاح وصراع استمرا قروناً

طويلة ضد النزعات المطلقة، والنظم الفاشية والديكتاتورية على اختلاف أشكالها اللعينة. ولايقف مفهوم الحرية عند هذا الحدّ، وإنما يتجاوزه - وبالأخص في وقتنا الحاضر قبل أي وقت آخر! - إلى مفهوم الحرية الذي يواجه أحدث شكل من أشكال النزعة المطلقة أو الاطلاقية، ألا وهي ديكتاتورية أسواق المال والنخبة من مديري البنوك ورجال الأعمال الكبار والقائمين على شئون المشروعات والشركات التي توصف اليوم بأنها عابرة للأمم والقارات، أي دكتاتورية أولئك الذين يفرضون مصالحهم الخاصة على كوكبنا الأرضي المسكين... وهي في واقع الأمر دكتاتورية إمبريالية خاضعة للهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للولايات المتحدة التي تمثل اليوم القوة العالمية العظمى والوحيدة، وتتخفّى وراء «قوانين السوق» المجهولة والعمياء، وتفوق قوتها وجبروتها قوة الامبراطورية الرومانية أو قوى الامبراطوريات الاستعمارية المنهارة بدرجات ومراحل شاسعة.. وهي دكتاتورية تنطلق من منطق رأس المال نفسه، وتستعين في تحقيق أغراضها ومخططاتها بمؤسسات معادية للديموقراطية إلى أقصى حدّ (وذلك من نوع الـ IWF أو الـ WTO(*) كما تلوّح بتهديد كل من يعارضها بترسانتها الضخمة وبذراعها العسكرية المشهور باسم «الناتو» أو حلف شمال الأطلنطي... والواقع إن مفهوم «التحرر الوطني أو القومي» لايكفي للتعبير بصدق عن مفهوم الحرية في مواجهة تلك الدكتاتورية الشاملة، فالتحرر المقصود هنا محلّي وقومي وعالمي إنساني في وقت واحد، وهو شبيه بمفهوم التحرر الذي تبنته الحركة المجيدة الجديدة المتجددة، وهي الزاباتية (نسبة إلى الثائر زاباتا البطل الشهير من أمريكا اللاتينية)(٥) في صورة شديدة الدلالة والاقناع...

ومن أوجه القصور البارزة التي شابت الثورة الفرنسية لعام ١٩٨٩ أنها استبعدت النساء من المشاركة في المواطنة في المجتمع المدني. وليس أدلّ على هذا من أن القائدة الجمهورية للحركة النسائية، وهي أوليمب دي جوج(٦) صاحبة إعلان «حقوق النساء والمواطنات»، قد انتهت حياتها تحت حدّ المقصلة. لذلك لايمكن لمفهوم الحرية الحديث أن يمرّ على اضطهاد المرأة - وهي تمثل نصف البشرية - ولا على الكفاح الباسل للنساء في سبيل تحررهن، مرّ الكرام..

د - الاخاء والمساواة:

ما هو معنى «الاخاء»؟

لقد نصّت الدساتير الأولى للثورات الحديثة على المساواة أمام القانون. هذه المساواة ضرورية ضرورة مطلقة - وإن لم يكن لها وجود في واقع عالمنا الراهن - ولكنها غير كافية على الاطلاق. والمشكلة الكبرى والأساسية هي عدم المساواة المرعب بين شمال الكوكب وجنوبه، بل وداخل كل بلد فيهما في الشمال والجنوب على السواء، بين النخبة الضئيلة التي تحتكر القوة الاقتصادية ووسائل الانتاج، وبين الأغلبية الساحقة للسكان الذين يعيشون من عملهم وكدّ أيديهم وعرق جباههم - وذلك بالقدر الذي لايكونون فيه عاطلين عن العمل أو مستبعدين ومهمشين من الحياة الاجتماعية.

والأرقام معروفة: فهناك أربعة من مواطني الولايات المتحدة - وهم بيل جيتس وبول ألين وداربن بوفيت ولاري إليسون - يستحوذون على ثروة تعادل صافي الدخل العام لاثنين وأربعين بلداً فقيراً يسكنها ستمائة مليون من البشر. ونظام الديون الخارجية، ومنطق السوق العالمي، والقوة الهائلة وغير المحدودة لرأس المال تؤدي جميعها إلى زيادة حدّة عدم المساواة التي تصاعدت بصورة مطردة خلال العشرين سنة الأخيرة. والواقع أن مطلب المساواة والعدالة الاجتماعية - وهما قيمتان لايمكن الفصل بينهما - هو الخط الموجه للعديد من المشروعات الاجتماعية والاقتصادية البديلة التي نعاصرها اليوم. ولاشك أن تحقيق مثل هذه المشروعات يستلزم وجود أساليب أخرى للانتاج والتوزيع.

بيْد أن عدم المساواة الاقتصادية ليس هو الشكل الوحيد للظلم القائم في المجتمع الرأسمالي والليبرالي: فالاضطهاد الذي يلقاه في أوروبا من لا يملكون أوراقاً

ثبوتية(٧) ؛ واستبعاد المنحدرين من سلالة العبيد السود من السكان الأصليين في الأمريكتين، والقمع الذي يتعرض له في الهند أبناء الطوائف المغلقة الذين «لايجوز لمسهم»، وغير ذلك من أشكال التعصب العرقي والتمييز العنصري - على أساس لون البشرة أو الديانة أو اللغة - التي يزخر بها العالم كله. والتوصل إلى مجتمع المساواة يفترض التخلص من كل أشكال التمييز المذكورة تخلصاً تاماً. ويرتبط بهذا كله ضرورة تحقيق شكل آخر من أشكال العلاقة بين الجنسين، وإعلان القطيعة مع أقدم أشكال النظم التي كرَّست عدم المساواة في تاريخ البشرية، ونعني به النظام الأبوي التسلطي الذي يتحمل مسئولية العنف في معاملة النساء، وتهميش دورهن في الحياة العامة، وحرمانهن من حق التوظف والعمل. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن النساء يمثلن العدد الأكبر من الفقراء والعاجزين عن الكسْب في العالم الذي نعيش فيه..

ونأتي إلى مبدأ «الإخاء» فنسأل: ما هو معناه على وجه التحديد؟

إن الإخاء هو الترجمة الحديثة للمبدأ اليهودي - المسيحي الذي يحض على محبة الجار أو الآخر القريب منا. ولابدَّ أن يُسْتبدل بعلاقات التنافس المرير، والحرب التي يشنها الجميع على الجميع - إلى الحدِّ الذي أصبح معه الفرد في المجتمع الحديث تجسيداً لعبارة الفيلسوف توماس هوبز (١٥٨٨- ١٦٧٩) الشهيرة: الانسان ذئب للانسان(٨) - أقول لابد أن يُسْتبدل بها علاقات التعاون، والمشاركة، والتكافل، والتضامن. وهو تضامن لايشمل الاخوة فحسْب، بل يضمُّ كذلك الأخوات، ويتخطى حدود العشيرة والقبيلة والشعب والجماعة الدينية، بحيث يتجاوز إطار العائلة، والأمة، ليصبح عالميا ودوليا بصورة شاملة وأصيلة...

باختصار، وبتعبير آخر: أن يصبح هذا التعاون أو التضامن عالميا بالمعنى الذي أضفته على هذه القيمة (أي قيمة التضامن) أجيال من المناضلين والمناضلات في صفوف الحركة الاشتراكية والعمالية..

إن العولمة الليبرالية الجديدة تنتج وتعيد إنتاج الصراعات الدائرة بين مختلف الأجناس والشعوب، والحروب الموجهة «للتطهير العرقي»، وأشكال التوسع القائم على العنف والتطاحن، والحركات الأصولية المختلفة التي تتصف بالتطرف والتعصب، ومشاعر وفظائع العداء تجاه الأجانب. والواقع إن نَوْبات الرعب هذه التي تنشأ عن الشعور بفقدان الهوية إنما تمثل الوجه الآخر للعملة، كما تمثل التناقض الملازم للعولمة الامبريالية. والحضارة التي نحلم بها - على حدِّ التعبير الجميل لأنصار حركة «زاباتا» - هي «عالم يستوعب عوالم أخرى»، أي أنها حضارة للتضامن والتنوع، تتسع لشعوب وثقافات العالم بأسره. ولقد أصبح من أوجب الأمور - بالنظر إلى التسوية التجارية والكمية للعالم، وإلى النزعة العالمية الزائفة التي تدعيها الرأسمالية - أصبح من أوجب الأمور وأشدها إلحاحاً في أيامنا أن نؤكد بكل قوة ممكنة مدى الثراء الذي يمثله التنوع الثقافي، والدور الفريد الذي أسهم به كل شعب وكل ثقافة وكل إنسان في مسيرة الحضارة الانسانية...

هـ - الديمقراطية - قيمة لا غنى عنها:

وثمة قيمة أخرى قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالقيم الثلاث التي سبق الحديث عنها - وهي قيمة الديمقراطية، ولايصدق هذا القول بالمعنى القاصر المحدود الذي اتخذه هذا المفهوم في السياق الليبرالي والديمقراطي (وهو الانتخاب الحر للنواب عن الشعب كلَّ عددٍ معيَّن من السنين وتفسده وتشوهه في واقع الأمر هيمنة القوى الاقتصادية على وسائل الاعلام) - هذه الديمقراطية الانتخابية أو التمثيلية - التي تعتبر كذلك نتيجة مترتبة على صراعات اجتماعية عديدة، كما يشهد التاريخ - لاسيما تاريخ أمريكا اللاتينية في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٤ و١٩٨٥ - بأنها قد تعرضت على الدوام للتهديد من جانب الأقوياء أصحاب المصالح - أقول إن هذه الديمقراطية الانتخابية أو التمثيلية ضرورية بغير شك، ولكنها كذلك غير كافية على الاطلاق. فنحن في أمسِّ الحاجة إلى أشكال أعلى من المشاركة، يستطيع السكان عن طريقها أن يمارسوا قدراتهم على اتخاذ القرار،

وصلاحياتهم للقيام بالرقابة والنقد بشكل مباشر، وذلك على سبيل المثال كما هو الحال مع «الميزانية القائمة على المشاركة» لمدينة بورتو أليجرى ولمحافظة ريو جرانده دوسول(٩) بالبرازيل.

إن التحدي الهائل الذي يُواجَه به مشروع مجتمع بديل، إنما يكمن في مدٍّ مظلة الديمقراطية على مجال الاقتصاد والمجتمع. ولماذا يُسْمح في هذا المجال بالهيمنة المطلقة لنخبة معينة نرفض هيمنتَها على المجال السياسي؟ إن الديمقراطية الاجتماعية تعني مناقشة القرارات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى، وتحديد الأولويات في الاستثمار والتوجهات الأساسية للانتاج والتوزيع مناقشة ديمقراطية حرة من جانب الشعب الذي من حقه أن يضع ضوابطها بنفسه، وذلك بدلاً من أن تترك لحفنة من المستغلين أو «لقوانين السوق» المزعومة (أو لمكتب سياسي مطلق القوة والنفوذ كما حدث في ظل نظم أخرى انتهت بالانهيار والإفلاس..).

ولابدَّ هنا أن نضيف إلى هذه القيم الكبرى التي هي حصيلة التاريخ الثوري الحديث قيمة أخري تعتبر أقدم القيم وأحدثها في وقت واحد، ونقصد بها قيمة الاحترام للبيئة. هذه القيمة ماتزال متوافرة في أسلوب الحياة التي يعيشها السكان الأصليون في الأمريكتين، وفي التجمعات الريفية السابقة للرأسمالية في كثير من بقاع الأرض، ولكنها تحتل مركز الدائرة من الحركة الايكولوجية الحديثة. والواقع أن العولمة الرأسمالية هي التي تتحمل مسئولية التسميم والتدمير المتسارع للبيئة. ومن أمثلة هذا التدمير وذلك التسميم تلويث الأرض والبحر والأنهار والهواء، والصوب النباتية (الزجاجية) التي تسببت في كوارث حقيقية، والتدمير الذي يهدد طبقة الأوزون التي تحمينا من الاشعاعات فوق البنفسجية المميتة، والحكم بالابادة على الغابات وعلى التنوع الطبيعي للفصائل الحيوانية. لايمكن إذن أن تكون حضارة التضامن إلا حضارة تضامن مع الطبيعة، لأن الجنس البشري لايمكنه أن يستمر في البقاء على قَيْد الحياة لو استمرَّ تدمير التوازن الايكولوجي (البيئي بالمعنى الواسع للكلمة) على سطح هذا الكوكب المهدد بالتلوث والخراب...

و - الاشتراكية هي البديل:

لاشك أن الاحصاء الذي قدمناه غير وافٍ على الاطلاق، وفي وسع أي إنسان أن يكمله على ضَوء خبراته وتأملاته الخاصة، ولكن كيف يمكن أن نلخص في كلمة واحدة هذا المجموع المركب من القيم التي أثبتت وجودها بطرق مختلفة في الحركة المضادة للعولمة الرأسمالية، وفي المظاهرات العارمة التي انطلقت في شوارع «سيتيل» و«جنوا»، وفي المناقشات والمحاورات التي دارت وتدور في المنتدى أو الملتقى الاجتماعي العالمي؟ نعتقد أن تعبير «حضارة التضامن» هو أفضل تلخيص لهذا المشروع البديل.

وهو لايدل فحسب على بنية اقتصادية وسياسية مختلفة اختلافاً قاطعا عن البنية السائدة، وإنما يدل قبل كل شئ على مجتمع بديل، يُعلي من شأن القيم والأفكار المرتبطة بالرخاء الاجتماعي، والصالح العام، والحقوق الشاملة المعترف بها على مستوى العالم.

ونحن نقترح تعريف هذا المجتمع بمصطلح أو تعبير يلخص أشواق البشرية وحنينها منذ حوالي القرنين - على أقل تقدير - إلى شكل جديد للحياة أكثر حرية، ومساواة، وديمقراطية، وتضامنا - وهو تعبير أسئ استعماله - كما أسئ استعمال غيره كالحرية والديمقراطية... الخ - وتمَّ تسخيره لخدمة مصالح تسلطية وغير شعبية على الاطلاق - ولكنه لم يفقد مع ذلك قيمته الأصلية والحقيقية - إنه باختصار هو «الاشتراكية»...

وفي استفتاء أجراه الاتحاد القومي للصناعة في البرازيل، عبَّر خمسة وخمسون بالمائة من الأشخاص الذين وجهت إليهم الأسئلة عن وقوفهم في صَفِّ الاشتراكية، مؤكدين حاجة البرازيل إلى ثورة اشتراكية - وعندما سئلوا عما يفهمونه من كلمة الاشتراكية، أجابوا بكلمات بسيطة تدل على قيم محددة: كالصداقة، والجماعة، والمشاركة، والاحترام، والعدالة والتضامن. أجل! إن حضارة التضامن هي حضارة اشتراكية...

هناك في النهاية حقيقة ينبغي التمسك بها: إن قيام عالم آخر. أمر ممكن، عالم يقوم على أساس قيم

مضادة بشكل بيّن وقاطع وحاسم للقيم السائدة والمهيمنة في هذه الأيام. ومع ذلك ينبغي ألا ننسى أبداً أن «الغد يبدأ هنا والآن»: هذه القيم يتجلى حضورها بالفعل في المبادرات التي تنطلق اليوم من حركتنا الاجتماعية الجديدة. وهي (أي القيم) تمثل الخط الموجِّه للمعركة المحتدمة ضدَّ أعباء الديون الخارجية في العالم الثالث، وفي مقاومة مشروعات «منظمة التجارة العالمية»، ومكافحة التجارب الهادفة لتغيير «جينات» (مورثات) الكائنات الحية، والمطالبة بفرض ضرائب على المضاربات المالية... إلخ. وتتوافر هذه القيم كذلك في المجادلات والمناقشات الاجتماعية الدائرة، وفي التجارب المبذولة لتحقيق التضامن والتعاون والديمقراطية المبنية على المشاركة، وذلك بدءاً من كفاح الفلاحين الهنود في سبيل حماية البيئة، حتى «ميزانية المشاركة» التي سبقت الاشارة إليها في «ريو جرانده دو سول»، ومن نضال العمال في كوريا الجنوبية للحصول على حقوق التنظيم النقابي، إلى الاضرابات التى اشتعلت في فرنسا دفاعاً عن حقوق المواطنين في الخدمات العامة، ومن الجهود الجماعية القائمة في قرى «الزاباتيين» في «خياباس»، إلى قطع الأرض الصغيرة التي وضع المعدمون في البرازيل أيديهم عليها(١٠).

إن المستقبل يبدأ هنا والآن من نَوىً وبذور هذه الحضارة الجديدة التي تمهد لها الأرض بكفاحنا وجهدنا، ونغرس فيها هذه القيم الأخلاقية الجديدة بالتعاون مع زملائنا في النضال لكي تتربى عليها أجيال أخرى من البشر، ويتبناها نساء جديدات ورجال جدد.

الهوامش

(١) بؤس الفلسفة - المجلد الرابع من أعمال ماركس وإنجلز. برلين، دار النشر ديتس، ص ٦٩.

(٢) على حدِّ تعبير البيان الشيوعي، نفس المجلد السابق، ص ٤٦٥.

(٣) يرمز له في الترجمة الألمانية لهذا المقال بالحروف WSF - وهي التي يمكن قراءتها بالانجليزية World Social Forum أو بالألمانية Weltsozial Forum

(٤) إرنسْت بلوخ؛ الحق الطبيعي والكرامة الانسانية - فرانكفورت على الماين، ١٩٧٧، ص ١٧٥ - ٢٠٦ - راجع عن فلسفة بلوخ كتاب: «الأمل واليوتوبيا في فلسفة إرنست بلوخ» للدكتورة عطيات أبو السعود - الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٩٧.

(*) هكذا في الأصل، وقد أثبتها برموزها وحروفها الأجنبية على الرغم من حرصي في كل ما أكتب أو أدرس أو حتى أترجم على تجنب أي مصطلحات أو أسماء أجنبية في سياق المتن نفسه - ولأني بعيد عن عالم الاقتصاد وعالم السياسة، فقد اضطررت لوضع هذين الرمزين المختصرين بصيغتهما الأصلية، وإن كنت أرجح أن المختصر الأول يفيد صندوق النقد الدولي، وأن الثاني يدل على مؤسسة التجارة العالمية (أو الجات فيما أتصور وإن كنت غير واثق من ذلك!..) [ع.م]

(٥) يؤسفني ألا أعرف شيئاً كافياً عن هذا البطل الشعبي الثائر، لكنني أذكر القارئ الكريم بالفيلم السينمائي العظيم «يحيا زاباتا» الذي لمع فيه كل من المخرج إيليا كازان والممثل الشهير مارلون براندو (قبل أن تجرفه السينما الرأسمالية إلى أفلام أخرى لاتشرف - في تقديري المتواضع على الأقل! - ماضيه الثوري العظيم في الفيلم المذكور.. (ع.م)

(٦) Olympe de Gouges

(٧) يلاحظ مترجم هذا المقال إلى الألمانية أن هؤلاء يكونون عادة من الأجانب الذين لديهم أوراق تثبت شخصياتهم، ولكنهم لم يحصلوا بعد على تصريح بالاقامة في البلد الأوروبي الذي يضطهدهم (ع.م)

(٨) العبارة في الأصل باللاتينية Homo Homini lupus et

(٩) Rio Grande do Sul - Porto Alegre مدينة ومحافظة بالبرازيل، وقد شهدت الأولي - وربما ماتزال تشهد - لقاءات الملتقى أو التجمع الاجتماعي والاشتراكي العالمي، ومن ثمَّ يتحدث أغلب من قرأت لهم من أعضاء هذا الملتقى عن «روح بورتو أليجري» التي ينبغي المحافظة عليها بحيث تسْري وتتغلغل في قلوب وعقول كل إنسان مخلص للقيم الخالدة في كل قرية أو مدينة على سطح كوكبنا المعرض للاندثار [ع.م].

(١٠) على الرغم من إعجابي الكبير بالكاتبين (البرازيليين؟) ومشاركتي العقلية والوجدانية في مشروعهما الانساني والاجتماعي والاشتراكي الممكن التحقيق لتغيير العالم الظالم الذي تهيمن عليه وعلينا الرأسمالية البشعة (وهو عسير التحقق ولكنه ليس مستحيلا!) فقد عجبت لأنهما لم يذكرا - في الأمثلة العديدة التي ساقاها من العالم المتقدم والعالم الثالث - الشرق الأوسط ولا محنة الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين تحت سطوة دولة الارهاب الاسرائيلي التي لايخفى على أحد اليوم أنه لاتفوقها دولة أخرى في الظلم والتمييز العنصري، وكأني بالكاتبين يعيشان في كوكب آخر غير الكوكب الذي يريدان تغييره.. [ع.م]

عولمة المقاومة
عرض وتعليق على التقرير الأول للمنتدى العالمى للبدائل

بقلم : سعد الطويل (*)

ظهرت طبعات هذا التقرير الأول للمنتدي العالمي للبدائل باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، وستظهر عما قريب الطبعة العربية. وسنقدم هنا عرضاً لأهم محتويات التقرير، للتعريف بأهمية «حركة الحركات» الاجتماعية التي بدأت تجمع بين الكثير من حركات الرفض، التلقائية منها والمنظمة، التي أخذت تعم جميع بلدان العالم، لما تفرضه دول ثالوث المركز عن طريق آليات العولمة النيولبرالية، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، من سياسات التبعية والتهميش علي بقية شعوب العالم لصالح الثالوث وشركاته متعدية الجنسية، والتقرير من وضع عدد كبير من الباحثين والمناضلين، ينتمون إلي الحركات الاجتماعية المناضلة من مختلف مناطق العالم، وتحرير الدكتور سمير أمين رئيس منتدي العالم الثالث بالسنغال، وفرانسوا أوتار مدير مركز القارات الثلاث ببلجيكا، ويشمل التقرير:

أولاً : عرضاً لأوضاع الصراعات في جميع القارات،
ثانياً : تحليلاً لبعض القضايا العامة،
ثالثاً : تأملات بشأن التحديات والرهانات،
رابعاً : تقييماً للبدائل الممكنة.

أولاً : أوضاع الصراعات

هونج كونج وتايوان : بعد عقدين من التوسع النيولبرالي جاءت الأزمة الآسيوية لتكشف مدي هشاشة هذا النموذج، وترتب علي هذا أن أصبحت الفئات الشعبية في هونج كونج تعاني من التهميش والفقر واللامساواة، مما ساعد علي سهولة تحكم السلطات في الحركات الاجتماعية. ومع ذلك فالعمال يستمرون في النضال وإن كانت القيادة الجديدة المتهادنة لاتحاد النقابات حصرت جهودها في المطالب اليومية وتوقفت عن مقاومة الخصخصة مما أفقدها تعاطف الجماهير العادية التي كانت تلتف من قبل حول مطالب العمال.

وفي تايوان، ارتبط الانضمام إلي منظمة التجارة العالمية بأزمة عام ١٩٩٧، وارتفاع البطالة الفعلية إلي ٩٪، مع التوسع في الخصخصة، وظهور مقاومة العمال لها. ولكن شركة الاتصالات، وهي من أكبر مستخدمي العمال نجحت، بوسائلها المالية في تنصيب إدارة مهادنة للنقابة، تخلت عن معارضة خصخصة الشركة. ومع ذلك فهناك حركات احتجاج علي التلوث الذي تتسبب فيه الشركات متعدية الجنسية، وعلي

(*) مفكر ومناضل مصري.

سياسة نقل المصانع إلي الصين القارية حيث أجور العمال أقل من تايوان، مما يزيد من البطالة في الجزيرة.

اليابان: عرفت الستينيات والسبعينيات مرحلة من الهبات السياسية ولكنها لم تحقق الكثير، خاصة مع بدء فترة انتعاش اقتصادي في الثمانينيات. واكتفي المجتمع المدني بعمل المنظمات غير الحكومية التي تهتم بتحسين أوضاع الفئات المهمشة. ومع السياسات النيولبرالية وأزمة البترول، حدث هبوط اقتصادي خطير، واتفق علي حلول وسط للتقليل من فصل العمال علي نطاق واسع واستيعاب العمالة الزائدة في الصناعات المغذية. ومع تفاقم الأوضاع في التسعينيات عادت منظمات المجتمع المدني للتحرك من جديد، وأخذت تهتم بقضايا عامة مثل الدفاع عن البيئة. وهي لا تعمل ضد النظام، ولكنها بدأت تحمله مسئولية الفقر والتهميش، وذلك بتأثير القيادات المناضلة لتحركات الستينيات.

كوريا الجنوبية : تحتل مشكلة الوحدة الكورية مكان الصدارة من اهتمامات المجتمع المدني، ولكن دفعت السياسات النيولبرالية وتفاقم الأوضاع بعد أزمة عام ١٩٩٧، إلي النضال ضد سياسة تخفيض العمالة. وقد بدأت الحركات النضالية بعمال شركة هيونداي لصناعة السيارات في أواخر عام ١٩٩٨، وبعد مفاوضات طويلة وشاقة، أمكن الوصول إلي حل وسط، ولكن علي حساب العاملات من النساء، وساعد علي ذلك استمرار سياسة التقاليد الكونفوشية التي تعطي الأولوية للرجال وخاصة كبار السن. ولكن العاملات تابعن النضال البطولي بمفردهن تقريباً حتي نجحن في العودة للعمل. وفي عام ٢٠٠٠، قاد اتحاد عمال كوريا إضراباً عاماً من أجل مطالب عمالية وعامة (تخفيض ساعات العمل، وأسبوع الخمسة أيام، وتخصيص ١٠٪ من الناتج القومي الإجمالي للخدمات الاجتماعية، ووقف سياسات التكيف الهيكلي فوراً). وتحقق بعض النجاح الجزئي بفضل اتساع حجم الإضراب، والتفاف الشعب الكورى حوله. وفي أكتوبر ٢٠٠٠، نُظمت مظاهرة كبري ضد العولمة بمناسبة اللقاء الأوروبي الآسيوي في سيول. ويجري حالياً نضال طويل الأمد بين عمال شركة دايوو وإدارة الشركة التي قامت بفصل ١٧٠٠ من العمال منذ عامين، وساندتها الحكومة بتعبئة قوات مكافحة الشغب التي أحاطت بالمصنع كما كانت تفعل أيام الأحكام العرفية. ويستمر النضال واتخذ طابعاً شعبياً بتكوين اللجان لمناصرة العمال وعائلاتهم، وتحميل السياسات النيولبرالية للحكومة مسئولية ما يحدث للعمال. ووجه اتحاد نقابات العمال سهامه لا لشركة دايوو وحدها وإنما للحكومة كذلك، ويستمر النضال وتشارك فيه منظمات الطلاب، ووسائط الاتصال الشعبية والكثير من فئات الشعب الكوري، ويمثل قضية حية.

الصين : يقدم التقرير عرضاً تفصيلياً لتطور الأوضاع في الصين التي تضم ٢٢٪ من سكان العالم، ويبلغ الناتج القومي الإجمالي لها ١٠٠٠ تريليون دولار، والفائض التجاري السنوي لها ٤٠ مليار دولار. ومؤشر التنمية البشرية للصين متوسط، ولم يبق تحت خط الفقر سوي ٤٢ مليوناً (وكان المخطط أن يصل عددهم إلي الصفر بحلول عام ٢٠٠٠). ومنذ بدء سياسات الانفتاح الجديدة في الثمانينيات، بدأت الحكومة في التخلص من الشركات الصغيرة مع الاحتفاظ بالشركات الكبيرة التي تسيطر علي نصف الإنتاج القومي. وهكذا ظهرت البطالة في المدن (حوالي ٢٠ مليوناً) مع الازدياد الكبير في ثروة البلاد. ويضاف إلي ذلك مايقرب من ٩٠ مليون ريفي يبحثون عن عمل في المدن، رغم توفر قطعة الأرض لهم في قراهم. وهكذا تجد شركات القطاع العام، التي لازالت تحمل عبء توفير الخدمات الاجتماعية لعمالها طبقاً للأوضاع السابقة، نفسها في منافسة غير متكافئة مع عشرات الآلاف من الشركات الخاصة التي لاتتحمل مثل هذه الأعباء.

ولفهم الأوضاع الحالية بالصين نذكر أن الصين حافظت علي معدل نمو بلغ حوالي ٥٪ طوال السنوات ١٩٥٢ - ٧٨، مما يعني أنها تمتلك قاعدة اقتصادية

قوية قبل بدء سياسات الإصلاح عام ١٩٧٨. ومنذ ذلك التاريخ وحتي عام ٢٠٠٠، سار النمو بمعدل ٨٪ سنوياً، مع بعض الإصلاحات المحدودة في المجال السياسي، مثل إعطاء سلطات أكبر للبرلمان. ودلت أحداث تيان آن منه عام ١٩٨٩، علي وجود شعور عام بالحاجة لمزيد من الديمقراطية لمواجهة المشاكل الكثيرة التي تواجه البلاد (السكان، والبيئة، والتباين بين المناطق، والاستغلال المتزايد في القطاع الخاص، وانتشار الفساد، الخ). وتستفيد الصين من الارتباط بالسوق العالمية، ولكن هناك خطرا من ازدياد التبعية، فهناك الآن ٣٠٠ ألف شركة ذات رأسمال أجنبي أو مشترك، وهي تحقق ٤٠٪ من صادرات الصين. والكثير من هذه الشركات يمتلكها صينيون مغتربون، وهم الذين لا يحترمون قوانين العمل كثيراً! ولذلك فهناك حاجة كبيرة لحماية الصناعات الصينية الناشئة، والزراعة كثيفة العمالة من المنافسة العالمية. والشعب الصيني وقادته منتبهون جداً لخطورة التهديد الأمريكي لبلادهم واقتصادها الناشئ. ومن هنا تعبر المعارضة داخل الحزب الشيوعي عن القلق علي السيادة الوطنية، والأمن الاقتصادي، والسياسات الاجتماعية، وتشير بضرورة الاعتماد علي السوق الداخلية الكبيرة بدلاً من التركيز علي التصدير.

والسؤال المطروح هو إلي أين تتجه الصين اليوم، إلي اشتراكية السوق، أم إلى الرأسمالية؟ من الصعب الإجابة حالياً، ولكن يمكن القول إن ما يبني يختلف عن اشتراكية الدولة، كما يختلف عن السوق النيولبرالية الفجة. والإصلاح الحالي يتضمن مزيداً من اللامركزية، ولكنها تدعم الرأسمالية، وتسمح بفرص أكبر للفساد، كما تقلل من نصيب الدولة المركزية من الدخل القومي، وبالتالي التقليل من اعتمادات الخدمات العامة، ولكن الحكومة تعمل علي الحفاظ علي الحد الأدني من الخدمات العامة (التعليم والصحة والإسكان)، حرصاً منها ألا تضيع ثمار الثورة العظمي، ومكاسب ثلاثين عاماً من الازدهار الاقتصادي، والمشاكل الرئيسية التي تواجه المواطنين اليوم هي البطالة في المدن، والضرائب المرتفعة في الريف، إلي جانب مشاكل بعض الأقليات في التبت وإقليم شينجيانج. وتدل حركات الاحتجاج مثل حركة فالونج جونج علي نشاط المجتمع المدني في الصين اليوم.

جنوب شرق آسيا (الفليبين، وتايلاند، وماليزيا، وإندونيسيا، وفيتنام): تتميز الفليبين بوجود حركات نضالية علي أساس طبقي سابقة علي بقية بلدان المجموعة حيث كانت الدكتاتوريات أكثر سيطرة، وحيث عرقل النمو الاقتصادي ظهور حركات اجتماعية ذات شأن. وفي تايلاند، ظهرت الحركات الاجتماعية في خضم النضال في وجه الانقلاب العسكري، عام ١٩٩٢، ونجحت في هزيمته وتدعيم الديمقراطية. وفي ماليزيا وإندونيسيا لم تظهر حركات المعارضة السياسية والاجتماعية إلا بعد أزمة عام ١٩٩٧، ونجحت في إندونيسيا في الإطاحة بحكم سوهارتو، وقامت بعض حركات الاحتجاج في ماليزيا. أما في فيتنام فقد أعطي الانفتاح علي السوق العالمية دفعة قوية للاقتصاد، ولم تظهر الجوانب السلبية للسياسات النيولبرالية إلا متأخرة وبالتدريج، وهكذا بدأت تحدث هبات للفلاحين، وحركات نسائية من أجل تحسين الأوضاع الخ. أصعب ما واجهته الحركات الاجتماعية في هذه البلدان، كان فهم طبيعة العولمة ودور آلياتها، نظراً لاختلافها عن الاستعمار التقليدي بوجهه السافر. ولم تنتج العولمة طبقة ديمقراطية كما يدعي المدافعون عنها إلا في تايلاند عند الوقوف في وجه الانقلاب العسكري، وهي مع ذلك، تمارس قهر العمال، وكذلك الحال في الفلبين. أما في إندونيسيا، فبسبب التدهور الخطير في الاقتصاد بعد أزمة ١٩٩٧، وكذلك الحركات الانفصالية المتعددة، فهي تنظر لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي علي أنها المنقذ!

وبدأت الحركات الاجتماعية في هذه البلدان حديثة التصنيع، تشعر بأن السياسات النيولبرالية قد أنتجت الأزمات البيئية، وانتشار الدعارة، وزيادة الفوارق الاجتماعية لا العكس. ولذلك بدأت الجهود للتحرر من هذه السياسات، وظهرت الحركات التي تدافع عن

البيئة، وحقوق الإنسان، والمرأة، وتهاجم قروض بنك التنمية الآسيوي، وقامت مظاهرات معادية للعولمة تجاوباً مع مظاهرات سياتل، وعقد بالفليبين مؤتمر مضاد للعولمة تحت قيادة جماعات يسارية. ونجحت هذه الحركات (في تايلاند وإندونيسيا) في عقد ارتباطات مع الحركات الإقليمية التي تنظم احتجاجات ضد سياسات المؤسسات المالية الدولية، والمدافعين عن البيئة، والحركات المرتبطة بالكنيسة الكاثوليكية، وحتي اتحاد جمعيات الشبان المسيحية الذي يتخذ الكثير من المواقف التقدمية. واستفادت هذه الحركات من التغطية الإعلامية لمظاهراتها ضد بنك التنمية الآسيوي، وغيره من المؤسسات المالية الدولية.

وتقدم هذه الحركات بدائل للعولمة النيولبرالية، وللتنمية المستندة إلي الدولة، وتتهمهما معاً بتدمير البيئة، وتطالب بإقليمية مراكز اتخاذ القرار. كذلك تطالب بفتح الحدود بين الدول للتغلب علي المشاكل المترتبة علي التشرذم، وتحقيق المصالح المشتركة للشعوب، بدلاً من فتحها لضمان حرية التجارة للشركات متعدية الجنسية. وعقدت ورشة عمل في ماليزيا تحت العنوان: «تكامل جهود التنمية البديلة في آسيا». كذلك تشارك الحركات الاجتماعية في برامج محاربة الفقر في الفليبين، وإن كانت تعترف بأن هذه البرامج ليست هي الحل الجذري للمشكلة، وهي تشارك في مبادرات في مجال التربية والتعليم، ومثلها في تايلاند.

الهند : بعد تحرر الهند من الاستعمار البريطاني، اتبع حزب المؤتمر الحاكم أسلوب التنمية الاقتصادية الوطنية مع أقل قدر من الاعتماد علي الخارج، وخاصة استبعاد الاعتماد علي رؤوس الأموال الأجنبية. ومع عام ١٩٨٠، بدأ الانفتاح علي الغرب باستحياء، ولكنه اشتد مع اغتيال إنديرا غاندي عام ١٩٨٥، وتولي راجيف غاندي السلطة. وأصبح حزب المعارضة الرئيسي هو بهاراتيا جاناتا الهندوسي المتعصب، الذي يمثل كبار ملاك الأرض وكبار الرأسماليين، في حين يمثل المؤتمر دوائر رجال الأعمال، وأغنياء الفلاحين، ولكنه علماني. والحزبان يؤيدان اليوم سياسة الانفتاح علي الغرب، وكانا يأملان أن تؤدي إلي اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية (في حدود ١٠ مليارات دولار كبداية) لتقود التنمية، كما حدث في الصين. وفاتهما أن ما اجتذب رؤوس الأموال للصين هو سياسة التنمية المكثفة لا العكس. والنتيجة أنه منذ بدء سياسة الانفتاح، انخفض معدل نمو الاقتصاد الهندي، وزادت الواردات فبلغت ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بقيت الصادرات عند حدودها القديمة أي ٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

وعلي الرغم من استقرار الديمقراطية في الهند، فإن جزءاً من الطبقة الوسطي الهندية الكبيرة (٢٠٠ مليون شخص)، يعتنق مفاهيم دينية متعصبة، ويمارس التمييز ضد «الداليت» (المنبوذين سابقاً) وبعض الأقليات العرقية. وهذه الفئات (ومجموعها يصل إلي ٢٣٠ مليوناً) لم تستفد من الإصلاح الزراعي، وتنخفض أجورهم كثيراً، ومستوي التغذية لديهم منخفض جداً، والخطاب المتواتر عن محاربة الفقر لا يعدو أن يكون من باب الدعاية الانتخابية لكسب أصوات هؤلاء الفقراء. وأدي إصلاح النظام المالي (وزيادة دور مصارف القطاع الخاص)، إلي التقليل من القروض لصغار المزارعين، بالتالي لتقليل إيداعاتهم في المصارف، وتركيز المصارف علي تمويل قطاع كبار التجار وكبار المولين.

وبوصول حزب بهاراتيا جاناتا للحكم أعلن فوراً تبنيه لوفاق واشنطن، وبدء المرحلة الثانية من الإصلاحات الهيكلية، ولايقف اليوم بصلابة ضد العولمة إلا الحزبان الشيوعيان، وبعض الأحزاب الإقليمية. وكانت طبقة أغنياء الفلاحين تتوقع أن تحقق مكاسب من تصدير منتجاتها الزراعية للخارج، ولكن ما حدث هو أنها فشلت في منافسة المنتجات الزراعية للدول الكبري التي تبيعها عالمياً بأسعار منخفضة. والنتيجة أنه يتكدس في مخازن الحكومة ٥٠ مليون طن من فائض الحبوب، في حين تعاني مناطق بأكملها في الهند من المجاعة. وبدأت تظهر حركات مقاومة للعولمة من بعض العلماء دفاعاً عن البيئة، ورفضاً للمحاصيل المهندسة وراثياً، ولكن

المقاومة الرئيسية تأتي من جانب العمال الذين يعانون من إغلاق المصانع وفقدان وظائفهم، ولكن لا يوجد تنسيق بين الحركات المختلفة لمقاومة العولمة. وأنشطة المجتمع المدني تشمل إلي جانب الجمعيات الخيرية، المنظمات التي تدافع عن العدالة الاجتماعية ومن أهمها منظمات الدفاع عن المرأة (مثل رابطة النساء العاملات لحسابهن وتضم ربع مليون عضو)، ومنظمات تدافع عن حقوق الفلاحين الذين سيفقدون أراضيهم في مشروعات الري الكبري، وهناك نضال «الداليت» للدفاع عن حقوقهم المهضومة.

العالم العربي والشرق الأوسط:

يبدأ هذا الجزء بعرض الأوضاع السائدة في العالم العربي حتي أواخر القرن التاسع عشر، حيث كانت تحكمه دول أتوقراطية متخلفة، ثم جاءت النهضة. ولكن النهضة، التي كانت رد فعل لصدمة العالم الاستعماري الغربي للمجتمعات المتخلفة، اكتفت بترقيع الأوضاع القديمة، ولكنها لم تقطع علاقتها الوثيقة بالماضي كما فعلت النهضة الأوروبية. فقد وضعت مثلاً أعلي لها «المستبد العادل» (وحتي ليس المستنير)، وتمسكت بأحكام الشريعة بعد تنقيتها من بعض العيوب الصارخة، وتجاهلت حقوق المرأة، واكتفت باستيراد منتجات الحداثة الأوروبية. وذهبت الدعوات الراديكالية للكواكبي، وعلي عبد الرازق، وقاسم أمين أدراج الرياح. وتكتسب الحكومات المحافظة شرعيتها من مقاومة المحتل (أو ادعاء ذلك)، أو توفير تحسين نسبي لظروف المعيشة، أو من التقاليد، هذا، بعد أن فشلت البرجوازية الضعيفة أن تستكمل ثورة ١٩١٩ في مصر، والتي كانت أقرب إلي الوصول إلي العلمانية. وبعد التخلص من حكم الاستعمار المباشر، سادت بعض الأنظمة الشعبوية مثل الناصرية، والبعث في سوريا والعراق، وجبهة التحرير في الجزائر، ولم تلبث هذه الأنظمة أن تراجعت إلي أشكال من الحكم السلطوي الأتوقراطي، وزادت حدة الأزمة الاجتماعية بها، أما بقية الأنظمة في المنطقة فتغطي خضوعها للاستعمار بمزيد من التشدد الإسلامي الظاهري.

ثم يشرح التقرير دور الإسلام السياسي، الذي نشأ علي يد المستشرقين لخدمة الاستعمار البريطاني في الهند، ثم تبناه المودودي بالكامل، وهو لا يتعارض مع خطاب العولمة النيولبرالية، حيث يتجاهل الصراع الطبقي ويحصره في المجال الثقافي، ويرفض أي تقدم بالتمسك بقوانين الشريعة التي لاتمس، ويدعو للخضوع لا للتحرر. والوحيد من دعاة الإسلام السياسي الذي دعا للتحرر كان السوداني محمود طه الذي أعدمه النميري، ولم يدافع عنه أي من التيارات الإسلامية سواء الراديكالية أو المعتدلة.

ثم يستعرض التقرير أوضاع المجتمع المدني، حيث ازداد تكوين الجمعيات في جميع المجالات وأغلبها تنشط في مجال الخدمات التي يفترض أن تؤديها الدولة (التعليم والصحة)، أو تنفذ مشروعات تمولها الجهات الأجنبية المانحة، وهي تعتمد إما علي تمويل الدولة والجهات الأجنبية، أو علي الجماعات الإسلامية وبعض دول الخليج (للجمعيات الإسلامية). وهناك كذلك التمويل من بيع الخدمات التعليمية والصحية، وهي هنا أقرب إلي الطبيعة التجارية. أما جمعيات الدفاع عن البيئة أو حقوق المرأة فدورها ضعيف، وكذلك لحد ما دور جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان. ويلاحظ أن أغلب هذه الجمعيات تعمل في تنسيق مع الدولة، أو تحت توجيهها، وتبارك سياساتها، ومشاركة الجماهير التي تقدم لها الخدمات تكاد أن تكون معدومة.

إسرائيل

لعبت إسرائيل منذ قيامها دور جندي الحراسة لحساب رعاتها المتعاقبين في الشرق الأوسط، وتقاضت الأجر علي ذلك حماية مطلقة من أي اعتداء، ومساعدات اقتصادية بمتوسط ١٠٠٠ دولار لكل فرد من السكان كل عام. واستمر هذا الدور مطلوباً حتي الثمانينيات حيث أخذت الحركات الوطنية العربية في التراخي ابتداءً من السبعينيات، ثم انهيار الاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينيات. وبعد حرب الخليج عام ١٩٩١، احتلت الولايات المتحدة دول الخليج، وفرضت سيطرتها المباشرة علي المنطقة. وهنا كان على

إسرائيل أن تبحث عن دور جديد، فتقدم بيريز وفريقه بمشروعه «للشرق الأوسط الجديد» الذي تقوم فيه إسرائيل بدور القائد الاقتصادي للمنطقة، وتبني حزب العمل الذي يمثل البرجوازية المسيطرة في إسرائيل هذا الطرح، وهذا يعني تطبيع العلاقات مع العالم العربي، وبالتالي كان لابد من الوصول إلي اتفاق مع الفلسطينيين. وفي هذا الإطار كان علي إسرائيل أن تلعب دور الشريك الأصغر للهيمنة الأمريكية وشركاتها متعدية الجنسية، ولكن دور القائد بالنسبة لدول المنطقة. وجاءت اتفاقية أوسلو لتترجم هذا الموقف إلي الواقع العملي حيث الهدف الأساسي منها هو التطبيع مع الدول العربية قبل أن يكون إرضاء الفلسطينيين. ولضمان استمرار استغلال العمالة الفلسطينية ينص المشروع علي إقامة مناطق صناعية علي الحدود تكون مفتوحة للجانبين، وهي المجال الوحيد للعمال الفلسطينيين الذين خربت ٣٠ سنة من الاحتلال اقتصاد بلادهم، وحيث لاتسري قوانين العمل. وكان رفض الشعب الفلسطيني للاستسلام المطلوب منه، وخاصة بعد تراجع البرجوازية الإسرائيلية بعنجهيتها وغرورها، عن تقديم التنازلات الكافية، هو السبب في فشل أوسلو، رغم محاولات المنتفعين من رجال عرفات الذين حققوا المكاسب الكثيرة من التعامل مع إسرائيل.

ومع السير في سياسات التكيف الهيكلي والعولمة، بدأ تفكيك دولة الرفاهية في إسرائيل، وزادت الفوارق بين الأغنياء (البرجوازية الكبيرة المرتبطة بحزب العمل)، والفقراء (وأغلبهم من السفارديم) الذين خُفضت الإعانات التي تدفعها الدولة لهم، كما أغلقت مصانع النسيج التي كانت الدولة تدعمها لتستوعبهم. واستغل حزب الليكود (مع أنه يؤيد سياسة العولمة هذه)، هذه الأوضاع لاجتذاب هؤلاء الفقراء ليقفوا معه ضد أوسلو. ويؤدي هذا التناقض إلي ظهور الانقسامات داخل الليكود بين القيادة المرتبطة تماماً بسياسات العولمة، وبين الجماهير ذات التوجه الديني. وفعلاً بدأ البعض يتجهون لحزب الوسط الجديد المؤيد لأوسلو والذي يضم بعض أعضاء العمل الذين صدموا بجمود قيادتهم التي تراجعت عن تقديم التنازلات اللازمة، والبعض لحزب شاس الديني المتطرف. أما اليسار غير الصهيوني الضعيف، فيركز جهوده علي معارضة سياسة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، بصفته مصدر الخطر الأكبر علي البلاد ولايعطي اهتماماً كبيراً للمصالح الآتية للجماهير الشعبية.

وظهر مؤخراً في إسرائيل جيل جديد من الشباب الذي يعتبر أن قضية الضفة وغزة في سبيلها للانتهاء، ويهتم بمشاكل الفقر، وحماية البيئة، وأوضاع العمال الأجانب، والذي بدأ يتخذ مواقف راديكالية تحت تأثير الحركات العالمية المعادية للعولمة، وهم يتابعون هذه الحركة عن طريق الإنترنت، ويشاركون في بعض أنشطتها. وهذا الشباب يحتاج إلي توعية بأهمية التضامن مع الشعب الفلسطيني كشرط لتحرير الجماهير الإسرائيلية، وهذا واجب القادة من اليسار القديم الذين يتمتعون باحترام هذا الجيل من الشباب. وهذا يعطي الأمل في قيام معركة لأول مرة في الدولة العبرية ضد الاستعمار والرأسمالية في إطار دولي حقيقي، الأمر الذي قد يؤدي مع الوقت لقيام جبهة إسرائيلية فلسطينية ضد الإمبريالية والرأسمالية والاستعمار الصهيوني.

أفريقيا جنوب الصحراء

تمر أفريقيا جنوب الصحراء بأزمة بنيوية حيث لاتستطيع حتي الآن التكيف مع النظام العالمي. ففي مرحلة تجارة العبيد، عملت الممالك المطلة علي المحيط، كأدوات توصيل لتلك التجارة، فكسبت الكثير من اصطياد العبيد من بلدان الداخل، اعتماداً علي الأسلحة النارية التي أخذتها من تجار العبيد، الذين اشتروا هؤلاء العبيد لبيعهم كقوة عمل للمستعمرات الأوروبية في الأمريكتين. وبمجرد القضاء علي هذه التجارة في القرن التاسع عشر، انهارت هذه الممالك وعادت التفرقة الإثنية لتسود القارة.

أما النظام الاستعماري الذي تلا ذلك، فقد أخضع جميع المجتمعات الأفريقية وحولها إلي مورد رخيص للمواد الخام اللازمة لنمو الصناعة الأوروبية، والتي نُهبت بلا مقابل تقريباً.

وبعد انتشار حركات الاستقلال في ستينيات القرن الماضي، انقسمت الدول الجديدة إلي تيارين رئيسين، أحدهما ركز علي دعم السيادة الوطنية، وبناء دول حديثة اعتماداً علي ما لديها من ثروات، ولم تركز كثيراً علي بناء اقتصاد متقدم، وإنما ركزت علي مفهوم الوحدة الأفريقية، والجوانب السياسية للاستقلال. أما التيار الآخر فقد اهتم بالتحديث الثقافي في كنف السيطرة الاستعمارية القديمة، تاركاً الاقتصاد يتطور في إطار التبعية القديمة للاستعمار. ولم يهتم أي من التيارين ببناء الديمقراطية.

واستغلت المؤسسات المالية الدولية تزايد عبء الديون التي تراكمت علي هذه الاقتصادات الضعيفة، حيث تضاعفت الديون بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٦، من ٨٤ إلي ٢٣٥ مليار دولار، رغم تسديد مبالغ تبلغ عدة أضعاف الدين الأصلي خلال تلك الفترة، استغلت ذلك لتفرض عليها سياسات العولمة النيولبرالية والتكيف الهيكلي. وهكذا ضعفت سلطات الدولة، وتأكدت حرية خروج رءوس الأموال، واستمر نهب الثروات الأفريقية كما كان عليه الحال منذ القرن السادس عشر.

ومع تراجع دور الدولة في ظل سياسات التكيف الهيكلي ازداد دور المجتمع المدني حيث تقوم الجمعيات البعيدة عن السياسة أو الأيديولوجيا بأداء بعض الخدمات المنوطة بالدولة مثل الصحة والتعليم، وكذلك تقوم ببعض المشروعات التنموية المتخصصة، وتحصل علي ٨٥٪ من الدعم المالي المتوفر. وهناك بعض الجمعيات التي تهتم بالدفاع عن الحقوق سواء حقوق الإنسان بصفة عامة، أو حقوق فئات معينة، وهذه الجمعيات تحصل بالكاد علي ١٥٪ من التمويل المتاح. ويؤثر هذا التمويل، ومصادره الأجنبية، علي الكثير من مواقف هذه الجمعيات في المحافل والمؤتمرات الدولية، حتي لاتغضب المانحين.

نشأت النقابات الأفريقية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، وارتبطت بحركات التحرر من الاستعمار، وأصبح الكثير من قادتها علي رأس الدول المستقلة الجديدة. وبعد الاستقلال، خضعت للحزب الواحد بحجة دعم الوحدة الوطنية، وتوقفت عن المطالبة بحقوق العمال. وابتداءً من التسعينيات ساعدت الأشكال «الديمقراطية» التي فُرضت مع السياسات النيولبرالية علي اكتساب النقابات لقدر من حرية الحركة، وعادت للمطالبة بتحسين أوضاع العمال، بل ورفض سياسات التكيف الهيكلي. وكمثال يفصل التقرير تطور الحركة النقابية في جنوب أفريقيا، حيث اتسع تأسيس النقابات ابتداءً من الثمانينيات، وبدأت تتحرر من قيود الفصل العنصري. وهكذا تكونت نقابات مختلطة إلي جانب النقابات المنفصلة عنصرياً، ولعبت دوراً كبيراً في القضاء علي نظام الأبارتهيد.

وخلال العقود الثلاثة الماضية، أخذت الحركة النسائية تنشط علي الرغم من التقاليد التي كانت تقصر النشاط العام علي الرجال. وقد لعبت المظاهرات النسائية دوراً فاعلاً في التخلص من عدد من الأنظمة الدكتاتورية. وكانت العادة أن تخمد الحركات بمجرد تحقيق الهدف المباشر وتغيير الحكام، ولكن بدأت تظهر اتجاهات لاستمرارية هذه الحركات (وأمثلة ذلك من توجو والسنغال)، والنضال من أجل المساواة في الحقوق، ومشاركة المرأة في مراكز اتخاذ القرار. كذلك تعمل الحركات النسائية علي رفع القدرة الإنتاجية للمرأة لمحاربة الفقر لدي النساء، وتساهم بذلك في محاربة الفقر بصفة عامة.

نشأت أغلب الحركات الطلابية في خضم النضال ضد الاستعمار ولكن الكثير منها تحول ليرتبط عضوياً بالحزب الحاكم ويصبح بوقاً له. ولكن مع ازدياد سوء الأحوال بعد تطبيق سياسات التكيف الهيكلي، أخذت تظهر هنا وهناك، بعض الحركات الطلابية الراديكالية.

تعتمد الكثير من البلدان الأفريقية علي الزراعة، وجميعها لديها طبقات كبيرة من الفلاحين. وفي ظل الحزب الواحد، كانت التنظيمات الفلاحية مجرد أدوات لهذا الحزب، ولكن فشل السلطات في السنغال وبوركينا فاسو في السبعينيات كسر هذا القيد. وساعدت التوجهات الديمقراطية الأخيرة على انتشار

منظمات الفلاحين، ولكن سياسات التكيف الهيكلي تزيد من معاناة الفلاحين. وأكثر ما تعاني منه جماهير الشعب في الكثير من البلدان الأفريقية، هو الحروب الأهلية، وفيما بين البلدان الأفريقية وبعضها، وما يصاحبها من عمليات إبادة جماعية وتطهير عرقي.

أمريكا اللاتينية

نشأت دول أمريكا اللاتينية نتيجة لحركات استقلال قام بها أحفاد المستعمرين الأوائل ومعهم المخلطون ضد بلدانهم الأصلية، ولذلك لم تتعرض منذ قيامها لأشكال الاستعمار التقليدي. ولكنها خضعت للنفوذ البريطاني في مرحلة أولي، ثم للنفوذ الأمريكي بعد ذلك. وبدأ الاقتصاد الرأسمالي ينمو في بلدان جنوب القارة، ومعها كولومبيا والمكسيك، ولم تلبث أن ظهرت حركات عمالية ووجهت بمذابح لقمعها من قبل الحكام المرتبطين بكبار الملاك الزراعيين (في شيلي مثلاً)، كما قامت ثورة وطنية في المكسيك (بقيادة البطل الوطني زاباتا).

وبعد تدهور الاقتصادي الرأسمالي الناشئ، وفشل الأنظمة الشعبوية (البرازيل والأرجنتين)، والمؤامرة علي الحكومة اليسارية في شيلي، سادت في القارة دكتاتوريات عسكرية، تتلقي الدعم من الولايات المتحدة، وفتحت الطريق للتبعية للنظام النيوليبرالي المعولم. وتحت ضغط المظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي انتشرت في القارة بسبب التدهور الخطير في أحوال السكان اضطر الحكام العسكريون للتخلي عن الواجهة. ولكن إفلات هؤلاء الدكتاتوريين من العقاب، واستمرار السلطة في أيدي نفس الطبقات المسيطرة، واستمرار الفساد، وتضخم الديون الخارجية بلا حدود، يعني أن أشكال الحكم الجديدة مجرد صورة ممسوخة للديمقراطية، ويؤكد استمرار هذه البلدان كتخوم تابعة لاقتصاد الثالوث المركزي المسيطر (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان). ومن الناحية الاجتماعية، تنهار الخدمات العامة، ويُسَرح العمال، وتفلس المؤسسات الصغيرة، ويزداد الفقر واللامساواة.

وفي مواجهة هذه الأوضاع، ضعفت الحركات العمالية، واتخذت النقابات مواقف دفاعية. وفي مقابل ذلك، أخذت تتبلور حركات جماهيرية تطالب بالحقوق العامة مثل التعليم، والرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، والمسكن الصحي، والتغذية، وهي الخدمات التي تخلت عنها الدولة. كذلك تعارض هذه الحركات الشعبية سياسات العولمة مثل الخصخصة، وخفض أجور العمال، وغلق بعض المؤسسات.

بدأت هذه الحركات الشعبية بمقاومة الزاباتيين في المكسيك لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية عام ١٩٩٤. وتبعتها حركات قوية لمقاومة الخصخصة في بوليفيا، وباراجواي، والإكوادور، وفنزويلا، وكانت المظاهرة التي شارك فيها خمسون ألفاً في بورتو أليجري في يناير ٢٠٠٠ مع اجتماع المنتدي العالمي للبدائل، موجهة ضد اتفاقية التبادل الحر للقارة. كما ظهرت أشكال اقتصادية مبتكرة في الأماكن التي عانت من أزمات شديدة مثل تجارة المبادلات في الأرجنتين. وتزداد حركات الفلاحين راديكالية مثل معارضة الشركات الأمريكية في بناما، والمطالبة بالأرض في باراجواي، وحركة الفلاحين بلا أرض في البرازيل، وهذه الأخيرة تعتمد علي المشاركة التطوعية، بعيداً عن البيروقراطية.

وتستغل حركات الشعوب الأصلية اتجاهات العولمة للتركيز علي المجموعات العرقية (بهدف إضعاف الدول الوطنية)، لتتحرك بقوة مطالبة باستقلالها الذاتي ولكن في إطار وحدة دولها، مع التركيز علي المطالب الديمقراطية، وتجنب التناقضات التي كانت تنشأ في الماضي بينها وبين نقابات الفلاحين. ومن أبرز أمثلة هذه الحركات الزاباتيين في المكسيك. وتواجه هذه الحركات الكثير من المخاطر، من أهمها قمع السلطات، واجتذاب قادة الحركات، وتحويلها لأشكال مؤسسية، وكذلك الجمود العرقي.

الحركة النقابية في أمريكا اللاتينية، بدأت في الظهور مع حركة التصنيع في النصف الأول من القرن العشرين. لكنها تعرضت للتأثر بالاتجاهات الشعبوية، والاشتراكية، والمسيحية، بل وباتحاد النقابات الأمريكي CIO-AFL ، كما تلقت ضربات كثيرة من

الأنظمة الدكتاتورية. ومنذ السبعينيات بدأت تظهر حركة نقابية جديدة أكثر استقلالاً وراديكالية، وأقل بيروقراطية، وتتجه نحو الديمقراطية، ولكنها مازالت ضعيفة وتتعرض لمقاومة كبيرة.

وتحت تأثير سياسات العولمة، أخذت أجزاء من الطبقة الوسطي تشعر بالضغط والتهميش، وهذا دفعها لكثير من التحركات الاحتجاجية (كما حدث في الأرجنتين)، ولكنها لم تأخذ بعد شكلاً مؤسسياً ثابتاً. وتقف الحركات النسائية في الصفوف الأولي لحركات الاحتجاج الاجتماعي، وبعضها اتخذ طابعاً سياسياً عاماً مثل «حركة الأمهات في ميدان مايو» بالأرجنتين. وأدي الاستغلال الجائر للطبيعة، والتلوث لظهور حركات من أجل حماية البيئة.

تزداد فرص الحركات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية بالتقارب فيما بينها وخاصة باستخدام وسائط الاتصال الجديدة كالإنترنت. وهي تواجه عدداً من التحديات الكبيرة: الأول هو الربط بين المشاكل اليومية والنضال طويل الأمد ضد الأنظمة السائدة؛ والثاني هو الربط بين النضال الاجتماعي والسياسة. والتحدي الثالث هو مواجهة ضغوط الحكومات التي تحارب هذه الحركات وتعتبرها إجرامية (بوصفها بالإرهاب)، وخاصة مع الاتجاه لعسكرة القارة كرد فعل لأحداث ١١ سبتمبر. وتعمل هذه الحركات علي إيجاد بدائل للعولمة النيولبرالية، مثل اقتراح تجمعات إقليمية، ونظم الإدارة بالمشاركة، والدفاع عن البيئة والثقافة.

أمريكا الشمالية

بعد فترة الازدهار في التسعينيات، انفجرت البالونة وفقدت الأوراق المالية ثلث قيمتها خلال السنتين الأخيرتين، وانضم ٥ر١ مليون إلي صفوف العاطلين، وانهار عدد من كبري الشركات وتبين أن هذا الازدهار كان نتيجة عمليات المضاربة، ولا علاقة له بالإنتاج. ويورد التقرير عدداً من المؤشرات التي تبرز التناقضات الفاحشة في المجتمع الأمريكي حيث يزيد دخل ١٪ من السكان عن مجموع دخل ٩٥٪ منهم، وحيث انخفض دخل العمال بين عامي ١٩٧٢ - ٩٩ بمقدار ١٤٪. ويغطي العجز السنوي في الميزان التجاري وقدره ٤٥٠ مليار دولار برؤوس الأموال الأجنبية التي تجتذبها الفوائد المرتفعة والتي هبطت حالياً إلي ٥ر١٪.

وهناك حالة من فقدان الشرعية تسود الولايات المتحدة حيث يشارك في الانتخابات ٤٧٪ فقط ممن يقل دخلهم السنوي عن ٥٠ ألف دولار، ويحرم ١٣٪ من السود من حق الانتخاب بحجة سبق الحكم عليهم بالسجن، فضلاً عن مليوني مسجون. وكان انتخاب بوش بأصوات ٢٥ ناخباً من ولاية فلوريدا، مع أن آل جور حصل علي أصوات شعبية تزيد عنه، مؤشراً علي ذلك.

ومع السياسات النيولبرالية ضعفت الحركة النقابية فأصبحت نسبة العمال المنضمين للنقابات ١٣٪ بعد أن كانت ٣١٪ عام ١٩٨٠. ولكن هناك بداية لحركة نشطة للشباب والخضر وبعض المسيحيين الليبراليين الذين بدأوا يوجهون الانتقاد للرأسمالية الحقيقية. وحصل رالف نادر علي أكثر من ٣ ملايين صوت في الانتخابات الأخيرة، ولكن نظام الانتخاب غير الديمقراطي يهدر أصواتاً تصل إلي ١٥٪ من مجموع الأصوات. ولكن المفاجأة السارة جاءت مع مظاهرات سياتل حيث اشترك ٥٠ ألفاً من الشباب والخضر إلي جانب النقابات الراديكالية في رفض العولمة. وعاد النشاط للعمل النقابي فاشترك ٢٠٠ ألف في إضراب ضد إحدي شركات النقل الكبري. وتظهر بعض حركات الاحتجاج والمقاومة التي لا تثق كثيراً بالسياسة والسياسيين، ولكنها تُقبل علي التحرك المباشر، وتبحث عن بديل.

ويتابع الأمريكيون ما يحدث في أمريكا اللاتينية وخاصة البرازيل. وفي كندا تنشط حركة قوس قزح تحت قيادة اتحاد نساء كيبيك.

ورداً علي هذه التحركات، انتهز حكام أمريكا أحداث ١١ سبتمبر لفرض المزيد من القيود، وسحب الكثير من ضمانات الحرية الفردية التي يتضمنها الدستور الأمريكي. وبدأت حملة من مطاردة الساحرات، ولم يبقَ إلا إعادة السناتور مكارثي من

قبره. وأحدثت هذه الحملة ردة فعل من التراجع لبعض القيادات النقابية، وتأجيل بعض التحركات الاحتجاجية.

أوروبا الشرقية

أدي انهيار الاتحاد السوفيتي إلي رد فعل خيالي بين شعوب الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية، حيث تخيلوا أنهم سيحصلون علي الحرية المفقودة والفردوس الضائع. ولكن ما حدث فعلاً هو خصخصة الكثير من المصانع بلا مقابل تقريباً بحيلة بسيطة جداً. فقد وزع علي العمال بلا مقابل كوبونات بصفة أسهم في ملكية مصانعهم، ونظراً لأن هذه المصانع كانت تعمل بلا كفاءة، ولا توزع أية أرباح، بل تكاد لاتدفع أجور العمال، فقد باع هؤلاء العمال أسهمهم بمبالغ زهيدة للنومنكلاتورا ورجال المافيا الذين آلت إليهم ملكية المصانع بلا مقابل تقريباً. وفقد العمال بصفتهم هذه أي قدر من حق الإدارة. أما المصانع التي لم تخصخص فتعمل بنصف أو ربع طاقتها، ولا تدفع الأجور إلا بعد عدة شهور. وفي الريف توقفت الدولة عن مد الفلاحين بمستلزمات الإنتاج، واضطر الفلاحون إلي ابتكار أشكال من التعاون والإنتاج المشترك للمحافظة علي حياتهم.

وفي بلد مثل بولونيا كان العمال يملكون الأغلبية في المصانع، ولكن البنوك المخصخصة منعت عنهم التمويل، وتركتهم الحكومة لتبطش بهم يد السوق الخفية. ويسرد التقرير الأوضاع التي أدت للانهيار في كل بلد علي حدة، ومن أهم هذه الآليات سباق التسلح الذي فرض علي هذه البلدان، وحرمانها من الحصول علي التكنولوجيات المتقدمة في ظل الحرب الباردة، وعبء الديون المتراكمة. ويقول تقرير للبنك الدولي، إن عدد من كانوا يعيشون بأقل من ٤ دولارات يومياً كان ١٤ مليوناً في روسيا وبلدان أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩، فأصبح عدد هؤلاء بعد خمس سنوات ١٤٧ مليوناً. وانخفض العمر المتوقع للرجال في روسيا بمقدار ٧ سنوات. وبعد أن كانت هذه البلدان تتطلع للانضمام لأوروبا المتقدمة، تبين أن المطروح عليها هو الدخول للحظيرة الأوروبية بشروط تجعلها مجرد تخوم غير مسموح لها باللحاق بالمركز.

ومع كل ذلك تفتقد هذه البلدان حركات احتجاج يعتد بها، ويعود ذلك لتقاليد الأنظمة السابقة التي كانت تبعد الجماهير عن المشاركة النشطة في السياسة، وغياب آليات ديمقراطية. أما النقابات القديمة فكانت مجرد أبواق للحزب الحاكم، ولم تنشأ نقابات مستقلة يعتد بها.

أوروبا الغربية

يعتقد بعض الأوروبيين أن الوحدة الأوروبية هي إحدى آليات العولمة، وأن الواجب هو رفضها بالكامل، في حين يري آخرون أن هذا التجمع (الذي يسود فيه قدر من الديمقراطية يعطي الفرصة للمحاسبة الشعبية) يصلح أن يكون مجالاً لمقاومة العولمة عن طريق فرض تغييرات علي الهدف من إقامته. ويسود قدر من الالتباس عند المقارنة بين هذين الاتجاهين بسبب غياب الفهم الكامل لهياكل الاتحاد حتي في البلدان قديمة العهد بعضويته.

كانت أعوام الثمانينيات هي مرحلة انتصار النيولبرالية ومثلها الصارخ التاتشرية، حيث نجحت في تحطيم مقاومة عمال الفحم البطولية التي استمرت أكثر من عام. كذلك حققت النيولبرالية انتصارات أقل حسماً في فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، وتدهورت دولة الرفاهية في جميع أنحاء أوروبا. ففي هولندا مثلاً، قبل العمال التخلي عن دورهم في التحكم في الأجور والخدمات في مقابل ضمان الاستمرار في العمل، وبقاء الخدمات، وحدثت تنازلات مشابهة في بلدان جنوب أوروبا ولكن مقابل ضمانات أقل. وظهرت مقاومات متفاوتة القوة لهذه السياسات ولكنها فشلت بصفة عامة.

ومع التسعينيات أخذ السخط ضد العولمة يتزايد كما عبرت عنه إضرابات العمال في فرنسا عام ١٩٩٥، واستطلاعات الرأي في فنلندا عام ١٩٩٩. وتطورت هذه المقاومات خلال ثلاث مراحل، كانت الأولي منها المحاولة الفاشلة لاتحاد النقابات الأوروبية لتوحيد اتفاقيات الحل الوسط الاجتماعي علي النطاق الأوروبي. والمرحلة الثانية كانت مقاومة سياسات

إلغاء التقنين وكان التعبير عنها إضراب عمال السكة الحديد في فرنسا، وتميزت المرحلة الثالث بالحركات التلقائية المختلفة لمقاومة نتائج العولمة مثل البطالة، وتفاقم مشاكل من لا مأوي لهم، ومن ليس لديهم أوراق، إلخ. وبعض هذه الحركات تشمل فئات من المهمشين الذين لاتهتم بهم النقابات عادة، ولكن هذه الحركات أخذت تهتم كذلك، بقضايا ذات أهمية عامة مثل تدهور الخدمات، والعدوان علي البيئة، والتعليم والثقافة. وإلي جانب هذه الحركات شبه التلقائية، ظهرت حركات دائمة تقاوم العولمة أو أشد مظاهرها، مثل الحركة ضد اتفاقية الاستثمار، وحركات الدفاع عن البيئة وعن العالم الثالث، والحركة من أجل فرض ضريبة علي التعاملات المالية لمصلحة المواطنين (أتاك)، وكذلك حركات دينية ونسائية وراديكالية مختلفة. وأبرزت مظاهرات سياتل وبورتو أليجري هذه الحركات وبلورتها.

وخلال عقد الثمانينيات، لم تكن الجماهير الشعبية تفكر في ضرورة إيجاد بدائل للسياسات النيولبرالية، ولكن تفشي السخط ضد هذه السياسات أعاد يسار الوسط إلي الحكم في عدد من البلدان الأوروبية، وعندما لم يحدث أي تغيير يذكر، عاد يمين الوسط إلي السلطة مرة أخري (في النمسا، وإيطاليا، وفرنسا، وهولندا). وبحلول عام ٢٠٠٠، استعادت حركات المقاومة قوتها، ولكنها مازالت متفرقة وبعيدة عن القيادات اليسارية التقليدية، وتنبع أساساً من المجتمع المدني. والواجب اليوم هو البحث عن وسائل لربط النضال علي المستوي الأوروبي الموحد بمثيله علي المستوي المحلي، واعتبار أوروبا بمثابة معمل للبحوث للوصول إلي أشكال من الديمقراطية لتطبيقها عالمياً.

ثانياً : بعض القضايا العامة

١- البترول

يلعب البترول واقتصادياته دوراً خطيراً في الأوضاع الجيوسياسية العالمية، كما يتسبب في أضرار علي المدي الطويل للبلدان المنتجة (المتخلفة). ومن هذه الأضرار:

١) إتلاف الأرض الزراعية دون الاهتمام بتعويض الفلاحين بأراضٍ منتجة بديلة؛ ٢) أنشطة استخراج البترول لاتخلق طبقة عاملة ذات وزن، حيث تجري الاستعانة غالباً بعمالة أجنبية متخصصة؛ ٣) ما يتحقق من ناتج محلي للاستغلال، يذهب بالكامل للدولة والفئات المسيطرة عليها، ولا يصل للجماهير الشعبية إلا النزر اليسير؛ ٤) إتلاف مبالغ فيه للبيئة.

والحلول المقترحة للتغلب علي هذه الأضرار هي:

١- وقف الدعم للوقود الأحفوري، وفرض ضريبة عليه في البلدان المتقدمة بصفة خاصة، للحد من الاستهلاك المتزايد،

٢- إنشاء وكالة عالمية للطاقة لترشيد الإنتاج والاستهلاك، وتوجيه البحوث نحو أشكال الطاقة المتجددة، علماً بأن المخصص حالياً لهذه البحوث لا يتجاوز ٨٪ من المنفق علي بحوث الطاقة.

ويلاحظ أن معدلات الاستهلاك الحالية، خاصة في الدول المتقدمة، غير مستدامة، أي أنها ستؤدي إلي سرعة استنفاد هذه الثروة الناضبة، الأمر الذي يجري لمصلحة احتكارات البترول متعدية الجنسية، وزميلاتها من شركات إنتاج السيارات والطائرات النهمة لاستهلاك البترول. وهذا التبديد غير الرشيد للطاقة يجري في مواجهة أشكال أخري من وسائل النقل الأقل استنزافاً للثروات العامة، والأقل تلويثاً للبيئة مثل السكك الحديدية، والنقل النهري، والسيارات الكهربائية التي تستمد طاقتها من محطات الطاقة الأكثر كفاءة، والأقل تلويثاً للبيئة، والتي تعتمد بشكل متزايد علي مصادر الطاقة المتجددة.

٢- الماء

تزداد أزمة المياه في مناطق كثيرة من العالم حيث تكتسب أبعاداً خطيرة، فعشرون بالمائة من سكان العالم تنقصهم مياه الشرب النقية، ٥٠٪ لايحصلون علي خدمات الصرف الصحي. وتزداد خطورة الأزمة في بعض المناطق الجافة من العالم بدرجة قد تؤدي لصراعات دامية. وحتي أوائل القرن الماضي، كانت الفكرة السائدة في العالم، هي أن الماء هو من الموارد الطبيعية التي لا تنضب، وأنها تكفي الجميع. ولكن بدأت الأزمة تتجسد مع التزايد الكبير في عدد سكان

العالم الذي تضاعف بما يقرب من ست مرات خلال القرن، وتبلور الوعي بهذه القضية في مؤتمر ريو بشأن البيئة عام ١٩٩٢. ومنذ ذلك المؤتمر، تعددت الوكالات، والهيئات (مثل المجلس العالمي للمياه)، والاجتماعات التي تعني بالمشكلة في إطار الأمم المتحدة، وتحت رعاية المؤسسات المالية الدولية، والتي يروج أغلبها لدور الشركات متعدية الجنسية للعمل علي حل هذه المشكلة بافتراض أن القطاع الخاص هو الأجدر بذلك. ومع ذلك فالخبرة العملية تؤكد أنه حيث كلف القطاع الخاص بتولي عمليات التنقية والتوزيع، ارتفع العبء المالي الواقع علي كاهل المستهلكين.

ويحتاج الأمر إلي تعبئة جماهيرية من أجل الدفاع عن الحق في الحصول علي المياه النقية بتكاليف معقولة، مثلما حدث في مدينة كوتشبامبا حيث تضاعف ثمن المياه أربع مرات بعد أن تولت شركة أمريكية تنفيذ المشروع. ويعبر البيان الذي أصدره ريكاردو بتريللا بهذا الشأن عن تطلعات المواطنين حيث يطالب بالآتي: ١) حصول الجميع علي المياه النقية كحق لا يمكن التنازل عنه (وخاصة بالنسبة للفقراء)؛ ٢) إدارة متكاملة تكافلية ومستدامة للمياه (بما في ذلك توفير خدمات الصرف الصحي للمدن المليونية وعددها حوالي ٦٥٠).

٣- الديون الأجنبية

يشرح التقرير كيف تستخدم الديون الخارجية كالأداة الرئيسية لاستغلال البلدان الفقيرة ونزح ثرواتها نحو البلدان المتقدمة عن طريق المؤسسات المالية الدولية. ويذكر التقرير أن ديون العالم الثالث التي كانت تبلغ ٥٢٩ مليار دولار عام ١٩٨٠، أصبحت تبلغ ١٩٥٦ ملياراً في عام ٢٠٠١، بعد تسديد ٣٧٤٨ مليار دولار خلال نفس الفترة! ومن الواضح أنه لايمكن تصور إفلات بلدان العالم الثالث من دائرة الفقر، دون كسر الدائرة الجهنمية لهذه الديون الخارجية. وهناك عدد من المنظمات الجماهيرية في بلدان المركز ذاته تناضل من أجل إلغاء ديون العالم الثالث، كما تلعب بعض المنظمات نفس الدور في بعض بلدان أفريقيا.

٤- مكافحة الفقر

يبرز التقرير التناقض الواضح بين الخطاب التقليدي عن النتائج المؤكدة لمكاسب العولمة النيولبرالية التي ستشمل الجميع، وتواتر الحديث، بعد مرور أكثر من عقد علي تعميم هذا النظام، عن ضرورة برامج محاربة الفقر في البلدان التي طبقت هذه السياسات! ويمضي التقرير فيعرض أن الفقر قد تزايد في أفريقيا جنوب الصحراء، وفي وسط وشرق أوروبا، وازداد في أمريكا اللاتينية خلال الثمانينيات، ثم عاد واستقر خلال التسعينيات بسبب دخول المرأة إلي سوق العمل. وانخفضت معدلات الفقر في الصين والهند، وهما بلدان طبقا هذه السياسات بقدر من التحفظ، وبدآ متأخرين عن الباقين. ورغم الحديث عن محاربة الفقر، لا تقدم أية حلول في إطار إعادة توزيع الدخول مع أن متوسط الدخل الفردي في العالم تضاعف ٣ مرات خلال ٥٠ عاماً، ولكن التباين بين البلدان الغنية والفقيرة تضاعف كثيراً.

والفقر يصبح مشكلة في حد ذاته علي الفقراء أن يحلوها بجهدهم، وبصفة خاصة دخول النساء إلي سوق العمل بشكل أكثر كثافة، أي مزيد من الاستغلال، خاصة والنساء يتقاضين أجوراً أقل من الرجال. وتتميع مشكلة الفقر بتحويلها إلي مشكلة عالمية لا تحل إلا في إطار عالمي، كما يجري الحديث عن الفقراء كضحايا (للحكام الفاسدين، والسياسات الفاشلة، للتنمية مثلاً). ويتركز حديث مكافحة الفقر علي التنمية الاجتماعية، حيث إن التنمية الاقتصادية متروكة لقوي السوق. وعندما يصبح الهدف من محاربة فقر ١٫٢ مليار إنسان هو رفع متوسط دخل الفرد إلي دولار واحد يومياً، فإن معني ذلك أن الحق الوحيد المكفول لهم هو مجرد الحق في أن يعيشوا حياة الكفاف لا أكثر.

٥- الحركات النسائية من أجل عولمة مختلفة

من الملاحظ أن النساء كمجموعة أكثر تعرضاً للنتائج السلبية لسياسات العولمة، فتراجع دور الدولة في توفير الخدمات العامة كالتعليم والصحة وتوفير مياه الشرب مثلاً، ينعكس أثره بشكل مباشر علي

المرأة لأنها عادة ما تكون المسئولة عن هذه الخدمات داخل الأسرة. ونظراً للتدهور في هذه الخدمات بسبب سياسات العولمة، أخذت المنظمات النسائية تمارس الضغط علي المنظمات الدولية من أجل العمل على تلافي هذه الأضرار.

وخلال العقود الثلاثة الماضية، اتخذت أنشطة الحركات النسائية، والمنظمات غير الحكومية، توجهات أكثر سياسية، خاصة مع اهتمام الأمم المتحدة بهذه الأنشطة خلال عقد المرأة (١٩٧٥ - ١٩٨٥). كما تكون الكثير من المنظمات النسائية التي تهتم بمشاكل التنمية والبيئة، والتي لعبت أدواراً نشطة خلال مؤتمرات الأمم المتحدة (في ريو، والقاهرة، وبجين وغيرها) لدراسة هذه المشاكل وتقديم الحلول لها. وبنهاية التسعينيات، أخذت المنظمات النسائية تتخذ مواقف أكثر جذرية، وتحت ضغط هذه المواقف ظهر الحديث عن مشاكل النوع الاجتماعي، وأخذت وكالات الأمم المتحدة تنظر إلي التنمية علي أنها ليست مجرد النمو الاقتصادي، وإنما تأخذ في اعتبارها العوامل الاجتماعية والثقافية كذلك. وفي هذا السياق ظهر مؤشر التنمية البشرية كمقياس أكثر دلالة علي فاعلية برامج التنمية.

٦- عسكرة العالم وشروط السلام

مع تقدم الرأسمالية العالمية في بسط سلطانها علي ربوع العالم، أخذت التناقضات بين الاحتكارات الوطنية تتفاقم مما أدي لحدوث حربين عالميتين مدمرتين خلال قرن واحد. وبعد كل من هاتين الحربين حاول رئيس الولايات المتحدة إقامة نظام عالمي يعمل علي حفظ السلام وتفادي تكرار هذه الكارثة العالمية. وبعد الحرب العالمية الأولي، رفض الكونجرس ومن ورائه المصالح المالية الكبري، الانضمام إلي عصبة الأمم. وبعد الحرب العالمية الثانية، رفض الرئيس ترومان مواصلة سياسة سلفه روزفلت الذي ساهم بدور أساسي في تأسيس الأمم المتحدة بهدف المحافظة علي السلام العالمي، واستمرار التعاون بين القوي العظمي المنتصرة علي الفاشية، وبدلاً من ذلك بدأ سياسة الحرب الباردة. وبسقوط سور برلين عام ١٩٩٠، وانهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٢، تكررت الفرصة لإقامة نظام عالمي يسوده السلام، ولكن الدوائر الاحتكارية الأمريكية قررت أن الفرصة قد واتتها لفرض سيطرتها غير المحدودة علي العالم.

ولذلك حافظت الولايات المتحدة علي نفقاتها علي التسلح بنفس المستويات السابقة علي انتهاء الحرب الباردة، وخصصت لها ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع بقاء المساعدات الخارجية عند نسبة ١ر٠٪ من ذلك الناتج. وبدأت حرباً باردة جديدة، دفعت الصين إلي شراء السلاح من روسيا مرة أخري، واضطرت روسيا، رغم المصاعب الاقتصادية، إلي الدخول في سباق تسلح جديد. وبحجة المحافظة علي الأمن، وفي ظل أحداث ١١ سبتمبر، بدأت الولايات المتحدة موجة جديدة من التسلح، والتلويح بالقوة الغاشمة لفرض إرادتها المنفردة علي الجميع، بمن فيهم حلفاؤها». وهكذا بدلاً من أن تكون التنمية الاقتصادية الهدف الأول للأمن الجماعي الذي يشمل جميع الشعوب، نشهد اليوم تهديداً للجميع بحجة مكافحة «الإرهاب».

ثالثاً : حجم التحديات: تأملات حول أسس وتطور المقاومة

١- البعد الاقتصادي

يستعرض التقرير تطور الرأسمالية حيث بنت خلال الفترة ١٥٠٠ - ١٨٠٠، سيطرتها العالمية الأولي عن طريق تحويل طرق التجارة إلي المحيط فحطمت بذلك التجارة عبر طريق الحرير مصدر الثروات للعالم الإقطاعي السابق. وخلال القرن التاسع عشر بنت صرح الصناعة، كما مدت سيطرتها الاستعمارية إلي أغلب بقاع العالم، وبلغت بنهاية القرن عصرها الجميل، عصر سيادة الاحتكارات الوطنية اللبرالية. واستلزم الأمر حربين عالميتين، وأزمة اقتصادية مدمرة، وثورتين عظيمتين لتخرج الرأسمالية من هذا العصر لتصل عام ١٩٤٥، إلي دولة الرفاهية، و«اشتراكية الدولة»، وتحرر أغلب المستعمرات السابقة.

وآذن فشل الأنظمة الشعبوية في بلدان العالم الثالث، وتفسخ «الاشتراكية الفعلية» في الاتحاد

السوفيتي وأوروبا الشرقية، والركود في دولة الرفاهية، ببدء الحملة لفرض النيولبرالية مرة أخري علي جميع بلدان العالم، لمصلحة الشركات متعدية الجنسية، وتحت هيمنة الولايات المتحدة. وبعد مرور أقل من ٢٠ عاماً علي هذه الحملة المنتصرة، بدت مظاهر فشل هذه السياسات، متمثلة في الأزمات المتتالية (المكسيك، والبرازيل، والنمور الآسيوية، وروسيا، الخ). وعاد سوروس وستجلتس يحاولان إنقاذ الرأسمالية من النيولبرالية بالحديث عن إعادة النظر في وفاق واشنطن، ووضع الضوابط مرة أخري، وعاد البنك الدولي يتحدث عن برامج محاربة الفقر.

والرأسمالية لم تغير طبيعتها الطبقية باستحداث التكنولوجيات الجديدة، حتي إن تغيرت أشكال العمل، وهي تصر علي الاحتفاظ بالسلاح النووي المدمر بل تطوره، وتتوسع في استخدام البيوتكنولوجيا مع أن لها نتائج مدمرة محتملة في مقابل ما لها من فوائد. والرأسمالية بطبيعتها غير قادرة علي التحكم في مثل هذه النتائج لأنها لا تخطط إلا لسنوات قليلة مقدماً. ومع ضعف القوة الشرائية لثمانين بالمائة من سكان العالم، وعدم توفر مجالات للتوسع في الإنتاج تبعاً لذلك، تلجأ الرأسمالية للتجارة في الأوراق المالية والمضاربة فيها، ومن هنا الأزمات المتكررة في البورصات الكبري.

ويؤدي الاستقطاب والنمو غير المتكافئ إلي أن يتحول العالم إلي أرخبيل من المراكز الغنية وسط محيط من الفقر، فسيادة اقتصاد السوق، وتسليع جميع الخدمات وخصخصتها، يزيد من أرباح ثالوث المركز علي حساب التخوم، بل إنه يمنع حتي بلدان التخوم المتطورة من اللحاق بالمركز.

٢- البعد الاجتماعي

المجتمع المدني هو المكان الذي تمارس فيه البرجوازية الحريات المختلفة وأساسها حرية المؤسسة الرأسمالية. وفي هذا الإطار يمكن استكمال وظائف النظام، أو تصحيح بعض نواقصه، مثل تأدية بعض الخدمات نيابة عنه كالتعليم والصحة، بل لا مانع من نقده، ولكن هذا لا يؤدي أبداً إلي تغييره.

والنضال ضد الاستغلال الرأسمالي قديم، وكذلك نضال الشعوب المقهورة تحت نير الاستعمار ولكن التطور الحديث للرأسمالية خلق أهدافاً جديدة للنضال مثل الدفاع عن السلام أو البيئة. والمنظمات غير الحكومية تفتت النضال الجماعي، وتركز نشاطها علي المشاكل الآنية. وتلك التي يمكن أن تنشط بشكل فعال لابد من أن تستوفي عدة شروط: ١) أن تنتمي للقاعدة أي لأولئك الذين يريدون تغيير النظام؛ ٢) أن تعبر عن التطلعات المثالية؛ ٣) أن تبحث عن البدائل علي جميع المستويات العامة والمحدودة؛ ٤) أن ترتبط بالمجال العام أي بالسياسة؛ ٥) أن تهتم بالتقارب مع غيرها من المنظمات، وهذا التقارب يجب أن يكون مؤسسياً.

والعولمة النيولبرالية ما هي إلا الشكل الحديث لاستمرار التراكم الرأسمالي الذي أخذت أشكاله القديمة (الكينزية) في الأفول بالتخلي عن دولة الرفاهية في الغرب، وإعادة السيطرة علي المستعمرات بالآليات الجديدة وهي المؤسسات المالية الدولية. وتزداد المقاومة لهذه الآليات الجديدة للاستغلال عدداً واتساعاً، ولكنها تعاني من التشرذم، ولهذا يكتسب التقارب فيما بينها أهمية كبيرة.

والتقارب يجب أن يكون هدفاً استراتيجياً حتي يتغلب علي التنوع الكبير للحركات المرشحة له. ومع ذلك لابد من إفساح المجال لوجهات النظر المختلفة، ومن هنا فالحزب القائد الذي يحتكر الحقيقة ليس هو المرشح للهيمنة علي مثل هذا التقارب، وإنما يتسع المجال لجميع القوي والأحزاب المناضلة من أجل تغيير المجتمع. ومع هذا التوسع في المشاركين، يجب الحذر من بعض التجاوزات في أشكال التحرك من بعض الشباب المتحمس، والتي تركز عليها الميديا بهدف تنفير الجماهير من هذه التحركات، وتحويلها إلي موضوع للسخرية.

ومنذ دافوس الأخري عام ١٩٩٩، وبعدها سياتل، اتخذ هذا التقارب الطابع الدولي في بورتو إليجري ١ و٢، ثم ٣، وكذلك التجمع الأوروبي في فلورنسا، وحدوث تجمع مماثل للحركات الآسيوية في الهند عام

٢٠٠٣، والتجمع العالمي عام ٢٠٠٤، في الهند كذلك.

٣- البعد الثقافي

التغير لا يلغي بالكامل قسمات الماضي وهي مصدر التباين والتنوع، والعولمة تفضل الإبقاء علي التنوع لأنه يقوي الاتجاهات المحافظة. والمنادون بالانصهار القومي يصلون عادة إلي قهر المختلف خاصة إذا كان في الأقلية، أو الانفصال. والحداثة المحررة تعني احترام التنوع، والمساواة بين الحقوق والواجبات، في حين أن الإثنية تقوم عادة علي أساس فوقي، وبمعرفة الطبقات السائدة، والعولمة مع تشجيعها للإثنية لا تعامل هذه الإثنيات بالمساواة، وإنما تدعم أوضاعها الطبقية بوضوح.

والعلمانية لاتلغي الدين، وإنما تفصل بينه وبين الدولة. والمسيحية تعني الاهتمام بالفقراء ورعايتهم، وهي الرسالة التي تبناها رجال لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية وغيرها، إلي أن عادت الكنيسة الكاثوليكية وقمعت رجالها. أما البوذية فتنادي بالمساواة بين الناس، وترفض التقسيم الطبقي بحجة النجاسة الدينية (كما يحدث في الهند). وقد نادي المفكر الإسلامي محمد محمود طه بأن الرسالة الثانية للإسلام هي أن الإنسان خُلق علي صورة الله، وأنه حر ومسئول، وعليه أن يعمل علي الارتقاء بنفسه. وهذا يعني أن عليه أن يبني مجتمعاً مثالياً وهو في نظره المجتمع الاشتراكي. وهكذا فالصراع الاجتماعي يتمشي مع جوهر الدين، إذ يحاول خلق الفردوس علي الأرض.

٤- البعد السياسي

كانت الرأسمالية منذ نشأتها عولمية، ففي المرحلة الأولي من توسعها استعمرت الأمريكتين، وكانت النتيجة تخريب الحضارات الأصلية وأوربتها أو إبادتها. وبدأت المرحلة الثانية من التوسع مع الثورة الصناعية، وإلي جانبها استعمار أفريقيا وآسيا، ولكنها ارتبطت بالحروب العالمية بين المستعمرين. وهذه أنتجت نقيضها وهو القوي الثورية التي قامت بالثورة الاشتراكية، ثم بثورات التحرر الوطني. وبدأ بناء الاتحاد الأوروبي بهدف إلغاء التناقضات بين القوي الاستعمارية التقليدية، وتحقيق مرحلة جديدة من الاستقرار والتراكم. ويبقي التساؤل هل ستبني هذه الكتلة الاستعمارية الموحدة لتقف أمام الكتلة الأخري التي تتمثل في الإمبريالية الأمريكية، أم ستتحالفان معاً وتسير الإمبريالية الأوروبية في ذيل زميلتها الأمريكية؟

ونحن الآن على مشارف مرحلة جديدة من التوسع الإمبريالي لها نفس الأهداف وهي توسيع الأسواق، ونهب المواد الخام، والاستغلال الجائر للقوي العاملة، علي مستوي الكوكب بأكمله. وفتح الطريق أمام هذه المرحلة فشل الحكم الشعبوي في بلدان العالم الثالث، وبصفة خاصة انهيار الاتحاد السوفيتي. وهذا الاتجاه الذي تقوده الولايات المتحدة، يحاول التغطية علي أهدافه بالخطاب المنافق عن بناء «الديمقراطية»، ومحاربة الإرهاب، إلخ.

ويساعد الولايات المتحدة في فرض دورها القيادي تفوقها التكنولوجي المستمد من تفوق التكنولوجيا العسكرية، وعدم وجود اقتصاد إنتاجي أوروبي واحد، وإنما شركات كبري ألمانية أو فرنسية، أو بريطانية. والأمل الوحيد أمام أوروبا للتخلص من هذه التبعية، هو قيام عالم متعدد القطبية، وحتي ضم بلدان أوروبا الشرقية لن يكفي بديلاً عن ذلك. ويمكن تصور السير في مرحلة من النمو تساهم فيها بعض بلدان التخوم المهمة (الصين، وروسيا، وأمريكا اللاتينية)، مع ترك البقية (أفريقيا والعالم الإسلامي) تتخبط في تخلفها، ولكن لن تختفي التناقضات في داخل المركز ذاته (دول الثالوث).

رابعاً: البحث عن البدائل

١- نموذج التنمية

نموذج التنمية «الواقعي» يحصر التنمية في النمو بالمفهوم الرأسمالي، مع أن الرأسمالية المعولمة هي بطبيعتها استقطابية تمنع لحاق التخوم بالمركز، فالواجب إذن، هو اتباع نموذج جديد يضمن قدراً من تنمية قوي الإنتاج. وهذا معناه تحقيق تنمية تعتمد على الذات، وتحديد محتواها الاجتماعي (برجوازي،

أو دولة، أو شعبوي)، والوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك، وكذلك الرؤية المرتقبة علي المدي الطويل.

والرأسمالية تفترض وحدة السوق المتكامل بأبعاده الثلاثة: سوق منتجات العمل الاجتماعي؛ وسوق رأس المال؛ وسوق العمل. ولكن الرأسمالية المعولمة الحقيقية (الموجودة في الواقع)، تضمن وحدة البعدين الأولين، وترفض البعد الثالث، حيث تحافظ بشدة علي منع العمالة من البلدان الفقيرة (من العالم الثالث، أو شرق أوروبا، أو أمريكا اللاتينية) من عبور الحدود، وهذا إحدى آليات فرض التنمية غير المتكافئة. ولذلك لا يسري قانون القيمة الرأسمالية عليها، بل لها قانون قيمة خاص مبني علي طبيعة السوق المعولمة، حيث تتوحد أسعار السلع وأرباح رأس المال، ولكن يبقي سعر قوة العمل غير متساو نظراً لعدم توحيد السوق.

وللإفلات من قيود الرأسمالية المعولمة، لابد من التنمية المعتمدة علي الذات، غير الخاضعة للسوق العالمية، وهذه تفترض شروطاً: ١) القدرة علي توفير قوة العمل، بضمان فائض زراعي يكفي قوة العمل بالمدن، وبأسعار تسمح بتحقيق ربح مناسب لرأس المال المحلي؛ ٢) القدرة على تجميع الفائض المحلي عن طريق مؤسسات مالية مستقلة عن حركة رأس المال العالمي؛ ٣) السيطرة على السوق المحلية، وإعطاء الأولوية للمنتجات المحلية، والقدرة علي المنافسة العالمية في مجالات مختارة؛ ٤) السيطرة علي الموارد الطبيعية والتحكم في معدلات استغلالها (مثل البترول)؛ ٥) السيطرة المحلية على التكنولوجيا، إما بتطوير تكنولوجيا محلية، أو الحد من الاعتماد المستمر على استيرادها. وجميع الخبرات خلال ثلاثة أرباع القرن الماضي كانت محاولات في هذا الاتجاه، ويجب دراستها لاكتشاف الحلول المناسبة، حيث لاتوجد حلول جاهزة أو دائمة.

وإذا كان صحيحاً ما يقوله البعض من أن العولمة قضت علي التفرقة بين التنمية المعتمدة علي الذات وتنمية التخوم التابعة، فإنه من المؤكد أن رأس المال المعولم يستبعد أية مشاركة من الرأسمالية الوطنية، أو أية فرصة للمنافسة داخل السوق المعولمة. وهذا يؤكد مرة أخري ضرورة التنمية المعتمدة علي الذات، وهذه تقتضي تحولات عميقة وواسعة النطاق: منها ثورة زراعية عميقة، وصناعات صغيرة في مدن صغيرة تغطي البلاد جغرافياً، وتكفي جميع الاحتياجات الأساسية. وكل ذلك مبني علي تحالفات طبقية شعبية وديمقراطية (أي ضد الكومبرادور).

ولاتعني التنمية المعتمدة علي الذات تجاهل الانفتاح علي العالم، وإنما يجب أن تكون الخطوة الأولي في ذلك الاتجاه تكوين تجمعات إقليمية، ولكنها تختلف في طبيعتها عن الإقليمية التي ينادي بها البنك الدولي كأداة للعولمة النيوليبرالية.

نشأت التنمية في بلدان الثالوث علي أساس وطني أولاً، لم يلبث أن تطور إلي الدولية (عدد من المراكز الدولية)، في مقابل بقية البلدان المتخلفة. ولذلك اتخذت جميع محاولات اللحاق (روسيا والصين، والهند، و«النمور الآسيوية»، وبعض بلدان العالم الثالث) الأسلوب ذاته، ولكنها وصلت إلي الحدود المسموح بها فقط. وفي عام ١٩٧٥ تقدمت دول عدم الانحياز باقتراح «نظام اقتصادي دولي جديد» ولكن الدول الكبري رفضت ذلك، ثم بدأت منذ عام ١٩٨٠ الهجوم علي الاقتصاديات الناشئة وقضت علي كل محاولة للحاق بالثالوث. وهذا هو الشكل الجديد للاستقطاب، أو التنمية غير المتكافئة.

ونشأت الوحدة الأوروبية كتجمع إقليمي في ظروف مختلفة ومواتية، فقد بدأت كفكرة أمريكية (علي أساس مشروع مارشال) لتصبح جزءاً من الاقتصاد المعولم وليست مناوئاً له. وقد نجحت لأنها فصلت اقتصادها الزراعي عن السوق العالمية (كما تفعل الولايات المتحدة)، وبذلك أصبحت منافساً قوياً للاقتصاد الزراعي الأمريكي. أما اقتصادها الصناعي فتكامل بالتدريج في السوق الصناعية العالمية، مع الأخذ بيد البلدان الضعيفة بواسطة المراكز القوية بها. ومما ساعدها علي النجاح، الوقت الطويل والخطوات الحريصة المتدرجة، وأن ذلك واكب مرحلة طويلة من النمو الاقتصادي العالمي.

وفي أفريقيا نجحت الوحدة الأفريقية في مرحلة

أولي كوحدة سياسية بين دول ذات شرعية، ولكنها تدهورت بعد ذلك رغم كل مشاريع الوحدات المتعددة. والتكتلات الوحيدة التي لها شيء من المصداقية هي تلك المتمركزة حول باريس أو بريتوريا. ونأمل أن يكون الاتحاد الأفريقي الجديد أكثر من مجرد ذر للرماد في العيون.

أما العالم العربي فرغم الوحدة اللغوية والثقافية، فلم ينجح في تحقيق أية وحدة إقليمية، وبقيت الجامعة العربية مجرد هيئة تضم عدداً من الدول المستقلة دون التنازل عن أي جزء من السيادة. ولم تنجح أموال البترول في إحداث تنمية مستقلة، وإنما نمت بلدانه في تبعية كاملة للعولمة الأمريكية، وتحولت إلي محميات أمريكية ذات برجوازيات كومبرادورية. واكتفي الاتحاد الأوروبي ببلدان المغرب العربي ليربطها عن طريق الشراكة الأورومتوسطية بالعولمة.

وعلي الرغم من بعض المحاولات لعقد تحالفات إقليمية مستقلة في أمريكا اللاتينية (تحالف الآنديز والميركوسور)، إلا أن اتفاقية التجارة الحرة لبلدان الأمريكتين جاءت لتلغي تلك المحاولات الضعيفة وتفرض علي بلدان أمريكا اللاتينية الانخراط في صفوف العولمة النيولبرالية تحت الوصاية الأمريكية. وتتعدد أشكال المقاومة الشعبية لهذه الأوضاع، ولكن الإمبريالية الأمريكية تحارب هذه المقاومة إما بالانقلابات والمؤامرات (مثال فنزويلا)، أو بالقوة العسكرية في إطار خطة كولومبيا (بحجة محاربة عصابات المخدرات).

٢- مشروعات البدائل ومستوياتها

يتساءل التقرير ما إذا كانت هناك بدائل حقيقية أم أن ما يدعيه آدم سميث من أن الرأسمالية تتعامل مع الإنسان علي حقيقته في حين أن البدائل تفترض إنساناً تصورياً لا وجود له في الواقع صحيح؟ ثم يقول إن فشل التجربة السوفيتية يعطي إجابة سلبية عن هذا السؤال، وأنها توحي بأن أية مرحلة انتقالية ستكون بالضرورة طويلة وصعبة. وها نحن نري الصين وفيتنام تتجهان نحو الاندماج في العولمة النيولبرالية، أما بعض المحاولات الصغيرة لبناء مجتمعات لاتخضع لشروطها فمحاطة بسياج من الرأسمالية المسيطرة.

وهناك نوعان من البدائل المقترحة، أولها الكينزية الجديدة التي تحاول التخفيف من مساوئ النيولبرالية بإعطائها وجهاً إنسانياً، والمثل عليها البلدان الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية والكثير من الأنظمة الشعبوية في العالم الثالث، وبلدان أمريكا اللاتينية في مرحلة التصنيع المستقل، تحت هذا العنوان فهي جميعاً تعبر عن تفاهمات بين الطبقات الرأسمالية الحاكمة وبعض الفئات الشعبية المنظمة للوصول إلي حل وسط يقبله الطرفان. وجميع هذه المحاولات لاتطعن في أسس الرأسمالية، وتحاول التخفيف من مساوئها، وبالتالي المحافظة عليها.

والمجموعة الثانية هي ما يسمي ما بعد الرأسمالية، وهذه تطعن في أسس الرأسمالية ذاتها بوصفها لا تستجيب للاحتياجات الاقتصادية أو الأخلاقية (أي أنها لا تحقق مصلحة المجموع). ومن بين المنادين بهذا الأحزاب الثورية التي تري ضرورة الاستيلاء علي السلطة حتي يمكن إحداث التغيير المطلوب، أو من يسمون بالمحافظين في البلدان الاشتراكية السابقة الذين يريدون العودة حتي إلي الستالينية للوقوف في وجه استيلاء المافيا وغيرها من الطفيليين علي ثروات البلاد. وفي هذا الإطار ينبغي بناء عولمة من نوع آخر، أي عولمة الصراع والمقاومة وهي تعمل كذلك علي المحافظة علي البيئة، وتوجيه التقدم التقني لمصلحة المجموع. وفي مواجهة هذا التيار تقف النيولبرالية، وكما يقول توماس فريدمان مستشار مادلين أولبرايت إن يد السوق الخفية تحتاج إلي قبضة حديدية خفية لمساندتها. وفي هذا الإطار تعتبر مقاومة السيطرة الأمريكية والتي بدت بعض مظاهرها أثناء حرب كوسوفا بمعارضة دور حلف الأطلنطي، من أشكال الاختلاف بين أعضاء المركز.

والاتجاه الأول يعترف بأن الأوضاع الحالية غير محتملة ولكنه يقدم بدائل علي بعض المستويات المتفرقة دون المساس بأسس النظام. أما الاتجاه الثاني فيري أن البدائل يجب أن تكون خطوات نحو تغيير

كيفي طويل الأمد، ولا غرابة في ذلك إذا كانت الرأسمالية قد استغرقت أربعة قرون لبناء الأسس اللازمة لإعادة إنتاجها (التصنيع وتقسيم العمل).

ويلاحظ أولاً، أن البدائل يجب أن تنبع من رفض شرعية النظام الحالي (سواء أكان الهدف منها هو تصحيحه أو تغييره). وثانياً، أن السوق هي تعبير عن علاقات اجتماعية، وأي تغيير له يجب أن يعني تغييراً في علاقات القوي الاجتماعية. وثالثاً، أنه يجب تغيير النظام بالكامل ولا يكفي إضافة بعض التغييرات هنا أو هناك.

وهناك ٣ مستويات للبدائل، الأول هو مستوي اليوتوبيا، ولايعني هذا مجتمعاً خيالياً مستحيل التحقيق، وإنما أن يتحدد الهدف وهو تغيير النظام، وذلك بوضع القيود التي تضمن حسن سيره (كما يريد الكينزيون الجدد من أمثال جوزيف ستيجليتس)، أو العمل علي تغيير أسس النظام، أو وضع قواعد جديدة للعب، كما تنادي ما بعد الرأسمالية.

وعلي المستوي المتوسط، تختلط الخطط والبرامج كثيراً بين التيارين. ومن بين أهم المجالات المعنية: استبعاد بعض المجالات المهمة مثل الثقافة والتعليم، والاتصالات من سوق السلع واعتبارها من الخدمات الواجب توفيرها للجميع؛ وضمان حرية الحركة للأشخاص إلي جانب حرية تداول السلع ورأس المال؛ ودعم التجمعات الإقليمية (في العالم الثالث) لتحصل علي شروط أفضل للتبادل؛ إعطاء أولوية لتوجه رءوس الأموال إلي الجنوب لتساهم في تنميته؛ التحكم في المضاربات (ضريبة توبين)، أو منعها؛ التحكم في تجارة السلاح وعدم خضوعها للمنطق التجاري؛ إعادة تنظيم عملية الإنتاج والتوزيع، وإعادة النظر في شروط العمل، واستبعاد الأشكال المفرطة في استغلاله. ولضمان تحقيق البدائل الاقتصادية، ينبغي تدعيم الأمم المتحدة ووكالاتها، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية وإعادتها لتحقيق أغراضها الأصلية.

وتدخل البدائل العاجلة تحت بند القيود الاقتصادية والبيئية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية الواجب فرضها علي الأنظمة الحالية، والتي يجب أن يُنظر إليها علي أنها خطوات لفرض إطار إنساني للنظام (من وجهة نظر الكينزيين)، أو لتغييره من الأساس.

الخاتمة

الخطاب النيولبرالي فقد مصداقيته ولم يعد هناك مجال لإعطائه «وجهاً إنسانياً»، ولن يحقق البديل لهذا النظام سوي نضال الطبقات الشعبية والشعوب من ضحاياه، فهي التي ستصنع التاريخ. ولهذا الهدف يجب بناء أوسع التحالفات بين هذه الفئات والطبقات والشعوب. فهناك التحالف بين العمال المنتظمين والفئات المهمشة كالعاطلين والعاملين بالقطاع غير الرسمي الخ؛ وبناء الحركات الفلاحية القادرة علي الوقوف في وجه الزراعة الرأسمالية القاهرة؛ وبناء «جبهة المواطنين» التي تفرض ديمقراطية حقيقية؛ وبناء جبهة شعوب الجنوب التي تفرض شروطاً للتبادل أكثر عدلاً؛ وبناء أوسع وفاق للمواطنين من أجل تطوير تكنولوجيات تحافظ علي الموارد الطبيعية للكوكب. وأخيراً، بناء تحالفات للنساء، وللشعوب الأصلية، وللمهمشين، ولجميع الفئات التي تناضل من أجل حياة أفضل.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر، كانت الصدمة الدامية فرصة للولايات المتحدة لبدء هجوم عنيف علي حركات المقاومة الشعبية، ولكن كما لاحظ المنتدي الاجتماعي العالمي في اجتماعه ببرشلونة في أبريل ٢٠٠٢، انحصرت النتائج المباشرة لهذا الهجوم في الولايات المتحدة، وأفغانستان، وفلسطين، في حين استمرت مقاومة الجماهير في بقية البلدان. ولكن قوي اليمين في بقية بلدان العالم انتهزت الفرصة لمضاعفة القيود علي الحريات، الأمر الذي قد يؤثر علي التحركات الاجتماعية في المدي الطويل، ويجب التيقظ لمواجهته. وبصفة خاصة يجب التصدي بقوة للتهديدات(*) الأمريكية بالعدوان علي العراق وغيره من البلدان، دون التراجع عن مقاومة العولمة النيولبرالية.

ويختم التقرير بتأكيد أن مشروع البحث عن رد

إنساني على تحديات العولمة النيولبرالية ليس مشروعاً خيالياً يوتوبياً، بل هو المشروع الواقعي الوحيد، لأنه يجمع حوله قوي اجتماعية قوية منتشرة في جميع أنحاء العالم. والمشروع الخيالي فعلاً هو الادعاء بأن السوق يمكنه أن يوجه النظام تلقائياً بمجرد إعمال قوانينه.

إن قراءة هذا التقرير تبعث الأمل في مقابل الإحباط الذي اعتري الكثيرين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وفشل «الاشتراكية الحقيقية» وظهور العيوب الخطيرة التي واكبت هذا النموذج من التطبيق للماركسية. وزاد من الشعور بالإحباط الأداء السيئ للكثير من الأحزاب الشيوعية في البلدان الأوروبية المتقدمة،.وكذلك التوجه نحو تدعيم الرأسمالية في البلدان الاشتراكية الباقية كالصين وفيتنام، والخوف من إفلات الأمور فيها.

وبالرجوع قليلاً للوراء، نجد أنه عندما انهار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات فوجئت الإمبريالية الأمريكية بذلك وقررت أن الفرصة قد حانت لتفرض سيطرتها الأحادية علي الجميع بمن فيهم حلفاؤها في المركز. وكانت السياسات النيولبرالية قد مر علي فرضها عقد واحد ولكن الجماهير قد بدأت تتململ من نتائجها سواء في البلدان المتقدمة أو بلدان العالم الثالث، ولكن الولايات المتحدة كانت تمر بمرحلة من الازدهار المؤقت بسبب وقف الزيادات المستمرة في الإنفاق العسكري بعد انتهاء الحرب الباردة.

أما في بلدان التخوم النشطة فقد بدأت تلوح بوادر فشل السياسات النيولبرالية، إذ بدأت الأزمات تأخذ بخناقها واحدة بعد الأخري (المكسيك، والبرازيل، وبلدان جنوب شرق آسيا، وروسيا، والأرجنتين، إلخ). وفي بلدان المركز ازدادت البطالة بشكل وبائي، وحدث انخفاض واضح في مستويات معيشة الجماهير، ولم تفلح الاندماجات الكبري للشركات وحمي المضاربة في البورصات، إلا في تضخم الفقاعة الكبري التي ينذر انفجارها بالانهيار. أما في بلدان العالم الثالث، فارتفعت الديون بشكل خانق، في الوقت الذي أدت فيه الخصخصة المفروضة من المؤسسات المالية الدولية إلي بطالة هائلة، مع انخفاض أسعار منتجاتها من المواد الأولية، وبذلك عاني خُمس سكان العالم من الفقر المدقع، وهم ينتمون لهذا العالم الثالث. وهكذا كانت كل النذر تشير إلي أزمة هيكلية خانقة تهدد بانفجار خطير.

ومع ازدياد الشعور بالمصاعب التي تعانيها الجماهير الشعبية في كل مكان، أخذت بعض حركات الاحتجاج التلقائية (أو المنظمة) تظهر في كل مكان، سواء احتجاجاً علي البطالة، أو تدني مستوي المعيشة، أو الخصخصة، أو ارتفاع عبء الديون. وفي أول الأمر كانت هذه الحركات متفرقة ولا رابط بينها، بل لاتدري الواحدة منها بالأخري. ثم ظهر الوعي بضرورة تجمع جميع هذه القوي المتناثرة والتنسيق فيما بينها، وكانت دافوس الأخري (عام ١٩٩٩) التي رتب لها منتدي العالم الثالث، ومركز القارات الثلاث، ومجلة «الموند دبلوماتيك»، وغيرها من الحركات الجماهيرية. وفي العام ذاته حدث انفجار الغضب في سياتل الذي أعلن علي الأشهاد مولد الحركة الجماهيرية المعارضة للعولمة النيولبرالية علي مستوي العالم. وبعدها حدث اجتماع بورتو أليجري الأول (يناير ٢٠٠١) ليعلن أن هذه الحركة بدأت تأخذ شكلاً منظماً متماسكاً يحسب له ألف حساب.

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر، وكانت الفرصة (كما صرح بذلك بوش ذاته) لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف التدهور الوشيك للأوضاع الاقتصادية، ووضع حد لهذه الحركات الجماهيرية التي تنذر بالانفجار. وبدأت إدارة بوش ومن ورائها جهاز الإعلام الرهيب حملة هستيرية لإرهاب العالم بأكمله، وخاصة الشعب الأمريكي، لابتزازه للقبول بكل الإجراءات الاقتصادية والأمنية التي تضع العالم علي حافة حرب ضد عدو مجهول، وهي حرب يمكن أن تستمر بلا نهاية. فمن جهة اعتمدت مبالغ ضخمة لمواجهة الحدث نفسه، ثم تلتها مضاعفة الميزانية العسكرية وبدء سباق تسلح جديد (موجه بالدرجة الأولي ضد الصين) بما في ذلك

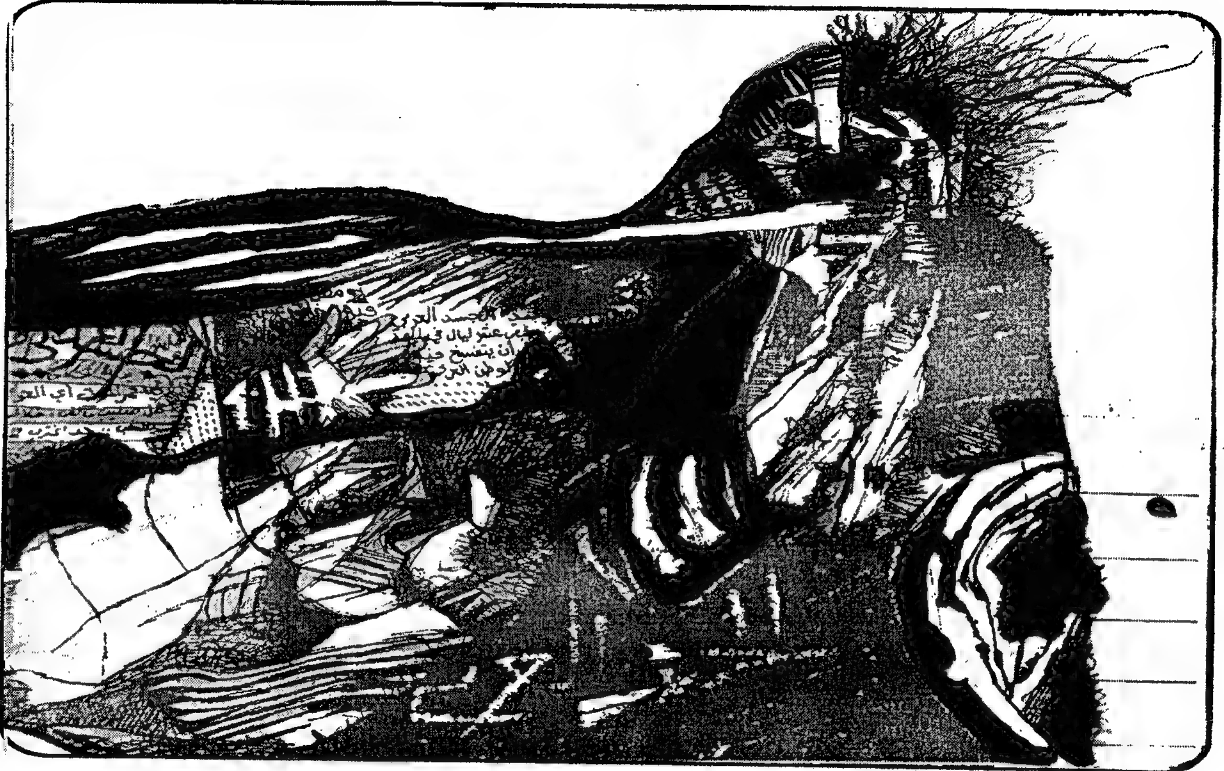
(*) الذي وقع بالفعل.

عودة إلي حرب النجوم. وبحجة الأمن ومحاربة الإرهاب، فرضت القيود علي الحريات بما يذكر بالمكارثية البغيضة، بل بالفاشية، وأصبح الأخذ بالشبهة والتجسس، وإثارة النعرات الدينية والقومية شيئاً مألوفاً. وتبعتها أغلب الدول الأوروبية بإجراءات شبيهة.

ثم اتبعت التهديد، بالحرب الفعلية ضد أفغانستان، وكما يفعل بلطجي الحي، إذ يختار أضعف الموجودين ويضربه بقسوة حتي يتجنب الباقون غضبه وانتقامه. ولكن الكل يعرف أن طالبان لم تكن الند القوي الذي يمكن أن تتباهي أعظم قوة في العالم بهزيمته، فكان لابد من اختيار ضحية أخري سبق للولايات المتحدة أن طنطنت بقوته العسكرية في يوم من الأيام فكان العراق، ومعه يتوجه التهديد لمحور الشر، بل لسوريا ولبنان والسودان. وأصبحت الحرب الوقائية، والتدخل في الشئون الداخلية للبلدان المستقلة أمراً مقرراً في منطق الإمبريالية الأمريكية، ولا أحد يجرؤ علي الاعتراض. وترتب علي ذلك إطلاق يد العدوان الصهيوني في مقدرات الشعب الفلسطيني، والتراجع حتي عن اتفاقية أوسلو الهزيلة التي لا تعطي هذا الشعب المناضل إلا استقلالاً ذاتياً مهما أُطلق عليه من اسم الاستقلال.

وهكذا يتبين أن الأعمال الإرهابية مهما تخفت وراء شعارات مضللة، وادعت أنها موجهة ضد الاستعمار، أو أعداء الشعوب، إنما تخدم الإمبريالية التي تتخذ منها الحجة الأولي لتوجيه ضرباتها إلي الشعوب، دون أن تخسر واجهة المدنية والأخلاق التي تحتمي بها أمام الرأي العام العالمي.

وفي مواجهة هذه الهجمة الإمبريالية المسعورة، علي شعوب العالم أن توحد صفوفها في أوسع تحالف ممكن، وبغض النظر عن جميع الاختلافات العرقية والدينية والأيديولوجية، لتمنع هذه الحرب العدوانية الغاشمة علي العراق، أو التهديد بالحروب ضد أي من شعوب العالم. كذلك، يجب مواصلة التصدي بجميع الوسائل الممكنة لسياسات النيوليبرالية المعولمة.



بومباي - ظاهرة جديدة

د. فخري لبيب (*)

انعقد المنتدى الاجتماعي العالمي الرابع في مومباي بالهند من ١٦ إلى ٢١ يناير ٢٠٠٤. وقد استضافت البرازيل في بورتو إليجري المنتديات الأولى الثلاثة. وجاءت فكرة عقده في الهند حتى تتاح للآسيويين فرصة التعبير عن أنفسهم بأكبر قدر ممكن، وأيضا تقديرا للنهوض الجماهيري في هذه البلدان.

إن المنتدى الاجتماعي العالمي حركة باتساع العالم ضد العولمة والشركات متعددة الجنسية والليبرالية الجديدة المتوحشة. هو منتدى يناقش بدائل للعالم الحالي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة والشركات الكبرى.

شعار المنتدى الاجتماعي العالمي - عالم آخر ممكن، غير أن السؤال الهام يثور ما هو هذا العالم الآخر؟

على بوابة منتدى مومباي لافتات ضخمة تطرح رؤية جديدة، لافتات تحمل شعار المطرقة والمنجل شعار الحزب الشيوعي الهندي «يدا في يد لنجعل عالما شيوعيا ممكنا» ولافتات أخري تقول «غاندي - رؤية بديلة»، غير أن هنالك أحزاب شيوعية هندية أخرى تطرح بحسم: «لابديل غير الاشتراكية». وهنالك طرح يقول: «من أجل خلق نظام عالمي جديد أكثر إنسانية ومساواة وعدالة».

انعقد المنتدى الاجتماعي العالمي الرابع في أرض نيسكو من ضواحي جوريجاون (الشرقية) من مومباي - الهند. شارك فيه حوالي ٨٠٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ شخص. بدأ اليوم الأول بحفل افتتاحي تحدثت فيه شخصيات عالمية مثل شيرين عبادي (الحائزة على جائزة نوبل - ايران) جيري كوربين (عضو مجلس العموم البريطاني - المملكة المتحدة) وارونداتي روى (الروائية الهندية الحائزة على جائزة بوكر)، وشبانا ازمي (من الهند) وآخرون، غير أن دقات الطبول ودوى الهتافات والأناشيد كانت هي الكلمات الافتتاحية الأكثر وضوحا.

المنتدى ينعقد دون تدخل حكومي أو إشراف رسمي. أعدت له لجنة الهند المنظمة والمكونة من ٥٧ شخصا من مختلف الأطياف المضادة للعولمة، وقد عاونتها العديد من المنظمات غير الحكومية وآلاف الأفراد المتطوعين.

اللقاء في فضاء هو شوارع ممتدة وميادين متوسطة وصغيرة وأماكن للندوات والورش والاجتماعات، قاعات يتسع بعضها لتسعة آلاف مشارك، ولقاءات أخرى أصغر تنعقد في «خيام التضامن» وقد أعدت

(*) المستشار الإعلامي لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية.

من قماش الخيام. وقسمت كل تلك إلى قطاعات أ - ب - ج - د وبين كل قطاع وآخر مشوار على الأقدام وتدافع في الزحام. وهنالك دكاكين للمنتجات المحلية جلدية ومنسوجات وتماثيل وبهارات وشاي وكتب، وهنالك مطاعم تبيع الأكل المشتعل بالمواد الحريفة، والذي يغلب عليه الطابع النباتي وهنالك دورات مياه وأماكن لمياه الشرب.

لقاء مومباي لقاء مفتوح، يجتمع من فيه على موقف مضاد للعولمة، التي لحقت بهم في عقر دورهم، في مصانعهم ومزارعهم وغاباتهم، في مدارسهم وكلياتهم ومهنهم. العولمة التي تركبها الرأسمالية المتوحشة التي لا ترحم، والتي تخطط في اجتماعات السادة الكبار، وفي منتدى دافوس، لتحيل حياة الناس إلى جحيم بلا حدود. وكما تتفوق تلك الرأسمالية عابرة القارات، الزاحفة على الجنوب تمصمصه حتى النخاع، يتوحد الجنوب، في لقاءات ومسيرات بالآلاف والملايين مع المضطهدين في الشمال أيضا، مسيرات لا مثيل لها في التاريخ، مسيرات تضم المضطهدين والفقراء والمتعبين وثقيلي الأحمال.

يلتقي كل هؤلاء إلتقاء إراديا يسعى للائتلاف رغم الاختلاف، إنه ليس باللقاء الحزبي الذي تحكمه أيديولوجية واحدة، وليس لقاء جماعة متجانسة تحكمها رؤية استراتيجية واحدة. وهو ليس لقاء جبهويا له قواعد وأطر وحدود للتعامل. نحن أمام شكل جديد من اللقاء، لقاء في فضاء تجمعه شعارات عامة، قد تختلف منابعها وقد تتباين خلفياتها.

لقاء مومباي الذي هو امتداد لبوتو إليجري ١، ٢، ٣، يفتح الباب واسعا أمام كل أشكال الإعلان عن الرأي: المؤتمر، المنتدى، الورشة، الندوة، منصات تطرح الرؤى والحوار حولها، كذا المسيرات والمظاهرات والشعارات واللافتات والمنشورات والكتب والكتيبات بالرسوم والنحت والمسرح والأفلام والفن والموسيقى والرقصات التعبيرية والأغاني والأناشيد، بالصبغات على الوجوه والظهور والصدور والبطون، كل أشكال الإعلان موجودة وعلى من يشاء الإعلان أن يختار أنسب الأشكال لتوصيل رؤيته إلى الناس والعالم.

ما أن تخطو من البوابة الرئيسية للمنتدى حتى تتلاحق أمامك وفوقك وحولك الملصقات واللافتات فوق الجدران والحوائط والفواصل وسيقان الأشجار وبعرض الشوارع وطولها، وعشرات الأيدي تمتد بالمنشورات ودعوات إلى اللقاءات.

الشعارات تعلن عن برنامج شامل للبدائل وأصحابها:

الطعام للجميع، قاوموا الدَيْن والفقر، الطعام والعمل والسكن للفقراء (الفلبين) التعليم للجميع، حاربوا ضد البطالة، لا سلام ولا عدالة في ظل هيمنة الديون، لاتستدن ولا تدفع، اللعنة على البنك الدولي، صندوق النقد الدولي: اخرج من الجنوب، تسقط منظمة التجارة العالمية، أوقفوا خصخصة الخدمات الأساسية، لاترسلوا جنود كوريا إلى العراق، أخرجوا من العراق (كوريا)، عاشت فلسطين حرة، تسقط الامبريالية، يسقط الاستعمار، تسقط الرأسمالية، الامبريالية هي التهديد الأعظم للسلام، لتكن التبت منطقة سلام، الطبول للسلام، اوقفوا استغلال النساء في المناجم، نساء الباسفيكي ضد الحرب، المرأة تناضل من أجل الأرض والطعام والماء، اتحاد النساء صائدات الأسماك، المنتدى العالمي للكرامة ضد: العنصرية، وأشكال التمييز الأخرى وأعمال الاستبعاد، نيبال ضد العنصرية (نيبال) أوقفوا العنف الآن، حقوق النساء وأطفال الشوارع والأطفال العاملون، الجنس مع طفل جريمة، حقوق القبائل والشعوب الأصلية، الأرض والغابات والماء ليس لأحد حق الاستيلاء عليها، وشعارات وشعارات، إن جمعت ملأت مجلدات.

اللقاءات والحوارات:

كان يصل عدد الندوات واللقاءات والورش والحوارات إلى أكثر من ٣٠٠ لقاء في المتوسط منذ ٢/١٧ حتى ٢/٢٠، إذ كان ٢/١٦ هو حفل الافتتاح و٢/٢١ هو مسيرة الانتهاء. تبدأ اللقاءات منذ التاسعة صباحا وتستمر حتى الثامنة مساء، ومدة كل لقاء ثلاث ساعات.

دارت موضوعات الحوار حول كل مايخص البشر، أحوالهم الآن ورؤيتهم المستقبلية والبعض يرفع شعار «لنمتلك شجاعة الحلم».

هنالك قضايا العولمة والتي دار بعضها حول: البيئة والعولمة وحقوق الفقراء، العولمة والديمقراطية وسلطة الشعب، العولمة والاستبعاد الاجتماعي، العولمة

الاقتصادية (نيجريا)، الحياة بعد الرأسمالية، العولمة والسيطرة على الموارد الطبيعية، لا للعولمة لا لميكروسوفت، مقاومة العولمة وبرامج إعادة الهيكلة، مقاومة الفاشية الزاحفة، العدالة للمرأة وتمكينها، من أجل العدل والسلم وايقاظ كرامتنا وحقوقنا الإنسانية. عالم آخر ممكن عبر الحرب ضد الإرهاب الاقتصادي، نحن هنا لنتحد ونقاتل، شعب واحد وعالم واحد فكلنا بشر، تعلموا تنظموا احتشدوا، اتحدوا قاوموا قاتلوا، يجب عولمة المقاومة، الهزيمة للإمبريالية والكوميونالية، النصر لشعوب العالم التي تعاني وتناضل، عالم خال من الحرب والاستغلال عالم ممكن، العولمة من أسفل، الحركة المضادة للعولمة الامبريالية في آسيا، دعم النضال الفعلي ضد الإمبريالية، مقاومة الشعوب هي الإجابة الوحيدة على غزو العولمة الامبريالية، العولمة تفلح في الأسواق وتحقيق الأرباح، لكنها لايمكن أن تكون ذات وجه إنساني... إلخ.

وحول قضية الديون: ادفعوا دين الشعب العراقي عليكم، العلاقة بين التجارة والدين الأيكولوجي، ورشة مراجعة الديون، أوقفوا دفع الديون غير الشرعية، الغوا الديون الآن... الخ.

وحول قضايا العمال: اتحاد عمال الكهرباء وخصخصة صناعة الطاقة، اتحاد موظفي الدولة في عموم الهند وحقوق العمال والوحدة الكونية في العمل، جمعية موظفي كل بنوك الهند تأثير تطبيقات اصلاحات القطاع المالي في ظل نفوذ العولمة، العامل وعالم العمل، العامل الشاب يساوي أكثر من ذهب كل العالم، نحن نحلم بمجتمع علماني ديمقراطي يتمتع بالسيادة حيث يمكن أن يكون هنالك: ضمان للمعاش، احترام للعمل، وأن يكون العمل مصدرا للحياة لا سببا في الموت، فلنكن حساسين قبل هؤلاء الذين جعلوا حياتنا مريحة، ضد قهر العمال المهاجرين غير الرسميين، نحتاج إلى الاعتراف بهم لحمايتهم من كل أشكال الاستغلال والإساءة، العمل للجميع، معايير العمل واحوالها في ظل النظام الكوني الجديد - دار الخدمات النقابية (مصرية)، النضال الجماهيري من أجل الإطاحة بالامبريالية والرأسمالية، عالم اشتراكي - عالم ممكن وضروري... الخ.

وحول قضايا المرأة والطفل: الحرب ضد المرأة والمرأة ضد الحرب، المرأة ضد العنف المحلي والبائنة، الطفولة تعني التعليم لا كسب الرزق، حملة ضد استغلال الأطفال، حقوق الأطفال في عالم يتعولم، الصحة السكن التعليم للأطفال، حماية الأطفال من نزوات السياحة، حملة ضد تشغيل الأطفال، حقوق الطفل نقطة البداية للكرامة الإنسانية، طفولة أخرى ممكنة... الخ.

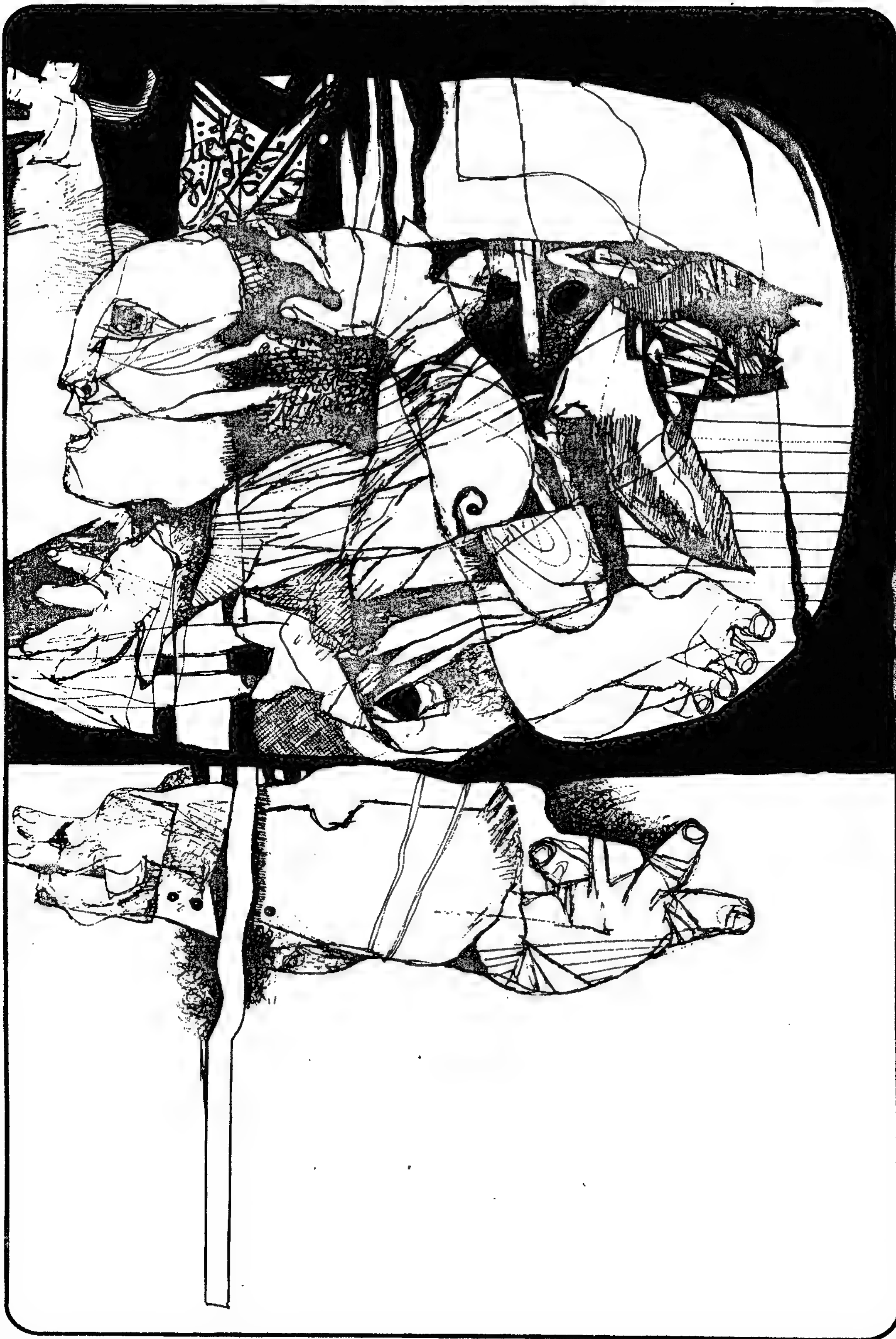
وحول قضايا الطلبة: الطلبة من أجل السلام والتعليم والتنمية، حقوق الطلبة هي حقوق الإنسان، الطلبة يقولون لا للتعصب الديني والأصولية.

وحول قضايا فلسطين والعراق وأفغانستان: العدوان على العراق وفلسطين وأفغانستان، مبادرات المجتمع المدني من أجل السلام في الشرق الأوسط (مبادرة جنيف وضدها)، حائط الابارتهيد العنصري، أفغانستان الهدف الأول لحرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب، فلسطين كل فلسطين (١٩٤٨ وليس ١٩٦٧) لنا - لن نغادرها وسنقاتل من أجلها، فلسطين حرة، المعوقات السياسية والاجتماعية للتنمية الديمقراطية في العالم العربي.

وفي ندوة مبادرات المجتمع المدني من أجل السلام في الشرق الأوسط، وقد عقدتها منظمة عموم الهند للسلم والتضامن، تحدث اثنان فلسطينيان واثنان إسرائيليان وصحفي هندي.

عرض الفلسطينيان لمبادرة جنيف ودافعا عنها وكانت حجتهما الأساسية هي اشعار الإسرائيليين بأن هنالك شريكا لهم في عملية السلام، وأن الموقف يجب أن يكون عمليا دون وهم أو عواطف.

تحدثت الإسرائيلية بعد الفلسطيني الأول: قالت أنها ايطالية المولد، نزحت إلى إسرائيل، تزوجت وأنجبت، مات أحد أبنائها في حرب لبنان فأحست انه مات بلا هدف وشكلت بعض الأمهات اللاتي مات أبناؤهن ما يسمى بتنظيم النساء الفقيرات وخضن حربا من أجل السلام حتى انسحبت القوات الإسرائيلية من لبنان، فاعتقدن أن الأمور بهذا قد استقرت. غير أن الحرب لم تنته.



(حديث النهايات: فتوحات العولمة... ومأزق الهوية)

تأليف : د/ علي حرب (*)

عرض : د/ أحمد محمد سالم (**)

حينما انتهيت من قراءة هذا الكتاب، وجدت أنه مثير للجدل، فعلى حرب يتخذ من عنوان مؤلفه وسيلة لترويج العولمة، وكأنها ستصبح وسيلة لتحقيق الفردوس المفقود، ورغم انتقاداتي على تهويماته الشديدة لرؤية العولمة، فإن الكتاب يطرح وبحق رؤية جديرة بالاعتبار، ولهذا فقد وضعت على عاتقي أن أعرض لرؤية المؤلف بأمانة، وتركت للقارئ أن يحكم على رؤيته، دون التأثير على حكم القارئ بوجهة نظري الشخصية، ولهذا فقد ارتضيت بالعرض الوصفي الدقيق للكتاب.

ألف المفكر اللبناني «علي حرب» كتابه (حديث النهايات... فتوحات العولمة ومأزق الهوية)، وصدر عن المركز الثقافي العربي / بيروت / الدار البيضاء / عام ٢٠٠٠م، ويقع في مائتي صفحة. يعرض فيه المؤلف رؤية مثيرة وجريئة لقضية العولمة، من كونها واقعاً كونياً تشكلت على أثرها قوي مجتمعية، وسياسات فكرية جديدة تجاوزت عصر الحداثة والصناعة، إلى واقع جديد آخذ في التكون مع انفجار التقنيات وثورة المعلومات، وأنه ثمة فاعل بشري يفكر ويعمل بقدر ما يصنع الواقع بابتكار الاقتصاد الناعم والعابر، أو الخارق والفائق، أو الفعال والمثمر من المنتجات، أو من أساليب التنظيم والتنمية.

وينتقد المؤلف الذات من خلال أصحاب المشاريع الثقافية والأيديولوجيات الفكرية الذين يخشون على هوياتهم الثابتة من هذا التحول، متمسكين بتصوراتهم الأزلية والمستهلكة في تصورهم لامتلاك الحقيقة، والحرية، والمعرفة. كذلك يرى المؤلف أن هؤلاء لايطرحون رؤية موضوعية بقدر ما يتمسكون بضعفهم، وبقدر ما يكتبون نهاية أفكارهم وأدوارهم، وأن الفرصة الوجودية المتاحة لمواجهة فتوحات العولمة هو وضع الهوية الثقافية على مشرحة النقد والتحليل، وتشكيلها من جديد حتى لاتتحول إلي بقايا تاريخية وتراثية وأسماء جامدة تعيق مسيرة النمو وتشل إرادة الخلق والابتكار.

وينطلق على حرب في مقدمته إلى إقرار العولمة كواقع عصري، وذلك في ظل ثورة المعلومات التي تفتح إمكانات هائلة أمام الإنسان، ولهذا فهو يرى أن العولمة تطلق إمكانات وفتوحات خارقة، تفتح آفاقا جديدة للوجود والحياة (ص ٥) وفي ظل تنامي فتوحات العولمة بدى أن ثنائية الهوية والعولمة قد غدت

(*)مفكر لبناني.

(**) باحث مصري.

هي بؤرة السؤال، ومدار السجال، سواء في الأوساط الفكرية أو في الدوائر السياسية في العالمين الغربي والعربي على السواء، ويشهد على ذلك سيل المؤلفات التي تتناول تأثيرها على الهوية الثقافية (ص ١٥) ويرى علي حرب أن أصحاب المشاريع الثقافية من دعاة التحديث للتراث، والتحرير للبشر إنما يتعاملون مع العولمة بفتوحاتها ومتغيراتها على سبيل السلب والنفي، بوصفها استباحة للقيم، وغزواً للثقافات، أو فخاً للهويات وتسلطاً على الشعوب ولكن علي حرب يرى أنه ينبغي أن نرى العولمة في ضوء واقع التقدم التقني، وبذلك ستبدو لنا العولمة «فتح كوني يتغير معه سير العالم، ففي ظل تقدم نظم المعلومات، فتصبح المعلومة التي هي مبنى العولمة، والتي يدار بها الواقع من الآن فصاعداً هي أولاً ذات طابع كوني، وهي ثانياً متاحة أمام الجميع لكي يساهموا في إنتاجها واستثمارها» (ص ١١).

ويؤكد علي حرب على أنه في ظل العولمة فإن العالم يتعرض لتحولات تنقلب معها القيم والمفاهيم بما يؤدي إلى نشوء سياسات فكرية، وممارسات معرفية تتجاوز ما كان سائداً في عالم الحداثة والصناعة، ومن ثم فإن «الدخول في زمن العولمة لا يعني التعامل مع العولمة كمثال نموذجي، أو كنمط مرسوم، أو كفردوس موعود، والأحرى أن نتعامل معها كإمكان، وفرصة، أو فضاء وأفق (...) ومن ثم فإن العولمة لا تعني ذوبان الهوية إلا عند ذوى الثقافة الضعيفة وأصحاب الدفاعات الفاشلة، ثم يلقون أسلحتهم أمام الحدث» (ص ١٣).

ويطالبنا علي حرب بضرورة الانخراط في الحدث والمساهمة في إنتاج المعلومة، وذلك من خلال الجهد المبدع الخلاق.

وبعد المقدمة يبدأ علي حرب بنقد الهوية، فيرى أن مشكلة الهوية الثقافية عندنا لاتكمن في العولمة، أو غزو الأمركة، بل تكمن لدى أهل الهوية وحماتها من النخب الثقافية (ص ١٧) ويوجه علي حرب نقده للنخبة في العالم العربي، وذلك لأن المجتمع لا يغيره النخبة، بل تغيره فئات الناس فيقول «إن المجتمع يتغير بخلاف ما يريد له أصحاب المشاريع، والنظريات، والنماذج وتلك هي المفارقة من يفكر بطريقة فوقية، نخوية، شمولية، تفاجئه التفاعلات، والمضاعفات والتغيرات التي تجري في الهوامش، أو المناطق السلفية، أو العوالم المصغرة، وكذلك فإن من يفكر بمنطق النموذج والتطبيق تفاجئه التحولات على أرض الواقع» (ص ١٨).

ويتساءل علي حرب من يصنع العالم اليوم؟ يجيب علي حرب: إن هذا التساؤل يكتسب أهمية فائقة بالنسبة للمجتمعات العربية، وذلك «لأن ما يجري من انكسارات وانهيارات في الأحلام والمشاريع، وما يجري الآن من تحولات في البنى والعقليات يشهد على أن المثقفين والدعاة لم يعودوا يملكون مفاتيح النهوض والتقدم والتغيير (...) وذلك لأن الثقافة بمعناها الأعم والأشمل هي صناعة الحياة، وتشكيل العالم، والعالم لا يصنعه المثقفون المحترفون وحدهم، وإنما تصنعه كل القوى الفاعلية فيه، وهذا يعني أن التغيير هو فاعلية حضارية، تشارك فيها كل القطاعات المنتجة، وكل القوى الناشطة في الفضاء الاجتماعي» (ص ١٩ - ٢٠).

وإذا كان علي حرب يبدأ نقده للهوية من خلال نقد وصاية النخبة، فإنه يرى أنه من الضروري إعادة النظر في مسألة الهوية، وفي طريقة إدارتها والتعامل معها بعد أن أمست أشبه بالداء، أو العصاب المستحكم، بهذا المعنى ما نحتاج إليه هو الخروج من قوقعة الهوية، ومعسكرات العقائد لكي نتعاطى مع خصوصيتنا، ومعطيات وجودنا بصورة حرة ونقدية، وبطريقة حية مفتوحة على الأحداث والتطورات، وذلك من أجل قلب الأولويات، وإعادة إنتاج الهوية بشكل يخرجها مخرجاً أكثر قوة، وفاعلية، وحضوراً وذلك لأن «الهوية القومية الفعالة ليست ما يملكه المرء أو يعطى له، إنها ليست كياناً وراثياً وإنما هي ثمرة الجهد والاشتغال على المعطي الوجودي بكل أبعاده، من أجل تحويله إلى أعمال وإنجازات (...) والأحرى القول إنها بنية يعاد بناؤها باستمرار، خصوصاً عند بلوغ الأزمات أو الوقوع في المأزق» (ص ٢٣) ولهذا

لا ينبغي أن نتعامل مع الهوية على أنها معطي ثابت لأن ذلك ينتج الجمود، لأننا «حين نتعامل مع الهوية بمنطق الحراسة والمدافعة، فتزداد ضعفاً، ونخسر ما نريد المحافظة عليه، بقدر ما نفقد حيويتنا الفكرية، فحراسة، الأفكار هي قتلها، وانغلاق الهويات علامة على ضعفها، أما الهوية القومية والمزدهرة فهي القادرة على التوسع والانتشار عبر عمل تقدمي فعال يطال الثوابت والمسلمات ويكسر القوالب والنماذج بقدر ما يجدد القيم والمعايير (ص ٢٤) ومن ثم فإن الإمكانية المتاحة والمثمرة هي إخضاع خطاب الهوية للنقد من أجل التحرر من العوائق التي تشل الطاقة، وتولد العجز والإخفاق، وذلك يحتاج إلى تغيير نمط التعامل مع هويتنا بحيث نقيم مع الأصول والثوابت علاقة متحركة وتحويلية... بهذا المعنى نحن لانحتاج إلى الدفاع عن هويتنا بقدر ما نحتاج إلى عمل منتج نتجدد به (...) فقد أمسى الدفاع عن الهوية هو العائق والمأزق، بل هو المعضلة والداء» (ص ٢٤).

ويحاول علي حرب أن يشخص مشكلة هويتنا فيرى أن «مشكلة هويتنا الثقافية ليست في اكتساح العولمة، والأمركة على ما نظن، ونتوهم، بل في عجز أهلها عن إعادة ابتكارها وتشكيلها في سياق الأحداث، والمجريات، أو في ظل الفتوحات التقنية والتحولات التاريخية، أي عجزهم عن عولمة هويتهم، وحوسبة اقتصادهم، وعقلنة سياستهم، وكوننة فكرهم ومعارفهم» (ص ٢٥) ومن ثم ينبغي أن ندرك أن هويتنا ليست ما نتذكره ونحافظ عليه، أو ندافع عنه، إنها بالأحرى ما ننجزه ونحسن أداءه، أي ما نصنعه بأنفسنا وبالعالم من خلال علاقتنا، ومبادلاتنا مع الغير (ص ٢٥-٢٦).

ويتعرض علي حرب بعد ذلك لأزمة العولمة في خطاب النخبة، فيرى أنه مضى وقت طغت فيه على الخطاب الثقافي العربي مصطلحات كالديمقراطية، والعقلانية، والتقدم، والحداثة، أما الآن فمصطلح العولمة دخل سوق التداول الفكري منذ فترة وجيزة وقد أصبح أكثر تداولاً ورواجاً على الساحة الثقافية (...) هكذا فرضت العولمة نفسها على أصحاب الفكر والثقافة (ص ٢٩) وقد ظهرت العولمة نتيجة تقدم نظم المعلومات، مما أدى إلى إلغاء المسافات، وقلبت العلاقة بين المحلي والكوني، أو بين الداخل والخارج بصورة فقد فيها المكان محليته وداخليته، لكي يكتسب كونيته كمجال مفتوح، أو كنقطة للبث والاتصال الدائم، وهذا ما جعل البعض يذهب إلى أننا نشهد نهاية الجغرافيا، وذلك حيث لم يعد يوجد مكان منعزل، ولا وطن مستقل، ولا ثقافة محصنة» (ص ٣٠) وبهذا المعنى ثمة اختراق للمجتمعات والثقافات على عدة مستويات فالعولمة على مستوى أعلى تتمثل في تدفق المعلومات والصور، والقيم والنماذج عبر وسائط الإعلام المتعددة التي تحولت إلى نظام كوني واحد للاتصال الدائم، مستوى أوسط يتمثل في توحيد الأسواق المالية عبر التجارة الالكترونية على يد مجموعات الإنتاج وأصحاب الشركات ذات الجنسيات المتعددة، مستوى أدني يتمثل في حركة الأشخاص العابرين للحدود بين الدول والقارات بفعل اتساع السياحات وتزايد الهجرات، وتنقل رجال الأعمال بأعمالهم المتحركة، (ص ٣٢).

ويتساءل علي حرب هل تشكل العولمة خطراً حقيقياً على الهوية الثقافية كما يزعم الدعاة، والحماه من النخب الثقافية، وأصحاب المشاريع الإيديولوجية؟

ويرى علي حرب أن أصحاب المشاريع الإيديولوجية يقرءون العولمة قراءة نضالية مثالية طوباوية من خلال تهويمات الهوية، وأطياف العدالة، وهؤلاء يدخلون إلى العولمة بمواقف مسبقة لكي يمارسوا الرجم، واللعن (ص ٣٠) وهذه القراءة قراءة وحيدة الجانب تقوم على التبسيط والاختزال، وذلك حيث تقرأ العولمة بتعبير التمركز، والهيمنة، أو الاستعمار، والرأس أو الاختراق، والاغتصاب، فصادق جلال العظم لايرى في العولمة سوى محاولة «رأسمالية للعالم على نطاق شامل» (ص ٤٤).

وهناك قراءة أخرى للعولمة، وهي قراءة خلقية تمتلئ بالتعابير القيمية فنجد أن المفكر المغربي محمد عابد الجابري يرى أن العولمة خطر على الوطن والدولة، وهي تمثل الهيمنة والسيطرة، وموقف الجابري من العولمة هو

محاولة للدفاع عن الهوية (ص ٤٥).

وينتقد علي حرب هذه القراءات للعولمة ويتهمها بالرجعية لأن أهلها يحكمون على ظاهرة العولمة بما قبلها، كما أنها قراءات هشة تشهد على عجز أصحابها عن مواجهة العولمة لأنهم يستخدمون في قراءة العالم مفاهيم باتت شعارات خاوية (...) مثل المصطلحات المتداولة في الخطاب الثقافي حول العقلانية والديمقراطية (ص ٤٧) وينتقد علي حرب هؤلاء أيضاً لأنهم مازالوا يتصرفون كوكلاء عن شئون الأمة، وقضايا الناس بوصفهم النخبة الواعية (...) ويرى علي حرب أن أزمة الهوية المجتمعية الثقافية لا تكمن في محاولة اختراقها من الخارج بقدر ما تكمن بالذات لدى حماتها والمدافعين عنها من النخب، وأصحاب المشاريع الإيديولوجية العاجزين عن ممارسات الاختراق والتوسع عبر خلق الحقائق، وإنتاج الوقائع (ص ٣٦).

وإذا كان علي حرب ينتقد المثقفين العرب في موقفهم من العولمة فإنه يطالبنا بضرورة الانخراط في الحدث فيقول «إننا منخرطون في واقعنا الراهن مندرجون في عالمنا المعاصر، وفي موجته الأخيرة، سواء سميناها العولمة، أو ما بعد الحداثة، فإما أن نمارس علاقتنا بحاضرنا على نحو سلبي، هامشي، وعقيم، أو بالعكس على نحو منتج، وغني وثمن، أي بصورة فعالة، بحيث نفكر فيما يحدث لكي نشارك في صناعة الحدث... ونسهم في تكوين المشهد (...) ومن ثم فإن من يحارب العولمة بتقنياتها وعملياتها، وقواها الناشطة العاملة على إعادة تشكيل هذا العالم بالعودة إلى الوراء فإنه يستند في ذلك إلى عملة غير قابلة للصرف على أرض الواقع (ص ٣٥).

وينبه علي حرب إلى ضرورة وضع النقاط الآتية في رؤية العولمة:

١- إنه لا جدوى من التعامل مع العولمة بفكر أحادي، أو عقل أيديولوجي تبسيطي لأن ذلك ينقلب ضد أصحابه، لأن العقائد اليقينية، والإيديولوجيات المغلقة لاتنتج سوى الأوهام والأكاذيب (ص ٣٧).

٢- إذا كانت العولمة تعمل على توحيد العالم من حيث النموذج الحضاري، أي من حيث أسباب العيش، وتقنيات الاتصال، وأسواق المال، فإنه أي العالم لايمكن أن يصبح واحداً من حيث هويته الثقافية، أو من حيث أنظمة المعنى، ونظام القيم، لأنه مادام الإنسان يفكر ويبدع، فإنه متفرد ولا محاولة (ص ٥٣).

٣- إن نقد النخبة لا يعني التصفيق للعولمة، ذلك لأن العولمة لها سلبياتها وأخطارها في النهاية شأنها في ذلك شأن أي حدث، ولكن علينا أن نشارك في الحدث لأن العولمة هي إمكان مفتوح (ص ٣٧) كما أن العولمة - فيما يذهب علي حرب - ليست ملكا للأمريكيين، ولا هي من ابتكارهم وحدهم، وإنما هي وقائع، وإنجازات، وإمكانات موضوعية برسم البشر أجمعين ولاشك أنه مع العولمة لن تعود الهويات الثقافية كما كانت عليه من قبل، ومن ثم فعلينا إعادة صياغة هويتنا من جديد بمفاهيم تتواءم مع مستجدات العصر (ص ٥٣ - ٥٤).

٤- ويرى علي حرب أن للعولمة العديد من الجوانب الإيجابية فهي تكسر ثنائية النخبة والجماهير، لأن الجماهير تستطيع الوعي من خلال الإعلام دون الحاجة إلى وصاية النخبة، كما أن عولمة الإنسان عبر الشبكات، وطرقات الإعلام تحدث تحولاً في ممارسة السلطة بالحد من طابعها العامودي، والتراثي والقمعي، لتزيد من طابعها الأفقي والتعاوني والتشاوري (ص ١٨).

٥- كما أن من حسنات العولمة أنها تحرر نشر المعرفة وتعميم المعلومة من قبضة الدولة الاستبدادية التي لم يعد بإمكانها الآن أن تمارس على شعوبها الحجر، والتعليب، والتعميم (ص ٤٩).

٦- ومن ميزات العولمة أنها سوف تساهم في تفكيك الهويات الثقافية المتحجرة وكسر النرجسية الثقافية، وتبديد الأوهام المتعلقة بنقاء الأصيل، وصفاء الهوية في حين أن تقنية المعلومات تتيح الاتصال بين البشر على أسس جديدة يتداخل فيها المحلي والكوني، فالأمل أن ينشأ مجال علمي تنكسر فيه ثنائية الأنا والآخر، ويعاد النظر في مفاهيم

«النخبة» و«الهم»، وتتصدع الحدود الثقافية بين الهويات المغلقة، وتلك هي فضيلة العولمة: تحول الهويات عن كونها معسكرات عقائدية أو متاريس عنصرية، أو حروباً أصولية مقدسة لتصير موضعاً للتغير والتبدل، أو بيئة للتلاقح، والتفاعل» (ص ٥١).

ومما سبق نلاحظ أن علي حرب يرحب بالعولمة، ويكشف عن ميزاتها، ويرى أنها سوف تسهم في تحطيم الهويات الجامدة، وسوف تنشر المعرفة، ... الخ، ولكن علي حرب لم يكشف عن عيوب العولمة، وتداعياتها على المستوى الاقتصادي لأنها سوف تزيد البلاد الفقيرة فقراً، وتزيد قبضة الدول الغنية في التحكم في الاقتصاد العالمي... الخ من العيوب ولاشك أن علي حرب بآرائه هذه يريد أن يكرس نوعاً من التبعية للغرب تحت مسمى مجاراة الحدث والتفاعل معه، والمشاركة فيه.

وإذا كان علي حرب يروج لضرورة الاندماج في الحدث العالمي - العولمة - فإن هذا نتاج دعوته الدائمة لضرورة ربط مستقبلنا بالغرب، ولهذا نجده ينتقد الرؤية الإسلامية للعولمة ذلك لأن الكثير من الدعاة والباحثين حين ينتقدون العولمة والثقافة الغربية، إنما يفعلون ذلك في سياق دعوتهم إلى أنسنة العولمة، أو الدعوة إلى رفض الغرب، بل منهم من يستبدل العولمة الحالية بالعولمة الإسلامية النابعة من رسالته الإنسانية (ص ٥٧ - ٥٨).

ويرى علي حرب دعاة التوجه الإسلامي الذين يقولون بعالمية الإسلام، بأن هذا من وجهة نظره لا يجدي نفعاً إنكار ما يحدث بحجة أن ذلك هو غزو ثقافي، إذ ما من حضارة حية ومزدهرة راهنة وفاعلة، إلا وتمارس قدرتها علي التوسع والانتشار، عبر نتاجاتها وابتكاراتها المادية والتقنية بهذا المعنى ما من عالمية مارستها ثقافة أو حضارة قديمة وحديثة تخلو من وجوه الغزو وآليات التسلط، والاستتباع أو الاستعمار، سواء أختص بعالمية اليونان أم بعالمية الإسلام أم بعالمية الغرب الحديث بأنماطها المختلفة (ص ٧٠) ومن ثم يرى على حرب أنه لا جدوى من التمييز بين عالميات سابقة إسلامية أو غربية، وبين العولمة السائدة التي يصفونها بكونها عالمية أمريكية ذات وجه بربري، والأجدى الانفتاح الحديث من أجل قراءته المساهمة في صوغه... وأن نصبح من قوى العولمة، نساهم في إدارتها، وتسيير عملياتها» (ص ٧٠ - ٧١) ومن ثم نلاحظ مدى ترويج علي حرب لضرورة تبعية الحضارة الغربية لأنها هي الحضارة المسيطرة والفاعلية. ومن الواضح أن تكريس التبعية في رؤية علي حرب للعولمة وعلاقتنا بالغرب تبدو واضحة في محاولته الإجابة على تساؤل: هل نحن مؤهلون لإلقاء دروس في الإنسانية على الغرب أم أننا نحن الذين يجدر بنا أن نتعلم منه، ونفيد من تجاربه وإنجازاته؟

يرى علي حرب «أننا نتهم الغرب بأنه لا يعمل إلا على تنمية الوسائل الآيلة إلى إشباع اللذة فيما ننسى أن أهم المشاكل التي تعاني منها المجتمعات العربية أو الإسلامية هي تأمين الضروري من الغذاء والكساء، والسكن لعشرات الملايين من الناس والشواهد صارخة في السودان في حين أن البعض الآخر مشغولون بالبحث عن نظام للحماية يقيهم من أضرار التخمة... ولذلك لايجدي بأن تحدث عن أنسنة الحضارة الغربية، أو أن نتحدث عن روحية حضارتنا فالأولي أن نعمل على أنسنة صلاتنا الاجتماعية عن طريق اختراع أساليب جديدة للدعم والتضامن، أما أن نؤكد على القيم المعنوية والروحانية لا غير، فتلك عملة قديمة» (ص ٦٠ - ٦١).

ويتابع علي حرب في إجابته على التساؤل السابق بأننا علينا أن نتعلم من الغرب فمع ميله إلى الوحدة رغم تعدد الهويات، حيث يتم تجاوز المستوى الوطني للدول نحو مستوى أوسع إقليمي، أو عالمي، على ما تقتضي ذلك في مواجهة الأزمات والمساهمة في صناعة العالم (...) مقابل ذلك يقيم الناس عندنا - العالم الإسلامي - في قوقعة هوياتهم الدينية أو المذهبية أو القومية (...) مثل هذه العقليات المغلقة، والمشدودة إلى الوراء هي التي تفسر فشل مساعي التوحيد (...) بقدر ما تفسر ما حصل من تراجع أو تعثر في مشاريع النهوض أو الإصلاح» (ص ٦٣ -

٦٤) ومن ثم فعلينا أن نتعلم من الغرب في هذه الجوانب.

ويعيب علي حرب على العقلية العربية «أنها تفكر بمنطق المحافظة والمدافعة، لا بلغة المفهوم ومنطق الحدث، بمعنى أن أفكارنا هي ردة فعل تمليها العقلية الإيديولوجية، والمواقف النضالية، أكثر مما هي تحليل للواقع من أجل الانخراط في صناعة الحاضر، والمراهنة على ما يمكن أن يحدث في المستقبل... فإذا قيل أن الحضارة الغربية تقوم على العقل، أو تتصف بالعقلانية، كان رد فعلنا بأن الإسلام هو دين العقل، وإذا قيل أن الديمقراطية هي سمة المجتمعات الغربية، جاء الرد بأن الديمقراطية ليست شيئاً آخر سوى الشورى الإسلامية (ص ٦٥) وهكذا فنحن نفتش لكل مقولة ابتكرها الغربيون عن بديل إسلامي، وهذا عيب بارز في طريقة تفكيرنا لأنها محكومة» بموقف أيديولوجي نضالي الأمر الذي يجعله يتعاطى مع الأحداث والقضايا بالآليات العقيمة ذاتها إما هروبا إلى الأمام بممارسة الأستذة على الغرب، والدعوة إلى أنسنة الحضارة الغربية، أو رجوعا إلى الوراء برفض العولمة، ورجمها بوصفها مشروعاً يرمي إلى الثقافة» (ص ٦٩).

ويصل علي حرب إلى نتيجة مؤداها أنه لا مجال لإنكار أثر الغرب في وجودنا الراهن وواقعنا الماثل، والمسألة هنا تتعدى الموقف الخلقي القاضي بإنصاف الغير، إلى الموقف المعرفي والصعيد الوجودي من أجل الكشف عن مواطن الضعف، والقصور (...) وما ينبغي الاعتراف به أن أثر الغرب يتعدى التقنيات والوسائل لكي يطال المبادئ والمقاصد (...) إن الأفكار والنظريات والمذاهب المنتجة في الغرب قد تسللت إلى عقولنا، واخترقت لغاتنا وخطاباتنا مثل مقولات الديمقراطية، والعقلانية، والتقدم، والحداثة... الخ (ص ٧٢ - ٧٣) ومن ثم فالأحرى بنا أن نعترف بفضل الغرب (ص ٧٦) وأن نتعلم من العقل الغربي كيف يقيم علاقة نقدية مع ذاته بالعودة إلى أنظمته المعرفية، وإستراتيجياته العلمية (...) مثل هذا النقد هو تحرير للفكر من إمبريالية المعنى، وعبادة الأصول، أو من ديكتاتورية الحقيقة وسطوة النصوص، إنه أنسنة للحقيقة وينبغي أن نستفيد من الغرب في هذا الجانب» (ص ٧٨ - ٧٩).

ويرى علي حرب أن علينا أن نتعلم من النموذج الأمريكي لأننا لا نملك البديل فيقول «إذا كان النموذج الغربي الأمريكي تحديداً هو موضع المساءلة والجدل، فلا يعني ذلك أننا نملك النموذج الإنساني البديل (...) لذا من غير المجدي ممارسة نرجسيتنا الثقافية والعقائدية التي تحملنا على التوهم بأننا قادرون على إنقاذ الكون فيما نحن نظهر بعجزنا على معالجة مشكلاتنا المزمنة، وأزماتنا الخطيرة، فلا مصداق للدعوات التي نطلقها إلى أنسنة العالم، وأسلمة الحداثة والفنون من أجل خلاص البشر، ومداوا النفوس (...) ومن ثم فالأحرى أن نتعلم الدرس من الغرب بنقد الذات ومساءلتها في المقام الأول (ص ٨٠ - ٨١).

ويميز علي حرب بين العالمية والعولمة فيرى أن العالمي هي مقولة من مقولات الحداثة، ارتبطت بتفوق الغرب، وتوسعه في أرجاء المعمورة مع تطور الثورة الصناعية، في حين أن العولمة هي من مقولات ما بعد الصناعة، وما بعد الحداثة، ارتبطت بانفجار تقنيات الاتصال على نحو ضاقت معه الأمكنة، وتقلصت المسافات إلى حد جعل الأرض قرية صغيرة تسبح في هذا العالم العددي (...) كما أن العالمية تقوم على نشر فكر أو عقيدة، أو دعوة أرضية كالتقدم، والاشتراكية والديمقراطية... أما العولمة فإنها تقوم على تبادل الرسائل والإشارات على نحو يلغي الفواصل بين المحلي والوطني، والعالمي... لذا فالعولمة تميل إلى ما هو شامل، وكوكبي، إنها ليست مجرد نموذج يجري تعميمه، بقدر ما هي رسائل يجري تبادلها، وهي ليست علاقة بين مركز وأطراف، لأنها ليست تصديرا للسلع من المراكز، واستيراد المواد الأولية من الهوامش بقدر ما هي زحزحة متواصلة للمركز، وتغيير دائم للاتجاه، من هنا تعرف العولمة بأنها فقدان الكائن الحي لاتجاهه، والمجتمع لانتظامه من جراء الشبكات الإلكترونية التي جعلت علاقة

البشر تتغير كلية (ص ٩٨ - ٩٩) كما أن العالمية تختزل العالم إلى مجرد فكرة مثل مقولات التنوير... الخ انها تعني فكرنة العالم، وهذا ما يعني ازدهار الإيديولوجيا مع دعوى العالمية... أما العولمة فإنها تقيم علاقة مغايرة مع الواقع، فهي لاتحول العالم إلى شعار، ولا تختزله إلى مجرد عقيدة، ولا تعتبره مجرد تجسيد لفكرة، أو انعكاس لصيغة، وإنما هي تصطنع واقعاً جديداً عبر الحواسب، وبنوك المعلومات (ص ٩٩ - ١٠٠).

ويناقش علي حرب بعد ذلك مستقبل الثقافة في ضوء العولمة فيرى أن مستقبل الثقافة مرهون بقدرتها الدائمة على التجدد والخلق، سواء بإغناء عالم الرمز والمعنى، أو بتجديد أنظمة المعارف، ومنظومات العقائد، أو بتوسيع فضاء العقل، ومساحة الفهم، أو بتحديث أدوات التفكير، وأساليب التعبير، أو بتعبير سليم القيم، وأنساق المعايير، هذا شأن الثقافة الحية، إنها الإمكان الدائم على التجدد والازدهار (...) إن مستقبل الثقافة العربية مرهون بقدرتها علي الخلق والاندماج، أو علي الصنع والإبداع، بابتكار الجديد والأصيل (...) ومن ثم لايمكن أن نصمد ونقوى، ونحضر كهوية ثقافية،... ما لم نسهم بشكل خلاق وفعال في تكوين المشهد الثقافي والفكري على الصعيد العالمي (ص ١١٨-١١٩) ومن ثم فإن علي حرب يؤكد علي ضرورة الاندماج في حدث العولمة، والمشاركة فيها، وممارسة نوع من الفاعلية وذلك لأن العالم يصنعه الآن أناس كبيل جيتس، ورجال الاقتصاد الناعم، ومالكي الشركات الذين يحتلون الشاشة من فنانين، وسياسيين، أكثر مما يصنع المثقفون أمثال تشومسكي، أو روجيه جارودي، أو حتى فوكاياما هذا شأننا أيضاً في العالم العربي فنجوم الشاشة، ولاعبو الكرة، ورجال الأعمال الجدد ممن يشتغلون بإنتاج البرامج الإلكترونية أخذوا يفعلون في مجريات الأمور والأحداث أكثر مما يفعله الكتاب والمثقفون، ودعاة التحرير بقولاتهم ومشاريعهم الإيديولوجية والنضالية (ص ١٢٠) وفي ضوء هذا التعبير حدث تغيير للثقافة «فالثقافة الأكثر فاعلية اليوم لم تعد ثقافة الكتاب والصحيفة، أو الفكر والعقيدة، بقدر ما أصبحت ثقافة الصورة والمعلومة، أو الحاسوب، وبنوك المعلومات، وذلك أن بنية المعرفة هي التي تخضع الآن للتبدل» (ص ١٢٠).

وفي ضوء مستجدات العولمة ينتقد علي حرب الثقافة السائدة في المجتمع العربي ويرى «أن ثقافتنا السائدة خصوصاً بجانبها العقائدي والأيديولوجي، سواء لدى أهل السياسة أو لدى أهل الثقافة، أو سواء كانوا سلفيين أو حداثيين، لا تتيح لنا أن ندير خلافاتنا بطريقة سليمة تفاوضية مثمرة، بل غالباً ما نتحاور بالسيف والمدافع، ... في حين نجد أن زعماء الدول الغربية المختلفين لغة وعرفاً، يمكن لهم أن يديروا صراعاتهم حول المصالح والواقع بصورة عقلانية تتيح لهم الوصول إلى نتائج ترضي جميع الأطراف (...) وبالتالي فثمة فضيحة ثقافية أن يتحدث بعضنا عن الغرينة، والأمركة، والغزو الثقافي، بينما نجد أن ثقافتنا لا تتيح لنا سوى ممارسة الاختلاف الوحشي، والنفي المتبادل (...) ومن ثم فالأحرى أن نعمل على تفكيك بنيتنا الثقافية وأنظمتنا الفكرية، لكي نتحرر من أوهامنا عن الفكر والثقافة، والإنتاج الثقافي» (ص ١٢٢).

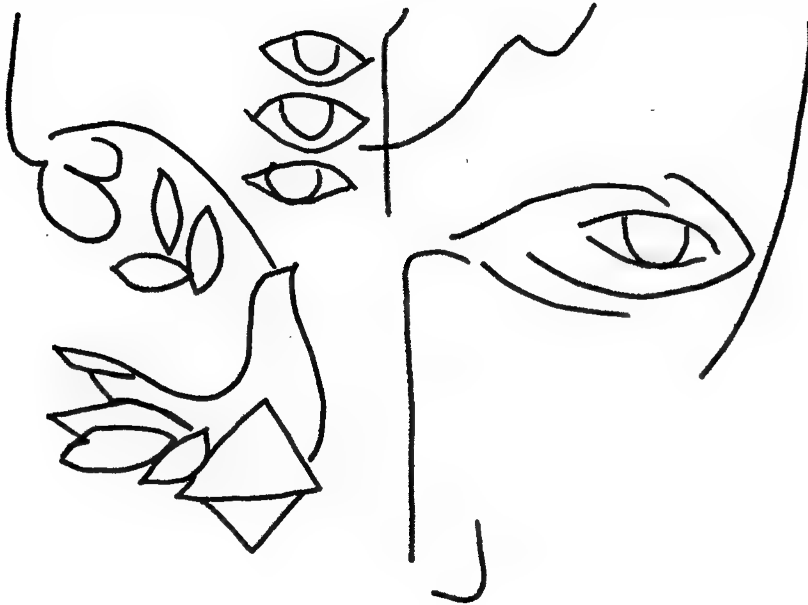
ويناقش علي حرب بعد ذلك قضية الكتاب ووجوده في عصر العولمة، فيتساءل علي حرب: هل تتراجع الكلمة أمام الصورة؟ هل يسجل الكتاب نهايته كما ينذرنا البعض، أم أنه سوف يشهد ولادة جديدة مع عصر المرئي والمسموع، باتخاذ شكل جديد، ووظائف جديدة؟

وفي نهاية الكتاب يطرح علي حرب مسألة: هل تطور نظم المعلومات سيؤدي إلى اختفاء الكتاب، ويسود محله الكتاب الإلكتروني؟ فيرى أن الكتاب في البلدان الغربية مازال يلقي رواجاً في مواجهة التوسع التقني فمن المعلوم أن رواية عالم صوفي قد بيع منها مترجمة إلى الألمانية ٨٠٠ ألف نسخة، كذلك فإن كتاباً فلسفياً يبحث في الفضائل لكونت سيونفيل طبع منه عشرات الآلاف من النسخ وهذا الرقم قياسي لم تبلغه المبيعات من قبل في أسواق

الفلسفة» (ص ١٤٣) كل ذلك يحمل على القول بأن التقنية الإلكترونية الكاسحة لن تلغي الكتاب. بالعكس هناك إفراط في النصوص بسبب الأنظمة البصرية، والرموز التلفزيونية الرقمية، على الأقل فإن الذاكرة الإلكترونية بسعتها الهائلة، وتقنياتها المتنوعة، تسهم في حفظ النصوص وإطالتها، كما تسهم في إنقاذ المخطوطات، والكتب العتيقة فضلاً عن كونها تتيح تخزين المعرفة البشرية وتصنيفها بصورة يفيد منها جميع الناس» (ص ١٤٤).

ويؤكد علي حرب أن ثورة المعلومات تفتح آفاقاً جديدة، ومتنوعة أمام الكتابة، إنها تعيد الاعتبار إلى الكلمة، عبر الشبكات التي تشكل نسخة جديدة ومتنوعة للنص المقروء (...) ومن ثم لا خشية على الكتاب، فالكتب الإلكترونية لن تكتب نهاية الكتاب الورقي... والكتاب الورقي باق إذ لا غنى عنه عند ذوي الشخصية الغنية، والكينونة الروحية، وقد قرأت أن مقاطع من كتاب «المثنوي» لجلال الدين الرومي ترجمت إلى الإنجليزية قد لاقت رواجاً في الولايات المتحدة، مما يشهد على ميل القارئ الأمريكي إلى نصوص تحدثه بلغة العشق، والوجدان والبوح، في زمن الحواسيب، والعوالم الرقمية، وثمة مقال قريب ساطع يقدم بيل جيتس بالذات، فهذا الرجل الذي يعد من صانعي ثورة المعلومات، ورموز العولمة إنما ينخرط في تأليف الكتب الورقية لشرح لآرائه حول تجربته ومشاريعه، أو لعرض أفكاره واقتراحاته حول الكيفية التي يدار بها العالم في العصر العددي» (ص ١٤٥).

ومن هنا يطرح علي حرب رؤية خلافية للعولمة في كتابه، ركز فيها على إيجابيات العولمة، ووصفها بالفتح، وأدان الهوية الجامدة، ورأي أنها في مأزق، ويظل التساؤل هل كان علي حرب محقا في رؤيته خاصة وأن بوادر العولمة قد بدأت تظهر بسلبياته على العالم العربي بعودة الاستعمار من جديد إلى العراق، فلم يكتف الاستعمار الأمريكي بغزو العالم من خلال الترويج لثقافة العولمة، بل أعطى لنفسه الحق لعودة الاستعمار العسكري من جديد، حتى يستطيع - كما يدعي - إعادة تشكيل المنطقة من جديد، تحت دعاوي إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان. فليست العولمة هي الفردوس المفقود الذي ينبغي أن نسعي إلى المساهمة فيه، فالمشاركة في ذلك لا يتحقق إلا من خلال إحداث تطوير وتنمية في المجتمعات في كافة المجالات الاقتصادية، والثقافية، والتعليمية، حتى يمكن أن يسهم في تقديم نموذج بديل للعولمة، في ظل تصاعد الدعوات الكثيرة الآن إلى الترويج للعولمة البديلة.



المجموعة المصرية لمناهضة العولمة
AGEG

سيد البحراوي (*)

منذ سنوات عديدة تجتهد مجموعات مصرية متعددة، في مواقع مختلفة، مثل مركز البحوث والدراسات العربية ومنظمة تضامن الشعوب الأسيوية والأفريقية وغيرها لبلورة حركة مصرية لمناهضة العولمة، في ظل تصاعد ونمو هذه الحركة في العالم، وفي ظل الاحتياج المتنامي لمثل هذه الحركة داخل مصر، نظراً للأعباء المتزايدة التي تمثلها آثار العولمة في الحياة المصرية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً.

ومنذ خريف العام ٢٠٠١ بدأت مجموعة من الاجتماعات التحضيرية بمقر مركز هشام مبارك لحقوق الإنسان، انتهت بعقد مؤتمر موسع يومي ٢٧، ٢٨ يونيو سنة ٢٠٠٢ بمقر جمعية الصعيد للتربية والتنمية، شارك فيه نحو مائتي ناشط من اتجاهات فكرية مختلفة. ناقشوا فيه البيان المرفق والمسمى من دعوة للمشاركة، وأقروا إعلان تأسيس المجموعة بهذا المسمى، كما وافقوا على هذا الاختصار AGEG باعتباره الحروف الأولى للترجمة الانجليزية Anti Globalization Egyptian Group. على أن يعقد مؤتمر لاحق يستكمل مناقشة قواعد العمل بين أعضاء المجموعة، وأن تتولى هيئة تنسيق يشارك فيها كل من يرغب الإعداد لهذا المؤتمر. وقد انضم إلى هذه الهيئة خمسة وخمسون من الحاضرين.

ومثل الطابع العام لتكوين جماعات مناهضة العولمة في العالم تتكون المجموعة المصرية من نشطاء ينتمون إلى اتجاهات فكرية وحركات اجتماعية ومنظمات أهلية متعددة، يختلفون فيما بينهم في كثير من الأفكار والغايات، لكنهم يتفقون معاً في هدف واضح محدد: رفض النمط الراهن من العولمة وآثارها المدمرة للإنسان والبيئة في كل مكان في العالم، والإيمان بأن عالماً أفضل ممكن.

بعد هذا الاتفاق المبدئي، يختلف أعضاء المجموعة - كما بدا في مناقشات المؤتمر وفي الأنشطة التي تلته، حول مفهوم العولمة. وحول كيفية تحقيق هذا الهدف. والبعض يرى أن العولمة هي حصاد تطور الحضارة الإنسانية، ومن ثم فإن بها جوانب مضيئة ينبغي الاستفادة منها وتعظيمها، وخاصة التطور التكنولوجي الذي أعطى الإنسان أدوات هامة للحياة والتواصل والتطور. من هنا يرى هذا الفريق أنه لاينبغي أن نكون مناهضين للعولمة، وإنما نسعى إلى

(*) رئيس قسم اللغة العربية - جامعة القاهرة.

مواجهة جوانبها السلبية من أجل ترشيدها. في المقابل، يرى فريق آخر أن التطور التكنولوجي ليس جزءا من العولمة، هو فعلاً نتاج لتطور الحضارة الانسانية، ولكنه ليس جزءا من العولمة، لأن العولمة في الأساس هي خطة تمارسها الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لفرض الهيمنة على العالم من أجل مزيد من الاستغلال، مستفيدة - في ذلك من كل وسائل التطور التكنولوجي في كافة المجالات، مما يؤدى إلى مزيد من الدمار في العالم للبشر والطبيعة. من هنا يرى هذا الفريق ضرورة الفصل بين التطور التكنولوجي والعولمة، والعمل على الاستفادة من التطور التكنولوجي ورفض العولمة رفضاً باتاً، مع الدعوة إلى عالمية Universalsm جديدة تقوم على مبادئ الندية والعدالة والحوار والحق.

أما الخلاف حول كيفية تحقيق الهدف، فيتناول جانبين الأول تنظيمي متعلق بقواعد العلاقة بين أعضاء المجموعة، والثاني متعلق بخطط العمل. ففي الجانب الأول تنهض الحركة العالمية لمناهضة العولمة على تراث معادٍ للأشكال التنظيمية السابقة مثل الأحزاب السياسية والمنظمات المختلفة، بما فيها المنظمات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية.. الخ. ومن هنا تقوم على نمط جديد من الديموقراطية ينفي أي مركزية أو سلطة لشخص أو لجماعة في داخل الحركة. من هنا حرص أعضاء المجموعة المصرية على ألا تكون هناك قيادة محددة، وأن يكون من حق كل فرد أو جماعة أن تقترح نشاطاً معيناً وممارسته فعلياً مع إخطار بقية أعضاء المجموعة أو استشارتهم على أكثر تقدير.

ومع اتفاق الجمعي على هذا المبدأ العام، إلا أن خلافات عدة ثارت خلال الأنشطة التي مورست خلال العام الذي تلا المؤتمر، حول أحقية جماعة أو أخرى في التحدث أو إصدار بيان باسم كل المجموعة، أو حول إصدار أكثر من موقف في موضوع بعينه، وهي مواقف وصلت إلى حد التعارض في بعض الأحيان، كما هو الحال بشأن الغزو الأمريكي البريطاني للعراق. وتصوري أنه يمكن لحل هذه المشكلة - الاستفادة من تجارب بعض الحركات العالمية في هذا الصدد، كأن يتم اختيار توافقي لعدد من الأشخاص للتنسيق بين بقية الأعضاء والاشراف على تنفيذ الأنشطة على أن يتغيروا كل فترة عام على سبيل المثال. مع إقرار مبدأ التعددية الكاملة في الأنشطة.

أما عن الأنشطة التي مارستها المجموعة منذ المؤتمر وحتى الآن، فقد تمثلت فيما يلي:

١- إقامة موقع علي شبكة الانترنت (مرفق عنوانه) ينشر أخبار المجموعة وأنشطتها وبعض المقالات والدراسات في الموضوعات المتصلة بها. وقد أقام بعض أعضاء المجموعة فيما بعد منتدى للحوار ينشر كل الآراء دون قيد أو شرط باسم AGEG Forum.

٢- شكلت مجموعات إقليمية في أكثر من عشر محافظات مصرية شاركت في مختلف الأنشطة (ومرفق بعض بياناتها).

٣- قيادة حملة لمواجهة آثار الإصلاح الاقتصادي بدأت بندوة دولية شارك فيها نشطاء في الحركة العالمية لمناهضة العولمة مثل جوناثان نيل وسمير أمين وآخرون وأعقبها حفل فني اجتذب عدداً كبيراً من الجمهور، وكان ذلك ضد زيارة رئيس البنك الدولي لمصر، ورافق الندوة نشر ورقة بحثية توضح أضرار الإصلاح الاقتصادية.

٤- الدعوة إلى تشكيل اللجنة الوطنية المصرية ضد غزو العراق، وهذه اللجنة هي التي قادت المظاهرات الممتدة التي قامت عبر شهور عديدة في مختلف أرجاء مصر حتى ابريل ٢٠٠٣ وشارك في بعضها قيادات عالمية من حركات مناهضة العولمة والحرب. وفي هذا الإطار أصدرت المجموعة عدة بيانات ودراسات وقع على أحدها كبار الفنانين والمثقفين والسياسيين من مختلف الاتجاهات.

٥- المشاركة في الاجتماعات والتظاهرات العالمية لحركة مناهضة العولمة كما حدث في جنوا وريودي جانيرو الثانية.

٦- المشاركة في إعلان تأسيس المنتدى الاجتماعي

العربي الذي دعت اليه منظمة تضامن شعوب آسيا وافريقيا، وان كانت قد رفضت وضع اسمها، نظراً لاعتراضها على هيمنة المنظمات غير الحكومية على هذا المنتدى، في حين أنها ترى أن هذه المنظمات هي الآلية الأساسية للعولمة، وأن أجنداتها تعمل لصالح هذه العولمة، كما أنها تمول من قبل هيئاتها. في المقابل نرى أن الآلية الأساسية لحركة مناهضة العولمة، هي الحركات الاجتماعية، مع عدم مصادرة حق بعض المنظمات الأهلية ذات التوجه المعادي للعولمة والتي لاتتلقى تمويلاً مشبوها من المشاركة.

لقد لقي إعلان تشكيل المجموعة المصرية لمناهضة العولمة صدى قوياً في المجتمع المصري وساهم في أنشطتها كثيرون من أعضاء النخبة السياسية والثقافية ومن بعض المواطنين العاديين، وقد كان التوجه نحو توسيع العضوية باتجاه قطاعات أوسع من هؤلاء المواطنين في مختلف الأقاليم. غير أن الهزيمة التي ألحقها الانتصار الأمريكي في العراق بحركة مناهضة العولمة والحرب في العالم، أصابتنا أيضاً، بحيث نشعر أننا بحاجة جميعاً لبعض الوقت والتقاط الأنفاس، لكي نعود أكثر قوة، لأن هذا الانتصار سيقوى - ولو إلى حين - شوكة العولمة ذات الأنياب التي لاتتورع عن استخدام أبشع الأسلحة بما فيها الأسلحة النووية، كما يشاع عما حدث في العراق.. في هذه الظروف ليس أمام شعوب العالم التي انضوت تحت شعار لا للحرب والهيمنة والعولمة، إلا أن تستعيد عافيتها وتتسلح بمزيد من الأسلحة وأهمها الثقة في قدرتها وفي المستقبل: العالم الأفضل الممكن.





من نحن

أجيج هي تجمع لنشطاء أفراد تهدف للنضال ضد العولمة في مصر، وتسعى لتطوير هذا النضال وتوسيع رقعته. بدأت المجموعة بمبادرة محدودة في خريف عام ٢٠٠١، وعلى مدى شهور عدة نجحت المبادرة في توسيع دائرة النشاط داخلها.
في ٢٩ مايو ٢٠٠٢ عقد اجتماع تحضيري لتأسيس المجموعة، بعدها انعقد في ٢٧-٢٨ يونيو ٢٠٠٢ اجتماع تأسيسي للمجموعة أقر بيان تأسيس المجموعة والذي صدر تحت عنوان دعوة للمشاركة ، كما أسفر عن تشكيل هيئة تنسيقية موسعة لتسيير عمل المجموعة.

تضع أجيج على عاتقها النضال ضد كافة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس سياسات العولمة في مصر وما ينتج عنها من فقر وبطالة وإطاحة بالخدمات والضمانات الاجتماعية. كما تقف في مواجهة كل التشريعات التي تعصف بحقوق فقراء المصريين من عمال وفلاحين ومهنيين ومعظم فئات الطبقة الوسطى لصالح استثمارات الشركات الرأسمالية العملاقة متعددة الجنسية.
وهي ترى نفسها جزءا من الحركة العالمية لمناهضة العولمة وتساند مطالب تلك الحركة في الوقوف ضد سياسات العولمة الرأسمالية والمؤسسات الدولية الكبرى ممثلة في الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية.

وتقوم أجيج بانتهاج كافة وسائل الدعاية والتعبئة السلمية من أجل تحقيق أهدافها، فتقوم بتنظيم المعارض والندوات، وإصدار نشرة صحفية ومطبوعات متنوعة، كم تقوم بتنظيم حملات حول قضايا شتى في نطاق عملها وهي مفتوحة لكل من يوافق على مبادئها ويرغب في المشاركة في أنشطتها.

شاركونا ..

نقاط الاتصال

لجان ومجموعات العمل



المجموعة المصرية لمناهضة العولمة - أجيج
2002
ageg@ageg.net

من أجل عولمة بديلة
بيان من الناشرين المستقلّين

عرض ا. محمد الجندي

من ١ إلى ٤ ديسمبر ٢٠٠٣ تجمع ٦٠ ناشرا من ٣٥ بلدا من مختلف أنحاء العالم وأصدروا في نهاية اجتماعهم بياناً يقررون فيه أن الكتاب ليس سلعة وإنما خدمة عامة. وأن العولمة الاقتصادية والمالية تعم كل النشاط البشري وتعمق كل يوم وبشكل متزايد الفجوة بين من هم أكثر غنى ومن هم أكثر فقراً ويشمل ذلك كل مجالات الحياة بما فيها قطاع النشر الذي تسيطر عليه المجموعات المالية الكبيرة. أما الناشرون الذين يعتبرون النشر خدمة عامة تدافع عن القيم والأفكار التي تخدم مصالح الغالبية العظمى من البشر فإنهم يدخلون في منافسة غير متساوية مع هذه المجموعات الكبيرة.

والتزم الناشرون المستقلون أن يشتركوا بمعارفهم وقدراتهم وسلوكهم لخدمة التضامن والعدل الاجتماعي والسلام ورفض التعصب ويؤكدون الدور الجوهري للكتاب لإثراء ملكة الخيال في العمليات التعليمية والتنمية الاجتماعية وبناء المواطنة.

وأكدوا أيضاً تضامنهم الكامل مع الناشرين الذين يعملون في البلاد التي تقيد فيها حرية التعبير.

وأكدوا مسئوليتهم في القيام بدور نشيط لخلق مجتمع عالمي يعمل من أجل عولمة بديلة أخرى إنسانية وتضامنية.

ويؤكد البيان أن الناشرين المستقلين يتعرضون اليوم لضغط اقتصادي كبير في ظل التركيز المالي في قطاع النشر الذي تسوده بشكل متزايد جماعات احتكارية تنهب الأسواق المحلية. وأن هذا الضغط يضر بقدرتهم على نشر أفكار وقيم ومقترحات وطرحها للنقاش. وفي كثير من البلاد تقيد حريتهم في التعبير والإبداع والتوزيع.

والتزم الناشرون المستقلون بعقد اتفاقات تضامنية لتطوير عمليات النشر المشترك والترجمة والتوزيع بين كل من ناشري الجنوب وناشري الشمال وبين ناشري الشمال والجنوب.

وقد اجتمع لهذا الهدف ٦٠ ناشراً في داكار بالسنغال أتوا من مختلف أنحاء العالم: من الولايات المتحدة وكندا ومختلف البلاد الأوروبية: فرنسا وإنجلترا ومن دول أمريكا اللاتينية حضر ناشرون من البرازيل وأوروجواي والمكسيك وبوليفيا وشيلي ومن الدول الآسيوية عدة ناشرين من الصين والهند وإيران وإسرائيل وهو ناشر ممثل لدار بابل دخل السجن لنشاطه ضد الاحتلال الإسرائيلي ونشر في الدار التي يمثلها أشعار محمود درويش وينوي إصدار كتاب مشترك مع عزمي بشارة وهو يرفض التقسيم الحالي بين الإسرائيليين والفلسطينيين ويدعو إلى دولة واحدة

تضم مختلف القوميات والأديان. واشترك عدد كبير من ممثلي البلاد الأفريقية مثل جنوب أفريقيا وساحل العاج وبينين والسنغال والكاميرون وتوجو ومالي وموزمبيق وجابون وبوركينا فاسو ومدغشقر وغينيا بساو وغينيا وأنجولا واشترك من البلاد العربية ناشرون من مصر والسودان وتونس والمغرب وسوريا ومثل مصر محمد يوسف الجندي من «دار العالم الثالث».

وقد عرف المشتركون في الاجتماع الناشر المستقل بأنه الناشر الذي لايعمل لحساب احتكار مالي ولا لحساب الحكومة أو الهيئات المالية الكبيرة التي تسيطر على الأسواق وتتحكم فيها بمختلف الأساليب. وهي دور نشر تحاول أن تشق طريقها وناضل ضد المركزة والاحتكار في مجال النشر. وتحاول أن تبني قواعد وتنظيمات للاستمرار في التواجد دفاعاً عن حرية الرأي والتنوع الثقافي ولكي تتمكن من التأثير بشكل فعال على سوق النشر. وهم يعملون بصعوبة في الظروف المفتعلة التي تعمل على عزلهم.

وقد بدأ تجمع الناشرين المستقلين نشاطه في ربيع ٢٠٠٢ بمبادرة من مجموعة صغيرة من الناشرين توسعت بعد ذلك.

وتكونت شبكة من الناشرين المستقلين يجتمعون بشكل منتظم ويعملون معاً في مشروعات للنشر المشترك. ويشاركون في تداول الأفكار وبناء مجتمع مدني عالمي.

يشارك تجمع الناشرين المستقلين في المنتدى الاجتماعي العالمي الذي بدأ في بومباي بالهند في ١٧ يناير ٢٠٠٤ وأقام ورشة هنا باسم «النشر المستقل يعمل من أجل عولمة بديلة».

محمد يوسف الجندي

وفيما يلي نص البيان الذي أعلن في نهاية الاجتماع:

بيان
الناشرين المستقلين والمتضامنين

تمس العولمة الاقتصادية والمالية كل النشاط البشري وتعمق كل يوم وبشكل متزايد الفجوة بين من هم أكثر غنى ومن هم أكثر فقراً. وقطاع النشر لا ينجو من هذا المنطق السائد، رغم أن مسئوليته أساسية في نشر الأفكار والتحليلات والاقتراحات التي تسمح له بمواجهة التحديات الكبيرة في عصرنا.

ويخضع الناشرون المستقلون اليوم لضغط اقتصادي كبير في إطار التركيز المالي في قطاعهم الذي يسوده بشكل متزايد جماعات احتكارية تنهب الأسواق المحلية. وهذا الضغط يضر بقدرتهم لنشر أفكار وقيم ومقترحات وطرحها للنقاش. وفي كثير من البلدان تقيد حريتهم في التعبير والإبداع والتوزيع.

ونحن ناشرون مستقلون (٦٠ ناشرا) من ٣٥ بلدا من مختلف أنحاء العالم، اجتمعوا في داكار من ١ إلي ٤ ديسمبر ٢٠٠٣، ونؤكد بقوة أن الكتاب هو مال عام وليس مجرد سلعة، ومن الضروري إيجاد تنظيم آخر بخلاف انفراد السوق بذلك.

نحن نلتزم بأن نتقاسم ونتشارك في معارفنا وقدراتنا المهنية وسلوكنا لخدمة التضامن والعدل الاجتماعي والسلام ورفض التعصب. ونؤكد الدور الجوهري للكتاب لإثراء ملكة الخيال في العمليات التعليمية وفي التنمية الاجتماعية وفي بناء المواطنة.

ونأمل، نحن الناشرين المستقلين الملتزمين والمتضامنين، أن نتحد في عملنا على أساس أخلاقي مشترك ونحقق التنوع الثقافي. ونؤكد إرادتنا في الدفاع عن النشر المستقل وننفذه، ضد روح المركزة ونعمل على نشر روح الارتباط والتعاون. نريد أن نعمل بشكل مستقل على مقرطة وصول الكتاب، وحرية تداول الآراء والمطبوعات.

ونلتزم جميعاً بعقد اتفاقيات تجارة تضامنية بيننا، وتطوير عمليات النشر المشترك والترجمة والتوزيع المشترك بين ناشري الجنوب، بين ناشري الشمال، وبين ناشري الشمال والجنوب.

نريد تدعيم الإبداع والإنتاج المحلي، وإيجاد توازن أفضل وحوار أفضل بين الثقافات المختلفة. ونؤمن بضرورة «التنوع الثقافي».

ونلتزم بالتعرف بشكل جماعي، ومع غيرنا من محترفي الكتابة، بالاعتماد على التفاوض الدولي من أجل التنوع الثقافي ومن أجل تنمية السياسات العامة للكتاب والقراءة.

ونؤكد بشدة تضامننا الكامل مع الناشرين الذين يعملون في البلاد التي تقيد فيها حرية التعبير.

وإدراكاً منا لمسئوليتنا ننوي القيام بدور نشيط لخلق مجتمع مدني عالمي، من أجل عولمة أخرى إنسانية وتضامنية.

داكار، ٤ ديسمبر ٢٠٠٣

- جيرار ايمي، دار ألتر اناتيف

فرنسا

- ماري أجاثي أمويكون، فوكيمبرج دار إيبورني

ساحل العاج

- فالاماك باردل، دار نشر بازتابجينار

إيران

- نور الدين بن خضر، دار سيريز للنشر

تونس

- بشر بيناني، دار الطريق

المغرب

- مرسدس كاريللو، دار ليبراتوريو إيدوكاتفو

فنزويلا

- نيكولاس كالفي، دار أيكوسوسيتيه

كندا

- إندو شاندر اسيخار، دار توليكا

الهند

- انا دانييلي، دار تريلس

أوروجواي

- ماجي دافي، دار جاكانا

جنوب أفريقيا

- أوسكار دي سوزا، دار فلامبويان

بينين

- أبو بكر ديوب، دار خامال

السنغال

- سيرج دونتشنج قوام، برس أونيفرستير إي سكوليردافريك

كاميرون

- محمد الجندي، دار العالم الثالث

مصر

- مارك استيه، دار هاهو

توجو

- هاميلتون جوزي ف.فاريا، دار بوليس

البرازيل

- موجي جورسوي سوكمين، ميتيس بابليكيش

تركيا

- ريكاردو هيربوفيلاردي، دار بوبيلار

إسبانيا

- ليلي حسينخاني، دار أجاه

إيران

- ايجانا ايناكي، دار تكسالابارتا

إسبانيا

- هانيدو كوناتي، دار جامانا

مالي

- ماجدة كوتزيا، دار اكسانداس

اليونان

- بياتريس لاليتون جفادو، دار رويسود افريك

بينين

- جو أو ليال، دار موسامبيك

موزامبيك

- خيوان ليايخ، منسق شبكة الناشرين الصينيين

الصين

- ادموند فيمبالا يلانجا، دار أكومامبا

الكاميرون

- آن ماري ميتالي، دار ميتابي

فرنسا

- اوجست موسيرو موياما، دار سيلانس

جابون

- جان كلود نايا، دار ساسكوفا إبي جورلي

بوركينا فاسو

- فتح الرحمن عثمان، دار خدمات المستقبل

السودان

- إدي بيتي وايرت، دار كولوفون

بلجيكا

- ليدبو بيريتي، دار فوزس

البرازيل

- لوك بير، دار لوك بير

بلجيكا

- مارجاتينا بيزارو، دار أيدوس

المكسيك

- جوزي كيروجا، دار بلورال

بوليفيا

- كلود رابينورو، دار تسميكا

مدغشقر

- بليك رادكليف، دار أذر برس

الولايات المتحدة الأمريكية

- جان ريتشارد، دان يا

سويسرا

- جاري روزنبرج، زاهيومان سنسز - دار ويسيرش كونسل

جنوب أفريقيا

- شارون روتبارد، دار بابل

إسرائيل

- رادكو شوبوف، دار سيما - رشي

بلغاريا

- عبد الله سيلا، دار كوسي مون

غينيا بيساو

- باولو سلاشفسكي، دار لوم

شيلي

- مانادو أيوسو، دار جاندال

جمهورية غينيا

- برنارد ستيفان، دار لاتيلييه

فرنسا

- جيريفالدو توماس، دار شادي سكسيندي

أنجولا

- محمد عمر، دار د

المملكة المتحدة

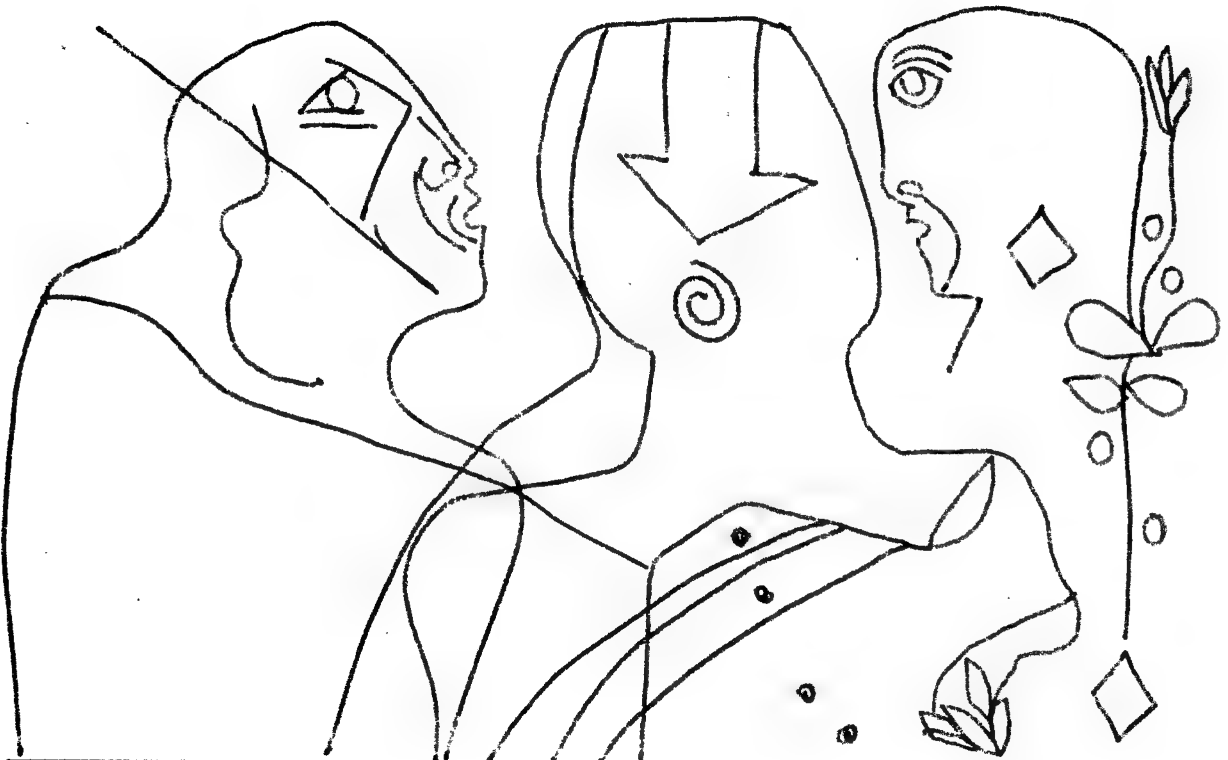
- بنوا فيردو، دار شل ليوبولد مايير

فرنسا

- كريستينا وارشا، دار باللاس اديتورا / رابطة ليبر

البرازيل

- مني زياد، دار كادموس



مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقيقة والمواجهة

اللجنة المصرية لمناهضة الاستعمار والصهيونية

«الشرق الأوسط الكبير» هو المشروع الأمريكي الاستعماري الأصلي المستهدف من احتلال العراق ولكن بمشاركة دول سبع أخرى. وهو التجسيد العملي للأهداف الأمريكية المعلنة قبل احتلال العراق باحتلاله واتخاذه مثلا يحتذى ومرتكزاً لإعادة تشكيل المنطقة ورسم خرائطها السياسية. والحكومات العربية التي ارتبطت منذ فترة طويلة بعجلة الإمبريالية الأمريكية لم يزدها الخطر الجديد، خطر الاستعمار والتفكيك والتفتيت، إلا انصياعاً لمطالب وتهديدات المستعمرين. لذلك فإن مسئولية مقاومة العدو الأمريكي والصهيوني وحلفاءهما صارت مسئولية الشعوب العربية وحدها فإما تكون أو لا تكون، وعلى عاتقها تقع مهمة رفض المشروع الجديد وحرمان العدو من إضفاء شرعية عربية زائفة عليه بالحصول على موافقة الحكومات العربية.

وليس التفريط في الحقوق الوطنية لبلادنا إلا الوجه الآخر للسياسات الاقتصادية المكرسة للتبعية والتخلف والمفقرة لجماهير الشعب الكادح، ولسياسات مصادرة الحريات الديمقراطية للشعب والقمع الوحشي للتحركات الجماهيرية سواءً للتعبير عن المطالب السياسية الوطنية أو الديمقراطية أو الاجتماعية أو للدفاع عن حقوق الكادحين الاقتصادية اليومية المهدرة والمتفاقمة.

ولذلك فإن حل المسألة الوطنية في البلاد العربية بوجه عام أي مقاومة العدو الأمريكي والصهيوني وحلفائهما **وإسقاط مشروعه الجديد «الشرق الأوسط الكبير»** ورفع القيود التي فرضت سابقاً على استقلال وسيادة بعض الدول كمعاهدات الاستسلام والإذعان مثل كامب ديفيد ووادي عربه وأوسلو وأيضاً القواعد العسكرية الأجنبية، والتضامن التام مع الشعوب المحتلة كل أو بعض أراضيها كالعراق وفلسطين وسوريا ولبنان ودعم المقاومة العراقية والفلسطينية المسلحة باعتبارهما الأسلوب الرئيسي لتحرير الوطنين المحتلين ودعم حق سوريا ولبنان في تحرير أراضيهما المحتلة بكل الوسائل وفي مقدمتها المقاومة المسلحة، وتشديد مقاطعة الكيان الصهيوني، أن كل ذلك إنما يتوقف على إطلاق الحريات الديمقراطية وإقامة حكم وطني ديمقراطي يتيح توجه الدولة وإعدادها وتنظيم وتعبئة الشعب في مقاومة العدو الأمريكي والصهيوني، وهما أيضاً الشرطان الضروريان لإعادة توجه السياسة الاقتصادية لتضع في مقدمة أولوياتها حل المشكلات الاقتصادية المتفاقمة لجماهير الطبقات الكادحة وكذلك التدعيم العاجل لعناصر الاعتماد على الذات في السياسة الاقتصادية والتوجه نحو بناء

اقتصاد وطني حديث ومتطور.

أما بالنسبة لمصر فإن أوضاعها السياسية والعسكرية والاقتصادية الملموسة تقتضي - في إطار الصيغة العامة للمواجهة على الصعيد العربي - تركيز النضال السياسي في الفترة القادمة على التوجهات التالية:

أولاً : المسألة الوطنية:

١- تحقيق اصطفاف وطني جماهيري ضد الاستعمار الأمريكي والكيان الصهيوني باعتبارهما خطراً مباشراً يتربص بمصر ويريد تشديد الوصاية عليها كغيرها من الدول العربية، مستغلاً في ذلك نقاط الضعف في الدفاع عن مصر المتمثلة في تجريد سيناء - ابتداء من غرب الممرات الإستراتيجية حتى حدود فلسطين التاريخية - من السلاح ووجود قواعد عسكرية أمريكية في مصر. ويشكل هذا الخطر قيداً كبيراً على البناء السلمي الطويل الأجل لأسس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي يتعين العمل على التخلص منه فيَ أقرب وقت ممكن، كما يجب تحريك الوعي وحفز الاستعداد لطريق المقاومة الوطني بكل أشكالها وفي مقدمتها المقاومة المسلحة في مواجهة الاحتلال أو العدوان العسكري أو التهديد به كخيار لا بديل عنه غير العبودية للاستعمار والصهيونية.

٢- رفض «الشرق الأوسط الكبير» شكلاً وموضوعاً والاستعداد لمواجهة التهديد بالعدوان العسكري وغيره من العقوبات لحملنا على قبوله.

٣- رفض وجود القواعد العسكرية والتسهيلات العسكرية الأمريكية في مصر وإنهاء التدريبات المشتركة مع أمريكا ورفض معونتها العسكرية لارتباطها بشروط سياسية وعسكرية منتهكة لاستقلالنا وسيادتنا وتعمدها إعطاءنا أسلحة قليلة الفعالية تدعيماً لتفوق السلاح «الإسرائيلي».

٤- إعداد بلادنا شعباً وجيشاً للدفاع عن سيناء وتسليح سكانها وكذلك سكان منطقة قناة السويس وتحسباً لعدوان إسرائيلي في مجرى التعقيد والتصعيد المتوقع في المنطقة في ضوء الإعداد لاعتماد مشروع «الشرق الأوسط الكبير» ودور حلف الأطلنطي الجديد في المنطقة.

٥- الوقف التام لعلاقات التطبيع مع الكيان الصهيوني لفرضه الوصاية على سيناء واغتصابه لفلسطين وإبادته اليومية لشعبها.

٦- مساندة المقاومة العراقية والفلسطينية باعتبارهما الأسلوب الرئيسي والحاسم لتحرير العراق وفلسطين، وكذلك الشعبين السوري واللبناني لتحرير أراضيهما المحتلة.

ثانياً : الحريات والديمقراطية:

أ - الحريات:

١- إلغاء حالة الطوارئ.

٢- إطلاق حرية التنظيم للأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية والاتحادات الطلابية والاتحادات الفلاحية والجمعيات التعاونية بأنواعها والجمعيات والروابط الاجتماعية والثقافية والفنية والأدبية وكافة المراكز أو الجماعات ذات الطابع السياسي أو الثقافي أو المهني أو التقني بكل أشكالها.

٣- إطلاق حرية التظاهر والمسيرات.

٤- إتاحة حرية الإضراب عن العمل ورفع أي قيود سياسية أو بوليسية أو إدارية.

٥- توفير حرية إصدار الصحف دون قيود سياسية أو مالية أو إدارية وحرية التعبير والنشر الصحفي.

٦- إطلاق حرية التجمع وعقد الاجتماعات العامة.

٧- توفير حرية الفكر والبحث العلمي والاعتقاد والتعبير والنشر دون قيود أو وصاية جهات سياسية أو دينية أو إدارية.

٨- إلغاء كافة أشكال المحاكم الاستثنائية ومنع محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري.

ب - الانتخابات وتعديل الدستور:

١- حرية الانتخاب والترشيح والدعاية الانتخابية ورفع كل قيد عليه.

٢- إلغاء نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين حيث أثبتت الممارسة ولاتزال إنها تسمح لفئات اجتماعية أخرى بانتحال صفتهم وتحد فرص فوز عناصر أخرى

قد تكون اقرب لتمثيل مصالحهم. فلا يوجد في البرلمان الحالي ولم يوجد في البرلمانات السابقة عمال أو فلاحون حقيقيون أو عناصر ممثلة لهم إلا النذر اليسير ورغم نص الدستور. ويرجع عدم استفادتهم من هذا النص إلى ضعف انخراطهم في النشاط السياسي والقيود المفروضة على حرياتهم، هذا فضلا عن أن الترشيح للمجالس النيابية لايزال شبه مقتصر على أفراد لديهم الحد الأدنى من الثراء الذي يسمح لهم بتحمل التكلفة المالية للترشيح.

٣- تصحيح الجداول الانتخابية واستبعاد المتوفين أولاً بأول وخلال شهر على الأكثر من الوفاة وتوقيع الناخب أمام اسمه في الجداول عند التصويت.

٤- إجراء انتخابات عامة بعد فترة سنة من تاريخ إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات لانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد ديمقراطي نرى أن يقوم على المبادئ التالية:

- إقرار حق المواطنة الكاملة للمصريين دون تفرقة بسبب النوع أو الدين أو العقيدة.
- فصل الدين عن الدولة تحقيقاً لحق المواطنة الكاملة وإطلاقاً لحرية التفكير والبحث والاجتهاد في قضايا المجتمع في ضوء الواقع المعاش بالفعل بتجاربه وصراعاته الاجتماعية وتراكمه المعرفي والعلمي.
- إقامة نظام جمهوري برلماني وليس رئاسيا أي انتخاب رئيس الجمهورية بمعرفة البرلمان مع حرية الترشيح للمنصب.
- تقرير مبدأ المسئولية الكاملة للحكومة أمام البرلمان وحقه في سحب الثقة منها مجتمعة أو من أي عضو فيها على حده.
- حق البرلمان في مناقشة وإقرار الميزانية العامة للدولة أو رفضها كلها أو أي بنداً فيها أو تعديله.
- الشعب المصري يشكل أمة مصرية متمايزة هي في ذات الوقت جزءاً من الأمة الأكبر الأمة العربية، ولا تعارض بين الاثنين لا على صعيد المفهوم أو الواقع.
- اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة للدولة.
- قداسة الأديان والعقائد الدينية وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

ثالثاً : بناء الاقتصاد وحل المشكلات الاقتصادية العاملة:

أ - المشكلات العاجلة

١- توفير السلع الأساسية وتخفيض أو الحد من ارتفاع أسعارها بزيادة الإنتاج المحلي أو إعطاء أولية أولى لاستيراد الناقص منها في السوق المحلية.

٢- العمل على استقرار سعر صرف الجنيه المصري بالعملات الأجنبية بالحد من زيادة الطلب على النقد الأجنبي عن طريقة منع الواردات البذخية ووقف استيراد سلع لها بديل مصري وقصر التعامل في النقد الأجنبي - إلى أن تتوفر شروط الاستقرار - على البنوك واختصاص البنك المركزي وحده بتقرير سياسات استخدامه وتحديد أسعاره.

٣- وقف برنامج الخصخصة تحاشياً لزيادة البطالة ولزيادة الإنتاج واحتفاظ الدولة بفائض الشركات الرابحة وإعادة تأهيل الشركات الخاسرة لتحقيق فائض والاستفادة بالأموال التي ستتحملها الحكومة في سداد مديونية هذه الشركات إذا ما خصخصتها.

٤- التدعيم العاجل لعناصر الاعتماد على الذات في الاقتصاد المصري الزراعي والصناعي والتوجه العاجل نحو توفير احتياجاتنا من العالم الخارجي اعتماداً على دول صديقة أو غير معادية لاستقلالنا الوطني.

٥- التوسع في مشروعات تشغيل العاطلين عن العمل وإعطاء الأولوية في مجال تدبير التمويل اللازم للعاملين بأجر وفي منشآت كبيرة وليس للعاطلين الراغبين في إنشاء مشروعات صغيرة تتعثر وتفشل نسبة كبيرة منها.

٦- رفع الحد الأدنى للأجور ورفع أجور المراتب الدنيا والمتوسطة للموظفين والعمال تعويضاً لهم عن انخفاض القيمة الحقيقية للأجور.

٧- حماية العمال من الفصل التعسفي ومن السلطة الواسعة التي منحها قانون العمل الموحد لأصحاب الأعمال في هذا المجال.

٨- توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحد من

الارتفاع أسعارها وتنشيط دور الجمعيات التعاونية الزراعية في توفيرها لصغار وفقراء الفلاحين.

٩- رفض المعونة الاقتصادية الأمريكية لعدم فائدتها وارتباطها بشروط أساسية وتخريبها لسياستنا الاقتصادية الزراعية والصناعية والتعليمية ودورها في خلق الاعتياد البلدي على التبعية.

ب - التوجه لبناء قاعدة صناعية زراعية معتمدة - في الأساس - على الذات:

١- تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية الأساسية وفي مقدمتها القمح وكذلك أعلاف الماشية والدواجن وتطبيق البحوث العلمية المصرية المنجزة والمتاحة والمهدرة لسنوات طويلة في هذا المجال، وتحديث الزراعة المصرية بوجه عام بتطوير وتطبيق البحوث العلمية والتقنية الزراعية والميكنة الزراعية وتصنيعها محلياً.

٢- الاعتماد في تمويل التنمية على الموارد المحلية في المقام الأول والأساسي، ويمكن بعد ذلك اللجوء إلى التمويل الأجنبي غير المشروط وفي الحدود الآمنة وتكون الأولوية فيه للقروض وأخيراً للاستثمارات المباشرة لرأس المال الأجنبي وفي مشروعات مخططة ومنتقاة من جانبنا. فليست المشكلة في نقص الفائض الاقتصادي لبلادنا وإنما المشكلة في استخدامه الحالي استخداماً تبذيرياً.

٣- إطلاق تطور البحوث العلمية والتكنولوجية بما يؤدي إلى استيعاب وتطويع التكنولوجيا الأجنبية وتطوير وإبداع تكنولوجيا محلية واستخدامها في التطور الاقتصادي بما يخدم المصالح الاقتصادية والاجتماعية للطبقات العاملة والكادحة.

٤- الخروج التدريجي والمضطرد من إطار الهيكل الاقتصادي التابع المتخلف المشوه للاقتصاد المصري بالكف عن استراتيجية التصنيع القائم على بديل الواردات الاستهلاكية والكف أيضاً عن المحاولات الفاشلة لإتباع استراتيجية التصنيع للتصدير المعتمدة على الشركات متعددة الجنسيات والتوجه نحو استراتيجية جديدة توظف صناعات بديل الواردات القائمة وقطاع التصدير الحالي والذي يتطلب التطوير والتوسيع في الحدود الملائمة ضمن استراتيجية اقتصادية جديدة لإقامة «قاعدة صناعية زراعية معتمدة على الذات، وحجر الزاوية في النهج المقترح (الاستراتيجية الجديدة) هو إطار تنظيمي جديد يعيد تخصيص الموارد الاقتصادية وتعبئة الفائض الاقتصادي في اتجاه بناء مقومات الاعتماد المتبادل، محلياً بصفة أساسية، بين قطاعي وسائل (سلع) الاستهلاك وإنتاج وسائل ومستلزمات الإتاج، ويتخذ من احتياجات جماهير الشعب العريضة، يتخذ من الطلب الاستهلاكي الجماهيري الواسع قبل أي شيء آخر دليلا رئيسياً موجهاً لأداء هذين القطاعين. وليصبح تغطية الطلب على سلع الاستهلاك الجماهيري في مرحلة أولى، وإثراء هذا الطلب في مرحلة تالية، وزيادة إنتاج هذه السلع وآلات ومستلزمات إنتاجها في مقدمة أولويات أو جوهر السياسة الاقتصادية الجديدة».

رابعاً: إقامة حكم وطني ديمقراطي:

الحكومة التي تتطلبها المرحلة هي حكومة وطنية ديمقراطية، وهي التي تتبنى التوجهات السابقة فضلا عن تبنيها في مجال الثقافة سياسة توفر أنسب ظروف إحياء ثقافة المقاومة وثراء وازدهار الثقافة الوطنية الديمقراطية العلمية، وتتبنى في مجال التعليم سياسات ترسخ روابط الوحدة الوطنية والقومية وتطلق ملكة التفكير والبحث وترتبط بأحدث تطورات العلوم وتعد الأجيال الجديدة لدورها في حمل مسؤوليات التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتقوم على مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ مجاني التعليم. هذا فضلا توفير كافة الخدمات الأساسية وفي مقدمتها الصحة والعلاج.

«ببليوجرافيا العولمة»

إعداد : محمد صلاح الأسود(*)

إهـداء

إلى ندى العروبة...

إلى الشعب الفلسطيني...

والشعب العراقي...

دفاعاً عن الحرية...

- منهجية الببليوجرافيا

الببليوجرافية من أهم الأدوات المساعدة في العمل البحثي، حيث تهدف إلى تعريف الباحثين والمتخصصين بالإنتاج الفكري بكل ما يتصل بـ «العولمة».

وإن كان تقصي ما طرح حول العولمة يمثل صعوبة بالغة، حيث أحرز المصطلح شيوعاً منقطع النظير على مستوى العالم، وقدم كواحد من أهم المصطلحات في الخطاب التحليلي (الاجتماعي والسياسي والفلسفي) الحديث في الشرق والغرب، وعلى هذا دُمجت الكتابات وتعددت وتوزعت؛ سواء على مستوى الأوعية المعرفية (مطبوعات، دوريات، ندوات...)، أو على مستوى الفاعلين المعرفيين، أو على مستوى الحقول العلمية (اقتصاد، اجتماع، تاريخ، فلسفة، لغة، سياسة، إعلام......).

والببليوجرافيا تضم الدراسات والبحوث التي تيسر الحصول عليها والتي تتناول كافة قضايا وإشكاليات العولمة، وتشتمل على الترتيب، المراجع العربية، الترجمات، المقالات، الندوات والمؤتمرات... وقد أخذت عناوينها تسلسلا رقميا على مستوى كل وعاء معرفي من البداية إلى النهاية، واتبعت الترتيب الابجدي في ايراد أسماء الباحثين.

- حدود التغطية:

ثمة ارتباط بين مجال الببليوجرافيا ومحاور رئيسية تم من خلالها عمل خطة الجمع والتصنيف وتتمثل في الآتي:

(١) التحديد الجغرافي، وحاولت الببليوجرافية في سعتها الجغرافية جمع المؤلفات والمترجمات التي صدرت في الأقطار العربية المختلفة، والتي أمكن للباحث الحصول عليها من خلال الاتصال بشبكة المعلومات، زيارة دور النشر المختلفة، وزيارة المكتبات.

(٢) التحديد اللغوي، واعتمدت الببليوجرافيا في المقام الأول تغطية المؤلفات والكتابات العربية، ومن ثم المترجمات على مستوى الأوعية المعرفية المختلفة.

(٣) التحديد النوعي، كانت الصدارة للأوعية المطبوعة، وتم استبعاد غير المطبوع أو المخطوط، واشتملت هذه الببليوجرافيا

(*) باحث.

على الآتي:

٣-١- الكتب: وتم رصد عدد من الكتب التي تتناول العولمة بالبحث والدرْس والتحليل، والتي نشرت في دور النشر العربية، على اتساع رقعة الوطن العربي، ومن قبل الفاعلين المعرفيين في الداخل والخارج.

٣-٢- الدوريات: ما قُدم حول العولمة في الدوريات العربية هام، حيث يكشف من ناحية عن غزارة الإنتاج الفكري من خلال منهجية الملف File مثل ما قدمته مجلة الطريق اللبنانية والنهج السورية وسطور المصرية وعالم الفكر الكويتية والوفاق العربي وقضايا فكرية... الخ.

٣-٣- أعمال المؤتمرات والندوات العلمية:

ورغم صعوبة حصر هذه الندوات العلمية والمؤتمرات التي أقيمت حول العولمة كظاهرة للعصر، التي أوضحت مدى الاهتمام وتقصي المخططات والنذر والتهديدات التي تمثلها العولمة، فنجد ندوات الإسلام والعولمة، والعولمة والهوية الثقافية ومستقبل الثقافة العربية في القاهرة، والعولمة والخصوصية الثقافية في الدوحة، والعولمة والجزائر...الخ.

٣-٤- شبكة الانترنت:

وتمثل المواقع المختلفة على هذه الشبكة وعاء هاما بحيث تتسم بغزارة الكتابات حول العولمة، وقدمت الببليوجرافيا المواقع البحثية الأساسية التي يمكن للباحثين من خلالها الوصول إلى مادة عن العولمة وإن كان ثمة خلاف حول مسائل عدة ترتبط بالتوثيق.

في النهاية، لاتدعى الببليوجرافيا أنها قدمت كل الأعمال المنشودة حول العولمة أو أنها أوفت بالغاية المنشودة.

ولكن نقول أنه في حدود الجهد الفردي وعدم التواصل بين الباحثين وعدم وجود خرائط معرفية تقدم حول الموضوعات المختلفة وغير ذلك، نتمنى أن يستدرك آخرون ما لم نستطع رصده أو تسجيله.

أولا : الكتب

(١) إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، القاهرة، الأهرام، ٢٠٠٢.

(٢) أبو يعرب المرزوقي، آفاق النهضة ومستقبل الإنسان في مهب العولمة، بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٩.

(٣) أحمد بيضون (وآخرون)، العرب والعالم بعد ١١ أيلول / سبتمبر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

(٤) أحمد زايد «محرر»، الأسرة المصرية والعولمة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

(٥) أحمد مجدي حجازي وأحمد زايد «محرران»، العولمة وقضايا المرأة والعمل، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

(٦) أحمد مجدي حجازي، الثقافة العربية في زمن العولمة، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر، ٢٠٠١.

(٧) أحمد هاشم اليوشع، عولمة الاقتصاد الخليجي، قراءة للتجربة البحرينية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣.

(٨) إدريس هاني، المفارقة والمعانقة: ممارسات العولمة وحوار الحضارات، بيروت: المركز الثقافي العربي.

(٩) أسامة الخولي «محرر»، العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

(١٠) أسعد السحمراني، صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية، بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر، ٢٠٠٠.

(١١) أسعد السحمراني، ويلات العولمة على الدين واللغة والثقافة، بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.

(١٢) إسماعيل صبري عبد الله، توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة أوراق مصر ٢٠٢٠، القاهرة: منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، ١٩٩٩.

(١٣) إسماعيل صبري عبد الله وآخرون، العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، تقديم: محمد نوار، القاهرة: دار الجهاد للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

(١٤) إسماعيل صبري عبد الله (وآخرون)، التعاون الاقتصادي بين القطرية والعولمة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان؛ منتدى الفكر العربي؛ جمعية رجال الأعمال الأردنيين، ٢٠٠٠.

(١٥) إسماعيل عبد الفتاح، «معجم مصطلحات عصر العولمة» سياسية اقتصادية اجتماعية نفسية إعلامية، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٤.

(١٦) إسماعيل علي سعد، عولمة الديمقراطية بين السياسة وعلم الاجتماع السياسي، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠١.

(١٧) إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢.

(١٨) الأب چورج مسوح (تقديم)، الدين والعولمة والتعددية، بيروت: مركز الدراسات المسيحية الاسلامية، جامعة البلمند، ٢٠٠٠.

(١٩) الحبيب الجنحاني، العولمة والفكر العربي المعاصر، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٢.

(٢٠) السيد عليوه، إدارة الأزمات والكوارث، مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، القاهرة: دار الأمين، ٢٠٠٣.

(٢١) السيد ولدأباه، اتجاهات العولمة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١.

(٢٢) السيد ياسين، الوعي التاريخي والثورة الكونية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٥.

(٢٣) السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، القاهرة، دار ميريت، ١٩٩٨.

(٢٤) السيد ياسين، الزمن العربي والمستقبل العالمي، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٩.

(٢٥) السيد ياسين، العالمية والعولمة، القاهرة، دار نهضة مصر، ٢٠٠٠.

(٢٦) السيد ياسين، المواطنة في زمن العولمة، القاهرة: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٢.

(٢٧) باتر محمد علي وردم، العولمة ومستقبل الأرض، عمّان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.

(٢٨) باسم علي خريسان، العولمة والتحدي الثقافي، بيروت، دار الفكر العربي، ٢٠٠٠.

(٢٩) بدري يونس، العولمة وقضايا الاقتصاد السياسي، بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠١.

(٣٠) برهان غليون وسمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دمشق: دار الفكر؛ بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٩.

(٣١) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، بيروت: دار الساقي، ط٣، ٢٠٠٣.

(٣٢) جعفر حسن عتريس، العولمة والعالم، إدارة وأدوات، بيروت: دار الرسول الأكرم - المحجة البيضاء، ٢٠٠١.

(٣٣) جعفر حسن عتريس، أمركة الأمم وصدام الحضارات، بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

(٣٤) جلال أمين، العولمة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٨.

(٣٥) جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، من حملة نابليون إلى جولة الأورغوان (١٧٩٨ - ١٩٩٨)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

(٣٦) جلال أمين، عولمة القهر، الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٢.

(٣٧) جمال الدين محمد محمود، المرأة المسلمة في عصر العولمة، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ٢٠٠١.

(٣٨) چورج مجاد، العولمة والثورة، شعبي سيحكم، بيروت: دار بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

(٣٩) چورج طرابيشي، من النهضة إلى الردة، تمزقات الثقافة العربية في عصر العولمة، بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٠.

(٤٠) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة (٢٥٧)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مايو ٢٠٠٠.

(٤١) حازم الببلاوي، الاقتصاد العربي في عصر العولمة، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣.

(٤٢) حازم البني وكميل حبيب، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، بيروت، المؤسسة الحديثة للكتاب، ١٩٩٩.

(٤٣) حسن البراز، عولمة السيادة: حال الأمة العربية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢.

(٤٤) حسن حنفي وصادق جلال العظم، ما العولمة، دمشق: دار الفكر؛ بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٩.

(٤٥) حسن عبد الله العابد، مستقبل الثقافة العربية في عالم متغير، مابعد العولمة عمّان، وزارة الثقافة، ٢٠٠٢.

(٤٦) حسين كامل بهاء الدين، الوطنية في عالم بلا هوية، تحديات العولمة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.

(٤٧) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

(٤٨) خلدون النقيب، آراء في فقه التخلف، العرب والغرب في عصر العولمة، بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٢.

(٤٩) رجب بودبوس، العولمة بين الأنصار والخصوم، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٢.

(٥٠) رمزي زكي، في وداع القرن العشرين، تأملات اقتصادية في هموم مصرية وعالمية، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٩.

(٥١) رمزي زكي، العولمة المالية: الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي، رؤية من البلاد النامية، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٩.

(٥٢) زكريا بشير إمام، في مواجهة العولمة، بيروت: دار الروائع مجدلاوي، ٢٠٠٠.

(٥٣) سعاد خيري، العولمة: وحدة صراع النقيضين عولمة الرأسمال والعولمة الإنسانية، بيروت: دار الكنوز الادبية، ٢٠٠٠.

(٥٤) سعيد حارب، الثقافة والعولمة، العين: دار الكتاب الجامعي، ٢٠٠٠.

(٥٥) سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.

(٥٦) سمعان بطرس فرج الله (محرر). موقع النظام العربي من النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠.

(٥٧) سميح عاطف الزين، عالمية الإسلام ومادية العولمة، الشركة العالمية للكتاب، ٢٠٠٢.

(٥٨) سمير أمين، بعض قضايا للمستقبل، بيروت: دار الفارابي؛ القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١.
(٥٩) سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا، القاهرة، دار سينا للنشر، ١٩٩٧.
(٦٠) سمير أمين، نقد روح العصر، بيروت، دار الفارابي، ١٩٩٨.
(٦١) سمير أمين، مناخ العصر: رؤية نقدية، القاهرة، دار سينا للنشر، ١٩٩٩.
(٦٢) سمير أمين، امبراطورية الفوضى، بيروت: دار الفارابي، ١٩٩١.
(٦٣) سمير مرقص، الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة، الدين، القوة، من الحرب الأهلية إلى مابعد ١١ سبتمبر، القاهرة ومكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٣.
(٦٤) سهيلة زين العابدين حماد، المرأة المسلمة ومواجهة تحديات العولمة، الرياض، العبيكان، ٢٠٠٣.
(٦٥) يسار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي في الشرق الأوسط، مفاهيم عصر قادم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.
(٦٦) شائف علي الحسيني، حديث العولمة وآفاق تطور اليمن، صنعاء: دار عُبادي للدراسات والنشر، ٢٠٠٢.
(٦٧) شريف حتاته، العولمة والإسلام السياسي، سلسلة كتاب الأهالي (٦٥)، القاهرة، ١٩٩٩.
(٦٨) صلاح زرنوقة (محرر)، العولمة والوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٣.
(٦٩) طاهر حمدي كنعان، هموم اقتصادية عربية، التنمية -التكامل- النفط-العولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.
(٧٠) عبد الاله بلقزيز، العولمة والممانعة، الدار البيضاء، سلسلة المعرفة للجميع ع(٤)، ١٩٩٨.
(٧١) عبد الباسط عبد المعطي (وآخرون)، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.
(٧٢) عبد الحليم خدام، النظام العربي المعاصر، قراءة الواقع واستشفاف المستقبل، بيروت، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٣.
(٧٣) عبد الحليم فضل الله (إعداد)، الغرب والعولمة وأحداث ١١ أيلول، مقالات في الثقافة والسياسة، بيروت، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ٢٠٠٢.
(٧٤) عبد الحي زلوم، لدرء العولمة، هل يستطيع العالم أن يقول لا للرأسمالية؟، عمّان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠.
(٧٥) عبد السلام المسدي، العولمة والعولمة المضادة، سلسلة كتاب سطور (٦)، القاهرة، ١٩٩٩.
(٧٦) عبد السلام بنعبد العالي، الفكر في عصر التقنية، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، ٢٠٠٠.
(٧٧) عبد الله ابراهيم، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، تداخل الانساق والمفاهيم ورهانات العولمة، المطابقة والاختلاف، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩.
(٧٨) عبد الله عثمان عبد الله، أيديولوجية العولمة من عولمة السوق إلى تسويق العولمة، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٣.
(٧٩) عبد المنعم سعيد، صراع الحضارات أو العولمة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.
(٨٠) عبد الواحد العفوري، العولمة والجات، التحديات والفرص، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠.
(٨١) عزت السيد أحمد، انهيار مزاعم العولمة، قراءة في تواصل الحضارات وصراعها، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب، ٢٠٠٢.
(٨٢) علي إسماعيل نصار، المجتمع المدني العربي، العولمة – الدمقرطة – السوق، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، ٢٠٠٣.
(٨٣) علي العطار، العولمة والنظام العالمي الجديد، القاهرة، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.
(٨٤) علي أومليل، قضايا عربية وتحديات العولمة، عمّان، مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٨.
(٨٥) علي أومليل، مواقف الفكر العربي من التغيرات الدولية، الديمقراطية والعولمة، عمّان، منتدى الفكر العربي، ١٩٩٨.
(٨٦) علي حرب، حديث النهايات، فتوحات العولمة ومأزق الهوية، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٢.
(٨٧) غسان سلامة، من الارتباك إلى الفصل والتحولات العالمية وآثارها العربية، بيروت، دار النهار، ٢٠٠٣.
(٨٨) غسان منير حمزة وعلي أحمد الطراح، العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢.
(٨٩) فاروق السيد عثمان، سيكولوجية العولمة، القاهرة، دار الأمين، ٢٠٠٣.
(٩٠) فالح عبد الجبار، ما بعد الماركسية، دمشق، دار المدى، ١٩٩٨.
(٩١) فتحي عبد الفتاح، الثقافة والعولمة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣.
(٩٢) فتحي يكن ورامز طنبور، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي، دار مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ١٩٩٩.
(٩٣) فرح موسى، الإنسان والحضارة في القرآن الكريم، بين العالمية والعولمة، بيروت، دار الهادي للطباعة والنشر، ٢٠٠٣.
(٩٤) فضيل أبو النصر، الإنسان العالمي، العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل، دار الفرات للنشر، ٢٠٠١.
(٩٥) فوزي حكاك، الامبراطورية الأخيرة، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٢.

(٩٦) فوزي صلوخ، أمركة النظام العالمي، الأخطار والتداعيات، بيروت، دار المنهل، ٢٠٠٢.
(٩٧) قدري قلعجي، أمريكا وغطرسة القوة، بيروت، مؤسسة عالم ألف ليلة وليلة، ٢٠٠٣.
(٩٨) كامل أبو صفر، العولمة (ج١)، الأساليب والآليات والنظم، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ٢٠٠١.
(٩٩) كامل أبو صفر، العولمة (ج٢)، النماذج، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ٢٠٠١.
(١٠٠) كمال عبد الغني المرسي، العلمانية والعولمة والأزهر، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.
(١٠١) كمال مجيد، العنف وآثار العولمة على الشعوب، بيروت، دار الحكمة للطباعة والنشر، ٢٠٠١.
(١٠٢) كمال مجيد، العولمة والدولة، بيروت، دار الحكمة للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.
(١٠٣) مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية والأمن القومي العربي، عمّان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
(١٠٤) مجموعة باحثين، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.
(١٠٥) محمد ابراهيم مبروك (وآخرون)، الإسلام والعولمة، القاهرة، الدار القومية للطباعة، ١٩٩٩.
(١٠٦) محمد الأطرش (وآخرون)، العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.
(١٠٧) محمد الجوهري حمد الجوهري، العولمة والثقافة الإسلامية، القاهرة، دار الأمين، ٢٠٠١.
(١٠٨) محمد السيد الحسيني الشيرازي، فقه العولمة، دراسة اسلامية معاصرة، بيروت، مؤسسة الفكر الإسلامي، ٢٠٠٢.
(١٠٩) محمد الشبيني، صراع الثقافة العربية الإسلامية مع العولمة، بيروت، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢.
(١١٠) محمد رؤوف حامد، الوطنية في مواجهة العولمة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٩.
(١١١) محمد صالح أحمد، المستقبليات والتعليم، موسوعة التعليم في عصر العولمة، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ٢٠٠١.
(١١٢) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، العولمة – صراع الحضارات – العودة إلى الأخلاق – التسامح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.
(١١٣) محمد علي حوات، العرب والعولمة، شجون الحاضر وغموض المستقبل، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢.
(١١٤) محمد محفوظ، الحضور والمثاقفة، المثقف العربي وتحديات العولمة، بيروت، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠.
(١١٥) محمد محفوظ، العولمة وتحولات العالم، إشكالية التنمية في زمن العولمة وصراع الثقافات، بيروت، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٣.
(١١٦) محمد مقدادي، أمريكا وهيكلة الموت، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤.
(١١٧) محمد منذر، مبادئ العلاقات الدولية، من النظريات إلى العولمة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، ٢٠٠٢.
(١١٨) محمد أحمد النابلسي، سيكولوجية السياسة العربية، العرب والمستقبليات، القاهرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ٢٠٠٠.
(١١٩) محمود الذواوي، التخلف الآخر، عولمة أزمات الهويات الثقافية في الوطن العربي والعالم الثالث، تونس، الأطلسية للنشر، ٢٠٠٢.
(١٢٠) محمود الموسوي، العولمة والمجتمع، بيروت، دار الهادي للطباعة والنشر، ٢٠٠٣.
(١٢١) محمود أمين العالم، الفكر العربي بين الخصوصية والكونية، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٦.
(١٢٢) محمود عبد الفضيل، مصر ورياح العولمة، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٩.
(١٢٣) محمود عبد الفضيل، مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.
(١٢٤) مصطفي الدباغ، امبراطورية تطفو على سطح الإرهاب، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤.
(١٢٥) مصطفي حجازي، علم النفس والعولمة، رؤي مستقبلية في التربية والتنمية، القاهرة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠١.
(١٢٦) مصطفي كامل السيد، العولمة والجنوب، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٠.
(١٢٧) منير الحمش، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، تأملات في النمو والأزمات والفوضى، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١.
(١٢٨) مي العبد الله سنو، الاتصال في عصر العولمة، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠١.
(١٢٩) ناصر الأنصاري ومحمود الأنصاري، العروبة في مقابل العولمة، عناصر لنظرية جديدة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.
(١٣٠) نبيل راغب، أقنعة العولمة السبعة، القاهرة، دار المعارف، ٢٠٠١.

(١٣١) نبيل عبد الفتاح، اليوتوبيا والجحيم، قضايا الحداثة والعولمة في مصر، القاهرة، المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٢.
(١٣٢) نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان الصراعات وضرورات الإصلاح، القاهرة، دار ميريت، ٢٠٠٣.
(١٣٣) نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة (١٨٤)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ابريل ١٩٩٤.
(١٣٤) نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة (٢٦٥)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير ٢٠٠١.
(١٣٥) نجاح كاظم، العرب وعصر العولمة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٢.
(١٣٦) نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد، التحيز - العولمة - مابعد الحداثة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٢.
(١٣٧) نعيمة شومان، العولمة، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ١٩٩٩.
(١٣٨) هبه رءوف (محرر) العولمة نحو رؤى مغايرة، القاهرة، مركز الدراسات والبحوث السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.
(١٣٩) هوشيار معروف، العولمة مفهومها، أسسها، نشوؤها وآثارها ومواجهاتها، بغداد، اتحاد الصناعات العراقية، ١٩٩٨.
(١٤٠) وداد أحمد كيكسو، العولمة والتنمية الاقتصادية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢.
(١٤١) وليد حميمة، العولمة في المضمون والممارسة هيمنة وتفكيك وعوامل الممانعة، بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٣.
(١٤٢) وليد عبد الناصر، اليسار والعولمة، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ٢٠٠٣.
(١٤٣) يحيي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢.
(١٤٤) يحيي البحياوي، العولمة، أية عولمة، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، ١٩٩٩.
(١٤٥) يحيي اليحياوي، في العولمة والتكنولوجيا والثقافة، مدخل إلى تكنولوجيا المعرفة، بيروت، دار الطليعة، ٢٠٠٢.
(١٤٦) يزيد صايغ، العولمة الناقصة، التفكك الاقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط، سلسلة دراسات عالمية ع (٢٨)، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩.
(١٤٧) يوسف الأشقر، عولمة الرعب، بيروت، للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٢.
(١٤٨) يوسف القرضاوي، المسلمون والعولمة، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٠.
(١٤٩) دون، العولمة (جـ١)، الناشر، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ١٩٩٨. بيروت.
(١٥٠) دون، العولمة (جـ ٢)، الناشر، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ١٩٩٩. بيروت.
(١٥١) دون، العولمة وآثارها في الدولة والمجتمع، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٢.

ثانيا: الدوريات:

(١) اتحاد المصارف العربية:
- عبد المنعم الطيب، موقف المعارف السودانية في ظل العولمة، العدد (٢٣٨)، مجلد (٢٠)، ٢٠٠٠.
(٢) آفاق اقتصادية
- عبد الفتاح فرح، رؤية استراتيجية لعمل البنوك الاسلامية في ظل العولمة، العدد (٨٣)، مجلد (٢١)، ٢٠٠٠.
(٣) آفاق الإسلام
- أسعد السحمراني، الإسلام والعولمة، التحديات على الهوية الثقافية، العدد (٢٨)، مجلد (٨)، ٢٠٠٠.
- محمد بن نصر، العولمة والتحدي الثقافي، العدد (٣١)، مجلد (٨)، ٢٠٠٠.
(٤) آفاق الثقافة والتراث
- حازم الحسلي، قيمنا والعولمة، العدد (٣٦)، مجلد (٩)، ٢٠٠٢.
(٥) آفاق المستقبل
- عماد علي حسن، البحث عن ممر من النفط والغاز في دروب النظام الدولي الجديد، العدد (٦)، ٢٠٠٠.
- مصطفي رجب، التعليم والتكنولوجيا في عصر العولمة، العدد (١٠)، ٢٠٠٠.
- عبد الله العوضي، العولمة من منظور اجتماعي، العدد (٧)، ٢٠٠٠.
(٦) اقتصاديات الإمارات
عبد الله العوضي، متي يستفيق العرب من سباتهم، العدد (٥٤)، المجلد (٥)، ٢٠٠٠.

(٧) الاجتهاد

- أحمد ثابت، العولمة والعرب، خيارات اقتصادية بين التهميش والاقصاء، العدد (٣٨)، ١٩٩٨.
- محمد السماك، العولمة وآثارها على الخصوصيات الثقافية، العدد (٥٣/٥٢)، خريف/شتاء ٢٠٠١/٢٠٠٢.
- فوزية العشماوي، الحوار بين الحضارات وقضايا العصر - العولمة وآثارها على الخصوصيات الثقافية، العدد (٥٣/٥٢)، خريف/شتاء ٢٠٠١/٢٠٠٢.

(٨) الآداب

- أحمد كمال أبو المجد، العولمة الثقافية وأسئلة الديمقراطية، العدد (٣٧٤)، المجلد (٤٨)، ٢٠٠٠.
- أسعد أبوخليل، في مواجهة العولمة، العدد (٣٨١)، المجلد (٤٩)، ٢٠٠١.
- أسعد أبو خليل، ضد الفرانكفونية، بطلان الثقافة اللبنانية، المجلد (٤٩)، ٢٠٠١.
- دايفيد ألورد، اللاأمريكية الفرنسية ماكدونالدز، المجلد (٤٩)، ٢٠٠١.

(٩) الإدارة العامة

ملف، العولمة والإدارة العامة، العدد (٢)، المجلد (٤١)، ٢٠٠١.

(١٠) الإداري

ملف، السعودية عملاق الاقتصاد العربي والسباق إلى العولمة، العدد (١٢)، المجلد (٢٧)، ٢٠٠١.

(١١) الإسلام اليوم

- أحمد التويجري، الدين والعولمة، العدد (١٧/١٦)، ٢٠٠٠.
- أحمد كمال أبو المجد، التحديات الحضارية التي تواجه العالم الإسلامي، العدد (١٥)، ١٩٩٨.
- أحمد كمال أبو المجد، الهوية والعولمة من منظور حق التنوع الثقافي، العدد (...)، ١٩٩٨.

(١٢) الاقتصاد الإسلامي

- حسين شحاته، فقه الأولويات في المعاملات في ظل الجات والعولمة، العدد (٢٣٤)، المجلد (٢٠)، ٢٠٠٠.
- حسين شحاته، المسلمون والعولمة الاقتصادية، العدد (٢٣٣)، المجلد (١٩)، ٢٠٠٠.
- جمال صقر، العولمة وآثارها على الاقتصاد العالمي، العدد (٢٤٤)، المجلد (٢١)، ٢٠٠١.
- رمضان الشراح، دور البنوك في ظل تحديات العولمة، العدد (٢٤٥)، المجلد (٢١)، ٢٠٠١.
- محمود النجيري، وهم التنمية في عصر العولمة، العدد (٢٤٨)، المجلد (٢١)، ٢٠٠٢.

(١٣) الاقتصاد والأعمال

الاقتصاد والأعمال، أين الاقتصاديات العربية من مسيرة العولمة، العدد (٢٤١)، المجلد (٢١)، ٢٠٠٠.

الاقتصاد والأعمال، عصابات تبييض الأموال والحكومات تخوف من أول حروب عصر العولمة، العدد (٢٤٨)، المجلد (٢٢)، ٢٠٠٠.

(١٤) الإمارات اليوم

الإمارات اليوم، الدول العربية في مواجهة العولمة، البداية من التكامل الاقتصادي، العدد (٣٤٢)، ٢٠٠٠.

الإمارات اليوم، النظام المعرفي العُماني وتحديات العولمة، العدد (٣٦١)، ٢٠٠١.

الإمارات اليوم، تأثير العولمة وتحرير التجارة على المنطقة العربية اجتماعياً واقتصادياً، العدد (٣٣٤)، ٢٠٠٠.

الإمارات اليوم، تنمية القدرة التنافسية، العلاقة بين العولمة والتعاون العربي، العدد (٣٤٥)، ٢٠٠٠.

الإمارات اليوم، حماية الاقتصاد المصري في ظل العولمة، العدد (٣١١)، ٢٠٠٠.

الإمارات اليوم، صناعة التأمين العربية، هل تصمد أمام رياح العولمة، العدد (٣٣٦)، ٢٠٠٠.

الإمارات اليوم، غرفة التجارة الخليجية عاجزة والعولمة مجرد ملعنة، العدد (٣٢١)، ٢٠٠٠.

الإمارات اليوم، مبادئ العولمة تؤكد أهمية استمرار دول الخليج بتحرير أنظمتها وقوانينها الاقتصادية، العدد (٣٣٤)، ٢٠٠٠.

الإمارات اليوم، مستجدات العولمة وأثرها على الصناعة العربية، العدد (٣٢٥)، ٢٠٠٠.

الإمارات اليوم، واقع تحرير التجارة في الدول الأشد فقراً، العدد (٣١٩)، ٢٠٠٠.

(١٥) الإتحاف

محسن خضر، تجريف الهوية العربية بفعل العولمة، العدد (١٢٢)، المجلد (١٧)، ٢٠٠١.

حاتم بن عثمان، العولمة فرصة أم رهان، العدد (١٢٤)، المجلد (١٧)، ٢٠٠١.

الحبيب الدريدي، الثقافة والعولمة، العدد (١٣٠)، المجلد (١٨)، ٢٠٠٢.
الطويهري، المثقف والعولمة، العدد (١٣٠)، المجلد (١٨)، ٢٠٠٢.
(١٦) البحرين الثقافية
علاء الدين أحمد، الترجمة والعولمة، العدد (٢٦) ، المجلد (-)، ٢٠٠٠.
تقي الزيرة، العرب والعولمة، العدد (٢٦)، المجلد (-)، ٢٠٠٠.
سلمان النجار، العرب والعولمة، المخاوف والتحديات، العدد (٢٦)، المجلد (-)، ٢٠٠٠.
جورج طرابيشي، العولمة وانعكاساتها على الثقافة العربية، العدد (٢٦)، المجلد (-)، ٢٠٠٠.
عبد الخالق عبد الله، ست أطروحات حول كيفية التعامل مع العولمة - العدد (٢٦)، المجلد (-) ٢٠٠٠.
سمير غريب، مستقبل الثقافة في القرن الواحد والعشرين، العدد (٢٦)، المجلد (-)، ٢٠٠٠.
(١٧) التعريب
صالح بلعيد، اللغة العربية - رهانات وتحديات، العدد (٢١)، المجلد (١١)، ٢٠٠١.
صالح بلعيد، اللغة العربية - عربياً ودولياً، العدد (٢١)، المجلد (١١)، ٢٠٠١.
(١٨) الثقافة النفسية
محمود أمين العالم، الغرب والشرق في لقاء العولمة وسيكولوجية الخصوصية، العدد (٤٤)، المجلد (١١)، ٢٠٠٠.
(١٩) الحقول
سمير أمين، الثابت والمتحول في الفكر الاقتصادي، من العولمة المضبوطة إلى العولمة الفالتة، العددان (٣/٢)، ٢٠٠٠
جمال الدين جموم، العولمة : تناقض الاقتصادي والسياسي، العددان (٣/٢)، ٢٠٠٠.
(٢٠) الحكمة
محمد عبد العال النعيمي وأديب قاسم شندي، العولمة ومستقبل الوطن العربي، العدد (٥)، نوفمبر - ديسمبر، ٩٨
(٢١) الحياة الثقافية
أحمد السماوي، العولمة والعولمة المضادة، العدد (١١٥)، المجلد (٢٥)، ٢٠٠٠.
(٢٢) الدراسات الإعلامية
عبد الحسين شعبان، العولمة والإعلام العربي وحقوق الإنسان، العددان (٩٨/٩٧)، ٢٠٠٠.
عبد الحسين شعبان، أحداث سياتل تكشف الجانب المظلم من العولمة، العددان (٩٨/٩٧)، ٢٠٠٠.
محمد الجريبيع، وسائل الإعلام العربي والعولمة الثقافية، العدد (١٠٠)، ٢٠٠٠.
مايكل، تحديات عالم زاخر بوسائل الإعلام، العدد (١٠٠)، ٢٠٠٠.
(٢٣) الرافد
نصر الدين العياصي، (اشكاليات الإعلام في عصر العولمة، العدد ٥٨)، المجلد (٩)، ٢٠٠٢.
ماجد السامرائي، نزعات العولمة ونزوعاتها، العدد ١٤٩، المجلد (٨)، ٢٠٠١.
(٢٤) الزحف الكبير
- محمد عبد العال النعيمي، العولمة وانعكاساتها على الدول النامية، العدد (٢)، يوليو/أغسطس، ١٩٩٩.
- حميد الجميلي، الاقتصاد السياسي للعولمة ومستقبل الاقتصاد العربي، العدد (٢)، يوليو/أغسطس، ١٩٩٩.
(٢٥) السياسة الدولية
- هالة مصطفي، العولمة، دور جديد للدولة، العدد (١٣٤)، اكتوبر ١٩٩٨.
- سعيد اللاوندي، أمريكا - أوروبا ، العولمة والعولمة المضادة، العدد (١٤٢)، أكتوبر ٢٠٠٠.
- ماجد عبد الله المنيف، النفط والعولمة الاقتصادية، العدد (١٤٢)، أكتوبر ٢٠٠٠.
- نذيرة الأفندي، الاعتماد المتبادل لمجابهة العولمة، العدد (١٤٢)، أكتوبر ٢٠٠٠.
- محمد سيد أحمد، حول العولمة والأمن والغذاء، العدد (١٤٩)، يوليو ٢٠٠٢.
(٢٦) الشاهد
- علي حرب، الثقافة والعولمة، العدد (١٥٩)، ١٩٩٨.
- توفيق شومان، الإعلام العربي وتحديات العولمة، العدد (١٥٨)، ١٩٩٨.
(٢٧) الشئون العامة
- محسن خضر، أزمة الجنوب وحركة عدم الانحياز، العدد (١٤)، ٢٠٠١.

- عماد حمودة، الأدوية والمنتجات الصيدلانية في عصر العولمة، العدد (١٦)، ٢٠٠٢.
- خير الدين العايب، شراكة الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية، العدد (١٧)، ٢٠٠٢.
- محمد شرف، الصراع الحضاري في مسيرة العولمة، العدد (٧)، ٢٠٠٠.
- محمد شرف، موقف ازاء العولمة والهيمنة، العدد (٢)، ١٩٩٩.

(٢٨) الشرطي

- أحمد سلامة، الجرائم الاقتصادية في عصر العولمة، العدد (١١)، ٢٠٠٢.

(٢٩) الشقائق

- صابر حادس، الإعلام العربي والعولمة بين الأسلحة والتغريب، العدد (٤٧)، ٢٠٠١.

(٣٠) الضياء

الضياء، أفول العولمة وتصدع الفكر الكوني المعاصر، العدد (٥٨)، المجلد (١٩)، ١٩٩٩.

الضياء، العولمة تفرز مفهوم التكتلات، العدد (٥٨)، المجلد (١٩)، ١٩٩٩.

الضياء، سعيا إلى هيمنة القطبية الأحادية على العالم، العولمة تمتد في فراغنا، العدد (٥٥)، المجلد (١٨)، ١٩٩٩.

(٣١) الطريق

- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، العدد (٤)، أغسطس ١٩٩٧.
- صادق جلال العظم، ما هي العولمة؟، العدد (٤)، أغسطس ١٩٩٧.
- نبيل مرزوق، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، العدد (٤)، أغسطس ١٩٩٧.
- حسن ابراهيم أحمد، الماركسية والعولمة بين المقاربة وصراع النقائض، العدد (١)، ١٩٩٨.
- كاظم حبيب، مفاعيل العولمة بين المراكز والأطراف هل هي واحدة؟، العدد (١)، ١٩٩٨.
- كمال عبد اللطيف، أسئلة حول مفهوم العولمة؟، العدد (٣)، ١٩٩٨.
- كاظم حبيب، العولمة الجديدة، العدد (٣)، ١٩٩٨.
- عصام الخفاجي، العولمة بين خطاب النوستولوجيا واللحاق بالمستقبل، العدد (٣) ١٩٩٨.
- فوزي منصور، حول طبيعة النظام العالمي وإمكانيات تغييره، العدد (١)، ٢٠٠٠.
- عبد الغفار شكر، تحالف الجنوب في مواجهة أممية رأس المال، العدد (١)، ٢٠٠٠.
- مالك حسن، العولمة - بين البعد التقني والبعد الأيديولوجي، العدد (١)، ٢٠٠٠.
- ماهر الشريف، عن أزمة السياسة العربية وفرص تجاوزها، العدد (١)، ٢٠٠٠.
- حواس محمود، واقع الثقافة العربية في زمان العولمة؟، العدد (١)، ٢٠٠١.
- نقولا الزهر، أمميتان معاصرتان «سياتل» - بداية النقد العملي للعولمة، العدد (٢)، مارس ٢٠٠١.
- سمير أمين، النظرية والتطبيق في مشروع اشتراكية السوق الصيني، هل اشتراكية السوق بديل عن نظام العولمة الليبرالي؟، العدد (٢)، مارس ٢٠٠١.
- فيصل سعد، التخلف والتنمية في ظل العولمة الرأسمالية، العدد (٦) نوفمبر/ديسمبر ٢٠٠١.

(٣٢) العربي

العربي، العرب والقرن الواحد والعشرون، العدد (٢٨٣)، ١٩٩٩.

العربي، العولمة وفخاخها، العدد (٢٨٤)، ١٩٩٩.

العربي، العولمة، هل يمتلك العرب رؤية استراتيجية، العدد (٢٨٥)، ١٩٩٩.

(٣٣) العصور الجديدة

- سمير أمين، أمريكا، عولمة تحت السلاح، العدد (٢)، أكتوبر ١٩٩٩.
- أحمد فؤاد سليم، الهوية والعولمة وتسليع الفن، العدد (٢)، أكتوبر ١٩٩٩.

(٣٤) العلوم السياسية

- قحطان أحمد سليمان الحمداني، العولمة والعولمة البديلة في الوطن العربي، العدد (٢٠)، يناير ٢٠٠٠.

(٣٥) الفيصل

رضا رضوان، الخصوصية اللغوية في عصر العولمة، العدد (٣٠٠)، المجلد (٢٥)، ٢٠٠١.

صابر محمد، العولمة في تحقيق المصالح بالمصطلحات، العدد (٣٠١)، المجلد (٢٥)، ٢٠٠١.

الحسن جالو، العولمة العربية : استنهاض أم استنزاف؟، العدد (٣٠٨)، المجلد (٢٦)، ٢٠٠٢.

(٣٦) الكرمل

- منير شفيق، عالمية الثقافة الإسلامية أمام تحديات العولمة، العدد (٩)، ربيع ١٩٩٨.
- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، العدد (٥)، ١٩٩٧.

(٣٧) الكفاح العربي

فرانسيس فوكوياما، العولمة هي القوة الاكثر تقدمية في عالم اليوم، ت، ابتسام خير الدين، العدد (١)، ديسمبر ١٩٩٩.

(٣٨) الكلمة

- الحسين عصمة، العالم الإسلامي وتحديات العولمة، العدد (١٩)، ١٩٩٨.
- السيد محمد حسن الأمين، شروط المعاصرة في الثقافة الإسلامية للاستفادة من ثورة المعلومات. ومواجهات العولمة، العدد (١٨)، ١٩٩٨.
- مصطفي عدوي، أزمة الثقافة العربية والحوار في ظل العولمة وثورة المعلومات، العدد (٢٥)، ١٩٩٩.

(٣٩) المجلة الاجتماعية القومية

- طه عبد العليم، عولمة الاقتصاد – التحدي والاستجابة، العدد (١١)، المجلد (٣٧)، ٢٠٠٠.
- حسن سلامة، العولمة وتغير النظام السياسي، العدد (١١)، المجلد (٣٧)، ٢٠٠٠.

(٤٠) المجلة العربية للتربية

- المنجي بوسنينة، رؤية في ضبط الجودة النوعية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي، العدد (٢)، المجلد (٢١)، ٢٠٠١.

(٤١) المجلة العربية للعلوم

- محمد بن أحمد، في مفهوم العولمة، العدد (٣٨)، المجلد (١٧)، ٢٠٠١.

(٤٢) المحيط الثقافي

- سعد هجرس، سرقة علنية وعولمة كاذبة، العدد (٤)، فبراير ٢٠٠٢.

(٤٣) المستقبل العربي

- السيد ياسين، في مفهوم العولمة، العدد (٢٢٨)، فبراير ١٩٩٨.
- جلال أمين، العولمة والدولة، العدد (٢٢٨)، فبراير ١٩٩٨.
- جلال أمين، العولمة والهوية الثقافية، المجتمع التكنولوجي الحديث، العدد (٢٣٤)، أغسطس ١٩٩٨.
- محمد الأطرش، العرب والعولمة، ما العمل؟، العدد (٢٢٩)، مارس ١٩٩٨.
- محمد فهيم يوسف، حقوق الإنسان في ضوء تجليات السياسة للعولمة، عولمة حقوق الإنسان أم عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان؟، العدد (٢٣٥)، سبتمبر ١٩٩٨.
- محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، عشرة أطروحات، العدد (٢٢٨)، فبراير ١٩٩٨.
- برهان غليون، الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين – تحديات كبيرة وهمم صغيرة، العدد (٢٣٢)، يونيو ١٩٩٨.
- نايف علي عبيد، العولمة – والعرب، العدد (٢٢١)، يوليو ١٩٩٧.
- أحمد ثابت، العولمة والخيارات المستقلة، العدد (٢٤٠)، فبراير ١٩٩٩.
- هشام البعاج، سيناريو ابستمولوجي حول العولمة «أطروحات أساسية»، العدد (٢٤٧)، سبتمبر ١٩٩٩.
- ثناء عبد الله، قضايا العولمة بين القبول والرفض، العدد (٢٥٦)، يونيو ٢٠٠٠.
- السيد أحمد عمر، إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك، العدد (٢٥٦)، يونيو ٢٠٠٠.
- ميهوب غالب أحمد، العرب والعولمة، مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، العدد (٢٥٦)، يونيو ٢٠٠٠.
- نايف علي عبيد، القرية الكونية، واقع أم خيال، العدد (٢٦٠)، ٢٠٠٠.
- محمد الأطرش، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، العدد (٢٦٠)، ٢٠٠٠.
- مهاذياب، تهديدات العولمة للوطن العربي، العدد (٢٧٦)، فبراير ٢٠٠٢.
- عبد الخالق عبد الله، عولمة السياسة والعولمة السياسية، العدد (٢٧٨)، ابريل ٢٠٠٢.
- عبد المنعم السيد علي، العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي، العدد (٢٩٠)، ابريل ٢٠٠٣.

(٤٤) المسلم المعاصر

- ملف، العولمة، العدد (٩٠)، المجلد (٢٣)، ١٩٩٩.

- ملف، العولمة والهوية ودور الأديان، العدد (٩١)، المجلد (٢٣)، ١٩٩٩.

(٤٥) المعرفة

- كباشي قسيمة، العولمة، أثرها وانعكاسها على إدارة المصادر الثقافية، السودان نموذجاً، العدد (٤٣٩)، المجلد (٣٩)، ٢٠٠٠.
- موسى الزعبي، تصدع شمال - جنوب، العدد (٤٣٩)، المجلد (٣٩)، ٢٠٠٠.
- أمل حسن، العولمة وعودة التاريخ، العدد (٤٤١)، المجلد (٣٩)، ٢٠٠٠.
- عبد اللطيف اصطيف، من الاستشراق التقليدي إلى العولمة، العدد (٤٤٦)، المجلد (٣٩)، ٢٠٠١.
- حازم الجيلالي، اللسان العربي وتحديات العولمة، العدد (٤٥٦)، المجلد (٤٠)، ٢٠٠١.
- عبد اللطيف اصطيف، مواجهة العولمة : الاستشراق الأمريكي، العدد (٤٥٥)، المجلد (٤٠)، ٢٠٠١.
- موسى الزعبي، جيوسياسية وحضارات، العدد (٤٥٨)، المجلد (٤٠)، ٢٠٠١.
- فيصل سعد، التخلف والتنمية في ظل العولمة الرأسمالية، العدد (٤٥٩)، المجلد (٤٠)، ٢٠٠١.

(٤٦) المغار الجديد

- صلاح الصاوي، وحدة العمل الإسلامي في مواجهة أعاصير العولمة، العدد (١٠)، ابريل ٢٠٠٠.

(٤٧) المنتدى

- هالة صبري، منظمة التجارة العالمية والمشاركة العربية، المتطلبات، والإمكانات، العدد (١٧٥)، المجلد (١٥)، ٢٠٠٠.
- محمد ربيع، العولمة والمجتمع، العدد (١٧٧)، المجلد (١٥)، ٢٠٠٠.
- مصطفي المصمودي، ما بين العولمة والتعليم عن بُعدْ، العدد (٢٠٢)، المجلد (١٧)، ٢٠٠٠.
- مصطفي النشار، العولمة الثقافية بين الامكان والاستحالة، العدد (٢٠٤)، المجلد (١٧)، ٢٠٠٠.
- علي عتيقة، أثر العولمة على تنمية الأقطار العربية، العدد (١٨٨)، المجلد (١٦)، ٢٠٠٠.

(٤٨) المنطلق الجديد

- نجيب عيسى، النموذج التاريخي للتنمية، هل يصلح لعصر العولمة؟، العدد (٤)، ٢٠٠٢.
- طلال عتريس، حوار الحضارات في ظل العولمة، العدد (٤)، ٢٠٠٢.
- حسن جابر، مصير الدولة في زمن العولمة، نهاية أم تبدل دور ووظيفة؟، العدد (٤)، ٢٠٠٢.

(٤٩) الموقف الأدبي

- أحمد داود، الأمن الثقافي العربي، العدد (٣٦٢)، المجلد (٣١)، ٢٠٠١.

(٥٠) النص الجديد

- محمود أمين العالم، الثقافة والعولمة، العدد (٨)، ديسمبر ١٩٩٨.

(٥١) النهج

- ماهر الشريف، ماذا يعني الاستقلال الثقافي في زمن العولمة؟ العدد (٥٠)، ١٩٩٨.
- خلدون النقيب، حوار الثقافات وصراعها - العولمة الوشائجية الجديدة، العدد (٥٠)، ١٩٩٨.
- عواطف عبد الرحمن، الإعلام العربي وتحديات العولمة، العدد (٥٠)، ١٩٩٨.
- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة أساس الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية، العدد (٥٠)، ١٩٩٨.
- بيترغران، العولمة أو عدم النقاش الجاد عن الحداثة، العدد (٥٠)، ١٩٩٨.
- لؤى أدهم، الإصلاح الاقتصادي واستهداف السوق - اشكالات نظرية اساسية وإشكالات تطبيقية عربية، العدد (٥٠)، ١٩٩٨.
- رمزي زكي، الطريق إلى سياتل آثار العولمة - وأوهام الجري وراء السراب، العدد (٥٧)، ٢٠٠٠.
- كريم أبو حلاوة، العولمة والثقافة من منظور مغاير، العدد (٥٧)، ٢٠٠٠.
- مروان عبد الرازق، ملاحظات حول العولمة الجديدة، الامبريالية الجديدة وإعادة تشكيل العالم، العدد (٥٩)، ٢٠٠٠.
- سلامة كيلة، العولمة آليات إعادة إنتاج النمط الرأسمالي العالمي، العدد (٦٠)، ٢٠٠٠.

(٥٢) الهداية

- صوفي أبو طالب، تونس وفرص العولمة، العدد (٣٧٢٣٤)، المجلد (٢٤)، ١٩٩٩.
- حازم نصر، الحضارة الإسلامية لاتزال حية وقادرة على تحقيق السعادة للبشرية، العدد (٣٧٢٢٧)، المجلد (٢٦)، ٢٠٠٢.
- أحمد عيساوي، العالم الإسلامي بين خطابي الأصالة والتمرد في قرن العولمة، العدد (٣٧٢٩٩)، المجلد (٢٦)، ٢٠٠٢.

(٥٣) الوحدة الاقتصادية العربية

- علي عناني، العولمة وعدوى التيارات الاقتصادية والمالية على الدول النامية، العدد (١٩)، ٩٩.

(٥٤) دراسات دولية

- المنصف البعثي، التفاعل بين العولمة والأنظمة الجهوية، العدد (٨١)، ٢٠٠١.
- رضا القليلي، العولمة، الشراكة، التحديات وأخلاق المستقبل، العدد (٨١)، ٢٠٠١.
- أنابال، العولمة والازمات، العدد (٨١)، ٢٠٠١.
- أحمد ادريس، العولمة والشراكة أو عهد عدم المساواة، العدد (٨١)، ٢٠٠١.
- أحمد محجوب، دور تكنولوجيا الاتصال في العولمة والشراكة، العدد (٨١)، ٢٠٠١.
- فؤاد عمر، رأس المال البشري في زمن العولمة، العدد (٨١)، ٢٠٠١.
- سليمان الشيخ، العولمة والخصوصيات الثقافية، العدد (٨١)، ٢٠٠١.
- رشيد صفر، نحو جامعة عالمية للدول - الأمم لجعل العولمة في خدمة الشعوب، العدد (٨١)، ٢٠٠١.

(٥٥) شئون اجتماعية

- أمان قحيف، الدور المنوط بالفكر الإسلامي في زمن العولمة، العدد (٧٣)، المجلد (١٩)، ٢٠٠٢.

(٥٦) شئون الأوسط

- أحمد ثابت، العولمة وأوهام المجتمع المعلوماتي، العدد (٧٧)، ١٩٩٨.
- برهان غليون، العولمة ضد الاندماج وعوامل الاستعباد، العدد (٧٦)، ١٩٩٨.
- ايمانويل فالرشتاين، إعادة بناء الرأسمالية والنظام - العالم، ترجمة: إيمان شمص، العدد (٧١)، ١٩٩٨.
- سيرج لاتوش، العولمة ضد الأخلاق، ترجمة: عفيف عثمان، العدد (٧١)، ١٩٩٨.

(٥٧) شئون عربية

- مصطفي عمر النير، آراء حول المحافظة على الهوية الثقافية في ظل العولمة، العدد (١٠٥)، ٢٠٠١.

(٥٨) عالم الفكر

- كريم أبوحلاوة، الآثار الثقافية للعولمة: حظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة، المجلد (٢٩)، يناير/مارس ٢٠٠١.
- رشيد برهون، الترجمة ورهانات العولمة والمثاقفة، المجلد (٣١)، يوليو / سبتمبر ٢٠٠٢.
- محمد شومان، عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، المجلد (٢٨)، أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩.
- عبد الخالق عبد الله، العولمة جذورها وفروعها، وكيفية التعامل معها، المجلد (٢٨)، أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٩.
- حيدر إبراهيم، العولمة وجدل الحيوية الثقافية، المجلد (٢٨)، أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٩.

(٥٩) فكر وفن

- شتيفان فايدنر، لماذا الدوكومنتا؟ الفن في عصر العولمة، ترجمة: أحمد فاروق، العدد (٧٦)، ٢٠٠٢.
- أمينة هازة، الفن كوسيلة للمعرفة، العلاقة بين الصورة والواقع أضحت أكثر راديكالية، ترجمة: ماجدة بركات، العدد (٧٦)، ٢٠٠٢.
- جين فيشر، العولمة ونقادها، نحو ميتافيزيقا الفضلات، ترجمة: حسين الموزاني، العدد (٧٦)، ٢٠٠٢.
- كارل هاينس كول، الوجه الآخر للعولمة، عن التوترات المثمرة بين الثقافات، ترجمة: محمد أمين المهتدي، العدد (٧٦)، ٢٠٠٢.

(٦٠) فكر ونقد

- سالم يفوت، هويتنا الثقافية والعولمة، العدد (١١)، ١٩٩٨.

(٦١) قضايا استراتيجية

- السيد ياسين، العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، العدد (١٧١)، ١٩٩٨.

(٦٢) قضايا راهنة

- رسلان خضور وسمير ابراهيم، مستقبل العولمة، العدد (٧)، ١٩٩٨.

(٦٣) قضايا فكرية

- الطاهر لبيب، إشكالية تعريف المثقف العربي للعولمة والحتمي؟، الكتاب (١٩/ ٢٠)، ١٩٩٩.
- محمد السيد سعيد، العولمة والقيم الثقافية في مصر، كتاب (١٩/ ٢٠)، ١٩٩٩.

- عروس الزبيري، العولمة وثقافة السلطة، كتاب (١٩/ ٢٠)، ١٩٩٩.
- غازي الصوراني، البعد التاريخي والمعاصر لمفهوم العولمة وتأثيرها في الوطن العربي، كتاب (١٩/ ٢٠)، ١٩٩٩.
- محمد حافظ دياب، تعريب العولمة، مسألة نقدية، كتاب (١٩/ ٢٠)، ١٩٩٩.
- محمود أمين العالم، العولمة - وخيارات المستقبل، كتاب (١٩/ ٢٠)، ١٩٩٩.

(٦٤) مجلة البحوث الادارية
- نادية محمود، العولمة وصناديق التأمين الخاصة، العدد (٤)، ١٩٩٩.
- سيد عبد المولى، دور الاصلاح الاقتصادي في تهيئة مناخ الاستثمار في مصر، العدد (٤)، ١٩٩٩.

(٦٥) مجلة التعاون
- خالد بوفحوص، اتجاهات تطوير التعليم العالي في ظل العولمة، العدد (٥١)، المجلد (١٥)، ٢٠٠٠.
- زياد عربية، العولمة وآثارها الاجتماعية، العدد (٥١)، المجلد (١٥)، ٢٠٠٠.

(٦٦) مجلة الحقوق
- خالد زغلول، العولمة والتحديات الاقتصادية وموقف الدول النامية، العدد (١)، مجلد (٢٦)، ٢٠٠٢.

(٦٧) مجلة العلوم الاجتماعية
- عدنان الهياجنة، قضايا العلاقات الدولية بين الواقعية والمعلوماتية، تحليل امبيريقي ١٩٩٠ - ١٩٩٧، العدد (٢)، المجلد (٢٩)، ٢٠٠١.

(٦٨) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني
- أحمد عبد السلام، العولمة الثقافية وتبعاتها للغة العربية، العدد (١٦٠)، المجلد (٢٥)، ٢٠٠١.

(٦٩) منبر الإسلام
- جمال سيبي، العولمة بين القبول والرفض، العدد (٥)، المجلد (٥٩)، ٢٠٠٠.
- عبد الفتاح غنيمة، تعريب التعليم والعولمة، العدد (٤)، المجلد (٥٩)، ٢٠٠٠.
- عبد الرشيد سالم، عالمية الإسلام والعولمة، العدد (٧)، المجلد (٥٩)، ٢٠٠٠.

(٧٠) منبر الحوار
- حسنين توفيق ابراهيم، العلاقة بين أطروحتي نظام عالمي جديد وعولمة، العدد (٣٧)، ١٩٩٩.
- محمد مهدي شمس الدين، العولمة وأنسنة العولمة، العدد (٣٧)، ١٩٩٩.

ثالثاً: المترجمات

(١) أدريانو بينايون، العولمة نقيض التنمية: دور الشركات عبر الوطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ترجمة: جعفر علي السوداني، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢.

(٢) الانتكاد، العولمة والتحرير، ترجمة: ياسر محمد جاد الله وعربي مدبولي، المشروع القومي للترجمة العدد (٢٣٨)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١.

(٣) العائدي ذكي، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة: سوزان خليل، القاهرة، دار سينا، ١٩٩٤.

(٤) ألفين توفلر وهايدي توفلر، أشكال الصراعات المقبلة، حضارة المعلومات وماقبلها، تعريب: صلاح عبد الله، بيروت، دار الأزمنة الحديثة، ١٩٩٨.

(٥) أنتوني جيدنز، الطريق الثالث، ترجمة: أحمد زايد ومحمد محيي الدين، المشروع القومي للترجمة العدد (٨٩)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.

(٦) أنتوني جيدنز، عالم منفلت: كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا؟ ترجمة: محمد محيي الدين، القاهرة، دار ميريت، ٢٠٠٠.

(٧) أنتوني جيدنز، عالم جامح، ترجمة: حسن ناظم، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٣.

(٨) أنتوني جيدنز، بعيداً عن اليمين واليسار، مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة (٢٨٦)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، اكتوبر ٢٠٠٢.

(٩) أنتوني كينج (محرر)، الثقافة والعولمة والنظام العالمي، ترجمة: محمد يحيي وشهرت العالم، المشروع القومي للترجمة العدد (٢٧٨)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١.

(١٠) أنتونيونيجيري، ومايكل هارت، الامبراطورية، العولمة الجديدة، ترجمة: فاضل جكتر، الرياض: العبيكان، ٢٠٠٢.

(١١) أولريش بك، ما هي العولمة؟، ترجمة: أبو السعيد دودر، ألمانيا، منشورات الجمل، ١٩٩٩.

(١٢) أوليفيه روا، عولمة الإسلام، ترجمة: لارا معلوف، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٣.
(١٣) إيان كلارك، العولمة والتفكك، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣.
(١٤) إيمانويل تود، مابعد الامبراطورية، دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٣.
(١٥) برتران بادي، الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي، ترجمة: لطيف فرج، القاهرة، دار العالم الثالث، ١٩٩٦.
(١٦) برتران بادي، عالم بلا سيادة: الدولة بين المراوغة والمسئولية، ترجمة: لطيف فرج، القاهرة، مكتبة الشروق، ٢٠٠١.
(١٧) برتران بادي وماري سموث، انقلاب العالم، ترجمة: سوزان خليل، القاهرة، دار العالم الثالث، ١٩٩٨.
(١٨) برنارد لويس، الغرب والشرق الأوسط، ترجمة وتعليق: سمير مرقص، القاهرة، دار ميريت، ١٩٩٩.
(١٩) بطرس غالي، الديمقراطية هي الحل لمخاطر العولمة، ترجمة: أمينة الأعصر، القاهرة، منشورات الأهرام، ٢٠٠٢.
(٢٠) بنجامين باربر، عالم ماك: المواجهة بين التأقلم والعولمة، ترجمة: أحمد محمود، المشروع القومي للترجمة العدد (٤٢)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة،
(٢١) بول كبرايد وكارين ورد، العولمة الضغوط الخارجية، تعريب: هشام الدجاني، الرياض، مكتبة العبيكان،
(٢٢) بول كبرايد وكارين ورد، العولمة الديناميكية الداخلية، تعريب: هشام الدجاني، الرياض، مكتبة العبيكان
(٢٣) بول كينيدي، الاعداد للقرن الواحد والعشرين - التحولات الاقليمية، ترجمة: نظير جاهل، بيروت: دار الأزمنة الحديثة، ١٩٩٨.
(٢٤) بول هيرست وجراهام تومبسون، مساءلة العولمة، ترجمة: إبراهيم فتحي، المشروع القومي للترجمة العدد (١٠٠)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.
(٢٥) بيل جيتس، المعلوماتية بعد الانترنت، ترجمة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة (٢٣١)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس ٩٨.
(٢٦) بيير كالام وأندريه كالمان، الدولة في القلب، مبادئ جديدة لتسيير آليات الحكم، ترجمة: سمير إبراهيم، القاهرة، دار المستقبل العربي، ٢٠٠٠.
(٢٧) توم ستينر، ما بعد المعلومات، ترجمة: مصطفي ابراهيم، المشروع القومي للترجمة العدد (٢٣٢)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١.
(٢٨) توم فوديستر، مجتمع التقنية العالية، ترجمة: محمد كامل عبد العزيز، عمّان: مركز الكتاب الأردني، ١٩٨٩.
(٢٩) توماس فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، محاولة لفهم العولمة، ترجمة: ليلي زيدان، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٩٩.
(٣٠) توماكو ثرو وهوسون ميشيل، مصير العالم الثالث، ترجمة: خليل كلفت، القاهرة، دار العالم الثالث، ١٩٩٥.
(٣١) چاري بيريكس (وآخرون)، جنون العولمة، تنفيذ المخاوف من التجارة المفتوحة، ترجمة: كمال السيد، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩.
(٣٢) چاك أتال، آفاق المستقبل، ترجمة: محمدّ زكريا إسماعيل، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٢.
(٣٣) چان زيفلر، سادة العالم الجدد، العولمة - النهابون - المرتزقة - الفجر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.
(٣٤) چورچ سوروس، چورچ سوروس والعولمة، تعريب: هشام الدجاني، الرياض: مكتبة العبيكان.
(٣٥) چوزيف س.ثاي، چون د.دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد شريف الطراح، الرياض: العبيكان، ٢٠٠٢.
(٣٦) چوزيف ستيفليتز، خيبات العولمة، ترجمة: ميشال كرم، بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٣.
(٣٧) چون جراي، الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، المشروع القومي للترجمة العدد(١٢٤)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.
(٣٨) چيري بريشر وثيم كوستيلو، العولمة من تحت قوة التضامن، ترجمة: أسعد كامل إلياس، الرياض، العبيكان، ٢٠٠٣.
(٣٩) چيرمي ريفكين، قرن التقنية الحيوية، تحيز الجينات وإعادة تشكيل العالم، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩.
(٤٠) دونالدني كيتل، ثورة الإدارة العامة العالمية، تقرير حول تحول الحكم، تعريب: محمد شريف الطراح، الرياض: العبيكان.
(٤١) روبرت چاكسون، ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم محفوف بالمخاطر، تعريب: فاضل جكتر، الرياض، العبيكان، ٢٠٠٣.
(٤٢) روبرت غروس، استراتيجية العولمة، تعريب: إبراهيم محيي الشهابي، الرياض: العبيكان، ٢٠٠١.
(٤٣) رونالد روبرتسون، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة: أحمد محمود ونورا أمين؛ تقديم: محمد حافظ دياب، المشروع القومي للترجمة العدد (٧٨)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨.

(٤٤) ريتشارد هيجوت، العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية، سلسلة محاضرات عالمية العدد (٢٥)، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨.
(٤٥) زبيغنيو بريجنسكي، الفوضى، الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مالك منصور، عمّان الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.
(٤٦) سمير أمين وفرانسوا أوتار، مناهضة العولمة، حركة المنظمات الشعبية في العالم، ترجمة: سعد الطويل، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣.
(٤٧) سنغ كفالجيت، عولمة المال، ترجمة: رياض حسن، بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٣.
(٤٨) سيرج لاتوش، تغريب العالم، ترجمة: هاشم صالح، الدار البيضاء: المؤسسة العربية للنشر، ١٩٩٣.
(٤٩) فرانسوا أوتار وفرانسوا بوليه، في مواجهة دافوس: قراءة في الحركة العالمية ضد العولمة، ترجمة: سعد الطويل، تقديم: سمير أمين، القاهرة، مركز الدراسات العربية؛ دار ميريت، ٢٠٠١.
(٥٠) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣.
فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة: فؤاد شاهين وجميل قاسم ورضا الشاوي، مراجعة مطاع الصفدي، بيروت: مركز الانماء العربي،
فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة: حسين الشيخ، بيروت: دار العلوم العربية، ١٩٩٣.
(٥١) فرانسيس فوكوياما، نهاية الإنسان: عواقب الثورة التكنولوجية، ترجمة: أحمد مستجيو، سلسلة كتاب سطور، القاهرة، دار سطور للنشر، ٢٠٠٢.
(٥٢) فرانسيس فوكوياما، الثقة والفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، أبوظبي: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨.
(٥٣) فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، ترجمة: خالد الحروب، بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٢.
(٥٤) فريد هاليداي، ساعتان هزتا العالم/ ١١ أيلول ٢٠٠١: الأسباب والنتائج، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٢.
(٥٥) فيدل كاسترو، العولمة الإمبريالية، ترجمة: عبد الرحمن إياس، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ٢٠٠٣.
(٥٦) كريستوفر توغندهات، هذه الشركات المتعددة الجنسية التي تحكمنا، ترجمة: سهام الشريف، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٨٠.
(٥٧) كلية تندربيرد، تبحث في استراتيجية العولمة، ترجمة: إبراهيم يحيي الشهابي، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١.
(٥٨) كولن فلنت وبيتر تايلور، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر (ج١)، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، سلسلة عالم المعرفة (٢٨٢)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيو ٢٠٠٢.
(٥٩) كولن فلنت وبيتر تايلور، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر (ج٢)، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، سلسلة عالم المعرفة (٢٨٣)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يوليو ٢٠٠٢.
(٦٠) مارتن خور، العولمة: إعادة لنظر - قضايا خطيرة وخيارات استراتيجية، ترجمة: عدنان القيسي، بيروت، الشركة العالمية للكتاب، ٢٠٠٣.
(٦١) مارك هاينز دانيال، عالم محفوف بالمخاطر، تعريب: أدهم شاكر عضيمة، الرياض: مكتبة العبيكان.
(٦٢) مايك فيذرستون، ثقافة العولمة، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المشروع القومي للترجمة، العدد (١٣٢)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.
(٦٣) مايك فيذرستون وسكوت لاش، محدثات العولمة، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المشروع القومي للترجمة العدد (٩٣)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.
(٦٤) مورو ديفارج، العولمة، ترجمة: كمال السيد، القاهرة: شركة الخدمات التعليمية، ٢٠٠٠.
(٦٥) ميشيل لشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، ترجمة: محمد مصطفى مسنجير، سلسلة كتاب سطور، القاهرة، دار سطور للنشر، ٢٠٠٠.
(٦٦) نعوم تشومسكي، الحادي عشر أيلول - العولمة، ترجمة: عابد إسماعيل، بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٢.
نعوم تشومسكي، ١١ سبتمبر، القاهرة: دار ميريت، ٢٠٠٢.
(٦٧) نعوم تشومسكي، الربح فوق الشعب: الليبرالية الجديدة والنظام العالمي، ترجمة: مازن الحسيني، رام الله: دار التنوير، ٢٠٠٠.
(٦٨) نورمان فان شرينبرغ، فُرص العولمة: الأقوياء سيزدادون قوة، تعريب: حسين عمران، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢.
(٦٩) نيلسون أرو وجوادي سوزا، انهيار الليبرالية الجديدة، ترجمة: علي جعفر السوداني، بغداد: بيت الحكمة، ١٩٩٩.
(٧٠) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة (٢٣٨)، الكويت: المجلس

الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨.
(٧١) هوبير فيدرين، فرنسا ومسار العولمة، ترجمة: جبور الدويهي، بيروت: دار النهار، ٢٠٠١.

رابعاً : المؤتمرات والندوات

(١) إبراهيم توماهي، «العولمة: الخرافة والواقع»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٢) أحمد أبوزيد، «التعددية والثقافة الوطنية»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٣) أحمد برقاوي، «الثقافة العربية المعاصرة»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٤) أحمد زايد، «الكونية وآليات تفكيك الثقافات الوطنية»، من أعمال (مؤتمر مستقبل الثقافة العربية)، القاهرة، مايو ١٩٩٧.
(٥) أحمد صدقي الدجاني، «تفاعلات ثقافة العولمة»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٦) أحمد عباس صالح، «ثقافة وطنية أم ثقافة إنسانية»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٧) أحمد مجدي حجازي، «العولمة وآليات التهميش في الثقافة العربية»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٨) أحمد فلاق عروات، «منطلقات واعدة على طريق العولمة في الوطن العربي»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٩) أسامة الباز، «ملاحظات عن العولمة»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(١٠) إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: أساس الظاهرة الاقتصادي الاجتماعي»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(١١) إسماعيل تيرة، «العولمة وموقع الجزائر في النظام العالمي الجديد» من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(١٢) السيد ياسين، «في مفهوم العولمة»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(١٣) الطاهر اجغيم، «بعض مظاهر العولمة وتحدياتها الجزائر»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(١٤) أنور لوقا، «حوار الثقافات والهوية المصرية»، من أعمال «مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(١٥) بافر سليمان النجار، «العرب ومخاوف العولمة»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(١٦) برهان غليون، «العولمة ومصير الثقافات القومية»، من أعمال (مؤتمر مستقبل الثقافة العربية)، القاهرة، مايو ١٩٩٧.
(١٧) بيترجران، «العولمة - عدم النقاش الجاد عن الحداثة»، من أعمال (العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(١٨) تركي الحمد، «هوية بلا هوية»، من أعمال «العولمة والهوية الثقافية»، القاهرة.
(١٩) جبار محفوظ، «العولمة وأثرها على الدول المتخلفة»، من أعمال (العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٢٠) جلال أمين، «العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي»، من أعمال (العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٢١) حسن حنفي، «الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٢٢) حازم الجيلالي، «العولمة والهوية الثقافية»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٢٣) حلمي شعراوي، «ثقافة التحرر الوطني في ظروف العولمة»، من أعمال (مؤتمر العولمة الهوية الثقافية)، القاهرة.
(٢٤) حميد خروف، «العولمة والنسق القيمي»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٢٥) حيدر إبراهيم، «الثقافة الوطنية والتعددية حدود العام والخاص»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٢٦) خزار محمد، «العولمة وتهميش دور الدولة»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٢٧) خلدون النقيب، «حوار الثقافات وصراعها»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٢٨) دبلة عبد العالي، «حضارة العولمة وموقفنا منها»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٢٩) رزق الله هيلان، «خطاب العولمة وفكرة التقدم»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٣٠) رشيد زرواتي، «العولمة: عولمة ماذا؟ ولماذا؟»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٣١) رضوان السيد، «الإسلاميون والعولمة»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٣٢) زايري بلقاسم، «الخصائص والعناصر الأساسية للعالمية»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٣٣) سالم يفوت، «هويتنا الثقافية والعولمة»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٣٤) سعد الدين إبراهيم، «العولمة والهوية العربية»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٣٥) سلاطنية بلقاسم، «تحديات العولمة»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٣٦) سماح إدريس، «العولمة وعوائق التنمية الثقافية»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٣٧) صبري حافظ، «العولمة والثقافة القومية»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.

(٣٨) غانم عبد الفاني، «العولمة والجزائر من منظور الأقلمة»، من أعمال (مؤتمر الجزائر والعولمة)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٣٩) عبد الخالق عبد الله، «الثقافة العربية وقضايا العولمة»، من أعمال (مؤتمر مستقبل الثقافة العربية)، القاهرة، مايو ١٩٩٧.
(٤٠) عبد السلام المسدي، «العرب والكونية الثقافية»، من أعمال (مؤتمر مستقبل الثقافة العربية)، القاهرة، مايو ١٩٩٧.
(٤١) عبد السلام المسدي، «المثقف العربي والتحالفات المتعينة في عصر العولمة»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٤٢) عبد القادر الزغل، «إشكالية تزامن مفهومي المجتمع المدني والعولمة»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٤٣) عبد الكريم بن أعراب، «العولمة ومستقبل تمويل المنظومة التربوية في الجزائر»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٤٤) عبد اللطيف صوفي، «التعليم العالي وتحديات العولمة»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٤٥) علي بوعناقة، «النظام التربوي والمتغيرات الجديدة»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٤٦) علي حرب، «صدمة العولمة في خطاب النخبة حول الهوية»، من أعمال «مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٤٧) علي غزي، «العولمة وتجلياتها»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٤٨) غضبان مبروك، «العولمة والسيادة»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٤٩) فالح عبد الجبار، «معنى العولمة»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٥٠) فضيل دليو، «العولمة وإشكالية حياد تكنولوجيا الاتصال الدولي»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٥١) فهمية شرف الدين، «المحلي والكوني في الثقافة العربية»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٥٢) كمال عبد اللطيف، «ملاحظات أولية حول مفهوم العولمة»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٥٣) كيبش عبد الكريم، «من الشمولية إلى تصاعد النزعة الانفصالية»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٥٤) مبارك بوعيشه، «العولمة مقاربة اقتصادية»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٥٥) ماهر الشريف، «ماذا يعني الاستقلال الثقافي في زمن العولمة»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٥٦) محمد أرزتي، «التحول: هل هو بناء للهوية أو تشويه لها؟»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٥٧) محمد الجوهري، «العولمة والهوية: رؤية أنثروبولوجية»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٥٨) محمد جمال باذوت، «العولمة: تناقضات الواحد المنقسم»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٥٩) محمد دكروب، «الثقافة الوطنية - الإنسانية في مواجهة العولمة والتفاعل مع منجزاتها»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٦٠) محمد هشام الشريف، «مقترحات لبرنامج عمل»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٦١) محمود أمين العالم، «العولمة والهوية الثقافية»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٦٢) محمود عبد الفضيل، «العولمة وتداعياتها الاقتصادية والثقافية»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٦٣) محيي الدين اللاذقاني، «تساؤلات كونية في عالم بلا هوية»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٦٤) محيي الدين مختار، «الأبعاد المتعددة للعولمة / الآثار والنتائج»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٦٥) مصطفى عبد الغني، «العنف الثقافي للعولمة»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٦٦) مصطفى محمد العبد الله، «العرب والعولمة - المنعكسات الاقتصادية»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٦٧) ميلاد حنا، «العولمة ذريعة الحضارات للتطرف»، من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٦٨) ميلود سفاره، «العولمة ومنطق الصراع الحضاري»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
(٦٩) نور الدين بومهرة، «العولمة وإشكالية الهزية في الوطن العربي»، من أعمال (مؤتمر العولمة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر، ١٩٩٩.
(٧٠) هاني الحوراني، «الثقافة العربية والتعددية في ظل العولمة» من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.
(٧١) يوسف سلامة، «الثقافة والسلطة في ظل العولمة» من أعمال (مؤتمر العولمة والهوية الثقافية)، القاهرة.

خامساً : شبكة المعلومات «الانترنت»:

١- مواقع بحثية عامة:

- http://www.goole.com/
- http,//www.guidebeam.com/

- http,//www.surfwax.com/
- http,//www.Ixquick.com/
- http,//www.peacefire.org/tracerlock/

٢- مواقع تحوى مادة حول العولمة:

- http,//www.rezgar.com
- http,//www.aljazeera.net
- http,//www.balagh.com
- http,//www.islamonline.net



إصلاح أم تبعية.. هذه هى القضية؟

ا. محمود أمين العالم

ليس هناك ما هو أخطر على قيم الصدق والحقيقة والإرادة الجادة للتغيير والتجديد في حياتنا السياسية والاجتماعية والفكرية عامة من التعامل بالمفاهيم المجردة العامة دون تحديد موضوعي عيني لها. ولا يتمثل هذا المفهوم في مفهوم منتشر متداول هذه الأيام في كتاباتنا وحوارتنا على المستوى العربي مثلما يتمثل في مفهوم الإصلاح هذا المفهوم الذي يتصدر الدعوة أو مشروع الولايات المتحدة الأمريكية إلى «إصلاح الشرق الأوسط الكبير» وما يواجهه من ردود فعل مختلفة رسمية أو غير رسمية.

فماذا يعنيه هذا المفهوم في الحوار بيننا؟ أي إصلاح هو المقصود؟ هل هو - ولنقلها بصراحة - إصلاح ما أفسدته التجربة الناصرية كما يقال صراحة أو يتخفى خلف بعض الكتابات؟! أم على العكس من ذلك تماما هو إصلاح لما أفسدته التجربة الساداتية المتواصلة في جوهرها بمستوى أو بآخر؟! أم هي استجابة للمشروع الأمريكي لإصلاح الشرق الأوسط الكبير الذي يستهدف استكمال السيطرة الأمريكية على هذه البقعة الاستراتيجية من العالم توسيعا وتعميقا لاستقطابها الرأسمالي المعولم، والذي يتضمن بالضرورة دعوة إلى «إصلاح» سياسي واقتصادي وتعليمي وفق قوالب محددة تخدم هدفها العام؟! أي لن يكون إصلاحا بل مخططا - رغم براءة تعابيره - إلى مزيد من التبعية!.

أم أن هناك رؤية إصلاحية بحق ذات عمق تغييري جذري حقيقي في مواجهة هذه الأوضاع العالمية المستجدة الخطرة، حماية لهويتنا القومية وخصوصيتنا الثقافية وتنميتها تنمية مستقلة شاملة في غير عزلة.. عن هذه المستجدات، بل في تفاعل إيجابي معها ومع مختلف التجارب الأخرى في عصرنا الراهن؟.

أي مفهوم للإصلاح اختارته بلادنا وبقية البلاد العربية - صراحة أو ضمنيا - من بين هذه المفاهيم.

سأكتفي بعرض موقف لكاتب كبير متخصص في هذه القضية، له إسهامات عديدة فيها، هو الأستاذ الفاضل السيد ياسين إلى جانب عرض الوثيقة السياسية التي يدعم بها موقفه، وهي وثيقة «قضايا الإصلاح العربي، الرؤية والتنفيذ» التي صدرت عن المؤتمر الذي انعقد في مكتبة الاسكندرية في المدة بين ١٢ - ١٤ سبتمبر ٢٠٠٤، واشترك فيه عدد كبير من المثقفين والمفكرين العربي ذوى الاختصاصات العلمية المختلفة، ولست أدري في الحقيقة هل صدرت هذه الوثيقة عن إقرار تفصيلي لبنودها وتوجهاتها، أم صدرت عن إقرار عام.

يقول الأستاذ الفاضل السيد ياسين في فقرة جامعة في مقاله بعد أن قدم نقدا جذريا للتجربة الناصرية الشمولية على حد قوله في جوانبها المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية إن مصر قد تجاوزت اليوم هذه التجربة، وقدمت مثلا فريدا في الإصلاح السياسي، وأن ما حدث يعد مثالا يحتذى به في التحول من السلطوية إلى الديمقراطية - على حد قوله - «على أن هذا التحول يحتاج إلى استكمال ضروري من خلال ترسيخ مبدأ تداول السلطة وإلغاء القوانين الاستثنائية وتعديل قانون الأحزاب بل يسمح بأوسع تمثيل يمكن لجميع الاتجاهات السياسية التي تؤمن حقا بقيم الديمقراطية» كما أن هناك سلبيات واضحة في المجال الاقتصادي تحتاج إلى تفكير جديد واستراتيجية محكمة لنقل الاقتصاد المصري إلى وضع التنافسية العالمية.

ويرى أن حالة مصر «تنطبق في الواقع على عديد من الدول العربية مثل الأردن وسوريا وتونس والمغرب».

ثم يشير سيادته إلى العولمة بتجلياتها السياسية في مجال الديمقراطية واحترام التعددية وحقوق الإنسان وتجلياتها الاقتصادية التي تتمثل في سيادة حرية السوق كمذهب اقتصادي حاكم، وتجلياتها الثقافية التي تنزع إلى تأسيس سياسة كونية، فضلا عن تجلياتها الاتصالية التي حققت الشفافية، كما يذكر في النهاية أن كل ما أشار إليه من تحولات عالمية وعربية كان هو المناخ الذي انعقد في ظله مؤتمر الاسكندرية وآليات التنفيذ والذي أصدر وثيقة الاسكندرية عن الإصلاح العربي، وهي في تقديره وثيقة تاريخية لأنها تضع المثقفين وممثلي المجتمع المدني العربي بشكل متكامل لأول مرة أمام السلطات العربية مما يشكف عن عمق الفجوة بين الممارسات السائدة ورؤى الإصلاح الشامل، وقبل أن ننتقل إلى وثيقة الاسكندرية أقف وقفة سريعة مع مفكرنا الكبير والصديق العزيز سيد ياسين، فالملاحظ أنه تجاهل تجاهلا كاملا كل ما تحقق في المرحلة الناصرية من منجزات جذرية تحديثية سواء في البنية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية رغم ما اتسمت به من نواقص، فضلا عن أنه أصدر حكما سلبيا مطلقا على الجانب السياسي الديمقراطي الحداثي في هذه المرحلة دون أن يحاول تفسير الظروف الموضوعية التي أحاطت به ولا مجال هنا لتفصيل، أرجو أن يكون موضوع حوار آخر، ونعود إلى «وثيقة الاسكندرية عن الإصلاح العربي» التي اعتبرت ردا على «مشروع الشرق الأوسط الكبير» والوثيقة في الحقيقة زاخرة بالقيم الحداثية الرفيعة مثل قيم الحرية والديمقراطية والعقلانية والعدالة والإبداع وحقوق المرأة والأقليات فضلا عن حرية الإعلام والمشاركة الشعبية إلى غير ذلك، إلا أنها عندما تنتقل إلى المجال التحديثي الاقتصادي خاصة تحدد بشكل قاطع هوية النظام الاقتصادي العربي المنشود بأنه يتمثل في تحريره من تدخل الحكومات العربية، كما يتمثل في سيادة الخصخصة والاندماج الهيكلي في النظام الرأسمالي العالمي، ودعما لهذه الهوية ينبغي أن تتحقق مواءمة بين متخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، فضلا عن أن تصبح إقامة المشروعات الصغيرة ومساندتها من العناصر الأساسية في بنية هذا التحرير الاقتصادي، وهنا تحدد الوثيقة دور الدولة بأن يكون مقصورا على مجرد «محفزة للنشاط الاقتصادي وتشجيع برامج الخصخصة».. الخلاصة أن المشروع التحريري للاقتصاد في هذه الوثيقة هو سيادة التوجه الرأسمالي الاقتصادي العربي واندماجه في النظام الرأسمالي العالمي وأن يصبح التعليم والديمقراطية وسائل لتحقيق هذه الغاية، وهي دعوة تختلف - في الحقيقة - مع كتابات سابقة عديدة للأستاذ سيد ياسين، وهي دعوة تفضي - مع كل تقدير للأستاذ الفاضل - إلى تعميق التبعية للنظام الرأسمالي العالمي لا إلى تحرير أو إصلاح!.

لست بها أقول أتجاهل أو أدعو إلى إدارة الظهر إلى الواقع الرأسمالي العالمي الراهن، خاصة في صورته الاستقطابية المعولمة أمريكيا. ولست أدعو كذلك إلى وثيقة دون كيشوتية مغامرة غير واعية إلى نظام نقيض هو النظام الاشتراكي رغم اتبنى الفلسفة

العامة لهذا النظام، إلا أني أرى أن مثل هذه الدعوة إلى الاندماج الهيكلي في النظام الرأسمالي العالمي السائد أو الانفتاح السداح مداح - على حد تعبير فقيدنا العزيز الكبير أحمد بهاء الدين - هي دعوة إلى تعميق تبعيتنا اقتصاديا وثقافيا، فضلا عن أنها دعوة إلى طمس الهويات القومية والخصوصيات الثقافية للمصلحة الاستراتيجية التي تسعى بها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق هيمنتها على العالم، متخذة من واقعنا وموقفنا العربي عامة، نقطة وثوبا وتوسعا وليست الجرائم التي ترتكب ضد الشعبين العربيين الفلسطيني والعراقي فضلا عن الأفغانستان إلا مدخلا لتحقيق هذا المشروع الشامل.

والسبيل الصحي والصحيح - في تقديره - وتقدير العديد من الاجتهادات الفكرية، أنه لا سبيل لتحقيق إصلاح عميق يتجاوز واقعنا العربي الراهن الذي يتسم بالتخلف والتبعية والتمزق القومي إلا بالعمل على تحقيق تنمية ذاتية شاملة متطورة بأبعادها الحداثية والتحديثية، بما يتفق وملابساتنا الخاصة المصرية والعربية عامة، في إطار رؤية موضوعية لحقائق الواقع المحلي والعالمي، وفاعلية نضالية شعبية وفي غير انقطاع عن الخبرات والتحالفات العالمية التقدمية في مواجهة هذه العولمة الأمريكية، تطلعا إلى عولمة إنسانية ديمقراطية بديلة.

الأستاذ الدكتور / اسماعيل سراج الدين

مدير مكتبة الاسكندرية

أطيب تحية وبعد...

تهنئتي الحارة والصادقة بالانجاز الكبير الذي حققه مؤتمر قضايا الاصلاح العربي في الفترة ما بين ١٢ - ١٤ مارس ٢٠٠٤ بفضل قيادتكم لمكتبة الاسكندرية وخبرتكم العلمية والعالمية الكبيرة.

على أن تقديري الخاص لكم وللمعنى التاريخي والعلمي العريق والعميق لمكتبة الاسكندرية، يفرض عليّ مصارحتكم ببعض الملاحظات باعتبار **الشخصيّ أولا** وقبل أن أكون مسئولا عن لجنة الفلسفة والديانات في المكتبة ومشاركا في الجلسة التمهيدية الاعدادية لهذا المؤتمر، رغم أني لم أدع إليه عند انعقاده (نظرا للعدد القليل جدا من المدعوين اليه) كما جاء في رسالتكم الكريمة لي.

أسمحوا لي أن أقول لكم في غير مجاملة، أن التقرير الصادر عن مؤتمر «قضايا الاصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ» راخر بكنوز من القيم الانسانية المتحضرة التي نحن أحوج ما نكون إلى استنباتها وتنميتها وإشاعتها مثل قيم الحرية والديمقراطية والعقلانية والعدالة والابداع وحقوق المرأة والطفل والعمل وحقوق الأقليات والعمل الاهلي والمجتمعات المدنية وحرية الصحافة والإعلام والمشاركة الشعبية في الحياة السياسية وتداول السلطة وسيادة القانون وتوفير التعليم والحرص على النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي إلى غير ذلك من الناحية المحلية، فضلا عن العمل على تحقيقها على المستوي القومي العربي عامة بتخطيط هيكلي يراعي الملابسات الموضوعية الخاصة لكل بلد عربي في إطار الواقع العالمي الراهن.

على أننا لو انتقلنا من هذه القيم والمفاهيم **الحداثية** الرفيعة إلى ما يسمى بالبنية الموضوعية أو الواقع **التحديثي**، لصدمتنا مفارقة صارخة بينهما. ذلك أن هذه البنية الموضوعية أبعد ما تكون عن المستوى **التحديثي** اللهم إلا في جزر متفرقة لا يضمها نسق مشترك، وإن اتسمت بشكل عام بالتخلف المجتمعي والتبعية في مجال الانتاج التصنيعي في جانبيه التقليدي والحديث، فضلا عن التفكك القومي الذي يبلغ حد المواجهة والصراع أحيانا أو العزلة النسبية بين أطرافه، داخل إطار عالم أخذ يتم استقطابه لمصلحة النظام الرأسمالي عامة، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة.

وتأسيسا على هذا الفهم والرؤية، كانت لي مداخلة في لجنة الاقتصاد، في الاجتماعات التمهيدية للمؤتمر، ذكرت فيها أن جوهر الإصلاح المنشود، يكمن أساسا في نجاحنا في **وضع خطة تنموية عربية شاملة، تراعي خصوصيات كل بل عربي، وتقوم أساسا على الارتفاع بمستوى الإنتاج التصنيعي بجانبيه التقليدي**

والحديث للخروج من تبعيتنا للنظام الرأسمالي العالمي السائد، دون أن يعني هذا عزلتنا عنه، فضلا عن تنمية قيم الحداثة - التي سبقت الإشارة إليها - دعما وتعميقا وتطويرا لهذه الخطة الاستراتيجية التحديثية.

على أني للأسف لم أجد أثراً لهذه المداخلة في الورقة التي قدمت للمؤتمر باسم لجنة الاقتصاد، بل وجدتُ في «وثيقة الاسكندرية» مارس ٢٠٠٤ «عن قضايا الإصلاح في الوطن العربي» ما يناقضها تماما.

ففي هذه الوثيقة **تتحدد بشكل قاطع هوية النظام الاقتصادي المنشو د**، الذي يتحقق به «الإصلاح الاقتصادي العربي» وتتمثل هذه الهوية في **تحرير الاقتصاد العربي** من تدخل الحكومات العربية، كما تتمثل تبعا لذلك في سيادة **الخصخصة والاندماج الهيكلي في النظام الرأسمالي العالمي.** وتحقيقا لهذه الهوية يتوجه التعليم إلى اسوق أساسا، أي تحقيق **المواءمة** - كما يقول التقرير - بين **مُخْرجات التعليم واحتياجات سوق العمل**، فضلا عن ذلك تصبح **المشروعات الصغيرة** ومساندتها من العناصر الأساسية **في بنية ومفهوم هذا الإصلاح وهذا التحرير الاقتصادي** وهنا يتحدد كذلك **دور الدولة** بعيداً عن الدور **الإنتاجي والخدماتي** ليصبح مجرد مخفرة للنشاط الاقتصادي وتشجيع برامج الخصخصة إلى غير ذلك مما لا مجال لتفصيله في هذه الرسالة. وخلاصة المشروع التحريري للاقتصاد العربي في هذا التقرير **هو سيادة التوجه الرأسمالي لاقتصادنا واندماجه في النظام الرأسمالي العالمي وأن يصبح التعليم والديمقراطية ومختلف المؤسسات وسائل لتحقيق هذا الهدف.**

وليسمح لي الأستاذ الدكتور اسماعيل سراج الدين بأن أسارع بتفسير رؤيتي واقتراحي حتى لا يساء فهمي فلست أنكر أو أتنكر لتوجهي العلمي المناقض والمناهض للنظام الرأسمالي السائد، على أني في الوقت نفسه لست من الحماقة بأن أتجاهل واقع النظام الرأسمالي السائد موضوعيا وتاريخيا الذي أراه مرحلة بالغة التقدم في التاريخ الإنساني وإن كنت في الواقع نفسه أرى خطورة هذه المرحلة من الاستقطاب والانفراد والهيمنة الرأسمالية الأمريكية على حضارة العصر كله، وليس على واقعنا العربي وحده؟

وفي تقديري أن أشرف معركة إنسانية في عصرنا الراهن هي هزيمة مخطط هذا الاستقطاب والهيمنة الأمريكية وأي هيمنة أخرى، والعمل من أجل استعادة المشروعية الدولية - التي تُهْدرها اليوم الولايات المتحدة الامريكية - فضلا عن تعميقها ديمقراطيا واحترام الخصوصيات القومية والهويات الثقافية في إطار عالم متنوع الاجتهادات التي لا تتعارض مع وحدته وضمان سيادة السلام والتفاعل الخلاق والتنوع المشترك عقلانيا وثقافيا وعلميا وروحيا وقيميا وإنتاجيا واجتماعيا **فكراً وعملا وإبداعا وجنسا** في إطار القيم والمصالح الإنسانية الأساسية في تنوعها وتطورها إلى غير حد.

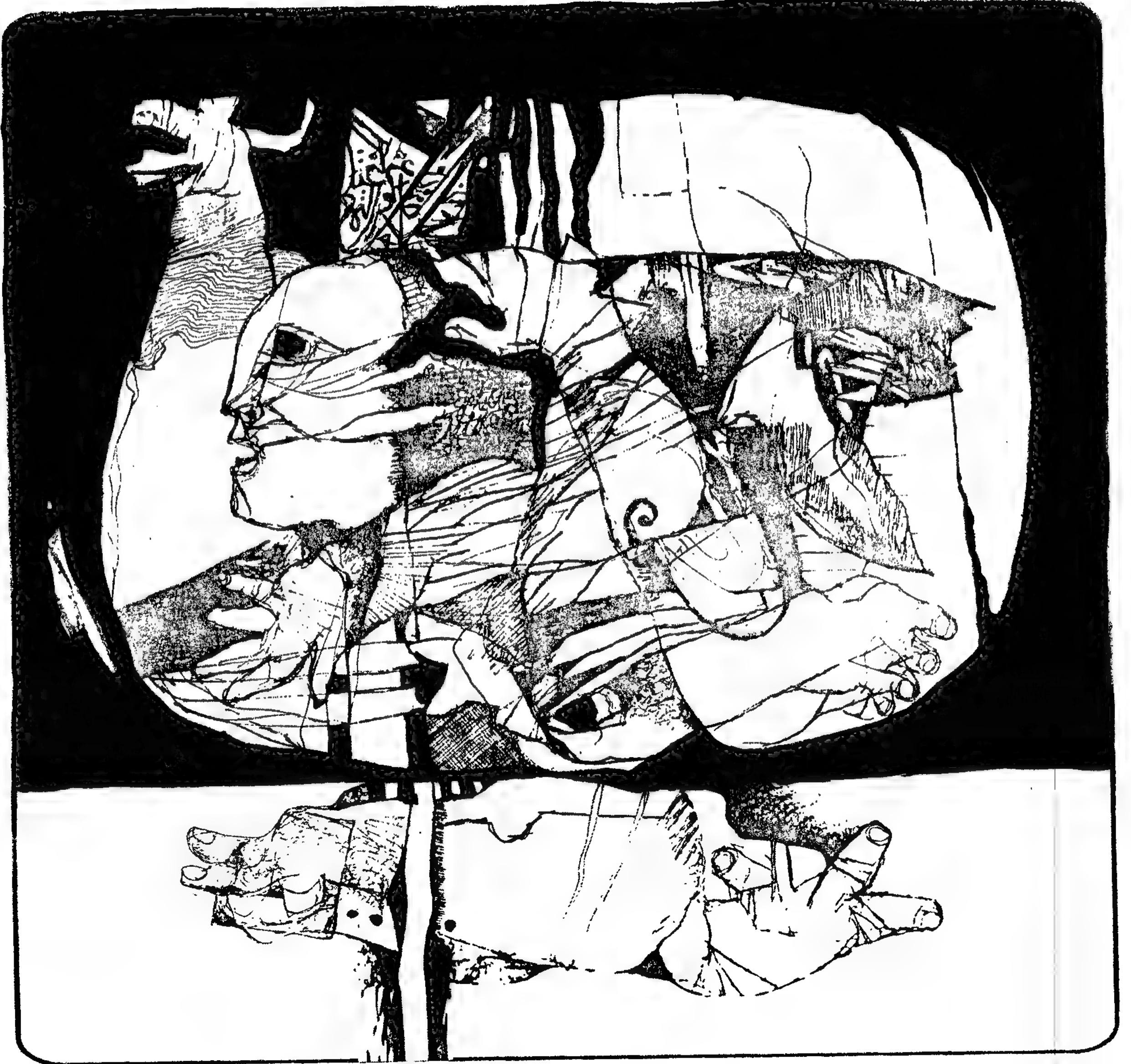
ولهذا فالقول بالاندماج في النظام الرأسمالي السائد الذي يتمثل أساسا في هذه الهيمنة الأمريكية، هو دعوة إلى استشراء الخطر على حضارة العصر، ذلك أنه يعني طمس الخصوصيات القومية والهويات الثقافية وتعميق التبعية واحترام الصراعات المصلحية والطبقية. على أن الدعوة إلى الانعزال عن هذا النظام **يعد حماقة بل انتحارا**. أما السبيل الصحي والصحيح في تقديري - وفي كثير من اجتهادات بعض **الدول النامية كبلادنا - فهو العمل من أجل تحقيق خطة تنمية شاملة متطورة في جانبيْها الحداثي والتحديثي** بما يتفق مع ظروفنا الموضوعية الخاصة المصرية والعربية عامة، وفي غير انقطاع عن الخبرات المختلفة عالميا، أو عن المشاركة الفعالة شعبيا مما يفضي إلى عولمة إنسانية ديمقراطية بديلة عن هذه العولمة الاستقطابية الأمريكية المهيمنة أو التي تسعى إلى الهيمنة.

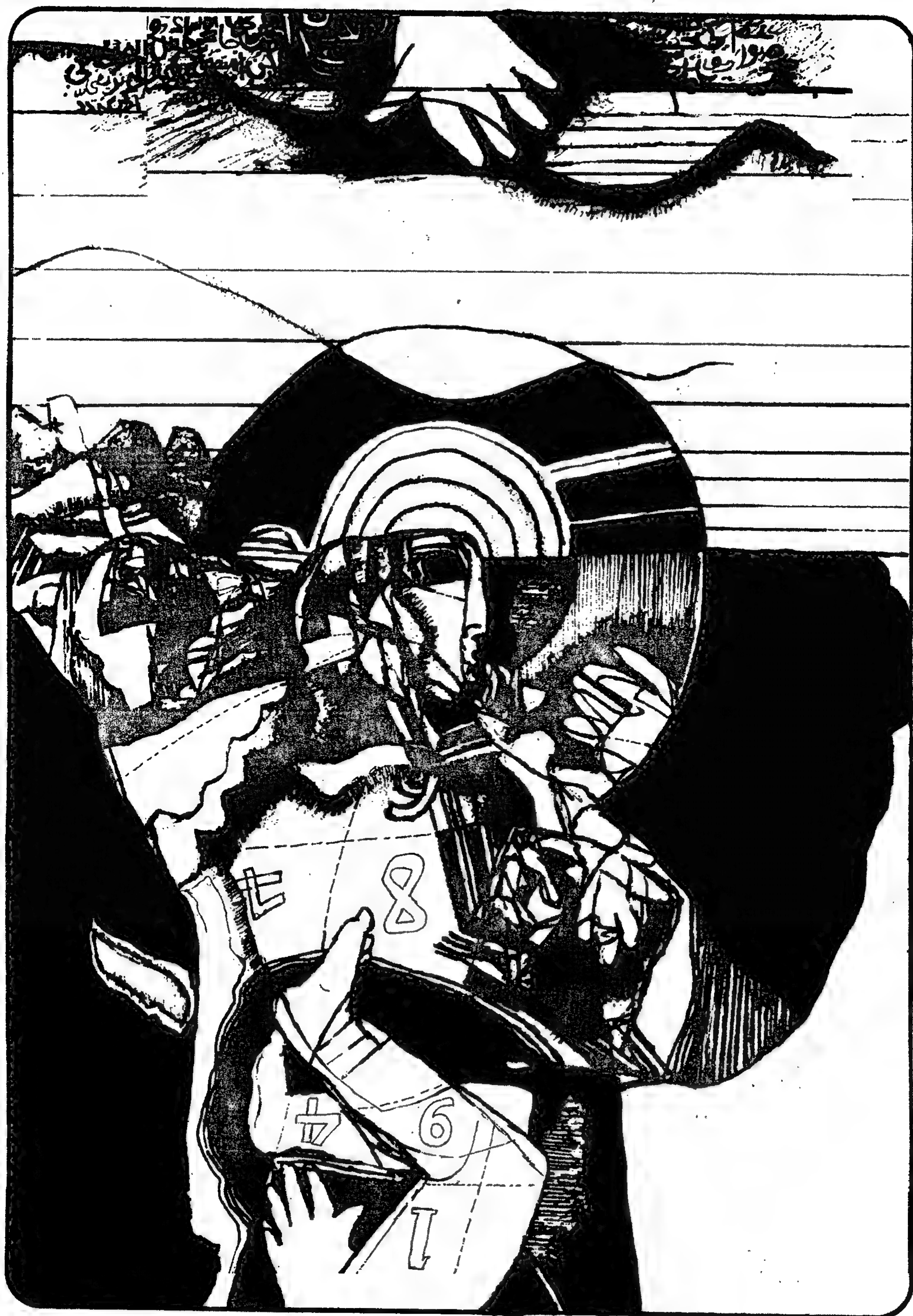
وتبقى بعد ذلك قضية أخيرة تتعلق بالدور التاريخي المعاصر لمكتبة الاسكندرية.

ففي تقديري أن التوجه المركزي الأيديولوجي في التقرير الأخير الذي صدر عن المؤتمر، والذي يتمثل في الدعوة إلى الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي

الحالي كسبيل للإصلاح العربي الشامل، فضلا عن تأسيس منتدى دائم في المكتبة لمتابعة وتطوير وتنفيذ هذا التوجه، يحصر المكتبة العلمية في رؤية سياسية محددة دعّمتها الكلمة السياسية العامة للسيد رئيس الجمهورية في افتتاح المؤتمر، مما يمس الاستغلال الفكري والعلمي هذه المكتبة ذات العراقة التاريخية والتي ينبغي أن تكون متحررة من كل قيد على حرية البحث والرأي والاجتهاد الفكري والإبداع.

هذا ما أردت بل حرصت على أن أعبر عنه اعتزازا بالدلالة التاريخية العلمية الثقافية العامة لمكتبة الاسكندرية وارتفاعا بها عن أي رؤية محددة أو مناسبة مستجدة... فضلا عن تقديري العميق لشخصكم مديرا لمكتبة الاسكندرية ومفكرا مصريا مسئولا ذا خبرة علمية وعالمية كبيرة.





عربية للطباعة والنشر
٧-١٠ شارع السلام أرض اللواء المهندسين - تليفون : ٣٢٥٦٠٩٨ - ٣٢٥١٠٤٣